

الأشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ

فِي الْفُرُوعِ



لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ فَاطِمَةَ

Pp-

Senin 13 Juli 2009

Masjid Agung Ibnu Bututah

Musa Dura Bali

PK1- 10-15 WITA

صديق: احمد مسدود بن خليل الدين
بند ساري ماجيب اعجيله جاف

الاشباه والنظائر

في الفروع

تأليف

الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١ هـ

على شرح

الفرائد البهية نظم القواعد الفقهية
للعلامة السيد أبي بكر الاهدل اليمني الشافعي

يُطْلَبُ

منه المعهد الإسلامي للدراسات

حقوق الطبع محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي نزل عن
الأنبياء والظائر في
ملكه وملكوته ، وتعرف
بالنهر والغبية في
جبروته ، أحده أن
أسر ديننا على قواعد
اليقين . وأظهره على
مثل سائر المعاندين
والخالفين : قد خصمهم
بالحجج البالغة الباهرة
الفاطمة لزيج الزائعين
وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له
شهادة أتوا بها دار
الآئين وأدفع بها كيد
القاجرين وأشهد أن
سيدنا محمداً صلى الله
عليه وسلم عبده ورسوله
النبي المكين القائل
من يرد الله به خيراً
يفقهه في الدين صلى الله
عليه وسلم وعلى آله
وصحبه الماديين وتابعيهم
باحسان إلى يوم الدين
وبعد فهذا شرح لطيف
على منظومة الإمام
العلامة السيد السند
الأوحد أبي بكر بن
أبي التماسك الأهمل
التي لخص فيها أنساب
ونظائر العلامة السيوطي
عجل من ألفاظها
(قوله عجل) أي الشرح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم يا من نزل في كماله عن الأنبياء والظائر . وتقدس في جلاله عن أن تدركه
الابصار . ونحيط به الأفكار . أو نغزب عنه الضمائر . وتأزير بالكبرياء وترد في العظمة
سفن نازعه لأحد . مهابته المقصوم البائر . وأشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك شهادة
يلوح عليها للإخلاص أمان . ويبيح قائلها بأعظم البشائر . يوم تبلى السرائر . وأشهد أن سيدنا
محمداً عبداً ورسولك أفضل من تسلك من ظهور الأمان . وبطون الحرائر . وأرسلت الخبر أمة
أخرجت للناس فهدت به كل جائر . وأردت به كل جائر . وبمحظمة الجاهلية وأحييت به
معالم الإسلام والشعائر . وأعدت القام المحمود وشفعته في الصفائر . والكبار . وكلم بين شرايع
دينتك القويم حتى ورثها من بعده أولى البصائر . صل الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ذوى الفضل
السائر صلاة وسلاماً بعد ما يوم القيامة من أعظم الذخائر . دائماً ما سار الفلك الحار في مدار
الفلك الدائر (أما بعد) فقام الفقه بحجج زاهرة . موريا ضرة ناضرة . سحابة زاهرة . وأصوله
ثابتة مقررة . كبرو عة ثابتة محذرة . لا تفتي بكفر في الإفتاء كبر . ولا تبطل على طول الزمان
عززه . سلكه قوام الدين وقوامه مع وهم لثلافة وانتظامه . في نورته الأنبياء وهم يستضاء في
الدهماء . ويستغاث في الشدة والرخاء . ويهتدى بهم كجود السماء . والهم المفرج في الآخرة
والدنيا . والمرجع في التدريس والفتيا ولم يلحق المرفوع على الزهرة العليا . سرهم الملوك : لا بل
الملك تحت أقدامهم وفي تصاريق أوقالهم وأقلامهم . سرهم والذين إذا التحقت الحرب أرو
الإيمان إلى أعلامهم وهم القوم مكل القوم إذا افتخر مكل قبيل بأقوامهم من مشير
ببيض الوجوه كريمة أحاسيم . شمع الأنوف من الطراز الأول
ولقد نوعوا محمد الفقه فنزلاً وأنواعاً . ونظائر لولا في الاستنباط بعيداً وباعاً . وكان من أجل أنواعه
معرفة نظائر الفروع وأشباهاها . وضم المفردات إلى أخواتها وأشكالها . وكفى أن هذا
الفن لا يدرك بالفتي ولا يتال بسوق ولعل ولز أني . ولا يتلغ إلا من كشف عن ساعد الهدى
دعوى ١٥ نحو ١٥١ من تركب ١٥ بسوق حنا . لم يسهل شهادته ١٥

(قوله تغرب) أي تغيب (قوله تازر) أي انتصف (قوله المقصوم) أي المكسور (قوله البائر)
أي المالك (قوله يهيج) أي يفرح (قوله تبلى السرائر) أي تظهر الضمائر والقلوب (قوله نسلته) أي
أخرجته (قوله وأردت) أي أهلك (قوله السائر) أي المشهور (قوله زاهرة) أي مملوءة (قوله
يستضاء في الدهماء) أي يطلب الضوء في الظلماء (قوله الزهرة) بضم الزاي وفتح الهاء : النجوم
(قوله أرو) كسمع أي مال ودخل (قوله شم الأنوف) جمع أشم أي مرتفع الأنوف (قوله
المفردات) أي جزئيات المسائل (قوله أشكالها) أي أمثالها (قوله هذا الفن) أي معرفة الأنساب

المعنى ويكشف هنا
المعنى عامله الله تعالى
بنيل القبول وأغاني
بمصول كل مأمول إنه
بذلك حق وبكل مطلوب
وفي وصيته بعد أن
أمرته المواهب السنية
على الفرائد البية قال
المؤلف رحمه الله تعالى
(بسم الله) أي أتصح
أو أولف أو ابتدىء
ورجع الأوسط والله
علم على الذات الواجب
الوجود المستحق لجميع
الكالات لذاته وهو
على أرجح الأقوال
اسم الله الأعظم وقبل
إن الاسم الأعظم في
حق كل أحد ما فتح
له باب الإجابة وقيل
عنى كلفة القدر على
الخيار فيها (الرحمن)
اسم عام مختص به تعالى
قال ابن علان فيحرم
أن يسمى به غيره وقال
الشيخ ابن حجر هو
خلاف الأولى ذكره
في طرفه على تحفته
ومعناه كثير الرحمة
جدا وتسمية أهل الجماعة
مسيلة به لقولهم لحذيفة
(قوله إنه بذلك حق)
الضمير يعود على الله
سبحانه وتعالى

وشره واعتزل أهله وشدة المزور ونحاش البحار وخالط التجاج ولازم الترداد إلى الأبواب
في الليل الداج يداب في التكرار والمطالعة بكرة وأصيلا وينصب نفسه للتأليف والتحرير
بيانا ومقيلا ليس منه إلا مقتضاه محلها أو مستغنى عن عزت على القاصرين فترقى إليها
وعلمها يزد عليه ويؤد وإذا عدله بجاهل لا يقصد قد ضرب مع الأقدمين بشتم الغيرة يضرب
في حديثه بأروءه وحلق على اقتضائهم الشوارد (وليس على الله عسيكم فإن يجمع العالم في
واحد) يقتحم المهام المصولة الشاقة ويفتح الأبواب المرمجة إذا قال الغني لا طاقة له إن بدت له
شاردة ردها إلى جوف القراء أو شردت عنه بأدرة اقتضاها ولو أنها في جوف السماء له بقدر عمر
به بين الهباب والهباء ونظرة محكم إذا اختلفت الآراء بفصل القضاء وفكر لا يأتي عليه بمويرة
الأغنياء وفهم ثابت لو أن المثقلة من خلفه بجبل قاف لخرقه حتى يصل إليها من وراءه على أن
ذلك ليس من كسب العبد ولا يمازج فضل الله بونه من يشاء وهذا شأننا جمع من هذا النوع مجموعا
وتبعت فيه نظائر المسائل أصولا وفروعا حتى أوعيت من ذلك مجموعا مجموعا وأديت فيه
تأليفا لطيفا لا مقطوعا فضلا ولا ممنوعا ورثته على كتب سبعة (الكتاب الأول) في شرح
القواعد الخمس التي ذكرها الأصحاب أن يجمع مسائل الفقه يترجم إليها (الكتاب الثاني)
في قواعد كلية يتخرج عليها لا ينحصر من الصور الجزئية وهي أربعون قاعدة (الكتاب الثالث)
في القواعد المختلف فيها ولا يطلق أكثر جميع لظهور دليل أحد القولين في بعضها ومقاييله في بعض
نومي عشرون قاعدة (الكتاب الرابع) في أحكام يكثر فورها ويتبع بالفقيه جهلها كأحكام
الناهي والجاهل والمكره والنائم والجنون والمغمى عليه والسكران والصبي والعبد والمبعض والأثني
والحنفي والمنجزة والأعمى والكافر والخائف والمحارم والولد والوطء والعقود والفسوخ والضرع
والكناية والتعريض والكتابة والإشارة والملك والدين ومن المثل وأجرة المثل ومهر المثل
والذهب والفضة والمسكن والحداد وكتب الفقه وسلاح الحنفي والطب والعين والشرط والتعليق
والاستثناء والتور والحصر والإشاعة والعدالة والأداء والقضاء والإعادة والإدراك والتحمل
والتعبدية والمولاة وفروض الكفاية وسننها والسفر والحرم والمساجد وغير ذلك وفي ضمن ذلك
قواعد وفوائد وتبوات وزوائد تبين الناظر وتشرح الخاطر (الكتاب الخامس) في نظائر الأبواب

(قوله العجاج) أي الغبار (قوله الداج) أي المظلم (قوله يداب) أي يداوم (قوله بيانا ومقيلا)
أي لبلا ونهارا (قوله معضلة) أي مسئلة (قوله عزت) أي شقت (قوله ضرب) أي شارك وخرج
لم مهم ونصيب الاجتهاد بطو همت (قوله الغمر) أي المغمور بالجهل المغطى به (قوله واقتض)
أي تتبع ولعل الأصل واقتض (قوله يقتحم المهام) أي يدخلها والمهام جمع مهمه أي مغارة
(قوله المرتجة) أي المفلقة (قوله القراء) أي حمار الوحش (قوله نادرة) في نسخة نادرة (قوله في
جوف السماء) في نسخة في جو السماء (قوله الهباب والهباء) الهباب الدخان الأسود من القدر
والهباء غبار دقيق في نور الشمس في الثقب (قوله لمحكم) لعله محكم بدون لام (قوله أوعيت) أي
ملأت وعاء (قوله مجموعا) بفتح الجيم أي كثير الجمع (قوله الجاني) في نسخة الجان (قوله
وتشرح الخاطر) أي القلب

له عرش الرحمن من
تعتهم في الكفر على
يحث فيه للشيخ إبراهيم
الكردي وغيره (الرحيم)
هو ذو الرحمة الكثيرة
ولكن الأول أبلغ
لأن زيادة المبنى تدل
على زيادة المعنى غالباً
فلا نقض بغير الإبلغ
من جافر (يقول راجي)
أي مؤمل (عفو) أي
هو بخلاف المغفرة فإنها
ما كانت باكتساب
كنا فرق بينهما قال
ابن جعمان والصحيح
أن المغفرة أفضل من
العفو ولعل الفرق
المذكور في بعض الصور
لقرائن دالة عليه وإلا
فهو يأتي بمعناها
شائناً ذائعاً (ربه)
مالكه وأصل الرب
السري وقيل إنه
بالتعريف خاص بآله
مورد بأن الأكثر ذلك
لا دائم (العلي)
في سلطانه (ومو)
أي القائل (أبو بكر)
(قوله بينهما) أي العفو
والمغفرة (قوله فهو)
أي العفو

أعني التي هي من باب واحد مرتبة على أبواب الفقه والمحاطب هذا الباب والذي يليه التبدلون
الكتاب السادس فيما افتقرت فيه لأبواب المنشأة (الكتاب السابع) في نظائر شتى
(واعلم) أن كل كتاب من هذه الكتب السبعة لو أفرغ بالتصنيف لكان كتاباً كاملاً بل كل تركية
من تراجمه يصلح أن يكون مؤلفاً حافلاً وقد صدر لكل قاعدة بأصلها من الحديث والأثر حيث
كان في إسناد الحديث ضعف أو عتقت جهدي في تتبع الطرق والشواهد لتقوية على وجه مختصر
وهذا أمر لا تری عنك عليها إلا بقدر عليه ولا يلتفت بوجهه إليه وأنت إذا تأملت كتابي هذا
علمت أنه خلاصة عمر وزيادة دهر تحوي من المباحث المهمة وأعان عند الكزول والملفات وأثار
مشكلات المسائل الملهمة فاني عمدت فيه إلى مقدمات ففتحها ومعضلات فنقحها ومطلوبات
فلخصها وغرائب قل أن توجد منصوصة فنصبتها واعلم أن الحامل في على إبداء هذه الكتاب
أني كنت كئيب من ذلك العودحاً لطيفاً في كتاب سميت (شوارد الفوائد) في الضوابط والقواعد
فرائته وأقع بموقفاً حسناً من الطلاب وابتهج له كثير من أولي الألباب وذلك الكتاب بالنسبة إلى
هذا كقطرة من قطرات بحر وشيرة من شذرات نهر وكأني بالناس وقد افترقوا فيه فرفقه قد
انطوى على الحسد جنوهم وراحت إطفاء نورهم بأفواههم وقلمهم بآلغيه إلا أن تقطع قلوبهم
وكيف يقاسم من نشأ في تحصيل العلم منذ كان في مهده ودأب فيه غلاماً وشاباً وكهلاً حتى وصل
إلى قصده لا يحيل أقام سنوات في مهر ولعب وقطع أوقافاً ما يحرف فيها أو يكسب مما لا تحت
منه التفاته إلى العلم فقطر فيه وما احتكم وقع منه شحلة القسم ورضي أن يقال علم وما أقسم
أنا ابن ذرارة معروفاً بما ينبغي وهل بدارة يا للناس بمن عار
على أنا لا نتكل على الأحساب والأنساب ولا نكل على طلب المعالي بالاكتساب
لستنا بخزان أحسابنا كرمت . كيومنا على الأحساب نتكل
نبي كما كانت أوائلنا . تبتني وتفعل مثل ما فعلوا
وأكثر ما عند هذه الفرقة أن تزدري بالشباب وبالشيخوخة افتخارها (وتلك شكاية ظاهر عنك
عازها ولو أنصفت لعرفت أن ذلك من سحابة المدح لا من وصيات القدر وكنت بالرد عليها عند
أولي الألباب كما ورد مرفوعاً ومرفوعاً ما أتى عالم علماً إلا وهو شاب برفقة غلب عليها الجهل
المرتب ويعد عنها طريق الخير وتنكت لا ترح جدلاً ولا تفي مقالاً ولا تحسن جواباً ولا أسوالاً
ليس لها كتاب إلا أكل الحرام والخوض في أعراض الأنام ونعم من الناس تارة وبالليل نيام فلهذه
لا تصلح لخطاب ولا تأهل إذا غابت لأن تعاب والسلام . ورفقة آتاه الله هداهما والمحقها فتواهل
وزنهما مولاهما فرائض عاتية وسناها وفوالده التي لا تنهاى فاعترفت بشكرها وثناها واغترفت من
(قوله حافلاً) أي جامعا للمسائل (قوله بأصلها) أي دليلها (قوله حيث) لعله حيث (قوله الملمات)
أي المسائل الصعبة (قوله الملمات) أي المظلمات (قوله من ذلك) أي من الأشياء والنظائر (قوله
شيرة) أي قطعة من الذهب (قوله نهر) في نسخة نحر (قوله نورهم) لعله نوره (قوله ودأب)
أي لازم (قوله لدخيل) متعلق بيقاس (قوله لشكل) خبر ليس (قوله ظاهر عنك الخ) أي
منك أو ضمن ظاهر بمعنى ناشئ (قوله تنكب) أي مال (قوله ونعمش) أي احتفار (قوله
ولا تأهل) في نسخة وتأهل

بحرها ولم يلها هذا ولا ثابها وأرشف من كوس حياها وانتشفت من شذا عرف
ريها وقلة مطاها لا تكاد تراها ولا تكاد المذرك (غير المأخذ) تستع بحرها فوق الأرض فحياها
رأها وبيها وأمطر علينا بحباب فضله وإثامها

(فصل) اعلم أن فن الأشباه والنظائر من عظيم به يُطلع على حقائق الفقه ومداركه وما أخذه
وأمراره ويتميز في فهمه واستحضاره ويقنن على الإلحاق والتخريج ومعرفة أحكام المسائل التي
ليست بمسطورة والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على عمر الزمان ولهذا قال بعض أصحابنا الفقه
معرفة النظائر وقد وجدت لذلك أصلا من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخبرنا شيخنا الإمام
تقي الدين الشامي أخبرنا أبو الحسن بن عبد الكريم أخبرنا أبو العباس أحمد بن يوسف (ح) وكتب
إلى عاليا أبو عبد الله محمد بن مقبل الحلبي عن محمد بن علي الحراري قال أخبرنا الكفاف أبو محمد
الديمياطي أخبرنا الكفاف أبو الحجاج ابن خليل أخبرنا أبو الفتح بن محمد أخبرنا إسماعيل بن الفضل
أخبرنا أبو طاهر محمد بن أحمد (ح) قال ألديمياطي وأنيانا عاليا أبو الحسن بن المقر أخبرنا المبارك
ابن أحمد إجازة أنيانا أبو الحسن بن المهتدي بالله قال أخبرنا الإمام أبو الحسن الدارقطني حدثنا
أبو جعفر محمد بن سليمان التميمي حدثنا عبد الله بن عبد الصمد بن أبي خداش حدثنا عيسى بن يونس
حدثنا عبد الله بن أبي حمير عن أبي الليث الأندلسي قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى
الأشعري خطبا بعد أن أفضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهمه إذا أدب إليك فإنه لا ينفع تكلم بحق
لا يفاد له لا يملك قضاء قضية واجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فان الحق
قديم ومراجعة الحق خير من التمايز في الباطل الفهم الفهم فيها مخلص في صدرك مما لم يبلغك في
الكتاب والسنة اعرف الأمثال والأشياء ثم قس الأمور عندك فاعمد إلى أحبا إلى الله وأشبهها
بالحق فيما ترى هذه قطيعة من كتابه وهي نصيحة في الأمر بتشيع النظائر وحفظها ليقاس عليها ما ليس
بمعتقول وفي قوله فاعمد إلى أحبا إلى الله وأشبهها بالحق إشارة إلى أن من النظائر ما يخالف نظائره
في الحكم المذرك الخاص به وهي الفن المسمى بالفروق الذي ندكر فيه الفرق بين النظائر المتجدة
تصويرها المختلفة حكما وعلة وفيما نرى إشارة إلى أن المجتهد إنما يكلف بما ظنه صوابا وليس
عليه أن يترك الحق في نفس الأمر ولا أن يصل إلى اليقين وإلى أن المجتهد لا يقلد غيره

(للكتاب الأول)

في القواعد الخمس إلى ذكر الأصحاب أن جميع مسائل الفقه ترجع إليها حكى القاضي أبو سعيد الحروري أن
(قوله ولا تكاد المذرك غير المأخذ) المدارك الحواس ولعل كلمة غير زائدة (قوله فحياها الله
ويهاها) أي عظمها وقربها (قوله مداركه) أي أدلته ومأخذ فروعه (قولوه مأخذ) عطف تفسير
(قوله الإلحاق) أي إلحاق فروع الحوادث والوقائع بالقواعد وتخريجها منها (قوله التخريج) معنى
التخريج أن تأخذ موضوع القاعدة فتجعله عمولا على المسألة ثم تجعل القاعدة مقيدة كبرى للقضية
إلى أخذها وتركيب قيامها من شكل الأول تستنتج منه حكم المسألة كأن تقول الماء النازل من
بيوت المسلمين المارين تحتها مما له ظاهر وكل ما له ظاهر يحمل على ظاهره . فالأمر النازل من
بيوت المسلمين يحمل على ظاهره (قوله مسطورة) أي مكتوبة ومنصوصة (قوله عاليا) أي سنداً
عاليا (قوله محكمة) أي ثابتة

ويقال بحذف المزة
ابن أبي القاسم بن أحمد
ابن محمد بن أبي بكر
ابن محمد بن سليمان بن
أبي القاسم بن أبي بكر
ابن أبي القاسم بن عمر
(سليبي) بمعنى مسلول
أي مستل من صلب
الشيخ الولي غوث الوجود
على ابن عمر (الأهدل)
قيل سمي بذلك لأنه
دل على الله تعالى
والمراد أنه من ذريته
ولد الناطم رحمه الله
لنحو أربع وثمانين
وتسعة تقريبا بقرية
الحسنة قبل المراوحة
وتوفي بقرية الحط من
قرى وادي رمع
متصرف نهار الأحد
ثالث جمادى الآخرة
من شهر سنة ١٠٣٥
فمعه حينئذ إحدى
وخمسون سنة كذا
نقل عن خط المهندس
(الحمد) هو لغة النشاء
واصطلاحا فعل يني
عن تعظيم المنعم لإنعائه
قولا أو فعلا أو اعتقادا
مملوك (قوله) فلا فرد منه
لغيره تعالى وإن انتقم
(الذي) لسمه بـ

ذلك ذكر نحوه المناوي وفيه إشكال والحديث المذكور حسن قبل حسنه ابن الصلاح وصححه ابن حبان (علمنا سبحانه) اسم ملازم للنصب مأخوذ من مبيع في الماء إذا غاب ومعناه تزييه تعالى عما لا يليق به (بالقلم) أي بالخط به إذ دلنا على أن نكتب والكل بتوفيقه ورحته إيانا إذ لا يجب لأحد عليه شيء تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ومن ثم قال (فضلاً) أي من باب الفضل والإحسان (ومنا) أي انعاماً (منه ما لم يعلم) أي لم نفهمه وفي هذا كتابه اقتباس من الحديث من يرد الله به خيراً «أي عظيماً» يفقهه في الدين رواء البخاري وغيره ولا يبيح نعم بسند ضعيف ومن لم يفقهه في الدين لم يبال به قالوا والتفقه في الدين علامة على حسن الخاتمة وأخذ بعضهم أن من فهم الحماوى دخل في هذه الدعوة

ذلك ذكر نحوه المناوي وفيه إشكال والحديث المذكور حسن قبل حسنه ابن الصلاح وصححه ابن حبان (علمنا سبحانه) اسم ملازم للنصب مأخوذ من مبيع في الماء إذا غاب ومعناه تزييه تعالى عما لا يليق به (بالقلم) أي بالخط به إذ دلنا على أن نكتب والكل بتوفيقه ورحته إيانا إذ لا يجب لأحد عليه شيء تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ومن ثم قال (فضلاً) أي من باب الفضل والإحسان (ومنا) أي انعاماً (منه ما لم يعلم) أي لم نفهمه وفي هذا كتابه اقتباس من الحديث من يرد الله به خيراً «أي عظيماً» يفقهه في الدين رواء البخاري وغيره ولا يبيح نعم بسند ضعيف ومن لم يفقهه في الدين لم يبال به قالوا والتفقه في الدين علامة على حسن الخاتمة وأخذ بعضهم أن من فهم الحماوى دخل في هذه الدعوة

(المبحث الثاني)

فما يرجع إلى هذه القاعدة من أبواب الفقه اعلم أنه قد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر حديث النبية قال ابن عبيدة ليس في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء أعظم وأغنى وأكثر نفائدة منه وانفق الشافعي وأحمد بن حنبل وابن مهدي وابن المديني وأبو داود والدارقطني وغيرهم على أنه نلت العلم ومنهم من قال أربعة ووجه الباب بكونه ثلث العلم بأن كسب العبيد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه فركبته أحد أقسامه الثلاثة وأرجحها أنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها ومن ثم وردت في المؤمن مخبر من عمله وكلام الإمام أحمد يدل على أنه إذا بكونه ثلث العلم وأنه أحد القواعد الثلاث التي تدر إليها جميع الأحكام فانه قال أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث حديث إنما الأعمال بالنيات وحديث من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وحديث الحلال بين والحرام بين وقال أبو داود وممدار السنن على أربعة أحاديث الأعمال بالنيات وحديث حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه وحديث الحلال بين والحرام بين وحديث إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً وفي لفظ عنه يمكن بالإختصار الحديث أربعة أحاديث فذكرها وذكر بدل الآخر وحديث لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه وعنه أيضاً الفقه يذمر على خمسة أحاديث الأعمال بالنيات والحلال بين ولا ضرر ولا ضرار وملازميتكم عنه فانتسوا وبها أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم وقال الدارقطني أصول الأحاديث أربعة الأعمال بالنية ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه والحلال بين وأزهد في الدنيا حبك الله وحكي الخفاف من أصحابنا كتاب الحصال عن ابن مهدي وابن المديني أن ممدار الأحاديث على أربعة الأعمال بالنيات ولا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث وبني الإسلام على خمس والنية على المدعى واليمين على من أنكر وقال ابن مهدي أيضاً حديث النبية يدخل في ثلاثين بطلاً من العلم وقال الشافعي يدخل في سبعين بطلاً قلت وهذا ذكر

(قوله ثلاثة) أي الصانع والمشتري والمخاربه به (قوله القاعدة) أي الأمور نقاصدها (قوله أقسامها) لعله أقسامه أي الكسب (قوله إن الله طيب) أي منتصف بجميع الكمالات (قوله وهذا ذكر) أي المبحث الذي سيذكر

ما يرجع إليه من الأبواب أجمالاً من ذلك ربيع العبادات بكماله كالوضوء والفصل فرضاً ونفل
 وسبح الخلف في مسئلة الحرموق إذا متع بالحل وهو ضعيف فيزول البطل إلى الأسفل والتبسم
 وإزالة النجاسة على رأي وفصل الميت على رأي والأواني في مسئلة القنية بقصد الزينة أو غيرها
 والصلاة بأنواعها كمرض عين وكفاية ورائية وستة ونفلا مطلقاً والقصر والجهر والإمامة والاعتقاد
 وسجود التلاوة والشكر وخطة الجمعة على أحد الوجهين والأذان على رأي وأداء الزكاة واستعمال
 الحل أو كونه والتجارة والقنية والخلف على رأي وبيع المال الرثموق ومصدق التطوع والصوم
 فرضاً ونفلاً والاعتكاف والحج والعمرة وكذلك الطواف فرضاً واجباً ومدة والتحلل للمحصر
 والتمتع على رأي ومجاوزة المقات والسعي والوقوف على رأي والفدا والمذابا والفسحيا طرفة
 ونفلاً والنسور والكفارات والجهد والعنق والتدبير والكتابة والوصية والنكاح والوقف
 وسائر الأقرب معني توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها إلى الله تعالى وكذلك نشر العلم
 تعليم وإفتاء وتصنيفاً والحكم بين الناس وإقامة الحدود وكل ما يتعاطاه الحكام والولاة وتحمل الشهادة
 وأداءها بل يبرئ ذلك إلى سائر الكتابات إذا قصد بها التقوى على عبادة والتوصل إليها كالإكمال
 والنوم واكتساب المال وغير ذلك وكذلك النكاح والوطء إذا قصد به إقامة النسبة والإعفاف
 أو تحصيل الولد الصالح وتكثير الأمة ويندرج في ذلك ما لا يخص من المسائل مما يدخل فيه من
 العقود ونحوها ككتابات البيع والهبة والوقف والقرض والضمان والإبراء والحوالة والإقالة والوكالة
 وتقويض القضاء والإقرار والإجارة والوصية والعنق والتدبير والكتابة والطلاق والحلع والرجعة
 والإبلاء والظهار واللعان والأمان والغذف والأمان ويدخل أيضاً فيها غير الكتابات في مسائل
 شتى كقصد لفظ الصريح بمعناه ونية المعقود عليه في المبيع والتمن وعرض الحلع والمنكحة ويدخل
 في بيع المال الربوي ونحوه وفي النكاح إذا توى ما لو صرح به بطل وفي القصاص مسائل كثيرة
 منها غير عمد وشبهه من الخطأ ومنها إذا قتل الوكيل في القصاص إن قصد قتله عن الموكل
 أو قتله بشبهة نفسه وفي الردة والسرقة فيما إذا أخذ آلات الملاهي بقصد كسرها وإشهارها أو
 بقصد سرقتها وفيما إذا أخذ الدائن مال المدين بقصد الاستيفاء أو السرقة فلا يقطع في الأول
 ويقطع في الثاني وفي أداء الدين فلو كان عليه موبان لرجل بأحداهما رهن فأدّى أحدهما ونوى دين
 الرهن أنصرف إليه والقول قوله في نيته وفي اللقطة بقصد الحفظ والتملك وفيما لو أسلم على أكثر
 من أربع فقال تسخت نكاح هذه فإن توى به الطلاق كان تعيناً لاختيار النكاح وإن توى بالفراق
 أو أطلق حمل على اختيار الفراق وفيما لو وطئ بكلمة بشبهة وهو يظنها زوجته الحرة فإن الولد
 ينعقد خيراً وفيما لو وطئ طفل فعل شيء مباح له وهو يعتقد عدم حله كمن وطئ امرأة يعتقد أنها
 أجنبية وأنه زان بها فإذا هي حليلته أو قتل من يعتقد به معصوماً فإن أنه استحق ذلك أو أنلف
 ما لا يظنه لغيره فإن ملكه قال الشيخ عز الدين يجرى عليه حكم الفاسق لمخبرته على الله لأن العدة
 إنما شرطت لتحصل الثقة بصدقه وأداء الأمانة وقد انحرفت الثقة بذلك لمخبرته بارتكابه ما يعتقد
 ككبره قال وأما فساد الآخرة فلا يعذب تعذيب زان ولا قاتل ولا أكمل ما لا حراماً لأن عذاب

أى ومثله الإرشاد أى
 لا يقصر هذا الفضل
 على المجهل بل المقلد
 الباحث مثله ومن القرآن
 علم بالقلم علم الإنسان
 ما لم يعلم وأعلم كما قال
 السادة أن الفهم على قدر
 الإخلاص وعن ابن
 عباس أن ما يفهم
 الناس على قدر نيابهم
 (وعصمتنا) معشر
 الأمة الحمدي لكوننا
 خير أمة (بأفضل
 الأديان) جمع دين
 وأفعال قد يجمع على
 أفعال والدين وضع
 إلى سائق أى بواسطة
 نحو النبي للدوى العقول
 باختيارهم المأمود إلى
 ما هو خير لهم بالذات
 وتساوهم الملة ما صدفا
 وقوله أفضل يحصل
 أن يكون أفضل من
 سائر الأديان كلها أى
 من سائر شرائع
 الأنبياء المتقدمين لأن
 خبرية الأمة تستلزم
 خبرية نبيها وخبرية
 تستلزم خبرية دينه

(قوله وتساوهم)
 لعله وتساويه أى الدين

(قوله الحرموق) هو خوف ظاهره صوف أو قطن وباطنه جلد (قوله وتقويض القضاء) أى
 من السلطان

الآخرة مُرتَّب على ترتيب المفاضل في الغالب كما أن ثوابها مُرتَّب على ترتيب المصالح في الغالب
قال والظاهر أنه لا يعذب عذابات من ارتكب صغيرة لأجل جرأته وانهاك الحرمة بل عذاباً
متوسطاً بين الصغيرة والكبيرة وعكس هذا من وطئ الحنية فهو يظنها الخفيفة لا يترتب عليه شيء
من العقوبات والمواخظات المترتبة على الزاني اعتباراً بنية ومقصده وتدخل النية أيضاً في عصر
العقب بفصل الخلية والحرمة وفي المجر فوق ثلاثة أيام فإنه حرام إن قصد الحرج والأفلاطونية
أيضاً ترك الطيب والزينة فوق ثلاثة أيام لموت غير الزوج فإنه إن كان بقصد الاحداد المحرم والآ
فلا ويدخل أيضاً في نية قطع السر وقطع القراءة في الصلاة وقراءة القرآن حجباً بقصده أو بقصد
الذكر وفي الصلاة بقصد الأفهام وفي غير ذلك وفي الجملة إذا التزم جعله يعز فشاركه غيره
في العمل إن قصد إعانة فله بكل العمل وإن قصد العمل للمالك فله قسطه ولا شيء للمشاركة
وفي الذبائح فله سبعون بهياً أو أكثر دخلت فيها النية كما ترى فليعلم من ذلك فساد قول من قال
إن مراد الشافعي بقوله تدخل في سبعين باباً من العلم بالبالغة وإذا عدت مسائل هذه الأبواب
التي لانية فيها تدخل لم تقص عن أن تكون ثلث النية أو ربعه وقد قيل في قوله صلى الله عليه
وسلم خير المؤمنين خير من عملته أن المؤمن يخلد في الجنة وإن أطاع الله مدة حياته فقط لأن نيته
أنه لو بقي أبداً لا يستمر على الإيمان فجوزي على ذلك بالخلد في الجنة كما أن الكافر يخلد
في النار لو لم يعص الله إلا مدة حياته فقط لأن نيته الكفر ما عاش

(المبحث الثالث)

فما شرعت الله لأجله المقصود الأتم منها تميز العبادات من العادات وتميز رتب العبادات
بعضها من بعض كالوضوء والغسل يتردد بين التنظيف والتبريد والعبادة والإمساك عن المفطرات
قد يكون الحنية والتداوى ولعدم الحاجة إليه والخلوص في المسجد قد يكون للاستراحة ودفن
المال للغير قد يكون هبة أو وصية أو لغرض ذنبوي وقد يكون قربة كالزكاة والصدقة والكفارة
والذبح قد يكون بقصد الأكل وقد يكون للتقرب بآية الدماء فشرعت الله بتميز القرب من
غيرها وكل من الوضوء والغسل والصلاة والصوم ونحوها قد يكون فرضاً ونذراً ونفلاً والتيمم
قد يكون عن الحدث أو عن الخنابة وحورته واحدة فشرعت الله بتميز رتب العبادات عن بعضها
من بعض ومن ثم ترتب على ذلك أمور (أحدها) عدم اشتراط النية في عبادات لا تكون عادة إذا
لا تلتبس بغيرها كالإيمان بالله تعالى والمعرفة والخوف والرحاء والية وقراءة القرآن والاذكار
لأنها متميزة بصورتها نعم يجب في القراءة إذا كانت مندورة لتمييز الغرض من غيره نقله القسولي
في الجواهر عن الرويات وأقره وقاسه أن نذر الذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذلك
نعم إن نذر الصلاة كما ذكره فالذي يظهر لي أن ذلك لا يحتاج إلى نية لتمييزه لشيء وأما الأذان
فالمشهور أنه لا يحتاج إلى نية وفي وجه في الحور أنه يحتاج وكأنه رأي بأنه يستحب لغير الصلاة
كما سيأتي فأوجب فيه النية للتمييز وأما خطبة الجمعة في اشتراط نيتها والتمرض للفريضة فيها خلاف
في الشرح والروضة بلا ترجيح وفي الكفاية أنه مبنى على أنها بمثابة ركعتين ومقتضاه ترجيح أنها

(قوله إن المؤمن الخ) مقول القول (قوله رتب العبادات عن بعضها) لعل عن زائدة من
الناسخ (قوله لتمييزه) متعلق بنية

ويحتمل أن يربد أنه
أفضل بمعنى قاضل جميع
الاديان الباطلة (والسنة)
وهي لغة الطريق
واصطلاحاً أفواله صلى
الله عليه وسلم وأفعاله
وتقريباته (الغراء) أى
البيضاء إذا الغرة بياض
في وجه الفرس وهذا
مأخوذ من قوله صلى الله
عليه وسلم جتكم بها
بيضاء نقية (القرآن)
أى المعهود وهو المكتوب
في مصاحفنا المحفوظ
في صدورنا للاعجاز
بسورة منه ويطلق
القرآن على الكلام
النفسي (فكم) للتكثير
(له) تعالى (من نعمة)
هى ملائم أى موافق
تحمده عاقبه ومن ثم
كان الأصح أنه لانهمة
له على كافر وإنما ملاذه
استدراج وقيل عليه نعمة
وفي شرح حديث الأربعين
أن الخلاف لفظي (علينا)
منها الإيمان
(قوله ويحتمل أن
يريد أنه) أى الدين
(قوله جتكم بها)
أى الملة
⑩ شمس

بشرط وجزم به الأزهر في التوسط وعندى خلافه بل يجب أن لا يقصد بهما . ولما التروك
كترك الرياء وغيره فلم يحتج إل ثبته للحصول المقصود منها وهو اجتناب النهي لكونه لم يوجد
وإن لم يكن نية نعم محتاج إليها في حصول الثواب المترتب على الترك ولما ترددت إزالة النجاسة
بين أصلين الأول من حيث أنها فعل والتروك من حيث أنها قربة منها جرت في اشتراط النية
خلاف ورجع الأكثرون حجة تغليب لمشاهدة التروك ونظيره ذلك أيضا غسل الميت والأصح فيه
عدم الاشتراط لأن القصد منه التنظيف كإزالة النجاسة ونظيره أيضا نية الخروج من الصلاة
هل بشرط والأصح لا قال الإمام لأن النية إنما تلحق بالإقدام لا بالترك ونظيره أيضا تحميم
الجمعة والقرآن هل بشرط فيه نية التقرب والأصح لا لأنها تحاصله بدونها ونظيره أيضا نية التمتع
هل بشرط في وجوب الدم والأصح لا لأنه متعلق بترك الإحرام للحج من الميقات وذلك موجود
بدونها ونظيره أيضا نية الخلطة هل بشرط والأصح لا لأنها إنما أثرت في الزكاة للاقتضار على
موتة واحدة وذلك لحاصل بدونها ومقابل الأصح في الكل زاعى جانب العبادات فقام فصل
المبتدئ على الحنابلة والتمتع على الجمع بين الصلاتين فإنه جمع بين تسكين ولهذا جرى في وقت نيته
الخلاف في وقت نية الجمع وفي الجمع موجه أنه لا بشرط فيه النية واختاره القسبي قال لأنه ليس
بفعل وإنما الصلاة وسهولة الجمع تحاصله بدونها ولهذا لا يجب في جميع التأخير نعم يجب فيه
أن يكون التأخير بنية الجمع وبشرط كون هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها بقدر
ما يسعها فإن أخر بنية الجمع حتى خرج الوقت أو ضايق بحيث لا يسع الفرض عصى وصارت
الأولى قضاء هكذا جزم به الأصحاب ويقرب منه ما ذكره النووي في شرح المهذب والتحقيق أن
الأصح في الصلاة وفي كل واجب موشع إذا لم يفعل في أول الوقت أنه لا بد عند التأخير من العزم
على فعله في أثناء الوقت ولأدب في الأصول خلاف ذلك وقد جزم ابن السبكي في جمع الحوامع
بأنه لا يجب العزم على المؤخر وأورد عليه ما ذكره النووي لما تقدم فاجاب في منع الموانع بأن
مثل هذا لا يؤخذ من التحقيق ولا من شرح المهذب وأن القول بالوجوب لا يعرف إلا عن
القاضي حسين ومن تبعه قال ولولا خلافه القاضي لقلت إن هذا من أفحش الأقوال ولولا أني
وجدته منصوصا في كلامه منقولاً في كلام الأئمة عنه لحوزت أزرار على الناقل لسفاهة هذا القول
في نفسه وهو قول مجهوز في هذه الملة الإسلامية أعيند أنه خارج في إجماع المسلمين ليس لمفائله
شبهة يرتد بها محقق وهو مغلوط من هجوات القاضي ومن العظام في الدين فإنه إجماع بلا دليل انتهى
(ضابط) قال بعضهم ليس لنا عبادة يجب العزم عليها ولا يجب فعلها سوى القار من الزحف
لا يجوز إلا بقصد التحيز إلى فئة وإذا انحاز إليها لا يجب القتال معها في الأصح لأن العزم من خص
له في الانصراف لا بوجوب الرجوع (الأمر الثاني) اشتراط التعيين فيما يلتبس دون غيره قال في
شرح المهذب ردليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وإنما لكل امرئ ما نوى فهذا ظاهر في اشتراط
التعيين لأن أصل النية فهم من أول الحديث إنما الأعمال بالنيات فمن الأول الصلاة بشرط

وهو أهمها ومنها الرزق
وغير ذلك (ومناسبة)
هي النعمة (أوصلها)
إليها فالشكر (هو فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم
المشكور واصطلاحاً
سرف العبد ما أنعم به
عليه إلى ما خلق لأجله
وهو الطاعة والتفكير
للاعتبار. وهذه الجحد
قال بعض العارفين لم
يوعده الله بالمزيد على
غير الشكر أى صريحاً
ولا فنحو الصدقة مثله
(دائماً) منصوباً بفعل
محذوف أى أشبكره
شكراً على الدوام (له
على ما أولاه) أى أعطاه
(لا يحصى) بالنون أى
يحصى بالعد (له إنعاماً)
للآية قال الشيخ في
التحفة أى لو شرعنا في
العد لم نقدر والنعمة
الواحدة لا تقدر وإن
سلم حصرها هو باعتبار
آثارها انتهى وقال
الغزالي رحمه الله النعمة
الواحدة لا تقدر على
حصرها لتعلقها بغيرها
كنعمة الأكل يحتاج
إلى جسد متحرك
ذو أضراس وآلات

(قوله لكونه) في نسخة بكونه (قوله يكن) أى يوجد (قوله التقرب) لعل الأصل التفرقة
أو التفرقة (قوله وإنما الصلاة) لعل هنا سقطت والأصل : وإنما العمل فيه الصلاة (قوله الأنيات)
جمع ثبت أى العلم المتقن في العلم ويستند إليه (قوله لا بوجوب) في نسخة لا موجب

التعيين في الفرائض (لأنه الظاهر والمصريح فلا يميز بينهما إلا التعيين وفي النوافل غير المطلقة
كالركائب فيعينها بإضافتها إلى الظاهر مثلاً وتكونها التي قبلاً أو التي بعدها كما حُزم به في شرح المهذب
والعبدان في جميع الصفات فيلحق بها الكفارات والراويح والضحى والنور والكسوف والاستسقاء
فيعينها بما اشترت به هذا كما ذكره في الروضة وأصلها وشرح المهذب في باب صفة الصلاة وبق
نوافل ما ذكره فيها ركعتا الإحرام بالطواف قال في المهمات وقد نقل في الكفاية عن الأصحاب
اشتراط التعيين فيها وصرح بركنى الطواف النوى في تصحيح التبيين في عيدها فيما يجب فيه
بلا خلاف قلت وصرح بركنى الإحرام في المناسك ومنها المنجبة فنقل في المهمات عن الكفاية أنها
تُحصل بمطلق الصلاة ولا يشترط فيها التعيين بلا شك وقال في شرح المهذب فيه نظر لأن أقلها
ركعتان ولم ينوهما إلا أن يُريد بالإطلاق مع التيسير بركنين يوماً منها حصة الوضوء قال في المهمات
وبنحوه إلحاقها بالتجبة وقد صرح بذلك الغزالي في الأحياء قلت والجزم به في الروضة في آخر باب
الوضوء بخلاف ذلك وأما الغزالي فإنه أنكر في الأحياء صحة الوضوء أصلاً وأما صلاة
الاستخارة والحاجة ولا شك في اشتراط التعيين فيها ولم أر من تعرض لذلك لكن قال النووي
في الأذكار للظاهر أن الاستخارة تحصل بركنين من السنن الرواتب وبنيحة المسجد وبغيرها
من النوافل قلت فعل هذا يتجه إلحاقها بالتجبة في عدم اشتراط التعيين ومثلها صلاة الحاجة ومنها
سنة الزوال وهي أربع ركعات يصلي بعدها لحديث ورد بها وذكرها الحامل في الباب وغيره والمتجبة
أما كسنة الوضوء فإن قلنا باشتراط التعيين فيها فكذلك هنا ولا فلا لأن المقصود إشتغال ذلك
الوقت بالعبادة كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال إنما شاعة يفتح فيها أبواب السماء
وأحب أن يصعد على فيها تحمل صالح ومنها صلاة التيسير والقتل ولا شك في اشتراط التعيين (وفي
الأولى وإن كانت غليظة ذات وقت ولا سبب وأما الثانية فلهذا سبب متأخر كالإحرام فيحتمل
اشتراط التعيين فيها ويحتمل خلافه ومنها صلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا
أراد الخروج لسفر والمسافر إذا نزل منزلاً وأراد كمفارقة يستحب أن يودعه بركنين والظاهر
في الكل عدم اشتراط التعيين لأن المقصود إشتغال الوقت أو المكان بالصلاة كالتجبة ولم أر من
تعرض لذلك كله ومن ذلك الصوم والمذهب المنصوص الذي قطع به الأصحاب اشتراط التعيين
فيه ليميز رمضان من القضاء والنذر والكفارة والقربة والقعدة ونحو الخبيسي ووجه أنه لا يشترط
في رمضان قال النووي وهو ما ذكره نعيم لا يشترط تعيين السنة على المذهب ونظيره في الصلوة
أنه لا يشترط تعيين اليوم لا في الأداء ولا في القضاء فيكنى فيه فائتة الظهر ولا يشترط أن يقول
يوم الخميس وقياس ما تقدم في النوافل المرتبة اشتراط التعيين في رواتب الصوم كصوم عرفة
وعاشوراء وأيام البيض وقد ذكر في شرح المهذب بحثاً ولم أقف على نقل فيه وهو ظاهر إذا لم

(قوله كالركائب) لعل الأولى لتساوي الظاهر والمصريح فعلاً وصورة كما لا يخفى (قوله والعبدان) عطف
(قوله لأنهما) لعل المناسب تقديم قوله لأنهما على قوله وقال الخ ليكون علة لقوله فيعينهما بالظن الخ
(قوله بما اشترت به هذا) أي اشتراط التعيين (قوله فيه نظر) أي في الحصول بمطلق الصلاة
(قوله ولم ينوهما) لعل الصواب وإن لم ينوهما (قوله من ذلك) أي الأول الذي يشترط فيه التعيين

كثيرة وهو يحتاج إلى
الرزق والرزق يحتاج
إلى أرض وهي إلى مطر
والمطر إلى السماء وغير
ذلك (شكراً يكون
سبب المزيد) أي إذا
أخلص فيه وإلى إيجاده
الفاعل (لعبه) أي
الموجود في هكل الافتقار
الخاضع لربه الدليل
ومن طريق معبد أي
مذلل (من فضله)
أي عطائه (المديد)
أي الدائم الذي لا ينفد
(ثم) بعد الحمد
(صلاته) التي هي
من الله الرحمة المقرونة
بالتعظيم خص الأنبياء
بلفظها وألحق بهم
الملائكة لمشاركتهم لهم
في العصمة ما داموا في
هيكلكم المليك فلا تنقض
بهاروت وماروت ومن
بنى آدم كالحن فضرع
ودعاء ومن الحيوانات
والجمادات التيسير وقبل
تضرع ودعاء رواتي
بالصلاة لقوله صلى الله
عليه وسلم كل كلام
لا يبدأ فيه بالحمد لله
والصلاة على فهو
أجدم محروق البركة
(قوله ربيع در نقض)

أخرجه الراوى وسنده
ضعيف جدا قال الشيخ
ابن حجر لكنه يعمل به
في الفضائل (مع التسليم)
أى هو قول السلام الذى
هو لغة التحية واصطلاحا
التسليم من الآفات
والمكروهات وظاهر
كلامه أن التسليم على
فلان بمنزلة السلام عليه
وهو الظاهر فليتأمل
وأردف الصلاة بالسلام
لنقل النووى في شرح
مسلم عن العلماء أو عن
من نص منهم على كراهة
إفراد أحدهما عن
الأخر وذكر الشيخ
في فتاويه أن المكروه
نفس الإفراد لا الاتيان
بأحدهما فقط وبينت
بشرح خطبة التحفة
أن المكروه هنا بمعنى
خلاف الأولى إذ لم
يرد نهى مخصوص هذا
بالنسبة لكلام أهل
الأصول وبالنسبة
للفروع يؤخذ من
كلامهم في بعض المواضع
الكراهة والتحقيق عدمها
إذ لا يلزم من طلبها
طلب أن يكونا معا نعم

نقل بحصولها بأى صوم كان كالنحية كما سياتى وعن البارزى ومثل الروايات في ذلك الصوم
فالسبب وجوه الأيام المأمور بها في الاستسقاء ومن الثاني أحنى مما لا يشترط فيه تعيين للطهارات
والحج والعمرة لأنه لو عين غيرها انصرف إليها تركها الزكاة والكفارات (ضابط) قال
الشيخ في المذهب كل موضع التفر إلى نية الفرضية التفر إلى تعيينها إلا التيمم للفرض في الأصح
(قاعدة) ما لا يشترط التضرع له بحملة وتفصيلا إذا عينه وأخطأ لم يضر كتعين مكان الصلاة
وزمانها وكما إذا عين الإمام من يصل خلفه أو صلى الفم أو صام الاثنين ونوى الأداء والقضاء فبان
خلافه وما يشترط فيه تعيين على الخطأ فيه مبطل كالأخطأ من الصوم إلى الصلاة وعكسه ومن صلاة
الظهر إلى العصر وما يجب التضرع له بحملة ولا يشترط تعيينه تفصيلا إذا عينه وأخطأ ضر وفى ذلك
(فروع) أحدهما نوى الاقتداء بزيد فبان عمرا لم يصح (الثاني) نوى الصلاة على زيد فبان عمرا
أو على رجل فبان امرأة أو عكسه لم يصح وحمل في صورتين مما لم يشر كما سياتى في مبحث الإشارة
وقال السبكي في الصورة الأولى ينبغي بطلان نية الاقتداء لنية الصلاة ثم إذا تابعه تخرج على متابعة
من ليس بأمام بل ينبغي هنا الصحة وجعل ظنه علما وتابعه في المهمات على هذا البحث وأجيب
بأنه قد يقال بأن فرض المسئلة يحصل المتابعة فإن ذلك من شأن من ينوى الاقتداء والأصح في
متابعة من ليس بأمام البطلان (الثالث) لا يشترط تعيين حدود الركعات فلو نوى الظهر خمسا أو
ثلاثا لم يصح لكن قال في المهمات إنما فرض الراهى المسئلة في العمد فيؤخذ منه أنه لا يؤثر عند
الغلط قلت ذكر النووى المسئلة في شرح المذهب في باب الوضوء وفرضها في الغلط وقال ولو غلط
في عدد الركعات فنوى الظهر ثلاثا أو خمسا قال أصحابنا لا يصح ظهره هذه عبارة وتعليقه البطلان
في باب الصلاة على قصره ونظر هذه المسئلة من صلى على نوى لا يجب تعيين عددهم ولا معرفته فلو
اعتقد خمس عشرة فبانوا أكثر أعاد الصلاة على الجميع لأن فهم ممن لم يصل عليه وهو غير معين قاله
على البحر قال وإن بانوا أقل فلا يظهر الصحة ويحتمل خلافه لأن النية قد بطلت في الزائد لكونه
تعمدا فبطل في الباقي (الرابع) نوى قضاء ظهر يوم الاثنين وكان عليه ظهر يوم الثلاثاء لم يجزه
(الخامس) نوى أيلة الاثنين صوم يوم الثلاثاء أو في سنة أربع صوم رمضان سنة ثلاث لم يصح
بلا خلاف (السادس) عليه قضاء اليوم الأول من رمضان فنوى قضاء اليوم الثاني لم يجزه على
الأصح (السابع) عين زكاة ماله الغائب فكان ثالثا لم يجزه عن الحاضر (الثامن) نوى تكفارة
الظهار وكان عليه كفارة قتل لم يجزه (التاسع) نوى ذبيحة وبأنه ليس عليه لم يقع عن غيره ذكره
السبكي وخرج عن ذلك صور منها (لو نوى رفع حدث النوم مثلا وكان عليه غيره أو رفع
جنبه الجماع وجنبته باحتلام أو عكسه أو وقع حدث الحيض وحدثها الجنابة أو عكسه خطأ لم

(قوله قال الشيخ في المذهب) أى الشيرازى (قوله أو صلى للقيم) أى في القيم الملتبس به
بقاء وقت الصلاة فتكون أداء أو خروجه فيكون قضاء فلا يشترط في حق المصل فيه تعيين
أحدهما فاذا عين وأخطأ لم يضر (قوله أو صام الاثنين) أى صام بنية الاثنين فتبين خلافه .
قال في حاشية التحفة ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلا وهو غيره فوجهان أرجحهما الصحة
من الغلط لا العائد لتلاجه (قوله فبان النع) راجع إلى المثل (قوله بأن فرض) لعل الأصل
أن فرض (قوله تعليقه) لعل الأصل وتعليقه معطوف على المسألة

لفائل أن يقول ترك
التفصيل في وقائع
الأحوال ينزل منزلة
العموم في المقال
فبقتضى الكراهة في
عدم المعية لأنها فرد
من أفراد مدلول الآية
(على النبي) بهمة
وتركه مشددا أكثر
وهو إنسان حر ذكر
أكمل معاصربه غير
الأنبياء أوصى إليه
بشرع ولم يؤمر بتبليغه
والرسول من شاركه في
ذلك وزاد بالأمر بالتبليغ
والنبوة قول الله تعالى
أنت نبي ولا تحصل
كالرسالة بتصفية خلافا
لبعض المبتدعة (الرذوف)
بالقصر البالغ في الرحمة
(الرحيم) أي الرفيق
بتعطف فهو الرحمة
الكثيرة (محمد) علم
منقول من اسم مفعول
المضنصف اسم لمن
كثرت خصاله الحميدة
فمحمد كحمود إسماعيل
فبها لغة رسمى نبيا صل
الله عليه وسلم محمدا
لكثرة خصاله الحميدة
بالهام من الله حمده
عبد المطلب إذ قيل له
لم سميت ابنك محمدا

بصر وصح الوضوء والغسل في الأصح واعتذر عن خروج ذلك عن القاعدة بأن النية في الوضوء
والغسل ليست للقرينة بل للتمييز بخلاف تعيين الإمام والميت مثلا وبأن الأحداث وإن تعددت
أسبابها فكل مقصود منها واحد وهو المنع من الصلاة ولا أثر لأسبابها من نوم أو غيره (ومنها)
سألو نوى الحديث رفع الأكبر غالطا فإنه بصر كما ذكره في شرح المذهب ولم يستحضر الأسنوي
ومن تابعه فنقلوه عن الحب الطبري وعبارة شرح المذهب لو قوى الحديث غسل أعضائه الأربعة
عن الجنابة غلطاً ظاهراً أنه تجنب صبح وضوؤه وأما عكسه فهو أنه ينرى الحنبلي رفع الأصغر غلطاً
فالأصح أنه يرتفع عن الوجه واليدين والرجلين فقط دون الرأس لأن فرضه في الأصغر المسح
فيكون هو المنوى دون الغسل والمسح لا يفي عن الغسل (ومنها) فإذا قلنا باشتراط نية الخروج
من الصلاة لا يشترط تعيين الصلاة التي يخرج منها فلو عين غير التي هو فيها خطاً لم يضر بل يسجد
للسهر وسلم ثانياً أو محمداً بطلت محلاته وإن قلنا بعدم وجوبها لم يضر الخطأ في التعيين مطلقاً
(تنبيه) أما لو وقع الخطأ في الاعتقاد دون التعيين فإنه لا يضر كأن ينوي ليلة الاثنين من صوم غد
فهو يعتقد الثلاث أو ينوي صوم غد من رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة
أربع فإنه يصح صومه ونظيره في الاقتداء أن ينوي الاقتداء بالخاضر مع اعتقاده أنه زيد وهو
عمر فإنه يصح قطعاً صرح به الروايات في البحر وفي الصلاة لو أدى الظهر في وقتها معتقداً أنه
الاثنين فكان الثلاثاء صح نقله في شرح المذهب عن البغوي قال ولو غلط في الأذان فظن أنه يؤذن للظهر
فكانت العصر فلا أعلم فيه تديلاً وينبغي أن يصح لأن المقصود الإعلام من هو أهله وقد حصل ولو تبين
معتقداً أن حديثه أصغر فإن أكبر أو عكسه صح ولو غلط الخاضع معتقداً أنه يحرم بعمره أو عكسه
أجزأه (تنبيه) من المشكل على ما قرأناه من أن الذي أدرك الإمام في الجمعة بعد ركوع
الثانية يجوز الجمعة مع أنه إنما يصلي الظهر وعكسه الرافعي بموافقة الإمام قال الأسنوي ولا يخفى
ضعف هذا التعليل بل الصواب ما ذكره فيمن لا عنبره إذا ترك الإحرام بالجمعة حتى رفع الإمام
من الركعة الثانية أراد الإحرام بالظهر قبل السلام فأنهم قالوا إن الأصح تحدم اعتقادها وعملها بأنها
تفتت اعتقاد الجمعة وشككتنا في قواها إذ يجتمع أن يكون الإمام قد ترك تركنا من الركعة الأولى
ويتذكره قبل السلام ويأتي به وعلى هذا فليس لنا من ينوي غير ما يؤدى إلا في هذه الصورة
(الأمثلة الثالثة) يترتب على ما شرعت النبوة لأجله وهو التمييز لاشتراط الخضر للفرضية وفي
وجوبها في الوضوء والغسل والصلاة والزكاة والصوم والخطبة وجهان والأصح اشتراطها في
الفصل دون الوضوء لأن الفصل قد يكون محادة والوضوء لا يكون إلا عبادة ووجه اشتراطها في
الوضوء أنه قد يكون تجديداً فلا يكون فرضاً وهو قوي في الصلاة دون الصوم لأن الظهر محملاً
يقع غفلاً كالمعادة وصلاة الصبي ورمضان لا يكون من البالغ إلا فرضاً فلم يحتاج إلى التقييد به
وأما الزكاة فلا يصح الاشتراط فيها إن أتى بلفظ الصدقة وعلمه إن أتى بلفظ الزكاة لأن الصدقة
قد تكون فرضاً وقد تكون نفلاً فلا يكفي تجديدها والزكاة لا تكون إلا فرضاً لأنها اسم للفرض
المتعلق بالمال فلا حاجة إلى تقييدها به وأما الحج والعمرة فلا يشترط فيهما بلا خلاف لأنه لو
نوى التفلت انصرف إلى الفرض ويشترط في الكفارات بلا خلاف لأن العتق أو الصوم أو الإطعام
(قوله حتى رفع الإمام من الركعة الثانية) صوابه لركوع الثانية (قوله ما يترتب) لعله ما يترتب

ولم يكن في آتاله من
تسمي بذلك فيقال
وجوبه أن يعمده أهل
السماء وأهل الأرض
ولم يكن تسمى قبيل
ذلك أحد بمحمد بل
قرب أو أن ظهوره
في جماعة أولادهم
وعندهم خمسة عشر
كما قاله الخافظ ابن حجر
رحم الله تعالى (وآله)
هم أقاربه المؤمنون من
بنو هاشم وبنو المطلب
عند إمامنا الشافعي وقيل
لأنهم في مقام الدعاء أي
كما هنا كل مؤمن ومؤمنة
لغير الطبراني وغيره
وسنده حسن لغيره كما
قال الخافظ الزرقاني
محمد كل تقى (الأطهار)
جمع طهير وطهر كما في
أقواموس المطهرين في
مناصرهم (وصحبه)
اسم جمع وقبيل جمع
لصحابي وهو من اجتمع
بالنبي صلى الله عليه
وسلم في حياته ولو من
الجن مؤمنا ومات على
الإيمان وإن لم يره ولم
يروجه ولم تطل مدته
(الأفاضل) جمع
أفضل إذ هو من
أفضل غيره (الأبرار)

١٢ يكون فرضاً ونفلاً إذا عرفت ذلك لقول ابن القاضى في التلخيص لا يجزئ فرض بنبرة فرض
إلا في ثلاثة الحج والعمرة والزكاة بزيادة عليه الوضوء والصوم فتصير خمسة وتسمى وهو الجماعة
لأنها فرض ولا يشترط في نيتها الفرضية وسابع وهو الخطبة إن قلنا باشتراط نيتها وبعدم فرضيتها
وإن شئت قلت التبادلات في التعرض للفرضية على أربعة أقسام ما يشترط فيه بلا خلاف وهو
الكفارات وما لا يشترط فيه بلا خلاف وهو الحج والعمرة والجماعة وما يشترط فيه على الأصح
وهو الغسل والصلوة والزكاة بلفظ الصدقة وما لا يشترط فيه على الأصح وهو الوضوء والصوم
والزكاة بلفظها والخطبة (تنبيهات) الأول لا خلاف أن التعرض لنية الفرضية في الوضوء أكمل
لماذا لم نوجبه وفيه إشكال إذا وقع قبل الوقت بمناء على أن الوضوء لا يجب بالحدث وجوابه أن
المراد بفعل طهارة الحدث المشروطة في صحة الصلاة وشروط الشيء يسمى فرضاً من حيث أنه
لا يصح إلا به ولو كان المراد حقيقة الفرضية لما صح وضوء الصبي لهذه النية (الثاني) يختص
وجوب نية الفرضية في الصلاة بالبالغ أمراً صريحاً فنقل في شرح المذهب عن الراغب أنه كالبالغ ثم
قال إنه ضعيف والصلابة أنه لا يشترط في حق نية الفرضية فكيف ينوبها وصلاته لا تقع فرضاً
(الثالث) فمن المشكل ما صححه الأكثرون في الصلاة المعادة أنه ينوب بها الفرض مع قولهم بأن
الفرض الأول وكذلك اختار في زوائد الروضة وشرح المذهب يقول إمام الحرمين أنه ينوب بالظهر
والعصر مثلاً ولا يتعرض للفرض قال في شرح المذهب وهو الذي يقتضيه القواعد والأدلة وقال
السبكي لعل مراد الأكثرين أنه ينوب بمعادة الصلاة المفروضة حتى لا يكون نفلاً مبتدأ (الرابع)
لا يمكن في التيمم نية الفرضية في الأصح فلو نوى فرض التيمم أو التيمم المفروض أو فرض الطهارة
لم يصح وفي وجه يصح كالأضوء قال إمام الحرمين والفرق أن الوضوء مقصود في نفسه ولهذا
استحب تجديد خلاف التيمم قلت والأولى عندى أن يقال أن التيمم لا يحصل بذلك لأن التيمم
عن الحدث والجنابة فرض كصورته واحدة بخلاف الوضوء والغسل فانهما يتميزان بالصورة
وإنما قلت بهذا ليتخرج على قاعدة التميز كما قال الشيخ عز الدين إنما شرعت النية في التيمم وإن
لم يكن متميماً بالمعادة لتمييز رتبته فإن التيمم عن الحدث الأصغر عن التيمم عن الأكبر هما مختلفان
(الخامس) لا يشترط في الفرائض تعيين العين بلا خلاف وكل صلاة الجنابة لا يشترط فيها نية
فرض الكفاية على الأصح والثاني يشترط للتمييز عن فرض العين (الأمر الرابع) اشتراط الأداء
والقضاء وفيهما في الصلاة أوجه (أحدها) لا اشتراط واختاره إمام الحرمين طرداً لقاعدة الحكمة
التي شرعت النية لها لأن رتبة إقامة الفرض في وقت مخالف لرتبة تدارك الفائت فلا بد من التعرض
في لكل منهما للتمييز (والثاني) تشترط نية القضاء دون نية الأداء لأن الأداء يتم بالوقت بخلاف
القضاء (والثالث) إن كان عليه فائتة اشترط في المؤداة نية الأداء والآلة وبه قطع الماوردي

(قوله ينوب بها الفرض الخ) قال الفاكهاني وهو أحد أقوال في مذهب مالك وقيل ينوب
النفل وقيل ينوب إكمال الفرضية ومشهور مذهب مالك أن المعبد ينوب التفويض ونظم بعضهم
هذه الأقوال الأربعة بقوله : في نية العود للمفروض أقوال . فرض ونفل وتفويض وإكمال
وكلها مشكلة كما في التوضيح نقله الدسوقي في البان (قوله التميز) لعله للتمييز (قوله في
كل منهما) لعله لكل منهما

(وإنما) وهو الأصح لا يشترط أن يشرط مطلقاً لنسب الشافعي على صحة صلاة الجهاد في يوم النحر وصوم
 الأبرار إذا نوى الأداء فإن بعد الوقت ولا وقت من يجزئها ما فعلوا ولا غيرها الصلاة فقل
 من نوى له وقد بسط العلل في الكلام في ذلك في كتابه فصل القضاء في الأداء والقضاء فقال
 لا يوجب من العبادات بأداء ولا قضاء فلا ريب في أنه لا يحتاج فيها إلى نية أداء ولا قضاء
 بل يكتفي بذلك ما لم وقت محدود ولكنه لا يقبل القضاء كالحسنة فلا يحتاج فيها إلى نية الأداء إذا
 لا يلتزم لها قضاء فتحتاج إلى نية عمارة وإنما سائر التوابع التي تنفيها كعبية الصلوات في جريان
 الخلاف وإنما الصوم الذي يظهر ترجحه أن نية القضاء لا بد منها وقد صرح به في التمهيد فجزئ
 باشرط التعرض فيه لنية القضاء دون الأداء لتمييزه عن الوقت انتهى قلت وقد ذكر الشيخان في
 الصوم الخلاف في نية الأداء وبنى الحج والعمرة فلا شك أنها لا يشترطان فيها إذا لو نوى بالقضاء
 الأداء لم يضره وانصرف إلى القضاء ولو كان عليه قضاء محض أسد في صباه أو رق ثم بلغ أو عتق
 فنوى القضاء انصرف إلى حجة الإسلام وهي الأداء وأما صلاة الجاهل الذي يظهر أنه يتصور
 فيها الأداء والقضاء لأن وقتها محدود بالدفن فإن صح ما فيها بعدم قضاء فلا يبعد جريان الخلاف
 فيها وإنما الكفارة فنقص الشافعي في كفارة الظهار على أنها نصية قضاء إذا جتمع قبل أدائها ولا
 نكاح في عدم الإشراف فيها وإنما الزكاة فنصير القضاء فيها في زكاة الفطر والظاهر أيضاً عدم
 الإشراف وإذا ترك يوم النحر أو يوم آخره تداركه في باقي الأيام ولا دم وهل هو أداء أو
 قضاء ميان الكلام فيه وفي محنته الأمر الخامس مما يترتب على التمييز الإخلاص ومن لم
 يقبل التباين المفسود اختياراً من العبادة قال ابن القاضى وغيره لا يجوز التوكيل في النية إلا
 فيما اقتربت بفعله كترك زكاة وذبح أضحية وصوم عن الميت وحج وقال بعض المتأخرين بالإخلاص
 أمر زائد على النية لا يحصل بدونها وقد تحصل بدونه ونظر الفقهاء قاصرون على النية وأحكامهم إنما
 تجري عليها وترك الإخلاص فأمروا إلى الله ومن ثم صحوا لعدم وجوب الإضافة إلى الله في جميع
 العبادات ثم للتشريك في النية نظائر وضابطها أقسام الأول أن ينوي مع العبادة كما ليس لعبادة
 فقد يطلها وتحضر منه ضرورة وهي إذا ذبح الأضحية لله ولغيره أو أصام غرة يوجب بحرمه
 الذبيحة ويقرّب من ذلك ما لو كبر للإحرام ثم نوى بكل تكبيرة افتتاح الصلاة فإنه يدخل
 في الصلاة بالآثار ويخرج بالاشفاق لأن من افتتح صلاة ثم افتتح أخرى بطلت صلاته لأنه
 يتضمّن ما قطع الأول فلو نوى الخروج بين التكبيرين يخرج بالنية ودخل بالتكبيرة ولو لم ينو
 بالتكبيرات شيئاً لا دخولا ولا خروجاً صح دخوله بالأول والبواقي ذكر وقد لا يطلها وفيه صور
 منها ما لو نوى الوضوء أو الغسل والتردد في وجهه لا يصح للتشريك الأصح الصحة لأن التردد حاصل
 قصده أم لا فلم يجعل قصده تشريفاً وتركاً للإخلاص بل هو قصده للعبادة على حسب وقوعها لأن
 من ضرورها حصول التردد ومنها ما لو نوى الصوم أو الحسنة أو التداوى وفيه الخلاف المذكور
 ثم منها ما لو نوى الصلاة ودفع غيره عن صلاته لأن اشتغاله عن الغريم لا يفتقر إلى قصد وفيه وجه

(قوله قد صرح به في التمهيد) أي زين الدين العراقي (قوله الخلاف فيما) لعله فيها (قوله إلا فيما
 اقترنت بفعل) أي مما يقبل النية (قوله لأنه يتضمن) أي افتتاح الثانية (قوله بل هو قصده) أي قصد
 التردد (قوله على حسب وقوعها) أي على حسب الواقع ونفس الأمر (قوله وفيه وجه) أي بعدم الصحة

جمع بار كان القاموس
 وهو الكثير البر أي
 كالصلة والإحسان
 (وتابعهم) إذا كان
 مقروناً (بالاستقامة)
 أي على طريق الدين
 بتأدية الفرائض واجتناب
 التواهي والتابع لغة اتقى
 وفي عرف الفقهاء من
 اجتمع بالنسبة وإن
 لم تطل محبة على ما قاله
 النووي وقال التاج
 السبكي إن طالت محبة
 له (على سبيلهم) أي
 طريقهم (إلى) يوم
 القيامة أي يوم الحشر
 والنشر (وبعد) كلمة
 يوقى بها الاستقبال
 من أصارب إلى آخر
 وكان صلى الله عليه
 وسلم يأن بأصلها في
 خطبه وهو أما بعد
 والإتيان بها سنة كما
 قبلها كما مر (فالعلم)
 اليهود شرعا وهو
 الحديث والتفسير والفقهاء
 وآلاتها (عظيم الجدوى)
 أي النفع لأن المشتغل به
 يدخل فيمن أراد الله به
 الخير وإرادة الخير له تدل
 على حسن الخاتمة إذ
 لا أحسن منها وفي قوله

صل الله عليه وسلم في الحديث لغير واحد أشد على الشيطان من ألف عابد تنويه عظيم أيضا (لا سيما) كلمة يوثق بها للدلالة على أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها وترد مخففة ومشددة والسوى المثل وما زائدة كما في القاموس أو موصولة كما قال ابن حجر (الفقه) الذي مر تعريفه فانه (أساس) أصل (التقوى) التي بها السعادة وهي امثال الأوامر واجتناب النواهي ومن ثم قال (فهو أهم سائر العلوم) لأنه أصل وهي وسيلة إليه وبه يعرف تصحيح العبادات الظاهرة التي الحاجة إليها أهم (إذ هو) من حيث إطلاق طلب تعلمه (المقصود) أي المفضلين بالمقبل الصافي والفهم الناقب حتى لا تزلزل عقائدهم شبهة (والموم) أي العوام الذي يخشى عليهم خلاف غيره من العلوم كالعلماء فانه لنوى الطبع السليم (وهو فن) أي ضرب (واسع

مخرج ابن أخي صاحب الشايل من مسئلة التبريد ومنها لو نوى الطواف وملازمة غرضه أو السعي خلفه ولا يصح الصحة علما ذكر فلم يفرط الطواف بنية لم يصح لأنه إنما يصح بدونه لا لصاحب حكم النية في أصل النسك عليه فإذا قصد ملازمة الغرض كان ذلك نصرا فله ولم يبق للاندراج أن ذكره أسيا في نظير ذلك في الوضوء أن تعزب نية رفع الحدث ثم ينوي التبريد والتنظيف ولا يصح أنه لا يحجب المغسول حينئذ عن الوضوء بمناها حكماء النوى عن جماعة من الأصحاب فيكون قال له إنسان صل الظهر ولك دينار فصل هذه النية أنه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينار ولم تحك فيها خلافا ومنها إذا قرأ في الصلاة آية وقصد بها القراءة والإفهام فأنها لا تبطل (نية) ما تصحوه من الصحة في هذه الصور هو بالنسبة إلى الأجزاء ولها الثواب فصرح ابن الصباغ بعدم جصوله في مسئلة التبريد نقله في الخادم ولا شك أن مسئلة الصلاة والطواف أولى بذلك من نظائر ذلك حيث سطر الحج والتجارة والذي اختاره ابن عبد السلام أنه لا أجر له مطلقا تساوى القصدان أم لا واختار الغزالي اعتبار الباعث على العمل فان كان القصد الدنيوي هو الباعث لم يكن فيه أجر وإن كان الدنيوي أغلب كان له أجر بقدره وإن تساوى تساقطا قلت لاختاره قول الغزالي في الصحيح وغيره أن الصحابة تأمروا أن يتجروا في المواضع التي فزلت ليس عليكم تجناح أن تنفخوا فضلا من ربكم في مواضع الحج (القسم الثاني) إن ينوي مع العبادة المفروضة عبادة أخرى متلوقة وفيه محور (منها) ما لا يقتضي البطلان ونحوه كما (ومن) ما يحصل الفرض فقط (ومن) ما يحصل النفل فقط (ومن) ما يقتضي البطلان في الكل (ومن الأول) الحزم بصلاة وينوي بها الفرض والتحية فحقت وحصلت كما قال في شرح المهذب اتفق عليه أصحابنا ولم أر فيه خلافا بعد البحث الشديد تسعين وقال الرافعي وابن الصلاح لا بد من جريان خلاف فيها كمسئلة التبريد قال الكنوز والفرق ظاهر وأن الذي اعتداه الأصحاب في تعليل البطلان في مسئلة التبريد هو التشريك بين التبريد وغيرها وهذا منقرد في مسئلة التحية فان الفرض والتحية قرأتان أحدهما يحصل بلا قصد فلا يفسد فيها القصد كما لو رفع الإمام صوته بالتكبير يسمع المأمومين فان صلاته صحيحة بالإجماع وإن كان قصد أمرين لكنهما قرأتان انتهى (ومنها) نوى بغسله غسل الخاتبة والجمعة تحصيل جميعا على الصحيح وفيه وسجدة والفرق بينه وبين التحية حيث لم يجز فيها أنها تحصل ضمنا ولو لم ينوها وهذا خلافا (ومنها) ينوي بسلامة الخروج من الصلاة والسلام على الحاضرين لحصول (ومنها) نوى صحيح الفرض وقراءة بعمره التطوع أو تحكسه تحصيل ولو نوى بصلاته الفرض وتعليم النائم جاز لتحديث ذكره السنجي في شرح التلخيص (ومنها) صيام يوم عرفة مثلا قضاء أو نذرا أو كفارة ونوى معه الصوم غير عرفة فأنه البارزى بالصحة والحصول عنهما قال وكذا إن أطلق فالحق في مسئلة التحية قال الأسوي وهو مردود والقياس أنه لا يصح في صورة التشريك واحد منهما وأن يحصل الفرض فقط في صورة الإطلاق (ومن الثاني) نوى بحجة الفرض والتطوع وقع فرضا لأنه لو نوى التطوع أنصرف إلى الفرض (ومن) لو صلى الفاتحة في ليالي رمضان ونوى معها الراوي في فتاوى ابن الصلاح حصلت الفاتحة دون الراوي

(قوله يسمع المأمومين) في نسخة ليسع (قوله لكنهما قرأتان) لعله لكونهما قرأتين (قوله لم يجز فيها) أي الخلاف (قوله لتحديث) لعله الحديث (قوله صيام يوم عرفة) لعله صام بلفظ الفعل لا بالمصدر (قوله واحد منهما) أي النفل والفرض (قوله ومن الثالث) أي ما يحصل النفل فقط

قال الأسنوي فيه نظر لأن التشريك مقتضى الإبطال (ومن الثالث أخرجه جرحه وروي بها
الركعة وصدة التطوع ثم يقع ركعة ووفقت التطوع بلا خلاف أو منها لو عجز عن التراءى والتدل
إلى الذكر فأنى بالنموذج دعاء الاستفتاح قاصداً به السنة والدلالة مقتضى جرحه عن الفرض جزم به
الرافعي (ومنها) سخطت الجمعة والكسوف لم يصح الجمعة لأنه تشريك بين فرض ونفل
جزم به الرافعي (ومن الرابع) كثر الموقوف بالإمام إذا كان تكبيرة واحدة ونوى بها التحريم
كما روي إلى الركوع لم تنعقد الصلاة أصلاً للتشريك وإن وجهه تنعقد نفلاً كسئلة الركعة وقوي بأن
التراهم لم يحزى عن الركعة فبقيت تبرعاً وهذا معنى صدقة التطوع ولها تكبيرة الإحرام ففقد ركن
لصلاة الفرض والنفل معاً ولم يتحقق هذا التكبير للإحرام فلم يتحقق فرضاً وكذا نفلاً إذ لا فرق
بينهما في اعتبار تكبيرة الإحرام (ومنها) ينوي بصلاته الفرض والركعة لم تنعقد أصلاً (والقسم
الثالث) أن ينوي مع المفروضة فرضاً آخر قال ابن السكيت ولا يجري ذلك إلا في الحج والعمرة
قلت بل لما نظرت آخر وهو أن ينوي الفسل والوضوء معاً فأنهما يحصلان على الأصح كوفي قوله
نص عليه في المال لا يحصلان لأنها وأجبان مختلفان فلم يتأخرا كالحاصلين فرضاً ولو طاف
بنيّة الفرض والوداع صح الفرض وهل يكنى الوداع حتى لو خرج بعقبة أجزاء ولا يلزمه يوم
لم أر فيه مخصصاً صريحاً وهو محتمل وربما يفهم من كلامهم أنه لا يكتفى بها عند ذلك إذا
نوى فرضين نفلاً إلا إذا أحرم محبتين أو عمرتين فإنه ينعقد واحدة فإذا تيمم لفرضين
صح لواحدة على الأصح (تذنيب) يشبه ذلك ما قيل قل يتصور وقوع حجتين في عام وقد قال
الأسنوي إنه ممنوع وما قيل في طريقه من أنه يدفع بعد نصف الليل فري ويحلق ويطوف ثم
يحرم من مكة ويعود قبل الفجر إلى عرفات مردود بأنهم قالوا إن التيمم يكتفى بالركعة لا ينعقد عمرته
لا شاعله بالركعة والحاج من عليه روى أيام منى قال وقد صرح باستحالة وقوع حجتين في عام جماعة
منهم المازدي وكذلك أبو الطيب وحكي فيه الإجماع ونص عليه الشافعي في الأم (والرابع) أن
ينوي مع النفل نفلاً آخر فلا يحصلان قاله القفال ونص عليه بنية الفسل للجمعة والعيد فأنهما
محصلان قلت وكذا لو اجتمع تحية وكسوف خطب لما خطبتين بقصد ما أحبا ذكره في أصل
الروضة وعليه بأنهما مختلفان بخلاف الجمعة والكسوف وتنبئ (الركعة) أي ما لو نوى صوم يوم
عرفة ولأثنين مثلاً فيصح وإن لم نقل بما تقدم عن البارزى فيها لو نوى فيه فرضاً لأنهما مختلفان
لكن في شرح المذهب في مسئلة اجتماع العيد والكسوف أنهما قالوه نظراً قال لأن التيمم إذا
لم تدخل أحدهما في الأخرى لا تنعقدان عند التشريك بينهما كسوف الصبح وقضاء سنة الفجر
مختلفان تحية المسجد وسنة الظهر مثلاً لأن التحية تحصل ضمناً (الخامس) أن ينوي مع غير
العبادة شيئاً آخر غيرهما وهما مختلفان في الحكم ومن فروعه أن يقول لزوجته تيمم على غرام
وبنى الطلاق والظهار فلا يصح تحتهما بينهما من اختياره ثبت وقيل يثبت الطلاق لقوته وقيل
الظهار لأن الأصل بقاء النكاح

(المبحث الرابع)

في وقت النية الأصل أن وقت أول العبادات ونحوها أخرجه عن ذلك الصوم فجوز تقديم نيته
(قوله يشبه ذلك) أي نية الفرض مع فرض آخر (قوله ونحوها) أي الوسائل
مرات (عشرة)

حصة في العبادة من
 التحجير أي التحسين
 (وجيزة) مختصرة
 (متقنة) أي محكمة
 (محروقة) مصفاة مهذبة
 (نظمت) أي حمت
 (فيها ما له) أي للفقه
 (من قاعدة) يرجع
 إليها عند تجاذب فروع
 مسائله (كلية) أي
 مشتملة على كل فرد فرد
 من أفرادها (مقسما)
 مفعول لأجله أي
 نظمت لأجل ما ذكر
 (للقاعدة) ليسهل على
 الطالب حصر مسائله
 ولا تشبه عليه قاعدة
 بأخرى (سميتها
 الفرائد) جمع فريدة
 قال في القاموس الفريد
 الشمر تفصل بين اللؤلؤ
 والذهب جمع فرائد
 والجوهرية النفيسة
 كالقريفة واللؤلؤ إذا نظم
 وفصل بغيره انتهى
 (البية) أي الحصة
 إذ البهاء الحسن قاله في
 القاموس شبهها لحسنها
 ونفعها بجوهرية نفيسة
 وأثبت لها ما هو من
 لوازمها وهو البهاء
 (لجمعها الفوائد الفقهية)
 التي لا غنى عنها ومن ثم
 قبل الفقه معرفة النظائر

على أوله الوقت كغيره فمراقبته ثم مري ذلك إلى أن وجب فلو نوى مع الفجر ثم يصح في الأصح
 قلت وأعلى وجه يجوز تأخير نية صوم النفل عن أوله وبقى نظائر يجوز لها تقديم النية على أوله
 العبادة لا منها بل الزكاة طالع الأصح فيها يجوز تقديم النية على الدفع إلى الفقراء قياسا على الصوم ون
 وجه لا يجوز بل يجب بحالة الدفع إلى الأصناف أو الإمام في الصلاة (ومنها) الكفارة وفيها
 لا وجهان في الزكاة وذكر في الفرق بين الزكاة والكفارة وبين الصلاة أنها يجوز تقديمها على
 وجوبها فجاز تقديم نيتها خلاف الصلاة وأنها بقبول الثانية بخلافها قلت الأول ينقص بالصوم
 والثاني بالحج (ومنها) الجمع فإن نية في الصلاة الأولى ولو كان في أول العبادة لكان في أول الصلاة
 الثانية لأنها المجموعة وإن جعلت الأولى أول العبادة فهو مما جاز فيه التأخير عن أولها لأن الأظهر
 يجوز النية في أثناءها ومع التحلل منها وفي قول لا يجوز إلا في أول الأولى وفي وجه لا يجوز مع
 التحلل وفي آخر يجوز بعده قبل الإحرام بالثانية قال في شرح المذهب وهو قوي (ومنها) نية الحج
 على الوجه القائل به وفيه الأوجه في الجمع والأصح أن وقتها لم يفرغ من العمرة والثاني بحالة
 الإحرام بها والثالث بعد التحلل منها لم يشرع في الحج (ومنها) نية الأضحية يجوز تقديمها على
 الذبيح ولا يجب اقترانها به في الأصح ويجوز عند الدفع إلى الوكيل في الأصح (ومنها) في غير
 العبادات نية الاستثناء في البين فانه يجب قبل فراغ البين مع وجوبها في الاستثناء أيضا (فرع)
 مما جرى على هذا الأصل من اعتبار النية أول الفعل بما نقله في الروضة وأصلها عن فتاوى البغوي
 وأقره أنه لو ضرب زوجته بالسوط عشر ضربات فصاعدا متوالية فانت فان قصد في ابتداء
 العدد الملك وجب القصاص وإن قصد تأديتها بسوطين أو ثلاثة ثم بدا له فحاور لأنه اختلط العدد
 بحسبه العميد (تنبيهات) الأول نية العبادة ذكر وجب اقترانها بكل اللفظ وقيل
 يمكن بمأوله فمن ذلك الصلاة ومعنى اقترانها بكل التكبير أنه يوجد جميع النية المستمرة من كل
 حرف من ومعنى الاكتفاء بأوله أنه لا يجب استصحابها إلى آخره واختاره الإمام الغزالي
 ونظير ذلك نية كناية الطلاق وفيها الوجهان قال في المهاج ويشترط في نية الكناية اقترانها بكل
 اللفظ وقيل يمكن بأوله يرجع في أصل الروضة بخلافها فقال ولو اقترنت بأول اللفظ دون
 آخره أو حكته طلقت في الأصح والذي في الشرح نقل ترجيح الوقوع من اقترانها بأوله عن
 الإمام والغزالي قال وسكتا عن الترجيح في اقترانها بآخره بخلافه وهو كغيرها مما هيأتها في
 البطلان وفي الشرح الصريح في الأولى الأظهر الوقوع وسئل الإمام في الثانية إلى ترجيح علمه
 ثم حكى الرافعي عن المتولي أنه قرن الخلاف في الأولى من الخلاف فيها إذا اقترنت نية الصلاة بأوله
 التكبير دون آخره والخلاف في الثانية من الخلاف في نية الجمع في أثناء الصلاة قال الرافعي
 كقضيته أنه إذا كان الوقوع في الأولى أظهر في الثانية أولى لأن الأظهر في اقتران النية بأول
 التكبير عدم الانعقاد وفي الجمع الصحة وهذا هو الذي حمل النووي على تصحيح الوقوع فيها
 وهنا دقتة وهو أن الرافعي مثل اقترانها بأوله دون آخره بأن توجد عند قوله أنتو وقال في المهمات
 للمعتبرة اقترانها بلفظ الكناية إتمامه وإما بعضه لأن القصد منها تغيير إرادة الطلاق به فلا عبرة

(قوله ثم بدا له) أي أن يزيد (قوله أنه يوجد) في نسخة أنه يوجد (قوله قال في المهاج)

أي في بيان الوجهين

(لخصتها) أي جمعها
 وفي القاموس التلخيص
 التبيين والشرح انتهى
 وليس مرادا وإنما المراد
 معنى الاختصار كما
 يقولون انتهى ملخصا
 أي مختصرا لا لفظا
 (يعنون ربي) أي
 مالكي (القادر) على
 ما يشاء (صحة الأشياء
 والنظائر) هي الأمثال
 كما في القاموس قال
 السيوطي رحمه الله
 اعلم أن فن النظائر عظيم
 يطلع به على حقائق
 الفقه ومداكره
 وما أخذه وأسراره
 ويتميز في فهمه
 واستحضاره ويقتدر
 على الإلحاق والتخريج
 ومعرفة أحكام المسائل
 التي ليست بمسطورة
 والحوادث والوقائع
 التي لا تنقضي على ممر
 الأزمان وقد قال بعض
 أعمابنا الفقه معرفة
 النظائر وقد أخرج
 الدارقطني أن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه
 كتب إلى أبي موسى
 الأشعري : أما بعد
 فأعرف الأشياء
 والأمثال ثم فس
 الأمور عندك فأعمر

بأقرانها بلفظ أنت قال وقد صرح بهذا البند نجي والمأزدي وغيرهما قلت ونظير ذلك في
 الصلاة أن يقال للمعتبر أقرانها باللفظ الذي يتوقف الانعقاد عليه وهو الله أكبر فلو قال الله
 الجليل أكبر فهل يجب أقرانها بالجليل على نظره ولم أر من ذكره وفي الكواكب للأستوي إذا
 كتب زوجتي طالق ونوى وقع الطلاق في الأصح قال والقياس اشتراط النية في جميع اللفظ الذي
 لابد منه لا في لفظ الطلاق خاصة لأننا إنما اشتراطنا النية فيه لكونه مفعولا لا لانتفاء
 الصراحة فيه وهذا المعنى موجود في الجميع وحينئذ فينوي الزوج حين يكتب زوجتي فالطلاق
 حين يكتب طالق انتهى ونظير ذلك أيضا كتابات البيع وسائر العقود قال في الحاشية يمكنها عن
 وقتها ويحتمل أن يأتي فيها في الطلاق ويحتمل المنع واشتراط وجودها في جميع اللفظ ويفرق
 بأن الطلاق مستقل بنفسه بخلاف البيع ونحوه ومن ذلك الوضوء والغسل فيستحب أقران النية
 فيها بالتسمية كما صرح به في شرح المذهب وعبارته في باب الغسل فيستحب أن يبتدئ بالنية
 مع التسمية ولم يستحضره الاستوى فنقله عن المحب الطبري وعبارته الأولى أن تقرأ النية لأن
 قد تم النية عليها يؤدى إلى خلق بعض الفروض عن التسمية والعكس يؤدى إلى خلق بعض السنن
 عن النية ومن ذلك الإحرام فينبغي أن يقال بمقارنة النية التلبية وهو ظاهر كما يفهم من كلامهم
 وإن لم يصير جوابا به من ذلك الطواف وينبغي أقران نيته بقوله بسم الله والله أكبر ومن ذلك
 الخطبة إن أوجبا نيتها والظاهر وجوب أقرانها بقوله الحمد لله لأنه أول الأركان (النية الثانية)
 قد يكون للعبادة أول حقيقي وأول نسبي فيجب أقران النية بهما ومن ذلك النجم فيجب أقران
 النية بالنقل لأنه أول المفعول من أركانه ومسح الوجه لأنه أول الأركان المقصودة والنقل وسيلة
 إليه ومن ذلك الوضوء والغسل فيجب للصحة أقران نيتها بأول مغسول من الوجه والبدن
 ويجب للثواب أقرانها بأول السنن السابقة لثواب عليها فلو لم يفعل لم يشب عليها في الأصح كأنه لم
 يتوها وفي نظره من الصوم لو نوى أثناء النهار تحصل له ثواب الصوم من أوله وخرج منه وجبة
 في الوضوء لأنه بمن حمله طهارة منوبة ولكن فرق بأن الصوم خصلة واحدة فإذا صح بعضها صح
 كلها والوضوء أفعال متغيرة والانعطاف فيها بعيد وبأنه لا ارتباط لصحة الوضوء بما قبله خلاف
 إمساك أول النهار والوجهان جاربان فيمن أكل بعض الأضحية ونصد في بعضها هل يثاب على
 الكل أو على ما نصدق به قال الأرفقي وينبغي أن يقال له جواب النصحية بالكل والتصدق بالبعض
 فمن نظائر ذلك خيرة الجماعة في الأبناء أمم في أثناء صلاة الإمام وفي أول صلاة المأموم فلا شك في
 حصول الفضيلة لكن هل هو فضيلة الجماعة الكاملة أو لاسيما تحرير القول في ذلك فإن قلنا بالأول
 فقد عادت النية بالانعطاف وبه صرح بعض شراح الحديث وأمّا في أثناء صلاة المأموم فإن الصلاة
 تنصح في الأطهر لكن تذكر كما في شرح المذهب وأخذ من ذلك بعض المحققين عدم حصول الفضيلة

(قوله فينوي) أي المطلق (قوله الزوج) أي الزوجة (قوله زوجتي) مفعول (قوله فالطلاق) أي
 فينوي الطلاق (قوله ويحتمل المنع) أي منع إتيان ما في الطلاق (قوله ومن ذلك) أي من العبارات
 التي لها ذكر (قوله بعض الفروض) أي النية (قوله خلوص بعض السنن) أي التسمية (قوله بأول
 السنن) أي البسلة (قوله من الصوم) أي صوم التطوع (قوله وخرج منه وجه) أي عدم
 حصول الثواب بعدم النية (قوله في الوضوء) أي الأول (قوله والانعطاف) أي الرجوع

إلى أحبها إلى الله تعالى
 وأشبهها بالحق انتهى
 (مصنف) أى
 مؤلف (الخبر) أى
 العالم الذى بحسب فى
 عبارته عبد الرحمن
 (السيوطى) ويقال
 الأسوطى نسبة إلى
 سيوط قال فى القاموس
 سيوط أو أمسيوط
 بضمهم بلدة بصعيد
 مصر انتهى نشأ رحمه
 الله تعالى على التجرد فى
 العلم فجمع غالب فترته
 وكان فى الحفظ آية من
 آيات الله تعالى وادعى
 الاجتهاد وكان يرى
 النبى بقطسنة وكان
 بسأله عن أحاديث
 وله من المصنفات نحو
 ستمائة رحمه الله ورحمنا به
 آمين (الأجل) أى
 الأعظم من غيره ممن
 عاصره فى الحملة وقبل
 إنه مجدد العاشرة وقبل
 الشيخ زكريا وقبل
 الجميع (جزاء) آثابه
 (خيرا ربنا عز) فى
 ملكه فلا مشابه له
 (وجل) أى عظم
 وقبل بينهما فرق وكان
 تصنيفها (إشارة)
 معمول لأجله أى

بالكلية لا أصلاً ولا انعطافاً وسيأتى (فمن النظائر) المهمة وقت نية الإمام ولم يتعرض الشيخان
 لهذه المسألة وفيها اختلاف قال صاحب البيان عند حضور من يريد الاقتداء به لأنه قبل ذلك
 ليس بإمام وارتقاء ابن التركاج فعل هذا بآى الانعطاف وقاله الحنفى عند التحريم قال الأخرى
 وهو الصواب ومقتضى كلام الأصحاب قلت صدق ونزفان الأصحاب صحتوا اشتراطها فى الجملة
 فلم يأت بها فى التحريم لم تنعقد جمعة ومنها وقت نية الاغتراف هل هى عند وضع يده فى الماء
 أو عند انفصالها قال فى الخادم ينبغى أن يتفرغ على الوجهين المحكيين عن القاضى حسين أن الماء
 هل يحكم باستعماله إذا لم ينو من إدخال اليد أو من انفصالها عن الماء قال والأشبه الثانى (التنية
 الثالث) العبادات الأفعالية يكفى بالنية فى أولها ولا يحتاج إليها فى كل فعل اكتفاءً بأنسحابها عليها
 كالوضوء والصلاة وكذا الحج فلا يحتاج إلى أفراد الطواف والسعى والوقوف بنية على الأصح ثم
 منها ما يمتنع فيه ذلك ومنها ما لا يمتنع ومنها ما يشترط أن لا يقصد غير من ومنها ما لا يشترط فمن
 الأول الصلاة فلا يجوز تفريق النية على أركانها ومن الثانى الحج فيجوز نية الطواف والسعى
 والوقوف بل هو الأكمل وفى الوضوء وجهان أحدهما لا يجوز كالصلاة والأصح الجواز والتفرق
 أن الوضوء يجوز بتفريق أفعاله فجاء تفريق نية بخلاف الصلاة ولتفريق النية فيه صورتان الأولى
 أن ينوى عند كل عضو رفع حدثه (الثانية) أن ينوى رفع حدث المفعول دون غيره (الثالثة) أن
 ينوى رفع الحدث عند كل عضو ويطلق صرح بها ابن الصلاح ومن الثالث الوضوء والصلاة
 والطواف والسعى فلو عزيت نية ثم نوى التردد لم يحسب المفعول حتى يجدد النية أو يجرى لسجود
 تلاوة فجعله ركوعاً أو ركعاً وفزع من شىء ورفع رأسه أو سجد فساكنه شكوة فرفعه رأسه لم
 تجزى فعليه العودة واستئناف الركوع والرفع ولو طاف للحج بلا نية وقصد ملازمة غريمه لم يحسب
 عن الطواف ومن ذلك مسئلة الحامل فإذا حمل عجز عن عليه طواف محرماً وطاف به وقصد الحامل
 الطواف عن المحمول فقط دون نفسه توقع للمحمول فقط على الأصح لأنه صرف الطواف لفرض
 آخر ولو قصد نفسه أو كليهما وقع للحامل فقط وكذا لو لم يقصد شيئاً كما فى شرح المذهب ولو
 سنام فى الطواف على هيئة لم تنفص الوضوء قال إمام الحرمين هذا يقرب من صرف النية إلى طلب
 الغريم قال ويجوز أن يقطع بصحة الطواف لأنه لم يصرف الطواف إلى غير النية ولا يقصر
 كونه غير ذا كرها قال النووي وهذا أصح قلت ونظيره فى الوضوء لو نام قائداً ثم انتبه فى مدقة
 يسره لم يجب تجديد النية فى الأصح كما فى شرح المذهب ولو أمر بصب الماء فى وضوءه فصب
 عليه ناسياً بعد ما غسل بعض أعضائه بنفسه فانه يفيض ذكره فيه أيضاً (ومن الرابع) الوقوف
 على الأصح أنه لا يصرف حرفة إلى غيره فلو مرى برفقات فى طلب أبى أو خاله ولا يدري أنها حركات
 صح وقوفه قال الإمام والتفرق بينهما وبين مسئلة صرف الطواف أنه قد يقع حرفة مسئلة بخلاف
 الوقوف وكذا لو حمله فى الوقوف أجزأ عنها مطلقاً بخلاف الطواف (تنية) من مشكلات
 هذا الأصل ما سمعته من بعض مشايخ أن الأصح إيجاب نية سجود السهو دون نية سجود التلاوة
 فى الصلاة وعلى الآخر بأن نية الصلاة تشملها وعندى من العكس كان أولى لأن سجود السهو أعلن
 على السهو

(قوله عند حضور من يريد الاقتداء به) ولو فى أثناء صلاته (قوله إذا لم ينو) أى الاغتراف
 (قوله العبادات الأفعالية) لعل هنا مقطة والأصل العبادات المركبة من الأفعال

نظمت لها ذكر من
القوائد وإشارة ونورك
المطف للسجع (من
شيخنا) أصل الشبح
من شاخ في الس
وبلغ أربعين سنة في
ثمانين سنة منهم لكن
المراد به هنا الأستاذ
المربي ولو صغيرا
(الشهاب ، على)
رفع (الخناب :
الحناب أصله الحالب
وهو شق الإنسان
والمراد أن الإنسان
كالشيء المحسوس يسمى
بالحناب والقدر يحتتم
صاحبه لأجله (مرشد)
مدل (الطلاب) تلهم
إلى مقاصدهم (أمه
القصي) لقب ابن تيمية
اسمه أحمد فيقال فيه
الدين أي فيسه وبن
القاموس الصني كثر
الحبيب المصافي اثنين
(أحمد بن الناصري)
العالم العلامة تلميذ شيخ
الإسلام ابن حجر اجمع
به بحكة وبنو الناصري
بيت علم وصلاح
رجالم ونسأولهم ونسبهم
إلى الناصرية قسرية
مسرورة (جاور)
أي جامع (المال)

بالصلاة من سجود التلاوة لأنه أكد بدليل أنه يشترع للمأموم إذا سها الإمام ولم يسجد بخلاف
ما إذا تلا الإمام ولم يسجد والذي يظهر في توجيه ذلك إن صح أن يقال للتلاوة من
لوازم الصلاة فكان التأويل عند نفيها مستحضر لها وفي ذكره تعريض لها وليس الصو
نفسه فمن لوازم الصلاة بل مرفوعة فيها بخلاف الغالب فلم يكن في التنية إجماع إليه
ولا اذكار ونظير ذلك فدية المظورات في الحج والعمرة فانها لا بد لها من التنية
ولا يقال يكفي تنية الإحرام لأنها ليست من لوازم الإحرام ولا من ضرورياته بخلاف
طواف القدوم مثلا فإنه وإن لم يكن من مابهة الحج ولا من أبعاضه ولا قناتيه بل موهبة أجنبية
منه تخفى لكنه من لوازمه فذلك لا يشترط له تنية كما صرح به الشيخ أبو حامد ونقله عن
ابن الرفعة لم يكتفأ بنية الحج فهو نظير سجود التلاوة في الصلاة ثم إن تبيت كلام الشيخين وغيرهما
لم أر أحدا ذكر وجوب التنية في سجود السهو إلا على القول القديم أن محله بعد السلام أمر على
الحديد الأظهر فلم يذكر ذلك أصلا بل صرحوا بخلافه فقالوا بما إذا سلم ناسيا ثم عاده للسجود
هل يكون ثمالة إلى الصلاة وجهان أحدهما نعم والثاني لا وإن قلنا نعم لم يمتنع إلى عزيم والإحتياج
إليه وهذا كلام لا غبار عليه والتقليد آفة كبرية فمن ذلك الوضوء المستوفى في العمل قال الراغب
ولما بعد الوضوء فمن مندوبات الغسل إذا كان جنباً غير محدث أو قلنا بالاندرج والإفلا وعلى
هذا محتاج إلى إفراده بنية لأنه عبادة مستقلة وعلى الأصح لا قال الأسنوي وبهقتضاه فإن تنية
الغسل تكفي فيه كما تكفي تنية الوضوء في حصوله المضمضة والاستنشاق وبه صرح ابن الرفعة في
الكفاية ورأيت في شرح المفتاح لابن خلف الطبري قال مرفوعة عجبت فإن تنية الغسل على هذا التقدير
لا بد أن تقارن أول هذا الوضوء إذ لو تأخرت عنه لم يكن المأق به وضوءا بل ولا عبادة وتنية
الغسل فقط لا تكفي بل لا بد أن ينوي الغسل من الجنابة أو نحوه وإذا أتى بذلك ارتفعت الجنابة
عن المفسول من أعضاء الوضوء بلا نزاع طو جود الشرائط فيكون المأق به غسلا لا وضوءا وليس
ذلك كالمضمضة والاستنشاق فإن محلها غير محل الواجب فظهر اندفاع ما قاله قال فالصواب
ما ذكره النووي في الروضة وغيرها أنه إن تحذرت الجنابة عن الحديث تنوي بوضوءه سنة الغسل
وإن اجتمع تنوي به رفع الحدث الأصغر ليخرج من الخلاف وسبقه إليه أن الصلاة (ومن ذلك)
الأضال المستونة في الحج أمر الغسل لدخول مكة فصرح به في التنية بأنه لا يحتاج إلى تنية لأن
نية الحج تشمل وقاسه أن يكون غسل الوقوف وما بعده كذلك وأمر غسل الإحرام فعزم الإمام
بعدم احتياجه إلى التنية أيضا ثم قال وفيه لؤي نظر وفي الذخائر في صحة غسل الإحرام من الحائض
حوليل أنه لا يحتاج إلى تنية قال ويفرق بينه وبين غسل الجمعة بأن غسل الإحرام من سننه ونية الحج
مشملة على جميع أفعاله فرضا وسنة فلا يحتاج إلى تنية بخلاف غسل الجمعة فإنه سنة مستقلة وليس
جزءا من الصلاة ورد بهذا بأنه إنما يصح لو نوى الإحرام أولا ولست أقدم الغسل فلا تنمطف
عليه التنية ولهذا صححت في الروضة وأصلها احتياجه إلى التنية وإن كان فرض المسألة في الحائض فقط
وقال ابن الرفعة ينبغي أن ينبي ذلك على انعطاف التنية في الوضوء فإن قلنا بذلك فكذلك هنا
(قوله إن صح) أي نقل ما سمعته (قوله الشيخ أبو حامد) أي الغزالي (قوله ومن ذلك) أي المشكلات
(قوله وإلا فلا) أي فلا يكون من مندوباته (فواء أن ينبغي ذلك) أي عدم احتياج تنية عند الإحرام

أى الحصول العالية في الشرف (والجمال) أى الحسن (الباهر) أى المضيء قال الإمام الدجلى الحصول كيفية نفسانية في النفس ولا يعزب عنك ما نقل من الأصمعي أنه كان ينكر على من يصف به أحدا من البشر إذ لا يوصف به لفظة إلا الله وقد ردت بقول هدية ابن خشرم :

فلا إذا حال هبه الجماله ولا إذا ضباغ من يتركن للفقد

انتهى (جزاه ربي) أفضل الجزاء (أى الثواب) عني وزاده من العطاء . فانه أمرني فيما غير (أى مضى) بنظم هذه القواعد (أى بجمعها منظومة لأن النظم أسهل في الحفظ من النثر والنظم هو ما كان ذا قافية (الفرر) جمع غرة وأصلها بياض في وجه الفرس شبهها لقوة حسنها وشدة الحاجة إليها بالبياض في وجه الفرس لأنه يزينة فكذا هي تزين الفقه (وقد رأى

فلا يحتاج إلى النية والآ فلا (ومن ذلك) ركننا الطواف ويشرط فيها النية قطعاً ولا ينسحب عليها نية الإحرام لأنها بعض صلافة فافتقرت إليها بخلاف الطواف فإنه بالوقوف أشبه وألحظ تابعة الطواف وهو تابع الإحرام فلا ينسحب نية على تابع التابع وهذا تعليل محسن ظريف له نظير في العربية وهو قول المصنف لا يصغر (ومن ذلك) طواف الوداع وقد حكى الشيخ في شرح التلخيص عن القفال أنه لا يحتاج إلى النية كسائر الأركان وجزم ابن الرعة بأنه يحتاج إليها لأنه يقع بعد التحلل التام قال في الخادم وينبغي أن يتخرج في أنه ممن المناكح أم لا (تنبيه) تشرط النية في طواف النذر والتطوع بلا خلاف لأنشاء العلة وهي الاندراج وعلى هذا يقال لنا عبادة محبة النية في نفلها دون فرضها وهو الطواف ولا نظير لذلك (خاتمة) فمن نظر هذا الأصل أن نية التجارة إذا اقترنت بالشراء صار المشتري مال تجارة ولا يحتاج كل معاملة إلى نية تجديده ولا نسخا بحكم النية أو لا عليه

(المبحث الخامس)

في محل النية محلها القلب في كل موضع لأن حقيقة القصد مطلقا وقيل المقارن للفعل وذلك عبارة عن فعل القلب قال البيضاوي النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه من ففان جلب نفع أو دفع ضرر حالاً أو مالا وللشرع تخصيصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا ابتغاء رضا الله تعالى وامثال حكمه والحاصل أن هنا أصليين (الأول) أنه لا يكتفى بالتلفظ باللسان دونه (الثاني) أنه لا يشرط مع نية القلب التلفظ . لهذا الأول فمن فروعه لم يختلف اللسان والقلب فالعبارة بما في القلب فلو سوى بقلبه الوضوء ولسانه التبرد ضح الأوضوء أو عكسه فلا وكذا لو توى بقلبه الظهر ولسانه العصر أو بقلبه الحج ولسانه العمرة أو عكسه تصح له ما في القلب (ومنها) إن سبق لسانه إلى لفظ الغير بلا قصد فلا تنعقد ولا يتعلق به كفارة أو قصد الخلف على شيء سبق لسانه إلى غيره وهذا في الخلف بالله فلو جرى مثل ذلك في الإيلاء والطلاق والعتاق لم يتعلق به شيء باطناً وبدن ولا يقبل في الظاهر لتعلق حق الغير به وذكر الإمام في الفرق أن المادة تجرت بإحراق الفاظ المتميز بلا قصد بخلاف الطلاق والعتاق فعدوها فيه مخاليف الظاهر فلا يقبل وكذا لو اقترن باليمين ما يدل على القصد في البحر أن الشافعي يرضى في الوطء على أن من صرح بالطلاق أو الظهار أو العتاق ولم يكن له نية لا يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى طلاق ولا ظهار ولا عتاق (ومنها) أن بقصد لفظ الطلاق أو العتاق دون معناه الشرعي بل بقصد معنى له آخر أو بقصد ضم شيء إليه برفع محكمه وفيه فرق بعضها يقبل فيه وبعضها لا وكلها لا تقتضي الوقوع في نفس الأمر لفقد القصد القلبي قال القزويني في الإبانة الأصل أن كل من أفصح بشيء وقبل منه فاذا نواه قبل فيما بينه وبين الله تعالى دون الحكم وقال نحوه القاضي حسين والغوي والإمام في النهاية وغيرها وهذه أمثله قال أنت طالق ثم قال عرفت من وفاق ولا قرينة لم يقبل في الحكم ولبدن فان كان قرينة كان كانت مربوطة فحلها وقال ذلك قبل عظاماً (متر بعد) له على مكاس فطال به عكسه فقال إنه حر وليس بعبد وقصد

(قوله أن يتخرج) أى الخلاف في وجوب النية (قوله خصصه) أى لفظ النية (قوله أصليين) الأصل ما ينبغي عليه غيره (قوله دونه) أى القصد (قوله إلى غيره) لعل بعدها سقطة والأصل فكذلك (قوله ضم شيء إليه) كأن شاء الله وهو الاستثناء (قوله من أفصح بشيء) أى كالاستثناء

كرامة) هي كاف
 القاموس واحدة
 الكراس والكراريس
 الحزء من الصحيفة
 انتهى سميت بملك
 لحملها الأوراق
 (كنيتها من)
 منظومي (منحة) أي
 عطية (الوهاب)
 كثير الهمزة وهذا الاسم
 من الأسماء الحسنى
 نطق به القرآن وتردد
 في الوهاب وعندى أنه
 يكنى عنه ورود
 الوهاب والتردد فيه
 مشكل بنظم تحرير
 الباب للشيخ زكريا
 نظمها وأكملها وفيها
 فوائد (واستصحابها)
 ممي (ولم أكن) حال
 رؤيته لما يدي
 (فرغت من نظامها)
 فحتم جدا) أي كثيرا
 (على إتمامها) وقد
 تمت بحمد الله (وقال
 لي قواعد الفقه انظم)
 لأن فيها تقريب البعيد
 على طلبة وفيها أعظم
 فائدة لطالب التحقيق
 ومن ثم قل (يتضح بها
 الطلاب) الله (مولي)
 معطى (النعم) جمع
 نعمة ومر تعريفها (فلم
 يساعدني القضاء) قال

المتن لم يتفق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى الغزالي قال الرافعي وهو يشير إلى
 أنه لا يقبل ظاهرا قال في المباحات وقياس مسئلة الوثاق أن يقبل لأن مطالبة المكاس قربنة ظاهرة
 في إرادة صرف اللفظ عن ظاهره ورد بأنه ليس بقربنة دالة على ذلك وإنما نظير مسئلة الوثاق
 أن يقال له لم تكن يعني فيقول بل حرة فهو بقربنة ظاهرة على إرادة العفة لا العتق انتهى (زاحته
 امرأة) فقال تأخري يا حرة وكانت أمته وهو لا يشتر أن الغزالي بأنها لا تعتق قال الرافعي هو أن
 أراد في الظاهر فيمكن أن يفرق بأنه لا يلزم من مخاطب مملوكا ومعتقة أنه مخاطب غير أمته وهناك
 مخاطب العبد باللفظ الصريح وفي البسيط أن بعض الوعاظ طلب من الحاضرين شيئا فلم يعطوه فقال
 متصغرا منهم طلقنكم كذا وكانت زوجته معهم وهو لا يعلم فافق الإمام الحرمين بوقوع الطلاق
 قال الغزالي وفي القلب منه شيء قال الرافعي ذلك لمن تقول بنفي أن لا تطلق لأن قوله طلقنكم
 لفظ عام وهو يقبل الاستثناء بالنية كما لو حلف لا يسلم على زيد فسلم على قوم وهو فيهم واستثناءه
 بقلبه لم يعتق وإذا لم يعلم بأن زوجته في القوم كان مقصوده غيرها وقال النووي سواه الإمام
 والرافعي يحجب أمر العجب من الرافعي فلا تخرج هذه المسئلة ليست بمسئلة السلام على زيد لأن هناك
 علم به واستثناءه وإنما لم يعلم بها ولم يسلمها واللفظ يقتضي الجميع إلا ما أخرجه ولم يخرجها وأما
 العجب من الإمام فلا لأن الشرط قصد لفظ الطلاق بمعنى الطلاق ولا يكتفى بقصد لفظ من غير قصد
 معناه فمعلوم أن الواعظ لم يقصد كتم الطلاق فينبغي أن لا تطلق لذلك لا يلا ذكره الرافعي
 قال في المباحات ونظير ذلك مما حكاه عن الغزالي في مسئلة تأخري يا حرة أنها لا تعتق وقال البلقي
 فتح الله بتخرجه من آخرين يقتضيان عدم وقوع الطلاق (أحدهما) أن يخرج ذلك على من حلف
 لا يسلم على زيد فسلم على قوم وهو فيهم وهو لا يعلم أنه فيهم والمذهب أنه لا يعتق وهذه غير مسئلة
 الرافعي التي قاس عليها فانه هناك تعلم واستثنى وهناك لم يعلم أصلا (الثاني) أن الطلاق ظنة المحرم
 وشرعا حل قيد النكاح بوجه مخصوص ولا يمكن حمل كلام الواعظ على المشترك لأنه هنا متعين لأن
 شرط حمل المشترك على متعينة أن لا يتصادم أفعتيت اللغو فهو لا يفيد إيقاع الطلاق على زوجته بل لو صرح
 فقال طلقنكم وزوجتي لم يقع طلاق عليها كما قالوه في نصرة العالمين حكوا أني باقاطمة من جهة أنه
 عطف على نسوة لم تطلق انتهى (قال) باقاطي وهو اسمها ولم يقصد الطلاق لأن طلاقا لو كان اسمها
 طارقا أو طالبا وقال قصدت النداء فالتفت الحرف قال أنت طالق ثم قال أردت إن شاء زيد أو
 إن دخلت الدار دين ولم يقبل ظاهرا (قال) كل امرأة في طالق وقال أردت غير فلانة دين ولم
 يقبل ظاهرا إلا بقربنة فان خاصته وقالت تزوجت فقال ذلك وقال أردت غير الخاصصة ولو وقع
 ذلك في اليمن قبل مطلقا كان تحلف لا يكلم أحدا ويريد زيدا أو لا ياكل طعاما ويريد شيئا معينا
 (قال) أنت طالق ثم قال أردت غيرها فسبوا لثاني إليها دين (قال) طلقنك ثم قال أردت طلقنك

(قوله أن يقبل) أي ظاهرا (قوله ورد) أي الاسنوي (قوله زاحته) أي في الرابع (قوله أن يفرق
 بأنه) لعل هنا مقطة والأصل أن يفرق بين هذا وبين العبد الذي مر به على مكاس (قوله
 وفي القلب منه شيء) أي نظر أي وجهه غير ظاهر (قوله بتخرجهين) أي بوجهين (قوله
 أن يخرج ذلك) أي مسئلة الواعظ (قوله فان خاصته) لعله كان بيان للقربنة (قوله وقالت
 تزوجت) أي على (قوله فقال ذلك) أي الاستثناء بالإرادة من اللفظ العام

الشيخ ابن حجر في
أسى المطالب في صلة
الأقارب القضاء لإيجاد
جميع المحلوقات في الأرح
(والقدر) إيجادها
في الخارج وقد يطلق
القضاء على المقضى نفسه
كما في حديث أعوذ بك
من سوء القضاء وهو
هذا المعنى لا يجب
الرضا به بل قد لا يجوز
خلافه على المعنى الأول
فانه يجب الرضا به
(بالسمي في مأموره
على الأثر) أى عقب
قوله لى (لكثرة
الأشغال) الصادة
المتبعة (والعوائق)
قال في القاموس عوائق
الدهر الشواغل من
أحداثه (بالنفس)
في موتها وما يضرها أو
ينفعها (والعيسال)
الذين يموتهم الإنسان
(والملائق) جمع
علاقة كسحابة ما يتعلق
بالمرء من صناعة
وغيرها وما يتبلغ به
من عيش ومن المهر
ما يتعلق به على
الزوج ذكره في
القاموس انتهى (ثم
أفتت) أى رجعت
إلى الحالة التي فيها

دين (قال) أنت طالق إن كُلمت زبدا ثم قال أردت إن كلمته شهراً قال الإمام نصر الشافعي أنه
لا يقع الطلاق بطلان بعد الشهر فلو كان في الحلف بالله قبل طاهراً أيضاً (قال) أنت طالق ثلاثاً
للسنة وقال نوبت نفيها على الأقراء دين ولم يقبل طاهراً لأن اللفظ يقضي وقوع الكل في الحال
إلا لفريضة بأن كان يعتقد تحريم الجمع في قرره واحد ولو لم يقبل للسنة في المباح كما لو قال للسنة
والذى في الشرع والحرة أنه لا يقبل مطلقاً ولا من يعتقد التحريم (قال) لامرأته وأجنبية
أحداً كما طالق وقال عادت الأجنبية قبل خلاف ما لو قال عمة طالق وهو اسم امرأته وقال
أردت أجنبية فانه يدين ولا يقبل (تنبيه) استثنى مواضع يتكفي فيها باللفظ على رأى ضعيف
(منها) الزكاة في وجهه أو قول يتكفي فيها لفظاً واستدل بأنها تخرج من مال المرتد ولا تصح نيته
وتجوز النيابة فيها ولو كانت نية القلب متعينة لوجب على المكلف بها مباشرة لأن النبات يبرئ
العبادات والإخلاص فيها قال ولا يرد ذلك على الجمع حيث تجرى فيه النيابة ويشترط فيه نية القلب
لأنه لا يتوب فيه من ليس من أهل الحج وفي الزكاة يتوب من ليس من أهلها كالعبد والكافر (ومنها)
إذا كثر جمع أو عمرة ولم ينو في قول أنه يعتقد ويلزمه ما سئل عنه التزمه بالتسمية وعلى هذا لو
لحق مطلقاً انعقد الإحرام مطلقاً (ومنها) إذا أحرم مطلقاً في وجهه يصح جهره إلى الحج والعمره
باللفظ والأصح في الكل أنه لا أثر للفظ مجزئاً وأما الأصل الثاني وهو أنه لا يشترط مع نية
القلب التلفظ فيه (فروع كثيرة) منها كل العبادات (ومنها) إذا أعتق مملوكاً بنيته جعلها مسجداً
فانها تصير مسجداً بمجرد النية فلا يحتاج إلى لفظ (ومنها) من حلف لا يسلم على زيد فسلم على قوم
هو فيههم واستثناه بالنية فانه لا بحث بخلاف من حلف لا يدخل عليه ويدخل على قوم هو فيههم
واستثناه بقلبه وقصد الدخول على غيره فانه بحث في الأصح والفرق أن الدخول فعل لا يدخله
الاستثناء ولا ينظم أن يقول دخلت عليكم إلا على فلان ويصح أن يقال سلمت عليكم إلا على
فلان (وخرج) عن هذا الأصل صور بعضها على رأى ضعيف (منها) الإحرام في وجهه أو قول
أنه لا ينعقد بمجرد النية حتى يلبى وفي آخر بشرط التلبية أو سواقى الهدى وتقليده في آخر التلبية
فواجبة لا يشترط الانعقاد فعليه حرم والأصح أنها لا شرط ولا واجبة فينعقد الإحرام بدونها
ولا يلزمه شيء (ومنها) لو نوى النذر أو الطلاق بقلبه ولم يتلفظ لم ينعقد النذر ولا يقع الطلاق
(ومنها) أشرى شاة بنية الأضحية أو الإهداء لم تصير كذلك على الصحيح حتى يتلفظ (ومنها) باع
بألف وفي البلد نفود لا غالب فيها وقيل ونوباً نحو ما لم يصح في الأصح حتى يتبينه لفظاً ونظيره من
الجمع يصح في الأصح لأنه يفترق فيه ما لا يفترق في البيع نحو في نظيره من النكاح لو قال من له بنتان
زوجتك فمضى ونوباً واحدة صح على الأصح (ومنها) لو قال أنت طالق ثم قال أردت إن شاء الله
تعالى لم يقبل قال الأرمي والمشهور أنه لا يدين أيضاً بخلاف ما لو قال أردت إن دخلت الدار أو
إن شاء زيد فانه يدين وإن لم يقبل طاهراً قال والفرق بين إن شاء الله وبين سائر صور التعليق
أن التعليق بمشيئة الله يرفع حكم الطلاق جملة ولا بد فيه من النظر والتعليق بالدخول ونحوه لا يرفع

(قوله مطلقاً) أى بقرينة أم لا (قوله مطلقاً) أى ظاهراً وباطناً (قوله واستدل) أى صاحب الوجه أو
القول (قوله وأما الأصل الثاني) مقابل للأصل الأول (قوله وفي آخر) أى قول آخر (قوله التلبية
واجبة) أى في مذهب مالك (قوله لا يشترط) لعلة لا شرط (قوله وقيل) أى المشعري (قوله ترفع حكم

الراحة من افاق
 المرض رجعت إليه
 الصحة أو رجعت إلى
 الصحة أو من الإفاقة
 معنى الراحة كما في
 القاموس فعلى الثاني
 أقفت بمعنى رجعت
 أى استرحت بحصول
 فراغ لى (فامتلت
 أمره وخضت) أى
 دخلت (للدر) جمع
 درة وفى القاموس
 الدرّة بالضم اللؤلؤة
 العظيمة جمعها درّ ودرر
 ودرات (النثر) أى
 المنثور ضد المجموع
 (حجرة) شبه معاناته
 لاقتباس القواعد من
 أشباه السيوطى لمن
 يقتحم البحر ليستخرج
 منه الدر وأثبت له ما
 هو من لوازمه وهو
 الغوص (وإن أكن
 لست لذلك) أى لقول
 شيخه له مامر (أهلا
 فطلي) أى مطلوبى
 (منه) أى الشيخ
 (الدعاء) بطلب
 القرب من الله والعفو
 وغيرهما (فضلا)
 لا وجوبا (وأسأل
 الله) أطلب منه
 (تعالى) تعاظم عما
 لا يليق به (فيها) أى

حجة بل يخصه حال دون حال (منها) من عزم على المعصية ولم يفعلها أو لم يتلفظ بها لا يأنم
 لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله تجاوز لأشئ مما حدثت به نفساً مما لم تنكلم أو تعمل به ووقع
 فى فتاوى قاضى القضاة تقي الدين بن زريق (الإنسان) إذا عزم على معصية فاد كان قد فعلها
 ولم ينب منها فهو مؤاخذه بهذا العزم لأنه إصرار وقد تنكلم السبكي فى الحليات على ذلك كلاماً
 مبسوطاً أحسن فيه جداً فقال الذى يقع فى النفس من قصد المعصية يحمل خمس مراتب الأولى الهاجس
 وهو ما يلقى فيها ثم تجربانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من الرد وهل يفعل
 أم لا ثم ألم وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة القصد والجزم به فلها خمس مراتب الأولى المؤاخذه
 لجماعاً لأنه ليس بمن فعله وإقامه شيء ورد عليه لا قدرة له عليه ولا منع والخاطر الذى بعده
 كان قادراً على دفعه كصرف الهاجس أو لم يردده ولكنه هو ما بعده من حديث النفس مرفوعاً
 بالحديث الصحيح وإذا ارتفع حديث النفس ارتفع مما قبله بطريق الأولى وهذه المراتب الثلاث
 أيضاً لو كانت فى الحسنات لم يكتب له بها أجر أم الأولى فظاهر وأما الثانى والثالث فلعدم قصد
 وأما ألم فقد ثبت فى الحديث الصحيح أن ألم بالحسنة يكتب حسنة وألم بالمعصية لا يكتب مكبة
 وينظر فإن تركها ككبت حسنة وإن فعلها ككبت سيئة واحدة والأصح فى معناه أنه يكتب عليه
 الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وأن ألم مرفوع ومن هذا يعلم أن قوله فى حديث النفس ما لم
 يتكلم أو يعمل ليس له مفهوم حتى يقال إنما إذا تكلمت أو عملت يكتب عليها حديث النفس لأنه
 إذا كان ألم لا يكتب فى حديث النفس أو لى هذا كلامه فى الحليات وقد خالفه فى شرح المنهاج فقال
 إنه ظهر له المؤاخذه من إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم أو تعمل ولم يقل أو تعمل قال فهو أخذ
 منه تحريم (حديث النفس) المشى إلى معصية وإن كان أكنى عن نفسه فباحاً لكن لا تضام قصد الحرام
 عليه فكل واحد من المشى والقصد لا يحرم عند انفراده أما إذا اجتمعا فإن دفع ألم العمل لما
 هو من أسباب المهموم به فافضى إطلاقاً أو تعمل المؤاخذه به قال فاشدد هذه الفائدة بكاتبك
 وأخذها أهلاً يعود نفعه عليك وقال ولده فى منير الموانع منها حقيقة نثبتنا عليها فى جمع الجوامع
 وهو أن عدم المؤاخذه بحديث النفس وألم ليس مطلقاً بل هو بشرط عدم التكلم والعمل حتى إذا
 عمل يؤخذ بشيء من عمله ولا يكون معصية مفقورة وحديث نفسه إلا إذا لم يتعقب العمل كما
 هو ظاهر الحديث ثم حكى كلام أبيه الذى فى شرح المنهاج والذى فى الحليات ورجح المؤاخذه
 ثم قال فى الحليات وأمر العزم فالحقون على أنه يؤخذ به وخالف بعضهم وقال من ألم المرفوع
 وربما تمتك بقول أهل اللغة هم بالشئ عزم عليه والفعل بهذا غير سديد لأن اللغوى لا ينزل
 إلى هذه الدقائق واحتج الأولون بحديث إذا أتى المسلمان بسيفهما فقاتل والمقتول فى النار قالوا

الطلاق مطلقاً أى لا يخصه حال دون حال بخلاف ما بعده (قوله لا يأنم) أى إذا لم يفعلها قبلها
 (قوله ما يلقى) لعله أول ما يلقى (قوله أنه يكتب) أى المذكور من كتب سيئة واحدة (قوله
 ومن هذا) أى المعنى المذكور (قوله ليس له مفهوم) أى لأجل تعارض الحديثين (قوله يقال
 إنها) أى الأمانة (قوله وقد خالفه) أى من جهة ألم وحديث النفس (قوله ظهر له) أى السبكي
 (قوله المؤاخذه به) أى ألم (قوله وقال ولده) أى تاج الدين (قوله وحديث نفسه) عطف
 على همه (قوله من ألم) لعل الأصل هو من ألم (قوله لا ينزل) أى يبحث

بارسول الله هذا القتال لما بطل المقتول قال إنه كان خربصاً على قتل صاحبه فقتل بالحرم واحتجوا
 أيضاً بالإجماع على المواخذة بأعمال القلوب كالخسب ونحوه وقوله تعالى: ومن يرد فيه بإلحاد بظلم
 الآية على تفسير الإلحاد بالمعصية ثم قال إن التوبة واجبة على الفور ومن شرطها العزم على عدم
 التورث فحق عزم على التورث قبل أن يتوب منها فذلك مضاف للتوبة فيؤخذ به بلا إشكال وهو الذي
 قاله ابن رزين ثم قال في آخر جوابه والعزم موافق على الكبيرة وإن كان ثمينة فهو دون الكبيرة
 المعزوم عليها

(البحث السادس)

في شروط النية (الأول) الإسلام ومن ثم لم تصح العبادات من الكافر وقيل يصح غسله دون
 وضوئه وتيممه وقيل يصح الوضوء أيضاً وقيل يصح التيمم أيضاً وحمل الخلاف في الأصلين لها
 المرتد فلا يصح منه غسل ولا غيره كذا قال الرافعي لكن في شرح المذهب إن جماعة أجازوا الخلاف
 في المرتد وخرج من ذلك صورة (الأول) الكتابية تحت المسلم يصح غسلها عن الحبس ليحل
 وطونها بلا خلاف للضرورة ويترتب نيتها كما قطع به المتولي والرافعي في باب الوضوء ومحمّد في
 التحقيق كما لا يجزي الكافر العتق عن الكفارة إلا بنية العتق وإدعى في المهمات أن المعزوم به
 في الرخصة وأصلها في النكاح فعظم الاشتراط ربما ادعاءه بماطل بسبب سوء الفهم فإن عبارة
 الرخصة هناك إذا ظهرت الذميمة من الحبس والنفس الزهراء الزوج الأغسال فإن امتنع أجبرها
 واستباحها وإن لم تنو للضرورة كما تجبر المسلمة المحنونة فتوكله وإن لم تنو بالناء الفوقانية بمحاده إلى
 مسئلة الامتناع لا إلى غسل الذميمة وجبته لا يشك في أن نيتها لا تشترط كالمسلمة المحنونة وأما عدم
 اشتراط نية الزوج عند الامتناع كالمحنونة أو عدم اشتراط نيتها في غير حال الإجازة فلا تعرض
 له في الكلام لانفياً ولا إثباتاً بل في قوله في مسئلة الامتناع استباحها وإن لم تنو للضرورة ومما يشتر
 بوجوب النية في غير حال الامتناع وعجبت للإسوي كيف غفل عن هذا وكيف حكاه متابعوه
 عنه كما كتبت عليه والفهم من خبر ما أوتي العبد (الثانية) الكفارة تصح من الكافر ويشترط منه
 نيتها لأن الغلب فيها بجانب القرامات والنية فيها للتمييز لا للقرينة وهي بالذنب أشبه ولهذا تعرف
 الفرق بين وجوب إعادتها بعد الإسلام ووجوب إعادة الغسل بعده (الثالثة) إذا أخرج المرتد الزكاة
 في حال الردة نصح وتجزئه (الرابعة) ذكر قاضي القضاة جلال الدين البلقيني أنه نصح صوم الكافر
 في صورة ذلك إذا أسلم مع طلوع الفجر ثم إن وافق آخر إسلامه الطلوع فهو مسلم بحقيقة
 فيصح منه (الفعل) مطلقاً وقال نظيرها من المنقول صورة المأمع (في حبس) وهو عام بالفجر
 فيزاع بحيث يوافق آخر نزعه الطلوع وإن وافق أول إسلامه الطلوع فهذا إذا نوى الفعل صح

(قوله والمم على الكبيرة وإن كان سيئة) أي وأن الراجع أنها سيئة يؤخذ عليها (قوله دون الكبيرة
 المعزوم عليها) أي فلا تكون المواخذة على العزم على الكبيرة مثل المواخذة على نفس الكبيرة
 المعزوم عليها ومقتضاه أن الأخذ عليه أخذ على صغيرة لأن الكبائر ماعدا الشرك والبدعة وما دونها
 هو الصغيرة (قوله في الأصل) أي الكافر الأصلي (قوله فيصح منه الفعل) لعل أصله النفل أي نوى
 أم لم ينو المأخوذ مما بعده لكنه في النفل فقط (قوله في حبس) الحبس الصوت الخفي وأصل
 المعنى والمراد هنا الظن أي ظن طلوع الفجر (قوله إذا نوى الفعل) لعله النفل

المنظومة (إعانة)
 منه على إتمامها
 كالابتداء فيها (بحقه)
 أي بحاله من الحق
 على عباده أو لكونه
 تعالى حقاً ثابتاً موجوداً
 (يوفيها) وقد كملت
 بحمد الله (وإن يكون
 نظمها) أي حمها
 (من العمل) الذي
 عمل (لوجه) أي
 لذاته لا ليقال صفت
 أي لا لا ابتغاء رضا
 مخلوق وهذا لقوله تعالى
 فن كان يرجو لقاء
 ربه فليعمل عملاً صالحاً
 ولا يشرك بعبادة ربه
 أحداً والإخلاص نصفية
 العمل من الشوائب
 وعدم الالتفات إلى مدح
 مخلوق وإن وقع ودفن
 العمل في تابوت السر
 عن لحظات النفس لأنها
 جبلت على الفخبر
 (وخالصاً) أي مخلصاً
 (من العلل) جمع
 صلة وهي ما أبطل
 العمل وسببه التحدث
 بالأعمال الصالحة ليقال
 إنه من المجتهدين واعلم
 أن العمل إذا أدى
 مخلصاً فلا يقطع ثوابه
 إلا بذكره لأجل ذلك

وباب الإخلاص باب
واسع جدا ومن ثم قال
الشافعي لا يعرف
الربا إلا المخلصين
ومع ذلك فلا تفتح
على نفسك باب التأويل
بل جدد واجتهد وإن
رأيت في أعمالك شيئا
فقد لا تكون تلك
المعصية عند الله
مردودة لأنه لا تقصره
المعصية ولا تنفقه
الطاعة هذه وصلي
لكل من سمعها وأصغى
لها بأذن واجبة (وإن
يؤم نفعها) أي
لتضمها بطلب الدعاء
وليؤم نفعها (ل)
باستحضار القواعد
ليسهل على تخريج
الحوادث عليها (ولمن
حصلها غنى في كل زمن)
من الأزمان والزمن
قال السبكي مقارنة
متجدد موهوم بمتجدد
معلوم إزالة للإيهام
قال أهل وهذا قول
المتكلمين (فانه)
بنص القرآن
(يجيب من دعاه)
بكرمه (ولا يجيب)
أي محرم قاله في
القاموس (أحد)
بالرفع (رجاء) أي

على الأرجح ولا أثر لما وجد من موافقة أول الإسلام للطلوع كما ذكره الأصحاب في صورة أن
يطلع وهو جماع ويعلم بالطلوع في أوله فيخرج في الحال أنه لا يبطل الصوم فيها على الأصح فحينئذ
تلك النقطة التي كانت وقت الطلوع هي المرادة بالتصوير وذلك قبل الحكم بالإسلام والأخذ في
الإسلام ليس بقاء على الكفر كما أن النزع ليس بقاء على الجماع ولا يصح منه صوم الفرض والحالة
هذه لأن النبي شرط أن يثبت هو كافر ثم أسلم كما صوّنا قال فهل هذه النية أثر لم أر من
فرض لذلك ويجوز أن يقال الشرط لا يعتبر وقت النية كما قالوا في الحاضر نوي من الليل قبل
انقطاع دمها ثم ينقطع أكثر أو العادة فلا يحتاج إلى التجديد ويجوز أن يقال يعتبر شرط الإسلام
وقت النية لأن المعتادة على يقين من الانقطاع لا أكثر الحيض وعلى ظر قوي للعادة بظهورها وليس
في إسلام الكافر يقين ولا ظاهر فكان متردداً حال النية فيبطل الحزم كما إذا لم يكن لها عادة أو لما
سحادة بخلافه ولو اتفق الظاهر بالليل لعدم الحزم قال فيما ينظر ذلك ما إذا نوي تخفيف القصر وهو
كافر فإنه تعتبر نيته فإذا أسلم في أثناء المسافة قصر على الأرجح (الشرط الثاني) التميز فلا يصح
عبادة صبي لا يميز ولا مجنون وخرج عن ذلك الطفل بوضيه الولي للطواف حيث يحرم عنه والمجنونة
يفصلها الزوج عن الحيض وينوي على الأصح (ومن فروع) هذا الشرط مسألة عمدة الصبي
والمجنون (عندهما) في جنابة هل هو عند أول لأنه لا يتصور منهما القصد وصحوا أن محمد بن أحمد
وتخص الأئمة الخلاف بمن لم يترع تميز فخير المميز منهما عند خطأ قطعاً ونظير ذلك السكران
لا يفتى عليه بالحدث حتى يستغرق دون أو أن النشوة وكذا يحكم صلاته وسائر أعماله (الشرط
الثالث) العلم بالمتنوي قال البغوي وغيره في جهل بمخرضة الوضوء أو الصلاة لم يصح منه فعلها
وكذا لو علم أن بعض الصلاة فرض ولم يعلم الفرضية التي شرع فيها وإن علم الفرضية وجهل
بأركانها فإن اعتد الكل سنة أو البعض فرضاً أو البعض سنة ولم يميزها لم تصح قطعاً أو الكل
فرضاً فوجهان أحدهما الصحة لأنه ليس فيه أكثر من أية أدي سنة باعتبار الفرض وذلك لا يؤثر
قال الغزالي العايم الذي لا يميز الفرائض من السنن تصح عبادته بشرط أن لا يقصد النفل بمقتضى
فرض فإن قصده لم يعتد به وإن غفل عن التفصيل فيه الجملة كافية واختاره في الروضة قال
الاسنوي وغير الروضة والصلاة في معناها وقال في الحامد الظاهر أنه لا يشترط ذلك في الحج ويفارق
الصلاة بأنه لا يشترط فيه تعيين المتنوي بل ينقصد الإحرام مطلقاً ويصرفه بخلاف الصلاة ويمكن
تعلم الأحكام بعد الإحرام بخلاف الصلاة ولا يشترط العلم بالفرضية لأنه لو نوي النفل أنصرف
إلى الفرض (ومن فروع) هذا الشرط مما لو نطق بكلمة الطلاق بلغته لا يعرفها وقال قصدت
بمعناها بالعربية فإنه لا يقع الطلاق في الأصح وكذا لو قال لا أعلم معناها ولكن نويت بها
الطلاق وقطع النكاح فإنه لا يقع كما لو خاطبها بكلمة لا معنى لها وقال أردت الطلاق ونظير ذلك
لو قال أنت طالق طلق في طلقين وقال أردت معناه عند أهل الحساب فإن عرفه وقع طلقان
وإن جهله فواحدة في الأصح لأن ما لا يعلم معناه لا يصح قصد ونظيره أن يقول طلقك مثل ما طلق
زيد وهو لا يبغي كم طلق زيد وكذا لو نوي تعدد طلاق زيد ولم يتلفظ ونظيره أنت طالق طلقه
فعله بالتصوير) أي تصوير صحة صوم الكافر في موافقة أول الإسلام للطلوع (قوله والأخذ

في الإسلام) أي الشروع فيه، وهو دفع لسؤال وهو كيف صح منه الصوم قبل الحكم بإسلامه

أمله (وقد جعلها)
مرتبة (على أبواب)
جمع باب وهو لفظة
ما يدخل منه واصطلاحا
اسم لحملة من العلم شتملة
على فصول وفروع
ومسائل غالبا (ورني
اللهم) أصله يا الله
(لصواب) أصله
أن يلهمني والصواب
الحق

(الباب الأول في
القواعد الخمس البية
التي ترجع إليها جميع
المسائل الفقهية)

ومر تعريف القاعدة
قال التاج السبكي في
قواعده القاعدة الأمر
الكلي الذي ينطبق عليه
جزئيات كثيرة بفهم
أحكامها منها ومنها
ما لا يختص بباب
كقولنا البقرة لا يزال
بالشك ومنها ما يختص
كقولنا كل كفارة سبها
معصية فهي على الفور
والغالب فيما اختص
بباب وقصد به نظم
صور متشابهة أن يسمى
ضابطا وإن شئت قلت
ما عم صورا فإن كان
المقصود من ذكره
التدوير المشترك الذي به
اشتركت المسور في

في طلقين قول المقر له على محرم في عشرة فإنه إن قصد الحساب بجزءه عشرة كذا أطلقه الشيخان
لهما وقبده في الكفاية بأن يعرفه قال وإن لم يعرفه فيشبهه كزوم درهم فقط وإن قال أردت ما يريد
الحساب على قياس ما في الطلاق انتهى وقد جزم به في الحواشي الصغير ونظير طلقك مثل ما طلق
زيد بعتك مثل ما باع به فلان فليس هو ولا يعلم قدره فإن البيع لا يصح (الشرط الرابع) أن لا يأتي
مخالف فلو ارتد في أثناء الصلاة أو الصوم أو الحج أو التيمم بطل أو الوضوء أو الغسل لم يبطل
لأن أفعالها غير مترتبة ببعضها ولكن لا تحسب المفسول في زمن الردة ولو ارتد بعد الفراغ
فلا يصح أنه لا يبطل الوضوء والغسل ويبطل التيمم لضعفه ولو وقع ذلك بعد فراغ من الصلاة أو
الصوم أو الحج أو أداء الزكاة لم يجب عليه الإعادة وأما الأجرة فإن لم يقعد إلى الإسلام فلا تحصل
لأن الردة تحبط العمل وإن عاده فظاهر النص أنها تحبط أيضا والذي في كلام الراغب أنها إنما
تحبط إذا انفصلت بالموت بل في الأسباب لو مات مرتدا فحجته وعبادته باقية وبفيدة المنع من العقاب
فأنه لو لم يؤد ما لعوقب على تركها ولكن لا يفيد ترواها لأن دار الثواب الحنة وهو لا يدخلها وحكي
الوحيد في تفسير سورة النساء اختلاف في الكافر يكون من ثم يرتد أنه يكون مطابعا بجموع كفره وأن
الردة تحبط الإيمان السابق قال وهو غلط لأن نصا بالإيمان فمن لا يكفر فلا يؤخذ به بعد أن
ارتفع حكمه قال وهو نظير الخلاف في أن من تاب من المعصية ثم عاود الذنب هل يقدر في صحة
التوبة الماضية والمشهور لا قلت ليس بنظيره بل بينهما يمتثلون لمعظم لفحش أمر الردة فقد نص الله
تعالى على أنها تحبط العمل بخلاف الذنب فإنه لا يحبط عملا وقد صح في الحديث عن الكافر يسلم
أنه إن أساء أو أخذ بالأول والآخرة ومن نظائر ذلك من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ثم ارتد
ومات على الردة كما في حط لا يطلق عليه اسم الصحابي وإنما من ارتد بعده ثم أسلم ومات مسلما
كأشعث بن قيس فقال الحافظ أبو الفضل العراقي في دخوله في الصحابة نظر فقد نص الشافعي
وأبو حنيفة على أن الردة تحبط العمل والظاهر أنها تحبط للصحة السابقة قال إمام من رجع إلى الإسلام
في حياته كعبد الله بن أبي سرح فلا مانع في دخوله في الصحبة انتهى وفي البحر لو اعتقد حبي من أواه
مسلمان الكفر وهو في الصلاة بطلت قال والكفر كسنة أقوله صلاة صحيحة لأن ركنه لم يصح ثم
ظهر لي لأن بطلانهم لأن اعتقاده الكفر بطلان لما فلو وقع ذلك في وضوء أو صوم فوجهان
مبينان على نية الخروج أو في حج أو عمرة لم يضر لأنه لا يبطل بنية الإبطال انتهى كلام صاحب البحر
(فصل) فمن المنافي في القطع في ذلك ثم روع نوى قطع الإيمان والعبادته بحال مرتدا في الحال
نوى قطع الصلاة بعد الفراغ منها لم يبطل بالإجماع نحو كذا تمار العبادات وفي الطهارة ونحو فلان
حكمها ما في بعد الفراغ نوى قطع الصلاة في أثناءها بطلت بلا خلاف لأنها تشبهة بالإيمان نوى
قطع الطهارة أثناءها لم يبطل ما مضى في الأصح لكن يجب بتعديد النية كما في نوى قطع الصوم أو
الاعتكاف لم يبطل في الأصح لأن الصلاة مخصوصة من بين سائر العبادات بوجوه من الربط
ومناجاة العبد لله نوى كل أو الجماع في الصوم لم يضر نوى فعلا متنافيا في الصلاة كالأكلي

(قوله وقبده في الكفاية) أي ابن الرفعة (قوله وقد جزم به) أي الماوردي (قوله ولو وقع ذلك)
أي الارتداد (قوله في الأسباب) في نسخة في الأساليب وهو اسم كتاب (قوله أوخذ بالأول
والآخر) أي الكفر الأول والثاني (قوله لم يبطل بالإجماع) وهو المشهور عند مالك

والفعل الكبير لم يبطل قبل فعله نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها لأن ترك
 النية ضد النية بخلاف ما لو أكل بعدها لا يبطل لأن الأكل ليس بغيرها نوى قطع الحج والعمره لم يبطل
 بخلافه لأنه لا يخرج منها بالافساد نوى قطع الجماعة بطلت في الصلاة قولان إذا لم يكن عند
 أحدهما لا يبطل وأما ثواب الجماعة كما سبق فيسقط كما صرح به الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وأعمده خاتمة
 المفتين الشيخ جلال الدين المحلي وأما الثواب في الصلاة والوضوء ونحوه إذا قلنا يبطلان في شرح المذهب عن
 البحر لو نوى نية صحيحة وغسل بعض أعضائه ثم بطل في أثناءه حديث أو غيره فهل له ثواب المفعول
 منه كالصلاة فإذا بطلت في أثناءها أولا لأنه مراد لغيره بخلاف الصلاة أو إن بطل بغير اختياره
 فله والإفلا احتمالات فظاهرها أن الحصول في الصلاة ينتق عليه نوى قطع الجماعة فإن كان مع
 سكوت يسر بطلت القراءة في الأصح وإلا فلا نوى قطع السفر والإقامة فإن كان سائرا لم يؤثر
 لأن السيرة يكذبها كما في شرح المذهب وإن كان نازلا انقطع وكذا لو كان في مفازة لا تصلح للإقامة
 على الظاهر نوى الإتمام في أثناء الصلاة أمتنع عليه القصر نوى بمال التجارة القنية انقطع جوار
 التجارة فإن نوى بمال القنية التجارة لم يؤثر في الأصح نوى بالحل الحرام لم يستملا مباحا بطل
 الحصول نوى بالمباح محرما أو كزرا ابتداء تحول الزكاة نوى الخيانة في الوديعة لم يضمن على الصحيح
 إلا أن ينصل به نقل من الحرز كما في قطع القراءة مع السكوت نوى كان لا يرددها وقد طلبها المالك
 فيه الوجهان نوى الخيانة في اللقطة فيه الوجهان (فرع) وبقرّب من نية القطع نية القلب قال
 في شرح المذهب قال الماوردي نقل الصلاة إلى أخرى أقسام (أحدها) نقل فرض إلى فرض
 فلا يحصل واحد منهما (الثاني) ينقل نفل راتب إلى نفل راتب كونه إلى سنة الفجر فلا يحصل واحد
 منهما (الثالث) ينقل نفل إلى فرض فلا يحصل واحد منهما (الرابع) ينقل فرض إلى نفل فهذا الوجهان
 نقل حكم كمن أحرم بالظهور قبل الزوال جاهلا فيعلم نفلا ونقل نية بأن ينوي نفلا نفلا عامداً فيبطل
 صلاته ولا ينقلب نفلا على الصحيح فإن كان لعذر كان أحرم بفرض بمنزلة ما أقيمت جماعة
 فسلم من ركعتين ليذكرها نفلا في الأصح (فصل) ومن المنافي عدم القدرة على المنوى
 إما عقلا أو شرعا وإما عادة فمن الأول نوى بوضوئه كان يصلي صلاة وأن لا يصليها لم تصح
 لتناقضه ومن الثاني نوى به الصلاة في مكان نجس قال في شرح المذهب عن البحر ينبغي أن لا تصح ومن
 الثالث نوى به صلاة العبد وهو في أول السنة أو الطواف وهو بالشام ففي حقه بخلاف حكمه
 في الأول الركوباني وفي الثاني بعض المصنفين وقربه من الخلاف فحين أحرم بالظهور قبل الزوال
 (قلت) لكن الأصح الصحة كما جزم به في التحقيق وحكمه في شرح المذهب عن البحر وأقره نوى
 العبد أو الزوجة أو الجندی مسافة القصر وهم مع مالك أميرهم ولا يترقون مقصده لم يقصر العبد
 ولا الزوجة لأنهما لا يقيران على ذلك إذا هما تحت نهر السيد والزوجة بخلاف الجندی لأنه ليس
 تحت يد الأمير ونهره (فصل) ومن المنافي الزردد وعدم الحزم كوفيه خروج تردّد هل يقطع
 الصلاة أولا أو علق إبطا على شيء يبطل وكذا في الإيمان تردّد هل نوى القصر أولا وهل
 (قوله احتمالات) أي في الوضوء والغسل (وقوله فظاهرها) أي ما في شرح المذهب (قوله انقطع)
 لأن أصل مال التجارة القنية فصار راجعا إلى الأصل (قوله فيه الوجهان) أي المتقدمان في
 الوديعة (قوله بأن بنوى قبله) لعل الصواب قبله

الحكم فهو المترك وإلا
 فان كان القصد ضبط
 تلك الصور بنوع من
 أنواع الضبط من غير
 نظر في ماخذها فهو
 الضابط وإلا فهو القاعدة
 فان قلت فخرج عن
 القاعدة نحو قول الغزالي
 في الوسيط قاعدة لو
 تحرم بالصلاة في وقت
 الكراهة في الانقضاء
 وجهسان فقد أطلق
 القاعدة على فرع
 مخصوص قلت إنما
 أطلقها عليه لما تضمنته
 من المأخذ المتقضى
 لأن فعل الشيء في
 الوقت المنهي هل يتأق
 حصوله فلما رجع
 الفرع إلى أصل هو
 قاعدة كلية حسن
 إطلاق لفظ القاعدة
 عليه انتهى (الفقه)
 الذي هو الأحكام
 الشرعية (مبنى على
 قواعد خمس) أو
 أربع برّد القاضى
 حين والخاصة زادها
 بعضهم وخبر بنى
 الإسلام على خمس
 فكذا الفقه قال التاج
 وهذا لا تحقّق عنده
 انتهى قال الملاي وهو
 حسن جدا (هى

ثم أكره أن يقصر بيقين الطهارة وشك في الحدث فاحتاط وتطهر ثم بان أنه تحدث لم يصح التردد
 وعليه الإعادة في الأصح بخلاف ما لو شك في نجاسة ففعلها لأنها لا تحتاج إلى نية نوى ليلة الثلاثين
 من شعبان صوم غدير رمضان إن كان ثمنه لم يقع عنه بخلاف ما لو وقع ذلك ليلة الثلاثين من
 رمضان لاستصحاب الأصل تحليه لثلاثة شك هل فعلها أو لا ففعلها ثم تيقن لم يجزئه (مجم)
 فتوضأ بأخذ الإناة بمنزلة يصح وضوؤه وإن بان أنه توضأ بالطهارة شك في جواز المسح على الخف
 فمسح ثم بان بجوازه وجب إعادة المسح وقضاء ما صلى به بيمين أو صلى أو صام شاكا في دخول
 الوقت فبان في الوقت لم تصح يمين بلا طلب للماء ثم بان أن الماء لم يصح بيمين لفائته عليها عليه
 أو لفائته الظاهر فبان العصر لم تصح صلى إلى جهة شاكا أنها القبلة فإذا صلى من لم تصح قصر
 شاكا في جواز القصر لم تصح وإن بان جوازه صلى على غالب ميت شاكا أنه من أهل الصلاة
 عليه فبان أنه من أهلها لم يصح صلى خلف تخفى فبان رجلا لم يحفظ القضاء في الأظهر بخلاف
 ما لو عقد به النكاح فبان رجلا يفتي على الصحة في الأظهر لأن المقصود فيه الحضور ولأنه
 يقع فيها الرد وقال مؤد زكاة أو صدقة لم تقع زكاة للرد وهذا من مال الغائب إن كان ثلثا
 والآخر الحاضر أو صدقة فبان ثلثا بأجزائه والآدم مجزئه عن الحاضر للرد وفيه خلاف ما سياتي
 (قال) إن كان مؤد ثلثا وورثت ماله فله زكاة فبان ميتا لم يجزئه بلا خلاف لأنهم يستند إلى
 أصل بخلاف مسألة الغائب لأن الأصل بقاؤه بخلاف البيع فإنه لا يحتاج إلى نية (عقب) النية
 بالمشيئة فإن نوى التعليق لم يطل أو التبرك فلا أو أطلق قال في الشامل تبطل لأن اللفظ موضوع
 للتعليق قال أصوم غدا إن شاء الله لم يصح وإن شاء زيد وإن نشط فذلك لعدم الحزم بخلاف
 ما لو قال لما كنت صحيحا مقبلا فانه مجزئه (ذكر صور) تحت فيها النية مع تردد أو تعليق أشبه
 عليه ماء وماء ورد لا يجهد بل يتوضأ بكل مرة ويغتفر الرد في النية للضرورة قال الإسنوي
 ويندفع الرد بان يأخذ غرفة من هذا أو غرفة من هذا ويغسل شئ وجهه وينوي حينئذ ثم يعكس
 كما أخذ والمنسوك (عليه) صلاة من الخمس نيسا وصلى الخمس ثم تذكروها قال في شرح المهذب
 لم أر فيه نقلا ومحتمل أن يكون على الوجهين فيمن تيقن الطهارة وشك في الحدث ومحتمل أن
 يقطع بان لا يجب الإعادة لأنه أو جنبها عليه ففعلها بنية الواجب فلا يجوز جنبها ثانيا بخلاف مسألة
 الوضوء فإنه متردد به ولا يسقط به الفرض قال وهذا الاحتمال أظهر قلت صرح بالثاني في البحر
 من نظرية من صلى منفردا ثم أعاد مع جماعة ونوى الفرضية كالمشهور ثم بان قيساد الأولى فإن
 الثانية مجزئة ولا تلزمه الإعادة صرح به الغزالي في فتاويه (عليه) صوم واجب لا يلزم هل هو
 من رمضان أو نذر أو كفارة فنوى صوما واجبا أجزأه من نسي صلاة من الخمس وتعتبر في

(قوله مجم) أي ترك الاجتماع (قوله من أهل الصلاة عليه) أي غير الشهيد أو الكافر (قوله يقع فيها
 الرد) أي بان كان شاهدا (قوله للرد هذا) أي قال هذا (قوله أو صدقة) عطف على متعلق عن
 الحاضر (قوله بخلاف ما سياتي) راجع بقوله أجزأه (قوله قال إن كان الخ) هذا هو المراد بقوله
 ما سياتي السابق (قوله قال أصوم غدا إن شاء الله لم يصح الخ) ظاهره ولو قصد التبرك وفيه أنه داخل
 تحت عموم قوله عقب النية بالمشيئة فإن نوى التعليق الخ ومقتضاه أنه إن قصد التبرك صح بل
 سياتي له نقل التصريح بذلك عن القاضي أبي حامد في نية الحج إذا عقب النية بان شاء الله فامل

(الأمور) أي الشئون
 مربوط (بالمقاصد)
 أي النيات كما ما سياتي
 (وبمسدها اليقين)
 الذي هو الحكم الذي
 الحازم المطابق لموجب
 أي حكمه (لا يزال)
 يرتفع (بالشك)
 الذي هو مطلق الرد
 على ما سياتي (فاستمع
 لما يقال) ونجلب
 بالنساء المثناة فوق
 (المشقة) أي الضرورة
 (التيسيرا) أي
 التسهيل (ثالثا فكن
 بها خيرا) أي عليها
 (رابعها فيما يقال)
 في هذه العبارة مساحرة
 لأنها إنما يقال فيما
 يتبرأ منه غالبا (الضرر)
 أي المشقة الكبيرة
 (يزال) لا بضر بل
 بما سياتي (قولا)
 مفعول ليقال (ليس
 فيه غرر) كأنه استلزم
 به هل ما قلته مما يوم
 تضعفه (خامسا
 العادة قل محكمة) أي
 يعتمد عليها لوجود
 أصلها في الشرع (فهذه
 الخمس جميعا محكمة)
 أي متينة (بل بعضهم)
 والشيخ سلطان العلماء
 بنصر رسول الله صل

الله عليه وسلم كما رواه بعض الصالحين عز الدين ابن عبد السلام في قواعد الكبرى (قد رجع الفقه إلى قاعدة واحدة مكلا) أى جمعه (وهى اعتبار الحلب) أى الكسب (للمصالح) أى للأشياء التى بها صلاح الدين أو الدنيا (والدرء) أى الدفع (للمفاسد القبيح . بل قال) ظاهره اتحاد القائل بالأول والثانى وليس كذلك بل الأول ابن عبد السلام والثانى تاج الدين السبكي وعبارته بعد موق كلامه من قوله بل قد رجع الفقه كله إليها ولو ضايفه مضابق لقال له أرجع الكل إلى اعتبار المصالح فان درء المفاسد من حملها انتهى ونقول على هذا واحدة من هذه الخمسة كافية له والأشبه أنها الثانية وهى أن الضرر يزال (قد يرجع كله) أى الفقه (إلى أول جزء هذه) القاعدة وهو جلب المصالح قال لتاج رحمه الله تعالى

عدم جزم النية للضرورة نقله في شرح المذهب عن الصبرى وصاحب البيان وأقرهما وأما التعليق ففيه صور منها الملح بأن يقول يزبد الإحرام إن كان زيد محرما فقد أحرمت فإن كان زيد محرما انعقد إحرامه وإلا فلا ولو علقه بمستقبل كقوله إذا أحرم زيد أو جاء رأس الشهر فقد أحرمت فإلدى نقله بغوى وآخرين أنه لا يصح وحكى ابن القطان والدارى والشاشي فيه وجهين أحدهما لا ينعقد قال للرافى رقباس نجوز تعليق أصل الإحرام بإحرام الغير نجوز هذا لأن التعليق موجود في الحالين إلا أن هذا تعليق بمستقبل وذلك تعليق بحاضر وما قبل التعليق من العقود يقبلها جميعا قلت ويؤيد ما ذكره القاضي أبو حامد أنه لو قال في إحرامه إن شاء الله انعقد نحوه قصد التعليق أم لا فقبل لئلا ليس قاعدة النية والاستثناء لو قال لعبدته أنت محرمة إن شاء الله صح استثناءه فيه فقال للفرق أن الاستثناء يؤثر في النطق ولا يؤثر في النيات والنعقد بالنطق فلذلك أثر الاستثناء فيه والإحرام ينعقد بالنيات فلم يؤثر الاستثناء فيه فقبل له ليس لو قال لزوجة كنت حلبة إن شاء الله ونوى الطلاق أثر الاستثناء فيه فقال للفرق أن الكناية مع النية في الطلاق كالصريح فقبلها صح الاستثناء قال في شرح المذهب والصواب أن الحكم فيه كسائر العبادات إن نوى التبرك لا ينعقد وإلا فلا ومن صور التعليق في الملح لو أحرم يوم الثلاثاء من رمضان وهو شاك فقال إن كان من رمضان محرما فبعمرة أو من شوال فحج فكان شوا الأركان حجة صحبها نقله في شرح المذهب عن الدارى وأقره ونظيره في الطهارة أن يشك في الحدث فنوى الوضوء إن كان محدثا وإلا فتجديده صح نقله في شرح المذهب عن بغوى وأقره أو ينوى بوضوء المرأة إن صح الوضوء لها وإلا فالصلاة صح نقله في شرح المذهب عن البحر (وفي) الصلاة شك في قصره فقال إن قصره قصرت وإلا نعمت فبان قصره قصر جزم به الأصحاب (اختلط) مسلمون بكفار أو شهداء بغيرهم صلى على كل واحد بنية الصلاة عليه إن كان مسلما أو غير شهيد (تحليه) فزنته وشك في أدائها فقال أصبى عليها إن كانت وإلا فنافته فبان أجزاءه نقله في شرح المذهب عن الدارى قال بخلاف ما لو شك في دخول وقت الصلاة فنوى إن كانت دخلت فعبها وإلا فنافلة أو فائنة فانه لا يجزئه بالانقاف وبخلاف ما لو قال فائنة أو نافلة للتردد (وفي الزكاة) نوى زكاة ماله الغائب إن كان باقيا وإلا فمن الحاضر فبان باقيا أجزاءه عنه أو تالفا أجزاءه عن الحاضر قال إن كان مسلما فعنه وإلا فتنطوع فبان مسلما أجزاءه بالانقاف (وفي) الصوم نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد إن كان من رمضان فهو فرض وإن لم يكن فتنطوع صحح السبكي والإسنوي أنه يصح ويجزئه ولا بضر هذا التعليق قلت وهو المختار والمرجح في أصل الروضة بخلافه (وفي) الجمعة أحرم بالصلاة في آخر وقتها فقال إن كان الوقت باقيا فجمعة وإلا فظهر فبان بقاؤه وفي صحة الجمعة وجهان في شرح المذهب بل ترجيح (المبحث السابع)

في أمور متفرقة اختلف الأصحاب هل النية ركن في العبادات أو شرط فاختلفوا أكثر من أنها ركن لأنها لا تخل العبادات وذلك شأن الأركان والشرط مما يقتضى عليها ويجب استمرارها فيها واختار

(قوله من العقود) العقود نوعان عند عرف الفقهاء : عقد باللفظ هو المشهور وعقد بالنية هو المراد هنا (قوله ويؤيد) لعل الأضل ويؤيده أى القياس (قوله لو قال لعبدته) أى أنه لو قال الخ خبر ليس (قوله فقال) أى فأجاب بقوله (قوله فحج) لعله فبحجه

القاضي أبو الطيب وابن الصباغ تلتزمها بشرط والإله لا تفترق إلى نية أخرى تندرج فيها كما في أجزاء
 المعاديات فوجب أن تكون شرطا خارجا عنها والأولون انفصلوا عن ذلك لزم (٥) التسلسل واختلف
 كلام الغزالي في ذلك فعدّها في الصوم ركنا وقال في الصلاة هي بالشروط أشبه ووقع العكس من
 ذلك في كلام الشافعي فأنها في الصلاة ركنا وقال في الصوم أنية بشرط للصوم وهذا يمكن أن
 يكون له وجه من جهة أنها في الصوم متقدمة عليه وقال الغزالي يمكن أن يقال لها كانت النية تعتبر
 في صحتها فهي ركن وما يصح بدونها ولكن يتوقف حصول الثواب عليها كالمباحات والكف عن
 المعاصي فجهة التقرب بشرط في الثواب (تنبيه) قال ابن دقيق العيد كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام
 يمتشكل بمرقة حنيفة الإحرام مجدا ويبحث فيه كثيرا فإذا قيل له أنه النية اعترض عليه بأن
 النية بشرط في الحج الذي بالإحرام ركنه وبشرط الشيء غيره وإذا قيل له أنه التلبية اعترض عليه
 بأنها ليست بركن وعبارته في القواعد وفي المسائل قولهم أن الحج والعمرة يتعمدان بمجرّد نية
 الإحرام من غير قول ولا فعل فإن أريد بالإحرام أفعال الحج لم يصح لأنه يتلصق بشيء منها وقت
 النية وإن أريد بالانكشاف عن المحظورات لم يصح لأنه لو نوى الإحرام مع ملازمة المحظورات
 لم يصح ولأنه لو كان كذلك لما صح أحرام من مجهول وجوب الكف لأن الجهل به يمنع من جهة النية
 البتة إذ لا يصح قصد ما مجهول حقيقة في اللفظ لأن سرقة الإحرام النية بالحج والعزم على فعله
 وقال ابن عبدان الإحرام أن ينوي أنه قد أحرم وعلط بعض أصحابنا فجعل النية غير الإحرام
 وأشار به إلى ابن شريع حيث قال لا يتم الحج إلا بالنية للإحرام والإحرام وحجارة النية ويتوى
 في الإحرام بقلبه وهو بدل على أن النية غير الإحرام بذلك هو التحقيق فإنه لو أحرم إحراما مطلقا
 فله صهره إلى ما شاء فالنية غير النوى والإحرام نية الدخول في الحج أو العمرة قال ابن الرفعة وهذا
 التفسير يخرج الإحرام المطلق عن الروجة أن يقال هو نية حج أو عمرة أو ما يصلح لأحدهما وهو
 المطلق (تنبيه آخر) أخروا النية بحج الشروط في مسئلة وهي ما لو شك بعد الصلاة في تركها أو ترك
 الطهارة فإنه يجب إعادة بخلاف ما لو شك في ترك ركع قال في شرح المذهب والفرق أن الشك
 في الأركان يكثر لكثرة خلاف الشروط وقال في الروضة وشرح المذهب في الصوم لو شك
 الصائم في النية بعد الغروب فلا أثر له (قاعدة) قال الرافعي وتبعه في الروضة النية في العزم تختص
 اللفظ العام ولا تعمم الخاص مثال الأول أن يقول والله لا أكلم أحدا وبنوي زيدا ومثال الثاني
 أن تمن عليه رجل ما يؤذي منه فيقول والله لا أشرّب منه ماء من عطش فإن العزم يتعمد على الماء
 من عطش خاصة ولا يختص بطعامه وشابه ولو نوى أن لا يتبع بشيء منه ولو كانت المأثرة تقتضي
 ذلك لأن النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ ما نوى مجبه بخلافها قال الإسوي توفي ذلك نظر لأن فيه الجهة
 صحيحة وهي إطلاق اسم البعض على الكل (قاعدة) بمقاصد اللطيف على نية اللفظ إلا في موضع واحد وهو
 العزم عند القاضي فأنها على نية القاضي دون الحالف إن كان مؤامرا له في الاعتقاد فإن خالفه كتحقق اختلاف

والتحقيق عندى أنه
 إن أريد رجوعه إليها
 بتكلف ونعسف أو
 قول جمل فذاك وإن
 أريد الرجوع بوضوح
 فأنها يربو على
 المشرين بل المشين
 انتهى وعليه فقول
 الناظم (وقبلا) في
 حين المنع لتكلف
 المذكور (وإذ عرفت
 الخمس بالتجمل) أي
 بالحملة (فهاك) أي خذ
 (ذكرها على التفصيل)
 أي التبيين لما فيها من
 الفروع والمسائل وانحسا
 ذكرها بحملة ثم مفضلة
 لأن ذكر التفصيل بعد
 الحملة أوقع في النفس
 من ذكر أحدهما
 (تمت) من كلام العلماء
 في الحث على الفقه قال
 الزركشي في أول قواعده
 قل الإمام الغزالي
 أهم المطالب في الفقه
 التلويح في مأخذ الظنون
 في مجال الأحكام وهو
 الذي يسمى فقه النفس
 وهو أنفس صفات علماء
 الشريعة واعلم أن الفقه
 أنواع (أحدها) معرفة
 أحكام الحوادث نصا

(قوله انفصلوا) أي تخلصوا (قوله عن ذلك) أي الإيراد بافتقار (قوله بلزوم التسلسل) لعل الأصل
 لعدم لزوم التسلسل (قوله اختلف كلام الغزالي في ذلك) أي في كونها ركنا أو شرطا (قوله وهو
 بدل) قول صاحب التنبية (قوله وهذا تفسير) لعله التفسير (قوله أن يمن عليه) في نسخة بمن
 (قوله وفي ذلك) أي عدم تعميم الخاص

تألفها في شفعة الحوار فمن من تعتبر نية وجهان أحدهما القاضي أيضا (وهذه) فروع منشورة
مع نظير فأكثر لكل فرع (فرع) أدخل الحبس بنية في الإناء بعد النية أو الحديث بعد غسل الوجه
فان نوى رفع الحدث صارا مستعملا أو لا أعترف فلا أو أطلق فوجهان أحدهما بصيرته ونظائر
(منها) إذا عقب النية بالمشقة فان نوى التعليق بطلت أو تبرك فلا أو أطلق فوجهان أحدهما تبطل
(منها) لو كان اسمها طالق أو حرمة فقال باطالق أو يا حرمة فان قصد الطلاق أو العتق حصلا أو النداء
فلا وإن أطلق فوجهان لكن الأصح منها عدم الحصول (ومنها) لو كرر لفظ الطلاق بلا عطف
فان قصد الاستئناف وقع الثلاث أو التاكيد فواحدة أو أطلق فقولان الأصح ثلاث (ومنها) قال
رأيت طالق مطلقا في طلقين فان قصد الظرف فواحدة أو الحساب فثنتان أو أطلق فوجهان أحدهما
واحدة وكذا في الإقرار (ومنها) لو قال أنت طالق وطالقي وطالقي وقصد الاستئناف أو تأكيد الأول
بالثاني أو بالثالث فثلاث أو تأكيد الثاني بالثالث فثنتان أو أطلق فوجهان أحدهما ثلاث وكذا في
الإقرار (ومنها) لو قال والله لا أجامع واحدة منكن فان قصد الامتناع عن كل واحدة قول من
الكل أو واحدة فقط قول منها أو أطلق فوجهان أحدهما الحمل على التعميم (ومنها) لو قال أنت على
كعين أي فان قصد الظهارة فظاهر أو الكرامة فلا أو أطلق فوجهان أحدهما لا شيء (ومنها) لم قال
للقلوب لست ابن علي وقال أردت لست من صلبه بل بينك وبينه لب فلا أحد أو قصد القذف أحد
وإن أطلق وقال لم أرد به شيئا لم يحد جزم به في زوائد الروضة (ومنها) إذا اتخذ الحلي بقصد استعماله
في مباح لم يجب فيه الزكاة أو بقصد كونه وتجب أو لم يقصد استعماله ولا كثر فوجهان أحدهما أصل
الروضة لا زكاة ومنها لم انكسر الحلي ألباح بحيث يمنع استعماله لكن لا يحتاج إلى صوغ ويقبل
الإصلاح بالأحلام فان قصد جعله تبرا أو دراهم أو كونه انعقد الحول عليه من يوم الانكسار وإن
قصد إصلاحه فلا زكاة وإن تبادت عليه أحوال وإن لم يقصد هكذا ولا ذاك فوجهان أحدهما
الوجوب (ومنها) المصحح على المرفوق وصل البطل إلى الأسفل فان كان بقصد الأسفل أصبح أو
الأعلى فقط أو أطلق فوجهان الأصح الصحة وله حالة رابعة أن يقصدهما والحكم بالصحة وله
في ذلك نظير أن (أحدهما) إذا انطلق في الصلاة بنظم القرآن ولم يقصد تحموا فواضح وإن قصد به التهنيم
فقط بطلت وإن قصدهما معا لم تبطل وإن أطلق فوجهان الأصح البطلان (الثاني) إذا تلفظ بالحسب
بأذكار القرآن ونحوها فان قصد القراءة فقط حرم أو الذكر فقط فلا وإن قصدهما تحريم أو أطلق
تحريم أيضا بلا خلاف ويقرب من ذلك حمل المصحف في أمتعة فانه إن كان هو المقصود بالحمل
حرم وإن كان المقصود الأمتعة فقط أو بما فلا (فرع) إذا اقترنت نية الوضوء بالمضغضة أو
الاستنشايق لم يصح إلا أن يغسل معهما شيء من الوجه فصح النية لكن لا يجزي المشكوك عن
الوجه على الأصح لأنه لم يغسله بقصد أداء الفرض فتجب إعادته كذا في الروضة من زوائده وأدعى
في المهمات أن القول بالصحة وعدم أجزاء المنسول عن الفرض غير معقول قلت وجدت له
نظيرا وهو ما إذا أحرم بالحج في غير أشهره فانه يتعقد عمرة على الصحيح ولا تجزئه عن عمرة
الإسلام على قول وعلى هذا قد صححت نية أصل الإحرام ولم يعتد بالمنعول عن الواجب وهذا

(قوله الأصح ثلاث) لأن التأسيس أولى من التأكيد ولأن الإفادة أولى من الإعادة (قوله
وله حالة) أي لهذا النظر (قوله وله في ذلك) أي نظير الرابع (قوله يغسل معهما) في نسخة معها

واستنباطا وعليه صنف
الأصحاب تعاليمهم
المبسوطة على مختصر
المزني (والثاني) معرفه
الجمع والفرق وعليه
جل مناظرات السلف
حتى قال بعضهم الفقه
فرق وجمع وكل فرق
يوتر بين كل مسألتي
يوتر ما لم يغاب على
الظن أن الجامع أظهر
قال الإمام ولا يكتفى
بالحيالات في الفروق
بسل إن كان اجتماع
المسألتي أظهر في الظن
من افتراقهما وجب
القضاء باجتماعهما وإن
انفرد فرق على بعد
قال الإمام فافهموا
ذلك فانه من قواعد
الدين (الثالث) بناء
المسائل كالقولين بعضها
على بعض كالقولين وعلى
القولين ويندر على الوجهين
لأن أصلهما قولان
والوجهين على الوجهين
(الرابع) المطارحات
وهي مسائل عويصة
يقصدهون بها تشجيد
الأذهان (الخامس)

المغالطات (السادس)
الدوريات (السابع)
الألفاظ (الثامن) الحبل
(التاسع) معرفة الأفراد
وهو معرفة ما لكل من
الأصناف من الأوجه
الغريبة (العاشر)
معرفة الضوابط التي
تجمع جموعا والقواعد
التي ترد أصولا وفروعا
وهذا أنفعها وأعمها
وأكلها وأتمها وبه يرتقى
الفقه إلى الاستعداد
لمراتب الاجتهاد وهي
أصول الفقه على الحقيقة
(فائدة) كان بعض
المشايخ يقول العلوم
ثلاثة علم نصيح وما
احترق وهو علم النحو
والأصول وعلم الانصاح
ولا احترق وهو علم
البيان والتفسير وعلم
نصيح واحترق وهو علم
الفقه والحديث وكان
الشيخ صدر الدين بن
المرجل رحمه الله يقول
ينبغي للإنسان أن
يكون في الفقه قبا وفي
الأصول واجعا وفي
لمحة العلوم مشركا

نظير حسن لم أر من تفطن له ومن هنا انجر القول إلى تأدي الفرض بنية النفل والأصل لعدم
إجزائه فيه فمروغ (أي بالصلاة) معتقدا أن جميع أفعالها ثنية (عطس) فقال الحمد لله وبني
عليه الفاتحة (سلم) بالأولى على بنية الثانية ثم بأن خلافه لم تحسب ولا خلاف في كل ذلك (توضأ)
الشاك احتياطا ثم يفيء الحدث لم يجزئه في الأصح (ترك) الجمعة ثم جدد الوضوء فانتقلت فيه
لم يجزئه في الأصح (اغتسل) بنية الجمعة لا يجزئه عن الحنابة في الأصح (ترك) الجمعة ثم جدد
الجمعة للتلاوة لا يجزئه عن الفرض في الأصح (ذكر صور) خرجت عن هذا الأصل في تأدي
فيها الفرض بنية النفل قال النووي في شرح الوسيط ضربا بطحا أن تستيق بنية تشمل الفرض والنفل
جميعا ثم يأتي بشيء من تلك العبادات يتو به النفل ويصايف بقاء الفرض عليه قلت هذا الضابط
مستفيض طردا وعكسا كما يعرف من الأمثلة السابقة والآية من ذلك (جلس) للتشهد الأخير
وهو بنية الأول ثم ذكر أجزاء (نوى) الحج والعمرة أو الطواف تطوعا ونحوه الفرض انصرف
إليه بلا خلاف (نذكر) في القيام ترك سجدة وكان تجلس بنية الاستراحة كفاه عن جلوس
الركن في الأصح (أغفل) المتطهر الجمعة وانفصلت بنية التكرار في الثانية والثالثة أجزاء في الأصح
بخلاف ما لو انفصلت في التجديد لأن التجديد بنية طهارة مستقلة لم ينو فيه رفع الحدث أصلا والثلاث
طهارة واحدة وقد تقدمت فيه بنية الفرض والنفل جميعا وتقتضي نيته أن لا يقع شيء من النفل حتى
يرتفع الحدث بالفرض (قام) في الصلاة الرباعية إلى الثالثة ثم ظن في نفسه أنه سلم وأن الذي يأتي
به الآن سجدة ففعل ثم تذكر الحال قال القلافي لم أر هذه المسألة بعينها والظاهر أن ذلك يجزئه
عن الفرض كما في مسألة التشهد قال في المسألة ثمقولة عن المالكية وفيها عندهم قولان وكذلك
لو سلم من ركعتين شيئا ثم قام فصل ركعتين بنية النفل هل يتم الصلاة الأولى بذلك وفيها عندهم
سقولان قال ولا شك أن الإجزاء في هذا أبعد من الأولى قلت الثانية ثمقولة في الروضة وغيرها قال
في الروضة من زيادته لو سلم من صلاة وأحرمت بأخرى ثم يقن أنه ترك تركنا من الأولى ثم تعتد
الثانية وثم الأولى فإن قصر الفصل بنى عليها وإن طال وجب استئنافها وكذا في شرح المهذب
ومن الفروع مما قاله القاضي حسين ونقله القموني في الجواهر أنه لو قن في سنة الصبح ظانا أنه
الصبح وسلم وبأن قال القاضي بطل لشك في البنية وإيران أفعال الصلاة على الشك يقتضي البطلان
قلت ولا يخلو ذلك من نظري ثم رأيت صاحب الكافي توقف فيه قال وإن غابته أنه أخطأ وسها
والخطأ في الصلاة لا يفسدها (فرع) لو دخل المسجد وقت الكراهة بقصد أن يصل التسجدة كرهت
له في الأصح ونظيره فيما ذكره النووي مجئا أن يقرأ آية السجدة في الصلاة بقصد أن يسجد فعل
هذا لو سجد بطلت الصلاة ونازع في ذلك البلقيني وقال لا ينهي في قراءة آية السجدة في الصلاة
كرهت ٧٠

(قوله ومن هنا) أي الخلاف في المسألتين (قوله طردا) أي كلما سبقت نية تشمل الفرض
والنفل جميعا أجزاء (قوله وعكسا) أي كل ما ليس كذلك لم يجزئ (قوله وفيها عندهم قولان) المشهور
عندهم عدم الإجزاء في المسألتين (قوله صاحب الكافي) أي الشرازي (قوله لا ينهي في قراءة
آية السجدة الخ) إن أراد خارجا عن الصلاة وعن الأوقات المكروهة فلم إلا أنه لا ينفعه
لما أرادها وإن أراد لقصد السجود في الصلاة وفي الأوقات المكروهة فحتمل نفعه لما أرادها
إلا أنه قد يقال إن الكراهة كراهة تحریم فتبطل الصلاة بالسجود كذلك كما أفق به ابن عبد السلام

للسجدة وذكر أقاضي حين أنه لا يستحب جمع آيات السجود وقراءتها دفعة واحدة عن أجل السجود
 وذلك يقتضي مجازاه ومنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام وأبى بطلان الصلاة ونظيره أيضا
 لما لو أخر القاتة ليصلها في وقت الكراهة فإنه محرم وقام عليه في المهمات أن يؤخر بقضاء الصوم
 لبقية يوم الثلث ونظيره أيضا من تلك الطريق الأبعد بقصد القصر لأجل لا يقصر في الأصح
 ولو أحرم مع الإمام فلما قام إلى الثانية نوى بمفارقة الأولى بالذي أخرته رجع بقصد إسقاط الفاتحة
 قال الزركشي فيحتمل أن لا تصح القنوة لذلك قال وليس هكذا لكن سألنا بقصد القصر والقطر فان
 هذا قاصد أحل السفر في ذلك قاصر في أثناء السفر ونظيره هذا أن يقصد بأصل الاقتداء بحمل الفاتحة
 ونحوه السهو فإنه يحصل له ذلك وقد قال النووي وابن الصلاح فيمن حلف بطلان روجته في نهار
 رمضان الجواب فيها قال أبو حنيفة لسائل سأل عن ذلك أنه يسافر (فرع) المقطوع عن الجماعة
 في العلم من أهلها إذا كانت نيت بحضورها لولا العلم يحصل له ثوابها كما اختاره في الكفاية ونقله
 من التلخيص للرويان قال في المهمات ونقله في البعير عن القفال وأرضاه وجزم به الماوردي
 في الحاوي والغزالي في الخلاصة وهو الحق اهـ واختار السبكي أن معتاد الجماعة إذا تركها العلم يحصل
 له أجرها قال ابنه في التوضيح هذا ما بلغ من قول الرويان من وجه وقوته من وجه فبلغ من جهة أنه
 لم يشترط فيه القصد بل اكتفى بالعادة السابقة وقوته من جهة أنه اشترط فيه العادة وعن اختيار ذلك
 البلقيني أيضا والمصنف في شرح المهذب أنه لا يحصل له الأجر ولكن المختار الأول والأحدث
 الصحيحة تدل لذلك ونظيره المعلوم في ترك البيت بمعنى لا يلزم دم ولو لا أنه نزل منزلة الحاضر من
 لزمه الدم ويلزم من ذلك حصول الأجر بلا شك وخرج البلقيني من ذلك أن الوقف كوطرط الميت
 في حياته مثلا فبات من شرط ميتة خارجها لغير من خوف على نفسه أو زوجة أو مال أو نحوها
 لا يسقط من معلومه شيء ذكره في فتاويه قال وهو من القياس الحسن الذي لم أسبق إليه ولم
 نظير ذلك من حضر الرقعة وهو صحيح ففرض له مرض لم يطل حقه من الإسهام له سواء كان
 مرجو الزوال أم لا هل الأصح ومن يتعذر إلى فئة قريبة ليستجد بها يشارك الجيش فيما غنموه
 بعد مفارقت (فرع) ذكر الرازي في الطلاق أنه لو وطئ امرأتين واغتسل عن الحنابة فحلف أنه
 لم يغتسل من الثانية لم يحث ونظيره ذلك ما ذكره في الأوائل أنه لو قال لا يغتسل عنك سألناه
 ما كان جوابه

ويؤيد ما ذكر كلام شارح الروض حيث قال مع المنز لا يستحب القراءة لآية السجدة أو أكثر
 لقصد السجود بل تكره القراءة لقصد في الصلاة وفي الأوقات المكروهة سيما لو دخل المسجد
 في وقت النهي ليصل التحية فالكرهية كراهة تحريم فيطل الصلاة بالسجود لذلك كما أفق به
 ابن عبد السلام فلم أن محل عدم استحباب قراءته لذلك إذا كان خارجا عن الصلاة وعن
 الأوقات المكروهة . وهل يسجد لها ؟ فيه نظر ، والأقرب لا لعدم مشروعيتها كالقراءة في صلاة
 الحنابة وخرج بقوله لقصد السجود ما لو قصد مع غيره لما يتعلق بالقراءة فلا كراهة مطلقا
 كما صرح به في الروضة وما ذكره من الحكم بعدم الاستحباب وبالكراهة على القراءة فقه
 حسن وإن كان ظاهر كلام الروضة أنه على السجود لأن الوسيلة الشيء حكاه (قوله وذلك
 قاصر في أثناء السفر) لعله قاصد في أثناء الصلاة (قوله قال ابنه في التوضيح) أي تاج الدين
 (قوله في الأوائل) اسم كتاب ذكر فيه لوائح الأشياء (قوله سألناه) أي للحاكم

انتهى كلام الزركشي
 وقال الإمام عبد الرحمن
 ابن زياد المقصري نقلا
 عن الشيخ زين الدين
 العراقي رحمه الله إلحاق
 المسائل بنظائرها أولى من
 اختراع حكم لها مستغل
 انتهى (القاعدة الأولى
 الأمور بمقاصدها)
 أي مرتبطة بالمقاصد
 (الأصل) أي الدليل
 (في) قاعدة (الأمور
 بالمقاصد) أي بالنيات
 على ما سيأتي (ما جاء
 في نص الحديث) الذي
 هو لفظة ضد القديم
 واصطلاحا ما أخيف
 إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أو إلى أحد
 من بقية رسل الله
 لكن بواسطة دليل
 عنه صلى الله عليه وسلم
 قولاً وفعلًا وتقريراً
 وصفة (الوارد) في
 صحيح البخاري ومسلم
 وسنن أبي حنيفة
 والترمذي والنسائي
 وابن ماجه وابن جبان
 عن عمر رضي الله عنه

والتوى في اذكاره
وابن الأشعث في سنته
عن علي رضي الله عنه
قال الحافظ ابن حجر
أخرجه الأئمة
المشهورون إلا الموطأ
وهم من زعم أنه فيه
مغرا بتخريج الشيوخ
له والتسائي من طريق
مالك انتهى لكن قال
السيوطي أخرجه مالك
في موطئه من رواية
محمد بن الحسن أخرجه
في آخر باب النواذر
بيل آخر الكتاب
بثلاث ورق والنسخة
التي وقفت عليها رأيت
فيها أحاديث يسيرة
زائدة هل الروايات
المشورة بقول الحافظ
ما ذكر أنه وهم ليس
بهم وإنما هو في
الروايات غير المشورة
أي (إنما) قال التوى
قال العلماء هي المحصر
تفيد إثبات الحكم
للمذكور وتنفي ما سواه
وقال السكراني
والبرمازي وأبو زرعة
التركيب مفيد المحصر

على قول كون المحصر

فان قال أردت لا أجيبك قول وإن قال أردت الامتناع من الفصل أو أتى أقدم على وطنها وكطه
غير ما يكون الفصل عن الأولى بمحصول الجناية بها قبل فلا يكون تمويلاً وفي شرح التلخيص
للسجستاني أجبت الملة ثم جازت وأغلقت وكانت حلفت أنها لا تغفل عن الجناية فلا عبرة
عندنا بجائبة فان نوت الأعتسال عنها تكون محفلة عنها ونحت فلو نوتت عن الحليص وحده
لم يحنس لأنها لم تغفل عن الجناية وإن كان غسلها مجزياً عنها معاً (لمع) تقدم أن الأصح أن
الطواب والسرى لا يشترط فيها القصد وإنما بشرط عدم قصد غيرها وللتكثير (ومنها)
حل بشرط قصد المشتري بقوله اشترت الخواب أو الشرط أن لا يقصد الأبداء لوجهان أحدهما
الثاني (ومنها) المحصر المحترمة هي التي حضرت بقصد الحلية أو لا يقصد الحلية عتارنان للراغب ذكر
الأول في الرهن والثانية في الغصب فلو حضرت بلا قصد لمحرمة على الثانية دون الأولى (ومنها)
هل الشرط في الوضوء الترتيب أو الشرط لعدم التنكيس وجهان الأصح الأول فلو غسل أربعة
أعضاء كما شئ على الثاني دون الأول (ومنها) هل بشرط الترتيب بين حجة الإسلام (والتكثير)
أو الشرط عدم تقديم التكثير بخلاف الأصح الثاني فلو استناب المصوب وجكك فحجاً في عام واحد
صح على الثاني دون الأول (ومنها) هل بشرط في الوقف ظهور القربة أو الشرط انتفاء المعصية
وجهان أحدهما الثاني فيصح على الأغنياء وأهل الدعة والقسقة على الثاني دون الأول وجزم في
الوصية بالثاني (ومنها) هل بشرط في الوقف القبول أو الشرط عدم الرد وجهان صحيح الرافعي
الأول ووافقه النووي في كتاب الوقف وصح في السرقة من زوائد الروضة الثاني وبجريان في
الإبراء الأصح فيه الثاني على قول كمالك أما على قول الإسقاط لا يشترط جزماً (ومنها) إذا
ضربت القرعة بين مشحق القصاص فخرجت كواحد لم يجز له الاستيفاء إلا بأذن جديد وهل
الإذن شرط أو الشرط عدم المنع وجهان أحدهما الأول (ومنها) هل يشترط أن
يتصرف بالمصلحة أو الشرط عدم المفسدة وجهان أحدهما الأول فإذا استوت المصلحة والمفسدة
لم يتصرف على الأول ويتصرف على الثاني (ومنها) المكرة على الطلاق هل يشترط قصد غيره
بالتورية أو الشرط أن لا يقصد وجهان أحدهما الثاني وأجرهما المذكور في غيره في الإكراه على
كلمة الكفر (ومنها) من أقر بكفره بشيء هل يشترط تصديقه أو الشرط عدم تكذيبه وجهان
والأصح في الروضة الثاني (لطيفة) مله النظائر نظائر في العربية ومحض منها مسألة في باب
ما لا يتصرف وهو أن قلان الوصف هل يشترط في منعه صرف وجوده فعل أو الشرط انتفاء
قلانية قولان أحدهما الثاني فعل الأول يصرف نحو رهن ولحيان وعلى الثاني لا (تنبيه) اشتملت
قاعدة الأمور بمقاصدها على عدة قواعد كما تبين ذلك مشروحاً وقد أثبتنا على عيون مسائلها
والأفتانها لا تحصى ولموعها لا تستقصى (خاتمة) تجري قاعدة الأمور بمقاصدها في علم
العربية أيضاً فالأول ما اعتبر ذلك في الكلام فقال شيبويه والجمهور بما شرط القصد فيه
ولا يسمى كلاماً ما نطق به النائم والساهي وما تحكيه الحيوانات المعلمة وخالفه بعضهم فلم يشترط
وسمى كل ذلك كلاماً واختاره أبو جيان وقرع على ذلك من الفقه ما إذا حلف لا يكلمه فكلمة ما
(قوله وللتكثير نظائر) وجه التنظير عدم الثاني (قوله وجزم في الوصية) أي الرافعي (قوله الإسقاط)
أي إسقاط الحق (قوله على عيون مسائلها) أي أصول مسائلها (قوله وفرع على ذلك) أي الخلاف

أو شك هل كان قبل البقطة أو بعدها أو من الخنثى إحدى فرجيه ثم من مرة ثانية وشك هل للمسوس
ثانياً لأول أو الآخر ومن ذلك عدم النقص من الخنثى أو لمسه أو جماعه ومن ذلك مسكته من ثياب
الطهارة والحدث وشك في السابق ولا يصح أنه يؤمر بالتذكير فيها قبلها فإن كان محدثاً فهو الآن
متطهر لأنه يتيقن الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في انتفاضها لأنه لا يدري هل حدث الثاني قبلها أو
بعدها وإن كان متطهراً فإن كان يعتاد التجديد فهو الآن محدث لأنه يتيقن حدثاً بعد تلك الطهارة
وشك في زواله لأنه لا يدري هل الطهارة الثانية متأخرة عنه أم لا بأن يكون وأكبر بين الطهارتين ونظير
ذلك ما لو علمنا يزيد على عمرو ألفاً فأقام عمرو بينة بالأداء أو الإبراء فأقام زيد بينة أن عمرو أقر
له بألف مطلقاً لم يثبت بهذه البينة شيء لأحتمل أن الألف الذي أقر به هو الألف الذي علمنا وجوبه
وقامت البينة بإبرائه فلا تشغل ذمته بالاحتمال وفرع في البحر على قولنا نأخذ بالقصد فرعاً حسن
وهو إذا قال عرفت قبل هاتين الحالتين حدثاً وظهراً أيضاً ولا أدري بينهما السابق قال فيعتبر
ما كان قبلها أيضاً ونأخذ بمثله بعكس ما تقدم وهو في الحقيقة ضد هذه الحالة قال في الأحكام والحاصل
أنه في الأوتار نأخذ ضد ما قبله وفي الأشفاق نأخذ مثله (شك) في الظاهر المغفر للماء هل هو قبل
أو كثير فلا يصل بمبقاء الطهورية (أحرم) بالعمرة ثم بالحج وشك هل كان أحرم بالحج قبل طوافها
فيكون صحيحاً أو بعده فيكون باطلاً بحكم بطلانها قال في الأصل جواز الإحرام
بالحج حتى يتيقن أنه كان بعده فقال وهو ممن تزوج وأحرم ولم يدري هل أحرم قبل تزوجه أو بعده
(قال الشافعي) نص على صحة كساحه لأن الأصل عدم الإحرام ونص لمفيعين وكل في النكاح ثم لم
يدري أكان وقع عقد النكاح بعد ما أحرم أو قبله أنه صحيح أيضاً (أحرم) بالحج ثم شك هل كان في
أشهره أو قبلها كان حجاباً لأنه عني بيقين من هذا الزمان وعلى شك من تقدمه ذكره في شرح المذهب
(أكل) آخر الليل وشك في طلوع الفجر صبح صومه لأن الأصل بقاء الليل وكذا في طلوع الفجر
(أكل) آخر النهار بطلان جهاد وشك في الغروب بطل صومه لأن الأصل بقاء النهار (نوى) ثم شك
هل طلع الفجر أم لا صبح صومه بلا خلاف (تعاشر) الزوجان مدة مكيدة ثم ادعت عدم الكسوة
والنفقة فلقول قولها لأن الأصل بقاءهما في ذمتهم وعدم أدائهما (زوج) الأب ابنته معتقداً بكارثتها
فشهد أرفع نسوة بكيوبنها عند العقد لم يبطل الخوارزمية بأصم أو ظفر والأصل الكفارة (اختلف)
الزوجان في التمكن فقالت سلمت نفسي إليك من وقت كذا وأنكر قولها لأنه لأن الأصل
عدم التمكن (ولدت) وولدها وقال طلقت بعد الولادة فللرجعة وقالت قبلها فلا رجعة ولم
يعبأ وقتاً للولادة ولا للطلاق فلقول قولها لأن الأصل بمقاء سلطنة النكاح فإن انفقا على يوم
الولادة ك يوم الجمعة وقال طلقت يوم السبت وقالت الحميس فلقول قولها لأن الأصل بمقاء النكاح
يوم الحميس وعدم الطلاق أو على وقت الطلاق واختلفا في وقت الولادة فلقول قولها لأن الأصل
عدم الولادة إذ ذاك (أسلم) إليه في لحم فجاء به فقال أسلم بهذا اللحم ميتة أو مدكي مجزى وأنكر
المسلم إليه فلقول قول المسلم القابض فظهر به الزبيري والمسكت والمزوري والأشرف والعبادي
في آداب القضاء قال لأن الشاة في حال حياتها محرمة فبمسكها بأصل التحريم إلى أن يتحقق (واله
(أشترى) ماء وادعى بحاسته كبرده فلقول قول البايع لأن الأصل طهارة الماء (ادعت) الرجعة

المتكلمين القصد إلى
الفعل هو ما يجده من
أحسان حال الإيجاد
والعزم قد يتقدم
عليه ويقبل الشدة
والضعف بخلاف
القصد انتهى قال ابن
هنا ويحاجب بأنه أراد
بالعزيمة التصميم
بمقارنته للفعل لا العزم
فلا يراداه وفي شرح
مسلم النية والقصد
والإرادة والعزم ألقاظ
مقاربة انتهى وقال
الشيخ ابن حجر في
الفتاوى بعد أن ذكر
عشرة أمور وفرق بين
العزم والإرادة ولم يقل
بترادفهما أي من كل
وجه حتى لا ينافي ما يأتي
من الإحياء أي من
التوارد وذلك لأن
الترادف خلاف
الأصل وهذا نظر
الحكمة في قوله صلى الله
عليه وسلم: إنما
الأعمال بالنيات حرم
يقول بالإرادات أو
العنايات مثلاً لأنه

أمتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها الثقة لأن الأصل بقاؤها (وكل) شخصا في شراء
 تجارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة ومات قبل أن يسلمها للموكل لم يحل للموكل وطولها
 لاحتمال أنه اشراها لنفسه وإن كان شراء الوكيل التجارية بالصفات الموكلة بها ظاهرا في الحل
 ولكن الأصل التحريم ذكره في الأحياء (قاعدة) الأصل براءة الذمة وكذلك لم يقبل في شغل
 اللمة شاهد واحد لما يعتضد بآخر أو يعين المدعى وكذا أيضا كان القول قول المدعى عليه موافقة
 الأصل وفي ذلك فرجوع (مما) اختلف في قبضة المتلف حيث يجب قيمته على متلفه كالمستعير والمستام
 والغاصب والمودع المتعدى قال القول قول الغارم لأن الأصل براءة ذمته بما زاد (ومنها) تزوجت
 العين على المدعى عليه فنكح لا يقضي بمجرد نكوه لأن الأصل براءة ذمته بل تعرض على المدعى
 (ومنها) من صيغ القرض ملكته على أن ترد بطله فلو اختلفا في ذكر البدل قال القول قول
 الآخذ لأن الأصل براءة ذمته (ومنها) لو قال الخاني هكذا أوضحت وقال الخاني عليه بل
 أوضحت موضحين وأما رفعت الحاجز بينهما فصدق الخاني لأن الأصل براءة ذمته (لطيفة)
 قال ابن الصانع فيما نقلته من خطه نظير قول الفقهاء أن الأصل براءة الذمة فلا يقوى الشاهد
 على سفلها لما لم يعتضد بآخر (قول) النجاة الأصل في الأسماء الصرف فلا يقوى سبب واحد
 على خروجه عن أصله حتى يعتضد بسبب آخر (قاعدة) قال الشافعي رضى الله عنه أصل
 ما أنبنى عليه الإقرار أني أعمل اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة وهذه قاعدة مطردة عند
 الأصحاب ومرجعها إلى أن الأصل براءة الذمة كقولهم فيما لو أقر أنه وبه وملكه لم يكن مقرا
 بالقبض لأنه ربما اعتقد أن الهبة لا تنوقف على القبض فأصل الإقرار بالنشاء على اليقين فلو أقر لأبنه
 بعين فيمكن تنزيل الإقرار على البيع وهو سبب قوي يمنع الرجوع وعلى الهبة فلا تمنع الرجوع فأقوى
 أبو سعيد الهروي بآيات الرجوع تنزيل على أقل التبيين وأضعف المالكين وأقوى أبو عاصم العبادي
 بعدمه لأن الأصل بقاء الملك للمقر له وحكي الرافعي عن الماوردي والقاضي أن الطيب موافقة
 أبي سعيد ثم قال ويمكن أن يتوسط فيقال إن أقر بانتقال الملك منه إلى الابن فلا مرعا قال القاضي
 وإن أقر بالملك المطلق فلا أمر كما قال العبادي وقال النووي في فتاويه الأصح المختار قول الهروي
 وقبول تفسيره بالهبة ورجوعه مطلقا (ومن القروع) لمن إقرار الحاكم بالشئ إن كان على جهة
 الحكم كان محكما وإن لم يكن بأن كان في معرض الحكايات والأخبار عن الأمور المتقدمة لم يكن محكما
 قاله الرافعي في أواخر الإقرار قال الأسنوي وهذا من القواعد المهمة قال فإذا شككنا في ذلك لم يكن
 حكما لأن الأصل بقاؤه على الأخبار وعدم نقله إلى الإنشاء (ومنها) لو أقر بمال أو مال عظيم
 أو كبير أو كبير قبل تفسيره بما يتمول وإن قل ولو قال له عندي سيف في عهد أو ثوب في صندوق
 لا يلزمه الظرف أو عهد في سيف أو صندوق فيه ثوب يلزمه الظرف وحده أو خاتم فيه خوص

(قوله بمجرد نكوله) أي النكول المحرد (قوله قال القاضي) أي الماوردي وأبي الطيب (قوله)
 وقبول تفسيره (أي تفسير اللفظ من الأب في قوله ملكته) (قوله ورجوعه مطلقا) أي أقر
 بالملك المطلق أو غيره (قوله لو أقر بمال أو مال عظيم) وإن أقر بمال عظيم أو كبير أو كبير قبل تفسير
 بما قل من المال وإن لم يتمول كحبة بر ويكون وصفه بالعظم ونحوه من حيث ثم غاصبه قال
 الشافعي رحمه الله: أصل من بني عليه الإقرار أني أعمل اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة اهـ

أي المراد مطلق
 الإرادة بل إرادة خاصة
 وهي إرادة تتعلق بأمانة
 الفعل إلى بعض ما يصله
 لا بنفس الفعل من
 حيث هو فعل إذ فرق
 بين قصد نفس فعل
 الصلاة وقصد غرضه
 من نحو كونه قربة أو
 فرضا أو أداما والمتعلقة
 بأصل الكسب هي
 المسماة بالإرادة وبميل
 الفعل إلى بعض
 أغراضه هي النية انتهى
 وعرفها الماوردي بأنها
 قصد الشيء مقترنا بفعله
 واعترضه الشيخ
 إبراهيم الكردي بأنه
 غير جامع لعدم شموله
 لنية الصوم والنية
 المحردة عن العمل
 والتعريف الجامع قول
 البيضاوي فإنه خصصها
 بالإرادة المتوجهة نحو
 الفعل لا ابتغاء رضا الله
 تعالى وامتنال حكمه
 انتهى وقال الشيرازي
 على قول الماوردي
 إنه تعريف بالرسم

لم يلزمه القضي أو حيد على رأسه حمامة لم تلزمه الحمامة أو دابة في حالها حمل أو جارية تحمل في بطنها
لم يلزمه الحمل ولو أقر له باليف ثم أقر له باليف في يوم آخر تلزمه ألف قط أو بأكثر مثل
الأكل في الأكل والمروغ القعدة كثيرة (تنبيه) سئل السبكي عن اتفاق الأصحاب هل أنتن قال
هل كراههم تلزمه ثلاثة ولم يقل يلزوم درهمين مع أن بعض أصحابنا قال إن أقل الجمع اثنتان وإن
كان المشهور أنه ثلاثة فلم لا قيل يلزوم درهمين على كلا القولين يجوز أن يكون يجوز وأطلق الجمع
على الاثنين فإن ذلك مجاز شائع بالاتفاق من القائلين بالمنع مع أن الإقرار يعني على اليقين فأجاب
أن الإقرار إنما يحمل على الحقيقة وإحتمال إجاز لا يقتضي الحمل عليه إذ لو صح هذا الباب لم يتسك
بأقرار وقد قال المروى أن أصل هذا ما قاله الشافعي أنه يلزم في الإقرار باليقين فظاهر المعلوم وهو
الظن القوي ولا يلزم بمجرد الظن كما لا يلزم في حال الشك إذ الأصل براءة اللمة بهذه عبارته قال
وهذا الذي قاله المروى صحيح وإحتمال إرادة المجاز دون الشك لأنه وهم فكيف يعمل به بل
لو قال أردت بقولي دراهم درهمين لم يقبل لكن له تعليل غريبه وهو الإقرار بمبني على اليقين
لا يقدح في هذا لأن هذا يقين فانه موضوع اللفظ عطف وليس المراد باليقين القطع ولو أريد القطع
فقد تقدم في كلام المروى أنه يأخذ باليقين وبالظن القوي وحمل اللفظ على إجاز إنما يكون
لقريئة أو تكفير قريئة فيحمل على الحقيقة قطعاً وهذا هو المراد باليقين انتهى (قاعدة) من شك
أفعل شيئاً أم لا أصل أنه لم يفعله ويدخل فيها قاعدة أخرى من يقين الفعل وشك في القليل
أو الكثير يحمل على القليل لأنه المتيقن اللهم إلا أن يشغل النعمة بالأصل فلا تبرا إلا يقين وهذا
الاستثناء راجع إلى القاعدة الثالثة ذكرها الشافعي رضي الله عنه وهي أن ما ثبت يقين لا يرتفع
إلا يقين فمن فروع ذلك شك في ترك مأمور في الصلاة بسجدة للسهو أو ارتكاب فعل مهي
فلا يسجد لأن الأصل عدم فعلهما (رخصاً) سمي وشك هل يسجد للسهو بعد (وسماً) شك في أثناء
الوضوء أو الصلاة أو غيرها من العبادات في ترك ركعة ومجبت إعادته فلو علمه وشك في حينه أخذ
بالأسوأ فإن احتمل أنه التبة وجب الاستئناف فلو ترك سجدة وشك هل هي من الركعة الأخيرة
أو غيرها لزمه ركعة لا محال أن يكون من غيرها فيكمل بركعة بأكملها ويلغو باقيها ولو شك في عمل
سجدة من أو ثلاث وجب ركعتان لا محال ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية فيكمل الأولى
بالثانية والثالثة بالرابعة ويلغو الباقي وكذا لو انضم إلى ذلك ترك سجدة أخرى مكملاً أطلق عليه
الأصحاب وأورد على ذلك أن الصواب في الثلاث ركعات ركعتين وسجدة لأن أسوأ الأحوال أن تكون
التركة السجدة الأولى من الركعة الأولى والثانية من الثانية وواحدة من الرابعة فييق عليه من
الركعة الأولى الجلوس بين السجدة الثانية فلما قدرنا أنه ترك السجدة الثانية من الركعة
الثانية لم يمكن أن تكمل سجدة الأولى الركعة الأولى لفقْدان الجلوس بين السجدة الثانية قبلها نعم بعدها

لا بالحد (وهو مروى
عن النخعات) جمع ثقة
وفي شرح الشفا
لنخاعي الثقة كعدة
مصدر وثق به ومنه
إذا اتعنه واستوثق
احتكم ثم يجوز بالمصدر
على المؤتمن في الحديث
وغیره فشاغ حتى صار
حقيقة عربية انتهى
وذلك كعمر بن الخطاب
وغیره لكن بتفصيل
وذلك أن الذي رواه
بهذا اللفظ كما قاله الزين
العسراق من الصحابة
أربعة عمر بن الخطاب
أخرجه البخاري ومسلم
وغیرهما وأبو سعيد
أخرجه أبو نعيم وأنس
ابن مالك أخرجه ابن
عساكر وأبو هريرة
أخرجه الرشيد العطار
في جزء من تخريجه
يحدث عمر صحيح قال
ولد الزين العراقي هو
منحصر في رواية عمر
وما عده ضعيف أوفى
مطلق التبة انتهى
وسكت ابن الهمام على
قول بعضهم معترضاً

(قوله لا يقدح في هذا) أي في عدم قوله بالإرادة (قوله لأن هذا) أي مقر الدراهم بالثلاثة
(قوله من الثانية) لعل الأولى إبدال الثانية بالثالثة لمناسبة ما بعده في قوله والثالثة بالرابعة وأيضا
لما ذكر في البحر في وهو المسألة الأولى أي السجدة ترك سجدة في الأولى وسجدة من الثالثة فتجيران
بالثانية والرابعة اهـ (قوله المتركة) أي والمآق به والثانية لعدم الجلوس بعدها إذ لا تكون الأولى
إلا تكون بعدها الجلوس اهـ (قوله نعم بعدها جلوس) أي الأولى من الركعة الثانية

جالس محسوب فيحصل من الركعتين ركعة إلا سجدة فيسجد من الثالثة ويلغو باقيها ثم ترك
 واحدة من الرابعة فيبقى عليه ركعتان وسجدة وقد اعتد الأصح في الإبراد في غنصر الروضة
 ولا ينوي في تصحيح الثانية وقال في شرح المنهاج إنه عمل على واضح لا شك فيه وأجاب عنه
 القسائي بأن هذا خلاف التصوير فأنهم خصوا المروك في ثلاث سجدة فلو لم يستدعي ترك فرض
 أكبر ولا ينافيهم على أن المروك من الأولى وأحدة يطل منها الحمال وذكر ابن السبكي في التوضيح
 أن والده كلف على وجهه في الفقه وفيه اجتهاد هذا الإبراد فكيف على الحاشية لكنه مع حسنة
 لا يرد في الكلام على الذي لا يفقد إلا السجدة فإذا ما انضم ترك الجلوس فيلغى عمله وإنما
 السجدة الجلوس بذلك مثل الواضح المحسوس ولو شك في عمل أربع سجدة لزمه سجدة وركعتان
 لاحتمال أن يكون ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثالثة وأخرى من الرابعة وعلى ما تقدم من
 الاستدراك يجب سجدة واحدة وركعتان لاحتمال ترك الأولى من الأولى والثانية من الثانية والثلاثين من
 الرابعة فيحصل من الثلاث ركعة ولا سجدة في الرابعة (ولو شك) في عمل خمس سجدة لزمه ثلاث
 ركعات لاحتمال ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثانية وسجدة من الثالثة وسجدة من الرابعة (ومنها) لو شك
 هل حصل اثنتان أو ثلاثا بقي على الأقل وأتى بالثالثة وقال الخليلي لا لأن ترك سنة أهون من فعل بدعية
 ورده بأنها إنما تكون بدعة مع العلم بأنها رابعة (ومنها) شك هل أحرم بحج أو عمره نوى القرآن
 ثم لا يجزئه إلا الحج فقط لاحتمال أن يكون أحرم به فلا يصح إدخال العمرة عليه (ومنها) شك
 هل طلق واحدة أو أكثر بقي على الأقل (ومنها) عليه حين وشك في قدره لزمه إخراج القدر المتيقن
 كما قطع به الإمام إلا إن شغل دمه بالأصل فلا يبرأ إلا بما يقين أدائه كما لو نسي صلاة من الخمس
 فليزله الخمس (ولو كان) عليه زكاة بقر أو شاة وأخرج أحدهما وشك فيه وجبا قاله ابن عبد السلام
 قياسا على الصلاة وصرح بقفال في فتاويه فقال لو كانت له أموال من الإبل والبقرة والغنم وشك فيه أن
 عليه كلها أو بعضها لزمه زكاة الكل لأن الأصل بقاء زكاته كما لو شك في الصيام وقال لها شك في
 العشر الأول هل على صوم كله أو ثلاثة أيام منه وجب قضاء كله ولو اغتلب منه من فضله ذهب وجهل
 الأكثر ولم يميزه وجب أن يركب الأكثر ذهبا وقصة (ولو كانت) عليها عدة وشك هل هي عدة
 طلاق أو وفاة لزمها الأكثر وإنما وجب الأكثر في هذه الصورة لأن المكلف ينسب إلى تقصير
 خلاف من شك في الخارج أمي أم ملهى حيث يتخير ولو كان عليه ثلثو شك هل هو صلاة أو
 صوم أو حق أو صدقة قال البغوي في فتاويه محتمل أن يقال عليه الإتيان بجميعها كمن نسي صلاة
 من الخمس ومحتمل أن يقال يجتهد بخلاف الصلاة لأنها ثقتنا هناك وجوب الكل فلا يسقط إلا
 يقين ومنها لم يجب إلا شيء واحد واشتبه فيجهد كالقيلة والأواني ولو حلف وشك هل حلف
 بالله تعالى أو الطلاق أو العتق قال الزركشي في البصرة لا يمين المالكي أن بكل يمين لم يفقد
 الحلف بها لا تدخل في يمينه مع الشك وقياس ذلك مذهبا أن يقال إذا حث لا يقع

(قوله إلا سجدة فيسجد) لأن الركعة ناقصة الجلوس بين السجدة فيجبر بالسجدة ولذلك حصل
 ركعة إلا سجدة (قوله فرض آخر) أي وهو الجلوس (قوله ابن السبكي) أي التاج (قوله في التوضيح)
 أي توضيح والده في دعوى الاجتهاد (قوله على الحاشية) أي المذكورة (قوله لكنه) أي الإبراد
 (قوله الاستدراك) أي الإبراد (قوله كلها) لعل الأصل زكاة كلها (قوله بقياس ذلك مذهبا) أي في مذهبا

لكلام النووي حيث
 ضعف رواية أبي سعيد
 الخدري الأعمال بالنيات
 أن ابن حبان رواه
 كذلك في صحيحة
 والحاكم في أربعين
 ثم حكم بصحة قلت
 وهي رواية إمام المذهب
 أبي حنيفة انتهى قلت
 يجاب عن اعتراضه بأن
 الحاكم كثير التساهل في
 التصحيح وقد اطلعا
 على الضعف فوجب
 قوله ثم لقائل أن يقول
 ما المانع من اعتضاد
 ما سوى مزوى عمر
 برواية عمر رضي الله
 عنه فأتضح حيث قل
 الحاكم قائل قال
 المناوي رحمه الله تعالى
 ومن عدا هؤلاء
 الأربعة من الصحابة
 أيضا روه في مطلق
 النبوة كحديث يث
 الناس على نياتهم
 وحديث إنك لن تنفق
 نفقة تبغى بها وجه
 الله إلا أجرت عليها
 وأطلق بعضهم على

الحديث التواتر وهو
صحيح من حيث المعنى
(قائلة) هذا الحديث
خطب به رسول الله
صل الله عليه وسلم لما
وصل المدينة للهجرة
على ما قاله بعضهم
واعترضه الحافظ بن
حجر بأنه لم يرد وما
يدل عليه وكأنه استند
إلى قصة مهاجر أم قيس
فروى الطبراني أن
رجلا خطب امرأة
يقال لها أم قيس وأبت
أن تزوجه حتى يهاجر
فهاجر فزوجها وكنا
نسميه مهاجر أم قيس
وهذا إسناد على شرط
الشيخين لكن ليس به
أن حديث الأعمال
صحيح بسبب ذلك ولم
أر في شيء من الطرق
ما يقتضي التصريح
بذلك ورواه سعيد
ابن منصور عن ابن
مسعود رضي الله عنه
انتهى وفي الفتح له
في موضع آخر ولم
أقف على تسميته ونقل
ابن دحية أن اسمها قيلة

عن ابن أبي شيبة
عن ابن مسعود

الطلاق لأنه لا يقع بالشك وأما الكفارة فيحتمل أن لا تجب في الحال لعدم تحقيق شغل النية
ويحتمل أن تجب في الحال فإذا احتق بئري لأنها إن كانت بالله أو للظهار لو العتق لم يفتق
يخرج في كلها ولا يضر عدم التعيين بخلاف ما لو أطمع أو كسب قلت الإحتمال الأول أرجح
ونظيره ما لو شك في الحد أرحم أو جلد فانه لا يحد بل يعزر كما قرره ابن المسلم أن الرد دين يحسن
من العقوبة إذا لم يكونا قتلا يقتضي إسقاطهما والانتقال إلى التعزير ومباني في أحكام الخنثى
(ومنها) رجل فاتته صلاة يومين فصلح فحشر صلوات ثم علم ترك صلاة لا يدري من أيهما أتى الفاضل
حين بأنه يلزمه إعادة صلوات يوم وليلة وهو قياس قوله فيمن ترك صلوات لا يدري عددها أنه
يجب القضاء إلى أن يدين إثباته بالبروك وقال ابن القطن في المطارحات الصحيح ألا كفارة بواحدة
فله عاداتها بصرفها كما في وجوب الباقي فلا يلزمه بالشك وجوب إعادة الباقي وهو قياس قول الثفال
في تلك يمكن بقضاء ما شك بعده في أنه يعلل في خدمته شيء (قاعدة الأصل عدم فيها فروع)
منها القول قول نافي الوطء غالبا لأن الأصل عدم (ومنها) القول قول عامل القراض في قوله لم
أربح لأن الأصل عدم الربح أو لم أربح إلا كذا لأن الأصل عدم الزائد وفي قوله لم تنهي عن
شراء كذا لأن الأصل عدم النهي وأنه لو كان كما يزعم المالك لكان تخاتنا والأصل عدم الحيابة
وفي قدير رأس المال لأن الأصل عدم دفع الزيادة وفي قوله بعد التلغ أخذت المال قراضا
وقال المالك قرضا كما قاله البغوي وابن الصلاح في فتاوهما لأنهما اتفقا على جواز التصرف
والأصل عدم الضمان ولو قال المالك قراضا وقال الآخر قرضا وذلك بحمد بقاء المال ورعيه ظم
أر فيها نقلا وظاهرا أن القول قول مدعي القراض أيضا لأمر بينهما أنه أغلظ عليه لأنه يصد
أن يثلف المال ويحسر (ومنها) أن البذلة في المال الربح (ومنها) أنه قادر على جعل الربح له بقوله
اشتريت هذا لي فإنه يكون القول قوله ولو اتفقا على أن المال قرض فمدعواه أن المال قرض
يستلزم مدعواه أنه اشتراه له فيكون ربحه له (ومنها) لو ثبت عليه تخين باقرار أربيته فادعي الأداء
أو الإبراء فالقول قول حرمه لأن الأصل عدم ذلك (ومنها) لو اختلفا في قديم العيب فانكره البائع
فالقول قوله واختلف في تعليقه فقبل لأن الأصل عدمه في يد البائع وقبل لأن الأصل لزوم العقد
وهذا التعليل جزم الرافعي والنووي قال الماوردي وينبغي على الخلاف ما لو ادعى البائع قلة
والمشترى حدوده ويتصور ذلك بأن يبيعه بشرط البراءة فيدعي المشتري الحدوث قبل القبض حتى
يرد به لأنه لا يبرأ منه فإن عللنا بكون الأصل عدمه في يد البائع صدقنا المشتري لأن ذلك المعنى
يقضي الرد نعمنا وإن عللنا بكون الأصل لزوم صدقنا البائع قال الإسوي ومقتضى ذلك تصحيح
تصديق البائع (ومنها) اختلف الحائى والولى في مضي زمن يمكن فيه ألا نعلم المصدق الحائى
لأن الأصل عدم المضي (ومنها) كل طعام غيره وقال كنت آتية لي وأنكر المالك صدق المالك
لأن الأصل عدم الإباحة (ومنها) مثل النوى عن مسلم أنه مات أمه فاسترضع له يهودية
لها ولد يهودى ثم غاب الأب مدة وحضر وقد ماتت اليهودية فلم يعرف ابنه من أبها وليس لليهودية
من يعرف ولدها ولا قائمة هناك فأجاب يتي الولدان مؤتمنين حتى يتبين الحال بيينة أو قائمة أو
(قوله أغلظ عليه) أى المالك (قوله أن البذلة الخ) تصحيح الشيخ عتار أن اليد له الخ
فانظر بانصاف (قوله فمدعواه) أى العادل (قوله ولا قائمة) أى الذى يعرف النيب

يلغا فينسان انسابا مختلفا وفي الحال يوضعان في يد المسلم فان بلغا ولم يوجد بينة ولا فائفة ولا
انتسابا عام الوقت فيما يرجع إلى النسب وينتلف بينهما إلى أن يسلبا جميعا فان أصرا على الامتناع
من الإسلام لم يكرها عليه ولا يطالب واحد منهما بالصلاة ولا غيرها من أحكام الإسلام لأن
الأصل عدم الزامهما به وشككنا في الوجوب على كل واحد منهما بجميعه ^{وهما كرجلين شيع من}
أحدهما صوت حديث وتناكراه لا يلزم واحد منهما الوضوء بل يحكم بضحة صلاتهما في الظاهر وإن
كانت صلاة أحدهما باطلة في نفس الأمر وكما لو قال رجل إن كان هذا الطائر غرابا فها رأتى طالق
فهل آخر إن لم يكن فها رأتى طالق فطار ولم يعرف فإنه يباح لكل واحد منهما في الظاهر الاستمتاع
بزوجته البقاء على الأصل وأما نفقة أحدهما وموتهما فإن كان لكل منهما مال كانت فيه والإوجب على أب
المسلم نفقة ابن بشرطه ونجب نفقة آخر وهو اليهودي في ثبوت المال بشرط كونه ذميا بشرطه أن لا يكون
هناك أحد من أصوله ممن تلزمه نفقة القريب وإن مات من أقارب الكافر أخذ وقف نصيبه حتى
يتبين الحال أو يقع اصطلاح وكذا إن مات من أقارب المسلم أخذ وإن مات الولد كان أو أحدهما
وقف ماله أيضا وإن مات أحدهما قبل البلوغ غسل ودفن عليه ودفن بين مقابر المسلمين واليهود
أو بعد البلوغ والامتناع جاز غسله دون الصلاة عليه لأنه يهودي أو مرتد ولا يصح نكاح واحد
منهما لأنه نعمتل أنه يهودي أو مرتد فلا يصح نكاحه كالحثي المشكك (قاعدة الأصل في كل شئ حادث
تقديره بأقرب زمن (ومش فروغا) أي في ثوبه متيا ولم يذكر احتلاما لزمه الغسل على الصحيح
قال في الأم يجب إعادة كل صلاة صلاها من آخر نومة نامها فيه (ومنها) توجها من بئر أبياما وصلى
ثم وجد فيها قارة لم يلزمه قضاء إلا ما تبين أنه صلاة بالنجاسة (ومنها) ضرب بطن حامل فأنفصل
الولد حيا وبني بزمانا بلا ألم ثم مات فلا ضمان لأن الظاهر أنه مات بسبب آخر (ومنها) رفع
قفصا عن طائر فطار في الحال ضمنه وإن وقف ثم طار فلا ضمان على اختيار الطائر (ومنها) إتيان
عبدا ثم ظهر أنه كان مريضا ومات فلا رجوع له في الأصح لأن المرض يزياد فيحصل الموت
بالزائد ولا يتحقق إضافته إلى السابق (ومنها) تزوج أمه ثم اشتراها وأتت بولد نعمتل أن يكون
من ملك اليمين وأن يكون من ملك النكاح صارت أم ولد في الأصح وقبل لأحتمال كونه من النكاح
(وخرج) عن ذلك صور منها لو كان المرض غوما فبرع ثم قتله إنسان أو سقط من سطح فأت
أو غرق بحسب تبرعه من الشك كما لو مات بذلك المرض (ومنها) لمومضرب يده فتورمت
وسقطت بعد أيام وبحسب القصاص قلت هذا لا يستثنى لأن باب القصاص كله كذلك لو ضرب به
أو جرحه ونالم إلى الموت وبحسب القصاص (قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على الإباحة
الدليل على التحريم هذا مذهبا وعند أبي حنيفة الأصل فيها التحريم حتى يدل الدليل على الإباحة
ويظهر أثر الخلاف في المسكوت عنه وبعضه الأول قوله صلى الله عليه وسلم كل أهل الله فهو علال
وما حرم فهو حرام وما سكنت عنه فهو محفو فاقبلوا من الله عاقبته فان الله لم يكن ينسى شيئا أخرجه
البرار والطرائي من حديث أبي الدرداء بسند حسن وروى الطبراني أيضا من حديث أبي ثعلبة أن الله
فرض فرائض فلا تضيعوها ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها وحذ حلتها فلا تمتدوها وسكت عن

بقاف مفتوحة ثم
تحتانية مساكنة انتهى
فاستند ذلك كله والله
أعلم إذا علمت ذلك
علمت أن قول الناظم
عن الثقات أى في الحملة
أو مع معونة التعاقد
(قالوا) أى العلماء
(وذا الحديث ثلث
العلم) قاله الشافعي
فما نقله عنه البويطي
وقاله أحمد بن حنبل
وعلى بن المديني
وأبو داود والدارقطني
وعبد الرحمن بن مهدي
وقالوا أبو عبيد ليس
في إخبار النبي صلى الله
عليه وسلم شيء أجمع
وأغنى وأكثر فائدة
من هذا الحديث
ووجه البهق كونه
ثلث العلم أن كسب
العبد من حيث يقع
بقلبه ولسانه وجوارحه
فالنية أحد أقسامه الثلاثة
وأرجحها لأنها قد
تكون عبادة مسئلة
وغيرها يحتاج إليها
ومن ثم ورد نية

(١) وقيل لا لاحتمال

(٢) التلغ

سلا

(قوله أن لا يكون) أى وإلتجب النفقة على الأصول لانجب على الأب فقط (قوله والامتناع) أى
عن الإسلام (قوله حسب تبرعه من الشك) لعل صوابه من الثلث (قوله هذا مذهبا) أى ومالك وأحمد

بأستصحاب

(١١)

الشيخ

المؤمن بخير من عمله انتهى وهذا الحديث أخرجه الطبراني في الكبير عن سهل بن سعد والناس بن سمعان والديلمي في القردوس عن أبي موسى قال ابن الهادي وهو ضعيف (وقيل ربه) ومنهم من قال كابن المديني مدار العلم على أربعة أحاديث إنما الأعمال بالنيات ولا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث وبني الإسلام على خمس والبيعة على من ادعى ويمين على من أنكر وقيل غير هذه والتحقيق أخلا من كلام الشجاع السبكي أنه أريد بكونه ثلث العلم أنه يدخل في جميع أبوابه في الحملة وأو بتكلف فلا بأس وإن أريد من حيث الإيضاح فثلث العلم بل ربه بل أقل منه لا يني به وذلك كبرية العبادات فانه يشتمل على بيان طهوية الماء وتنجيسه

داود بن محمد

عنه

أشياء من غير نسيان فلا يثبتونها عنها وفي لفظ وصكت من كثير من غير نسيان فلا يثبتونها رده لكم فاقبلوها وروى الترمذي وابن ماجه من حديث سليمان أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الحن والسمن والفرا فقال الحلال لما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عصى الله وتحدث بطرق أخرى وبخرج عن هذه كثيرة من المسائل المشككة حالها فيها الحيوان المشكل أمزج وفيه وجهان أحدهما الحل كما قال الرافعي وثمها النبات المجهول تسميته قال الترمذي حرم أكمله وغالفة النوى وقال القريب الموفق للمحكي عن الشافعي في الويلها الحل وثمها إذا لم يعرف حال الشيء هل هو مباح أو مملوك هل يجري عليه حكم الإباحة أو الملك حكى الماوردي فيه وجهين مبين على أن الأصل الإباحة والحظر ومنها لم يدخل حمام برجه وشك أمر مباح أو مملوك فهو أولى به زاه المحصر فيه جزم به في أصل الروضة لأن الأصل الإباحة وثمها لو شك في كبر الضية فالأصل الإباحة ذكره في شرح الملهدي ومنها مسألة الزكاة قال السبكي اختار أنه حل أكلها لأن الأصل الإباحة وليس لما نائب كاسر فلا تشملها أدلة التحريم وذكر الأصحاب لم يتعمدوا لما أصلا لا يحل ولا حرمة وصرح محلها في فتاوى القاضى حسن والغزالي وجمعة التهمة) وفروع ابن القطان وهو المنقول عن نص الإمام أحمد وجزم به الشيخ في التنبية بتخرجهما ونقل في شرح الملهدي الاتفاق عليه قال ابن الخطاب من الخبالة ولم يذكرها أحد من المالكية والحنفية وهو أعمهم يقتضي حلها (قاعدة) الأصل في الإيضاح التحريم فإذا تقابل في المراجعة حل وحرمة غلب الحرمة ولهذا امتنع الاجتهاد باستصحابه وإنما جاز النكاح في قرينة محصورات لأنه ليس أصلها الإباحة حتى يتأيد الاجتهاد باستصحابه وإنما جاز النكاح في صورة غير المحصورات رخصة من الله كما صرح به الخطابي لا يفسد باب النكاح عليه (ومن فروع هذه القاعدة) كل ذكره الغزالي في الإحياء أنه لو وكل شخصا في شراء جارية بقو وصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة ومات قبل أن يسلمها للموكل لم يحل للموكل وطاها لاحتمال أنه اشتراها لنفسه وإن كان شراء الوكيل الجارية بالصفات المذكورة ظاهرا في الحل والحكم الأصل التحريم حتى يتبين سبب الحل (ومنها) كل ذكره الشيخ ابن عماد في التبصرة أن وطء السراري اللاتي يجلين اليوم من الروم والهند والترك لا يحل إلا أن ينتصب في المنام من جهة الإمام ممن يحسن قسمها فيقسمها من غير حيف ولا ظلم أو تحصل قسمة من محكم أو تزوج بعد العتق باذن القاضى والمعتق والاحتياط اجتنابا من مملوكات وحرائر قال السبكي في الحلبيات ولا يملك أن الذي قتله الورع وأما الحكم اللازم فالجارية إما أن يعلم حالها أو يجهل فان تجهل ظاهرا رجوع في مظاهر الشرع إلى اليد إن كانت صغيرة أو إلى اليد وإقرارها إن كانت كبيرة واليد شعبة شرعية كالإقرار وإن علم فله أنواع (أحدها) ممن تحقق إسلامها في بلادها لم يجر عليها رق قبل ذلك فهذه لا يحل بوجه من الوجوه إلا بنكاح بشرطه (الثاني) ككافرة ممن علم ختمه وجهه فكذلك (الثالث) ككافرة من أهل الحرب مملوكة لكافر حرابي أو غيره فباعها فهي حلال لشربها (الرابع) ككافرة من أهل الحرب قهرها

(قوله والفرا) لعله والفرا (قوله حال الشيء) لعل الأصل حال الشيء (قوله هل هو مباح) أى للناس (قوله أو مملوك) أى للغير (قوله حمام برجه) بناء للحمام مخصوص (قوله وجزم به الشيخ في التنبية) أى أبو إسحاق الشيرازي (قوله باستصحابه) صوابه باستصحابه (قوله إن كانت صغيرة) أى الجارية (قوله من أصل الحرب) لعله أهل

وقهر سيدها كافر آخر فانه تملكها كلها ويبيعها لمن يشاء ويحل لشربها وهذا نوعان أحدهما فيها
 نفعي وأيسر محل الورع كما أن النوعين الأولين المحرمة فيها قطعية (النوع الخامس) ككافرة من أهل
 الحرب لم يجر عليها رق وأخذها مسلم فهذا أقسام (أحدها) أن يأخذها جريح من جيوش المسلمين
 بأجاف غيل وركاب فهي غنيمة لمربعة أخماسها للقاء بين نفسها لأهل الخمس وهذا لا خلاف فيه
 وعطى الشيخ تاج الدين (الغزالي) فقال إن حكم الشيء والغنيمة راجع إلى الإمام يفعل فيه ما رآه
 مصلحة وصنف في ذلك كرامة سماها الرخصة المبيحة في أحكام الغنيمة وانتدب له الشيخ محي الدين
 النوري فرد عليه في كرامة أجاد فيها والوصواب منه قطعاً وقد تبعته غزوات النبي صلى الله عليه وسلم
 وسراياه فكل ما حصل فيه غنيمة أو في غنم وخمس ومكاذ غنم بدر ومن يتبع الشريعة وجد ذلك
 مقصلاً ولو قال الإمام من أخذ شيئاً فهو له لم يصح (القسم الثاني) أن يمتد إلى الكفار عنها بغير
 إيجاب من المسلمين أو يموت عنها من لا وارت له من أهل الذمة وما أشبه ذلك فهذا في تصرف
 لأهله فالجارية التي توجد من غنيمة أو في لا يخل حتى تملك من كل من يملكها من أهل الغنيمة
 والى أو من المتولى عليهم أو الوكيل عنهم أو من انتقل الملك إليه من جهتهم ولو بقي فيها قباط
 لا يخل حتى يملكه ممن هو له (القسم الثالث) أن يفرز واحد أو اثنان بإذن الإمام فما حصل لهما
 من الغنيمة يخصان بآبارية أخماسها والخمس لأهله فهذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء فلا فرق بين
 أن تكون الشربة قليلة أو كثيرة (الرابع) أن يفرز واحد واثنان أو أكثر بغير إذن الإمام فلا يحكم
 كذلك عندنا وعند جمهور العلماء (الخامس) أن يكون الواحد أو الاثنان ونحوهما ليسوا على صورة
 الغزاة بل متلصصين فقد ذكر الأئمة أنهم إذا دخلوا خمس ما أخذوه على الصحيح وعلوه بأنهم
 غزوا بأنفسهم فكان كالتقديله وهذا التعليق يقتضي أنه لم ينقطع في الجملة عن معنى الغزاة والإمام في
 موضع حكى هذا وضعفه وقال إن المشهور عدم التحميس وفي موضع ادعى إجماع الأصحاب على
 أنه يخص به ولا خمس ويحل مال الكفار على ثلاثة أقسام غنيمة وفي غيرهما كالسرقة فيتملكه
 من يأخذها قياساً على المباحات ووافقه الغزالي على ذلك وهو مذهب أبي حنيفة وقال البغوي إن
 الواحد إذا أخذ من خربي شيئاً على جهة السوم فجعله أو هرب به أخص به وفيما قاله نظر تحتل
 أن يقال يجب رده لأنه أئتمنه فان صح ما قاله البغوي وأخذ الغزالي بتطريق أولى وقال ابن إسحاق
 إن المأخوذ على جهة الاختلاس وفيه وقال الماوردي غنيمة وما قاله الماوردي موافق للكلام الأكثرين
 وما قاله ابن إسحاق إن أراد بالرق الغنيمة حصل الوفاق والإقلا ونزع أنه ينزع من الخمس ويعطى
 جميعه لغیره من المقاتلة وأهل الخمس فبعد هذا القسم الخامس من النوع الخامس قد اشتغل على
 صورته ولم يفردها الأصحاب بل ذكروها ملترجة مع القسم الرابع والجارية المأخوذة على هذه الصورة
 لها هذا الخلاف واجتنابها محل الورع انتهى (مقدمة) الإصطلاح في الكلام الحقيقة وفي ذلك تركع
 (نمياً) إذا وقف على أولاده أو أوصى لم يلايد محل في ذلك ولد الولد في الأصح لأن اسم الولد

وما يصح منه وما لا
 يصح وأحكام الجبس
 والصلاة فتأملته (فحل
 بالنهم) وقد يوجه
 نحوه ربعه بأن يقال
 إن أحكام الشرع إما
 أن تتعلق بعبادة أو
 بمعاملة أو بمناكحة أو
 بمجانية لأن الغرض من
 البعثة انتظام أحوال
 العباد في المعاش والمعاد
 وانتظامهما إنما يكون
 بكال قوى التطبيقية
 والشهوية والغضبية فما
 نبعث عنه في الفقه إن
 تعلق بكال القوى التطبيقية
 ومكملها العبادات والشهوية
 ومكملها غذاء ونحوه
 المعاملات ووطء ونحوه
 المناكحات والغضبية
 ومكملها التحرر عن
 الحنانيات فلما كان جل
 مسائل الأولى للنية
 جعلت ربيع العلم هذا
 بناء على أن المراد التخصيم
 أما إذا أريد بالعلم من
 حيث هو علم فالمراد لو
 لو أفردت المسائل التي

(قوله بأجاف) أي بلا تعاب (قوله الغزالي) في نسخة الغزالي (قوله غزوا بأنفسهم) صوابه
 غزوا أي ارتكبوا الفرار أي الخطر (قوله وهو مذهب أبي حنيفة) أي ومالك (قوله فأخذ
 الغزالي) أي فيما قال (قوله فهذا القسم) هذا يسمى فلذلك بمعنى الحاصل والنتيجة (قوله هذه
 الصورة) أي المتلصصين

حقيقة في وليه الصلبي ووجه نعم عملا له على الحقيقة والحجاز (ومنها) لو حلف لا يبيع أو لا يشترى
أو لا يضرب عبده فهو كحل في ذلك ثم بحث عملا للفظ على حقيقته وفي قول ابن كان ممن لا يتولاه بنفسه
كما سلطان أو كان الخلو ف عليه ثم لا يعتاد الخالف فعله بنفسه كالبناء ونحوه بحث إذا أمر بعبادة
(ومنها) لو قال وقفت على حفاظ القرآن لم يدخل فيه من كان حافظا ونسبه لأنه لا يطلق عليه حفاظ إلا
حفاظا باعتبار ما كان نقله الأسنوي عن البحر (ومنها) وقفت على ورثة زيد حتى لم يصحح لأن الحى لا وارث
له قاله في البحر أيضا قال الأسنوي ولو قيل يصح عملا على الحجاز أى ورثته لو مات لكان محتملا
(ومنها) حلف لا يبيع أو لا يشترى أو لا يستأجر أو نحو ذلك لم يثبت إلا بالصحيح دون الفاسد
بناء على أن الحقائق الشرعية إنما تتعلق بالصحيح دون الفاسد (ومنها) لو قال هذه الدار لزيد
كان إقرارا له بالملك حتى لو قال أردت أنها مسكنة لم يسمع ومنها لو حلف لا يدخل دار زيدا لم يثبت
إلا بدخول ما يملكها دون ما يسكنها بإعارة أو إجازة لأن إضافتها إليه محال إلا إن أريد مسكنة
ولو حلف لا يدخل مسكنة لم يثبت بدخول داره التي هي ملكه ولا يسكنها في الأصح لأنها ليست
مسكنة حقيقة ومنها لو حلف لا يأكل من هذه الشاة لم يثبت بلحمتها لأنه الحقيقة دون لبشائها وتاجها
لأنه محار نعم إن هجرت الحقيقة نعين العمل بالحجاز الرجوع كان حلف لا يأكل من هذه الشجرة فإنه
لم يثبت بشرها وإن كان محارزا دون ورثتها وأغصانها وإن كان حقيقة (تنبيه) قد يشكل على هذا
الأصل فما لو حلف لا يعضي فالأصح في أصل الروضة أنه يثبت بالتحريم وفي وجه لا يثبت إلا
بالفراغ لأنها قد تفسد قبل تمامها فلا يكون نصليا حقيقة فهذا هو قياس القاعدة وفي ثالث لا يثبت
حتى يترك لأنه حينئذ يكون أنى في المعظم فيقوم مقام الجميع كالألفى بجكي الأوجه في الشرح ولم
يصحح شيئا (ذكر) تعارض الأصل والظاهر قال النووي في شرح المذهب ذكر جماعة من متأخري
الحراميين أن كل مسألة تعارض فيها أصل وظاهر أو أصلان ففيها قولان وهذا الإطلاق ليس
على ظاهره فإن لنا مسائل يعمل بها بالظاهر بلا خلاف كشهادة عدلين فانها تفيد الظن ويعمل
بها بالإجماع ولا ينظر إلى أصل براءة الذمة ومسألة بول الطيبة وأشباهها ومسائل يعمل فيها بالأصل
بلا خلاف كمن ظن سخدا أو طلاقا أو عتقا أو صلا ثلاثا أو أربعة فإنه يعمل فيها بالأصل
بلا خلاف قال الصواب في الضابط ما حرره ابن الصلاح فقال إذا تعارض أصلان أو أصل وظاهر
وجب النظر في الترجيح كما في تعارض الدليلين فإن تردد في الرجوع فهي مسائل القولين وإن ترجح
دليل الظاهر حكم به بلا خلاف وإن ترجح دليل الأصل حكم به بلا خلاف انتهى فالأقسام حينئذ
أربعة (الأول) ما ترجح فيها الأصل جزوا ومن أمثلته جميع ما تقدم من الفروع والضابط أن

تدخل فيها النية لكانت
إما ثلثا أو ربعا والتحقيق
أنه إن أريد به الضرب
على ما سيأتي فهو إلى
الأول أقرب وإن أريد
التحديد فهو يزيد بكثير
ومعنى جل طف والفهم
الإدراك عن القطنة
ويقال للمسلم كما في
القاموس (وهو) أى
النية والقياس وهو
أى حديث النية وهو
الذي أحفظه (في
السبعين بابا يدخل
عن الإمام الشافعي
ينقل) قال السيوطي
والأبواب هي الوضوء
والفصل ومسح الخفين
في مسألة الحرموق
التيمن إزالة النجاسة
على رأى غسل الميت
على رأى الأواني في
مسألة الضية لقصد
الزينة أو غيرها الصلاة
بأنواعها القصر الجمع
الإمامة الاقتداء بحود
نحو التلاوة بخطبة
الجمعة على رأى الأذان
على رأى أداء الزكاة
استعمال الحل

(قوله إن أريد مسكنة) أى بأن جرى عرفه (قوله تفسد) أى الصلاة (قوله ليس على ظاهره) أى في قوله
ففيها قولان (قوله ومسألة بول الطيبة وأشباهها) قال في التحفة كما ترك الأصل في طيبة رويت ببول في
ماء كثير ثم روى عقب البول متغيرا عملا بالظاهر لقوته باستناده لمعين مع ضعف احتمال خلافه
أه وتوضيحه أن الأصل في الماء الكثير أن لا يتغير ببول الطيبة فلا يحكم بنجاسته إلا إن عمل
بالظاهر من رويته عقب بولها فيه متغيرا فحكم بنجاسته لقوته باستناده لمعين وهو متغير مع ضعف
احتمال خلافه وهو أن تغيره بغير بولها من الطاهرات أه شيخنا (قوله في الضابط) أى التعارض
(قوله فالأقسام حينئذ أربعة) أى إذا كان الصواب في الضابط ما حرره ابن الصلاح

بعارضه احتمال مجرد (الثاني) ما يرجح فيه الظاهر جزوا وما يباطل أن يستند إلى سبب منسوب شرها كالشهادة
تعارض الأصل والرواية واليد في الدعوى وإخبار الثقة بدخول الوقت أو بنجاسة الماء وإخبارها بالحض
وانقضاء الأقراء أو معركه عادة كارتض على قسط النهر كظاهر أنها تفرق ونهار في الماء فلا يجوز
استنابها وجوز الرافعي تخريجها على تقابل الأصل والظاهر ومثل ذلك ركشي لذلك بامتناع السرجين
في أواني الفخار فيحكم بالنجاسة قطعاً ونقله عن الماوردي وبالماء من الحمام لا طراد العادة بالبول
فيه أو يكون معه ما يعتضد به كسلة بول النخلة ومنه لم أخذ الحرم بيض دجاجة وأحفظها صيدا
فلم يبيضه فضمنه لأن الظاهر أن الفساد نشأ من ضم بيض الدجاجة إلى بيض مولدك الرافعي فيه
خلافاً (الثالث) ما يرجح فيه الأصل على الأصح وضابطه أن يستند الاحتمال إلى سبب ضعيف
وأمثله لا نكاح محض نكاح النسيء الذي لا يتيقن بنجاسه ولكن الغالب فيه النجاسة كأواني وثياب
مذمومة الخمر والقصابين والكفار المندمين بها كالحوم ومن ظهر اختلاطه بالنجاسة وعدم احترازه
فيها مسلماً كان أو كافراً كما في شرح المذهب عن الإمام وطعن الشارع والمقابر المنوشة التي لا يتيقن
وله في بها كما قال الإمام وغيره التي جرى النسيء في أطرافها والغالب على الظن انتشار النجاسة فيها
وفي جميع ذلك قولان أحدهما الحكم بالطهارة استحباباً للأصل (ومن ذلك) سملو أدخل الكلب
رأيه في الإناء وأخرجته وله رطب ولم يعلم ولو غره والأصح أنه لا يحكم بنجاسة الإناء فان أخرجه
يأبى فظاهر قطعاً ومن (ذلك) لو سقط في بئر نقارة وأخذ دلو قبل أن يترجح إلى الحيد المعتبر وغلب
على طنه أنه لا يخلو من شعر ولم يبر فبقية القولان والأظهر الطهارة (ومنها) إذا تنحج الإمام
وظهر منه شعرة فنهل بلزم المأموم المفارقة لأعماله للظاهر الغالب المقتضى لطلان الصلاة أو لأن
الأصل بقاء صلاته ولعله مبدور في التنحج فلا يزال الأصل الأيقين قولان أحدهما الثاني (ومنها)
لو امتشط الحرم فانتسخت من كلبته شعرات فبقية وجهان أحدهما لا فدية لأن النصف لم يتحقق
والأصل براءة الذمة والثاني يجب لأن المشط سبب ظاهر فيضاف إليه كإضافة الأجزاء إلى الضرب
(ومنها) الدم الذي تراه الحامل هل هو حيض قولان أحدهما نعم لأن الأمر متردد بين كونه دم
عليه أو دم جيلة والأصل السلامة والثاني لا لأن الغالب في الحامل عدم الحيض (ومنها) لو قذف
مجهولاً وادعى رقه فقولان أحدهما أن القول قول القاذف لأن الأصل براءة ذمته والثاني قول
المقتول لأن الظاهر الحرية فانها الغالب في الناس (ومنها) لو جرت خلوة بين الزوجين وادعت
الإصابة فقولان أحدهما تصديق المنكر لأن الأصل عدمها والثاني تصديق مدعيها لأن الظاهر من
الخلوة الإصابة غالباً (ومنها) لو اختلف الزوجان الوثنيان قبل الدخول فقال الزوج أسلمنا معاً
فالنكاح باق وانكرت فلقول قوله في الأظهر لأن الأصل بقاء النكاح والثاني قولها لأن التساوي
في الإسلام نادر فالظاهر بخلافه (ومنها) دعوى المدين لا في مقابلة مال الإعسار فيه وجهان أحدهما
لقول قوله لأن الأصل المدعى الثاني لأن الظاهر من حال الحر أنه عتق شيئاً (ومنها) إذا ادعى

(قوله احتمال مجرد) لعله مجرد احتمال (قوله والرواية) لعل الأصل الرواية (قوله تخريجه) أي
هذا الفرع أي ترجيح الظاهر (قوله أو يكون معه) أي الظاهر (قوله صيدا) أي بيض
الصبيد (قوله الاحتمال) أي الظاهر (قوله والقصابين) أي الجزارين (قوله فانتسخت) لعله
فانسلت (قوله الإجهاض) أي أجهز على الموت (قوله مجهولاً) أي مجهول التسبب

أو كنزه صدقة التطوع
كذا في الأشياء والنظائر
ثم قال العدم الاحتكاف
يراجع العمرة الضحايا
النذر الكفارات الجهاد
العتق التدبير الكتابة
الوصية النكاح الوقف
وسائر القرب بمعنى
توقف حصول الثواب
على قصد التقرب إلى
الله تعالى كذا قال فان
أراد الثواب الكامل
فلا بأس وإلا فهو
ضعيف بناء على ما رجحه
الشيخ زكريا في التحية
ثم عسدد حنلة من
الأبواب كالبيع والطلاق
والظهار وغيرها ثم قال
فهذه سبعون باباً
أو أكثر دخلت فيها
النية فعلم من ذلك فساد
قول من قال إنه مراد
الشافعي المبالغة انتهى
كلام السيوطي رحمه الله
وأشار بذلك إلى ما ورد
في فتح الباري للمافظ
ابن حجر فإنه قال قال
ابن مهدي يدخل في
ثلاثين باباً من المسلم

الغاصب عيبا خلفيا في المنصوب كقوله ولد آتية أو أعرج أو فاقده اليد فوجهان لمصهما القول
قوله لأن الأصل العدم ويملك المالك إقامة البيئة والثاني تصديق المالك لأن الغالب السلامة بخلاف
ما إذا ادعى عيبا حادنا فإن أظهر تصديق المالك لأن الأصل والغالب ثبوت السلامة والثاني الغاصب
لأن الأصل براءة ذمته بهذه الصورة تعارض فيها أصلان واعتضد أحدهما بظاهر من نظير ذلك
ثما لو جنى على طرف وزعم نفسه فانه إن ادعى عيبا خلفيا في عضو ظاهر صدق الخافي في الظاهر
لأن الأصل العدم وبراءة الذمة والمالك ثمكته إقامة البيئة وإن ادعى عيبا حادنا أو أصليا في
عضو باطن فلا يظهر تصديق الجنى عليه لأن الأصل السلامة (ومنها) لو ادعى المالك أنه كان
كأنيا صدق الغاصب لأن الأصل العدم وبراءة الذمة مما زاد والقول الثاني للمالك لأن الغالب
أن صفات العبد لا يعرفها إلا السيد (ومنها) لو قال هذا ولدي من تجاري في هذه نخلة عند
الإمكان وهل ثبت تكون الحارية أم وليد لأنه الظاهر أولا لأحتمال أن يكون استولدها
بالزوجة فيه قولان رجع الرافعي الثاني قال ولهما خروج على نقابل الأصل والظاهر
(ومنها) لو قال أرأيت للمرمن لم تقبض العين المرهونة عن الرهن بل أعرتكها في المصحح أن القول
قوله لأن الأصل عدم الزوم وعدم الإذن في القبض وقيل قول المرمن لأن الظاهر أنه قبضه عن
الرهن (ومنها) جاء المتبايعان معا فقال أحدهما لم أفارقه في محار المجلس فالقول قوله لأن الأصل
عدم التفريق كذا أطلق أصحاب الرافعي وهذا بين إن قصرت المدة وأما إذا طالت فلهو
الاجتماع بخلاف الظاهر فلا يبعد نزعها تعارض الأصل والظاهر وثانها بين الرفعة (ومنها) طرح
القصر في الدن وأحكم رأسه ثم حلف أنه لم يستحل محررا ولم يفتح رأسه إلى مدة ولم يفتح وجهه
خلاف فوجهان أحدهما لأنه لا حث لأن الأصل عدم الاستحالة وعدم الحث والثاني إن كان ظاهرا
الحال صبر ورثته محررا وقت الحلف حث وإلا فلا (ومنها) جرح المحرم صيدا وغاب ولم يعلم هل
برئ أو مات فالمذهب أنه عليه ضمان مانقص لأن الأصل براءة الذمة من الزائد وقيل عليه الجزاء
كاملا لأنه قد صبره غير ممتنع والظاهر بقاؤه على هذه الحالة ولو غاب ووجده ميتا ولم يلزمات
بجراحه أو سبب آخر فهل يجب جزاء كامل أو ضمان الجرح فقط قال في الروضة لمصهما الثاني
(ونظيره) في مسألة الظبية أنه لا يرى الماء عقب البول بل تقبض ثم يجده متغبرا فانه يحكم بأن
التعبر عن البول (ونظيره) لو جرح الصبد وغاب ثم وجده ميتا فانه لا يحل في الظاهر (ومنها) لوري
حصاة إلى المرى وشك هل وقعت فيه أولا فقولان لمصهما لا يجزئه لأن الأصل عدم الوقوع فيه
وبقاء المرى عليه والثاني يجزئه لأن الظاهر وقوعها في المرى (الرابع) ما ترجع فيه الظاهر على الأصل
بأن كان شيئا قويا متصيفا وفيه فرجوع (ومنها) من شك بعد الصلاة أو غيرها من العبادات في تحريك
ركن غير النية فالمشهور أنه لا يؤثر لأن الظاهر أنقضاء العبادات على الصحة والثاني يقول الأصل عدم
فعله ومثله ما لو قرأ فاتحة ثم شك بعد الفراغ منها في تحريك أو كلمة فلا أثر له نقله في شرح المذهب
عن الخواري وكذا لو استجمر وشك هل استعمل حجرين أو ثلاثة كما في كتابي البغوي قال الزركشي

وقال الشافعي بدخل
في سبعين بابا ويحتمل
أن يريد بهذا العدد
المبالغة (ثم كلام
العلماء في النية . من
أوجه) سبعة يجمعها
قول الشاعر
(حقيقة حكم محل وزمن
كيفية شرط ومقصود
حسن) (كالشرط)
من حيث هي عبادة
(والكيفية) هل
تختلف باختلاف
الأبواب (والوقت)
هل هو مقارن الأول
العبادات أم لا
(والمقصود منها)
تتميز العبادة بعضها
من بعض أو تتميز رتبها
على ما سياتي تحقيقه
(والحلل) الذي تنشأ
منه وهو القلب
(فهناك) أي عند
(فيه) أي في كلام
العلماء (القول من غير
خلل) أي نقص
(مقصودها) أي
القصد منها الذي
شرعت لأجله (تتميز
للعبادات) وهي ما احتج

(قوله العدم) أي عدم الزائد (قوله لو ادعى المالك أنه كان) أي العبد المنصوب (قوله عند
الإمكان) بأن مضت مدة أشهر ولحظتين بعد الوطء (قوله ولهما) أي والترجيح لهما أي
القولين (قوله غير ممتنع) أي من السباع

وبما كذا في الأصول النجس وشك بعد ذلك هل استوجه (ومنها) اختلف المتعاقدان في الصحة
والفساد على الأصل تصديق مدعى الصحة لأن الظاهر جريان العقود بين المسلمين على قانون الشرع
والثاني القول بالأصل حكمها (ومنها) لو جاء من قدام الإمام واقتدى وشك هل تقدم فالأصل
الصحة وقبل لأن الأصل عدم تأخره (ومنها) لو وكل بزواج ابنته ثم مات الموكل ولم يعلم هل
مات قبل العقد أو بعده فالأصل عدم النكاح وصحة الروايات وقال القاضي حسين الأصل صحة
لأن الظاهر بقاء الحياة (ومنها) لو ادعى الحاني رقي المقتول خذق القريب لأن الأصل صحة الظاهر
الغالب (ومنها) شهد في واقعة وعديل ثم شهد في أخرى بعد زمان طويل فالأصل طلب تعديله ثانيا
لأن طول الزمان يغير الأحوال والثاني لا لأن الأصل عدم التفسير (ومنها) إذا جوفت قصصت
شهورها ثم اغسلت ثم خرج منها نفي الرجل فالأصل وجوب إعادة العمل لأن الظاهر خروج
منها معه والثاني لا لأن الأصل عدم خروجه (ومنها) قال المالك أجزت الدابة وقال الراكب
بل أخرني فلو يصدق الراكب لأن الأصل براءة ذمته من الأجرة والأصل تصديق المالك
إذا قصت مدة كملها أجرة والدابة باقية لأن الظاهر يقتضي الاعتماد على قوله في الإذن فكذلك
صفته (ومنها) لو البقاء في ماء أو نار فأت وقال الملقى كان يمكنه الخروج فلو يصدق لأن
الأصل براءة ذمته والأصل عند التنوي تصديق الولي لأن الظاهر أنه لو تمكن الخروج (ومنها) إذا
رأت المرأة الدم لو قيت يجوز أن يكون محضاً أمسكت عما تمسك عنه الحائض لأن الظاهر أنه
نجس وقبل لا غللاً بالأصل

(فصل في تمارض الأصلين) قال الإمام وليس المراد بتعارض الأصلين تقابلهما على وزن واحد
من الترجيح فإن هذا كلام متناقض بل المراد بالتعارض بحيث يتخيل الباطل في ابتداء نظره لتساويهما
فإذا حقق فكره رجح ثم تارة يجزم بأحد الأصلين وصارته تجري الخلاف ويرجح بما عصبه من
ظاهر أو غيره قال ابن الرقعة ولو كان في جهة أصل وفي جهة أصلان جزم لدى الأصلين ولم جزم الخلاف
(فمن فروغ ذلك) إذا ادعى العتق الوطء في المدة وهو سليم الذكر والأنثى قاله قوله قطعاً ثم أن
الأصل عدم الوطء لأن الأصل بقاء النكاح واعتصم بظاهرة أن سلم ذلك لا يكون غنياً في الغالب
فلو كان نجساً أو محجوباً جرى وجهان والأصل تصديقه أيضاً لأن إقامة البيعة على الوطء تعسر
فكان الظاهر الرجوع إلى قوله فلو ثبت بكارها رجعت إلى تصديقها قطعاً لأعتصم أحد الأصلين
بظاهر قوي (ومنها) قلت سألتك الطلاق بعوض فطفتي عليه فتصلاً فلنا منك بائن وقال بل بعد
طول الفصل قبل الرجعة فالأصل الرجوع قال السبكي ولم يجز جزمه على تقابل الأصلين (ومنها) قال
بعتك الشجرة بعد التأخير ثم أثمرت في وعاكه المشتري صدق البائع لأن الأصل بقاء ملكه جزم به
في الروضة (ومنها) اختلفا في ولي الميعة وقال البائع وضعته قبل العقد وقال المشتري بل بعده قال

(قوله لو ادعى الحاني رقي المقتول) أي وادعى القريب حرته (قوله يصدق) في نسخة تصديق
(قوله حل وزن واحد) أي مع تساويهما في الترجيح (قوله لتساويهما) لعله لتساويهما (قوله
في المدة) أي المضروبة عليه وهي سنة (قوله فكان الظاهر الرجوع إلى قوله) تأمل فإن المذهب
لا يمكنه الوطء فلعل المراد من بقى من ذكره شيء يمكن الوطء به اهـ (قوله على تقابل الأصلين)
أي أصل أول هو بناء المصحة الثاني عدم طول الفصل

النية كذا قبل وبسرد
عليه الأذان (بما يكون
فيها في العادة) أي
بما يعمل عادة وجلة
وطيعة للإشارة إلى
خالقة العبادة التي
هي أقوى ما يقرب بها
العبد إلى ربه للعادة اعلم
أن الذي ظهر من فحوى
علماء الظاهر والباطن
أن القصد من العبادة
التقاء التوحيد في هذه
الدار والعبادة أكبر
دليل عليه وأقوى سبب
للنواحي ففرض
العبادة لما ذكر
ولما كانت العبادة هي
المطلوبة من العبد
ليجازي عليها ولا يكفر
بربه لو لم يفرضها وكانت
حركات الأعمال قد
تشبه العبادة من بعض
الوجوه ميز الشارع
العبادة المطلوبة بتسميات
كثيرة بحيث لا تشبه
بأقواها القطع
لحركات الدنيوية بالنية
وتصويرها كتكبيره
الإحرام فشرعها لتلا
تشبه أعمال الدنيا التي

الإمام كتب الخليلي إلى الشيخ أبي حامد يسأله عن ذلك فأجاب بأن القول قول البايع لأن الأصل بقاء ملكه وحكي الدارمي في المصدق وجهين (ومنها) اختلف مع مكاتبته فقالت ولدته بعد الكتابة فكانت مملوكة وقال السيد بل قبلها صدق السيد قاله البغوي والرافعي قالا ولو تزوج أمته بعينه ثم باعها له فولدت وقد كاتبه وقال السيد ولدت قبل الكتابة فهو له وقال المكاتب بل بعد الشراء فكانت صدق المكاتب وفرقا بأن المكاتب هنا يدعي ملك الولد لأن ولد أمته ملكه ويده مضمرة على هذا الولد وهي تدل على الملك والمكاتب لا يدعي الملك بل ثبوت حكم الكتابة فيه (ومنها) لو وقع في الماء نجاسة وشك هل هو قلتان أو أقل فوجهان أحدهما ينتجس وبه جزم صاحب الحاوي وآخرون لتحقق النجاسة والأصل عدم الكثرة والثاني لا وصوبه النووي لأن الأصل الطهارة وقد شككتنا في نجاسة منجسة ولا يلزم من النجاسة التنجيس ورجع الشيخ زين الدين الكيناني مقالة صاحب الحاوي وتبعه البلقيني لأن النجاسة محققة ولو لم يوجب القلتان شرط والأصل عدمه ولا يجوز الأخذ بالاستصحاب عند القائلين بدل الأصل فيقطع بوجود المنافي وأما السبكي فإنه رجح مقالة النووي وخرج ابن أبي الصنف على هذه المسئلة فرقا وهو قلتان متغيرتان بنجاسة ثم غاب عنهما ثم عاد ولا تغير وشك في بقاء الكثرة فقال إن قلنا بالطهارة في الأولى فغابا أولى وإلا فوجهان لأن الأصل بقاء الكثرة ونازعه الحب الطبري فقال لا وجه لبناء ولا للاختلاف لأن تلك تعارض فيها أصلا فنشأ قولان وهذا الأصل بقاء الكثرة بلا تعارض (ومنها) لو شككتنا في أصاب من دم الراغب أقبل أم كثير ففيه مرجحان لأن الإمام لأن الأصل اجتناب النجاسة والأصل في هذه النجاسة العقو وهذه المسئلة نظير ما قبلها وقد رجح في أصل الروضة أن له حكم القليل (ومنها) لو أدرك الإمام وهو راكع وشك هل فارق حد الركوع قبل ركوعه فقولان أحدهما أنه مذكرك لأن الأصل بقاء ركوعه والثاني لا لأن الأصل عدم الإدراك وهو الأصح (ومنها) لو نوى وشك هل كانت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح صومه لأن الأصل عدم النية قال الكنوزي ويحمل أن يجيء فيه وجه لأن الأصل بقاء الليل يمكن شك في إدراك الركوع (ومنها) لو أصدقها تعلم قرآن ووجدناها تحت فقال أنا علمها وقالت بل غيره فقولان لأن الأصل بقاء الصداق وبرائة ذمته والأصح تصديقها (ومنها) إذا غاب العبد وانقطعت أخباره في قول نجيب فطرته وهو الأصح لأن الأصل بقاء حياته وفي قول لا لأن الأصل براءة ذمة السيد ورجح الأول بأنه ثبت اشتغال ذمة السيد قبل غيبة العبد بفطرته فلا يزال الإيقين موته وتجري القولان في أجزاء عتقه عن الكفارة والأصح أنه لا يجزئه لأن الأصل اشتغال ذمة بالكفارة فلا تبرأ إلا بيقين ونظيره في أعمال كل من الأصلين في حالة إذا أدخل رجلا الحنف وأخذت قبل وصول القدم إلى مستقرها لا يجوز المسح ولو أخرجها إلى الساق ثم أدخلها لا يضر عملا بالأصل في الموضعين ولو أراد جماعة إنشاء قرية للسكن فاقم بها الجماعة لم يجز ولو كانت قرية ونهدت فأقام أهلها لبنائها واقم بها الجماعة ضاع عملها بالأصل في الموضعين ولو وجد لها مائة وشك

نصلح معاش العبد بأعمال الآخرة التي يخدم بها الرب ومسار الكل على التطهير للقلب من رجس الكفر فإملاه لولا هبة الإمام الشافعي رحمه الله ورحمته لكان لقائل أن يقول العبادات متميزة بقرائن كثيرة دالة عليها وحدود معينة لما بحيث لا يخفى المشتغل بها على المشتغل بغيرها وإلى هذا جنح بعض المجتهدين كما في حنية رضى الله عنه فلم يوجب اتية في الوضوء والتميم وهو حسن للعوام والله الهادي وبجواب عن الاستدلال بحديث النية بأن سياقه يدل على أن المراد بها أن لا يقصد غير الله لا أن يقصده بالطاعة فالؤمن يطعم بالفعل والقوة كما أن نحو الذبيحة لا تحتاج إلى التسمية عليها لأن المسلم من أهل النية وإن لم ينو (تابيه) ما ذكرته آنفا من أن

(قوله الشيخ أبي حامد) أي الغزالي (قوله قال) لعل لفظ قال لا زائدة (قوله لا زائدة) (قوله إلا أن يقطع) صوابه ما لم يقطع بوجود الثاني (قوله ابن أبي الصنف) لعنه المصنف (قوله لا وجه لبناء) أي تخريج المذكور (قوله والأصل) في هذه النجاسة العتق (لعمري الاحتراز عنها وكل ما عسر الاحتراز منه فعتق عنه) (قوله بقاء الصداق) أي في ذمته (قوله إلى الساق) أي ساق الحب

هل هو ثمة أو مذكى لأجل أكله ولولا شيئا لم ينجمه عملا بالأصل فهما (ومنها) أذن المرنن في البيع
ورجع ثم ادعى الرجوع قبل البيع فوجهان لأن الأصل عدم البيع وعدم الرجوع والأصح تصديق
المرنن (ومنها) هل رضى في الحولين أم بعدهما قولان لأن الأصل الحول وبقاء الحولين والأصح
لا يحرم ولو شك هل رضى أم لا أو قل فلا يحرم قطعا لعدم معارضة أصل الإباحة بأصل آخر
(ومنها) باعه مضمرا وأبضموا وجدوا قال البائع ثم عثر عندك وقال المشتري بل عندك قال الأصل
عدم التخيير وعدم قبض الصحيح وصحح النووي تصديق البائع ترجيحاً لأصل استمرار البيع وبجري
القولان فيما لو كان زماناً مشروطاً في بيع (ومنها) لو قبض المسلم فيه فجاء بمعيب وقال هذا الذي قبضته
وأكرر المسلم إليه قال الأصح تصديق المسلم لأن الأصل اشتغال ذمة المسلم إليه ولم يتيقن بالبراءة والثاني
تصديق المسلم إليه لأن الأصل السلامة واستقرار العقول لهذا يصدق البائع قطعا فيما لو جاء المشتري
بمعيب وقال هذا المبيع لأنه لم يعارضه أصل اشتغال الذمة وفارق المسلم لأههما اتفاقاً على قبض ما ورد
عليه الأثر امتننا في عيب الفسخ والأصل عدمه ولا ينعى المعنى كالمبيع وفي الذمة وفي الوجهان في السلم
(ومنها) لو رأى المبيع قبل العقد ثم قال البائع هو قال المشتري بل تغير فوجهان أحدهما تصديق
البائع لأن الأصل عدم التغير والأصح المشتري لأن البائع يدعي عليه الأطلاع على المبيع على هذه
الصفة والمشتري ينكر ذلك (ومنها) إذا أسلم الدار المستأجرة ثم ادعى المستأجر أنها تنحصب للأصح
أن القول قول المكري لأن الأصل عدم الغصب ووجه الآخر أن الأصل عدم الانتفاع لكن اعتضد
الأول بأنه بعد التسليم بنى الأصل وجوب الأجرة إلى أن يتبين ما يسقطها (ومنها) لزم إعطاء ثوبا
ليخيطه فحاطه ثياباً وقال أمرني بقطعه فبأنه بل فبعضاً فالأظهر تصديق المالك لأن الأصل عدم
الإذن في ذلك والثاني المستأجر لأن الأصل براءة ذمته وظاهره أنه لا يتجاوز إذنه (ومنها) قد مشوا
وزعم مونه في قول تصديق القاذ لأن الأصل براءة ذمته والأصح تصديق الولي لأن الأصل بقاء الحباة
(ومنها) لو زعم الولي سرية وأخطأ سبياً آخر قال الأصح تصديق الولي لأن الأصل عدم السبب والثاني
الحائ لأن الأصل براءة الذمة ولو عكس بأن قطع يديه ورجليه وزعم الولي سبياً آخر وأخطأ سرية
قال الأصح تصديق الولي لأن الأصل بقاء الدينين الواجبين والثاني الحائ لأن الأصل براءة ذمته
(ومنها) لو قلع سن صغير ومات قبل العود فقبل نجب الأرض لأن الحباة قد تحققت والأصل عدم
العود الأصح لأن الأصل براءة الذمة والظاهر أنه لو عاش لعادت وبها ادعى أحد الزوجين التفويض
والآخر التسمية فالأصل عدم التسمية من جانب عدم التفويض من جانب كذا في أصل الروضة قال
البلقيني لم يبين فيه الحكم وكأنه على ما إذا اختلفا في محندي فان كلا عايف على نفي دعوى الآخر
(ومنها) إذا قال كان له على علي فني كونه مكرراً به بخلاف لأن الأصل الاستمرار والأصل براءة الذمة
والأصح أنه ليس باقرار (ومنها) طلعنا على كافراً في دارنا فقال دخلت بأمان مسلم في مطالته
بالبينة وجهان لأن الأصل عدم الأمان وبعضه أن الغالب على من يتأمن الاستئناس بالإشهاد والأصل

النية شرعت لتمييز
العبادة هو ما درجوا
عليه لكن قال الإمام
فيما نقله عنه الزركشي
قال أبو حنيفة شرعت
النية لتمييز العبادة عن
العادة وأما تعيينها فنقل
الإمام عن أبي حنيفة
أنه شرع لتمييز العبادة
عن العادة فان الوقت
يحتمل أنواعاً من الصلاة
فلو نوى الصلاة مطلقاً
لم تكن صلاة أولى
بالانقضاء من صلاة
فلا بد من تعيين النية فيه
ليفقه ما يتبعه المصل
من ضروب الصلوات
وبنى عملاً على أن أصل
النية يجب في الصوم
ولا يجب تعيينها قال
وهو قه ظاهراً ثم أورد
عليه ما لو دخل في وقت
صلاة الظهر وليس عليه
قضاء ولا نذر وإنما
عليه فرض الوقت إذا
نوى القصر على
فكان يصح كالكنافة
لا يجب تعيينها فان
أوجبوا التعيين نقلنا
الكلام إلى انصوم ثم

(قوله والأصح تصديق المرنن) عملاً بالأصل الثاني وهو عدم الرجوع (قوله والأصح لا يحرم) أي
عملاً بالأصل الأول الذي هو الحل (قوله مشروطاً) لأن كل ما يصح بيعه صح رهنه (قوله فجاء بمعيب)
أي المسلم (قوله لأههما) أي البائع والمشتري (قوله وفي الذمة) أي الثمن في الذمة (قوله لأن البائع يدعي
عليه) أي مجرد الدعوى وهو ينكرها والأصل عدم الاطلاع (قوله عدم الانتفاع) أي انتفاع المستأجر

اختار الإمام أن إيجاب
التعيين في النية شرع
للتعبد لا لما ذكره
وبذلك يعلم أن قول
الشيخ عز الدين إن النية
شرعت لتمييز العادات
عن العبادات ومراتب
العبادات بعضها عن
بعض نزعة حنفية إنني
قول الناظم (كما تميز)
أي النية (بعضاً من
بعض في وقت) أي
مراتب العبادة كسنة
الظهر وسنة العصر
ونحوهما (كالفضل)
فانه شرع عبادة وعادة
ولا يميز إلا النية
(كالتوضي) فانه
كذلك على ما يظهر
من كلامهم وفيه ما فيه
وكانهم لم ينظروا إلى
تخصيص الأعضاء
الأربعة وتخصيص
المرافق ونحوها لأنها
أمور ضعيفة لا تصلح
مميزاً والله أعلم (تنبيه)
ظاهر كلامهم أن النية
أي إيجادها في القلب
لا بد منها ولو من العاصي
وقولهم لا تجب معرفة

تحقق الدماء وبعضه الظاهر أن الحر في لا يقدم على هذا إلا ما ينو هذا هو الأصل (ومنها) لو شهد عليه
بكلمة الكفر وادعى الأكرامة فليجده الإسلام من قتله متبادراً قبل التجديد في السماء وجهان قال في
الوسيط فما خوذان من ثواب الأصلين عدم الإكرام وبراءة الذمة (ومنها) حاشا فقال إن لم أصد هذا
الظاهر اليوم فلنبت طالق ثم اصطاد ذلك اليوم حاشا أو جهل هل هو ذلك أو غيره في وقوع الطلاق تردد
لتمعارض أصلين لبقاء النكاح وعدم اصطاده ورجح النووي من زواجه عدم الوقوع (ومنها) إذا لم يقض
في موضحة وقال حصلت الزيادة باضطراب الخيول وأكره في تصديق وجهان في لزومه فلا
ترجيح لأن الأصل براءة الذمة وعدم اضطراب قول ابن الرفعة وبقي يقطع بتصلبين المشهور
بمعنى وهو المقتضى لأنه يوجد في حقه أصلاً براءة الذمة وعدم الاعتناء ولم يوجد حق لآخر
لأصل واحد والظاهر أيضاً أن من مشه آله القصاص يتحرك بالنية (ومنها) صبرها في وجوب
وادعى نشوزها وادعت هي أن الصبر ظم فقد تعرض لأصل عدم صومه وعده نشوزها قال
ابن الرفعة لم أرفها تفلأ قال والذي يقوى في ضي أن قول قوله لأن الشارع جعله في ذلك
(تذييل) نعم أيضاً تعارض الظاهرين ومن مشه إدا قوت بالنكاح وصدها بمفرقه
بالزوجة فالجديد قبول الإقرار لأن الظاهر هو صدقهما فيما تصادق عليه بتقديم إن كان التعيين
مطلوباً بالبيئة لمعارضة هذا الظاهر بظاهر آخر وهو أن اللذين يعرف حالهما يتدبر ويسهل عليهما
الإقامة البيئية (قوائد) نختم بها الكلام على هذه القاعدة الأولى بقول ابن قدام في تلخيص
لا يزال يحكم اليقين بالشك إلا في أحد عشر مسألة (أحدها) شئت ما منع الخوف هل خضت لنية
(الثانية) شئت هل يبيح في الحصر أم في السفر تخكم في مسنتين قضاء الذمة (الثالثة) إذا أحرمت
المسافر بنية القصر خلفت من لا بدري أمسافر هو أم مقيم ثم تجزئ القصر (الرابعة) بل حيوان في
ماء كثير ثم وجده متغيراً ولم يلبس تغير بالبول أم بغيره فهو نجس (الخامسة) المستحاضة تلجج
يلزمها الغسل عند كل صلاة لشك في انقطاع الدم قبلها (السادسة) من أصابته نجاسة في ثوبه أو
يدنه وجعل موضعها نجس غسل كله (السابعة) شك في سفر أو صل بعده لا يجوز له التخصيص
(الثامنة) شك في سفر هل نوي الإقامة أم لا يجوز له التخصيص (التاسعة) المستحاضة ومسك
البول إذا توضأ ثم شك هل انقطع حدثه أم لا فصل بطهارته ثم تصح صلاته (العشرة) نيم ثم
رأى شيئاً لا بدري أمسار هو أم ماء بظل تبسمه عز بن سراً (الحادية عشرة) رأى شيئاً
فجرحه ثم غاب فوجده ميتاً وشك هل أصابته رمية أخرى من حجر أو غيره لم يغسل أهله وكذا
لو أرسل إليه كلباً هذا ما ذكره ابن القاص وقد نازعه الفقهاء وغيره في استثنائها بأنه لم يترك
اليقين فيها لشك ولا عا عمل فيها بالأصل الذي لم يتحقق شرط العدول عنه لأن الأصل في الأولى
والثانية غسل الرجلين وشرط المسح بقاء المدة وشككتنا فيه فعملنا بأصل الغسل وفي الثالثة
والسابعة والثامنة للقصر رخصة فإذا لم يتحقق رجع إلى الأصل وهو الإتمام وفي الخامسة
الأصل وجوب الصلاة وإذا شك في الانقطاع فصلت بلا غسل لم يبق البراءة منها وفي السادسة
الأصل ممنوع من الصلاة إلا بطهارة عن هذه النجاسة فلما لم يغسل الجميع فهو شك في زوال
(قوله لا يقدم على هذا) أي الفعل (قوله فان قتله) أي الإمام (قوله إن لم أصد) لعله
لم اصطد (قوله أنه ممنوع من الصلاة) أي الشخص .

منه من الصلاة وفي العاشرة الشخص أنما بطل التيمم لأنه توجه الطلب عليه وفي الحادية عشرة
في حل الصيد قولان فان قلنا لا يحل فليس تركه اليقين بالشك لأن الأصل التحريم وقد شككنا
في الإباحة وقد نقل النووي ذلك في شرح المذهب وقال مرقاه القفال فيه نظر والصواب في أكثر
هذه المسائل مع ابن القاص قال وقد استثنى إمام الحرمين أيضاً والغزالي إذا شك الناس في
انقضاء وقت الجمعة فانهم لا يصلون الجمعة وإن كان الأصل بقاء الوقت قال وما يستثنى إذا نوى
وشك هل مسح رأسه أم لا وفيه وجهان الأصح صحة وضوئه لا يقال للأصل عدم المسح ومثله
هل سلم من صلاته وشك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً والأظهر أن صلاته مضت على الصحة قال فان
تكلف متكلف وقال المهملتان إذا خلتان في القاعدة فإنه شك هل ترك أولاً والأصل عدمه فليس
بشيء بأن التبرك عديم باقي على ما كان عليه وإنما المشكوك فيه الفعل والأصل عدمه ولم يعمل
بالأصل قال وأما إذا سلم من صلاته فرأى عليه نجاسة واحتمل وقوعها في الصلاة وحذوها بعدها
فلا يلزمه إعادة الصلاة بل مضت على الصحة فيحتمل أن يقال الأصل عدم النجاسة في الصلاة
فلا يحتاج إلى استثنائها لدخولها في القاعدة ويحتمل أن يقال تحقق النجاسة وشك في انعقاد الصلاة
والأصل عدمه وبماؤها في الدية فيحتاج إلى استثنائها انتهى كلام النووي وزاد ابن السبكي في
نظائره صوراً أخرى منها إذا جاء من قدام الإمام وأقنطى به وشك هل هو متقدم عليه فالصحيح
في التحقيق وشرح المذهب أنه تصح صلاته فيها ترك أصل من غير معارض ولذلك رجح ابن الرفعة
مقاله أنه لا يصح عملاً بالأصل السالم عن المعارض ولو كان نجاء من حلف الإمام صح قطعاً
لأن الأصل عدم تقدمه وفي نظير هذه المسئلة لهم صلى وشك هل تقدم على الإمام بالتكبير أولاً
لا تصح صلاته وقرئ بأن الصحة في التقدم أكثر وقوعاً فانها تصح في صورتى التأخير والمساواة
وتبطل في التقدم خاصة والصحة في التكبير أقل وقوعاً فانها تبطل بالمقارنة والتقدم وتصح في
صورة واحدة وهي التأخير (ومنها) من تركه تكبيران عامليتان أو غير عاملتين فإيهما من انقضاء وضوئه
مع الشك في أنها أصلية أو زائدة والأصل لا تنقض ولهذا لو كانت أحدهما حاملة فقط فتنقضها
وحدها على الصحيح (ومنها) إذا ادعى الغرض تلف المصوب صدق بيمينه على الصحيح والأصل لا يخلو
الحبس عليه إذا كان صادقا وعجز عن البينة والثاني يصدق المالك لأن الأصل البقاء وزاد الزركشي
في قواعد صوراً أخرى (ومنها) مسألة الهرة فان الأصل نجاسة فيها فترك لأحتمل ولو غشا في ماء
كثير وهو شك (ومنها) من رأى ميتاً في ثوبه أو فراشه لا الذي يتألف فيه غيره ولم يذكر احتمالاً
لزمه الفصل في الأصح مع أن الأصل عدمه (ومنها) من شك بعد صوم يوم من الكفارة هل
نوى لم يؤثر على الصحيح مع أن الأصل عدم النية (ومنها) من عليه فائضة شك في تحضائها يلزمه

الدقائق قد يشكل عليه
فليتأمل والله أعلم ولما
كان سبب وجوب
النية الاشتباه بالعادة
فرع عليه قوله (فلم
تكن) أى النية
(تشرط في عباده -
لم تشبه هيئتها بعباده)
كالإيمان فانه لا يشترط
فيه نية نعم بشرط
عدم الصارف كما هو
ظاهر والخوف والرجاء
والنية كذا قاله
السيوطى وسبب عدم
وجوب النية للنية لئلا
يلزم التسلسل لكن
بين الشيخ ابن حجر في
التحفة تبعاً لشيخه
ذكرها رحمه الله تعالى
أنه يجوز تعليقها بنفسها
وبغيرها ورد عليه ابن
قاسم في حواشيه والصلاة
المنذورة عليه صلى الله
عليه وسلم كلما ذكر قال
السيوطى فالذى يظهر
بلى أنها لا تحتاج إلى نية
ليتمه بسببه انتهى وفيه
نظر ظاهر فالوجه
خلافه لأن الاشتباه
حاصل (كذلك

(قوله بالشك) في نسخة لشك (قوله نقل النووي ذاك) أى مانازعه القفال (قوله وقد استثنى إمام
الحرمين أيضاً) أى في المذكور (قوله لا يقال الأصل) لعلة الأصل ولا يقال معطوف على الصحة
(قوله والأصل عدمه) أى عدم الترك (قوله فليس بشئ) أى يعتد به (قوله ولم يعمل بالأصل)
وعملنا الشك المعضض بالظاهر الذى هو بعد الفراغ كمال الفعل اه (قوله واحتمل) أى وقولها
(قوله الأصل عدم النجاسة) أى في الصلاة (قوله قال الأصل) أى الغالب لأن شأنها تأكل النجاسة
(قوله يلزمه) لعل صوابه لا يلزمه .

التروك (أى الأمور المتعلقة - بترك شئ كترك الزنا وشرب الخمر والمكروه) مع خلاف - (فى بعضها) كفضل النجاسة فانه لما تردد بين كونه نجسا وكونه تركا جرى فيه الخلاف والأكثر على عدم الاشتراط (و) لكن (التذب غير خاف) فيها فيندب نية لزالة النجاسة وكلما تذب فى غسل الميت وهل تيممه بملك كما هو ظاهر كلامهم ولأن للبدل حكم المبدل أم لا اختلف فيه فلا بد الفارق فى كفايته الى عدم (الاشتراط) وذهب السيد السهمودى تبعاً لصاحب الواقى وصكت عليه أبو حمزة الى الاشتراط والقيام فى وضوءه كغسله ويشترط التعيين) عند الإحرام مثلاً (لها يلتبس) من المباحات قال فى شرح

مع أن الأصل بقاؤها ذكره الشيخ عز الدين فى مختصر النهاية (الفائدة الثانية) قال الشيخ أبو حامد الإسفرايينى (الشك على ثلاثة أصناف طرأ على أصل حرام وشك طرأ على أصل مباح وشك لا يعرف أصله إلا بالاول مثل أن يجد ثياباً فى بلد فقامت بمسحون نوع من فلا تعلم أنها ذكاة مسلم لأنها أحلها حرام وشك كنان الدلالة المبيحة فلو كان الغالب فيها المسلمون جاز الأكل عملاً بالغالب المفيد للظهور والثانى أن يجد ثياباً متغيراً واحتمل تغيره أو يطول المكث بخروج التطهر به عملاً بأصل الطهارة والثالث مثل معاملة من ترك الحرام ولم يتحقق المأخوذ من ماله عين الحرام فلا يحرم مباحته إلا مكان التحلل وعدم تحقق التحريم ولكن تذكره خوفاً من الوقوع فى الحرام انتهى (الثالثة) قال النووى أعلم أن مراد أصحابنا بالشك فى الماء والحديث والنجاسة والصلاة والعتيق والطلاق وغيرها هو التردد بين وجود الشئ وعدمه سواء كان الطر فان فى التردد سواء أو أحدهما راجحاً فهذا معناه فى استعمال الفقهاء وكتب الفقه أما أصحاب الأصول فاسمهم فرقوا بين ذلك وقالوا التردد إن كان على السواء فهو شك وإن كان أحدهما راجحاً فالراجح ظن والرجوح وهم ووقع للرافعى أنه فرق بينهما بالحدث فقال إنه يرفع بظن الطهر لا بالشك فيه ونسب فى الحاوى الصغير وقيل أنه غلط متعبد من أفرادة قال ابن الرفعة أنه لغو قال فى المهمات وفى الشامل إنما قلنا بنقص الوضوء بالنوم متصفاً بالانقطاع الظاهر خروج الحدث تصديق أن يقال رفعنا بظن الطهر بظن الحدث بخلاف عكسه فكان الرافعى وأراد ما ذكره ابن الصباغ فاعكس عليه ولعل الرجمان فيما إذا ظن الحدث بأسباب عارضة فى غير وجه على قول الأصل والغالب قال الرزكى وتمازعه النووى من أنه فى شائر الأبواب لا فرق فيه بين المساوى والراجع يرد عليه أنهم فرقوا فى مواضع كثيرة (ومنها) فى الإبل لا يقدح فى مسند الحصول فى الأربعة كزول عيسى نوراً وإن ظن حصوله قبلها فلا وإن شك فوجهاً (ومنها) شك فى المذبح هل فيه حجة مستقرة حرم للشك والمبيح فان غلب على ظنه بقاؤها تحل (ومنها) فى الأكل من مال الغير إذا غلب عليه ظنه الرضى حاز وإن شك فلا (ومنها) وجوب ركوب البحر فى الحج إذا غلبت السلامة وإن شك فلا (ومنها) الرضى إذا غلب على ظنه كونه نجساً فأنفذ التصرف من الثلث وإن شك كنانى كونه نجساً فأنفذ إلا يقول أهل الحرية (ومنها) قال الرافعى فى كتاب الاعتكاف حرم لا يقع الطلاق بالشك مسلم لكنه مقيم بالظن الغالب انتهى ويشهد له كقولنا إن كنت غاملاً فأنفذ طلاقاً فإذا مضت ثلاثة أقراء من وقت التعليق وقع الطلاق مع أن الأقراء لا تنفذ إلا الظن ولهذا أيد الإمام احتمالاً بعدم الوقوع (الرابعة) (رافعى) عن الأصل فى جميع ما تقدم بالامتناع صاحب وهو استصحاب الماضى فى الحاضر وأما استصحاب الحاضر فى الماضى فهو الاستصحاب بالقلب قال تقي الدين السبكي ولم يقل به الأصحاب إلا فى مسألة واحدة وهي ما إذا لم اشترى شيئاً فادعاه مدعى وأنزعه منه حجة مطلقة فأنهم اتفقوا على ثبوت الرجوع له على البائع بل

(قوله أن يجد ثياباً) أى مذكاة (قوله فى الدلالة المبيحة) هى الذكاة الشرعية (قوله فرق بينهما) أى الشك والظن (قوله أنه يرفع بظن الطهر) أى تبين الحدث وظن الطهر (قوله من أفرادة) أى من الأشياء التى انفرد الرافعى بها (قوله الشامل) أى لا ين الصباغ (قوله من أنه) أى الشك (قوله فى الأربعة) أى الأشهر (قوله عليه ظنه) لعله على ظنه (قوله لم يثبت) لعله لم يثبت (قوله ويشهد له) أى لقول الرافعى (قوله حاملاً) لعل الصواب حائلاً (قوله ولهذا أيد) لعله أبدى (قوله على ثبوت الرجوع له) أى المشترى .

لو باع المشتري أو وهب وانزع من المشتري أو الموهوب له كان لمشتري الأول الرجوع أيضاً
 فهذا استصحاب الحال في الماضي فإن اليقينة لا تنتج الملك ولكن تظهر الملك سابق على إقامتها
 لا بد من تقدير زمان لطيف له وعمل انتقال الملك من المشتري إلى المدعي ولكنهم استصحبوا
 مقلوباً وهو علم الانتقال عنه فيما مضى قال ابن تاج الدين وقيل به أيضاً على وجه ضعيف فيما
 إذا وجدنا ركازاً ولم ندر هل هو جاهلي أو إسلامي أنه يحكم بأنه جاهلي ولو كان المقتضوب باقياً
 وهو أقوى ثملاً فقال الغاصب مكننا غصبته فالقول قول الغاصب صرح به الشيخ أبو حامد وغيره
 لهذا استصحب مقلوب ونظيره لو قال المالك كان جديداً وقال الغاصب محققاً فالمصدق الغاصب
 (القاعدة الثالثة)

الشفقة تجلب التيسير الأصل في هذه القاعدة قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 وقوله تعالى وما يجعل عليكم في الدين من حرج وقوله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية
 السمحة أخرجه أحمد بن مسنده من حديث جابر بن عبد الله بن حديث أبي أمامة والديلمي ومسنده
 القزويني من حديث عائشة رضي الله عنها وأخرج أحمد في مسنده والطبراني والبرزنجي وغيرهما
 عن ابن عباس قال قيل يا رسول الله أي الأديان أحب إلى الله قال الحنيفية السمحة وأخرجه الزائر
 من وجه آخر بلفظ أي الإسلام وروى الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة إن أحب الدينين
 إلى الله الحنيفية السمحة وروى الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وغيره إنما
 بعثتم مبشرين ولم تبعثوا معسرين وحديث مبشروا ولا تعسروا وروى أحمد من حديث أبي هريرة
 مرفوعاً إن دين الله يسر ثلاثاً وروى أيضاً من حديث الأعرابي بسند صحيح خير دينكم أيسره
 وروى ابن مردويه من حديث حمزة بن الأورعي مرفوعاً إن الله إنما أراد هذه الأمة اليسر ولم
 يرد هم العسر وروى عن عائشة رضي الله عنها ما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بن أمرين
 إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً وروى الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً إن الله شرع الدين فجعله
 سهلاً سهلاً واسماً ولم يجعله ضيقاً قال العلماء يتخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته
 (واعلم) أن أسباب التخفيف في العبادات وغيرها منة الأول السفر قال النووي ورخصة ثمانية
 (منها) ما يختص بالطويل قطعاً وهو الفطر والمسخ أكثر من يوم وليلة (ومنها) ما لا يختص
 به قطعاً وهو ترك الجمع وأكل الميتة (ومنها) ما رفته خلاف والأصح اختصاصه به وهو الجمع
 (ومنها) ما فيه خلاف والأصح عدم اختصاصه وهو النقل على الدابة وإسقاط الفرض بالتيمم
 واستئذون آبن الوكيل رخصة تامة صرح بها الغزالي وهي مما إذا كان له نسوة وأراد السفر فانه يفرغ
 يمينه ويأخذ من خرجت لها القرعة ولا يلزمه القضاء لغيرها إذا رجع وهل يختص بذلك بالطويل
 وجهان أحدهما لا (الثاني) المرض رخصة كثيرة التيمم عند مشقة استعمال الماء وعدم الكراهة
 في الاستمالة ممن يصب عليه أو يغسل أعضائه والنعوذ في صلاة الفرض وخطبة الجمعة والأضطجاع
 في الصلاة والإجماع والجمع بين الصلاتين على وجه اختياره النووي والسبكي والأسنوي والبلقيني

المذهب لقوله صلى الله
 عليه وسلم وإنما لكل
 امرئ ما نوى فإن
 أصل النية قد فهم من
 قوله إنما الأعمال
 بالنيات وذلك
 كالصلاة فيشترط التعيين
 في فرائضها كالظهر
 أو الصبح ومن ذلك
 الرواتب فيشترط
 تعيينها كسنة الصبح
 أو الظهر مثلاً أو كونها
 التي قبلها أو التي بعدها
 قال السيوطي كما جزم
 به في شرح المذهب انتهى
 وقال الفقيه أحمد بن
 عمر المزجد في فتاويه
 ليس ذلك مراد النووي
 انتهى وجزم في العباب
 بعدم الاشتراط وخص
 بعضهم الوجوب بما
 إذا أخرج المقدمة
 لاشتراكها في الوقت
 حينئذ (دون سواء)
 أي دون ما لا يلتزم
 بغيره فلا يشترط فيه
 التعيين كصلاة لها
 الفطر والأضحية عن
 ما قاله العز بن
 عبد السلام لكنه

(قوله وانزع من المشتري) أي الثاني (قوله كان جديداً) أي العيب (قوله ترك الجمع) لعله
 ترك الجمعة (قوله المرض رخصة) لعله ورخصه بزيادة الواو (قوله اختاره النووي والسبكي)
 لعله ونقله السبكي.

مرموق لأن الأصح أنه
بشروط فيهما التعيين
وكصلاة التسييع على
ما أفهمه كلام الجباني
واعتمده الشيخ ابن
حجر في فتاويه لكن
الذي قاله السيوطي
في أشباهه ما نصه لاشك
في اشتراط التعيين
في الأولى يعني صلاة
التسييع وإن كانت
ليست ذات وقت
ولا سبب لإنه وهو
الراجع وكتيبة
المسجد وسنة الغفلة
بين المغرب والعشاء
والصلاة في بيته إذا
أراد الخروج لسفر
والمسافر إذا نزل منزلا
وأراد مفارقه يستحب
أن يودعه بركعتين
قال السيوطي والظاهر
في الكل عدم اشتراط
التعيين لأن المقصود
إشغال المكان والوقت
بالصلاة لإنه وما
ذكره في سنة الأوابين
وافقه ابن زياد وخالفه
الشيخ ابن حجر
في شرح الثمائل

عن النبي وصح في الحديث وهو المختار والتخلف عن الجماعة والجمعة مع حصول الفضيلة كما تقدم
والفطر في رمضان فترك الصوم للشيخ المرموق مع القدية والانتقال من الصوم إلى الاطعام في الكفارة
والخروج من المنكف وعدم قطع التتابع المشروط في الاعتكاف والامتناع في الحج وفي ري
الحمار وإباحة عظومات الإحرام مع القدية والتخلل على وجهه فإن شرطه فعل المشهور والندوى
بالنجاسات وبالحجر على وجه وإساعة اللقمة بها إذا غص بالاتفاق وإباحة النظر حتى للصورة
والسوءتين (الثالث) الإكراه (الرابع) النسيان (الخامس) الجهل وسياقهما بحث (السادس) العسر
وعوم البلوى كالصلاة مع النجاسة المعفو عنها كدم القروح والدمامل والبراغيث والقيح والصدئ
وقليل دم الأجنبي وطبن الشارع وأثر نجاسة عسر رواله وخرق الطير إذا هم في المساجد والمطاف
وما يصيب الحب في الدوس من روث البقر وبوله ومن ذلك المعفو عما لا يدركه الطرف وما لا ينفس
له سائله وريق النائم ومن ثم لا يعتد إلى حيوان لا يعم اختلاطه بالناس كقائل الغزال
وأفواه الصيادين وغبار السرجين ونحوه وقليل الدخان أو الشعر النجس ومنفذ الحيوان ومن ثم
لا يعتد عن منفذ الأذى إلا مكان صوته عن الماء ونحوه وروث ما تنهوه في الماء والمباني وما
في جوف السمك الصفار على وجه اختياره الروباني ومن ذلك من روعة الاستنجاء بالحجر
وإباحة الاستقبال والاستدبار في قضاء الحاجة في النيان ومن المصحف للصبي الحديث ومن ثم
لا يباح له إذا لم يكن متعلما كما نقله عن مفهوم كلامهم وجواز المسح على الثمالة كمشقة
استعاب الرأس ومسح الحف في الحضرة كمشقة نزع في كل وضوء ومن ثم وجب نزع في الفصل
لعدم تكرره وأنه لا يحكم على الماء بالاستعمال مادام متجدداً على المضوء ولا يضره التغيير بالملك
والطين والطحلب وكل ما يفسد صوته عنه وإباحة الأفعال الكثيرة والاستدبار في صلاة شدة
الخوف وإباحة الأثالة على الدابة في السفر وفي الحضرة على وجه وإباحة القعود فيها مع القدرة وكذا
الاضطجاع والإبراد بالظفر في شدة الحر ومن ثم لا إبراد بالجمعة لاستحباب التكرار بها والجمع
في المطر وترك الجماعة والجمعة بالأعذار المعروفة وعدم وجوب قضاء الصلاة على الحائض لتكررها
مخلاف الصوم بخلاف المستحاضة لتدور ذلك وأكل الميتة ومال الغير مع ضمان البدل إذا
اضطر وأكل الولي من مال اليتيم بقدر أجره عمله إذا احتاج وجواز تقديم نية الصوم على لولة ونية
صوم الفل بالنهار وإباحة التحلل من الحج بالإحصار والقوات وليس الحرير في مكة والقنائل
وبيع نحو الرمان والبيض في قشره والموصوف في الذمة وهو الشئ مع النبي عن بيع الغرر والاكفاء
برؤية ظاهر الصورة وأخذ المائل وبارز الدار عن أيها ومشروعية الحبار لما كان البيع يقع
غالباً من غير تردد وحصل فيه التمام فيشق على العاقد فسهل الشارع ذلك عليه لحواز الفسخ في كل
وشرع له أيضاً ثلاثة أبيان ومشروعية الرد بالقبيل والتحالف والإقالة والحوالة والرهن والضمان
والإبراء والقرض والشركة والفصل والحجر والوكالة والإجارة والمساقاة والمزارعة والقراض

(قوله عن النبي) صوابه النبي أي إختاروا جواز الجميع جازوا عن النبي (قوله ومن ثم) أي
من أجل ذلك المعفو لعسر الاحتراز (قوله لا يقتدى) لعله لا ليتعدى أي يتجاوز المعفو (قوله
ومن ثم) أي من أجل أن السبب العسر (قوله ومن ذلك) أي التخفيف لأجل العسر (قوله
وأخذوا) أي عين الشئ (قوله وعن أسها) جمع أساس (قوله غير ترو) أي فكر .

والعارية والوديعة لا مشقة العظيمة في أن كل واحد لا ينفع إلا بما هو ملكه ولا يستوفى إلا من عليه
حقه ولا يأخذ إلا (بكاله) ولا يتعاطى أموره إلا بنفسه فنهى الأمر بأباحة الانتفاع بملك
الغير بطريق الإجارة والإعارة والقراض والاستعانة بالغير وكأله وإيداعاً وشركة وقراضاً
ومساقاة وبالإستيفاء من غير المدينين بحالة وبالتوقيف على الدين برهن وضامن وكفيل وحجر
وباستقاط بعض الدين صلحاً أو كلاً (وَمِنْ التَّخْفِيفِ) يجوز العفو الحائز لأن لزومها
يُشَقُّ ويكون سبباً لعدم تعاطيها ولزوم اللازم (وَالْإِجْمَاعُ) (وَمِنْهُ) (لِبَاحَةِ النِّظَرِ)
عند الخطبة والتعليم والإشهاد والمعاملة والمخالعة والبيع (وَمِنْهُ) (جَوَازُ الْعَقْدِ عَلَى الْمُنْكَوْحَةِ)
من غير نظر لِمَا فِي أَشْرَاطِهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ الَّتِي لَا يَحْتَمِلُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي بَنَاتِهِمْ وَأَخْوَاهُمْ مِنْ
نَظَرِ كُلِّ خَاطِبٍ فَنَاسِبِ التَّبْسِيرِ لَعْدَمِ إِشْرَاطِهِ بِخِلَافِ الْمَبْنِيِّ فَإِنْ أَشْرَاطُ الرُّوْبَةِ فِيهِ لَا يَفْضِي
إِلَى عَصْرِ وَمَشَقَّةٍ (وَمِنْهُ) (لِبَاحَةِ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى وَاحِدَةٍ تَبَشيراً عَلَى الرِّجَالِ وَعَلَى النِّسَاءِ)
أَيْضاً لِكَثْرَتِهِنَّ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَرْبَعٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الرُّوْبَةِ فِي الْقِسْمِ وَغَيْرِهِ (وَمِنْهُ) (مَهْرُ رَجْعَةِ الطَّلَاقِ)
لِمَا فِي الْبَقَاءِ عَلَى الرُّوْبَةِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عِنْدَ التَّنَاقُفِ وَكَذَلِكَ مَهْرُ رَجْعَةِ الْخُلْعِ وَالْإِفْدَاءِ وَالْفَسْخِ وَالْعَيْشِ وَنَحْوِهِ
وَالرَّجْعَةِ فِي الْعِدَّةِ لِمَا كَانَ الطَّلَاقُ يَقَعُ عَالِياً ثَمَنَةً فِي الْخِصَامِ وَالْخُرُوجِ وَشَقِّ عَيْهِ التَّزَامِ فَشَرَعَتْ
لَهُ الرُّجْعَةُ فِي تَطْلِيقَتَيْنِ وَلَمْ تُشْرَعْ دَائِماً لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الرُّوْبَةِ إِذَا قَصِدَ إِصْرُهَا بِالرَّجْعَةِ
وَالطَّلَاقِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ تَبَسَّخَ (وَمِنْهُ) (مَهْرُ رَجْعَةِ الْإِجَارِ عَلَى الْوَطْرِ أَوْ الطَّلَاقِ فِي الْمَالِ)
(وَمِنْهُ) (مَهْرُ رَجْعَةِ الْكُفَّارَةِ فِي الظَّهَارِ وَابْتِنِ تَبَسُّخاً عَلَى الْمُكَلَّفِينَ لِمَا فِي التَّزَامِ مُوجِبِ ذَلِكَ مِنَ الْمَشَقَّةِ)
عِنْدَ عَدَمِ النِّدَمِ (وَكَذَا) (مَهْرُ رَجْعَةِ التَّخْيِيرِ فِي كُفَّارَةِ ابْتِنِ لِكُتْرِهِ خِلَافَ كُفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْقَتْلِ
وَالْجَمَاعِ لِنُدْرَةِ وَقُوعِهَا وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ الزَّجْرَ عَنْهَا) (وَمَهْرُ رَجْعَةِ) (التَّخْيِيرِ فِي نَذْرِ الْخَاحِ بَيْنَ
مَا لَزِمَ وَالْكُفَّارَةِ لِمَا فِي الْإِجَارِ بِالْمَنْوَرِ لِحَاجَتِهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ) (وَمِنْهُ) (مَهْرُ رَجْعَةِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْقِصَاصِ
وَالَّذِي تَشْتَدُّ عَلَى هَذِهِ الْأُمَةِ عَلَى الْخَالِي وَالْجَنِيِّ عَلَيْهِ وَكَانَ فِي شَرْعِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقِصَاصُ
مُتَحْتِماً وَلَادِيَةً) (وَفِي) (شَرْعِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ الذَّبِيَّةُ وَلَا قِصَاصُ) (وَمِنْهُ) (مَهْرُ رَجْعَةِ الْكِتَابَةِ)
لِيُخْلَصَ الْعَبْدُ مِنْ قَوَامِ الرِّقِّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعُسْرِ فَرَغَبَ السَّيِّدُ الَّذِي لَا يَسْمَحُ بِالْعَقْدِ لِحَاجَتِهِ إِلَى
مِنْ النِّجْمِ (وَمِنْهُ) (مَهْرُ رَجْعَةِ الْوَصِيَّةِ عِنْدَ الْمَوْتِ لَأَسْتِدْرَاكِ الْإِنْسَانِ مَا فُطِرَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَفُسِّحَ
لَهُ فِي الثَّلَاثِ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ فَعَدَا لَضَرَرِ الْوَزْنَةِ فَحَصَلَ التَّبْسِيرُ وَدَفَعَ الْمَشَقَّةَ فِي الْخَانِ) (وَمِنْهُ) (إِسْقَاطُ
الْإِمَامِ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْخَطَا وَالتَّبْسِيرِ عَلَيْهِمْ بِالْأَكْتِفَاءِ بِالظَّنِّ وَلَوْ كُتِفُوا الْأَخْلَاقُ بِالْيَقِينِ لَشَقَّ وَعُسِّرَ
الْوَصُولُ إِلَيْهِ فَقَدْ بَانَ هَذَا أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ يَرْجِعُ إِلَيْهَا غَالِبُ أَبْوَابِ الْفَقْهِ (السَّبَبُ السَّامِعُ) (النَّقْصُ فَإِنَّهُ نَوْعٌ
مِنَ الْمَشَقَّةِ لِأَنَّ النَّفْسَ مُجْبُولَةً عَلَى حَبِّ الْكَمَالِ فَنَاسِبُ التَّخْفِيفِ فِي التَّكْلِيفَاتِ فَمِنْ ذَلِكَ عَدَمُ تَكْلِيفِ الْعَصِيِّ

(قوله لأن لزومها) أي لزوم خيار مجلس ولا خيار شرط (وقوله بشق) أي مؤدياً إلى المشقة
(وقوله ويكون) أي لزومها لسبب كونه مؤدياً إلى المشقة سبباً لعدم تعاطيها (قوله ولزوم اللازم) عطفاً
على تعاطيها أي ويكون لزوم المؤدى لعدم تعاطيها سبباً لعدم لزوم اللازم منها (وقوله وإلا لم يستقر
المناسب فلا يستقر) (قوله فناسب التبسیر) أي المذكور من المشقة المذكورة (وقوله لعدم) لعله
بعدم (قوله عند التناقف) صوابه التنافر. وشيخنا أبى هذه الكلمة ولم يغيرها (قوله موجب ذلك) أي
الذي نشأ من الدليل وهو الحكم (قوله التبخير) لعله التبخير (قوله الالتزام) صوابه الالتزام

(ما حفظ الأصل)

أي الضابط (وقس)

عليه قال في شرح

المذهب (وكل مالنية

الفرض افتقر) أي

احتاج (فنية التعيين

فيه تعتبر) كالفرائض

فإنها لا بد فيها من التعيين

كظهر أو عصر وقضية

الضابط أن ما لا يشترط

فيه نية الفرضية

لا يشترط فيه التعيين

فيشكل بالرواتب

(واستثنى) فعل أمر

ملحق بنون التوكيد

الخفيفة (من ذلك)

أي مما يشترط فيه

التعيين مع كونه فرضاً

(التبسم) مفعول

استثنى ملحق بالف

الإطلاق للوزن

(للفرض في الأصح

عند العلماء) فإنه

لا يشترط فيه نية

فرض التبسم بل لا يصح

إن أطلق ما لم يرد

بالفرض كونه بدلاً عن

الوضوء وإنما يتوى

الاستباحة وما أومه

المتن من الإجزاء غير

تعمد معها العبادة

لمراد (وحث ما عين
والعين لا - بشرط
تفصيلا) أى على جهة
التفصيل كان نسوى
الاقتداء بزبد فبان عمرا
ولم بشر اليه (وأخطأ
بطلا) أى العمل
بجملة وقال السيكي إذا
أخطأ ينبغي صحة الصلاة
ثم إن تابع بطلت
بشرطها وإلا فلا
واعتمده الأسنوى
وضعه السيوطى
والشيخ ابن حجر
(وخرجت) عن
الضابط (أشياء كرفع
أكبر) بفتح الراء
لأنه لا ينصرف (من
حدث لغالط عن
أصغرا) ومعنى الكلام
أنه نوى رفع الحدث
الأكبر غالطاً ظاناً أنه
عليه ولم يكن عليه إلا
الأصغر وغسل أربعة
أعضائه على الجنابة فان
الأصغر يرتفع كما في
شرح المهذب واعتمده
(ووجب في القرض
إن تعرضاً) أى تعرض
بأنف الإطلاق وإدغام

والجهنون وعدم تكليف النساء بكثير مما يجب على الرجال كالحجامة والحسنة والجهاد والحزبة ونحوها
العقل وغير ذلك وإباحة لبس الحرير وحلى الذهب وعدم تكليف الأرقاء بكثير مما على الأحرار
لكنه على التخصيص من الحر في الحدود والمد وغير ذلك مما سبق في الكتاب الرابع (ومعه ثمرة)
تعمد بها الكلام على هذه القاعدة (الأولى) في ضبط المشاق المتضمنة للتخفيف (المشاق على قسمين
مشقة لا تنفك عن العبادة) ثانياً كشفة الرد في الوضوء والغسل ومشقة الصوم في شدة الحر وتكون النهار
ومشقة السفر التي لا انفكاك للحج والجهاد عنها ومشقة ألم الحدود ورجم الزنا وقتل الحياة فلا أثر لهذه
في إسقاط العبادات في كل الأوقات ومن استثنى من ذلك جواز التيمم للحوف من شدة البرد فلم ينسب
لأن المراد أن يخاف من شدة البرد حصول مرض من الأمراض التي يبيع التيمم وهذا أمر ينفك عنه
الاعتساف في الغالب أما البرد الذي لا يخاف معه المرض المذكور فلا يبيع التيمم بحال وهو الذي لا يبيع
بما لا ينتقل إلى التيمم وأما المشقة التي لا تنفك عنها العبادات غالباً فهي مراتب (الأولى) مشقة عظيمة قاذية
كشفة الحوف على النفوس والأطراف ومافع الأعضاء فهي موجبة للتخفيف والترخيص قطعاً
لأن حفظ النفوس والأطراف لإقامة مصالح الدين أولى من تعريضها للقوات في عبادة أو عبادات
تفوت بها أملاً (الثانية) مشقة خفيفة لا وقع لها كادنى وجع في أصبع وأدنى صداع في الرأس
أو سوء مزاج خفيف فهذه لا أثر لها ولا تفاوئها لأن تحصل مصالح العبادات أولى من دفع
مثل هذه المفسدة التي لا أثر لها (الثالثة) مشقة معتدلة بين هاتين المرتبتين فمثل ذلك من المنية العليا أو جوب
التخفيف أو من الدنيا ثم يوجب كبح مشقة وجع الفرس اليسير كما مر في إحقاقها بها
أختلف فيه ولا ضبط هذه المراتب إلا بالتقريب وقد أشار الشيخ عز الدين إلى أن الأولى في ضبط
مشاق العبادات أن تضبط مشاق كل عبادة بأدنى المشاق المعثرة في تخفيف تلك العبادة فان كانت
عملها أو أزيد ثبتت الرخصة ولذلك اعتبر في كل مشقة المرض المباح لفطر في الصوم أن يكون كثرة زيادة
مشقة الصوم في السفر عليه في الحصر وفي إباحة محظورات الإحرام أن يحصل تركها مثل مشقة العمل
الوارد فيه الرخصة وأما أصل الحج فلا يكتفى في تركه بذلك بل لابد من مشقة لا تحل مثلها كالخوف على
النفس والمال وعدم الزاد والراحلة وفي إباحة ترك القيام إلى القعود أن يحصل به ما يشوش الحشوع وإلى
الاضطجاع أشق لأنه مما ينافي لتعظيم العبادات بخلاف القعود فإنه مما لا عذر كما في التشهد فلم يشترط
فيه العجز بالكلية وكذلك اكتفى في إباحة النظر إلى الوجه والكفين بأصل الحاجة واشترط في سائر الأعضاء
تاكيداً ووضبطه الإمام بالقدر الذي لا يجوز الانتقال معه إلى التيمم واشترط في السوءتين مزيد التاكيد
وضبطه الغزالي بما لا يعد التكشف بشبهه متكا للضرورة ويعذر فيه في العادة (ثانية) من المشكل
على هذا الضابط التيمم فأنهم اشترطوا في المرض المستعمل أن يخاف معه تلف نفس أو عضو أو منفعة
أو حدوث مرض يخوف أو بطلان البرء أو شين فاحش في عضو طاهر ومشقة السفر تكون ذلك بكثير
قال التلاني ولعل الفارق بين السفر والمرض أن المقصود أن لا ينقطع المسافر عن رفته ولا يحصل

(قوله وأما المشقة الخ) الأولى أن تكون العبادة ومشقة تنفك الخ معطوف على مشقة لا تنفك
(قوله قاذية) في نسخة قاذية أى ثقيلة (قوله تفوت بها) الضمير في بها راجع لعبادة أى
نسب تكليف نفسها بالعبادة (قوله لا وقع لها) أى لا اهتمام أى لا تنال بها (قوله سوء مزاج)
أى تغير دم وصفراء وبلغم وسوداء .

له ما يعوق عليه التشابك في السفر بالاعتذار في غفتر فيه أخف مما يلحق المربض أشار إلى ذلك أمام الحرمين
 وأشكل من هذا أنهم لم يوجبوا اشتراط زيادة بنية على ثمن المثل وجوزوا التيمم ومنعوه فيها إذا
 خاف شيئاً فإجتناب عضو باطن مع أن ضرره أشد من ضرر بذل الزيادة البنية جداً (خصوصاً) إذا
 كان رية فإجتناب ذلك قيمته أضعاف قدر الزيادة المذكورة وقد استشكله الشيخ عز الدين وغيره ولا
 جواب عنه (تنبيه) ضبط في الروضة وأصلها نقلاً عن الأصحاب كعرض البيع للفطر ولا كل البنية
 بالمبيع للتيمم (الفائدة الثانية) قال الشيخ عز الدين تخفيفات الشرع ستة أنواع (الأول) تخفيف إسقاط
 كإسقاط الجمعة والحج والعمرة والجهاد بالأعذار (الثاني) تخفيف تنقيص كالقصر (الثالث) تخفيف
 إبدال كإبدال الوضوء والفعل بالتيمم والقيام في الصلاة بالنعوى والأصطجاع أو الإيماء والصيام
 بالإطعام (الرابع) تخفيف تقديم كالجمع وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر في رمضان والكفارة
 على الجنب (الخامس) تخفيف تأخير كالجمع وتأخير رمضان للمريض والسافر وتأخير الصلاة في حق
 مشغل بأنقاذ غيره أو نحوه من الأعذار (السادس) تخفيف ترخيص كصلاة المستحجر
 مع بقية النجس وشرب الخمر للغيبة وأكل النجاسة للنداء ونحو ذلك واستدرك العلاني سابعاً
 وهو تخفيف تغيير كتغيير نظم الصلاة في الخوف (الثالثة) ترخيص بأقسامها ما يجب فعلها كأكل
 الميتة للمضطر والفطر لمن خاف الهلاك لغلبة الجوع والعطش وإن كان ثمة ما صحيحاً وإساعة
 الغيبة بالخمر وما يتدب كالقصر في السفر والفطر لمن يثنى عليه الصوم في سفر أو مرض
 والإبرء بالظاهر والنظر إلّا غطوبه وما يباح كالسك والاولى تركها كالسك عن الخيف والجمع
 والنظر لمن لم يتضرر والتيمم لمن وجد الماء يتبع بأكثر من ثمن المثل وهو قادر عليه وما يكره
 فعلها كالقصر في أقل من ثلاثة مراحل (الرابعة) تماطي سبب الرخصة لقصد الترخيص فقط
 فهل تبيحه فيه صكرت تقدمت في أواخر القاعدة الأولى (الخامسة) تنعفى هذه القاعدة غير
 الشافعي رضي الله عنه إذا ضاق الأمر اتسع وقد أجاب بها في ثلاثة مواضع (أحدها) فيها إذا
 قندت المراءاة في سفر فولت أمرها رجلاً تجوز قال يونس بن عبد الأعلى قلت له كيف هذا قال إذا
 ضاق الأمر اتسع (الثاني) في أواني الخوف الملعولة بالسيف حين يجوز الوضوء فيه فقال إذا ضاق الأمر اتسع
 حكاه في البحر (الثالث) حكى بعض شراح المختصر كان الشافعي يميل عن الذهاب بجلس على غائط فيرفع
 على الثوب فقال إن كان في طهانه ما يخف فيه رجلاً أو أقل في إذا ضاق اتسع ولم عكس هذه القاعدة
 إذا اتسع الأمر وضاق قال ابن أبي هريرة في تعليقه وضعت الأشياء في الأصبر على أنها إذا ضاقت اتسعت
 وإذا اتسعت ضاقت ألا ترى أن قائل العمل في الصلاة لما اضطرب السويع وهو وكذا فلا يمكن به حاجة
 لم يسامه في ذلك قليل البراغيب وكثيره وجمع الغزالي في الإحياء بين القاعدتين بقوله كل ما تجاوز
 حده انعكس إلى ضده وتغير هاتين القاعدتين في التعاكس قولهم يغتفر في الدوام ما لا يغتفر
 في الابتداء وقولهم يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الدوام وسبب في ذكر فروعها

(القاعدة الرابعة) (١) فذلك واضح

المقرر يزال أصلها قوله صلى الله عليه وسلم لا يصبر ولا يصبر آخره مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى

(قوله فاغتر فيه أخف) أي اعتذاراً أخف (قوله نولت أمرها) أي حكمت (قوله بعض شراح المختصر)
 للمزني (قوله ما تجف الخ) أي مدة جفاف وجواب هذا الشرط محذوف تقديره فذلك ظاهر

الناء في الناء (فيها) أي
 الصلاة (له) أي
 لفرض (لا للأداء
 والقضا) على الأصح
 من أوجه ثلاثة خلافاً
 لإمام الحرمين المشرط
 لها (لكنه لا يجب
 التعرض - للفرض)
 في النية (في نحو الصيام)
 كالخبر لأن الصوم
 لا يقع من البالغ إلا
 فرضاً بخلاف الصلاة
 (والوضوء) فيمكن
 نية الوضوء لتضمنه
 قصد رفع الحدث
 (وما) نافية (كفي
 التوكيل فيها) أي النية
 (أصلاً) على ما قاله
 ابن الناصر وتبعه على
 ظاهره السيوطي لكن
 المرجح كما في التحفة
 في باب الوكالة صحة
 التوكيل في النية فقط
 قال وقول بعضهم لا
 يصح أن يوكل فيها
 آخر مردود انتهى
 (واستثنى) أنت
 (مهما تقارن فعلاً)
 أي يقرن كفسرة
 الزكاة والتسليم

عن أبيه مرسلاً وأخرجه الحاكم في المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبد بن الصامت (اعلم) أن هذه القاعدة بنيت عليها كثير من أبواب الفقه فمن ذلك الرد بالعيب وجميع أنواع الخيارات من اختلاف الوصف المشروط والتفريق وإفلاس المشتري وغير ذلك والحجر بأنواعه والنفقة لأنها شرعت كدفع ضرر القسمة والقصاص والحدود والكفارات وضمان المثلث والقسمة ونصب الأئمة والقضاة ودفع الصائل وقتال المشركين والبغاة وفسخ النكاح بالعيب أو الإحصار وغير ذلك وهي مع القاعدة التي قبلها متحدة أو متداخلة وتعلق هذه القاعدة قواعد (الأولى) الضرورية التي تبين المحظورات بشرط عدم نقصانها عنها ومن ثم جاز لكل الميتة عند الخمسة وأساغة اللقمة بالحمر والتلفظ بكلمة الكفر بالإكراه وكذلك اختلاف المال وأخذ مال الممنوع من أداء الدين بغير إذنه ودفع الصائل نحو لو أدى إلى قتله ولو عثم الحرام قطعاً بحيث لا يوجد فيه خلال إلا نادراً فإنه يجوز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة قال الإمام ولا يترقى إلى النسيط وأكمل الملاذيل يقتصر على قدر الحاجة قال ابن عبد السلام وفرض المسئلة أن يتوقع معرفة صاحب المال في المستقبل فاما عند اليأس فإلّا حينئذ للصالح لأن من حله أموال بيت المال ما جهل مالكه ويجوز أنلاف شجر الكفار ونباتهم للحاجة القتال والظفر بهم وكذا الحيوان الذي يقاتلون عليه وينش الميت بعد دفنه للضرورة بأن دفن بغير غسل أو بغير القبلة أو في أرض أو ثوب منصوب وعصب الحية لحياطة جرح حيوان محترق ونحوها بشرط عدم نقصانها عنها ليخرج ما لو كان الميت نبياً فإنه لا عمل كله المضطر لأن حرمة أعظم في نظر الشرع من مهجة المضطر وما لو أكره على القتل أو الزنا فلا يباح وأحد منهما بالإكراه كما فيهما من المفسدة التي تقابل بحفظ مهجة المكره أو تزيد عليها وما لو دفن بلا تكفين فلا يباح لأن مفسدة هناك حرمة أشد من عدم تكفينه الذي قام السر بالترايب مقامه (الثانية) ما أبيع للضرورة بقدر تعلمها ومن فروعها المضطر لا يأكل من الميتة إلا قدر مئة الرمي ومن استنشر في مخاطب أو كثر بالتعريض كقوله لا يصلح لك لم يعدل إلى التصريح ويجوز أخذ نبات الحرم لعلق البهايم ولا يجوز أخذه لبيعه لمن يعلف وللطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لأنه أبيع للضرورة فإذا وصل عمران الإسلام امتنع من بيعه بمئة ردها ويعني عن عمل استجماره ولو عمل مستجماً في الصلاة فبطلت ويعني عن الطحلب في الماء فلو أخذ ورق وطرح فيه وغرّه ضرر ويعني عن ميت لا نفس له سائله فان طرحت فميت ولو قصد أخفى امرأة وجب أن يسر جميع ساعدها ولا يكشف إلا ما لا بد منه لفصد والخبرة يجب أن لا يسر من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستينصاف والحيون لا يجوز ترويعه أكثر من واحدة لأن دفع الحاجة بها وإذا قلنا يجوز تعدد الخمة لعسر الاجتماع في مكان واحد لم يجز إلا بقدر ما يندفع فلو اندفع بجمعته لم يجز بالتاليه صرح به الإمام جزم به السبكي والإسنوي ومن يجازله إكتفاء الكلب للصبي لم يجز له أن يقتني زيادة على القدر الذي اصطاد به صرح به بعضهم وخبره في الخادم على هلياقط عليه (تنبيه) خرج عن هذا الأصل صور (نساء) الرأيا فانها أبيع للفقراء ثم جازت للأغنياء الأصح (ومنها) الخلع فإنه أبيع مع المرأة في سبيل الرخصة

والكفارة وذبح الأضحية وامسدى والعقبة والله أعلم (واعتبر الإخلاص من في المنوى) بأن نفرد العمل لله تعالى ويخلص من الشوائب وحفظ النفس (فلا - نصح بالتشريك) يعني كونه الله تعالى وكونه لمادة أو لغير (فيما نقل) عن بعضهم من أن الإخلاص هو النية وعن الغزالي أنه شرط للصحة وفي مجمع الأحباب للسيد محمد ابن الحسين شارح البخاري العمل المشوب برياء يختلف فيه هل هو صحيح وهل يقتضي ثواباً أم لا والذي أدب الله به عدم الصحة انتهى وفي الإحياء للغزالي ومنه نقلت من لم يرد إلا الرباء فهو عليه قطعاً ومن قصد الثواب فله ومن شرك فالذي يتصدق لنا والعلم عند الله أنه إن كان الباعث يبنى مساوياً لباعث

(قوله المستدرک) أي الأحاديث التي استدرکها البخاري ومسلم (قوله من اختلاف) لعله إختلاف (قوله الخمسة) أي الحاجة (قوله ونباتهم) في نسخة «ونباتهم» (قوله بقدر تعلمها) صوابه بقدر بقدرها (قوله فلو أخذ ورق) لعله ورق (قوله وخرجه) أي الفرع الأخير .

ثم جاز مع الأجنبي (ومنها) اللعان جوز حيث تعسر إقامة البينة على زناها ثم جاز حيث يمكن (فائدة)
 قال بعضهم المراتب خمس ضرورة (و) حاجة (و) منفعة (و) فصول (و) ضرورة بلوغه حداً
 إن لم يتأوله المنوع فملك أو قارب وهذا يبيح تناول الحرام (و) الحاجة (و) كالحائض الذي لو لم يجد
 ما يأكله لم يملك غير أنه يكون في جهده ومشقة وهذا لا يبيح الحرام ويبيح المطرف في القوم (و) المنفعة (و) كالذي
 يشرب الخمر البر والحلم الغنم والطعام الدائم (و) الزينة (و) كالشهيء الخلو أو السكر والثوب المنسوج من
 حرير وكتان (و) الفضول (و) التوسع (و) أكل الحرام والشبهة (و) تزيين (و) تقريب من هذه القاعدة مما جاز
 في لعنة بطل بزواله كالنكاح بطل بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة ونظيره الشهادة على الشهادة
 لمرض ونحوه بطل إذا حضر الأصل عند الحاكم قبل الحكم (و) الثالثة (و) الضرر (و) لا يزال بالضرر قال
 ابن السكيت وهو ككتابي يعود على قولهم للضرر يزال ولكن لا يضر شيئاً شأن الأخص مع
 الأعم بل هو سواء لأنه لو أزيل بالضرر لما صدق الضرر يزال (و) من فروع هذه القاعدة (و) عدم
 وجوب العارية على الشربك في الحديد وعدم إجبار الحار على وضع الجموع وعدم إجبار السيد على
 نكاح العبد والأمة التي لا تحل له ولا ياكل المضطر طعام مضطر آخر إلا أن يكون نبياً فإنه يجوز له أخذ
 ونجب على من معه بذله له ولا قطع فائدة من فخذته ولا قتل ولده أو عبده ولا قطع فائدة من نفسه أن
 الخوف من القطع كالحوف من ترك الأكل أو أكثر وكذا قطع السبعة الخوفة ولو مال حائط إلى
 الشارع أو ملك غيره لم يجب إصلاحه ولو سقطت جرق لم يندفع عنه إلا بكسرها (و) ضمها (و) في الأصح
 ولو وقع كبتار في حفرة ولم يخرج إلا بكسرها كسرت وعلى صاحب الأرض ولو كان بفعل صاحب الحفرة
 فلا شيء ولو أدخلت جبهة رأسها في قدر ولم يخرج إلا بكسرها فإن كان صاحبها معها فهو بمنزلة يترك
 الحفظ فإن كانت غير ما كلفه كسر القدر أو عليه أرض النقص أو ما كوله في ذبحها وجهان وإن لم يكن
 معها فإن فرط صاحب القدر كسرت ولا أرض ولا أقله الأرض ولو التفت ذاتان على شاة ولم
 يمكن تخليص واحدة إلا باتلاف الآخرة لم يفت أحدهما بل يفتن إلى رواية صاحبها ويخلص بعبادته
 ضمين ولو سقط على جريح فإن استمر قتله وإن انتقل قتل غيره فقبل كسرت لأن الضرر لا يزال بالضرر
 وقبل كسرت فلا استواء قال الأمام لا حكم فيه في هذه المسئلة ولو كانت ضيقة الحل لا يمكن وطوها ما فاضلتها
 فليس له الوطه ولو زعم المفسر المبيع أو غرس أو بني فيه فليس للبائع الرجوع في صورة حصة الزرع
 لأن فيه إضراراً بالمرتبن ولا في صورة الغرس وينبغي للغرس والبناء للمفلس لأنه يمتنع قيمتها ويضر
 بالمفلس وأقرمائه (تنبيه) قال ابن السكيت يستثنى من ذلك لو كان أحدهما أعظم ضرراً وعبارة ابن
 الكتاني لا يبد من النظر لأخفهما ولا غلظهما ولهذا شرع القصاص والحدود وقال البغاة وقاطع

(قوله التوسع بأكل الحرام الخ) لعله الحلال (قوله فشاها) أي القاعدتين (قوله الأخص) أي القاعدة
 الثانية (قوله مع الأعم) أي القاعدة الأولى (قوله والأمة التي لا تحل له الخ) لأن أخته زوجة لسيد
 أو هي أخته (قوله ولا قطع) أي ولا يجوز قطع (قوله فائدة من فخذته) أي قطعة من فخذته الآخر
 (قوله أن الخوف) لعله إن كان الخوف (قوله ولم يندفع عنه) أي الشخص أو نفس الدافع (قوله فإن
 فرط) أي بحيث وضعها في غير محل القدر (قوله لم يفت) أي من الاتقاء (قوله ولو كانت) أي المرأة
 (قوله ضيقة الحل) أي الفرج (قوله صورة الغرس) أي والبناء (قوله قيمتها) لعله قيمتها
 (قوله ولهذا) أي للزوم النظر .

النفس تقاوما وتساقط
 وصار العمل لا له ولا
 عليه وإن غلب باعت
 الرياء فليس بنافع بل
 ضار يعاقب عليه وإن
 كان الثواب أغلب فله
 ثواب بقدر ما فضل
 من قوة الباعث الديني
 لآية من يعمل مثقال
 ذرة الآلة فلا ينبغي أن
 يضيع قصد الخير بل
 إن كان غالباً على قصد
 الرياء حبط منه القدر
 الذي يساويه وبقيت
 الزيادة وإن كان
 مغلوباً سقط بسببه شيء
 من عقوبة القصد
 الفاسد انتهى وما نقل
 عن المجموع هو ضعيف
 فإن الإخلاص أمر
 زائد على التية فلا يتنافى
 الصحة فقول الناظم
 فيما نقلنا فيه ما يشبه
 التبرى فهو ضعيف
 نعم قال السيوطي يحضرنى
 من ذلك صورة واحدة
 إذا ذبح الأنحية لله
 ولغيره فانضمام غيره
 يوجب حرمة الذبيحة
 لأنى وما ذكره مشكل

الطريق ودفع الصائل والشفعة والفسخ بسبب المبيع والنكاح والأعشار والإجارة على قضاء الديون
والنفقة الواجبة ومثله الظفر وأخذ المضطر طعام غيره وقتاله عليه وقطع شجرة الغير إذا حصل في هوائه
داره وشق بطن الميت إذا بلكه مالا أو كان في بطنها ولد غير حبي متجانسه ورعى الكفار إذا نكحوا بنساء
وصبيان أو بأسماء المسلمين ولو كان له عشر دار لا يصلح للسكرى والبراء للآخر وطلب صاحب الأكر
القسمه أجب في الأصح فإن كان فيه ضرر شرى به ولو أحاط الكفار بالمسلمين ولا مقاومة له تجاز دفع
المال لهم وكذا استيفاء الأسماء منهم بالمال إذا لم يمكن بغيره لأن مفسدة بقائهم في أيديهم وأصلها لهم
للمسلمين أعظم من بذل المال والخلع في الحيف لا يحرم لأن إنقاذ هامة تقدم على مفسدة تطويل العدة عليها
ولو وقع في نار تحرقه ولم يخلص إلا بما يفرقه ورأى مؤمن عليه من الصبر على كفاح النار فله الانتقال اليه في
الأصح ولو وجد المضطر كسرة وطعام غائب فلا يصح أن يأكله لئلا يفتن بالنية لأنها نجاسة وطعام الغير بالاجتهاد
أو ميتة وصيدا فلا يصح ترك ذلك لأنه يترك في الصيد المحظورين القتل والأكل ونشأ من ذلك
قاعدة رابعة وهي إذا تعارضت مفسدة ثان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أحدهما فالحاجة خامسة وهي
فرداً المفاضلة أولى من جلب المصالح : فإذا تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالباً لأن
اعتناء الشارع بالمسببات أشد من اعتنائه بالمأمورات ولذلك قال صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم
بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ومن ثم سويح في ترك بعض الواجبات
بأدنى مشقة كالقيام في الصلاة والفطر والطهارة ولم يسمع في الإقدام على المسببات وخصوصاً
الكبائر (فمن فروع ذلك) المبالغة في المضمضة والاستنشاق مسنونة ونكحه للصائم وتحليل الشعر
في سنة في الطهارة وبكره للمحرم وقد راعى المصلحة لعلها على المفسدة فممن ذلك الصلاة مع
مع اختلال شرط من شروطها من الطهارة والستر والاستقبال فإن بقي كل ذلك مفسدة لم يفسد
من الاختلال بجلال الله في أن لا يباحي إلا على أكمل الأحوال ومنى تعلقوا بشئ من ذلك
تجاوزت الصلاة بدونه فتدبراً لمصلحة الصلاة على هذه المفسدة ومنه الكذب بمفسدة محرومة ومنى
تضمنت جلب مصلحة تزد عليه تجاز كالكذب للإصلاح بين الناس وعلى الزوج عدم إصلاحها
وهذا النوع نرجع إلى ارتكاب أحد المفسدين في الحقيقة
(القاعدة الخامسة)

إذا التشرىك لا يستلزم
الحرمه اللهم إلا أن
يكون بقصد منه مما
يحرم الذبح لأجله بخلاف
نحو الذبح للسلطان
أو للزوج أو الزوجة
عند دخولها بيت زوجها
كما قاله ابن الفضل في
عمومة فلا يحرم قتله
ولكن السبوطى لم
يطلق قاعدة محكمة
كالناظم بل قال قد يطلها
قتله (واستثنت)
من صلب التشرىك
(أشياء) جمع شئ
على غير قياس
(كالتحية) فإنها
لا تبطل بالتشرىك
مع فرض أو نقل آخر
ومثلها كل ما المقصود
منه الفعل وهي نحو سنة
عشر سنة (مع غيرها
تصح فيها النية وقتها
أى النية (في قول)
أى رأى (كل قادة)
أى قدوة يقتدى به
أى من أئمتنا بخلاف
الحقيقة فالكلية ليست
مرادة (مقارن لأول
العبادة) فمن الوضوء

الحاجة تنزل منزلة الضرر ورعاية كانت أو خاصة (من الأولى) يشرع عبة الإجارة والمعاملة والحالة
ونحوها جوزت على خلاف القياس لما في الأولى من ورود العقد على منافع معدومة وفي الثانية من الحاجة
وفي الثالثة من بيع الدين بالدين بالدين فلهما الحاجة إلى ذلك والحاجة إذا عسر كانت كالضرورة (ومنها)
ضمان الضرر جوز على خلاف القياس إذا كان باع ملك نفسه ليس ما أخذه من الدين ديناً عليه حتى
يضمن لكن لا يحتاج الناس إلى معاملة من لا يقرضونه ولا يؤمن خروج المبيع كمنسحقاً (ومنها) مصلحة
الصلح وإباحة النظر للمعاملة ونحوها وغير ذلك من الثانية تضمنت لأنما بالفضية ويجوز للحاجة ولا يعتبر

(قوله ومساءلة الظفر) أى بالكفار مالا أو نفساً (قوله إنقاذ هامة) أى من الزوج (قوله بالنص)
أى في قوله (فن اضطر غير باغ الخ) (قوله ومن ثم) أى التعليل (قوله وخصوصاً) أى
أخصر الكبائر خصوصاً (قوله وقد راعى) أى الشارع (قوله وهذا النوع الخ) أى نظراً إلى
أن تفويت المصلحة مفسدة اهـ (قوله من الأولى) أى العامة .

المعنى من غير الفضة لأنه يبيع أصل الإناء من التقدين قطعاً بل المراد الأغراض المتعلقة بالتصليب كسوا
 الزين كاصلاح موضع الكسر والشد الوثيق (ومنها) الأكل من الغنمة في دار الحرب جائز للحاجة
 ولا بشرط للأكل أن لا يكون نعمة محظرة (تنبيه) من المشكل قول المنهاج ويباح النظر لتعليم مع قول
 في الصدق ولو أصدقها تعلم قرآن قبله تعلم تعليمه في الأصغر وأجاب السبكي بأنه إنما تعلّم لأن القرآن
 وإن أمكن تنصيفه من جهة الحروف والكلمات لكنه يختلف بهول صعوبة وتابعة في المهمات فقال لأن
 القيام بتعليم نصفه كمشاع لا يمكن والقول باستحقاق نصفه معين بحكم لا دليل عليه ويؤدي إلى النزاع
 فإن السورة الواحدة مختلفة الآيات في الطول والقصر والصعوبة والسهولة فتعين البديل وأعرض عن هذا
 الجواب مجابته بخاص بالطلاق قبل الدخول وقد صرحوا بتعليم التعليم ولو طلق بعد الدخول والمستحق
 بعد الدخول تعليم الكل وأجاب الشيخ الإمام جلال الدين المحلى في شرح المنهاج بأن ما ذكره النووي
 في إباحة النظر للتعليم يتردد به وهو خاص بالأمرد لأنه لا يمس حرم النظر إليه مطلقاً ولو بلا شهوة استشعر
 أن يرد عليه أن الأمر يحتاج إلى مخالطة الرجال للتعليم وشق عليه الاحتجاب والتستر وما زال السلف
 والعلماء جعل مخالطة المرء ومخالطتهم وتعليمهم فاستثنى النظر للتعليم لذلك (وأما المرأة) فلا تحتاج إلى
 التعليم كاحتياج الأمر (وأما الواجبات) فلا تعدن من يعلمها إياها من عزم أو زوج أو غيره ممن
 وراء حجاب وكان شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المناوي يأتي بهذا الجواب ويقول بتعميم الإباحة
 للمرأة أيضاً ويحجب عن مسألة الصداق بأن المطلقة اشتدت إليها الأطماع فتاب أن لا يؤذن في
 النظر إليها بخلاف غيرها والتحقيق تمامه قاله الشيخ جلال الدين وقد أشار إلى نحو ما قاله السبكي
 فقال قد كشفت ركب المذهب قائماً يظهر منها جواز النظر للتعليم فيما يجب تعليمه وتعليمهم
 كالمخالطة وما يتعين من الصنائع بشرط التعذر من وراء حجاب وأما غير ذلك فإن كلامهم
 يقتضي المنع ثم استشهد بالمذكور في الصداق.

(القاعدة السادسة)

العادة محكمة قال القاضي أصلها قوله صلى الله عليه وسلم إن المؤمن حسن ظهر عند الله حسن قال
 العلاني ولم أجده يرفوعاً في شيء من كتب الحديث أصلاً ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة
 الكشف والسؤال وانظره من قول عبد الله بن مسعود مؤقفاً عليه أخرجه أحمد في مسنده
 (أعلم) أن اعتبار العادة والعرف تراجع إليه في الفقه مسائل لا تعدد كثيرة (فمن ذلك) الحيض
 من الحيض والبلوغ والإنزال وأقل الحيض والنفس والطهر وغالبها وأكثرها وخياط الفلة والكثرة
 في الضبط والأفعال المنافية للصلاة والنجاسات المغفوعة عن قبلها وطول الزمان وقصره
 في مولاة الوضوء في وجهه والبناء على الصلاة في الجمع والخطة وبين الإيجاب والقبول

(قوله سوء الزين) لعنه سوى الخ (قوله بل المراد) أي بالحاجة (قوله الوثيق) في نسخة المتون
 (قوله وإن أمكن تنصيفه) أي بأن كان الطلاق قبل الدخول (قوله لأن القيام) أي قيام الزوج
 (قوله وشق) في نسخة يشق (قوله من وراء) متعلق بحال من غير (قوله اشتدت) في نسخة امتدت
 (قوله وما يتعين) أي فرض عين (قوله العرف) ما كان مقرراً بالعقول وتلقته الطباع
 السامية بالقبول (قوله من الحيض) لعنه وأقل من الحيض الخ (قوله والبناء على الصلاة
 في الجمع والخطة) لعل المراد بين الصلاتين في جمع التقديم وبين الجمعة وخطبتها.

عند غسل الوجه في
 الصلاة بالمهزة من
 التحرم ويستمر إلى تمام
 التحرم وفي المجمع
 والتنقيح المختار ما اختاره
 الإمام والغزالي أنه
 تكفي المقارنة العرفية
 أي بأن يوجد النية
 كلها أو بعضها في أوله
 أو آخره بحيث يعد
 مستحضراً للصلاة
 عند العوام وصوبه
 السبكي وقال ابن الرفعة
 إنه الحق وقال غيره
 إنه قول الجمهور
 والزرکشی إنه حسن
 بالغ لا يتجه غيره
 والأذرعى إنه صحيح
 والسبكي من لم يقل به
 وقع في الوسواس
 المذموم وقال الخطيب
 النشريدني ولي بهم أسوة
 لأنني قال أبو قشير في
 قلائده ونقل الأسنوي
 عن الأئمة الثلاثة جواز
 سبقها له يسيراً قال
 أبو غزيرة فينبغي
 الأخذ به سيما للموسوس
 قال البرماوي وطريقه
 فيها اختلف فيه

والسلام ورد في التأخير المانع من الرد بالعيب وفي الشرب وسق الدواب من الجدولي والآهار
 الملوكة إقامة له مقام الإذن اللفظي وتناول الثمار الساقطة وفي إحراز المال السروقي وفي المعاطاة
 على ما اختاره النووي وفي عمل الصناعات على ما استحسنته الرافعي وفي وجوب السرج والإكافير في
 استئجار كواب والجير والخبط والكحل على من جرت العادة بكونها عليه وفي الاستيلاء في
 القصب وفي رد ظرف الهدية وعدمه وفي وزن أو وكيل ما جهل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فان أصبح أنه يراعى فيه عادة بلد البيع وفي إرسال الكواشي خماراً أو حفظها كبلًا ولو اطرقت عادة
 ببلد بعكس ذلك أغبرت العادة في الأصح وفي صوم يوم الشك عن له عادة وفي قبول القاضي الهدية
 ممن له عكسة وفي القبض والإقباض ودخول الحمام ودور القضاة والولاة والأكل من الطعام المقدم
 في ضيافة بلا لفظ وفي المسابقة والمناضلة إذا كانت للرماة عادة وفي مسافة نزل المطلق عليها وفيما
 إذا اطرقت عادة المتكبرين بالأمان ولم يجر بينهما شيئاً فلا يصح أنها تنزل منزلة الشرط وفي
 الفاظ الوقف والموصي والأمان وسبأ في ذكر أمثلة من ذلك وتعلق بهذه القاعدة مباحث
 (الأول) في ثبوت العادة وفي ذلك فروع (أحدها) الحيف قال الإمام والغزالي وغيرهما العادة في باب
 الحيف أربعة أقسام (أحدها) ما يثبت بمرّة بلا خلاف وهو الاستحاضة لأنها حلة فريضة فإذا وقعت
 فالظاهر دوامها وتساوي ذلك المبتدأة والمعتادة والمتجربة (الثاني) مما لا يثبت (فيه) بالمرّة ولا بالمرات
 المتكررة بلا خلاف وهي المستحاضة إذا انقطع دمها فزأت يوماً دماً ويوماً نقاء واستمر لها
 أدوار هكذا ثم أطبق الدم على لون واحد فإنه لا يقطع لها قدر أيام الدم بلا خلاف وإن قلنا باللفظ
 بل (بمقتضى) لما كان يجعله خضياً بالتلفيق وكذا لو ولدت مزاراً ولم تر نفاساً ثم ولدت وأطبق
 الدم وجاوز ستين يوماً فإن عدم النفاس ولا يصير عادة لها بلا خلاف بل هذه مبتدأة في النفاس
 (الثالث) لا يثبت بمرّة ولا بمرات على الأصح وهو التوقف عن الصلاة وغيرها بسبب تقطع الدم إذا
 كانت ترى يوماً دماً ويوماً نقاء (الرابع) مما يثبت بالثلاث وفي ثبوته بالمرّة والمرةين بخلاف والأصح الثبوت
 وهو قدر الحيف والطهر (الثاني) الحارحة في الصيد لا بد من تكرار يغلب على الظن أنه عادة ولا
 يكن مرة واحدة قطعاً وفي المرةين والثلاث بخلاف (الثالث) القائف لا خلاف في اشتراط التكرار
 وهل يكن بمرتين أو لا بد من ثلاث وجهان رجع الشيخ أبو حامد وأصحابه إعتبار الثلاث وقال
 إمام الحرمين لا بد من تكرار يغلب على الظن أنه عارف (الرابع) اختيار الصبي قبل البلوغ بالمأثمة
 قالوا بخبرين مرتين فصاعداً حتى يغلب على الظن كونه (الخامس) عيوب البيع والزنا يثبت الرد بمرّة واحدة
 لأن تهمة الزنا لا تزول وإن تاب ولذا لا يحذفه إلا باق وكذلك قال القاضي حسين وغيره يكني بالمرّة
 الواحدة منه في بد البائع وإن لم يأت في بد المشتري قال الرافعي والسرقة قريب من هذين وأما البول
 في الفراش فلا يظهر إعتبار الاعتقاد فيه (السادس) العادة في صوم يوم الشك كما إذا كان له
 عادة بصوم الاثنين والخميس فصاعداً في يوم الشك أحدهما بما إذا ثبت العادة قال الشيخ فاج الدين

السترخص انتهى
 (ونحوها) كالكتابة
 في الطلاق فإنه يشترط
 مقارنة النية لجميع اللفظ
 على خلاف فيه بين
 الروضة وغيرها
 (واستثنت منه) أي
 من هذا القسم (صور)
 لا يشترط فيها المقارنة
 والضابط أن ما دخل
 فيه باختياره يشترط
 فيه المقارنة وما لا فلا
 كالصوم ذكره الزركشي
 في قواعده وذلك
 (كالصوم) المقروض
 فإنه لا يصح مقارنته
 لأول النهار بنيته
 (والزكاة) وإلحاقه
 الزكاة بالصوم محمول
 كما قاله الزركشي على
 أن كلا منهما يصح في
 نية التذم وإن اختلفا
 في امتناع المقارنة في
 الصوم دون الزكاة
 ولهذا كان التحقيق كما
 قاله الزركشي أنه ليس
 لنا ما يمنع مقارنته ويجب
 تقديمه إلا الصوم (مما
 قد ذكر) الأصل
 (وقرئها) بكل

(قوله ودخول الحمام) أي الاستئذان في الدخول (قوله للرماة عادة) لعل هنا مقطة والأصل
 في قدر الغرض طولا وعرضا أو الواو زائدة من النساخ (قوله المتبارزين بالأمان) أي من نصرة
 الغير (قوله إذا انقطع) لعله إذا قطع (قوله بل يختصها) لعله تختصها (قوله والزنا) لعله
 في الزنا (قوله يثبت الرد) أي للمبيع . (١) قاذفه

السبكي لم أر فيه نقلاً وقال في الخادم لم يتعرضوا لضابط العادة فيتحليل ثوبها مرة أو بقدر يحد
 في العرف منكرها (السابع) العادة في الأهداء للقاضي قبل الولاية قال ابن السبكي لم أر فيه نقلاً
 ثم إذا ثبت به قال وكلام الأصحاب يطرح ثوبها مرة واحدة ولذلك عثر الرافعي بقوله يعلم منه الهدية
 والهدية الصادق مرة (الثامن) العادة في تجديد الطهر لمن يتيقن طهره وأحدنا وكان قبلهما منطهرأ فانه
 يأخذ بالصدان اعتاد التجديد وبالمثل إن لم يعتده لم يبينوا بما ثبتت العادة لكن ذكر السبكي في شرح
 المساج أن من ثبتت له عادة محكمة يمكن اعتاده فيأخذ بالصد ظاهر هذا ألاكتفاء فيه بالمرة ونحوها
 (التاسع) إنما استدلل بحيف الخنى وأمانته على الأنوثة والذكورة بشرط التكرار ليؤكد الظن
 ويندفع توهم بكونه اتفاقاً قال الأستاذى وجزم في الهذيب أنه (لا يكتفى) فمرتان بل لا بد أن
 يصير عادة قال ونظير التحاقه مما قيل في كلب الصيد
 فان اضطررت (المبحث الثاني)

إنما تعتبر العادة إذا طردت فإن أطربت فلا وإن تعارضت الظنون في اعتبارها فخلافت قال
 الإمام في باب الأصول والمارجى ما يصح في أطراد العادة فهو الحكم ويضمه كالمذكور صريحاً
 وكل ما تعارض الظنون ببعض التعارض في حكم العادة فيه فهو مثال الخلاف انتهى وفي ذلك فروع
 (مما) طلع شيئاً وأطلق نزل على النقد الغالب فلو اضطررت العادة في البلد وجب البيان ولا يطل البيع
 (ومما) حلت المعاملة بمنس من العروض أو نوع منه أنصرف الثمن إليه عند الإطلاق في الأصح
 كالنقد (ومما) استأجر الحظاظة والنسخ والكحل والخبيط والحبر على من يخلاف محتج الرافعي
 في الشرح الرجوع فيه إلى العادة فان اضطررت وجب البيان ولا يطل الإجارة (ومما) البطالة
 في المدارس سئل عنها ابن الصلاح فأجاب بأن ما وقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من
 الاستحقاق حيث لا نص فيه من الواقف على اشتراط الاشتغال في المدة المذكورة وما يقع منها قبلها
 يمنع لأنه ليس فيها عرف مستمر ولا وجود لها قطعاً في أكثر المدارس والأماكن وإذا سبق بها عرف
 في بعض البلاد واشهر غير مضطرب فيجوز فيها في ذلك البلد الخلاف في أن العرف الخاص عمل
 ينزل في التأثير منزلة العرف العام والظاهر نزل به في أهله بتلك المنزلة انتهى (ومما) المدارس الموقوفة
 على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح
 كمختصر ابن الصلاح ونحوه أو يقرأ ثلثين الحديثين كالبخاري ومسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث
 من فقه وغريب ولغة ومشكل واختلاف كما هو عرف الناس الآن وهو شرط المدرسة الشيعية
 كما رأيت في شرط واقفها وقد سأل شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي
 عن ذلك فأجاب بأن الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذلك اصطلاح
 أهل كل بلد الشام يلقون دروس الحديث كالشيخ المنبر في بعض الأوقات خلاف المصريين
 فان العادة جرت فيهم في هذه الأعصار بالجمع بين الأمرين بحسب ما يقرأ فيه من الحديث
 (فصل) في تعارض العرف مع الشرع هو نوحان أحدهما أن لا يتعلق بالشرع حكم فيقدم عليه عرف
 الاستعمال فلو حلف لا يأكل لحم الخنزير بالصلوات وإن سماها الله لحماً ولا يعلس على بساط أو تحت سقف
 فله أن لا يكتفى (لعله لا يكتفى) قوله من العروض) كالمح (قوله والكحل) أي تزين العرس
 (قوله ابن حجر) أي المصقل (قوله عن ذلك) أي الوقف (قوله من الحديث) أي قراءة ودراسة

(قوله أنه لا يكتفى) لعله لا يكتفى (قوله من العروض) كالمح (قوله والكحل) أي تزين العرس
 (قوله ابن حجر) أي المصقل (قوله عن ذلك) أي الوقف (قوله من الحديث) أي قراءة ودراسة

واجب من (لفظ
 الأول) كاهنزة (إن
 كان) الأول (ذكر)
 كالنكير في الصلاة
 (واجب على) القول
 (الحلي - نحو الصلاة
 لكن الغنار) من
 حيث المنكر إذا التعبير
 بالغنار كما قال النووي
 ليس شأنه التصحيح
 المذهب وإنما هو
 ما قالت به طائفة قليلة
 وكان للدليل يساعده
 (لبعض) من العلماء
 كالإمام والغزالي كما
 مر بطل (يكتفى عرفاً
 استحضار) لذلك
 واحترزته بفسولي
 واجب من زيادة نحو
 الحليل فلا يشترط
 اقتران النية كما اعتمده
 الرمل وخالفه الشيخ
 ابن خنجر (كلك
 قرنها على التحقيق -
 بالأول النسبي) وهو
 ما تقدمه غيره فاعترف
 فيه تبعاً لانتقاد غيره
 (الأول) (الحقيق)
 وهو ما لم يتقدمه غيره
 كالنقل في التيمم فهو

أَوْ فِي مَوْضِعٍ سَرَّاجٍ كَمْ يَحْتَسِبُ بِالْجُلُوسِ عَلَى الْأَرْضِ وَإِنْ سَمَّاهَا اللَّهُ بِسَاطَا وَلَا تَحْتَ السَّمَاءِ وَإِنْ سَمَّاهَا
 اللَّهُ سَقْفًا وَلَا فِي الشَّمْسِ وَإِنْ سَمَّاهَا اللَّهُ بِسَرَّاجٍ أَوْ لَا يَضَعُ رَأْسَهُ عَلَى وَتَدْلُمُ يَحْتَسِبُ بِوَضْعِهَا عَلَى
 جَبَلٍ أَوْ لَا يَأْكُلُ مَبْتَهً أَوْ دَمًا كَمْ يَحْتَسِبُ بِالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَالْكَبِدِ وَالطَّحَالِ فَيَقْدِمُ حَرْفَ (الشَّرْعِ) وَ
 جَمِيعَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا اسْتَعْمِلَتْ فِي الشَّرْعِ بِسَبَبِ بَلَا تَعْلُقُ حَكْمًا وَتَكْلِيفًا وَالثَّانِي أَنْ يَتَعْلَقَ بِهِ حَكْمٌ
 فَيَقْدِمُ عَلَى عَرَفِ الْأَسْتِمَالِ فَلَوْ حَلَفَ لَا يَصِلُ لَا يَحْتَسِبُ إِلَّا بِذَاتِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَوْ لَا يَصُومُ
 لَمْ يَحْتَسِبْ تَعْلُقُ الْإِيمَانُ أَوْ لَا يَنْكِحُ يَحْتَسِبُ بِالْعَقْدِ لَا بِالْوِطْ أَوْ قَالَ إِنْ رَأَيْتَ الْهَلَالَ قَالَتْ طَالَتْ
 فَرَأَاهُ غَيْرَهَا وَعَلِمْتَ بِهِ طَلَفَتْ بِحَمَلٍ لَهُ عَلَى الشَّرْعِ قَالَتْ فِيهِ نَحْمَى الْعِلْمُ لِقَوْلِهِ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا
 وَلَوْ كَانَ اللَّفْظُ يَقْتَضِي الْعُقُومَ وَالشَّرْعُ يَقْتَضِي التَّخَصُّصَ أَعْتَبَرُ خُصُوصَ الشَّرْعِ فِي الْأَصَحِّ
 فَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ كَيْفًا لَمْ يَحْتَسِبْ بِالْمَبْتَهِ أَوْ لَمْ يَطْلُ لَمْ يَحْتَسِبْ بِالْوِطْ فِي الدَّبِيرِ عَلَى مَا رَجَعَهُ فِي
 كِتَابِ الْإِيمَانِ أَوْ أَوْصَى لَا قَارِبَهُ لَمْ يَدْخُلْ وَرِثَتُهُ عَمَلًا بِتَخَصُّصِ الشَّرْعِ إِذَا لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ
 أَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءً لَا يَحْتَسِبُ بِمُتَغَيَّرٍ كَثِيرًا بِزَعْفَرَانٍ وَنَحْوِهِ .

(فصل) فِي تَعَارُضِ الْعُرْفِ مَعَ اللَّفْظِ حَكْمًا صَاحِبِ الْكَافِ وَجْهَيْنِ فِي الْمَقْدَمِ أَحَدُهُمَا وَإِلَى
 ذَهَبَ الْفَاضِلُ حُسَيْنُ الْحَقِيقَةِ اللَّفْظِيَّةِ عَمَلًا بِالْوَضْعِ الْكَلْبِيِّ وَالثَّانِي وَغَلِبَهُ الْكَلْبِيُّ الدَّلَالَةُ الْعَرَفِيَّةُ
 لِأَنَّ الْعُرْفَ يَحْكُمُ فِي التَّصَرُّفَاتِ سِوَايَ الْأَمَانِ قَالَ فَلَوْ دَخَلَ دَارَ مَنْتَقِبِهِ فَقَدِمَ إِلَيْهِ طَعَامًا فَامْتَنَعَ فَقَالَ
 لَهُ إِنْ لَمْ تَأْكُلْ فَرَأَيْتَ طَالَتْ فَخَرَجَ وَلَمْ يَأْكُلْ ثُمَّ قَدِمَ الْيَوْمَ الثَّانِي فَقَدِمَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الطَّعَامُ فَأَكَلَ
 فَعَمِلَ الْأَوَّلُ لَا يَحْتَسِبُ وَعَلَى الثَّانِي يَحْتَسِبُ أَنْتَهَى وَقَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الطَّلَاقِ وَإِنْ تَطَابَقَ الْعُرْفُ وَالْوَضْعُ
 بِمَعْنَاكَ وَإِنْ اخْتَلَفَا فَكَلَامُ الْأَصْحَابِ يَمِيلُ إِلَى الْوَضْعِ وَالْإِمَامُ وَالْفَرَزْدِيُّ يُرِيانُ بِإِعْتِبَارِ الْعُرْفِ وَقَالَ
 فِي الْأَمَانِ تَمَّا مَعْنَاهُ أَنْ عَمَّتِ اللَّفْظُ قَدِمَتْ عَلَى الْعُرْفِ وَقَالَ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ الْعُرْفُ لَيْسَ لَهُ فِي اللَّفْظِ
 وَجْهٌ آتِيَةً فَلَمْ يَحْتَسِبْ بِاللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ اسْتِعْمَالٌ فَبِهِ خِلَافٌ وَإِنْ هَجَرَتْ اللَّفْظُ حَتَّى صَارَتْ نِسْبًا
 مَنَسِيَّةً قَدِيمَ الْعُرْفِ (وَمِنْ الْفُرُوعِ الْمَخْرُجَةِ عَلَى ذَلِكَ) حَلَفَ لَا يَسْكُنُ مَيْتًا فَإِنْ كَانَ يُدَوِّبُهَا يَحْتَسِبُ
 بِالْمَيِّتِ وَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ قَدْ تَطَاهَرَ فِيهِ الْعُرْفُ وَاللَّفْظُ لِأَنَّ الْكُلَّ يُسَمُّونَهُ مَيْتًا وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ
 فَوَجَّهَانِ مَيْتًا عَلَى الْأَهْلِ الْمَذْكُورِينَ أَعْتَبَرْنَا الْعُرْفَ لَمْ يَحْتَسِبْ وَلَا أَصَحُّ الْجَحْتِ (وَمِنْهَا) حَلَفَ
 لَا يَشْرَبُ مَاءً يَحْتَسِبُ بِالْمَالِحِ وَإِنْ لَمْ يَتَدَبَّرْ شَرِبَهُ إِعْتِبَارًا بِالْإِطْلَاقِ وَالْإِسْتِمَالِ الْكَلْبِيِّ (وَمِنْهَا) حَلَفَ
 لَا يَأْكُلُ الْخَزْخَزَ يَحْتَسِبُ بِغَيْرِ الْأَرْضِ أَوْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ لَا يَتَعَارَفُونَ ذَلِكَ لَا طَّلَاقَ الْأَسْمِ عَلَيْهِ طَلَفَةٌ
 (وَمِنْهَا) قَالَ أَعْطُوهُ بَعْدَ أَنْ لَا يَعْطَى نَاقَةً عَلَى الْمَنْصُوصِ وَقَالَ ابْنُ شَرِيحٍ نَحْمُ لَانْدَارِجَهُ فَمَا لَفْظُ (وَمِنْهَا)
 قَالَ أَعْطُوهُ كِتَابَةً أَعْطَى قَرْنًا أَوْ بَغْلًا أَوْ حِمَارًا عَلَى الْمَنْصُوصِ لَا الْإِبِلَ وَالْبَقَرَةَ إِذَا لَا يَطْلُقُ عَلَيْهَا مَحْرَفًا
 وَإِنْ كَانَ يَطْلُقُ عَلَيْهَا طَلَفَةٌ وَقَالَ ابْنُ شَرِيحٍ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَصِيرٍ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ إِلَّا الْفَرَسَ (وَمِنْهَا)
 حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْبَيْضَ وَالرُّؤُسَ لَمْ يَحْتَسِبْ بِبَيْضِ السَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَلَا بِرُؤُسِ الْعَصَافِرِ وَالْحَمَانِ لَعْدَمِ

أول نسي والمسخ
 للوجه فيه وهو الأول
 الحقيق ومن ذلك
 النقل في الصوم يكنى
 فيه نية في أثناء النهار
 قبل الزوال () وليس
 ذكرًا يجب استحضارها
 إلى القصر () لكنه
 يس لأنه أعوان
 على دفع الوسواس
 لأن الاستحضار يكون
 على القلب بمنزلة الغطاء
 حتى يزول الاستحضار
 فتجى الوسواس فتأمل
 وتنبه (بل كنى
 انصافها) أى
 استحضارها في الأول
 وينحب حكمها على
 الباقي (أما محلها)
 الذى تنشأ عنه
 (قلب) هو الفؤاد
 وقبل غيره وعليه يدل
 حديثهم أرق أفئدة
 وألين قلوباً (النوى
 في كل موضع بسلا
 مناوى) أى معاند
 أى مخالف فلا يكنى
 اللفظ عنها لكن في قوله
 بلا مناوى إشارة إلى
 بجمد الخلاف في كل

(قوله بالسّمك والجراد والكبد والطحال) المذكورة في قوله وأحلت لنا الميتان والدمان (قوله
 أَوْ لَا يَضَعُ رَأْسَهُ عَلَى وَتَدْلُمُ) أى وَإِنْ سَمَّاهَا اللَّهُ وَتَدْلُمُ (قوله والجبال أوتاداً) (قوله إلا بذات
 الركوع والسجود) أى بذات الأركان (قوله ولو كان اللفظ) في العرف (قوله فعلى الأول)
 أى تقديم اللفظ (قوله فعلى الثانى) أى تقديم العرف (قوله وَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ) (لعله فيها) قوله
 لَا نَدَارِجَهُ فِيهَا) لعله لَا نَدَارِجَهُ فِيهِ .

إطلاقها عليها عرفاً (ومنها) قال تزوجني طالق لم تطلق سائر زواجه عملاً بالعرف وإن كان وضع
 اللغة يقتضي ذلك لأن اسم الحنظل إذا أضيف محم وكذا قوله الطلاق يكره لا يحمل على الثلاث
 وإن كان اللفظ واللام للحنظل (ومنها) وهي للقراء فهل يدخل من لا يحفظ ويقرأ في المصحف
 أو لا وجهان ينظر في أحدهما إلى الوضع وفي الثاني إلى العرف وهو الأظهر (ومنها) وهي للفقهاء
 فهل يدخل الخلفاء المتأخرون قال في الكافي سئل عن رجل أتبع العرف فلم يزل يقرأ لا يعلون الحياض
 قال الشيخ أبو زيد لا أدري ما إذا بي الشافعي سئل أن أتبع العرف لم يزل يقرأ لا يعلون الحياض
 بيوتاً قال الرافعي الشافعي يبيع مفتضى اللغة ثارة وذلك عند ظهورها ونحوها وهو الأصل وثارة
 نبع العرف إذا استمر واطرد وقال ابن عبد السلام قاعدة الأمان البناء على العرف إذا لم يضطرب
 فان اضطرب قال الرجوع إلى اللغة (تنبيه) إنما يتجاذب الوضع والعرف في العرفي أما العنجمي
 فيعتبر عرفه قطعاً إذا لا وضع محم عليه فلو خلف على البيت بالفارسية لم يثبت ثبيت الشعر
 ولو أوصى لأقاربه لم يدخل قرابة الأم في وصية العرب ويدخل في وصية العجم ولو قال إن
 رأيت المال خائب خائت طالق غرها قال الفقهاء إن علق بالعجمية حمل على المعانية سواء فيه
 البصر والأعمى قال والعرف الشرعي في حمل الرواية على العلم لم يثبت إلا في اللغة العربية ومنع
 الإمام الفرق بين اللغتين ولو خلف لا يدخل دار زيد فله قبل ما يسكنه بأجارة لم يثبت وقال القاضي
 حسين إن خلف على ذلك بالفارسية حمل على المشكن قال الرافعي ولا يكاد يظهر فرق بين اللغتين
 (فصل) في تعارض العرف العام والخاص والضابط أنه إن كان محصوراً بمحصوراً لم يؤثر كما لو
 كانت عادة امرأة في الحبيصة أقل من ما استقر من عادة النساء ردت إلى الغالب في الأصح وقبل
 تعتبر عادتها وإن كان غير محصوراً اعتبر كما لو جرت عادة قوم حفظ زرعهم ليلاً ومواسمهم
 نهاراً فهل ينزل ذلك منزلة العرف العام في العكس وجهان الأصح نعم
 (المبحث الثالث)

العادة المطردة في ناحية هل تنزل عاداتهم منزلة الشرط فيه فهو (ومنها) لو جرت عادة قوم بقطع
 الحصر قبل النضج فهل تنزل عاداتهم منزلة الشرط حتى يصح بيعه من غير شرط القطع وجهان أحدهما
 لا وقال الفقهاء نعم (ومنها) لو عزم في النكاح أعياذ بإباحة متافع الرهن للمرتين فهل ينزل منزلة شرطه
 حتى يفسد الرهن قال الجمهور لا وقال الفقهاء نعم (ومنها) لو جرت عادة المقرض برد أزيد مما اقترض
 فهل ينزل منزلة الشرط فيحرم إقراضه وجهان أحدهما لا (ومنها) لو اعتاد بيع العينة بأن بشري مؤجلاً
 فأقل مما باعه نقداً فهل يحرم ذلك وجهان أحدهما لا (ومنها) لو بارز بكافر مسلماً وشرط الأمان لم ينعز
 للمسلم أعانة المسلم فلم يشترطه ولكن اطردت العادة بالمبارزة بالأمان فهل هو كالمشروط وجهان

(قوله إذا أضيف) أي إلى المعرفة (قوله لا أدري ما إذا) لعله ماذا (قوله يبيع) في نسخة تبع (قوله
 يضطرب) أي يختلف (قوله يتجاذب) أي يتعارض (قوله ما استقر) في نسخة ما استقرى (قوله وإن
 كان) أي العرف المحصور غير المحصور (قوله في العكس) أي في حفظ المواشي ليلاً والزرع نهاراً
 أي منزلة العرف العام في جريانه بالعكس واعتباره كاعتباره (قوله الحصر) أي العنب الأخضر
 الحامض (قوله بيع العينة) هو بيع السلم (قوله بأقل) لعله بأكثر وشيخنا أبقى هذه العبارة .

صورها وفيه نظر لأن
 أبا هبسد الله الزبيري
 اشترط الجمع بين اللفظ
 والنية والقلب قال
 في العمدة في الصلاة
 وهو بعيد وفي النخبة
 الإشارة إلى أنه مع
 شذوذه يندب الخروج
 من خلافه انتهى وفي
 الزكاة خلاف أيضاً
 في أجزاء اللفظ كما
 حققوه خلافاً لمن نرى
 الخلاف (فليس يكنى
 اللفظ باللسان - مع
 إلتفاتنا) أي الآية (من
 الحسان) أي القلب
 وظاهره ولو من العامي
 كلامهم لكن فيه عسر
 فينبى أن يعتد به الآن
 أعني في زماننا الذي
 غلب فيه عدم الصلاة
 فصلاً عن الاتيان
 بها ناقصة (واللفظ)
 الذي يراد أن ينوى
 (واللسان) كذا فيما
 رأيت اللسان مع التعبير
 باللفظ والقياس واللفظ
 واختلافاً بأن نوى بقلبه

أصحهما ثم هذه الصور مستثناة (ومنها) لو دفع ثوبا مثلاً إلى تحيط لبخيط ولم يترك لهجرة وجرت
عادة الفصل بالآجرة فهل ينزل لفظة شرط الآجرة خلاف الأصل مع المذهب لا وأستحسن الرافعي لفافله
(المبحث الرابع)

العرف الذي عمل عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق دون المتأخر قال الرافعي العادة الغالبة إنما تؤثر
في المعاملات لكثرة وقوعها وروية الناس فما يروج في النسخة غالباً ولا يؤثر في التعليق والإقرار بل
يقع اللفظ على عمومها فبما أما في التعليق فلفظة وقوعها ولما في الإقرار فلأنه أخبار عن وجوب سابق
ورما تقدم كوجوب على العرف الغالب فلو أقر بذكرهم وفترها بغير سكة البلد قبل قال الإمام وكذا
الدعوى بالدرهم لا ينزل على العادة كما أن الإقرار بها لا ينزل على العادة بل لا بد من الوصف وكذا قال
الشيخ أبو حامد والماوردي والرويان وغيرهم وقرروا بما سبق أن الدعوى والإقرار أخبار عما تقدم فلا
يقعده العرف المتأخر بخلاف العقيد فإنه أمر يتغير في الحال فبقية العرف فلو أقر بذكرهم مطلقاً
في بلد ثم أقره بمقتضى النافذة في الأصح وقبل يكرهه بأية لعرف الشرع ولا خلاف أنه لو اشترى
بألف في هذه البلد بزمه النافذة لأن البيع معاملة والغالب أن المعاملة تقع كما يروج فيها خلاف
الإقرار (ومن القرويع المخرجة على هذا الأصل) مما سبق في مسألة البطالة فإذا اشترى غرفة فيها في
أشهر مخصوصة حمل على ما وقف بعد ذلك لا ما وقف قبل هذه العادة (ومنها) ركسوة الكعبة نقل
الرافعي عن ابن جهمان أنه منع بيعها وشراها قال ابن الصلاح الأمر فيها إلى رأي الإمام وأستحسنه النووي
وقال العلاني وغيره الذي يقتضيه القياس أن العادة استمرت بأنها تبدل كل سنة ويؤخذ تلك العتقة
فينصرف فيها بيتاً وغيره ويقوم الأئمة على ذلك في كل عصر فلا تردد في جوازها وأما بعد ما انفق في
هذا القرن فمن وقف الإمام ضيقة معينة على أن يصرف زبعمها في ركسوة الكعبة فلا تردد في جواز ذلك
لأن الوقف بعد استقرار هذه العادة والعلم بها فيقول لفظ الوقف عليها (ومنها) الأوقاف القديمة
المشروط نظرها للحاكم وكان الحاكم إذ ذاك شافعيًا ثم إن الملك الظاهر أحدث القضية الأربعين
أربع وستين سنة فلم كان موقوفاً قبل ذلك اختص نظره بالشافعي فلا يشاركه غيره وعمل أطلق من
النظر بعد ذلك فيقول عليه أيضاً لأن أهل العرف غالباً لا يفهمون من إطلاق الحاكم الحكم غير
الدافعي قال السبكي في فتاويه ذكر الشيخ جبرهان الدين بن الفر كاح قال وقف على فقهاء حكرتها
أنه يجعل النظر لحاكم دمشق وكان حينئذ في دمشق حاكم واحد على مذهب معين ثم بول السلطان
دمشق أربع قضية ومات القاضي الذي كان موجوداً حين الوقف وبعد ذلك بول القضية الأربع وأحدم
على مذهب الذي كان حين الوقف أولاً وقد كتب عليها جماعة منهم الشيخ زين الدين العارفي والصفي
الهندي وآخرين أنه يختص بذلك الذي هو على مذهب الموجود حين الوقف قال السبكي ويهتد
ذلك أنه لما حصلت التولية في زمن الملك الظاهر ولولا الثلاثة تبع للقاضي الذي كان حين الوقف وذلك
القاضي لم ينزل عن نظره ولا جعل الثلاثة يزا حرك له في كل ما استحق بل أفرد هو بالأوقاف والأيتام

(قوله على ما وقف) لعل العبارة مقلوبة والأصل حل ما وقف بعد على ذلك العرف (قوله بعد ذلك)
أي بعد جريان عرف البلد (قوله أن العادة) لعل هنا سقطت والأصل جوازاً لأن العادة الخ وإسقاط
قوله فلا تردد في جوازها (قوله الملك الظاهر) إسم سلطان من سلاطين مصر (قوله قبل ذلك)
أي الإحداث (قوله ولولا الثلاثة تبع) لعل الصواب تبعاً والثلاثة بدل من الواو .

الظهر ولباسه العصر
(فليحتر بالقلب) أي
بحسب فيه (من غير
عفا) لأنه الأصل
وهو نصريح بل لازم
اليت الذي قبله
(وشرطها التميز)
أي من الفاعل
(والإسلام) في
العبادات غالباً فلا يرد
إجزاء التية من الكافر
إذا أخرج فطره من
تلتزم نفقته (والعلم
بالتنوي) مطابقاً للواقع
فلو اعتقد أن الوضوء
أو الصلاة سنة لم يصح
ولو اعتقد أن
فيها فروضاً وسنناً
ولم يميز صح حتى من
العالم كما قال ابن حجر
خلافاً للبخوي وبقى قسم
ثالث وهو مالمو أنى
بالأصل ولم يعتقد
شيئاً وكان مما يخفى
عليه مثل ذلك فالقباس
الصحة وإن اقتضى
قولهم لا يجوز الإقدام
على فعل حتى يعلم حكم
الله فيه خلاف (بإمام)
أي كثير المهمة (تليه)

قال الفقهاء كلهم ورد به الشرع مطلقاً ولا ضابط له فيه ولا في اللغة يترجع فيه إلى العرف وقدره
بالجواز في السرقة والتفريق في البيع والقبض وقدره الحبض وقدره الاحياء والاستيلاء في القصب
والاكتفاء في نية الصلاة بمقارنة العرفية بحيث يعد مستحضراً للصلاة على ما اختاره النووي وغيره
وقالوا في الامكان انها نية أولاً على اللغة ثم على العرف (وخرجوا) عن ذلك في مواضع لم يعتبروا
فيها العرف مع انها لا ضابط لها في الشرع ولا في اللغة (منها) المعاطاة على اصل المذهب لا يصح
البيع بها ولو اعتبرت لا جرم أن كنوى قال المختار والراجع ذلك بالصحة لأنه لم يصح في الشرع
اعتبار لفظ فوجب الرجوع إلى العرف بكنهه من الالفاظ (ومنها) مسئلة استصناع الصناعات
الحاربه عادتهم بالعمل بالأجرة لا يستحقون شيئاً إذا لم يشترطوه في الاصح (وغن) أمثلة ذلك فمن
تدفع ثوباً إلى خياط ليخطه أو فهاراً ليقصره أو مجلس بين يدي خلاق فخلق رأسه أو دلاً كما فذل كما أو

(قوله الحكم) مرفوع فاعل (قوله عن ذلك) أى اعتبار العرف (قوله ولو اعتيد) أى البيع (قوله كغيره) أى بيع المعاوضة (قوله ومن أمثلة ذلك) أى المسئلة المذكورة .

بحث البلقيني صحة
نقل الصوم من كفر
أسلم مقارناً للفجر كما
لو طلع وهو مجامع وله
احتمال في الفرض
(وعد أيضاً) أى من
شروط النية (ففقد
ما ينافى) ها هواما
وابتداء فلو ارتد في أثناء
الصلاة أو عند تحررها
لم تصح (ونية القطع)
لإبادة عدوه (من
المتنافى) فلو نوى قطع
الصلاة بطلت نعم
لا يبطل الوضوء والصوم
والاعتكاف بنية القطع
لأن الصلاة أشد
احتياطاً من غيرها
وكان القياس أن التيمم
يبطل به ولم أر فيه نقلاً
(ومنه) أى من
المتنافى (ردة) وهى
قطع الإسلام بنية
أو قول أو فعل كفر
فمن ارتد في تيممه بطل
وكذا في وضوئه لكن
من حيث قطع النية
فيحتاج إلى استثنائها
لأنه يبطل ما مضى فيه
وفى النوم فى أثناء

نقد مشهوره عالم در

دخول سقبة باذن وسار الى الساحل وأمر دخول الحمام فانه يوجب الأجرة وإن لم يجز لها ذلك قطعا
 لأن الدخول مستوفى منفعة الحمام يسكنه وهناك صاحب المنفعة عثر فيها (ومنها) لم يجز جعواى ضبط مولاة
 الرضوة ونخلة الشعر وكثافة العرف في الأصح ولا في ضابط (التحذير) (مخرج) (مستل) الغزالي عن اليهودي
 إذا أخر نفسه مدة معلومة مما يحرم السبوت التي تحتلها إذا لم يستثنها فان استثنىها فهل تصح الإجارة
 لأنه يؤدى إلى تأخير التسليم عن العقد فاجاب إذا طرد عرفهم بذلك فكان إطلاق العقد كالتمصير
 بالاستثناء كما استثنى الليل في عمل لا يتولى إلا بالهار وحكمه أنه لو أنشأ الإجارة في أول الليل
 مضمنا بالإضافة إلى أول الغد لم يصح وإن أطلق صفة (10) وإن كان الحلال يقتضي تأخير العمل كما لو
 أحرر أرضا للزراعة في وقت لا يتصور المبادرة إلى زرعها أو أجز دارا مشحونة بالأمتعة لا تفرغ إلا
 في يوم أو يومين انتهى وقد نقله عن الرافعي والنووي ولم ينقله عن غيره قال السبكي ولا ينبغي
 أن يؤخذ مسلما بل ينظر فيه قال وقد استدل عنه قاضي القضاة أبو بكر الشامي فقال يجز على
 العمل فيها لأن الاعتبار بشرعنا في ذلك فذكر أنه كلام الغزالي فقال ليس بصحيح ثم قال يحتمل
 أن يقال ذلك ويستثنى بالعرف قال السبكي وكلام الغزالي مبني قومي وفيه فوائد وهو أولى من قول
 أبي بكر الشامي لأن العرف وإن لم يكن عاما لكنه موجود فيه فيزيل منزلة العرف في أوقات الراحة وغيرها
 قال وقوله إذا طرد عرفهم بذلك فينبغي أن يحتمل على عرف المستاجر والمؤجر جميعا سواء كان
 المستاجر مسلما أم لا فلو كان عرف اليهودي مقظرا بذلك ولكن المستاجر المسلم لم يعرف ذلك لم يكن
 إطلاق العقد في حقه منزلة الاستثناء والقول قول المسلم في ذلك إذا لم يكن من أهل تلك البلدة
 ولم يعلم من حاله ما يقتضي معرفته بذلك العرف وحينئذ هل يقول العقد باطل ويصح ويثبت
 له الخيار أو يلزم اليهودي بالعمل فيه بنظر والأقرب الثالث لأن اليهودي مفرط بالإطلاق مع من
 ليس من أهل العرف قاله وإذا اقتضى الحال استثنائها وأسلم الذي في مدة الإجارة وأتى عليه
 بعد إسلامه يوم سبت رجب العمل فيه لأننا نقول عند الاستثناء إنه خارج عن عقد الإجارة
 فانه لو كان كذلك لحرق في الإجارة بخلاف كاجارة العقب ولجاز له أن يوجر نفسه يوم السبت
 الآخر ويحرق ذلك بعد فانه يلزم منه عقد الإجارة على العين لشخصين على الكمال في مدة
 واحدة وكلام الفقهاء بأياه وصرحوا بأنه إذا أراد عقدا على عين لا يجوز أن يعقد عليها مثله
 وهكذا القول في استثناء أوقات الصلاة وغيرها ليس معناه أن تلك الأوقات متخللة بين أزمان الإجارة
 كاجارة العقب بل نقول في كل ذلك إن المنفعة ذلك الشخص في جميع تلك المدة مستحقة للمستاجر
 مملوكة مقتضى العقد ومع هذا يجب عليه توفيره من العمل في تلك الأوقات كما أن السيد
 يستحق منفعة عبده في جميع الأوقات ومع ذلك يجب توفيره في أوقات الصلوات والراحة بالليل
 ونحوها فهذا هو معنى الاستثناء وهو استثناء من الاستيعاء لا من الاستحقاق وإن ثبت

الوضوء وجهان أحدهما
 عدم الانقطاع وإن
 طال كما في التحفة فأق
 الموارد لما ظم سبق قلم
 (فقد) أنت (القدرة
 أيضا) من الشروط
 (على التوى) قال
 السيوطي إما عقلا أو
 شرعا أو عادة فمن الأول
 لو نوى بوضوء الصلاة
 وأن لا يصلها لم تصح
 لتأنيده ومن الثاني لو نوى
 بوضوء الصلاة في مكان
 نجس لم يصح ومن
 الثالث نوى بوضوءه
 صلاة العبد وهو في
 رجب مثلا لم يصح
 لكن الأصح هنا الصحة
 لأنه علقه بما يصح
 خلاف الأولين وعد
 بعضهم من ذلك
 الوضوء لمس اللوح
 المحفوظ وفيه نظر بل
 يصح الوضوء بينه
 نعم إن كان عدم الصحة
 من حيث إنه أعنى
 الروح المحفوظ لم يعتبر
 للوضوء كما هو ظاهر
 إنه أنه كمن نسوى
 استباحة ما يندب له

(قوله التحذير) لعل الأصل التنبير (قوله السبوت) جمع سبت (قوله بذلك) أى تحلل السبوت
 (قوله وقد نقله) أى جواب الغزالي (قوله في ذلك) أى في ترك العمل في السبت (قوله في
 ذلك) أى في عدم المعرفة (قوله استثنائها) أى السبوت (قوله لأننا نقول) لعل الصواب ولا
 نقول (قوله على الكمال) لعل المراد به الاستقلال أى لا على وجه الاشتراك (قوله يجب
 توفيره) أى تعريضه .

قلت من استيفاء المملوك من المالك وإن شئت قلت العقد مقتضى لاستحقاقها ولكن منع مانع
 فاستثنائها وحينئذ فالمسبوت داخل في الإجارة وبذلك المستأجر منفعته بها وإنما أمتنع عليه الاستيفاء
 لا مرفوع بشرط بقاء اليهودية فإذا أسلم لم يبق دفع الاستحقاق فهو ثابت لعموم العقد فيستوفيه
 ويجب عليه بعدما أسلم أن يؤدي الصلوات في أوقاتها ويؤجل استحقاق المستأجر لاستيفائها بالإسلام
 وإن كانت مملوكة بالعقد كما لم يستحق استيفائها في استيفاء المسلم وإن كانت مملوكة له بالقبول وإنما
 وجب استحقاق صرفها قبل الإسلام إلى العمل لعدم المانع في استيفائها مع استحقاقها ونظيره لو
 استأجر امرأة لعمل مدة فحاضت في بعضها فلو كانت الصلاة في زمن الحيض غير مستثناة ولا ينظر
 في ذلك إلى حال العقد بل حال الاستيفاء وهكذا كراه الإبل إلى الحج وسكرها محمول على العادة
 والمنازل المعتادة فلو اتفق في مدة الإجارة بغير العادة وسار الناس على خلاف ما كانوا يسرون فيها
 لا يضر بالأجر والمستأجر وجب الرجوع إلى ما صار عادة الناس ولا نقول بأنفسنا العقول اعتبار
 العادة الأولى وعلى هذا مقتضى الفقه وإن لم أجده منقولا قال ولو استعمل المستأجر اليهودي يوم
 السبت طالما أو ألزم المسلم العمل في أوقات الصلاة وغيرها لم يلزمه أجره المثل وقد قال البغوي
 في فتاويه أنه لو استأجر عبدا فاستعمله في أوقات الراحة لم يجب عليه أجره زائدة لأن حلة الزمان
 مشنخة وترك الراحة ليتوفر (على) عمله فإن دخله نقص وجب عليه أرض نقصه كما لو استعمله
 في أوقات الصلاة لا يجب عليه زيادة أجره وعليه تركه لفناء الصلاة هذه مجابته انتهى ونظيره
 مسئلة إسلام النسي قالوا أجر دارا ثم باعها لغير المستأجر ثم تقابل البائع والمستأجر الإجارة
 قالوا لا يردون التوكل يعود إلى البائع سواء قلنا إن الإقالة بيع أو فسخ على الصحيح لأنها ترفع
 العقد من حيثها قطعا فلم يوجد عند الرد ما يوجب الحق للمشتري وحكي فيها لو فسخت الإجارة
 ببيع أو طرو ما يقتضي ذلك وجهين مبين على أن الرد بالكيب يرفع العقد من أصله أو
 حينه إن قلنا بالأول فلم يشرى وكان الإجارة لم تكن أو بالثاني فللبائع لما تقدم.

(الكتاب الثاني)

في قواعد كلية يخرج عنها ما لا ينحصر من الصور الجزئية (القاعدة الأولى) الاجتهاد لا يقتض
 بالاجتهاد الأصل في ذلك إجماع الصحابة رضي الله عنهم نقله ابن الصباغ وأن أبا بكر حكى في مسائل
 مخالفه عمر فيها ولم يقتض حكمه وحكم عمر في المشاركة بعدم المشاركة ثم بالمشاركة وقال ذلك على

(قوله منع مانع) أي من استيفائه (قوله وحينئذ) أي حين إذا كان عقد الإجارة مقتضيا للاستحقاق
 هذه المدة لولا المانع (قوله بغير العادة) صوابه بغير (قوله تقابل) من الإقالة (قوله وحكي) أي
 السبكي (قوله بخرج) أي بفرع منها أي يدخل تحتها (قوله وحكم عمر في المشاركة) شرطها
 أربعة: الأول أن يكون فيها زوج. الثاني: أن يكون فيها صاحب بدس كام أو جلة. الثالث
 أن يكون فيها اثنان فصاعدا من ولد الأم يستكمل فرضهم الثلث. الرابع أن يكون فيها شقيق ذكر
 وحده أو مع ذكور أو مع إناث وكلاهما في درجة فأصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم
 أو الجدة واحد وللأخوة للأم الثلث اثنان. وقوله بعدم المشاركة ثم بالمشاركة أي قضى فيها أول
 عام من خلافته بأن لاشئ للأشقاء فاحتج عليه الأشقاء بقولهم: هؤلاء إنما ورثوا الثلث بأمرهم
 وهي أمنا هب أن أبانا كان حمارا أو حجرا ملق في اليم أليست الأم تجمعنا فاشرك بينهم قليله

الوضوء وقول السيوطي
 عقلا لعله أراد به
 ما يتعقل تنافيه (فاقه)
 أي افهم (أسره)
 ومنه) أي المشافى
 (فقد الحزم) أي
 القطع (والرد)
 بالرفع والمسراد أن
 يحزم بالشئ ولا يتردد
 فيه فمن ذلك من تردد
 في قطع الصلاة بطلت
 لا الصوم ولا الوضوء
 ومن ذلك القصر إذا
 تردد في أثناء الصلاة
 فارجع إلى الأصل
 (لكن هنا مستثنيات
 ترد) من ذلك من
 اشتبه عليه ماء وماء
 ورد توصيا بكل مرة
 ويغفر التردد للضرورة
 وقيل يتعين أخذ كف
 من هذا وكف من هذا
 ورد ومنها كالجمعة إذا
 نواها إن بقى الوقت
 والا فالظهر فتصح
 حل ما اعتمده الشباب
 الرمل وتبعه ولده
 ومنها القصر خلف
 مسافر قلن قصره فقال
 المقتضى إن قصر

عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن عمار بن محمد بن عمار

فصرت (واختلفوا)
 أى العلماء (هل هي)
 أى النية فيما دخلت
 فيه من العبادات
 (وكن) لأنه ما دخل
 فى المسألة وهى داخله
 فى ماهية الصلاة مثلا
 وكونها لا تنوى
 لتسلسل (أو تعدد)
 شرطا (وبهذا قال
 أبو الطيب وابن الصباغ
 وعلل بأنها لو كانت
 ركنا لاحتاجت لنية
 أخرى فوجب أن
 تكون شرطا وفصل
 الغزالي فقال فى الصلاة
 هى بالشروط أشبه
 والظاهر أن الخلاف
 فى الصلاة لفظى وقولم
 المسار ملزم التسلسل
 لو أوجبت النية نظر فيه
 الشيخ زكريا والشيخ
 ابن حجر (وما قدم)
 وهو كونها ركنا (فهو
 للمعتمد) من حيث
 إن إطلاق الركن عليها
 أولى من إطلاق
 الشرط وأطلق الشيخان
 فى باب الصلاة أنها
 ركن وفى باب الصوم

ما قضينا وهذا على ما نفى وقضى فى أحد قضايائنا وعلمته أنه ليس الاجتهاد الثانى بأقوى من الأول
 فإنه يورث إلى أنه لا يستقر حكمه على ذلك حاشية شديدة فإنه إذا نقض هذا الحكم نقض ذلك النقض
 وهلم جرا (ومن فروع ذلك) لو تغير إجهاده فى القبلة عمل بالثانى ولا قضاء حتى ولو حصل أربع
 ركعات لأربع جهات فلا قضاء (ومنها) لو اجتهد فظن طهارة أحدهما من الاستسقاء واستعمله وترك لم تغير
 نية لا يعمل بالثانى بل بقبم (ومنها) لو شهد الفاسق وزدت شهادته كتاب وأعاد ما لم يقبل لا تقبل
 شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد هكذا علمه فى التمس (ومنها) لو ألحقه القائل
 بأحد المتداعيين ثم رجع وألحقه بالآخر لم يقبل (ومنها) لو ألحقه قائل بأحدهما فجاء قائل آخر
 فألحقه بالأول لم يلحق به لأن الاجتهاد لا ينفص بالاجتهاد (ومنها) لو حكم الحاكم بشئ ثم تغير
 اجتهاده لم ينفص الأول وإن كان الثانى أقوى غير أنه فى واقعة جديدة لا يحكم إلا بالثانى بخلاف ما لو
 تبين الخطأ (ومنها) لو حكم الحاكم فى المسائل المحمدا فيها لا ينفص ولذلك لم يثبت (ومنها) لو حكم لحصول
 الفقرة فى الدعوى بأكثر الكلمات الحميس ويطلقان خيار الحميس والعربا ومنع القصاص فى المثل وحده
 النكاح بلا ولي وشهادة فاسقين ويبيع أم الولد وثبوت الرضاع بعد حولين وصحة نكاح الشغار والتمتع وإن
 لا قصاص بين الرجل والمرأة فى الأطراف ورد الزوائد مع الأصل فى الرد بالعيب وجرى بان التوارث بين
 المسلم والكافر وقتل الولد بالولد والحزب بالعبد والمسلم بما لزم على ما صححه فى أصل الرخصة والجمع وإن
 كان الصواب فى الأخير النقض بمخالفة النص الصريح (ومنها) لو خالف زوجته ثلاثا ثم تزوجها الرابعة
 بلا تحليل لا اعتقاده أن الخلع فسخ ثم تغير إجهاده وهو باق معها بذلك النكاح قال الغزالي إن حكم
 حاكم بصلته لم يجب عليه مفارقتها وإن تغير إجهاده لما يلزم من فراقها من تغير حكم الحاكم فى المحندات
 قال وإن لم يحكم حاكم فسخ ثم ددت واختار وجوب المفارقة لما يلزم من طمسها من الوطء الحرام
 على معتقده (الثانى) قال وهما حكيم وحكيم على أن حكمه يتبع طائفة أو أقليلزم من مفارقتها
 إياها ما نقض حكم الحاكم لأن هذه بالنسبة إلى أخذه فى خاصة نفسه واستباح نقض الحكم فى المحندات
 لما تقدم ليظهر أثره فى التنازع وعلى ذلك أيضا جرح ما حكاه ابن أبى الدرداء فى أدب القضاء عن الأصحاب
 أن الحنفى إذا خجل خمرًا فالتفقه عليه شافى لا يعتد طهارتها بالتخليط فراقها إلى حنفى وثبت ذلك بطريقه
 وقضى على الشافى بضمها لزم ذلك قولاً واحداً حتى لو لم يكن للمدعى بينة وطالبه بعد ذلك بإدائه
 ضامها لم يجز للمدعى عليه أن يحلف أنه لا يلزمه شئ لأنه على خلاف ما حكم الحاكم والاعتقاد بالحكم
 باعتقاد القاضي دون اعتقاده وكان هذا مخفراً على نفوذ الحكم باطناً وإلا فيسوغ له الحلف ويؤيده

إنك قضيت فى عام أول بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى وينقض أحد
 الاجتهادين بالآخر ولذا لقب الحمازية والحجرية والمشرقة لا شرا كههم فيها وبالمنبرية لأن عمر مثل
 عنها وهو على المنبر وفى المستدرك للحاكم أن زيادا هو القائل لعمر إن أباهم كان حمارا مازادهم الأب
 إلا قربا أفاده الزرقانى على مختصر خليل (قوله وعلته) أى وعلة عدم النقض (قوله فانه) لعله وإنه
 (قوله فى ذلك) أى فى عدم الاستقرار (قوله فانه) أى الحاكم (قوله وترك) أى الآخر (قوله المجتهد فيها)
 أى المختلف فيها بين المجتهدين (قوله وثبوت الرضاع) هذا مذهب أهل طريقة الرشدية (قوله ثم
 تزوجها الرابعة) أى المرة الرابعة (قوله ثم تغير إجهاده) أى الرجل (قوله من تغير الحكم) لعله من
 تغيير (قوله وثبت ذلك) أى الإلتلاف (قوله وطالبه بعد ذلك) أى بعد القضاء (قوله وكان هذا) أى

(١) أي فلا يمتنع التمسك

أنها شرط (و) التية

(في العين) خصصت

ما عدا (أي ما عدا)

اللفظ فتخصصه

وتقصره على بعض

أفراد فن حلف بقوله

لا أكلم أحدا ونوى

زيدا قصر عليه (ولم

نعم ما يخص) من

اللفظ (جسزما)

زيادته الحزم زيادة

على ما في الأصل فرف

الحزم شيء إلا أن يكون

هناك نقل ثم رأيت

الاسنوي نازع في هذا

المثال فقال بعد قول

الراضي فن خلف

لا يشرب ماء من عطش

من ماء شخص من عليه

بماء قصرت العين على

الماء الموصوف بما

ذكر فلا بحث بطعامه

وثبائه وإن نوى أنه

لا ينفع بشيء منه وإن

كانت المنازعة تقتضي

ذلك لأن التية إنما

توتر إذا احتل اللفظ

ما نواه بجهة تجوز بها

أنهى وفيه نظر لأن

فيه جهة صحيحة وهي

اليمين لها إذا حكم الحنفى للشافعي بشقة الحوار هل محل له (تنبيهات) الأول وقع في فتاوى
السبكي أن امرأة وثقت دارا ذكرت أنها يدها ومليها ونصرتها على فريتها فأشترطت النظر لنفسها
ثم لولدها وأشهد حاكم شافعي على نفسه بالحكم بموجب الإقرار المذكور وثبت ذلك عندهم بالحكم
به ونفذ مشافعي آخر فأراد حاكم مالكي إبطال هذا الوقف بمقتضى شرطه النظر لنفسها واستمرار يدها
عليها ولم يقتضى كون الحاكم لم يحكم بصحته وأن حكمه بالموجب لا يمنع النقض وأفتاه بعض الشافعية
ببطلان تعلقا بما ذكره الرافعي عن أبي سعيد الهروي وقول الحاكم صرح وروده هذا الكتاب على لقبته
قبول مثله وأزمته العمل بموجبه أنه ليس بحكم وتصويب الرافعي ذلك قال السبكي والصواب عندنا
أنه لا يجوز نقضه سواء قصر على الحكم بالموجب أم لا لأن كل شيء حكم فيه حاكم حكما صحيحا
لا يتقضى بحكمه وأعلم من خص ذلك في الحكم بالصحة فلا ليس هذا اللفظ شيء من كتب العلم
فليس من شرط الامتناع النقض أن يأتي الحاكم بلفظ الحكم بالصحة قال ولأن الحكم بموجب الإقرار
مستلزم للحكم بصحة الإقرار وصحة المقر به في حق المقر فإذا حكم المالكى بإبطال الوقف استلزم
الحكم بإبطال إقراره وإبطال المقر به في حق المقر قال ولأن الاختلاف بين الحكم بالصحة والموجب
إنما يظهر فيما يكون الحكم فيه بالصحة مطلقا على كل أحد أما الإقرار فالحكم بصحته إنما هو
على المقر والحكم بموجبه كذلك قال وأتم ما نقله الرافعي عن الهروي فالقصر في قوله بموجبه فإنه
على الكتاب وهو وجب الكتاب صدور ما تضمنه من إقرار أو تعزيف أو غير ذلك ولا راع العقل به
هو أنه ليس بمزور وأنه مثبت الحجة غير مردود ثم يتوقف الحكم بها على أمور أخر منها عدم معارضة بينة
أخرى كما صرح به الهروي في بقية كلامه وغير ذلك ولذلك قال الرافعي أنه ليس بحكم ونحن نوافقه
على ذلك في تلك المسألة أمام مسألتي هذه فالحكم بموجب الإقرار الذي هو مفسون الكتاب ولم يشك
الراضي ولا الهروي فيه بشيئ من القول التعلق بكلامهما انتهى (الثاني) بمعنى قولهم الاجتهاد لا يتقضى
بالاجتهاد في الماضي ولكن بغير الحكم في المستقبل لأننا قلنا جميع الآن ولهذا يعمل بالاجتهاد الثاني
في القبله ولا يتقضى فامضى قلنا المطلب مما قاله الأصحاب في الحنفى إذا تعارض البول مع الحيض فلا دلالة
تقتضي أنه لو بال من مخرج فرج الرجل وحكنا بدكرته ثم حاض في أوامه حكنا بأشكاله إذا البول
يتقدم إمكان الحيض قال وبما اقتضاه كلامهم تمسك لأنه يقتضي الاجتهاد بالاجتهاد قال الاسنوي
والجواب عنه أن التمسك الممتنع إنما هو في الأحكام الماضية ونحن لا نتعرض لها وإنما غفرتنا الحكم
لأنشاء المرجع الآن وصار كاجتهاد في القبله وغيرها إذا تغلب على ذلك دليل فأخذه ثم عارضه دليل
آخر فانه يتوقف عن الأخذ به في المستقبل ولا يتقضى فامضى (الثالث) استثنى من القاعدة صور
(الأولى) الإمام الحنفى ولو أراد من بعده نقضه فله ذلك في الأصح لأن المصلحة وقد تنفس وتمنع
الإمام الاستثناء وقال ليس بأخذ التجوز هذا ولكن من الأول كان للمصلحة وهي المتبع في كل
عصر (الثانية) لو قسم في قسمه إجبارا قامت بينة بطلان القسم أو جنيته نقضت مع أن القسم قسم

امتناع الحلف (قوله وأشهد حاكم الخ) بأن قال إنى قد حكمت بموجب هذا الإقرار (قوله فأراد
حاكم مالكي إبطال الخ) لأنه على خلاف مذهبهم (قوله تعلقا) أي تمسكا (قوله أنه ليس الخ) بدلو بيان
أي من أنه (قوله قال السبكي) أي جوابا للسؤال المذكور (قوله فلا) أي فلا يمتنع النقض (قوله إذا
لعارض البول) أي من الذكر (قوله ونع الإمام) أي إمام الحرمين (قوله أو جيفه) أي ظلمه

باجتهاده فنقض القسم بقوله مثله والشهود به مجتهد فيه مشكل وقد استشكله صاحب المطلب لذلك
(الثالثة) إذا قوّم المقومون ثم أُطبع على صفة زيادة أو نقص بطل تقويم الأول لكن هذا يشبه بنقض
الاجتهاد بالنص لا بالاجتهاد (الرابعة) لو أقام الخارج بينة وحكم له بها وصارت الدار في عبده ثم أقام
الداخل بينة حكّم له بها ونقض الحكم الأول لأنه إنما قضى للخارج لعدم حجة صاحب اليد بمذهبه
الأصح والرافعي وقال المروى في الأشراف وقال القاضي محسن أشكلت على هذه المسئلة منذ
نصف وعشربر سنة لما فيها من نقض الاجتهاد بالاجتهاد وتردد جوابي ثم استقر رأي على أنه
لا ينقض (قاعدة) قال السبكي إذا كان الحكم أهلية الترتيب ورجع قولاً منقولاً بدليل صحيح
مجاز ونفذ حكمه وإن كان مرجوحاً عند أكثر الأصحاب لم يخرج عن مذهبه وليس له أن يحكم بالشاذ
الغريب من مذهبه وإن ترجح عنده لأنه كالخارج عن مذهبه فلو حكم بقوله خارج عن مذهبه وقد
ظهر له رجحانه فإن لم يشترط عليه الإمام في التولية التزام مذهب جاز فإن شرط عليه باللفظ أو العرف
كقوله على قاعدة من تقدمه ونحو ذلك لم يصح الحكم لأن التولية لم تشمل وأبى ابن عبد السلام بأن
الحكم المعلوم المذهب إذا حكم بخلاف مذهبه وكان له رتبة الاجتهاد أو وقع الشك فيه فالظاهر
أنه لا يحكم بخلاف مذهبه فينقض حكمه وقال الماوردي إذا كان الحكم شافعية وأداء اجتهاده في
(قصة) أن يحكم بمذهب أبي حنيفة بخلاف مذهب من بعض أصحابنا لوجه التهمة إليه فإن الساحة تقتضي
تفاوتة استقرار المذهب وتغيير أهلها وقال ابن الصلاح لا يجوز لأحد أن يحكم في هذا الزمان بغير
مذهبه فإن فعل بنقض لفقه الاجتهاد في أهل هذا الزمان (خاتمة) بنقض قضاء القاضي إذا خالف
نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً قال العراقي أو خالف القواعد الكلية قال الحنفية أو كان حكماً لا دليل
عليه نقله السبكي في فتاويه قال (في) خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه
سواء كان نصه في الواقف نصاً أو ظاهراً قال صاحب المذهب الأربعة فهو مخالف للإجماع قال
وأما نقض حكم الحاكم لنبين خطأه والخطأ قد يكون في نفس الحكم بكونه مخالف نصاً أو شيئاً
ما تقدم وقد يكون الخطأ في السبب كالحكم ببينة مزورة ثم تبين خطأه فيكون الخطأ في السبب
لا في الحكم وقد يكون الخطأ في الطريق كما إذا حكم ببينة ثم بان فسقها وفي هذه الثلاثة بنقض
الحكم بمعنى أننا نبين بطلانه فلا يلتزم (الخطأ بل حصل مجرد التعارض كقيام بينة بعد الحكم بخلاف
البينة التي ترتب الحكم عليها فلا يخل في المسئلة والذي ترجع أنه لا ينقض لعدم تبين الخطأ
(القاعدة الشافعية)

إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام أو إذا اجتمع حديثان بلفظ ما اجتمع عليه الحلال والحرام إلا غلب
الحرام قال الحافظ أبو الفضل العراقي ولا أصل له وقال السبكي في الأشباه والنظائر نقلاً عن البيهقي هو

(قوله والشهود به مجتهد فيه) يعني أن البينة التي قامت بغلط القاسم المجتهد في القسم أو حيفة إنما
قامت بما اجتهدت فيه فقبولها في الحكم ينقض القسم الاجتهادية مشكل اهـ (قوله لو أقام الخارج
بينة) أي شهدت أنه هو الذي بنى الدار بماله لنفسه وأن الداخل اغتصبها في حال غيبته : وقوله ثم
أقام الداخل بينة : أي شهدت له بأنه ورثها من أبيه وأن أباه هو استأجر هذا الخصم على بنائها له
بماله لنفسه اهـ (قوله بالشاذ) أي المخالف للقواعد (قوله في قصة) لعله قضية (قوله قال الحنفية) لعله
الشافعية (قوله سواء كان نصه) لعله شرطه (قوله ولم يثبت) صوابه لم يثبت وقال شيخنا لم يثبت اهـ

إطلاق اسمه البعض على
الكل انتهى فالحمد لله
(وبينة اللفظ في
الحكم) مرتبة (على
مقاصد اللفظ كما قد
أصلا) بالف الإطلاق
قاله السيوطي لكن هذه
العبارة عكس عبارة
الأشباه وعبارتها
قاعدة مقاصد اللفظ
على نية اللفظ إلا في
مسئلة واحدة في عبارة
الناظم علاقة وإن كان
المروى واحداً لكن
بتكلف والأحسن
ما في نسخة وهو (وبينة
اللفظ قول مجمل -
مقاصد اللفظ عليها
تعمل) والمعنى أن
مقاصد اللفظ كاليمين
والاعتكاف والنذر
والحج ونحوها من
الصلاة وغيرها
وبين من هذا القسم
حالة الإطلاق وهو
يختلف باختلاف مأخذ
الأحكام كنية
الاختلاف ونحوها
فأمله (واستثنى اليمين
عند من حكم) أي عند

٥ لا يحل أكله

القاضي ومثله الحكم
دون غيرها (فهي
على نيته لا على القسم)
أي الحالف فلا تعتبر
نيته وإلا ضاعت
الحقوق وعمله ما إذا
صدق المدعى في دعواه
دون ما إذا كذب بأن
ادعى بدين قد أبراه منه
أو أداه ولا بينة مثلا
فاته في هذه الحالات
تنفع التورية من المدعى
عليه كما يحذف البلقين
وقصره (والفرض
ربما) هي هنا للتعليل
وإن قيل إنها للتكثير
كثيراً أولها ويحتمل
أنها هنا للتكثير لأن
الأمثلة كثيرة (وأعلم)
أن النقل لا يقوم مقام
الفرض ولكن (نادى
فعله - بنية النقل استبان
نقله) فمن ذلك من
تشهد ظانا أنه الشهيد
الأول ومن جلس بنية
الاستراحة والضابط
كما في شرح المهذب أن
من أتى بشئ مسنون
يشمل عليه منوى قبله
فتأدى بذلك المسنون

حديث رواه جابر الجعفي عن رجل ضعيف عن الشعبي عن ابن مسعود وهو منقطع قلت وأخرجه من هذا الطريق
عبد الرزاق في مصنفه وهو موقوف على ابن مسعود لا مرفوع ثم قال ابن السبكي غير أن القاعدة في نفسها صحيحة
قال الخويني في السلسلة لم يخرج عنها إلا ما ندر (ومن فرقها) إذا تعارض دليلان أحدهما يقتضي التحريم
والآخر الإباحة قدم التحريم في الأصح ومن ثم قال شيخنا لما سئل عن الجمع بين الأخنتين بملك
أحدهما أحلتها آية وحرمها آية والتحريم أحب إلينا وكذلك تعارض حديثك من الحائض
منافق الزار وحديث أصنعوا بكل شيء إلا النكاح فان الأول يقتضي التحريم ما بين السرة والسرة والرخصة
والثاني يقتضي إباحة ما عدا الوطء فيرجع التحريم لاحتمال ما قال الأئمة وإنما كان التحريم أحب
لأن فيه تركه تمسحاج لا جتناب محرم وذلك أول من عكسه (ومنها) لو اشبهت محرم بأجنبيات
محسورات لم يحل (ومنها) قاعدة مدعوية ودرهم (ومنها) من أخذ أبوها كغائب والآخر محسوس أو
وفى لا يحل نكاحها ولا ذبيحتها ولو كان الكتابي غالب في الظاهر تغليباً للحائض التحريم (ومنها)
من أخذ أبويه ثم أكل والآخر غير ما كوى لا يحل له ولو قتله محرم ففيه الجزاء تغليبا للتحريم في
الحائضين (ومنها) ماله لو كان بعض القصة الحائجة وبعضها للزينة حُرمت (ومنها) لو كان بعض الشجرة
في الحل وبعضها في الحرم حُرمت قطعها (ومنها) لو اشترك في الذبيح منظم ومحسوس أو في قتل
الصيد سهم وبندقية لم يحل (ومنها) محرم جواز وطء الحاربة المشركة (ومنها) لو اشبهت مدسمة أو
لبن بغير لبن أتان أو بواء أو بول لم يجز تناول شيء منها ولا بهل الاجتهاد ما لم تذكر الأواني كاشفاً المحرم
(ومنها) لو اختلطت زوجته بغيرها فليس عليه الوطء ولا بالاجتهاد سواء كان محسورات أم لا بلا
خلاف قاله في شرح المهذب ومن صورته أن يطلق إحدى زوجيه متها فيحرم الوطء قبل التعيين أو يسلم
على أكثر من أربع فيحرم قبل الاختيار (ومنها) ما ذكره النووي في فتاويه إذا أخذ المكاش من إنسان
فداهم فخلطها بغيره للكس ثمرد عليه فقتل داهمه من ذلك المختلط لا يحل له أن تقسم بينهما الذي
أخذت منه (وفي فتاوى ابن الصلاح) لو اختلط داهم حلال بغيره حرام ولم يتميز قطرة بقطرة أن يفرق
قتل الحرام بنية القسمة ويتصرف في الباقي والذي عزله إن علم صاحبه سلمه إليه ولا يتصدق به عنه وذكر
مثله النووي وقال أنفق أصحابنا ونصوص الشافعي على مثله فيما إذا غصب زيتاً أو جنطه وخلطه
بمثله قالوا تدفع إليه من المختلط قدر حقه وحل الباقي للغاصب قال فأمم ما يقوله المومنان إن المختلط
ماله بغيره محرمه مما طل لا أصل له (ومنها) لو انتشر الخارج فوق العادة وجاوز الحشفة والصفحة
فانه لا يجزئ الحجز في غير المأوى أيضاً (ومنها) لو تلفظ الحنب بالقرآن بقصد القراءة والذكر مما
قانه محرم (ومنها) لو وقف جزءاً من أرض مشاعاً مسجداً صليحاً وجب القسمة ولا يجوز قبل
القسمة الحنب الممكت في شيء من أجزائها ولا الاعتكاف تغليبا للتحريم في الحائضين ذكره ابن الصلاح
في فتاويه (ومنها) لو ربي الصبيد فوقه بأرض أو جبل ثم سقط منه محرم لحصول الموت بالسهم والسقوط
(وخرج) عن هذه القاعدة فروج (منها) الاجتهاد في الأواني والياب والثلث المنسوج من حرير
وغيره يحل إن كان الحرير أقل وزناً وكذا إن استويا في الأصح بخلاف ما إذا زاد وزناً ونظيره

(قوله أحلتها آية) هي قوله تعالى : أو ما ملكت أيمانكم (قوله وحرمها آية) هي قوله تعالى
: وأن تجمعوا بين الأخنتين (قوله تدفع إليه) أي إلى صاحب الحق (قوله الاجتهاد في الأواني)
أي إذا كثرت .

التفسير يجوز منه للمحدث إن كان أكثر من القرآن وكذا إذا استويا في الأصح إلا إن كان القرآن
أكثر (ومنها) لو روي قسما إلى طائر فجرسه ووقع على الأرض فانه محل وإن أمكن إحالة الموت
على الوقوع على الأرض لأن ذلك لا بد منه فبعض عنه (ومنها) معاملة من أنجز ما له شعرام إذا لم يعرف
عنه لا يحرم في الأصح لكن يكره وكذا الأخذ من خطاب السلطان إذا طلب الحرام في يده كما
قاله في شرح المذهب أن المشهور فيه الكرامة لا التحريم خلافا للغزالي (ومنها) أن يكون مشبهك أو
قريباً منه فلو أكل الحريم شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية ولو خالط المائع الماء بحيث
استهلك فيه جاز استعماله كله في الطهارة ولو مزج لبن امرأة بحيث استهلك فيه لم يحرم وقد لو لم يشبهك
ولكن لم يشرب الكل ولا يجوز القراض على الغشوش قال الخرجاني مما لم يكن مشبهك ولو خلفت
النساء خلفاً حراماً لم يحرم لبنها ولحمها ولكن تركه أو تركه قاله في شرح المذهب عن الغزالي (ومنها) لو
اختلطت محرمة بنسوة قربة كبيرة فله النكاح منهن ولو اختلطت بحمام مملوك بمباح لا ينحصر جاز
العقد ولو كان المملوك غير محصور أيضاً في الأصح قاله في زوائد الروضة (ومن المهم) ضبط القدر
المحصور فانه يتكرر في أبواب الفقه قل من بينه قال الغزالي وإنما ينضبط بالتقريب فكل عديد لو
اجتمع في صعيد واحد لمعسر على الناظرين عده بمجرى النظر كالأليف ونحوه فهو غير محصور وما يشبه
كالعشرة والعشرين فهو محصورين الطرفين أو كحائط مشاة تلحق بأحد الطرفين بالظن مما وقع
فيه الشك استثنى فيه القلب ولو ملك الماء بالاستسقاء ثم انصبت في نهر لم يزل ملكه عنه ولا يمنع الناس
من الاستسقاء وهو في محكم الاختلاط بغير المحصور قال في الإحياء لو اختلط في البلد حرام لا ينحصر
لم يحرم الشرأمنه بل يجوز الأخذ منه إلا أن تقر به علامة على أنه من الحرام (فصل) وتدخل في ملك
القاعدة تقرين الصلحة وهي أن يجمع من عقدين حرام وحلال ويجرى في أبواب وفيها غالباً قولان
أو وجهان لم يصحهما الصحة في الحلال والثاني البطلان في الكل وادعى في التهمات أنه المذهب واختلاف
في علته فالصحيح أنها ألحقت بين الحلال والحرام فغلب الحرام وقيل لأحكامها بما يخص الملك من العوض
ومن أمثلة ذلك في البيع أن يبيع غلاماً وحرراً أو مشاة وخديراً أو عبداً وحرراً أو عبداً وعبداً أو مشركاً
بغير إذن شريكه أو مال الزكاة قبل إخراجها أو النساء الحارم مع قراره وقيل أن الملك لا يظهر
الصحة في القدر المملوك يخصه من المسمى (ومنها) أن يهب ذلك كما صرح به في التسمية فيما إذا وهب قبل
فخرج بعضه مستحقاً أو يرهنه أو يصدقه أو يخالف عليه في النكاح أن يجمع من لا محل له الأمة بين حرة
وأمة عقداً فالأظهر صحة النكاح في الحرة وكذا لو جمع من عقدين بين مسلمة وثنية أو أجنبية ومحرمة أو
خليفة ومعتدة أو مزوجة وكذا لو جمع من محل له الأمة بين أمة وأختين وأنه يبطل في الأختين وفي الأمة
والقولان في الهدية إذا زادت على القدر الحائر تبطل في الزائد وفي الباقي القولان أظهرهما الصحة وفي
المنافعة إذا كانت بين جزئين فظهر في أحدهما من لا محسن الروي بطل العقد وسقط من الحزب الآخر
مقابله وهل يبطل العقد في الباقي في القولان لا في أحدهما لأن الفضل والبراءة ولو ضمن الدرام التي
على فلان أو أبرأتك من الدرام التي عليك وهو لا يعلم قدرها قبل يصح في ثلاثة لأنها القدر المتيقن

القرض ومالا فلا
كسجود التلاوة
ومجرد السهو لا يكتفيان
عن القرض لو نسي
سجدة ونقض السيوطى
الضابط بطلداً وعكساً
ولعل النووي أراد
باعتبار الغالب
(خاتمة) لهذه القاعدة
(واعلم بأن التبة بحسب
الأبواب في الكيفية)
تختلف في كيفية
بإختلاف الأبواب
وذلك (كنية الوضوء)
فإنها قصد
رفع الحرمة الناشئة من
الحدث وفي اشتراط
قصد الفعل فيها خلاف
ورجع الشيخ في
حاشيته على فتح الجواد
والاشتراط وهو
مشكل ثم رأيت في
كتاب لبعض الأئمة من
أصحابنا عدم اشتراط
قصد الفعل في الطهارة
انتهى وبه يعلم أن
المنقول خلاف ما بحثه
(والصلاة) فإنها
مغايرة نية الوضوء فإنها
قصد أقوال وأفعال

وقيل لا يصح

(قوله ولو مزج لبن امرأة) لعله بعد ذلك سقطت لفظة ماء (قوله مشابهة) لعله بمثابة (قوله
لو اختلط في البلد حرام) لعل بعدها سقطت كلمة غلال (قوله والأظهر الصحة في بيع المملوك
الخ) هذا يسمى بيع الواجبات (قوله لأنها القدر المتيقن) لعل هنا سقطت والأصل وقبل لا يصح

وَجِهَانٍ مِنْ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَكَذَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهُمَا فِي الصَّدَاقِ وَفَتْحُ الصَّحَةِ وَذِكْرُ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ
 الصَّيَامِ وَقَالَ وَجِهَانٌ كَمَا لَوْ أُجْرِيَ كُلُّ شَهْرٍ بِشَهْرٍ هَلْ يَصِحُّ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَفَتْحُ الصَّحَةِ تَصَحُّبُ الْبَطْلَانِ
 فَانَهُ الْأَصَحُّ فِي مَسْأَلَةِ الْإِجَارَةِ لَوْ أَهْدَى مَنْ لَهُ عَادَةٌ بِالْأَهْدَاءِ الْقَاضِي وَزَادَ عَلَى الْمُتَادِفِ الْوَلَايَةَ فِي أَصْلِ
 الرُّوضَةِ عَهْدَاتٍ هَدِيَتْهُ عَهْدِيَّةً مِنْ لَمِ يَعْتَدُ مِنْهُ الْهَدِيَّةُ وَفَتْحُ الصَّحَةِ تَحْرِيمُ الْكُلِّ قَالَ فِي الْمَهْمَاتِ وَالْقِيَاسِ
 تَحْصِيصُ ذَلِكَ مَا زَادَ وَيُخْرِجُ الْبَاقِي عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَحِينَئِذٍ فَتَصِيرُ الْهَدِيَّةُ مُشْرَكَةً عَلَى الصَّحْبِ
 فَانَ زَادَ فِي الْمَعْنَى كَلَّمَ أَهْدَى الْحَرِيرَ بَعْدَ أَنْ كَانَ يَهْدِي الْكُتَانَ فَهَلْ يَبْطُلُ فِي الْحَمِيرِ أَوْ يَصَحُّ فِيهَا بِقَدْرِ قِيمَةِ
 الْعَادَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ أَنْبَى وَقَالَ الْمَلِكِيُّ الْمَعْنَى اخْتِصَاصُ التَّعْرِيمِ بِالزِّيَادَةِ فَانَ تَعَزَّتْ وَإِلَّا
 تَحْرُمُ الْكُلُّ وَفِي أَحْيَاءِ الْكَوَاتِ لَوْ تَحَرَّمَ الشَّخْصُ أَكْثَرَ مَا يَقْدَرُ عَلَى إِحْبَائِهِ فَقِيلَ يَبْطُلَانِ الْحَمِيرُ لِأَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ
 مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ وَقَالَ الْمُتَوَلَّى يَصَحُّ فِيهَا بِقَدْرِ عَلَيْهِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَهُوَ نَوَى (وَمِنْهَا) فِي الْوَصِيَّةِ لَوْ
 أَوْصَى بِثَلَاثَةِ لَوَارِثٍ وَأَجْنَبِيٍّ يَبْطُلُ فِي الْوَارِثِ وَفِي الْآخَرِ وَجِهَانٌ أَحْمَهُمَا الصَّحَةِ وَالْحَقُّ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ
 مِمَّا إِذَا أَوْصَى بِمَا كَثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ وَلَا وَارِثَ لَهُ قُلْتُ لَعَرَفَ فِيهِ الْحَزْمُ بِالصَّحَةِ فِي الثَّلَاثِ وَفِي الشَّهَادَاتِ
 لَوْ جُمِعَ فِي شَهَادَتِهِ ثَلَاثٌ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ هَلْ تَبْطُلُ فِي الْكُلِّ أَوْ لِمَا لَا يَجُوزُ خَاصَّةً وَبَقِيْلَ فَمَا يَجُوزُ
 فِيهِ قَوْلَا تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ (وَمِنْ أَمْلَتِهِ) لَوْ ادَّعَى بِأَلْفٍ فَشَهِدَ لَهُ بِأَلْفَيْنِ تَبْطُلُ فِي الزَّائِدِ وَفِي الْأَلْفِ
 الْمَدْعَى بِهَا قَوْلَا تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ أَحْمَهُمَا الصَّحَةِ (ثَنِيَّة) ذَكَرُوا خَرِيَانِ الْخِلَافِ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ
 شُرُوطًا (الْأَوَّلُ) أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْعِبَادَةِ فَانَ كَانَتْ فِيهِ صَحِيحٌ فَمَا يَصِحُّ فِيهِ قُطْعًا فَلَوْ عَجَّلَ سَنَتَيْنِ
 صَحِيحٌ ثَلَاثَةٌ قُطْعًا فَلَوْ نَوَى حَجَّتَيْنِ انْعَقَدَتْ وَاحِدَةً قُطْعًا وَلَوْ نَوَى الْفَلَاحَ أَرْبَعًا رَكَعَاتٍ بِسَلِيمَتَيْنِ
 انْعَقَدَتْ بِرَكَعَتَيْنِ قُطْعًا دُونَ الْآخِرَتَيْنِ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ مِنْهُمَا خُرُوجَ عَنِ الصَّلَاةِ فَلَا يَصِيرُ شَارِعًا
 فِي الْآخِرَتَيْنِ إِلَّا بِنِيَّةٍ وَتَكْبِيرَةٍ ذَكَرَهُ الْقَاضِي حَسَنٌ فِي مَقَالَتِهِ وَيَسْتَنْبِي صُورَ (الْأَوَّلُ) لَوْ نَوَى فِي
 رَمَضَانَ صَوْمَ جَمِيعِ الشَّهْرِ يَبْطُلُ فَمَا عَدَا الْيَوْمَ الْأَوَّلَ فِيهِ وَجِهَانٌ أَحْمَهُمَا الصَّحَةِ (الثَّانِيَةُ) لَوْ نَوَى التَّيَمُّمَ
 لَفَرَّغَ يَبْطُلُ فِي أَحَدِهِمَا فِي الْآخَرِ وَجِهَانٌ أَحْمَهُمَا الصَّحَةِ وَقَدْ انْعَكَسَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الزَّوْكَاتِي فَقَالَ
 فِي قَوَاعِدِهِ صَحِيحٌ لِوَاحِدٍ قُطْعًا وَفِي الْآخَرِ خِلَافٌ وَهُوَ غَلَطٌ (الثَّالِثَةُ) ادَّعَى عَلَى الْخَارِصِ الْغُلَطَ مَا يَبْطُلُ
 لَمْ يَقْبَلْ فَمَا زَادَ عَلَى الْقَلْبِ الْمُحْتَمَلِ وَفِي الْمُحْتَمَلِ وَجِهَانٌ أَحْمَهُمَا الْقَبُولَ فِيهِ (الرَّابِعَةُ) لَوْ نَوَى قَطْعَ الرُّوضَةِ
 فِي أَثْنَاءِ بَطْلِ مَا صَادَفَ الثَّيْبَةَ قُطْعًا وَفِي الْمَاضِي وَجِهَانٌ أَحْمَهُمَا لَا قَالَ فِي الْحَادِمِ وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ تَفْرِيقِ
 الصَّفَقَةِ فِي الْعِبَادَاتِ (الْحَامِسُ) مَسَحَ عَلَى الْخَفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَوَصَلَ الْبِلَلُ إِلَى الْأَكْفَلِ الْقَوِيَّ وَقَصَدَهُمَا
 لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَعْلَى وَفِي الْأَسْفَلِ وَجِهَانٌ أَحْمَهُمَا الصَّحَةِ (الْسَادِسَةُ) صَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ وَاعْتَقَدَهُمْ أَحَدَ عَشَرَ
 فَبَانُوا عَشْرَةً فَوَجِهَانٌ فِي الْبَحْرِ أَحْمَهُمَا الصَّحَةِ وَالثَّانِي الْبَطْلَانِ لِأَنَّ الثَّيْبَةَ قَدْ بَطُلَتْ فِي الْحَادِي عَشَرَ لَكُونَهُ
 مَعْدُومًا فَتَبْطُلُ فِي الْبَاقِي (السَّابِعَةُ) صَلَّى عَلَى خِيٍّ وَمَيْتٍ قَالُوا يَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَجِهَانٌ مِنْ تَفْرِيقِ
 الصَّفَقَةِ لَكِنْ نَفَى الْبَحْرَيْنِ جَهْلُ الْحَالِ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا كُنْ صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ الزَّوَالِ حَتَّى قَالَ تَبْطُلُ وَلَمْ أَرِ
 مَنْ تَعَرَّضَ لَهَا (الثَّامِنَةُ) إِذَا جَاوَزَ الْغَائِطُ الْإِلَتَيْنِ أَوْ الْبَرْقِ الْحَشْفَةَ وَتَقَطَّعَ فَانَ الْمَاءُ يَتَبَيَّنُ فِي الْحَاوِزِ قُطْعًا
 وَفِي غَيْرِهِ وَجِهَانٌ أَحْمَهُمَا يَجُزِي فِيهِ الْحَجَرُ ذَكَرَهُ فِي تَرْجُحِ الْمُهَلَّبِ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْكُفَايَةِ وَنَقَلَ الْقَاضِي
 حَسَنٌ عَنِ النَّصِّ وَالرُّوَايَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَالثَّانِي يَجِبُ غَسْلُ الْجَمِيعِ حَكَاهُ فِي الْحَارِيِّ (الْشَّرْطُ الثَّانِي)
 أَنْ لَا يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى السَّرَايَةِ وَالتَّغْلِيْبِ فَانَ كَانَ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ بَانَ طَلَقَ زَوْجَتِهِ وَغَيْرَهَا أَوْ اعْتَقَ عَبْدَهُ
 فَانَ كَانَ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ بَانَ طَلَقَ زَوْجَتِهِ وَغَيْرَهَا أَوْ اعْتَقَ عَبْدَهُ

(والحج) فان الثبة
 فيه قصد الدخول في شيء
 معنوي يقتضي قصد
 الدخول تحريم أشياء
 كانت حلالا له قبل هذا
 التعريف هو الذي يظهر
 من تعاريف كثيرة
 مدخولة ومن ثم
 استشكل ابن عبد السلام
 تعريف الحج بأنه
 القصد إلى الكعبة بما
 هو مسطور
 (والصيام) فانها فيه
 قصد إمساك مخصوص
 (والزكاة) فانها
 فيها قصد إخراج شيء
 مخصوص عنها (القاعدة
 الثانية اليقين لا يزول)
 أي لا يرفع حكمة
 (بالشك) أي التردد
 باستواء أو رجحان
 (دليلها) مستنبط
 (من الحديث)
 النبوي (يا قتي) هذا
 مخاطب به المرء بأحسن
 أو صافه في خلقته
 (في) صحيح (مسلم)
 القشيري النيسابوري
 في أوله عن أبي هريرة
 مرفوعا إذا شك أحدكم

وغيره أو طلقها أربعا ثم ذكها بملكه إجماعاً (الثالث) أن يكون الذي يطل مميّناً بالشخص أو الحرّة
ليخرج ما إذا لم يشرطنا اختيار أربعة أيام فإنه يطل في الكل ولم يقل أحد بأنه يجمع في الثلاثة وظلّت
البالى في شرح التنبيه حيث خرجها على القولين وما إذا عقد على خمس نسوة أو أختين معاً فإنه يطل
في الجميع ولم يقل أحد بالصحة في البعض لأنه ليس بمدة بأول من هذه وظلّت صاحب الذخائر يخرجها
ولو جمع فمن تحمل له الأمة لأعضائه بين حرة وأمة في عقد فطريقان أظهرهما عند الإمام وابن القاضى
أنه على القولين وقال ابن الحدايد وأبو زيد وآخرون بطلانه قطعاً لأنه يجمع بين امرأتين يجوز أفراد
كل منهما ولا يجوز الجمع فاشبه الأخنتين والأول (فرق بين الأخنتين) ليس فيهما أقوى والحرّة
أقوى واستثنى من هذا الشرط مسألتان المناضلة والتحجر السابقتان فإن الأصح فيهما الصحة
تخرجها على القولين مع أنه لا يمتنع الذي يطل فيه (الرابع) إمكان التوزيع ليخرج ما لو باع
مجهولاً ومعلومًا ومن ذلك ما لو باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع فإنه يطل في الجميع على
المذهب وقيل في الأرض قولان واستثنى من ذلك مسألة بيع الماء مع قراره فإن الماء الجاري
مجهول القدر (الخامس) أن لا يخالف الإذن ليخرج ما لو استعار شيئاً لبرهنه على عشرة فرهنه بأكثر
فالمذهب البطلان في الكل لمخالفة الإذن وقيل يخرج على تفريق الصفة ولو استأجره لينسخ له ثوباً
مكوله عشرة أذرع في عرض معين فليس أحد عشر لم يستحق شيئاً من الأجرة أو تسعة فإن كان طول السدى
عشرة استحق من الأجرة بقدره لأنه لو أراد أن ينسخ عشرة لم يكن منه وإن كان طوله تسعة لم يستحق
شيئاً حكاه الرافعي عن التهمة ولو أجزأ الرهن المهرونة مدة تزد على محل الدين يطل في الكل على الصحيح
وقيل بل في القدر الزائد وفي الباقي قولاً تفريق الصفة واختاره السبكي ونظير ذلك أن يشترط الواقف
أن لا يوجر الوقف أكثر من سنة مثلاً فزاد فأبى الشيخ وكذا الدين العراقي بطلان في الكل فباستعمال
مسألة الرهن وأبى القاضي القضاة جلال الدين البلقيني بالصحة في القدر الذي شرطه الواقف فقال له
الشيخ وكذا الدين أنتم تقول بقول الماوردي في الرهن قال لا قال فأفرق قال حتى أعطى لكل مسألة كشفاً
قلت والمسئلة ذكرها الزركشي في قواعد قال ولم أرفها. نفلاً وظاهر أنها على خلاف تفريق الصفة
حتى يصح المشرط وحده وذكرها أيضاً الغزالي في أدب القضاة وقال لا تقل فيها والمنجبه التخييع على
تفريق الصفة انتهى (فائدة) قال الزركشي لمخالفة الإذن على ثلاثة أقسام مخالفة إذن وصفي كمسئلة
الإعارة للرهن ومخالفة إذن شرطي كمسئلة إجارة المهرين ومخالفة إذن شرطي كمسئلة إجارة الوقف
ألك كور (السادس) أن لا يبنى على الاحتياط فتوراد في العرايا على القدر المحتاط فلهذه البطلان في الكل
نفي المطلب لمن الجوى يخرج به على القولين ولو أيسر في الولي عن الطفل أو المخنون عينا من ماله أكثر من
مهر المثل فالجزم به في الصداق في أصل الروضة مستاد الصفة في الذي في التنبيه أنه يطل الزائد فقط
ويصح في قدر مهر المثل من المسمى وأمره في التصحيح وصحة في أصل الروضة في مكاح السفيه ثم حكى
أبن الصباغ أن القياس بطلان المسمى ووجوب مهر المثل من المسمى وأن الفرق أنه على قوله يجب مهر
المثل في الدمة وعلى الأول تستحق الزوجة مهر المثل من المسمى قال أبن الرفعة لهذا تناقض إذا فرق بين

فلم يدر أصلي ثلاثاً أم
أربعا فليكن على ما
استبين ثم بطرح
الشك الحسديت
(وغيره) كالبخارى
فانه روى أصله في
صحيحه عن عبد الله بن
زيد ورواه مسلم عنه
أيضاً ورواه الترمذى
وفي حديث إن الشيطان
يأتى الرجل فيأخذ
شعره من دبره
فيحركها فيظن أنه
أحدث ثم قال إذا شك
أحدكم فلا ينصرف
حتى يسمع صوتاً أو
يجد ريحاً (قد ثبتا -
من طرق عديدة)
أى كثيرة فانه ورد
عن أبى سعيد الخدرى
وابن عباس وعبد الرحمن
ابن عوف وأبى هريرة
وعبد الله بن زيد
(قد دخل) فيها
(جميع الأبواب كما
قد أصلوا) قال السيوطى
يدخل في جميع أبواب
الفقه والمسائل
المخرجة عليها تبلغ
ثلاثة أرباع الفقه أو

(قوله فرق بين الأخنتين) لعل الأصل بأن الأخنتين (قوله السدى) ضد الحمة (قوله على محل
الدين) أى الحلول (قوله وصفي) فى نسخة وصفي (قوله أن لا يبنى) أى العقد فى تفريق
الصفة (قوله الاحتياط) لعله الاحتياج (قوله فى العرايا) أى فى بيع العرايا .

وفي الطفل وولي السفيه وقال السبكي في تصوير المسئلة بين الأصحاب وابن الصباغ نظر فان الأول إن لم
 يتعبر من المهر والعقد إنما يكون على الذمة ولا يصح إلا بمهر المثل لا يسمي غيره فلا يتحقق الخلاف وإن
 أدنى من مهر المثل فيجب أكثر من مهر المثل فيجب أن يبطل في الزائد وفي الباقي خلاف تفريق الصفة وهي كسبعة
 بأذن عينا من ماله قال ويمكن أن يصور بقوله أنكح فلانة وأصدقها من هذا المال فأصدق من
 أكثر من مهر مثلها لكن يأتي فيه الخلاف في إذنه وفي البيع قال وقد تصور مما إذا لم ينص
 على المهر وعقد على الزائد من غير نقد البلد فعند ابن الصباغ يرجع إلى مهر المثل من نقد البلد
 وعند غيره يصح في قدر مهر المثل مما سمي انتهى (السابع) أن يورد على الحمله ليخرج مما لو قال
 أنكرتك كحل شهر بدهم فإنه لا يصح في سائر السهور قطعا ولا في الشهر الأول على الأصح ولو قال
 ضمت نفقة الزوجة فلان في الغيرة وما بعده فاسد وهل يصح في يوم الفمان وجهان أحدهما لا
 بناء على مسئلة الإجارة (الثامن) أن يكون المضموم إلى الحائز يقبل العقد في الحمله فلو قال زوجتك
 بنتي وأبني أو فرسي صح نكاح البنت على المذهب لأن المضموم لا يقبل النكاح قلبي وقيل بطرد
 القولين (تنبيه) كما نفرق الصفة في الثمن نفرق في الثمن ومثله مما قاله في الشفعة لو خرج بعض
 المسمى مستحقا بطل البيع في ذلك القدر وفي الباقي خلاف تفريق الصفة في الابتداء.

(فصل) ويدخل في هذه القاعدة أيضا قاعدة إذا اجتمع في العباد جائب الحضر وجانب السفر
 غلب جانب الحضر لأنه اجتمع المباح والمحرم فغلب المحرم فلو مسح حضرا ثم سافر أو عكس أم مسح
 بقي فلو مسح أحدا من الحضرين محضرا أو الآخر مسفرا فذلك على الأصح عند النووي طردا للقاعدة
 ولو أحرم قاصرا قبلت سفينته دار إقامته أم ولو شرع في الصلاة في دار الإقامة فسافرت سفينته
 فلبس له القصر واستشكل تصويره على القصر فمرحلة النية في الإحرام ولا يصح عبثه في الإقامة فاجتماع
 القصر إذا سافر في أثناءه لفقد النية لا تغلب حكم الحضر واجب باناء نعل وجوب الإتمام بعلتين
 شهدهما اجتماع الحضر والسفر والأخرى فقد نية القصر ولو قضى ثالثة مسفرا في الحضر أو عكسه
 أمته القصر ولو أصبح صائما في الإقامة فسافر أثناء النهار أو في السفر فقام أثناء حرم القصر
 على الصحيح ولو ابتدأ النافلة على الأرض ثم أراد تركها للاستقبال لم يجز له بل (خوف) قاله في
 شرح المذهب ولو أقام بين الضلالتين بطل الجمع أو قبل فراغها في جمع التأخير صارت الأولى
 قضاء ولو شرع المسافر في الصلاة بالتيمم فرأى الماء لم يبطل فان نوى الإقامة بعده بطلت على
 الصحيح ولو نوى الإقامة ولم ير ماء أمها وهل يجب الإعادة وجهان أحدهما نعم لأنه محارم ثانيا
 والتيمم تلزمه الإعادة والثاني لا ونعم قطع الروياني واختاره ابن الصلاح قال البغوي ولو اتصلت
 السجدة التي يتصل فيها بدار الإقامة في أثناء صلاته بالتيمم لم يبطل ولم يجب الإعادة في الأصح كالووجد
 الماء نقل ذلك في شرح المذهب وأقره فعلى ما ذكره الروياني والبغوي يستثنى ذلك من القاعدة
 (فرع) ولكنه ولم أره منقولا لو أحرم بالجمعة وسفينته بدار الإقامة على الشطبان اتصلت الصفوف

(قوله أن يورد) أي العقد (قوله ومثله) لعله مثاله (قوله واستشكل تصويره) أي في المسألة
 الأخيرة وهي فسافت سفينة الخ (قوله ولو ابتدأ النافلة) كأن أحرم عند باب السور ثم يخطو
 خطوة أو خطوتين حتى خرج عن السور (قوله لو شرع المسافر في الصلاة) أي المقصورة
 (قوله فان نوى الإقامة بعده) أي بعد رؤية المساء.

أكثر (ونحنها قواعد
 مستكثرة - اندرجت
 فيها (فهاها محبرة)
 محنة في التعبير (من
 ذلك) قاعدة
 (الأصل) أي الأس
 والمعار في الأمور
 المتأخرة أن تبني على
 المقدمة (كما استباننا)
 بالف الإطلاق أي
 ظهر (بقاء ما كان)
 لاحقا (على ما كانا)
 سابقا فن ذلك من شك
 هل أحدث أم لا وعكسه
 ومن شك في خروج
 الوقت في الجمعة ومن
 شك هل طلع الفجر
 في الصوم ومن شك
 هل عزبت نية أم لا
 ويستثنى من ذلك الشك
 في سعة الوقت في الجمعة
 وما لو نقص المال
 الزكوى في مكبال بعد
 تمامه في مكبال
 (والأصل فيها أصل
 الأئمة - براءة الذمة)
 عن حقوق الغير عند
 عدم وجودها فن ذلك
 القول قول مكر الدين
 والأصل قول المستعبر

إليه وصل مع الإمام ركعة ثم نوى المفارقة جاز وصح إتمام الجمعة فلو سارت السفينة والحالة هذه
وفارق عمران البلد فيحتمل أن يوم الجمعة لأنه أخرها بأحد الركعتين مع الإمام والوقت باقي ويحتمل
أن ينقلب ظهره لأن الجمعة شرطها ذكر الإقامة فلما فارقها أشبه ما لو خرج الوقت في اثنتائها ويحتمل
أن تبطل الصلاة بالكسبية لأنه طرأ مانع من إتمامها الجمعة والوقت باقي وفرضه الجمعة وهو خاص
بمفارقة بلد الجمعة قبل انقضائها (ويمكن العود إليها لإدراكها ومن فرضه الجمعة لا يصح منه
الظهر قبل اليأس منها وهذا الاحتمال أوجه عندى ولم أر المسألة مشطورة

(فصل) وتدخل في هذه القاعدة أيضاً قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع (ومن
فروعها) لو استشهد الحنبل بالأصح أنه لا يغسل ولو ضاق الوقت أو الماء من سيق الطهارة حرم
فعلها ولو ارتد الزوجان معاً شطر الصدق والأصح كما لو ارتد وحده ولو جرحه جرحاً عمداً
وخطأ أو مضطرباً وهرباً ومات بهما فلا قصاص ولو كان ابن الحاني هو ابن عم لم يغسل ولا قول نعم
كما في النكاح في هذه الصورة وأجاب الأول بأن النية في الغسل مائة فلا يعمل معها المقتضى في ولاية
النكاح ليست ثمانية بل غير مقتضية فإذا وجد مقتضى العمل ونظر ذلك ما ذكره ابن المسلم في استحقاق
الحنبل في الكتاب إن قلنا إن المرأة لا تنحرفه قال ويحتمل وجهين أحدهما الرد في أن الذكورة مقتضية
أم لا يؤتى بممانعة قال ولا يظهر الاستحقاق ولو تغيرت في الصلاة بسبب غير الصوم كان نام بعد الزوال
فهل يكره له الشواك قال الزركشي قياس هذه الكراهة وصرح الحب الطبري بأنه لا يكرهه وخرج من
هذه القاعدة صور منها أن لا يطأ مولى المسلمين بالكفار أو الشهداء بغيرهم بوجوب غسل الجسد والصلاة
فإن كان الصلاة على الكفار والشهداء حراماً واحتج له البيهقي بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمجلس
فيه أجلاط من المسلمين والمشركون فسلم عليهم (ومنها) يحرم على المرأة ستر جزء من وجهها في الإحرام
ويجب ستر جزء منه مع الرأس للصلاة فتجب مراعاة الصلاة (ومنها) الحجرة على المرأة من بلاد
الكفر واجبة وإن كان مفرها وحدها حراماً (خاتمة) لم قاعدة عكس هذه القاعدة وهي الحرام
لا يحرم الحلال وهو لفظ حديث أخرجه ابن ماجه والدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً قال ابن السكيت
وقد عورض به حديث إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وليس بمعارض لأن المحرم به ثم إعطاء
الحلال حكم الحرام تغليبا أو احتياطاً لا صيرورة في نفسه حراماً (ومن فروع ذلك) ما تقدم في خلط
الدم الحرام بالمباح وخلط الحمام المملوك بالمباح غير المحصور وكذا الحرام بالأجانب وغير ذلك
(ومنها) لو ملك أختين فوطئ واحدة حرمت عليه الأخرى فلو وطئ الثانية لم يحرم عليه الأولى لأن
الحرام لا يحرم الحلال وفي وجه إذا أخيل الكائنة حلت وحرمت الأولى قال في الروضة وهو غريب

(القاعدة الثالثة)

الإتيار بالقرب فمكروه وفي غيرها محبوب قال تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة
قال الشيخ عز الدين لأثر في القربات فلا إتيار بنماء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالصف الأول لأن
الفرض بالعبادات التعظيم والإجلال فمن أثر به فقد ترك إجلال الإله وتعظيمه وقال الإمام لو دخل
(قوله هو ابن عم) لعل الأصل ابن ابن العم بأن كان الحاني امرأة نكحت بابن عمها اه
(قوله الشيخ عز الدين) الذي يسمى سلطان العلماء (قوله التعظيم) أى للمعبود (قوله فمن
أثر به) أى المذكور من العبادة

والغاصب والمستام في
لقد قيمة المتلف وفي
التلف يصدق الغاصب
ومن فسروها ما قاله
موسى الضجاعي
نقلا عن الروضة
نقلا عن القفال لو ادعى
بشيء فأقام حصته
شاهداً بأنه أقر أنه لا شيء
له عليه وحلف مع
شاهده سقطت دعواه
قال الشيخ زكريا لأن
الأصل براءة الذمة
قلت ولا يخفى أنه
لو ادعى بعد ذلك وأبدى
عقراً سمعت دعواه كما
سألت وعمل القاعدة
ما لم تعارض أما إذا
عورضت بأن أقام أحد
الخصمين بينة بأن
المدعى أقر أنه لاحق له
على والمدعى بينة بأن له
عليه مبلغاً ولم يؤرخ
فقدم الإثبات بالمبلغ
أقوى به اليلقبى وابن
الصلاح انتهى ما ذكره
الضجاعي في كشف
الثام (إذاذا التهمة -
وحيث ما شك) أى
تردد باستواء أورد جحان

الوقت وشبهه بما يتوضأ به فوجهه لغیره ليتوضأ به لم يجز لا أعرف فيه خلافاً لأن الإتيان إنما يكون فيما يتعلق
 بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في شرح المذهب في باب الجمع لا يقيم أحد من مجلسه
 ليجلس في موضعه فإن قام باختياره لم يكن فإن انتقل إلى أبعد من الإمام ذكره قال أصحابنا لأنه أكثر
 لما قرأه وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلاة وشبهه بما يكفيه لطهارته ومثاله من
 يحتاجه للطهارة لم يجز له الإتيان ولو أراد المفسطر إتيان غيره بالطعام لاستيقاه مهجته فكان له ذلك وكان
 خاف فواب مهجته والفرق أن الحق في الطهارة لله فلا يسوغ فيه الإتيان والحق في حال المحضنة لنفسه
 وقد علم أن المهجته على شرف التلف إلا واحدة تستترك بذلك الطعام فحسن إتيان غيره على نفسه قال
 ويقوى هذا الفرق مسألة المدامعة وهو أن الرجل إذا قصد قتله ظلماً وهو قادر على الدفع غير أنه يعلم
 أن الدق ثم يقتل القاصد غفلة الاستسلام قال الخطيب في الجامع مكره قوم إتيان الطالب غيره التوبة
 في القراءة لأن قراءة العلم والمسارة إليه قريب من الإتيان بالقرب مكره اه وقد جزم بذلك النووي في شرح
 المذهب وقال في شرح مسلم الإتيان بالقرب مكره أو خلاف الأولى وإنما استحب في خصوص النفس
 وأمور الدنيا قال الزركشي وكلام الإمام والدما السابق يقتضي أن الإتيان بالقرب حرام فحصل ثلاثة أوجه
 قلت ليس كذلك بل الإتيان أن أدى إلى ترك واجب فهو حرام كالسائر العورة والمكان في جماعة
 لا يمكن أن يصل فيما ذكر من واحد ولا تنهى التوبة لأحدهم إلا بعد الوقت وأشباه ذلك وإن أدى إلى ترك
 سنة أو ارتكاب مكره أو تركه أو ارتكاب خلاف الأولى مما ليس فيه من مخصوص فخلافاً الأولى
 وهذا يرتفع الخلاف (تنبيه) من المشكل على هذه القاعدة من مجاء ولم يجد من الصف فرجة فإنه لم يجز
 شخصاً بعد الإحرام ويندب للمجور أن يسأله فهذا يفتى على نفسه قرينة وهو أجز الصف الأولى
 (القاعدة الرابعة)

التابع تابع بدخل في هذه العبارة قواعد (الأولى) بأنه لا يفرد بالحكم لأنه إنما جعل تبعاً (و) من
 فروعه لو أحبا شيئاً لم يحرم ملك الحرم في الأصح تبعاً ولو باع الحرم دون الملك لم يبيع (و) منها الحمل
 بدخل في بيع الأم تبعاً لها فلا يفرد بالبيع (و) منها اليهود المتولد في الطعام يجوز أكله معه لا منفرداً
 في الأصح (و) منها لو نقص السوق القهول لم يعلم الرئيس والأشرف في انتقاض العهد حق السوق
 وجهان أحدهما المنع كالأختار بتقدم حكاة الرافعي عن ابن كعب (و) منها قول صفات الحقوق
 لا تفرد بالاسقاط لأنها تابعة فلو أسقط من عليه الدين المؤجل لأجل لم يسقط ولا يتمكن المستحق من
 مطالبة في الحال في الأصح لأنه صفة تابعة والصفة لا تفرد بالاسقاط وكذا لو أسقط الحرة أو
 أو الصفة لا تسقط جزم به الرافعي ولو أسقط الرهن أو الكفيل سقط في الأصح وقال الجويني لا تسقط لأجل
 وطرق غيره بأن شرط القاعدة أن لا يكون الوصف مما يفرد بالاعتدال كالرهن والكفيل بخلاف الأجل فإنه
 وصف لازم لا يمكن إنشاؤه بعقد مستقل (الثانية) التابع يسقط بسقوط المتبوع (و) من فروعه من فاقته
 صلاة أيام الحنونة لا يستحب قضاءها وإنها لأن الفرض تسقط وكذا إنابه (و) منها من فاقته الحج فتحلل
 بالطواف والسعي والحق لا يتحلل بالرمي والميت لا يباح من توابع الوتر وقد سقط فيسقط التابع (و) منها

(قوله لم يكن) أي مكرها ، وفي نسخة لم يكره (قوله الشيخ أبو محمد) الجويني (قوله
 الطالب) أي طالب العلم (قوله في خصوص النفس) أي في حظوظ (قوله والدما) أبو محمد الجويني
 (قوله أنه لا يفرد) أي التابع (قوله السوق) أي الرعية النعمة السفلة (قوله لأنها) لعل لأنها

(إمرو) أي إنسان
 (هل فعلا) الشيء
 كطلاق امرأته
 (أولا) أي لم يفعل
 (فالأصل أنه لم يفعل)
 كما ذكر في ذلك لو
 شك هل ترك القنوت
 أم أتى به فيسجد
 لأن الأصل عدم
 الإتيان به أو هل سجد
 للسهو أم لا فيسجد
 (أو في القليل)
 كالواحدة في الطلاق
 والأكثر منها وكان
 شك أصلي ثلاثاً أو أربعاً
 (والكثير حملاً)
 بالف الإطلاق
 (على القليل جماً)
 تأصلاً أي جعل
 أصلاً وهو أن الأصل
 في المشكوك فيه طرحه
 (كذلك مما فعلوا)
 أي جعلوه قاعداً
 (الأصل) في الحقوق
 (العدم) أي عدم
 لزوم شيء للغير فمن
 ذلك عامل القراض إذا
 قال لم أربح إلا كذا
 فاقول قوله ومن ذلك
 نصيبين نال الوط

(فاعرف) فاعلم
(فروع) أي جزئيات
(مايجي وماقدم) مايجي وماقدم
والأصل في الحادث
أن يفسدرا - بأقرب
الزمان فيما قررا (فن
ذلك من رأى في ثوبه
منياً فشك لزمه الغسل
ولا يعيد إلا من آخر
نومة نامها نص عليه في
الأم ومن ذلك ما إذا
اختلف في إقامة المعاقم
في الشرح فالأصل مع
من يدعى الإحداث
مالم يتم الغير بينة فتقدم
فتأمل (فالأصل في
الاشياء الإباحة)
خلافاً لأبي حنيفة
القائل بأن الأصل
التحريم (إلا) بكسر
الهمزة وتخفيف اللام
للوزن وهي الاستثنائية
(إن دل المحصر دليل
فلا) بالف الإطلاق
أي وقبل بأن صح سنداً
ولا تعارض فحينئذ
يتجه التحريم ثم سكوت
الناظم على هذا الأصل
الذي سلكه السيوطي
عجيب فقد قال

إذا بطل أمان جال أو أشرف في وجه بطل الأمان في الصبيان والنساء والسوقة لأنهم إنما دخلوا في الأمان
لحب ما ولكن الأصل خلافه (ومنها) لو مات الفارس سقط عنهم القوس لأنه تابع فإدما مات الأصل سقط ولو
مات القوس استحق الفارس سهم القوس لأنه متبوع (ومنها) لو مات العاري في قول لا يصرف لأولاده
وزوجه من الديوان لأن بيعهم زالت موهته والأصح خلافه ترغيباً في الجهاد (ومنها) لو أمتنع غسل
الوجه في الوضوء لعلة به وما تجاوره صحيح لم يستحب غسله للفرقة كما صرح به الإمام ونقله في المطلب وأقره
لأنه تابع لفصل الوجه فسقط لسقوطه لكن جزموا بأنه لو قطع من فوق الذراع نديب غسل باقي عضده
بمحافظة على التحجيل قال الخويني وإنما لم يسقط التابع في هذه الصورة لسقوط المتبوع كمن قاتنه صلاة فزنى
الحبيص والخنون فأما لا تقضي زواتها كما لا يقضي الفرض لأن سقوط القضاء فيما ذكر من خصه مع
إمكانه فاذا سقط الأصل مع إمكانه فالتابع أولى وسقوط الأصل هنا لتعذره والتعذر يختص بالذراع
فبقى العضد على ما كان من الاستحباب وصار كالحرم الذي لا شعر على رأسه فندب أمره المتوسق عليه
كذا فرق الخويني وجزم به الشيخان وقرئ ابن الرضا بأن السنة شهدت بأن تلك النوازل ممكنة بالنقص
الفرائض فاذا لم يكن فريضة فلا تكلمة وليس تطويل التحجيل مما مورده لتكلمته غسل اليدين والرجلين
لأنه كامل بالمشاهدة فتعين أن يكون مطلقاً لنفسه وفي هذا الفرق منع كونه تابعاً وإليه مال الاستوى
وفرق بين مسألة اليد والوجه بأن فرض الرأس المسح وهو ياق عند تغسل الوجه والاستحباب مسح
العنق والأذنين باق بحاله فاذا لم يستحب غسل ذلك لم يحل المطلب عن الطهارة ولا كذلك في مسألة
اليد (تنبيه) بقرب من ذلك قوله الفرع يسقط إذا سقط الأصل ومن فروعه إذا برئ الأصل برئ
النص من لأنه فرع فاذا سقط الأصل سقط بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل ولذلك
صوّر (ومنها) لو قال شخص لزيد على عمر وألف وأنا ضامن به فأنكر عمر وفي مطالبة الضامن وجهان
أصحهما نعم (ومنها) إذا ادعى الزوج الخلع وأنكرت ثبتت اليئونة وإن لم يثبت المال الذي هو
الأصل (ومنها) لو قال بعث عبد من زيد وأعتقه زيد فأنكر زيد وقال بعته من نفسه فأنكر العبد عتق
فهما ولم يثبت العوض (ومنها) قال أحد الإبنين فلانة بنت أبنائنا وأنكر الآخر ففي حلها للمهر وجهان والمهر
عنه في المباح (هذا) التحريم المشمول به فقد ثبت الفرع دون الأصل (ومنها) قال لزوجه أنت أخي من
النسب وهي مشروفة بالنسب من غير أبيه ففي نكحها عليه وجهان أو مجهولة النسب وكذبته أنفس
نكاحها في الأصح (ومنها) ادعت زوجة رجل فأنكر في تحريم النكاح عليها وجهان (ومنها) إذا
ادعت الإصابة قبل الطلاق وأنكر في وجوب العدة عليها وجهان أصحهما نعم (الثالثة) التابع
لا يقدم على المتبوع (ومن فروعه) المزارة على البياض بين النخل والعنب نجاسة ثبثها بشروط
(ومنها) إن تقدم لفظ المساواة فلزمه لفظ المزارة فقال زارعتك على البياض وسأقتك على النخل
على كذا لم يصح لأن التابع لا يقدم على المتبوع (ومنها) لو باع بشرط الوهن فقدم لفظ الوهن على
البيع لم يصح (ومنها) لا يصح تقديم المأموم على إمامه في الموقف ولا في تكبيرة الإحرام والسلام ولا
في سائر الأفعال في وجه (ومنها) لو كان بينه وبين الإمام شخص يحصل به الاتصال ولولا هو لم

(قوله فان لم يستحب غسل ذلك) أي الرأس والعنق والأذنين (قوله في المباح) في نسخة في النهاية
(قوله تحريم النكاح) أي نكاح غير ذلك الرجل (قوله إذا ادعت الإصابة) أي الدخول
(قوله تبعها) أي للمساواة عليهما (قوله وبين الإمام شخص) أي رابطة .

نصحه قلونه لم يصح أن يحرم قبله لأنه تابع له كما أنه تابع لإمامه ذكره القاضي حسين (ومنها) ذكر
القاضي أيضا أنه لو حصر الجمعة من لا تتعدي به كالمسافر والعبد والمرأة لم يصح إخراجهم بها إلا بعد
إحرام أربعين من أهل الجمعة لأنهم تبع لهم كافي أهل الكمال مع الإمام (الرابعة) يغتفر في التتابع ما لا
يغتفر في غيرها وقريب منها يغتفر في الشيء فمثلا ما لا يغتفر فيه قصدا ورعا يقال يغتفر في التتابع ما لا
يغتفر في الأوائل وقد يقال الأوائل المقود توكدا عما لا يتركها أو آخرها وللعبارة الأولى أحسن وأعم
(ومن فروعها) سجود التلاوة في الصلاة يجوز على الراحلة قطعا تبعا وجري فيه خارجها خلاف
لاستقلالها (ومنها) المستعمل في الوضوء لا يستعمل في الحنابة اتفاقا وتبع غسل الحنابة الوضوء
على الأصح ويندرج فيه الترتيب والمسح (ومنها) المستعمل في الحدث لا يستعمل في الخبث وعكسه في
الأصح ولو كان على محل نجاسة فغسله عنها وعن الحدث طهر في الأصح (ومنها) لا يثبت شوال إلا بشهادة
اثنين قطعا ولو صاموا بشهادة واحد ثلاثين يوما ولم يبروا أو أحلال أفطروا في الأصح لحصوله ضمنا وتبعاً
(ومنها) لا يثبت النسب بشهادة النساء فلو شهدن بالولادة على الفرائض ثبت النسب تبعا (ومنها) البيع
الضمي يغتفر فيه ترك الإيجاب والقبول ولا يغتفر ذلك في البيع المستقل (ومنها) الصور التي
يجوز فيها ملك الكافر المسلم لكونه تبعا ولا يصح استقلالاً وسيأتي في الكتاب الخامس (ومنها)
لا يصح بيع الزرع الأخضر إلا بشرط القطع فان بيع مع الأرض جاز تبعا (ومنها) لا يجوز
تعليق الإبراء ولو على غنى للمكاتب بجزء وإن كان متصفاً بالإبراء (ومنها) لا يجمع تعليق
الاختيار وله تعليق طلاق أربع منهن مثلاً فيقع الاختيار متعلقاً ضمناً فان الطلاق اختيار للمطلقة
(ومنها) الوقف على نفسه لا يصح ولو وقف على الفقراء ثم صار منهم استحق في الأصح تبعا
(القاعدة الخامسة)

تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة هذه القاعدة نص عليها الشافعي وقال كنهزلة الإمام من
الرعية كنهزلة الولي من اليتيم قلت وأصل ذلك ما أخرجه شعيدين منصور في سننه قال حدثنا أبو الأحوص
(عن) أبي إسحاق (عن) الزهري عازب قال قال عمر رضي الله عنه إن أنزلت نفسي من مال الله
منزلة وأبى اليتيم إن احتجت أخذت منه فإذا أبست زدته فان استغيت استعفت (ومن فروع
ذلك) أنه إذا قسم الزكاة على الأصناف محرم عليه التفصيل مع تساوي الحاجات (ومنها) إذا أراد
إسقاط بعض الخلد من الدين بسبب مجاز وبغير سبب لا يجوز حكاة في الروضة (ومنها) ما ذكره
المساوردي أنه لا يجوز لأحد من ولاية الأمور أن ينصب إماماً للصلاة فاسفاً وإن مضى للصلاة
خلفه لأنها مكروهة وكل الأمر بمأمور بمراعاة المصلحة ولا مصلحة في حمل الناس على فعل
المكروه (ومنها) أنه إذا اغتفر في الأسرى بين القتل والرفق والمن والفساد لم يكن له ذلك
(القاعدة السادسة)

(قوله سجود التلاوة في الصلاة) أي لاستقلال الصلاة بجواز فعلها على الراحلة أي اختصاصها بذلك
حيث كانت نفلا وهو تعليق لقوله وجري فيه أي في سجود التلاوة خارجها أي الصلاة أي منفردا عنها
خلاف بالجواز قياسا عليهما لاتحادهما في التولية ولأنها من أجزائها والمنع لأن جوازها على الراحلة
رخصة والرخصة لا تعدى موردها اه (قوله لا يستعمل الخ) أي لا يرفع الحنابة وعكسه المستعمل
في الحنابة يستعمل في الوضوء لأنه تابع لها (قوله وتبع) في نسخة يستقيم (قوله الاختيار) أي
اختيار نفس الكافر إذا أسلم ونحوه عشر زوجات (قوله من مال الله) أي من بيت المال

الزركشي في قواعد
بالأصل في الأشياء
الإباحة أو التحريم
أو الوقف أقوال بناها
الأصوليون على قاعدة
التحسين والتقيع
العقلين على تقدير النزول
ليبان هدم القاعدة
بالأدلة السمعية وحينئذ
فلا يستقيم تخريج
فروع الأحكام على
قاعدة ممنوعة في الشرع
وما أخرجه المساوردي
في الشعر المشكوك فيه
وغيره من صور الشعر
المجهول ونحوه فمتنع
من الأصل وكذا
ما أخرجه النووي في
النيات المجهول تسميته
ومن أطلق من الأصحاب
الخلاف فيبقى حله
على أنه هل يجوز الهجوم
ابتداء أم يجب الوقف
إلى الوقوف على الأدلة
الخاصة فان لم يجد
ما يدل على تحريم فهو
حلال بعد الشرع بلا
خلاف ونقل الرافعي
في الأطعمة في الحيوان
المجهول تسميته أن ميل

في شعور ذلك لا يثبت قهراً

بالتشبه بل بالمصلحة حتى إذا لم يظهر وجه المصلحة فبهم إلى أن يظهر (ومنها) أنه ليس له العفو
عن القصاص مجازاً لأنه خلاف المصلحة بل إن رأى المصلحة في القصاص اقتصر أو في الدية أخذها
(ومنها) أنه ليس له أن يزوج امرأة بغير كفوف وإن رضيت لأن حق الكفارة للمسلمين فهو كالنائب
عنه فلا يقدر على إسقاطه (ومنها) لا تجزئ وصية من لا وارث له بأكثر من الثلث (ومنها) أنه
لا يجوز له أن يقدم من بيت المال غير الأحوج على الأحوج قال السبكي في فتاويه فلم يكن
إماماً فهل تغير الأحوج أن يقدم بنفسه قبل بينه وبين الله تعالى إذا قدر على ذلك ملت إلى أنه
لا يجوز واستنبط ذلك من حديث أنما أنا قاتم والله المعطي قال ووجه الدلالة أن مالك
والأعطاء إنما هو من الله تعالى لا من الإمام فليس للإمام أن يملك أحداً إلا بملكه الله وإما
وظيفة الإمام القسمة والقسمة لابد أن تكون بالعدل ومن شروطها العدل وتقدم الأحوج والتسوية
بين المحتاجين فإذا قسمها بينهما ودفعها اليهما حملنا أن الله ملكهما قبل الدفع وأن
القسمة إنما هي بمعنى ما كان بينهما كما هو بين الشرعيين فإذا لم يكن إماماً فقد أحدهما واستأثر
بما كان له كما لو استأثر بعض الشركاء بالمال المشترك ليس له ذلك قال ونظر ذلك بما ذكره
المأوردى في باب التيمم أنه لو ورد أثان على ماء مباح وأحدهما أحوج فليمن الآخر وأخذ منه
أنه يكون مئبناً (ومنها) وقع بعد السبعائة ببلاد الصعيد أن عبداً أنتهى الملك فيه لبيت المال
فحاشى نفسه من وكيل بيت المال فافق الشيخ جلال الدين الدستاوى بالصحة فرفضت
الواقعة إلى القضاة في شهر الدين الأصهباني فقال لا يصح لأنه عقد عتاقة وليس له وكيل
بيت المال أن يعتق عن بيت المال قال ابن السبكي في التوشيح والصواب ما أفى به
الدستاوى فإن هذا العتق إنما وقع بعرض فلا تصح فيه على بيت المال
(القاعدة السادسة)

الحلود تسقط بالشبهات قال صلى الله عليه وسلم ادروا الحلود بالشبهات أخرجه ابن عدي في جزمه
من حديث ابن عباس وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة ادفعوا الحلود ما استطعتم وأخرج
الترمذي والحاكم والبيهقي وغيرهم من حديث عائشة ادروا الحلود عن المسلمين ما استطعتم فإن
وجدتم للمسلم محرراً فخلوا سبيله فإن الإمام لا يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة وأخرجه
البيهقي عن عمر وعقبة بن عامر ومعاذ بن جبل وموقفاً وأخرج من حديث علي مرفوعاً ادروا الحلود
فقط وقال مسند في مسنده حدثنا يحيى القطان عن شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود
قال ادروا الحلود بالشبهة وهو موقوف حسن الإسناد وأخرج الطبراني عنه مرفوعاً ادروا الحلود
والقتل عن عباد الله ما استطعتم (الشبهة تسقط الحد) سواء كانت في الفاعل كمن وطئ امرأة ظناً
بأنه حر أو في المثل بأن يكون للواطئ لها ملك أو شبهة كالأمة المشتركة والمكاتب وأمة ولده ومملوكه
أو بلا شهود وكل نكاح مختلف فيه وشرب الخمر للتداوى وإن كان الأصح تحريره لشبهة الخلاف
في ذلك

الشافعي رضى الله عنه
إلى الحل وأبي حنيفة
رضى الله عنه إلى التحريم
وله ما عسى سنذكره
إن شاء الله في حرف
الحاء انتهى وقال في
حرف الحاء الحلال
عند الشافعي ما لم يدل
دليل على تحريمه وعند
أبي حنيفة ما دل الدليل
على حله ويظهر أثر
الخلاف في المسكوت
عنه فعل قول للشافعي
هو من الحلال وعلى
قول أبي حنيفة هو من
الحرام ويعضد الشافعي
قوله تعالى قل لا أجد
فيها أوصى إلى محسماً
الآية وقوله صلى الله
عليه وسلم وسكت عن
أشياء وعلى هذه القاعدة
يتخرج كثير من المسائل
المشكك حالها وبه يظهر
وهم من خرجها على أن
الأصل في الأشياء الحل
أو الإباحة انتهى وقال
المحقق الحل في شرح
جمع الجوامع ما ملخصه
بعد قول المتن ولا حكم
قبل الشرع بل الأمر

(قوله ليس له العفو عن القصاص) كأن كان الهني عليه عبد بيت المال (قوله ومن
شروطها) لعله ومن فروعها (قوله بعد السبعائة) أى من السنين (قوله ببلاد الصعيد) أى
بمصر (قوله أو شبهة) أى استحقاق النفقة

وكلما سقط الحَد بقلب من شَهِد أربعة بزناها وأربع أنها عُلَراء لأَحتال صدق بينة الزنا وأنها
 عُلَراء لم يقل بمكرها بالزنا ويسقط عنها الحَد كشبهة الشهادة بالبكارة ولا قطع بسرقة مال أصله
 وطرح وسيد وأصل سبده وفرعه كشبهة استحقاق الرقعة وسرقة ما ظنه ملكه أو ملك أبيه أو ابنه ولو
 آدمي كقول المروقي ملكه سقط القطع نص عليه الشبهة وهو النص الظريف ونظيره أن يزني بمن
 لا تعرف أنها زوجته فبدمي أنها زوجته فلا يجد (ولا يقتل فاقذ الظهورين) بترك الصلاة متعمدا
 لأنه يختلف فيه وكلما من مس أو لمس وصلى متعمدا وهو شافعي أو توسا ولم ينو ذكره القفال في
 قنوبه ويسقط القصاص أيضا بالشبهة فلو قتل مظلوما وزعم موته فصدق الولي ولكن تجب الدية دون
 القصاص للشبهة ولو قتل الحر المسلم من لا يدري أمسك أو كافر وحر أو عبد فلا قصاص للشبهة نقله
 في أصل الروضة عن البحر (تنبيه) الشبهة لا تسقط التعزير وتسقط الكفارة فلو جامع ناسيا الصوم
 والحج فلا كفارة للشبهة وكلما لو وطئ على الظن أن الشمس غربت أو أن الليل باق فلبان خلافه
 فانه يفطر ولا كفارة قال القفال ولا تسقط الدية لأنها تضمنت غرامة خلاف الكفارة فانها
 تضمنت عقوبة فالتحقق في الإسقاط بالحيد ويسقط الإجم والتحرير إن كانت في الفاعل دون
 المثل (تنبيه) شروط الشبهة أن تكون قوية وإلا فلا أثر لها ولهذا نجد بوط: أمة أباحتها السيد
 ولا يراعي خلاف خطأ في إباحة الحواشي للوط وفي سرقة مباح الأصل كالحطب ونحوه وفي
 القذف حل صورة الشهادة ولو قتل مسلم ذميا فقتله كولي الذي يقتل به وإن كان موافقا للرأي
 أبي حنيفة ومن شرب النبيذ نكح ولا يراعي خلاف أبي حنيفة

(القاعدة السابعة)

الحر لا بدخل تحت اليد ولهذا لو حبس حرا ولم يمنعه الطعام حتى مات حُتف أنه بانهدام خاطط
 ونحوه بضمه ولو كان تعبدا ضمنه ولا يضمن منافع عبادا في حبسه إذا لم يستوفها وتضمن منافع
 العبد ولو وطئ حرة فاحملها وماتت بالولادة لم تجب ديتها في الأصح ولو كانت أمة وجبت
 القيمة ولو طاعت حرة على الزنا فلا مهر لها بالإجماع ولو طاعت أمة فلها المهر في رأي لأن الحق
 للسيد فلا يؤثر إسقاطها وإن كان الأصح خلافه ولو نام عبد على بعر فقاذه وأخرجه عن القافلة
 قطع أو حرق فلا في الأصح ولو وضع صبيا حرا في سمعة فأكله السبع فلا ضمان في الأصح بخلاف
 ما لو كان عبدا ولو كانت امرأة تحت رجل وادعى آخر أنها زوجته فالصحيح أن هذه الدعوى عليها
 لأجل الرجل لأن الحرية لا تدخل تحت اليد ولو أقام كل بيعة أنها زوجته لم تقدم بيعة من غيرها محتملا ذكرنا

(قوله مختلف فيه) أي حل أقوال مجموعة في قول بعضهم من المالكية :

ومن لم يجد ماء ولا متيما فأربعة الأموال يحكي مذهبها
 يصل ويقضي عكس ما قال مالك وأصبح يقضي والأداء لأشياء
 وللقابض فوالربط يوي لأرضه بوجه وأبد للتيمم مطلبا

(قوله إن كانت في الفاعل) أي الشبهة (قوله تحت اليد) أي تصرف الغير (قوله مات حُتف
 أنه) أي مات بسبب غير القتل كعرض (قوله ولا يضمن) أي الحابس (قوله إذا لم يستوفها)
 أي بأن لم يخله بالشغل أو غيره (قوله وتضمن منافع العبد) سميت هذه الضمانات ضمان المثل
 والإضرار (قوله قباذه) أي شخص (قوله قطع) أي لأجل سرقة العبد .

موقوف إلى وروده
 وحكت المعتزلة العطل
 فان لم يقض فثالثها لهم
 الوقف عن الحظر
 والإباحة وأشار بقوله
 لهم أي للمعتزلة إلى مانقطة
 عن القاضي أي بكر
 الباقين من أن قول
 من قال من أصحابنا
 أي كائين أبي حنيفة
 بالحظر وبعضهم
 بالإباحة في الأفضال
 قبل الشرع إنما هو
 لفصلهم عن تشعب ذلك
 عن أصولهم أي المعتزلة
 للعلم بأنهم ما اتبعوا
 مقاصدهم وأن قول
 بعض أئمتنا أي
 كالأشعري فيها بالوقف
 مراده به نفي الحكم
 فيها وقد يجاب عن
 هذا كله ويقال المراد
 بعد الشرع لما هو
 معلوم أنه لا حكم قبل
 الشرع (كلما يقال
 الأصل في الأفضال)
 جمع بضع بضم الباء
 الموعدة وتكسر القرح
 (الحظر) أي التحريم
 (مطلقا) أي سواء أراد

بل لو أقاما بينن على خلية سقطتا ولو كان في بد المدبر مال فقال كسسته بعد موت السيد فهو الوارث بل قبله فهو ^{وارث} المدبر ^{بما} يمينه لأن البد له خلاف ^{فأصله أن يكون له مال} دعواهما الوعد لأنها ^{وإنما} نزع من ^{وإنما} حر والحر لا يدخل تحت البد ^{وإنما} ثابت الحر وما في يده من المال لا يدخل في ضمان الغائب لأنها في يده الحر حقيقة وكذا لو كان ^{بما} صغيرا أو عتقا على الأصح .

(القاعدة الثامنة)

الحرم كله حكم ما هو حرمة الأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما
مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع
في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه الحديث أخرجه الشيخان قال الزركشي
الحريم يدخل في الواجب والحرام والمكروه وكل محرم له محريم محيط به والحريم هو المحيط بالحرام
كالمتخذين قانها غريم للورة الكبرى كحريم الواجب مما لا يتم الواجب إلا به ومن ثم وجب غسل
جزء من الرقبة والرأس مع الوجه ليتحقق غسله وغسل جزء من العضد والساق مع الذراع وسائر جزء
من السرة والركبة مع العورة وجزء من الوجه مع الرأس للمرأة ومحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة
مع العورة في الحيض لحرمه الفرج (مضابط) مكل محرم فحريمه محرم إلا بصورة واحدة لم أر من
تفطن لاستثنائها وهي تدبير الزوجة فانه محرم وصريحاً مجاوز التلذذ بحريمه وهو ما بين الإلية
(فصل) ويدخل في هذه القاعدة حریم المعمور بمولود ثلاث المعمور في الأصح ولا تملك بالاحياء
قطعا وحریم المسجد فحكمه حكم المسجد ولا يجوز الخلو فيه للبيع ولا الخشب ويجوز الاقتداء فيه بمن
في المسجد والاعتكاف فيه ومضابط حریم المعمور تعرفه وأله في باب إحياء الموات وأما رتبة المسجد
فقال في شرح المذهب قال صاحب الشامل والبيان هي ما كان مضافا إلى المسجد وجاراه له المولى في التولية
به خارجا قال النووي وهو الصحيح خلافا لقول ابن الصلاح أنها محتمة وقال البندنجي هي البناء المبني
بجواره متصلا به وقال القاضى أبو العلي هو ما حواله وما لا يكرهون على عدا رتبة منه ولم يفرقوا
بين أن يكون بينهما وبين المسجد طريق أم لا وهو المذهب وقال ابن كنج إن انفصلت عنه فلا

(القاعدة السياسية)

إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالباً (فمن فروع ذلك) إذا
اجتمع حدث وجنابة مكفي الغسل على المذهب كما لو اجتمع جنابة وحيض (ولو بائس) الهرم فيما دون
الفرج لزمته القدية (فلو جامع) دخلت في الكفارة على الأصح بمناة على ثداخل الحديث وفي الجنابة
(ولو اجتمع) تحدث ونجاسة حكمت كفها غسل واحدة في الأصح عند النوى (ولو جامع)
بلا حائل فمن المسعودي أنه لا يوجب غير الجنابة واللمس الذي يتضمنه يصغر مقصوداً به كخروج
الخارج الذي يتضمنه الإنزال والإكرون قالوا يحصل الحدثان لأن اللمس يسبق حقيقة الجماع

(قوله مع الزواجر) لعل هنا سقطه لفظ « والقدم » (قوله وخريم المسجد) أول مراده بحريم المسجد بقريئة ما يأتي رحبته لأن المقرر في الفروع أن حريم المسجد ليس له حكمه اهـ (قوله ويحوز الاقتداء الخ) أى مع عدم إمكان المرور إلى الإمام (وقوله ولو اجتمع) فيه أن الحدث والنجاسة ليسا من جنس واحد وشيخنا قال هما من جنس واحد لأنهما من مبطلات الصلاة (قوله الذى يتضمنه) أى الجماع (قوله بصير مغموا به) أى مدخولا بالجماع .

نكاحاً أم وطأ كما لو
 اختطبت بمرمة بنسوة
 قرية كبيرة فلا يجوز له
 الاجتهاد وأما النكاح
 فيجوز له نكاح من شاء
 لئلا تتعطل مصلحة
 النكاح قال الخطابي
 ولا يكره لأنها رخصة
 من الله تعالى نعم لو
 اختطبت بمجسورات
 لم يحز النكاح كما صحوه
 ولا فرق بين الإماء
 والحرائر وحاصل
 المقتضى في الإماء
 المطلوبات من الحبشة أنه
 إن علم أنهم من غنيمة
 خمس سباهن مسلم أو
 كافر ولم يسلن في
 بلادهن فالحل وإن لم
 يعلم شيء فالعبرة باليد
 أي يد من هي في يده أو
 علم عدم التخمس
 فالحرمة (بلا دفاع)
 أي مذافعة وكأنه يشير
 بهذا إلى ما ذكره الشيخ
 تاج الدين القسطلاني
 أن الغنيمة إلى نظر
 الإمام يفعل بها ما فيه
 المصلحة فلو قال الإمام
 من أخذ شيئاً فهو له

مخلاف الخروج فانه مع الإنزال ولو دخل المسجد وصل القرض دخلت فيه التحية ولو دخل الحرم
غير ما يحج فرض أو عمرة دخل فيه الإحرام لدخول مكة (ولو طاف) القادم عن فرض أو نذر
دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للإفاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لأن كلا منهما
مقصود في نفسه ومقصودهما مختلف ومخلاف ما لو دخل المسجد الحرام فوجد من يصلون جماعة
فصلها فانه لا يحصل له تحية البيت وهو الطواف لا يكس ليس من جنس الصلاة (ولو وصل)
عقب الطواف فريضة حسبت من ركعة الطواف اعتبارا بتحية المسجد نص عليه في القديم وليس في
الحديث ما يخالفه وقال النووي أنه المذهب (ولو تعدد) السهو في الصلاة لم يتعدد السجود بخلاف
جبرائيل الإحرام لا تدخل لأن القصد بسجود السهو عن أنف الشيطان وقد حصل بالسجدة من آخر
الصلاة والمقصود بجبرائيل الإحرام جبر هتك الحرمه فكل هتك حجر واختلف المفسرون (ولو زنا
بكر) أو شرب خمر أو سرق ممرارا مكى ماخذ واحد قال الرافعي وهل يقال وجب لها تحنود ثم عادت
إلى حيد واحد أو لم يجب إلا حيد واحد وجعلت الزنابات كالحركات في زينة واحدة ذكرها فيه أخمالين
ولو زنا أو شرب فاقم عليه بغض الحيد فناد إلى الحرمه دخل الباقي في الحد الثاني (وكذا) لو زنا
في مدة التغريب مغرب ثانيا ودخل فيه بقية المدة ولو قد فقه ثرايت مكى تحنود واحد أيضا في الأصح ولو
زنا وهو بكر ثم زنا وهو ثيب فهل يكفى بالرجوع وجهان في أصل الروضة بلاتر جيج وجه المنع اختلاف
جنسهما لكن صحح الكبارزي في التمييز التداخل لمخلاف ما لو سرق وزنا وشرب وارند فلا تداخل
لاختلاف الجنس ولو سرق وقتل في المحاربة وجهان فهل يقطع ثم يقتل أو يقتصر على القتل والصلب
ويتدرج حد السرقة في حد المحاربة وجهان في الروضة بلاتر جيج ولو وطئ في نهار رمضان لم يدرج
لم يلزمه بالثاني كفارة لأنه لم يصادف صومًا بخلاف ما لو وطئ في الإحرام ثانيا فان نحلته شاة ولا
تدخل في الكفارة لمصادفته إحراما لم يحل منه ولو ليس ثوبا مطلقا فرجع الرافعي لروم فدية من وصح
النوى واحدة لا اتحاد الفعل وتبني الطيب ولو قتل المحرم صيدا في الحرم لزمه جزاء واحد وتداخلت
الحرمتان في محقه لهما من جنس واحد كما القارن إذا قتل صيدا لزمه جزاء واحد وإن كان قد هتك
به حرمة الحج والعمرة ولو أحرم الممنوع بالعمرة ففجر ح صيدا ثم أحرم بالحج ففجره جرحا آخر
ثم مات فهل يلزمه جزاء وقال الشيخ أبو إسحاق في المخلص هذه المسألة لا يعرف فيها نفل فلو كسخت
جلدة الرأس فلا فدية والشعر تابع قال الرافعي وشعره قالو أرضعت أم الزوج زوجته عجب المهر
(ولو قتلها) لم يجب ولو نكر الوطء بشبهة واحدة تداخل المهر بخلاف ما إذا تعدد جنس الشبهة ولو
وطئ بشبهة بكرة وجب أرض البكارة ولا تداخل لاختلاف الجنس والمقصود فان أرض البكارة
يجب أبلا والمهر نقدا والأرض للحناية والمهر للاستمتاع ولو قطع كامل الأصابع بدأ ناقصة أصابعها
فان لقط أصابعه الأربعة فله حكمه أربعة أمخاس الكف ولا يتداخل لأنها ليست من جنس
القصاص وله حكمه خمس الكف أيضا وإن أخذ ثمانية الأصابع الأربع فلا حكمه لمناسبتها لأنها
مختلفة

ففتضاء الحبل حتى
الإمام وقد تدل له قصة
صفية لما صارت إلى
دحية الكلبي لكن قال
التي السبكي إن ما قاله
غلط وقد انتدب له
النوى في كراسه
ورد عليه والصواب
مع النووي (وق
الكلام أصل الحقيقة)
أى اجعلها الأصل
فلا تعدل إلى المحاز إلا
لموجب والحقيقة فعلة
بمعنى مفعولة من حق
الشئ بمعنى ثبت وهي
اللفظ المستعمل فيها
وضع له ابتداء فخرج
اللفظ المهمل وما وضع
له ولم يستعمل واللفظ
كقولك خذ هذا
الفرس مشرا إلى حمار
والمحاز وهي لقوية
وشرعية ومن فروع
القاعدة ما لو حلف
لا يبيع ولا يشتري
فوكل من فعله لم يحث
وما لو وقف على أولاده
لم يدخل ولد الولد على
الأصح وما لو وقف
على حفاظ القرآن لم

وأطراف البدن هي اليدان
والرؤيتان والرأس
والسمع والبصر
والشم

يدخل من كان حفظه
وفيه وما لو وقف
ورثة زيد وهو حي لم
يصح لأن الحي
لا وارث له نقله
الإسنوي عن البحر ثم
قال ولو قبل يصح
ويحمل على ما لو مات
لم يعد (وما يشكل)
على القاعدة ما لو حلف
لا يصلي قالوا فيحث
بالتحريم كذا قاله
السيوطي ولا إشكال
لأن المدار على العرف
وهو بعده الآن مصليا
وإن لم يتم (رزقك
الله علا توفيقه) أي
خلق فيك قدرة على
طاعته وقد أكثر
المصنف من هذا الحشو
مع إمكان تركه
(والأصل والظاهر
في الحكم) أي المحكوم
به منهما (مني -
تعارضا) أي وجدا
(فيه تفصيل أي) قال
الزركشي المراد بالأصل
القاعدة المستمرة
أو الاستصحاب وأعلم
أن الأصحاب تارة

منه على ما في المتن

من جنس الدية فدخلت فيها وله حكومة خمس الكف لاختلاف الجهة ولو أنال أطرافه لطائف ثم
مات بمرأية أو خذ دخلت في دية النفس ولو كان أحد الفعلين نجدا والآخر خطأ فلا تداخل
للاختلاف فإن دية القتل مختلفة حالة على الحائي ودية الخلع مختلفة مؤجلة على العاقلة ولو قطع الأركان
وعلى الهداب دخلت حكومها في ديتها وكذا تدخل حكومة الشعر في دية الموضحة والشارب في دية
الشقة والأظفار والكف في دية الأصابع والسنخ في دية السن والذكير في دية الحشفة والكدى في
دية الجلمة على الأصح في الكل وكذا حكومة قصبة الأنف في دية المسارن على ما قاله الإمام أنه الظاهر
وصححه في أصل الروضة وقال في المهمات الفتوى على خلافه ولا يدخل تاروش الحرج في ثوبة العقل
ولا الأسنان في اللعين ولا الموضحة في الأذنين ولا حكومة جرح الصلير في ثوبة الكدى ولا العانة في دية
الذكور والشفرين لاختلاف محل الحناية فيها ولو لم يمتدحش فلو كانتا للواحد واختلف الحسن
تدأخلنا بخلاف ما إذا كانتا لشخصين بأنوطى غير مشبهة فلا تدخل فلو كانتا للواحد واختلف الحسن
بأن كانت الأولى لغبر الحمل والثانية به فوجهان أحدهما التداخل وقيل لا لاختلاف الحسن
والوجهان مبنيان على أن التداخل في العبد وهل هو سقوط الأولى والاكتفاء بالثانية أو انقضاء الأولى
فيؤذنان بالقطاء مدة واحدة وفيه وجهان فعمل الأول قد اخل وعلى الثاني لا وقد علمت ما أورده
من الفروع ما أحرزنا عنه بقولنا من جنس واحد وبقولنا لم يختلف مقصودهما وبقولنا غالباً

الذي هو الكف وقوله من جنس الدية أي من الإبل قال في التحفة ولذا تقرر أن كل أصبع عشر
دية صاحبه في أصبع الذكر الحر المسلم عشرة أبقرة وفي كل أتملة ثلث العشر وفي أتملة الإبهام
له نصفها عملاً بالنقسيط الآتي اه وقوله وله حكومة خمس الكف الخ من غير جنس الدية فافهم
(قوله ولطائف) أي العقل والسمع والبصر والشم (قوله وكذا تدخل حكومة الشعر الخ) الحكومة
جزء من عين الدية نسبتبه إلى دية النفس نسبة ما نقص بالحناية من قيمته إليها أي القيمة لو كان رقيقاً
بصفاتها التي هو عليها إذ الحر لا قيمة له فتعين فرضه قنا مع رعاية صفاته حتى يعلم قدر الواجب
في تلك الحناية التي لا مقدار فيها وسميت حكومة لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أو المحكم
بشرطه وهو كونه مجتهداً أو فقيهاً أو قاضياً ولو قاضى ضرورة اه تحفة وشروائى وقال سم عبارة الروض
وفي إفساد منبت الشعور حكومة لأنها اه فقوله وفي إفساد منبت الشعور الخ قال في شرحه عله فيما
فيه جمال الخ وقوله لأنها : قال في شرحه أي لا حكومة في إلزالتها لغبر إفساد منابتها اه (قوله
والسنخ في دية السن) السنخ بسين مهملة مكسورة فتون ساكنة فحاء معجمة ويقال بالجيم أصل
السن المستتر بالجيم أي وتدخل حكومة السنخ في دية السن إذا قلعهما به معا من أصلها لأنه تابع
فأشبه الكف مع الأصابع أما لو كسر الظاهر أي البادى خلفه وقلع السنخ ولو قبل الاندمال
فتجب فيه أي السنخ حكومة كما لو اختلفت قالعهما اه تحفة وشروائى (قوله المسارن) ما لان من
الأنف (قوله صححه) عطف في التحفة مع المتن ولا يدخل الأسنان في دية اللعين في الأصح
للاستقلال كل بنفع وبدل واسم خاص وبه فارق الكف مع الأصابع ولزوال منبت غير المتفرقة
بالكلية اه (قوله فيؤذنان بالقضاء) لعله فيؤذبان بانقضاء (قوله تداخل) محذوف إحدى
التامين أصله تداخل (قوله من الفروع) أي فروع هذه القاعدة .

(القاعدة العاشرة في أعمال الكلام أولى من إعماله)

من فروعه ما لو أوصى بطليل وله بطليل لم ير وطبل حرب متبع وحمل على الحائز نص عليه والحق به القاضي
 حينئذ لو كان له زرق حمر وزق حبل فأوصى بأحدهما متبع وحمل على الحبل (ومنها) لو قال لزوجته وحملي
 أحدهما طالق فأنها تطلق بخلاف ما لو قال ذلك لها وأجنبية وقصد الأجنبية بتقبل في الأصح ككون
 الأجنبية من حيث الحمل قابلة (ومنها) لو وقف على أولاده وليس له إلا أولاد أولاده حمل عليهم كما
 يجوز به الرافعي لتعلم الحقيقة وصونها للفظ عن الإعمال ونظيره ما لو قال لزوجتي طالق وليس له
 إلا أربع بنات فطلق قطعاً وإن كان في دخول الرجعية في ذلك مع الزوجات بخلاف (ومنها) قال لزوجته
 إن دخلت الدار أنت طالق فأنه يفسخ الفاء فان الطلاق لا يقع قبل الدخول صونها للفظ عن الإعمال
 وقال محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة يقع لعدم صلاحية اللفظ لخراب بسبب عدم الفاء فحمل على
 الاستئناف ونقل الرافعي عدم الوقوع عن جماعة ثم نقل عن البوسنجي أنه يستل فان قال أردت التنجيز
 فحكم به قال الأسنوي وما قاله البوسنجي لا إشكال فيه إلا أنه يشعر بوجوب موأله (ومنها) قال
 لزوجتي في مصر أنت طالق في مكة ففي الرافعي عن البويطي أنها تطلق في الحال وتبطل في الروضة
 وقال الأسنوي وممن أن المطلقة في بلد مطلق في باقي البلاد قال لكن رأيت في طبقات العبادي عن
 البويطي أنها لا تطلق حتى تدخل مكة قال وهو منتهج فان حمل الكلام على فائدة أولى من إلفاظه قال
 وقد ذكر الرافعي قبل ذلك بقليل عن إسماعيل البوسنجي مثله وأقره عليه ومهنا وقع في فتاوى السبكي
 أن رجلاً وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسبه وعقبه ذكراً أو أنثى للذكر مثل حظ الأنثيين على
 أن من توفي منهم عن ولد أو نسل محاد ما كان محاراً بأعليه من ذلك على ولده ثم على ولده ثم على نسبه على
 الفريضة وعلى أن من توفي من غير نسل محاد ما كان محاراً بأعليه على من في درجته من أهل الوقف المذكور
 يقدم الأقرب إليه فالأقرب ويستوي الأخ الشقيق والأخ من الأب مائة من أهل الوقف قبل
 استحقيقه لشئ من منافع الوقف وترك ولد أو أسفل منه استحق ما كان استحقه المتوفى أو بني
 حياً إلى أن يصير إليه شئ من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى فإذا انقرضوا
 فعلى الفقهاء أن يوقفوا عليه وانتقل في الوقف إلى ولديه محمد وعبد القادر ثم توفي عبد القادر
 وترك ثلاثة أولادهم محلي وعمر ولطفية ولدي ابنه محمد المتوفى في حياة ولده ومما عهد الرحمن
 ومملكة ثم توفي عمر من غير نسل ثم توفيت لطفية وترك بنتاً تسمى فاطمة ثم توفي محلي وترك بنتاً
 تسمى زينب ثم توفيت فاطمة بنت لطفية من غير نسل فإلى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة (فأجاب)
 الذي يظهر لي الآن أن نصيب عبد القادر جميعه يقسم لهذا الوقف على ستين نجزاً لعبد الرحمن منه
 اثنان وعشرون وللملكة أحد عشر وأربعين تسعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في أعقابهما بل
 (بل) كل وقت منسبه قال ويبان ذلك أن عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه إلى أولاده الثلاثة وهم
 عمر وعلي ولطفية للذكر مثل حظ الأنثيين ولعلي خمس وأربعون وللطفية خمسة عشر وهذا هو

(قوله من فروعه) لعله من فروعه (قوله زق) بكسر الزاي أى قرية مملوءة (قوله أنه يسأل)
 أى القائل (قوله وشبه) لعله يشبه (قوله من ذلك) أى الوقف (قوله على الفريضة) أى للذكر
 مثل حظ الأنثيين (قوله ابنه محمد) أى ابن عبد القادر (قوله هذا الوقف) فى نسخة الوقت
 (قوله تسعة وعشرون) لعله سبعة وعشرون .

أى القول فيرجع
الأصل قال النووي
بلا خلاف ليرجع دليله
كلنا قالوه ملك أن
تقول هذه المسائل
لا ظاهر فيها فكيف
أدرجه فيها وقد نجاب
بأن في الصلاة قد يحصل
ظاهر التمام بكثرة
الركوع والسجود
وطول الزمن بحيث أنه
خالفه عادة في نفسه
في فعلها وزمنها ولم يفتن
التمام وفي الطلاق والعنق
أن يتزوج أربعاً
سواها مثلاً ويشك
في طلاقها بعد الأربع
وفي العنق أن يرى
الرفيق مستقلاً في
نصرته كالإحرام
فيشك في عتقه والظاهر
عتقه والحاصل أنه قد
تقوم قرينة فيما ذكر
فأمله ولا تأخذ بقول
السيوطي التابع له
الناظم أن مجرد الاحتمال
الغ فانه لا يشمل الظن
القوى كما مثلنا
ولا يسمى ظاهراً وانظر
تمثيل النووي بقوله كن

الظاهر عندنا ومحمّل أن يقال يشاركونهم عبد الرحمن وملكة ولداً محمد المتوفى في حياة أبيه وزلا
ثمزلة أبيهما فيكون لهما السيمان ولعل سيمان ولغير سيمان وللطيفة تسبع وهذا وإن كان غير
لهو مرجوح عندنا لأن الممكن في ما عده ثلاثة أمور أحدها أن مقصود الواقف أن لا يحرم أحداً
من قريبته وهذا ضعيف لأن المقاصد إذا لم يدل عليها اللفظ لا يعتبر (الثاني) إدخاله في الحكم
وجعل الرقيب بمن كل أصل وفرعه لا بين الطرفين جميعاً وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر ولذا
كنت لمثل اليه مرة في وقف اللفظ اقتضاه فيه ليست أمة في كل ترتيب (الثالث) الإسناد إلى
قول الواقف إن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء تمام تركه مقامه وهذا أقوى لكنه إنما
يتم لو صدق على المتوفى في حياة والده أنه من أهل الوقف وهذه المسئلة نقد وقع مثلها في الشام سنة
تسعين ومائة وطلبوا فيها نقل فلم يجدوه فأرسلوا إلى الديار المصرية يسألون ولا أدري ما أجابهم لكني
رأيت بعد ذلك في كلام الأصحاب فيما إذا وقف على أولاده على أن من مات منهم انتقل نصيبه إلى
أولاده بمن مات ولا ولد له انتقل إلى الباقي من أهل الوقف فأت واحد عن ولد انتقل نصيبه إليه
فإذا مات آخر عن غير ولد انتقل نصيبه إلى أخيه وأبى أخيه لأنه صار من أهل الوقف فهذا التعليل
يفتضي أنه إنما صار من أهل الوقف بعد موت والده فيقتضي أن ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده
ليس من أهل الوقف لأنه إنما يصدق عليه اسم أهل الوقف إذا آل إليه الاستحقاق قال ومما ينبغي
له أن بين أهل الوقف والموقوف عليه عمومًا وخصوصًا من وجه فإذا وقف مثلاً على زيد ثم على عمرو ثم
أولاده ثم على موقوف عليه في حياة زيد لأنه معني قصده الواقف تخصيصه وبماه وعينه وليس في أهل
الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد وأولاده إذا آل إليهم الاستحقاق لكل واحد منهم من
أهل الوقف ولا يقال في كل واحد منهم أنه موقوف عليه تخصيصه لأنهم يعينه الواقف وإنما الموقوف
عليه جهة الأولاد كما لقراء قال فتبين بذلك أن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلاً
ولا موقوف عليه لأن الواقف لم ينص على اسمه قال وقد يقال إن المتوفى في حياة أبيه يستحق لأنه لو مات
أبوه جرى عليه الوقف فينتقل لهذا الاستحقاق إلى أولاده قال وهذا قد كنت في وقت أعنه فخرجت
عنه فان قلت قد قال الواقف إن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء قد سماه من أهل
الوقف مع عدم الاستحقاق فيدل على أنه أطلق أهل الوقف على من لم يصل إليه الوقف فيدخل
محمد والد عبد الرحمن وملكة في ذلك فيستحقان ومن إنما يرجع في الأوقاف إلى ما دل عليه لفظ
واقفها سواء ولفظ ذلك عرف الفقهاء أم لا قلت لا تسلم مخالفة ذلك لما قلناه أما أولاً فلا لأنه لم يقل
قبل استحقاقه لشيء فيجوز أن يكون قيد استحقاق شيئاً متاربه من أهل الوقف ولترتب استحقاق
أمر آخر فيموت قبله فنفس الواقف على أن ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل إليه ولو سلمنا
أنه قال قبل استحقاقه فيجوز أن يقال إن الموقوف عليه أو البطن الذي بعده وإن وصل إليه الاستحقاق
أعني أنه صار من أهل الوقف قد يتأخر استحقاقه إما لأنه محشم وط عمدة كقوله في كل سنة فيموت في
أثنائها أو ما يشبه ذلك فيصح أن يقال إن هذا من أهل الوقف وإلى الآن ما استحق من الغلة شيئاً إما
لعدمها أو لعدم شرط الاستحقاق بمعنى مضي زمان أو غيره فهذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر

(قوله ابن عبد القادر) لعله محمد (قوله قال) أي السبكي (قوله أنه) لعله لأنه (قوله وهذا) أي الاحتمال
(قوله قد سماه) لعله فقد (قوله لشيء) لعل بعدها سقط لفظ وأصله (قوله ولترتب) لعله ترتب

فما توفي عمر من غير نسيل انتقل نصيبه أخويه غيلاً بشرط الواقف لمن في درجته فغير نصيب عمر

(٥) ملكة رانة قاطمة زنبق - محمد الرحمن ملكة

مستند (أى مستند
إليه كالشهادة تعارض
البد وإخبار الثقة
بنجاسة الماء وغير
ذلك) أو نسب عرف
(وحادة) ومن فروعه
ما لو كانت أرض على
شط النهر نهار بالماء
فلا يصح استنجارها
ومثل الزركشى في
قواعده ذلك باستعمال
المرجعين في إواني
الفخار فيحكم بالنجاسة
وبالماء الممارب من
الحمام لأطراد العادة
بالبول فيه فيحكم
بالنجاسة (أو يكون
معه عاصديه قوى)
مثل مسئلة الطيبة
إذا بالت ووجد الماء
عقب بولها متغيرا
فيحكم بنجاسته وخرج
بقول عقب بولها ما إذا
وجد التغير بعد تحول
طول الزمن عرفا فلا
يحكم بنجاسته كما في شرح
الباب في باب الصيد
والذبائح (والأصل)
على الظاهر (رجحه
على الأصح أن سبب

بموت كل نصف وربع الخمس الذى لفاطمة بينهما بالفرصة فلغبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث
خمس وللملكة ثلثا خمس وربع خمس واجتمع لوزينب الحسنان بموت والدها وربع خمس فاطمة فاحتجنا إلى
عده ويكون له خمس وخمسة ثلث وربع وهو شئون فقسنا نصيب عبد القادر عليه لوزينب خمس وربع
خمس وهو تسعة وعشرون ولعبد الرحمن ثلثان وعشرون وهي خمس ونصف خمس وثلاث خمس وللملكة
الحقة عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فهذا ما ظهر لى ولا أشهى أحدا من الفقهاء يقلدنى بل ينظر لنفسه
انتهى كلام السبكي قلت الذى يظهر لى اختياره أولا دخول عبد الرحمن وملكة بعد موت عبد القادر علما
بقوله ومن مات من أهل الوقف الخ وما ذكره السبكي من أنه لا يطلق عليه أنه من أهل الوقف ممنوع وبما
ذكره فى تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر إلى الإقحام بل هو ربع كلام
الوقف أنه إذا مات أهل الوقف الذى مات قبل استحقاقه الذى لم يدخل فى الاستحقاق بالكلية ولكنه بضد دان
يصل إليه وقوله لثني من منافع الوقف دليل قوى لذلك فانه نكرة في شيىء الشرط وفي شيىء كلام ففانه
النفى فيمن لأن المعنى لم يستحق شيئا من منافع الوقف وهذا صريح فى رد التأويل الذى قاله وبو يده أيضا
قوله استحقاقها كان يستحقه الموقوف لو بقي حيا إلى أن يصر إليه شي من منافع الوقف فهذه الألفاظ
كلها صريحة فى أنه مات قبل الاستحقاق وأيضا لو كان المراد ما قاله السبكي لا يستغنى عنه بقوله أولا
على أن من مات عن ولد عاذا كان جاريا عليه على ولده فانه يصير عنه ولا ينافى هذا اشتراطه الترتيب
في الطبقات بيم لأن ذلك عام خصصة هذا كما خصصة أيضا قوله على أن من مات عن ولدين أحدهما وأيضا
فانا إذا حملنا مجموع اشتراط الترتيب يلزم منه إلغاء هذا الكلام بالكلية وأن لا يعمل فى صورته لأنه
على هذا التقدير إنما استحق عبد الرحمن وملكة لما استورا فى الدرجة أخذا من قوله عاد على من
فى درجته فبقى قوله ومن مات قبل استحقاقه الخ مهملا لا يظهر أمره فى صورة خلاف ما إذا عملناه
وخصصنا به عموم الترتيب فان فيه إعمالا للكلامين وجمعا بينهما وهذا ينبغي أن يقطع به ولا يفتن
فتقول لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين أولاده الثلاثة ولدى ولده أسباعا لعبد الرحمن وملكة
السبعان أثلاثا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه إلى أخواته ولدى أخيه فبصر نصيب عبد القادر
كله بينهما لعل الحسنان وللطيفة خمس ولعبد الرحمن وملكة خمس وأثلاثا ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها
بكمالها لبيتها فاطمة ولما مات على انتقل نصيبه بكمالها لبيت زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون
فى درجتها زينب وعبد الرحمن وملكة قسم نصيبها بينهم لذكرهم مثل حظ الأنثيين اعتبارا بم لا بأصولهم
كما ذكر السبكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث بموت
فاطمة نصف خمس وللملكة بموت عمر ثلثا خمس وبموت فاطمة ربع خمس ولزینب بموت على حسنان
وبموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد القادر تسين جزوا لزینب تسعة وعشرون وهي خمسان وربع
خمس ولعبد الرحمن ثلثان وعشرون وهي خمس ونصف خمس وللملكة إحدى عشر وهي ثلثا خمس وربع
فصحت مما قاله السبكي لكن النسبة لأاستحقاق عبد الرحمن وملكة والحزم لمحتبند تبصحة هذه
القسمه والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمه المشكوك فى استحقاقه ونحن لا نتردد فى ذلك
(وسئل) السبكي أيضا عن رجل وقف على محزة ثم على أولاده ثم أولادهم وشرط أن من مات من
(قوله بموت على) لعله عمر (قوله استحقاق) لعله استحق (قوله لا يستغنى) لعله لا يستغنى
(قوله وثلاث) أى وثلاث خمس .

لولا أنه انتقل نصيبه للباقي من إخوانه من مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وله ولد استحق
 ما كان يستحقه المتوفى لو كان حياً قامت حمزة وخلف ولديهما وهما أحمد الدين وخديجة وتوفيت ولدت مات
 أبوه في حياة والده وهو نجم الدين بن مؤيد الدين بن حمزة فأخذ والدان نصيبهما وولد الولد النصيب
 الذي لو كان أبوه حياً لأخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص أخوها بإلحاق أو يشاركه ولد أخيه نجم الدين
 فأجاب نعارض فيه ألفاظان فيحتمل المشاركة ولكن الأرجح اختصاص الآخر ويرجح أن النصيب
 على الإخوة وعلى الباقي منهم كالحاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام
 (تنبيه) قال السبكي وولده حمل هذه القاعدة أن ينسب الأعمال والإعمال بالنسبة إلى الكلام أمّا
 إذا بعد الأعمال عن اللفظ وصار بالنسبة إليه كاللفظ فلا يصير راجعاً ومن لم لو أوصى بعود من عيادته
 وله عيادان لم يوصى بعودان فبنى بناء قال الأصح بطلان الوصية ثم لا على عيادان اللهم لأن اسم المرد عند
 الإطلاق له واستعماله في غيره كزوج وخو ليس كاللفظ لوقوعه على الجميع وقوعاً واحداً كذا فرق
 الأصحاب بين المسألتين ولو قال زوجتك فاطمة ولم يقل بذني لم يصح على الأصح لكثرة القواطع
 (فصل) يدخل في هذه القاعدة التأسيس أولى من التأكيد فإذا دار اللفظ بينهما تبنى محله
 على التأسيس وفيه فرج (منها) لو قال أنت طالق أنت طالق ولم تنو شيئاً قال الأصح الحمل على الاستئناف
 (ومنها) إذا قال للزوجة إن ظاهرك من فلانة الأجنبية فماتت على كظهر أبي ثم تزوج تلك
 وظاهر فهل يصير مظاهراً من الزوجة الأولى وتجهان أحدهما في التنبيه لا محلاً للصفة على الشرط
 فكانه علق ظاهره على ظاهره من تلك حال كونها أجنبية وذلك تعلّق على ما لا يكون ظاهراً شرعياً
 والثاني نعم ويجعل الوصف بقوله الأجنبية توضيحاً لا تخصيصاً وهذا هو الأصح عند النوري.
 (القاعدة الحادية عشرة)

الخروج بالضمان هو حديث صحيح أخرجه الشافعي وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
 وابن جبان من حديث عائشة وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو أن رجلاً ابتاع عبداً فأقام عنده
 ثم شاء الله أن يقيم ثم وجد به عبياً فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل
 يا رسول الله قد استعملت غلامي فقال الخروج بالضمان قال أبو عبيدة الخروج في هذا الحديث غلة
 العبد يشترط به الرجل فيستعمله زماناً ثم يعز منه على عيب ذمه البائع فرده وبأخذ جميع الثمن ويفوز
 بفعله كلها لأنه كان في ضمانه ولو ملكه ملكك من ماله انتهى وكذا قال الفقهاء ثم جاء ما خرج من الشيء
 من غية ومنفعة وعين فهو للتبشيري عرض ما كان عليه من ضمان الملك فانه لو تليف المبيع وكان من
 ضمانه كلفه في مقابلة الغرم وقد ذكرنا هنا أن أحد ما لو كان الخروج في مقابلة الضمان فكانت
 (قوله أن النصيب) أي بقوله الباقي من إخوانه (قوله ولده) أي تاج الدين صاحب جمع الجوامع
 (قوله كاللفظ) أي في عدم ظاهر المعنى الإبريقية (قوله التأسيس أولى من التأكيد) وبمعناه قولهم الإفادة
 خبر من الإعادة (قوله للصفة) أي وهي الأجنبية (قوله ظاهره) أي الزوج (قوله لقوله) لعله بقوله
 (قوله نوضحاً) أي لفلانة وهي في فلانة باقية على عمومها فتحمل على كونها زوجة بعد حمل المظاهرة
 على المعنى الشرعي عند عدم التقييد (قوله لا تخصيصاً) أي لفلانة حتى يكون قيد القولة ظاهراً فانه حينئذ
 يحمل على تقييد المظاهرة منها في حال كونها أجنبية مظهرة باطلة ومعلومة شرعاً والقاعدة أن
 المعلومة شرعاً كالمعلوم حساً اه (قوله ابتاع) أي اشترى (قوله غلة العبد) لعل هنا مقسطة لفظ والذي

الاحتمال ضحفه (ذكر) أي علم ومن أمثله الحكم بطهارة ثياب الحمارين والحزازين والكفار المدينين بالنجاسة والطرق التي يطلب نجاستها والمقبرة المنبوذة التي لا يسبق بنجاستها والمعنى بها كما قال الإمام وغيره ما حصل التبش في أطرافها والغالب على الظن انتشار النجاسة فيها والأصل الطهارة في الكل وهذا يعلم أن الضعف هنا نسي (ورجع الظاهر في الأصح) على الأصل (ما) مصيرية أي مدة دوام كونته قريباً فمن ثم قال (كان قريباً بانضباط) أي معه (وسما) أي علم فمن أمثله من شك بعد السلام في ترك ركن غير التنية وتكبير الإحرام فانه لا يؤثر على المشهور من القولين لأن الظاهر مضياً على الصحة الشرط وكالركن على الأصح

ورجع السيد السهمودي
 وأبو حمزة أن النية
 وغيرها سواء (وحينما
 تعارض الأصلان -
 فرجع الأقوى) منها
 (على بيان) بينه العلماء
 قال الإمام وليس المراد
 بالتعارض تقابلهما على
 وزان واحد في الترجيح
 فان هذا كلام متناقض
 بل المراد التعارض
 بحيث يتخيل للناظر في
 ابتداء نظره تساويهما
 فاذا حقق فكره رجح
 ثم تارة يحمزم بأحد
 الأصلين وتارة يجرى
 الخلاف (وقوة
 الأصل) توجد
 (بعضد) خارجي
 (حصل - من ظاهر)
 فيكون معه أقوى من
 أصل مجرد عن العاضد
 فن ذلك ما لو ادعى
 العين الوط في المدة
 وهو سليم الذكر
 فالقول قوله لأن
 الأصل بقاء النكاح مع
 اعتضاد هذا الأصل
 بسلامة ذكره فيرجع
 على أصل عدم الوط

الزوائد قبل القبض للبائع (ثم العقد لو انفسخ) لكونه من ضمانه ولا قائل به وأجيب بأن الخراج
 فاعل قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معاً واقتصر في الحديث على التعليل بالضمان لأن ظاهر
 عند البائع واقطع لطلبه واستبعاده أن الخراج للمشتري الثاني ولو كانت العلة الضمان لم يزم أن يكون
 الزوائد للغاصب لأن ضمانه أشد من ضمان غيره ولهذا احتج لأبي حنيفة في قوله أن الغاصب
 لا يضمن (النافع المصنوع) وأجيب بأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل
 الخراج لمن يملكه إذا تلف على ملكه وهو المشتري والغاصب لا يملك المصنوع وبأن الخراج هو
 المكافئ جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف أن الغاصب لا يملك المصنوع بل إذا تلفها فالحلاف
 عن ضمانه عليه فلا يتنازل موضع خلاف (نعم) خرج عن هذه المسألة وهي مما لو اعتقت المرأة
 عبداً فإن ولأه فمكون تلاعبها ولو جنى تجنابة خطأ فالبطلان على عصبيتها دونة وقد يجرى مثله في
 بعض العصابات يعقل ولا يرث

(القاعدة الثانية عشرة)

الخروج من الخلاف مستحب فروعها كثيرة جداً لا تكاد تحصى (فمنها) استحباب الدلك في الطهارة
 واستيعاب الرأس بالمسح (وغسل) المني بالماء (والترتيب) في قضاء الصلاة (وترتيب) صلاة الأداء
 خلف القضاء (وعكسه) (والقصر) في سفر يبلغ ثلاثاً فمراحل (وتركيه) فيما دون ذلك (والملاح)
 الذي سافر بأهله وأولاده (وترك) الجمع (وكتابة) العبد القوي الكسوف (ونية) الإمامية (واجتناب)
 استقبال القبلة واستدبارها مع السائر (وقطع) المنيتم الصلاة إذا رأى المياه (خرج منها خلاف) من
 أوجب الجمع (وكرهه) الحبل في باب الربا (ونكاح) البنت من الزنا خروجاً من خلاف من
 سحرها (وكرهه) صلاة المفرد خلف الصف خروجاً من خلاف من أبطلها (وكرهه) مفارقة
 الإمام بلا عذر (والاقتداء) في خلال الصلاة خروجاً من خلاف من لم يجوز ذلك (تنبيه)
 لمراعاة الخلاف شرط (أحدها) أن لا يقع مراعاته في خلاف آخر ومن لم كان فصل الوتر
 أفضل من وصله ولم يراع خلاف أبي حنيفة لأن من العلماء من لا يجوز الوصل (الثاني) أن لا يخالف
 سنة ثابتة ومن ثم رجع الثنيد في الصلاة ولم يبال بربا من قال بابطاله الصلاة من الحنفية لأنه
 ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية نحو حسين (الثالث) أن بقوى قدره بحيث لا بعد هفوة من
 ثم كان الصوم في السفر أفضل لمن قوي عليه ولم يبال بقول داود أنه لا يصح وقد قال إمام الحرمين في هذه المسألة
 إن المحققين لا يقيمون خلاف أهل الظاهر وزناً (تنبيه) شكك بعض المحققين على قولنا بأفضلية الخروج
 من الخلاف فقال الأولوية والأفضلية كما تكون حيث تستأنف وإذا اختلفت الأمة على قولين قول بالحل
 وقول بالتجريم واحتياط المشتري لدينه وجري على الترك محذراً من ورطات الحرمة لا يكون فعله سنة

(قوله لو كانت العلة الضمان) مبنى على قاعدة إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (قوله وأجيب)
 عدها الجواب مبنى على أن العبرة بالسبب لا بعموم اللفظ (قوله خرج عن هذه المسألة) لعل الأصل
 مسألة (قوله يعقل ولا يرث) أي الولاء، أي في الخروج عن هذه المسألة وإن كان في ابنها من جهة أنه
 ورث الولاء ولم يعقل وفي بعض العصابات بالعكس أي لا يعقل ولا يرث الولاء اه (قوله وغسل المني
 بالماء) أي لا بالفرك (قوله خرج منها بخلاف الخ) لعل الأصل خروجاً من خلاف من أوجب
 الجميع فتأمل (قوله سنة ثابتة) أي حديثاً صحيحاً (قوله هفوة) أي غلطاً (قوله وزناً) أي قسمة

لأن القول بأن هذا الفعل يتعلق به (من الثواب) من غير عقاب على الترك لم يقل به أحد ولا أمة كما ترى
بين قائل الإباحة وقائل التحريم فإن أين الأفضلية وأجاب ابن السبكي بأن أفضليته ليست
بثبوت سنة خاصة فيه بل لعدم الاحتياط والاستبراء للذين هو مطلوب شرعى مطلقاً فكان القول
بأن الخروج من الخلاف أفضل ثابت من حيث العموم واعتماد من الورع المطلوب شرعاً
(خاتمة) من فروع هذه القاعدة في العربية إذا دار الأمر في ضرورة الشعر والتناسب بين قصر
المستودع والمد المقصور الأول أولى لأنه متفق على جوازه والثاني مختلف فيه
اسم... محمود ذلك اسم مقصور

(القاعدة الثالثة عشرة)

الدفع أقوى من الرفع ولهذا الماء المستعمل إذا بلغ قلتن في عهده طهوراً وجهان ولو استعمل القلتن
ابتداءً لم يصح استعماله بلا خلاف والفرق أن الكثرة في الابتداء دافعة وفي الانتهاء زافعة والدفع
أقوى من الرفع ومن ذلك لزوم منع زوجته من حج الفريضة ولو شرعت فيه بغير إذنه في جواز
تحليلها قولان (وجزء الماء) قبل الصلاة للمتنع من الدخول فيها وفي أثناءها لا يبطئها حيث تسقط
به (والخلاف الدين) المانع من النكاح فيدفعه ابتداءً ولا يرفع في الانتهاء بل يوقف على انقضاء
العدة (والفكاح) يمنع انعقاد الإمامة ابتداءً ولو عرض في الانتهاء لم ينزل
شأنه صريحاً

(القاعدة الرابعة عشرة)

الرخيص لا يتأط بالمعاصي ومن ثم لا يستبيح المعاصي بسفره شيئاً من رخص السفر من القصر والجمع
والفطر والمسح ثلاثاً والتقليل على الراحة وترك الجمعة وأكل الميتة وكذا التيمم على وجه اختياره السبكي
ويأثم بترك الصلاة لم تاركها مع إمكان الطهارة لأنه قادر على استحابة التيمم بالتوبة والصحيح أنه
يلتزمه التيمم لحرمه الوقت وتلزمه الإعادة لتقصيره لترك التوبة ولو وجد المعاصي بسفره ماء واحتاح
اليه لمعطر لم يجز له التيمم بلا خلاف ومحمد بن به مرض وهو عاص بسفره لأنه قادر على التوبة قال
الفتال في شرح التلخيص فان قيل كيف حرم التيمم على المعاصي بسفره مع أنه مباح للحاضر
في حال الضرورة وكذا من به مرض يجوز التيمم في الحاضر والحجاب أن ذلك وإن كان مباحاً في الحاضر
عند الضرورة لكن بسفره هذه الضرورة وهو معصية فحرمت عليه الميتة في الضرورة كما لو سافر لقطع
الطريق فجرح لا يجوز له التيمم لذلك الجرح مع أن الحاضر الحريج يجوز له فان قيل نعم ثم التيمم يؤدي
إلى الإهلاك فالجواب أنه قادر على استحابة بالتوبة انتهى وهل يجوز للمعاصي بسفره مسح المقيم وجهان
أصحهما ثم لأن ذلك جائز بلا سفر والثاني لا تغليظ عليه كما كمل الميتة وحكي الوجهان في المعاصي بالإقامة
كعبدة سبكه بالسفر فأقام قال في شرح المهذب والشهور القطع بالجواز وطرد الأصل فخرى
القاعدة في سائر الرخص فقال إن المعاصي بالإقامة لا يستبيح شيئاً منها وقرئ الأكرهون بجان الإقامة
نفسها ليست معصية لأنها مكف وإتمام الفعل الذي يوقعه في الإقامة معصية والسفر في نفسه معصية
(ومن فروع القاعدة) لو استغنى لمحرم أو مطلق لا يجوز له الأصح لأن الإقتصار على الحجر رخصة
في غير ذلك

(قوله بأن هذا الفعل) أي لحرى على الترك (قوله من الثواب) لعل من زائدة (قوله وجود
الماء قبل الصلاة) أي لأن الماء دافع عن معصيتها والدفع أقوى من الرفع (قوله وفي أثناءها
لا يبطئها) لأنه رافع لصحتها بعد ثبوتها وهو لا يقوى عليه اهـ (قوله لترك) لعله بترك
(قوله وكذا) أي عدم جواز التيمم.

(أو غيره) كان

يكون سبب الترجيح

شيء غير ظاهر لكن

لا يصلح الاستناد إليه

فمن أمثله ما لو وقعت في

المساء نجاسة وشككتنا

في كثرته فهل هو نجس

أو طاهر ورجح

النوى أنه طاهر لأننا

شككتنا في تنجسه

والأصل عدمه ولا يلزم

من النجاسة التنجس

(كما وصل) إلينا من

كلامهم (وجزئوا

بأحد الأصلين في .

حين) ومن أمثله من

نوى وشك هل كانت

نيته قبل الفجر أو بعده

لم يصح صومه لأن

الأصل عدم النية قبل

الفجر قال النوى

ويحتمل محبي وجه أنه

يصح لأن الأصل بقاء

الليل (وبجـرى

الخلف) أي الخلاف

(حيناً فاعرف) وهذا

ما مر نقله عن الإمام

ومن أمثله ما لو أدرك

الإمام في ركوعه وشك

في الاطمئنان معصية

فلا يطاق بالمعصية (ومنها) لو استنجى بذهب أو فضة في الوجه لا تجزئه لأنه رخصة واستعمال النقد
محرم والصحيح الإجزاء (ومنها) لو لبس خفًا مغموصًا في وجهه لا يمسح عليه لأنه رخصة لمسحه
الزعر وهذا غايص بالترك واستدامة اللبس والصحيح أنه كالتيتم برباط مغموص فإنه يجوز مع أن
التيتم رخصة قال البلقيني كذا نظر في المسح على خف مغموص يغسل الرجل المغموصة في الوضوء
وصورته أن يطالب بالتمكين من قضائها في قصاص أو سرقه فلا يمكن من ذلك (ولو لبس) خفان ذهب
أو فضة ففيه الوجهان في المغموص وقطع المتولى هنا بالتمنع لأن التحريم هنا للمعنى في نفس الخف فصار
كالمال الذي لا يمكن متابعة المشي عليه قال في شرح المهذب وينبغي أن يكون الحرير مثله (ولو لبس) الحرير
الخف فلا ينتقل فيه عندنا والمصحيح عند المالكية أنه ليس له المسح وهو ظاهر فإن المعصية هنا في
نفس اللبس ثم رأيت الاستوى ذكر المسئلة في الغارزة وقال إن المتجبه المانع جزأ ولا يخرج على الخلاف
في المغموص ونحوه فإن المانع هناك بطريق العرض لا للمعنى في اللبس ولهذا يلبس غيره ويمسح عليه
وأما الحرير فقام به معنى آخر أخرجه عن أهلية المسح لا امتناع اللبس مطلقاً (ومنها) لو جئ المرء وجب
عليه قضاء صلوات أيام الحنن أيضاً بخلاف ما إذا حاضت المرأة لا تقضي صلوات أيام الحيض لأن
سقوط القضاء عن الحائض عزيمة وعن الجنون رخصة والمرء ليس من أهل الرخص (ومنها) لو شرب
دواء فأسقطت في وجهه تقضي صلوات أيام النفاس لأنها غايصة ولا يصح لأجل ذلك سقوط القضاء عزيمة
لأرخصة (ومنها) لو أتى نفسه فأنكسرت رجله وصلى قاعداً في وجهه يجب القضاء لعصيانه ولا يصح
علا (ومنها) يجوز تقديم الكفارة على الحنث رخصة فلو كان الحنث بمعصية فوجهان لأن الرخص
لا تنطاط بالمعصية (ومنها) لو صب الماء بعد الوقت لغرض وتيمم في وجهه يجب الإعادة لعصيانه
ولا يصح لأنه فاقده (ومنها) لو حنثا بنجاسة جلد الأذى بالموت في وجهه لا يطهر بالدغ لأن
استعماله بمعصية والرخص لا تنطاط بالمعاصي ولا يصح أنه يطهر بكفاره ويحرم عنه ليس لعينه بل للامتنان
على أي وجه كان ولأنه محرم استعماله وإن قلنا بطهارته (تنبيه) معنى قولنا الرخص لا تنطاط بالمعاصي
أن فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء نظر في ذلك الشيء فإن كان تعاطيه في نفسه محرماً امتنع معه
فعل الرخصة وإلا فلا وهذا يظهر الفرق بين المعصية بالسفر والمعصية فيه فالعبد الآبق والناشئة
والمسافر للمكس ونحوه غايص بسفروه فالسفر نفسه معصية والرخصة منوطه به مع دوامه ومعلقة
بمرتبة عليه ترتب المسبب على السبب فلا يباح ومن سافر سفراً مباحاً وشرب الخمر في سفره فهو
غايص فيه أي مرتكب المعصية في السفر المباح فنفس السفر ليس بمعصية ولا إثم به فتباح فيه
الرخص لأنها منوطه بالسفر وهو في نفسه مباح ولهذا جاز المسح على الخف المغموص بخلاف الحرير
لأن الرخصة منوطه باللبس وهو للتحريم بمعصية وفي المغموص ليس بمعصية لذاته أي لكونه لبساً
بل للاستيلاء على حق الغير ولذا لو ترك اللبس لم تزل المعصية بخلاف الحرير.

(القاعدة الخامسة عشرة)

الرخص لا تنطاط بالشك وذكرها الشيخ في الدين السبكي وفتح عليها أنه إذا غسل إحدى
رجليه وأدخلها لا يستنجح لأنه لم يدخلها طاهراً ومن قروها وجوب الغسل لمن شك في
جواز المسح وجوب الإيمان لمن شك في جواز القصر وذلك في صور متعددة

(قوله فلا ينتقل فيه) لعله فلا نقل فيه (قوله في اللبس) في نسخة اللابس (قوله يلبس غيره)
أي الحرير (قوله وذلك في صور) أي المذكور من المسائلين.

قولان أحدهما عدم الإدراك (فائدة) سكت عن تعارض أصلين ويعمل بهما وتعارض واجبين ومنسولين وفضلين وخلافين ومفسدين فن أمثلة الأول مسألة الهبرة التي أكلت نجاسة ثم غابت ثم ولغت في ماء دون قلبن فالأصل بقاء فيها على النجاسة والأصل بقاء الماء حل الطهارة ويقاس بهما ما لو شك أورد الماء أو الثوب فالماء باق على طهارته والثوب باق على نجاسته فيما يظهر ترجيحه كما قاله القاضي محمد الدين عبد السلام الناشري ومن أمثلة الثاني تعارض فطرة نفسه وزوجته فيقدم نفسه ومن أمثلة الثالث تعارض الأداء والقضاء قدم الأداء عند ضيق الوقت ومن أمثلة الرابع تعارض البكور مع الغسل فراجع الثاني

(القاعدة السادسة عشرة)

الرَّضَا بِالْشَيْءِ رَضًا مِمَّا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ وَقَرِيبٌ مِنْهَا قَاعِدَةٌ (تَتَوَلَّدُ مِنْ مَأْذُونٍ فِيهِ لَا أَثَرُ لَهُ) (وَمِنْ فُرُوعِهَا)
 رَضَا أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ بِغَيْبٍ صَاحِبِهِ فَرَادَ فَلَاحِيَارَ لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ (وَمِنْهَا) إِذْنُ الْمَرْهُنِ لِلرَّاهِنِ فِي ضَرْبِ
 الْعِدَالَةِ الْمَرْهُونِ فَمَهْلِكٌ فِي الضَّرْبِ فَلَا ضَمَانَ لَهُ لِأَنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنْ مَأْذُونٍ فِيهِ كَمَا الْوَإِظْنُ فَاَجْبَلُ (وَمِنْهَا)
 حَالُ مَالِكَ أَمْرَهُ أَقْطَعَ بِدَقِّ فَعَمَلٍ فَمَسْرُوعٍ عَلَى الْأَظْهَرِ (وَمِنْهَا) لَوْ قَطَعَ قَصَاصًا أَوْ حَدًّا فَمَسْرُوعٍ فَلَا
 ضَمَانَ (وَمِنْهَا) نَهَبَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فَمَسْرُوعٌ إِلَى مَوْضِعِ أَخْرِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ فَلَا قَدْبَةَ فِيهِ (وَمِنْهَا) حَمْلُ الْأَسْتِجَارِ
 مَحْضُوعُهُ قَلْبُ غَرَقٍ فَمَتْلُوثٌ فَلَا أَصَحَّ الْعَقُوقِ (وَمِنْهَا) لَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمُونَةِ أَوْ الْأَسْتِشْقَاقِ إِلَى جَوْفِهِ
 وَلَمْ يَبْلُغْ لَمْ يَفْطُرْ فِي الْأَصَحِّ مَخْلَافٌ مَا إِذَا بَالِغٌ لِأَنَّهُ تَوَلَّدَ مِنْ مَسْرُوعٍ عَنْهُ (وَيَسْتَفْنِي) مِنَ الْقَاعِدَةِ مَا كَانَ
 مَشْرُوعًا بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ كَضَرْبِ الْمُعَلِّمِ وَالزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ وَتَعْزِيرِ الْحَاكِمِ وَإِخْرَاجِ الْحَتَّاحِ وَمَحْوِ ذَلِكَ

(القاعدة السابعة عشرة)

السُّؤَالُ مُعَادٌ فِي الْحَوَابِ فَلَوْ قِيلَ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْأَسْتِخْبَارِ أَطْلَقْتَ زَوْجَتَكَ وَقَالَ نَعَمْ كُنَّا إِقْرَارًا بِهِ
 يَتَوَلَّدُ بِهِ فِي الظَّاهِرِ فَمَحْذُومٌ كَانَ كَذَابًا وَلَوْ قِيلَ لَهُ عَلَى وَجْهِ التَّامِّسِ الْإِنْشَاءُ فَاَقْتَصَرَ عَلَى كَوَلِهِ نَعَمْ
 فَقَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كِتَابَةٌ لَا يَنْفَعُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ وَالثَّانِي وَهُوَ الْأَصَحُّ مَضْرُوبٌ لِأَنَّ السُّؤَالَ مُعَادٌ فِي الْحَوَابِ
 فَكَانَهُ قَالٌ طَلَّقَهَا وَجَبَتْ لَهُ لَا يَنْفَعُ فِي كَوْنِهِ مَضْرُوبًا فِي حَضَرِهِمُ الْفَاطِطُ الصَّرِيحُ فِيهِ الطَّلَاقُ وَالْفِرَاقُ
 وَالْإِسْرَاحُ وَلَوْ قَالَتْ أَيْنِي بِالْيَقِينِ فَقَالَ أَيْنِيكَ وَنَزَى الزَّوْجُ الطَّلَاقُ دُونَهَا فَوَجَّهَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَنْفَعُ
 الطَّلَاقُ لِأَنَّ كَلَامَهُ جَوَابٌ عَلَى سُؤَالٍ فَكَانَ السُّؤَالُ مُعَادًا فِي الْحَوَابِ وَهُوَ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهَا الْقَبُولَ
 لَعَدَمِ نِيَّةِ الْفِرَاقِ وَأَعْتَمَرَ هُوَ نَرَضَى بِمُغْوَضٍ وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ الْإِمَامُ وَالْثَّانِي أَنَّهُ يَنْفَعُ رَجْعًا وَحَمْلًا
 ذَلِكَ عَلَى ابْتِدَاءِ خُطَابٍ مِنْهُ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ بِنَفْسِهِ وَرَجْعُهُ الْبُغْوَى (وَمِنْ فُرُوعِ) الْقَاعِدَةِ مَضْرُوبٌ
 الْإِقْرَارُ كُلُّهَا إِذَا قَالَ عَلَى هُنْكَ كَمَا قَالَ نَعَمْ أَوْ لَيْسَ عَلَيْكَ كَمَا قَالَ نَعَمْ أَوْ قَالَ أَحَلَّ فِي
 الصُّورَيْنِ فَهُوَ إِقْرَارٌ بِمَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَلَوْ قَالَ لِي عَلَيْكَ مَرَّةً فَقَالَ إِلَّا دَرَمًا فَمِنْ كَوْنِهِ مُقَرَّرًا بِمَا عَدَا
 الْمُسْتَفْنَى وَجَّهَانِ أَحَدُهُمَا الْمَنْعُ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَثْبُتُ بِالْمَقْهُومِ

(القاعدة الثامنة عشرة)

لَا يَنْسَبُ لِلْمَرْءِ سَكَيْتُ قَوْلَ هَذِهِ عِبَارَةُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَهُمَا لَوْ سَكَّتْ عَنْ وَطْءِ امْتِنَاعٍ لَا يَسْقُطُ
 الْمَهْرُ قَطْعًا أَوْ عَنْ قَطْعِ عَضْوِيَّتِهِ أَوْ إِنْ تَلَفَ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الدَّفْعِ فَلَمْ يَسْقُطْ مِنْهُمَا بَلَا خِلَافٍ
 مُخْلَافٌ مَالُ الْوَإِظْنِ ذَلِكَ وَلَوْ سَكَّتِ الْبَيْتُ عِنْدَ الْأَسْتِثْنَاءِ فِي النِّكَاحِ لَمْ يَقُمْ مَقَامُ الْإِذْنِ قَطْعًا وَلَوْ حَلَمَ
 الْبَائِعُ بِوَطْءِ الْمَشْرُوعِ الْخَارِجَةِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ لَا يَكُونُ إِجَارَةً لِأَصَحِّ وَلَوْ حَلَمَ مِنْ مَجْلِسِ الْخِيَارِ وَلَمْ يَنْعَمْ
 مِنَ الْكَلَامِ لَمْ يَسْقُطْ خِيَارُهُ (وَمِنْ فُرُوعِ) الْقَاعِدَةِ صَوْرٌ (مِنْهَا) الْبَيْتُ سَكَّتَ فِي النِّكَاحِ إِذْنٌ لِلْأَبِ
 وَالْجَدِّ قَطْعًا وَلِسَائِرِ الْعَشِيرَةِ وَالْحَاكِمِ فِي الْأَصَحِّ (وَمِنْهَا) سَكَّتَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ عَنِ الْحَوَابِ بَعْدَ عَرْضِ
 إِمْنَيْنِ عَلَيْهِ عَمَلُهُ كَالنِّكَاحِ التَّامِّ وَتَرَدَّ الْإِمْنَيْنِ عَلَى الْمَدْعَى (وَمِنْهَا) لَوْ نَقَضَ بَعْضُ أَهْلِ الذَّمِّ
 وَلَمْ يَنْكَرِ الْبَائِعُونَ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ بَلْ سَكَّتُوا أَنْتَفَضَ بِهِمْ أَيْضًا (وَمِنْهَا) لَوْ رَأَى السَّيِّدُ عَبْدَهُ يَتَلَفُ
 مَالًا لِعَبْدِهِ وَسَكَّتَ عَنْهُ ضَمَنَهُ (وَمِنْهَا) إِذَا سَكَّتَ الْمَدْعَى وَقَدْ حَلَقَهُ الْخُلَاقُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى مَنَعِهِ تَزَمَّتْ

(قوله فزاد) أى العيب (قوله أمره) أى الرشيد (قوله والولى) لعلة الوالد (قوله وحمل ذلك) أى
 الجواب (قوله أو ليس عليك) الأصل ليس لى عليك (قوله لا يكون) أى العلم (قوله لو حمل) أى المبيع

وأمثلة الباقى ظاهرة كما
 بينها الزركشى كلها
 (تنمة والطاهران)
 تنمية ظاهر ومر تعريفه
 (ربما تعارضا وهو
 قليل فاعلما) قال
 السبوطى ومن أمك
 ما لو أفسرت الزوجة
 بالنكاح وصددفها
 المقر به فالجديد قبول
 الإقرار لأن الظاهر
 صدقهما والقديم لا إن
 كانا بلدين لأن الظاهر
 أن حالهما يعرف فيطالبان
 بالبينة انتهى (فوائد)
 اعلم أن اليقين وهو حكم
 الذهن الحازم المطابق
 لموجب لا يزال بالشك
 كما تقدم وعكسه قليل
 ومن ثم قال (وربما)
 هو للتقليل كما مر (اليقين
 زواله بالشك يستبين)
 أى بظهور (وذلك فى
 مسائل) جمع مسألة
 وهى لغة مطلق السؤال
 واصطلاحاً ما يبرهن
 عليه فى العلم (منحصره)
 أى منضبطة قليلة
 (تحكى عن) فرد
 الوجود الشيخ الإمام

المدينة في الأصح (ومنها) لوباع العبد البالغ وهو ساكت صبح البيع ولا بشرط أن يعرف له بيع
شده في الأصح (ومنها) القراءة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزلة لفظه في الأصح (ومنها)
مهافل آخر ذكرها القاضي جلال الدين البلقيني (كرها على ضعيف وبعضها أقرن به فقل
قام مقام التطيق وبعضها فيه نظر

(القاعدة التاسعة عشرة)

عما كان أكثر فعلا كان أكثر فضلا له عليه صلى الله عليه وسلم لعاشة أجره على قدر نصيبه
رواه مسلم ومن ثم كان فضل الوتر أفضل من وصله لزيادة النية والتكبير والسلام وصلاة الغفل
قاعدا على نصف من أجر القائم وضبطهما على النصف من القاعد والفراد النكس أفضل من
القران (وخرج) من ذلك صور (الأول) القصير أفضل من الإتمام بشرطه (الثانية) المضمي أفضلها
ثمانية وكرها اثنا عشر والأول أفضل تأميا بفعله صلى الله عليه وسلم (الثالثة) الوتر ثلاث
أفضل منه خميس أو سبع أو تسع على ما قاله في البسيط ثبعا لشيخه إمام الحرمين وهو ضعيف
والجزوم به في شرح المذهب خلافاً لأن كان الأكثر أفضل منه ونقله ابن الرضوخ عن الروياني وابن
الطيب وقال ابن الأستاذ ينفي القطع به (الرابعة) قراءة سورة قصيرة في الصلاة أفضل من بعض
سورة وإن طال كما قاله التتول لأنه المبعود من فعله صلى الله عليه وسلم محالاً (الخامسة) الصلاة
مرة مع الجماعة أفضل من فعلها وحده خمساً وعشرين مرة (السادسة) صلاة الصبح أفضل من سائر
الصلوات مع أنها أقصر من غيرها (السابعة) ركعة الوتر أفضل من ركعتي الفجر على الحديد بل من التهجيد
في الليل وإن كثرت ركعاته ذكره في المطلب قال ولعل منيه أنسحاب حكمها على ما قبلها (الثامنة)
تخفيف ركعتي الفجر أفضل من تطويلهما (التاسعة) صلاة العبد أفضل من صلاة الكسوف مع كونها
أشقى وأكثر عملاً (العاشر) الجمع بين المضمضة والاستنشاق بثلاث غرفات والفصل بترتين أفضل
من بست (الحادية عشرة) التصديق بالأضحية بعد كل فطر أكثرها أفضل من التصديق بجميعها (الثانية
عشرة) الإحرام من الميقات أفضل منه من ديرة أهله في الأظهر (الثالثة عشرة) الخلع والوقوف
وأكباً أفضل منه تأمياً بفعله صلى الله عليه وسلم في الصورتين (تنية) أنكر الشيخ عز الدين كون
الشافق أفضل وقال إن تساوى العملان من كل وجه بالشرف والشرائط والسني كان الثواب على أشقى
أكثر كالأغسال في الصيف والشتاء تسواة في الأفعال ويريد أجر الاغتسال في الشتاء بمحمل مشقة
البرد فليس التفاوت في نفس العتقين بل فيما لزم عنهما وكذلك مشاق الوسائل كصالح المساجد أو الحج
أو العمرة من منافية قرينة وآخر من بعيد فان ثوابها يتفاوت بتفاوت الوسيلة ويتساوى من جهة
القيام بأصل العبادة وإن لم يتساوى العملان فلا يطلق القول بتفضيل أشقىهما بدليل أن الإيمان أفضل

أبي العباس أحمد
(ابن القاص) بتشديد
الصاد نسبة إلى
القص بمعنى الذكر
والوعظ للناس والتذكير
(فيما ذكره) السيوطي
قال ابن القاص في
التخليص هي لا يزال
حكم اليقين بالشك إلا
في أحد عشر مسألة منها
أن يشك ماسح الخف
في انقضاء المدة ومنها
أن يشك أيضاً في أنه
مسح حضراً أو سافراً
مع عدد الباقي واعتز به
القتال بأنها كلها لم يترك
اليقين لأجل الشك
ولكن قال النووي فيه
نظر والصواب في
أكثرها مع ابن القاص
(وزاد فيها) الشيخ
الولي القطب الحافظ
أبو زكريا يحيى ابن
شرف ابن مري الخزاعي
(النووي) وبقيال
النواوي قال ابن
النحوي والقياس بلا
ألف نسبة إلى نوى قرية
من قسرى دمشق
(عدة) منها ما نقله
عن الإمام والغزالي
ما إذا شك الناس في

(قوله في البائع) لعله المشتري (قوله في الأصح) أي فتكون إجارة (قوله الوتر ثلاث) لعله بثلاث
(قوله لخمس) لعله خميس (قوله ذكره في المطلب) أي ابن الرضة (قوله أنسحاب حكمها الخ) لعلها
في البخاري وتتر له ما قد صلى وقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وزراً فكان
الجميع صار بسبب الوتر وترافهم اه شيخنا (قوله صلاة العبد) لعله لأنها صلاة شكر ونك
صلاة الخوف وشكر المنعم واجب بالشرع عند الأشاعرة لأنه ربه على الأسباب ولا يتوب عليها
إلا الواجب فكان الثواب الواجب فافهم اه شيخنا (قوله فيما لزم عنهما) أي من مشقة

الأعمال مع سهولته ونخفته على اللسان وكذلك الذكر على ما شهدت به الأخبار وكذلك إعطاء المراكاة مع طلب نفيس أفضل من إعطائها مع البخل ومعاملة النفس وللملك جعل النبي صلى الله عليه وسلم الماهر في القرآن مع السفرة الكرام البررة وجعل الذي يقرأ القرآن ويتغنم فيه وهو عليه شاق له أجران (القاعدة العشرون)

المتعدى أفضل من القاصر ومن ثم قال الأستاذ أبو إسحاق وإمام الحرمين وأبو القاسم بغرض الكفاية مزية على العين لأنه أيسر الخرج عن الأمة وقال الشافعي طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وأنكر الشيخ عز الدين هذا الإطلاق أيضاً وقال قد يكون القاصر أفضل كالإمامان وقد قدم النبي صلى الله عليه وسلم التسبيح عقب الصلاة على الصدقة وقال خير أعمالكم الصلاة وسئل أي الأعمال أفضل فقال إيمان بالله ثم جهاد في سبيل الله ثم حج متوذاً وهذه كلها قاصرة ثم اختار تبعاً للفرق في الإحياء أن أفضل الطاعات عمل قدر المصالح الناشئة عنها (القاعدة الحادية والعشرون)

الفرص أفضل من النفل قال صلى الله عليه وسلم نعماً يحكيه عن ربه وما تقرب إلى المتقربون بمثل أداء ما افترضت عليهم ورواه البخاري قال إمام الحرمين قال الأئمة فخص الله نبيه صلى الله عليه وسلم بإيجاب أشياء لم يعظم ثوابه فإن ثواب الفرائض تزيد على ثواب المندوبات سبعين درجة وتيسر كما رواه سليمان القارمي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في شهر رمضان من تقرب فيه لمصلحة من خصال الخير كان كمن أدى فريضة فيما سواه ومن أدى فريضة فيه عكن أدى سبعين فريضة فيما سواه فقابل النفل فيه بالفرض في غيره وقابل الفرض فيه بشبعين قرعاً في غيره فأشهر هذا بطريقين الفحوى أن الفرض يزيد على النفل سبعين درجة اه قال ابن السبكي هذا أصل مصر لا سبيل إلى نقصه من الصور وقد استثنى (فروع) أحدهما إيجاب المعسر فإنه أفضل من إظهاره وإنظاره واجب وإبرائه مستحب وقد انفصل عنه التي السبكي بأن الإبراء أشتمل على الإظهار أشمال الأخص على الأهم لكونه تأخيراً للمطالبة فلم يفضل نذب وأجبا وإنما فضل واجب وهو الإظهار الذي تضمنه الإبراء وزيادة وهو خصوص الإبراء وأجبا آخر وهو مجرد الإظهار قال ابنه أو يقال إن الإبراء يحصل بقصود الإظهار وزيادة من غير اشتماله عليه قال وهذا على تقدير تسليم أن الإبراء أفضل وغاية ما استدلوا عليه بقوله تعالى (وإن تصدقوا خير لكم) وهذا محتمل أن يكون افتتاح كلامه فلا يكون فيه دليل على أن الإبراء أفضل ويتطرق من هذا إلى أن الإظهار أفضل لشدة ما ينال المظهر من ألم الضرر مع تشريف القلب وهذا أفضل ليس في الإبراء الذي انقطع فيه اليأس (الثاني) ابتداء السلام فإنه سنة ولزم واجب ولا ابتداء أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم خير مما الذي بدأ صاحبه بالسلام وحكى القاسمي حسين في تعليقه وجهين في أن الابتداء أفضل من الجواب ونوزع في ذلك فإنه ليس في

(قوله المتعدى) أي العمل المتعدى إلى غير العامل (قوله مزية على العين) أي على القائم بفرض العين (قوله أفضل) لعله أفضلية (قوله فأشهر هذا) أي الحديث (قوله الفحوى) أي مفهوم الخالفة (قوله اشتمال الأخص) أي كالحال إنسان فإنه يشمل الحيوان وزيادة وهي النص فصار اشتمال الأخص على الأعم اه (قوله واجبا) مفعول فضل (قوله إلى أن الإظهار الخ) المناسب ما قاله علماء المالكية من أنه أفضل لما فيه من قلة المنة الحاصلة من الإظهار (قوله ألم الضرر) أي الذي هو المطالبة

انقضاء وقت الجمعة فأنهم لا يصلون الجمعة ثم ذكر مسألة من نوحاً ثم شك في سبع وأمه ومساءة من صل ثم شك هل صل ثلاثاً أم أربعاً ومساءة من صل ثم رأى مجاسة وشك هل حدثت بعد السلام أم قبله وذكر فيها ثلاث احتمالات (كذلك) الشيخ الإمام العلامة الذي ادعى الاجتهاد تاج الدين عبد الوهاب ابن علي (السبكي) نسبة إلى سبك العبيد (زاد بعده) مسائل منها مسألة من جاء من قدام الإمام واقتدى بالإمام ثم شك هل تقدم عليه أم لا والصحيح أنه لا يؤثر عند النووي وخالفه ابن الرفعة ثم ذكر ثمانية صور (والشك) أصرب) أي أنواع (ثلاثة) باسكان الهاء للوزن (أخرى) أي غير ما تقدم قاله الشيخ أبو حامد الإسفراييني بفتح الفاء وإثراء نسبة إلى إسفران بلده

الحديث أن الابتداء أفضل من الخواب بل أن المبتدئ خير من الغيب وذلك لأن المبتدئ قبل
 حنة وتنبأ إلى فعل مسنة وهو الخواب ما ذكر عليه الابتداء من حسن الطوية وترك المجر
 والخفا الذي كرمه الشارع (الثالث) قال ابن عبد السلام صلاة نافلة واحدة أفضل من إحدى
 الخمس الواجب كلها على من ترك واحدة منها ونسي غيرها قلت لم أر من تعبه وهو أول بالتعيب
 من الأولين وما ذكره من أن صلاة نافلة واحدة أفضل من إحدى الخمس المذكورة عليه نظر
 والذي يظهر أنها إن لم تزد عليها في الثواب لا تنقص (الرابع) الأذان سنة وهو على ما رجحه النووي
 أفضل من الإمامة وهو فرض كفاية أو عين وتتمثل عن ذلك السبكي في الحليات فأجاب بوجه
 (منها) أنه لا يلزم من كون الجماعة فرضاً كون الإمامة فرضاً لأن الجماعة تحقق بنية المأمومين في الإمام
 ولو نوى الإمامة ثبتت محصلة لحزب الجماعة والحزب هذا ليس بما يتوقف عليه الكل لما بيناه فلم يلزم
 وجوبه وإذا لم يلزم ذلك لم يلزم القول بأن الإمامة فرض كفاية فلم يحصل تفضيل نفل على فرض
 وإنما نية الإمامة شرط في حصول الثواب له (ومنها) أن الجماعة صفة للصلاة المفروضة والأذان
 عبادة مستقلة والقاعدة المشهرة في أن الفرض أفضل من النفل في العبادتين المستقلتين والصفين
 أما في عبادة وصفية فقد تختلف (ومنها) أن الأذان والجماعة نجسان والقاعدة المشهرة في أن
 الفرض أفضل من النفل في الجنس الواحد أحد في الحسنين فقد تختلف فإن الضائع والحرف
 فرض كفايات ويعد أن يقال واحدة من رذائلها أفضل من تطوع الصلاة وإن سلم أنه أفضل
 من جهة أن فيه خروجاً من الإجماع في تطوع الصلاة من الفضائل بما قد يجزئ ذلك أو يزيد عليه
 وحينئذ الفرائض أفضل من جنس النفل وقد يكون في بعض الحسن المفضل ما يربو على بعض
 أفراد الحسن الفاضل كتفضيل بعض النساء على بعض الرجال وإذا توهم ما جمعه الأذان من
 الكلمات العظيمة ومعانيها ودعوتها ظهر تفضيله وأن بدانيه صناعة أنها فرض كفاية (الخامس)
 الوضوء قبل الوقت سنة وهو أفضل منه في الوقت صرح به القبول في الجواهر وإنما يجب
 بعد الوقت وقلت قدما

(الفرض أفضل من تطوع عابد حتى ولو قد جاء منه بأكثر)

(إلا التطهر قبل وقت وإستسقاء السلام كذلك ليساً معبراً)

(القاعدة الثانية والعشرون)

الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من المتعلقة بمكانها قال في شرح المهلب هذه قاعدة مهمة صرح
 بها جماعة من أصحابنا وهي مفهومة من كلام الباقر ويخرج عنها مسائل مشهورة (منها) الصلاة
 في جوف الكعبة أفضل من الصلاة خارجها فإن لم يوج منها الجماعة وكانت خارجها فله الجماعة خارجها
 أفضل (ومنها) صلاة الحرم في المسجد أفضل منه في غيره فلو كان مسجد لاجتماع فيه وهناك
 جماعة في غيره فله الجماعة خارجة أفضل من الأفراد في المسجد (ومنها) صلاة النفل
 في البيت أفضل منها في المسجد لأن فعلها في بيته فضيلة تتعلق بما فانه شئب لتمام الحشوع والإخلاص
 وأبعد عن الرياء وشبه حتى أن صلاة النفل في بيته أفضل منها في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله في ذلك) أي الاستدلال (قوله الأولين) لصلة الأولين (قوله وما ذكره) لعله لأن
 ما ذكره (قوله فقد تختلف) لعله يختلف (قوله صناعة أنها) لعله صناعة مع أنها

فالأول (شك على
 أصل مجزم طرا) كما لو
 كانت قرية بها مسلمون
 ومجوس وجدت فيها
 شاة مذبوحة فلا تحمل
 حتى يعلم أنها ذكاة مسلم
 لأن أصلها حرام
 وشككتنا في الذكاة
 الميعة فلو كان الغالب
 فيها المسلمون جاز
 الأكل علا بالغالب
 المفيد للظهور (وما)
 أي وشك (على أصل
 مباح بطري) كما لو
 وجد ماء متغيراً
 واحتمل تغيره
 بالنجاسة أو بطول
 المكث يجوز التطهر به
 علا بأصل الطهارة
 ولا يغير الشك حكمه
 (وما) أي وشك
 (يكون لصله
 لا يدرى) مثلاً
 معاملة من أكثر ماله
 حرام فتجوز معاملته
 ولا تحرم لإمكان
 الحلال وعدم تحقق
 التحريم لكن يكره
 وقال الفزالي يحرم
 وضعف قال النووي
 (والشك) الذي هو
 الرد بين شيئين على

للك (ومنها) القرب من الكعبة في الطواف مستحب والرمل مستحب مع القرب فلو منعته الرحمة من الجمع بينهما ولم يمكن الرمل مع القرب وأمكن مع البعد فالمحافظة على الرمل مع البعد أولى من المحافظة على القرب بركل ذلك (ويخرج من ذلك) صور (ومنها) الجماعة القليلة في المسجد القريب إذا غشي التعطيل لو لم يحضر فيه الفضل من الكثير في غيره (ومنها) الجماعة في المسجد أفضل منها في غيره وإن كثرت صرح به المأوردى لكن خالفه أبو الطيب (القاعدة الثالثة والعشرون)

الأوجب لا يترك إلا لأوجب وعبر عنها قوم بقولهم الواجب لا يترك لسنة وقوم بقولهم لا يترك منه لا يترك إلا لما لا بد منه وقوم بقولهم ما لم يشرع لم يجز دليل على وجوبه وقوم بقولهم ما كان ممنوعاً إذا جاز وجب وفيها خروج (ومنها) قطع اليد في السرقة لو لم يجب لكان حراماً (ومنها) إقامة الحدود على ذوى المحرمات (ومنها) وجوب أكل الميتة للمضطر (ومنها) الحلقان لو لم يجب لكان حراماً لما فيه من قطع غضو وكشف العورة والنظر إليها (ومنها) العود من قيام الثالثة إلى التشهد الأول يجب للامانة الإمام لا سيما واجبة ولا يجوز للإمام المنفرد تركه فرض لسنة وكذلك العود إلى القنوت (ومنها) التمتع بحيث يظهر حرفان إن كان لأجل القراءة فممنوع لأنه لو أوجب أو لم يجر فلا لأنه بمنع (ويخرج عن هذه القاعدة) صور (ومنها) بصوة الصبور وبجود التلاوة لا يجبان ولو لم يشرعاً لم يجوز (ومنها) النظر إلى المحظية لا يجب ولو لم يشرع لم يجز (ومنها) الكتابة لا يجب إذا طلبها البعد الكسوف وقد كانت المعاملة قبلها ممنوعة لأن السيد لا يعامل بحده (ومنها) رفع اليدين على التوالى في تكبيرات العبد (ومنها) حمل الحبة في الصلاة لا يجب ولو لم يشرع لم يكن بطلاً للصلاة (ومنها) زيادة ركوع في صلاة الكسوف لا يجب ولو لم يشرع لم يجز (ومن المشكلات) ولا يجوز زيادة ركوع ثالث لما دى الكسوف ولا تقصه للانجلاء في الأصح فانه يشرع لوجوبه وهو مخالف لما في شرح المهذب من أنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر صحت وكان ثار كمالاً لأفضل وقد جمع بينهما الشيخ جلال الدين أهل بأن ذلك حيث نوى في الإحرام أداها على تلك الكيفية فلا يجوز له التغيير (تلبية) استنبطت من هذه القاعدة دليلاً أفتيت به من أن الصلاة في صيف شرعية قبل تمام صيف إمامة لا يحصل فقبلة الجماعة لأمرهم بالتخطي إذا كان أشامه فرجة لأنهم مقصرون بتركها وأصل التخطي مذكور أو حرام كما اختاره النووي فلولاً أنه واجب لإتمام الصيف لم يجز وليس هو واجب لصحة الصلاة فتبين أن يكون الحصول الفضيلة.

(القاعدة الرابعة والعشرون)

أما أوجب أعظم الأمرين فمخصوصه لا يوجب دونهما بضمومه ذكرها الرافعي وفيها خروج (ومنها) لا يجب على الزاني التعزير بالملامة والمفاخضة فان أعظم الأمرين وهو الحلد قد وجب (ومنها) زنا المحصن لم يوجب أهول الأمرين وهو الحلد لعموم كونه زناً خلافاً لأين المنير (ومنها) خروج الكلي لا يوجب الوضوء على الصحيح لعموم كونه خارجاً فانه قد أوجب الفسل الذي هو أعظم الأمرين ونقصت هذه القاعدة بصور (ومنها) الحيف والنفس والولادة فانها توجب الفسل مع إيجابها الوضوء أيضاً (ومنها) من اشترى فأبدى وطن لزمه المهر وأرض البكارة ولا يتلوه

(قوله فانه) أي عدم الجواز (قوله واجباً) أي شرطاً.

السواء (والظن) الذي هو الرد مع رجحان أحد الطرفين (بمعنى فرد) أي هما في حكم واحد (في كتب الفقه بغير جحد) أي بمحايدة وكأنه عرض بالزركشي فانه اعترض النووي بقولهم في الحج يجب ركوب البحرين غلبت السلامة وإن شك فلا وأجيب بأنه أراد باعتبار الغالب (فاثمة) فرق بين الظن وخلة الظن بأن الثاني كثرة والأول أصله (خاتمة) لهذه القاعدة (والأصل) الذي مر تعريفه (قد يعبر عنه بالاستصحاب فيما يحضر) أي في الحاضر كما يقتضيه كلام السبوطي فانه قال يعبر عن الأصل في جميع ما تقدم بالاستصحاب وهو الاستصحاب في الحاضر فأما استصحاب الحاضر في الماضي فهو الاستصحاب المقلوب ولم يقل به أحد من الأصحاب إلا في مسألة

واحدة وهي ما إذا اشترى شيئا فادعى مدع وانزعه منه حجة مطلقة فانهم اطلقوا على ثبوت الرجوع على البائع بالتمن بل لو باع المشتري أو وهب كان للمشتري الأول الرجوع أيضا فهذا استصحاب الحال في الماضي لأن البينة لا تثبت الملك بل تظهره ويحتمل انتقال الملك من المشتري إلى المدعي ولكنهم استصحبوه مقلوباً وهو عدم الانتقال انتهى فان حمل كلام الناظم على الأول كان قوله قد لا معنى له وإن حمل على الثاني كان قليل الفائدة (فائدة) بين العلائق في قواعد أن أقسام الاستصحاب أربعة ثلاثة متفق عليها وواحدة مختلف فيها انتهى وبه يفيد كلام الشيخ ابن حجر في تحفته في قوله بعد قول المتن الموفق للفقهاء في الدين ما نصه واختلف فيها كالاستصحاب انتهى نعم ظاهر كلام جمع

في المهر (ومنها) لو شهدوا حل محض بالزنا فرجهم ثم رجعوا أقتصر منهم وتحلوا للطلاق (ومنها) من قائل من أهل الكمال أكثر من غيره يرضخ له مع التمسك ذكره الزاوي عن البغوي وغيره (القاعدة الخامسة والعشرون)

ثبت بالشرع تقدم على ما وجب بالشرط ولهذا لا يصح نيل الواجب ولو قال طلقك بألف على أن لي الرجعة سقط قوله بألف ويفر جميعاً لأن المسأل يثبت بالشرط والرجعة بالشرع فكان أقوى وهو تدبير المستولدة لا يصح لأن عتقها بالموت ثابت بالشرع فلا يحتاج معه إلى التدبير ولو اشترى قريب ونوى عتقه عن الكفارة لا يقع عتقها لأن عتقه بالقرابة حكم قهري والعتق عن الكفارة متعلق بإيقاع واختياره ممن لم يحج إذا أحرم بطوع أو نذر وقع عن حجة الإسلام لأنه متعلق بالشرع وهو قهري عن التطوع والنذر متعلق بإيقاعه عنهما والأول أقوى ولو نكح أمة مؤمنة ثم قال إذا مات مبدك فأنيت طالق فأت السيد الزوج برئه فالأصح أنه لا يقع الطلاق لأنه اجتمع مقتضى الانفساخ ووقوع الطلاق في حالة واحدة والحج بينهما يمنع فقدم أقواهما والانفساخ أقوى لأنه حكم ثبت بالقرينة شرعاً ووقوع الطلاق لحكم تعلق باختياره والأول أقوى ولو شرط مقتضى العقد لم يضره ولو لم ينفذ إذ مقتضى العقد مستفاد منه بجعل الشارع لا من الشرط (تنبيه) قال ابن السبكي هذه الفروع يدل (لأنه) إذا اجتمع خيار الشرط وخيار الشراء بكون ابتداء خيار الشرط من التفريق وهو وجه لأن ما قبله ثابت بالشرع فلا يحتاج إلى الشرط قال وقد يقال لا معارضة بينهما عند من يجوز اجتماع علقين (القاعدة السادسة والعشرون)

محرم استعماله محرم اتخاذه ومن ثم حرم اتخاذ آيات الملاحى وأواني التقدين والكلب لكن لا يصح والخزير والفواسق والخمر والتخريب والحل للرجل ونقضت هذه القاعدة بمسئلة الباب في الصلح فان الأصح أن له فتحه إذا حرمه واجب مما كان أهل الدرب ممنوعه من الاستعمال فان ما تروا في قولهم أمم متخذ الإماء ونحوه فليس عنده ممن منعه فربما حرم اتخاذها إلى استعماله (القاعدة السابعة والعشرون)

محرم أخذه محرم إعطاؤه كالربا ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة الناجمة والزمر ويستثنى (ومنها) الرشوة لما كان ليصل إلى حقه وذلك الأسر وإعطاء شيء لمن تخاف مجرمه ولو تخاف الوصي أن يستولى عايب على المسأل فله أن يؤدي شيئاً ليخلصه وللقاضي بدل المسأل على التولية ومحرم على السلطان أخذه (تنبيه) بقرب من هذه القاعدة قاعدة محرم فعله محرم طلبه إلا في مستثنين (الأولى) إذا ادعى دعوة صادقة فأنكر الغريم فله تحليفه (الثانية) إذا حوز طلبها

(قوله من أهل الكمال) أى في الشجاعة والقوة (قوله يرضخ له) أى يعطى له شيئاً قليلاً من باب قعد (قوله بألف) أى من الدنانير أو الدراهم (قوله فالأصح أنه لا يقع الطلاق) بل ينفسخ النكاح (قوله تدل لأنه) لعله على أنه (قوله فان الأصح الخ) أى فقد حرم عليه استعماله بالدخول والخروج منه ولم يحرم عليه اتخاذه باباً للتور أو الهواء بفتح (قوله الدرب) أى طريق غير نافذ (قوله فما جرت اتخاذه إلى استعماله) حاصله الفرق بين الاتحاد بالمنع بمقتضى هذه القاعدة والاتحاد بالمباح في المسألة المذكورة بأن الأول لما كان ذريعة للاستعمال المحرم حرم والثاني لما لم يكن كذلك أبيع اهـ (قوله فله تحليفه) أى مع أنه لا يحلف بجرم فعله لقوله تعالى (ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم أن تبتروا الخ الآية)

من الذي مع أنه يحرم عليه إعطاؤها لأنه متضمن من إزالة الكفر بالإسلام فإعطائه إياها
إعطاؤه على استمرار الكفر وهو حرام

(القاعدة الثامنة والعشرون)

المشغول لا يشغل ولذا لو رهن رهنًا بدين ثم رهنه بأخر لم يجز في الحديدين ونظائره لا يجوز الإحرام
بالعمره لما كلف معنى لا اشتغاله بالرهن والميت (ومما) لا يجوز إيراد عقدين على عين في محل واحد
واعلم أن إيراد العقد على العقد ضربان (أحدهما) أن يكون قبل لزوم الأول وإتمامه فهو باطل
للاول إن صدر من البائع كما لو باع الشيء في زمن الخيار أو أجره أو أعتقه فهو نسخ وإمضاء للأول
إن صدر من المشتري بعد القبض (الثاني) أن يكون بعد لزومه وهو ضربان (الأول) أن يكون مع
خير العاقد الأول فإن كان فيه إبطال الحق الأول لفا كما لو رهن ثم باعها بغير إذن المهرين
أو أجرها مدة عمل الدين قبلها وإن لم يكن فيه إبطال للأول صح كما لو أجر داره ثم باعها لآخر
فانه يصح لأن مورد البيع العين والإجارة المنفعة وكذا لو زوج أمته ثم باعها (الثاني) أن يكون مع العاقد
الأول فإن اختلف المورد صح قطعًا كما لو أجر داره ثم باعها من المستأجر ولا تنسخ الإجارة في الأصح
بخلاف ما لو تزوج بأمته ثم اشتراها فانه يصح وينسخ النكاح لأن ملك اليمين أقوى من ملك
النكاح فسقط الأضعف بالأقوى كذا علوه واستشكله الرافعي بأن هذا موجود في الإجارة
(ولو رهنه) كذا ثم أجرها منه تجاز ولا يبطل الرهن كما جزم به الرافعي قال وهكذا لو أجرها ثم
رهنها منه يجوز لأن أحدهما ورد على محل (غير الآخر) فإن الإجارة على المنفعة والرهن على الرقبة وإن
التحذير المذكور كما لو استأجر زوجته لإرضاع ولدها قال المراقبون لا يجوز لأنه يستحق الانتفاع
في تلك الحالة فلا يجوز أن يقعد عليها عقد آخر يمنع استيفاء الحق ولا يصح أنه يجوز ويكون
الاستئجار من حين ترك الاستمتاع ولو استأجر لسانًا لمدة شهر لم يجز أن يستأجر تلك المدة
لحياطة ثوب أو عمل آخر ذكره الرافعي في الثقات قال الزركشي ومنه يؤخذ امتناع استئجار
المكاتب لمحج قال وهذا من قاعدة شغل المشغول لا يجوز خلاف شغل الفارع

(القاعدة التاسعة والعشرون)

المكفر لا يكفر ومن ثم لا يشرع التلبيث في غسالات الكلب خلافًا لما وقع في الشامل الصغير ولا التغلظ
في أمان القمامة ولا دية العمى وشبهه ولا الخطأ إذا غلظت بسبب (فلا يجوز) التغلظ بسبب آخر
في الأصح وإذا أخذت الحزبة باسم زكاة وضعفت لا يصفى الخزان في الأصح لا بائع ولا مستأجر
لأن أضعف المصنف والزيادة على الضعف لا يجوز (تبييه) محرم هذه القاعدة في العربية ومن
فروها الأصح يجوز معه ثمة ثانية بشرط أن لا يكون على صيغة منتهى الجموع وتظهر في العربية
أيضًا للمصنف لا يصح وقاعدة المصنف لا يعرف ومن امتنع دخول اللام المعرفة على العلم والمضاف

(القاعدة الثلاثون)

من استعمل شيئًا قبل لو أنه حرم ثم رهنه (من فروعهما) إذا خلت الحرة بطرح شيء فيها لم تظهر
ونظيره إذا ذبح الحمار ليؤخذ جلده لم يجز كما جزم به في الروضة قال بعضهم وقاسوا أنه لو ذبح لم يظهر
(قوله عمل غير الآخر) لعله غير محل الآخر (قوله المكاتب) أي الجملين (قوله فلا يزاد)
لعله فلا يزاد (قوله لم يجز) أي البيع

الجوامع مع الشروع
وطرد الخلاف في الكل
فلينأمل والله أعلم وقد
بسطت الكلام عليه
في شرح خطبة التحفة
بما لا مزيد عليه فيها
أعلم والله أعلم
(القاعدة الثالثة)
(المشقة) أي
الضرورة (تجلب
التبشير) رخصة
من الله تعالى
(وأصلها) الذي
ترجع إليه (الآيات)
كقوله تعالى وما جعل
عليكم في الدين من حرج
يريد الله بكم اليسر ولا
يريد بكم العسر - يريد
الله أن يخفف عنكم
(والأخبار) جمع
خبر كخبر بعث بالحنيفية
السمحة السهلة رواه
أحمد عن جابر وغير
يسروا ولا تعسروا
وروى أحمد إن دين الله
يسر ثلاثا وروى ابن
مردويه إن الله أراد
هذه الأمة اليسر ولم
يرد بهم العسر (مما رواه
العلماء الأخبار) جمع
خبر بالحاء المهملة وهو
من يخبر في حواره أي

عنها ويأتي بها على
 أسلوب قانون البلاغة
 وذلك كأحد والشيخين
 وابن مردويه وأبي يعلى
 (وكل تحقيق أتى
 بالشرع) قال العلماء
 فهو (مخرج عنها) أى
 عليها (بنسب دفع *
 وأصله بأن سبب
 التخفيف في الشرع)
 أى في العبادات وغيرها
 (صيغة) بتقديم السين
 على الباء الموحدة
 (بلا توقف) أى
 توقف في عدها كذلك
 (وذلك الإكراه) فانه
 يبيع الكفر والخمر
 لا الزنا والقتل
 (والنسيان فانه يرتفع
 الإثم بسببه فمن جامع
 في رمضان ناسياً للصوم
 فلا كفارة عليه ولا
 يبطل صومه) والجهل
 وهو الذمور عن
 الشيء فمن جهل
 الحكم كالكلام في
 الصلاة فلا تبطل صلاته
 بشرطه لخبر رفع عن
 أمي الخطأ والنسيان
 وما استكرهوا عليه
 حديث حسن
 (والعصر) أى عصر

لكن صرح القمولى في الحواهر بخلافه (ومنها) حرمان القاتل (لا يبرئ) (ومنها) فخر الطعوى في
 مشكل الآثار أن المكاتب إذا كانت له كثرة على الأداء فأخذه يلدوم له النظر إلى سيده لم يجر له ذلك
 لأنه ممتنع واجباً عليه ليقى له ما يحرم عليه إذا أداه ونقله عنه السبكي وصرح النجاشي وقال إنه يخرج حسن
 لا يبعد من جهة الفقه (ومخرج) من القاعدة المذكورة (عنها) لو قتل أم الولد السيد فقتل قطعاً لا يخل
 قاعدة أن أم الولد تمتع بالموت وهكذا لو قتل المذبر سيده ولو قتل صاحب الدين الموجل المديون عمل
 في الأصح ولو قتل الموصى له الموصى استحق الموصى به في الأصح ولو أمستك زوجته شيئاً فقتلها
 لا يخل إرثها وزهرها في الأصح ولا لجل الخلع نفذ في الأصح ولو شرب دواء فحاصت لم يجب عليها قضاء
 الصلاة قطعاً وكذا لو نفست به أو رقى نفسه من شاطئ ليعمل قاعدة لا يجب القضاء في الأصح ولو طلق
 في مرضه فرأى من الإرث نفذ ولا يبرئه في الجديد لئلا يلزم التوريت بلا سبب ولا نيب أو باع المال
 قبل الحول فرأى من الزكاة متبع جزماً ولم يجب الزكاة لئلا يلزم إيجابها من مال لم يخل عليه الحول من
 ملكه فتختل قاعدة الزكاة أو شرب شيئاً تعرض قبل الفجر فأصبح مريضاً جاز له الفطر قاله الروياني
 أو فطر بالأكل متعدياً ليجامع فلا كفارة (ولو جئت) ذكر زوجها أو مدام المستاجر الدار المساجرة
 ثبت لها الخيار في الأصح ولو خلع الحرة بلا داخ مني قبلاً كفلتها من الشمس إلى الظل وعكسه
 ظهرت في الأصح ولو قتل الحرة نفسها قبل الدخول استقر المهر في الأصح (تنبيه) إذا تأملت
 مما أوردناه علمت أن الصور الخارجة عن القاعدة أكثر من الداخلة فيها بل في الحقيقة لم تدخل
 فيها غير حرمان القاتل الإرث وأما تحليل الخمر فليست العلة في الاستعجال على الأصح بل تنجس
 الملاك في ثم عوده عليه بالتنجيس وأما مسئلة الطعوى فليست من الاستعجال في شيء وكنت أشيع
 شيخنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني يذكر عن والده أنه زاد في القاعدة لفظاً لا يحتاج معه الاستثناء
 فقال من استعجل شيئاً قبل أن ينعزم أو ينعزم لم يكن له مصلحة في ثبوته خوف بحرمانه (لطيفة) رأيت لهذا القاعدة
 مثلاً في العربية وهو أن اسم الفاعل يجوز أن ينعى بعد استيفاء معموله فإن نعيت قبله امتنع عمله من أصله
 (القاعدة الحادية والثلاثون)

لأنفل أوسع من الفرض ولهذا لا يجب فيه القيام ولا الاستقبال في السفر ولا تجديد الاجتهاد في القبلة
 ولا تكرير النية ولا نيب النية ولا يلزم بالشروع وقد يضيق النفل عن الأرض في صور
 ترجع إلى قاعدة ماز جازة للضرورة بقدر بقدرها من ذلك التيسر لأبشع النفل في وجه وجود
 السهو لا يشرع في النفل في قول غريب والنية عن المعصية لا تجزى في حجب التطوع في قول
 (القاعدة الثانية والثلاثون)

الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة ولهذا لا يتصرف القاضي مع وجود الولي الخاص وأهليه لو
 أذنت للولي الخاص أن يزوجه بغير كفارة فعقل صحيح أو لما حكم لم يصح في الأصح وللولي الخاص
 (قوله حرمان القاتل لا يبرئ) لعله من الإرث (قوله ومنها الخ) الظاهر أن هذه المسألة من
 عكس القاعدة (قوله ما يحرم عليه) هو النظر إلى سيده (قوله قضاء الصلاة) في نسخة
 الصلوات (قوله ولو طلق) أى باتناً (قوله بلا سبب) أى زوجية (قوله مثلاً) لعله مثلاً
 (قوله ولا يلزم بالشروع) أى إلا الحج والعمرة (قوله في النفل) أى في صلاة النفل (قوله
 وجود الولي) أى كالوالد وغيره (قوله وأهليه) أى رشده .

استيفاء القصاص والعفو على الدية ولو عاننا وليس للإمام العفو عاننا ولو روج الإمام لغيره الولي
وزوجها الولي الثاني بأجر في وقت واحد ونبت ذلك بالينة قدم الولي إن تزوج به بطريق
النسابة عن الثاني وإن قلنا إنه بطريق الولاية فهل يبطل كما لو روج الوليان معا أو يقدم ولاية الحاكم
لقوة ولايته وعمومها كما لو قال الولي كنت زوجتها في الغيبة فإن نكاح الحاكم يقدم كما صرحوا به
تردد فيه صاحب الكفاية والأصح أن تزوج به بالنسابة بتدليل عدم الانتقال إلى الأبعد فعمل هذا
يقدم نكاح الولي (ضابط) الولي قد يكون ولدا في المسال والنكاح كالأب والجد وقد يكون في
النكاح فقط كسائر القسبة وكالأب فيمن طرأ منهما وقد يكون في المسال فقط كالموصي (فائدة)
قال الشبكي هزائب الولاية أربع: (الأولى) ولاية الأب والجد وهي شرعية بمعنى أن الشارع فرض
لها التصرف في أموال الولد كوفور شفقتها وذلك وصف ذاتي لها فلو عزلها أنفسهما لم ينزعلا بالإجماع
ولأن المفتى للولاية الأبوة والحدودة وهي موجودة مستمرة لا يقدح العزل فيها لكن إذا امتنع
من التصرف تصرف القاضي وهكذا ولاية النكاح بسائر القسبات (الثانية) وهي السفلى الوكيل
تصرفه مستفاد من الإذن مفيد بامتثال أمر الموكل فكل منهما العزل وحقيقته أنه فسخ عقد الوكالة
وقطعه والوكالة عقد من العقود قابل للفسخ واختلف الأصحاب فيها إذا كانت بلفظ الإذن هل هي
عقد قابل للفسخ أو إباحة فلا تقبله لأن الإباحة لا ترد بآرد والمشهور الأول وفي الفرق بين الوكالة
والإذن غرض (الثالثة) الوصية وهي بين المرتبتين فأما من جهة كونها تفويضاً تشبه الوكالة ومن
جهة كون الموصي فلا عليك التصرف بعد موته وإنما تجوزت وصيته للحاجة لشفقته على الأولاد
وعلمه عن موته أشق عليه تشبه الولاية كروحية لا حظ الثاني فلم يجز له عزل نفسه والشافعي
لا حظ الأول فجوز له عزل نفسه على المشهور من مذهبه ولنا وجه كذهب أبي حنيفة (الرابعة)
ظاهر الوقف يشبه الوصية من جهة كون ولايته ثابتة بالتفويض ويشبه الأب من جهة أنه ليس لغيره
تسلط على عزله والوصي تسلط الموصي على عزله في حياته بعد التفويض بالرجوع عن الوصية ومن جهة
أنه يتصرف في مال الله تعالى فالتفويض أصله أن يكون منه ولكنه أذن فيه للواقف فهو ولاية شرعية ومن جهة
أنه إمام موقوف بصفته كالرشد وغيره وهي مستمرة كالأبوة وإما منوط بخلاته كشرط النظر لزيد وهو
مستمر فلا يفد العزل كما لا يفد الأب بخلاف الوكيل والوصي فإنه يقطع ذلك العقد أو يرفعه قال فلذلك
أقول إن الذي شرط له الواقف النظر مغبناً أو موصوفاً بصفة إذا عزل نفسه لا يفد عزله لنفسه لكن إن امتنع
من النظر أقام الحاكم مقامه وإن لم نجد ذلك مضر حابه في كلام الأصحاب إلا ابن الصلاح قال في فتاويه ولو
عزل الناظر نفسه فليس للواقف نصب غيره فإنه لا نظر له بل ينصب الحاكم ناظراً أو هذا يوم أنه إذا عزل نفسه
أنعزل ويمكن تأويله قال وبوضع ذلك أن شرط النظر من الواقف إما تملك أو توكيل فإن كان توكيلاً لم يصح
أن يكون توكيلاً عنه لأنه لا نظر له فكيف يوكل ولا أنه لو كان توكيلاً عنه لمازله عزله وهو لو عزله لم ينفذ
ولا عزل الموقوف عليه للأمرين فلم يبق إلا أنه تملك أو توكيل عن الله تعالى أو إثبات حق في الموقوف
لأنه إذا كان ربة الموقوف تنقل إلى الله تعالى ولا يملكها من متصرف فاعذر الشارع بحكم الواقف في الصرف
وإنعين المتصرف فيه وهو الناظر فعلم أن استحقاق الناظر النظر بالشرط كاستحقاق الموقوف عليه القلة
(قوله ومن جهة الخ) أي تشبه الولاية (قوله فهو ولاية) أي التعرف (قوله ويمكن تأويله)
أي كلام ابن الصلاح.

تجنب الشيء كترك
الطهور في المساجد
والطواف وغبار
الطريق ونحو ذلك مما
تم به البلوى ويعسر
تجنبه (كما أبانوا) أي
أظهروا ذلك في كتبهم
(وسفر) فإن رخصه
كثيرة منها القصر والجمع
والفطر (ومرض)
فإن رخصه كذلك منها
ترك الصيام والتميم
ومنها على ما اختاره
التسوي والبلقي
وتبعهم جمع ونقل على
النص واختاره
السيوطي الجمع بالمرض
فهو رخصة وهل القصر
مثله أو لا ينبغي أن يكون
مثله ويحتمل خلافه
وهو الأقرب إلى
كلامهم (ونقص)
ضد الكمال فإن الإنسان
يحب الكمال ويكره
النقص فشرع التقص أي
التخفيف في التكليفات
كترك إيجاب الجمعة على
المرأة والعبد والصبي
ونحو ذلك (فهذه
السبعة فيما نصه
والقول في ضبط
المشاق عطف بحسب

(الأحوال) التي تعرض للشخص (فيما قد عرف) قال ابن عبد السلام الأولى في ضبط مشاق العبادات أن تضبط مشقة كل عبادة بأدنى المشاق المعتبرة في تخفيف تلك العبادات فإن كانت مثلها أو أزيد ثبتت الرخصة ولذلك اعتبر في مشقة المرض المبيح للفطر في الصوم أن يكون كزيادة مشقة الصوم في السفر عليه في الحضر وفي إباحة محظورات الإحرام أن يحصل تركها مثل مشقة القمل الوارد فيه الرخصة وأما أصل الحج فلا يكفي في تركه بل لابد من مشقة لا يحتمل مثلها كخوف على نفسه أو ماله وعدم الزاد والراحلة وقال السيوطي المشاق على قسمين قسم لا يؤثر في إسقاط العبادات كشقة السفر للحج والجهاد وألم حد الزنا ونحوه إذ لا انفكاك للعبادة عنها ومن استثنى

ولا يوفى عليه لو أسقط حقه من الغلة لم يسقط فكذاك إسقاط النظر ثم إن جعلناه تمليكاً منه (حين) اشتراط القبول باللفظ كسائر التمليكات وإن جعلناه استخلاقاً عن الله تعالى لم يشترط قال ومحمّد بن لا يشترط الواقف أيضاً على التمليك لأنه ليس بمقيد مستثنى بل وصف في الوقف كسائر شروطه قال وهذا هو الأقوى قال بل أزيد أنه لو رد لا يرد بخلاف الوقف على الممن حيث يرتد بالردّ ثانياً قلناه من أن النظر ليس مستقلاً بل بوصف في الوقف تابع له كسائر شروطه إلا أن لا تنصرف بالزام النظر بل إن شاء نظر وإن شاء لم ينظر فينظر الحاكم قال ثم هذا كاه إذا كان المشرط له النظر معينا أما إذا كان موصوفاً فبغيره أن لا يشترط القبول قطعاً كالأوقاف العامة ثم قال فإن قبل النظر حق من الحقوق فيمكن صاحبه من إسقاطه فإن كل من ملك شيئاً له أن يخرج عن ملكه عتياً كان أو منفعة أو ديناً فكيف لا يتمكن الناظر من إسقاطه حقه من النظر فالجواب أن ذلك فيمضي في حكم خصلة واحدة وحق النظر في كل وقت يتجدد بحسب الحاجة فيه وهو الرشد مثلاً إن علقه الواقف بها أو بحسب ذاته إن شرطه له بعينه فلا يصح إسقاطه كما لو أسقط الأب أو الجد حق الولاية من ماله ولده أو الزوجة ونحوه انتهى كلام السبكي ملخصاً من

(القاعدة الثالثة والثلاثون) كتابية ترشيح الناظر في انزعال الناظر

لا عبرة بالنظر البين خطؤه ومن فروعهما لو ظن المكلف في الوجوب الموضع أنه لا يعيش إلى آخر الوقت فتضيّق عليه فلو لم يفعل ثم عاش وفعله فإداه على الأصح ولو ظن أنه منتهى ففعل ثم بان خطؤه أو ظن كدخل الوقت ففعل ثم بان أنه لم يدخل أو ظهارة الماء فتوضأ به ثم بان نجاسته أو أن أمانه مسلم أو رجل أو قارئ فإن كافراً أو امرأة أو أمة أو بقاة الليل أو غروب الشمس فأكل ثم بان خطؤه أو دفع الزكاة إلى من ظنه من أهلها فبان خطؤه أو رآوا أسوداً فظنوه علواً ففصلوا صلاة شدة الخوف فبان خطؤه أو بان أن هناك خندقاً أو استناب على الحج طائفاً أنه لا يرجي نبوته فبرئ لم يجز في الصلوة كلها فلو أنفق على البائس طائفاً حملها فبانت حائلاً أسروبه الرافعي كما إذا ظن أن عليه ديناً فأداه ثم بان خطؤه وما إذا أنفق على ظن إغساره ثم بان إغساره لم يضره ذلك إن كان ظنّاً فلو قطع بخلاف ما لا يظنه ملكه أو ملكاً يه فلا قطع كما لو وطئ امرأة يظنها زوجته أو أمة (ويستثنى صور) منها لو حصل خلف من يظنه منظرها فإن حدثت تحت صلته ولو رأى المقيم وكفاً فظن أن معهم ماءً تروجه عليه الطلب ولو خاطب امرأة بالطلاق وهو يظنها أجنبية أو عبدة بالعنق وهو يظنه لغيره نقد ولو وطئ أجنبية حرة يظنها زوجته الرقيقة فالأصح أنها تعتد بغيره اعتباراً بظنه أو أمة يظنها زوجته الحرة فالأصح أنها تعتد بثلاثة أقراء كذلك

(قوله حين اشتراط) في نسخة (حسن) (قوله ولو خاطب امرأته الخ) هذه داخلة في القاعدة تأمل (قوله وهو يظنه لغيره نقد الخ) المناسب لم ينفذ باطنا اعتباراً بظنه وإن كان ينظف ظاهراً جرباً على القاعدة في التحفة عند قوله ولو خاطبها بطلاق هازلاً أو لاعباً أو وهو يظنها أجنبية بأن كان في ظلمة أو نكحها ولبه أو وكيله ولم يعلم وقع مانعه ظاهراً لا باطناً كما اقتضاه كلام الشيخين وجزم به بعضهم أنه أي عدم الوقوع وهو الظاهر بل قال سم وقع ظاهراً وباطناً كما اقتضاه كلام الروياني وغيره وأنه المذهب وجزم به في الأنوار واعتمده الأفرعي اه قال ابن حجر وذلك لأنم مخاطب من هي محل الطلاق والعبدة في العقود ونحوها عما في نفس الأمر فعل المذهب نكون هذه المسألة وكذا مسألة العتق جارية على القاعدة لا مستثناة منها اهش .

(القاعدة الرابعة والثلاثون)

الاشتغال بغير المقصود إغراض عن المقصود ولهذا لو حلف لا يسكن هذه الدار ولا يقم فيها
فردة فباعه حيث وإن اشتغل بجميع متاعه واليهو لأسباب النقلة فلا ولو قال مالمب الشفعة
للمشترى عند لقائه كم اشتريت أو اشتريت زخيمنا بطل ثبته ولو كتب أنت طالق ثم استغنى
فكتب إذا جاء ككتاني فإن لم يحتج إلى الاستمداد طلقت وإلا فلا.

(القاعدة الخامسة والثلاثون)

لا ينكر المختلف فيه وإنما ينكر المصع عليه (ويستثنى صثور) ينكر فيها المختلف فيه (أحدها)
أن يكون ذلك المالك بعيد المأخذ بحيث ينقض ومن ثم وجب الحد على المرتبة بوطئه المرحونة
ولم ينظر لخلاف عطاء (الثانية) أن يترافع فيه لحاكم فيحكم بعتقده ولهذا عند الخلق
بشرب النبيذ إذ لا يجوز لحاكم أن يحكم بخلاف معتقده (الثالثة) أن يكون للتكر فيه حق
كالزوج يمنع زوجته من شرب النبيذ إذا كانت تعتقد بإباحته وكذلك اللمية على الصحيح.

(القاعدة السادسة والثلاثون)

يدخل أقوى على الضعيف ولا عكس ولهذا يجوز إدخال الحج على العمرة قطعاً لا عكسه على
الأظهر ولو رطب أمة ثم تزوج أختها ثبت نكاحها فحرمت الأمة لأن الوطء بفراش النكاح أقوى
من ملك البين ولو تقدم النكاح حرم عليه الوطء بالملك لأنه أضيق الفرائض
(القاعدة السابعة والثلاثون)

يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد ومن ثم جزم بمنع توقيت الضمان وجري في الكفالة
تخلقه لأن الضمان التزام للمقصود وهو المال والكفالة التزام للوسيلة ويغتفر في الوسائل
ما لا يغتفر في المقاصد وكذلك لم تختلف الأمة في إيجاب النية للصلاة واختلفت في الوضوء.
(القاعدة الثامنة والثلاثون)

المسور ولا يسقط بالمسور قال ابن السبكي وهي من أشهر القواعد المستنبطة من قوله صلى الله عليه وسلم
إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم. وبها رد أصحابنا على أبي حنيفة قوله العزكان يصل قاعداً فقالوا إذا
لم يتيسر مسر العورة فلم يسقط القيام المروض وذكر الإمام أن هذه القاعدة من الأصول الشائعة
التي لا تكاد تنسى ما أقيمت أصول الشريعة وفروعها كثير (منها) إذا كان مقطوع بعض الأطراف
يجب غسل الباقي جزماً (ومنها) القادر على بعض السر يسره القدر الممكّن بجزماً (ومنها) القادر
على بعض الفاعية يأتى بلا خلاف (ومنها) إذا لم يمكن رفع اليدين في الصلاة إلا بالزيادة على القدر
المشروع أو انقيص أو بالممكن (ومنها) إذا كان محدثاً وعليه نجاسة ولم يجد الماء يكتفي أحدهما عليه
غسل النجاسة قطعاً (ومنها) لو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لزمه بالأخلاف عندنا (ومنها)
تقل العرايون عن نص الشافعي أن الأخرس يلزمه أن يحرك لسانه بدلاً عن تحريكه إياه بالقراءة.

(قوله ثم استمد) أي أخذ المداد من الدواة وقال شيخنا أي أطال المدة (قوله طلقت) أي
في الحال (قوله ولم ينظر لخلاف عطاء) أي في جواز إعادة الفروج (قوله لا يجوز لحاكم الخ)
بل لو حكم الحاكم الخفي بمقتضى مذهبه بإباحة النبيذ وعدم حد شاربه نقض حكمه لحالته
لنص الحل والقياس والقواعد اه (قوله تختلف الأمة) لعله الأمة.

من ذلك جواز التيمم
لخوف من شدة البرد
لم يصب وقسم يورق
إسقاط العبادة
كشفة الخوف
على نفس أو مال وفي
التيمم يحدث ونحو
مرض ثم قال (تليه) من
المشكل التيمم فانهم
عبدوا من أصله
حدوث الشين ونحوه
ومشقة السفر دون
ذلك بكثير وأشكل
من هذا أنهم لم يوجبوا
شراء الماء بزيادة على
ثمن المثل وجوزوا
التيمم ومنعوا فيها إذا
خاف شيئاً فاحشاً في
عضو باطن مع أن
ضرره أشد من ضرر
بذل الزيادة البسيطة
جداً خصوصاً إذا كان
ريقاً فانه ينقص بملك
قيمه أضعاف قمر
الزيادة المذكورة
وقد استشكله ابن
عبد السلام وخبره
ولا جواب عنه
(والشرع تخفيفاته
تنقسم ستة أنواع
كما قد رويوا) أحدها
(تخفيف إسقاط)

كألا يمد بالركوع والسجود (ومنها) لو غاف الخب من الخروج من المسجد وجده تراب المسجد
فوجب عليه التيمم كما صرح به في الروضة ووجهه بأن أحد الطهورين وهو التراب يتصور فلا يسقط
بالمسحور (ومنها) إذا وجد ماء لا يكتفيه لحدته أو نجاسته فلا يظهر وجوب استعماله (ومنها) وإذا
تراب لا يكتفيه فالمذهب القطع بوجوب استعماله (ومنها) من يجسده خرج يمنع استيعاب الماء
والمذهب القطع بوجوب غسل الصحيح مع التيمم عن الخرج ومنها القطع (المعصية) من المرن
يجب غسل رأس عظم المعصية على المشهور (ومنها) وإذا وجد بعض الصاع في القعدة يلزمه إخراج
في الأصح (ومنها) لو غرق نصيبه وهو مؤبر ببعض نصيب شريكه فلا يصح السراية إلى القدر
الذي أبتربه (ومنها) لو أنس في الكفارة إلى الإطعام فلم يجد الإطعام ثلاثين متكيها فلا يصح وجوب
طعامهم وقطعه به الإمام (ومنها) لو قدر على الانتصاب وهو في أحد الركعتين فالصحيح أنه يقف كذلك
(ومنها) من ملك نصيباً بغيره عنده وبعضه غائب فلا يصح أنه يخرج عما في يده في الحال (ومنها)
الحديث الفارق للماء إذا وجد ثلجا أو زدا قبل يجب استعماله فينقسم عن الوجه واليدين ثم مسح الرأس
ثم ينقسم عن الرجلين ووجه النووي في شرح المذهب نظر القاعدة والمذهب أنه لا يجب (ومنها) إذا
أوصى بتقريب رقاب فلم توجد إلا اثنتان وشقص في شرهما لشقص وجهان أحدهما عند الشيخين لا يخالفهما
أين الرقعة والسبكي نظراً للقاعدة (تنبيه) خرج عن هذه القاعدة مسائل (ومنها) إذا وجد بعض الرقبة
في الكفارة لا يمتنع بل ينقل إلى البدل بلا خلاف ووجهه بأن إيجاب بعض الرقبة مع صوم الشهرين
يجمع بين البدل والمبدل وجهان مشهوران حتى نصف الرقبة في الكفارة وهو ممتنع وبأن الشارع
قال (فإن لم يجدوا جاداً ببعض الرقبة لم يجدوا جاداً على البعض ولم يقدر على الصيام ولا الإطعام
فثلاثة أوجه لا ينقطعان أحدهما مخرج ويكتفي والثاني مخرج ويبقى الباقي في خدمته والثالث لا يخرج
(ومنها) إذا قدر على صوم يوم دون كله لا يلزمه إتمامه (ومنها) إذا وجد الشفع ببعض من الشقص
لا يأخذ سقطه في الشقص (ومنها) إذا أوصى بمثلته بشرى به رقبة فلم يبق بها لا يشترى شقص
(ومنها) إذا طلع على حبيب ولم يقدر له الرد ولا الإهداء لا يلزمه التلفظ بالفسخ في الأصح
(القاعدة التاسعة والثلاثون)

هنا لا يقبل التبعيض فاختار بعضه كاختيار كل واحد إسقاط بعضه كإسقاط كل واحد فروعها إذا قال كنت
طالق نصف طلاق أو بعضك طالق فطلقت طلاقاً (ومنها) إذا غنى مستحق القصاص عن بعضه وعن بعض
المتحقق سقط كله (ومنها) إذا غنى الشفع عن بعض حقه فلا يصح سقوط كله والثاني لا يسقط شيء لأن
التبعيض ثلث وليس الشفعة مما يسقط بالشبهة فقارفت القصاص والطلاق (ومنها) حتى بعض
الرقبة أو غنى بعض المسالكين نصيبه وهو مؤبر (ومنها) محل للإمام إرقاق بعض الأسرى في وجهان
فان قلنا لا فضرر الرق على بعضه روى كله قال الرامي وكان يجوز أن يقال لا يرق شيء وضيقه
أين الرقعة فان غنى إرقاق كله دية القتل وهو ينقطع بالشبهة كالقصاص ثم وجهه بمنظرة من الشفعة
(ومنها) إذا قال أحرمت بتصف نفسك أنعتد نفسك كالطلاق كافي زوائد الرضا ولا نظر لما في العبادات
(ومنها) إذا اشترى عبدتين فوجد بأحداهما عيباً لم يجز إفراده بالرد فلو قال رددت المتيعة منهما فالأصح
لا يكون رداً لما وقيل يكون (ومنها) حجة القذف ذكر الرامي في باب الشفعة أن بالقذف عن بعضه
(قوله المعصية) له الساعد (قوله يجب استعماله) أي في مسح الرأس (قوله ثم وجهه) أي الجواز

كالخج مع الحروف
على نفس أو مال
(وتنقيص) أي نقص
من الواجب الأصلي
كالقصر في السفر بناء
على أن الفرض أربع
ركعات وفي حديث
فرضت الصلاة ركعتين
ركعتين فأقرت صلاة
السفر وزيد في صلاة
الحضر ما يؤيد أن
القصر لا نقص فيه من
الواجب الأصلي إلا أن
أصحابنا أجابوا عنه
لكونه بظاهره مؤيداً
لأبي حنيفة في إيجابه
القصر بأن المبراد
فرضت لمن شاء كما في
النهاية للرملي وهو تأويل
مشكل (يلى تخفيف
إبدال) كإقامة التيمم
بشرطه بدلاً عن الوضوء
(وتقديم) كجمع
التقديم في السفر والمطر
ومطلقاً إذا لم يتخذ عادة
عند جمع من المتهدين
كأشبه والأوزاعي
(جلى تخفيف تأخير)
كجمع التأخير في السفر
مطلقاً خلافاً لأبي حنيفة
القائل بأن الجمع إنما
يجوز للنك (و)

لا يقطع قن من واستشهد به لوجه القائل مثله في الشفعة وتبعه جماعة آخرهم السبكي قال والده
ولم يذكر المسألة في باب عدا القاذف وإنما ذكر في مسألة غروب بعض الورثة وفيها الوجه المشهور
أصحها أن كل بنى استيفاء جميعه وهو يؤيد أن حد القذف لا يتبعض قال وفيه نظر فإنه تجلداً
معرفة العدد ولا ريب في أن الشخص لو عني بعد جلد بعضها سقط ثما بنى منها فكذلك إذا سقط
منها في الإبتداء قدراً معلوماً (تنبيه) حيث جعلنا اختيار البعض اختيار الكل فهل هو بطريق
السرابة أولاً بل لا اختياره للبعض نفس اختياره للكل فيه تحلاف مشهور في تبعض الطلاق
وطلاق البعض وعني البعض وإراق البعض (ضابط) لا يربد البعض على الكل إلا في مسألة واحدة
وهي إذا قال أنت على كظهر أبي فإنه ضريح ولو قال أنت على كأي لم يكن صريحاً

(القاعدة الأربعون) لا يملك سائر في مظهر

إذا اجتمع السبب والغرور والمباشرة قلعت المباشرة (من فروعها) لو أكل المالك طعامه
المغصوب جامل به فلا ضمان على الغاصب في الأظهر وكذا لو قذمه الغاصب للمالك على أنه
غصافة فأكله فإن الغاصب يجرأ ولو خفر بتركه فزاده فيها آخر أو أفسده فقتله أو القاه من شاطئ
فلقاه آخر فقتله فالقصاص على المردى والقائل والقاذ فقط (تنبيه) يستثنى من القاعدة صور (ومنها)
إذا غصب شاة وأمر قصاصاً بذبحها وهو جاهل بالحال ففاز الضمان على الغاصب قطعاً قاله في
الروضة (ومنها) إذا استأجره لحمل طعام فسلمه زائداً فحمله المورج جاهلاً فقتل الدابة ضمنها
المستأجر في الأصح (ومنها) إذا أفتاه أهل الفتوى بالطلاق ثم تبين خطؤه فالضمان على المفتي (ومنها)
قتل الحلال بأمر الإمام ظملاً وهو جاهل بالضمان على الإمام (ومنها) وقف ضبعة على قوم
فضرقت ظملاً لهم فخرجت مستحقة ضمن الواقف لتفريده

(الكتاب الثالث)

في القواعد المختلف فيها لا يطلق الترجيع لأخلافه في الفروع وهي عشرون قاعدة
حيالها (القاعدة الأولى)

الجمعة ظهر مقصورة أو صلاة على حالها قولان ويقال وجهان قال في شرح المهذب ولعلهما مستنبطان
من كلام الشافعي فبصح تسميتهما قولين ووجهين والرجيع فيهما مختلف في الفروع المبينة عليها
(ومنها) لو حوى بالجمعة الظهر المقصورة قال صاحب التريب إن قلنا هي صلاة عا حياها لم يصح
بل لا بد من نية الجمعة وإن قلنا ظهر مقصورة فوجهان أحدهما تصح جمعة صلاة على
حقيقتها والثاني لا لأن مقصود النبات التميز فوجب التميز عما يخص الجمعة وهو بالجمعة فإن قلنا
صلاة مستقلة أحز أنه وإن قلنا ظهر مقصورة فهل يشترط نية المقصر فيه وجهان الصحيح لا انتهى
والأصح في هذا الفرع أنها صلاة مستقلة (ومنها) لو أقننى مسافر في الظهر لم يكن يصلي الجمعة فإن
قلنا ظهر مقصورة فله المقصر والإلزام الإمام وهو الأصح (ومنها) هل يجمع المقصر إليها لو
صلاها وهو مسافر قال الملائي يحمل تخريجهم على هذا الأصل فإن قلنا صلاة مستقلة لم يجز وإلا

(قوله باختياره) لعله اختياره (قوله على المردى) أى لا الحافر (قوله والقائل) أى لا الممسك
(قوله والقاذ) أى لا الملقى (قوله الضمان على الغاصب) للتفريده (قوله ضمنها المستأجر) أى
لتفريده (قوله فالضمان على المفتي) أى لتفريده (قوله على حياها) أى مستقلة

خامسها تخفيف
(ترخيص) في الأمور
التي كانت صعبة ثم
سهلها الشارع كإباحة
الينة والتسداوى
بالمحرمات كالنجاسة
قبل وملها الخناء (وقد
تخفيف تغير) كتغير
نظم الصلاة في نحو صلاة
الخوف (يزاد)
والذى زاده العساق
في قواعده (قليل)
وقد يقال هو داخل
في النقص لأنه نقص
عن نظمها الأصلي
وحينئذ فلا زيادة
وفي الترخيص أيضاً
داخِل (ورخص
الشرع) جمع رخصة
وهي لغة السهولة
واصطلاحاً تغير الحكم
من صعوبة إلى سهولة
لعذر مع قيام السبب
لأن الأصل يكون
(على أقسام قد وردت
بحسب الأحكام)
الخمسة النذب الإباحة
الوجوب التحريم
الكرهية الأولى
(واجبة) كالأكل
للنظر) من الميتة
لمن غلب على ظنه الملاك

جَازَتْ قُلْتُ بَنِي أَنْ يَكُونَ الْأَصَحُّ الْحَوَازِ (وَمِنْهَا) إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ فِيهَا فَهَلْ يَتَوَنَّبُ ظَهْرًا بَنَاءً
أَوْ يَلْزَمُ الْأَسْتِنَافَ فِيهِ قَوْلَانِ قَالَ الرَّافِعِيُّ مَبْنِيَّانِ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْجَمْعَةَ ظَهَرٌ مَقْصُورَةٌ أَوْ
صَلَاةٌ عَلَى جِهَاتِهَا إِنْ قُلْنَا الْأَوَّلَ جَازَ الْبِنَاءُ فَقَدْ يَرْجِعُ فِي هَذَا الْفَرْعِ أَنَّهَا ظَهَرٌ مَقْصُورَةٌ (وَمِنْهَا)
لَوْ صَلَّيْتُ جَمْعَةً خَلْفَ مَسَافِرٍ نَوَى الظَّهْرَ قَاصِرًا فَإِنْ قُلْنَا هِيَ ظَهَرٌ مَقْصُورَةٌ حَقَّتْ قَطْعًا وَإِنْ قُلْنَا
صَلَاةً مُسْتَقْلَةً جُرِيَ فِي الصَّحِيحَةِ خِلَافٌ

(القاعدة الثانية)

الصلوة خلف المحدث المجهول الحال إذا قلنا بالصحة هل هي صلاة جماعة أو انفراد وجهان
والترجيح مختلف فرجع الأول في فروع (منها) لو كان في الجماعة وتم العدد بغيره إن قلنا بصلاتهم
جماعة حقت وإلا فلا والأصح الصحة (ومنها) محصول فضيلة الجماعة والأصح محصل (ومنها)
لو سمى أو سموا ثم علموا حدثه قبل الفرائض وفارقوه إن قلنا بصلاتهم جماعة سموا وعلسوا الإمام
لاحسبهم وإلا فبالعكس والأصح الأول ويرجع الثاني في فروع (ومنها) إذا أدركه السبوق
في الركوع إن قلنا صلاة جماعة حقت له الركعة وإلا فلا والصحيح عدم الحسبان

(القاعدة الثالثة)

قال الأصحاب من أتى ثمانية الفرض دون النفل في أول فرض أو أثني عشر بطل فرضه وهل تبقى صلاته فلا
أو تبطل فيه قولان والرجح مختلف فرجع الأول في فروع (منها) إذا أحرمت بفرض فأقيمت جماعة
فستلزم من ركعتين ليذكرهما فالأصح تحصيلهما فلا وأما إذا أحرمت بالفرض قبل وقته جازها فلا والأصح الانعقاد
بفلا ومنها إذا أتى بتكبير الإحرام أو ببعضها في الركوع جازها فلا والأصح الانعقاد بفلا ويرجع الثاني
في الصورتين إذا كان عالماً وفيما إذا قلب فرضه إلى فرض آخر أو إلى نفل بلا سبب وفيما إذا وجد الفصل
قاعداً خفة في صلاته وقدر على القيام فلم يقم وفيما إذا أحرمت القادر على القيام بالفرض قاعداً

(القاعدة الرابعة)

المنذر هل يسلك به مسلك الواجب أو الجائز قولان والرجح مختلف في الفروع فيها نذر الصلاة
والأصح نفي الأول فيزيمه ركعتان ولا يجوز القعود مع القدرة ولا فعلها على الراحة ولا يجمع بينها
وبين فرض أو نذر آخر يقيم ولو نذر بعض ركعة أو وحدة لم ينقض نذره على الأصح (ومنها)
نذر الصوم والأصح فيه الأول فيجب التثبيت ولا يجزئ إيمساك بعض يوم ولا ينقض نذر بعض
يوم (ومنها) إذا نذر الخطبة في الاستسقاء ونحوه والأصح فيها الأول حتى يجب فيها القيام عند
القدرة (ومنها) نذر أن يكسو ثياباً والأصح فيه الأول فلا يخرج عن نذره يقيم ذي (ومنها) نذر
الأضحية والأصح فيها الأول فيشترط فيها اليسر والسلامة من العيوب (ومنها) نذر الهدى ولم يسم
شيئاً والأصح فيه الأول فلا يجزئ إلا ما يجزئ في الهدى الشرعي ويجب لبصاليه إلى الحرم (ومنها)
الحج والأصح فيه الأول فلو نذره لم يفتقر إلى أن يجزئ أن يستنبت شيئاً أو عبداً أو نفسه بعد
الحج لم يجزئ لولي منه (ومنها) نذر أتيان المسجدين الحرامين والأصح فيه الأول فيلزم إتيانهما
بالحج أو تحريم (ومنها) ألا تكل من المنذور والأصح أنه إن كان في معية فلا تكل أو في الذمة فلا

(قوله وإلا فلا) أي وإن لم نقل لم تنصح (قوله لو سها أو سهواً) أي الإمام أو المأمومين (قوله
وإلا فبالعكس) أي يجزئ لسهواً لا لسهواً الإمام (قوله والأصح أنه إن كان في معية الخ)

قد يشكل هذا جواز
الاستسلام للمسلم في
فيله ثم رأيت وجهها
بعدم الوجوب وبصبر
حتى يموت انتهى حكاه
الزركشي والنووي قال
في التحفة كالاستسلام
للمسلم قال الشيخ وفرق
بأن القتل فيه إضرار طلباً
لشهادة (وسنة
كالقصر) إن بلغ ثلاث
مراحل (ثم الفطر)
في الصوم الواجب زاد
بعضهم (بشرطه)
وهو إذا بلغ ثلاث
مراحل فيكون أفضل
من الصوم (وما يباح
كالسليم) والصلح
والإجارة كذا قالوه
ومرادهم باعتبار
أصولها وإلا فقد
نكون واجبة كإجارة
القاضي أموال المفلس
(وما يكون تركه هو
الآثم) أي الأولى
(كالجمع) بين الصلاتين
إلا لمن وجد في نفسه
كرهه أو تفسويت
الجماعة لو تركه فهو
جنازة أفضل (أو
مكروهه كالقصر في
دون ثلاث مراحل

(ومنها) (العقود) والأصح فيه الثاني فيجزي عتق كافر ومعب (ومنها) لو نذر أن يقبل ركعتين فصل أربعاً بتسليمية بنسبه أو تشبه بين الأصح فيه الثاني فيجزيه (ومنها) لو نذر أربع ركعات فأداهما بتسليميتين والأصح فيه الثاني فتجز به قال في زوائد الروضة والفرق بينهما وبين سائر المسائل المخرجة على الأصل عليه وقوع الصلاة مشاة وزيادة فضلها (ومنها) نذر القربات التي لم توضع لتكون بحبادة وإعماهي أعمال وأخلاق مستحسنة رغب الشرع فيها الصوم فائديها كعبادة المربض وإفشاء السلام وزيارة القادمين وتشميت العاطس وتشيع الحناظر والأصح في الثاني تخيلزمه بالنذر وعلى مقابله لا يلزم لأن هذه الأمور لا يجب جنسها بالشرع (ومنها) لو نذر صوم يوم معين والأصح فيه الثاني فلا يثبت له خواص رمضان من الكفارة بالجماع فيه ووجوب الإمساك لو أفطر فيه وعدم قبول صوم آخر من قضاء أو كفارة بل لو صام عن قضاء أو كفارة صح في المذهب ووجه أنه لا ينعقد كأيام رمضان (ومنها) لو نذر الصلاة قاعداً والأصح فيه الثاني فلا يلزمه القيام عند القدرة قال الإمام وقد حرم الأصحاب فيها لو قال على أن أصلي ركعة واحدة بأنه لا يلزمه إلا ركعة ولم يخرج جوة على الخلاف وتكلفوا بينهما فرقاً قال ولا فرق فيجب تنزيله على الخلاف ومثله لو أصبح ممسكاً فنذر الصوم يومه ففي لزوم الوفاء قولان لنا على (الأصح) المذكور فإنه بالإضافة إلى واجب الشرع بمنزلة الركعة بالإضافة إلى أقل واجب الصلاة قال الإمام والذي أراه لزوم وأقوه الشيخان فعل هذا يكون المصحح فيه الثاني (ومنها) إذا نذر صوم الدهر فلم يفته كفارة الأصح فيه الثاني فصوم عنها ويقضى عن النذر وعلى الآخر لا بل يجوز كالعاجز عن جميع الحصول (ومما يصلح أن يعد من الفروع) لو نذر الطواف لم يجز إلا سبعة أشواط ولا يكفي طوفة واحدة وإن كان يجوز التطوع بها كما ذكر في الخادم تنزيلاً لها منزلة الركعة لا السجدة منها (ومما يسلك بالنذر فيه مسلك الحائز) الطواف المنذور فإنه يجب فيه التنية كما يجب في النفل ولا يجب في الفرض لشمولية الحج والعمرة له وهذا المعنى متفق في النفل والنذر ولو نذر الصلاة لم يؤذن لها ولا يقيم ولم يحكوا فيها خلافاً وكان السبب فيه أن الأذان فيه حق الوقت على الحديد وحق المكتوبة على القديم وحق الجماعة على رأيه في الإجماع الثالثة منتفية في المنذورة على أن صاحب الذخائر قال إن المنذورة يؤذن لها ولا يقيم إذا قلنا يسلك بالمنذور مسلك واجب الشرع ولكن قال في شرح المذهب إنه غلط منه وإن الأصحاب اتفقوا على خلافه وخرج النذر عن الفرض والنفل معاً في صورة وهي ما إذا نذر القراءة فإنها يجب نيتها كما نقله القسولي في الجواهر مع أن قراءة النفل لا تنية لها وكذا القراءة المفروضة في الصلاة

(القاعدة الخامسة) في الفروع

هل العبرة بتسليم العقود أو بمعانيها خلاف والترجيح مختلف فيها إما قال اشترت منك ثوباً بأصفته

تق (أي تم فان الأفضل ترك القصر والجمع وفعله مكروه خروجاً من خلاف أي حنيفة كفا في السبوطي تبعاً لمصنفه واعتمده في فتح الحولاء لكنه قال في حاشية الفتح له أن الخلاف هنا ضيف فالكراهة هنا بمعنى الغير الشديدة فعليه تكون من القسم الرابع (نحوه) لهذه القاعدة (الامر) أي الحال (إذا ضاق اتسع) قال السبوطي وهذه بمعنى القاعدة الأولى وذلك مثل ما عمله الذهاب على رجله من النجاسة ومثل السرجين المستعمل في نحو الأواني الخرف وربما يستدل بقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وبقوله صلى الله عليه وسلم لن يشاد الدين أحد إلا غلبه ومعنى ضاق أي شق ارتكابه لكثرة وقوعه كما أفق به بعض بني جهمان في قرية كثر كلاهما بالعفو عن

تبع في هذا الماوردي والرافعي ووافقهما صاحب الروض حيث قال : فلو وجبت الضحية أو الهدى بالنذر المطلق ولو حكم بأن لم يعلق التزامها بشئ كقوله لله على أن أضحي بهذه الشاة أو بشاة أو أهدى هذه الشاة أو بشاة أو جعلت هذه أضحية أو هدياً أكل جوازاً من المعين ابتداء كالالتطوع دون المعين عن الملتزم في الذمة فلا يجوز أكله منه اه قال في التحفة بالغ الشافعي في رد الماوردي بل هي إلى المعينة ابتداء أولى بالمنع من المعينة عما في الذمة اه (قوله والفرق بينهما) أي المسألتين (قوله الأصل عليه) أي على الأصح في المسألتين (قوله على الأصح) في نسخة الأصل (قوله وهذا المعنى) أي وهو المشمول (قوله متفق) صوابه متفق (قوله والثالثة) لعل الأصل والثالثة .

كذا هذه الدراهم فقال بعتك فرجع الشبان انه يتخديعاً اعتباراً باللفظ والثاني ورجحه السبكي سلمياً
 اعتباراً بالمعنى (ومنها) إذا وقع بشرط الثواب فهل يكون يتخديعاً اعتباراً بالمعنى أو به اعتباراً باللفظ
 الأصح الأول (ومنها) بعتك بكذا ممن أولاً ممن لي عليك فقال اشتريت بكذا فليس يتخديعاً وفي انتقاده
 هبة قولان تعارض اللفظ والمعنى (ومنها) إذا قال بعتك ولم يذكر ثمننا فان راعينا المعنى العقيدة
 أو اللفظ فهو بيع فاسد (ومنها) إذا قال بعتك أن شئت إن نظرنا إلى المعنى صحيح فانه لو لم يشأ لم يضر
 كقول الأصح وإن نظرنا إلى اللفظ التعليق بطل (ومنها) لو قال أسلكت اليك هذا الثوب في هذا المبد
 فليس بسلع قطعاً ولا يتعقد بيعاً على الأظهر لا اختلاف اللفظ والثاني نعم نظرنا إلى المعنى (ومنها)
 إذا قال لمن عليه الدين وحبته منك في اشتراط القبول وجهان أحدهما بشرط اعتبار اللفظ المبد
 والثاني لا اعتباراً بمعنى الإبراء وصحة الرافعي في كتاب الصداق (ومنها) لو صالحه من ألف في الذمة
 على خمسين في الذمة في اشتراط القبول وجهان قال الرافعي الأظهر اشتراط قبض وقديقال أنه يخالف
 لما صحقه في الهبة وليس كذلك فقد قال السبكي إن اعتبرنا اللفظ اشترط القبول في الهبة والصالح
 وإن اعتبرنا المعنى اشترط في الهبة كون الصالح (ومنها) إذا قال أعنتي عبدك حتى يبيع هل هو
 بيع أو عنتي بغير وجهان وفائدتهما إذا قال أنت محرر عداً على ألف إن قلنا بيع فسد ولا يجب فيه
 العبد وإن قلنا عنتي بغير وجهان صحيح ووجب المستي ذكرها المروى وشريح في أدب القضاء (ومنها)
 إذا قال إذا خالعتك ولم يذكر عوضاً قال المروى فيه قولان بناء على القاعدة أحدهما لا شيء
 والثاني يخلع فاسد بوجب مهر المثل وهو المصحح في المناهج على كلام فيه شيان في مبطل
 (التصريح) والكناية (ومنها) لو قال خذ هذه الألف مضاربة في قول المضاع لا يجب فيه شيء في
 آخر مضاربة فاسدة بوجب أجره المثل (ومنها) الرخصة بلفظ النكاح فيها اختلاف يخرج المروى
 على القاعدة والأصح صحته به (ومنها) لو جمع البيع للبايع قبل قبضه يمثل الثمن الأول فهو إقالة بلفظ
 البيع ذكرها صاحب التتمه وخرجه السبكي على القاعدة ثم رأيت التخريج للقاضي حسن قال إن
 اعتبرنا اللفظ لم يصح وإن اعتبرنا المعنى فأقاله (ومنها) إذا قال استأجرتك لتعهد نحلي بكذا من ثمنها
 فالأصح أنه إجارة فاسدة نظر إلى اللفظ وعدم وجود شرط الإجارة والثاني أنه يصح مساقاة نظر إلى المعنى
 (ومنها) لو تعاقد في الإجارة بلفظ المساقاة فقال ساقيتك على هذا النخل مدة كذا بدراهم معلومة
 بانه مشاقاة فاسدة نظر إلى اللفظ وعدم وجود شرط المساقاة إذا من شرطها أن لا يكون بدراهم (والثاني)
 يصح إجارة نظر إلى المعنى (ومنها) إذا عقد بلفظ الإجارة على عمل في الذمة فالصحيح اعتبار قبض
 الأخيرة في الخليس لأن معناه معنى السلم وقيل لأنظر إلى لفظ الإجارة (ومنها) لو عقد الإجارة بلفظ
 البيع فقال بعتك متعة هذه الدار شهراً فالأصح لا يتعقد نظر إلى اللفظ وقيل يتعقد نظر إلى المعنى
 (ومنها) إذا قال قارصتك على أن كل الربح لك فالأصح أنه قراض فاسد رعاية اللفظ (والثاني) قراض
 صحيح رعاية للمعنى وكذا لو قال على أن كله لي فهل هو قراض فاسد أو مضاع الأصح الأول وكذا لو قال
 أنصبتك على أن نصف الربح لي فهل هو مضاع أو قراض فيه الوجهان (ومنها) إذا وكله أن يطلق زوجته

سلاسلهم وصحة
 صلاتهم كما يجوز تحطى
 الحرام إذا هم انتهى
 وخالفه بعضهم (كما
 يقول الشافعي المتبع)
 فانه قال بها في ثلاثة
 مواضع ولا شك أنها
 تخرج عليها حمل
 من الأحكام وجعل
 الشافعي من فسروها
 ما إذا كانت امرأة في
 سفر ولا ولي لها
 فولت أمرها رجلاً
 يجوز قلت ظاهره ولو
 يغير كفو وهل مثله
 ترويح القاصرة لضرورة
 التفقة بغير كفو الذي
 يتجه تخريجه على أن
 البالغة إذا لم يكن لها ولي
 هل للقاضي حينئذ أن
 يعقد بها أم لا فيه
 الخلاف الذي فيها كما
 حققه في التحفة (وربما
 انعكس هذى القاعدة)
 فيقال (لديهم) أي
 عندهم إذا اتسع الأمر
 ضاق (فهو أيضاً
 وارده) وذلك كقليل
 العمل في الصلاة لما كان
 يشق إجابته سوماً
 به ومثله قليل الدم
 وكثروه ولما كان

(قوله تعارض) أي لتعارض (قوله لا اختلاف اللفظ) لعله لا اختلاف اللفظ والمعنى (قوله ليس كذلك)
 فقد قال السبكي الخ) وتوضيحه أن تصحيحه هنا اشتراط القبول نظر إلى اللفظ الصالح لا يخالف
 تصحيحه هناك (قوله التصريح) في نسخة الصريح (قوله معلومة أنه الخ) لعله معلومة فالأصح أنه الخ

كثير العمل لا حاجة اليه
لم ينف عنه في غير
صلاة شدة الخوف
ولها مطلقاً أي مما
يكون الحاجة القتال
فيها يظهر (وقد يقال)
فيما حرره الفزالي
مضماً فيه ما سر
(ما طغى) أي جاوز
(عن حده) الذي
وضع له (فانه متمكس
بضده) كالصعوبة
ترجع إلى السهولة
وعكس وهذا تقريب
للقاعدة

(القاعدة الرابعة)
(الضرر يسـزال
وأصلها) أي أمها
الذي استنبطت منه
(قول النبي) صلى الله
عليه وسلم في الحديث
الذي أخرجه مالك
في الموطأ مرسلاً
وأخرجه ابن ماجه
عن ابن عباس وعبد
ابن الصامت وأخر.

الحاكم في مستدركه
والبيهقي والدار قطني
وهو حديث حسن
(لا ضرر) أي
لا يباح في الإسلام
(ولا ضرار) وفي

طلافاً منجزاً وكانت قد دخلت الدار فقال لما إن كنت دخلت الدار فانت طالق فهل يقع الطلاق فيه وجهان
لأنه منجز من حيث المعنى معلق من حيث اللفظ (ومنها) إذا اشترى جارية بعشرين ودرهم أن الوكيل أمره
فأنكر ليطلق الحاكم بالموكل ليبيعها له فلو قال إن كنت أمرتك بعشرين فقد بعتكها لها قال الأصح الصحة
نظراً إلى المعنى لأنه مقتضى الشرع والثاني لا نظراً إلى صيغة التعليق (ومنها) إذا قال لعبدك بعتك نفسك
بكذا أصبح وقتك في الحال ولزمه المسالك في دمه نظراً للمعنى وفي قول لا يصح نظراً إلى اللفظ (ومنها) إذا
قال إن أدبت لي ألفاً قلت حر قيل بحكاية فاسدة وقيل بمعاملة صحيحة (ومنها) إذا قصد بلفظ الإقالة
بيع قيل لا يصح بيعاً نظراً للمعنى وقيل لا يصح نظراً إلى اختلاف اللفظ (ومنها) إذا قال صممت مالك
على فلان بشرط أنه يرى في قول أنه ضمان فاسد نظراً إلى اللفظ وفي قوله حوالة بلفظ الضمان نظراً
إلى المعنى والأصح الأول (ومنها) لو قال أحلتك بشرط أن لا أبرأ ففیه القولان والأصح فساده
(ومنها) البيع من البائع قبل القبض قبل البيع ويكون فسخاً اعتباراً بالمعنى والأصح لا نظراً إلى
اللفظ (ومنها) إذا وقف على قبيلة غير منحصرة كبحر نيم مثلاً أو أصلهم فلا يصح الصحة اعتباراً بالمعنى
ويكون المقصود الجهة لا الاستيعاب كالفقراء والمساكين والثاني لا يصح اعتباراً باللفظ فانه تمليك
مجهول (ومنها) إذا قال خذ هذا البعير بعشرين فهل يكون قرصاً فاسداً نظراً إلى اللفظ أو بيعاً نظراً
إلى المعنى وجهان (ومنها) لو ادعى الأبرأ فشبه له شاهدان أنه وفيه ذلك أو تصدق عليه فهل يقبل
نظراً إلى المعنى أولاً نظراً إلى اللفظ وجهان (ومنها) تحية منافع الدار هل يسمع ويكون إعارة نظراً إلى
المعنى أولاً وجهان حكاهما الرافعي في ألبه من غير ترجيح ورجح البيهقي أنه تمليك منافع الدار
وأنه لا يلزم إلا ما استهلك من المنافع (ومنها) لو قال إذا دخلت الدار فانت طالق فهل حلف نظراً إلى
المعنى لأنه يتعلق به منع أولاً نظراً إلى اللفظ لكون إذا ليست من الفاظه لما فيه التأكيد بخلاف إن
وجهان الأصح الأول (ومنها) لو وقف على دابة فلان قال أصبح البطلان نظراً إلى اللفظ والثاني يصح
نظراً إلى المعنى ويصرف عنها فلو لم يكن لها مالك بأن كانت وقفاً فهل يبطل نظراً إلى اللفظ أو يصح
نظراً إلى المعنى وهو الإنفاق عليها إذ هو من حيلة القرب وجهان حكاهما ابن الوكيل

(القاعدة السادسة)

المرهن المستعارة للرهن هل الغلب فيها بجانب الضمان أو جانب العارية قولان قال في شرح المهذب
والمرجع جميع مختلف في الفروع (فنها) هل للمستعير الرجوع بعد قبض المرهن إن قلنا عارية نيم أو ضمان
فلا وهو الأصح (ومنها) لا يصح اشتراط معرفة المستعير جنس الدين وقدره وبصفتها على الضمان والثاني
لا بناء على العارية (ومنها) هل له إجبار المستعير على فك الرهن إن قلنا له الرجوع فلا وإن قلنا لا

(قوله وبه ذلك) أي الدين (قوله لما فيه التأكيد) لعله لما فيه من التأكيد (قوله هل للمستعير الخ) يخالف
لما في معنى المحتاج ونصه مع المتن ولا رجوع المسالك بعد قبض المرهن على القولين وإلا لم يكن لهذا الرهن
بعض إذ لا وثوق به وأفهم جواز الرجوع قبل قبضه وهو كذلك على القولين لعدم لزومه للمرهن
حينئذ فسخ بيع شرط فيه رهن ذلك إن جهل الحال اه بلفظه (قوله هل لإجبار المستعير على فك الرهن
الخ) عبارة شرح الإرشاد مع المتن فإن كان الدين حالاً أو حل أجل الدين الموجل أو أمهله المرهن أمر المستعير
أي جاز له أن يأمر هذا أي المستعير بفكوه بجمعه عليه ليخلص ملكه المشغول بالوثيقة وإنما ملك ذلك قبل
المطالبة دون الضامن لأن شغل المستعير ماله هنا بالدين بمنزلة أدا الضامن ثم وإن يأمر هذا المرهن بطلب بدونه

رواية ولا اضرار
والمنى لا يباح ادخال
الصرور على انسان فيما
تحت يده من ملك
او منفعة غالباً ولا يجوز
لأحد أن يضر أخاه
المسلم فمن ذلك الوتد
في أرض الحار لا يجوز
ودفع الصائل
والقصاص وغير ذلك
(حسباً قد استقر)
الأمر عليه (قالوا)
وينبئ عليها ما لا يحصر
أبواباً (فع) أي أحفظ
(المقالا) من ذلك
الرد بالعيب وجميع
أنواع الخيار والتفريق
وإسلاس المشتري
والجبر بأنواعه والشفعة
وغير ذلك (ثم بها
قواعد تتعلق كما حكى
المؤلف المحقق) بل
المجتهد على ما ادعاه
(منها الضرورات تبيح
المحظور) إلخ (قال التاء
بالمحظور لم أعلم محتها
وإن كان المراد بالمحظور
الحرام (بشرطها الذي
له الأصل اعتبر) قال
فيه بشرط عدم نقصانها
عنها وفي هذا الشرط
نوع علاقة والمراد أن

فله حرث على القول بالعارية وكذا على القول بالضماني إن كان حلاً غلاف الموجل كمن ضمن شيئاً
مواجلاً لا يملك الأصل بمجمله لغيره (ومنها) إذا كحل الدين وبيع فيه فإن قلنا عارية رجع
المالك بضمينه أو ضمان رجع بما يبيع به سواء كان أقل أم أكثر وهو الأصح (ومنها) لو تلف
تحت يد المرهن بضمينه الرهن على قول العارية ولا شيء على قول الضمان لا على الرهن ولا على المرهن
ولا أصح في هذا الفرع أن الرهن يضمنه كذا قال النووي إنه المذهب فقد صححنا قول العارية
(ومنها) لو جنى فبيع في الجناية فعلى قول الضمان لا شيء على الرهن وعلى قول العارية يضمن
(ومنها) لو أعتقه المالك فإن قلنا ضمان فهو كاعتاق المرهون قال في التهذيب وإن قلنا عارية صح
وكان رجوعاً (ومنها) لو قال ضمنت مالك عليه في رقة عبدي هذا قال القاضي حسن بصح
ذلك على قول الضمان ويكون كالإعارة للرهن (تنبيه) عثر كثيرون بقولهم هل هو ضمان أو عارية
وقال الإمام المعتمد في ثمانية من هذا وشأنه من هذا وليس القولان في محض كمال مهملاً بل هما
في أن المقلب مهملاً هو كذلك عثر به وكذا في القواعد الآتية.

(القاعدة السابعة)

الحالة هل يبيع أو استيفاء خلافه قال في شرح المذهب والرجوع مختلف في الفروع (ومنها) ثبوت
الخيار الأصح لا بناء على أنها استيفاء وقيل ببيع بناء على أنها بيع (ومنها) لو اشترى عبداً بمائة وأحال
البائع بالثمن على رجل ثم رد العبد بعب أو تخالف أو أقاله ونحوها فالأظهر البطلان بناء على أنها
استيفاء والثاني لا بناء على أنها بيع (ومنها) الخن في مدة الخيار وفي جواز الحوالة به وعليه وجهان
قال في التتمة إن قلنا استيفاء تجاز أو بيع فلا كالصرف في البيع في زمن الخيار والأصح المحذور (ومنها)
لو احتال بشرط أن يعطيه الحال عليه رهناً أو يقيم له ضامناً فوجهان إن قلنا بأنها بيع تجاز أو استيفاء
فلا والأصح الثاني (ومنها) لو أحال على من لا دين عليه برضاه كالأصح بطلانها على أنها بيع والثاني
يمسح بناء على أنها استيفاء (ومنها) في اشتراط رضي الحال عليه إذا كان عليه دين وجهان إن
قلنا بيع لم بشرط لأنه حق التحيل ولا يحتاج إلى رضا الغير وإن قلنا استيفاء اشترط لتعذر إقراضه من
غير رضاه والأصح عدم الاشتراط (ومنها) نحوكم الكتابة في صحة الحوالة بها وعليها أمرجه أحدها
الصحة بناء على أنها استيفاء والثاني المنع بناء على أنها بيع والأصح وجه ثالث وهو الصحة بها لا عليها
لأن للمكاتب أن يقضى حقه باختياره والحوالة عليه يؤدي إلى إيجاب القضاء عليه بغیر اختياره وفي
الوسيط وجهه بمكس هذا والأوجه جارية في المسلم فيه (ومنها) قال المتولي لو أحال من عليه الزكاة الشاعى
تجاز إن قلنا استيفاء وإن قلنا بيع فلا لامتناع أخذ العوض عن الزكاة (ومنها) لو خرج الحال عليه

ليأخذه فيترك الرهن أو فسخه ويرد المرهون إليه كما لو ضمن موجللاً فأت الأصل فللضامن أن
يقول للمضمون له طالب بحقك أو أبرئني وله البداية بأيهما كما أفهمه العطف بالواو خلافاً
لبعضهم أما قبل الحلول فليس له شيء من ذلك اهـ وهي ظاهرة بل صريحة في أن إيجاب المستعير
على فك الرهن وعدم إجباره ليسا مبنيين على الخلاف في الرجوع بعد قبض المرهن الذي ذكره
سابقاً في الرجوع وعدمه بناء على القولين بالعارية والضمان وقد علمت ما فيه من المخالفة لما
في معنى المحتاج فتأمل وحرره هـ ش (قوله أو استيفاء) أي للدين (قوله تجاز أو استيفاء) أي
للدين المحيل (قوله لإقراضه) لعله لإقراره (قوله على أنها بيع) لأنه يبيع غرر.

مُعْلِيًا وقد شَرَطَ بِنَاءَهُ فَأَصَحَّ لَا رَجُوعَ لَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا اسْتِيفَاءٌ وَالثَّانِي نَعَمْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا بَيْعٌ (وَمِنْهَا) ثُمَّ قَالَ رَجُلٌ لِمُسْتَحِقِّ الدِّينِ ائْتِ بِدَيْنِكَ الَّذِي فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ عَلَى أَنْ تَبْرَهُهُ فَرَضِي وَاجْتَنَلِ وَأَبْرَأَ الدِّينَ فَقَبِلَ بَصِيحٌ وَقَبِلَ لَا بِنَاءَ عَلَى أَنَّهَا اسْتِيفَاءٌ إِذْ لَيْسَ لِلْأَصْبَحِ دِينٌ فِي ذِمَّةِ الْخَالِ عَلَيْهِ ذِكْرُهُ فِي السَّلْسَلَةِ (وَمِنْهَا) ثُمَّ أَحَالَ أَحَدَ الْمُتَعَاذِينَ الْآخَرَ فِي عَقْدِ الرَّبَا وَقَبَضَ فِي الْمَخْلُوسِ فَانْقَلَبَ اسْتِيفَاءً جَائِزٌ أَوْ بَيْعٌ فَلَا وَلَا صَحَّ الْمَنْعُ كَمَا نَفَقَهُ السَّيْكِيُّ فِي تَكْمِلَةِ شَرْحِ الْمَهْدِيِّ عَنِ النَّصِّ وَالْأَصْحَابِ .

(القاعدة الثامنة)

لِلْإِبْرَاءِ هَلْ هُوَ إِسْقَاطٌ أَوْ تَمْلِكُ قَوْلَانِ وَلِذَا جَمِيعٌ مُخْتَلِفٌ فِي الْفُرُوعِ (مِنْهَا) لِلْإِبْرَاءِ مَا يَجْهَلُهُ الْمِيرِيُّ وَالْأَصْحَحُ فِيهِ التَّمْلِكُ فَلَا يَصِحُّ (وَمِنْهَا) إِبْرَاءُ الْمَهْتَمِ كَقَوْلِهِ لِمَدِينِهِ أَبْرَأْتُ أَحَدًا كَمَا وَالْأَصْحَحُ فِيهِ التَّمْلِكُ فَلَا يَصِحُّ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ فِي يَدِ كَيْلٍ وَأَحَدٌ عَدَّ فَقَالَ مَلِكْتُ أَحَدًا كَمَا الْعَبْدُ الَّذِي فِي يَدِهِ لَا يَصِحُّ (وَمِنْهَا) تَعْلِيْقُهُ بِالْأَصْحَحُ فِيهِ التَّمْلِكُ فَلَا يَصِحُّ (مِنْهَا) لَوْ عَرَفَ الْمِيرِيُّ قَدْرَ الدِّينِ وَالْأَصْحَحُ فِيهِ الْإِسْقَاطُ كَمَا جُزِمَ بِهِ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَأَصْلُ الرُّوْضَةِ فِي الْوَكَاةِ فَيَصِحُّ (وَمِنْهَا) اشْتِرَاكُ الْقَبُولِ وَالْأَصْحَحُ فِيهِ الْإِسْقَاطُ فَلَا يَشْتَرِطُ (وَمِنْهَا) إِرْتِدَادُهُ بِالرَّدِّ وَالْأَصْحَحُ فِيهِ الْإِسْقَاطُ فَلَا يَصِحُّ (وَمِنْهَا) لَوْ كَانَ لِأَبِيهِ دَيْنٌ عَلَى رَجُلٍ فَأَبْرَأَهُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَوْتِ الْأَبِ فَإِنْ مَيَّنَا فَانْقَلَبَ اسْقَاطٌ صَحَّحَ جُزْمًا أَوْ تَمْلِكُ فَنَفِيهِ الْخِلَافُ فَيَسْتَبَاحُ بَيْعُ مَالٍ مَوْرَثُهُ طَائِفًا حَيَاتُهُ فَإِنْ مَيَّنَا وَفِيهَا إِذَا وَكَلَّ فِي الْإِبْرَاءِ فَلَا يَصِحُّ اشْتِرَاكُ عِلْمِ الْمُوَكَّلِ بِقُدْرَةِ دُونَ الْوَكِيلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطٌ وَعَلَى التَّمْلِكِ عَكْسُهُ كَمَا لَوْ قِيلَ بَيْعٌ بِمَا بَاعَ بِهِ فُلَانٌ فَرَسَهُ فَإِنَّهُ بَشَرٌ لَصَحَّحَ الْبَيْعَ عِلْمُ الْوَكِيلِ دُونَ الْمُوَكَّلِ (وَمِنْهَا) لَوْ وَكَلَّ الْمَدِينُ كَبِيرِي نَفْسَهُ صَحَّحَ عَلَى قَوْلِ الْإِسْقَاطِ وَهُوَ الْأَصْحَحُ وَجُزِمَ بِهِ الْفَزَائِيُّ كَمَا لَوْ وَكَلَّ الْعَبْدُ فِي الْعَتَقِ وَالْمَرْأَةُ فِي الطَّلَاقِ نَفْسَهَا وَلَا يَصِحُّ عَلَى قَوْلِ التَّمْلِكِ كَمَا لَوْ وَكَلَّهُ لِبَيْعٍ مِنْ نَفْسِهِ (وَمِنْهَا) لَوْ أَبْرَأَ ابْنَهُ عَنْ دَيْنِهِ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى قَوْلِ الْإِسْقَاطِ وَلَهُ عَلَى التَّمْلِكِ ذِكْرُ الرَّافِعِيِّ وَقَالَ الْوَدَوِيُّ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ كَمَا لَا يَرْجِعُ إِذَا زَالَ الْمَلِكُ عَنِ الْمَوْهُوبِ .

(القاعدة التاسعة)

الْإِقَالَةُ هَلْ هِيَ فُسْخٌ أَوْ بَيْعٌ قَوْلَانِ وَلِذَا جَمِيعٌ مُخْتَلِفٌ فِي الْفُرُوعِ فَمَنْ لَمْ يَشْتَرِ عَبْدًا كَافِرًا مِنْ كَافِرٍ فَأَسْلَمَ ثُمَّ أَرَادَ الْإِقَالََةَ فَانْقَلَبَ لَمْ يَجُزْ أَوْ فُسْخٌ جُزْ كَالرَّادِّ بِأَعْيَبِ فِي الْأَصْحَحِ (وَمِنْهَا) لِلْأَصْحَحِ عَدَمُ ثَبُوتِ الْخِيَارَيْنِ فِيهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا فُسْخٌ وَالثَّانِي نَعَمْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا بَيْعٌ (وَمِنْهَا) إِذَا تَقَابَلَا فِي عَقْدِ الرَّبَا فَجَبَّ التَّقَابُضُ فِي الْمَخْلُوسِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا بَيْعٌ وَلَا يَجِبُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا فُسْخٌ وَهُوَ الْأَصْحَحُ (وَمِنْهَا) يَجُوزُ الْإِقَالَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ إِنْ قُلْنَا فُسْخٌ وَهُوَ الْأَصْحَحُ وَإِنْ قُلْنَا بَيْعٌ فَلَا (وَمِنْهَا) يَجُوزُ فِي السَّلَامِ قَبْلَ الْقَبْضِ إِنْ قُلْنَا فُسْخٌ وَهُوَ الْأَصْحَحُ وَإِنْ قُلْنَا بَيْعٌ فَلَا (وَمِنْهَا) لَوْ تَقَابَلَا بَعْدَ تَلْفِ الْمُبْعِ فَجَازَ إِنْ قُلْنَا فُسْخٌ وَهُوَ الْأَصْحَحُ وَبَرَدُ مَثَلِ الْمُبْعِ أَوْ قِيَمَتِهِ وَإِنْ قُلْنَا بَيْعٌ فَلَا (وَمِنْهَا) لَوْ اشْتَرَى عَبْدَيْنِ فَلَيْفَ أَحَدُهُمَا تَجَازَتْ الْإِقَالَةُ فِي الْبَاقِي وَيَسْتَعْمَلُ التَّالِفُ عَلَى قَوْلِ الْفُسْخِ وَهُوَ الْأَصْحَحُ وَعَلَى مَقَابِلِهِ لَا (وَمِنْهَا) إِذَا تَقَابَلَا وَاسْتَمَرَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي نَعْدَ تَصْرِفِ الْبَائِعِ فِيهِ عَلَى قَوْلِ الْفُسْخِ وَهُوَ الْأَصْحَحُ وَلَا يَنْفَعُ عَلَى قَوْلِ الْبَيْعِ (وَمِنْهَا) لَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ بَعْدَ التَّقَابُلِ أَنْفُسَتِ إِنْ كَانَتْ يَتِيمًا وَبَقِيَ الْبَيْعُ الْأَصْلُ بِحَالِهِ وَإِنْ قُلْنَا فُسْخٌ ضَمِنَهُ الْمُشْتَرِي كَالْمُسْتَأْمَرِ وَهُوَ

لا ينزلها منزلة المباحات والتبسطات كما في أكل الميتة يأكل منها ما ينفود الجوع ولا يبسط فيها كما قاله الإمام ثم رأيت السيوطي قال وقولهم بشرط نقصانها عنها يخرج ما لو كان الميت نبياً فلا يجوز الأكل منه لأنه أعظم حرمة من نفس آدمي انتهى وما قلته أيضاً قريب وعمله في غير نبي مثله وإلا جاز كما في التحفة (وما أبيع للضرورة قدر بقدرها حتما كأكمل المضطر) غير العاصي بسفوه من الميتة فإنه لا يأكل إلا بقدر حاجته ولا يشبع إلا إن كانت بين يديه مسافة بعيدة لا يقطعها إلا بالشبع فلا بأس (لكنه خسر ج عن ذا) الشرط (صور) كثيرة وهي ما كان اللفظ فيها عاماً فالعبارة به لا بخصوص السبب (منها العرايا) جمع عربية بمعنى مصروة وهي الشجرة المنفردة عن الكرم أو النخل يجوز بيعها بخرصها ثمراً

(قوله وقد شرط) أي المختال (قوله ومنها تعليقه) أي الإبراء

الأصح (ومنها) لو تعيب في يده ثم حرّم الأرض على قول الفسخ وهو الأصح وعلى الآخر بتعيب البايع
 حين أن يحزم ولا أرض له أو يفسخ ويأخذ الثمن (ومنها) لو استعمله بعد الإقالة فإن قلنا فسخ
 فعلبه الأجرة وهو الأصح أو بيع فلا (ومنها) اطلع البائع على عيب حادث عند المشتري فلا
 رد به إن قلنا فسخ وهو الأصح وإن قلنا بيع فلا

(القاعدة العاشرة)

الصدّاق المعلن في بد الزوج قبل القبض مضمون ضمان عقد أو ضمان يد قولان والآخر جميع مختلف في الفروع
 (ومنها) الأصح لا يصح بيعه قبل قبضه بناء على ضمان العقيد الثاني يصح بناء على ضمان اليد (ومنها) انفساخ
 الصدّاق إذا تلف أو أتلّف الزوج قبل قبضه ولو جوع إلى مهر المثل بناء على ضمان العقد والثاني لا يلزم
 مثله أو قيمته بناء على ضمان اليد (ومنها) لو تلف بعضه أنفسخ فيه لاق الباقي بل لها الخيار فإن فسخت
 رجعت إلى مهر المثل على قول ضمان العقد وهو الأصح وإلى قيمة العبدتين على مقابله وإن أجازت رجعت
 إلى حصة النصف من مهر المثل على الأصح وإلى قيمته على الآخر (ومنها) لو تعيب قبلها الخيار على الصحيح
 وفي وجه الخيار لها على ضمان العقد فإن فسخت رجعت إلى مهر المثل قبل على الأصح والبدل على الآخر
 وإن أجازت فلا شيء لها على الأصح كالمبيع قبل القبض وعلى ضمان اليد لها الأرض (ومنها) المنافع الثابتة
 في يده لا يضمنها على الأصح بناء على ضمان العقد ويضمنها على ضمان اليد (ومنها) لو زاد في يده
 زيادة منفصلة للمرأة قطعاً بناء على ضمان اليد وعلى ضمان العقد وجهان كالمبيع (ومنها) لو
 أصدقها نصيباً ولم يقبضه حتى حال الحول وجب عليها الزكاة في الأصح كالمفصوب ونحوه
 ولو وجه لا بناء على ضمان العقد كالمبيع قبل القبض فقد صحح هنا قول ضمان اليد (ومنها) لو
 كان ديناً جاز الاحتياض عنه على الأصح بناء على ضمان اليد وعلى ضمان العقد لا يجوز كالمسلم
 فيه لهذه صورة أخرى صحح فيها قول ضمان اليد

(القاعدة الحادية عشر)

الطلاق الرجعي هل يقطع النكاح أولاً قولان قال الرافعي والتحقيق أنه لا يطلق ترجيح واحد منهما
 لاختلاف الترجيح في فروقها فمنها لو وطئها في العدة وراجع فالأصح وجوب المهر بناء على أنه ينقطع
 (ومنها) لو مات عن رجعية فالأصح أنها لا تغسله والثاني تغسله كالزوجة (ومنها) لو خالها فالأصح
 الصحة بناء على أنها زوجة (ومنها) لو قال تهاين أو زوجاني طوائف فالأصح دخول الرجعية فيهن (تنبيهات)
 الأول يحزم بالأول في تحريم الوطء وسائر الاستمتاعات كلها والنظر والحلوة ووجوب استبراءها لو
 كانت رقيقة أو أشرافاً وحزم بالثاني في الإرث ولحق الطلاق وصحة الظهار والإبلا موانعاً ووجوب
 النفقة (الثاني) في أصل القاعدة قول ثالث وهو الموقوف فإن لم يراجعها حتى انقضت العدة تبيّن انقطاع
 النكاح بالطلاق وإن راجع تبيّن أنه لم ينقطع ونظير ذلك الأقوال في الملك زمن الخيار (الثالث)
 يغير عن القاعدة بعبارة أخرى فيقال الرجعية هل هي ابتداء النكاح أو استدامته فصحح الأول

(قوله أن يحزم) أي الإقالة بقوله أو يفسخ أي يفسخ البائع الإقالة (قوله لو استعمله) أي المبيع
 (قوله وهو الموقوف) الأول الوقوف بلا ميم بمعنى أن القائل يقف (قوله في الملك زمن الخيار الخ) أي
 في انقطاعه زمن الخيار فيحرم على البائع وطؤها وسائر الاستمتاعات كلها والنظر الخ وعدم انقطاعه
 فلا يحرم شيء فيها ذكر أو الوقف فإن احتارها البائع تبين انقطاع المثلث وإن احتار ردها تبين أنه لم ينقطع أحش

على الفقير هذا مورد النص
 ثم جازت مع الفنى
 (واللعان) أصله أن
 لا يجوز مع البينة ثم جاز
 معها (يذكر) ومنها
 الخلع مع الأجنبية جاز
 مع أنه لا مدخل له في
 مورد النص وما استثناءه
 الناظم رحمه الله تعالى
 تبع فيه أصله السبوطي
 والحق أنه لا استثناء إذ
 الضرورة غير موجودة
 في هذه الصورة بل الفقراء
 ربما لا تميل نفوسهم
 إلى الرطب فضلاً عن أن
 يضطروا أو تلحقها
 ضرورة وكذا اللعان
 لأن مبرا مثلهم من
 بأن مرادهم الحكم
 الواحد وما ذكر في
 هذه الأمثلة حكمان
 فمائل (قائدة) قال
 الزركشي ثم السبوطي
 قال بعضهم (ثم المراتب
 هنا) أي في هذه
 القاعدة (تعد خمسة كما
 قد زعمنا) أي علما
 (ضرورة) قال
 الزركشي وهي بلوغه
 حياً إن لم يأخذ ملك أو
 قارب بملصط للأكمل
 وليس فيجئ لو ترك

كما إذا طلق المولى في المدة ثم أحدها بأنها تستأنف ولا تبني وتصح الثاني في أن العبد يرجع
بغير إذن سيده وأنه لا يشترط فيه الإشهاد وأنها تنصع في الإحرام
(القاعدة الثانية عشر)

الظهار كل للقلب فيه مشابهة الطلاق أو مشابهة البين فيه بخلاف ولا يرجع مختلف فرجع الأول
في فروج (منها) إذا طاهر من أربع نسياء بكلمة واحدة فقال زنتن على يظهر أي فإذا أمسكهن
لزمه أربع كفارات على الجديد فان الطلاق لا يفرق فيه بين أن يطلقهن بكلمة أو كلمات ولقديم
كفارة تشبهاً باليمين كما لو حلف لا يكلم جماعة لا يلزمه إلا كفارة واحدة ونظير هذا الخلاف فيمن
قدف جماعة بكلمة واحدة فيحل لكل واحد حداً في الأظهر والثاني حداً واحداً (ومنها) هل يصح
بالخط الأصح نعم كما للطلاق وبه صرح المأوردى وأفهمه كلام الأصحاب حيث قالوا كل
ما استغل به الشخص فانه خلاف فيه كوقوع الطلاق بالخط وجزم القاضي حسين بعدم الصحة
في الظهار كاليمن فإنها لا تصح إلا باللفظ (ومنها) إذا كرر اللفظ للظهار في مرة واحدة على
الاتصال ونوى الاستئناف فالجديد يلزمه بكل كفارة كالطلاق والثاني كفارة واحدة كاليمن
ولو تفاضلت وقال أردت التأكيد فهل يقبل منه الأصح فلا تشبهاً بالطلاق والثاني نعم كاليمن
ورجع الثاني في فروج (منها) لو طاهر مؤقتاً فالأصح الصيغة كاليمن والثاني لا كالطلاق
(ومنها) التوكيل فيه فالأصح المنع كاليمن والثاني الجواز كالطلاق (ومنها) لو طاهر من إحدى
زوجتيه ثم قال للأخرى أشركتك معها ونوى الظهار فقولان أحدهما يصير مظاهراً منها أيضاً
كما لو طلقها ثم قال للأخرى أشركتك معها ونوى الطلاق والثاني كاليمن
(القاعدة الثالثة عشر)

فرض الكفاية هل يتعين بالشروع أم لا فيه خلاف رجح في المطلب الأول والبارزى في التمييز الثاني
قال في الخادم ولم يرجع الرافعي والنووي شيئاً لأنها عندهما من القواعد التي لم يطلق فيها الرجوع في فروجها
(ومنها) حلاوة الحنطرة الأصح تعيينها بالشروع لما في الإعراض عنها من هناك حرمة البيت (ومنها)
الجهاد ولا خلاف أنه يتعين بالشروع نعم جرى خلاف في صورة منه وهي ما إذا باع رجوع من
يتوقف غزوه على إذنه والأصح أنه يجب المضاربة ولا يجوز الرجوع (ومنها) العلم فيمن اشتغل به
وحصل منه طرفاً وأسس منه الأهلية هل يجوز له تركه أو يجب عليه الاستمرار وجهان الأصح
الأول وهو جهة كل مسألة مستقلة برأسها منقطعة عن غيرها قال الغزالي ومقتضى كلام الغزالي
أنه لا يجوز أن يصح فيما سوى القتال وصلاة الحنطرة من فروض الكفاية أنها لا تتعين بالشروع ويذهب
أن يلحق بها غسل الميت وتجهيزه قلت صرح بما اقتضاه كلام الغزالي البارزى في التمييز (ولك)
التميز هذه القاعدة بقاعدة أهم منها فتقول فرض الكفاية هل يعطى حكم فرض العين أو حكم
النفل فيه بخلاف ولا يرجع مختلف في الفروع فيها بالجمع بينه وبين فرض آخر ينجم فيه وجهان
والأصح الجواز (ومنها) حلاوة الحنطرة قاعدة من القواعد على الرأفة في خلاف والأصح المنع
وفرق بيان القيام معظم أركانها فلم يجز تركه مع القعدة بخلاف الجمع بينها وبين غيرها بالتيسر (ومنها)
(قوله تستأنف) أي مدة الإيلاء (قوله فيحل) أي يوجب قذفه (قوله فالخلاف فيه) أي في
وقوعه بالخلاف (قوله ولو تفاضلت) أي إذا تناظر الظهار (قوله بها) في نسخة هما .

ملك أو ثلث منه عضو
(وحاجة) وهي
وصوله إلى حالة بحيث
لو لم يأكل لم يهلك غير
أنه يكون في جهد
ومشقة وهذا لا يبيح
المحرم (ومنفعة)
وهي ما كان اشتهاه كمن
يشتهي الحنطة والطعام
الدم (وزينة) وهي
ما كان القصد به التفكه
كالخلو المتخذ من لوز
ومسكر والثوب المنسوج
من حرير وكثان (ثم
فضول تبعه) بالقضاء
والضاد المعجمتين وهو
التوسع بأكل الحرام
أو الشبهة كمن يسري
استعمال أواني الذهب
والفضة ثم ما ذكره
من حد الضرورة إن
أراد أن مادونه لا يبيح
نحو أكل الميتة فضعيف
ففي التحفة بعد قول المتن
ومن خاف على نفسه
موتاً أو مرضاً خوفاً
ما قصه أو غير خوف
أو نحوهما من كل مبيع
تيسر ووجد محرماً غير
مسكر كينة ولو مقلقة
لزمه أكله أو شربه
انتهى فان أراد أن هذا

كما إذا طلق المولى في المدة ثم أحجمها بأنها تستأنف ولا تبني وتصح الثاني في أن العبد يرجع
بغير إذن سيده وأنه لا يشترط فيه الإشهاد وأنها تنصع في الإحرام
(القاعدة الثانية عشر)

الظهار كل للقلب فيه مشابهة الطلاق أو مشابهة البين فيه بخلاف ولا يرجع مختلف فرجع الأول
في فروج (ومنها) إذا طاهر من أربع نسياء بكلمة واحدة فقال زنتن على يظهر أي فإذا أمسكهن
لزمه أربع كفارات على الجديد فان الطلاق لا يفرق فيه بين أن يطلقهن بكلمة أو كلمات ولقد تم
كفارة تشبهاً باليمين كما لو حلف لا يكلم جماعة لا يلزمه إلا كفارة واحدة ونظير هذا الخلاف فيمن
قدف جماعة بكلمة واحدة فيحل لكل واحد حداً في الأظهر والثاني حداً واحداً (ومنها) هل يصح
بالخط الأصح نعم كما للطلاق وبه صرح المأوردى وأفهمه كلام الأصحاب حيث قالوا كل
ما استغل به الشخص فانه خلاف فيه كوقوع الطلاق بالخط وجزم القاضي حسين بعدم الصحة
في الظهار كاليمن فإنها لا تصح إلا باللفظ (ومنها) إذا كرر اللفظ للظهار في مرة واحدة على
الاتصال ونوى الاستئناف فالجديد يلزمه بكل كفارة كالطلاق والثاني كفارة واحدة كاليمن
ولو تفاضلت وقال أردت التأكيد فهل يقبل منه الأصح فلا تشبهاً بالطلاق والثاني نعم كاليمن
ورجع الثاني في فروج (ومنها) لو طاهر مؤقتاً فالأصح الصيغة كاليمن والثاني لا كالطلاق
(ومنها) التوكيل فيه فالأصح المنع كاليمن والثاني الجواز كالطلاق (ومنها) لو طاهر من إحدى
زوجتيه ثم قال للأخرى أشركتك معها ونوى الظهار فقولان أحدهما يصير مظاهراً منها أيضاً
كما لو طلقها ثم قال للأخرى أشركتك معها ونوى الطلاق والثاني كاليمن
(القاعدة الثالثة عشر)

فرض الكفاية هل يتعين بالشروع أم لا فيه خلاف رجح في المطلب الأول والبارزى في التمييز الثاني
قال في الخادم ولم يرجع الرافعي والنووي شيئاً لأنها عندهما من القواعد التي لم يطلق فيها الرجوع في فروجها
(ومنها) حلافة الحنطرة الأصح تعيينها بالشروع لما في الإعراض عنها من هناك حرمة البيت (ومنها)
الجهاد ولا خلاف أنه يتعين بالشروع نعم جرى خلاف في صورة منه وهي ما إذا باع رجوع من
يتوقف غزوه على إذنه والأصح أنه يجب المضاربة ولا يجوز الرجوع (ومنها) العلم فيمن اشتغل به
وحصل منه طرفاً وأمس منه الأهلية هل يجوز له تركه أو يجب عليه الاستمرار وجهان الأصح
الأول وهو جهة كل مسألة مستقلة برأسها منقطعة عن غيرها قال الغزالي ومقتضى كلام الغزالي
أنه إن أصبح فيما سوى القتال وصلاة الحنطرة من فروض الكفاية أنها لا تتعين بالشروع ويذهب
أن يلحق بها غسل الميت وتجهيزه قلت صرح بما اقتضاه كلام الغزالي البارزى في التمييز (ولك)
التميز هذه القاعدة بقاعدة أهم منها فتقول فرض الكفاية هل يعطى حكم فرض العين أو حكم
النفل فيه بخلاف ولا يرجع مختلف في الفروع فيها بالجمع بينه وبين فرض آخر ينجم فيه وجهان
والأصح الجواز (ومنها) حلافة الحنطرة قاعدة من القلوة على الراحلة فيه بخلاف والأصح المنع
وفرق بيان القيام معظم أركانها فلم يجز تركه مع القلوة بخلاف الجمع بينها وبين غيرها بالتيمم (ومنها)
(قوله تستأنف) أي مدة الإبلاء (قوله فيحل) أي يوجب قذفه (قوله فالخلاف فيه) أي في
وقوعه بالخلاف (قوله ولو تفاضلت) أي الناظر للظهار (قوله بها) في نسخة هما .

ملك أو ثلث منه عضو
(وحاجة) وهي
وصوله إلى حالة بحيث
لو لم يأكل لم يهلك غير
أنه يكون في جهد
ومشقة وهذا لا يبيح
المحرم (ومنفعة)
وهي ما كان اشتهاه كمن
يشتهي الحنطة والطعام
الدم (وزينة) وهي
ما كان القصد به التفكه
كالخلو المتخذ من لوز
ومسكر والثوب المنسوج
من حرير وكثان (ثم
فضول تبعه) بالقضاء
والضاد المعجمتين وهو
التوسع بأكل الحرام
أو الشبهة كمن يسريده
استعمال أواني الذهب
والفضة ثم ما ذكره
من حد الضرورة إن
أراد أن مادونه لا يبيح
نحو أكل الميتة فضعيف
ففي التحفة بعد قول المتن
ومن خاف على نفسه
موتاً أو مرضاً خوفاً
ما قصه أو غير خوف
أو نحوهما من كل مبيع
تيسر ووجد محرماً غير
مسكر كنية ولو مقلقة
لزمه أكله أو شربه
انتهى فان أراد أن هذا

هل يجبر عليه تاركه حيث لم ينفع فيه قسور مختلفة فلا يصح لإجبار في صورة الويلاد هذا في
للأداء مع وجود غيره وعدمه فيها إذا ادعى التحمل وفيها إذا امتنع من الخروج معها لتعريض
وقتها إذا طلب القضاء فامتنع

(في عدة امرأة عشر)

الرائل العائد هل هو كذا لدى كذا أو كذا الذي لم يعد فيه خلاف وكذا جيع مختلف فراجع كذا في
فروع (ومنها) إذا طلق قبل الخول وقد زال منها عن العقد في غير عاد يعلق ويعق في الأصح (ومنها)
إذا طلق رجلاً عادتها في الخصانة في الأصح (ومنها) إذا تحجر فمهر من بعد قبض ثم عاد فلا يعود
رهناً في الأصح (ومنها) إذا باع ما شرطه ثم علم به تحب ثم عاد إليه بغير رد فله رد في الأصح (ومنها)
إذا أخرج المملوك من بيته في ثياب خول عن الاستحقاق ثم عاد تجزئ في الأصح (ومنها) إذا قام
صلاة في السفر ثم قدم على المقصد في الأصح (ومنها) إذا زال ضوء نكاح أو كلامه أو سمع أو
فوقه أو شبه أو فضاء ثم عاد سقطت قصاص وضمان في الأصح وراجع في فروع (ومنها) لو
زال الموهوب عن ميت الفروع ثم عاد فلا رجوع للأصل في الأصح (ومنها) لو زال ميت بشيء ثم
عاد وهو قتل فلا رجوع للبع في الأصح (ومنها) لو أعرض عن جليدة ميتة أو خير فتحول بيد غيره
فلا يعود ميت في الأصح (ومنها) لو رهن شاة فذبت فذبت لم يعد رهناً في الأصح (ومنها) لو
جن دفين أو خرج عن الأقبية ثم عاد لم يعد ولايته في الأصح (ومنها) لو قطع سن مشغور أو قطع لسانه
أو ألبسته فبنت أو أوصحته أو حلقه أو ألبسها ثياباً لم يفسد قصاص وضمان في الأصح (ومنها) لو عدت
نصفه تحبف عنها لم يعد حين في الأصح (ومنها) لو هزلت المصوبة عند الذبح لم يمت لم يجز
والمسقط ضمان في الأصح (ومنها) إذا قلنا المفسر ضرر جوع في معنى الغرض إذا دبراً فإيه محاله فلو
زال وعدة فهو يرجع في معناه وجهان في الفتاوى قلت ينبغي أن يكون في الأصح لا (تنبه) يجوز بالأول
في صور (ومنها) هذا أشد معقياً وبعاً ثم عيم تعبت ورد عليه فله رد قطعاً (ومنها) إذا فسق الناظر
ثم صار عادلاً ولا يوجب بشرط الوفاء متصوراً عليه عادت ولايته وإلا فلا أفي به التوى
ووقفه من رفعة وخرقه في صور (ومنها) إذا تغير المنة لكثير بنجاسة ثم زال التغير عاد
تصور فلو عدت يتغير بعد زواله بنجاسة غير جارية لم يعد التنجيس قطعاً قاله في شرح المذهب
ولو زال كسك عن بقية فس هلال شوي ثم ملكه بعد الغروب لا نجب فطره قطعاً ولو سمع بيته
ثم عزل قبل الحكم ثم عادت ولايته فلا بد من إعادتها قطعاً ولو قال إن دخلت دار فلان ما دام
فيها لم يمت طلق فتحوّل ثم عاد إليها لا يقع الطلاق قصداً لأن إدامة المقام التي انعقدت عليها
اليمين قد قطعت وهذا يعود جديدة فدامته إقامته مستنفقة نقله الراجعي (فروع) وقع في الفتاوى أن

(قوله إذا امتنع) أي الولي (قوله معها) أي المرأة (قوله إذا طلب) أي الولي (قوله للقضاء) أي على
المرأة (قوله عادتها) أي بعد أن زال بسبب النكاح (قوله فلا يعود رهناً في الأصح) لأنها تعتبر أنها
خراً فلا يجوز رهنه (قوله ثم عاد إليه) كأن باع على زوجته فعاد المبيع عليه بطريق الإرث (قوله الممجل
له) هو المستحق أي المسكين وغيره (قوله ثم عاد) أي عن الاستحقاق فيكون غنياً (قوله ضوء إنسان)
أي إنسان العين (قوله أو أفضاها) أي البكارة (قوله لم يجز) أي السمن الثاني (قوله جزم بالأول)
من غير خلاف (قوله وإلا) أي وإن لم تكن ولايته بشرط الواقف (قوله ولو سمع) أي القاضي

من بعض ما صدقناها
قريب ثم إن هذا القسم
مشكل فيها عدا الحاجة
والضرورة لعدم لظهور
قائدة تقرب عليه نعم
إن فسرت الزينة بالنزوة
كما يقتضيه كلامهم في
الجمعة والسفر
والاعتكاف فلا بأس
(وكلما جاز لعذر)
أي لضرورة (بطلا -
عند زواله كما تأصلا)
كالتيتم للمرض أو لعدم
الماء فإذا زال المرض
أو وجد الماء بطل
التيمم على تفصيل فيه
في كتب الفقه قال
السيوطي وهذه قريبة
من الأولى انتهى
(وعاد) بالبناء
لفاعل أو لمفعول
(من تثبت فتواعده
الضرر - على الدوام
لا يزال بالضرر) أي
لا يزال ضرر امرئ
بارتكاب ضرر امرئ
آخر لأن الخلق كلهم
عيال الله تعالى فساوى
بينهم في الاحترام
(لكنه) مع هذا قد
يقع تعارض في كون
الضرر يزال وفي كونه

ربما وفي كل امرأة ما دامت عزيا يعني بملوفاته فزوجت ثم عادت عزيا فهل يعود الاستحقاق
لو لا وقد اختلف فيه مشايخنا فاقى شيخنا قاضي القضاة شرف الدين المناوي وبعض الحنفية
بالعود واقى شيخنا الشافعي بعديه وهو المنتجة ثم رأيت في تنزيه النواظر في ريبض الناطر للإسنوي
ما نصه الحكم يتعلق على قوله مادام كذا وكذا ينقطع بزوال ذلك وإن عاد كماله إذا حلف
لا يصطاد مادام الأمر في البلد فخرج الأمر ثم عاد فاصطاد الحالف فانه لا تحت لأن الدوام قد انقطع
مخروجه كذا نقله الرافعي قال الإسنوي وقيل أنه إذا وقف على زيد مادام فقيرا فاستغنى ثم افقر
لم يستحق شيئا (القاعدة الخامسة عشر) (عائشة)

هل العبرة بالحال أو بالسال فيه خلاف ولزج جميع مختلف ويعبر عن هذه القاعدة بعبارة غيرها قارب
الشيء هل يعطى حكمه المشرق على الزوال هل يعطى حكم الزائل والمتوقع هل يعمل بما واقع وفيها فرجع
(منها) إذا حلف لياكلن هذا الرغيف غدا فأنلفه قبل الغد فهل تحت في الحال أو حتى يجي الغد وجهان
أصحهما الثاني (ومنها) لو كان القميص بحيث يظهر منه العورة عند الركوع ولا يظهر عند القيام فهل
تتعد صلاته وإذا ركع تبطل أو لا تتعد أصلا وجهان أحصهما الأول ويظهر مما أولم يتر من مدة
الحلف ما يسع الصلاة فحرم ما فهل تتعد فيه وجهان أحصهما ثم وفائدة الصيغة في المسئلة صحة
الانقضاء به ثم مفارقتها وفي المسئلة الأولى صحها إذا أتى على عورته ثوب قبل الركوع قال صاحب
المعين ويبنى القطع بالصحة فيما إذا صلى على حنافة لا ركوع فيها (ومنها) ممن عليه عشرة أيام من
رمضان فلم يقضها حتى بقي من شعبان خمسة أيام فهل يجب فدية ما لا يسعه الوقت في الحال أو لا
يجب حتى يدخل رمضان فيتوجه وجهان شهما الرافعي وغيره بما إذا حلف لبشرين من ماء هذا الكوز
غدا فانصب قبل الغد قال السبكي وفي هذا التشبيه نظر لأن الصحيح فيما إذا أنصب بنفسه عدم
الحث ونظيره هنا إذا لم يزل عذره إلا ذلك الوقت ولا شك أنه لا يجب عليه شيء فيجب فرض المسئلة
فيها إذا كان يمكن سائنا وحينئذ فنظيره أن يصب هو الماء فانه تحت وفي وقت حثه وجهان قال
الرافعي الذي أورده ابن كعب أنه لا تحت إلا عند مجي الغد وعلى قياسه هنا لا يلزم إلا بعد مجي رمضان (ومنها)
لو أسلم فماتهم وجودة عند الحمل فأنقطع قبل الحل فهل يحكم الانقطاع وهو ثبوت الخيار في الحال أو يتأخر
إلى الحمل وجهان أحصهما الثاني (ومنها) لو نوى في الركعة الأولى الخروج من الصلاة في الثانية أو علق الخروج
بشيء محتمل محصوره في الصلاة فهل تبطل في الحال أو حتى توجد الصفقة وجهان أحصهما الأول (ومنها) ممن
عليه من مؤجل يعمل قبل رجوعه فهل لا يضر إذا لم يطالب في الحال أو لا يبادن الدائن لأنه عمل في غيبته
وجهان أحصهما الأول (ومنها) إذا استأجر امرأة أشرفت على الحيض لكنس المسجد جاز وإن ظن طوره
وللقاضي حسين أنها بالمنع كالسكن الوجبة إذا احتمل زوال الأيم والفرق على الأصح أن الكنس في
الحملة جائز والأصل عدم طروا الحيض (ومنها) هل العبرة في مكافأة القصاص بحال الخرج أو الزهوق
(ومنها) هل العبرة بالقرار للوآت بكونه واردة بحال الإقرار أو الموت وجهان أحصهما الثاني كالأوصية
(ومنها) هل العبرة بالثلث الذي يتصرف فيه المريض بحال الوصية أو الموت وجهان أحصهما الثاني
ومقابلته فاسه على ما لو نذر التصديق بماله (ومنها) هل العبرة في الصلاة المكفضة بحال الأداء أو القضاء
وجهان باتيان في مبيحهما (ومنها) هل العبرة في تعجيل الزكاة بحال الحول أو التعجيل (ومنها) هل

(قوله لا ركوع فيها) هذا في قوة التعليل (قوله الوجبة) بمعنى الوجوعة .

لا يزال بالضرر من ثم
قال السبكي وغيره
(استثنى مهما يكن
فردهما) أي الضررين
(أعظم ضررا فافطن)
أي اعلم هذه الحقيقة
فان كان كذلك أعني
متفاوتين (فانه
يرتكب الذي يخف)
منها وذلك كفسر عليه
دين لبس معه زائد على
قدره ومشروعية
القصاص وقتال البغاة
وقاطع الطريق ومسألة
الظفر وشق جوف
المرأة إذا رجم حياة
جنيها ونحو ذلك
(كذلك في المفسدين
قد وصف) فإذا
تعارض مفسدتان
روعي أعظمهما ضررا
ودليتنا بول الأعرابي
في المسجد وذلك كما
في فسق السلطان إذا
طرا ومسألة التعبر
إذا سمر الإمام
فانه يرتكب ولا يخالف
ولا يجوز مخالفة وهل
منه أمر الإمام بخرص
الزرع أم لا القياس
نعم بل أولى وهل من
أمر الإمام بالبغاء على

العبارة في الكفارة كحالة الحث أو الأداء قولان أحدهما الثاني (ومنها) هل العبرة في الطلاق
السنة أو البدعة بحال الوقوع أو التعليق (ومنها) حرمة جرو الكلب لما يباح تربيته الكبير له (ومنها)
الجارحة المبيعة قبل يجوز وطؤها بعد الترافع إلى مجلس الحكم قبل التحالف وجهان أحدهما نعم وبعد
التحالف وجهان مرتبان وأول بالمنع (ومنها) لو حدث في المذهب نقص شري إلى التلف بأن
يجعل الحنطة هريسة فهل هو بحالتك أو لا بل يردده مع أرض النقص قولان أحدهما الأول (تنبه)
يجزم باعتبار الحال في مسائل (ومنها) إذا وهب للطفل ثمن يعتق عليه وهو صغير وجب على الولي
قبوله لأنه لا يلزمه نفقته في الحال فكان قبول هذه الهبة تحصيل خير وهو العتق بلا ضرر ولا ينظر
إلى ما يتوقع حصوله بسار الصبي وإعسار هذا القريب لأنه غير متحقق أنه آيل ويجزم باعتبار
المسأل في مسائل (ومنها) بيع الخنثى الصغير بخائز وإن لم ينتفع به بخالا لتوقع النفع به مالا
(ومنها) يجوز التيمم لمن معه ما يحتاج إلى شربه في المسأل لا في الحال (ومنها) المساقاة على مالا يشتر
في السنة ويتمر بعدها بخائز بخلاف إجارة الخنثى الصغير لأن موضوع الإجارة تعجيل المنفعة
ولا كذلك المساقاة إذ لا تأخر الثمار محتمل فيها كذا فرق الرافعي قال ابن السكيت وبه يظهر لك أن
المنفعة المشترطة في البيع غير المشترطة في الإجارة إذ تلك أعم من كونها حالا أو مالا ولا كذلك
الإجارة (تنبه) يلتحق بهذه القاعدة قاعدة تنزيل الاكتساب منزلة المسأل الحاضر وفيها فروق
(ومنها) في الفقر والمسكنة قطعوا بأن القادر على الكسب كواجب المسأل (ومنها) في تنهم الغارمين
هل ينزل الاكتساب منزلة المسأل فيه وجهان الأشبه لا وفارق الفقير والمسكين بأن الحاجة تتجدد
محل يموت والكسب يتجدد كذلك والجارح يحتاج إلى وفاء دينه لأن تركه متوقع في المستقبل (ومنها)
المكاتب إذا كان محسوبا هل يعطى من الزكاة فيه وجهان الأصح نعم كالفارم (ومنها) إذا حجر عليه
بالفلس أنفق على من تلزمه نفقته من ماله إلى أن ينقسم إلا أن يكون كسوبا (ومنها) إذا قسم ماله بين غرماه
وبني عليه شيء وكان كسوبا لم يجب عليه الكسب لوفاء الدين قال الغزالي إلا أن يكون الدين بسبب وهو
محاصر به كاتلاف مال إنسان عدوانا فإنه يجب عليه أن يكتب لوفاءه لأن التوبة منه واجبة ومن
شرطها اتصال الحق إلى مستحقه فيلزمه التوصل إليه حكاية عنه ابن الصلاح في فوائده رحلته (ومنها)
من له أصل كفرع ولا مال له هل يلزمه الاكتساب للاتفاق عليهما وجهان أحدهما لا يجب كما لا يجب
على فداء الدين والأصح نعم لأنه يلزمه إحياء نفسه بالكسب فكذلك إحياء بعضه وفي التهمة أن محل الخلاف
بما النسبة إلى نفقة الأصول أم لا بالنسبة إلى نفقة الفروع فيجب الإكتساب قطعاً لأن نفقة الأصول
مستبها شبيك المواساة فلا يكلف أن يكتب ليصير من أهل المواساة ونفقة الفروع مستبها حصول
الاستمتاع فالجفت بالنفقة الواجبة قال الرافعي وهذا ذهب إلى القطع بوجوب الاكتساب لنفقة
الزوجة وهو الظاهر لكن في كلام الإمام وغيره أن فيها أيضا وجهين مرتبين على وجوب الإكتساب
لنفقة القريب وهي أول بالمنع لا لتحاقها بالدين (ومنها) المنفق عليه من أصل وفرع لو كان قادرا
على الاكتساب فهل يكلف به ولا يجب نفقته لغيره لاقوال أصحابها لا يكلفها الأصل لعظم حرمة الأبوة
فوجب نفقته بخلاف الفرع والثاني بكلفان لأن القادر على الكسب مستغن عن أن يحمل غيره كلفه
من يسار (قوله ما يحتاج) أي ما يحتاج (قوله وبه يظهر) أي بهذا الفرق (قوله كلفة) لعله كلفه

(قوله جرو الكلب) بكسر الجيم أي ولده (قوله قبوله) أي الموهوب (قوله حصوله بسار الصبي) لعله
من يسار (قوله ما يحتاج) أي ما يحتاج (قوله وبه يظهر) أي بهذا الفرق (قوله كلفة) لعله كلفه

وكان لا يكفلان وجب نفقتهما إذا التقي أن يكفل الإنسان قربه الكسب مع إتساع ماله (ومنها)
 إذا كان الأب قادراً على كسب مهر حرة أو ثمن سرية لأجب إعاقته ونزل منزلة المال الحال قال
 الشيخ أبو هريرة قال الراعي وينبغي أن يجزى منه الخراف المذكورة في النفقة (ومنها) لو أجز السقيبه نفسه
 هل يطل كسبه شيئاً من أمواله حكى القاضي حنين عن العبادي فيه وجهين وفي الحاشية إذا أجز
 نفسه فيما هو مقصود من عمله مثل أن يكون مائناً ومحملاً مقصود في كسبه لم يصح (ومنها) لو أجز السقيبه نفسه
 كان غير مقصود مثل أن يوزجر نفسه في حرج أو وكالة في عمل صحيح لأنه إذا جاز أن يتطوع عن غيره
 بعمله فأي أن يجوز بغيره كما قالوا يصح تحمله لأن له أن يطلق مجاناً فيما العوض وأولى انتهى
 (نتية) وأعم من هذه القاعدة ما قارب الشيء هل يعطى شخصه وفيه فروع (ومنها) غير ما تقدم في
 الدين المسارية لمسال المفلس هل توجب الحجر عليه وجهان الأصح لا وفي المقاربة للمساواة
 الوجهان وأولى بالبيع (ومنها) الدم الذي تراه الحامل تحال الطلق ليس يتفاس على الصحيح ومنها
 لا يملك المكاتب ما في يده على الأصح ووجهه مقابلة أنه قارب التقى
 (القاعدة السابعة عشر)

إذا بطل الخصوص هل يبيح الموم فيه خلاف والترجيح مختلف في الفروع (ومنها) إذا تعذر بالفرض
 لبان عدم دخول الوقت بطل خصوص كونها ظهراً مثلاً ويبقى نفلاً في الأصح (ومنها) لو نوى بوضوئه
 الطواف وهو يغير مكة فالأصح الصحة الفاء للصفة (ومنها) لو أحرماً بالحج في غير أشهره بطل ويبقى أصل
 الإحرام فينقذ عمره في الأصح (ومنها) لو علق الوكالة بشرط فسدت وجاز له التصرف المعلوم الإذن في
 الأصح (ومنها) لو تيمم لفرض قبل ركنه فالأصح البطلان وعدم استباحة التفل به (ومنها) لو وجد القاعدة
 تحفة في أثناء الصلاة فليتم بطلت ولا يتم نفلاً في الأظهر (نتية) جزم ببقائه في صور (ومنها) إذا اعتق
 جميعاً عن كفارة بطل كونه كفارة وعق جزم (ومنها) لو أخرج زكاة ماله الغائب فبان مخالفاً وقعت
 تطوعاً قطعاً وجزم بعلمه في صور (ومنها) لو وكله ببيع فاسد فليس له البيع قطعاً لا صحيحاً لأنه لا يذون فيه ولا
 فاسداً لعدم إيداع الشرع فيه (ومنها) لو أحرماً بصلاة الكسوف ثم تبين الأجل قبل غرومه ما لم ينقذ نفلاً
 قطعاً لعدم نفل على ميتها حتى ينلج في نية (ومنها) لو أشار إلى طية وقال هذه مضحية لغاو لا يلزمه
 التصديق بها قطعاً قاله في شرح المهذب
 (القاعدة السابعة عشر) (٥) من المفسر

الحمل هل يعطى حكم المعلوم أو المجهول فيه خلاف والترجيح مختلف في الفروع (ومنها) جميع الحامل
 إلا حملها فيه قولان أظهرهما لا يصح بناء على أنه مجهول واستثناء المعلوم من المجهول يقتضي الكل مجهولاً
 (ومنها) جميع الحامل بحرفيه وجهان أيضاً أحدهما البطلان لأنه مستثنى شرعاً وهو مجهول (ومنها)
 لو قال يملك الحارية أو الناقة وحملها أو حملها أو مع حملها وفيه وجهان الأصح البطلان أيضاً
 لما تقدم (ومنها) لو باعها بشرط أنها حامل فبطلت قولان أحدهما البطلان لأنه شرط معها شيئاً مجهولاً
 وأحدهما الصحة بناء على أنه معلوم لأن الشارع أوجب الحوامل في الدية (ومنها) هل للبائع
 خمس الولد إلى استيفاء الثمن وهل يسقط من الثمن حصته لو تلف قبل القبض وهل للمشتري بيع

(قوله إذا تحرم) أي كبر للإحرام (قوله للصفة) وهي كون الوضوء للطواف (قوله واستثناء المعلوم
 من المجهول) لعله استثناء المجهول من المعلوم (قوله في الدية) أي الدية المطلقة (قوله ومنها هل
 للبائع الخ) صورة المسألة أن الحامل ولدت قبل القبض (قوله الأولين) في نسخة الأولين

(خاتمة والحاجة
 المشهورة قد نزلت
 منزلة الضرورة
 لا فرق بين أن
 نعم) أن تكون عامة
 كالكتابة والحسالة
 والإجارة ونحوها قال
 إمام الحرمين جرت
 على حاجات خاصة
 تكاد نعم والحاجة إذا
 غمت كانت كالضرورة
 فنقلب فيها الضرورة
 الحقيقة منها مشروعية
 الإجارة مع أنها
 وردت على منافع
 معدومة (أو تخفها
 عندهم كما عليه نصاً)
 كنضيب الإناء للحاجة
 حيث قالوا لا يعتبر
 العجز عن التضييب
 بغير التقدين فإن العجز
 يبيع إصلاح الإناء
 منها قطعاً بل المراد
 الأغراض المتعلقة
 بالتضييب سواء الزينة
 كإصلاح موضع الكسر
 وكالشد والتوثق وكليس
 الحرير للحاجة دفع القمل
 والحكة قال الرزكشي
 وسكتوا عن اشتراط
 وجدان ما يفي عنه من
 دواء وليس كما في

الولد قبل القبض الأصح نعم في الأولين لا في الثالثة بناء على أنه يعلم ويقابله قسط من الثمن (ومنها)
لو حملت أمته الكافرة من كافر فاسلم فالحمل فاسلم فيحتمل أن يؤمر بمالك الأمة الكافرة بإزالة
ملكه عن الأم إن قلنا أن الحمل يعطى حكم المعلوم قاله في البحر (ومنها) الإجارة للحمل والإظهار
كما قال العراقي الحواز بناء على أنه معلوم (تنبيه) جزم بأعطائه حكم المجهول فيما إذا بيع وشمله
فلا يصح قطعاً وباعطائه حكم المعلوم في الوصية له والوقف عليه فيصحان قطعاً.
(القاعدة الثامنة عشر)

المتأثر هل يلحق بحل نفسه أو بنفسه فيه خلاف والترجيح مختلف في الفروع (ومنها) من ذكر المبان فيه
وجهاً أحدهما أنه ينقض لأنه يستثنى ذكر (ومنها) لمن العضو المبان من المرأة فيه وجهان أحدهما
عدم النقص لأنه لا يسمى امرأة والنقص غنوط بلمس المرأة (ومنها) المنظر إلى العضو المبان من الأجنبية
فيه وجهان أحدهما التحريم ووجهه مقابلة نكح كونه محل فتنه والخلاف بخار في قلامة الظفر (ومنها)
لو حلف لا يأكل اللحم فأكل الميتة ففيه وجهان أحدهما عند النوى عدم الحنث وبجريان فيما لو أكل
مما لا يؤكل كذئب وخمار (ومنها) الإكتساب بالتأدير كالوصية واللقطة والهبة هل تدخل في الهبة
في العبد المشترك وجهان الأصح نعم (ومنها) بخلع الميتة بموجب عليه القس والکفارة عن إفساد الصوم
والحج ولا يوجب أحد ولا إعادة غسلها على الأصح فيها ولا المهر (ومنها) تجزئ الحجر في المذني
والودي على الأصح (ومنها) يبي الخيار للمتياعين إذا داماً أياماً على الأصح (ومنها) سحر يان الربا
في القلوس إذا راحت رواج النقود وجهان أحدهما لا (ومنها) مما يستأجر إليه الفساد في شرط الخيار
فيه وجهان أحدهما لا يجوز (تنبيه) تجزئ بالأول في صور (ومنها) من خلق له وجهان ولم يتميز
أتراند منهما يجب غسلهما قطعاً ومن خلقت بلا بكاره لها حكم الأبقار قطعاً ومن أتت بواي لسة
أشهر ولحظتين من الوطء يلحق قطعاً وإن كان نادراً (وجزم بالثاني) في صور (ومنها) الأصح

(قوله يحسنه) أي الذي هو الغالب (قوله إفساد) في نسخة فساد (قوله إذا داماً) أي لم يتفرقا من المجلس
(قوله أحدهما لا يجوز) يخالف قول الإمام الشافعي في رسالته الأصولية وقرض رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الورق صدقة وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة إما بخبره عن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يبلغنا وإما قياساً على أن الذهب والورق نقد الناس الذي التزموه وأجازوه أئماناً على ما يباعون
به في البلدان قبل الإسلام وبعده قال للناس تبر غيره من نحاس وحديد ورصاص فلما لم يأخذ
منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد بعده زكاة تركناه اتباعاً بتركه وأنه لا يجوز أن يقاس
بالذهب والورق اللذين هما الثمن عاماً في البلدان على غيرهما لأنه في غير معناهما لا زكاة فيه
ويصلح أن يشتري بالذهب والورق وغيرهما التجار إلى أجل معلوم بوزن معلوم اه بلفظه فان قوله
لأنه في غير معناهما أنه لو كان في معناهما من كونه نقد الناس الذي اكتنزه وأجازوه أئماناً على
ما يتبايعون به في البلدان يجوز قياسه عليهما في وجوب الزكاة ومنع الربا ونحو ذلك لا يقال القاعدة
عند الشافعية تقديم قول أصحاب الإمام أنه خالف قوله لأننا نقول لعل محلها إذا لم يثار قوله دليلاً
ظاهراً وإلا قدم قوله على أن القلوس لم ترج رواج النقود إلا في المحقرات بخلاف الأنواط فإن
رواجها عام في المحقرات وغيرهما بل رواجها أتم من النقود كما لا يخفى على من تعامل بها ويشهد
لهذا قوله اللذين هما الثمن عاماً في البلدان على غيرهما فتأمل بانصاف اه ش .

التداوى بالنجاسة
وقياس ما سبق عدم
اعتباره انتهى (فائدة)
كان القيساس من
اليوطى أن يزيد قد
التخليط في هذه القاعدة
وكانه لكثرة ما دخلت
فيه ولكن الأجسن
إثباتها فليتأمل وعبرة
الزركشى رحمه الله
تعالى الحاجة العامة
تنزل منزلة الضرورة
الخاصة في حق آحاد
الناس ثم قال الحاجة
الخاصة تبیح المحظورات
انتهى وما ذكرته
أقرب إلى استعمالهم
الأكثر أن الحاجة
لا تقوم مقام الضرورة
فتأمل (القاعدة الخامسة
العامة محكمة) قال الله
تعالى وأمر بالمعروف
وأعرض عن الجاهلین
والمعروف هو العادة
(وأصلها من الحديث
زكاة أي علما) فما
راه من الرواية أي
الفكر الذي تحمد عاقبته
(المسلمون حسناً)
ولفظ الحديث ما رآه
المسلمون حسناً فهو عند
الله حسن لكن قال

الزائلة لا تلحق بالأصلية في الدية قطعاً وكذا مائر الأعضاء.
(القاعدة التاسعة عشر)

القادر على البقيين هل له الاجتهاد والأخذ بالظن فيه خلاف والجميع مختلف في الفروع (فنها) من نعمه
لما أن أحدهما نجس وهو قادر على يقين الطهارة لكونه على البحر أو غنده كالث ظاهر أو يقدر على
خطيئتهما وكما قلنا والأصح أن له الاجتهاد (ومنها) لو كان معه ثوبان أحدهما نجس وهو قادر على
ظاهر يقين والأصح أن له الاجتهاد (ومنها) من شك في دخول الوقت وهو قادر على تمكين الوقت أو
الخروج من البيت المظلم كروية الشمس والأصح أن له الاجتهاد (ومنها) الصلاة إلى الحجر الأصح
عدم صحته إلى القدر الذي ورد فيه أنه من البيت ومبنيه اختلاف الروايات في لفظ الحجر من البيت
وفي لفظ متبعة أخرج وفي آخره وفي آخر خمسة والكل في صحيح مسلم فدلنا عنه إلى اليقين وهو
الكعبة (وذكر) من فروعهما أيضاً الاجتهاد بخضرة صلى الله عليه وسلم وفي زمانه والأصح بجوازه (تنبيه)
جزم بالمتع فيما إذا وجد المحيد نصاً فلا يتعد عنه إلى الاجتهاد بجزماً وفي المكي لا يجتهد في القبلة
جزماً وافرّق بين القبلة والأواني بأن في الإعراض عن الاجتهاد في الآنية لأصاعة مال وبأن القبلة في
جهة واحدة فطلبها مع القدرة عليها في غيرها عتق والماء جهاته متعددة وجزم بالحواز فيمن أشبهه
عليه بن طاهر ومنجس ومعه كالت ظاهر يقين ولا اضطرار فانه يجتهد بلا خلاف نقله في شرح المذهب
(القاعدة العشرة العشرون)

المسألة الطارئة هل هو كالمقارن فيه خلاف والجميع مختلف في الفروع (فنها) كالمقارن الكثرة على
الاستعمال والشفقة على المستحاضة في أثناء الصلاة والردة على الإحرام وقصد المعصية على سفر الطاعة
وحمل الإحرام على ملك الصيد وأحد العيوب على الزوجة والحلول على دين المفلس الذي كان ثوباً جلاً
وملك المكاتب زوجة سيده والوقت على الزوجة أعني إذا وقفت زوجته عليه ولا يصح في الكل أن
الطارئ كالمقارن فيحكم للماء بالطهورية وللصلاة والإحرام بالأبطال وللمسافر بعدم الترخيص في
الأولى وبالترخيص في الثانية وبإزالة الملك عن الصيد وبإثبات الخيار للزوج وبرجوع البائع في عين
ماله وبانقاسخ النكاح في شراء المكاتب والموقوفة كما لا يجوز له نكاح من وقفت عليه ابتداءً (ومنها)
كالمقارن في أثناء الصلاة ونية التجارة بعد الشراء وملك الابن على زوجة الأب والعتيق
على من نكح جارية ولده والبسار ونكاح الحرّة على حر نكح أمة وملك الزوج لزوجها بعد الدخول
قبل قبض المهر وملك الإنسان عبداً له في ذمته تقيين والإحرام على الوكيل في النكاح والاسترقاق
على حرّيه مكنته جرة مسلم والعتيق على عبد آجره سيده لمدة والأصح في الكل أن الطارئ ليس
كالمقارن فلا تبطل الصلاة ولا تجب الزكاة وينفسخ النكاح في الصور الأربع ولا يسقط
المهر والدين عن ذمة ولا تبطل الوكالة ولا تنفسخ الإجارة في الصورتين (تنبيه) جزم بأن
الطارئ كالمقارن في صور (ومنها) كالمقارن الكثرة على الماء النجس والرضاع المحرم والردة
على النكاح ووطء الأب أو الابن الأم أو البنت بشبهة وملك الزوج الزوجة أو عكسه والحديث
المتد على الصلاة ونية القنية على عروضة التجارة وأحد العيوب على الزوج وجزم بخلافه

(قوله على الاستعمال) أي الماء المستعمل (قوله النجس) أي المتنجس (قوله ووطء الأب النجس)
أي فحرم الأخرى.

العلائي لم أجده مرفوعاً
في شيء من كتب
الحديث أصلاً ولا بسند
ضعيف بعد طول
البحث وإنما هو من
قول عبد الله بن مسعود
أخرجه الإمام أحمد في
مسنده انتهى فقول
الناظم من الحديث فيه
توسيع ويمكن الاستدلال
لها بأية ومن يتبع غير
سبيل المؤمنين
(واعتبرت) أي
المادة (كالعرف)
وهو ما تعارفه العقول
وتلقته الأئمة بالقبول
(في مسائل - كثيرة لم
تنحصر لقائل) فيبحث
حصرها وذلك كأقل
الحيف وأكثره وأقل
البلوغ قال الزركشي
رحم الله تعالى ولم
يعتبرها الشافعي في
صورتين استصناع
الصناع الذين جرت
عادتهم بأنهم لا يعملون
إلا بأجرة قال الشافعي
رضي الله عنه إذا لم
يجر استئجار لهم لا
يستحقون شيئاً الثانية
عدم صحة البيع بالمعاطاة
على المنصوص وإن

جرت العادة بعده بفعله وإن كان المختار خلافه في الصورتين انتهى (ثم لما مباحث مهمه - تعلقت فيها كلها بهمه - قال الزركشي رحمه الله اعلم أن مادة العادة تقتضي تكرار الشيء وعوده تكراراً كثيراً يخرج عن كونه وقع بطريق الاتفاق أشتار إليه القاضي أبو بكر العربي الأصولي (أولاً فيما به ثبت ذي) مرة أو مرتين أم أكثر وبطرد ذلك أم مختلف ومن ثم قال (وأمره مختلف في المأخذ) أي الدليل المقتضي للمرة أو الأكثر (فتسارة) ثبت (جمرة جزما وفي - عيب مبيع) كسرقة الرقيق فإنها تثبت بمرة (واستحاضة) فإنها تثبت بمرة قال السوطي رحمه الله تعالى بلا خلاف لأنها علة مزمنة فاذا وقعت فالظاهر دوامها وسواء في ذلك المبدأ والمعتادة والتمحيص - انتهى

في صور (منها) ظهرياً بالإحرام وعدة الشبهة أو أمن العنت على النكاح والإسلام على النبي فلا يزال الملك ووجدان الرتبة في أثناء الصوم والآبق وموجب الفساد على الرهن والأعني على الاعتكاف والإسلام على عبد الكافر فلا يزال الملك بل يؤمر بأزالته ودخول الكراهة على التيمم لا يبطله بلا خلاف ولو تيمم فيه للنفيل لم يصب (خاتمة) يعتبر عن أحد شي هذه القاعدة بقاعدة يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولم قاعدة عكس هذه وهي يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الدوام ومن فروعها إذا طلع الفجر وهو مجامع فيزاع في الحال صبح صومه ولو وقع مثل ذلك في أثناء الصوم أبطله (ومنها) لو أحرم مجامعاً حجج أو عمره فأوجه (أحدها) يتعقد صحيحاً وبه جزم الرافعي في باب الإحرام وأقره في الروضة فإن نزاع في الحال استمر ولا فسد نسكه وعليه البدنة والقضاء والمضي في فاسده فعلى هذا أغتفر الجماع في ابتداء الإحرام ولم يغتفر في أثناءه (والوجه الثاني) لا يتعقد أصلاً وهو الأصح في زوائد الروضة والثالث يتعقد فاسداً فإن نزاع في الحال لم تجب البدنة وإن مكثت وجبت والفرق بينه وبين الصوم أن طلوع الفجر ليس من فعله بخلاف إنشاء الإحرام (ومنها) الجنون لا يمنع ابتداء الأجل فيجوز لولي أن يشتري له شيئاً بشئ موجب ويمنع دوامه على قول صحيح في الروضة فيحل عليه الدين الموجل إذا حل ولكن الملتزم بخلافه (ومنها) وهي أجلى مما تقدم في الفطرة لا يباع فيها المسكن والخادم قال الأصحاب تمداً في الابتداء فلو ثبتت الفطرة في دمة لإنسان بغناخادمه ومسكنه فيها لأنها بعد الثبوت تلتحق بالديون (ومنها) إذا مات للمحرّم قريب في ملكه تصدّ ورثته على الأصح ثم يزول ملكه على الفور (ومنها) الوصية تملك الغير الرجوع صحيحاً حتى إذا ملكه بعد ذلك أخذه الموصي له ولو أوصى بملكه ثم زال الملك عنه بطلت الوصية كذا جزموا به قال الإمامي وكان القياس أن نبي الوصية بحالها فإن عاد إلى ملكه أعطيت له الوصية له كما لو لم يكن في ملكه بحال الوصية هنا أولى انتهى وعلى ما جزموا به قد أغتفر في الابتداء ما لم يغتفر في الدوام (ومنها) إذا حلف بالطلاق لا يجامع زوجته لم ينع من إيلاج الحشفة على الصحيح ويمنع من الاستمرار لأنها صارت أجنبية . (ابن من الصوة)

(الكتاب الرابع في أحكام بكثر ورودها ويقبح بالفقيه جهلها) القول في الناسي والهاهل والمكره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه حديث حسن أخرجه ابن ماجه وابن جبان في صحيحه والحاكم في مستدركه هذا اللفظ من حديث ابن عباس وأخرجه الطبراني والدارقطني من حديثه بلفظ تجاوز بكل وضع وأخرجه أبو القاسم الفضل بن جعفر التيمي في فوائده من حديثه بلفظ رفع وأخرجه ابن ماجه أيضاً من طريق أبي بكر الخليل عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وأخرجه بهذا اللفظ الطبراني في الكبير من حديث ثوبان وأخرجه في الأوسط من حديث ابن عمر وعقبة بن عامر بلفظ وضع عن أمي إلى آخره وإسناده حديث ابن عمر صحيح وأخرجه ابن عدي في الكامل وأبو نعيم في التاريخ من حديث أبي بكر بلفظ رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان والأمر بذكرهون عليه وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق أبي بكر الخليل عن شهر بن حوشب عن (قوله والآبق) لعله والإباق (قوله دخول الكراهة) أي وقتها (قوله والأعني) لعل صحته والإعناء وقال شيخنا لعله والإمناء اه (قوله واو تيمم فيه) أي في وقت الكراهة .

أم يكرهه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث الخطايا والنسيان ولا استكرهه قال
 أبو بكر فذكرت ذلك للحسن فقال أجل أما يقرأ بكتابك قرأنا وربنا لا نتواخذا إن نسينا أو أخطأنا
 وأبو بكر ضحك وكذا شهر يوم البدر إن كانت الصغرى من الحديث مرسلاً ولم كانت الكبرى فهو
 منقطع وقال سعيد بن منصور في منته حدثننا خالد بن عبد الله بن هشام عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث من الخطايا والنسيان وما استكرهتم عليه وقال أيضاً حدثننا اسماعيل
 ابن عياش حدثنني جعفر بن حبان الطاطري عن الحسن قال سمعت يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تجاوز الله لأمتي عن ثلاث من الخطايا والنسيان وما استكرهتم عليه وأخرج ابن ماجه من
 حديث أبي هريرة إن الله تجاوز لأمتي عما توسوس به صدورهم ما لم يعمدوا أو تتكلم به وما استكرهوا
 عليه فهذه شواهد قوية تقتضي الحديث بالصحة (أعلم) أن قاعدة الفقه أن النسيان والجهل يسقط
 الإثم مطلقاً وأما الحكم فإن وقع في ترك مأمور لم يسقط بل يجب تداركه ولا يحصل الثواب المترتب بعدم
 الانتهاز أو فعل منهي ليس من باب الإللاف فلا شيء فيه أو فيه إلتلاف لم يسقط الضمان فإن كان يجب
 عقوبة كان شتبه في إسقاطها وخرج عن ذلك صور نادرة فهذه أقسام (فمن فروع القسم الأول) من
 نسي صلاة أو صوماً أو حجاً أو زكاة أو كفارة أو نذر أو يجب تداركه بالقضاء بلا خلاف وكذا لو
 وقف بغير عرفة غلطاً بحجب القضاء اتفاقاً (ومنها) من نسي الترتيب في الوضوء أو نسي الماء في رحلة
 فبقي وصل ثم ذكره أو صلى بنجاسة لا يعني عنها ثاسياً أو جاهلاً بها أو نسي قراءة الفاتحة في الصلاة
 أو نسي الخطأ في الأجهاد في الماء والقبلة والثواب وقت الصلاة والصوم والوقوف بأن بان وقوعها قبله
 لو صلوا لسواد طنوه عدلوا فكان خلافه أو دفع الزكاة إلى من طنه فقيراً فبان غنياً أو استناب في الحج
 لكونه معصوباً فمضى وفي هذه الصور كلها خلاف قال في شرح المذهب بكيفية بعض وبعضه
 ترتب على بعض أو أقوى من بعض والصحيح في الجميع عدم الإجزاء ووجوب الإعادة وما أخذ الخلاف
 أن هذه الأشياء هل هي من قبيل المأمورات التي هي شروط كالطهارة عن الحدث فلا يكون النسيان والجهل
 علماً في تركها لغوات المصلحة منها أو أنها من قبيل المنهيات كالأكل والكلام فيكون ذلك عذراً أو الأول
 أظهر وكذلك بحجب الإعادة بلا خلاف فيما لو نسي نية الصوم لأنها من قبيل المأمورات وفيها لو صادف
 صومه الإثنين ونحوه الليل دون النهار ليس وقتاً للصوم كيوم العيد ذكره في شرح المذهب ولو
 صادف الصلاة أو الصوم بعد الوقت أجزأ بلا خلاف لكن هل يكون أداءاً للضرورة أو قضاء لأنه
 خرج عن وقته قولان أو وجهان أحدهما الثاني (ويشترط عليه) ما لو كان الشهر ناقصاً أو رمضان تاماً
 وأما الوقوف إذا صادف بعد الوقت فإن صادف الحادي عشر لم يجز بلا خلاف كما لو صادف السابع
 وإن صادف العاشر أجزأ ولا قضاء لأهم كلفوا به لم يأمنوا الغلط في العام الآتي أيضاً ويستثنى ما إذا
 قل الحجاج على خلاف العادة فإنه يلزمهم القضاء لأن ذلك نادر وقرق بين الغلط في الثامن والعاشر
 بوجهين أحدهما أن تأخر العبادة عن الوقت أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه والثاني أن الغلط بالتقديم
 يمكن الاحتراز عنه فأنما يقع الغلط في الحساب أو الخلط في الشهود الذين شهدوا بتقديم الحلال والغلط

(قوله يسقط للإثم مطلقاً) أي يقع في ترك المأمور أو فعل المنهي من باب الإلتلاف وغيره (قوله الانتهاز)
 أي الفعل الموافق للأمر (قوله فمن فروع القسم الأول) أي ترك المأمور (قوله كالأكل والكلام)
 أي في الصلاة (قوله وفيها لو صادف صومه الخ) أي كان في الحبس (قوله الاحتساب) أي الاحتداد

وقال الزركشي ما ثبت
 بالمرّة قطعاً وهي أصل
 الاستحاضة من الهند
 إذا فاعها الدم الأسود
 خسة أيام مثلاً ثم تغبر
 إلى الضعف فلا تغسل
 ولا تصل بل تربعص
 فلعل الضعف ينقطع
 دون الخمسة عشر فيكون
 الكل حياً فان جاوز
 الخمسة عشر تداركت
 ما فات فاذا كان في
 الشهر الثاني فكل
 ما انقاب الدم إلى
 الضعف تغسل إذا بان
 استحاضتها في الشهر
 الأول لأنها لعة مزمنة
 فالظاهر أنها إذا وقعت
 دامت انتهى كلامه
 (تنبه) هل من هنا
 القسم كراهة ترك ورد
 اعتاده كالتجديد فيكره
 لمن عمل ولو مرة الترك
 أو لا بد من الثلاث أم
 اشترط قصد كونه ورداً
 مع التكرار أو وجود
 قرينة تدل على كونه
 ورداً أم من تعرض له
 واستدلهم بخبر أبا
 عبد الله ولا تكن مثل
 فلان كان يقوم الليل
 ثم تركه يقتضي التكرار

مع وجود القرينة
أو التنية والله أعلم
(ق) أي اتبع فوجد
كذلك (و) نارة
يشترط التكرار - أي
مرتين (على مقابل
الأصح) (أو ثلاثا
بصلى) ما ذكر
كفائف، فأنه
لا يكتفى فيه بحمرة
(وما به التصيد) فانه
لا يكتفى فيه بحمرة قطعا
قال السبوطي
(والاعتبار بالثلاث
أحمد) أي أقوى
وظاهره ترجيحه وليس
كذلك بل هو ضعيف
والمتقدم أنه لا بد من
التكرار حتى يحصل
غلبة الظن بالتعليم كما
رجحه السبوطي في
الاشتباه والتظاير
وعجيب من السيد هذا
الخلاف وهل من هذا
القسم الصوم إذا انتصف
أشعبان لمن اعتاده قبله
ثلاثا أم لا القياس
ما قدمته (و) نارة لا بد
من تكراره إلى حصول
الظن (بالإصابة
(كاختبار) الديك
للأوقات كما قاله

في التأخير قد يكون بالغم المانع من الروية ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ثم حمرة المسئلة كما قال
الرافعي أن يكون الملال غير فأكملوا إذا القعدة ثلاثين ثم قامت بينة برؤيته ليلة الثلاثين أما لو رفع الظن
بسبب الحساب فانه لا يجزئ بلا شك لتقريبهم وسواء بين لم ذلك بعد العاشر أو فيه في أثناء الوقوف
أو قبل الزوال فوقها محالين كما نقله الرافعي عن عامة الأصحاب وصححه في شرح المهذب ولو أخطأ
الاجتهاد في أشهر الحج فأحرم التفرع المأكل في غير أشهره في اعتقاده حجا وجهان (أحدهما) نعم
كما أخطأ في الوقوف في العاشر (والثاني) لا والفرق أنه لو أخطأ من أصله وفيه إضرار وأما هنا فينقذ
شعرة كذا في شرح المهذب بلا ترجيح (ومن فروع هذا القسم) في غير العبادات كالأكل فاضل على
الربويات جاهلا فان العقد يبطل اتفاقا فهو من باب ترك المأمورات لأن المائلة شرط بل العلم بها
أيضا وكذا لو عقد البيع أو غيره على عين يظهر ملكه فبانت مخالفته أو النكاح على عزم أو غيرها من
الحرمات جاهلا لا يصح (ومن فروع) القسم الثاني من شرب خمر جاهلا فلا جد ولا تعزير (ومنها)
لو قال كنت أرى من فلان ولم يصرح في لفظه بربى فلان لكنه كان ثبت زناه باقراره أو بينة وإقناع
جاهل فليس بقاذف بخلاف ما لو علم به فيكون قاذفا لها (ومنها) الإتيان بمفسدات العبادات ناسيا أو
جاهلا كالأكل في الصلاة والصوم وفعل ما ينافي الصلاة من كلام وغيره والجماع في الصوم
والاعتكاف والآحرام والخروج من المعتكف (والقعود) من قيام الثالثة إلى التشهد ومن السجود إلى القنوت
والافتداء بمحدث وذى نجاسة وسبق الإمام بركن من مراعاة المأمور بترتيب نفسه إذا ركع الإمام في
(الثالثة) وارتكاب محظورات الإحرام التي ليست بماتلاف كاللبس والاستمتاع والدهن والطيب سواء
جهل التحريم أو كونه طيبا والحكم في الجميع عدم الفساد وعدم الكفارة والتدية في أكثرها بخلاف
واستثنى من ذلك الفعل الكثير في الصلاة كالأكل فإنه يبطلها في الأصح كندوره وأحق بعضهم
بالصوم الصلاة في ذلك والأصح أنه لا يبطل بالكثرة لأنه لا يندرفيه بخلاف الصلاة لأن فيها مبة
بمذكرة (ومنها) لو سلم عن ركعتين ناسيا وتكلم عامدا لظنه إكمال الصلاة لا يبطل صلاته لظنه أنه
غلب في صلاته ونظيره ما لو نحل من الإحرام وجامع ثم بان أنه لم ينحل لكون زمنه رفع قبل نصف
الليل والمذهب لا يفسد حجة ومن نظائره أيضا لم أكل ناسيا فظن بطلان صومه فجامع في وجه
لا يفطر قياسا عليه والأصح الفطر كما لو جامع على ظن أن الصبح لم يطلع فبان خلافه ولكن لا تجب
الكفارة لأنه وطى وهو معتقد أنه غير صائم ونظيره أيضا لو ظن طلاق زوجته لما وقع منه فاشهد
عليه بطلاقها (ومن فروع) هذا القسم أيضا لم لو اشترى الوكيل مبيعا جاهلا به فإنه يقع عن الموكل
إن ساء ما اشتراه به وكذا إن لم يوافق في الأصح بخلاف ما إذا علم (تنبيه) من المشكل تصوير الجهل
بشهر الأكل في الصوم فان ذلك جهل بحقيقة الصوم فان من جهل الفطر جهل الإمساك الذي هو
تحقيق الصوم فلا تصح نيته قال السبكي فلا غلص إلا بأحد أمرين إما أن يفرض في فطر خاص
من الأشياء النادرة كالتراب فإنه قد يحجر بكون الصوم الإمساك عن المعتاد وهو عداة شرط في صحته
وإما أن يفرض في صورة بعض المتأخرين فيمن احتجهم وأكل ناسيا فظن أنه أفطر فأكل بعد

(قوله والقعود من قيام الثالثة) في نسخة والعود الخ (قوله في الثالثة) لعله في الثانية (قوله بالصوم
والصلاة) صوابه بالصلاة والصوم (قوله في ذلك) أي في عدم البطلان (قوله زمنه) أي زمن التحلل
(قوله حاملا به) أي بالمبيع الذي أمر به الموكل اهش (قوله وماعداه شرط) ما مبتدأ وشرط خبره

فذلك جاهلاً بوجوب الإمساك فإنه لا يفطر على وجه لكن الأصح فيه القطر انتهى وقال القاضي حسين
 حل مسألة تدق وتعض معرفتها هل يعتبر فيها الماء وجمان أحدهما نعم (ومن فروع القسم الثالث
 ثلاث مال الغير) فلو قدم له غاصب طعاماً ضيافة فأكله جاهلاً بقرار الضمان عليه في أظهر القولين
 وبجرمان في إتلافه مال نفسه جاهلاً وفيه صكور (ومنها) لو قدم له الغاصب والمفصوب منه فأكله ضيافة
 جاهلاً برى الغاصب الأظهر (ومنها) لو أتلف المشتري المبيع قبل القبض جاهلاً فهو قابض في الأظهر
 (ومنها) لو طلق زوجته جاهلاً بأنها زوجته بأن كان في ظلمة أو نكحها له ولها أو وكيله ولم يعلم وقع
 وفيه احتمال للإمام (ومنها) لو خاطب أمته بالعتيق وكذلك قال الرافعي ومن نظائر ما قل إذا نسي أن له
 زوجته فقال زوجتي طالق (ومنها) قال ابن عبد السلام ملاذ وكل وكيلة في اعتناق عبد فاعتقه طئانه
 أنه عبد الموكيل فإذا هو عبد الوكيل نفذ العتيق قال العلاني ولا يخفى فيه احتمال الإمام لأن هذا قصد قطع
 الملك فنقد (ومنها) إذا قال الغاصب لمالك العبد المفسوب أعتق عهدي هذا فاعتقه جاهلاً عتيق على
 الصحيح وفي وجه لا لأنه لم يقصد قطع ملك نفسه (قلت) خرج عن هذه النظائر مسألة وهي ما إذا
 استحق القصاص على رجل فقتله خطأ فالأصح أنه لا يقع الموضع (ومن فروع هذا القسم) محظورات
 الإحرام التي هي إتلاف كازالة الشعر والظفر وقتل الصيد لا تسقط فديتها بالجهل والنسيان (ومنها) يحل
 الناسي والجاهل إذا حلف على شيء باليه أو الطلاق أو العتيق أن يفعله فتركه ناشياً أو لا يفعله ففعله ناشياً الخلف
 أو جاهلاً أنه المحلوف عليه أو غيره ممن يباي يمينه ووقع ذلك منه جاهلاً أو ناسياً فقولان في الحنث
 رجع كلامه مجتوون ورجح الرافعي في الحرر عدم الحنث مطلقاً واختاره في الروضة والفتاوى قال
 الحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان وهو عام فيعمل بمعمومه إلا ما دل دليل على تخصيصه كغرامة المتلفات
 ثم استثنى من ذلك ما لو حلف لا يفعل عامداً ولا ناسياً فإنه نكث بالفعل ناسياً بخلاف لا لزوم حنثه
 كل في الحلف على المستقبل فاما على الماضي كان حلف أنه لم يفعل ثم تبين أنه فعله فالذي تلقيناه من
 مشايخنا أنه نكث ويبدل له قول النووي في فتاويه صورة المسألة أن يعلق الطلاق على فعل شيء فيفعله
 ناسياً لليمين أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه ولا بن زرين فيه كلام مبسوط سيأتي ذكره والذي في الشرح
 والروضة أن فيه القولين في الناسي ومقتضاه عدم الحنث وبحارة الروضة لو جلس مع جماعة فقام وليس
 خف غيره فقالت له امرأته استبدلت بحفك ولبست خف غيرك فحلف بالطلاق أنه لم يفعل إن
 قصد أن لا يأخذ بذلك محال كاذباً فإن كان عملاً أطلقته وإن كان شاهياً فعل قول طلاق الناسي
 انتهى ذلك أن تقول لا يلزمه من إجزاء القولين الاستواء في التصحيح وابن كرزين أبسط من تكلم على
 المسألة وهما أن لا يورد عبارته بنصها لما فيها من الفوائد قال الجبل والنسيان والإكراه حالتان (أحدهما)
 أن يكون ذلك واقعاً في نفس اليمين أو الطلاق فذهب الشافعي أن المكروه على الطلاق لا يقع طلاقه
 إذا كان غير مختار لذلك من جهة غير الإكراه بل طأوع المكروه فيما أكرهه عليه بغيره وصفته
 ويستوى ذلك الإكراه على اليمين وعلى التعليق ويلتحق بالإكراه في ذلك الجهل الذي يفقد معه
 القصد إلى اللفظ مع عدم فهم معناه والنسيان وذلك بأن يتلفظ بالطلاق من لا يعرف معناه أصلاً
 أو عرفه ثم نسيه فهذه انظر المكروه فلا يقع بذلك طلاق ولا يتعقد بمثله ممن وذلك إذا حلف باسم
 من أسماء الله تعالى وهو لا يعرف أنه اسمه أما إذا جهل المحلوف عليه أو نسيه كما إذا دخل زيد الدار وجهل
 (قوله فقرار الضمان عليه) أي على الأكل (قوله فتركه) أي الفعل (قوله أن يكون ذلك) أي الجهل

الزركشي وألحق به
 ابن قاسم كل حيوان
 محرب أي كالخمار إذا
 تصور وإلا فالديك
 قد وردت له خصوصية
 في الإيقاظ للصلاة
 لا يشركه فيها غيره
 (حال الصبي
 بالمعاكسة) في البيع
 ونحوه بأن يدفع ما قل
 ما طلب صاحب السلعة
 ويطلب أكثر من قيمة
 الشيء الذي يريد أن
 يبيعه أي يعرضه للبيع
 (له - قبل البلوغ)
 حتى إنه إذا أنس الولي
 منه الرشد أعطاه ماله
 بعد البلوغ (فرع) أنس
 منه الولي الرشد قبل
 بلوغه ثم طرأ عليه عقب
 بلوغه ما يوجب زوال
 رشفه كمرض وأنس منه
 الرشد في نوع كالتسرع
 فهل يكفي أنسه منه في
 ذلك النوع أم يشترط
 في كل الأنواع أم يضبط
 بالعرف وأنه لا يفتن
 عادة القياس الأخير
 (وسواها) أي هذه
 الصور وهو ما لا يثبت
 بمرة ولا بمسرات ولا
 بما يغلب على النظر فهو

ذلك الحالف أو علمه ثم نسب الحلف بالله أو بالطلاق أنه ليس في الدار قبله من ظاهرها نصيب في
 في النبي وقد يترخص فيها أن يقصد أن الأمر كذلك في اعتقاده وهو لما انتهى إليه علمه أي لم يعلم خلافه
 ولا يكون قصده الخزم بشأن الأمر كذلك في الحقيقة بل ترجع بحجته إلى أنه حلف أنه يعتقد كذا أو
 يظنه وهم صادق في أنه يعتقد ذلك أو ظان له فان قصد الحالف ذلك حالة اليقين أو تلفظ بمبتدأ
 بها لم يحنث وإن قصد المعنى الأول أو أطلق في وقوع الطلاق ووجوب الكفارة لولا أن مشهور أن
 تلخصها أن النسيان والجهل هل يكونان علواً له في ذلك كما كانا علواً في باب الأوامر والنواهي
 أم لا يكونان علواً كما لم يكونا علواً في غرامات المثلثات ويحوي الحالفها بالإنكافيات أن الحالف
 بالله أن زيداً في الدار إذا لم يكن فيها قد انتبهك حرمة الاسم الأعظم جاهلاً أو ناسياً فهو كالحالف خطأ
 والحالف بالطلاق إن كانت بحجته بصيغة التعليق كقوله إن لم يكن زيد في الدار فترحم حتى طالق إذا
 تبين أنه لم يكن فيها فقد تحقق الشرط الذي علق الطلاق عليه فانه لم يترخص إلا بتعليق الطلاق على علم
 كونه في الدار ولا أثر لكونه جاهلاً أو ناسياً في عدم كونه في الدار وأما إن كان بغير صيغة التعليق
 كقوله لزوجه أنت طالق فقد خرج زيد من الدار وكقوله الطلاق بلزمني أن ليس زيد في الدار كلها
 إذا قصد به اليقين جزمي محرمي التعليق واللازم وقع الطلاق في الحال وإذا جرى مجرى التعليق كان حكمه
 محكمه (الحالة الثانية) للجهل والنسيان والإكراه إن تعلق الطلاق على دخول الدار ودخول زيد الدار
 أو يحلف بالله لا يفعل ذلك فإذا دخلها انحلف عليه ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً فان جرد قصده
 عن التعليق انحلف كما إذا حلف لا يدخل السلطان البلد اليوم أو لا يخرج الناس في هذا العام فظاهر
 المذهب وقوع الطلاق والحنث في مثل الصورة هذه وقع ذلك عمداً أو نسياناً أو إختياراً أو مع إكراه
 أو جهل وإن قصد باليمين تكليف المحلوف عليه ذلك لكونه يعلم أنه لا يرى مخالفته مع حلفه أو
 قصد باليمين على فعل نفسه أن يكون بحجته ذمارة عنه عن الفعل فالذهب في هاتين الصورتين أنه
 لا يحنث إذا فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً أو رجعت حقيقة هذه اليمين إلى تكليف نفسه
 ذلك أو تكليف المحلوف عليه ذلك والناسي لا يجوز تكليفه وكذلك الجاهل وأما إن فعله مكرهاً
 فلا إكراه لأبناي التكليف فانما يحرم على المكره الفعل ويبع له الفطر في الصوم وإذا كان مكلفاً
 وقد فعل المحلوف عليه فبظهر وقوع الطلاق والحنث كما تقدم في المسئلة الأولى الحالف بالإنكافيات لحنث
 وجود الشرط المعلق عليه إذ تلفظ التعليق عام يشمل فعل المعلق عليه مختاراً ومكرهاً وناسياً وجاهلاً
 وإذا كره اليمين عالماً وهذا لا شك من مال إلى الحنث ووقوع الطلاق في صورة النسيان والجهل لكننا
 إنما اخترنا عدم وقوع الطلاق فيهما لأن قصد التكليف ينحصر فيهما ويخرجهما عن الدخول بحسب
 عموم اللفظ فلا ينهض لأن يخرج الإكراه لكونه لأبناي التكليف كما ذكرنا هذا ما ترجع عندي في
 الصورة التي فصلها وبني صورة واحدة وهي ما إذا أطلق التعليق ولم يقصد تكليفاً ولا قصد التعليق المحض
 بل أخرجه بمرجع اليقين فهذه الصورة هي التي أطلق معظم الأصحاب فيها القولين واختار صاحب المذهب
 والانتصار والرافعي عدم الحنث وعدم وقوع الطلاق ويكفي شيخنا ابن الصلاح بختاره وقوعه ويعلم بكونه
 مذهب أكثر العلماء وعموم لفظ التعليق ظاهراً لكن قرينة الحنث والمنع تصلح للتخصيص وفيها يفتقر
 الضعف ومن ثم توقف صاحب الحارثي ومن حكى عليه التوقيف من أشياخه في ذلك قال الذي يقوى
 والنسيان والإكراه (قوله التوقيف) لعله التوقف .

المستحاضة إذا انقطع
 دمها فرأت يوماً دماً
 ويوما نقاء واستمر لها
 أدوار هكذا ثم أطبق
 الدم فانه لا يلتقط لها
 قدر أيام بلا خلاف
 بل هي مبتدأة قاله
 السيوطي ثم (نقله)
 أي السيوطي (مبحث)
 هو محل البحث أي الكلام
 المقصود (العادة)
 المسارة (ليست تعتبر -
 إلا لدى اطرادها كما
 اشهر) أما إذا لم تطرد
 بأن اضطربت فلا تعتبر
 ومن فروعها ما لو كان
 في البلد نقود يتعاملون
 بها ولم يغلب بعضها
 فيجب البيان وإلا فسد
 البيع ونحوه (فائدة)
 العادة المطردة في ناحية
 لا تنزل منزلة الشرط
 خلافاً للقفال
 في إباحة منافع
 الموهون للمرتين حيث
 اعتد وقطع الحصرم
 قبل التضيغ ورد
 المقرض أزيد مما
 اقترض قاله الزركشي
 ولعل محله في غير نحو
 الأوقاف أما هو كما إذا
 اعتد البطالة من

التخصيص أن يضم إلى قرينة الحث والمنع قصد الحث والمنع فيقوى التخصيص حينئذ كما اخترناه
والغالب أن الحالف على فعل مستقبل من أفعال العلم أنه ترتدع منه بقصد الحث والمنع فيختار أيضاً أن
لا يقع طلاقه بالفعل مع الجهل والنيان إلا أن يصرفه عن الحث والمنع بقصد التعليق على الفعل مطلقاً
فيعم في الصور كلها لوجود الفعل وأما من حلف على فعل نفسه فلا يمنع وقوع طلاقه بالنيان
والجهل إلا عند قصد الحث أو المنع انتهى كلامه بحروفه وجمادى به من الحث في الحالة الأولى وهي
الحلف على الماضي تاسياً أو جاهلاً ذكره بحروفه القبول في شرح الوسيط جازماً به ونقله عنه
الأدري في القوت وقال إنه أخذه من كلام ابن رزين ونقل غير واحد أن ابن الصلاح صرح بتصحيحه
وتصحيح الحث في المستقبل أيضاً وإذا جئت بين المستقلين حصلت ثلاثة أقوال ثلثها الحث في الماضي
دون المستقبل وهو الذي قرره ابن رزين ومتابعوه وهو المختار (تنبيه) من المشكل قول المناج ولو علق
بفعله بفعل تاسياً للتعليق أو مكرهاً لم تطلق في الأظهر أو لفعل غيره من بياني بتعليقه وعلم به فكذلك
والأ فبقع قطعاً ووجه الإشكال أن قوله ولا يدخل فيه ما إذا لم يبال بتعليقه ولم يعلم به وما إذا
علم به ولم يبال وما إذا بالي ولم يعلم فاقطع بالوقوع في الثالثة مردود وقد استشكله السبكي وقال
كيف يقع بفعل الجاهل قطعاً ولا يقع بفعل التاسي على الأظهر مع أن الجاهل أولى بالكفر من التاسي
وقد بحث الشيخ جلال الدين الباجي في ذلك هو والشيخ زين الدين الكتاني في دروس ابن بنت الأغر
وكان ابن الكتاني مضمماً على ما اقتضته عبارة المناج والمناجى في مقابله قال السبكي والصبواب أن
كلام المناج محمول على ما إذا قصد الزوج مجرد التعليق ولم يقصد إعلامه بمتنع وقد أرشد الرافعي
إلى ذلك فان عبارته وعبارة النووي في الروضة ولو علق بفعل الزوجة أو أجنبي فإن لم يكن للعلق بفعله
شعور بالتعليق ولم يقصد الزوج إعلامه ففي قوله ولم يقصد إعلامه مكرر وقد أرشد إلى ذلك وقال في المهمات
أشار بقوله ولم يقصد إعلامه إلى قصد الحث والمنع وعبر عنه به لأن قاصده يقصد إعلام الحالف
بذلك لمتنع منه وهذا لما تكلم عن القيود ذكر الحث والمنع عوضاً عن الإعلام قال والظاهر أنه
معمول بما إذا لا يكون المجموع شرطاً فان الرافعي شرط بعد ذلك لعدم الوقوع شرطاً
ثلاثة شعور أن يبال وأن يقصد الزوج الحث والمنع قال وما اقتضاه كلام الرافعي من الحث إذا لم يعلم
الحلوف عليه وجه الصيد لاني فيما جمعه من طريقة شيخه القفال قال فان قصد الحث والمنع فان لم يعلم القادح حتى
قديم حث الحالف وإن علم به ثم نسي فعل قولين وشبههم من قال على قولين بكل حال وكذلك الفزالي في
البسيط فقال أما إذا علق بفعله في غيبها فلا أثر لتسايها وإن كانت ذكره فالظاهر الوقوع لأن هذا
في حكم التعليق لا قصد المنع وشبههم من طرد فيه الخلاف انتهى وخالف الجمهور فخرجوه على القولين
للشيخ أبو حامد والحاكم وصاحب المذهب والهديب والحر جاور والحوارزي انتهى وقال ابن النقيب
القسم الثالث وهو ما إذا بالي ولم يعلم ليس في الشرع والروضة معنا ويقضي المناج الوقوع فيه قطعاً
فليحذر (فرع) في المسائل الكيفية على الخلاف في حث التاسي والمكره قال لاقتل فلانا وهو
يقظ حياً وكان ميتاً في الكفارة بخلاف التاسي (قال) لا أسكن هذه الدار ففرض وعجز عن الخروج

(قوله بين الماتين) أى الماضى والمستقبل (قوله لم تطلق) أى زوجته (قوله ولم يقصد
إعلامه) أى الحلوف عليه (قوله لأن قاصده يقصد إعلام الخ) له (لأن قصد إعلام الخ
(قوله قال) أى الإسئوى (قوله بفعله في غيبها) أى الزوجة .

المدرسين أو اعتد
الاستنجاه من غير
تكبر كما أفق به
الطبيداوى في الأماكن
المعتاد فعل ذلك فيها
من المأجد فهي
مؤلة شرطه (وحينما
تعارض العرف)
أى الاستعمال من الناس
لشيء (الحل) الظاهر
(والشرع) أى لفظه
بأن ورد في الكتاب
أو السنة تسمية ذلك
الشيء فيه كالسك هل
يسمى لحماً وكلمة ورد به
القرآن أولاً للعرف
المطرد (فليقدم
للأول) أى للعرف
فلا بحث من حلف
لا يأكل لحماً بالسك
وإن سمى الله لحماً
ولا بالشئ وإنما
سمى الله سراجاً ومعه
(إن لم يكن بالشرع
حكم إعتاق) أى تعلق
(فان يكن) أى يوجد
تعلق به (فهو) أى
الشرع (بتقديم) على
عرف الاستعمال
(أحق) فن حلف
لا يصلح لم بحث
إلا بسدات الركوع

فلم يَحْتَخِلافَ . المَكْرَهُ (قال) لأكثرين ماء هذا الكوز فانصب أو شربه غيره أومات الخالف
 قبل الإمكان فيه خلاف . المَكْرَهُ (قال) لا يبيع لزيد مالا لو وكل زيد لو وكل لا وأذن له في التوكيل لو وكل
 الخالف فباع وهو لا يعلم فيه خلاف (قال) لا يبيع حثك هذا فأت الخالف قبله أو أراه أو وجب
 فيه خلاف المَكْرَهُ (قال) لا يبيع عند رأس شهر الحلال فأخرجه من البيلة الأولى للشك فيه فإن
 كونه من الشهر فيه خلاف النامى (قال) لا ريب متكرراً إلا رغبته إلى القاضي فلم يتمكن من
 الرعي لمريض أو حبس أو جاء إلى باب القاضي فحبس أومات القاضي قبل وصوله إليه فيه خلاف
 المَكْرَهُ (قال) لا أعارك حتى أستوفى شتى فصرته الترم فيه خلاف المَكْرَهُ فان قال لا يقرني فمر
 الترم بحث مطلقاً لأنها تمنع حل فعل غيره بخلاف الأول ولا بحث مطلقاً إن لم يخالف فإن ليس
 في الصورة الأولى فتنة الحاكم من ملازمته فيه خلاف المَكْرَهُ وإن استوفى فإن ناقصا فيه خلاف
 الجاهل (فرع) خرج من هذا القسم صور حملها بالجهل في الضمان (منها) إذا خرج الوثيقة
 من الجوز على ظن أنها ملكه فطلعت فلا ضمان عليه ولو كان حاملاً ضمن ذكره الرافعي قال الأسنوي
 ومثله لا يستعمال والحلط ونحوهما (ومنها) إذا استعمل المستعير العارية بعد رجوع المير جاهلاً
 فلا أجرة عليه نقله الرافعي عن القفال وأرضاه (ومنها) إذا أباح له ثمرة بستان ثم رجع فإن الأكل
 لا يفرم ما أكله بعد الرجوع وقبل العلم كما ذكره في الحاروي الصغير وحكى الرافعي فيه وجهين من
 غير قصر يبر جميع (ومنها) إذا وهبت المرأة نوبتها من القسم لغيرها ثم رجعت فإنها لا تعود إلى
 التور من الرجوع على الصحيح بل من حين العلم به (ومن فروع القسم الرابع) اللوط بشبهة فيه
 مهر المثل لأنلاف منفعة البضع دون الحيد (ومنها) من قتل جاهلاً بتعريم القتل لا نقصاص عليه (ومنها)
 قتل الخطأ فيه الدية والكفارة دون القصاص ومن ذلك مسألة الوكيل إذا اقتصر بعد عفو موكله
 جاهلاً فلا نقصاص عليه على المنصوص وعليه الدية في ماله والكفارة ولا رجوع له على العاقب لأنه
 عتس بالعفو وقبل لادية وقبل هي على العاقلة وقبل يرجع على العاقب لأنه غره بالعفو (ونظير)
 هذه المسئلة مثالو أذن الإمام للولى في قتل الجانية ثم علم حملها فرجع ولم يعلم الولي رجوعه فقتل
 كالضمان على الولي (ومن ذلك) بعض أقسام مسئلة الدهشة ولنلخصها فنقول إذا قال مستحق القتل
 أخرجهما فأخرج بشاره فقطعت فله أحوال أحدهما أن يقصد إباحتها فهي مباحة ولا نقصاص
 ولا دية سواء علم القاطع أنها البشار وأنها لا تجزى أولاً لأن صاحباً بطلاً محملاً ولكن فعل الإخراج
 اقترن بقصد الإباحة فقام مقام النطق بكسب الطعام إلى الضيف ولأن الفعل بعد السؤال والطلب كما لا دهن
 كما لو قال ناولي يدك لأقطعها فأخرجها أو ناولي متاعك لألقه في البحر فتناولها فلا ضمان في الأصح
 نعم يعزر القاطع إذا علم ويبى قصاص إيمان كما كان قال ظننت أنها تجزى أو علمت أنها لا تجزى ولكن
 جعلتها عوضاً عنها سقط وعدل إلى دية إيمان كرضاه بسقوط قصاصها ككفائه باليسار (والحال الثاني) أن
 يقصد الإخراج أجزاء ما عن إيمان فيسأل المقتضى فان قال ظننت أنه أباخها بالإخراج أو أنها إيمان أو علمت
 أنها اليسار وأنها لا تجزى فلا يجعل بدلاً فلا قصاص فيها في الصور الثلاث في الأصح لتسليط الإخراج له عليها

والجود أو لا يصوم
 لم بحث بالإمسالك
 تعدى للشرع لتعلق
 الحكم به (والصرف
 إن عارضه الوضع)
 القوى (فوقه مقدم)
 منها (منهم) أى
 الطعام (خلاف قد
 قسنى) أى اتبع
 (بعض) كالقاضى
 حين (الحقيقة
 القظية) عملاً بالوضع
 القوى (وبعض)
 كتميزه أى القاضى
 حين وهو البنىوى
 الإمام المشهور (الدلالة
 العرفية) فعل الأول
 لو حلف على شخص
 بالطلاق يوم الأحد
 مثلاً إن لم يأكل طعامه
 فامتنع يوم الأحد وجاء
 يوم الاثنين وقدم له
 ذلك الطعام بعينه لا
 بحث وعلى الثاني بحث
 (وقيل) وقائله
 الرافعي في باب الأيمان
 (أن يعم وضع) لغوى
 (قلنا) على الصرف
 (وقيل غير ذاك فيه
 فاحفظ واحكاماً) قال
 الرافعي في الطلاق وأن
 تطابق العرف والوضع

ولكن نجب دينها وبقي قصاص ائمين وإن قال علمت أنها البسار وظننت أنها تجزئ سقط قصاص
 ائمين ونجب لكل دية على الآخر (الحال الثالث) أن يقول دهشت فأخرجت البسار وظننت أني
 أخرجت ائمين فيقال المقتص فإذا قال ظننت أنه أباحها قال الراعي في قياس المذكور في الحال
 الثاني أن لا يجب القصاص في البسار قال الأذري . وصرح به الكافي لوجود صورة البدل قال
 البلقيني هو السديد قال البغوي نجب كمن قتل رجلاً وقال ظننته أذن لي في القتل لأن الظنون
 البعيدة لا تدرك القصاص وإن قال ظننتها ائمين أو علمت أنها البسار وظننتها تجزئ فلا قصاص في
 الأصح أما في الأول فغلان الاشتباه فيها قريب وأما الثانية فلعلوه بالظن وإن قال علمت أنها
 البسار وأنها لا تجزئ وجب القصاص في الأصح لأنه لم يوجد من الإخراج بدل وتسلط وفي الصور
 كلها يبقى قصاص ائمين إلا في قوله ظننت أن البسار تجزئ وإن قال دهشت أيضاً لم يقبل منه ويجب
 القصاص لأن الدهشة لا تلقى بحاله وإن قال قطعها عدواناً وجب أيضاً وإن قال أخرج لم أسمع
 (أخرج بميتك) وإنما وقع في معنى يشارك أو قال صدقت فعل شيء مختص بي أو كان مختصاً
 فهو كالمدهوش هذا يخرج أحكام هذه المسألة في نظريها من الحيد تجزئ ويسقط القطع ائمين
 بكل حال والفرق أن المقصود في الحيد التنكيل وقد حصل والقصاص عيني على التماثل وأن الحدود
 مبنية على التخفيف وأن البسار تقطع في السرقة في بعض الأحوال ولا تقطع في القصاص عن ائمين
 بحال (خرج) عن هذا القسم صور لم ينعزل بها بالحمل (ومنها) إذا بادر أحد الأولياء فقتل
 الحاني بعد عفو بعض الأولياء جاهلاً به فإن أظهر وجوب القصاص لأنه متعدي بالانفراد (ومنها)
 إذا قتل من علمه مرتداً أو ظن أنه لم يسلم فالمذهب وجوب القصاص لأن ظن الردة لا يفيد إباحة
 القتل فإن قتل المرتد إلى الإمام لا إلى الآحاد (ومنها) ما إذا قتل من عهد ذمياً أو عبداً وجهل إسلامه
 وحرية فالمذهب وجوب القصاص لأن جهل الإسلام والحرية لا يبيح القتل (ومنها) ما إذا قتل من ظنه
 قاتل أبيه فإن خلافه فالأظهر وجوب القصاص لأنه كان من محقه الثبوت (ومنها) ما إذا ضرب
 مريضاً جهل مرضه ضرباً باقتل المريض دون الصحيح فالتأصيل وجوب القصاص لأن جهل المرض
 لا يبيح الضرب وعلم من ذلك أن الكلام فيمن لا يجوز له الضرب أم من يجوز له الضرب للتأديب فلا يجب
 عليه القصاص قطعاً وصرح به في الوسيط وأخرج عنه صور عذر فيها بالحمل حتى في الضمان (ومنها)
 ما إذا قتل مسلماً بدار الحرب ظاناً بكفره فلا قصاص قطعاً ولا دية في الأظهر (ومنها) إذا رمى إلى مسلم
 فترس به المشركون فإن علم إسلامه وجبت الدية والإفلا (ومنها) إذا أمر سلطان رجلاً بقتل رجل
 ظلماً وبالمأمور لا يعلم فلا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة (ومنها) إذا قتل الحامل في القصاص فانفصل
 الجنين ميتاً فدية وكفارة أو حيّاً فدية ثم إذا استقل الولي بالاستيقاء فالضمان عليه وإن أذن
 له الإمام فإن علمه أو جهلاً أو علم الإمام كون الولي اختص الضمان بالإمام على الصحيح لأن البحث عليه
 وهو الأمر به وفي وجهه على الولي لأنه المباشر وفي آخر عليها وإن علم الولي دون الإمام اختص بالولي على
 الصحيح لأجتماع العلم والمباشرة وفي وجهه بالإمام لنفسه ولو باشر القتل جلاً بالإمام فإن جهل
 فلا ضمان عليه قال لأنه آلة الإمام وليس عليه البحث عما أمر به وإن كان محالاً فكان الولي إن علم الإمام
 فلا شيء عليه إلا اختص به ولو علم الولي مع الجلال فوجهان في الروضة الأصح أنه يوتر حتى إذا كانوا
 (فولم إن قال) أي القاطع (قوله أخرج بميتك) مقول أسمع (قوله وخرج عنه) أي عدم وجوب القصاص

لهذا وإن اختلفا
 فكلام الأصحاب بميل
 إلى الوضع والإمام
 والنزالي إلى العرف
 وقال غيره إن كان
 العرف ليس له في اللغة
 وجه البتة فالمعتبر اللغة
 وإن كان له استعمال
 ففيه خلاف انتهى
 (والعامة) من
 العرف (والخاص
 من العرف) من -
 تعارضاً فيه) أي
 التعارض (ضابط
 أتى) أي يأتي (وهو
 أن الخاص حيث
 حصراً) أي كان
 محصوراً يمكن الإحاطة
 به كما إذا كانت عادة
 امرأة أقل من عادة
 النساء في الحيض
 كيوم دون ليك
 أو أكثر فهل العبرة
 بعادتها أم بالغالب
 الأصح الثاني وقيل
 العبرة بعادتها (لم
 يعتبر أصلاً) كما مر
 (والأ) ينحصر
 (اعتبراً) كما لو جرت
 عادة أهل بلد بحفظ
 مواشيهم نهراً أو لرسالة
 ليلا فهل العبرة به أم

بالغالب الأصح الأول
 خلافا لقفال انتهى
 (بحث العادة هل
 تنزل منزلة الشرط)
 فيه (خلاف ينقل)
 كما لو كان عادة قوم
 يقطعون الحصرم قبل
 النضج فهل يصح بيعه
 قبل أو أن الحصاد بغير
 شرط قطع أم لا
 الأصح لا وقال القفال
 نعم (وغالب الترجيح
 في الفروع لا - يكون
 كالشرط كما تأصل)
 ومن ذلك مسألة الصناع
 إذا لم بشرطوا أجرة
 لا يستحقون على الأصح
 (تخيم العبرة بالعرف)
 إنما يكون (الذي -
 قارن) أي وجد حال
 لكلم التكلم حتى ينزل
 كلامه عليه ومن ثم قال
 (مع سبق له) أي العرف
 (في المأخذ) القوي
 كما قال السيوطي دون
 المتأخرين ومن فروع
 المسئلة ما لو وقف وأطلق
 النظر فهو للشافعية على
 ما حره السيوطي ولو
 أفسر بمرامهم وفسرها
 بغير مكة البلد قبل
 (وكل ما لم ينضبط شرعا

عالمين ضمنيّا أننا قال في المهمات وكما هو مستقيم لأن الأصح فيها إذا علمنا أو جهلنا أن الضمان
 الإمام خاصة فكيف يستقيم ذلك هنا قال فالصواب تفريع المسئلة على القول بالوجوب عليها إلا
 علما ثم من المشكل أنها مختصة بالضماني بالإمام إذا علم هو والولي وصحبا فيها إذا رجع
 الشهود واقتصر الولي بعد حكم الحاكم بأن القصاص مباح على الكل بل لم يقل أحد بأن الضمان في
 هذه الصورة مختص بالحاكم أو مختص بها إذا أمر السلطان بقتل رجل ظلما وكان هو والمأمور
 عالين اختصاصه بالمأمور إذا لم يكن ظمرا فهذه ثلاث نظائر مختلفة قال في ميدان القربان وإن
 الفرق أن الإحاطة بسبب المنع من الإقدام على القتل في غير مسئلة الحاميل لا يتوقف على إخبار
 الحاكم به بخلافه فيها كان مناط العلم فيها الظن الناشئ من شهادة النسوة بالحمل وتخصيص سماع الشهادة
 بتخصيص الحاكم فإذا لم يكن من القتل بعد أدائها إذن ذلك بضعف السبب عنده فأنكر في ظن الولي
 فذلك أحيل الضمان على تفریط الحاكم ولم يقل به عند رجوع الولي والقاضي لعدم ذلك فيه انتهى
 (من يقبل منه دعوى جهل ومن لا يقبل)

كل من جهل تحريم شيء مما يشترك فيه غالب الناس لم يقبل إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو نفا
 بجادية بعيدة عن العلماء ونحو فيها مثل ذلك كتحريم الزنا والقتل والسرقه والخمر والكلام في الصلاة
 والأكل في الصوم والقتل بالشهادة إذا رجعنا وقالنا نعلمنا ولم نعلم أنه يقتل بشهادتنا ووطء المفسوبة
 والمرهونة بليون إذن الراي فان كان بإذنه قبل مطلقا لأن ذلك نفي على العوام ومن هذا القبيل أمي
 الذي يقبل فيه دعوى الجهل مطلقا لحفاه كون التنجس مطلقا للصلاة وكون القدر الذي أتى به من الكلام
 محرما أو النوع الذي تناوله مفطرا فلا أصح في الصور الثلاث عدم البطالين ولو علم تحريم الطيب وأعضه
 في بعض أنواع الطيب أنه ليس بمحرّم فالصحيح وجوب الفدية كتقصيره كذا في كتب الشيخين وقد
 يقال أنه مخالف لمساقي الصلاة والصوم ولا يقبل دعوى الجهل بشي من الرد بالعيب والأخذ بالشفعة من
 قدم الإسلام لا شهره وتقبل دعوى في ثبوت أخبار الشرط ونفي الولد في الأظهر لأنه لا يعرف إلا الخواص
 (قاعدة) كل من علم تحريم شيء وجهل ما يترتب عليه لم يفده ذلك كمن علم تحريم الزنا والخمر وجهل
 وجوب الحد بمعدا لا اتفاق لأنه كان حقه الامتناع وكذا لو علم تحريم القتل وجهل وجوب القصاص يجب
 القصاص أو علم تحريم الكلام وجهل بمكونه مطلقا لا يتعل وتحرّم الطيب وجهل وجوب الفدية تجب (لرم)
 علم ثبوت الخيار وقال لم أعلم أنه غل الفور قالوا في الرد بالعيب والأخذ بالشفعة يقبل لأن ذلك مما نفي
 كذا أطلقه الرافعي واستدركه النووي فقال شرطه أن يكون مثله مما نفي عليه وفي حق الأمة نقل
 الرافعي عن القزالي أنها لا تقبل وجزم به في الحواشي الصغير لأن من علم ثبوت أصل الخيار علم
 كونه غل الفور ثم قال الرافعي ولم أر هذه الصورة نعرضا في سائر كتب الأصحاب نعم بموجبها
 المأدى في الرّم بأن تكون قديمة عهد بالإسلام وخالطت أهلها فان كانت حديثة عهد ولمخالط
 أهلها قولان وفي نفي الولد سوى في التثنية وبين دعوى الجهل بأصل الخيار فيفصل بينهما

(قوله قال) أي صاحب الوسيط (قوله لأن الأصح فيها) أي الوجهين (قوله اختصر الضمان)
 لعله اختصاص بالخ (قوله فأنكر) أي الحاكم (قوله لم يقل به) أي إحالة الضمان على تفریط
 الحاكم (قوله وقد يقال إنه) أي ما في كتب الشيخين (قوله وفي حق الأمة) أي بأن كانت
 تحت عهد ثم عصت ولم يعتق (قوله في الرّم) في نسخة الرقيم.

قدم الإسلام وقريبه وأقره النووي في التصحيح ولا ذكر للمسألة في الروضة وأصلها (تذنب في نظائر متعلقة بالجهل) عنها عزول الوكيل قبل علمه فيه وجهان الأصح انعزاله وعدم تفويض تصرفه (ومنها) عزول القاضى قبل علمه والأصح فيه عدم الانعزال حتى يبلغه والفرق عسر تتبع أحكامه بالإبطال بخلاف الوكيل ومنها الرواية نوبتها في القسم إذا رجعت ولم يعلم الزوج لا يلزمه القضاء وقيل فيه بخلاف الوكيل (ومنها) لو قسم لحرمة ليلتين والأمة ليلة فصقت ولم يعلم قال المسارودي لا قضاء وقال ابن الرفعة القياس أن يقضى لها (ومنها) لو أباح غمارستان ثم رجع ولم يعلم المباح له ففي ضمان ما أكل بخلاف الوكيل (ومنها) الفسخ قبل بلوغ المكلف فيه بخلاف الوكيل قاله الرويانى (ومنها) لو عني الولي ولم يعلم الخلل فاقصر في وجوب الدية قولان يخرجان من عزول الوكيل أحدهما الوجوب (ومنها) لو أذن لعبده في الإحرام ثم رجع ولم يعلم العبد أنه محبلة في الأصح (ومنها) لو أذن الميراث في بيع المهرونة ثم رجع ولم يعلم الزامن في نفوذ تصرفه وجهان أحدهما لا ينفذ (ومنها) إذا أخرج الأقرب عن الولاية فهي للأبعد فلوزال المساع من الأقرب وزوج الأبعد هو لا يعلم في الصحة وجهان (ومنها) لو عصت الأمة ولم تعلم فصلت مكشوفة الرأس قولان أحدهما يجب الإعادة (ومنها) لو وكله وهو غائب فهل يكون وكيلًا من حين التوكيل أو من حين بلوغ الخبر وجهان مفتضى ما في الروضة تصحيح الأول (ومنها) لو أذن لعبده في النكاح ثم رجع ولم يعلم العبد في صحة نكاحه بخلاف الوكيل (ومنها) لو استأذنها غير الجبر فأذنت ثم رجعت ولم يعلم حتى زوج في صحة بخلاف الوكيل (ومنها) فصل وأما المكره فقد اختلف أهل الأصول في تكليفه على قولين وفصل الإمام فخر الدين وأتباعه فقال إن اتهم الإكراه إلى حد الإلجام لم يتعلق به حكم وإن لم ينته إلى ذلك فهو مختار وتكليفه بخلاف شرعاً وخلافاً وقال القزالي في البسيط الإكراه يسقط أثر التصرف عندنا إلا في خمس مواضع وذكر إسلام الحرى والقنل والإرضاع والزنا والطلاق إذا أكره على فعل المعلق عليه وزاد عليه غيره مواضع وذكر النووي في تهذيبه أنه يستثنى مائة مسألة لا أثر للإكراه فيها ولم يعدها وطال ما أمعنت النظر في تتبعها حتى جمعت منها جملة كثيرة وقد رأيت الإكراه بشاوي النسيان فان المواضع المذكورة إما من باب ترك الأمور فلا يسقط تداوكم ولا يحصل الثواب والترتب عليه وإما من باب الإتلاف فلا يسقط الحكم المترتب عليه وتسقط العقوبة المتعلقة به إلا القتل على الظاهر وهما لنا أشد ما يحضرنى من ذلك (الأول) الإكراه على الحدث وهو ممن باب الإتلاف فإنه إتلاف للطهارة ولهذا لو أحدث ناسياً انتقض نفقته في الفرج وجه ضعيف أنه لا ينفذ ناسياً وإذا نزع هذه الصورة إلى أسباب الحديث الأربعة كثرت الصور (الثاني) الإكراه على إفساد الماء بالاستعمال والنجاسة أو مغير طاهر فإنه يفسد وهو أيضاً ممن باب الإتلاف إذ لا فرق فيه بين العبد وغيره (الثالث) قال في الروضة لو أتى إنسان في نهر مكرها فنوى فيه رفع الحدث صح وضوؤه وقال في شرح المذهب قال الشيخ أبو علي أطلق الأصحاب صحة وضوئه ولا بد فيه من تفصيل فان نوى رفع الحدث وهو يريد المقام فيه ولو لحظت صحة غسله لانه غسل يتصور قصده وإن كره المقام وتحقق الإضرار من كل وجه لم يصح وضوؤه إذ لا تتحقق النية به (الرابع) والخامس الإكراه على غسل النجاسة وديع الجلد (السادس) الإكراه على التحول عن القبلة في الصلاة فبطل (السابع) الإكراه على الكلام لها فبطل في الظاهر للضرورة (الثامن) (قوله ولم يعدها) في نسخة بعددها (قوله وإذا نزع) في نسخة نوحته .

ولا - وضعا (لغوا
(فللعرف رجوعه
(انجلي) وذلك كالحزب
في المروة فيرجع فيه
إلى العرف وكالمسافة
بين الإمام والمأموم
وكالتعريف في القطة
(الباب الثاني في قواعد
كلية يخرج عليها مالا
ينحصر من الصور
الحزبية فهناك) أى
خلف (نظم أربعين
قاعده - مسرودة) أى
معلومة فوراً (واحدة
فواحدة - وهى من
القواعد الكلية) أى
التي لا تختص بباب
واحد (لا تنحصر)
بعد (صورها الحزبية)
لكثرتها (وربما
استثنى منها) مع كليتها
(صور - لكنها) أى
الصور المستثناة (قليلة
تنحصر - فهى على
التحقيق) وإن أوهم
التعبير بكونها كلية
اطرادها (أغلبية)
أى الأغلب بمعنى الأكثر
فيها ذلك واعلم أنه إذا
شدت مسألة عن قاعدتها
واحتمل خسرونها
وعدهم بالأصل علمه

لأن الأصل دحوها
فإنه أشبه أن يحرم
في فرة العبر ويفسر
مها قولهم إن الحاق
المسألة بنظرها أولى
من تأسيس أصل لها أي
لصعوبة الاستخراج
لأنه يبعد غالباً سلامة
تأسيس حادث لقلة
التطلع والله أعلم فمن
ثم قال (كغالب
القواعد الفقهية) فانه
كذلك بخلاف قواعد
المناطقة فإن الغالب
فيها الإطراد فمن زعم
كلية اطرادها فقد وهم
كما بينه المولى ابراهيم
الكردى في التبراس
في هدم الأساس
للزغشري (وما أنا
أشرع في نظلمها راجياً)
أي مؤملاً (العيون)
أي الاعانة (على تمامها
معقلاً كلاً بما يستثنى .
منها وما يعرض لى)
من الفوائد . في الأثنا
(القاعدة الأولى
الاجتهاد) الذي هو
لغة مطلق بذل الوسع
واصطلاحاً بذل المجهود
في تحصيل المقصود ثم
إن وافق ما عند الله

الإكراه على فعل بيبى الصلاة فتظل قطعاً لثبوتها (التاسع) الإكراه على ترك القيام وهو
(العاشر) الإكراه على تأخير الصلاة عن الوقت فنصير نصاء (الحادى عشر) الإكراه على ترك
التصاريق قبل القبض فتظل كما ذكره في الاستقصاء وغيره وكذلك يظل مع السبب كما هو عليه
والجمل كما صرح به المشاورى قال الزركشى كقياسه في رأس مال المسلم وكذلك (الثانى عشر) لو صرنا
في اختيار المحاسن حتى نفرقها في انقطاع الخيار تحولاً حيث المكره (الثالث عشر) الإكراه على إنلاف مال
الغير فانه يطالب بالتصان وإن كان القرار على المكره في الأصح (الرابع عشر) الإكراه على إنلاف الصيد
كذلك بخلاف مالو حلق شعر محرم مكرهاً لا يكون للمحرم تحريماً في الضمان على الأظهر لأنه لم يباشر
(الخامس عشر) الإكراه على الأكل في الصوم فانه يفطر في أحد القولين وصححه الرافعى في الحر
(السادس عشر) الإكراه على الجماع في الإحرام فيه يظهر بقان الآتيان (السابع عشر) الإكراه على
الجماع فيه الطريقان في أصل الروضة بل لا ترجع في أحدهما بنفسه قطعاً بناءً على أن إكراه الرجل
على الوطء لا يتصور (الثامن عشر) إكراهه على التامى (التاسع عشر) الإكراه على الحرودج من
المنكف فانه يظل في أحد القولين كما لا كيل في الصوم (التاسع عشر) الإكراه على إعطاء الزينة
لظالم فانه يضمن في الأصح ثم يرجع على من أخذ منه (العشرون) الإكراه على الذبح أو الرى
من محرم أو مجوسى لحلال ومسلم (الحادى والعشرون) إكراهه الحرى على الإسلام (الثانى والعشرون)
إكراهه المرتد عليه (الثالث والعشرون) إكراهه الذمى على وجوه (الرابع والعشرون)
إكراهه على تحليل الحرم بلا عين قال الإمامون بمنع الحماة باختار ومنع القطع بالطهارة (الخامس
والعشرون) إلى الثلاثين (الإكراه على الوطء فيحصل بالإحصان ويستقر المهر ويحل للمطلق ثلاثاً
ويلحقه الولد ونصير أمته به مستلدة ويلزمه المهر في غير الزوجة قلته تحريماً ثم رأيت الإسنى إذ كره
عنه أنه كان لاف المال (الحادى والثلاثون) الإكراه على القتل فيجب القضاء على المكره في الأظهر
(الثانى والثلاثون) الإكراه على الزنا لا يبيحه (الثالث والثلاثون) الإكراه على اللواط (الرابع والثلاثون)
ويوجب أحد في قول (الخامس والثلاثون) الإكراه على شهادة الزور والحكم بالباطل في قتل أو
جلد (السادس والثلاثون) الإكراه على فعل المحلوف عليه في أحد القولين (السابع والثلاثون) (والثامن
والثامن) الإكراه على طلاق زوجة المكره أو بيع ماله أو عتق عبده لأنه مألوف في الإذن أما
لو أكرهه أجنبي الوكيل على بيع ما وكل فيه ففي نظيره من الطلاق احتمالان للروايات حكاهما عنه في لروضة
وأصلها أوصحها عنده عدم الصحة لأنه المباشر (الأربعون) الإكراه على ولاية القضاء (الحادى والأربعون)
لو أكرهه المحرم والصائم على الزنا قال الإسنى لا يحضرن فيها نقل والمصلحة أنه يفسد عبادة لأنه لا يباح
بالإكراه قال إلا أن عدم وجوب الحد قد يبرح عدم الفساد (الثانى والأربعون) لو أكرهه على ترك الوضوء
ففيهم قال الروبانى لا قضاء قال النووى وفيه نصير قال لكن المراجع مما ذكره لأنه في معنى من عصب ماؤه
قال الإسنى والمصلحة خلافه لأن النصب كثير معهود بخلاف الإكراه على ترك الوضوء فعلى هذا يستثنى
(الثالث والأربعون) الإكراه على السرقة لا يفسد الحد في قول (الرابع والأربعون) لا يبرئ القاتل
مكرهاً على الصحيح (الخامس والسادس والأربعون) الإكراه على إرضاع غيره إنفاقاً بوجوب شهر
(قوله أو الرى) أى رى الصيد (قوله على وجه) أى ضعيف (قوله قال الإسنى) في نسخة
البحرى (قوله الثلاثون) في نسخة الثلاثين .

للحل إذا انقضى به النكاح على المَرْصُوعَةِ على الأصح قال الأسنوي وفيه نظر (السابع والأربعون) الإكراه على القذف يوجب الحد في وجه (الثامن والأربعون) الإكراه بحق ونحو ذلك ظهور الإكراه على الأذنان وعلى فعل الصلاة والوضوء وأركان الطهارة والصلاة والحج وأداء الزكاة والكفارة والدين وبيع ماله فيه والصوم والاستنجار للحج والاتفاق على رقيقه وبيعته وقرينه وإقامة الحدود وإعتاق المنذور ^{بمكة} ^{بأشهر} كما صرح به في البحر والمشتري بشرط العتق وطلاق المولى إذا لم يبطأ واختيار من أسلم على أكثر من أربع وغسل الميت والجهاد فكل ذلك يتصح مع الإكراه فهذه أكثر من عشرين صورة في ضابط الإكراه بحق وثمة فيما ذكر الأسنوي أن يأتى أجنبي فلعنه وبيع ماله فيمتنع فيكرهه فلا شك في الصحة لأن الشئد غرضاً صحيحاً في ذلك إما التقليد إمامه أو أخذ أجره فهذا أكثر من سبعين صورة لا أثر للإكراه فيها وفي بعض صورها مما يقتضي التعدد باعتبار أنواعه فيبلغ بذلك المائة وفيها نحو عشر صور على رأي ضعيف (نتبه) من المشكل قول المهاج في الخلع وإن قال أقبضتني فليلك الإطعام والأصح كباثر التعليق فلا يملكه ولا يشترط للإقباض مجلس ويشترط لتحقيق الصفة أخذه بيده منها ولو مكرهه وتمرجه الإشكال أن المعلق عليه إقباضها والإقباض مع الإكراه ملغى شرعاً فلا اعتبار به قال السبكي فذكره في المهاج لا يخرج له إلا الحمل على السهو ولم يذكر ذلك في الروضة والشرح إلا فيما إذا قال إن قبضت منك لأني قوله إن أقبضتني قال الأبلقيني فواقع في المهاج وهم انتقل من مسألة إن قبضت إلى مسألة إن أقبضتني (ما يباح) بالإكراه وما لا يباح فيه (فروع) الأول التلغظ بكلمة الكفر فيباح به للآية ولا يجب بل الأفضل الامتناع بمصابرة على الدين واقتداء بالسلف وقيل الأفضل التلغظ ضيانه لنفسه وقيل إن كان ممن يتوقع منه النكابة والعُدو والقيام بأحكام الشرع فالأفضل التلغظ لمصلحة بقائه وإلا فالأفضل الامتناع (الثاني) القتال المحرم لحق الله فلا يباح به بالاتفاق أيضاً لأن مفسدته أفحش للمالبة كنساء الحرب وهيبانهم فيباح (الثالث) الزنا ولا يباح به بالاتفاق أيضاً لأن مفسدته أفحش من الصبر على القتل سواء كان المكره رجلاً أو امرأة (الرابع) الواط ولا يباح به أيضاً صرح به في الروضة (الخامس) القذف ولم أر من تعرض له وفي كتب الحنفية أنه يباح بالإكراه ولا يجب به حد وهو الذي تقتضيه قواعد المذهب انتهى (قلت) قد تعرض له ابن الرفعة في المطلب فقال يشبه (أن يلتحق) بالتلفظ بكلمة الكفر ولا ينظر إلى تعلفه بالمقذوف لأن لم ينصرت به (السادس) السرقة قال في المطلب بظهر أن يلتحق باتلاف المال لأنها تكون الإتلاف قال في الحادق وقد صرح جماعة بأباحها منهم القاضي حسين في تعليقه قلت وقد جزم به الأسنوي في التمهيد (السابع) شرب الخمر ويباح به قطعاً استيفاء للمهجة كما يباح لمن غص بلغمه أن يسفها به ولكن لا يجب على الصحيح كذا في أصل الروضة (الثامن) شرب البون وأكل الميتة ويباحان به وفي الوجوب أحدان لأن للقاضي حسين قلت ينبغي أن يكون أحدهما الوجوب (التاسع) إتلاف مال الغير ويباح به بل يجب قطعاً كما يجب على المفسط أكل طعام غيره (العاشر) شهادة الزور فإن كان يقتضي قتلاً أو قطعاً ألحق به أو إتلاف مال ألحق به أو جلد فله يحمل نظر إذ يقتضي إلى القتل كذا في المطلب وقال الشيخ عز الدين لو أكره على شهادة زور أو حكم باطل في قتل

(قوله أنه كانلاف المال) أي وطء غير الزوجة (قوله إما لتقليد إمامه أو أخذ أجره) لعل هذه الحمل زائدة (قوله وما لا يباح فيه) لعله به (قوله للآية) وهي (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) (قوله لأنه لم يتضرر به) أي القذف.

تعالى فهو صواب ولا فخطأ لكنه مأجور عليه (لا ينقض بالاجتهاد) اللاحق فيصبح ما فعله بالاجتهاد الأول وثراً به ذمته (الاجتهاد) عندهم لا ينقض بالاجتهاد لقول سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى (مطلقاً إذ يعرض) أي في غالب الأحوال سواء في العبادات كن اجتهاد في القبلة أو في الماء ثم تغير ظنه فأعاد الاجتهاد فلا ينقض ما فعله بالأول ولو في صلاة واحدة لكنه لا يعمل بالثاني في المياه لارتباط أثر الاجتهاد الأول به ولو كان الفرق غلط أمر التجاسة وإلا فيقين الخطأ موجود في القبلة والحكومات فإذا حكم الحاكم في واقعة بالصحة أو الموجب قال السبكي لم ينقض حكمه انتهى نقله عنه السيوطي رحمه الله وذكر في الكتاب

أو قطع أو إحلال بضع أسلم للقتل وإن كان يتضمن إتلاف مال كرمه ذلك حفظاً للمهجة (الحادي عشر) الفطر في رمضان ويباح به بل يجب على الصحيح (الثاني عشر) الخروج من صلاة الفرض وهو كالالفطر (الثالثة) ضبط الأودي هذه الصور بأن ما يسقط بالتوبة يسقط حكمه بالإكراه والأفلاقله في الروضة وأصلها قال في الحادى وأورد عليه شرب الخمر فإنه يباح بالإكراه ولا يسقط تحده بالتوبة وكذلك القذف (فما يتصور فيه الإكراه وما لا) قال العلماء لا يتصور الإكراه على شيء من أفعال القلوب وفي الزنا وسجهاً (فما يتصور أنه يتصور لأنه منوط بالإبلاخ والثاني لأن الإبلاخ إنما يكون مع الانتشار وذلك راجع إلى الاختيار والشهوة وفي التنبيه ولا بعذر أحد من أهل فرض الصلاة في تأخيرها عن الوقت إلا نائم أو ناس أو مكره على تأخيرها واستشكل تصور الإكراه على تأخير الصلاة فإن كل حالة تختلف لما دونها إلى إمرار الأفعال على القلب وهو شيء لا يمكن الإكراه على تأخيرها وهو يفعل غير مؤخر وصورة في شرح التهذيب بالإكراه على الناس بمناف وقال القاضى زين الدين الثلثتان المراد الإكراه على أن يأتي بها على غير الوجه المزمع من الطهارة ونحوها ولا يكون الإكراه عذراً في الإجزاء لتدبره وبكره الحديث على تأخيرها عن الوقت ويمنع عن الرضوخ في الوقت وقال الشيخ تاج الدين السبكي في التوضيح قد يقال المكره قد يدهش حتى عن الإيماء بالطرف ويكون مؤخرًا معذورًا كما لمكره على الطلاق لا يكره التوربة إذا اندهش قطعاً (فما يحصل به الإكراه) قال الرافعي الذي مال إليه المعتبرون أن الإكراه على القتل لا يحصل بالتخويف بالقتل أو ما يخاف منه القتل وأما غيره ففيه شبهة أوجه (أحدها) لا يحصل إلا بالقتل (الثاني) القتل أو القطع أو ضرب يخاف منه الهلاك (الثالث) ما يستلزم الاختيار ويجعله كالمكره من الأسد الذي يتخطى الشوك والنار ولا يبالي فيخرج عنه الحبس (الرابع) اشتراط عقوبة بدنية يتعاقب به قود (الخامس) اشتراط عقوبة شديدة تتعلق ببدنه كالحبس الطويل (السادس) أنه يحصل بما ذكر وبأخذ المال أو إتلافه والاستخفاف بالأموال وإهانتهم كالصفع بالماء وتسويد الوجه وهذا اختيار جمهور العراقيين وصححه الرافعي (السابع) وهو اختيار النووي في الروضة أنه يحصل بكل ما يؤثر العاقل الإقدام عليه مخدراً مما قد يد به وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأفعال المطلوبة والأمور المخوف بها فقد يكون الشيء إكراهاً في شيء دون غيره وفي حتى شخص دون آخر فالإكراه على الطلاق فيكون بالتخويف بالقتل والقطع والحبس الطويل والضرب الكثير والمتوسط لمن لا يحتمله ولم يعتده وبخويف ذي المروءة بالصفع في الماء وتسويد الوجه ونحوه وكذا بقتل الوالد وإن علا والولد وإن سفل على الصحيح لا سائر المحارم وإتلاف المال على الأصح وإن كان الإكراه على القتل كالتخويف بما الحبس وقتل الولد ليس إكراهاً وإن كان على إتلاف مال كالتخويف بجميع ذلك إكراه قال النووي وهذا الوجه أوضح لكن في بعض تفصيله المذكور نظر كالتهديد بالنفي عن البلد إكراه على الأصح لأن مفارقة الوطن شديدة ولهذا جعلت عقوبة الزنى وكذا تهديد المرأة بالزنا والرجل بالواط ولا بد في كل ذلك من أمور (أحدها) قدرة المكره على تحقيق ما هدد به بولاية أو قتل أو قتل أو هجوم (ثانيها) عجز المكره عن دفعه برب أو استغاثة أو مقاومة (ثالثها) ظنه أنه إن امتنع بما أكره عليه أو وقع

(قوله الأودي) في نسخة الأودي وفي نسخة أخرى الأودي (قوله كالصفع) أي الضرب في الرقبة (قوله ولا بد في كل ذلك) أي الإكراه.

الآدم ما نفسه نقلا عن البلقيني رحمه الله لو حكم شافعي بصحة بيع الدار التي لها جاز فإنه يسوغ للحنى أن يحكم بأخذ الحار للشفعة لأن البيع عنده صحيح ولو حكم الشافعي بموجب شراء الدار المذكورة لم يسكن للحنى أن يحكم بأخذ الحار لأن موجبها الدوام والاستمرار انتهى (واستثنى منها صوراً في الحملة) أي من غير نظر لما يرد على الاستثناء وهذا كالمكرر لأنه سبيد ذكره بالنظر لقوله قلت الخ (نقض الإمام لحمى من قبله) فإنه يسدب أو يجب بحسب قوة المصلحة أو ضعفها كما في فتح الجواد لأنه قد يرى المصلحة في نقضه ولو حى الخلفاء الأربعة خلافاً لما في الروضة وكذا حى سيدنا عمر رضي الله عنه خلافاً للأوزعى (وقسمه الإيجار) أي التي

به المتوعد (أولها) تكون المتوعد مما يحرم تعاطيه على المكروه فلو قال طلق الفصاح لبحاني طلق امرأتك
 والألف تنقض مثل لم يكن كراهاً (خامسها) أن يكون عاجلاً فلو قال طلقها أو ألقها غداً فليس
 بكراه (سادسها) أن يكون معيلاً فلو قال ألق زيدا أو عمراً فليس بكراه (سابعها) أن يحصل بفعل
 المكروه عليه التخلص من المتوعد به قال ألق نفسك ولا تطلقك فليس بكراه ولا يحصل إلا كراه
 بقوله ولا تطلقك فليس بكراه أو كثر أو أبطلت صلاتي أو صومي وبشروط في الإكراه على كلمة الكفر
 طساية القلب بالإيمان فلو نطق معتقداً بها كفر ولو نطق غافلاً عن الكفر والإيمان في رده ورجعها
 في الحارثي قال في المطلب والآية تبدل على أنه مترد قال الماوردي والأحوال الثلاثة تأتي مثلها في
 الطلاق ولا يشترط في الطلاق التورية بأن ينوي غيرها على الأصح وفي شرح المهذب نص الشافعي
 على أن من أكرهه على شرب خمر أو أكل محرّم يجب أن يتقيا إذا قلنا (أمر السلطان) هل يكون كراهاً
 اختلف في أمر السلطان هل ينزل منزلة الإكراه على وجهين أو قولين (أحدهما) لا ولا ينزل الإكراه
 بالهديد صريحاً كغير السلطان (الثاني) نعم لعلين (أحدهما) أن الغالب من حالة السطوة عند المخالفة
 (الثاني) أن طاعته واجبة في الجملة فينقض ذلك شبهة قال الرافعي ومقتضى ما ذكره الجمهور صريحاً
 ودلالة أنه ينزل منزلة الإكراه قال ومثل السلطان في إجراء الخلاف لا زعم والمثقل لأن المدار على خوف
 المذخور من مخالفتها وأما حكم الحاكم وحكم الشرع فهل ينزل منزلة الإكراه (فيها فروق) منها لو حلف لا يفارقه
 حتى يستوفى حقه فأفلس ومنعه الحاكم من ملازمته ففعله المكروه (ومنها) لو حلف لبطان زوجته باللبلة
 فوجدتها حائضاً لم يحنث كالأمره على ترك الوطء (ومنها) قال إن لم تصومي غداً فأتيت طالق فحاضت
 ففروغ الطلاق على الخلاف في المكروه ذكره الرافعي (ومنها) من أبلغ سكر فخطأ لبلا وبقى مطرفه
 فحار حاتم أصبح صاماً فانزعج أنظر وإن تركه لم تصح صلاته لأنه متصل بنجاسة قال والخادم فطريقه
 أن يجبره الحاكم على نزعها ولا يفطر لأنه كالمكروه قال بل لو قيل لا يفطر بالزعر باختياره لم يمتدثر بلا
 لإيجاب الشرع منزلة الإكراه كما إذا حلف أن يطأها في هذه البلية فوجدتها حائضاً لا يحنث (ومنها)
 لو حلف لا يخلع بمائة مائة فوجب عليه مائة وقلنا بوجوب التغليظ حلف وحيث (ومنها) لو كان له
 عبد مقيد فحلف بعقده أن في قيده عشرة أرطال وحلف بعقده لأخيه فهو ولا غيره فشهد عند القاضي غداً
 أن في قيده خمسة أرطال فحنث بعقده ثم حل القيد فوجد عشرة أرطال قال ابن الصباغ لا شيء على
 الشاهدين لأن العتق حصل بحل القيد دون الشهادة لنحقق كذبهما حكاه الرافعي في آخر القول
 (تنبيه) يقع في الفتاوى كثيراً أن رجلاً حلف بالطلاق لا يودي الحق الذي عليه فيفتي في خلاصه
 بأن يرفع إلى الحاكم فيحكم عليه بالأداء وأنه لا يحنث ينزل بالحكم منزلة الإكراه وعندى في هذه
 وقفة (أما أولاً) فلأن الشيخين لم ينزلا الحكم منزلة الإكراه في كل صورة والإقرار بذلك قاعدة
 عامة بل ذكرهما في بعض الصور وذكر خلافه في بعض كما نراه فليس الخلق هذه الصور بالصورة
 التي حكم فيها بعدم الحنث أولى من الحاقها بالحنث كما نراه فيها بالحنث (أما ثانياً) فلأن الإكراه يحنث لا أثر له
 في عدم القود بدليل صحة بيع من أكرهه الحاكم على بيع ماله لوفاء دينه وطلاق المولى إذا أكرهه الحاكم

(قوله أن يكون) أي المكروه عليه (قوله الغالب من حالة) لعله من حالته (قوله واجبة في الجملة) أي في
 بعض الصور بعضها في الآية (وأولو الأمر منكم) وبعضها في الحديث لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق (قوله
 لا يهارة أي) أي المدين (قوله بمائة مائة) أي بالأوقات والأمكنة (قوله في آخر القول) في نسخة آخر العتق

يجري فيها الإيجاب وهي
 قسمة الأجزاء (حبنا
 نعم) بحذف الألف
 (بينه بلفظ الذي
 قسم) فانها تنقض
 (كذلك التضمين)
 بشئ قومه القومون
 (إن بعث) فيه أي
 يطاع (على) صفة
 نقص في المقوم فينقص
 منه بقدره (أو زيادة)
 لكون الدابة حاملاً
 أو كون الزجاجة ليست
 زجاجة بل جوهرية
 (تلا) أي تتبع العنور
 التقويم الأول أي
 وقع بعده فانه ينقض
 (والحكم الخارج
 بالشهود إن) أقامها
 الداخل فيها قد زكن
 وهو من ليس له اليد
 فيما ادعى على إنسان
 بدار وأقام بها بيته ثم
 انتزعت الدار منه وحكم
 للخارج بها ثم أقام
 الداخل بيته ولو شاهده
 وبينا بأنها ملكه فان
 الحكم للخارج ينقض
 (قلت) كما قال الأصل
 تبعاً للزركشي (وفي
 استثناء بعض) لو أبدله
 بكل لأفاد أن كلها

لأن الإكراه فيها محقق فالله يشرح له الصدر لما بحث فيه القول بالحنث فلا أثر للحكم في منه هذا
 إذا كان ثمة فبالحنث فان كان منكراً له وثبت بالبيضة قوى في هذه الحالة لأنه يزعم أنه مظلوم في هذا
 الحكم فلم يكن الإكراه محققاً في دعواه والطلاق لا يقع بالشك وقول في هذه الحالة بعدم الحنث أو
 ظاهراً فلو كانت البيضة صادقة في الواقع ثم هو عالم بأن عليه ما شهدت به وقع باطلاً ثم رأيت الزر يمتلئ
 قال في قواعد ذكر الرافعي في كتاب الطلاق أنه لو قال إن أخذت مني حنثك فقلت طالق فما كرمه
 السلطان حتى أعطى بنفسه فعل القولان في فعل المكره وقصيته ترخيصاً لعدم الحنث والنتيجة بخلافه لأن
 الإكراه محقق بهذه عبارته انتهى (القول في النائم والمجنون والمغنى عنه) قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر فله حديث
 صحيح أخرجه أبو داود بهذا اللفظ من حديث عائشة رضي الله عنها وأخرجها من حديث علي وعمر
 بلفظ عن المجنون حتى يفقه ويلفظ عن الصبي حتى يحتلم ويلفظ حتى يبلغ وذكر أبو داود أن ابن جريج
 رواه عن القاسم بن يزيد عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم فزاد فيه والخرف وأخرج الطبراني
 من حديث ابن عباس وشديد بن أبيس وثوبان والبراء من حديث أبي هريرة قلت قد ألف السبكي
 في شرح هذا الحديث كتاباً سماه إبراز الحكم من حديث رفع القلم ذكر فيه ثمانية وثلاثين قاعدة
 تتعلق به وأنا أنقل منه هنا في مبحث الصبي ما تراه إن شاء الله تعالى وأول ما فيه عليه أن الذي وقع في جميع
 روايات الحديث في سنن أبي داود وابن ماجه والنسائي والدارقطني عن ثلاثة بأبواب الهاء ويقع في بعض
 كتب الفقهاء ثلاث بغير هاء قال ولم أجدها أصلاً قال الشيخ أبو إسحاق للعقل صفة تميز بين الحسن
 والقيح قال بعضهم ويزيله الجنون والإغماء والنوم وقال الغزالي الجنون يزيله والإغماء بغيره والنوم
 يستره قال السبكي وإنما لم يذكر المغنى عليه في الحديث لأنه في معنى النائم وذكر الخرف في بعض
 الروايات وإن كان في معنى الجنون لأنه عبارة عن اختلاط العقل بالكبر لا يسمى جنوناً لأن الجنون
 يعرض من أعراض سوداوية ويقبل العلاج والخرف بخلاف ذلك ولذلك لم يقل في الحديث نحي
 العقل لأن الغالب أنه لا يبرأ منه إلى الموت قال ويظل أن الخرف رتبة بين الإغماء والجنون وهي إلى
 الإغماء أقرب انتهى (واعلم) أن الثلاثة قد يشتركون في أحكام وقد ينفرد النائم عن الجنون والمغنى
 عليه تارة يلحق بالنائم وتارة يلحق بالجنون ويبان ذلك بفروع (الأول) الحديث يشترك فيه ثلاثة
 (الثاني) استحباب الغسل عند الإفاقة للمجنون ومثله للمغنى عليه (الثالث) قضاء الصلاة إذا استغرق
 ذلك الوقت يجب على النائم دون الجنون والمغنى عنه كما الجنون (الرابع) قضاء الصوم إذا استغرق
 النهار يجب على المغنى عليه بخلاف الجنون والفرق بينه وبين الصلاة كثرة تكررها ونظره وحسب
 قضاء الصوم على الحائض والنفساء دون الصلاة وأما النائم إذا استغرق النهار وكان نوي من الليل فإنه
 يضح صومه على المذهب والفرق بينه وبين المغنى عليه أنه ثابت العقل لأنه إذا نية أنه بخلافه في النوم
 وسجه أنه يضرب كالإغماء وفي الإغماء وجه أنه يضرب كالنوم ولا خلاف في الجنون وأما غير المستغرق من
 الثلاثة فما كنوم لا يضرب بالإجماع وفي الجنون قولان الجديد البطلان لأنه منافي للصوم كالحبس وقطع
 به بعضهم وفي الإغماء مطلق أعدها لا يضرب إن أفاق لجزء من النهار سواء كان في أوله أو آخره والثاني القطع
 (قوله ولم أجدها) أي الرواية (قوله كثرة تكررها) لأن كثرة التكرار مظنة المشقة والمشقة
 تجلب التيسير (قوله أنه يضرب) لعله لا يضرب.

فيه نظر بل كلها لكن
 على ضعف على ما سباني
 (في الصور) من
 هذه عند التأمل النظر
 أما الأولى فيها نظر
 قاله الإمام واعتمده
 محققو المتأخرين
 كالشيخ ابن حجر في فتح
 الخواص قال الإمام إذ
 الرعي المصلحة فلا نقض
 على أنه لا اجتهاد هنا وأما
 الثانية هنا فقد استشكلها
 صاحب المطلب لابن
 الرفعة ولكن القاعدة
 أن الإشكال والبحث
 والنظر لا يرد المنقول
 قاله الغري وغيره وأما
 الثالثة فقال السيوحي
 منعياً لكن هذا يشبه
 نقض الاجتهاد بالنص
 وأما الرابعة فنظر فيها
 القاضي حسين واستقر
 رأيه على أنها لا تنقض
 لكنه ضعيف (خاتمة
 وينقض) أي يظهر
 بطلانه إذ هو لم يتعقد
 فن التعبير بالنقض
 مسأحة ذكره ابن حجر
 في المستعذب (القضاء
 في مواضع) الذي
 هو الإلزام عن مسند
 باجتهاد وجوباً كما

بأنه إن أفاق في أوله صبح ولا فلا والثالث وهو الأصح فيه أربعة أقوال أظهرها لا يضر إن أفاق لحظة ثم ولثاني
 في أوله خاصة كالثالث في طرفيه والرابع يضر مطلقاً فيه فتشترط الإفاقة جميع النهار (الرابع
 الخامس) الأذان لو نام أو أغشى عليه أثناءه ثم أفاق إن لم يطل الفصل بُني وإن طال وجب الاستئناف
 هل المذهب قال في شرح المذهب قال أصحابنا والحنون منا كالأغماء (السادس) لو لبس الخف ثم نام حتى
 مضى يومه ليلة انقضت المدة قال البلقيني ولو جئن أو أغشى عليه فقياس أنه لا تحسب عليه المدة لأنه لا يجب
 عليه الصلاة بخلاف النوم لو جوب القضاء قال روم أو من تعرض لذلك (السابع) إذا نام المعتكف تحسب
 زمن النوم من الاعتكاف قطعاً لأنه كالمستيقظ وفي زمان الإغماء ونحوها أحكمها تحسب ولا تحسب زمن
 الحنون قطعاً لأن العبادات البدنية لا يصح أداؤها في حال الحنون (الثامن) يجوز للولي أن يحرم عن الحنون
 بخلاف المغمى عليه كما جزم به الرافعي (التاسع) الوقوف بعرفة لا يصح من الحنون والمغمى عليه مثله
 في الأصح خلاف النائم المستغرق في الأصح وحكى الرافعي عن المتولي وأقره أنه إذا لم يجزه في الحنون يقع
 نقلاً كجميع الصبي وكذا المغمى عليه كما في شرح المذهب (العاشر) يصح الرمي عن المغمى من أذن له قبل
 الإغماء في حالة يجوز فيه الاستئابة قال في شرح المذهب والحنون مثله صرح به المتولي وغيره (الحادي عشر)
 يبطل بالحنون كل عقيد جائز كالوكالة إلا في رمي الجمار والإبداع والعارية والكتابة الفاسدة ولا يبطل بالنوم
 وفي الإغماء ونحوها أحكمها كالحنون (الثاني عشر) ينزل القاضى بحنونه وبأغمائه بخلاف النوم (الثالث
 عشر) ينزل الإمام الأعظم بالحنون ولا ينزل بالإغماء لأنه متوقع الزوال (الرابع عشر) إذا جئن ولي
 المكاح أسلمت الولاية للأبعد والإغماء إن دام أفاق وجه كالحنون ولا يصح لأبل يتنظر كما لو كان سريع
 الزوال (الخامس عشر) يزوج الحنون وليه بشرطه المعروف ولا يزوج المغمى عليه كما يشهد من كلامهم وهو
 نظير الإحرام بالحج (السادس عشر) قال الأصحاب لا يجوز الحنون على الأنبياء لأنه نقص ويجوز عليهم
 الإغماء لأنه مرض ونهى السبكي على أن الإغماء الذي يحصل لم يلبس صك الإغماء لدى يحصل لأحد الناس
 وإغماءه هو لعلية أو جاع لحواس الظاهرة فقط دون القلب قال لأنه قد ورد أنه إنما تنام أعينهم دون
 قلوبهم فإذا حفظت قلوبهم وعصمت من النوم الذي هو أخف من الإغماء فمن الإغماء بطريق الأول انتهى
 وهو يفش جداً (السابع عشر) الحنون يقتضي الحجر وأما الإغماء فالظاهر أنه مثله كما يفهم من
 كلامهم (الثامن عشر) يشترك الثلاثة في عدم صحة مباشرة العبادة والبيع والشراء وجميع التصرفات من
 العقود والفروج كالطلاق والعتيق وفي غرامة المتلفات وأرض الحنابات (التاسع عشر) لا ينقطع خيار
 المجلس بالحنون والإغماء على الصحيح ولم أر من تعرض للنوم (العشرون) لو قال إن كلمت فلاناً فقلت
 طالق فكلمته وهو نائم أو مغمى عليه أو هذت بكلامه في نومها وإغمائها أو كلمته وهو حنون طلقت أي
 أو وهي محتوبة قال ابن الصباغ لا تطلق وقال القاضى حسين تطلق قال الرافعي والظاهر يخرج على
 حديث النائي (الحادي والعشرون) لو وطئ الحنون زوجة أبيه محرمات عليه قاله القاضى حسين (الثاني
 والعشرون) ذهب القاضى والثوري إلى أن الحنون لا يزوج الأمة لأنه لا يخاف من وطئ يوجب
 الحد والإثم ولكن الأصح خلافه كذا في الأشياء والنظائر لابن الزككي ثم ذكر أن الشافعي نص على
 أن الحنون لا يزوج أمته (فرع) قال النووي في شرح المذهب بسنن ليقاط النائم للصلاة لاسيما إن
 ضاق وقتها وقال السبكي في كتابه المتقدم ذكره إذا دخل على المكلف وقت الصلاة وتمكن من

صرح به ابن حجر قال
 وإن لم يرفع إليه
 وما اقتضاه كلام
 الشيخين من التوقف
 حتى يرفع إليه منازع فيه
 ذكره في المستعذب
 والتحفة (فانقضه)
 بنحو نقضته أو أبطلته
 أو فسخته (إن خالف
 للنص) قال في التحفة
 وليس المراد بالنص هنا
 ما لا يحتمل غيره بل
 المراد به الظاهر بالظن
 على ما في المطلب انتهى
 وظاهره تضعيفه
 وذكر بعده ما يفيد أنه
 لا ينقض إلا بمقطوع
 انتهى وظاهره أن
 المراد به هنا معناه
 الحقيقي ويدخل في
 العبارة كما في التحفة
 ما إذا حكم بنص ثم بان
 نسخه أو خروج تلك
 الصورة عنه (أو إجماع
 أو قياس) جلي وهو
 ما يعم الأولى والمساوى
 كذا في التحفة هنا وذكر
 في أوله القضاء في
 شروط القاضى أن
 الحل ما قدح فيه بنى
 الفارق والمساوى وهو
 ما يبعد فيه انتفاء الفارق

(قوله كالحنون) في نسخة كالحنون (قوله هذت) من الهذيان (قوله أمته) في نسخة أمه

والأفون وهو ما لا يعد
فيه ذلك كتابا
يحتاج على البر بجامع
العلم ويخرج بالحل
الحق ومن ثم قال (غير
حق عند كل الناس)
هذه الزيادة لم يظهر لها
وجه فإن حق بها الخفاء
عند كلهم ولو ظهر
لبعضهم لم يتقضه فهو
خلاف ظاهر كلامهم
ونسبائي ما يؤيد
التقص وإن أراد
أن التقصاء يتقص
عند جميع الناس أي
الملاهي فهو بظاهره
ضعيف على ما ستأتى
الإشارة إليه ولو قال
لنفس والاحتماع
أو للأقضية أو خالف
القواعد المؤسسة لكان
أولى وأحضر (أو
خالف القواعد الكلية
عن) الإمام المتفلسف
من العلوم الحق في
منطوقها والمفهوم
(القرافي) ينتج القاف
في زمن ابن عبد السلام
صاحب خمس الدين
الأصبهاني شارح
المحصل (هذه محكية)
وسكت عليه في التمهنة

فعلها وأراد أن يتم قبل أن يفعلها فانوثي من نفسه أنه يستيقظ قبل خروج الوقت بما يمكنه أن
يصل فيه تجاوز والإلمحز وكذا لو لم يتمكن ولكن بمجرد دخول الوقت قصد أن يتم فان قام حينئذ
من نفسه بالاستيقاظ أم لم يتم أحد هاتين أم ترك الصلاة فوالله في أم التسيب إلى يومئذ يعني قولنا بأن بالنوم دون
استيقظ على خلاف ذلك وصل في الوقت لم يحصل له أم ترك الصلاة وأما ذلك الإثم الذي حصل
فلا يرتفع إلا بالاستغفار ولو أراد أن يتم قبل الوقت وطلب على ذلك أن نومه يستغرق الوقت
على معتق عليه لأن التكليف لم يتعلق به بعد وشهد له ما ورد في الحديث أن امرأة قامت زوجها بأنه
ينام حتى تطلع الشمس فلا يصل الصبح إلا ذلك الوقت فقال إنا أهل بيت معروف لنا ذلك أي
ينامون من الليل حتى تطلع الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا استيقظت فصل وأما
المعاقبة النائم الذي لم يصل فالأول وهو الذي قام بعد الوجوب يجب لمعاظمة باب النهي عن المنكر
وأما الذي نام قبل الوقت فلا لأن التكليف لم يتعلق به لكن إذا لم ينجس عليه ضرر فالأول لمعاقبة
لينال الصلاة في الوقت انتهى ملخصا (القول في السكران) اختلف في تكليفه على قولين والأصح
المنصوص في الأم أنه مكلف قال الرافعي وفي القولين أربع (أحدهما) أنها تجاريان في أقواله وأفعاله
كلها قوله وما عليه (والثاني) أنها في أقواله كلها كالطلاق والعناق والإسلام والردة والبيع والشراء
وغيرها وأما أفعاله كالقتل والقطع وغيرها فكأفعال الصاحي بلا خلاف لقوة الأفعال (الثالث)
أنهما في الطلاق والعناق والحنائيات وأطريعه وشراؤه وغيرها من المعامضات فلا يصح بلا خلاف
لأنه لا يعلم ما يعقد عليه والعلم شرط في المعاملات (الرابع) أنها في ماله كالنكاح والإسلام أما
مها عليه كالإقرار والطلاق والضيان فينفذ قطعا تغليظا وعلى هذا لو كان له من وجه وتجليه من
وجه كالبيع والإجارة نفذ تغليظا بطريق التغليظ هذا ما أورده الرافعي وقد اختلف به بعضهم فقال
تفرقا على الأصح السكران في كل أحكامه كالمصاحي إلا في بعض الأمور قلت ونجبه نظر
فالحصواب تقييد ذلك بغير العبادات ويستثنى من العبادات الإسلام أم العبادات فليس فيها كالمصاحي
كما تبين ذلك (ففيها) الإذان فلا يصح إذا أنه على الصحيح كالمجنون المعنى عليه لأن كلامه لغو وليس من أهل
العبادات ففيه وجه أنه يصح بناء على جهة تصرفاته قال في شرح المذهب وليس بشيء قال أقام من يوفى ألب
النشوة فيصح إذا أنه بلا خلاف (ومنها) لو شرب السكر ليلا وبني سكره جميع النهار لم يصح صومه وعليه
التقصاء وإن صحا في بعضه فهو كالإغماء في بعض النهار (ومنها) لو سكر المعتكف بطل اعتكافه وتابعه
أيضا (واعلم) أن في بطلان الاعتكاف بالسكر والردة ستة طرق نظير مسئلة الضو عما لا يتركه الطرف
في المساء والثوب (الأول) وهو الأصح يبطل بهما قطعا لأنها أفطع من الخروج من المسجد (والثاني)
فيهما قولان (والثالث والرابع) يبطل في السكر دون الردة لأن السكران ليس من أهل المقام في المسجد لأنه
لا يجوز إقراره فيه فصار كما خرج من المسجد والمؤمن أهل المقام فيه لأنه يجوز إقراره فيه (والخامس)
يبطل في الردة دون السكر لأنه كالنوم بخلافها لأنها تثنى العبادات (والسادس) يبطل في السكر لا امتداد
(قوله وكذا لو لم يتمكن) أي من فعلها بأن كان مريضا ولم يجد من بناوله أو لم يجد طهورا
(قوله فالأول) أي من التفصيل المتقدم (قوله وفي القولين) أي محل جريان القولين (قوله أربع)
لعل الأهل أربع طرق (قوله بطريق التغليظ) لعل هذه الجملة زائدة (قوله على الأصح) من
القولين ومن الطرق الأربع.

وكان وجهه أن القواعد الكلية متفق عليها وعليه يكون مخالفا للإجماع لزوما لكن هذا لا يخلو إما أن يخالفها كلها أو بعضها وإلخس إما متفق عليه أو مختلف فيه فان كان الأول فعناه أن يعرض عليها كلها أو الثاني مع الاتفاق فهل يلحق بالأول أم لا وبالحملة هذا كلام يعمل لم نر من بينه (أو كان ما حكم) به (لا دليل له) قال في التحفة أى قطعاً فلا نظر إلى ما بنوه يعنى الحنفية على ذلك من التقص في مسائل كثيرة قال بها غيرهم لأدلة عنده (عليه فالسبكي) أى التقي على بن عبد الكافي قال في القاموس وسبك العبيد موضع بمصر منها شيخنا على بن عبد الكافي انتهى (أيضاً نقله) من الحنفية الشيخ ابن حجر في التحفة كذلك ثم ظاهر جمع الشيخ ابن حجر في المستعلب بين هذا الشرط وبين حكم غير الأهل أن هذا

زمانه وكذا الرد إن طال زمانها وإلا فلا قال الرافعي ولا خلاف أنه لا يجب زمانها (ومنها) لا يصح وقوف السكران بعرفة سواء كان متعدياً أم لا كما لفتى عليه ذكره في شرح المهذب (ومنها) في وجوب الرد عليه إذا سلم وكذا المنون وسجدها في الروضة بلاتر جميع قال في شرح المهذب والأصح أنه لا يجب الرد عليهما ولا يسن ابتدأ ومما فيه فروع ليس السكران فيها كالصاحي وبني فروع لم أر من ذكره وهو لو بان إيمانه شكران فهل يجب الإعادة كما لو بان تخونها لأنه لا يخفى حاله أولاً كما لو بان عذابه الظاهر الأول (جواب السكران) فيه عبارات قال الشافعي السكران هو الذي اختلط بكلامه المنظوم وانكشف شدة الحكم وقال المزني هو الذي لا يفرق بين السماء والأرض ولا بين أمه وأمراته وقيل هو الذي يفصح بما كان يخلط منه وقيل الذي يتأمل في مشيه وبه في كلامه وقيل الذي لا يعلم ما يقول وقال ابن سريج الرجوع فيه إلى العادة فإذا انتهى تغيره إلى حالة يقع عليه أتم السكران فهذا المراد بالسكران قال الرافعي وهو الأقرب ولم يرتض الإمام شيئاً من هذه العبارات وقال الشارب له ثلاثة أحوال (لونها) غزوة ونشاط يأخذه إذا دبت الحيرة ولم تستول عليه بعد ولا يزال العقل في هذه الحالة بلا خلاف فهذا ينقد طلاقه وتصرفاته لبقاء عقله (الثانية) نهاية السكر وهو أن يصير طافحاً ويسقط كالمغشي عليه لا يكاد يتكلم ولا يتحرك فلا ينفذ طلاقه ولا غيره لأنه لا عقل له (الثالثة) حالة متوسطة وهو أن تختلط أحواله ولا تنتظم أقواله وأفعاله ويبقى يتميز وفهمه وكلامه فهذه الثلاثة شكر وفيها القولان وما ذكره في الحالة الثانية تابعة عليه الغزالي وجعلنا لفظه كلفظ التام قال الرافعي في الطلاق وعن الأصحاب من جعله على الخلاف لتعديده بالنسب إلى هذه الحالة قال وهو أوفق لإطلاق الأكثرين قال الإسني وقد خالف في مواضع فجزم بأن الطافح فالذي يسقط يتميزه بالكلية بكلامه لغو (ومنها) في ولادته النكاح فقال السكران حصل بنسب يفسق به فان قلنا لما سبق لا يلي فذلك وإن قلنا بلى أو حصل بنسب لا يفسق فان لم ينفذ تصرف السكران فالسكران كالإعفاء وإن جعلنا تصرفه كصرف الصحاحي فمنهم من صحح تزويجه ومنهم من منع لا اختلال نظره ثم الخلاف فيها إذا بقي يتميز فنظر فأمّا الطافح الذي سقط يتميزه بالكلية بكلامه لغو (ومنها) في أواخر الطلاق قال إن كلمت فلا تأمن أنت محال فكلتمه وهو سكران أو عتق طلق قال ابن الصباغ بشرط أن السكران عتق يسمع ويتكلم وأما كلامها في سكرها فتطلق به على الأصح إلا إذا انتهت إلى السكر الطافح وذكر مثله في الأمان (تنبيه) من المشكل قول المهاج في عدة مواضع منها في الطلاق وبشرط لنفوذ التكليف إلا السكران وقال في الدائق وغيره إن قوله السكران زيادة على الحرر لا بد منها فإنه غير مكلف مع أنه يقع طلاقه قال الإسني وهذا كلام غير مستقيم فان المصواب أنه مكلف وحكمه كحكم الصحاحي فيما لم عليه غير أن الأصوليين قالوا إنه غير مكلف وأبطلوا تصرفاته مطلقاً فخلط المتنوي طريقة الفقهاء بطريقة الأصوليين فأنه نفي عنه التكليف ومع ذلك حكم بصحة تصرفاته وهو ما طرقتان لا يمكن الجمع بينهما وقال في الخادم كما ذكره الإسني ثم رد دبل الأصوليين قالوا إنه غير مكلف مع قولهم بنفوذ تصرفاته فانه صرح بذلك الإمام والغزالي وغيرهما وأجاب عن نفوذ تصرفاته بأنها من قبيل ربط الأحكام بالأسباب الذي هو منقطع

(قوله ولا خلاف الخ) هذا تقييد لقوله وإلا فلا (قوله زمانها) لعله زمانها (قوله أن تختلط) لعله تختلط (قوله تابعه) أى الإمام (قوله وجعلنا) أى الإمام والغزالي (قوله جعله) أى السكران في حالته الثانية (قوله أو حصل بنسب) لعله لا يتسبب.

الوضع وليس من باب التكليف وعن ابن سريج أنه أجاب بجواب آخر وهو أنه لما كان سكره لا يبطل
الإيمان جهته وهو منهم في دعوى السكر لنفسه الرضا حكم أقواله وأفعاله وطرزنا ما لزمه في حال الصحة
(القول في أحكام الصبي)

قال في كفاية المتحفظ الولد مادام في بطن أمه فهو جنين فإذا ولدته يسمى صبيا فإذا قطع نحره
غلاما إلى سبع سنين ثم يصير بياضا إلى عشر ثم يصير جزورا إلى خمسة عشر انتهى ^{والفقهاء يطلقون الصبي}
على من لم يبلغ وهو في الأحكام على أربعة أقسام (الأول) ما لا يلحق فيه بالبالغ بلا خلاف وذلك في
التكليف الشرعية من الواجبات والمحرمات والخلود والتصرفات من العقود والقسوخ والولايات ومنها
تحمل العقل (الثاني) ما يلحق به بالبالغ بلا خلاف عندنا وفي ذلك فروع (أولها) وجوب الزكاة
في ماله والإنفاق على قريبه منه وبطلان عبادته بتعمد المبطل لا بخلاف في ذلك في الطهارة والصلاة
والصوم وصحة العبادات منه وترتب الثواب عليها وإمامته في غير الجمعة ووجوب تبييت النية في صوم
رمضان قال في الروضة في باب الغصب الرجل والمرأة والعبد والفاسق والصبي المميز يشتركون
في جواز الإقدام على إزالة المنكرات ويثاب الصبي عليه كما يثاب البالغ وليس لأحد منعه من
كسر الملاهي وإزالة الحمر وغيرهما من المنكرات كما ليس له منع البالغ فان الصبي وإن لم يكن مكلفا فهو
من أهل القرب وليس هذا من الولايات وقال السبكي بخطاب النذبات في حق الصبي فإنه مأمور
بالصلاة من جهة الشارع أمر تديب يثاب عليها وكذلك يوجد في حقه خطاب الإباحة والكرهية حيث
يوجد خطاب التديب وهو ما إذا كان مميزا انتهى (الثالث) ما فيه خلاف والأصح أنه كما بالغ وبه كبر
(الأول) إذا أحدث الصبي أو أجنب وتطهر بطهارته كاملة ولو بلغ صلبا لم يجب إعادتها في وجه
حكاها المتولي عن المولى لأنها ناقصة فتلزمه الإعادة إذا بلغ ولو تبسّم ثم بلغ لم يبطل تبسمه في الأصح
ويصل به الفرض في الأصح وفي وجه يبطل في آخره يصل به النفل دون الفرض (الثاني) في صحة أذانه
وجهاان الضميمة وبه قطع الجمهور وصحته لكن يكره (الثالث) القيام في صلاة الفرض هل يجب
في صلاة الصبي أو يجوز له الفعور وجهاان في الكفاية بلاتر جميع قال الأدرسي والأصح عند صاحب
البحر المنع قال الأسنوي وجهاان في الصلاة المهاددة قال وكلام الأكثرين مشعر بالمنع قلت ولا ينبغي
أن يجزم بما فيها إذا خطب الصبي الجمعة بل يقطع منع الفعور (الرابع) في صحة إمامته في الجمعة قولان
أصحهما الصحة بشرط أن يتم العدد بغيره (الخامس) في سقوط فرض صلاة الحنابلة به وجهاان أحقهما
السقوط لأنه نصّح إمامته فأشبهه البالغ وفي نظيره من جرد السلام وجهاان أحقهما عدم السقوط والفرق
أن المقصود هناك الدعاء وهو حاصل وهنا الأمان في سقوط فرض صلاة الجماعة بالصبيان احتمالان
للمعجب الطبري (السادس) في جواز توكيله في دفع الزكاة وجهاان الأصح الخوازم (السابع) يجوز إعادته
قوله في الإذن ودخول دار وإبصار هدية في الأصح وحمل الوجهين إذا لم تكن قرينة وإلا فيعتمد
قطعا (الثامن) يحصل بوطئه التحليل على المشهور إذا كان ممن يتأق منه الجماعة أمم الصغيرة
الطلقة ثلاثا إذا وظفت فقها طريفا أن أحقهما الحل (الثاني) في التي لا تنشئ الوجهاان في الصبي
(التاسع) التقاطه صحیح على المذهب كاحتطابه واصطياده (العاشر) في وجوب الرد عليه إذا سلم وجهاان
أصحهما الوجوب (الحادي عشر) في حل ما ذبحه قولان أحقهما الحل فان كان غير ذبح حل قطعا (الثاني)

(قوله العقل) أي الدية. (ع) يمنع الفعور

غيره وبقيده متأخر عما
إذا لم يوله ذو شوكة أي
فيما وافق مذهبا معتبرا
فيما يظهر فيحتمل أن
يقيد هذا بذلك ثم ظاهر
كلامهم أنه ينقض كل
حكم من تقدمه إذا كان
كذلك وهو مشكل إذ
الأصل في الأحكام
صونها عن الإبطال
ما أمكن إذ قد يعتمد
الأول في حكمه على
قرائن كثيرة نفيده العلم
فيحكم بها فيأتي الثاني
فقرى عسدم الدليل
فكيف يتأق له النقض
والذي يظهر أنه إن
أظهر الحاكم الأول
مستندة وكان لا يصلح
الاعتماد عليه فللثاني
بل عليه نفيه وإن لم
يظهر فلا اللهم إلا فيما
لا مدخل للاحتمال فيه
بوجه وقد يفيد قول
الشيخ في تحفته قطعا
(قال) أي السبكي
(وما خالف شرط
من وقف) بأن وقف
على مسجد أرضا
فلا يجوز نقل غلتها
لمسجد آخر إلا
لضرورة بأن اتهدمت

عشر) في صحة إسلام العبي المميز استقلالاً ورجحان المرجح منهما البطلان والخيار عند البلقيني الصحيحة
 وهو الذي اعتقده ثم رأيت السبكي ثاب إليه فقال في كتابه إبراز الحكم استدلال من قال بطلانه
 بالحديث مثل ما احتج بطلاناً (منه) ووجه الدلالة في البيع أنه لو صح لا يستلزم المواخذة بالنسليم
 والمطالبة بالعقده والحديث يدل على عدم المواخذة ولو صح أيضاً نكف أحكام البيع وهو لا يكلف
 شيئاً وكذا في الإسلام لو صح لكلف أحكامه واللازم منتف بالحديث قال وهذا استدلال ضعيف
 لأنه يكتفي في ترتيب أحكامه ظهور أثرها بعد البلوغ والقائل بضحة إسلامه يقول إنه إذا بلغ وصيف
 الكفر صار ثمرناً وهذا لا ينفيه الحديث إيماناً بالمواخذة حين الصبا والإسلام كالعبادات فكل من
 يصح منه الصوم والصلاة والحج وغيرها يصح منه الإسلام انتهى قلت وكما يدل لصحته من الحديث
 طرواه أبو داود في مسنده عن مسلم التميمي قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلما هجمنا
 على القوم تقدمت في أصحابي على فرسي فاستقبلني النساء والصبيان يضجون فقلت لم تريدون أن
 تحرروا أنفسكم قالوا نعم قلت قولوا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله فقالوا فاجاء
 أصحابي فلاموني وقالوا أشرفنا على الغنمية فنتعنا ثم انصرفنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 أتريدون ما صنع لقد كتب الله بكل إنسان كذا وكذا ثم أدنا مني (الثالث عشر) في كونه كالبايع
 في تحريم النظر حتى يجب على المرأة الاحتجاب منه ورجحان أحدهما نعم (الرابع عشر) في استحقاق
 سلب القتل الذي يقتله ورجحان أحدهما نعم (الخامس عشر) في جواز القصص والجمع له رأيان قال
 صاحب البيان لا يجوز لأنهما إنما يكونان في المفروض والأصح الجواز قال القبادي فليرجع نقد بما بلغ لم
 نلزمه الإعادة (السادس عشر) في كون عمده في الحنایات عمداً قولان المظهر نعم وينبغي على ذلك فروع (منها)
 وجوب القصاص على شريكه بجرح أو كراه (ومنها) تليظ الدية عليه (ومنها) فساد الحج بمعاذ وجوب
 الكفارة والقضاء (ومنها) وجوب الفدية إذا ارتكب محظوراً (ومنها) إذا وطئ أجنبية فهو زنا إلا أنه لا حد
 فيه لعدم التكليف وعلى القول الآخر هي كالواطئ بشبهة فيترتب عليه نحریم المصاهرة (الرابع) مما فيه
 خلاف والأصح أنه ليس كالبايع وفيه فروع (الأول) سقوط إسلامه بردة كما مر (الثاني) وجوب نية
 الفرضية في الصلاة الأصح لا بشرط في محقه كما صوبه في شرح المهدب (الثالث) قبول روايته عليه
 ورجحان والأصح المنع (الرابع والخامس) في وصيته وتدبيره قولان المظهر بمطلانها (السادس) في
 منعه من مس المصحف ثم حديث ورجحان والأصح لا قال الإسئوي ولم أر نصراً بما تمكينه في حالة
 الجنابة والقياس المنع لأنها نادرة وبحكمها أغلظ قلت صرح النووي بالمسألة في فتاويه وسوى فيه بين
 الجنابة والحديث قال في الحاديم وفيه نظر لأنها لا تتكرر فلا يشق وعلى قياسه يجوز المكث في المسجد
 وهو بعيد إذا لا ضرورة (السابع) في منعه من لبس الحرير ورجحان أحدهما لا يمنع (الثامن) إذا بطل
 إيمان رجال لا يبطل أمان الصبيان في الأصح (التاسع) هل يجوز أن يانقط المميز ورجحان أحدهما نعم
 كذره (العاشر) إذا انفرد الصبيان بغزوة وغيمراً تحست وفي الباقي لموجه أحدهما تقسيم بينهم كما قسم
 الرميح على ما يقتضيه الرأي من التسوية أو التفضيل الثاني يقسم كالغنمية للفارس ثلاثة أسهم وللراجل

القرية التي كانت يجب
 المسجد ولم يوجد من
 يأتي إلى المسجد يقرأ
 فيه فيجوز النقل حينئذ
 وكالكتب الموقوفة على
 محل إذا عدم من يطالع
 فيها فيه مراعاة لأعراض
 الواقفين ما أمكن
 (مخالف للنص عند من
 عرف) في هذا التركيب
 فلاقة إذ القصد التنبيه
 بأن مخالف نص
 الواقف كمخالف نص
 الشارع وهذا يفهم أن
 مخالف شرط واقف
 مخالف لذات النص
 وليس كذلك ثم
 ما ذكره السبكي لبس
 على إطلاقه فيها يظهر
 لي لأنه في التحفة استثنى
 حالة الضرورة وفي متن
 المناج خلاف في أنه
 هل يتبع شرطه إذا
 شرط أن لا تؤجر أو
 اختصاص مسجد
 بالشافعية أم لا يتبع
 والأصح الأول وفي
 التحفة أيضاً أن ما خالف
 الشرع كشرط الغزوة
 في سكان المدرسة أي
 مثلاً فلا يصح كما أفق به
 البلقيني وعلة بأنه مخالف

(قوله بطلان منعه) لعله يبيعه (قوله لا ينفيه الحديث) أي قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة الخ
 (قوله كما مر) أي إذا بلغ لأنه في حال الصبا لا يراخذ عليه (قوله والأصح المنع) كما أخبره بتنجس
 الماء فلا يقبل قوله وروايته (قوله وعلى قياسه) أي كلام النووي (قوله وفي الباقي) أي بعد التنجيس

كتاب والسنة
والإجماع أى من الحنفى
على التزويج (وخلف
ما عليه قول الأربعة)
المذاهب أبى حنيفة
التهان بن ثابت ومالك
ابن أنس الأصمعي
ومحمد بن إدريس
الشافعى وأحمد بن حنبل
رضى الله عنهم
(كالحلف للإجماع
فانقض مشرعه) يصح
أن يقرأ بضم أوله
بالبناء للمفعول والضمير
حينئذ للفاضى الذى
أشعره أى سلكه ويصح
بفتح الميم وفتح الراء
عنه إذ المشرعة بفتح
الراء قال فى القاموس
وبضم رائها مورد المساء
وسكت المصنف عن
الحكم بخلاف مذهب
إمامه وفيه اختلاف
منشور ولا بأس ببسط
الكلام عليه لينحرره
المفتد فأقول قال فى
التحفة بعد قول المتن
فى القضاء نفذه هو
وغيره ويتنقض حكم
مقلد بما يخالف نص
إمامه لأنه بالنسبة إليه
كنص الشارع بالنسبة

مكرر كذا لا يصح لهم ويحل الثانى لبيت المال (الحادى عشر) فى صحة الأمان منه وجهان أحدهما لا يصح
(صابط) مما حصل أو أصح التى يقبل فيها خبر المختار الإذن فى دخول الدار وإتصال الهدية وإحياءه طلب
صاحب الدعوة وإخبار أحد أبويه فى الحضاية ودعواه استعجال الإنابة بالدوام وشرهاتهما فمرات غل
ابن الجورى الإجماع عليه (لم يحصل به البلوغ) هو أشياء (الأولى) الإنزال وتواء فيه الذكر والأنثى
وفى وجه لا يكون بلوغاً فى النساء لأنه نادر فبين وقت إمكانه استكمال تسع سنين وفى وجه مضى نصف
العاشرة وفى آخر استكمالها قال الأسنوى ومحمدان الوجهان فى الصبي أمثلة لصبيته فيعتبر ثلث التاسعة وقيل
نصفها صرح به فى التتمة وتعليل الرافعى يرشد إليه من نظيره الحبلص والأصح فى الأول وفيه وجه مضى
نصف التاسعة وفى آخر الشروع فيها والذين وجزم بغيره بالأولى (الثانى) السن وهو استكمال خمس
عشرة سنة وفى وجه بالطعن فى الخامسة عشرة وفى آخر حكاه الشبكي مضى ستة أشهر منها قال الشبكي
والحكمة فى تعليق التكليف خمس عشرة سنة أن عندها بلوغ النكاح وهيجان الشهوة والتوقان وتسرع
معهما الشهوة فى الأكل والنسب ودواعى ذلك ويدعوه إلى ارتكابات ما لا ينبغي ولا يحجره عن ذلك
وبرد النفس عن جاحها (الأربعة) القوى وتشديد المواثيق عليه والوعيلو كان مع ذلك قد كمل عقله واشتد
طوره وقوته فاقضت الحكمة الإلهية توجه التكليف إليه لقوة الدواعى الشهوانية والصدادر العقلية
وأحوال القوة للعقوبات على المخالفة وقد جعل الحكماء للإنسان أطواراً يحل طوره سبع سنين وأنه تكمل
على الأسبوع الثانى مادة الدماغ لاتساع المحارى وقوة الحضم فيعدل الدماغ وتقوى الفكرة والذكر ويتفرق
الأرنية وتسرع الحجرة فيعلظ الصبوت لنقصان الرطوبة وقوة الحرارة وينبت الشعر وتولد الأخرى
وبحصول الإنزال بسبب الحرارة وتعام الأسبوع الثانى هو فى آخر الخامسة عشرة لأن الحكماء يحسبون
بالشمسية والمقشرون يعتبرون الهلالية تمام الخامسة عشرة متأخر عن ذلك شهراً فاما أن يكون
الشهر بغير حكمة بتمامها لكونه أمراً مضبوطاً أو لأن هناك دقائق أطلع الشرع عليها ولم يصل الحكماء إليها
فاقتضت تمام السنة قال وقد اشتملت الروايات الثلاث فى حديث رفع القلم وهو قوله حتى يكبر وحتى
يعقل وحتى يحتمل على المعنى الثلاثة التى ذكرنا أنها تحصل عند خمس عشرة سنة فلكبر إشارة إلى قوته
وشدته واحتماله التكليف الشاقة والعقوبات على تركها والعقل المراد به الفكرة فإنه وإن ميز قبل ذلك
فلم يكن فكره تاماً ونهاية عند هذا السن وبذلك يتأهل للمخاطبة وفهم كلام الشارع والوقوف على الأوامر
والنواهي والاحتلام إشارة إلى انفتاح باب الشهوة العظيمة التى توقع فى المربقات وتجذبه إلى الهوى فى
الدركات وجاء التكليف للحكمة فى رأس البهيمية بمنعها من السقوط انتهى كلام الشبكي ثم قال وأنا
أقول إن البلوغ فى الحقيقة المقتضى للتكليف هو بلوغ وقت النكاح للآية والمراد بلوغ وقت
بالاشتداد والقوة والتوقان وأشياء ذلك فهذا فى الحقيقة هو البلوغ المشار إليه فى الآية الكريمة وضبطه
الشارع بأنواع أظهرها الإنزال وإذا أنزل تحققنا حصول تلك الحالة إما قبيل الإنزال أو مقارنه (الثالث)
أنبات العامة يقتضى الحكم بالبلوغ فى الكفار وفى وجه والمسلمين أيضاً وحتى الخلاف على أنه بلوغ
حقيقة أو دليل عليه وجه قولان أظهرهما الثانى فلو قامت بينة على أنه لم يكمل خمس عشرة سنة لم يحكم
ببلوغه (الرابع) أنبات الإبط والحية والشارب فيه حكم بغيره أن أحدهما أنه لا أثر لما قطعاً والثانى أنها
كالمعانة والحق صاحب الهذيل الإبط بها يكون الحية والشارب (الخامس) أنفراق الأرنية وعلط
(قوله والصدادر) لعله الطوارق (قوله تقوى) لعله تقوى .

هربت وهو الذي لا يترى على المذهب ويحصى المرأة بالحبس والحبل (فرع) إذا بلغ في أثناء
 الحياة فلا كانت صلاة أو صوماً وجب إتمامها وأحرأت على الصحيح وكذا يستحب الإتمام
 وتحب إعادة لأنه شرع فيها ماقصا أو عجزا أو عمرة فان كان قبل الوقت في الحج والطواف في العمرة
 أحرق من فرض الإسلام وإلا فلا وفي الحال الأول يجب إعادة الشيء إن كان قد بلغ فلو بلغ بعد
 طهره أجزأه الصلاة كون الحج والعمرة والفرق أنه مأمور بالصلاة مضروب عليها بخلاف الحج
 وأن الحج لما كان رخصته مرة واحدة في العمر اشترط وقوعه في حال الكمال بخلاف الصلاة فاعتق
 العبد وإقامة المحن كبلوغ الصبي (قائدة) ذكر السبكي في الحديث السابق سألني أحمد ما أن
 قوله حتى يبلغ وحتى يستنظف وحتى يفتق غايات مستقبل والفعل والمضي بها فهو رفع ماضٍ
 والمضى لا يجوز أن يكون غايته مستقبلا لأن مقتضى كون الفعل ماضيا يكون أجزاء المعنى حتميا
 فاضية والغاية ظرف المعنى ويستحيل أن يكون المستقبل طرفا للماضى لأن الأصل فاضل بينهما
 والغاية إما داخلية في المعنى فيكون ماضيا وإما خارجية مجاوزة فيصح أن يكون لأن غاية الماضى
 وإما أن تكون مفصلة حتى يكون المستقبل المنفصل على الماضى غاية له فتشغيل الثاني أن الرفع
 قد يقال أنه يستدعي سبق وضع ولم يكن القلم موضوعا على الصبي وأجاب عن الأول بالزام حديث
 وهما حتى يصح الكلام فيرفع القلم فلا يزال مرتفعا حتى يبلغ أو فهو مرتفع وعن الثاني بأن الرفع
 لا يستدعي تقديم وضع وبأن اليقين قال إن الأحكام إنما ينطت خمس عشرة سنة من عام الخندق
 وقبل ذلك كانت تتعلق بالتميز فان ثبت هذا احتمل أن يكون المراد بهذا الحديث انقطاع ذلك
 الحكم وبيان أنه ارتفع التكليف عن الصبي إن مرز حتى يبلغ فيصح فيه أنه رفع بعد الوضع وهو
 الصحيح في النائم بلا إشكال باعتبار وضعه عليه قبل بومه وفي المحن قبل جنونه إذا سبق حال
 تكليف أو القول في أحكام العبد قال أبو حامد في الروق يفارق العبد الحر في خمسين مسألة
 لأجهاد عليه (و) لا تجب عليه الجمعة (و) لا تعقد به (و) لا حج عليه (و) لأعمرة إلا بالنذر (و)
 حرة الأمة كحرة الرجل (و) يجوز النظر إلى وجهها لغير محرم (و) لا يكون شاهدا (و) لا
 منجما (و) لا قاتلا (و) لا قاسما (و) لا خارصا (و) لا مقوما (و) لا كاتبا للحاكم (و) لا أمينا
 للحاكم (و) لا قاضيا (و) لا يفتل أمرا عاما (و) لا يملك (و) لا يبطأ بالنسري (و) لا تجب عليه
 الزكاة إلا زكاة الفطر (و) لا يوطئ في الحج والكفارات مالا (و) لا يأخذ من الزكاة والكفارة شيئا
 إلا سهم المكاتبين (و) لا يصوم غير الفرض إلا باذن سيده (ولا يلزم سيده إقراره بالمسال) (و) لا
 يكون وليا في النكاح (و) لا في قصاص (و) لا في (و) لا يورث (و) لا يورث (و) تحده النصف
 من حد الحر (و) لا يترجم في الزنا (و) تجب في إنلافه قيمته (و) ما نقص منه بقيته (و) لا يتحمل
 الدية (و) لا يتحمل عنه (و) لا يتحمل العاقلة (و) لا يتزوج بمرأتين سواء كانا حرتين أم أمثين
 (و) طلاقه اثنتان (و) حدة الأمة قرآن (و) لا لعان بينها وبين سيدها في أحد القولين (و) لا ينفي
 في الزنا في أحد القولين (و) لا يقتل به الحر ولا من فيه بعض الحرية (و) لا يؤدى به قروض الكفاية
 (و) لا يتزوج بنفسه (و) يكره على التزويج (و) قسم الأمة على النصف من قسم الحرة (و) لا تحل

(قوله قبل الوقت) لعله الوقوف (قوله مضروب) أي في العشر (قوله المضى جا) لعله المضيابه
 (قوله لأن الأصل) لعله لأن الآن (قوله يتحمل العاقلة) أي قيمته

للمجهدين كما في أصل
 الروضة واضمه
 المتأخرون والحق به
 الزركشي حكم غير
 متبحر بخلاف المعتمد
 عند أهل المذهب أي
 لأنه لم يترق عن رتبة
 التقليد وحكم من
 لا يصلح للقضاء وإن
 وافق المعتمد أي الم
 يكن قاضيا ضرورة لما
 مر أنه ينفذ حكمه
 بالمعتمد في مذهبه ونقل
 القرافي وابن الصلاح
 الإجماع على أنه لا يجوز
 الحكم بخلاف الراجع
 في المذهب وبعدم الجواز
 صرح السبكي في
 مواضع من فتاويه
 في الوقف وأطال
 وجعل ذلك من الحكم
 بخلاف ما أنزل الله
 لأن الله أوجب على
 المجهدين أن يأخذوا
 بالراجع وأوجب على
 غيرهم تقليدهم فيما يجب
 عليهم بالعمل به وبه
 يعلم أن مراد الأولين
 بعدم الجواز عدم
 الاعتداد به فيجب
 نقضه كما علم مما مر من
 أصل الروضة التي

قأذيه (و) لا يسهم له من الغنيمة (و) يأخذ اللقطة على اسم سيده (و) لا يكون وصيا (و) لا تصح كفالته إلا
 بأذن سيده (و) يجعل صداقا (و) يجعل لنرا (و) يكون نرنا أم (قلت) لقد جمع أبو حامد فاحسن وبقى عليه
 أشياء ذكرها بعد أن أتكل على ما ذكره بقوله ولا حج ولا عمرة إلا بالنذر فيه أمران (أحدهما) أنه
 يلزم الحج والعمرة بغير طريق النذر وهو الإفساد وإذا أحرم ثم جامع فإنه يلزمه القضاء على المذموم
 قطع فهاهنا الأصحاب لأنه مكلف وهل يجز به في حال رقه قولان أحدهما نعم (والأمر الثاني) إذا لزمه ذلك
 بالنذر فهل يصح منه في حال رقه قال الرويان في وجهان كافي قضاء الحاجة التي أفسدها كذا في شرح
 المذهب عنه وصرح في زوائد الروضة بتصحیح الإجازة وقوله ونحوه الأمة كعمرة الرجل وهو الأصح في وجه
 أنها كالحررة إلا الرأى والساق وفي ثالث إلا ما يكتفي في حال الخدمة وهو المذكورات والرقبة والساعد وقوله
 ويجوز النظر إلى وجهها فهو وجهه صححه الرافعي والنووي أنها في ذلك كالحرة وقوله ولا يكون شاهدا استثنى
 فيه صبرتان على رأى ضعيف (الاولى) لئلا يرمضان إذا اكتسبنا فيه بواحد في جواز كونه عبدا
 وجهان أحدهما المنع (والثانية) استناع القاضي الأصم إذا لم بشرط فيه العتد في جواز كون المستمع
 عبدا وجهان كالحلال أحدهما المنع وقوله (والقاضي) وهو الأصح وفيه وجه قوله ولا كتابا لحاكم هو
 الأصح وقال القفال في شرح التلخيص يجوز كونه كتابا لأن الكتابة لا تتعلق بها حكم لأن القاضي لا يعضي
 ما كتبه حتى يقف على كتبه ولا يعتمد إنما هو شهادة الشهود الذين يشهدون ثمنا تضمنه المكتوب وقوله ولا
 يملك هو الأظهر وفي قول قديم أنه يملك بتملك السيد ملكا ضعيفا للسيد الرجوع فيه متى شاع وفي احتياجه
 إلى القبول وجهان بناء على إيجابه في النكاح قال الرافعي ولا يجزى الخلاف في تملك الأجنبية وفي الطلب
 لمن جاعة أجروه فيه منهم القاضي حسن والماوردي وقوله ولا تجب عليه الزكاة إلا زكاة الفطر لمن أراد
 الوجوب بسببه فيجب فيه زكاة التجارة أيضا وإن أراد أن الوجوب يلاقيه وهو مبني على الخلاف في زكاة
 الفطر هل الوجوب يلاقي المودي عنه ثم يتحملها المودي أولا فيه قولان أحدهما الأول قال بوقطر فأنهما
 فيما إذا لم يخرج السيد عنه ثم عتق هل يخرج عما مضى وقوله ولا يورث قد استثنى منه مسألة وهو مالو وجب
 له تعزير بقذف ومات فإن الأصح أن حقه ينتقل إلى سيده لأنها عقوبة وجبت بالقتل فلم تسقط بالموت
 كالحل قال الأصحاب وليس ذلك على سبيل الإرث ولكنه أخص الناس به لما ثبت له في حياته يكون
 لسيده بعد موته حتى المال وفي قول يستوفيه أقاربه لأن العار يعود عليهم وفي ثالث يستوفيه السلطان كحر
 لا وارث له وفي رابع يسقط فعل هذا ينافي الحر قوله ولا يحمل العاقلة قيمته هو قول والأظهر خلافه وعلى
 الأول لا يجزى فيه القسامة ويجزى على الثاني وعجبت لأبي حامد كيف جزم بذلك ولم يذكر مسألة القسامة
 قوله وطلاقه اثنتان وقوله وعدة الأمة قرآن بقي عليه ذات الأشهر وثلاثة أشهر ونصف في الأظهر والثاني
 شهران (والثالث) أنها كالحرة والمتوفى عنها زوجها لها شهران وحصة أيام ولا لعان بينها وبين سيدها
 في أحد القولين وهو الأظهر قوله ولا ينفى في الزنا في أحد القولين والأظهر أنه ينفى نصف سنة وفي قول سنة
 كالحرة قوله ويكره على الزوج نحو في الأمة كذلك وفي العبد قول والأظهر أنه لا يجزى مثواه كان كبيرا أو
 صغيرا قال ابن الرفعة للقياس أن إحرام السيد عن عبده كزوجه قوله ولا يسهم له من الغنيمة فهذا
 لأن كان معه في المقاتلة خرج فان كانوا كلهم عبيدا لم يجزهاهم بقسم بينهم أربعة أخماس
 ما غنموه كما يقسم الرضخ على ما يقتضيه الرأي من تسوية ونفصيل (والثاني) يقسم كالغنيمة
 (قوله بما تضمنه المكتوب) لعله المكتوب (قوله لكنه أخص) أي أقرب (قوله الرأي) أي رأى الإمام

وقال في النخبة أيضا
 بعد قول المتن ولا يجوز
 أن بشرط عليه خلافه
 ما حاصلة وقضية كلام
 الشيخين أن المقلد
 لا يحكم بغير مذهب
 مقلده وقال الماوردي
 وغيره يجوز وجمع
 الأقوى وغيره يحمل
 الأول على من لم يفته
 برتبة الاجتهاد وهو
 المقلد الصرف الذي
 لم يتأهل لنظر ولا ترجيح
 والثاني على من له أهلية
 ذلك ومنع ذلك
 الحسابي من جهة أن
 العرف جرى بأن تولية
 المقلد مشروطة بأن
 يحكم بمذهب مقلده
 وهو متجه سواء الأهل
 لما ذكر وغيره لا سيما
 إن قال له في عقد التولية
 على عادة من تقدمك
 لأنه لم يعتد المقلد حكم
 بغير مذهب إمامه
 وقول جمع متقدمين
 لو قبله الإمام
 رجلا القضاء على أن
 يقضى بمذهب عبده
 بطل التقليد بتعيين
 فرضه في قاض محدد
 أو مقلد عين له غير

(الثالث) يرضع ثم منه ويجعل الباقي لبيت المال قوله وبأخذ النفقة للأزهر أنه لأبصح النفاقة
ولا يفتد بتعريضه قوله ولا تصح كفالته إلا بأذن سيده كذلك نعمانه هذا ما يتعلق بما ذكره وبقي عليه
أنه لا يؤذن لجماعة ولا يحضرها إلا بأذن سيده ذكر الأول في شرح المذهب والثاني القاضي حسين والحر
ثاني منه في الأذان كما في شرح المذهب والإمامة والحنازة ونحوه للحج صحيح بلا إذن كافي الروضة وأصلها
والصلاة والصوم قال في الحواهر ينبغي فتحها وللقرب المالية في النفقة قال في الكفاية نعمانه يتوقف على
الإذن ولا يصح منه بيع ولا غيره من العقود إلا بأذن السيد ولا يكون وكيلاً في إيجاب النكاح ولا
عاملاً في الزكاة إلا إذا عتق له الإمام قوماً يأخذ منهم قنراً مقيماً وهو يقطع حينئذ من سهم العاملين
وفي استحقاقه سلب القتل الذي يقتله وجهان أحدهما نعم وفي قبول الرضعة والهبة وتلك المباحات بلا
إذن وجهان ولا جزية عليه ولا فطرة عن امرأته بل يجب على سيدها إن كانت أمة ونفقة نفقة المعسرين
ولا ينكح الأمة إلا بشروط ولا على الحرية ولا يحرّم النظر إلى وجهها وإن كانت حيلة في الأصح لنقص
الرقى فإذا نكحها العبد على الحرية في استحقاقها السبع والثلاث وجهان أحدهما نعم كالحرة لأنه
شريع لا ارتفاع الخصمة وحصول المباشرة وهو يتعلق بالطبع فلا يختلف بالرق والحرية وفي وجه تستحق
النصف كالقسم في وجه يكمل المنكسر كالأفراء والطلاق ولا شبهة لأن التنصيف فيه ممكن
ولا نصبر الأمة فراشا بمجرد الملك حتى يوطأ ونصبر الحرة فراشا بمجرد العقد وإذا تزوجها التتيد
استخدمها نهاراً وسلمها للزوج ليلاً ولا نفقة على الزوج حينئذ في الأصح وبما فرها السيد بدون
إذنه ويتضمن العبد باليد ويقطع شارقوه يتضمن منافعها بالفوات بخلاف الحر في الثلاث ويصح وقفه
ولا يصح وقف الحر نفسه ولا تصح وصيته وقيل إن عتق ثم مات تحت ولا يصح الوقف عليه لنفسه ولا
الإبصار له ولا توطأ الأمة بمجرد الملك حتى تستبرئ وتوطأ الحرة بمجرد العقد وبحصل استبرائها
بوضع حمل زنا ولا ينصور انقضاء عدة الحرية بحمل زنا وتجب نفقة العبد والأمة وتقدرهما وإن عصيا
وأما خلاف الزوجة لأنها في الرقيق للملك وهو باق مع الإباق والعصيان في الزوجة للاستمتاع وهو
مستف مع النشوز ونفقة الزوجة مقدرة ولا تسقط بمضي الزمان ونفقة الرقيق للكفاية وتسقط بمضيه
ويفضل بقض الإمام على بعض في الشفعية والكسوة بخلاف الزوجات ولا حصر لعدد النسرى ولا يجب
لهن قسم ويجوز جمعهن في مسكن بغير رضا من ولا يجري فيهن ظهار ولا إيلاء ولا تطالب سيدها
العن بوط ولا تمنع منه إن كان به عيب ولا تجب نفقة الرقيق على قريبه ولا حضانه له ولا خصنه
أقاربه بل سيده ولا عقيقة له كما ذكره البلقيي يخرجها ولو كان أبوه غنياً لأنه لا نفقة له عليه
وإنما تحاطب بالعقيقة من عليه النفقة ولا يسن للسيد أن يعق عن رقيقه وفي ذلك قلت تلغزاً
أما الثالث في الفقه على غير طريقتي
هل لنا بحمل غني ليس نفقه من عقيقه
ولا يسقط ضمان قتله أو قطعه بأذنه في ذلك وفي سقوط القصاص بأذنه لثله وجهان في الروضة بل لا ريب في
البلقيي أحدهما السقوط وفي الباب أن الحناية على العبد مثلها على الحر إلا في سبعة أشياء لا يقتل به الحر

(قوله ضمنها) في نسخة محضها (قوله السبع والثلاث) أي من البالي (قوله الخصمة) في نسخة
الحشم (قوله باليد) أي بوضع اليد (قوله ولا تمنع) لعله تمنع (قوله ضمان من قتله) أي
العبد أي أنه مقتول بأذنه

مقلده مع بقاء تقليده
له كما هو واضح ثم
رأيت شارحاً جزم
بذلك قال وهو الذي
عليه العمل أنه بشرط
على كل مقلد العمل
بمذهب مقلده ولا
يجوز له الحكم بخلافه
أنهى ونقل ابن الرقة
عن الأصحاب أن
الحاكم المقلد إذا بان
حكمه على خلاف نص
مقلده نقض حكمه
وصرح ابن الصلاح
كما مر بأن نص إمام
المقلد في حقه كنص
الشارع في حق المجتهد
وواقفه في الروضة
وما أفهمه كلام
الرافعي عن الغسزالي
من عدم النقض بناء
على أن للمقلد تقليد
من شاء وجزم به في
جمع الجوامع قال
الأذعى بعيد الوجه
بل الصواب سد هذا
الباب من أصله لما
يلزم عليه من المفاسد
التي لا نحصى انتهى
وقال غيره المنى على
مذهب الشافعي
لا يجوز له الإفتاء

مذهب غيره ولا ينفذ منه أي لو قضى به لتحكيم أو تولية لما تقرر عن ابن الصلاح (نعم) إن انتقل لمذهب آخر بشرطه وتبخر فيه جازله الإفتاء به انتهى وفي التحفة في شرح الخطبة مذهبنا كما قال السبكي منع ذلك يعني التخيير بين قولي الإمام والمجتهد إذا لم يظهر الترجيح في القضاء والإفتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول المساوردي يجوز عندنا وانتصر له الغزالي كما يجوز لمن أداه اجتهاده إلى تساوي جهتين أن يصل إلى أيهما شاء إجماعا وقبول الإمام يمنع إن كانا في حكين متضادين كما يجاب ونحريم بخلاف نحو خصال الكفارة انتهى كلامه ، وفي المستعذب للشيخ ابن حجر رحمه الله تعالى ما ملخصه قال الشيخان وغيرهما نقلا عن الغزالي ولو استقصى مقلد للضرورة فحكم

ولا من فيه بعض حرية ونجس فيه القيمة بألغة ما بلغت ويعتبر نقصان أطرافه من ضمان قيمته ولا يخلط الذكر والأنثى ويجب في جنباته نقد البلد ولا تجرى فيه القسامة قلت الأصح تجري فيه كالمير (نفيه) الحناية على العبد تارة يكون من غير إثبات يد وتارة بإثبات اليد فقط وتارة بهما (فالأول) يجب فيه القيمة في نفسه وفي أطرافه من القيمة مما في أطراف الحريم من الدية وفي غير المقررة من نقص منها (الثاني) فيه لرش النقص فقط (والثالث) فيه أكثر الأمرين منهما (تحكم إقراره) يقبل فيما أوجب حدا أو قصاصا لا نفاء التهمة فلو أقر بالقصاص فعني على مال فلا يصح نفيه برقبته وإن كذبه السيد لأنه أقر بالعقوبة واحتمال المواطأة له بعبد وإذا أقر بسرقة قطع ولا يقبل في المسال إذا كان قائما في الأظهر بل يتعلق بذمته كما لو أقر به أينما كان كان باقيا وهو في يد السيد لم يزع إلا بيينة أو في يد العبد فقبل فقبل قطعا وقبل لا قطعا وقبل قولان وللأظهر لا يقبل مطلقا وإن أقر بدنين جنابة أو غصب أو سرقة لا توجب القطع أو إتلاف وشدة السيد تعلق برقبته وإلا بلغت أو معاملة ولم يكن مأذونا له لم يتعلق برقبته بل بذمته أو مأذونا قبل وأدى من كسبه كالأموال المتعلقة بالعبد (الاول) ما يتعلق برقبته فيباع فيه بذلك أرض الحناية ويذل المتلفات سواء كان بماذن السيد أم لا لوجوبه بغير رضا المستحق ويستثنى ما إذا كان العبد صغيرا لا يعز أو مجنونا أو أعجميا يرى وجوب طاعة الأمير في كل شيء فلا يتعلق برقبته ضمان على الأصح لأنه كالأله فاشبه التهمة (الثاني) نعم لأنه بدل متلف (الثاني) ما يتعلق بذمته فيتبع به إذا عتق وهو ما وجب برضا المستحق دون السيد كغدير المبيع والقرض إذا أنزلهما وكذا لو تكح وزاد على ما قدره السيد له فالزاد في ذمته أو امتثل وليس مكسبا ولا مأذونا له وفي قول في هذه الحالة هو على السيد وفي آخر في رقبته ولو تكح بعير إذن سيده ووضي فهل يتعلق بمهر المثل بذمته لكونه وجب برضا مستحق أو برقبته لأنه إتلاف قولان لأظهرهما الأول فإن كان بغير رضاه كان تكح أمة بغير إذن سيدها ووطئها فطريقان أحدهما طرد القولين والثاني يقطع بتعلقه بالرقبة قال ابن الحداد كالمواكرو أمة أو حرة على الزنا ولو أذن سيده في النكاح فنكح فاسدا ووضي فهل يتعلق بذمته أو رقبته أو كسبه أقوال أظهرها الأول ولو أفطرت في رمضان لحمل أو رضاع خوفا على الولد فالقضية في ذمها قاله الفقهاء (الثالث) ما يتعلق بكسبه وهو ما ثبت برضاها وذلك المهر والنفقة إذا أذن له السيد في النكاح وهو كسب أو مأذون له في التجارة وكذا إذا نكح صحيحا وفسد المهر وأذن له في نكاح غاسق ووجب مهر المثل كما ذكره الرافعي قياسا أو ضمن باذن السيد أو لزمه دين تجارة وحيث قلنا بتعلق بالكسب فتوى المعتاد والتأدر على الصحيح ويختص بأحداث بعد الإذن دون ما قبله وحيث كان مأذونا تعلق بالبيع الحاصل بعد الإذن وقبله برأس المال في الأصح وحيث لم يوف في الصور يتعلق الفاضل بذمته ولا يتعلق بكسبه بعد التحجر في الأصح وفي وجه أن المال في الضمان متعلق بذمته وفي آخر برقبته (الرابع) ما يتعلق بالسيد وذلك جنابة السنولة والعبد الأعجمي وغير المميز كما مر والمهر والنفقة إذا أذن في النكاح على ألف درهم (نفيه) من المشكل قول المناج فان باع مأذون له وقبض الثمن فتلف في يده فخرجت السلعة مستحقة فجعل المشتري يدها على العبد وله مطالبته السيد أيضا وقبل

(قوله الأمور المتعلقة) لعلها الأموال الخ (قوله كنف المبيع) لعله كبذل الخ (قوله أو امتثل) أي لم يزد على ما قدره السيد (قوله لو أكره أمة) في نسخة أمة (قوله برضاها) لعله برضاها (قوله يدها) في نسخة يدها

لا وقبل ان كان في يدي العبد فلو اشترى سبعة في مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف ثم قال
ولا يتعلق دين التجارة بقرضه ولا دمة سيده بل يؤدي من مال التجارة وكذا من كتبه فاذكره من
ان دين التجارة لا يتعلق بدمية السيد بخلاف لقوله قبل ان السيد يطالب ببذل الدين التالف بيد العبد
وبمن السلعة التي اشتراها ايضا وقد وقع الموضعان كذلك في الحرر والروضة واصيلها قال في المطلب
ولا يجمع بينهما الحمل الاول على مجرد المطالبة والثاني على بيان محل الدفع فان الوجه الثالث المفصل مما في ذلك
قال السبكي والاسنوي وصيب وقوع هذا التناقض ان المالك كوزا ولا هو يطرفه الإمام فأشار في المطلب
نصفها وثانيها هو طريقة الاكثرين فجمع الرافعي بينهما فلزم منه ما نرى في محل البقي في دين التجارة
لا يتعلق بدمية العبد على ان المراد بشار أماله (القول في أحكام المبيع) من اقسام (الاول) مما ألحق فيه
بالأحرار بلا خلاف وفي ذلك خروج (منها) حصة البيع والشراء والسلم والإجارة والرهن والهبة والوقف
وكل تبرع الا العتق والإقرار بما يضر المالك وقيل فيها بغيره في حقه كون سيده ويقضي مما في
يده (ومنها) ثبوت خيار المجلس والشرط والشفعة (ومنها) حصة خلعها وفسخ النكاح بالإعسار وأن
السيد لا يطلوها ولا يجبرها على النكاح ولا يقيم عليها الحد (الثاني) مما ألحق فيه بالأحرار بلا خلاف
نفيه فروع (منها) أنه لا تنعقد به الجماعة ولا نجب عليه في غير نوبته ولا نجب عليه الخلع ولا يسقط
حجة الإسلام ولا ضمان إن لم يكن مهابة أو ضمن في نوبة السيد ولا يقطع بسرقه مال سيده ويقطع شارقه
ولا ينكح بلا إذن وينكح الأمة ولو كان مومرا نقل الإمام الاتفاق عليه كما ذكره في المهمات ولا ينكح
أحر مبيعة ولا من تملك بعضها أو تملك بعضها ولا يثبت لها الخيار تحت عبد ويثبت بعق كلهما تحت
مبيع ولا يقتل به الحر ولو كان كافرا ولا يكون واليا ولا وليا ولا شاهدا ولا خارصا ولا قاسما ولا مزحما
ولا وصيا ولا قاتنا ولا يحمل العقل ولا يكون عصفارا الزنا ولا في القذف ولا يجزي في الكفارة ولا يبرئ
ولا يحكم لبعضه ولا يشهد له ولا نجب عليه الخهاد وطلاقة طلقان وعدها قرآن (الثالث) مما فيه خلاف
والأصح أنه كالأحرار في فروع (منها) وحوب الزكاة فيما يملكه ويورث ويكفر بالطعام والكسوة
ويصح التقاطه ويدخل في ملكه إن كان في نوبته وكذا زكاة الفطر ولو اشترى زوجته بالمال المشترك
بإذن سيده تملك جزأها وانفسخ النكاح وكذا بغير إذنه في الأظهر أو خالص ماله فكذلك أو مال
السيد فلا فلو أوصى ببعضه الحر خاصة والرقيق خاصة في الصحة وجهان لمصهما في زوائد الروضة
يصح ويكون له خاصة في الأول واسبغه خاصة في الثانية والثاني لا كما لا يرث ولو أوصى له وبعضه تملك
وارث الموصي فان كان مهابة ومات في نوبته تحت أو نوبة السيد فوضعية الوارث وكذا إن لم يكن مهابة
وقال الإمام يحتمل أن تبغض الرخصة (الرابع) مما فيه خلاف والأصح أنه كالأحرار وفيه خروج (منها) أنه
لا نجب عليه الجماعة في نوبته ولا يقتل به مبيع سواء كان أزيد بحرية منه أم لا ونفقته نفقة المعسرين
ويحد في الزنا والقذف تحيد العبد وتكثير من التسري ولا نجب عليه نفقة التفریب ولا الحزبة وتحدتها
في الصلاة كالأمة واشترط النجوم إذا كوتب (الخامس) مما أوزع فيه الحكم وفيه فروع (منها) كرامة
الفطر حيث لا مهابة على كل منه ومن سيده تصف صاع والكسب النادر وكذا ونجب على قريبه من

(قوله ما لزم) أي الإشكال (قوله أو ضمن الخ) أي أو كان مهابة وضمن في نوبة السيد
فانه لا يضمن وقوله وضمن في نوبة السيد : قيد لعدم الضمان (قوله واليا) أي مثل القاضي (قوله
وليا) أي للمرأة (قوله ما وزع) أي على الرقيق والسيد .

بمذهب غير من قلده لم
ينقص حكمه بناء على
أن للمقلد أن يقلد من
شاء وهو الأصح قبل
وهذا إنما ذكره الغزالي
بحاله كما دل كلامه في
المستصحب وغيره انتهى
ويرد بأننا وإن سلمنا أنه
بحث له فهو بحث ظاهر
وكنى بتقرير الشيخين
وغيرهما له وأما إطلاق
الأخبار النقص فيه
نظر لأنه مبني في كلام
الرافعي كالغزالي على
الضعيف أنه لا يجوز
للمقلد اتباع من شاء
ومن ثم اعترض الأئمة
شارحه فقال وما ذكره
من إطلاق التقصير
ممنوع انتهى فان قلت
هذا لا يأتي في قضاة
زماننا لأن مولاهم
يشترط على كل منهم
أن يحكم بمذهب مقلده
دون غيره قلت إنما يأتي
ذلك إن قلنا بصحة التولية
ولزوم الشرط وفي ذلك
تفصيل ثم ذكر نقولا
ثم قال بعدها وحاصله
كما قاله البلقيني والزركني
وغيرهما أن الذي عليه
الأكثرون بطلان

الشرط والتمويه ثم قال
بعد أسطر هذا إن حكم
المقتضى ملحق من
الملاهب الأربعة غير
ملحق إمامه أما لو
حكم بقول أو وجه
مرجوح في مذهب
إمامه فقال ابن
عبد السلام لا يجوز
مطلقا ولعل السبكي
بين أن يكون له أهلية
الترجيح وترجع عنده
بدليل جيد فيجوز
ويشك حكمه وإلا فلا
يجوز قال وليس له أن
يحكم بشاذ أو غريب
في مذهبه وإن ترجع
عنده لأنه كالحارج عن
مذهبه فلو حكم بقول
خارج عن مذهبه وقد
ظهر له رجحانه جاز
إلا أن بشرط الإمام
عليه التزام مذهب باللفظ
أو العرف كقوله أي
المول على عادة من تقدمه
فلا يصح الحكم لأن
التولية لم تشملته انتهى
قال شيخنا في آداب
القضا وسبقه إلى ذلك
الماوردي انتهى ونحوه
في النخبة من الماوردي
ثم قال الشيخ في

لعله من تمتد
منه من مائة

نفقة بقدر حريته وتحيل حالته نصف الدية في قتله الخطأ وفي قتله والحنابة عليه ومكره من العدة بغير
الحريه بقدر الرق من القيمة وبزوج المبيضة السيد مع قريبها فإن لم يكن فعليه مائة فإن لم يكن فعليه الحاقم
وليل لا يزوج ويمنكف في نوبته دون نوبته السيد (ومن غرائب هذا القسم) عاذ كره الروياني لو ملك
المبيضة مالا لمخرجه فافترضه منه سيده ومن قبله نصيبه الرقيق مائة قال العلاني وعنده مائة مسائل
المعاينة لأنه يقال فيها مائة لا يملك مالك النصف حتى نصيبه إلا باذن المبيضة لأن هذا النصف إذا
كان موهونا عنده لم يتمكن السيد من حقه إذا كان مقصرا إلا باذنه انتهى (وفي فروع) لا ترجع لها
(ومنها) لا تنقل فيه (ومنها) لو قتل على مبيضة هل ينكح الأمة فيه مردود للإمام لأن إرقاق بعض الولد
أهون من إرقاق كله كذا في أصل الروضة بلا ترجيح (ومنها) إذا التقط لقطا في نوبته هل يستحق
كفالته وجهان نقلهما الرائي عن صاحب المعتقد (ومنها) لو مرق سيده بما يملكه بحريته قال القفال
لا يقطع وقال أبو علي يقطع (ومنها) لو قبل الوصية بلا إذن فهل يصح في حصته وجهان (ومنها) القسم
للمبيضة هل يعطى حكم الحراري والإماء أو يوزع قال العلاني لا ينقل قلت صرح الماوردي أنها كالأمة
وجزءية الأذرى في القوت ثم ذكر التوزيع بحثا (ومنها) هل له نكاح أربع كالحرة لو لا كالعبد أو يوزع
قال العلاني الظاهر الثاني لأن النصف الرقيق منه غير منفصل فيؤدي إلى أن ينكح به أكثر من اثنين (قلت)
ويؤيده مسئلتا الطلاق والعدة ثم رأيت الحكم المذكور مفسرا حاشية منقولاً عن الماوردي وصاحب
الكافي والروني واللباب وبحث الزركشي في التوزيع يخرجها من وجه في (الحق) ونظيره بما لو سن
الزروع بمطر أو ماء اشتراه سواء كان فيه ثلاثة أرباع العشر (ومنها) هل يصح الوقف عليه أولا
كالعبد قال العلاني لا ينقل فيه قلت بل هو منقول صرح بصحة ابن خيران في اللطيف قال
الزركشي فلو أراد سيده أن يقف عليه نصفه الرقيق فالظاهر الصحة كالوصية (ومنها) لو اجتمع
رفيق ومبيضة قال العلاني الظاهر أن المبيضة أولى بالإمامة (ومنها) يغسل السيد أمته بخلاف المبيضة
فكما يظهر لأنها أجنبية قاله العلاني قال وهو أولى من المكاتب وقد حرموا بأنها لا تغسل السيد (ومنها)
يجوز توكيل مكاتب الراعي في قبض المهرمون لأنه أجنبي لا عبده وفي المبيضة ينظر قال العلاني
يحتمل أن يكون كالمكاتب (ومنها) هل يتهم فيه من الغنمية قال العلاني فيه نظر ويقرب ذلك إذا
تكان في نوبته وماتل باذن سيده ويكون ذلك كما لو اكتسب ولا يخرج على الاكتساب النادر لأن
إدنه في القتال لا يجعل الغنمية نادرة وليس له أن يقابل بلا إذن قطعا ولم يتعرضوا له وإن لم يكن لها
بعد الإسهام (ومنها) هل يرى سيده إذا قلنا بجوازه للعبد قال العلاني فيه نظر وينبغي أن لا يراها
قلت صرح الماوردي بمنع وقال لا يختلف فيه أصحابنا (ومنها) هل يرى من نصفها له والبيان حر
قال العلاني يحتمل أن يكون فيه اختلاف في الصلاة وقد رجح الماوردي أنها كالحرة وترجع ابن
الصباغ وطائفة كالأمة (ومنها) لو اعتدت عن الوفاة أو بالأشهر قال العلاني لم أر فيه نقلا وقد قالوا
إن عدتها قرآن فالظاهر أنها في الأشهر كالمبيضة كالأمة وكذا قال الأذرى وغيره بحثا (فتبينه)
بدخل في المعايير الكسب والموت المعتادة قطعا وفي النادر من الإكساب كاللقطة والوصية والموت

(قوله المعاينة) أي الألفاظ (قوله وهو أولى) أي كونها أجنبية (قوله يجوز توكيل الخ) أي من جهة
المرئيين (قوله ويقرب ذلك) أي سهمه من الغنمية (قوله ويكون ذلك) أي القتال (قوله من نصفها
له) أي نصف الأمة للسيد (قوله لو اعتدت) لعله هل تعتد (قوله عدتها قرآن) أي في غير الوفاة

مذهب من المذاهب
الأربعة لأن فيه
منا له مما يجوز
له تقليده ولم يمنع أن
بشرط عليه التزام
الراجع من مذهبه
لامتناع تقليد غيره
من الضعيف في مذهبه
في الحكم والإفتاء كما
تقرر في الحاشية
ما حاصله إذا حكم مقلد
بمذهب إمامه مع علمه
به نفذ أو بما توجه من
غير أن يحيط به علمه بنفذ
وإن صادف الحق أو
يمرجح في مذهب
إمامه فإن كان متبحرا له
أهلية الترجيح نفذ وإلا
فلا نم إن فرض أنه
اعتقد صحة ذلك المرجوح
تقليدا لقائله وله مستند
صحيح كدليل بحسب
حاله أو أمر ديني وقع
في نفسه فيه نظر بحسب
ظلاله لأن ذلك الوجه
لا يقدل قائله إلا إذا كان
عقدا وإنما يرجع إليه
لكون قائله يرى أنه
مذهب إمامه فإذا قال
الجمهور خلافه كان
قولهم مقدما على قوله
ولأنه إنما فوض إليه

الحمام وقيل يحرم ولا تجهر بالصلاة في حضرة الأجانب وفي وجه مطلقا ونعم بعضها إلى بعض
الركوع والسجود وإذا نأى شيئا في صلاتها صفقت بالرجل يسبح ولا تجب عليها الجماعة ويكره
خضوعها للشابة ولا يجوز إلا بأذن الزوج وهي في بيها أفضل من المسجد ولا يجوز اقتداء الرجل والخنثى
بها ونفث إذا امت النساء في وسطهن ولما لم ينس الحريز وكذا القترانه في الأصح وحلى الذهب والفضة
ولا جمعة عليها ولا تعقدها ولا ترفع صوتها بتكبير العبد ولا تلبية الحج ولا تخطف (قال) والأفضل
تكتفيتها بخمسة أبواب وللرجال ثلاثة وبقي المصلى عليها عند عجزها وفي الرجل عند رأسه ويندب
لها نحو الثابت ولا يسقط بها فرض الخنثاء مع وجود الرجل في الأصح ولا تحيل الخنثاء وإن كان الميت
خائيا ولا تأخذ من سهم العاملين ولا سبيل الله ولا المؤلفة في وجهه ولا تقبل في الشهادة إلا في الأموال
ولا يظلم عليه الزجاء ولا كفارة عليها بالجماع في رمضان ويصح اعتكافها في مسجد بيناه القديم
ولا يكره لها الاعتكاف حيث كرهت الجماعة ولا تسافر إلا مع زوج أو محرّم فيشترط لها ذلك في
صورة الحج عليها ويشترط لها أيضا التحمل لأنه أسوأ ويندب لها عند الإحرام خضبت يديها ووجهها
وسياح لها الخضبت بالحناء مطلقا ولا يجوز للرجل إلا الضرورة ولا يحرم عليها في الإحرام الخط وسر
الرأس بل الوجه والقفا ولا تقبل الحجر ولا تستلم ولا تقرب من البيت إلا عند دخول المطاف من الأجانب
ولا ترمي في الطواف ولا تضطجع ولا ترق على الصفا والمروة ولا تعدو بين الميئين ولا تطوف ولا تسبي
إلا بالليل وتقف في حاشية الموقف والرجل تحنط الصخرات وقاعدة والرجل ركبا ولا تؤمر بالخلق
ولا ترفع يدها عند الرمي والتضحية بكالد كمر أفضل منها في المشهور (وتنفي عنها شاة والذكر شاتين) والذكر
في الذبح أولى منها ويجوز بيع لبها سواء كانت أمة أم حرة على الصحيح بخلاف لبن الرجل ولا يجوز
قرصها والتقاطها لأتملك لغير المحرم في الأصح بخلاف العبد ولا تكون وليا في النكاح ولا وكيلًا في
إجابه ولا قبوله ولا في الطلاق وفي وجهه والغنم غير متقوم ومن العبد متقوم ولا تصح معها المسابقة
لأنها ليست من أهل الحرب ولا يقبل قولا ولا ينفق الولد إلا بدينه في الأصح بخلاف الرجل وهو
على النصف من الرجل في الإرث والشهادة والغرم عند الرجوع والدية نفقا وجرحا وفي هبة الولد
في وجهه وفي النفقة على القريب في أسيد الوجهين ولا تلي القضاء ولا الوصاية في وجهه وتجر الأمة على
النكاح بخلاف العبد في الأظهر ولا يجزئ شديدا على تزويجها قطعا إذا كانت عمل له ويجزئ على تزويج
العبد في قول ويجرم عليها ولدها من زنا بخلاف الرجل ويحل لها النكاح الرقيق مطلقا وبضعها بمقابل
بالمهر دون الرجل أو يحرم ثمنها دون لبن الرجل على الصحيح وتقدم على الرجال في الحضانية والنفقة والدعوى
والنفر من مردلثة إلى متى والانصراف من الصلاة وتؤخر في الفطرة والموقف في الجماعة وفي اجتماع
الخنثاء عند الإمام وفي الحد وتقطع حلية الرجل تحملها لا عكسه وفي حملتها الدية وفي حملته الحكومة على
الأصح وفي أسر سال نهذا الحكومة بخلاف الرجل ولا تباشر استيفاء القصاص ولا تدخل في القرعة على
الأصح في الشرح والروضة ولا تعمل الدية ولا ترمي لو نظرت في الدار في وجهه ولا جهاد عليها ولا جزية
ولا تقتل في الحرب ثم تقابل وفي جواز عقد الأمان لها استقلال من غير إدخال رجل في العقد فيه
ووجهان في الشرح بلا ترجيح ولا سهم لها ولا تستحق السلب في وجهه ولا تقم الحد على رقيقها في
(قوله والتضحية بالذكر) أي من الغنم (قوله ولا يجوز قرصها) أي لأنه يؤدي إلى إغارة
الفرج (قوله عند الرجوع) أي من الشهادة (قوله ولا ترمي) أي بالسهم أو بخلافه

٢٠ تعزية الشابة للصحاح

وجه ويحقر لها في الرجم إن ثبت زناها بينة بخلاف الرجل ويجلد بحالته ولا رجل قائما ولا تكلف
الحضور للدعوى إذا كانت عترة ولا إذا توجه عليها التمين بل يحضر إليها القاضي فيحلفها أو يمت
إليها نائبه (ففيه) في مواضع مهمة فقدمت الإشارة إليها (فيها) تقدم أن لبها طاهر وأمل من الرجل
فلم يضر له الشيخان وصرح البصري في شرح الكفاية بظاهره وصححه التقي وصرح ابن الصباغ
بأنه نجس (ومنها) المرأة في العورة لها أحوال تحال مع الزوج ولا عورة بينهما وفي القرح وزجه
وحالة مع الأجانب وعورتها عكل البدن حتى الوجه والكفين في الأصح وحالة مع المحارم والنساء
وعورتها عكابين السرة والركبة وحالة في الصلاة وعورتها عكل البدن إلا الوجه والكفين وصرح الإمام
في النهاية بأن الذي يجب شتره منها في الخلوة هي العورة الصغرى وهو المستور من عورة الرجل (ومنها)
المحزوم به وهو الوارد في الأحاديث أن المرأة إذا نأها شئ في صلاتها تصفق ولا تسبح قال الأسنوي
وقد صححوا أنها تجهر في الصلاة بحضرة زوج أو حر أو نسوة أو وحدها وقباس ذلك أن تسبح في
هذه الأحوال كالرجل ويحمل الحديث على غير ذلك لأن التسبيح في الصلاة البق من الفعل خصوصا
التصفيق (ومنها) يحرم على الأجانب تعزية النسب لا تصريح بذلك في كتب الرافعي والنووي وابن
الرفعة وذكر أبو الفتح في أحكام الخنثى أن المحارم يفرزونها وغير المحارم يعزونها التعزير دون الشابة
قال الأسنوي ومقتضاه التحريم (ومنها) هل يجوز أن تكون المرأة ثنية اختلف في ذلك ومن قيل
بقوتها مريم قال السبكي في الحليات ويشهد لنبوتها ذكورها في سورة مريم مع الأنبياء وهو قرينة
قال وقد اختلف في نبوة نسوة غير مريم كأم موسى وآسية وحوى وسارة ولم يصح عندنا في ذلك شئ
(القول في أحكام الخنثى) قال الأصحاب الأصل في الخنثى ثمار روى الكلبى عن ابن صالح عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مولود له سائر الرجل والنساء يورث من حيث يبول أخرجه البيهقي وهو
ضعيف جدا ولكن روى ذلك عن علي بن أبي حمزة وقال سعيد بن منصور في سننه حدثنا هشيم عن المغيرة عن
الشمي عن علي بن أبي حمزة قال حدثني عن علي بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة
يسألني عن الخنثى فكسبت إليه أن تورثه من قبل ماله قال النووي الخنثى ضربان له فرج المرأة وذكر
الرجال وضرب ليثن له واحد منهما بل له ثقب يخرج منها الخارج ولا تشبه واحدا منهما فالأول عمتين
أقره بأموال أحدهما البوك فان بال يدكر الرجال ولحده فرج رجل أو بفرج النساء فامرأة أو بهما اعتبر
بالسابق إن انقطعا معا وبالشأخر إن ابتدأ معا فان سبق واحد وتأخر آخر اعتبر بالسابق فان اتفقا
فهما فلا دالة في الأصح ولا ينظر إلى كثرة البول من أحدهما ولا إلى التزريق هما والتزريق
(الثاني والثالث) خروج المني والحيض في وقت الإمكان فان أمي بالذكر فرجل والفرج أو
حاض فامرأة بشرط أن يتكرر خروجه لينا كد الظن به ولا يتوهم بكونه اتفاقا كذا جزم به الشيخان
قال الأسنوي وهو كونهما عن ذلك في البول يقتضي عدم اشتراطه فيه ولتجه اشتواء الجميع في ذلك
قال وأما العدد المعتبر في التكرار المتجه إلحاقه كما قيل في كلب الصيد بأن يصير عادة له فان
أمي بهما فالأصح أن يستدل به فان أمي بصفة من الرجال فرجل أو بصفة من النساء
فامرأة فان أمي من فرج الرجال بصفة منهم ومن فرج النساء بصفة منهن أو من فرج النساء بصفة

(قوله وصرح البصري) في نسخة الصيمري (قوله لا تصريح) لعله للتصريح (قوله من ابن
صالح) في نسخة عن أبي صالح (قوله روى ذلك) أي معناه.

القضاء وهو مقلد للإمام
إلا ليحكم بمذهبه فليس
له أن يحكم بمذهب أحد
من أصحابه قال بخلاف
قوله كما لا يحكم بقول
عالم آخر كذا قاله بعض
المأخرين وفيما قاله نظر
فان المقدار إذا قلد وجهها
ضعيفا جاز له العمل به
في حق نفسه وأما في
الغنى والحكم فقد نقل
ابن الصلاح الإجماع
على أنه لا يجوز وأما
ما قاله آخر فهو ظاهر
فيما اشترط عليه في
التولية التزام مذهب
معين وجوزناه فان لم
يشترط عليه ذلك جاز
انتهى وقول الزركشي
فان المقلد إذا قلد وجهها
إلى آخره ظاهر في الفرق
الذي قدمته بين الحكم
بالوجه الضعيف من
مذهبه والحكم بمذهب
الغيب هذا كله في
الاستخلاف العام أما
الخاص كأن ولي شافعي
حنفيا أو مالكيا في
جزئية تصح على مذهب
النائب قطع لم يجوز في
أحد وجهين خكاها
شريح الروياني واحتمله

منى الرجال أو عكسه فلا دلائل تؤكد إذا تعارض قول وحيف أو منى بأن بالبرج الى جال وحاض أو
 أمى بفرج النساء وكذا إذا تعارض المنى والحيف في الأصح (الرابع الولادة) وهي تفيد القطع بأنوثته
 وتقدم على جميع العلامات المعارضة لها قال في شرح المهذب ولو أن مقتضى وقال القوابل أنه مبدأ خلق
 آدمي حكم به وإن شك كنادم الإشكال قال ولو انتفى بظنه ظهرت آثاره تحمل لم يحكم بأنه امرأة حتى يتحقق
 الحمل قال الإسنى وللصواب ألاكتفاء بظهور الأماره فقد جزم به الرافعي في آخر الكلام على الحنفى
 وتبعه عليه في الرضا وكذا في شرح المهذب في موضع آخر وهو الموافق الحارثي على القواعد المذكورة
 في الرد بالعيب وتحرير الطلاق واستحقاق المطلقة النفقة وغير ذلك (الخامس) عدم الحيف في وقتة علامة
 على الذكورة يستدل بها عند النسائي في البول نقله الإسنى عن المازري قال في مسأله حسنة قل
 من تعرض لها (السادس) إختلاله لغيره نقله الإسنى عن العدة لأبي عبد الله الطبري وابن القنوج
 وابن المسلم قال ولو عارضه حبله قدم على إجماله حتى لو وطئ كل من المشككين صاحبة فأحله حكمنا
 بأنهما أثبان ونفينا نسب كل منهما عن الآخر (السابع) الميل ويترك به عند العجز من الأمارات السابقة
 لأنها مقدمة عليه فان مال إلى الرجل فأمرأة وإلى النساء فرجل قال أميل إليهما ميلا واحدا ولا أميل
 إلى واحد منهما فيشكل (الثامن) ظهور الشجاعة والفروسة ومصابة العدو كما ذكره الإسنى تبعه
 لابن المسلم (التاسع إلى الثاني عشر) ثبات الهبة ويهود الثدي ونزول اللبن وتفاوت الأضلاع في وجهه
 والأصبع أنها دلالة لها وأما الضرب الثاني في شرح المهذب عن البغوي أنه لا يقين إلا بالميل قال
 الإسنى وبتبين أيضا بالمنى المتصف بأحد النوعين فإنه لا مانع منه قال وأما الحيف فبعبارة أيضا
 ويحتمل خلافه لأن الدم لا يستلزم أن يكون حبيضا وأن كان بضمة الحيف لجواز أن يكون دم فاسدا بخلاف
 المنى (وأما أحكام الحنفى الذي لم يبين فاقسام والضابط أن يؤخذ في حقه بالاحتياط وترك الشك
 (القسم الأول) فهو فيه كالأثني وذلك في تنف العانة ودخول الحمام وحلق الرأس وتضع البول والأذان
 والإقامة والعورة والجهر في الصلاة والتصفيق قبل أذانابه شئ والجماعة والاقتداء والجمعة ورفع الصوت
 بالتكبير والتلبية والتكفين ووقوف المصل عند عجزها وعدم سقوط فرض الخنائة بها وكونها لا تأخذ
 من سهم الغائبين ولا سبيل الله ولا المولعة وشريط وجوب الحج ولبس الخيط والقرب من البيت والزمل
 والاضطباع والرى والعدو والوقوف والتقدم من مزدلفة والعقيقة والذبح والتوكيل في النكاح وغيره
 والقضاء والشهادة والدبة وعدم تحمل العقل وفي الجهاد والسلب والرضخ والحزبة والسفر بلا حرم
 ولا حمل وطوره (القسم الثاني) ما هو فيه كالأثني كذلك في لبس الحرير وعلى الذهب والوقوف أمام النساء
 إذا أمسن لا وسطهن لأحتمال كونه رجلا فيؤدى وقوفه وسطهن إلى مساواة الرجل للمرأة وليس وطوره
 في زمن الخيار فسحا ولا إجازة وقبل قوله في استحراق الولد كما صححه أبو القنوج ونقله الإسنى احتياطا
 للنسب ولا حرم رضاعه ولا دية في حلمته ولا حكمة في إرسال ثديه أو جفاف لبنه (القسم الثالث)
 ما أوزع فيه الحكم وفي ذلك ما روى (الأول) حلمته لا يستحب جلقها لأحتمال أن تلبس ذكرته فيشوه ويجب
 في الوضوء غسل باطنها لأحتمال كونه امرأة كما جزم به الشيخان وغيرهما وذكر صاحب التعجيز في شرحه
 أنه كالأرجل لأن الأصل عدم الوجوب (الثاني) لا ينفق وضوءه إلا بالخروج من فرجه أو مسهيا أو
 (قوله حكم به) أى الإلقاء (قوله والفروسة) أى ركوب الفرس (قوله أنها) أى الأربعة (قوله)
 وليس وطوره (أى من البائع (قوله ولا إجازة) أى من المعترى (قوله في حلمته) في نسخة حلمته

القاضى كمال الدين
 عصرى أبى شامة شيخ
 النورى فأبطل تزويج
 حنفى صغيرة وقد أذن
 له شافعى فيه وصوب
 ما فعله بعض المتأخرين
 واستدل له بأن مذهب
 الحنفى امتناع القاضى
 من ذلك الإذن نص
 عليه السلطان مخصوصه
 ولا يكفى عموم التولية
 وأيضا فكيف يجوز
 للشافعى الإذن فيما
 يعتقد وفارق التولية
 العامة بأنها تجعله قاضيا
 مستقلا ومجرد الإذن
 استنباط عن الميت فكيف
 يستنبط فيما لا يعتقد
 لكن فعل ابن
 دقيق العبد ذلك
 أخذا من اعتماد شيخه
 العز بن عبد السلام عدم
 النقض في المسألة السابقة
 واعتمده أيضا أبو شامة
 قال الماوردى ولو أدى
 شافعى اجتهاده إلى أن
 يحكم بمذهب أبى حنيفة
 في قضية جاز وكان
 بعض أصحابنا يجمع من
 اعترى إلى مذهب أن
 يحكم بغيره لتوجه التهمة
 إليه وهذا وإن اقتضته

له رجلا وامرأة ولا غصنه إلا بانزله منها أو بيلاجه والإيلاج فيه قال البغوي وكل موضع
لا يجب فيه الفصل على الخنثى فلم يلج لا يطل تصويره ولا حجة ولا يجب على المرأة التي أولج فيها
عدة ولا مهر لها وأما الحد فلا يجب على المولج فيه ولا المولج ويجب على الخنثى الجلد والتغريب ولو أوج
فيه رجل أو الخنثى في دبره فعلى الخنثى الجلد وكذلك الرجل إن لم يكن محصنا فإن كان محصنا فإن
حدّه بتقدير أنوته الخنثى الرجم وبتقدير ذكره الجلد والقاعدة أن الردد بين جنسين من العقوبة
إذا لم يشتركا في الفعل يقتضي إسقاطهما بالكلية والانتقال إلى التعزير لأنه لا يمكن الجمع بينهما
وليس أحدهما بأولى من الآخر كذا ذكره ابن المسك في أحكام الخنثى وقال الأسنوي إنه حسن متجه
وحيث يجب على الرجل التعزير وهذه من غرائب المسائل (شخص) أي ما يوجب الحد فإن
كان محصنا عزر وإن كان غير محصن بجلد وغرب وإياها عنت بقول ملغزا
قل للنبيه إذا لقيت محسنا ومغريا . غرغ بدا في محكمه . لا ولي النبي مستغريا
شخص أي ما حكره . قطعا عدا مشنوجا . إن تلفه بكرا جليدا . ث مائة ثم وغربا استغيا
وإذا تراه محصنا . عزرته طرقتا . قد أصبح التحزير في . ما قلته متعجبا
فأنت موضحا . للمشكلات المهمدا
(الثالث) إذا حاض من الفرج حكم بأنوته وبلوغه ولا يحرم عليه محرمات الحيض لجواز كونه رجلا
أو الخارج دم فساد (الرابع) يجب عليه سر كل بدنه لاحتمال كونه امرأة فلو اقتصر على صر عورة
الرجل وصلى فوجها أنهما في التحقيق الضحية للشك في وجوبه قال الأسنوي والفتوى عليه فانه يقتضيه
كلام الأكرين وصح في شرح المهذب وزوائد الروضة البطلان لأن الشر شرط وقد شككتنا في حصوله
(الخامس) لا يجب عليه الفدية في الحج إلا بسر رأسه ووجهه مع الأحوط له أن يسر رأسه ووجهه
وبدنه بغير الخيط كما قال القفال ونقله الأسنوي (السادس) لا يرث في حق كالمراة في حق سائر
الورثة كالرجل ويوقف القدر الفاضل للبيان فإن مات فلا بد من الإصلاح على المذهب (القسم الرابع)
ما خالف فيه النوعين وفيه فروق منها مخنثانه والأصح تعزيمه لأن الحرج لا يجوز بالشك (ومنها)
لا يجوز له الاستنجاء بالحجر إلا في ذكره ولا في فرجه لا لباس الأصلي بالزائد والحجر لا يجري
إلا في الأصل (ومنها) إذا مات لا يغسله الرجال ولا النساء الأجانب كما اقتضاه كلام الرافعي
وصح في شرح المهذب أنه يغسله كل منهما (ومنها) أنه في النظر والخلو مع الرجال كامرأة ومع
النساء كرجل (ومنها) لا يباح له من القصة كما يباح للنساء ولا ما يباح للرجال (ومنها) لا يصح السلم
فيه لنوره ولا يصح قبضه عن السلم في جارية أو عبد لاحتمال كونه محكم ما أسلم فيه (ومنها)
لا يصح نكاحه (القسم الخامس) ما وسط فيه بين الذكر والأنثى في ذلك فروق (ومنها) لو صح بثوب
الأول الثامن به قد عت المرأة ثم الخنثى ثم الرجل (ومنها) يقف خلف الإمام الذكور ثم الخنثى ثم النساء
(ومنها) ينصرف بعد الصلاة النساء ثم الخنثى ثم الرجال (ومنها) تقدم في الحنافة إلى الإمام وإلى الحد
الذكور ثم الخنثى ثم النساء (ومنها) الأولى لحمل الحنافة الرجال ثم الخنثى ثم النساء (ومنها) التوضيحية
بالذكر أفضل ثم الخنثى ثم الأنثى (ومنها) الأولى بالبيع الرجل ثم الخنثى ثم الأنثى (فرع) إذا قيل شيئا
في حال إشكاله ثم بان ما يقتضي ترتيب الحكم عليه هل يعتد به فيه النظائر (الأول) إذا اتفدى بخنثى

السياسة بعد استقرار
المذاهب وتميز أهلها
فحكم الشرع لا يوجه لما
يلزمه من الاجتهاد في
كل حكم طريقا للاجتهاد
انتهى وكالا جتهاد في
كلامه التقليد لما مر عن
الشيخين وبه يعلم ما في
قول ابن الصلاح
لا يجوز لأحد أن يحكم
في هذا الزمان بغير
مذهبه فان فعل نقض
لفقد الاجتهاد من أهل
هذا الزمان انتهى على
انه يؤخذ من عله ان
الكلام فيمن حكم بغير
مذهب إمامه لا على
جهة التقليد بل اجتهادا
من عنده ولقد استغنى
التاج الفزاري وأهل
عصرة عن حاكم حكم
بخلاف مذهب إمامه
فهل ينفذ حكمه مع أنه
إنما ولي الحكم بمذهب
إمامه فأجاب شافعيان
من معاصريه بأنه لا ينفذ
فخطأهما التاج وقال
المعروف من مذهبنا
أنه لو شرط عليه
الحكم بمذهب معين
فسدت التولية انتهى
وفال بركات بن

(قوله ولا ما يباح) في نسخة إلا ما يباح (قوله هل يعتد به) أي الذي بان .

سعادات العطار ظاهر
 كلام ابن حجر جواز
 الضبط للقاضي لكن
 عمله إن لم بشرط عليه
 لفظا ولا عرفا الحكم
 بمذهبه وإلا امتنع
 انتهى (القاعدة الثانية
 إذا اجتمع الحلال
 والحرام غلب الحرام)
 أصل القاعدة
 ما أوردته جماعة
 حديثا ما اجتمع
 الحلال والحرام إلا
 غلب الحرام الحلال
 لكن قال أبو الفضل
 العراقي إنه لا أصل له
 وقال السبكي نقلا عن
 البيهقي حديث رواه
 جابر الحمقي عن رجل
 ضعيف عن الشعبي عن
 ابن مسعود وهو منقطع
 قال البيهقي وأخرجه
 من هذا الطريق
 عبد الرزاق في مصنفه
 وهو موقوف على ابن
 مسعود لا مرفوع قال
 ابن السبكي غير أن
 القاعدة صحيحة في
 نفسها انتهى (والحل)
 أي الحلال (والحرام
 حيث اجتماعه فغلب
 الحرام مهما وقعتا)

ثم بان رجلا من الإجزاء قولان أظهرهما عدم الإجزاء (الثاني) إذا عتد النكاح مَحْثِينَ فبأن ذكرين
 في محصن ومجهان بناء على مسئلة الاقتداء قال النووي لكن الأصح هنا الصحة لأن عدم جزم النية يؤثر في
 الصلاة (الثالث) لو تزوج بغير نكاح ثم بان امرأة أو عكسه تجزم الروياني بأنه لا يصح وانقضت كلام ابن
 الرقبة الاتفاق عليهم أنهم لم يجزوا فيه خلاف الاقتداء ثم فرق بين النكاح والصلاة بأن احتياط الشرع
 في النكاح أكثر من احتياطه في الصلاة لأن أمر النكاح قاصر على الزوجين وأمر الصلاة قاصر على المصلي
 ولهذا لا يجوز الإقدام على النكاح بالاجتهاد عند اشتباه من محل عن لا محل ويجوز ذلك فيما يتعلق في الصلاة
 من طهارة وستره واستقبال قال الإمامي الصواب إلحاقه بما إذا كان شاهدا لا استواء الجميع في الركبة وقد
 صرح به ابن المسلم قال ويؤيد الصحة ما في البحر أنه لو تزوج امرأتين واعتقد أن بينهما أخوة من الرضاع
 ثم تبين بخلاف ذلك صح النكاح على الصحيح (الرابع) إذا توضأ واغتسل حيث لم يحكم بأنقاض
 الطهارة لم يحكم باستعمال الماء فلو بان فهل يبين الحكم باستعماله ينبغي على أن طهارة الاحتياط فهل
 ترفع الحديث الواقع في نفس الأمر أم لا والأصح لا فلا يحكم عليه بالاستعمال ذكره الإمامي في بحر
 (الخامس) لو صلى الظهر ثم بان رجلا وأمكنه إقرار الجماعة لزمه الشئ إليها فان لم يفعل لزمه إعادة الظهر
 بناء على أن من حمل الظهر قبل قراتها لم يصح قاله في شرح المهذب (السادس) لو خطب في الجمعة أو
 كان أخذ الأربعة عشر ثم بان رجلا لم يجز في أصح الوجهين (السابع) لو صلى على الجنائزة مع وجود الرجل
 ثم بان رجلا لم يسقط الفرض على أصح الوجهين وهما مَبْنِيَان على مسألة الاقتداء قال الإمامي
 وجهه أن نية الفرضية واجبة وهو مردود فيها (الثامن) إذا قلنا بجواز بيع لبن المرأة كون الرجل في بيع
 لبن الحنثي ثم بان امرأة فثبت القولان فيمن باع مال مورثه طائفا بحبائنه ثم بان مَبْنِيَا (التاسع) أسلم في عهد
 أو جارية فسلمه حنثي لم يصح فلو قبضه فبان بالصفة التي أسلم فيها فوجهان كالمسألة التي قبلها ذكره ابن
 المسلم ويجزى أيضا لو تبرأ أن يهدي فاقعة أو حَمْلا فاهدى حنثي وبان أو أن يفتق عبدا أو أمة فأعتق
 حنثي وبان قاله ابن المسلم أيضا (العاشر) وكل حنثي في إيجاب النكاح أو قبوله فبان رجلا في صحة ذلك
 وجهان كالمسألة قبلها قاله ابن المسلم (الحادي عشر) رضع منه طفل ثم بان أنثى ثبت التحريم جزما (الثاني
 عشر) وجبت الأدية على العاقلة لم يحمل الحنثي فان بان ذكر أهله يغرم قصته في التي أداها غيره قال الرافعي
 فيموجهمان في التهذيب وصح في الروضة وفي زواله الغرم لمحا ونقله الإمامي عن أبي الفتوح وصاحب
 البيان (الثالث عشر) لا جزية على الحنثي فلو بان ذكرا فهل يؤخذ منه جزية السنين الماضية وجهان
 في الشرح قال في الروضة ينبغي أن يكون الأصح الأخذ وقال الإمامي بل ينبغي تصحيح التكسير فان
 الرافعي ذكر أنه إذا دخل حربي دارنا وبق مدة ثم أطلقنا عليه لا نأخذ منه شيئا لما مضى على الصحيح
 لأن عماد الجزية القبول وهذا حربي لم يلزم شيئا ولهذا موجود بل أولى لأننا لم نتحقق الأهلية في الحنثي
 وقال ابن المسلم إن كان الحنثي حربيا ودخل بأمان ثم تبين أنه رجل فلا جزية لعدم القيد وإن كان ولد ذوق
 فان قلنا إن من بلغ من ذكوره محض إلى عقد جديد فلا شيء عليه وإلا وجبت قال الإمامي والذي
 قاله منذر كحسن (الرابع عشر) لو قبل القضاء ثم بان رجلا لم ينقل حكمه الواقع في حال الإشكال
 (قوله مَحْثِينَ) أي شاهدين (قوله الأصح هنا الصحة) أي لأن العبرة في العقود ما في نفس الأمر
 (قوله أو عكسه) أي بان تزوج امرأة بغير نكاح ثم بان رجلا (قوله قاصر) لأنه ليس قاصرا بل
 يتعلق في التسبب والهرمية (قوله إذا كان) أي الحنثي.

قال السبوطي من
فروعها ما إذا أورد
دليلان أحدهما يقتضي
الحل والآخر التحريم
فيقلب التحريم ومن
ثم لما سئل عما رضى
الله عنه عن الجمع
بين الأخين ملك الفهم
فقال أحلهما آية
والتحريم أحب إلينا
وقال السبوطي ومنها
تعارض لك منها ما فوق
الإزر وحديث
اصنعوا كل شيء
إلا النكاح فالأول
يقتضي تحريم ما بين
السرة والركبة والثاني
يقتضي حله فيرجع
التحريم احتياطاً انتهى
هذا إذا لم نقل بالجمع وقد
صار بعضهم إلى الجمع
فحمل الحل على من ملك
لربه والتحريم على غيره
قال الشيخ أبو محمد في
السلسلة لم يخرج عن هذه
القاعدة إلا ما ندرنا من
ويتنبى عليها مسائل
مد عجوة ودرهم
واختلاط بحسرة
عصورات أجانب
ومن أحد أبويها عجمي
أو وثني لا يحمل نكاحها

على المذهب وقيل فيه وجهان وهل يحتاج إلى تولية جديدة قال الأسنوي القياس نعم فقد جزم الرازي
بان الإمام لو ولي القصة من لا يعرف حاله لم تصح ولايته وإن كان أهلاً (الخامس عشر) لو لم يحكم
بانتقاض طهره بلمس أو لبلاخ أو غيرها فصل ثم بان خلافه في وجوب القضاء طر يقان أحدهما
أنه محل القولين (الجماع) بين الخطأ والقبلة والأصح القطع بالإعادة كما لو بان تعددنا والفرق أن أمر
القبلة مبني على التخفيف بدليل تركها في نافذة السفر بخلاف الطهارة (فرع) لا يجوز اقتداء الخنثى
بمثله لاحتمال كون الإمام امرأة والمأمووم رجلاً ونظيره لو اجتمع أربعون من الخنثى في قرية لم تصح
إقامتهم الجمعة ذكره أبو الفتح ولو كان له أربعون من الغنم خنثى قال الأسنوي فالمتجه أن لا يجزئه
واحد منها لحواش أن يكون المخرج ذكرًا والباقي إناث بل يشترى أنثى بقيمة واحد منها قال ويحتمل أن
يجزئه لأنه على صفة المال فلا يكلف المالك سواء (فرع) الخنثى إما ذكر أو أنثى هذا هو الصحيح
المعروف وقيل أنه نوع ثالث ويخرج على ذلك فروع (منها) إذا قال إن أعطيني غلاماً أو تجارية فقلت
طالق طلق بالخنثى على الصحيح ولا تطلق على الآخر (ومنها) لو حلف لا يكلم رجلاً ولا أنثى وكل الخنثى
حنث على الصحيح ولا يحنث على الآخر (ومنها) وقف على أولاده دخل الخنثى أو البنين أو البنات لم يدخل
ولكن يوقف نصيبه كالإرث أو البنين والبنات دخل على الصحيح لأنه إما ذكر أو أنثى وقيل لا
لأنه لا يعد واحداً منها (فرع) في أحكام الخنثى الواضح (منها) لمن فرجه الزائدة حكم المفتح تحت
المعدة ثم انفتح الأصل (ومنها) لا يجوز له قطع ذكره وأنثيه لأن الخرز لا يجوز بالشك ذكره
أبو الفتح قال ولا يتجه تحريمه على قطع السلعة نقله الأسنوي (ومنها) لو اشترى رقبة فوجده واضمحاً
ثبت الخيار في الأصح كما لو بان مشكلاً وكذا لو بان أخذ الزوجين في قول لو اشترى غلاماً فوجده
يؤول بفرجه معاً ثبت الخيار أيضاً لأن ذلك لا سترخاء المأثنة (فائدة) حيث أطلق بالخنثى في العقد لم ير
به المشكل (القول في أحكام المتحيرة) إنما يطلق هذا الاسم على ناسية عاداتها في الحيض قدراً ووفقاً
وتسمى أيضاً متحيرة بكسر الباء لأنها تحيرت الفقيه في أمرها وقد ألف الدارمي في أحكامها مغلدة
واختصرها النووي في الأصح وفيه قطع الجمهور لما توهم بالاحتياط وبما أن ذلك بفروع (الأول)
يحرم على زوجها وسببها وطؤها بكل حال لاحتمال الحيض وفي وجه لا يحرم لأنه يستحق الاستمتاع
فلا تحرمه بالشك فعلى الأول لو وطئ عصى ولا يلزمه النصديق بدنيته على القديم لأنهم ينفقون الوطء في
الحيض وما بين سرتها وركبتها كحائض وعلى الزوج نفقتها ويقسم لها ولا خيار له في فسخ النكاح
لأن جماعها ليس بما يوسم عنه بخلاف الرقعة قال الأذري ولو اعتقد الزوج إتاحة الوطء فالظاهر أنه
ليس لها المنع (الثاني) يحرم عليها المسجد كالحائض قال في شرح المذهب إلا المسجد الحرام فإنه
يجوز دخوله في الطواف المفروض وكذا المسنون في الأصح ولا يجوز لغیرها (الثالث) يحرم عليها
قراءة القرآن خارج الصلاة واختار الدارمي جوازها وأمر في الصلاة بخراة الفاتحة وكذا غيرها في
الأصح (الرابع) يجوز تطوعها بالصلاة والصوم والطواف في الأصح لأن النوافل من مهمات
الدين وفي منعها تفريق عليها ولأنها مثبتة على التخفيف وقال يحرم لأن حكمها كالحائض وإنما
يجوز لها الفرض للضرورة ولا ضرورة هنا وقيل يجوز الرتبة وطواف القدام دون التفل
المطلق (الخامس) يجب عليها التفل لكل فرض إذا لم يعلم وقت انقطاعه فان علمته كعند
(قوله بفروع) أي بذكر فروع (قوله ولا يجوز لغیرها) لعله لغيره.

الغروب ويجب كل يوم عقب الغروب وبشرط وقوع الفيل في وقت الصلاة لأنها طهارة ضرورية ولا يشترط المبادرة بالصلاة بعده على الصحيح فيها (السادس) يجب عليها أداء الصلاة والصوم لوقتها مع قضاها للصوم أيضا اتفاقا مع قضاء الصلاة على ما صحه الشيخان وصح النووي خلافاً ونقله عن نص الشافعي وتفصي الطواف أيضا إذا فعلته (السابع) لا يجوز أن يقتدى بها طاهر ولا متحجرة لاحمال مصادقة الحيض فأشبهه بصلاة الرجل خلف الحنثي (الثامن) ليس لها الجمع بين الصلاتين تقدماً لما لأن شرطه تقديم الأول وهي صحيحة بقينا أربنا على أصل ولم يوجد هنا (التاسع) لو أفطرت لحمل أو رضاع خوفاً على الولد فلا فدية على الصحيح لاحمال الحيض والأصل ببراءتها (العاشر) يجب عليها طواف الوداع ولو تركته فلا دم عليها لما ذكره قاله الروياني (الحادي عشر) عدها ثلاثة أشهر ولا تؤمر بانتظار سن البأس على الصحيح بهذا إذا لم تحفظ دورها فان حفظته أعادت بثلاثة أدوار سواء كان أكثر من ثلاثة أشهر أم أقل (الثاني عشر) استبرأوا ما قال البلقي لم يبرأوا له في الاستبراء ونعوضوا له في العدة وهي من المشكلات فانها وإن كان لها حيض وطهر إلا أن ذلك غير معلوم فنظر في الزمان والاحتياط المعروف في عدها فاذا مضت خمسة وأربعون يوماً فقد حصل الاستبراء وبما أن ذلك أن يقترب ابتداء حيضها في أول الشهر مثلاً فلا تحسب ذلك الحيض فاذا مضت خمسة عشر يوماً طهرت ثم بعد ذلك خمسة عشر يوماً حيضها كاملة فقد حصل الاستبراء (الثالث عشر) هل يجوز نكاحها لحائض العت إذا كانت إمة لم أو من تعرض له والظاهر المنع لأن وطأها ممتنع شرعاً فلا تندفع الحاجة بها وهل يجوز نكاح الأمة لمن عنده متحجرة والظاهر المنع أيضاً لأنها ليست مأبوساً من جماعها خلاف الرقعة ومحمّل الحواز (القول في أحكام الأعمى) قال أبو حامد في الرقعة يفارق الأعمى البصير في سبع مسائل (أ) جهاد عليه (و) لا يجتهد في القبلة (و) لا يجوز إمامته على رأي ضعيف (و) لا يصح بيعه (و) شرائه (و) لاديه في قيمته (و) لا تقبل شهادته إلا في أربع مسائل الترجمة والنسب وما تحمل وهو بصير وإذا أقر في أدبه رجل فتملك به حتى شهد به عند الحاكم انتهى قلت وفي أشياء أخر لا يلزم الإمامة العظمى (و) لا القضاء (و) لا نجب عليه الجمعة (و) لا الحج إلا أن وجد قائداً قال القاضى حسين في الجمعة إن أحسن الناس بالعصى من غير قائد لزمه قال في الخادم وينبغي جريانه في الحج بل أبلغ لعدم تكرره (و) لا تصح إجارته (و) لارته (و) لاهته (و) لامساقاته (و) لا قبضه ما ورث (أو) وهب له (أو) اشتراه مسلماً (أو) قبل العتّى (أو) دبه نعم يصح أن يشتري نفسه أو يوجرها لأمه لا يجهلها وأن يشتري ماله قبل العتّى ولم يغير ومحرم تصيده بري أو كلب في الأصح ولا يجرى حقّه في الكفارة ويكره ذبحه وكونه مؤذناً راتباً وحده والبصير أبلغ منه بفلس الميت ولا يكون محرماً في المسافرة بقرينته ذكره العبادي في الزيارات وهل له حضنة قال ابن الرفعة لم أر لها حضنة شيئاً غير أن كلام الإمام ما يؤخذ منه أن العتّى مانع فانه قال إن حفظ الأم للولد الذي لا يستقل لباساً مما قبل فإن المولود في حرمانه وسكنانه لو لم يكن ملحوظاً من مراقب لا يشهو ولا يغفل لأشك أن يهلك ويفتضح هذا أن العتّى يمنع فان الملاحظة معه كما وصف لا تأتي قال الأندلسي في القوت ورأيت في فتاوى ابن البرزى أنه سئل عن حضنة العمياء فقال لم أرفقها مسطوراً والذي أراه أنه يختلف (قوله ما صحه الشيخان) أي في موضع (قوله وصح النووي) لعله واختار أي في موضع آخر (قوله أو بناء على أصل) أي وهو مضى على الصحيح.

ومها بعض الشجرة لو كان في الحل أو عرفة وبعضها خارج ما ذكر (وخرجت عنها على بيان أشياء كالاجتهاد في الأواني) فانه يجوز ولا يجب اجتنبهما في الأصح وما ذكره من الاستثناء فيه نظر في قواعد الزركشي أن عمل التغليب لمحرّم لها امتزج فيه حظر وإباحة وأما ما لا مزج فيه كالأواني إذا كان بعضها نجساً فلا يمتنع الاجتهاد (في الثياب) المتنجس (بعضها) بل وفي المنسوج (أي المصطنع) (منه جز) أي حرير (وغیره) كالقطن (على) ما قد ذكّن أي علم من الحل عند الاستواء في الأصح (لو روى لطائر) أي لأجل اصطلياد وجرحه (فوقها) بالأرض (حال كونه) (مجرّوحاً) قبل الوقوع (فسات) مسرعاً أي عقب وقوعه لأن وقوعه على الأرض لا يندمته

بأختلاف أحوالها فان كانت ناهضة بحفظ الصغير وتدبيره والنهوض بمصالحه وأن تقيه من
الأسواء والمضار فلها الحصانة وإلا فلا وأقضى قاضي حماه بأن العمى ليس بقادح في الحصانة
بشرط أن يكون الخلع قائما بمصالح المحضون إما بنفسه أو بمن يستعين به وفي فتاوى
عبد الملك بن إبراهيم المقدسي الحمداي شارح المصباح من أقوال ابن الصباغ أنه لا حصانة
لها قال الأندلسي ولعله أشبه وقد قلت قدما :

بخالف الأعمى غيره في مسائل . فلو نكحها نطقا وأفرغ لها الفكرة
فأباحت له . وعقد وقبض منه في طهرها طهرا . ولا يتحرى قط في القبلة الغرا
وكره أذان وحده . وذكاته . وأولى لمصطبا منه أو ربه حظا
ولا جمعة أو حج إذ ليس قائدا . ولا عتفه يجزى لفرض من خلا النكاح
وليس له في نكاحه من حصانة . وفي غسل ميت غيره منه قل أخرى
ولادية في عتفه بل محكومة . ولا يكف في الأسفار مع امرأة محررا
ففي مسائل فيها خلاف والراجح أنه كالبصير فيها الإمامة في الصلاة وفيها أوجه قبل البصير أولى لأنه أشد
تخلفا من النجاسة وقبل الأعمى لأنه أخشع والأصح أنهما سواء وفيها هل يجوز إعاد صوت المودن
العارف في الغيم والصحو فيه أوجه أحدهما الجواز للبصير والأعمى قولها يجوز للأعمى دون البصير
ورأىها يجوز للأعمى مطلقا وللبصير في الصحو دون الغيم لأن فرص البصير الاجتهاد والمودن في الغيم
معه فلا يقلده من فرضه الاجتهاد وصحة الرأي (ومنها) في صحة السلم منه وجهان الأصح نعم
ولثاني أن عمى قبل مميز لم يصح (ومنها) في أجزاء عتفه في النذر لقولنا الشهور أن أحدهما الإجزاء ومنها
هل يجوز أن يكون وصيا وجهان الأصح نعم لأنه من أهل التصرف في الجملة وما لا يصح منه يترك فيه
(ومنها) في كونه وليا في النكاح وجهان الأصح بل (ومنها) في قتله إذا كان حربيا قولنا المظهر يقتل
ولثاني يرق بنفس الأمر كالنساء (ومنها) في ضرب الخربة عليه طريقان للذهب الضرب (ومنها) كونه
مترجا للقاضي وجهان أحدهما الجواز لأن الحاكم يرى المترجم عنه والأعمى يعمى كلاما يسمعه (ومنها)
في قبول روايته ما تحصله بعد العتق وجهان أحدهما القبول إذا كان ذلك بمخاطبة مترجما به واختار الإمام
والغزالي المنع (ومنها) في قبول شهادته بالاستفاضة وجهان (أحدهما) نعم إذا كان المشهود به وله وعليه
مترجما لا يحتاج واحد منهم إلى إشارة (ومنها) هل يكافى البصير وجهان الأصح نعم (ومنها) هل يصح
أن يكاتب عبده وجهان الأصح نعم تغليا بجانب العتق أم بقبول الكتابة من سيده فيصح جرما
(وأطموئنا) الاجتهاد فلا خوف أن يجتهد في الأوقات لأن مدرستها الأوراد والأذكار وشبهها وهو
يشارك البصير في ذلك ولا خلاف أنه لا يجتهد في القبلة لأن غالب أدائها بصيرة وفي الأواني قولنا
(المظهرها) يجتهد لأنه يمكنه الوقوف على الأمارات بلمس وشتم واعوجاج الإناء واضطراب العطا وغير
ذلك (والثاني) لا لأن للنظر أثر في حصول الظن بالجهت فيه لكنه في الوقت يخرج بين الاجتهاد والتقليد
في الأواني لا يجوز له التقليد والفرق أن الاجتهاد في الأوقات إنما يتأخر بأعمال مستغرة للوقت

(قوله قاضي حماه) اسم موضع (قوله هل يكافى) أي في القصاص .

ففي عنه (فانه حل)
إن لم يصبه شيء عند
سقوطه على الأرض
قال في النخبة ومن ثم لو
وقع بثرها ماء أو صدمة
جدارها حرم ولا بد
من تأثير الجرح فيه فلو
لم يؤثر فيه حرم جرحه
أولا والمساء لطيره
كالأرض إن أصابه
وهو فيه انتهى (ولو
عامل) بنحو بيع
(من) أي الذي
(أكثر ماله) هل
يختل فيه مال أبيه الذي
ورثه هو أم لا لأنه قام
الملك فيه نظر والقياس
الأول (حرام)
باعتبار عقيدة المعامل
بكسر الميم فيما يظهر
(لو من) بكسر الواو
وقنع لماء أي لضعف
في دينه واحتراز بقوله
كثير ماله عن كل
ماله حرام فان معاملته
من ذلك حرام
(ولم يكن يعرف عنه)
فلا يحرم (لحاجة
إلى معاملته مع الشك
أو الظن والأصل عدم
التحرر) كذا قالوا
ويشكل عليه حصرمة

وفي ذلك حقيقة ظاهرة بخلافه والآواني فلذا لا بقليد البصير إن تحرر بل يقيم وأما جهاده في الباب
ففيه القولان في الآواني كذا ذكره في الكفاية أما أوقات الصوم ^{بغير} والقدر يقال العلاف لم أظفرهما متقولة
فيحتمل أن يكون كالأوقات الصلاة ويمكن الفرق بينهما بما في مراعاة طلوع الفجر وغروب الشمس
دائما من المشقة فالظاهر تجاوز التقليد فان لم يجد من يقلده ^{من} ^{من} ^{من} وأخذ بالأحوط قلت هذا كلام غير
منتهى لأنه يشعر بأنه ليس له التقليد في أوقات الصلاة والمنقول بخلافه فاذ أوقات الصلاة والصوم
شواء في جواز الاجتهاد والتقليد وهو مقتضى عموم كلام الأصحاب والله أعلم ومن مسائل الأئمة
أنه يجوز له وطء زوجته اعتمادا على صحتها وفي جفته اليد ويقطع به جفن البصير (القول في أحكام
الكافر) اختلف محل الكفار مكلفون بفروع الشريعة على مذاهب أربعة نتم قال في الترهان وهو
ظاهر مذهب الشافعي فلي هذا يكون مكلفا بفعل الواجب وترك الحرام وبالأعتقاد في المنسوب
والمكروه والمباح (والثاني) لا واختاره أبو إسحاق الاسفراييني (والثالث) مكلفون بالنواهي دون الأوامر
(الرابع) مكلفون بما عدا الجهاد أما الجهاد فلا لامتناع قتالهم أنفسهم (الخامس) لم يرد مكلف
دون الكافر الأصل وقال النووي في شرح المذهب اتفق أصحابنا على أن الكافر الأصل لا يجب عليه
الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها من فروج الإسلام والصحيح في كتب الأصول أنه مخاطب
بالفروع كما هو مخاطب بأصل الإيمان وليس لما تقدم لأن المراد هنا غير المراد هناك فالمراد
هنا أنهم لا يبطالون بها في الدنيا مع كفرهم وإذا أسلم أحدكم لم يلزمه قضاء المتأخر ولم يتعرضوا للقبول
الآخرة وبرادهم في كتب الأصول أنهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر فيعذبون
عليها وعلى الكفر جميعا لا على الكفر وحده ولم يتعرضوا للمطالبة في الدنيا فذكروا في الأصول حكم
طرف وفي الفروع حكم الطرف الآخر قال وإذا فعل الكافر الأصل قرينة بشرط التوبة لصحتها
كالصدقة والضباقة والإعتاق والقرض وصلة الرحم وأشياء ذلك فان مات على كفره فلا ثواب له
عليها في الآخرة لكن يطعم بها في الدنيا ويوسع في رزقه وعيشه فإذا أسلم فالصواب المختار أنه يثاب
عليها في الآخرة الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أسلم العبد وحسن إسلامه
كتب الله كل حسنة كان أزلقها أي قدمها في الصحيحين عن حكم بن حزم قال قلت يا رسول
الله أرأيت أمورا كنت أعتبت بها في الحاحلية من صدقة أو عتاق أو صلة رحم ألقها كبر فقال
أسلمت على ما أسلفت من خير فهذا حديثان صحيحان لا يمتنعان فقل ولم يرد الشرع بخلافها
فوجب العمل بمحمد ونقل الإجماع على ما ذكرته من إثبات ثوابه إذا أسلم وأما قول أصحابنا وغيرهم
لا تصح من كافر عبادة ولو أسلم لم يعتد بها فإرادهم لا يعتد بها في أحكام الدنيا وليس فيه تعرض لثواب
الآخرة فان أطلق مطلق أنه لا يثاب عليها في الآخرة وصرح بذلك فهو بخلاف مخالفة للغة
الصحيحة التي لا معارض لها وقد قال الشافعي والأصحاب وغيرهم من العلماء إذا لزم الكافر كفارة
ظهار أو قتل أو غيرهما فكفر في كفره أجزاء وإذا أسلم لا تلزم إعادتها اه كلام شرح المذهب
(قاعدة تجري على الذي أحكام المسلمين)

الإمام يستغنى من ذلك لا يؤمر بالعبادة ولا تصح منه ولا يمتنع من المكث في المسجد جنتا بخلافه خالفنا
(قوله وليس) أحد القول من أهل الأصول (قوله لما تقدم) أي من الفقهاء (قوله يعذبون
عليها) لقوله تعالى: ما سلككم في سقر الغ (قوله يطعم) لعله ينعم (قوله أعتد) أي أعتد.

بيع العنب لعاصر الخمر
وقد يجاب بأن سبب
التحریم وهو الإعانة
متيقن بخلاف ما ذكر
(لكن كرمه تاصلا)
أي هو الأصل إذ
لا يصير إلى التحريم
مع الشك (وقد رأى)
من الرأي (تحريمه)
الإمام حجة الإسلام
محمد بن محمد بن محمد
(الغزالي) بنشدني
الزاي المعجمة وقيل
بتخفيفها منسوب إلى
عمل الغزال وقيل
لغزاة قرية في الأحياء
الذي كاد أن يكون
قرآنا تلي كما قاله بعض
علماء حضرموت
وسبقه إلى ذلك القول
الشيخ أبو حامد
في مواضع من تعليقه
حيث كان غلطاً ومال
إليه الأفرهي وكذا
الشيخ عز الدين بن
عبد السلام فيمن ينذر
الحلال معه وألحق به
الغزالي من عليه دلائل
اثامة في المسال كذا
ل ودونه من

ربه كالفسقة وغيرهم
ونردد فيه ذكره
(قوله ينعم)
وهو شارح نسخة في

وليس له دخول بلا إذنيو يعزّر إن فعله ولا يؤذّن له لنوم وأكل فيه بل لسماع قرآن أو علم ولا
يصح نكحه ولإتمام استنجاره على الجهاد ولا يحد لشرب الخمر (ولا ترد عليه بل تراق) إذا غصبت
منه إلا أن يظهر شربها أو بيعها ولا يمنع من لبس الحرير والذهب ولا من تعظيم المسلم تحتي الظهر عند
الرائي وينكح الأمة بلا شرط ولا تلزمه إجابة من دعاه لبيعة ولو تناكحوا فأسدا أو ثيابا فأسدا أو ثيابا فأسدا
وأسلموا لم ينعرض ثم والأمة الكتابية لا تحل للمسلم ولو كان عبدا في المشهور وما يجرى عليه في
أحكام المسلمين وحجب كفارة القتل والظهار والعين والصدية في الحرم وحد الزنا والسرقة (ضابط)
الإسلام يجب ما قبله في حق الله دون ما يتعلق به حق آدمي كالقصاص وضمان المسال (ويستثنى)
من الأول صور (أشها) تجب ثم أسلم لا يسقط الفل خلافا للأصطخري (ومنها) لو جاوز ألبقات
مريدا للنكاح ثم أسلم وأحرّم دونه وجب الدم خلافا للمزني (ومنها) أسلم وعليه كفارة يمين أو
ظهار أو قتل لم يسقط في الأصح ولو زنا ثم أسلم فعن نص الشافعي لأن حد الزنا يسقط عنه بالإسلام
(فرع) اختص اليهود والنصارى بالإقرار بالحزبة وحل المناكحة والذبح وبما بهم ثلث دية المسلمين
وبما هم الخمسين في الأول فقط وبما بهم ثلثا عشر دية المسلمين ومن له أمتان من وثني ونحوه له الأختير
نقط (فرع) لا تورثه بين المسلم والكافر وكذا العقل ولا النكاح ويرث اليهودي النصراني وعكسه
لا الحرب والذي وعكسه وينبئ على ذلك العقل وولاية النكاح (ولاية الزوج
القول في أحكام الحان)

قل من تعرض له من أصحابنا وقد ألف فيها من الحنفية القاضي نور الدين البشتكي كتابه أحكام المرحان
في أحكام الخان قال السبكي في فتاويه وقال ابن عبد البر الحنفي عند الجماعة مكلفون مخاطبون وقال القاضي
عبد الجبار لا نعلم خلافا بين أهل النظر في ذلك والقرآن ناطق بذلك في آيات كثيرة ومعه فروع (الأول)
هل يجوز للإنسي نكاح الحنية قال العماد بن يونس في شرح الوجيز نعم وفي المسائل التي سأل عنها الشيخ
جمال الدين الإسمنوي قاضي القضاة شرف الدين البارزي إذا أراد أن يتزوج بامرأة من الحن عند فرض
إمكانه فهل يجوز ذلك أو يمنع فان الله تعالى قال ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا فدين
الطاري تعالى بأن جعل ذلك من جنس ما يؤلف فان جوزنا ذلك فهم المذكور في شرح الوجيز لا بن يونس
فهل يجزئها الزوج على ملازمة المسكن أو لا وهل له تنزهها من الشك من غير صورة الأدمين عند القدرة
عليه لأنه قد تحصل النفرة أولا وهل يعتمد عليها فيما يتعلق بشرط صحة النكاح من أمر ولها وخلوها من
الموانع أو لا وهل يجوز قبول ذلك من قاضيه أو لا وهل إذا رآها في صورة غير التي ألفها وادعت
أنها هي فهل يعتمد عليها ويجوز له وطؤها أو لا وهل تكلف الإتيان بما ألفوه من قوتهم كالعظم وغيره
إذا أمكن عن الأقنيات بغيره أو لا (فأجاب) لا يجوز أن يتزوج بامرأة من الحن المفهومه إلا بتين الكر بمعين
قوله تعالى في صورة التحل والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وقوله في صورة الروم ومن آياته أن خلق
لكم من أنفسكم أي من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم أي من
الآدميين وإن الإلاني تحل نكاحهن بنات العمومة وبنات الخونة فدخل في ذلك من حمي في نهاية البعد
كلهم المفهوم من آية الأحزاب وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك والحرمات
غيرهن وهي الأصرك والفروع والفروع أول الأصول وأول الفروع من باقي الأصول كما في آية
(قوله يجب) أي بسقط (قوله ولو زنا النخ) هذا ليس من المستثنى (قوله عند الجماعة) أي أهل السنة

التحرير من النساء فهذا كله في النسب وليس بين الأديمين والخن نسب فهذا جواب الباري فان
قلت ما عندك من ذلك قلت الذي اعتقد التحريم لوجوه (منها) ما تقدم في الأئمة (ومنها) ما روى
عنه الكرماني في مسائله عن أحمد وإسحاق قال حدثنا محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر حدثنا
أبو طيبة عن يونس بن زيد عن الزهري قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الخن والحديث
وإن كان مرسلاً فقد اعتقد بأقوال العلماء لم يروى المنع عنه عن الحسن البصري وقادة والحكم بن عينة
وإسحاق بن راهوية وعقبه الأصم وقال الجمال السجستاني من الحنفية في كتاب منية المفتي عن الفتاوى
السراجية لأبوزر المناكحة بين الإنس والخن وإنسان المساء لا اختلاف الحنفية (ومنها) أن النكاح
شريع للآفة والسكون والامتناس والمودة وتلك مقفود في الخن بل للوجود منهم محمد ذلك وهو
العداوة التي لا تزول (ومنها) أنه أراد الإذن من الشرع في ذلك فان الله تعالى قال فانكحوا مما طاب
لكم من النساء والنساء اسم الأناث بني آدم خاصة فبقى ما عداهن على التحريم لأن الأصل في
إيضاع الحرمة حتى يرد تكليل على الحل (ومنها) أنه قد منع من نكاح آخر للأمة لما يحصل للولد
من الضرر بالإرقاق ولا شك أن الضرر بكونه من جنسه وفيه طائفة من الخن متخلقا وتخلقا لهم
(انصافاً) ومخالفة أشد من الإرقاق الذي يؤول من زوال بكثير فاذا منع من نكاح الأمة مع الأخاد
في الجنس للاختلاف في النوع فلا يمنع من نكاح ما ليس من الجنس من باب أولى وهذا تحريم
قوي لم أر من قبله له وبغويه أيضاً أنه ينهى عن إزراء الحمر على الخيل وحيلة ذلك اختلاف الحنفية
وكون المولود منها يخرج من جنس الخيل فيلزم منه طهارتها في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنما يفعل ذلك الذين
لا ينامون فالمنع من نكاح الخن الأنثى أولى وأحرى لكن روى أبو عثمان سعيد بن العباس الدارمي
في كتاب الإلهام والموسومة فقال حدثنا مقاتل حدثني سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم
من أهل اليمن إلى مالك يسألونه عن نكاح الخن وقالوا إن ههنا رجلاً من الخن صخطت البنا جارية
يزعم أنه يريد الحلال فقال ما أرى بذلك بأساً في الدين ولكن أكره إذا وجد امرأة حامل فحل
لها من زوجها قالت من الخن فيكره الفساد في الإسلام بذلك انتهى (الفرع الثاني) لو وطئ
الخن الإنثى فهل يجب عليها الغسل لم يذكر ذلك أصحابنا وعن بعض الحنفية والحنبلة أنه
لا يغسل عليها لعدم تحقق الإبلاج والإنزال وهو كالمنام بغير إنزال قلت وهو الجاري على قواعدنا
(الثالث) هل تنعقد الجماعة بالخن قال صاحب أحكام المرجان نعم ونقله عن ابن الصبري الحنبلي
واستدل بحديث أحمد عن ابن مسعود في قصة الخن وفيه تلويحاً قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
أدركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله إنا نحب أن توأما في صلاة قال فصصفتنا خلفه ثم صلى
حينئذ انصرف وروى شفيان الثوري في تفسيره عن أسامعيل البجلي عن سعيد بن جبير قال قالت الخن
لنبي صلى الله عليه وسلم كيف لنا بمسجدك لأن نشهد الصلاة معك ونحن ناعون عنك فقلت وإن
لله فلا تدعوا مع الله أحداً قلت ونظير ذلك ما في الخليليات للسبكي أن الجماعة تحصل باللائكة كما تحصل
بالأديمين قال وبعد أن قلت ذلك بحثاً رأيت متقولاً في فتاوى الحنابلة من أصحابنا فيمن صلى في قضاء من
الأرض بأذان وإقامة وكان مفرداً ثم حلف أنه صلى بالجماعة هل يحنث أم لا قال يكون بآرائي عنه ولا كفارة

مكرامة شديدة فيما يظهر
الأخذ منه وقال العري
بحرم (والشاه) أي
مثلاً ومثلها الحاجة
فيما يظهر وهل التحل
كذلك أو لا لغلبة
المساحة إن ناز بنفسه
وفي الآية والمحنة
الإباحة كل محتمل
والكلام في أكلها من
الشجر (مهما بحرام
تعتل) أي تنفذ
(فلعلمها ودرها بالحل
صفت) لا اختلاطه
بها وقد انتقل بدل
ما أكلته في ذمة
المالك وفضل
البغوى بين ما إذا كان
الطف قسراً أو كان
شياً نجساً بغير اللحم
حرم وإلا فلا ولا يخلو
عن الشبهة ويحتمل الحل
بكل حال على ما رجحه
الروائي وعليه يفرق
بينه وبين الأواني ذكره
في التخلية (كذا إذا
ما استهلك الحرام أو
قارب الاستهلاك فيما
قلد أو) ومن فرعها
ما إذا استهلك الطيب
فأكله الحرام من المستهلك
فلا حرمة ولا فدية قال

(قوله من ذلك) أي غير هاتين الجواب (قوله جنسه) لعله حنية (قوله الدارمي) في نسخة الدارمي
(قوله الصبري) في نسخة الصبر (قوله قال) أي حاكياً عن الخن (قوله البجلي) بفتح الباء وضمها

عليه السلام قال من أذن وأقام في فضاء من الأرض وصلى وحده صلت الملائكة
 خلفه صغروا فإذا حلف على هذا المعنى لا ينجت أهوال الشبكي ويبي على ذلك أن من ترك الجماعة لعذر
 وقتل بآنها فريض عين هل يقول يجب القضاء لمن صلى فأفاد الطهورين فإن كان كذلك فصلاة الملائكة إن
 قلنا بأنها كفالة الآدميين وأنها تنصير بها جماعة فقد يقال أنها تنكي لسقوط القضاء قلت وعلى هذا ينبغي ثبوت
 الجماعة للمصلي والإمامة (الرابع) في أحكام الحائض نقل ابن الصري عن شيخه أبي اليقاء العكبري الحنبل
 أنه سئل عن الحائض هل تصح الصلاة خلفهم فقال نعم لأنهم مكلفون والنبي صلى الله عليه وسلم مرسل
 بهم (الخامس) إذا مر الحائض بين يدي المصلي فهل يقطع صلاته فيه روايتان عن أحمد قلت أما حديثنا
 في الصلاة لا يقطعها مروى في لكن يقال كما يقال الإنسي (السادس) قال ابن نعمة لا يجوز قتل الحائض بغير
 حق كما لا يجوز قتل الإنسي بغير حق والظلم محرم في كل حال فلا يحل لأحد أن يظلم أحدا ولو كان كافرا
 فالحن يتصورون في صورته حتى فإذا كانت حيات البيوت قد تكون عينا فيؤذن ثلثا كما في الحديث فإذا
 ذهبت ولا قتلت فإنها إن كانت حية أصيلة قتلت وإن كانت حية فقد أصرت على العداوة بظهورها للإنس
 في صورة حية تفزعهم بذلك والعادي هو الضال الذي يجوز دفعه كما يدفع ضرره ولو كان قتلا أه وقد روى
 أن أبي الدنيا أن عائشة رأت في بيتها حية فأمرت بقتلها فقتلت فانبت في تلك الليلة فقبل لها أنما من النقر الذين
 سمعوا الوحى من النبي صلى الله عليه وسلم فأرسلت إلى اليمن فابتدع لها أربعين زاهيا فاعتقهم وروى ابن أبي
 شيبة في مصنفه نحوه وفيه قلها أصبحت أمرت بأربعين عشرين ألف درهم ففرقت على المساكين وكيفية الإيدان
 كما في الحديث نساك بعد نوح وسليمان بن داود أن لا تؤذينا (السابع) في رواية الحن الحديث أورد فيه
 صاحب أحكام المرحان آثارا وأما روه فكانه رأى بذلك قبول روايتهم والذي أقول أن الكلام على مقامين
 روايتهم عن الإنس ورواية الإنس عنهم فاعلم الأول فلا شك في جواز روايتهم عن الإنس (ورواية الإنس)
 ما سمعوه منهم أو قرئ عليهم وهم يسمعون سواء علم الإنسي محصورهم أم لا وكذا إذا أجاز الشيخ من
 حضر أو سمع دخلوا في إجازته وإن لم يعلم به كما في نظير ذلك من الإنس وأما رواية الإنس عنهم
 فالظاهر منعهما لعدم حصول الثقة بعد انهم وقد ورد في الحديث يؤشك أن يخرج شياطين كان أو ثقها
 سليمان بن داود فيقولون حدثنا وأخبرنا وأما الآثار التي أوردتها صاحب أحكام المرحان وهي ما أخرجه
 الحافظ أبو نعيم حدثنا الحسن بن إسحاق بن إبراهيم حدثنا أحمد بن عمر بن جابر الرملة حدثنا أحمد بن محمد
 ابن طريف حدثنا محمد بن كثير عن الأعمش حدثني وهب بن جابر عن أبي بن كعب قال خرج قوم
 يريدون مكة فأصلوا الطريق فلما عاينوا الموت أو كادوا أن يموتوا لبسوا أكفانهم ونزعوا للموت فخرج
 عليهم حتى يتخلل الشجر وقال أنا بقية النفر الذين استمعوا على محمد صلى الله عليه وسلم سمعته يقول أئمتهم
 أخو المؤمن كؤليله لا يحمله هذا الماء وهذا الطريق وقال ابن أبي الدنيا حدثنا أبي حدثنا عبد العزيز
 القرشي أخبرنا إسرائيل عن السدي عن مولى عبد الرحمن بن بشر قال خرج قوم حجاجا في إمرة عثمان
 فأصابهم عطش فأتوها إلى ماء مالح فقال بعضهم لو تقدم فانا نخاف أن نهلكنا هكذا الماء فساروا حتى
 أتوا فلم يصيبوا ماء فدخلوا إلى شجرة سمر فخرج عليهم رجل أسود شديد السواد جسم البدن فقال يا معشر
 الركب بني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان يوم من بالله واليوم الآخر فليحب للمسلمين ما يحب
 أنفسهم

(قوله فابيع) أي اشترى (قوله يتخلل الشجر) أي يمشي بين الأشجار (قوله إمرة عثمان)
 أي خلافة (قوله فادخلوا) أي ساروا ليلا.

البيوطى ولو مزج
 لبن امرأة بماء بحيث
 استهلك فيه لم يحرم
 وكذا لو لم يستهلك
 ولكن لم يشرب الكل
 انشئ (وهذه الصورة)
 أى صورة الاستهلاك
 (نحنا صور كخلط
 نحرهم) أى محرم
 كالحرم إذا اختلطت
 (بغير ما انحصر)
 كنسوة قرية كبيرة فله
 النكاح منهن إلى أن
 يبقى عصورا وكذا
 لو اختلط حمام مملوك
 بمباح فيجوز الاصطياد
 ولو كان المملوك غير
 محصور في الأصح قاله
 في زوائد الروضة
 (قائدة) هي ما استفاد
 من علم أو غيره
 (والضبط للمحصور
 من مهم الأشياء لكثير
 ما يعنى) أى يسلمو
 ويظهر لكثرة مسائله
 (فما كالف عبر محصور
 بعد) وما كعشرين
 (فمحصور ورد) قال
 في التحفة بل المائة كما
 صرحوا به في الإحصاء
 وذكره في الأنوار ما
 انشئ وأصل ذلك

لنفسه ويكره للمسلمين ما يكره لنفسه فيسروا حتى تنهبوا إلى أركته فخلوا عن يسارها لان الماء ثم قال ايها
 حدثني محمد بن الحسين حدثنا يوسف بن الحكم الرقي حدثنا قياض بن محمد بن عمر بن عبد العزيز بن يونس
 يسر على بقلة اذ هو بمجان بيت على قارعة الطريق فنزل فأمر به فعدل عن الطريق ثم حفر به فدفنته وكواه ثم
 ذهب فاذا هو بصوت عال يسمعه ولا يرى أحداً لهيك البشارة من الله يا أمير المؤمنين لنا وصاحبي كلها
 الذي دفنته من الجن الذين قال الله هو اذ صرنا إليك نفرًا من الجن يستمعون القرآن قد أسلمنا قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبي هذا سموت في أرض غريبة يدفنتك فيه يومئذ خير أهل الأرض
 فالحجاب عنها أن رؤاها من سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن حكم الصحابة في عدم البحث
 عن عدالتهم وقد ذكر حفاظ الحديث ممن حنف في الصحابة مؤمنين الجن فيهم قال الجافظ أبو الفضل
 العراقي وقد استشكل ابن الأثير ذكر مؤمنين الجن في الصحابة دون من رواه من الملائكة يوم أوى بالذكر
 قال وليس كازم لأن الجن من جملة المكلفين الذين شملهم الرسالة والبعثة فكان ذكر من عرف اسمه ممن رآه
 حصة بخلاف الملائكة انتهى (الثامن) لا يجوز الاستنجاء بزاد الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث
 (قوائد) (الأولى) الجمهور على أنه لم يكن من الجن نبي وأما قوله تعالى يا معشر الجن والإنس ألم يأنكم
 أرسل منكم فتأولوه على أنهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فأنزلوا قومهم لا عن الله وذهب الفضحاك
 وابن حزم إلى أنه كان منهم أنبياء واستدل بحديث وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة قال وليس الجن من
 قومه ولا شك أنهم قد أنزلوا نصح أنهم جاءهم أنبياء منهم (الثانية) لا خلاف في أن كفار الجن في
 النار واختلف هل يدخل مؤمنهم الجن ويثابون على الطاعة على أقوال أحسنها أنهم وبني الجمهور ومن
 أدله قوله تعالى أولن تخاف مقامه بختان لهاي إلى آخر السورة والخطاب للجن والإنس فامتن عليهم
 بجزاء الجنة ووصفها لم يشوقهم إليها فدل على أنهم يتألمون ما أمتن به عليهم إذا آمنوا قبل لا يدخلوها
 وهو أنهم النجاة من النار وقبل يكونون في الأعراف (الثالث) ذهب الجارث المحاسبي إلى أن الجن
 يدخلون الجنة بكوننا يوم القيامة نراهم ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا (الرابعة) صرح
 ابن عبد السلام بأن الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لأنه تعالى قال لا تتركه الأبصار
 وقد استثنى منه مؤمنو البشر فبقى على عمومهم في الملائكة قال في أحكام المرحان صفتي هذا أن
 الجن لا يرونه لأن الآية باقية على العموم فهم أيضاً (القول في أحكام المحارم) قال الأصحاب المحرم
 من حرم نكاحها على التأيد بنسب أو سبب مباح عقرها فخرج بالأول ولد القنوة والخولة وبقولنا
 على التأيد أخت الزوجة وعمها وخالها وبقولنا لسبب مباح أم الموطوءة بشبهة أو بنتها فانها محرمة
 النكاح وليس محرماً اذ لم يكن الشبهة لا بوصف بالإباحة وبقولنا حرمتها الملاءمة فانها حُرمت ثلثاً
 عليهم الأحكام التي للمحرّم مطلقاً سواء كان من نسب أو رضاع أو مصاهرة محرّم النكاح فلا يشاركه
 فيه على التأيد إلى الملاءمة وسائر المحرمات فلبس على التأيد فلبس الزوجة وعمها وخالها نحل بمفارقها
 والإمة نحل إذا أعقب أو أعتق أو أعتق وأحرست نحل إذا أسلمت والمطلقة ثلاثاً نحل إذا نكحت زوجها وأما جواز
 النظر فهل يشاركه فيه الجنون جهان صحيح الراعي منهما الحواز وواجه النووي في المنهاج وقال في الروضة
 من رواه أنه فيه نظر وصح في مجموع له على المذهب التحريم وبالف فيه وعجزته هذه المسألة مما تم بها
 (قوله فيسروا) أي امنوا على طريق اليسار (قوله من عرف اسمه) أي من الجن (قوله استثنى
 منه) أي من عموم قوله الخ (قوله أعمر) أي قد مهر الحرة.

ما قال الفزالي أن ما
 بصر عده بمجرد النظر
 إليه غير محصور كالآلف
 ونحوه وما سهل
 كالعشريق ونحوه
 محصور (وما يكون
 بين ذين الحق بالظن)
 بأحدهما (ثم) ما شك
 فيه (استفت) فيه
 (لقلب النقي) من
 الوسواس والسمائس
 ومع الفروع المرتبة
 عليه النكاح فيما إذا
 اختلطت محرمة بغيرها
 فان اختلطت بغير
 محصورات حل النكاح
 أو بمحصورات حرم
 أو شك فيستفتى فيه
 القلب قاله الفزالي لكن
 قال في النخبة والذي
 رجحه الأذرعى التحريم
 عند الشك لأن من
 الشروط العلم محلها
 واعترض بقولهم لو
 زوج أمة مورثه ظاناً
 حياته فإن ميتاً صح
 ومما فيه في فصل
 الصبة انتهى (مهمة)
 هي ما بهم باستفادتها
 الإنسان أو إفادتها
 (تدخل في ذى القاعدة)
 أي قاعدة تغليب المحرم

فلولي ونكر الاحتجاج بها والخلاف فيها مشهور والصحيح عند أكثر أصحابنا أنه مخترع لما كان نص عليه
 السامعي يقال عن جماعة تصحيحه وقال الشيخ أبو حامد الصحيح عند أصحابنا أن لا يكون محرما لها لأن الحرمة
 إنما ثبتت بشخصية من لم يخلق بينهما شهوة كإخت واخت وغيرهما من المبد وسببته فخصان خلقت بينهما
 الشهوة قال وأما الآية وهي قوله تعالى أو ما ملكت أيمانهم فقال أهل التصير فيها المراد بها الإماء دون العبيد
 وأما الخبر وهو ما رواه أبو داود والبيهقي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى فاطمة بعبد وقد
 وجه لها وعلى فاطمة ثوب إذا فتحت به رأسها لم يبلغ رجليها وإذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها
 فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما أتى قال ليس عليك بأمر إنما هو أبوك وعلامتك فيحمل فكان يكون
 الغلام صغيرا قال وهذا الذي صححه الشيخ أبو حامد هو الصواب بل لا ينبغي أن تجرى فيه خلاف
 بل يقطع بتحريره وكيف يفتح هذا الباب للنسوة الفاسقات مع حسان المملوك الذين من غالب أحوالهم
 الفسق بل للعدة فيهم في غاية القلة وكيف يستنجز الإنسان الإفتاء بأن هذا المملوك يثبت ويقتل مع
 سيده مكررا ذلك مع ما هما عليه من التصير في الدين وكل مصنف يقطع بأن أصول الشريعة تستقيم
 بهذا وتحرره أشد تحريرا ثم القول بأنه محرم ليس له دليل ظاهر فإن الصواب في الآية أنها في الإماء والخبر
 عموم على أنه يمكن صغيرا انتهى كلام النووي وقد اختار التحريم أيضا السبكي في تكملة شرح المذهب
 وفي الحلبيات وقال إن تأويل الحديث على أنه كان صغيرا جدا لا يسا والغلām في اللغة إنما يطلق
 على الصبي وهي الواقعة حال ولم يعلم بلوغه فلا حجة فيها لجواز ولم يحصل مع ذلك خلوة ولا معرفة
 ما حصل النظر إليها وإمامه في تنقي البأس عن تلك الحالة التي علمت حقيقتها ولم تجد فاطمة ما يحصل
 به كمال السر الذي قصده وغايته التعليل باسم الغلام وهو اسم الصبي أو محتمل له والإحتمال في وقائع
 الأحوال تسقط الاستدلال انتهى واختاره الأدرعي وغيره من المتأخرين وأثبت به ثمرات ولا اعتقد
 سواء وأما الخلوة والمسافرة فالعبد فيها مبي على النظر أن يشاركه المحرم فيه مشاركة فيها وإلا فلا
 ويشاركه الزوج فيها لأحالة بل يزيد في النظر ويكتفى في سفر حج الفرض بنسوة ثقات على ماسياتي
 تحريره في أحكام السفر وأما عدم نقض الوضوء فلا يشاركه فيه غيره ومن أحكام المحرم تجوز إعارته لآمة
 وإجارها ورهنا عنده وإقرصها ومن أطلع على دار غيره وبها محرم له لم يجزئيه ويجوز أن يساكن
 الرجل مطلقة مع محرم له أو لها ولو عاشرها في عدة الرجعية كزوج مع وجود محرم لم يمنع انقضاء
 العدة ويختص المحرم بالنسب بأحكام (مها) تغليظ الدية في قتله خطأ فلا تغلظ في المحرم بالرضاع
 والمصاهرة قطعا ولا في القريب غير المحرم على الصحيح (ومها) يكره قتله في جهاد الكفار وقتال البغاة
 والحلاد قال ابن النقيب وأما غير القريب من المحارم فلم أر من ذكر المنع من قتله (ومها) غسل
 الميت فيقدم في المرأة نساء المحارم على نساء الأجانب ويجوز الرجال المحارم التعميل ويختص بالأصول
 والقروع من بين سائر المحارم بأحكام (الأول) عدم الاجتماع في الملك فمن ملك أباه أو أمه أو أحد
 أصوله من الأجداد والجدات من جهة الأب أو الأم أو أحد أولاده أو أولادهم وإن سفلوا عتق عليه
 سواء ملك قهرا بالإرث أم اختيارا بالشراء أو غيره (الثاني) جواز بيع المسلم منهم للكافر لأنه
 يستعقب العتق فلا يبي في الملك وفي وجه لا يصح كافي من ثبوت الملك (الثالث) وجوب النفقة عند
 العجز والبطالة (الرابع) لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر لشبهة استحقاق النفقة (الخامس)

على ما يأتي (تفرقنا
 الصفقة) أي صفقة
 العقد سميت بذلك
 لأن العرب كان أحدهم
 يصفق بد صاحبه عند
 البيع (وهي واحدة)
 أي الصفقة أي قاعدة
 (وهو) أي تفريق
 الصفقة (بأن يجمع
 عقد منفرد) أي إيجاب
 واحد مع قبول تجزیه
 يخرج به ما إذا عد لكل
 شيء عقدا فلكل حكمه
 (حلا وحرما وبأبواب
 برد) قال السيوطي
 ومن أمثلة ذلك أن يبيع
 خلا وخسرا أو مال
 الزكاة قبل إخراجها
 (وحينا جرى فعن
 قولين) لم يخل في
 الغالب أو وجهين
 فالأرجح (منهما)
 (الصحة في ذي الحل)
 أي الحلال (والآخر)
 البطلان أي في الكل
 قال في المهمات وهو
 المذهب وفي المسئلة
 تفصيل وإشكال قوي
 لنا بصده (وجريان
 الخلف) أي الخلاف
 (فيه) أي الضريق
 (يشترط) له شروط

(قوله وهي واقعة) أي تلك الحالة.

لا يعقل أحد ما لأن الأصل والفرع بغض الحاني فكما لا يحتمل الحاني إبعاضه (السادس) لا يحكم ولا
 يشهد أحدهما للآخر (السابع) لا يدخلون في الوصية للأقارب (الثامن) محرم (مواطاة) كل منهما
 ومنكوحته على الآخر ومختص الأصول فقط بأحكام (الأول) لا يقتلون بالفرع ولا له سواء الأب
 والأم والأجداد والجدات وإن عاوا من قبل الأب والأم وحكي في الأجداد والجدات قول شاذ ولو حكم
 بالقتل حاكم نفقته حكمه بخلاف ما لو حكم بقتل الحر بالعبد (الثاني) لا يحدون بقذف الفروع ولا له
 كالقتل (الثالث) لا تقبل شهادة الفرع عليهم بما يوجب قتلا في وجه (الرابع) لا يجوز المسافرة إلا بأذنهم
 إلا ما يستثنى وسواء الكافر والمسلم والحر والرقيق (الخامس) لا يجوز الجهاد إلا بأذنهم بشرط الإسلام
 وقبل لا بشرط إذن الحيد مع وجود الأب ولا الحدة مع وجود الأم والأصح خلافه (السادس) لا يجوز
 التفرق بينهم بالبيع حتى يميز الفرع وفي قول حتى يبلغ فإن فعل لم يصح البيع ومثله الهبة والقسمة وكذا الإقالة
 والرد بالعيب كما صححه ابن الرفعة والسبكي والأسنوي وليس في الروضة ترجيح السفر كما نقله ابن
 الرفعة والأسنوي عن فتاوى الغزالي وأقره بخلاف العتيق والوصية وإنما يعتبر الأب والجد للأم عند قيد
 الأم فلو فرق بينهما وهو مع الأم مجاز وفي الأجداد والجدات للأب وجه يجوز بين الأجداد
 والجدات والحنون كالطفل في ذلك قاله في الكفاية (السابع) إذا دعاه أحد الأبوين وهو في الصلاة
 فمعه أوجه حكاهما في البحر (أحدها) يجب الإجابة ولا تبطل الصلاة (ثانيها) يجب ولكن تبطل
 وصححه الرزوي (ثالثها) لا يجب وتبطل قال السبكي في كتاب ير الوالدين المختار القطع بأنه لا يجب
 إن كانت الصلاة فرضاً سواء مضى الوقت أم لا لأنها تلزم بالشرع وإن كانت نفلاً ونجبت الإجابة
 إن علم تأذنها بتركها ولكن تبطل قال القاضي جلال الدين البلقيني والظاهر أن الأصول كلهم في هذا المعنى
 كما لأبوين (الثامن) أن للأبوين منع الولد من الإحرام بحج التطوع قال الحلال البلقيني والظاهر أنه
 يتعدى للأجداد أيضاً (التاسع) ثم تأديب الفرع وتعزيره وهذا وإن فرضه الشيخان في الأب فقد
 قال الحلال البلقيني يشبه أن تكون الأم إذا كان الصبي في حضنها كذلك فقد صرحوا بالأمر بالصلاة
 والضرب عليها بأن الأمهات كالأب في ذلك قلت وكذا الأجداد والجدات (العاشر) لم يرجع
 فيما هو به للفرع بشرطه وكذا هب أن الأب والأم والأجداد والجدات في ذلك سواء (الحادي عشر)
 تبعية الفرع لم في الإسلام إذا كان صغيراً (الثاني عشر) لا يحسنون بدين الولد في وجه جزم به
 في الحاروي الصغير (الثالث عشر) أن سبي كل من الأصول بالمولود واختص الأصول المذكور بوجوب
 الإعفاف سواء الأب والجد له والجد للأم واختص الأب والجد بأحكام منها ولاية المال وقيل نيل
 الأم أيضاً وتولي طرق العقد في البيع ونحوه ولاية الإخبار في النكاح للبنين والبنين والصلاة في الحنافة
 والمفوع عن الصداق على القديم والإحرام عن الطفل والحنون وقيل يجوز للأُم أيضاً وقطع السلعة والبدن
 المتأكل إذا كان الخطر في الترك أكثر وأعلم أن الحنفية كل ذلك تعتبر بفقد الأب وقيل له الإحرام مع
 وجوده واختص الأب بأن قد شرط في التيم ولا أثر لوجود الجد واختص الجد كالأب بأنه يتولى طرق العقد
 في تزويج بنت ابنه بابتين ابنه الآخر واختص الأم بامتناع التزويج كما تقدم (قاعدة) كل موضع كان
 للأم فيه مدخل قل شقيق مقدم فيه قطعاً كالإرث ومهر المثل وكل موضع لا مدخل لها فيه ففي مقدمه
 (قوله ترجيح السفر) أي التفرق بالسفر (قوله فلو فرق بينهما) أي الأب والولد أو الجد
 والولد (قوله بالأمر) أي في الأمر (قوله مقدم) أي على غيره.

ثانية (ولما الأصل ضبط) فقال بشرط
 لحرية شروط أن
 لا يكون في عبادة
 والأصح قطعاً فلو عجل
 زكاة عاهين صح الأول
 قطعاً أو نوى حجتين
 فانعدت واحدة وقس
 الباقي وأن لا يكون مبنياً
 على السراية والتغليب
 كالطلاق فيما إذا طلق
 زوجته وغيرها نفذ
 فيما يملك إجماعاً وأن
 يكون الذي يبطل فيه
 معيناً بالشخص
 أو الحزبة ليخرج ما إذا
 شرط الخيار أربعة أيام
 فانه يبطل في الكل
 ولم يقل أحد بأنه يصح
 في ثلاثة وغلط البالي
 في شرح التنبية حيث
 خرجها على القولين
 ولو جمع بين خمس نسوة
 بقصد يبطل في الكل ولم
 يقل أحد بالصحة في
 البعض وغلط صاحب
 الفخائر بتخرجها ولو
 جمع أمة وحره فانه
 يبطل في الأمة قطعاً
 كما في التحفة ويصح
 في الحره وفسق بأن
 الحره أقوى بخلاف

من ذلك ما سألنا السابقة
 والتحجر فان الأصح
 الصحة مع عدم التعيين
 وإمكان التوزيع ليخرج
 ما إذا باع نحو الأرض
 مع بندها ونحو ذلك
 ويستثنى من ذلك بيع
 الماء مع قراره فان
 الماء الحار محمول
 القدر وأن لا يخالف
 الإذن فلو خالف بطل
 في الكل ليخرج ما لو
 استعار شيئاً ليرهنه
 بعشرة فزاد فيطل
 في الكل وأن لا يبنى
 على الاحتياط فلو زاد
 في العرايا على القدر
 الحائز بطل في الكل
 وفي المطلب عن الجوزي
 تحريجه على القسولين
 وأن يورد على الحملة
 ليخرج ما لو قال أجزتك
 كل شهر بدينار فانه
 لا يصح في سائر الشهور
 قطعاً ولا في الأول على
 الأصح وأن يكون
 المضموم في المقدم مما
 يقبل العقد في الحملة
 فلو قال زوجتك بنتي
 وابني أو فرسي فانه
 يصح النكاح على

من ذلك ما سألنا السابقة
 والتحجر فان الأصح
 الصحة مع عدم التعيين
 وإمكان التوزيع ليخرج
 ما إذا باع نحو الأرض
 مع بندها ونحو ذلك
 ويستثنى من ذلك بيع
 الماء مع قراره فان
 الماء الحار محمول
 القدر وأن لا يخالف
 الإذن فلو خالف بطل
 في الكل ليخرج ما لو
 استعار شيئاً ليرهنه
 بعشرة فزاد فيطل
 في الكل وأن لا يبنى
 على الاحتياط فلو زاد
 في العرايا على القدر
 الحائز بطل في الكل
 وفي المطلب عن الجوزي
 تحريجه على القسولين
 وأن يورد على الحملة
 ليخرج ما لو قال أجزتك
 كل شهر بدينار فانه
 لا يصح في سائر الشهور
 قطعاً ولا في الأول على
 الأصح وأن يكون
 المضموم في المقدم مما
 يقبل العقد في الحملة
 فلو قال زوجتك بنتي
 وابني أو فرسي فانه
 يصح النكاح على

(قوله أخرى) أي قاعدة (قوله إلا في ذلك) لعل الصواب إسقاط إلا (قوله فدية) في نسخة دية

الذهب وقيل بطرس
فيه بالقولان انتهى
طعن ما قاله قوله هنا
هو قالت زوجتك الخ
فيه نظر وحق العبارة
ترك هذا التفريع
والإيمان بتفريع ملام
كان بقدم عدم
الصحة على القول
بعلومها وإذا علمت
ذلك (فان ترد تحقيقها
بلا خلل فراجع الأصل
وجانب الملل . وهما
قاعدة تدخل في . هذى
فهاكها بلا توقف)
أى بلا مهلة (فحينما
اجتمع جانب السفر)
كان مسح أحد الخفين
في الحضر والثاني في
السفر وكان فانت عليه
فائدة حضر (رضه)
وهو الحضر (غلب
جانب الحضر) ولو
أصبح مقيا فساfer
ولم يجز الفطر أو سافر
ثم أقام فليس له الفطر
(ومن الفروع) المؤيدة
ما ذكره السيوطي
وقال إنه لم يره منقولا
وهي مالو اقتدى بامام
الجمعة وهو في سفينة
في دار الإقامة وحصل

(ما يتعدى حكمها إلى الولد الحادث ما لا يتعدى) جمع فروع (الأول) إذا انتزعت المستولدة بولد من نكاح
أو زنا تعدى حكمها إليه قطعا فيعتق مئوت السيد (والثاني) نكاح أمه فانت بولد فحكمها قطعا
(الثالث) ولد الغصوبة مضمون مثلها قطعا (الرابع) حق شاة عفاف ذمتها بالنكاح فانت بولد يتبعها في الأصح
كولد المعتقة ابتداء وفي وجه لا في وجه آخر إن ذهبت لزوم ذمها وإن ماتت فلا (الخامس) ولد المشتراة
قال القيس للمشتري على الصحيح وهو في يد البائع أمانة فلو مات دون الأم فلا خيار للمشتري لأن العقد
لم يرد عليه (السادس) ولد الأمة المنلور عتقها إذا حدث بمثل النكاح فله طهر بقان الأصح القطع بالتبعية
والثاني فيه الخلاف في المدبر (السابع) ولد المدبرة من نكاح أو زنا فيه قولان أظهرهما يسرى حكمها إليه
حتى لو مات قبل السيد أو فرق بينهما حيث يجوز أو رجع عنه أن جوزناه لم يطل فيقول لم ينفك الثالث
إلا بأحد ما أفرع في الأصح والثاني بوزع العتق عليهما فلا يخرج القرعة على الولد فيعتق عليها ويرق
الأصل (الثامن) ولد المكاتب الحادث بعد الكتابة من أجنبي فيه القولان والأظهر التبعية لما دامت
الكتابة باقية ثم يحق الملك فيه للسيد كولد المستولدة وقبل للأم لأنه مكاتب عليها (التاسع) ولد المملوك لغيرها
بصفة هل يتبعها فيه القولان في المدبرة لكن المنع هنا أظهر وصحة النووي والفرق أن التدبير يشابه
الاستيلاء في العتق بالمرث (العاشر) إذا قال لامته أنت حرة بعد موتي بسنة فانت بولد قبل موت السيد
ففيه القولان في المدبرة أو بعده فطر بقان أحدهما القطع بالتبعية لأن سبب العتق تأكل الثاني أنه على القولين
(الحادي عشر) ولد الموصي بها طهر بقان أحدهما القطع بعدم التبعية (الثاني عشر) ولد العارية والمأخوذة
بالسوم فيبوعهما إن لم يصحهما أنه غير مضمون (الثالث عشر) ولد الوديعة الحادث في يد المودع فيبوعهما
أحدهما أنه وديعة كالأم والثاني أمانة كالثوب تلقىه الريح يجب رده في الحال حتى لو لم يرد به كان ضمانا له
(الرابع عشر) ولد الموقوفة بملكه الموقوف عليه كالدير والنهر ونحوها سواء بالهبة والجارية على الأصح
وقيل إنه وقف تبعا لأمه كالأضحية (الخامس عشر) ولد المهرونة الحادث بعد الرهن ليس برهن
في الأظهر وإن انفصل قبل البيع لم يتبعها اتفاقا (فائدة) قال ابن الوكيل قد يظن أن الولد لا يلحق إلا
بسنة أشهر وهو خطأ فإن الولد يلحق لدون ذلك إذا جنى على حاكم قالقت حينها لدون ستة أشهر
فانه يلحق أبويه وتكون العبرة بهما وكذا لو أجهضت بغير جنابة كان موتة تجهيزه وتكفنه على أبيه
وإنما يتفيد بالسنة الأشهر الولد الكامل دون الناقص (تنبيه) اختلف كلام الأصحاب في مسألة الحمل
هل يعتبر فيه الانفصال التام أو لا فاعتبروا الانفصال التام في انقضاء العدة ووقوع الطلاق المعلق
بالولادة والإرث واستحقاق الوصية والدية فلو خرج نصفه فضر بها ضارب ثم انفصل مبينا فالواجب
الغرة دون الدية فلو كانت الصورة ثمالها وصاح فجر رجل رقبته ففيه القصاص أو الدية على الأصح
(القول في أحكام تغيب الحشفة) يترتب عليها ثمانية وخمسون تحركا وجوب الغسل والوضوء وتحريم
الصلاة والسجود والخطبة والطواف وقراءة القرآن وجل المصحف ومسها وكتابتها على وجه المكث
في المسجد وكراهية الأكل والشرب والنوم والجماع حتى يغسل فرجه ويتوضأ ووجوب نزع الخفاف
والكفارة وجوبا أو ندبيا في أول الحيض وآخره بنصفه وفساد الصوم ووجوب قضائه والتزويج
والكفارة وعدم انه تماده إذا طلع الفجر وقطع التابع المشروط فيه وفي الاعتكاف وفساد الاعتكاف
(قوله وفرق بينهما) أى الأم والولد (قوله أو رجع عنه) أى التدبير (قوله جوزناه) أى
الرجوع (قوله أحكام تغيب الحشفة) أى المترتبة على ذلك . (بدينار وشره)

مع الإمام ركعة ثم سارت سفينة فهل ينمها جمعة لإدراكه ركعة مع الإمام أو تغلب ظهراً لفقد شرطها وهو دار الإقامة أو تبطل لزوم الجمعة له فإذا قطعها باختياره بطلت وهذا الاحتمال له عندى وجه انتهى والراجع المصلحة وتكون جمعة تابعة لجمعة الإمام كما حققه الشيخ ابن حجر فيها إذا زادت الصفوف حتى خرجت عن العمران لأنه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المتبوع (وهذه تدخل فيها قاعدة أيضاً) مصلح آخر إذا رجع (فخذها لا حرمت الفائدة فالمقتضى) يكسر الضاد المعجمة أي الطسالب لشيء (مع مانع إذا اجتمع) له (يغلب المانع حيناً وقع) غالباً والرجيح باعتبار مواقع كلامهم ومقاصدهم ومن فروعها من أصبح صائماً عن وصال فيكره له إزالة الخلف على ما قاله ابن حجر

والحج والعمرة ووجوب المضي في فسادهما وقضائهما والبدنة ليهما والشاة بتكرره أو وقوعه بعد التحليل الأول أو بعد قوته وحججه بأمراته التي وطئها في الحج والعمرة والنفقة عليها ذهاباً وإياباً والتفريق بينهما على قول وعدم انعادهما إذا أحرم حالة الإيلاج وقطع خيار اليباع والمشتري في المجلس والشرط أو سقوط الرد إذا فعله بعد ظهور العيب أو قبله وكانت بكرًا وكونه رجوعاً عند الفليس أو في حبة الفرع والوصية في وجه في الثلاث ووجوب مهر المثل للمكرهة خرة أو مخرونة أو مضمونة أو مشتراة من الغاصب أو شرايفاسد أو مكاتب للموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد وعدة التخلف أو الرجعة ولحق الولد بالسيد وسقوط الاختيار والولاية فلا يزوج حتى يبلغ ويحرم التعريض بالمطبعة لمن طلقت بعدة لا بآثاناً وبيع العبد فيه إذا نكح بغير إذن سيده أو بآثانه نكاحاً فاسداً على قول وتحريم الزبية وتحريم الموطوءة إذا كانت للشبهة أو أمه على آباله وأبنائه ونحوها وفروعها عليه وتحريم أمته عليه إذا كان الوطاء أصلاً وجعلها للزوج الأول ونسبها الذي طلقها ثلاثاً قبل الملك وتحريم وطء أختها أو عمتها أو خالتها إذا كانت أمه وكونه اختياراً من أسلم على أكثر من أربع في قول ومنع اختيار الأمة في ما إذا أسلم على حرة وطئها وأمه فتأخرت وأسلمت الأمة ومنع نكاح أختها إذا أسلم على محبوسة تخلفت حتى تنقضي العدة وكذا أربع سنواها ومنع تعجيل القرعة فيمن تخلفت عن الإسلام وأسلمت أو ارتدت أو ارتدت معها أو متعاقبا وزوال العنة وإبطال خيار العينة أو زوجه المعبأ أو زوج المعينة حيث فعل مع العلم وزوال العنة وثبوت المسمى ووجوب مهر المثل للمفوضة ومنع الفسخ إذا أعسر بالصداق بعده ومنع الحبس بعده حتى يقبض الصداق وعدم عفو الولي بعده إن قلنا له الهفوس سقوط الكفنة في قول ووقوع الطلاق للمعلق به وثبوت السنة والبدعة وكونه تقييماً للمبهم طلاقها على وجه وثبوت الرجعة والقبض من الإيلاء ووجوب كفارة العيمين حينئذ وتصبر كفارة الظهار قضاء ووجوب كفارة الظهار المؤقت في المددة واللعان وسقوط خصانة الفاعل والمفعول به بشرطه ووجوب العدة بأقسامها وكون الأمة به فراشا ومنع تزويجها قبل الاستبراء وتحريم لبن ثاربه ووجوب النفقة والسكنى للمطلقة بعده والحد بأنواعه في الزنا واللواط وقتل البهيمة في قوله ووجوب منها عليه حينئذ ووجوب التعزير إن كان في مئة أو مئتين أو موصى في مئتين أو محرّم مملوكة أو بهيمة أو دبر زوجه بقدر أن نهاء الحاكم وثبوت الإحصان وعدم قطع نكاح الأسيرة بعده على وجه وانتقاض عهد الذي إن فعله بمسكية وإبطال الإمامة العظمى على وجه والعزل عن القضاء والولاية والوصية والأمانة ورد الشهادة وحصول التبري منه مع البتة على وجه ووقوع العتق المعلق بالوطء (قواعد) عشرة (الأولى) قال البغوي في فتاويه عزم الحاكم الأشل حكم الصحيح إلا أنه لا يثبت النسب ولا الإحصان ولا التحليل ولا يوجب مهراً ولا عدة ولا تحريم بالمصاهرة ولا يبطل الإجماع قال ومكذاه القول في الذكر المبان (الثانية) لا فرق في الإيلاج بين أن يكون بخرقة أو لا إلا في نقض الوضوء (الثالثة) تمها يثبت للحشفة من (قوله وعدة التخلف) أي تخلفت عن إسلام الزوج (قوله وبيع العبد) أي لأجل مهر المثل لأن العبد إذا تزوج بغير إذن السيد فعليه المهر فبيع (قوله فيه) أي تقييب (قوله ومنع الحبس) أي حبس المرأة نفسها (قوله وتصبر كفارة الخ) لأن كفارة الظهار يجب قبل الوطاء وإذا غيب تصبر قضاء (قوله واللعان) أي ووجوب اللعان (قوله وتحريم لبن ثاربه) أي تحريم راضع لبن وقوله ثار بمعنى حاج (قوله وثبوت الإحصاء) أي في باب الرجم (قوله بشرطه) أي باكره أو غرور.

والذي حقه غيره
عدم الكراهة وهذا
هو الذي يقتضيه
إطلاقهم أنه لا يكره
إلا بعد الزوال على أن
كراهته بعد الزوال
قد نازع فيها ابن
عبد السلام فكيف
بهذه ومن المشكل على
هذه القاعدة تعارض
المصلحة الحقيقة والمفسدة
التهمة ويجاب بأن
التهمة ضعفت فلم
تصلح معارضا فكانها
معلومة ومن فسروها
أفضلية الأفراد في
الحج وإن كان القرآن
فيه براءة الذمة اللازم
منها عدم العصيان
لو مات عقب الحج بأن
كان عاصيا على ما يقتضيه
قول شيخ الإسلام في
التحفة فيمن آخر الحج
لخوف العنت وتزوج
ومات أنه لم يؤمن بما
يكون سببا لعصيانه
لو مات لأن سبب
انصيان مطلق تراخي
وفيه نظر أما أولا
فلا نسلم شمول عبارة
الشيخ لهذا وذلك
للفرق بين الصورتين
بأن شأن النكاح محال
لأن الحج فقد اشتغاله
به مقصرا ولو مات عد

الأحكام ثبتت في مقطوعها إن بقى منه قدرها ولا بشرط تغييب الباني في الأصح إن لم يبق
لم يتعلق به شيء من الأحكام إلا فطر الصائمة في الأصح (الرابعة) قال في الروضة الواضحة في الدرر
كهوف القبل إلا في سبعة مواضع التحصين والتحليل والخروج من القبلة ومن العنة ولا يغير إن لم يكن
على الصحيح إذا وطئت الكبيرة في فرجها وقضيت وطهرها واغتسلت ثم خرج منها المني وجب
إعادة الفسل في الأصح وإن كان ذلك في دبرها لم يقد ولا يحل تحال والقبل يحل في الزوجة والأمة
واستدرك عليه صور (منها) لو وطئ بهيمة في دبرها لا تقتل إن قلنا تقتل في القبل (ومنها) وطئ
أمنه في دبرها فأنبت بولده لا يلحق السيد في الأصح كذا في الروضة وأصلها في باب الاستبراء والخالف
في باب النكاح والطلاق فصححا الحق (ومنها) وطئ زوجته في دبرها فأنبت بولده فله فيه باللعان
(ومنها) وطئ البائع في زمن الخيار ففسخ على الصحيح لا في الدبر على الأصح (ومنها) أن المفقول
تجمل مطلقا وإن كان محصنا (ومنها) أن الفاعل يضر به خبثا لا تحدينا بخلاف فرج المرأة (ومنها)
لا كفارة على المفعول به في الصوم بكذا خلاف رجل كان أو امرأة وفي القبل بخلاف المشهور
(ومنها) قال أبلقيني بفرجها وطئ الأمة في دبرها عيب ترد به ومنعه من الرد القهري بالقدم (ومنها)
على رأي ضعيف أن الطلاق في طهر وطئها في الدبر لا يكون بديعا وأن المفعول به لا يسقط خصانته
ولا يوجب العدة ولا المصاهرة والأصح في الأربعة أنه كالتبيل (الخامسة) قال ابن عبيد إن الأحكام
الموجبة للوطئ في النكاح الفاسد شعبة تمهر المثل ولحق الولد وسقوط الحد وتحريم الأصول والقروع
وتحرمتها عليهم وتصير فراشا وملك به اللعان وفي ملك البمين شعبة تحريمها على أصوله وفروعها
وتحريم أصولها وفروعها ووجوب الاستبراء وتصير فراشا وتحريم ضم أخها إليها (السادسة) كل
حكم يتعلق بالوطئ لا يعتبر فيه الإنزال إلا في مسألة واحدة وهي ما لو حلف لا يسرى إلا
بتحصين الحارية والوطئ والإنزال (السابعة) قال الأصحاب لا يعلو الوطئ في غير ملك أبيه عن مهر
أو عقوبة إلا في صور (الأولى) في الذميمة إذا نكحت في الشرك على التفويض وكانوا يرون سقوط
المهر عند المتيسر (الثانية) إذا زوج أمته بعده (الثالثة) إذا وطئ بلبائع الحارية السبعة قبل
الإقباض (الرابعة) الشفبة إذا تزوج رشيدة بغير إذن الولي ووطئ (الخامسة) المربض إذا عتق
أمنه وتزوجها ووطئ ومات وهي ثلث ماله وخبرت فاخترت بقاء النكاح (السادسة) إذا زن الزاهر
للمرثين في الوطئ فوطئ طائفا بالحل (السابعة) وطئت المرتدة والحرية بشبهة (الثامنة) العبد إذا وطئ
شبهته بشبهة (التاسعة) عتق الرافعي فبا أصدق الحرى ثم رآته مسلما أمته وقضها ثم أسلمها
وانتزع من بعدها أنه لا يجب مهر كما لو أصدقها حرا وأقضها ثم أسلمها (العاشر) الموقوف عليه
إذا وطئ الموقوفة (القاعدة الثامنة)

قال الأعلاني الذي يحرم على الرجل أن يوطئ زوجته مع بقاء النكاح الحيض والنفاس والصوم الواجب والصلاة

(قوله واستدرك) أي زيد (قوله بالقديم) أي بالعيب القديم (قوله وملك به الخ) مرتب على قوله
وبصير الخ. لأن هذا مشير إلى الحديث «الولد للراش وللأهر الحجر» (قوله ضم أخها إليها)
أي الأمة (قوله إلا بتحصين الخ) أي لأن التسري هو التحصين عن العيون. أي حجب الأمة عن
أعين الناس والوطئ والإنزال فيها كما في التحفة (قوله وخبرت الخ) أي لأن النكاح قبل الموت
لا يتبين إلا بعد تبين التل. لأن حرمتها لا تتم قبل تبين التل (قوله مسلما) أي حرا.

عاصبا بخلاف شار
الحج ليس مخالفاً لشار
العمرة بل هي كالجزء
منه ومن ثم جاز إدخاله
عليها وقال ابن عمر ما شأن
الحج والعمرة إلا واحد
فلا اشتغال بأحدهما
إشتغال بالآخر غالباً فلم
يعد الاشتغال بأحدهما
مقتضياً للعصيان البتة
فما لو استطاع فصار
فأحرم بالحج ثم مات
قل الشروع في العمرة
فأمله وأما ثانياً فقد نظر
ابن قاسم في كلام الشيخ
في جاشيته على التحفة
وعلى الفرز البهية فلم يكن
مقدراً وإن كان عند
الشيخ معتمداً ولعل
الشيخ قصد التقصي
لأنهم نصوا على أن من
شرط الفرق أن لا يكون
خالياً كما ذكره
إمام الحرمين وقرره
حتى الشيخ في التحفة
في باب الحدث فأمله
(واستثنت مسائل)
كثيرة (منها ذكره
مسئلة اختلاط) من
نصح الصلاة عليه بمن
لا تصح كان اختلط
(موت من كفر)
بالله تعالى (بمسلمين)
أو بمسلم واحد
(واختلاط الشهداء)

لتدقيق وقتها والاعتكاف والإحرام والإيلاء والطهارة قبل التكبير وعدة وطء الشبهة وإذا أفصاها
حتى تبرأ وعدم احتمالها الوطء ليصغر أو مرض أو عتائه والطلاق الرجعي والخمس قبل توفية الصداق
وتوبة غيرها في القسم قلت ومن غرائب ما يلتحق بذلك مما ذكره الشيخ وفي الدين في نكته أن في
كلام الإمام ما يقتضي منع الزوج من وطء زوجته التي وجب عليها القصاص وليس عليها نكاح
ظاهر لا يحدث منه حمل يمنع من استيفاء ما وجبت عليها ويقرب من ذلك من ماتت وتولد زوجته
من غيره يكره له الوطء حتى يعلم هل كانت عند موته حاملاً ليرث منه أم لا (قائدة) قال الإمام
الجماع منع دواعيه أقسام (الأول) ما يحرم فيه كون دواعيه وهو الحيض والنفاس والمستبراء والمسيبة
(الثاني) ما يحرم فيه ولا يحرم دواعيه بشرط أن لا يحرك الشهوة وهو الصوم (الثالث) ما يحرم فيه
وفي دواعيه هو لوان وهو الاعتكاف (الرابع) ما يحرم فيه كالحج والعمرة والمستبراء الرجعية
(القاعدة التاسعة) (وهو نسخة ما يحرم فيه)

لذا اختلف الزوجان في الوطء فالقول قول نافية عملاً بأصل العدم إلا في مسائل (الأولى) إذا ادعى الثمن
الإصابة فالقول قوله يمينه سواء كان قبل المدة أو بعدها ولو كان تحصيماً ومقطوع بعض الذكر على الصحيح
(الثانية) المولى إذا ادعى الوطء تصديق يمينه لا استمرار النكاح (الثالثة) إذا قالت طلقني بعد الدخول فلي
المهر فأنكر فالقول قوله للأصل وعليها المدة مؤاخذاً بقولها ولا نفقة لها ولا سكنى وله تكاح بنتها وأربع
سواها في الحال فإذا أثبت بولدها لم يثبت حمل ولم يلاعن ثبت النسب وقوي به جانيها فراجع إلى تصديقها يمينها
ويطالب الزوج بالنصف الثاني فإن لا عن زال المهر وجع وعُدنا إلى تصديقه كما كان (الرابعة) إذا تزوج بها
بشرط البكارة فقالت زالت بوطئك فالقول قولها يمينها لدفع الفسخ وقوله يمينه لدفع كمال المهر حكاه
الرافعي عن البغوي وأقره (الخامسة) إذا ادعت المطلقة ثلاثاً أن الزوج الثاني أصابها قبل التحليل
لا لاستقرار المهر ذكره الرافعي في التحليل (السادسة) إذا قال لظاهره أنها طالق لثمة ثم قال لم يقع لأن
جامعتك فيه فأنكرت قال إجماعاً عيل الیوشنجی مقتضى المذهب قبول قوله لبقاء النكاح حكاه عنه الرافعي
وأجاب عنه القاضى حسين في فتاويه بما إذا قال إن لم أنفق عليك اليوم فأنت طالق ثم ادعى الإنفاق فيقبل
لعدم الطلاق لا لمقوطة النفقة لكن في فتاوى ابن الصلاح أن الظاهر الوقوع في هذه المسئلة (السابعة) إذا
جرت خلية فأنها تصديق على قول ولا يظهر خلافه (الثامنة) وهي على رأي ضعيف أيضاً إذا اعتقت تحت عبد
وقلنا الخيار إلى الوطء فادعاهم أنكرت في المصدق وجهان في الشرح بلا ترجيح لتعارض الأصولين
بقاء النكاح وعدم الوطء وقد نظمت الصور الست التي على المرجح في أبيات قلت :

- ١. يا طالباً ثما فيه قول مثبت وطء
- ٢. من أنكر وطء حليلة وأتته
- ٣. أو طلق في الطهر سنة ونفاه
- ٤. وزوج منكرأ بشرطها فازيلت
- ٥. أو زوجت البيت وادعته بوطء

(قوله ما يحرم فيه) لعل هنا سقطت والأصل ما يحرم فيه وفي دواعيه قولاً واحداً (قوله بالنصف
الثاني) أي من المهر (قوله وإلا) أي ومن آلى أي أو قال بالوطء من آلى فهو إشارة إلى
المسألة الثانية في قوله الثانية المولى .

هاك جبرائي بحسب مبلغ علي . وراقة له الصلح نو الحلال ثمال
(القاعدة العاشرة)

لا يقوم الوط . مقام اللفظ إلا في مسئلة واحدة وهي الوط . في زمن الخيار فإنه تسخ من البائع وإجالة مو
المشتري وأطروطة الموصى بها فان اتصل به أحيال فرجعوع والإفلاق الأصح فان قرل فلا قطعاً (القول في
العقود) قال البراهي في جمع الجوامع ومن خطه فقلت إذا كان المبيع غير الذهب والفضة بواحد منهما فالقطع
ثمن وغيره فثمن ويسمى لهذا العقد بيقا وإذا كان غير نقد سمي هذا العقد معاوضة ومناقلة ومباذلة
وإن كان نقداً سمي تصرفاً ومصارعة وإن كان الثمن عوضاً سمي نسيئاً وإن كان الثمن مقلماً سمي صلماً أو مطلقاً
وإن كان المبيع منفعة سمي إجارة أو رقية العبد له سمي كتابة أو بضعاً سمي صداقاً أو خلعاً انتهك فلعق
ويزاد عليه إن كان كل منهما ديناً سمي حوالة أو لمبيع دين والثمن ثمن من هو عليه سمي أسبقداً وإن كان
بمثل الثمن الأول لغير البائع الأول سمي توكلة أو زيادة تسمى مراعاة أو نقص تسمى مخاططة أو إدخالاً
في بعض البيع سمي إشرافاً أو بمثل الثمن الأول للبائع الأول سمي إقالة (تقسيم ثاين) (العقود الواقعة بين
إثنين على أقسام (الأول) لا زمة من الطرفين قطعاً كالمبيع والتبرع والسلم والتولية والتشريك وصلاح
المعاوضة والحوالة والإجارة والمساقاة والهبة للأجنبي بعد القبض والعصايف وعوض الخلع (الثاني)
يجائز من الطرفين قطعاً كالشركة والوكالة والقراض والمارية والوديعة والقرض والجمالة قبل الفراغ
والقضاء والوصايا وسائر الولايات غير الإمامة (الثالثة) مافيه خلاف والأصح أنه لازم (منها) وهو
المسابقة والمناضلة بناء على أنها نكاحاً لإجارة بمقابلته بقول أنها كالمعاملة والنكاح لازم من المرأة قطعاً
ومن الزوج على الأصح كالمبيع وقيل تجاوزه منه لقدرته على الطلاق (الرابع) مأهو جائز ويؤول إلى
الزوم وهو الهبة والرهن قبل القبض والوصية قبل الموت (الخامس) مأهو لازم من المورث جائز
من القابل كالرهن والكتابة والصلح والكفالة وعقد الأمان والإمامة العظمى (السادس) عكسه كالهبة
للأولاد (تنبية) صرح العلاني في قواعد بآن من الجائز من الجانبين ولاية القضاء والتولية على
الأوقاف والأيتام وغير ذلك من جهة الأحكام هذه عبارة فأمّا القضاء فواضح فكل من المولى والمولى
العزل وأما الولاية على الأيتام فظاهر ما ذكره أن الحاكم إذا نصب شيئاً على يمينه فله بحزله وكلما لم
يولي بعده من الأحكام وهو ظاهر لأنه نائب الحاكم في أمر خاصين ولحاكم محزل نائبه وإن لم يقسم وقد
كنت أجبت بذلك مرة في حياة شيخنا قاضي القضاء شيخ الإسلام شرف الدين المناوي فاستفتي
فأفتي بخلافه وأنه ليس للحاكم محزله ولم يتضح لي ذلك إلى الآن وكأنه رأى واقعة الحال تقتضي
ذلك فان الحاكم الذي أراد عزل القمير إنما كان عرضيه أخلعاً البيم منه يستعين به عليها فحرمة على
الولاية لجهة السلطنة ولا ينافي هذا ما في الروضة كأصلها من أن المذهب الذي قطع به الأصحاب أن
القوام على الأيتام والأوقاف لا ينزعون بموت القاضي وانعزاله لئلا تتعطل أبواب المصالح وهو كالمحزول
من جهة الواقف لأن هذا في الانعزال بلا عزل وأما التولية على الأوقاف فقد ذكر الأصحاب أن الواقف
على الصحيح عزل من ولاه النظر أو التبريس ونصب غيره قال الراعي ويشبه أن يكون المستلف مفروضة

أي شهداء المعركة
أي معركة الكفار
أو كافر واحد لا البغاة
ونحوهم (بفسيرهم)
من تصح عليهم الصلاة
(فصل كلهم غا)
مثل الصلاة واجباً
لأن ما لا يتم الواجب
إلا به فهو واجب
وقد دعاً للمصلحة
الراجعة على المفسدة
المرجوحة وسكتوا
وعملوا اختلط بحسبهم
وغیره والقياس أنه
كلك أي بشرط
الكل (كما ذكره)
كله على الأئمة بالأحرام
حظر أي حرم (إن
سرت جزءاً من الوجه
وفي صلواتها يجب
ذلك) أي سرت جزء من
الوجه ليم سرت الرأس
(فاحرف) أي
ونزاع الصلاة كما قاله
الأصل وغيره (ومن
بلاد الكفر) أي
الحرب قال في التحفة
ويظهر أن دار الإسلام
التي استولوا عليها
كلك (حسبناها)
بحرث ولو تكون
وحدها (وبلا محرم
(قد سافرت) قال
في التحفة إن أمنت
على نفسها أو كان

(قوله إذا كان المبيع الخ) هذا أول تقسيم للعقود وهو باعتبار العوضين (قوله وإذا كان الخ)
أي كل من الثمن والمثلن (قوله صداقاً) لعل صوابه نكاحاً (قوله غير الإمامة) أي العظمى (قوله
شرف الدين المناوي) أي شيخ السيوطي (قوله تقتضي ذلك) أي العزل (قوله القوام) جمع قيم

خوف الطريق هو
خوف الإقامة وفي
المهاج إن أطاها قال
في التحفة فان لم يطقها
فمذخور وذلك لقوله
تعالى إن الذين توفاهم
الملائكة ظالمى أنفسهم
والخسر الصحيح
لا تنقطع الهجرة
ما قوتل الكفار وغير
لا هجرة بعد الفتح
أى من مكة (خاصة
والصحاب) أى
الأصحاب (قاصلة
مشهورة بمكان على
وارده . ولفظها
عندهم الحرام لا .
وبحرم الحلال فيما
نقل) أى نقل
الأصحاب وهو لفظ
حديث أخرجه ابن
ماجه والدارقطنى
عن ابن عمر مرفوعاً
أى لا يصيره فى ذاته
حراماً وقد عارض
بحديث إذا اجتمع
الحلال والحرام
غلب الحرام ولا معاوضة
كما قالوه بأن المراد مامر
ومن فروعه من أشبه
له حرم حلال بغير
حرام حل له الاجتهاد
(القاعدة الثالثة
الإيثار بالقرب مكروه
وبكره) كما قاله النووي

في التولية بعد تمام الوقف فون ما إذا أوقف بشرط التولية لفلان فى فتاوى البغوى أنه لو وقف مدرسة
ثم قال لعالم فوضت إليك تدريسها أو أذهبت وضمن فيها كان له تبدل به بغيره ولو وقف بشرط أن يكون
هو تدرسها أو قال حال الوقف فوضت تدريسها إلى فلان فهو لازم لا يجوز تبدل به كما لو وقف على
أولاده الفقراء لا يجوز التبدل بالأغنياء قال الرافعى وهذا حسن فى صيغة الشرط وغير متضعب فى قوله
وقفها فوضت للتدريس إليه زاد النووي فى الروضة هذا الذى استحسنه الرافعى هو الأصح والصحيح
ويتعين أن يكون صورة المسئلة كما ذكرنا ومن أطلقها بكلامه محمول على هذا التأويل فى فتاوى ابن الصلاح
أنه ليس للواقف تبدل من شرط له النظر حال إنشاء الوقف وإن رأى المصلحة فى تبدل ولو عزل الناظر
المعين حال إنشاء الوقف نفسه فليس للواقف بضم نفسه فليس له بعد أن جعل النظر حال الوقف لغيره
بل ينصب الحاكم ناظراً انتهى واختار السبكي فى هذه الصورة أعنى إذا عزل الناظر المعين نفسه أنه لا ينزل
وضم إلى ذلك المنصب الذى شرط تدريسه فى الوقف أنه لا ينزل بفعل نفسه وألف فى ذلك مؤلفاً فعل هذا
يكون لازماً من الجانبين فيضم إلى القسم الأول وقبل أن منشأ الخلاف فيه أنه ترددين أصليين أحدهما الوكالة
لأنه فوضت فبذل والثانى ولاية النكاح لأنه شرط فى الأصل فلا ينزل وفى الروضة وأصلها عن فتاوى
البغوى وأقره من القم الذى نصبه الواقف لا تبدل بعد موته تزيلاً لمزلة الوصى فيكون هذا من القسم
الرابع وكان هذا الفرع مستند ما أفى به شيخنا فيما تقدم لكن الفرق واضح لأن الحاكم ليس له عزل
الأوصياء بلا سبب بخلاف القوام لا يمتنع نوابه وفى الروضة قبيل القسمة عن المساورى وأقره أنه إذا أراد
وئى الأمر إسقاط بعض الأجناد المتبئين فى الدينان بسبب عجز أو بغير سبب فلا يجوز قال المتأخرون
فيجوز هذا ما أطلقناه فى الوقف من جواز عزل الناظر والمدرس فلا يجوز إلا بسبب نعم أفى بجمع من
التأخرين منهم العز الفاروقى والصكر بن الوكيل والبرهان بن الفركاح والبلقى بأنه يجب جعلنا للناظر
العزل لم يلزمه بيان مستنده ووافقهم الشيخ شهاب الدين المقدسى لكن يده بما إذا كان الناظر مؤثوقاً
بعلمه ودينه وقال فى التوشيح لا حاصل لهذا القيد فإنه إن لم يكن كذلك لم يكن ناظراً وإن أراد علماً وديناً
والدين على ما يحتاج إليه الناظر فلا يصح ثم قال فى أصل القيد نظر من جهة أن الناظر ليس كالقاضى
العام الولاية فلم يطالب بالمستند وقد صرح شريح فى أدب القضاء بأن المتولى الوقف إذا ادعى (صدقة)
عن المستحقين وهم معينون وأنكر وأمر القول قولهم ولم المطالبة بالحساب وقال الشيخ ولى الدين العراقى فى
نكته الحق تنقيد المقدسى وله حاصل فليس كل ناظر يقبل قوله فى عزل المستحقين من وظائفهم من غير إبداء
مستند فى ذلك إذا نازعه المستحق فان عدالة ليست قطعية فيجوز أن يقع له الخلل وعلمه قد يحتمل أيضاً أنظر
ما ليس بقادح فادحاً بخلاف من تمكن فى العلم والدين وكان فيه قدر زائد على ما يكتفى فى مطلق النظر من تمييز
بين ما يقدر وما لا يقدر من ورع وتقوى بخلاف بينه وبين متابعة أهوى وقد قال البلقى فى حاشية
الروضة مع فتواه بما تقدم إن عزل الناظر للمدرس وغيره هجوراً من غير طريق تسويع لا ينفذ ويكون
قادحاً فى نظره فيحمل ككل من يجوز عليه انتهى هذا الحكم ولاية الوقف وأما أصل الوقف فإنه لازم
من الواقف ومن الموقوف عليه أيضاً إذا قيل يجب شرطنا القبول فلو رد بعد القبول لم يسقط حقه
ولم يطل الوقف وفى الأشياء والنظائر لابن السبكي كثيراً ما يقع أن شخصاً يقر بأنه لا حق له فى هذا
الوقف أو أن زيدا هو المستحق دونه ويخرج شرط الواقف شككياً للمقر مقتضياً لاستحقاقه فظن بعض

(قوله ولاية) أى كولاية (قوله ومطلق النظر) فى نسخة النظر .

وغيره (الإبثار شرعاً
بالقرب) وقد يستدل
لها بقوله صلى الله عليه
وسلم في الحديث الصحيح
لا يزال قوم متأخرون
حتى يؤخرهم الله (أما
سواها) أى القرب
جمع قرابة أى طاعة من
حظوظ النفس (فهو
فيه مستحب) قال الله
تعالى أو يوترون على
أنفسهم ولو كان بهم
خصاصة وذلك
كالمأكل والمشرب
والملبس في الحملة وقول
المصنف (في أمور
هذه الدنيا) أى الذى
يتعلق به حظ النفس
كترك الأخذ من مال
الصدقة لإبثار الغير
وكترك التجارة في شيء
يرجو فيه رجاء لغيره
(وفي حفظ النفوس)
عرفا كالإبثار بالنعم
لعياله ونحو ذلك وقول
عرفا بينت به عدم
التكرار في عطف
الحظ على أمر الدنيا
(حسنة غير خفي)
فيه نوع تكرار إذ ما
قبله يقضى عنه (قبل
وقته الزركشى) وفي
كلام بعض العلماء
كامام الحرمين ووالده
(ما يقتضى) أى

الأغنياء أن المقرين أخذوا بأقراره فالصواب أنه لا يؤخذ بشواهد شرط الواقف وتكذيب في إقراره
أم لم يعلم فان ثبت هذا الحق له فلا ينتقل بكذبه (ضابط) ليس لنا في العقود اللازمة ما يحتاج إلى
استقرار المقرور عليه إلا البيع والسلم والإجارة والمسابقة والصدقات وعروض الخلع (تقسيم ثالث)
من العقود مما لا يفتقر إلى الإيجاب والقبول لفظاً (ومنها) مما يفتقر إلى الإيجاب لفظاً ولا يفتقر إلى القبول
لفظاً بل يكفى الفعل (ومنها) مما لا يفتقر إليه أصلاً بل بشرطه عدم الرد (ومنها) مما لا يرتد بالرد فهذه
ثلاثة أقسام فالأول منها الهدية فالصحيح أنه لا يشترط فيها الإيجاب والقبول لفظاً بل يكفى البعث من
المهدي والقبض من المهدي إليه وفي وجهه بشرطان وفي ثالث لا يشترط في المأكولات ويشترط في
غيرها وفي رابع لا يشترط في الانتفاع ويشترط في التصرف (ومنها الصدقة) قال الرافعي وهي كالهدية
بلا فرق (ومنها) مما يحل على السلطان على العادة (ومنها) مما قلناه بصفة المعاوضة فيه من البيع والهبة والإجارة
والرهن ونحوها على ما اختاره في الروضة وشرح المذهب من الرجوع إلى العرف وقيل يختص بالهبات
كربط خنزير ونحوه وقيل بما دون نصاب السرقة (والثاني) البيع والصرف والسلم والتولية والتشريك
وصلح المعاوضة والصلح عن الدم على غير جنس الدية والرهن والإقالة والحالة والشركة والإجارة
والهبة والنكاح والصدقات وعروض الخلع إن بدأ الزوج أو الزوج بصفة معاوضة والخطبة فلو لم يصرح
بالإيجاب لم يحرم الخطبة عليه والكتابة وعقد الإمامة والوصاية وعقد الجزية وكذا القراض في الأصح
والوصية لمعتن وكذا الوقف على معين في الأصح كما ذكره الشيخان في بابيه واختار في الروضة في السرقة
عند اشتراطه وصحة ابن الصلاح والسبكي والإسنوي وقال في المهمات المختار في الروضة لبس في
مقابلة الأكريل بمعنى الصحيح وأمر ولاية القضاء فنقل الرافعي عن المساوردي أنه يشترط فيه القبول
وقال ينبغي أن يكون كالوكالة (الثالث) الوكالة والقراض والوديعة والعارية والحالة ولو عتق العامل
والخلع إن بدأ بصفة تعليق كفى أعطيتني فأنت طالق والأمان فانه يشترط قبوله في الأصح ويكفى
فيه إشارة مفهومة (الرابع) الوقت على ما اختاره النووي (والخامس) الضمان وكذا الوقت في وجوب
الإبراء والصلح عن دم العمد على الدية وإجارة الحديث صرح البلقيني بأنه لا يشترط فيها القبول
والظاهر أيضاً أنها لا ترتد بالرد (ضابط) إيجاب الموجب والقابل ممنوع إلا في صور (الأول) الأب
والجد في بيع مال الطفل لنفسه وبيع مثاله للطفل وكذلك الهبة والرهن (الثانية) في تزويج الجد بنت ابنه
بأب ابنه الآخر على الأصح (الثالثة) إذا زوج عبده الصغير بأمته على قول الإخبار (الرابعة) الإمام
الأعظم إذا تزوج من الأولى لها على وجه مجرى في الفاضل وابن العم والمعتق (الخامسة) إذا وكله وأذن
له في البيع من نفسه وقدر الأمن ونهاه عن الزيادة في المطلب ينبغي أن يجوز لانقضاء الهبة (قائدة)
الإيجاب والقبول هل هما أصلاً في العقد أو للإيجاب أصل والقبول فرع قال ابن السبكي لا يشك في
كلام ابن عدلان تحكيه خلاف في ذلك وبني عليه بعضهم مثلاً إذا قال المشتري يعني فقال البائع بعثك
هل ينعقد إن قلنا بالأول صرح وإلا فلا لأن الفرع لا يتقدم على أصله (ضابط) ليس لنا عقد مختص

(قوله تقسيم ثالث) أى باعتبار الصفة (قوله ما لا يفتقر إليه) أى القبول فقط ويفتقر إلى الإيجاب
(قوله أصلاً) أى لا لفظاً ولا فعلاً بخلاف قسم الثالث يكفى الفعل (قوله بصيغة) في نسخة
بصيغة (قوله والخطبة) أى شرط بتحريم الخطبة بخطبة أخيه المسلم الإيجاب من الخاطب والقبول
من الولي (قوله بالإيجاب) أى للأول (قوله الخطبة عليه) أى الثاني

الإيثار (في قسرب ان
بحرما) قال فحصل فيه
ثلاثة أوجه (وللسيطو
هنا تفصيل • فاظفر به
فانه جليل • حاصله
الإيثار إن أدى إلى •
إهمال واجب)
كاظهاره وسر العودة
ومكان الجماعة إذا كانت
النوبة لا تصل إليه إلا
بعد خروج الوقت
(فحظره أنجلا) فيحرم
ولا يصح بيع ونحوه في
الأول وقياسه حرمة
التصدق وبطلانه لمن
عليه دين لا يرجوا له
وفاء وبه أخذ ابن زياد
تبعاً لجمع متأخرين
وظاهر كلام المتقدمين
وخالفه الشيخ ابن حجر
والرملي في إفتاء يوافق
ابن حجر وإفتاء يوافق
ابن زياد ولكل وجه
وفي المنقول ما يساعد
كلا منهما ومترك ابن
زياد أقوى فهو الحق
لكن بتحزير لا يليق به
هذا المحل (أو ترك
سنة) كفرجة في
الصف الأول وكالإيثار
بالصف الأول بالقيام
منه لغیره كذا قالوه
وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق
بين إيثار الأفضل
وغیره لكن استثنى

بصفة الإيثار والسلم (غايط) لكل إيجاب اقتصر إلى القبول فيقبله بعد موت الموجب لا يفيد إلا
في الوصية وكل من ثبت له قبوله فثبت قبوله إلا الموصى له لأنه إذا مات قام وأرثه فيه مقامه (تقسيم رابع)
من العقود مما لا يشترط فيها القبض لأن صحته ولا في لزومه ولا استقراره (ومنها) ما يشترط في استقراره
كالأكل والتكاح لا يشترط قبض المتكوجة والحالة فلو أنفس الحال عليه أو جحد فلا رجوع للمحتال
ولو كالة والوصية والجماعة وكذا الوقف على المشهور وقيل بشرط في المعين (والثاني) الصرف وبيع
لربود ورأس مال السلم وأجرة إجارة الذمة (والثالث) الرهن والهبة (والرابع) البيع والسلم والإجارة
والصدق والقرض يشترط القبض فيه لئلا يفسد لكنه لا يفيد اللزوم لأن المقرض الرجوع ثامام
بأقبا بحاله (غايط) اتحاد القايض والمقبض ممنوع لأنه إذا كان قابضاً لنفسه احتاط لها وإذا
كان مقبضاً وجب عليه وفاء الحق من غير زيادة فلما خالف الفرضان والبطاع لا تنضبط امتنع
الجمع لهذا لو وكل الراهن الرهن في بيع الرهن لأجل وفاء دينه لم يحز (لاجل التهمة واستعجال
البيع ولو قال المستحق الجعلة من ذمته أقبض من دينه مثالي عليه لنفسك ففعل لم يصح ويستثنى
ضد (الأولى) لو ألد يؤول طرق القبض في البيع لأن القبض لا يزيد على العقد وهو تملك الانفراد به
(الثانية) وفي التكاح إذا أضدق في ذمته أو في مال ولد ولده لبت ابنه (الثالثة) إذا خالها على
طعم في ذمته بصفة السلم وأذن لها في صرفه لولده منها فضرته له بئلا قبض جبرئت (الرابعة)
مثالة إذا ظفر بغير جحش حقه أو بحسبه وتعد استيفاءه من المستحق عليه طوعاً بخارخذه فيكون
قبضاً منه حتى نفسه فهو قابض مقبض (الخامسة) لو أجر داراً وأذن له في صرف الأجرة في العبارة
بجاز (السادسة) ولو وكل الموثوب له الغاصب أو المستعير أو المستأجر في قبض مافي يده من نفسه وقيل
صح وبرء الغاصب والمستعير إذا مضت مدة ياتي فيها القبض كما نقله الرافعي في باب الهبة عن الشيخ أبي
حامد وغيره ثم قال وهذا يخالف الأصل المشهور أن الواحد لا يكون قابضاً مقبضاً (السابعة) نقل الحوري عن
الشافعي أن الساعي يأخذ من نفسه لنفسه (الثامنة) أكل الوصي الفقير من مال اليتيم قال الشيخ عز الدين
إن جعلناه قرضاً أخذ المقرض والمقرض وإن لم يجعله قرضاً فقد قبض من نفسه لنفسه (التاسعة) لو امتنع
المشتري من قبض البيع ناب القاضي عنه فان فقد في وجهه أن ياتع قبض من نفسه للمشتري فيكون قابضاً
مقبضاً والمشهور خلافه وأنه من ضمان البائع كما كان قال الإمام ولو صح ذلك الوجه لكان من عليه دين حال
وأخضره إلى مستحقه وامتنع من قبضه يقبض من نفسه ويصير في يده أمانة وتبرأ ذمته ولم يقل بذلك أحد
(العاشرة) لو أعطاه ثوباً وقال بيع هذا واستوف حقتك من ثمنه فهو في يده أمانة لا يصح منه لو تلف وهل
يصح أن يقبض من نفسه فيه ومجهان (قلت) وسئلت عن رجل أذن لزوجته أن تقترض عليه مئة كل يوم
مائة درهم ونفقها على نفسها فهل يصح ذلك فأجبت نعم وبلغني أن بعض من لا علم عنده ولا تحقيق أنكره
لأنه يلزم منه اتحاد القايض والمقبض (تذييل) يقرب من قاعدة اتحاد القايض والمقبض مثال قطع
من عليه السرقة بده أو جلد الزاني نفسه بماذن الإمام أو قطع من عليه القصاص نفسه بماذن المستحق
أو وكله في قتل نفسه أو جلدته في القذف والإصم الممنوع في صورتي القصاص وجلد القذف والزنا والإجزاء
في صورة السرقة للحصول القرض وهو التكيل بذلك بخلاف الحلد لأنه قد لا يؤثم نفسه ويؤثم
(قوله تقسيم رابع) أي باعتبار القبض وعدمه (قوله للمحتال) أي على المحيل (قوله الحوري)
له الحوري (قوله ونفقها) في نسخة نفقها • (قوله تستنفقا)

ساحب جميع الأجاب
الأفضل لغير ليلتي
مكم الحديث وهو
استنباط حسن وعليه
فهل يلحق بالأفضل
محو الشيخ أم لا وظاهر
كلامهم عدمه مطلقاً
(أو ارتكاب كره)
كالطهر بالشمس
ويوتر غيره بغيره
(فكروه بلا ارتياب
أو ارتكاب غير أولى
فليعد خلاف الأولى
وهو) أي التفصيل
(قول معتد) وبه
يرتفع الخلاف وسكت
عن الإتيان بالواجب
والباح ومثال الأول
إشعار العطشان
والثاني الإتيان لغير
محتاج كما هو ظاهر
(لزم) هو ما اندرج
تحت أصل كل والتعبير
بنكته أولى (وربما
على ذى القاعدة تشكل
منبوية المساعدة في
صورة المجور في
الصلاة من صف)
أول وآخر أو آخر
الأول أو بأن آخر
المأمومين عن الإمام
أكثر من ثلاثة أذرع
زيادة غير متفجرة فيما
يظهر فنس المساعدة
حينئذ (لمسا وراه)

الإبلاص فلا يتحقق حصول المقصود بخلاف صورتي القصاص قياساً على مسألة الخلد وعلى من
قبض المشتري المبيع من نفسه بأذن البائع فإنه لا يعتد به (تقسيم خامس) قال البتاني يمكن عقد
مكاتب المدة مركناً فيه لا يكون إلا موثقاً كالإجارة والمساواة والمدة وكل عقد لا يكون كذلك
لا يكون إلا مطلقاً وقد تعرض له التأقيت حيث لا ينافيه كالفراش يذكر فيه مدة يمتد من الشراء بعدها
فقط وكالآذن المقيّد بالزمان في أبوابه وكالوصاية وبما لا يقبل التأقيت الجزية في الأصح وبما يقبله الإجارة
والظهار والنذر واليمن ونحوها انتهى والحاصل أن ما لا يقبل التأقيت محال يعني أفت بطل البيع بأجره
والنكاح والوقف قطعاً والجزية بما يقبله وهو شرط في صحته الإجارة وكذا المساواة والمدة على الأصح
ولا يقبله وليس شرطاً في صحة الوكالة والوصاية (تقسيم سادس) قال الإمام أبو حنيفة المتعلقة بالأعيان ثلاثة
الرهن والكفيل والشهادة فمن العقود ما يدخله الثلاثة كالبيع والسلم والقرض (ومنها) مما يدخله الشهادة
دونهما وهو المساواة جزم به المتأوردى ونجوم الكتابة (ومنها) مما يدخله الشهادة والكفالة دون الرهن
وهو الجماعة (ومنها) ما يدخله الكفالة دونهما وهو ضمان الدرك (ضابط) ليس لنا عقد يجب فيه
الإشهاد من غير تقييد الموكيل إلا النكاح قطعاً والرجعة على قول وعقد الخلافة على وجهه وبما قبل
بوجوب الإشهاد فيه من غير العقود للقطعة على وجهه والقبض على الأصح لحرف إردفه (قواعد)
الأولى قال الأصحاب كل عقد اقتضى صحته الضمان فكذلك فاسد وهو لا يقتضي صحته الضمان فكذلك
فاسد أم لا أول ثلاث الصحيح إذا وجب الضمان فإفساد أول وأد الثاني فإلزام البذعية تاذي مال
ولم يلزم انعقد ضمناً واستثنى من الأول مسائل (الأولى) إذا قال قارضت على أن الربيع كله فالتصحيح أنه
مقارض فاسد ومع ذلك لا يستحق العامل أجره على الصحيح (الثانية) إذا ساقاه على أن الثمرة كلها فهي
كالقراض (الثالثة) ساقاه على ودي بفرسه ويكون الشجر بينهما أو لبفرسه وبتمهده مملوكة بينهما
فسد ولا أجره وكلها أو ساقاه على ودي مفرس وقدر مدة لا مرفقاً في العادة (الرابعة) إذا فسد عقد
الذمة من غير الإمام لم يصح على الصحيح ولا جزيه فيه على الذي على الأصح (الخامسة) إذا استأجر المسلم
للمجاهد لم يصح ولا شيء (السادس) إذا استأجر أبو الطفل أمه لإرضاعه موقفاً لا يجوز فلا يستحق أجره المثل
في الأصح (السابعة) قال الإمام مسلم إن دللت على القلعة الملاية فليكنها جارية لم يقر بقرينة الجارية يصح
الصحة كما لو جرى من كافر وإن قلنا لا يصح علم يستحق أجره (الثامنة) المسابقة إذا تمت فإعمال
فيها مضمون وإذا فسد لا يضمن في وجه (التاسعة) النكاح الصحيح يوجب المهر بخلاف انعقد
ويستثنى من الثاني مسائل (الأولى) الشريعة فإنها إذا صحت لا يكون عمل كل منهما في مال صاحبه مضموناً
عليه وإذا فسد لم يكون مضموناً بأجرة المثل (الثانية) إذا صدر الرهن والإجارة من الغائب فتفت
العين في يد المرتهن أو المستأجر فلذلك تضمنه على الصحيح وإن كان أقرار على الغائب مع أنه لا ضمان
في صحيح الرهن والإجارة (الثالثة) لا ضمان في صحيح الهبة وفي المقبوض بالهبة الفاسدة فوجه أنه يضمن
كالبيع الفاسد (الرابعة) ما صدر من السفه والضي بما لا يقتضي صحته الضمان فلهذا يكون مضموناً على
قابضه منه مع فساد (نتيجه) المراد من القاعدة الأولى استثناء الصحيح والقامد في أصل الضمان لأن
الضمان ولا في المقدار فإنها قد لا يستويان أما الرضا من فلان إلى فلان إذا استأجر على عمل الصبي أخاره

(قوله تقسيم خامس) أي باعتبار لزوم التأجيل وعدمه (قوله تقسيم سادس) أي باعتبار دخول الوقت
كلها أو بعضها (قوله الدرك) أي درك العيب (قوله على ودي) أي صغار النخل (قوله فاهما) أي صحيح وفسد

أو إمامه كما قلته (كما
 زكن) أى علم فى كسب
 الفقه هذا ما استشكله
 السيوطى ولم يجب عنه
 قال السيد أبو بكر
 (وقد أجيب) عنه كما
 فى فتح الخواصر لابن حجر
 (إن نقصه الخبر) بنبه
 فضل التعاون الأبر)
 أى فى هذه الحالة من
 بقائه فى الصف الأول
 وأجاب ابن قاسم بأنه
 ينبغى حصول ثوابه
 أى الصف الأول وفى
 التحفة وليساعده
 الحرور ندبا لأن فيه
 إغانة على البر مع حصول
 ثواب صفة له لأنه
 لم يخرج منه إلا لعذر
 انتهى قلت وبكلام
 التحفة يتبين صحة دخول
 المعلوم فى الموجود
 وظاهر كلامهم أنه
 لا فرق بين أن يقصر
 الحائى أم لا ويحتمل
 التفصيل زجرا له ولعله
 مرادهم وإن سكتوا
 عنه (القاعدة الرابعة)
 (السابع تابع) كذا
 فى الأنساب والنظام
 والذي يظهر أن التعبير
 بأن التابع ينسحب
 عليه حكم المتبوع أولى
 لما لا يخفى على القطن
 أن فى الأول الإخبار

تكون الأجرة على الولي لأنى مال القسي كما صرح به البغوى فى فتاويه بخلاف الصحيحة وأما المقدار فلا
 صحيح البيع مضمون بأمن وفاسده بالقيمة أو المثل وجميع القرض مضمون بالمثل مطلقا وفاسده بالمثل
 والقيمة وجميع المسافات والقراض والإجارة والمساكنة والمعاملة مضمون بالمسمى وفاسدها بأجرة
 المثل والروضة فى النكاح الصحيح مضمون بالمسمى وفى الفاسد مضمون بمهر المثل (ضابط) يحل عقد يسمى
 فاسداً يشق المسمى إلا فى مسألة وهي ما إذا عقد الإمام مع أهل الدينة السكنى بالحلل على مال مسمى إجارة
 فاسدة فلو سكتها أو مضت المدة وجب المسمى لتعذر إيجاب عوض المثل فان منفعة دار الإسلام مفسدة
 لا يمكن أن تقابل بأجرة مثلها (تذييل) لا يلحق فاسد العبادات بصحيحها ولا غنى فيه إلا الحج والعمرة
 (القاعدة الثانية)

كل تصرف يقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل فذلك لم يصح بيع الحر وأم الولد ولا نكاح المحرم ولا المحرم
 ولا الإجارة على عمل محرم وأشياء ذلك واختلف فى شرط نفي خيار المجلس فى البيع فمن أبطل العقد
 أو الشرط نظر إلى أن المقصود العقد إثبات الخيار فيه للتردى فاشترط نفيه يحل مقصوده ومن صححه
 نظر إلى أن لزوم العقد هو المقصود والخيار دخيل فيه (الثالثة) وقف العقود قال الرافعى أصل وقف
 العقود ثلاث مسائل (أحدها) بيع القضى وفيه قولان أحدهما وهو المنصوص فى الحديث أنه باطل والثانى
 أنه موقوف إن أجازته المالك أو المشتري والمشتري له نفذ والباطل ويجوز أن فى سائر التصرفات كزواج
 موليته وطلاق زوجته وعقده عبده وهبته وإجارة داره وغير ذلك (والثانية) إذا غصب أموالاً لم باعها
 وتصرف فى أمتارها مرة بعد أخرى رغبة فحولان أحدهما بطلان الكيل والثانى أن للمالك أن يجزها ويأخذ
 الخصال منها (الثالثة) إذا باع مال أبيه على ظن أنه حى وأن البائع فضول فكان ميتا حال العقد وفيه قولان
 أحدهما صححة البيع كصداقته فملكه والثانى المنع لأنه لم يقصد قطع الملك وقد حرر من إضافهم قول الوقف
 إلى هذه المسائل الثلاث أن الوقف نوعان تبيين وقف انعقاد فى الثالثة العقد وفى صحيحه أو باطل
 ونحن لا نعلم ذلك ثم تبين فى ثانياً الحال وفى الأولين الرخصة أو نفوذ الملك موقوف على الإجارة على القول
 بذلك فيكون الإجارة منع الإيجاب والقبول (ثالثهما) أركان العقد وهو فى مسألة الغصب أقوى منه فى بيع
 القضى كما فيها من عسر تتبع العقود الكثيرة بالنقض ثم هنا مراتب آخر قيل بالوقف فيها أيضاً (منها)
 تصرف الراهن فى المهرن بما يزيل الملك كبيع وهبة أو بما يقلل الرغبة كالزواج بغير إذن المهرن
 وللشهور بطلان ذلك وعلى وقف العقود تكون موقوفة إن أجاز المهرن أو فك الرهن تبين نفوذها
 وإلا فلا وهي أولى من بيع القضى لوجود الملك المقضى لصحة التصرف فى الحملة (ومنها)
 تصرف المفلس فى شئ من أعيان ماله المحجور عليه بغير إذن الرماء والأصح بطلانه (والثاني)
 أنه موقوف فإن فصل ذلك عن الدين بارتفاع سعر أو إبراء بأن نفوذه من حين التصرف وإلا
 بأن بطلانه هكذا عبر كثير من وظاهر أن الوقف وقف تبيين ومال الرافعى إلى أنه وقف انعقاد
 (ومنها) تصرف المريض بالحبابة فما زاد على الثلث وفيه قولان أحدهما بطلانه والأصح وقفه
 وإن أجازها الوارث صحته وإلا بطلت وهذه أولى بالصحة من تصرف المفلس لأن ضيق
 الثلث أمر مستقبل والذائع من تصرف المفلس والراهن قائم بحالة التصرف

(قوله يقاعد) أى يقصر

كمن فاته الصلاة أيام
 المحون يستحب له قضاء
 رواتها انتهى ولعله مبني
 على عدم صحة القضاء لم
 بعد الكمال وهو
 بما اعتمده الرمي لكن
 الذي رجحه الخطيب
 في المحون ونحوه
 والكافر استحباب
 القضاء ورجحه ابن
 خنجر في شرح العباب
 في المحون وإذا استحب
 في المتبوع فلا شك في
 استحباب قضاء تابعه
 وهذا هو الراجح
 المعتمد وإن نقل
 السيوطي عن الجويني
 وأقره الشيخان عدم
 استحباب قضاء راتب
 فرائض الحائض
 والمحون واحتراز بقوله
 أن يسقط عما إذا لم
 يسقط التابع بأن فعل
 فانه يستحب قضاء
 تابعه كالفرائض إذا
 فعلت ولو جمعة وفاتت
 راتبها فانه يستحب
 قضاؤها ودعوى استثناء
 راتب الجمعة محتاج للدليل
 بل قاعدة التوبة فيه
 موجودة والحاق المسألة
 بنظائرها أولى من
 إخراجها والأصل
 الدخول في القاعدة على
 أن تلحق النفل في

المرنين وتعلق بالمرهون وتعلق حق الحايذ برقبته وباختلاط الثمرة المرهون والحوالة يتطرق إليها
 الفسخ فيما لو أحال شئ مبيع مكنت نطلانه يبيته أو باقارها والحوالي والضمان يتطرق إليه الفسخ
 بآبائه الأصل الضامن والشركة والوكالة والعارية والوديعة والقراض كلها تفسخ بالعزل من
 المتعاقدين أو أحدهما ويخون كل منهما وإعماؤه وتزيد الوكالة بطلانها بالإنيكار حيث لا غرض
 فيه والنية بتطرق إليها الفسخ بالرجوع في هبة الأصل الفرع ولا يحصل بالإقالة والإجارة يتطرق إليها
 الفسخ بالإقالة وتلف المستأجر المعين كوت الدابة وانهدام الدار وعصبيه في أثناء المدة واستمر حتى
 انقضت وقيل بل يثبت الخيار كما لو لم يستمر وموت مؤجر دار أو شيء له بها مدة عمره أو هي
 وقف عليه فانتقلت إلى البطن الثاني ومضي المدة قبل التسليم وشفاء من وجعة استؤجر لفلانها
 ويبي ما كلفه استؤجر لقصها والعفو عن قصاص استؤجر لاسيافته فيما أطلقه الجمهور وثبت فيها
 خيار الفسخ بظهور عيب تنفارت به الأجرة قديم أو حادث ومنه انقطاع مياه أرض استؤجرت
 للزروع والنصب والاباق حيث لم يستمر وموت المؤجر في الذمة حيث لا وفاة في التركة ولا في
 الوارث وموت الحمال نعلمه حيث يتعذر الإكراه عليه (تنبيه) أجر الولي الطفل مدة لا يبلغ فيها
 بالسن مبلغ بالاحتلام لم يفسخ الإجارة على الأصح وعلى هذا لا خيار له على الأصح كالأصغرة
 إذا زوجت فبلغت وجرى ذلك فيما لو أجر المحون فأفاق أو العبد ثم اعقه واستأجر المسلم دارا
 من جري في دار الحرب ثم غنمها المسلمون أو استأجر حريا فاسترق في النكاح ففرقه أنواع
 فرقة طلاق وخلع وإيلاء وإعسار بمهر وإعسار بنفقة وفرقة الحكمين وفرقة عنة وفرقة عرور
 وفرقة عيب وفرقة عتي تحت رقبين وفرقة رضاع وفرقة طرو محرمة وفرقة نسي أحد الزوجين
 وفرقة إسلام وفرقة ردة وفرقة لعان وفرقة ملك أحد الزوجين الآخر وفرقة جهل سبق أحد
 العقدين وفرقة تبين فسق أحد الشاهدين وفرقة موت وكلها يفسخ إلا الطلاق وفرقة الحكمين والخلع
 على الحديد وفرقة الإيلاء على الأصح وفي الإعسار كرهه أنه طلاق وكلها لا تحتاج إلى حضور
 الحاكم حال الفرقة إلا اللعان فانه لا يكون إلا بحضوره ولا يقوم الحكم فيه بمقام الحاكم على
 الصحيح وإنما لا يحتاج إليه أصلا فالطلاق والخلع والمق والاحتياز إلى إنشاء وقوع الإسلام
 والردة وطرو المحرمة والنسي والرضاع وكلها يقوم الحاكم فيها بمقامه إذا امتنع الأختار وكذا
 الإيلاء في قول (ضابط) ليس لنا موضع نملك فيه المرأة فسخ النكاح ولا نملك إجازته إلا إذا
 عشت رقبين فطلقها رجعتا أو ارتدت فلها الفسخ والتأخير إلى الرجعة والإسلام وليس لها الإجارة
 قبل ذلك (تليظ) قال النووي في تهذيب العيوب سنة حبت المبيع ورقبة الكفارة والفرقة والأضحية
 والمغدي والعقبة والإجارة والنكاح (وحدودها) مختلفة في المبيع مما ينقص المالبة أو الرغبة أو
 العين إذا كان الغالب في جنس المبيع عدمه في الكفارة مما يقصر بالعمل إضرارا بينا في الأضحية والمغدي
 والعقبة مما ينقص اللحم وفي الإجارة كما يوتر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت في قيمة الرقة لأن
 المقد على المنفعة وفي النكاح ما يتفرع عن الوطء ويكسر ثورة الشهوة التوقان وفي الفرقة كالمبيع
 انتهى وبق الذبة وهي كالمبيع وجب الزكاة لا كذلك على الأصح وقيل كالأضحية وجب الصدق إذا

(قوله وتعلق المرهون) لعله تعلق حق المرهون (قوله حيث لم يستمر) في نسخة حيث استمر

(قوله يقوم الحاكم فيها) لعله الحكم فيها

الخادم فلم أجدا مستثنائا
 ذكرنا في مظانها فتأمل
 وبه يعلم أن التعبير
 بتأصلا فيه مسأحة
 (استثنى التحجيل في
 نحو اليد) فإنه يستحب
 غلبه إذا قطع عمل
 الفرض بناء على القول
 بأنه تابع (كذلك
 الفرة) إذا تعلق غسل
 الوجه يستحب الإتيان
 بها (في المعتمد) عند
 ابن حجر في الصفحة
 والفتح خلافا لابن
 الرفعة والسيد السهمودي
 وغيرهما (والفرع
 فيما تعلوه يسقط
 أن يسقط الأصل كما
 قد ضبطوا) كالضامن
 إذا برئ الأصل فإنه
 يبرأ لأنه فرعه (وربما
 ثبت حكم الفرع
 والأصل غير ثابت في
 الشرع) كما لو ادعى
 الزوج الخلع وأنكرت
 ثبت بينونة ولا يثبت
 المسال (ثالثا التابع
 لا يقدم) أي لا يقدم
 أصلا على المتبوع
 فيما جزموا) ومن
 فروعه بطلان صلاة
 المأموم بالتقدم على
 إمامه في الموقف أو
 التكبير وكذا بالمقارنة

نشط وهو ما فات به غرض صحيح سواء كان في أماله عدم أم لا وعيب الموهون وهو ما نقص
 القيمة فقط (خاتمة) الخيارات في هذه الفسوخ وغيرها على أربعة أقسام (أحدها) ما هو على الفور
 بلا خلاف كخيار العيب إلا في صورتين أحدهما إذا استأجر أرضا لزراعة فانقطع ثاؤها ثبت
 الخيار للعيب قال الماوردي على التراخي وجزم به الرافعي والأخري بكل مقبوض عما في
 الذمة من سلم أو كتابة إذا وجدته غيبا فله الرد وهو التراخي إن قلنا (ملكه بالرهن) وكذا إن
 قلنا بالتبض على الأوجه قال الإمام (الثاني) ما هو على التراخي بلا خلاف كخيار الوالد في الرجوع
 ومن أهم الطلاق أو العتق أو أسلم على أكثر من أربع لكو امرأة المولى وامرأة المتسر بالشفقة وأحد
 الزوجين إذا نشط الضد أو وكذا إذا نال من المشرك إذا أبق كل قبضه في الذمة بين العفو والقصاص
 (الثالث) ما فيه خلاف والأصح أنه على الفور كخيار ثلث الركب أو البائع في الرجوع فيما باعه للمفلس
 والأصح بالشفقة والفسخ بعيب النكاح والخلف فيه بخيار العتق والمغرور والإحصار بالمهر (الرابع)
 ما فيه خلاف والأصح أنه على التراخي كخيار السلم إذا انقطع المسلم فيه عند حمله وخيار الروية إذا جوزنا
 بيع الغائب والصدوق يتطرق إليه الفسخ بطلعه قبل القبض وبعبه وبالإقالة الكتابة فيتطرق إلى
 الصحيحة بعجز الميكاتب عن الأداء أو غيبته عند الحلول ولو كان ماله حاضرا وامتناعه من الأداء عند القدرة
 وتجنون العبد حيث لا مال له فللسيد الفسخ في الصور الأربع والعبد أيضا في غير الأخيرة وموت المكاتب
 قبل تمام الأداء ففسخ من غير فسخ وإلى الفاسدة تجنون السيد أو أعماله والحجر عليه (ضابط) ليس لنا
 عقد يرتفع بالانكار إلا الوكالة مع العلم حيث لا غرض وإنكار الوصية على ما رجحه في الشرح والروية
 في بابها (الفسخ) هل يرفع العقد من أصله أو من حينه فيه فربما (الأول) فسخ البيع بخيار المجلس أو الشرط
 فيه ونجها أنهما في شرح المهذب من حينه (الثاني) الفسخ بخيار العيب والضرية ونحوها والأصح أنه
 من حينه وقيل من أصله وقيل إن كان القبض من أصله وإلا فمن حينه (الثالث) تلف المبيع قبل القبض
 والأصح إنفساخه من حين التلف (الرابع) الفسخ بالتعالم والأصح من حينه (الخامس) إذا كان
 رأس مال السلم في الذمة وعين في المجلس ثم انفسخ السلم بسبب بقبضه ورأس المال باقي فهل يرجع إلى
 عينه أو بدله وجهان الأصح الأول قال الغزالي والخلاف يلتفت إلى أن المسلم فيه إذا رد بالعيب هل يكون
 نقضا للملك في الحال أو هو مبني لعدم جريان الملك ومقتضى هذا التصريح أن الأصح هنا أنه رجع للعقد
 من أصله ويجري ذلك أيضا في نحو الكتابة وبدل الخلع إذا وجد به عيبا فرده لكن في الكتابة يرتد العتق
 لعدم القبض المعلق عليه في الخلع لا يرتد الطلاق بل يرجع إلى بدل البضع (السادس) الفسخ بالفلس
 من حينه قطعا (السابع) الرجوع في الهبة من حينه قطعا (الثامن) فسخ النكاح بأحد العيوب
 والأصح أنه من حينه (التاسع) الإقالة على القول بأنها فسخ والأصح أنها من حينه (العاشر)
 إذا قلنا يصح قبول العبد للهبة بلون إذن السيد والسيد الرد فهل يكون الرد قطعا للملك من
 حينه أو من أصله وجهان ذكرهما ابن القاضى ويظهر أثرهما في وجوب الفطرة واستبراء الحاربة
 الموهوبة (الحادي عشر) إذا وهب المريض ما يحتاج إلى الاجارة (فيقبضه) الوارث بعد الموت
 فهل هو رافع من أصله أو من حينه وجهان (الثاني عشر) إذا كانت الشجرة عمل حلين في السنة
 فمن المرة الأولى بشرط القطع فلم تقطع حتى انحططت بالحادث وعسر القير فان كان قبل القبض

(قوله بالرهن) لعله بالعقد (قوله فيقبضه الوارث) صوابه فيقبضه وقال شيخنا فنقبضه

فيه أي التكبير وكذا
بالتقدم على الرابطة
الذي بينه وبين إمامه
ومن فسروا الصحة
ما لو كان بياض متخلل
بين الأشجار فتصح
المزاحة عليه نجا
للمسافة وبشرط أن
يقدم المسافة وما
ذكروه من القاعدة
أعلى فمن الصور
الخارجة عن ذلك ما لو
تقدم إحرام من
لا تعتقد به الجمعة على
من تعتقد به فانه يصح
على الأصح عند
الحقنين وقد يجاب
بأن تبعيهم للإمام
سوغ انفرادهم بالتقدم
ومن ذلك الفسرة
والتحجيل فيصح فعلها
قبل الفرض على
الأصح عند ابن حجر
وإن خالفه غيره لأن
ما قارب الشيء يعطى
حكمه ومن فروعهما
ما لو نوى رفع الحدث
عند غيل الكفين
في الوضوء فيصح
وإن لم يكن الآن
حدثا نجا كذا في
الإيعاب ونازع في ذلك
أبو محرمه واعتمد
عدم الصحة وبه يعلم
أن التعبير بأصلا فيه

انفسح الزمن أو بعده لقولان كالبيع فان قلنا يبطل فهل هو من حين الاختلاط فتكليف المرحون أو من
أصله ويكون حدوث الاختلاط كالأعلى على الجهالة في العقد وجهان حكاهما الماوردي فلو كان مشروطا
في بيع فللبائع الخيار في نسخه على الثاني دون الأول (الثالث عشر) لم يشع الحوالة انقطاع من جبهته
(قاعدة) يقتصر في الفسخ مما لا يقتصر في العقود ومن ثم لم يمتنع إلى قبول وقبلت الفسخ التعليقات
دون العقود ولم يصح تعليق اختيار من أسلم على أكثر من أربع نسوة لأنه في معنى العقد ولا فسخه
لأنه يتضمن اختيار الباقي وجاز توكيل الكافر في طلاق المسلمة لأن تكاثرها في القول في الصريح
والكتابيات (نفي) قال العلماء للصريح اللفظ الموضوع لمعنى لا يفهم منه غيره عند الإطلاق وبقي عليه
الكتابة (نفي) اشهر أن مأخذ الصراحة قل هو وورد الشرع به الشهرة الاستعمال خلاف وقال
السبكي الذي أوله إمامنا (أعدها) ما يتكرر قرآنا وسنة مع الشيع عند العلماء والعامه فهو صريح
قطعا كلفظ الطلاق (الثانية) المتكرر غير الشائع كلفظ الفراق والسراح فيه خلاف (الثالثة) الوارد
غير الشائع كالافتداء وفيه خلاف أيضا (الرابعة) يورده دون ورود الثانية ولكنه شائع
على لسان جملة الشريعة كالخلع والشهر أنه صريح (الخامسة) ما لم يرد ولم يشع عند العلماء ولكنه عند
العامه مثل حلال الله على حرام والأصح كتابة (قاعدة) للصريح لا يحتاج إلى نية والكتابة لا تلزم
إلا بنية أما الأول فيستثنى منه ما في الروضة وأصلها أنه لو قصد المكره إيقاع الطلاق فوجهان أحدهما
لا يقع لأن اللفظ شاقط بالإكراه والنية لا تعمل وحدها والأصح يقع لقصد به بلفظه وعلى هذا فصريح
لفظ الطلاق عند الإكراه كتابة إن نوى وقع والأفلا وأما الثاني فاستثنى منه ابن القاضي صورة وهي ما إذا
قبل له طلق فقال نعم فقبل بلامه وإن لم ينو طلاقا وقبل لغيره احتج إلى نفي ما عرض بأن مقتضاها لا اتفاق على أن
نعم كتابة وأن القول في احتجابه إلى النية وللمعروف أن القولين في صراحته والأصح أنه صريح فلم يتسلم
كتابة عن الافتقار إلى النية (نسيات) الأول قد يشكل على قولهم للصريح لا يحتاج إلى نية قولهم بشرط
في وقوع الطلاق قصد حر وف الطلاق لعمامة وليس مشكلا فان المراد في الكتابة قصد انفساخ الطلاق
وفي الصريح قصد معنى اللفظ بحروفه لا الإيقاع ليخرج ما إذا سبق لسألهما إذا نوى غير معنى الطلاق
الذي هو قطع العضية كالحل من وثاق ويدخل ما إذا قصد المعنى ولم يقصد الإيقاع كالمأزول (الثاني) من
المشكل قول المهاج في الوقف وقوله تصدقت فقط ليس بصريح وإن نوى إلا أن يضيف إلى جهة عامة
وينوي فان ظاهره أن النية تصير صريحا وهو عجيب فانه ليس لنا صريح يحتاج إلى نية وعبرة بالحرر ولو
نوى لم يحصل الوقف إلا أن يضيف وهي حسنة فانه من الكتابات كما عده في الحاوي الصغير وجها
الروضة والشرح نحر عبارة الحرر (الثالث) قال الرافعي في الإقرار باللفظ وإن كان صريح التصديق قد ينضم
إليه قرآن تصرفه عن موضوعه إلى الاستهزام الكذب كحركة الرأس الدالة على شدة التعجب والإنكار فيشبه
أن يجعل إقرارا أو يجعل فيه خلاف لتعارض اللفظ والقرينة (الرابع) ذكر الرافعي في أواخر مسألة أن ثبت على
حرام فيما لو قال أن ثبت على كالميت والدم وقال أردت أنها حرام أن الشيخ أبانها فقال إن جعلنا ما صريحا وجبت
الكفارة أو كتابة فلا لأنه لا يكون للكتابة كتابة قال الرافعي وتبعه على هذا جماعة لكن لا يكاد يتحقق لهذا
التصوير لأنه ينوي باللفظ معنى لفظ آخر لا صورة اللفظ وإذا كان النوى المعنى فلا فرق بين أن يقال نوى التحريم
أو نوى أن ثبت على حرام وقال ابن السبكي وقد يقال من نوى باللفظ معنى لفظ آخر فلا بد أن يكون محموزا من
(قوله الوارد) أي غير المتكرر (قوله الاتفاق) أي اتفاق العلماء (قوله ليس بصريح) أي في الوقف

لنقله (أو لا تعلق للنفقة بالنية وتعتبر النية محرمة مع لفظ غير صالح فلا يوثق بغيره) كان من
 الكتابة من الكتابة (بمعنى كمالها) ولا يجوز أن يكون له محار (ومن فروع ذلك) لو قال أنا منك بأن ونوى
 الطلاق وقال بعضهم لا يقع لأنه كتابة عن الكتابة فلا يكتب الطلاق فهو كتابة من كتابة وكما لو
 كتب الطلاق غير الصريح فهذا كتابة عن الكتابة (قاعدة) مما كان صريحا في بابه ووجد نقادا في
 موضوعه لا يكون كتابة في غيره (ومن فروع ذلك) الطلاق لا يكون كتابة ظاهرا ولا حكما وقوله
 أحلتك كذا باللفظ لا يكون كتابة في البيع بلا خلاف كما في شرح المهلب قال لأنه صريح في الإباحة
 ثمنا فلا يكون كتابة في غيره مخرج من ذلك صور ذكرها الزركشي في قواعد (الأول) قال لزوجه
 أنت هل حرام ونوى الطلاق وقع مع أن التحريم صريح في إيجاب الكفارة (الثانية) الخلع إذا قلنا قل
 بمكون كتابة في الطلاق (الثالثة) قال السيد لعبد أعتق نفسك فكتابة تنجز عتق مع أنه صريح في التفويض
 (الرابعة) بلفظ الحوالة (وقيل أردت التوكيل قبل عند الأكثرين) (الخامسة) راجع بلفظ الزوج أو
 النكاح فكتابة (السادسة) قال لعبد وميتك نفسك فكتابة عتق (السابعة) قال من ثبت له الفسخ
 فسخت نكاحك ونوى الطلاق طلقت في الأصح (الثامنة) قال آجرتك بخاري لتعبرني فميتك فإجارة
 فاسدة غير مضومة فوقعت الإجارة كتابة في عقد الإجارة (التاسعة) قال بميتك نفسك قالوا اشتريت
 فكتابة خلع قلت لا تستثنى هذه القاطعة فإن البيع لم يحد نقادا في موضوعه (العاشر) غير الخلع الطلاق
 كتابة في العتق وعكسه قلت لا تستثنى الأخرى لما ذكرناه (الحادي عشر) قال ملكي محال ونوى القدعة
 لم يحد نقادا في العتق أيضا لذلك فالثلاثة أمثلة لما كان صريحا في بابه ولم يحد نقادا في موضوعه فإنه
 يكون كتابة في غيره (قاعدة) كل ترجمة تنصب على باب من أبواب الشريعة فالمشتق منها صريح بلا خلاف
 إلا في أبواب (أحدها) النية لا يكون نوي التيمم في الأصح (الثاني) الشركة لا يكون محرمة اشتراكا
 (الثالث) الخلع لا يكون صريحا إلا بذكر المال كما سيأتي (الرابع) الكتابة لا يكون كاتبتك حتى يقول
 وأنت حر إذا أذيت (الخامس) الوضوء على وجه (السادس) التدبير على قول (قاعدة) قال الأصحاب
 كل تصرف يستقل به الشخص كالطلاق والعتاق والإبراء فينفذ بالكتابة مع النية كاعتقاده مع
 الصريح وبما لا يستقل به بل يفتر إلى إيجاب وقبول ضربان تنبسط فيه الإشهاد كالنكاح وبيع
 الوكيل المشروط فيه فهذا لا ينفذ بالكتابة لأن الشاهد لا يعلم النية وبما لا يشترط فيه وهو نوهان
 تنبسط بمقتضاه التعلق بالكتابة والخلع فينفذ بالكتابة مع النية وبما لا يقبل كالإجارة والبيع
 وغيرهما في انعقاد هذه التصرفات بالكتابة مع النية وبما لا يقبل كالإجارة والبيع

نحو قوله لو قال أنا منك بأن ونوى الطلاق

اعلم أن الصريح وقع في الأبواب كلها وكذا الكتابة إلا في الخطة فلم يذكرها فيها كتابة بل ذكرها

(قوله فهذا كتابة الخ) أي فلا يقع وإن نوى إذ لا يكون للكتابة كتابة كما في النخبة عما حكاها
 ابن الرفعة عن الرافعي . قال وردوه بأن الذي فيه الحزم بالوقوع تبع الحزم المضمين قال
 الأذرعى وهو الصحيح لأننا إذا اعتبرنا الكتابة قدرنا أنه تلفظ بالكتاب (قوله وقيل) لعله
 وقال (قوله ثبت له الفسخ) أي لعب و غيره (قوله فإجارة) أي لأن العوض منفعة (قوله فان
 البيع الخ) أي لأن الزوج لا يملكها (قوله لما ذكرناه) أي لأن العتق شرطه ملك المعنوق
 والزوجة ليست كذلك (قوله المشروط فيه) أي الإشهاد

ساعة (وق نوايع
 الأسور اغضروا .
 ما لم يكن في غيرها بفتر)
 لمن ذلك حريم المسجد
 ليس له حكم المسجد في
 صحة الاحتكاف ومنها
 نبت الشفعة في المنقول
 نجا للأرض (ونحوها)
 أي هذه القاعدة أن
 يقال (في الشرع ضمنا
 بفتر . ما لا يكون
 فيه قصد بفتر) فمن
 فروعها فسخ المسجد
 بالمستعمل حرام وفي
 الوضوء يجوز ومنها
 يثبت رمضان بعدل
 وبقية في ذلك شوال
 من حيث الفطر (ربما)
 أي كتير (قالوا
 بالاننا اغضروا . ما ليس
 في أوائل مغفرا) فمن
 فروعها ما لو حصر
 القتال أعمى لم يسهم له
 أو عمى أثناء سهم له
 قال الزركشي ونكاح
 الحرم لا يصح ونصح
 وجهه قال الزركشي
 والتمويه محرم فعله
 ويجوز استدائه (ولا
 والى العقود أكلوا)
 أي شددوا واحتاطوا
 (بما له الآخر لا يؤكده)
 أي آخر ذلك العقد كن
 تزوج أمة بشرط وعبرة

هربى ولا النكاح فلم يذكرها للاتفاق على عدم انعقاده بالكتابة ووقع الصريح والكتابة
 وبشرى جبا والنفذ (ضرائع البيع) في الإيجاب بعثك ملكك وفي ملكك توجه صميم
 انه كتابة كما دخلت في ملكك بغير الأول بان ادخلته في ملكك بمثل الإدخال الحسى في شيء مملوك له
 بخلاف ملكك وشريعتك بوزن ضربت صرح به الرافعي والنووي في شرح المهذب وفي التولية
 والإشراك وليك وأشركتك وفي بيع أحد النفذين بالآخر صارفتك وفي الصلح صالحتك قال
 الإسكندر (ومنها) عوضتك كما اقتضاه كلامهم في مواضع (ومنها) التبرير والترك بعد الانسحاب
 بان يقول التابع بعد انسحاب البيع قمرتك على موجب العقد الأول فقبل صاحبه كما اقتضاه كلام الشافعي
 ويؤيده صحة الكفالة فانه لو تكفل فأبرأ المستحق ثم وجد ملازما لم يضمن فقال ان تركه وأنا على ما كنت
 عليه من الكفالة صار كقبول في القول قبلت أنتعت اشتريت عملكت وفي روجه السابق شريعت صارفت
 توليت اشتريتك تفريعت قال الإسكندر (ومنها) بعثت على ما نقله في شرح المهذب عن أهل اللغة والفقهاء
 (ومنها) قال نعم صرح به الرافعي في مسألة المتوسط غير أنه لا يلزم منه المحاور فيما إذا قال بعثتك فقال نعم
 لأن مدلولها حينئذ هو حالة عدم الاستفهام تصديق التكلم في مدلول كلامه فكانه قال إنك صادق في إيجاب
 البيع بخلاف ما إذا كانت في جواب الاستفهام فقد صرح بالبطالان في وقوعه وجواب بعثتك العادي
 في الزيادات والإمام تأفلا له عن الأئمة لكن الرافعي جزم بالصحة في وقوعها تدفيع ذكره في الكنايات وفيه
 نظر أه كلام الإسكندر (ومن صريح) القول فعلت صرح به الرافعي في جواب اشترى مني والعبادي في
 الزيادات وجواب بعثتك (ومنها) مضيت صرح بها الرويان والقاضي حسين (نبيه) ظاهر كلامهم
 أن قبلت وتوحد هاتين الصرائح أعني إذا لم يقل معها البيع ومحو قال في المهمات وقد ذكر الرافعي في النكاح ما يدل
 على أنها كتابة فقال فيما إذا قال قبلت ولم يقل نكاحها ولا تزوجها (مأبضه) وأصح الطرق أن المسئلة على
 قولين أحدهما الصحة لأن القول منصرف إلى ما أوجه فكان كالمعاد لفظا وأظهرهما المصنف لأنه لم يوحده
 التصريح بواحد من لفظي النكاح والزواج والكنايات لا ينقض بالكتابة هذه اللفظة وهو صريح في التقدير
 الواقع بعد قبلت لأنه هنا بالكنايات فيكون أيضا كتابة في البيع قال فان قبلت أن هو صريح لأن التقدير قبلت
 البيع وللمقرر كالمفوط فلما يكون أيضا صريحا في النكاح لأن التقدير قبلت النكاح فيصعبه قال فالقول أنه
 كتابة في أحد التابين دون الآخر مخمك لا دليل عليه قلت الذي يظهر أنه صريح في التابين وإنما لم يصح به
 النكاح لأنه لا ينقض بكل صريح للتقييد فيه بلفظ الزوج والنكاح وليس في كلام الرافعي ما يدل على أنه
 كتابة وإنما مراده أن لفظ الزوج والنكاح ينفرد فيه ويمكنه وتصميمه فنصار ملحقا بالكنايات
 باعتبار تقديره فالكتابة ترجعة إلى لفظ النكاح أو الزوج المعبر بوجوده في صحة العقد باعتبار تقديره
 لا إلى لفظ قبلت تأمل (الكنايات) جعلته لك كذا أخذه بكذا تسلمه بكذا أدخلته في ملكك وكذا
 خلطته عليك بكذا على الأصح في زوائد الروضة وفي وجوه لا كقوله أحتك باللب وكذا بعثك الله
 وبارك الله لك فيه فيما نقله في زوائد الروضة عن فتاوى الغرالي وضم إليه أقوال الله وردة الله عليك
 في الإقالة وزوجك الله النكاح ونقل الرافعي في الطلاق في طلقك الله أو أعطاك الله وقول رب الدين
 لمدين أبرك الله وجهين بلائر جميع أحدهما أنه كتابة وبه قال البوشنجي والثاني أنه صريح وهو قول
 العبدي قال في المهمات وهذه المسألة أعني مسألة البيع والإقالة مثل الخيار جزم به الرافعي بأن قول

(قوله ثم وجده) أي الكفيل

الرركشي بغير في
 القسوخ ما لا يفتقر في
 ابتداء العقود وبغير
 عند الانفراد ما لا يفتقر
 عند الاجتماع فن
 فروعها تحريم الدف
 والشابة تنمين بلا
 خلاف محلهما عند
 الانفراد فعل الخلافت
 وكذا قال ابن الصلاح
 ومها إذا أبدل في
 الظهار لام الأم والظهر
 بان قال أنت على كبد
 أحتي فانه إن انفرد
 بإبدال أحدهما لم يضر
 وإن ألتطما أي الظهر
 واليد كما ذكر لم يكن
 ظهرا قطعا ولم أرها
 منقولة انتهى (وهي
 عبارات بمعنى متحد)
 كذا قال وعجالة
 السبوطي بعد موافقه
 ما ذكره الناظم والعبارة
 الأولى أحسن وأعم اه
 والأعم يعني عن الأخص
 ولا عكس وما يعكس
 عليه قول التحفة بعد
 قول المتى ولا يصح
 تعليق اختيار ولا قسح
 نعم يصح تعليق الاختيار
 للنكاح ضمنا كان دخلت
 فأت طالق ومن دخلت
 فهي طالق لأنه يفتقر في
 الضمن ما لا يفتقر في

المطل ١ هـ فيه أن
الضيق أخضر من التابع
ولذا أغضر هنا دون
التابع فلم يغفر
(وهذه) أى قوله وفى
توابع إلى آخره وهى
الخامسة (تعد فيها
يطرد) كذا قال فهو
كالقسط أو هو بعينه
ولعله غاب عنه مسائل
الرجعة أنه لا يصح
تعليقها ومسائل
الاختبار للكافة
ومنها من أسلم ونحوه
حرة وأمة وأسلمتا معه
تبعن الحرة واندفعت
الأمة (القاعدة الخامسة
نصرف الإمام) أى
الأعظم ومثله نوابه
من قاض وغيره (على
الرجعة) المولى هو
عليهم (منوط) مقرون
جواز (بالمصلحة)
نصرف الإمام للرجعة
أى عليهم كما فى ويخرون
للأذقان (أنيط بالمصلحة
المرعية) فنصرفه فى بيت
المال يشترط فيه ذلك
(وهذه نص عليها)
إمامنا محمد بن إدريس
(الشافعى) إذ قال قولا
ماله من دافع . منزلة
الإمام من مرعية) أى
الذى يتولى رعايته أى

المتعاقدين معايرنا صريح فى قطع الجبار وكذا المختارنا أمضا العقد أمضيتاه أجزاء الزئام وكذا القول
أحدهما لصاحبه اختار القرض ذكر فى الروضة وأصلها أن صبيته أقرضتك أصلتك خذ هذا عطفه خذ
وأصره فى نحوائك ورد بدله ملكتك على أن ترد بدله قال السبكي والإسنوى وظاهر كلامه أن
هذه الألفاظ كلها صرائح لكن سبق فى البيع أن يكتفى بمثله كناية فينبغى أن يكون لها كذلك ولو اقتصر
على قوله وأصره فى نحوائك فن كونه قرضا وجهان فى المطلب والظاهر المنع لاحتماله الهبة (الوقف
الصحيح) الذى قطع به الجمهور وإن وقف وحيت صرائح وقيل كنيات وقيل وقف فقط صريح
وقيل هو وحيت وبذلك ذهب إن صرفت هذه النفقة للمساكين وأيدتها كنيات وإن نصدت فقط لأصريح
ولا كناية فإن أضافه إلى جهة عامة كقوله على المساكين فيكناية وإن ضم إلى البدان قال صدقة محرمة أو
عيسة أو موقوفة ولا تباع أو لا تورث فصرح قال السبكي جاء فى هذا الباب نوع تحرير
بات بمثله إلا قليلا وهو انقسام الصريح إلى ما هو صريح بنفسه وإلى ما هو صريح مع غيره (ومن الصرائح)
جعلت هذا المكان مسجدا لله تعالى وكذا جعلتها مسجدا فقط والأصح وقوله وقفتها على صلاة المصلين
تكنية يحتاج إلى قصد جعلها مسجدا (فرع) وقع السؤال على جعل قال هذا العبد أو الدابة خرج
عن ذمتي لله تعالى فقلت يؤخذ باقراره فى الحر وج من ملكه ثم هو فى العبد يحمل العتق والوقف فان فتره
بأحدهما قبل وإن لم يفسره فالجمل على العتق أظهر لأنه يحتاج إلى تعيين ولا قبول والوقف يحتاج إلى تعيين
الجهة الموقوف عليها وقبول الموقوف عليه إذا كان ثمة وأما الدابة ثمة كانت من التمتع احتملت
الوقف والأضحية والهدى ويترجم إليه فان لم يفسره فالجمل على الأضحية أظهر من الوقف لما قلنا من
الهدى لأنه يحتاج إلى نقل فان كان قائل ذلك ثمكة أو محرما استوى الهدى والأضحية ويحمل أيضا أمرا
رابعاً وهو النذر وخامساً وهو مطلق ذبحها والصدقة بها على الفقراء وإن كانت من غيرها وهى ما كولة
اكتملت الوقف والنذر والصدقة أو غير ما كولة لم تحمل إلا الوقف فان فتره بوقف باطل كعدم تعيين
الجهة وهو عام قبل منمو إن قال قصدت أنها سائمة فى قول ذلك نظر قلت ذلك محرما (الخطبة صريحها)
أريد نكاحك إذا انقضت عتقك نكحتك والتعريض رب راغب فيك من بعد ملكك أنت حيلة إذا
حللت فأذنبى لا يتبعن أنا نست محرر غوب عتقك إن الله سائق إليك تحراً (النكاح محرر به) فى
الاجاب لفظ الزوج والإكناح ولا يصح بغيرهما وفى المقبول قبلت نكاحها أو تزوجها أو تزوجت
أو نكحت ولا يكتفى قبلت فقط ولا قد فعلت ولا نيم فى الأصح بخلاف البيع وحكى ابن قتيبة إجماع
الأئمة الأربعة على الصحة فى رضى نكاحها قال السبكي وجب التوقف فى هذا النقل ولذى يظهر أنه
لا يصح (الخلع) إن قلنا إنه طلاق وهو أظهر فلفظ الفسخ كناية فيه قال فى أصل الروضة وأما لفظ
الخلع فيه قولان قال فى الأم كناية وفى الإملاء صريح قال الروبانى وغيره الأول أظهر واختار الإمام
والغزالي والبخارى الثانى ولفظ المفاداة كلفظ الخلع فى الأصح قيل كناية قطعاً وإذا قلنا لفظ الخلع صريح
فذلك إذا ذكر المال فان لم يذكره فكناية على الأصح وقيل على القولين وهل يقتضى الخلع المطلق الحارى
بغير ذكر المال ثبوت المال (محمداً عند الإمام والغزالي والروبانى نعم للعرف) والثانى لا لعدم الالتزام بهذه
عبارة الروضة وأصلها وعجالة المهاج ولفظ الخلع صريح وفى قول كناية فعلى الأول فلو جرى بغير

(قوله لم بات بمثله) فى نسخة مثله (قوله على رجل) لعله عن (قوله لا يتبعن) لعله لا يتبعين

(قوله أو أنكحت) لعله نكحت

لا يتبعين

لعله لا يتبعين

فلا يحمل الناس على ارتكاب المكروه نعم إن غشي فتنة منه نفذت نكاحه كما هو ظاهر ولا كراهة حينئذ ما لم يكن للإنسان مندوحة عنه تسهل عليه ومن ذلك عزله لمتولى وظيفة بغير سبب لا يجوز (وهذه الصورة عدت) ها أنت (واحدة من التي انطوت عليها القاعدة) فضا صور كثيرة منها أنه لو زوج بالغة بغير كف برضاءها لم يصح لأن الحق للمسلمين هكذا اعتمده الشيخان وخالفهما أكثر علماء اليمن قال القاضي أبو الفتح المزجد وهذا الذي أفق به صاحب العباب وجزم به في العباب وحكم به في أواخر عمره والرداد وقال أقنيت به مرارا لقوة دليله والطبداوى وقال وهو الذي ينبغي الفتوى به ومصححه العلامة عمر النوالى الشهير بالمعزى وقرره شيخنا ابن زباد في درسه ونقل الاصطخرى ذلك عن النص ودليله حديث فاطمة بنت قيس وبه قطع الشيخ أبو عماد لأنه

أو الزوجة معتدة عن شبهة أو محرمة لوجهان لأنها محل استباحة في الجملة أو حائضا أو نفساء أو صائما وجبت على المذهب لأنها عوارض ولو قال لعبد أو ثوب ونحوه كفرو لا كفارة فيه ولا غيرها (الزوجة) صراحتها رجعتك وأرجعتك وكذا أمسكتك وردتلك في الأصح وتزوجتك ونكحتك كتابتان رقبيل صريحان وقبل نفوتهم خزن رجعتك كناية وقيل نفوتهم قبل أن كل لفظ أدنى معنى الصريح في الرجعة صريح نحو رجعت ثم ملك وأعدت حلالا أصبح أن صراحتها منحصرة لأن الطلاق صريحها محصورة فالرجعة التي تحمل لإباحته أولى (الإبلاء) صريحه أن ينكح وتفتيت ذكر أو حشفة لفرج والجماع بذكر والإفصاض بذكر للبكر وكذا مطلق الجماع والوطء والإصابة والإفصاض البكر من غير ذكر على الصحيح (والكتابان) المباشرة والمباشعة والملاسة والمس والإفصاء والمباغلة والدخول بها والمضى إليها والغشيان والقربان والإتيان والقديم عليها كلها صرائح وانفق على أن لا بعدن عنك ولا يجمع رأيي ورأيتك وسادة ولا يجمع تحت سقف ولتطولن غيبي عنك ولا شوقك ولا غيظك كتابات في الجماع والمدة معا وقوله ليطولن تركي لجماعك يسوئلك في الجماع صريح فيه كناية في المدة (الظهار) صريحه أنت على أو معي أو عندي أو معي أو ولي كظهير أي وكذا أنت كظهير أي بلا صلة وقبل أنه كناية وكذا أنت كظهير أو نفسك أو ذاتك أو جسدي كظهير أي وكذا كبدن أي أو جسمها أو حملها أو ذاتها وكذا كبدنها أو رجلها أو صديها أو بطنها أو فرجها أو غيرها على الأظهر ككبتها كناية إن قصد ظهارة أو كرامة فلا وكذا إن أطلق في الأصح وقوله كزوجها كناية وقيل لغو وكذا صريح قطع به العراقيون وقيل كناية قال في أصل الروضة وهو أقرب وقوله كأي أو مثل أي كناية كعبها (القذف) صريحه لفظ الزنا كقوله زنت أو زنت أو يازان أو يازانية والنكاح لإباحة الحشفة والذكر مع الوصف بتحريم أو دبر وسائر الألفاظ المذكورة في الإبلاء أنها صريحة هنا إذا انضم إليها الوصف بالتحريم وأطت ولا ط بك وزنت في الحبل وفيه وجه أنه كناية وزنا فرجك أو ذكرك أو قبلك أو دبرك ولا امرأة زنت في قبلك ولرجل قبلك ولحنى ذكرك وفرجك معا ولولد غيره الذي لم ينفعه باهان لست ابن فلان (والكتابان) باغاجر يافاسق ياخيث ياخيثة يافسقة أنت تحبين الحولة لا ترددين يد لأمس ولقرشي يانيط أراست من قرشي ولولده لست أبني وللمني باللعان لست ابن فلان واروحته لم أجذك عذرء ولم أجدك ولا جنية قطعا وزنت أزنا الناس أو أزنا من الناس أو يا أزنا الناس أو أزنا من فلان على الصحيح في الكل وزنات في الحبل على الصحيح وكذا زنات فقط أو يازاني بالهرة في الأصح ويازانية في الحبل بالهرة على المنصوص ولرجل زنت في قبلك وزنت بدك أو رجلك أو عينك أو أحد قبلي المشكل وبالوطء على المعروف في المذهب واختار في زوائد الروضة أنه صريح لأن احتمال إرادة أنه غلى دين كوطء لا يعمهم العموم أصلا ولا يسبق إلى ذهن غيرهم (ومن الكتابات) باقواد يامواجر وفيها وجه أنها صريحان وبامابون كما في فتاوى النوى بافتخروا بعلق كما في فتاوى الشاشي وفروع ابن القطان وحزم ابن الصباغ والشيخ عز الدين بأن ياقجة صريح وأفي الشيخ عز الدين بأن يانخت صريح للعرف وفي فروع

(قوله وجبت) أي الكفارة (قوله لأنها عوارض) أي الحيض والنفس والصيام (قوله لإباحته) أي إباحة الطلاق أي أثره (قوله صريح) لعله صريحه (قوله أو يازا بالهرة) لعله يازاني بالهرة (قوله باعلق) في اللغة بمعنى الشيء النفيس والمراد هنا به الخنث (قوله يامواجر) أي يامواجر

ابن القلان بيان ما يعنى كتابه (والتعريض) ثانياً ابن الحلال أما أنا فليست فزان ولم يلبس ثراباً
 كما أحسن أسمك في الجيران مثلاً ابن غنار ولا إسكاف فلا أثر لذلك وكان نوي به القذف لأن
 حلفه إنما يؤثر إذا احتتم اللفظ المتيقن ولا دلالة في هذا اللفظ ولا احتمال وما يفهم منه مستند
 فرائس الأحوال وقد وجه أنه كتابة كحصول الفهم والإبذاء (ضابط) قال الحلبي حكماً حرماً التصريح
 بلعبه في التعريض به حرام كالكفر والقذف وما حل التصريح به أو حرماً لا لعين بل لعارض حال التعريض
 به جاز كخطبة المعتدة (العتق) صريحاً في التعمير والإعتاق أنت حر أو حررتك أو عتقتك أو عتقتي
 أو اعتقتك وكذلك في الرقة في الأصح (والكتابات) لا ملك لي عليك لا سيلاً لا سلطان لا يد
 لا أمر لا خدمة أزلت ملكي عليك حرمتك أنت ثابته أنت لله وهبتك نفسك وكل صرائح
 الطلاق وكتابتها كتابات فيه حرماً أنت على كظهور أي في الأصح (فرعان الأول) لا يفي للخطأ
 في التذكير والتأنيث في الطلاق والعتق والقذف فلو قال لها أنت طالق وأنت حجر أو زان أو زانيت
 أو له أو أنت حجر أو زانية أو زانيت فهو صريح (الثاني) لو قال لعبدك أنت ابن عمك فحوز أن يكون أبناه
 ثبت نسب وعتق إن كان خفيراً أو جالفاً وصدقه وإن كذبه عتق أيضاً ولا نسب فإن لم يمكن حكو به بانه
 بأن كان أصغر منه على حد لا يتصور كونه ابنه لغيره ولم يعنى لأنه ذكر محالاً فإن كان محروق النسب من
 غيره لم يسخن لكن يعنى في الأصح التضمين الإقرار بحريته وفي نظره في المرأة لو قال لها أنت بنتي قال الإمام
 الحكم في حصول الفراق وبوت النسب كما في العتق قال في الرقبة من زوائده واختار أنه لا يقع به فرقة
 إذا لم تكن نية كونه إنما يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة (التدبير) صريحاً أنت حر
 بعد موتي اعتقتك حررتك بعد موتي إذا ميت غائب حر أو عتقتك (والكتابات) حلفت سبيلك بعد موتي
 ولو قال تدبرتك أو أنت تدبر فالنص أنه تحرير فيعتق به إذا مات السيد ونص في الكتابة أن قوله كانتك
 على كذا لا يكتفى حتى يقول فاذا أدبت فأنت حر أو بنوه فقبل فلهما حران لا شهما
 في معناهما كالبيع والهبة والثاني في كتابات الخلوها عن لفظ الحرية والعتق والمذهب تقرير النص
 والفرق أن التدبير مشهور بين الخواص والعوام والكتابات لا يعرفها العموم (عقد الأمان) صريحاً
 أحررتك أنت فحررتك أنت آمن أمنتك أنت في أمان لا بأمن عليك لأحرف عليك لا تحف طافز
 (والكتابات) أنت على ما تحب كن وكيف شئت (ولاية القضاء) صريحاً ولبتك القضاء فقلت أنت استغفرتك
 استغفرتك أقض بين الناس أحكم بليد كذا (والكتابات) أعتمد عليك في القضاء رددته إليك فوخته إليك
 أسندته قال الكافي ولا يكاد ينضج فرق بين ولبتك القضاء وفوخته إليك وقال الأذوي الفرق واضح
 فإن ولبتك متعين لعمله قاضياً وفوخته إليك محتمل أن يبرأ في نصب قاضي (ومن الكتابات)
 كما في أدب القضاء لابن أبي الدم عقلت عليك عهدت إليك وكلفت إليك (القول في الكتابات) فيها
 مسائل (الأولى) في الطلاق فإن كتبه الآخر من فأنجحه أم صحتها أنه كتابة فيقع الطلاق إن نوي وإن
 لم يشتر الثاني لا بد من الإشارة والثالث صريح وأما الناطق فإن تلفظ بما كتبه نحل الكتابة
 أو بعد ما تلفظت وإن لم يتلفظ فإن لم ينو إيقاع الطلاق لم يقع على الصحيح وقيل يقع فيكون خيراً
 وإن نوي فأقول أظهر ما تطلق والثاني لا والثالث إن كانت غيبة عن المجلس تلفظت ولا فلا قال
 في أصل الروضة هذا الخلاف جاز في سائر التصرفات التي لا تحتاج إلى قبول كالإعتاق والإبراء والعتق

(قوله في المرأة) أي الزوجة (قوله نصب قاض) أي لغيره

لوماكو

لا يرجع على السليح
 فيه عار وبه حرماً السليح
 والعادي والشـخ
 أبو حامد وصاحب
 الرغبة وصحة الإمام
 وشريع وقال في البسط
 إنه المذهب والقياس
 وكلام المروى في
 الأشراف يقتضي أنه
 المذهب وابن دقيق العيد
 إنه الذي أفتت به
 لضعف دليل ما رواه
 ولا يلحق عموم الناس
 عار في تزويج حرة على
 عبد بخلاف الأولياء
 واختاره الزركشي
 وقال الأذوي وصحة
 جماعة وبه أقول خاصة
 إذا كانت محتاجة وقد
 لا يرغب فيها الأكفاء
 وقال الأذوي في
 التوسط يجوز وقال
 الباقي المذهب صحة
 التزويج إذا لم يكن
 هناك ولي خاص ولا
 محاضل ولا غائب ولا
 محرم ولا وجه للوجه
 الآخر وهو المذهب
 الخالف لمذهب أكثر
 العلماء في صور انتهى
 قال أبو الفتح المرحد
 فالمعتمد في التزويج
 الحكم بهذا لما ذكرنا
 أولاً من نص إمام
 المذهب عليه والدليل

وقال الرزوقي في جزء له حكى الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني الإجماع على جواز النقل من الكتب
المستندة ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها وقال (الشيخ) الطبري في تعليقه من وجد حديثاً في
كتاب صحيح يجوز له أن يروي به ويخرج به وقال قوم من أصحاب الحديث لا يجوز لأنه لم يسمع وهذا
خطأ وقال ابن عبد السلام أمراً لا اعتماداً على كتب الفقه الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا القصر
على جواز الاعتماد عليها والاستناد إليها لأن الثقة قد حصلت بها كما يحصل بالرواية وكذلك اعتمد الناس
على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبعد التدليس ممن اعتقد
أن الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم ولولا جواز الاعتقاد على ذلك لتعطل كثير من
المصالح المتعلقة بها وقدر جمع الشارع إلى قول الأطباء في صور ولبست كتبهم مأخوذة في الأصل إلا عن قوم
كفار ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد عليها كما اعتمد في اللغة على إشعار العرب وهم كفار لم بعد التدليس انتهى
(الخامس) إذا ولي الإمام رجلاً كتب إليه عهداً أو شهد عليه عدلين فإن لم يشهد فهل تلزم الناس طاعته ويجوز
لم الاعتماد على الكتاب بخلاف المذهب أنه لا يجوز اعتماد مجرد الكتاب من غير إلهاد ولا استفاضة
(السادس) إذا رأى القاضي ورقة فيها حكمه لرجل وطلب منه إمضاه والعمل به ولم يتذكر لم يعتمده
قطعا لا مكان الزور وكذا الم شاهد لا يشهد بمضمون خطه إذا لم يتذكر ولو كان الكتاب محفوظاً عنده
وبعد احتمال الزور والتحريف وكما عتصر والسجل الذي محتاط فيه وجهان الصريح أيضاً أنه لا يقضى
به ولا يشهد مما لم يتذكر بخلاف ما تقدم في الرواية لأن بائناً على التوسعة (السابع) إذا رأى بخط أبيه
أو على فلان كذا وأدب إلى فلان كذا قال أصحابنا قلنا نحن على الاستحسان والأداء اعتماداً
على خط أبيه إذا وثق بخطه وأمانته قال القائل وضابط وثوقه أن يكون بحيث لو وجد في تلك التذكرة
لفلان على كذا لا يجد من نفسه أن يخلف على نبي العلم به بل يرويه عن التركة وفرقوا بينه وبين القضاة
والشهادة بأن خطرهما عظيم ولائهما يتعلقان به ويمكن التذكر فهما بخط المورث لا يتوقع فيه يقين
فجاز اعتماد الظن فيه حتى لو وجد ذلك خط نفسه لم يجوز له الخلف حتى يتذكر قوله في الشامل وأقره
في أصل الروضة في باب القضاء (الثامن) يجوز الاعتماد على خط المفتي (التاسع) قال الماوردي والرويان
ولو كتب له في ورقة بلفظ الحوالة أو وردت على المكتوب إليه لزمه أداؤها إذا اعترف بدين الكتاب
وأنه خطه أو إذا به الحوالة ودين المكتوب له فإن أنكر شيئاً من ذلك لم يلزمه ومن أصحابنا من ألزمه
إذا اعترف بالكتاب والدين اعتماداً على العرف ولتعزيز الوصول إلى الإرادة (العاشر) شهادة الشهود
على ما كتبت في وصية لم يطلعا عليها قال الجمهور لا يكتفي في وجه يكتفي واختاره السبكي (الحادي عشر)
إذا وجد مع اللفظ رقية فيها إن نعتة فشاؤه له في اعتمادها وجهان أحدهما عند الغزالي ثم والثاني لا وهو
أنوافق الكلام الأكثرين (تنبيه) يحكم الكتابة على القراطيس والرق واللوح والأرض والنقش على
الحجر والخشب وأحد ولا أثر لرسم الأحرف على الماء والهواء (القول في الإشارة) الإشارة من
الأخرى معتبرة وقائمة مقام عبارة الناطق في جميع العقود كالبيع والإجارة والهبة والرهن والنكاح
والرجعة والظهار والحلول كالطلاق والعنق والإبراء وغيرها كالأقارب والدعوى واللعان والقذف
والإسلام ويستثنى صور (الأولى) شهادته لا تقبل بالإشارة في الأصح (الثانية) يمينه لا ينعقد بها إلا
اللعان (الثالثة) إذا خاطب بالإشارة في الصلاة لا تبطل على الصحيح (الرابعة) حلف لا يكلمه فأشارته
(قوله يتعلقان به) أي بالكاتب (قوله لا يثبت) أي لأنه لا يسمى كلاماً عرفاً (قوله لغيره) لعله بغيره

بعضهم في أن التعبير
بالاتفاق يكون لأئمة
المذهب لكن أئمة
المذهب مختلفون في أشياء
(الحلود نكط)
بالشبهات (حسباً قد
ضبطوا وأصلها من
الحديث وردا من
طرق عديدة واعتمدا)
فأخرج عنه الحاكم
والترمذي والبيهقي من
حديث عائشة ادروا
الحلود بالشبهات عن
المسلمين وما استطعتم
فان وجدتم للمسلم
مخرجاً فخلوا سبيله فان
الإمام لأن بخطي في
المغفور غير من أن خطي
في العقوبة وأخرج
الطبراني عن ابن مسعود
موقوفا ادروا الحد
والقتل عن عباد الله
ما استطعتم وأخرجه ابن
ماجه ومسدد وغيرهم
من طرق عديدة ومن ثم
قال الشيخ ابن حجر أنه
صحيح (لا فرق بين كونها
فيمن فعل وأودة
أو في طريق أو عمل)
مثال الأول من وطىء
امراً بظنها حليلته
والثاني الحمة التي
أباح بها عتيد
وقوى دليله كنكاح
التمعة والنكاح بلا

ولي ولا شهود كان
الروضة واعتمده جمع
عقنون كابن زياد
وغيره وإن خالفهم
الشيخ ابن حجر
(لكنها لا تسقط
التصديرا . عندهم
وتسقط التكفيرا)
كذا قاله السيوطي تبعا
للزركشي وفرعا عليه
ما لو جامع ناسيا في
الصنوم والحج فلا
كفارة انتهى وكذا
من وطئ على ظن
أن الشمس قد غربت
فانه يفطر ولا كفارة
(وشرطها القوة)
من حيث الدليل
(فما ذكره جزيا)
ليس في أصله حكاية
الحزم وهو مشكل
في قواعد الزركشي
نفلا عن الرافعي في
خلاف عطاء في إباحة
الجواري بالعارية قال
الرافعي كلهم لم يصححوا
النقل عنه انتهى ورد
الزركشي بقوله فلو
صح فشبهه بضعفة
لا أثر لها انتهى وكان
الناظم اعتمد قوة
ضعفه منزلة العدم وفي
قواعد التاج إذا ضعف
المترك كان معدودا
من المفوات والقطعات

إليه لأبحث (الخامسة) لا يصح إسلام الآخرس بالإشارة في قول حتى يصلي بعدها والصحيح ثمته وحمل
النص المذكور على ما إذا لم تكن الإشارة مفهومة وإذا قلنا باعتبارها فتممها أراد الحكم على إشارته
المفهومة نوى أم لا وعليه النهي وقال الإمام وأخرون إشارته منقصة إلى صريحه مغنية عن البية وهي
عالي يفهم منها المقصود كل واقف عليها وإلى كتابه مفتقرة إلى نية وهي التي تختص بفهم المقصود بها
المخصوص بالنقطة والدكاء كذا حكاه في أصل الروضة والشرح من غير نصريح بترجيح وجزم بمقالة
الإمام في المهرر والنهاج قال الإمام ولو جالغ في الإشارة ثم ادعى أنه لم يرد الطلاق وأهم هذه
الدعوى ظهور كما لو فسر اللفظ البناء في الطلاق لغيره وشواه في اعتبارها فغير على الكتابة أم لا
كما أطلقه الجمهور وصرح به الإمام وشرط المتولي عجزه عن كتابته مفهومة فان قدر عليها
فهي المعبرة لأنها اضبط وبني أن يكتب مع ذلك أن قصدت الطلاق ونحوه وأما القادر على النطق فإشارته
تفوق في صور (الأولى) إشارة الشيخ في رواية الحديث كتنطقه وكذا الملقى (الثانية) إيمان الكفار بغير
بالإشارة تغليا تحقن الدم كان بشر مسلم إلى كافر فينحاز إلى صف المسلم بن وقال أردنا بالإشارة إيمان
(الثالثة) إذا سلم عليه في الصلاة بربد بالإشارة (الرابعة) قال أنت طالق وأشبه بأصبعين أو ثلاث وقصد
توقع ما أشار به فان قال مع ذلك ثمكذا أو وقع بلانية ولو قال أنت ثمكذا أو لم يقل طالق في تعليق القاضي حين
لا يقع شيء وفي فتاوى القفال إن نوى الطلاق طلق كما أشار وإن لم ينو أصلا الطلاق لم يقع شيء موحكي
وجه أنه يقع ما أشار من غير نية ومما قاله القفال أظهر ولو قال أنت ولم يرد وأشار لم يقع شيء أصلا لأنه
ليس من ألفاظ الكتابات فلو اعتذر كان اعتبار النية وحدها بلا لفظ (الخامسة) الإشارة بالطلاق منه
في كتابته في وجهه لكن الأصح خلافه ولو قال لأحدى زوجتي أنت طالق وهذه في افتتار طلاق الثانية إلى
نية مرجهان ولو قال لمرأتين طالق وأشار إلى إحدهما ثم قال أردت الأخرى قبل في الأصح (السادسة)
لو أشار المحرم إلى صيد فصيد حرم عليه الأكل منه الحديث هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها
فلو أكل فهل يلزمه الحرام قولان أظهرهما (السابعة) فرع من المشكل مما نقله الرافعي عن التهذيب أن
ذبيحة الآخرس محل إن كانت له إشارة مفهومة وإلا فقولان كالحنوني والذي ينبغي القطع محل ذبيحته
سواء حكرت له إشارة مفهومة أم لا إذا لم يدخل لذلك في قطع الحلقوم والمرى وقد قال الشافعي في المختصر
ولا بأس بذبيحة الآخرس (فرع) قال الإمام في الإشارة الآخرس بالقراءة وهو جنب كما ينطق صرح
به القاضي حسين في فتاويه وعموم كلام الرافعي في الصلاة يدل عليه في المطلب في محرم وفي صفة الصلاة أن
الآخرس يجب عليه تحريك لسانه قال وليحرم عليه إذا كان جنباً تحريك اللسان بالقراءة (فرع) المفضل
لسانه واسطة بين الناطق والآخرس فلو أوصى في هذه الحكاية بإشارة مفهومة أو قرأ كتاب الوصية فأشار
برأسه أن نعم محنت (فرع) أشراط النطق في الإمام الأعظم والقاضي والشاهد وفيها (فرع) علق
الطلاق فثبتة الآخرس وأشار بالمشبهة وقع فان كان حال التعاقب ناطقا فآخرس بعد ذلك ثم أشار بالمشبهة وقع
أيضا في الأصح إقامة لإشارته مقام النطق المعهود في حقه ولو أشار وهو ناطق لم يقع على الأصح (نتية)
حيث طلبت الإشارة من الناطق وغيره لم يقع مقامها في كالأشارة بالمشبهة في التشهد والإشارة إلى الحجر
الأسود والركن الثاني عند المعجز عن الاستلام (قاعدة) إذا اجتمعت الإشارة والعبارة واختلف
موجبها غلبت الإشارة في ذلك فمروك (مبا) لو قال أصلي خلف زيد أو على زيد هذان معا فالأصح

(قوله فبان) أي الإمام أو الميت

الصحة وكذا على هذا الرجل فإن امرأة ولو قال زوجتك فلانة هذه وسماها بغير اسمها صحّ قطعاً وحكى
 وهو جملته ولو قال زوجتك هذا الفلام وأشار إلى بنته نقل الروياني عن الأصحاب صحة النكاح بتعويلاً على
 الإشارة ولو قال زوجتك هذه العربية وكانت عجمية أو هذه العجوز فكانت شابة أو هذه البيضاء فكانت
 سوداء أو عكسه فكلها مخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو والنزول ففي صحة النكاح قولان
 والأصح الصحة ولو قال بعثتك داري هذه وحددها وعطى في حدودها صحّ البيع بخلاف ما لو قال بعثتك
 للدار التي بالهجرة القلبية وحددها وعطى لم يصح لأن التعويل هناك على الإشارة ولو قال بعثتك هذا القرس
 وكان بطلاً أو عكسه فوجهان والأصح ما بالطلاق قال في شرح المهذب إماماً صحّ البطلان ثمناً تغلياً
 لا بخلاف غرض المثالية ويصح الصحة في الباقي تغلياً للإشارة وتجب فيستثنى هذه الصورة من القاعدة
 ويضم إليها من حلف لا يكلم هذا الصبي فكله شيخاً أو لا يأكُل هذا الرمّل فأكله تمراً أو لا
 يدخل هذه الدار فدخل عرسها فالأصح أنه لا يثبت ولو خالفها على هذا الثوب الكتاني فإن
 قلنا أو عكسه فالأصح فساد الخلع ويرجع بمهر المثل ولو قال خالعتك على هذا الثوب القروي
 أو القروي فإن خالفه صحّ ولا رد له بخلاف ما لو قال على أنه قروي فإن مروياً فإنه يصح
 وتملكه وله الخيار فإن رده رجع إلى مهر المثل وإن قول رقيقته ولو قال إن أعطيتني هذا الثوب
 فهو قروي فأنت محالقة فأعطته فإن مروياً لم يقع الطلاق لأنه غلظه بأعطائه بشرط أن يكون
 قروياً ولم يكن كذلك فكانه قال إن كان مروياً ولو قال إن أعطيتني هذا القروي فأعطته
 بخلاف مروياً فوجهان أحدهما لا تطلق نزولاً على الاشتراط كما سبق والثاني تقع البيونة تغلياً للإشارة
 قال الرافعي وهذا أشبه وصحة في أصل الروضة ثم فرق بين قوله فهو قروي في أن أعطيتني حيث أفاد
 الاشتراط فلم يقع الطلاق في خالعتك حيث لم يفده فلا رد له بأنه دخل في أعطيتني على كلام غير مستقل
 فيتقيد بما دخل في تمامه بما أفراغ من قوله فأنت طالق وأما قوله خالعتك على هذا الثوب فكلام مستقل
 فجعل قوله بعده وقروي محالة مستقلة فلم يتقيد بها الأولى ولو قال فكل من هذه البقرة وأشار إلى شاة
 تحتها بأكُل لحمها ولا يخرج عن الخلاف في البيع ونحوه لأن العقود يراعى فيها شروط وتقييدات لا تعتبر
 فيها في الإمان فاعتبر هنا الإشارة وجهها واحداً ولو قال إن اشتريت هذه الشاة فقلت على أن أجعلها
 أضحية فاشتراها فوجهان أحدهما لا يجب تغلياً للإشارة فإنه أو يجب التمسك قبل الملك والثاني يجب تغلياً
 لحكم العبارة فإنه عبارة نذير وهو متعلق بالذمة كما لو قال إن اشتريت شاة فقلت على جعلها أضحية فإنه
 نذر مضمون في الذمة فإذا اشترى شاة لزمه جعلها أضحية (القول في الملك وفيه مسائل) الأولى في
 تفسيره قال ابن السبكي هو حكم شرعي يقتدر في عينه على منفعة يقتضي تمكن من ينسب إليه من انتفاعه
 والعوض عنه من حيث هو كذلك فقولنا حكم شرعي لأنه يتبع الأسباب الشرعية وقولنا يقتدر لأنه
 يرجع إلى تعليق إذن الشرع والتعلق عدوى ليس وضعاً حقيقياً بل يقتدر في العين والمنفعة عند تحقق
 الأسباب المقتضية للملك وقولنا في عينه أو منفعة لأن المنافع تملك كالأعيان وقولنا يقتضي انتفاعه يخرج
 تصرف القضاة والأوصياء فإنه في أعيان أو منافع لا يقتضي انتفاعهم لأنهم لا يتصرفون في انتفاع
 أنفسهم بل لا انتفاع المالكين وقولنا والعوض عنه يخرج الإباحات في الضيافات فإن الضيافة
 مانع فيها ولا يملك وخارج أيضاً الاختصاص بالمساجد والربط ومقاعد الأسواق إذ لا ملك فيها مع
 (قوله فساد الخلع) أي العوض (قوله عن الخلاف) لعله على الخلاف (قوله ليس وضعا) لعله وصفاً

لا من الخلافات
 المتهدمات لأنه لا ينظر
 إلى القائلين المتهدين
 بل إلى أقوالهم و
 مداركها قوة وضعفاً
 ونعني بالقوة ما يوجب
 وقوف الذهن عندها
 وتعلق ذي الفطنة بسيلها
 لا انتهاز الحجة بها فإن
 الحجة لو انتهت بها
 لما كنا مخالفين لها
 إذا عرفت هذا فنرى
 مدركه وإن كان أدون
 اعتد به ومن لا فلا وإن
 كان أرفع انتهى كلامه
 ثم قال وقوة المترك
 وضعفه عما لا ينبغي
 إلى الإحاطة إلى الأفراد
 وقد يظهر الضعف أو
 القوة بأدنى تأمل وقد
 يحتاج إلى تأمل وفكر
 ولا بد أن يقع هنا
 خلاف في الاعتداد به
 ناشئاً عن أن المترك
 قوي أو ضعيف انتهى
 (والا فهي لا تؤثر)
 لضعفها (القاعدة
 السابعة والثامنة)
 الحر لا يدخل تحت اليد
 وحريم الشيء بمنزلة
 والحر غير داخل تحت
 اليد في قول كل عالم
 معتمد كذا قال ولم
 توجد في الأشياء
 والنظائر هذه الكلية

ومثل هذه لا يقبل
كدهوى الإجماع
الامن الأئمة المتعلمين
كابن عبد البر وابن المنذر
وأصحابهما دون غيرها
ومن ثم لم يعلموا من
ذلك الفخسر الرازي
مع شهرته ثم رأيت
المسئلة مبسوطة
في قواعد التاج السبكي
فقال بعد ذكر القاعدة
وبعد قوله لم أجد في
كلام الأصحاب ولا في
الشريعة دليلا عليه
وقال الغزالي متفعة بدن
الحسر هل تضمن
بالقوت كالتفويت قال
وهو تردد في ثبوت يد
غيره عليه اه واعترضه
الرافعي بأنهم لم يجعلوا
دخول الحر تحت اليد
مختلفا فيه والغزالي
جعله مختلفا فيه ولم أعثر
على ذلك لغره انتهى
قال السبكي ووافق
ابن الرفعة والوالد
الرافعي وقال ابن أبي
هريرة من أصحابنا من
قال الحر تضمن منافعه
بالمنع أي القوت كما
فسره التاج كما تضمن
منافع العبد اه قال التاج
إذا وقفت على تشبيه
ابن أبي هريرة له بالعبد
وتبعه صاحب البحر

التمكن من التصرف وقولنا من حيث هو كذلك إشارة إلى أنه قد تخلف مانع يعرض كالتجور عليهم
الملك وأيسر لم يتمكن من التصرف لا مير تحار جي (الثانية) قال في الكفاية لم حساب الملك بمعية المعاوضات
والمراث والمبات والوصيات والوقف والنفقة والأحياء والصدقات قال ابن السبكي وبقيت بالكتاب
آخر (منها) تملك اللقطة بشرطه (ومنها) حرمة القنيل ملكها أولا ثم تنقل لو رثته على الأصح (ومنها)
الجنين الأصح أنه تملك الغرة (ومنها) تخلط الغاصب المقتسب بماله أو بماله آخر لا يتميز فانه
يوجب ملكه إياه (ومنها) الصحيح أن الضيف بملك ما يأكله وهل ملك بالوضع بين يديه أو في الفم
أو بالأخذ أو بالأزداد تبين حصول الملك قبله أو جرة (ومنها) الوضع بين يدي الزوج الخالع على
الإعطاء (ومنها) هذا ذكر الخرجاني في المعاينة أن الساني إذا وطأ المسبية كان مملوكا لها وهو غريب
عجبت قلت الآخر إن صح داخل في النفقة وكذا الذي قبل داخل في المعاوضات كسائر صور
الخلع وكذا المصداق وأما مسألة الضيف فبيني أن يعبر عنها بالإباحة لتدخل هي وغيرها من
الإباحات التي ليست بثبة ولا صدقة ويعبر عن الدبة والغرة بالحنانية ليشمل أيضا دبة الأطراف
والمنافع والجروح والحكمونات وقد قلت قدما شعرا

وفي الكتابة أسباب التملك خسر . ثانيا وعليها زاد من ملحقه
الإرث والهبة الإحيا النفقة والمعاوضات الوصايا الوقف والصدقة
والوضع بين يدي زوج مملوكها . والضيف والخلط للمقتسب والسرقة
وكذا الجنابة مع تملك لقطته . والوطء للسبي فيمن قال من سبقه
قلت الأخيرة إن صحت فداخله . في الغنم في الخلع والتعريض كالصدقة
(الثالث) قال الأملاني لا يدخل في ملك الإنسان شيء بغير اختياره إلا في الإرث اتفاقا والوصية إذا قيل إنها
تملك بالموت لأب القبول والعبد إذا ملك شيئا فأنصح بقوله بغير إذن السيد في أحد الوجهين فيدخل في ملك
السيد بغير اختياره وكذا إغارة الموقوف للموقوف عليه ونصف الصداق إذا طلق قبل الدخول والمصيب إذا رده
على البائع به وأرض الحناية وعن الشقص إذا تملكه الشفع والمبيع إذا تلف قبل القبض دخل الثمن
في ملك المشتري وكذلك مملوكه من الثمار والماء النافع في مملكه وما يسقط فيه من الثلج أو ينبت فيه من
الكحل ونحوه قلت وما يقع فيه من الصيد وصار مقبورا عليه بتوجب وغره على وجه والإبراء من الدين
إذا قلنا أنه تملك لأحتاج إلى قبول في الأصح المنصوص ولا يرتد بالرد على الأصح في زوال الرخصة
(الرابعة) المبيع ونحوه من المعاوضات تملك بتمام العقد ولو كان خيار مجلس أو شرط فهل (المالك) في زمن
الخيار للبائع استصحب جابا لما كان أو المشتري تمام البيع بالإيجاب والقبول أو موقوف إن تم البيع بأن أنه
للمشتري من حين العقد إلا للبائع أقوال وصح (الأول) فاما إذا كان الخيار للبائع وحده (الثاني) إذا
كان للمشتري وحده (الثالث) إذا كان لهما وهذه المسألة من غرائب الفقه فأن ثلثة أحوال في كل
حالة ثلاثة أقوال وصح في كل حال قول من الثلاثة ويقرب فيها الأقوال في ملك المرتدة فالأظهر أنه
موقوف إن مات مرتدة بأن زواله من الرد وإن أسلم بان أنه لم يزل لأن بطلان أعماله تنوقت حل موته
مرتدة فكذا مملوكه بالثاني أنه يزول بنفس الردة لزوال عصمة الإسلام وقياسا على النكاح والثالث
كالزاني المحصن قال الرافعي والخلاف في زوال ملكه بغير أيضا في ابتداء الملك إذا اصطاد واحطب
(قوله في المعاينة) أي في الألفاظ (قوله به) أي بالعيب (قوله كالزاني) لعله أنه كالزاني (قوله الملك)

علمت أن ما أشار إليه
الرافعي من دخول الحر
تحت اليد على هذا الوجه
صحيح فيه تأييد لقول
الغزالي وقول الرافعي
جعل الغزالي مخطئا فيه
لأنه لم يحط به مناقشة
لأنه لم يحط به مناقشة
ولما قال وهو تردد
وهو من بحث لا نقل
وقد أبدناه بالمنقول ثم
قال الحاج فالأرجح
عندي والعلم عند الله أن
الحر يدخل تحت اليد
ولذلك نقول فيمن
حبس رجلا ومنعه
الطعام والشراب حتى
مات أنه قاتل ويدل
عليه نص الشافعي
المذكور في كتاب
السير إذا أكره الإمام
أهل النعمة أخرجهم
قهرًا وحملهم على الجهاد
وجبت لهم أجره المثل
ومقتضى هذا النص
جزم الأصحاب به
فكيف يخرج عنه بلا
موجب وقوله أنه أول
على أنه اتعمل بالعمل
يقال عليه أليس قد
ضمنه الأكيام التي قبل
العمل ويلزم عليه أن
من حبس حرا شهرا
واستعمله في اليوم
الآخر منه يجب عليه

فصل في الزوال لا يدخل في ملكه ولا يثبت الملك فيه لأهل الزوال بل يبقى على الإباحة كما لا يملك المجرم العبد
إذا اصطاد مويبي على الإباحة على مقابله بملكه كالحري وعلى الوقف مؤثوث وبقر من ذلك أيضا
ملك الموصي له الموصى به وفيه أقوال أحدها يملك بالموت والثاني بالقبول والملك قبله للورثة وفي وجه
القبول والثالث وهو الأظهر مؤثوث إن قبل بان أنه يملكه بالموت وإلا بان أنه يحل للوارث ويقرب
من ذلك أيضا المؤثوث وفيه أقوال يظهرها يملك بالقبض من القديم بالمعد كالمبيع الثالث مؤثوث إن
قبضه بان أنه يملكه بالعقد ويقرب من ذلك أيضا أقوال في أن الطلاق الرجعي هل يقطع النكاح في قول
ثم وفي قول لا وفي قول مؤثوث إن تراجع بان بقاء النكاح وإلا بان زواله من حين الطلاق (فوائد)
الخلاف ينبغي عليه في المبيع والموصى به كسب العبد وما في معناه كاللبن والبيض والتمر ومهر الحارية
الموكومة بشبهة وسائر الزوائد فهي مملوكة لمن له الملك ومثوقفة عند الوقف وينبغي عليه أيضا النفقة والنفقة
وسائر المآل كما صرح به الرافعي في الموصى به وابن الرطبة في المبيع خلافا لقول الجبل أنها على قول الوقف
عليها وينبغي على الخلاف في المرتد صحة تصرفاته فعل الزوال لا يصح منه بيع ولا شراء ولا إعتاق ولا وصية
ولا غيره ما على مقابله هو ممنوع من التصرف بمجرد عليه كحجر المظلم فيصنع منه ما يصح من المظلم دون
غيره وعلى الوقف بوقف كل تصرف يحتمل الوقف كالعتي والتدبير والوصية وما لا يقبله كالمبيع والهبة
والكتابة ونحوها باطلة ولا يصح نكاحه ولا إنكاحه لسقوط ولايته وفي وجه أنه يجوز أن يزوجه أمته
بناء على بقاء الملك وعلى الأقوال كلها يقتضي منه دين لزمه قبلها وقال الأصمغري لا بناء على الزوال
ويتفق عليه منه وفي وجه لا بناء على الزوال ويتفق على زواجه وقفت نكاحه من قبله يقتضي منه
ثأله في الرد وفي وجه لا بناء على الزوال (تنبيه) دخل فيما ذكرناه أولا الإجارة بملك الأجرة
أيضا بنفس العقد سواء كانت معينة أو في اللزمة كما صرح به القاضي حسين وغيره بملك المستأجر المنفعة
في الحال أيضا وتحدث على ملكه وفي البحر وجه غريب أنها تحدث على ملك المجرور وبني على ذلك إجارة
العين من مخرجها بهذا القبض فان قلنا يحدث على ملك المجرور لم يجز لئلا يؤدي إلى أنه يملك
منفعة ملكه كما لا يزوجه بأمته وإن قلنا يحدث على ملك المستأجر مجاز

(فصل) وفيما يملك به القرض قولان مستنبطان لا منصوبان يظهرهما بالقبض والثاني بالتصرف
قال الرافعي ومعناه إذا تصرف بميت يموت ملكه قبله كذا جزم به في الوسيط مخرج أنه يستند الملك
للمعد قلت فلي هذا فيه أيضا ثلاثة أقوال ثالثا الوقف فان تصرف بان أنه يملكه بالعقد وإلا فلا ثم المراد
كل تصرف يزول الملك وقيل يتعلق بالرقبة وقيل يستدعي الملك وقيل يمنع رجوع البائع عند الإنفاس
والواجب على الأوجه يكنى البيع والهبة والإعتاق والإتلاف ولا يكنى الرهن والتزويج والإجارة
والطعن والخبر والبيع على الأول ويكنى ما سوى الإجارة على الثاني وما سوى الرهن على الثالث

(فصل) يملك حصته من المساقاة بالظهور على المذهب في القراض قولان أحدهما يملكه ولا يظهر
بالقسمة والفرق إن الربح في القراض وقاية لرأس المال بخلاف الثمرة وينبغي على القولين الزكاة
فصل الثاني يلزم أمالك زكاة الجميع فان أخرجهما من ماله تحسبت من الربح وعلى الأول يلزم أمالك
زكاة رأس المال وحصته من الربح ويلزم العامل زكاة حصته بالخطأ ولو كان في المال الحاربه

قوتها المأكل وأجلها فعل الثاني لا يثبت الاستبلاء وحل الأول يثبت في نصيبه ويقوم عليه
 الباقي إن كان مؤسرا

(٢) قوله يثبت

(فصل) حل ملك بالإيجاب ثمانية وأربعين والكتاب الخامس به أجبر
 (فصل) في الملك في ربة الموقوف أقوال خمسة أحدها أنه انتقل إلى الله والثاني أنه الموقوف عليه
 الثالث باق حل ملك الواقف وقيل أن كان الوقت حل معين فهو ملكه قطعا

(فصل) سبعة القليل محل يثبت لورثته ابتداء حب هلاك الموقوف أو يفتقر دخيلا في ملكه في آخر
 جزء من حياته ثم ينتقل إلى الورثة قولان فظهر ما الثاني قال الرافعي أنها يثبت منها وصاياه ودينه
 ولو كانت للورثة لم يكن كذلك قال الشيخ برهان الدين ابن الفركاح وكلامه يقتضي الإنفاق حل
 أنه يقتضي منها الدين والوصايات البيان ابن الشيخ أبي إسحاق شرح بذلك أي الإنفاق والذي يقتضي المذهب
 أنه ينبغي حل القولين متى تجب الدية ومن فروع المثبتة عليهما ما لو أذن له في قتله فقتله أو في قطعه فقصه
 إن قلنا يجب للورثة ابتداء وجبت الدية وإلا فلا ولو جنى الموقوف على نفسه من زوجه السبي خطأ أو جنى على
 ما كان قلنا يجب للورثة ابتداء لم يثبت مال فيسب كرمنا وإلا فوجهان بجرمان فبما لو جنى على طرفه وانطلق
 إلى صيده بالإرث وقد نقل في الشرح والروضة أن أحدهما عند الصيد لأن الإمام أنه لا يثبت كما لا يثبت
 ابتداء وأن المراقبون قطعوا بالشك وبإيعاق فيه وصحح الرافعي في النكاح الثاني وفي الشرح الصغير الأول

(فصل) ويملك الأرض بمجرد الموت ولو كان حل الركة دين حل الصحيح والقديم أن الدين يمنع
 انتقال الركة إلى الملك الوارث وهل يمنع انتقال قدره أو كلها قولان في الشرح بلاحر جبر ويبنى على
 القولين ما لو حدث في الركة زوال فحل الصحيح لا يتعلق بها حق المرماع وحل الأخير يتعلق ويبنى
 عليهما أيضا (مسألة) ومقتضى أبيهم ابن عدلان وابن النجاشي وابن القاسم والسبكي والسكوت شارح
 المهذب وابن الكفاي وابن الأنصاري وابن النجاشي وهي ما لو كان الدين للوارث فهل يسقط منه
 بقدر ما يلزمه أدائه من ذلك الدين لو كان لأجنبي حتى لو كان حائرا والدين بقدر الركة سقط
 كله وأقوى جماعة بأن لا يسقط وبأنه يأخذ الركة برأى والدين باقي في دمه الميت لأن الركة دخلت في ملكه
 بمجرد الموت إذ الدين لا يمنع الإرث فلا يثبت له في ملكه شيء وأقوى جماعة بالسقوط وقالوا أنه
 يوتر في نقصان مجموع الموقوف فيكون أحد فقر الدين من دينه لا لردا وللباق لردت وهو لا
 يستندوا إلى تقديم الدين على الإرث مع القول بأنه يمنع الإرث وأقوى السبكي بالسقوط وعدم التأثير
 بالنقصان وألف في ذلك كتابا سماه (مقابلات) من دين الوارث) ونحوه في فتاويه فقال يسقط
 من دين الوارث ما يلزمه أدائه من ذلك الدين لو كان لأجنبي وهو نسبة لذته من الدين إن
 لم يزد الدين على الركة كما يلزم الورثة أدائه منه إن زاد ويرجع على بقية الورثة ببقية ما يجب أدائه من حل
 قدر حصتهم وقد يقتضي الأمر إلى التفاضل إذا كان الدين لوارثين فإذا كان الوارث حائرا ولا دين لغيره
 كونه مساويا للركة أو أقل سقط وإن زاد سقط مقدارها ويبقى الزائد ويأخذ الركة في الأحوال كذا
 ويقدّر أنه أخلاها ديناً لأن جهة الملك أقوى ولا يتوقف على شيء من جهة الدين يتوقف على إباحة أو نفوض

(قوله بعند) لعله يقتضي (قوله عليهما) أي القولين (قوله لا يثبت) أي المال الذي هو أرش الطرف
 (قوله كما لا يثبت) أي المال الذي هو دية النفس (قوله ويبيع فيه) أي المال الذي عليه (قوله يوتر) أي
 الدين (قوله لم يزد الدين الخ) أي بأن كان مساويا للركة أو أقل منها (قوله نفوض) لعله نفوض

أجرة الشهر وما أظن
 القتالين بأن منفعته
 لا تضمن بالفوات
 يقولون بذلك وإن
 قالوا به كان حجة لنا
 عليهم في دخوله تحت
 اليد ثم قال التاج بعد
 بسط فان قلت أنت
 مهما تختاره من دخول
 الحر تحت اليد خارج
 إما عن الأصحاب كلهم
 كما ذكره الرافعي وإما
 عن جماهيرهم كما
 اختلفت قلت أما
 الخروج عن جمهورهم
 فلا أستطيع إنكاره
 ولكن حسبنا نص
 صاحب المذهب فعلمنا
 أنشدنا تأويل من أول
 نعه وعدم قطع سارقه
 لا لكونه لا بدخل
 تحت يد بل لكونه خبر
 مال ولو سرقه وعليه
 فسلادة ففها أوجه
 والوجه عندي تخصيص
 الخلاف بمن قصد بأخذ
 الصبي ذاته أما إذا قصد
 ثيابه فينبغي أن يكون
 غاصبا وسارقا لها قطعا
 انتهى قيل ينبغي تقييده
 بكونه أخذه من حرز
 إذا علمت تحقق الخلاف
 فيمكن أن يكون الناظم
 جرى على مقالة الرافعي
 وقد علمت ما فيها والله

وهما متفرعان لأن التركة ملكة لكننا نقدر أخذها وإلا ما برئت ذمة الميت بتقديره أعضا لا وجود له ولو
كان مع دين الجائر دين أجنبي قلنا الدينين لأجنبيين فما خص دين الوارث بسقط واستقر نظيره
كدينارين له ودينار لأجنبي والتركه ذيناران فله دينار وثلاث أسقط نظيره وبقي له في ذمة الميت
ثلاث دنانير وبأخذ الأجنبي ثلثي دينار وبقي له ثلث دينار ولو كان الوارث اثنين لأحدهما ديناران والآخر
دينار فلصاحب الدينارين من ديناره الموروث ثلثاه ومن دينار أخيه ثلثه والثلث الباقي من ديناره
بتقاصص به أخاه فيجتمع له دينار وثلاث وأخيه ثلثان ومجموعهما ديناران وهو اللازم لها لأن الذي يلزم
الورثة إذا تروا أقل الأمرين من الدين ومقدار التركة ولو كان زوجة وأخ والتركه أربعون والصادق
عشرة فلها عشرة إرباً وسبعة ونصف من نصيب الأخ ديناً وسقط ديناران ونصف نظير ربع إرباً
أزدهم عليه جهتا الإرب والدين ولو قلنا بأن السبعة ونصف من أصل التركة يسقط بغيرها المخصص بها وهلم جرا
إلى أن لا يبقى شيء مولاه عاد إليه ثلاثة أرباع الاثنين ونصف لكان لغيره ثلث وثلثا زاده ونقص إرباً عما هو
لها وقد بان بهذا أنه لا يختلف المأخوذ سواء كان أعطيت الدين أو لا أم بعد القسمة والحاصل لما بعد التقديرين
سبعة عشر ونصف والطريق الأول هو الذي عليه عمل الناس وهو واضح وأسهل وينبغي على قول من يقول
أن التركة لا تنقل قبل وفاء الدين هو الصحيح ويترتب عليه أنه لا يجوز لها أن تدعي ولا تخلف إلا على
النصف والربع وكذا لا تتعوض ولا تقبض ولا تبرى إلا من ذلك قال وأما ما زاد على قدر التركة فلا
يسقط من عمل ذلك فهو غلط فإن قلت ما ادعيته من السقوط لا يد فيه من الاستناد إلى شيء من كلام
الأصحاب ولا نقدر ظن بعض الناس أن بالسقوط يمتصت المأخوذ وظن آخرون أن لا يسقط أصلاً
قلت أظن أن لا يسقط أصلاً فكلامه متجه إذا قلنا التركة لا تنقل فإن قلنا بالانتقال فلا وأظن ظن
التفاوت فليس بشيء وأما كلام الأصحاب الدال على ما قلناه في موضعين أحدهما في الجراح إذا خلف
زوجته ثاملاً وأخاً لأب وعمداً فجنى عليها فأجهضت قالوا يسقط من حق كل واحد من الغرة ما يقابل
ملكه لأنه لا يثبت للإنسان على ملكه حق وذكرنا طريقين في كيفية السقوط أحدهما طريقة الإمام
والرافعي أنه يسقط نصيب الأخ كله لأنه أقل من ملكه ومن نصيب الأم ما يقابل ملكها وهو الربع ويبقى
لها نصف سدس الغرة يرجع به على الأصح وأصحها طريقة الغرائي أنه يسقط من حقها من الغرة ربعه
لأنه المقابل لملكها ومن حقه ثلاثة أرباع ويبقى لها سدس الغرة ولها عليه نصف سدسها وللواجب
في العدا أقل الأمرين وربما لا ين خصصها بإرباً (ين) حصته بآرثه فإذا تعطل عليه ما زاد ولا يتعطل عليها
ملاك الغرة مشون وقيمة العبد عشرون وسكماً ضاع عليه خمسة وصار له خمسة فله أخسة عشر (الموضع
الثاني) في الإجارة أجر داراً من ابنه بأجرة قبضها واستنفقها ومات عقب ذلك عنه وعن ابن أخيه وقلنا
تتسخ الإجارة في نصيب المستأجر فقتص الأنساخ فيه الرجوع بتصف الأجرة سقط منه أجره إرثه
وهو الربع ويرجع على أخيه بالربع في هذين الموضعين يؤخذ ما ذكرناه من السقوط اه كلام السبكي في فتاويه

(قوله واستقر نظيره) أي بالتقدير (قوله بتقاصص) أي بنظر ما الذي بقي له وما الذي بقي لأخيه فيجد
أن أخاه قد أخذ ثلث التركة وأن الباقي له من ثلث دينار فبأخذه (قوله ربع إرباً) من الدين
الذي هو العشرة (قوله فلا) أي فلا يكون الكلام متجهاً (قوله فأجهضت) أي أسقطت (قوله
وقلنا الخ) أي على المرحوح لقول ابن حجر في التحفة : والأصح عند الشيخين هنا أن الإجارة
تتسخ اه (قوله بصف الأجرة الخ) أي في تركة أبيه كما في التحفة

أعلم ومن فروع المسألة
ما لو حبس شخص حراً
شهرًا فلا يضمن منفعة
بالقوات بل بالتزويج
(تمة) قال التاج اليد
تطلق لمعان على الحارحة
وعلى القوة والقهر
والغلبة وهذا الثاني
تتمتع لإرادته انتهى
(والحریم حکم ما قد
جعلاً له حرماً
حباً تاصلاً وأصلها)
الحديث الذي أخرجه
الشيخان (الحلال بين
إلى آخره) أي
والحرام بين وبينهما
أمور مشبهات لا يطمهن
كثير من الناس فمن
اتق الشبهات فقد استبرأ
لدينه وعرضه ومن
وقع في الشبهات وقع
في الحرام كالراعي
يرعى حول الحمأ يوشك
أن يقع فيه (من
الحديث اتصالاً) قال
الزركشي (وتعطل
الحريم في الحتم) أي
الواجب (جزماً)
مر أن مثل هذه العبارة
الأولى تركها السيوطي
لم ينقل الحزم عن أحد
والزركشي في قواعده
لأنما قال الحريم يدخل
في الواجب والحرام
فكل محرم له حرم

يحيط به كالفخذين
فإنهما حريم للعورة
الكبرى والحريم هو
المحيط بالحرام وكل
واجب دخل في بعض
من كل كفصل الوجه
لا يتحقق إلا بفصل
شيء من الرأس من
باب ماء لا يتم الواجب
إلا به فهو واجب إما
جزماً كسئلنا أو على
الأصح كما لو كان معه
ماء لا يكفيه لطهارته
إلا بتكيله بمائع يستهلك
فيه فإنه يلزمه على الأصح
أى ومسألة مباشرة
فخذ الحائض من هذا
القبيل والخلاف ثابت
عمق مشهور واختار
التوى الجواز وبعضهم
التفصيل بين من يملك
أربه ومن لا فإن الحزم
الذى ادعاه الناظم فإن
حل على بعض صورها
صح لكن يعكر عليه
جعله قيدا للقاعدة إلا أن
يجاب بأن الحزم
باعتبار الأصح والله
أعلم (وفى المكروه)
وقياسه إن كشف
حريم الركبة مكروه
(والحرم) فمن فروعه
حرمة الاستمتاع بما
فى لسرة والركبة وهذا
البيت تعميل ما أجل

(فصل) يملك الصداق بالعقد لأجله ذلك خلافاً عندنا لمات أو فليس وعليه صداق ولو
دخل بها وصداق لاخرى لم يدخل بها لم يقدم المدخول بها بل يستويان كما أفقبت به نحر بما من هذه القاعدة
وأما النصف العائد بالطلاق فله وجهان أحدهما أنه يملك بنفس الطلاق والثاني أنه لا يملك إلا باختيار المالك
والثالث لا يملك إلا بغيرها ما قضى وبني على الأول وجه الزوائد الحادثة بعد الطلاق (فصل) في ملك
القاضي وجهان أحدهما لا يملك إلا بالقبض واختيار المالك لأنهم لو ملكوا لم يصح إعراضهم ولا إبطال
حقهم عن أنواع بغير رضاهم ولا شك أن الإجماع أن يخص كل طائفة بنوع من المال (والثاني) يملكون
بالحياة والاستيلاء التام لأن الاستيلاء على ما ليس بمعصوم من المال سبب للملك لأن ملك الكفار
يزال بالاستيلاء ولولم يملكوا لزال الملك إلى غير مالك لكنه ملك ضعيف فسقط بالإعراض (الثالث)
موقوف إن سلمت الغنمة حتى قسموها بأن أنهم ملكوا بالاستيلاء وإن تلفت أو عرضوا تبين عدم
الملك وحينئذ فهذه المسئلة من نظائر المسائل المتقدمة (المسئلة الخامسة) في الاستقرار يستقر
الملك في البيع ونحوه من المسلم فيه والمصالح عليه والصداق المعين بالتسليم وتستقر الأجرة في الإجارة
بالاستيفاء وبقبض العين المستأجرة وأما غيرها حتى مضت مدة الإجارة أو مدة إمكان التمسك إلى الموضع
الذي استأجر للركوب إليه وإن لم ينفع وشواء لإجارة العين والذمة وتستقر في الإجارة الفاسدة أجرة
المثل بذلك قال الأصحاب ويستقر الصداق بواحد من اثنين الوطاء والموت وأورد في المهرات
عليهم أنه لا بد من القبض في المعين أيضاً لأن المشهور أن الصداق قبل القبض مضمون ضمان عقيد كالبيع كالأمر
قال أن المبيع قبل القبض غير مستقر وإن كان الثمن قد قبض فكذلك الصداق واجب بأن المراد بالاستقرار
هنا الأمن من سقوط المهر أو بعضه (بالشطر) وفي البيع الأمن من الانفساخ فالببيع إذا تلف أنفسخ
البيع والصداق المعين إذا تلف قبل القبض لم يسقط المهر بل يجب بدل البضع فأورد في الباب أن ذكره
الشيخ ولي الدين في نكته وقال ألفاضى جلال الدين البلقي لم يبين الأصحاب معنى الاستقرار في باب
الصداق حتى خفي نعمته على بعض المتأخرين ثم ورد عليهم أنه لا بد من قبض المعين وليس الأمر كذلك
فإن معنى الاستقرار في الصداق عبثاً كان أو ديناً الأمن من شطره بالفراق قبل الدخول ومن سقط كله
بأفراق من جهتها قبله وهذا الاستقرار يكون في الصداق المعين والدين في الذمة وجميع الديون التي في الذمة
بعد ازومها وقبض المقابل لها مستقرة إلا ديناً واحداً هو دين السلم فإنه وإن كان لازماً فهو غير مستقر وإنما
كان غير مستقر لأنه بعد أن انقطع المسلم فيه فيفسخ العقد فعنى الاستقرار في الدين اللازمة من
الحائذين الأمن من فسخ العقد بسبب تعذر حصول الدين المذكور لعدم وجود جنسه وامتناع الاعتراض
عنه وذلك مخصوص بدين السلم دون بقية الديون وأما دين الثمن بعد قبض المبيع فإنه آمن فيه من الفسخ
المذكور وإن تعذر حصوله بانقطاع جنسه بحجاز الاعتراض عنه وكذا الفسخ بسبب رد بعب أو إقالة أو
تحالف اهـ (السادسة) يملك الملك إما للعين والمنفعة معاً وهذا الغالب أو للعين فقط كالعبد الموصى بمنفعته
أبداً رقبته يملك للوراث وبس له شيء من منافعه وعليه نفقته وموته ولا يصح بيعه لغیر الموصى له
وبصح احتياقه لأغن الكفارة ولا كتابته ولو وطئها إن كانت ممن لا تحبل وإلا فلا وفي كل من ذلك
خلاف وأما للمنفعة فقط كمنافع العبد الموصى بمنفعته أبداً وكالمساجر والموقوف على معز وقد يملك
الانتفاع دون المنافع كالمستعير والعبد الذي أوصى بمنفعته مدة حياة الموصى له وكالموصى بخدمة

(قوله دون المنافع) أى التي لنفسه ويجوز أن يؤجرها ويبيعها

سكانها لان ذلك الحاجة له لا عليك وكلما الموقوف على غير المعين كالربط والطعام المقدم للضيف وكل من
ملك المنفعة فله الإجارة والإعارة ومن ملك الانتفاع فليس له الإجارة قطعا ولا الإعارة أصح ونظير
ذلك الأمانة الزوجية إذا وطئت بشبهة أو كراهة فان مهرها ليس له الانتفاع بالزوج لأنه لا ملكه بل
ملك الانتفاع به وكل ذلك الحرة إذا وطئت بشبهة مهرها لها لا لزوجها فانه ملك الانتفاع بوضعها
فانه قال العلماء ومن ذلك أيضا الإقطاع على الرأى المختار فان المقتطع لم يملك إلا أن ينزع بدليل
الاسترجاع منه متى شاء الإمام فليس له الإجارة إلا أن يأذن له الإمام أو يستقر العرف بذلك كما
في الإقطاعات بديار مصر قال ترمذي هو الذي كان يفتى به شيخنا برهان الدين وكأل الدين وهو اختيار
شيخنا تاج الدين الفزاري والذي أتى به النووي صحة إجارة الإقطاع وشبهه بالصداق قبل الدخول
قال العلماء في ذلك نظر لأن الزوجية ملكت الصداق بالعقد ملكا تاما وإذا قبضته فكان لها التصرف
فيه بالبيع وغيره والإقطاع ليس كذلك وقال الرافعي إن الوصية بالمنافع إذا كانت مطلقة أو مقيدة
بالتأيد أو عمدة معينة كالسنة مثلا يكون تملكها لها بعد الموت فتصنع إجارها وإعارةها والوصية بها
ويضطر عن الموصي له بموته إلى ورثته ثم قال أما إذا قال أوصيت لك بمنافعه مدة حياتك فهو
إباحة وليس بتمليك وليس له الإجارة والإعارة وجهان وإذا مات الموصي له رجع الحق إلى
ورثة الموصي وهذه المسئلة أشبهت شي بالإقطاع لأنه مقيدة عرفا بحياة المقتطع وإذا مات بطل بل هو
أضعف من الوصية لأنه قد يترجع منه في حياته خلاف الوصية (خاتمة في ضبط المال والمقتول)
أما المال فقال الشافعي رضي الله عنه لا يقع أتم مال إلا على ماله قيمة يتبع بها ويلزم متلفه
وإن قلت وما لا يطرحه الناس مثل الفلوس وما أشبه ذلك انتهى (وأما القول فذكر الإمام له في
باب القبط ضابطين (أحدهما) أن كل ما يقتله أثر في البيع فهو مقتول وكل ما لا يظهر له أثر في
الانقطاع فهو لفته خارج عما يتناول (الثاني) أن المقتول هو الذي يعرض له قيمة عند غلاء الأسعار
والخارج عن المقتول هو الذي لا يعرض فيه ذلك والقول في الدين) اختص بأحكام (الأول)
جواز الرهن به فلا يصح بالأعيان المضمونة بحكم العقد كالمبيع والصداق أو بحكم البلد كالمغصوب
والمستعار والمأخوذ على جهة السوم أو بالمبيع الفاسد وفي وجهه ضعيف يجوز كل ذلك لكن في فتاوى
الفتاوى لو وقف كتابا وشرط أن لا يعاد إلا برهن أتبع شرطه قال السبكي في تكملة شرح المهذب
(فرع) حدث في الأعصار القريبة وقت كتب أشراط الواقف أن لا تمار إلا برهن أو لا تخرج
من مكان تخزينها إلا برهن أو لا تخرج أصلا والذي أقول في هذا إن الرهن لا يصح بها لأنها غير
مضمونة في يد موقوف فحله ولا يقال لها غارية أيضا بل لا يخل لها أن كان من الوقف مستحق
الانتفاع وبه عليها يد أمانة فشرط أخذ الرهن عليها فاسد وإن أعطاه كان رهنا فاسدا ويكون
في يد تآخزن الكتب أمانة لأن فاسد العقود في الضمان كصحبها والرهن أمانة هذا إذا أريد
الرهن الشرعي وإن أريد مدلوله لغة وأن يكون تذكرا فيصع الشرط لأنه غرض صحيح وإذا لم
يعلم مراد الواقف فيحتمل أن يقال بالبطلان في الشرط المذكور عملا على المعنى الشرعي ويحتمل

(قوله وسكانها) لعله وسكانها (قوله لأنه ملك) في نسخة مالك (قوله الإقطاع) أي إذن الإمام
(قوله إلا أن يأذن الخ) مثل الأوقاف التي في مكة هذا لا إذن مسجل يقال له فرمان (قوله وشبهه الخ) أي في
دخول الملك بالعقد وهنا مجرد إعطاء الإمام (قوله إن كان من الوقف) أي مستحق الوقف

في البيت السابق (وكل ما حرم فالحریم . له دواما) أي دائما في جميع الصور على ما قاله السيوطي (حكمة التحريم . إلا) ضرورة واحدة (حریم دبر الزوجية ما يكون بين ألفتها فاعلم) فانه لا يحرم التلذذ به وإن حرم الوطء فيه قبل نفاقا وتقبل إجماعا ورد بأن ابن عمر وغيره أباحه وصنف بعض العلماء في حله مؤلفا وظاهر كلام السيوطي حرمة التلذذ بظاهر الدبر وهو ضعيف ففي فتح الجواد مع السنن ولا مع حل استمتاع فلكل من الحليلين أن ينظره ويمس ما شاء من بدنه حتى الدبر خلافا لما يأتي له انتهى لكن فيه أيضا بعد قول المتن ولزوج كل تمتع بسائر بدن حليته ماعدا حلقة دبرها انتهى وظاهره حرمة ذات الدبر لكن في الشحفة وقول الدار لا محل نظر حلقة الدبر قطعاً لأنها ليست بمحل استمتاعه ضعيف في النهاية وغيرها وجريا

عليه محل الطلعة بالصبر
من غير إيلاج وعليه
ينبغي كراهته خروجا
من الخلاف انتهى
(والمالك في الحرم
للمعمور و المسالك
المعمور في المشهور)
أي الأصح (ثم حرم
المسجد اجعل حكمه
حكمه فيما لمن حرمه)
على ما قاله السيوطي
قال فيحرم المكث فيه
الحج ويجوز الاعتكاف
فيه وغير ذلك (قلت
وقال غيره) أي غير
الأصل (كابن حجر)
في تحفته (لم يكك المسجد
وهو) القول (المعتبر
كذلك في الرجعة
الحلف نقل) وهي
التي تنبئ له (أي لأجله
ويحيط عليها) إذ
تصل (به مع التحويط
وهل منها الفضلة التي
تجمل بين جزئي المسجد
الظاهر نعم لصديق
الضابط فمطى حكمه
قال في شرح المهلب قال
صاحب الشامل والبيان
ما كان مضافا إلى المسجد
وعبارة الحاصل هي
المتصلة به خارجة قال
النووي وهو الصحيح
خلافا لقول ابن

أن يقال بالصحة خلا على القوي وهو الإقرار بتصحيح الكلام ما أمكن وجبند لا يجوز إخراجها
بلونهم وإن قلنا بطلانه لم يجز إخراجها لتعليله ولا بدونه إما لأنه خلاف شرط الواقف وإما لقصد
الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لأنه شرط فيه عرض صحيح لأن إخراجها
مخطة ضبايعها بل يجب على ناظر الوقف أن يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها
وفي بعض الأوقات لا يخرج إلا بذكره وهذا لا بأس به ولا وجه لبطلانه وهو كما قلنا عليه قوله
إلا برهن في المدلول القوي فيصح ويكون المقصود أن يجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به بشرط
بأن يضع في خزنة الوقف ما يتذكر هو به إعادة الموقوف ويتذكر الخازن به مطالبته فينبغي أن
يصح هذا متى أخذه على غير هذا الوجه الثاني الذي شرطه الواقف لم يمنع ولا يقول بأن تلك
الذكر تنبئ زهنا بل له أن يأخذها فإذا أخذها طالبه الخازن برد الكتاب ويجب عليه أن يرده
أيضا بغير طلب ولا يبعد أن يحمل قول الواقف إلا برهن على هذا المعنى حتى يصح إذا ذكره بلفظ الرهن
تعزيزا لا لفظ على الصحة ما أمكن وجبند لا يجوز إخراجها بالشرط المذكور و يمنع غيره ولكن لا يثبت له
أحكام الرهن ولا يستحق بيقه ولا يبدل الكتاب الموقوف إذا تلف بغير تفریط ولو تلف ضمنه ولكن
لا يتعين ذلك المهرن لو فاته ولا يمنع على صاحبه التصرف فيه انتهى (الثاني) عصة الضمان لما إذا قامت
الاعيان فإن لم تكن مضمونة على من يبيده كالأوديعة والمال في بد الشرط والوصي والوكيل فلا يصح
ضمانها قطعا وإن كانت مضمونة صح ضمان ردها على المذهب ولا يصح ضمان قيمتها لو توافقت على
الصحيح لأنها قبل التأييد غير واجبة (الثالث) قبول الأجل فلا يصح تأجيل الاعيان على المذهب ولو قال
أشترت بهذه الدارهم على أن أسامها في وقت كذا لم يصح لأن الأجل شرع رفقة للنحصيل والمعين حاصل
(فوائد) الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالا إلا راس مال السلم وعقد الصرف والر با في الذمة
والقرض وكل مال متلف قهري والإجارة في إجارة الذمة وقرض القاضي مهر المثل على الممتنع في المفوضة
وعقد كل نائب أو ولي لم يؤذن له في التأجيل لفظا أو شرعا وليس فيه دين لا يكون إلا حالا ولا الكتابة
والدية وليس فيه دين يتأجل ابتداء بغير عقد إلا في القرض في المفوضة إذا ترأضيا (الثانية) تنافي الذمة لا يتعين
إلا بقبض مكلف بصير إلا في صورتين الأولى إذا خالها على طعام في الذمة وأذن في صرفه لولده منها
والأخرى النفقة التي في الذمة إذا أنفق على زوجة صغيرة أو مجنونة باذن الولي برئ وإن لم يقبض المكلف
(الثالثة) لا تجل لأجل قبل وقته إلا بموت المدين ومنه مخرج العبد المأذون وقتل المرتد وباسمرفاقه إذا كان
محرريا وبالجنون على ما وقع في الرضوخ والإصح خلافاه ويستثنى من الموت المسلم الحاني ولا عاقلة له تؤخذ
الذمة من بيت المال مؤجلة ولا تحمل عونه ولو أعترف وأنكرت العاقلة أخذت منه مؤجلة فلو مات لم يحمل
في وجهه ولو صيحت الذمة مؤجلة لم يحمل في وجهه والأصح فيها الحلول ولا يحمل موت الدائن بلا خلاف
إلا في صورة على وجه وهي ما إذا خالها على الرضاع ولده منها وعلى طعام وضعه في ذمتها وذكر تأجيله وأذن
في صرفه للضي ثم مات المحتلم وكذا يحمل عبوت الصبي على وجهه ولا يحمل موت نائب غير الدائن والمدين على
وجهه إلا في هذه الصورة (الرابعة) الحال لا يتأجل إلا في مدة الحيار وأما بعد الزوم فلا واستثنى الروباني
والمتولى ما إذا نذر أن لا يطالبه إلا بعد شهر أو أوصى بذلك قلل البلقيني والتحقيق لا استثناء للحلول مستمر
(قوله والر با في الذمة) أي وإلا عقد الربا في الذمة قال في التحفة كبعثك هذا بما صفة كذا في ذمتك
ثم يعين ويقبض قبل التفرق ١ هـ (قوله وضعه) لعله وصفه (قوله بعد الزوم) أي لزوم البيع

عليه محل التلذذ بالدهن
من غير إيلاج وعليه
ينبغي كراهته خروجاً
من الخلاف انتهى
(والمالك في الحرم
للمعمور وملك
المعمور في المشور)
أي الأصح (ثم حرم
المسجد اجعل حكمه
كحكمه فيما لمن حرمه)
على ما قاله السيوطي
قال فيحرم المكث فيه
لجنب ويجوز الاعتكاف
فيه وغير ذلك (قلت
وقال غيره) أي غير
الأصل (كأبن حجر)
في تحفته (لم يكك المسجد
وهو) القول (المعتبر
كذلك في الرجعة
الحلف نقل . وهي
التي تبنى له) أي لأجله
ويحيط عليها (إذا
تصل) به مع التحويط
وهل منها الفضلة التي
تجمل بين جزئي المسجد
الظاهر نعم لصديق
الضابط فتعطي حكمه
قال في شرح المهلب قال
صاحب الشامل والبيان
ما كان مضافاً إلى المسجد
وعبارة الحاصل هي
المتصلة به خارجة قال
النووي وهو الصحيح
خلافاً لقول ابن

أن يقال بالصحة خلا على اللغوي وهو الإقرار بتصحيح الكلام ما أمكن وحينئذ لا يجوز إخراجها
بل هو إن قلنا بطلانه لم يجز إخراجها به لتعلمه ولا بدونه إما لأنه خلاف شرط الواقف وإما لقصد
الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقاً ولو قال ذلك صحح لأنه شرط فيه عرض صحيح لأن إخراجها
مظنة فيباعها بل يجب على ناظر الوقف أن يمكن كل من يقصد الانتفاع بذلك المكث في مكانها
وفي بعض الأوقات لا يخرج إلا بتدكير وهذا لا بأس به ولا وجه لبطلانه وهو كما قلنا عليه قوله
إلا برهن في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود أن تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به بشرط
بأن يضع في خزنة الوقف ما يتذكر هو به إعادة الوقف ويتذكر الخازن به مطالبته فينبغي أن
يصح هذا متى أخذه على غير هذا الوجه الثاني الذي شرطه الواقف فيمنع ولا يقول بأن تلك
التدكير تبنى رهناً بل له أن يأخذها فإذا أخذها طالبه الخازن برد الكتاب ويجب عليه أن يردّه
أيضاً بغير طلب ولا يبعد أن يحمل قول الواقف إلا برهن على هذا المعنى حتى يصح إذا ذكره بلفظ الرهن
عنه ولا لفظ على الصحة ما أمكن وحينئذ يجوز إخراجها بالشرط المذكور ويمنع غيره ولكن لا يثبت له
أحكام الرهن ولا يستحق بيقه ولا بدل الكتاب الموقوف إذا تلف بغير تفریط ولو تلف ضمنه ولكن
لا يضمن ذلك الموقوف لو فاته ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه انتهى (الثاني) صحة الضمان لها إذا قامت
الأعيان فإن لم تكن مضمونة على من في يده كالوديعه والمال في يد الشريك والوصي والوكيل فلا يصح
ضمانها قطعاً وإن كانت مضمونة صح ضمان ردها على المذهب ولا يصح ضمان قيمتها لو تلفت على
الصحيح لأنها قبل التلف غير واجبة (الثالث) قبول الأجل فلا يصح تأجيل الأعيان على المذهب ولو قال
أشتريت هذه الدراهم على أن أسلمها في وقت كذا لم يصح لأن الأجل غير رقة التحصيل ولله من غاصل
(فوائد) الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالاً إلا رأس مال السلم وعقد الصرف والربا في الذمة
والقرض وكل مال متلف فلهي والإجارة في الإجارة الذمة وقرض القاضى مهر المثل على الممتنع في المفوضة
وعقد كل نائب أو ولي لم يؤذن له في التأجيل لفظاً أو شرعاً وليس فيه دين لا يكون إلا رجلاً إلا الكتابة
والدية وليس فيه دين يتأجل ابتداءً بغير عقد إلا في القرض في المفوضة إذا ترأضياً (الثانية) متى في الذمة لا ينعين
إلا بقبض مكلف بصير إلا في صورتين الأولى إذا خالها على طعام في الذمة وأذن في صرفه لولده منها
والأخرى النفقة التي في الذمة إذا أنفق على زوجة صغيرة أو مجنونة باذن الولي برئ وإن لم يقبض المكلف
(الثالثة) لا تجل لأجل قبل وقت الإموت المذكور ومنه موت العبد المأذون وقتل المرتد وباسترقاقه إذا كان
محرراً وبالجنون على ما وقع في الروضة والأصح خلافه ويستثنى من الموت المسلم الحائض ولا عاقلة له تؤخذ
الذمة من بيت المال مؤجلة ولا تجل بموته ولو أعترف وأكثرت العاقلة أخذت منه مؤجلة فلو مات لم تجل
في وجهه ولو ضمن الدين مؤجلاً ومات لم تجل في وجهه والأصح فيها الحلول ولا تجل بموت الدائن بلا خلاف
إلا في صورة على وجه وهي ما إذا خالها على إرضاع ولده منها وعلى طعام وضعه في ذمتها وذكر تأجيله وأذن
في صرفه للضي ثم مات المتخلع وكذا تجل بموت الصبي على وجه ولا تجل بموت ثالث غير الدائن والمدين على
وجه إلا في هذه الصورة (الرابعة) الحال لا يتأجل إلا في مدة الخيار وأما بعد الزوم فلا استثنى الروائي
والمتولي ما إذا نذر أن لا يطالب إلا بعد شهر أو أرمي بذلك فلا البقنى والتحقيق لا استثناء من الحلول مستمر
(قوله والربا في الذمة) أي والإعقد الربا في الذمة قال في التحفة كبعثك هذا بما صفته كذا في ذمتك
ثم يعين ويقبض قبل التفرق ١ هـ (قوله وضعه) لعله وضعه (قوله بعد الزوم) أي لزوم البيع

عن الحيف والحنابة
ومكته ويكنى بنية
غسل العبد عن نية غسل
الجمعة (أى غالبا)
وخرج بقوله من
جنس ما إذا اغتسل
لحنابة وجمعة فلا يحصل
لأن كلا مقصود كذا
قالوه (على خلاف
ظاهر) أى مشهور
وخرج أيضا ما لو
طاف للإفاضة فلا يكتفى
عن طواف الوداع
واحتز بغالبا عما لو
كان لشخص على امرأة
عدتان أحدهما حمل فهل
يتداخل أم لا وجهان
أصحهما الأول وقيل لا
لاختلاف الجنس
(العاشر أعمال الكلام
أولى من أماله .
والكلام يافى الأعمال .
أولى من الإهمال فيما
قالوا) ومن فروعها
ما لو أوصى بطل وله
طبل هو وطبل يحمل
الانتفاع به حمل على
الثاني وكذلك الفعل
فن فروعها مسألة
اشتباه الخمسة الأوانى
على الخمسة من الرجال
فتوضأ وأم كل منهم
في صلاة ففي الأصح
يميلون العشاء إلا
إمامها فيعيد المغرب

ألا زكاة ما استقر قال والسلم أول لعدم الوجوب من الأجرة لأنها مقبوضة بملك التصرف فيها
بخلافه وقول الرافعي إن العرض يجب فيه الزكاة عموماً على ما إذا ثبت في الدية بالقرض انتهى رل
البحر والحاوي للسلم فيه التجارة لا تجب زكاته قولاً واحداً فإذا قبضه استأنف الخمول قال في الخادم
وإذا قلنا بوجودها فلا يدفع حتى يقبض وهل يقبض بحالة الوجوب أو القبض فيه فطور والصواب اعتبار
أقل القيمتين كالأرض فإن الزكاة مؤساة انتهى وأما النقد فللحديث وجوب الزكاة فيه ثم إن كان حالاً
وتيسر أخذه بأن كان على مقرم لم يحضر بأذيل ويجب إخراجها في الحال وإن كان مؤجلاً أو على معسر
أو منكراً أو بما طل لم تجب حتى يقبض قال الزركشي وهل يتعلق به نعلق شركة كالأعيان أو لا لم أر من
صرح به وإن قلنا به فهل نسمع دعوى المالك بالكل لأن له ولاية القبض لأجل أدائه الزكاة وإذا
حلف فهل يحلف على الكل أو يقول إنه باقى في ذمته وإنه يستحق قبضه بنفى الثاني (مما منع الدين
وجوبه وما لا يمنع) فيه فروع (الأول) الماء في الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه قال في الكفاية
ولا فرق بين الحال والمؤجل (الثاني) البتة كذلك (الثالث) الزكاة وفيها أقوال لمصحها لا يمنع وجوبها
لأنها تتعلق بالعين والدين بالذمة فلا يمنع أحدهما الآخر كالدين وإرض الحنابة والثاني يمنع لأن ملكه
غير مستقر لتسلط المستحق على أخذه وقيل لأن مستحق الدين تلزمه الزكاة فلو أوجبت على المديون أيضاً
لزم منه ثلثة الزكاة في المال الواحد (الثالث) يمنع في الأموال الباطنة وجه النقد وروض التجارة
دون الظاهرة وهي الزروع والثمار والمتاع والمعادن لأنها تامة بنفسها وشواء كان الدين حالاً أو مؤجلاً
من جنس المال أو غيره ولا دى أو لله كالزكاة السابقة والكفارة والنذر (الرابع) زكاة الفطر نقل الاتفاق
على أن الدين يمنع وجوبها كما أن الحاجة إلى صرفه في نفقة القريب بمنعه قال ولو ظن أن
لا يمنعه كما لا يمنع وجوب الزكاة ما كان يبعد ونقل النووي في نكته على التنبيه منع الوجوب عن الأصحاب
ومبنى عليه في الحاوي الصغير لكن صحح الرافعي في الشرح الصغير أنه لا يمنع وهو مقتضى كلامه في الصغير
(الخامس) الحج بمنع الدين وجوبه حالاً كان أو مؤجلاً وفي وجهه إن كان الأجل بمنع وجوبه
الحج لزمه وهو شاهد (السادس) الكفارة والظاهر أن الدين يمنع وجوب الإعتاق ولم أر من صرح به
إلا أن الأذرى في القوت قال بنفى أن يكون كالحج (السابع) النفل ومنع أيضاً كما يظهر (الثامن)
نفقة القريب (التاسع) سيرة الإعتاق لا يمنعه الدين في الأظهر فلو كان عليه دين بقدر ما يده
كهو قيمة الباقي قوم عليه لأنه مال له نافذ تصرفه ولهذا لو اشترى به عبداً واعتقه نفلاً ولا يأنى لأنه غير
موسر (تمة) والأصح أنه لا يمنع ملك الوارث الزكاة كما تقدم ولا صحة الوصية ولا شراء القريب ومنع
نفوذ الوصية والتبرع وتصرف الوارث في الزكاة حتى يقبضه وجواز الصدقة ما لم يرج وفاء (ما ثبت
في الدية بالإعسار وما لا يثبت) قال في شرح المهذب المحقق المالية الواجبة لله تعالى فلا تارة ضرب
(ضرب) يجب لا بسبب مباشرة من العبد كزكاة الفطر فإذا عجز عنه وقت الوجوب لم يثبت في ذمته فلو أيسر
بعد ذلك لم يجب (ضرب) يجب بسبب من جهته على جهة البدل كجزأ الصبي وذية الخلق والطبيب والباين
في الحج فإذا عجز عنه وقت وجوبه وجب في ذمته تغليبا لمضى الغرامة لأنه إنلاف محض (ضرب)
يجب بسبب مباشرة لا على جهة البدل ككفارة الجماع في رمضان وكفارة البين والظهار والقتل ودم
التمتع والقران والنذر وكفارة قوله أنت على حرام فقها قولان مشهوران أحدهما يثبت في الذمة لى
(قوله فلا يدفع) أى الزكاة (قوله والأصح أنه) أى الدين (قوله وكفارة قوله الخ) أى بناء على أنه

(لكن إذا ما) زائدة
 (استويا بالنسبة)
 أى الإعمال والإعمال
 فيقدم الإعمال (إلى
 كلام حسبها قد نبه)
 السبوطى نقلا عن التاج
 السبكي ووالده أما إذا
 كان الإعمال خفيا بحيث
 أنه لا يفهم من اللفظ بل
 يكاد أن يكون لغوا
 فالإعمال مقدم ومن
 فروعها ما لو قال
 أوصيت له بعود من
 عيادي وله صود
 فهو وعود قسى فالأصح
 بطلان الوصية لما ذكر
 ومنها ما لو قال زوجتك
 فاطمة ولم يقل بتى
 فالأصح بطلان النكاح
 لكثرة الفسواطم
 (قالوا) أى العلماء
 (وفيها يدخل التأسيس
 . أول من التأكيد
 يارئيس) فإذا دار
 لفظ محتمل لما فيحمل
 على التأسيس فن
 فروعها ما لو قال أنت
 طالق أنت طالق
 فيحمل على الاستئناف
 (الحادثة عشر الحراج
 بالضم) أصلها
 الحديث الصحيح الذى
 أخرجه الشافعى وغيره
 الحراج بالضم وأصله
 أن رجلا اشترى

فدر عليه لزمه والثانى لا يوجبها تجزأ الصيد أولى من الفطرة لأن الكفارة مؤخذة على فعله كجزاء
 بخلاف الفطرة انتهى قلت ولو لزم الفدية الشيخ المهرم عن الصوم وكان معسرا ففي الروضة وأصلها
 قولان في ثبوتها في ذمته كالكفارة قال في شرح المهذب ينبغي أن يكون الأصح هنا أنها تسقط ولا يلزمه
 إذا أسير كالفطرة لأنه عاجز حال التكليف بالفدية وليست في مقابلة جناية بخلاف الكفارة فالأقسام
 على هذه أربعة وفي الحواهر للمقول لو نذر الصدقة كل يوم بكذا فرت أيام وهو معسر ثبتت في ذمته
 ولو ماتت زوجته وهو غائب فجهت من مالها لم يثبت في ذمته الزوج أفق به القاضي جلال الدين البلقيني
 (تذييل) عن الغريب قول القاضي حسين أن الطلاق يثبت في الذمة قال السبكي حكيت مرة لأبن الرفعة
 فقال عمرى ما سمعت ثبوت طلاق في الذمة قال ولا شك أن ابن الرفعة سمعه وكتبه مرات لكنه لغرابته
 ونكارة لم يبق على ذهنه ويتفرع على ذلك فروغ (ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه) قال في الروضة
 وأصلها في الأمان إذا وقت التركة لحقوق الله وحقوق الأدميين قضيت جميعا وإن لم ينف وتعلق
 بعضها بالعين وبعضها بالذمة قدر المتعلق بالعين سواء اجتمع النوعان أو انفرد أحدهما وإن اجتمعا
 وتعلق الجميع بالعين أو الذمة فهل يقدم حق الله تعالى أو الأدمي أو يستويان فيه أقوال (ظهرها (الأول)
 ولا تجرى هذه الأقوال في المحجور عليه بقليل إذا اجتمع النوعان بل تقدم حقوق الله تعالى ما دام
 غيبا هـ ومن أمثلة ما تجرى فيه الأقوال اجتماع الدين مع الزكاة والفطرة أو الكفارة أو النذر أو جزاء
 الصيد أو الحج كما صرح به في شرح المهذب والأصح في الكل تقديمها على الدين وكذا حريابة
 العتق مع الدين وصحاح في اجتماع الجزية مع الدين التسوية لأنها في معنى الأجرة فالتحقت بدين
 الأدمي ومن اجتماع حقوق الله تعالى فقط الزكاة والكفارة والحج قال السبكي واللوجه أن يقال
 إن كان النصاب موجودا قدمت الزكاة والإفستويان (تذييل) فيما يقدم عند الاجتماع من غير
 الدين اجتمع محدث وجنب وحائض وذو نجاسة وميت ومعتك مراه مباح أو موصى به لأخو ج الناس
 إليه ولا يكتفى إلا أجدهم قدم الميت على الجميع لأنه نجاسة أمره فخص بأكل الطهارتين ولأن القصد من غسله
 تنظيفه ولا يحصل بالتراب والقصد من طهارة الأحياء استباحة الصلاة وهو حاصل بالتيمم وقدم بعده من
 عليه نجاسة لأنه لا بدل للطهارة ثم الحائض لأن حدثها أعظم وفي وجه يقدم الحنب عليها لأن غسله مخصوص
 عليه في القرآن ولا خلاف الصحابة في صحة تيمم الحنب كونها وفي وجه يستويان فيترفع بينهما وقيل
 بتقديم ويقدم الحنب على الحديث إن لم يكف الماء واحدا منهما أو كني كلامهما أو كني الحنب فقط وإن
 كني الحديث فقط قدم فإن كان شهما ظاهري قدم على الميت لبقاء الروح (اجتماع) يغتسل الجمعية ومن غسل
 الميت فان قلنا غسل الجمعية أكد قدم أو غسل الميت قدم اجتماع حدث وطيب وهو محرم فإن أمكن غسل
 الطيب بعد الوضوء فذاك وإلا قدم غسل الطيب لأنه لا بدل له والوضوء له بدل ولو كان نجاسة وطيب
 قدمت النجاسة لأنها أغلظ وبطل الصلاة بخلافه (اجتماع) كسوف وجمعة أو فرض آخر فان خيف

ظهار أو يمينا (قوله أربعة) أى بزيادة هذا القسم على الثلاثة المذكورة. الأول : ما لا يثبت في الذمة
 قطعا كزكاة الفطر ، والثاني : ما يثبت في الذمة قطعا كجزاء الصيد وفدية نحر الحلف ، والثالث :
 ما يثبت في الذمة على الأصح لكفارة الجماع في رمضان ، والرابع : ما لا يثبت في الذمة على الأصح
 كفدية الصوم في حق الشيخ المهرم (قوله ويتفرع على ذلك) أى على ما نهت في اللمة وما لا يثبت في
 المالية (قوله للطهارة) أى لطهارتها (قوله ظاهري) أى ظاهري (قوله ومن غسل) أى فرغ من غسل

عبدًا ثم بعد مدة وجد به حيا فردّه فقال البائع قد استعمل عبدي وقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكر إن الحراج أى الانتفاع الذى انتفع به المشتري مقابل بالضمان الذى عليه لو تلف المبيع عنده (ثم الحراج بالضمان وهو من لفظ الحديث النبوى فاستن) أى استظهره من فروعهما أن ما حدث من البيع من ثمرة وغيرها للمشتري (لكنه خرج عن ذلك ماله) أعنت المرأة عبدا للقوى (أى الله تعالى وهو من أسماءه الحسنى) فلائها ولاؤه والعقل لوه جنى على عصبية لها رأوا (دونه أى الولد) (وقد يرى) أى يظهر (في المصبات غير الولد) (مثله) في الحكم في أنه (بمقل) في الدية عنها (في) قتل (الخطأ ولا إرث له) ليكون المستثنى صورتين (الثانية عشر الخروج من الخلاف مستحب) اعلم هذاك الله أن هذه المساعدة أمرها عظيم وهي عظيمة الإشكال

فثبت القرص قدم لأبنائهم والأقدم الكسوف في الأظهر لأنه يحشى لوائه بالإجماع ثم غلبت الجمعة فيعرضا للكسوف ثم يصل الجمعة ولا يحتاج إلى أربع غلظ (اجتمع) حيد وكسوف وجنازة فليست الجنازة خوفا من تغير الميت ولو اجتمع جمعة وجنازة فكذلك إن لم يضح الوقت فإن ضاقت فليست الجمعة لأنها فرض عين وقبل الجنازة لأن الجمعة بدلا (اجتمع) كسوف ووتر أو زوايح قدم الكسوف مطلقا أو كسوف وحيد ونجف فثبت الميت قدمه ولا فالكسوف (اجتمع) في زكاة الفطر رجل ورجل وزوجه وولده الصغير والكبير والأب والأم ولم يجد إلا بعض الصبيان في المسئلة عشرة أوجه حكاهما في شرح المهذب (مضاهيها تقدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الأب ثم الأم ثم ولده الكبير والثاني يقدم الزوجة على نفسه لأن لغيرها تحب المحرمات) (والثالث) يبدأ بنفسه ثم عن شاة (الرابع) بتغير (الخامس) بتغيره مؤزها على الجميع (السادس) بتغيره عن أحدهم لا بعينه (السابع) يقدم الأم على الأب (والثامن) يستويان فيغير بينهما (التاسع) يقدم الابن الكبير على الأبوين لأن النص ورد بتفقه والفطرة يتبعها (والعاشر) يقدم الأقرب على الزوجة لأنه قادر على إزالة سبب الزوجية بالطلاق بخلاف القرابة ولو اجتمع المذكر والمذكورة قدموا على ما ذكره لأن الأم تقدم فيها على الأب في الأصح لأن النفقة شرعت لئلا يدفع الحاجة والأم أكثر حاجة وأقل حيلة والفطرة لم تشرع لدفع ضرر المخرج بل لتشريبه ونظيره والأب أحق بهذا فإنه منسوب إليه ويشترط بشره ولو اجتمع في الفطر ابنا في مرتبة غير قال لرفعى ولم يتعرضوا للإفراق وله فيه مجال كظايره (اجتمع) على رجل حدود فان كانت له ثمة في قدمه لأخف وأخف فيقدم حد الشرب ثم حد الزنا ثم قطع السرقه أو الحاربة ثم قتل الردة وإن كانت لأدنى فكذلك فيقدم حد القذف ثم القطع ثم القتل فلو اجتمع من حق قطع لو قتل قدم من سبق حذبه من جهلا وجنى عليهم معاقرع وإن اجتمع الصنفان قدم حد القذف على جلد الزنا لأنه حق أدنى وقيل لا يرد أخف وبنى عليه اجتماع حد الشرب والقذف فعلى الأصح يقدم القذف وعي الثاني بتغير وبجريان في اجتماع القطع والقتل قصاصا مع جلد الزنا فعلى الأصح يقدم عليه ولو اجتمع قتل القصاص والردة والزنا قدم القصاص قطعاً وقيل في الزنا يقتل تمامه دون ابتداء حد ولو اجتمع قتل الزنا والردة لم يحضر في فيه نقل والذي يظهر أنه رجم لأنه يحصل مقصوده بخلاف ما لو قتل بالسيف فإنه يحصل قتل الردة دون الزنا (فرع) وبقر من هذه المسائل مسائل اجتماع تعارض المصلحة والنجاسة فيها الصلاة أول الوقت بالنسب وآخره بالوضوء والأظهر استحباب التأخير إن تيقن الوضوء والتقدم إن ظنه أو جوز وجوده أو توهمه قال إمام الحرمين والخلاف فيمن أراد الاتصاف على صلاة واحدة فإن صلى أوله بالنسب وآخره بالوضوء فهو النهاية في تحصيل المصلحة (ومنها) الصلاة أول الوقت منفردا وآخره جماعة وفي الأفضل طريق قطع أكثر العرافين باستحباب التأخير وأكثر الخراسانيين باستحباب التقدم وقال آخرون حكمه حكم الماء فإن تعينت الجماعة آخره والتأخير أفضل وإلا فالتقدم قال النووي وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أنه منجي أمة يؤخرون الصلاة عن أول وقتها قال فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة قال فالذى يختاره أن يصلي مرتين فإن اختصر على واحدة فإن تيقن حصول الجماعة فالتأخير أفضل لتحصيل شعارها الظاهر ولأنها فرض كفاية وفي وجه فرض عين في

محصلها تخرج من الخلاف قال ومحمّل أن يقال إن فحش التأخير عن التقديم أفضل وإن خف فلا ينتظر
 أفضل (ومنها) الصلاة أول الوقت قارياً أو قاعداً وآخره مشهوراً أو قائماً وفيه الخلاف وفي التيمم
 (ومنها) الصلاة أول الوقت قاصراً وآخره مقياً يصلي قاصراً بلا خلاف نقله في شرح المذهب عن
 صاحب البيان (ومنها) لو خاف فوت الجماعة إن استمر الوضوء فأدركها أول من الإصباح لا كله نقله
 النووي عن صاحب الفروع وقال فيه نظر (ومنها) لو خاف فوت الركعة إن مشى إلى الصف الأول قال
 في شرح المذهب لم أر فيه لأصحابنا ولا لغيرهم شيئاً والظاهر أنه إن خاف فوت الركعة الأخيرة وإن
 خاف فوت غيرها مشى إلى الصف الأول للأحاديث الصحيحة في الأمر بانيته والازدحام عليه (ومنها)
 لو قدر أن يصلي في بيته قائماً منفرداً ولو صلى مع الجماعة احتج أن يقعد في بعضها فالأفضل
 الانفراد محافظة على القيام ذكره الشافعي والأصحاب (ومنها) لو ضاق الوقت على سنن الصلاة
 قال بغوى في فتاويه ما تحصله إن السنن تجزى بالسجود يأتي بها بلا إشكال وأما غيرها فالظاهر
 الإتيان بها أيضاً لأن الصديق كان يقول القراءة في الصبح حتى تطلع الشمس قال ومحمّل أن
 لا يأتي بها إلا إذا أدرك الركعة قال الإسوي وفيما قاله نظر (ومنها) لو ضاق الماء والوقت عن
 استيعاب سنن الوضوء ومحبب الاختصار على الواجبات صرح به النووي في شرح التبيين (ومنها)
 اجتمع في الإمامة الأئمة والأقراء والأورع والأصح تقدم الأئمة عليهم لأختصاص الصلاة إلى مزيد
 الفقه لكثرة عوارضها وقبل بالتساوي لتبادل الفضيلتين (ولو اجتمع الأئمة والنسب) فالأظهر تقدم
 الأئمة لأنه صفة في نفسه والنسب صفة في آباءه ولو اجتمع مع الهجرة فالجديد تقدمهما واختار النووي
 تقدم الهجرة عليهما ومحب في شرح المذهب ولو اجتمع الأئمة والبصير فقبل الأئمة أولى لأنه أخصم
 ولا ينظر إلى ما يليه وقبل البصير لأنه أكثر تحفظاً من النجاسة والأصح أنهما سواء لتعادلهما ولو اجتمع في
 صلاة الخنزة الحر البعيد والعبد القريب والحر غير الفقيه فالأصح تقدم الحر الثالث يستويان لتعادلهما
 وقريب من هذه المسائل الخصال المعتبرة في الكفاءة هل يقابل بعضها ببعض الأصح المنع فلا يكافئ رقيق
 خفيف حره فاسق ولا حر معبر رقيق سليمة ولا عفيف دنيء النسب فاسقة شريفة وفي نظير المسألة من
 القصاص لا تقابل جزماً فلا يقادع عبد مسلم بكافر حر بلا خلاف (خاتمة) لا يقدم في التراخي على الحقوق
 أحد إلا يرجح وله أسباب أحدها سبق كجماعة ما توارثها كل يكني أحدهم قدم أشبههم توارثاً والمستحاضة
 ترى الدم بصفتين مستويين فترجح الأسبق وكازدحام في الدعوى والإجاء والدرس ولو وكل رجلاً في
 بيع عبده وآخر في عتقه قال الدبلي من سبق فله الحكم فإنها القوة فلو أقر الوارث بدين وأقام الآخر بدين
 والركعة لا نفي بينهما قال صاحب الأشراف يقدم دين البينة نالها الفرقة في مواضع كثيرة كازدحام الأولياء
 في النكاح والعبد في العتق والمقتضين في الحائض عليهم معاً القول في من المثل وأجرة المثل ومهر المثل
 وتوابعها أطر من المثل فقد ذكر في مواضع في شراء الماء والتيمم وشراء الراد ونحوه في الحج وفي بيع
 مال المحجور وكفيلس والموكل والمنع من أداء الدين وتحصيل المسلم في موطن المنصوب وإيل الديّة وغيرها
 ويعلق بها كل موضع اعتبرت فيه القيمة فإنها عبارة عن من المثل وتبدل بذكر حقيقة فتقول بخلاف باختلاف
 (قوله ذكره الشافعي) في نسخة الرافعي (قوله ومحمّل أن لا يأتي بها) أي إذا أتى بها فانت
 الركعة وإلا حصلت وهذا المعنى لأجل تطبيق العبارة التي تقدمت في أولها (قوله والنسب)
 له والنسب (قوله في العتق) أي بالوصية

محمّلها تخرج من الخلاف قال ومحمّل أن يقال إن فحش التأخير عن التقديم أفضل وإن خف فلا ينتظر
 أفضل (ومنها) الصلاة أول الوقت قارياً أو قاعداً وآخره مشهوراً أو قائماً وفيه الخلاف وفي التيمم
 (ومنها) الصلاة أول الوقت قاصراً وآخره مقياً يصلي قاصراً بلا خلاف نقله في شرح المذهب عن
 صاحب البيان (ومنها) لو خاف فوت الجماعة إن استمر الوضوء فأدركها أول من الإصباح لا كله نقله
 النووي عن صاحب الفروع وقال فيه نظر (ومنها) لو خاف فوت الركعة إن مشى إلى الصف الأول قال
 في شرح المذهب لم أر فيه لأصحابنا ولا لغيرهم شيئاً والظاهر أنه إن خاف فوت الركعة الأخيرة وإن
 خاف فوت غيرها مشى إلى الصف الأول للأحاديث الصحيحة في الأمر بانيته والازدحام عليه (ومنها)
 لو قدر أن يصلي في بيته قائماً منفرداً ولو صلى مع الجماعة احتج أن يقعد في بعضها فالأفضل
 الانفراد محافظة على القيام ذكره الشافعي والأصحاب (ومنها) لو ضاق الوقت على سنن الصلاة
 قال بغوى في فتاويه ما تحصله إن السنن تجزى بالسجود يأتي بها بلا إشكال وأما غيرها فالظاهر
 الإتيان بها أيضاً لأن الصديق كان يقول القراءة في الصبح حتى تطلع الشمس قال ومحمّل أن
 لا يأتي بها إلا إذا أدرك الركعة قال الإسوي وفيما قاله نظر (ومنها) لو ضاق الماء والوقت عن
 استيعاب سنن الوضوء ومحبب الاختصار على الواجبات صرح به النووي في شرح التبيين (ومنها)
 اجتمع في الإمامة الأئمة والأقراء والأورع والأصح تقدم الأئمة عليهم لأختصاص الصلاة إلى مزيد
 الفقه لكثرة عوارضها وقبل بالتساوي لتبادل الفضيلتين (ولو اجتمع الأئمة والنسب) فالأظهر تقدم
 الأئمة لأنه صفة في نفسه والنسب صفة في آباءه ولو اجتمع مع الهجرة فالجديد تقدمهما واختار النووي
 تقدم الهجرة عليهما ومحب في شرح المذهب ولو اجتمع الأئمة والبصير فقبل الأئمة أولى لأنه أخصم
 ولا ينظر إلى ما يليه وقبل البصير لأنه أكثر تحفظاً من النجاسة والأصح أنهما سواء لتعادلهما ولو اجتمع في
 صلاة الخنزة الحر البعيد والعبد القريب والحر غير الفقيه فالأصح تقدم الحر الثالث يستويان لتعادلهما
 وقريب من هذه المسائل الخصال المعتبرة في الكفاءة هل يقابل بعضها ببعض الأصح المنع فلا يكافئ رقيق
 خفيف حره فاسق ولا حر معبر رقيق سليمة ولا عفيف دنيء النسب فاسقة شريفة وفي نظير المسألة من
 القصاص لا تقابل جزماً فلا يقادع عبد مسلم بكافر حر بلا خلاف (خاتمة) لا يقدم في التراخي على الحقوق
 أحد إلا يرجح وله أسباب أحدها سبق كجماعة ما توارثها كل يكني أحدهم قدم أشبههم توارثاً والمستحاضة
 ترى الدم بصفتين مستويين فترجح الأسبق وكازدحام في الدعوى والإجاء والدرس ولو وكل رجلاً في
 بيع عبده وآخر في عتقه قال الدبلي من سبق فله الحكم فإنها القوة فلو أقر الوارث بدين وأقام الآخر بدين
 والركعة لا نفي بينهما قال صاحب الأشراف يقدم دين البينة نالها الفرقة في مواضع كثيرة كازدحام الأولياء
 في النكاح والعبد في العتق والمقتضين في الحائض عليهم معاً القول في من المثل وأجرة المثل ومهر المثل
 وتوابعها أطر من المثل فقد ذكر في مواضع في شراء الماء والتيمم وشراء الراد ونحوه في الحج وفي بيع
 مال المحجور وكفيلس والموكل والمنع من أداء الدين وتحصيل المسلم في موطن المنصوب وإيل الديّة وغيرها
 ويعلق بها كل موضع اعتبرت فيه القيمة فإنها عبارة عن من المثل وتبدل بذكر حقيقة فتقول بخلاف باختلاف

(قوله ذكره الشافعي) في نسخة الرافعي (قوله ومحمّل أن لا يأتي بها) أي إذا أتى بها فانت
 الركعة وإلا حصلت وهذا المعنى لأجل تطبيق العبارة التي تقدمت في أولها (قوله والنسب)
 له والنسب (قوله في العتق) أي بالوصية

والموضع والتحقيق أنه راجع إلى الاختلاف في وقت اعتباره أو مكانه الموضع الأول التيمم فلا يكره
 فيه ثلاثاً أو جبه (أحدها) أنه أجبره نقل الماء إلى الموضع الذي هو المشتري فيه ويختلف ذلك تبعاً للمسألة
 وقربها (الثاني) أنه قيمة مثله في ذلك الموضع في حال الأوقات فإن الشربة الواحدة في وقت مرة الماء
 يرغب فيها بدنانير فلو كلفناه شراءه بقيته في الحال لحقته المشقة والمخرج (الثالث) أنه قيمة مثله في ذلك
 الموضع في تلك الحالة فإن من المثل يعتبر حالة التوجه وهذا هو الصحيح عند جمهور الأصحاب بوجه قطع
 الدار وجماعة من العراقيين ونقله الإمام عن الأكثرين قالوا الوجه الأول بناءً على قوله على أن الماء
 لا يملك وهو وجه ضعيف قال (الثاني) أيضاً ليس بشئ وقال وعلى طريقة الأكثرين الأقرب أن يقال
 لا يعتبر من الماء عند الحاجة إلى سد الرمي فإن ذلك لا ينضبط ورعاً وعبادة الشربة حينئذ بدنانير
 ويعد في الرخص والتخفيفات أنه يؤخذ ذلك على المسافر ويعتبر الزمان والمكان من غير انهما الأمر
 إلى سد الرمي (الموضع الثاني) في الحج جزم الأصحاب بأن من المثل للزاد والماء القليل اللائق به
 في ذلك المكان والزمان هكذا أطلقه عنهم الشيخان قال ابن الرضا وهذا الإطلاق إما يستمر في
 الزاد أمراً للماء فينبئ جريان الوجه المذكورة في التيمم فيكون محتمل أن لا يجري الوجه القليل بقيمة
 الماء في غالب الأحوال فيكون إما يجري في التيمم لتكرره وفي الواقع ينبغي اعتبار من المثل بما جرت
 به غالب العادة من ماضى السنن فإن وجد مثله لزمه وإلا فلا وقال إن عرض في الطريق غلام يبيع بأكثر من
 ثمن مثله فله الرجوع أما إذا كانت العادة غلاءً ثمن الماء والزاد فيلزمه الحج قال ويمكن أن يقال لكل سنة
 يعتبر بنفسها لكن بعسر معرفة مقدار الثمن والزيادة قبل البلوغ إلى المشي (الموضع الثالث) الطعام
 والشراب حال المحيضة ومن المثل فيه هو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان قطعاً وكذا من
 مثل السيرة والرفقة في الكفارة والمبيع بوكالة ومعوها والمسروق يعتبر فيه حالة الشراء والبيع والمسروق
 ومكانه قطعاً (الموضع الرابع) المبيع إذا نحالما وفسخ وكان نالفاً يرجع إلى قيمته وفي وقت اعتباره
 أنفول أو وجوه (أصحها) يوم التلف لأن مورد الفسخ هو العين والقيمة بدل عنها فإذا فات الأصل تعين
 النظر في القيمة إلى ذلك الوقت (والثاني) يوم القبض لأنه وقت دخول المبيع في ضمانه وما يعرض بعد
 ذلك من زيادة أو نقصان فهو في ملكه (والثالث) أقلها لأنها إذا كان يوم العقد أقل فالزيادة حدثت
 في ملك المشتري وإن كانت يوم القبض أقل فهو يوم دخوله في ضمانه (والرابع) أكثر القيمة من القبض
 إلى التلف لأن يده يضمن (والخامس) أقلها من العقد إلى القبض (الموضع الخامس) أطلع في المبيع
 على عيب واقتضى الحال إلى الرجوع بالأرض وهو جزء من ثمنه باعتبار القيمة وفي اعتبارها علم يقان
 المذهب القطع باعتبار أقل قيمته من المبيع إلى القبض لما تقدم في تعليل الثالث في المسألة قبله (والثاني)
 فيه أقوال أحدها هذا والثاني يوم البيع لأن الثمن قابل البيع يومئذ والثالث يوم القبض لما تقدم (نتبه)
 قبل أقل قيمة تبعت فيه عبارة النجاشي واختار القصاص الحاصل بين العقد والقبض
 وقد صرح به في الدعوى قال الإسوي وهو غريب فاه ليس بحكياً في أقواله المبسوطة ورجحاً فصلاً من
 اختياره ومجارة الروضة والشرحين أقل القيمتين قال وأيضاً فلا بد القصاص الحاصل قبل القبض إذا
 زال قبله لأثبت للمشتري به الخيار فكيف يكون مضموناً على البائع نعم يوافق الأول قول الروضة وأصلها
 فيها إلتفات الثمن ورد البيع ببين أو نحوه أنه يأخذ مثله أو قيمته أقل مما كانت من العقد إلى القبض
 (قوله في الوافي) اسم كتاب (قوله ليس بحكياً في أقواله) أي النووي (قوله نعم) استلزاماً من قول

و لم يحصل في ندي
 الخرج برأى قول المصنفين
 من أنه عند صل الله
 عليه وسلم من حيث هو
 جمع هذه الصفة وقد
 يقال إن قوله تعالى
 فيهم الله الله دليل
 هذه المسألة أخرى ندي
 باجمع من حيث هو جمع
 وأصل التشريع وعدم
 الخصوصية وحديث
 عليكم بسني وسنة
 الخلفاء الراشدين
 المهديين عضوا
 عليها بالنواخذ الحديث
 الصحيح دليل لهذه أيضاً
 (ومستحب الخروج
 باقي من الخلاف)
 وقال النجاشي السكي يكاد
 يحسه القبح مجعاً عليه
 حسباً قد ثبتاً وأعلم
 أنه قال ابن رباد ليس
 من ادعى خلافاً سلم له
 التهور وقال الزين العراقي
 نال الخلاف أقعد انتهى
 لكن فيه بعضهم وهو
 منه يوم من كلام
 الزركشي في القواعد بما
 إذا لم يتحقق وجود
 الخلاف انتهى ومثله
 من زياد بعدم نبوة
 مسلم حيث ادعى
 النووي الإجماع فقال
 وهو مردود لتحقق
 خلاف انتهى (مائدة)

شكك بعض المفسرين
 على القاعدة بأن
 الاستحباب إنما يكون
 حيث سنة ثابتة وإذا
 اختلف في التحريم
 والإباحة وترك الشيء
 حذرا من ورطة الإثم
 لا يكون الترك سنة
 لأن القول بأن هذا
 الفصل متعلق الثواب
 من غير عقاب على الترك
 قول لم يقل به أحد
 هكذا أورده ابن السبكي
 ثم أجاب بأن أفضلية
 ليست لثبوت سنة
 خاصة بل لعموم
 الاحتياط انتهى وهذا
 أخذه من قول الشافعي
 في مختصر المزني فأما
 أنا فأحب أن لا أقصر
 في أقل من ثلاثة أيام
 احتياطا على نفسي قلت
 قد يقال إذا قام إجماع
 المحققين على أن الأئمة
 على هدى فيلزم منه أنهم
 فيما يقولونه على هدى
 وإذا قام الدليل على
 ما يقولونه فقد قام على
 إثباته فيما يقوله فأمله
 فإنه حسن نظره فوهم
 في أحاديث البخاري
 في الجملة ومن فروعها
 ندب غسل الزرعين
 مع الوجه ومسحهما
 مع الرأس وغسلهما

ولا فرق بينهما وهذا هو الموضع السادس (الموضع السابع) إذا تقابلا والمبيع ثالث كل معتبر أقل
 جنتين من يوم العيد والقبض كذا جزم به في أصل الروضة (الثامن) المسلم فيه إذا قلنا بأخذ
 ليست المبيعة والمعتبر يوم المطالبة بالموضع الذي يستحق فيه التسليم كما صححه في الروضة من
 زوائد وجزم الرافعي باعتبار بلد العيد (التاسع) القرض إذا جاز له أخذ القيمة بأن كان في موضع
 لا يلزم فيه رد المثل وتعتبر قيمة بلد القرض يوم المطالبة إذا قلنا إنه يرد في المتقوم القيمة فالمعتبر قيمة
 يوم القبض إن قلنا بملك به وكذا إن قلنا بملك بالتصرف في وجه وفي آخره اعتبر قيمو يوم القبض
 إلى التصرف كما هو الأصح في الشرحين وشرح الوسيط على هذا (العاشر) المستعار إذا تلف
 فك اعتبره لوجه أهمها قيمته يوم التلف إذ لو اعتبرت يوم القبض أو الأقصى لأدى إلى تضمنين
 الأجزاء المستحقة بالاستعمال وهو ما ذنونا فيها والثاني يوم القبض كالقرض والثالث أقصى القيم من
 القبض إلى التلف كالغصب لأنها لو تلفت في حال الزيادة لأوجبت قيمته تلك الحالة (الحادي عشر)
 المقبوض على جهة السوم إذا تلف فيه الوجه في المستعار لكن قال الإمام الأصح فيه قيمة يوم القبض
 وقال غيره الأصح يوم التلف (الثاني عشر) المغصوب إذا تلف وهو متقوم فالمعتبر أقصى قيمة من الغصب
 إلى التلف بنقد البلد الذي تلف فيه لا أعلم فيه خلافاً وقولنا بنقد البلد الذي تلف فيه كذا أطلقه الرافعي
 وهو محمول على ما إذا لم ينقله فإن نقله قال في الكفاية فينتج أن يعتبر بنقد البلد الذي تعتبر القيمة فيه
 وهو أكثر البلدين قيمة كافي المثل إذا نقله فقد المثل فإن غلب نقدان ونسأوليا عين القاضى وأحدان
 كان مثلياً وتعتبر المثل أخذ القيمة في اعتبارها أحد عشر وسميها أهمها أقصى القيم من الغصب إلى تعتبر
 المثل لأن رجوع المثل ببقاء عين المغصوب لأنه كان مأموراً بتسليمه كما كان مأموراً بتسليم العين
 فإذا لم يفعل غريم أقصى قيمة في المدين كما أن المتقوم بغيره بأقصى قيمة لذلك ولا نظير إلى ما بعد
 انقطاع المثل كما لا نظير إلى ما تلف المغصوب المتقوم (الثاني) أقصاها من الغصب إلى التلف (الثالث)
 الأقصى من قيمة التلف إلى التعديل وهو مبنيان على أن الواجب عند إعواز المثل قيمة المغصوب لأنه
 الذي تلف على المالك أو قيمة المثل لأنه الواجب عند التلف وإنما رجعنا إلى القيمة لتعذر وقته وجهان
 (الرابع) الأقصى من الغصب إلى المطالبة بالقيمة لأن المثل لا يسقط بالإعواز بديل أن له أن يصير إلى
 وجدانه (الخامس) الأقصى من التعديل إلى المطالبة لأن التعديل هو وقت الحاجة إلى العلول إلى القيمة
 يعتبر الأقصى حينئذ (السادس) الأقصى من التلف إلى المطالبة لأن القيمة يجب حينئذ (السابع)
 قيمة يوم التلف قال في المطلب ولعل توجهه أن الواجب قيمة المثل على رأي فيه بوقت وجوبه
 لأنه لم يتعد في المثل وإنما يتعدى في المغصوب فأشبهه العارية (الثامن) قيمة يوم التعديل لأنه وقت
 العلول إلى القيمة (التاسع) يوم المطالبة لأن الإعواز حينئذ يتحقق (العاشر) إن كان منقطعاً
 في جميع البلاد فقيمه يوم التعديل وإن فقد هناك فقط فقيمه يوم المطالبة (الحادي عشر) قيمته
 يوم أخذ القيمة حكاه الرافعي عن الشيخ أبي حامد وتوقف فيموال الإسوي أنه ثابت فقد حكاه تلميذه
 البندنجي وسليم الرازي عنه وحكى ابن الرفعة في الكفاية وجهاً (الثاني عشر) وهو اعتبار الأقصى من
 الغصب إلى يوم الأخذ ورجع عنه في المطلب قال السبكي ذلك لكونه غير منقول صريحاً ولكنه ينشأ
 الإسوي (قوله ولا فرق بينهما) أي الموضع الخامس والسادس في الحكم والمآل (قوله إعواز)

أي عدم الوجدان (قوله حينئذ) أي التلف

من كلام الأتخايب قال ور بما يترجع على سائر الوجوه فلا يابس بالمصدر إليه انتهى هذا إذا كان التلف
 مؤثلاً موجوداً فان كان واثلاً معتبراً قال الرافعي فالقياس أن يجب على الأول والثالث والأقصى من
 الغصب إلى التلف وعلى الثاني والسابع والثامن يوم التلف وعلى الخامس الأقصى من التلف إلى المطالبة
 والأوجه الباقية مجازاً وهذه المسألة من مفردات المسائل لكثرة ما فيها من الأوجه (الموضع الثالث عشر)
 في التلف بلا غصب والمعتبر قيمته يوم التلف لأعلم فيه خلافاً إلا إن كان تلفه سرية جنابة سابقة فالمعتبر
 الأقصى منها نقله الرافعي عن القفال وأقره وجزم به في المنهاج فان كان مثلاً وهو موجود
 ولم يسلمه حتى يغير فعلى الوجه الثاني قيمته يوم الإتلاف وعلى الأول والثالث الأقصى من الإتلاف
 إلى التعذر وعلى الرابع من الإتلاف إلى المطالبة والقياس عود الأوجه الباقية أو والمثل معتبر فعلى
 الأول والثاني والثالث والسابع والثامن قيمة يوم الإتلاف وعلى الرابع والخامس والسادس الأقصى
 من الإتلاف إلى المطالبة وعلى التاسع يوم المطالبة وعلى العاشر إن كان مقصوداً في جميع البلاد
 في يوم الإتلاف وإلا في يوم المطالبة (الرابع عشر) المقبوض بالبيع الفاسد إذا تلف والأصح أنه
 كالمقبوض يعتبر فيه الأكثر من القبض إلى التلف والثاني يوم القبض والثالث يوم التلف
 (الخامس عشر) إبل الذبية إذا فقدت قال في أصل الروضة والمفهوم من كلام الأتخايب اعتبار قيمتها
 يوم وجوب التسليم وقال الروياني إن وجبت الذبية للإبل مفقودة اعتبرت قيمتها يوم الوجوب
 وإن وجبت ويهي موجودة فلم تؤد حتى أعوزت ووجبت قيمتها يوم الإعواز وهل تعتبر قيمة
 موضع الوجوب أو موضع الإعواز لو كان فيه إبل وبهان الأصح الثاني (السادس عشر) إذا جنى
 على عبد أو بيمة أو صيد ثم جنى عليه آخر ولم يمت فإن كان الثاني جنى بعد الاندمال لزم كلاً
 نصف قيمته قبل جنايته إن كانت الحناية يقطع يد العبد مثلاً وإن كان قبل الاندمال لزم الثاني نصف
 ما أوجبنا على الأول لأن الحناية الأولى لم تستقر وقد أوجبنا نصف القيمة فكانه انتقص نصف
 القيمة وإن مات من الحرمتين وكانت القيمة عند جرح الثاني ناقصة بسبب الأول كان جرح ما قيمته
 عشرة دنانير جراحة ذنابره ثم جرحه آخر جراحة رأسه ذنابره ففي الواجب عليهما ستة أوجه
 (الأول) على الأول خمسة دنانير وعلى الثاني أربعة ونصف لأن الحرمتين مريباً وصاراً قتلاً فلزم
 كل واحد نصف قيمته يوم جنايته قاله ابن شريح وضعفه الأئمة بأن فيه ضياع نصف دينار هل
 المالك (الثاني) قاله المزني وأبو إسحاق والفعال يلزم كل واحد خمسة فلو نقصت جناية الأول ديناراً
 والثاني دينارين لزم الأول أربعة ونصف والثاني خمسة ونصف أو نقصت الأولى دينارين والثاني
 ديناراً فعكسه وضعف بأنه سوى بينهما مع اختلاف قيمته حال جنايتهما (الثالث) يلزم الأول

لأنفسهما خروجاً من
 الخلاف من قال
 لهما من الوجه ومن
 قال لهما من الرأس
 ومن قال لهما عضوان
 مستقلان كذا قاله
 الزركشي وظاهره أنه
 لا يخرج من الخلاف
 إلا بالفصل في المفسول
 دون المسح تبعاً لذلك
 العضو واستحباب
 القصر في ثلاثة أيام قبل
 من العلماء من اشترط
 زيادة الليالي فكان
 يفتى باعتباره وأجاب
 الزركشي بضعف دليله
 دون الثلاثة الأيام
 (لكن مراعاة الخلاف
 يشترط لها شروط
 ولها الأصل) أي
 السبوطى تبعاً للتاج
 والزركشي وغيرهما
 كابن عبد السلام لكنه
 جعلها شرطين والثالث
 يفهم من كلامه (ضبط
 أن لا يكون في الخلاف
 موقفاً أي غير الخارج
 منه ومن فروعه أن
 الفصل في الوتر أفضل
 من الوصل لحديث
 لا تشبهوا الوتر بالمغرب
 لم يراع خلاف أبي حنيفة
 القائل بمنع الفصل قال
 السبوطى لأن من العلماء
 من لا يجز الوصل ١ هـ

(قوله الأوجه) أي من الأوجه الإحدى عشر وقد تقدمت (قوله يقطع يد العبد) أي كل منهما قطع
 بدا للدلالة قوله السابق لزم نصف قيمته لأنه لا يلزم كلا نصف القيمة إلا بذلك (قوله وإن
 كان قبل الاندمال) وفي التحفة لوجنى عليه اثنان وقيمتهم ألف وقطع كل منهما بدا وجنابة الثاني
 قبل اندمال الأول لزم الثاني مائتان وخمسون نصف ما لزم الأول لا أربعمائة لو صار بالقطع الأول
 يساوى ثمانمائة لأن الحناية الأولى لم تستقر وقد أوجبنا فيها نصف القيمة فكان الأول انتقص نصفها
 وبه اندفع قول البلقيني أن هذا لا يظهر وجهه ١ هـ وقوله هذا أي لزوم المائتين وخمسين للثاني
 (قوله لزم الأول) لأن مجموع القصين ثلاثة فقيمت القيمة سبعة فيلزم على كل (قوله فيلزم الأول

وقال الناج ويغرم
تجوز كلهم له يلزم منه
ترك سنة ثابتة (ولم
يخالف سنة) ثابتة
(لمن دعا) الناس إلى
هدى ربه القوم
(صحت) أو حسنت
أو ضعيفة يعمل بها في
الفضائل فيما يظهر ومن
فروعها ما ذكره أنه
يسن رفع اليدين في
الصلاة لوروده عن نحو
خمين مصابيا وقد
يشكل هذا الشرط
بمراعاة خلاف أبي حنيفة
في سنة ترك الجمع بغير
عرفة وأجاب في التحفة
بجواب خفي (تليه)
عدم لهذا شرطا قديقال
إنه داخل في اشتراط
القوة للتلازم بينهما إلا
أنه قد يقال إنه قد يكون
له قوة من حيث القياس
لكن من المعلوم أن
القياس يترك اعتباره
مع وجود النص
(وكونه قوي المدرك)
أي الدليل الذي استند
إليه المجتهد قال الناج
السبكي فإن ضعف
ونأي عن مأخذ الشرع
كان معلودا من المفوات
والسقطات لا من
الخلافات ونفى بالقوة
وقوف الذهن عندها

خمس ونصف والثاني خمسة لأن جنابة كل واحد نقصت دينارا ثم سربا بالأرض بسقط إذا صارت
الجنابة نفسا بسقط عن كل واحد نصف الأرض الآن الموجودة منه نصف القتل ونصف بأن فيه
زيادة الواجب على قيمة المثلث (الرابع) قاله أبو الطيب ابن سلمة يلزم كل واحد نصف قيمته يوم
جنابته ونصف الأرض لكن لا يزيد الواجب على القيمة فيجتمع ما يلزمهما تقديرا وهو عشرة
ونصف وتقسيم القيمة هي عشرة على عشرة والنصف لرأى التفاوت بينهما فيسقط أيضا فيكون
إحدى وعشرين فيلزم الأول أحد عشر جزءا من إحدى وعشرين جزءا من عشرة ويلزم الثاني
عشرة من إحدى وعشرين جزءا من عشرة ونصف بأفراد أرض الجنابة عن بدل النفس (الخامس)
قاله صاحب التقریب وغيره واختاره الإمام والغزالي يلزم الأول خمسة ونصف والثاني أربعة
ونصف لأن الأول لو انفرد بالخرج والسرارية لزمه العشرة فلا يسقط عنه إلا ما يلزم الثاني والثاني
إنما جنى على نصف ما يساوي تسعة (السادس) قاله ابن خيران واختاره صاحب الإفصاح وأطبق
العراقيون على أنه جيبه إنه يجمع بين القيمتين فيكون تسعة عشر فيقسم عليها ما قوت وهو عشرة
فيكون على الأول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر
جزءا من عشرة (الموضع السابع عشر) سرارية العتق إن قلنا نحصل باللفظ أو التبيين عشر قيمته
يوم الإعتاق وإن قلنا بالأداء فهل يعتبر قيمته يوم الإعتاق أو الأداء أو الأكثر منه إليه أو وجه
أصحها الأول (الموضع الثامن عشر) العبد إذا جنى وأراد السيد فداءه قال البغوي النص اعتبار قيمته يوم
الجنابة وقال الفذال ينبغي أن يعتبر يوم الفداء لأن ما نقص قبل ذلك لا يؤخذ به السيد يحمل النص على
ما إذا سبق من السيد منع من بيعه ثم نقص وأمر المستولدة إذا جنت فلا يصح اعتبار قيمتها يوم الجنابة والثاني
يوم الاستيلاء (الثامن عشر) قيمة الولد إذا جنت يعتبر يوم وضعه وحجب في صور (منها) إذا غر حربة
أميولدت منه أو وطئ أمه غيره بشبهة أو وطئ أمه المهرونة وأجلها (العشرون) الجنين الرقيق في إجهاضه
تحت قيمة الأم وفي اعتبارها وجهان أحدهما قيمة يوم الإجهاض ولا يصح أنكر ما كانت من الجنابة إلى
الإجهاض أم الجنين البهيم إذا القته حيا بجنابة ثم مات فهل يجب قيمته حيا أو أكثر الأمرين من قيمته ومن
نقص الأم بالولادة فيه قولان في النهاية (الحادي والعشرون) قيمة الصيد المثلث في الحرم أو الإحرام يعتبر
بمحل الإتلاف وإلا فبمكة يومئذ لأن محل الذبح مكة وإذا اعتبرت بمحل الإتلاف فهل يعتبر في العذول
إلى الطعام يتغير هناك أو بمكة احتمالان لأن الأم والظاهر الثاني (الثاني والعشرون) قيمة امقطة إذا جاء صاحبها
بعد التملك وهي تالفة وتعتبر يوم التملك (الثالث والعشرون) قيمة جارية الابن إذا أحيلها الأب بوطئه
ولم يصير الشيخان بوقت اعتبارها والذي بينهم من كلامهم أنها لا تعتبر وقت الإيلاج لا يجاهم المهر معها
بل تعتبر وقت الحكم بانتقالها إلى ملكه فهو وجهان أحدهما قبل العلوق فلاح عن ترجيح البغوي والثاني
ثمة واختاره الإمام وتبعه النووي في التنقيح (الرابع والعشرون) قيمة المعجل في الزكاة إذا ثبت

خمس ونصف (هي نصف القيمة ونصف أرض جنابته وقوله والثاني خمسة هي نصف قيمته بعد
جنابة الأول وهي أربعة ونصف ونصف أرض جنابته وهي نصف دينار ١٥ (قوله لكن) لعله
لكن (قوله أيضا) لعله أنصافا (قوله أو التبين) أي تبين القاضي (قوله النص) لعله النص
(قوله يومئذ) أي يوم حصل الإتلاف (قوله وإلا فبمكة) أي وإن لم توجد قيمة بمحل
الإتلاف (قوله احتمالان للأم) أي كتاب الأم للشافعي

وتعلق ذى الفطنة بسببها
لا انتهاز الحجة بها
فان الحجة لو انتهت
لا كنا مخالفين لما
ثم قال لا نظر إلى القائل
بل إلى قوله وقوة
المذكور وضعفه وهو مما
لا تنتهي إلى الإحاطة به
إلا الأفراد وقد يظهر
الضعف أو القوة بأدنى
تأمل وقد يحتاج
إلى تأمل وفكر
ولا بد أن يقع هنا
اختلاف في الاحتداد
به ناشئا عن أن المذكور
قوى أو ضعيف ومثاله
الصوم في السفر فان
داود قال إنه لا يصح
ومن ثم اختلف في
الأفضل ومذهبنا أنه
إن تضرر فالفطر
ولا فالصوم انتهى
(لا خلاف) داود
(الظاهري) الثوري
أد بعبد الشافعي
بنتين وقول بعضهم
إن الشافعي استحب
الخروج من خلافه في
إيجاب الجمع في ندب
الكتابة بين القسوة
والأمانة إما وهم أو أراد
كما قال الزركشي
شيخه داود بن
عبد الرحمن (إذ حكى)
فانه لا يبعد بخلافه على

الأسترداد هو ثالث والمعتبر يوم القبض على الأصح والثاني يوم التلف الثالث أقصى القيم (الخامس
والعشرون) قيمة الصداق إذا تضرر وهو ثالث أو تعيب ولم يصحوا بوقت اعتباره والجارى على القواعد
اعتبار وقت الطلاق لأنه وقت التوقي إلى ملكه ولا زيادة قبله على ملكها لا تعلق له بها (ضابط) يحصل ما تقدم
أنه باعتبار وقت التلف في الخلاف يلا غصب وفي ثم منادى الجبال أمة الولد كما قسته والأحقاق وباعتبار يوم
القبض في القطة وباعتبار أقصى في الغصب وباعتبار الأقل في الأقاليم ومن المردود بالمعيب وباعتبار المطالبة
في القرض المثل وباعتبار الوجوب في الولد والصداق كما قسته وصحح الأول في التحالف والمستعار والمستأجر
وصحح الثاني في معتجل الزكاة وصحح الثالث في البيع الفاسد والخمين الرقيق وصحح الرابع في الرجوع
بالأرض وصحح الخامس في السلم وصحح السادس في إيل الدية والعبد الخاني والمستولدة والجانبة فاحفظ
هذه النظائر فانك لا تجد ما مجموعة في غير هذا الموضع (ما يجب تحصيله) بأكثر من ثمن المثل وما لا يجب
وما يجب بيعه بأقل منه وما لا قال ببعض المتأخرين ولا زيادة البسيرة على ثمن المثل لا أثر لها في كل الأبواب
إلا في التيمم إذا وجد الماء يتباع بزيادة يسيرة على ثمن مثله لم يلزمه مطلقا في الأصح قال في الخادم ومثله شهراء
الزاد ومحوره في الحج وأما الزيادة الكثيرة فهي التي لا يتغابن الناس بمثلها فقبها فروع (كالأول) المسلم فيه
يجب تحصيله ولو بأكثر من ثمن المثل إذا لم يوجد به ولا ينزل ذلك منزلة الانقطاع جزم به الشيخان قال
السبكي في فتاويه وعلى قياسه أن لا يوجد مثله إلا بأكثر من ثمن المثل في وجوب تحصيله ومخرجها أن رجح كلاهما
مخرجون وصحح الثوري عدم الوجوب لأن الموجود بأكثر من ثمنه كالمعتوم كالرقبة وماء الطهارة
وتحالف العين حيث يجبره ما وإن لم موته أضعاف قيمتها فانه تعدي فلها دون ثمن المثل قال السبكي
في تصحيحه نظر القديس (الثالث) لو أسلم عبد كافر أمر بأزالة الملك عنه ولو لم يجد من يشتريه إلا بأقل من
ثمن المثل مما لا يغابن بغيره حق إليه لأنه لم يلزم بخلاف المسلم والغاصب والمديون ولو اشترى الكافر عبدا
مسليما وقتلنا يصح ويؤمر بأزالة الملك قال ابن الرفعة فلا يزعم البيع بأقل ويحال بينه وبينه إلى أن يتيسر من
يشتريه بثلث المثل أو يزول ملكه عنه كذا ذكره في المطلب في فرع من غير نقل عن أحد قال السبكي فلو نظر
بمحتمل أن يقال به كما إذا أسلم في يده وإن كنت لم أره منقولا أيضا ومحتمل أن يقال إنه بالشراء
معرض لا لزوم إزالته (الرابع) الرقبة في الكفارة لا يجزى شرائها بأكثر من ثمن المثل على
المذهب واختار البغوي بخلافه (الخامس) إيل الدية إذا لم توجد إلا بأكثر من ثمن المثل لا يجب
تحصيلها بل تعدل إلى قيمتها كذا جزم به الشيخان وبحث بعضهم أن يجري فيه خلاف الغاصب قال
البيهقي ولعل الفرق أن تعدى القاتل أنما هو في النفس وليس الدية مثل ما أتلفه خلاف صورة الغصب
فان المثل مثل ما تعدى فيه فاتلفه قال فلو كانت الزيادة بشرة فيتحمل الوجوب ويحتمل خلافه كالتيتم
قال والأول أقرب (ومن نظائر هذه الفروع) لو طلب الأجير في الحج أكثر من أجره المثل لم يجب
استنجاره جزموا به (ومنها) لو لم يجد إلا حرة فطلبت أكثر من مثلها جازله نكاح الأمة على ما قاله
المتولي ووافقه آخرون وصححه في الروضة من زوائده وقال البغوي لا ينكح الأمة وقال الإمام والغزالي
إن كانت زيادة بعد بلها أمرا فاحلت الأمم والأفلا وفرقوا بينه وبين الماء في التيمم بأن الحاجة إلى
الماء تتكرر وبأن هذا النكاح لا يعد مقبولا وبشبه هذه الترجمة ما يجب نقله وما لا يجب وفيه فروع
(قوله كما قسته) لعله كما قدمته (قوله ولا ينزل ذلك) أى وجوده بأكثر (قوله الثالث) اعلم

الثاني (قوله من مثله) أى من مهر مثله (قوله من مثله) أى وجوده بأكثر (قوله الثالث) اعلم

ما اعتمده للناظم تبعاً
 لأصله التسابع للتوى
 التابع لإمام الحرمين
 إذ قال إن المحققين
 لا يقيمون لأهل الظاهر
 وزناً لكن تعقبهم التاج
 السبكي وقرره أكثر
 المتأخرين كالحل وابن
 زياد بأن داود لا ينكر
 القياس جملة وإنما
 ينكر منه الخفى وبأنه
 كان حلاً من جبال
 العلم وحل كلام الإمام
 على مثل ابن حزم
 وأضرابه قال رحمه الله
 تعالى في قواعد
 الضوابط الاعتساف
 بخلافه عند قوة مأخذه
 تكفيره انتهى واعتمد
 ابن حجر مقالة النووي
 (تمت) وغوائد ذات
 صلات وعوائد اعلم أنه
 مر أن الخلاف بشرط
 له القوة زاد التاج السبكي
 عدم التأدية إلى محذور
 فقال اعلم أنا تتطلب لقونه
 إذا أدى الخروج منه
 إلى محذور ما لا تتطلبه
 إذا لم يؤد برعاً راجعاً
 الخلاف إذا كان
 الخروج منه لا يؤدى
 إلى محذور لما خط
 لا يلتفت إلى مثله إذا
 أدى إلى محذور ولذلك
 ربما قوى الخلاف

(الأول) المسلم يجب نقله إن كان قريباً في ضبط القرب بخلاف الأصح يجب نقله ما دون مسافة القصر
 والثاني من مسافة لو خرج إليها بنمرة أمكنه الرجوع إلى أهله كذا في محل يجب التسليم ولو طلب في
 غيره فالأصح وجوبه إن لم يكن لنقله مؤنة والمنع إن كان (الثاني) القرض وهو كالمسلم فيما ذكر
 (الثالث) المتلف بالعصب وهو كالمسلم أيضاً فيجب نقله فيما ينقل منه السلم إليه ولو طلب بالمثل في غير
 بلد الإلتاف كلف نقله إن لم يكن كميؤنة وإلا فلا (الرابع) المتلف بلا عصب وهو كذلك (الخامس)
 ليل الدية يجب نقلها إن لم يثبت المسافة لأن بعديت قال في الروضة وأصلها وضبطه بعضهم بمسافة
 القصر وقال الإمام إن زادت مؤنة إحضارها مع القيمة حل قيمتها في موضع البرة لم يلزم نقلها وإلا
 لم يوضبطه المتولى بالحد المعتبر في السلم وهو معنى ضبطه بمسافة القصر فإنه لا يسخ فيه كالمسلم والحاصل
 أن الفروع الخمسة محل جحد سواء (فرع) لو قال المعضوب تمت لا أحد القيمة بل أنظر وجود المثل
 فله نقله في البيان كذا في زوائد الروضة قال ويحتمل أن يجرى فيه الخلاف في أن صاحب الحق
 إذا امتنع من قبضه حل بغيره ويمكن الفرق انتهى ويظهر من المسلم لو يقطع المسلم فيه فقال المسلم أصبح حق
 يوجد ولا يفسخ أصح على الصحيح وفي القرض كذلك لثبوت الدية لو استحق المستحق عند إعواز الإبل
 لا أصاب الآن بشرى موأصر إلى أن توجد قال الإمام فالظاهر أن الأمر به لأن الأصل هو الإبل ويحتمل
 أن يقال بل عليه أن يكلفه قبض ما عليه لتراذمته فالمرع الخمسة على حد سواء في ذلك أيضاً (فرع
 آخر) قال الإمام لم يصح أحد من الأصحاب إلى أنه لو أخذ الدارهم ثم وجد الإبل لرد الدارهم ويرجع
 إلى الإبل بخلاف ما إذا غرم قيمة المثل في العصب والإلتاف لإعواز المثل ثم وجد في الرجوع إلى المثل
 بخلاف (الأصح) فيه أيضاً عدم الرجوع وفي القرض إذا أخذ القيمة في بلد بلزمه فيها أداء مثل
 ثم عاد إلى مكانه لا رجوع أبداً على الأصح وكذا في السلم إن قلنا بأخذ القيمة في هذه الصورة وهذه
 النظر الخمسة قد استوت في الأحكام الثلاثة وجوب النقل من القرب دول بعد رجعة مستحق إلى
 العصب وعدم الرجوع إن لم يصبر وأحد القيمة واستوى السلم والقرض والعصب وبخلاف على
 المختار في وجوب التحصيل بما ذكر من من مثل وفقرها في دية (فرع) من نظائر الفروع الخمسة
 المذكورة في عدم الرجوع عند أخذ القيمة بسعر مؤنوس كذا في عامه يوم تعرف برادة وقطع
 لأحد أهمل أقصاص ويجب فيها نصف دية اليد وزيادة حكومة مؤنوس في قطع الأخرى فارد
 المخرج عليه القصاص لإمكانه حينئذ ما أحده غير قدر الحكومة فهل في ذلك وجهان أحدهما لا لأنه
 أسقط بعض القصاص فلا يعود إليه والثاني نعم لأن القصاص ثم يكن ممكناً وإنما أخذ الأرض لتعديده
 لا لإمقاطه كذا في الروضة وأصلها بلا تر جميع قلت أحدها في (قاعدة) كل المبيعات تعتبر فيها قيمة
 المتلف إلا الضيد المثل فإنه تعتبر فيه قيمة مثله وأختب في العصب والدية وقد آت بنا القول في
 عند فصلين مهمين (الأول في التوقيم) ومما أتى أنه يمكن تقويم واحد ولدى يذكر لهما من أحكامه
 أمران أحدهما أنه بخلاف التقويم بغير التقيد المضرروب ولهذا لو سرق وزن ربع من
 ذهب خالص غير مضرروب كسبيكة وحل ولا يبلغ ربعاً مضرروباً بالقيمة فلا يقطع في الأصح ما لو سرق
 من غير الذهب ما يساوي ربعاً من غير المضرروب ولا يساويه من المضرروب وينقله البلد في أكثر المواضع

(قوله المسلم) لعلم المسلم فيه (قوله السلم إليه) لعلم المسلم فيه (قوله ولا أفسخ) أى عما اتفقا عليه
 (قوله الأرض) أى نصف دية اليد

جدا وإن لم ينهض حجة
 وضعف من أجله ماخذ
 المهور فراعيناه وان
 أدى إلى ذلك المهور
 الضعيف ونمثل له
 بنديم السفر بالإتمام
 أفضل له من القصر
 مراعاة لقول بعض
 العلماء إنه لا يجوز له
 القصر في هذه الحالة وإن
 تضمن هذا القول ترك
 سنة القصر المقصودة
 إلا أنه لم يؤد إلى تركها
 مطلقا بل من هذه الصورة
 النادرة التي لعل سنة
 القصر لا تشملها قال
 وهذا الكلام في الحقيقة
 عائد بقيد على قولنا شرط
 الخروج من الخلاف
 القوة وعدم التادية إلى
 غمور انتهى ولا يشكل
 على اعتبار شرط القوة
 عدم مراعاة خلاف أبي
 حنيفة في عدم إيجاب
 القصاص في المقتل
 ومراعاة خلاف عطاء
 في إباحة الجوارى على
 وجه لأن أبا حنيفة لم
 يبيع القتل وإنما إذا
 وجد فلا قصاص ولو
 أباح أبو حنيفة القتل
 لروى خلافه في درء
 الحد وكان شبهة ذكره
 الزركشي وقال قبل هذا
 وأعلم أن ظاهر كلامه

بل عليها وإنما يقع الاختلاف في أي بلد يعبر وقد تقدم الكلام في الأمثلة وبق الكلام في قهرم
 بحر ورض التجارة فإن كان المشتري به نقدا قوم به سواء كان نصيبا أم دونه وفي الثانية وجه أنه يقوم
 بغالب نقد البلد وحكي قولنا في الأولى ولو ملكه بالتقنين يقوم جهتا بنسبة التقييد أو بغير نقد لزم
 بغالب نقد البلد فإن غلب نقدان واستويا فإن بلغ أحدهما نصيبا دون الآخر فهو به قال في المهمات
 وثمة الفتوى والثالث ينعين التقييم بالديارهم لأنها أرقى (والرابع يقوم بغالب نقد البلد فإن غلب نقدان
 واستويا فإن بلغ أحدهما نصيبا دون الآخر فهو به وإن بلغ جهتا فوجه أحدهما يقوم بالأعيط للفقراء
 ومصلحة في المهر والنهاج والثاني يتخير المالك فيقوم بما شاء ومصلحة في أفضل الرضا أخذاً من حكاية
 الرافعي له عن العراقيين والرويان بغالب نقد أقرب البلاد إليهم يظهر هذا الفرع لما إذا اتفق للفرضان
 كما في بيعهم ولجهتا أربع حقا أو خمسة بنات لبون فإن وجد هاهنا أحدهما أخذ ولا يكاف الحقائق
 على المذهب وإن نقدا فله حصيل ما شاء ولا ينعين الأعيط على الأصح وإن وجداه تعين الأعيط
 على الصحيح (ضابط) لا يقوم الكلاب إلا في الوصية على قول ولا آخر إلا في الحبايات فيقتل رفيقا
 للكرامة ولا الحمر والحزير في الأصح وفي قول يقومان في الصداق فيقبل بغير قيمتها عند من يرى قوما
 قيمة وقيل يقتل الحمر والحزير وشاة (الامر الثاني) إذا اختلف المقومون ثم يؤخذ فيه فروع
 (أشها) إذا شهد عدلان بمرقة فقروا أحدهما المروق نصيبا والآخر ذبونه فلا قطع للشبهة وأما المال
 فإن رضي بأقل التبعين فذلك وإن عطف مع الذي يشهد بالأكثر وأخذ به ولم يشهد بأنه نصيب وقوم
 آخران يكتونه فلا قطع ويؤخذ من القوم الأقل وله من أخذان أحدهما وهو الأقل يظهر أن الأقل ميقن والآخر
 مشكوك فيه فلا يلزم بالثاني والثاني أن الذي شهد بالأقل إنما اطاعت على حية (ومنها) تمثل ابن
 الصلاح عن (مالك) اليتيم احتجج إلى بيعه فقامت بيئته بأن قيمته مائة وخمسون فباعه القوم بذلك
 وحكم الحاكم بصحة البيع ثم قامت بيئته أخرى بأن قيمته مائتان فهل ينقض الحكم ويحكم بفساد
 البيع فأجاب بعدائه هل أبا ما والاستخارة أنه ينقض الحكم لأنه إنما حكم ببيئته على البيئتين السالمة من المعارضة
 بالبيئتين التي مثلها والراجح وقد بان خلاف ذلك ونبين إسناد ما منم الحكم إلى إحالة الحكم فهو كما قطع
 به صاحب المذهب من أنه لو حكم للخارج على صاحب اليد ببيئته وانقضت العين منه ثم أتى صاحب اليد
 ببيئته فإن الحكم ينقض بمثل العلة المذكورة وهذا بخلاف ما لو رجع الشاهد بعد الحكم فإنه لم يبق
 استناد مانع إلى إحالة الحكم لأن قول الشاهد معارض وليس أحد قوا به بأولى من الآخر أهله
 في ذلك السبكي في فتاوى يمتنع النقض قال لأن التقوم حذس وتضمن ولا يتحقق فيه التعارض إلا إذا كان
 في وقت واحد وإن مثلنا المعارضة فهي معارضة للبيئتين المتضمنة وليست راجعة عليها حتى يكون مثل
 مسألة المذهب وكيف ينقض الحكم بغير مستند راجع ومنا يتبعان متعارضتان من غير ترجيح لهما كما
 لو وجد دليلان متعارضان في حكم ليس لنا أن نقضه ولا يقال إن تعارض الدليلين مانع من الإقدام
 على الحكم فيكون مؤجبا لنقضه لأننا نقول ليس كلما منع الأبتدأ منع الدوام وأيضا قد يكون ترجيح
 عند الحاكم أحدهما فحكم به لرجحانه عندهم كما أنه لا يقدم على الحكم إلا بمرجع لا يقدم على نقضه
 إلا بمرجع ولم يوجد قوله وقد بان خلافه ممنوع (لم يبق) بخلافه بل أكثر ما فيه أنه أشكل الأمر علينا
 (قوله وحكي قولنا) أي وجه (قوله يقومان في الصداق) أي في الكافر يتزوج بالكافرة
 (قوله فإن رضي) أي المالك (قوله من أراد منه) أي ابن الصلاح (لم يبق) خلافه

القفال مراعاة الخلاف
 وإن ضعف المأخذ إذا
 كان فيه احتياط كما انقص
 عن القلبي إذا كان يبرأ
 فانه قال بعيد إذا وقعت
 فيه نجاسة وقال المتولى
 يستحب التحجيل في
 التيم لأن عند الزهري
 يجب مسح جميع اليد هذا
 مع ثبوت الأحاديث
 الصحيحة بالاعتصار
 على الكفين انتهى وقال
 ابن عبد السلام إن
 ضعف المأخذ بأن كان
 في غاية الضعف لم يراع
 لأسباب إذا كان مما ينقص
 فيه قضاء القاضي وإن
 تقاربت الأدلة بحيث
 لا يبعد قول المخالف
 كل البعد فهذا ما يستحب
 الخروج منه حلرا من
 كون الصواب مع
 الخصم انتهى وزاد
 الزركشي في قواعده
 شرط أن لا تؤدي
 مراعاته إلى خرق
 الإجماع كما نقل عن ابن
 شريح أنه كان يفضل
 أدنبه مع الوجه
 وبمسحهما مع الرأس
 وفردهما بالفصل إذ
 لم يقل أحد بسنة الجمع
 وقال النووي من غلطه
 في ذلك فهو غلط ألا
 يرى أن النزعتين يستحب

لا يلزم من اشكال الأمر علينا أن نوجب التقضي ثم تب على أنه لو قامت بيننا متعارضان واحتاج اليتم
 للمبيع فالوجه أنه لا يجوز البيع بالأقل ما لم يوجبه جواز بزيادة بعد إشهاده والقول قول القم في أنه أشبه
 بأنه أمين قال وللقول قوله في أن ذلك من المثل كما أن الوكيل وعامل القراض والبايع على المكس إذا
 باعوا بليس لم أن يبيعوا إلا بشئ المثل ولو ادعى أنهم باعوا بأقل من ثمن المثل فقال قول قولهم
 فيما يظهر لنا وإن لم نجد منقولاً لأنهم أمناه قال لا يرد على هذا قول الأصحاب إن الصبي إذا بلغ وادعى
 على القم والوصي بيع العقار بلا مصلحة فقال قول قوله لا نأ نقول إنما يكلف القم والوصي إقامة البينة
 على المصلحة التي هي بمسوعة للبيع كما يكلف الوكيل إقامة البينة على الوكالة وأما من المثل فهو من صفات
 البيع إذا ثبت أن البيع جائز قبل قوله في صفته ودعوى صحته ولا يقبل قول من يدعى فساداً (تبيد)
 هذه المسألة بصلح ليرادها في قاعدة التقويم على ما صنعنا وفي قاعدة يقتصر في اللوام لا يقتصر في الابتداء
 وفي قاعدة تصديق مدعي الصحة في فتاوى السبكي أيضاً أنه يستل عن رجل عليه دين ما تادهم ورهن عليه
 سكراناً وحل الدين وهو غائب وأثبت صاحب الدين الإقرار والرهن والقبض وغيبة الراهن والمدبون
 ونذب الحاكم من قوم المهرمون ثبت عنده أن قيمته ثمانتا درهماً فأذن في تعويضه لآخرين عن دينه ثم بعد
 مدة قامت بينة أن قيمته يوم التعويض ثلثائة وكان يوم التعويض يوم التقويم الأول فأجاب
 يستمر التعويض ولا يبطل بقيام البينة الثانية مؤمناً كان التقويم الأول بمنعلاً

(الفصل الثاني في تقسيم المضمونات)

أعلم أن الأصل في المظلمات ضمان المثل بالمثل والمتقوم بالقيمة وخرج عن ذلك صور تعرف مما سنده
 والمحل أن المضمونات أنواع (الأول) الغصب فالمثل والمثل والقيمة في المتقوم لا أعلم فيه خلافاً
 (الثاني) الإلحاق بلا غصب وهو كذلك وخرج عن صور (الحد) المثل الذي خرج مثله عن أن تكون
 له قيمة كمن غصب أو أذلف ماء في مظارة ثم اجتمع على شط نهر أو في بلي وتلف عليه الحمد في الصنف
 واجتماع الشاة فليس للمثل بل بحلية قيمة المثل في مثل تلك المظارة وفي الصنف (ثالثاً) الخي
 أصبح الأوجه أنه يضمن مع صنعته ونقد البليو إن كان من جنسه لا يلزم من ذلك الرابطة لا تجري والعقود
 لا في الغرامات (رابعاً) المكشبة إذا أذلفها المالك كلها بعد الحول وقيل إخراج الزكاة فإن الفقراء
 شركاؤه ويلزمه حيوان آخر لا قيمته جزم به الرافعي وغيره خلاف ما لو أذلفها أخرى (خامساً) طم
 الأرض كما جزم به الرافعي (سادساً) إذا هدم الحائط كرمه أعادته لا قيمته كما هو مقتضى كلام الرافعي
 وأجاب به النووي في فتاوى به ونقله عن النص (سابعاً) الهه فانه يضمن بالقيمة كما صححه الرافعي وغيره
 وباب الأمانة حية مع أنه مثلي (ثامناً) الهه المكشبة فانه يضمن على ما اقتضاه تصحيحهم في الغصب والأصح
 أنها تضمن بالقيمة (تاسعاً) لو صار المتقوم مثلباً بأن غصب رطباً وقتنا أنه متقوم بخصار تمره وتلف قال
 العراقيون يلزمه مثل التمر وقال الغزالي يتخير بين مثل التمر وقيمة الرطب وقال البغوي إن كان الرطب
 أكثر قيمة لزمه قيمته وإلا لزمه المثل قال السبكي وهو أشبه وبقي صور نرددها (مها) ثمرة التمر
 ليختر فصب عليه آخر ماء أطفاه ففيه أمرجه حكاهما الزهري في المسكت وغيره (الحدها) بخرمه قيمة
 الحطب ولبس ما غصب ولا قيمته لأنه غصب جراً وما أشبه هذا القول بما حكى به سليمان بن داود

(فيه أنه لا يجوز) لعله يجوز (قوله أشبهه) لعله أشبهه (قوله ونذب الحاكم) أي طلب (قوله وخرج
 منها) أي القاعدة (قوله فليس للمثل) لعله على المثل (قوله طم الأرض) أي دفنها ونسبها (قوله جرم)

غسلها مع الوجه مع
أنهما مسحان مع
الرأس أي للخروج من
خلاف من قال إنهما
من الوجه ولم يغسل
أحد بوجوب غسلها
ومسحها ومع ذلك
استحبوه الثاني أن يكون
الجمع بينهما ممكنا فإن
لم يمكن فلا يترك الرابع
عند معتقده لمرعاة
المرجوح لأن ذلك
حلول عما وجب عليه
من اتباع ما غلب على
ظنه وهو لا يجوز قطعا
ومثاله قول أبي حنيفة
العصر يدخل بمصير
الظل مثلين والاصطخري
يخرج بذلك وفتها
وتصير بعنده قضاء
وهذا وإن كان وجها
ضعيفا غير أنه لا يمكن
الخروج من خلافهما
جميعا وكذلك خلافهما في
الصحيح فعند أبي حنيفة
يدخل وقت الفضيلة
بالإسفار والاصطخري
يخرج به ثم يمكن
الخروج بفعلها مرتين
في الوقتين الثالث أن
لا يؤدي إلى المنع
كقول مالك العمرة
لا تتكرر في السنة
وقول أبي حنيفة تكره
للمنعم بمكة في

عليهما الصلوات والسلام في قصة صاحب الغنم التي أكلت زرع الرجل لحكم سيدنا داود عليه السلام صاحب
الزرع برقاب الغنم فقال سليمان بل ينضع بقروها وتسلها وصورها إلى أن يعود الزرع كما كان بأصلاح صاحب
الغنم فردد ما ألتزمه من قوله ففهمها استبان (الثاني) عليه أن يسجد التور ويحبه كما كان (الثالث)
عليه قيمة الحمير (الرابع) عليه أن لا يستهلك الخطيب ما أنلف الحمير بمخرجه
فلهو كمن أخرق ثوبا ليتخذة زماذجا فأنلفه رجل لا يحب عليه قيمة الثوب قبل الإحراق (الثالث)
بأن الحمير لا قيمة له بمخرجه وقولا نكال ولا يؤزن قال الزبير ولا تحرب ثوب قيمة الحمير لأن له قيمة (ومنها)
لو برد ماء في يوم صاف فالتى فيمخرجل حجارة عمارة فأذهب برده في وجه لا شيء عليه لأن ماءه مل بماء
كثير يده فمكن وفي آخر يأخذ المحدث ويضمن مثله بآراء أو ثالث ينظر إلى ما بين القيمة وبين هذه الحالة
ويضمن التفاوت ذكره الزبير أيضا قلت (الحسين الثالث) (ومنها) لو بل حبشا أينع به فأورد آخره
نار أخى نشف قيل لا شيء سوى الأثم وقيل عليه قيمة الماء الذي بل يعوقل بل قيمة الانتفاع به مدة
بقائه باردا قال الزبير وهذا أعطي (النوع الثالث) المبيع إذا تقابلا وهو نائف في المثل
في المثل والقيمة في المتقوم جزم به الشيخان (الرابع) الثمن إذا تلف ورد المبيع يعيب أو غيره في
المثل في المثل والقيمة في المتقوم جزم به أيضا (الخامس) القطعة إذا جاء بالكفا بعد التملك وهي نائف
في المثل في المثل والقيمة في المتقوم جزم به أيضا (السادس) المبيع إذا تخالفا وفيه وهو نائف أطلق
الشيخان وجوب القيمة فيه فيشمل المثل وغيره وهو وجه صحيحه الماوردي والمشهور كما قال في المطلب
وجوب المثل في المثل (السابع) المقبوض بالشراء الفاسد إذا تلف أطلق الشيخان وجوب القيمة فيه
فيشمل المثل وغيره وهو وجه صحيحه الماوردي وأدعى الروابي الاتفاق عليه وقال في المهمات إنه
غير ثبت مرسود والذي نص عليه الشافعي وجوب المثل في المثل قال وهو القياس وقال في شرح المنهاج إنه
الصحيح وسبقه إلى ذلك السبكي (الثامن) القرض وفيه المثل بالمثل وكذا في المتقوم على الأصح واستثنى
الماوردي نحو الخوهر والخططة المختلطة بالشعر إن جوز تأخر قيمتهما فاهما فيضمنان بأقيمة وصوبه السبكي
(التاسع) مما أدها الضامن عن المضمون عنه حيث ثبت الرجوع فإن حكمه حكم القرض حتى يرجع ضرورة
العاشر العارية أطلق الشيخان وجوب القيمة فيها فشمل المتقوم والمثل وصرح بذلك الشيخ في المطلب
والماوردي وجزم ابن أبي عمير وفي كتيبه كلها بوجوب المثل في المثل وقال في بعضها إنه أضحى الطرفين
وصححه السبكي (تأنيه) المستأجر لكر من يضمن في وجوه حكمه الرافعي عن أكثر الأصحاب بالقيمة في
وجه صحيحه جماعة وصوبه النووي في الروضة بما يبيع بثمن أكثر من القيمة فيشتكى ذلك من ضمان
العارية بالقيمة (الحادي عشر) المستأجر في القيمة مطلقا (الثاني عشر) المعجل في الزكاة إذا ثبت استرداده
فموجب نائف في المثل أو القيمة جزم به الشيخان لكن صحح السبكي أنه يضمن بالمثل وإن كان متقوما (الثالث
عشر) الضد إذا تضرع وهو نائف في المثل والقيمة جزم به الشيخان (الرابع عشر) إذا تضرع وهو مثبت
فأطلق الشيخان وجوب نصف القيمة تليا قال في المهمات هذا في المتقوم أما المثل في نصف المثل
صرح به ابن الصباغ وجزم به في المطلب (الخامس عشر) الصيد إذا تلف في الحرم والإحرام فيه المثل
مكثرة والقيمة فيما لا يملك القاتل في صيد حرم المدينة على القديم واختاره النووي

أي تأجج النار (قوله يوم صاف) أي يوم في الصيف (قوله وفي آخر) أي وفي وجه آخر
(قوله فيه المثل) أي في المثل (قوله والقيمة) أي في المتقوم

أشهر الحج بخلاف ما لو أدى إلى زيادة تعبد كفيلة ثامنة في غلات الكلب وزيادة اثنتين في سائر النجاسة لخلاف أي حنيفة وسبعا لخلاف أحمد ذكره الزركشي (خاتمة) مر أن الخروج من الخلاف سنة وهو يتضمن ثلاثة أمور أن يأتي بذلك الشيء كسح الرأس كله مثلا معضدا سنه أو وجوبه على قول ذلك المخالف أو مطلقا قال العلامة بدر الزركشي رحمه الله تعالى في قواعده إذا وقع الخلاف في وجوب شيء فأتى به من لا يعتد وجوبه احتياطا كالحنفي ينوي في الوضوء ويمسك في الصلاة فهل يخرج من الخلاف وتصر العيادة منه صحيحة بالإجماع قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني لا يخرج به عن الخلاف لأنه لم يأت به على اعتقاد وجوبه ومن اقتدى به من مخالفه لا تكون صلاته صحيحة بالإجماع وقال الجمهور يخرج لأجل وجود الفصل

(السادس عشر) لبن المصراة فيه الفرة أمثله ولا قيمته (قال) بعضهم ليس لنا شيء يتضمن بغير الفد إلا في مسلتين أحدهما لبن المصراة والآخر إذا جني على عبد فعتق ومات ضمن لصبي الأقل من كيل الدية ونصف القيمة من إبل الدية (بيان المثل المتقوم) في ضبط المثل لقول أحدهما كل مقدّر بكيل أو وزن ونقص بالمعجونات المتفاوتة الأجزاء وما دخلته النار والأواني المتخذة من النحاس فإنها مؤزونة وليست مثلية (الثاني) ما خصص بكيل أو وزن وجاز التسليم فيه وهو الذي صححه في المنهاج والروضة وأصلها (الثالث) لكل مكبل وموزون مجاز التسليم فيه وبيع بعضه ببعض فيخرج منه الدقيق والرطب والعنب والحلم واللبن الحامض ونحوها (الرابع) ما يقسم بين الشريكين من غير تقويم ونقص من الأرض المتساوية فإنها تقسم وليست مثلية (الخامس) ما لا يختلف أجزاء الترع الواحد منه بالقيمة ورعا قيل لا يختلف في الجزم والقيمة (وهذا من المثليات في الحبوب والأدهان والسمن والألبان والخمض الخالص والنر والزبيب ونحوها والماء والنخالة والبيض والورق والحل الذي لا ماء فيه والدرهم والدنانير الخالصة وعلى الأصح الدقيق والبطيخ والقش والحيار وسائر الدقول والرطب والعنب وسائر الفواكه الرطبة والحلم الطري والقديد والقراب والنحاس والحديد والرخاوص والنر والسياتك من الذهب والفضة والمسك والعنبر والكافور والخلج والحمد والقطن والسكر والفانيد والفصل المصنوع بالنار والإبريسم والغزل والصوف والشعر والوبر والنفط والعود والأجر والبراهم المشوشة إن جاوزنا التعامل بها والمكسرة عهدا ماء الروضة وأصلها والمطلب (في تقسيم ثاني) حله ضمنونات أقسام (أحدها) ما يتضمن ضمان عقد قطعا وهو ما عني في صلب عقد بيع أو سلم أو إجارة أو صلح (الثاني) ما هو ضمان يد قطعا كالمضروب والعواري ونحوها (الثالث) ما فيه خلاف والأصح أنه ضمان عقد كعقن الصداق والخلع والصلح عن الدم وحقل الجمالة (الرابع) عكسه كذلك في صورة الصلح والفرق بين ضمان العقد واليد أن ضمان العقد حمدة مما اتفق عليه المتعقدان أو بدله وضمن اليد حمدة المثل أو القيمة (قاعدة) مما ضمن كله ضمن جزؤه بالأرض إلا في صور (أحدها) المعجل في الزكاة (الثانية) الصداق الذي تعيب في بد الزوجة قبل الطلاق (الثالثة) المبيع إذا تعيب في يد البائع وأخذ المشتري ناقصا لأرض له في الأصح (الرابعة) إذا رجع قبل بآعه بأفلام اشتري ووجده ناقصا ثافة أو إتلاف البائع فلا أرض له (الخامسة) القرض إذا تعيب ورجع فليقرض لأرض له بل يأخذه ناقصا أو مثله (قاعدة) لحساب الضمان أربعة (أحدها) العقد كالمبيع والتمين المعين قبل القبض والسلم والإجارة (الثاني) اليد المملوكة كانت كالودعية والشركة والوكالة والمقارضة إذا حصل التعدى أو كالعقوب والسوم والعارية والبشراء الفاسد (الثالث) الإتلاف نسي أو مالا وبفارق ضمان اليد في أنه يتعلق بالحكم فيه بالباشرة دون السبب وضمن اليد يتعلق بهما (الرابع) الحيلولة ما يؤخذ قيمته للحيلولة وما لا يؤخذ فيه (فرع الأول) المسلم فيه إذا وجد المسلم إليه في مكان لا يلزم فيه الأداء وفيه وجهان الصحيح لا يؤخذ لأن أخذ العوض عنه غير جائز (الثاني) إذا قطع صحيح الأمانة الوسطى ممن لا عليها له فهل له طلب الأرض للحيلولة وجهان الصحيح لا حتى ينفو (الثالث) إذا نقل المضروب إلى بلد آخر وأبى فللمالك المطالبة بالقيمة في الحال للحيلولة قطعا فإذا رده ردها (الرابع) إذا ادعى عبثا غائبة عن البلد (قوله في الحرم) أي المنزلة والمرتبة (قوله في الحبوب) لعله هي الحبوب (قوله والنفط) هو دهن معدني بربيع الاحترق يتداوى به

بغير مهر فأت زوجه مهر نسائها أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وغيره وقال
 سفيان بن منصور في سننه حدثنا خالد بن عبد الله عن يونس عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في
 امرأة توفي عنها زوجها ولم يفرض لها صداقها لها مهر مثل ما مهر المثل هو الذي يرغب به في
 مناهها وركنك الأعظم النسب فينظر إلى نساء عصاباتهن والمنسبات إلى من تنسب هذه إليه ويقدم القربى
 والشبهة فزوجه من الأخوات لأبوين ثم لأب ثم بنات الإخوة ثم العمات ثم بنات الأعمام كذلك فإن
 فقدت نساء الأرحام كالجذات والحالات والمراد بالفقد أن لا يوجد أصل أو لم ينكح أو تجهل مهرهن
 ولا يتعلم اعتبارهن بموتهن فإن فقدت الأرحام فنلتها من الأجانب ويعتبر العقيقة بعقيقة مثلها وينظر إلى
 شرف سببها وحسبها وتعتبر البليغ الصفات المرغوبة كالعفة والجمال واليسر والعقل والبسار والبكارة والعلم
 والقصاحة والصلابة وهي شرف الأبوين ومضى اختصت بفضل أو نقص ليس في النسوة المختبرات مثله
 زاد أو نقص بقدر ما يليق به كما في نظيره إذا كان الحزن سليما (لا يكون ناقصة) ويعتبر غالب عادة النساء
 فلو ماتت واحدة لم يجب موافقتها إلا أن يكون لنقص دخل النسب وفقره الرغبات ولو نقصن للعشرة
 دون غيرها أو عكسه اعتبر ذلك هذا ما في الروضة وأصلها وفيه أمر ببيت عليها منها من الأصحاب استدلوا
 على اعتبار نساء العصابة بقوله مهر نسائها لأن إطلاق هذا اللفظ يتصرف إلى من وارث فيه صاحب الذخائر
 بأن النساء من الجانبين تشاؤما قال نقول هو غام فيها وتخص بالمعنى لأن مهر المثل قيمة البضع
 وتعرف قيمة الشيء بالنظر إلى أمثاله ولما لها نساء عشرتها المساويات لها في نسبها لأن النسب معتبر في
 النكاح والغالب أنه إذا ثبت مقدار في عشرة جرت أن يحسم عليه وأن لا ينتمى إلى نسبها لا يساويها فيه
 (ومنها) أن مقتضى ما تقدم الانتقال بعد بنات الأخ إلى العمات ويعتبر بنات بنى الأخ وليس كذلك بل المراد
 تقديم جهة الإخوة على جهة العمومة كما صرح به الماوردي (ومنها) المراد بالأرحام هنا قرابت الأم
 لا المذكورون في الفرائض لأن الحدة أم الأم إشتيم منهن قطعا (ومنها) أن الماوردي وسط بين
 نساء لعصبية والأرحام بالأم والحدة (ومنها) اعتبر ابن الصباغ مع ذلك كونهن من أهل بلدها وحكاة
 الماوردي عن النص لأنه قيمة متلف فيعتبر مثل الإنفاق ولدى في الروضة وأصلها اعتبر ذلك
 إذا كن لها أقارب في بلدها وأقارب في غيرها فإن لم يكن في بلدها أقارب قديم أقارب غير بلدها
 على جانب بلدها (ومنها) يعتبر حال الزواج أو الوطء أيضا من البسار والعلم والعفة والنسب صرح به
 صاحب الكافي وغيره (ومنها) ذكر ابن الرفعة أن المعتبر من الأقارب ثلاث وتوقف فيما إذا لم
 يكن إلا واحدة أو اثنتان (كمواضع التي يجب فيها مهر المثل) شبعة (الأول) النكاح إذا لم يسم
 الصداق أو تليف المسمى قبل قبضه أو بعثه أو بئب أو وحده ثمة واختار النسخ أو بان شتحتفا
 أو قبل لكونه غير مملوك كخير ومغصوب أو مجهولا أو شرط اختيار فيه أو شرط في العقد شرط لا يتخلل
 المقصود الأصلي كأن لا تزوج عليها أو نكح على ألف لم يسافر بها والذين إن سافر وعلى أن لأبها
 (قوله إذا كان الحزين سليما) راجع لقوله وشرف الأبوين أي وإنما يعتبر شرفهما إذا كان الحزين
 أي نسلا سليما الشرف بأن لا ينصف بما نزل بشرف أبويه من النسب وقوله وإلا أي وإلا يكن
 سليما يكون أي الحزين ناقصه أي الشرف وإن شرف أبواه وفيه رفع الجزء بعد المصارع كما قال
 ابن مالك وبعد ماض الخ (قوله بنيت) أي تنبى (قوله من الجانبين) أي في الأرحام
 وللعصابات (قوله بالمعنى) في نسخة بالمعنى

فوقع مسح الرأس بنية
 واجبة لأن تفضيل النية
 عند كل عضو غير
 واجب لدخوله في النية
 المطلقة فظهر أنه إذا
 مسح جميع رأسه خرج
 من خلاف مالك وإن
 اعتقد الندب في مسح
 جميع الرأس نعم ينبغي
 أن يمسح الجميع بنية
 مطلقة يخرج من
 الخلاف فإن مسح بنية
 الندب كان صارفا عن
 وقوعه عن الإيجاب عند
 مالك وأعلم أن كلام
 الفقهاء يقتضي موافقة
 الأستاذ فإنه قال في
 فتاويه اختياري أن أوتر
 بركعة فإن قيل ينبغي
 أن يوتر بثلاث ويكون
 احتياطا كما قال الشافعي
 في القصر في ثلاث قلنا
 هذا لا يشبه ذلك لأنه
 إذا أوتر بثلاث وقعد
 في الثانية للتشهد كما يقول
 أبو حنيفة لا يكون ذلك
 خروجا من الخلاف
 لأنه إنما ينوي به
 التطوع وإن اتفق
 الفعلان وعند أبي حنيفة
 لا يؤدي الوتر بنية
 التطوع إن نوى بذلك
 الصلاة الوتر فقط
 لا يكون خروجا
 بالاتفاق لأن اعتد

الضرر أن الوتر ليس
واجب وهو إن نوى
الوتر لا يكون وترا
نما يخرج به من الخلاف
لتضاد الاعتقاد بخلاف
الخصر انتهى و (الثالثة
عشرة إلى الثامنة عشرة)
والجملة خمس الأولى
قولهم (والدفع) في
نفسه وقوله (فيها قال
كل خبر) أي عالم سمى
بذلك لأنه محبر في
نبيه أي يحسن قال
أبو محرمة والشيخ ابن
حجر دفع الشيء منع
المطير مما يصلح له
لولا ذلك والرفع قال
الشيخ إزالة موجود
وأبو محرمة عبارة عن
تأثيره في ذلك وقوله
في قول كل خبر قد قدمنا
غير مرة أن إطلاق
مثل هذا العبارة لا يحسن
من أمثال الناظم والمسألة
ذات خلاف فقد قال
أبو محرمة في حاشيته
على شرح الروض
معرضا قول شيخ
الإسلام الدفع أقوى
من الرفع فقال هذا
طلاق غير صحيح ثم
فرها ثم قال على أنه
لو لم يكن في الراض حال
دفع قوة الدفع لما
صلح للرفع كالماء

ألفا أو تضمنت الربا كزوجتك بتيق وبعتك هذه المائة من مالهاتها تبيع المائتين أو حمة نسوة بمهر
واحد أو تضمنت إتيانه رفقه كان يزوجه ابنه امرأة ويصدقها أمولاً به يتضمن دخولها أو لا في ملك الابن
فتتق ولا ينتقل إلى الزوجة صداقا أو يعقد المهر أو ولي السفية بأقل من مهر المثل أو لابنه أو السفية
بما كبر أو يخالف ما أمرت به الرشيدة أو يفسخ فبمعد الدخول بغير أو تحرير أو اختلاف في المهر وتخالفا
أو نكحها على ما يتفقان عليه في ثانی الحال أو أسلما وقد عقدا على فاسد ولم يقضاه أو زوج ابنه
بمنفعة جاريتيه أو جازيته على أن يزوجه ابنتيه صداقا أو يطلق زوجته على أن يزوجه ابنتيه وصفا
صداقا (الموضع الثاني) الخلع إذا فسد المشي بغالب الصور المذكورة (الثالث) الوطء في غير
نكاح صحيح إما فاسد أو شبهة أو إكراه أو أمه أو ابنته أو مشتركة أو مكاتبية أو زوجة رجعية أو مرتدة
موقوفة في العدة أو أمته المهرونة المشتراة فاسداً أو نكاح المتعة (الرابع) الرضاع إذا أرضعت
أمه أو أختها أو زوجته الكبرى الصغرى أنفسها نكاح وله على المرضعة نفقة مهر المثل في الأظهر
وكله في الثاني ولو أرضعت أم الكبرى الصغرى أنفسها وله على المرضعة مهر المثل لأجل الكبرى
ونصف الصغرى (الخامس) في رجوع الشهود بعد الشهادة بطلاق بائن أو رضاع أو لعان وقرق
القاضي فإن الفرق بينهم في قول خصمه إن كان قبل وطء (السادس) إذا أقرت لأحد
المدعين بالسبق ثم للآخر يجب له عليها مهر المثل أو للزوج أنه راجعها (سابع) إذا
جاءت المرأة مسلمة في زمن الهدنة غرم لزوجه الكافر مهر مثلها على قول من جوح (وقت اعتبار
ومكانه) يعتبر في الوطء بالشبهة قوم الوطء وكذا في النكاح الفاسد ولا يعتبر العقد إذ لا حرمة له
وفي النكاح الصحيح إذا لم يسم فيه ووطئ هل يعتبر يوم الوطء أو العقد أو الأكرمين العقد إلى
الوطء أو وجهه صحتها في أصل الروضة الثالث وفي المنهاج والمحرر والشرح الصغير ونقله الرافعي في
ميراثه العتيق عن الأكرمين وإن مات وأوجبنا مهر المثل وهو الأظهر فهل يعتبر يوم الموت أو العقد
أو الأكرمين أو جهة في أصل الروضة بلاتر حجب (وأما) مكانه فيجب من نقد البلد حالاً كقيمة المتلفات
(ما يتعدد فيه وما لا يتعدد) لا يتعدد بتعدد الوطء في نكاح صحيح كالمهر معلوم ولا في نكاح فاسد أو شبهة
واحدة وقته وطء جارية الابن والمكاتبية والمشاركة على الأصح سواء أعتد المجلس أم لا ويتعدد إن زالت
الشبهة ثم وطئ بشبهة أخرى وبالإكراه على الزنا ووطء العاصب والمشتري منه إن كان في حالة الجهل
يتعدد لأن الجهل شبهة واحدة أو العلم ثم هي مكروهة فقد تقدم أنه يتعدد (وحيث) قلنا بالاتحاد اعتبر
أعلى الأحوال وحله كما قال الماوردي إن لم يرد المهر فإن أدى قبل الوطء الثاني وجب مهر جديد وحله
في المكاتبية إذا لم يحمّل فإن حملت خبرت بين المهر والتعجز فإن اختارت المهر ووطئت مرة أخرى فلها مهر
آخر نص عليه الشافعي كما نقله في المهمات وعبارته فإن أصابها مرة أو مراراً فلها مهر واحد إلا أن تتخير
فتختار الصداق أو التعجز فإن خبرت فعاد فأصابها السيد فلها صداق آخر وكلما خبرت فاختارت الصداق
ثم أصابها فلها صداق آخر كنكاح المرأة نكاحاً فاسداً يوجب مهرها واحداً فإذا فرق بينهما وقضى

(قوله أو تحرير) لعله تحرير (قوله يزوجه) أي الأجنبية المخالعة (قوله وكاه) أي كل المهر
(قوله في الثاني) مقابل الأظهر (قوله أقرت) أي المرأة (قوله ما تزوجت) لعاه بعد ما تزوجت
(قوله في النكاح) خبر مقدم (قوله أوجه) مبتدأ مؤخر (قوله بتعدد) أي المهران من العاصب
والمشتري كذلك فيما بعد كذا قرره شيخنا

القليل الوارد والحاصل
 أن الماء حيث اتصف
 بالرفع وكذلك عكسه
 أي إذا انصف بالدفع
 انصف بالرفع فهما
 وصفان للماء متلازمان
 لا ينفك أحدهما عن
 الآخر ولكن الرفع
 بالراء المهملة أقوى
 من الدفع عكس ما ذكره
 الشارح تبعاً للزركشي
 ولا يرد تنجس القليل
 بمرود النجاسة عليه
 لأن القوة للوارد
 منهما على الآخر
 لا للدفع والرفع ثم
 رأيت السهوي نقل
 بواسطة الزركشي عن
 ابن الأستاذ أن الدفع
 للوارد منها أسهل
 من الرفع انتهى ثم قال
 أبو غرمة ومن المعلوم
 أن الإحرام يدفع
 النكاح ولا يرفعه وحدة
 الشبهة كذلك انتهى
 كلامه وقال الشيخ ابن
 حجر في تحفة الدفع
 أقوى من الرفع غالباً
 وخرج بغالب نحو
 الطلاق يرفع النكاح
 ولا يدفعه لحل الرجعة
 وعكسه الإحرام وحدة
 الشبهة فهو أقوى تأميراً
 منهما انتهى قلت للذي
 يظهر أن الأكثر إن

بالصدق ثم (نكاحها) نكاحاً آخر فلها صدق آخر (تنبيه) يجب مهران في وطء زوجة الأصيل
 أو القربى بشبهة إذا كان قد دخل بها مهرها ومهر زوجها لغوانها عليه بالانفساخ ويجب مهر ونصف في
 غير المدخول بها وهو غريب لا نظير له ويقرب منه إتلاف الصبي المملوك في الحرم أو الإحرام
 فإن فيه الجزاء بالمثل علفي الله تعالى والقيمة لما لكه وفي ذلك قال ابن الوردي
 في عندي يحوال حسن مستطرف . مرفوع على أصلين قد نفعنا
 متلف مال برضا مالكه . ويضمن القيمة والمثل للمثل
 ويشبه هذا الفرع العبد المضروب بجني بقدر قيمته فيتلوه الفاضل فإنه يضمن فيه قيمته لكن للحنابة
 بالنصب لا بالإتلاف (مهمة) صحت الشبخان في النصب والوطء بشبهة أو إكراه أنه إذا أزال البكارة
 بالوطء موجب مهر ثيب وأرض البكارة وفي الرد بالنصب مهر بكر وأرض البكارة قال السبكي بالنصب
 أولى بلزوم ذلك من البيع الفاسد وقال في المهمات هذا الذي قاله في غاية الغرابة حيث جزأ في الشراء
 الفاسد بأيجاب زيادة لم يوجبها في النصب ولم يحكي في إيجابها خلافاً مع اختلافهم في أن البيع الفاسد
 هل يغلظ فيه كما يغلظ في النصب أم لا وأما كونه أغلظ فلا قائل به (خطوط) ليس لنا متفقون يختلف باختلاف
 الضامنين إلا في مهر المثل إذا تخلف للشرية دون غيرها أو بالعكس ذكره الرويان في القول في أحكام
 الذهب والفضة اختصا بأحكام (الأول) لا يكره المشتري في أوניהما على الأصح تصفاه جوهراً
 (الثاني) يحرم استعمال أوניהما للحديث وللعق فيه الخلاء أو تصيق النقود قولاً في أحدهما الأول
 (الثالث) يحرم الخلل منهما على الرجال إلا ما يستثنى (الرابع) اختصاص بوجوب الزكاة (الخامس) ويجزيان
 الربا فلا ربا في الفلوك ولو راجت رواج النقود في الأصح واختص المضروب منهما بكونهما قيمة
 الأشياء فلا تقويم بغيرهما ولا يبيع القاضى ولو كبيل والوق مال الغير إلا بهما ولا يفرض مهر المثل
 إلا منهما وبجواز عقد الشركة عليهما والقراض وبامتناع استئجارهما للزينة (واختص) الذهب
 بحرية التصيب منه على الأصح وحرمة ما يجوز للرجل اتخاذه من الفضة كالخاتم وحل آلات الحرب إلا
 السن والأنف والأتملة (قاعدة) الذهب والفضة يتم الأشياء إلا في باب السرقة فإن الذهب أصل
 والفضة عروض بها النسبة إليه نص عليه الشافعي في الأم قال لا عرف موضعاً تنزل فيه الدراهم منزلة
 العروض إلا في السرقة (القول في المسكن والحامد) قال السبكي اضطرب حكم المسكن والحامد في موضع
 يباحان في آخر لا في موضع إن كان لا يتعين لهما ولا فلا في آخر يبدل النفسان إن لم يولغا انتهى
 والمواضع التي ذكرناها اثنا عشر موضعاً (الأول) التيمم فلا يباحان فيه صرح به ابن كعب وقال في الكفاية
 إنه المتجه وقال السبكي إنه القياس وقال الإسوي إنه الظاهر (الثاني) شتر العورة ولا يباحان أيضاً قال السبكي
 وقال ابن كعب وخلافاً لابن القطان قال في الحامد كل موضع أو حجب الشرع فيه صرْفاً في حق الله يجب كونه
 قابلاً عن الحامد كما يأتي في الفطر والحج ونحوهما (الثالث) الفطرة لا يباحان أيضاً على الأصح كالكفارة
 في وجهه نعم لأن الكفارة بد لا على الأول إنما يعتد بذلك في الابتداء فلو لبست الفطرة في ذمّانسان بعتنا خادمه
 وسكنه فيها لا بها بعد الثبوت التحقت بالدين قال في شرح المهذب وأن تكون الحاجة إلى الحامد
 لحلمته أو خدمته بمن تلزمه خدمته ليخرج ما لو احتاج إليه لعمله في طرده أو ماشية فإن الفطرة يجب
 قال الإسوي ولا بد أن يكونا لاثنين به (الرابع) نكاح الأمة وهل يباحان ويصرف منهما إلى نكاح

(لعله أو تصيق) لعله تصيق (قوله ويجزيان) بالباه الموحدة عطف على بوجوب الزكاة

الحرقة أو محل له نكاحها ويقيمها وجهان ^{منها} في روضة الثاني (الخامس) ^{منها} المأفلون ^{منها} يباعان
 فيما جزم به في الروضة وأصلها (السادس) ^{منها} النفل ^{منها} ويباعان فيه سواء احتاج إلى الخادم ^{منها} لزمانه ^{منها} ومنصب
 أم لا وفي قول آخر يخرج من الكفارة لا يباعان إذا احتاج إليهما والفرق على الأول أنه للكفارة بدلا
 وأن حقوق الأدب ^{منها} أصبق وفي ثالث يباع الخادم دون المسكن لأنه أولى بالإبقاء من الخادم (السابع)
 نفقة الزوجة ويباعان فيها كالدين (الثامن) نفقة القريب ويباعان فيها كالدين وفيها الوجه الذي
 فيه (في كيفية) بيع العقار وجهان في الروضة وأصلها بلانتر جميع أعدهما يباع كل يوم حرة بفقر
 الحاجة والثاني يقتضى عليه إلى أن يجمع ما يسهل بيع العقار له لأن ذلك يشق ورجح البلقيني الثاني فانه
 الراجح في نظيره من العبد قال الأذري (واعلم) أن التسوية بين نفقة القريب والدين تشكيل جدا ولم أجد
 دليلا ولا نصا للشافعي على بيع ما لا بد منه من مسكن وخادم لا يستغنى عنه قال والأرجح اختار ما قاله
 القاضي حسين أنه لا يباعان هنا وإن قلنا يباعان في الدين قال نعم لو اقترض الحاكم عليه لغيرته ونحوها
 صار ديناً عليه فيباعان فيه كسائر الدين (التاسع) سرية العتق ويباعان فيها كالدين جزم به في الروضة
 وأصلها (العاشر) الحج ولا يباعان إن لاقا به بل إن كان معه نقد صرف إليهما كالكفارة وقيل يباعان
 كالدين فإن كانا غير لائقين به فلو أيدلا لوفى التفاوت ثمونة الحج وجب بداله كذا أطلقه الأصحاب
 ولم يفرقوا بين المأثورة وغيره قال الرافعي ولا بد من ذلك كالكفارة ثم فرق في المشرح الصغير وتبعه
 النووي في الروضة وشرح المذهب بأن الكفارة بدلا بخلاف الحج قال الإسوي وهو مستفيض بالرواية
 الأخيرة منها فإنه لا بد لها وبالفطرة فإنه لا بد لها مع أنها كالحج فيما نقله عن الإمام (الحادي عشر)
 الكفارة فإن لاقا لم يباعا بلا خلاف ولا يجرى الوجه الذي في الحج لأن لها بدلا وإن لم يكونا لائقين
 لزوم الإبدال وصرف التفاوت إلى العتق إن لم يكونا مالوفين فإن ألفا فلا في الأصح لمصلحة مقارنة
 المألوف (الثاني عشر) الزكاة ولا يسلبان اسم الفقراء كما نقله الرافعي في المسكن عن المذهب وغيره
 قال لم يتعرضوا له في الخادم وهو في مسائل الأصول ملحق بالمسكن واستدركه عليه في الروضة بأن ابن
 كعب صرح في التجريد بأنه يحكم المسكين وهو متعين قال في المهمات وصرح به أيضا في النهاية لأنه اغتفرها
 في المسكين دون الفقير فقال إن المسكن والخدم لا تمنع اسم المسكينة بخلاف الفقير قال واغتنار
 الرافعي لما في الفقير يلزمه الاغتفار في المسكين بطريق الأول قال السبكي ولم يطلق المسكن والخدم
 يقتضى أنه لا فرق بين اللاتق وغيره قال ابن النقيب وفيه نظر ولو لم يكن له عبد ومسكن واحتاج إليهما
 فمعه ^{منها} السبكي لم أرفقه نقلا ويظهر أنه كوفاء الدين وقد قال الرافعي فيما لو كان عليه دين ومعه
 ما يوفيه كفاي نفقة القريب والفطرة وقال أيضا في الغارم الذي يعطى من الزكاة هل يعتبر في فقره مسكنة
 وخادمة ظاهر عبارة الأكثرين اعتبار ذلك بما صرحوا به وفي بعض شراح المذاهب أنه لا يعتبر المسكن
 والمئس والفراش والآنية وكذا الخادم ولم يوجب أن اقتضاها حاله قال وهذا أقرب (ثانيان) الأول
 وقال في المهمات في الحج تعبير الرافعي بالعبد للاحتراز عن الحارثة النفيسة المألوفة فإنها إن كانت للخدمة فهي
 كالعبد وإن كانت للاستمتاع لم يكلف بيعها جزأ لما يورثه إليه تعلقه بها من الضرر الطاهر قال وهذا التفصيل
 لم أره ولكن لا بد منه قلت نقله الأذري عن نصريح الدارمي وزاد أن كان له أخرى للخدمة فإن أمكن البيع

كان في الدفع فهو أقوى وإن كان في الرفع فهو أقوى ويحتمل القول بعدم إطلاق ترجيح أحدهما على نظير ما أتى في القواعد المفرقة آخر الباب كالإبراء هل هو تمليك أو إسقاط إذا عرفت ذلك فقول الناظم في قول كل حبر مستند (أقوى من الرفع فجعل) أي تحرك (بالفكر) أي القوة المفكرة بتتبع الصور وأعرضها عليك (ولا تناط) أي لا تعلق وتلبس ولا تجماع (بالمعاصي) باعتبار المترخص (الترخص) جمع رخصة وهي لغة السهولة واصطلاحاً انتقال الشيء من صعوبة إلى سهولة لعدم قيام السبب للحكم الأصل كالقصر في السفر والمرض على قول اختيار فيجوز تقليد من اختاره على المحقق عند ابن زياد (فلم يبع لعاص) بسبب مجوز لتلك الرخص (الترخص) في عملها دون غيره فمن عصى بالإقامة مسح على الخف وأكل الميتة ومن

(قوله ويباع) لعليه يباعان (قوله صرف إليهما) أي المسكن والخدم (قوله ولا بد من ذلك) أي الضررة (قوله ثم فرق) أي بين الحج والكفارة (قوله لم يتعرضوا له) أي الحكم (قوله اغتفرها) أي الرافعي

للاستمتاع أن يخدمها التي تخدمه (الزوجة) قال في المهمات في الحج مقتضى إطلاق الرأى وغيره
 أنه لا فرق في اعتبار المسكن والخدم بين المرأة المكفية بأحكام الزوج وأركانها وبين غيرها وهو متجه لأن
 الزوجة قد تنقطع فحتاج إليها قال وكذلك اعتبار السبكي بالنسبة إلى المتفقه والصوفية الذين
 يسكنون بيوت المدارس والربط وقال السبكي في الزكاة إذا اعتاد السكنى بها لأجرة أو في المدرسة
 والظاهر خروجها عن اسم الفقير بشئ المسكن (الثالث) قال البلقيني لا يباع المسكن والخدم
 في الحج الغريب قطعاً لأن مكان الرفاة من غيره وقد قلت في الخلاصة جامعاً هذه النظائر
 اضطرب المسكن والخدم في حكمها فالتابع للبيع في
 طيب وفي عاقلة والسرة وفي نكاح أمية والفطرة
 والبيع والتفكير والإنفاق في الزوج والقريب والإعتاق
 في الحج والتفكير إن لا فلا ثم الذي الحج النفيس أبداً
 ولو لمساوف وفي التفكير إن لم يكن يؤولف في الشهر
 وليس بمنعاً وصف الفقر ولا التي للوط في ذهابه
 القول في كتب الفقه وسلاح الحنفي وآلة الصانع ذكرت في (مواقف) أحدها الزكاة قال النووي
 في شرح المهذب والروضة نقلاً عن الغزالي في الإحياء لو كان له كتب فقه لم يخرجها عن المسكنة
 يعني والفقر قال ولا يلزمه زكاة الفطر وحكم كتابه حكم أثاث البيت لأنه محتاج إليه قال لكن
 ينبغي أن يحتاط في فهم الحاجة إلى الكتاب والكتاب محتاج إليه لثلاثة أغراض التعليم والتفريح
 بالمطالعة والاستفادة والتفريح لا يعد حاجة كاحتياج كتب الشعر والتواريخ ونحوها بما لا نفع
 به في الآخرة ولا في الدنيا فهذا يتبع في الكفارة وزكاة الفطر ويمنع اسم المسكنة ولما احتجاجة التعليم
 فإنه كان للكتب كالمودب والمدرس بأجرة فهذه آتية فلا يباع في الفطرة كالحياض وإن كان يدرس
 لقيام فرض الكفاية لم يبع ولا يسلبه اسم المسكنة لأنها محتاجة مهمة وأما حاجة الاستفادة والتعليم
 من الكتاب كادخار كتاب طب يعالج به نفسه أو كتب يحفظ ليطالعه ويتعبد به فإن كان في البلد طبيب
 وأعطى فهو مستغن عن الكتاب وإن لم يكن فهو محتاج ثم ربما احتجاجة إلى مطالعته إلا بعد مدة قال
 فينبغي أن يضبط فيقال فلا يحتاج إليه في السنة فهو مستغن عنه فيقدر حاجة أثاث البيت وثياب البدن
 بالسنة فلا يباع ثياب الشتاء في الصيف ولا ثياب الصيف في الشتاء والكتب بالثياب أشبه وقد يكون
 له من كل كتاب مستحان فلا حاجة له إلى أحدهما فإن قال أحدهما أصح والأخرى أحسن قلنا اكتف
 بالأصح وبغير الأخرى وإن كان له كتابان في علم واحد أحدهما مبسوط والآخر جز فإن كان مقصوده
 الاستفادة فليكتف بالمبسوط وإن كان قصده التدريس احتجج إليهما هذا آخر كلام الغزالي قال النووي
 وهو حسن إلا قوله في كتاب الوعظ أنه يكتفي بالواعظ فليس كما قال فإنه ليس كل واحد ينفع بالواعظ
 فكانتفاعه في خلوته على حسب إرادته قلت وكذا قوله في كتاب الطب أنه يكتفي بالطبيب ينبغي أن يكون مثله
 إذا كان في البلد طبيب متبرع فإن لم يكن إلا بالأجرة لم تكلف بيع الكتاب والاستئجار عند الحاجة (الموضع
 الثاني الحج) قال في شرح المهذب لو كان فقيراً وله كتب فهل يلزمه بيعها الحج قال القاضي أبو الطيب إن لم يكن

(قوله الزوجة) لعله الزوجة (قوله الحجر الغريب) لعله على الغريب والغريب أى العاجز
 من بناء لإعسار اه تحفة

عسى بالسفر لا يجوز له
 واحد من الثلاثة الأيام
 المباحة للمسافر وقال
 الزركشي ولا مدة المقيم
 في الأصح انتهى وهو
 مشكل ولا أكل الميتة
 ولا غيرها من سائر
 الرخص نعم التيمم
 للمسافر العاصي جائز
 مع القضاء سواء تيمم
 للمرض أو للجراح أو
 لفقد الماء كذا في التحفة
 بالنسبة لغير الجواز
 وخرج بقولنا بسبب
 مجوز لتلك الرخص
 العاصي في السفر فيجوز
 له سائر الرخص وظاهر
 قولهم إن القرآن لا يؤثر
 في النية أنه لا يقطع
 سفره بمشيه إلى امرأة
 بغير إنشاء قصداً لزا بأن
 ارتبك حاله ثم زنا بها
 (فائدة) قال الشيخ ابن
 حجر الذي يتجه من
 كلامهم خلافاً للسبكي
 ومقتضى كلام الإمام
 أن الواجب بجماع
 الرخصة المحصنة ولا
 ينافيه تغيرها إلى سهولة
 لأن الواجب فيها لما
 كان موافقاً لغرض
 النفس من حيث إنه
 أخف عليها من الحكم
 الأصل غالباً لم يكن منافياً

كامل الميتة وقال السبكي
 الواجب رخصة من
 حيث قيام سبب الحكم
 الأصل وعزيمة من
 حيث وجوبه اه وبه
 يجمع بين من قال إن
 أكل الميتة رخصة ومن
 قال إنه عزيمة ومن
 التصريح ما ذكره
 الزركشي أنه لو زال
 عقله بسبب محرم لم
 يسقط عنه الصلاة ولو
 استنجد بمحرم أو
 مطعم فالأصح لا يجزئه
 لأن الاقتصار على
 الأحجار رخصة ولو
 عدم الماء لم ينجم خلاف
 غيره فانه بخير فيه كذا
 قال ثم قال وقد توسع
 الاصطخري فقال في
 المقيم العاصي لا يستباح
 شيئا من الرخص للمسافر
 وذهب عامة أصحابنا
 إل أنه يستباحها ثم قال
 الزركشي وقد يستثنى
 منها صور منها لو شربت
 دواء فاسقطت وصارت
 نفساء إلا أن يدعى أن
 سقوط الصلاة عن
 النفساء عزيمة ومنها
 جواز الاستنجاء بقطعة
 حرير أو ذهب ومنها
 إذا صب الماء بعد
 الوقت فالأصح لا يجب
 الإعادة ومنها حصة

كله بكل كتاب إلا نسخة واحدة فلم يلزمه لأنه يحتاج إلى كل ذلك وإن كان له نسخة ثالثة لم يلزمه بيع إحداها فانه
 لا حاجة به إليها وقال القاضي حسين يلزم الفقيه بيع كسبه في الزاد والراحلة قال وهذا الذي قلناه ضعيف وهو
 تفريع يبيح منه على طريق الضعيف في وجوب بيع المسكن والحادم لمجيب قال فالصواب ما قاله أبو الطيب فهو
 الحارثي على قاعدة المذهب وعلى ما قاله الأصحاب مما في المسكن والحادم وعلى ما قالوه في باب الكفارة وباب
 التخليص اه (الموضع الثالث الذي) قال الأسنوي في باب التخليص رأيت في زيادات العبادي أنه يترك للعالم
 كتب العلم ولم أر ما يخالف ذكر النووي في المحج في شرح المذهب ما يقتضيه ونقل كلام العبادي في قسم
 الصدقات وأقره (القول في الشرط والتعليق) قال البلقيني الفرق بين الشرط والتعليق أن التعليق ما دخل على أصل
 الفعل فيه بأدائه كان وإذا لم الشرط ما جزم فيه بالأول وشرط فيه أمر آخر (قاعدة) الشرط إنما
 يتعلق بالأمور المستقلة أما الماشية فلا مدخل له فيها ولهذا لا يصلح تعليق الأمر بالشرط لأنه خير عن
 ما مضى نص عليه ولو قال بأزائية إن شاء الله فهو قاذف لأنه خير عن ما مضى فلا يصح تعليقه بالمشقة ولو قيل
 شيئا ثم قال والله ما فعلته إن شاء الله خئت كما قال الزركشي في قواعد وخطأ البارزي في فتاوه بتقديم الحبس
 (قاعدة) أبواب الشريعة كلها على أربعة أقسام (أحدها) مما لا يقبل الشرط ولا التعليق كالإيمان بالله
 والطهارة والصلاة والصوم (لا في صور تقدم استثنائها في أول الكتاب والضيان والنكاح والرجعة
 والاختيار والفسوخ (الثاني) ما يقبلها كالعتق والتذبير (الثالث) مما لا يقبل التعليق ويقبل
 الشرط كالاغتياف والبيع في الحيلة والإجارة والوقف والوكالة (الرابع) عكسه كالطلاق والإبلاء
 والظهار والخلع (قاعدة) مما كان تعليقها محضاً لا مدخل للتعليق فيه قطعاً كالبيع وما كان خلاصاً لا دخل
 قطعاً كالعتق ومبينهما مراتب يجري فيها الخلاف كالفسخ والإبراء بشهاتين أو بثلاث أو بالوقف
 وفيه شبه يسير بالعتق فجري لوجه ضعيف والحالة والأجلع التزام يشبه النذر وإن ترتب عليه ملك
 (ضابط) ما قبل التعليق لأفرق فيه بين الماضي والمستقبل إلا أن مسألة واحدة وهي إن كان زيد
 محرماً أحرمت فانه يصح خلافه إذا أحرم أحرمت فلا يصح (ضابط) ليس لنا خروج من
 عبادة بشرط إلا في الاعتكاف والمحج (قاعدة) الشروط الفاسدة تفسد العقود إلا البيع بشرط
 الرأفة من العيوب والقرض بشرط رد مكسب عن صحيح أو أن يقرضه شيئاً آخر على الأصح فهما
 (ضابط) لا يقبل البيع بالتعليق إلا في صور (الأولى) بعتك إن شئت (الثانية) إن كان يملك فقد
 بعتك وفيه مهالة اختلاف الوكيل والموكيل فيقول إن كنت أمرتك بعشرين فقد بعتكها بها (الثالثة)
 البيع الضمني كأعنت عبدك عني على مائة إذا جاء رأس الشهر ولا يقبل الإبراء بالتعليق إلا في
 صور (الأولى) إن رددت عبدي فقد أبرأتك صرح به المتولي (الثانية) إذا مات فقلت في رجل فهو
 وصية كما أفنى به ابن الصلاح (الثالثة) أن يكون ضمناً لا قصداً كما إذا علق عتقه ثم كاتبه فوجدت
 الصفة عتق وضمن ذلك الإبراء من النجوم حتى يبعه أنكساره ولم يتضمنه فكانت كسبه (قاعدة) من
 ملك التنجز ملك التعليق ومن لا فلا واستثنى الزركشي في فوعده من الأول الزوج بقدر على تنجز الطلاق
 والتوكيل فيه ولا يقدر على التوكيل في التعليق إذا منعت التوكيل فيه ومن الثاني فهو صحيح فهما التعليق لمن
 لا يملك التنجز (منها) العبد لا يقدر على تنجز الطلقة الثالثة وملك تعليقها إما مقيداً بحال ملكه كقوله

(قوله بئر) أي قليل وضعيف (قوله وجه ضعيف) أي بدخول التعليق (قوله فلا يصح)
 لأنه يستقبل (قوله فانت) أي الذي عليه الدين

إن حُضِرَ طَائِقٌ ثَلَاثًا أَوْ مُطْلَقًا كَانَ دَخِلَتْ فَأَبَتْ طَائِقٌ ثَلَاثًا ثُمَّ دَخَلَتْ بَعْدَ عَقْمِهِ فَتَقَعُ الثَّلَاثَةُ عَلَى الْأَصَحِّ (وَمِنْهَا) بِحُزْزٍ تَقْلِقُ طَلَاقَ السَّنَةِ فِي الْحَبِصِ وَطَلَاقَ الْبِدْعَةِ فِي طَهْرَتِهَا وَلَوْ أَنَّهَا لَا يَتَصَوَّرُ تَحْرِيرُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ (قَاعِدَةٌ) بِمُقَابِلِ التَّمْلِيقِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ صَحَّحَ إِضَافَتَهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّ ذَلِكَ التَّصَرُّفِ كَمَا لَطَلَّاقٌ وَالْمَتْنُ وَالْحَبِصُ وَمَا لَا فَلَكَ النِّكَاحُ وَالرَّجْعَةُ وَالْبَيْعُ وَاسْتَنْثَى الْإِمَامُ مِنَ الْأَوَّلِ الْإِبْلَاءَ فَإِنَّهُ يُغْبِلُ التَّمْلِيقَ وَلَا يَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ الْمَحَلِّ إِلَّا الْفَرَجُ وَالْإِسْتِنَاءُ فِي الْحَقِيقَةِ لَمُيْذِقِ إِضَافَتِهِ إِلَى الْبَعْضِ وَاسْتَدْرَكَ الْبَارِئُ الْوَصِيَّةَ بِصَحِّ تَعَالُفِهَا وَلَا تَصَحُّ إِضَافَتُهَا إِلَى بَعْضِ الْمَحَلِّ وَيَسْتَنْثَى مِنَ الثَّانِي صَوْرَتُهَا

الْكَمَالَةُ وَالْقَدَرُ

(الْقَوْلُ فِي الْإِسْتِنَاءِ)

فِيهِ تَوَاعِدُ (الْأَوَّلِ) الْإِسْتِنَاءُ مِنَ النَّبِيِّ إِبْرَاهِيمَ وَفِي الْإِبْرَاهِيمِ نَبِيٌّ فَلَوْ قَالَ أَبَتْ طَائِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً فَالْمَشْهُورُ وَقُوعُ طَلْفَتَيْنِ وَظَاهِرُهُ فِي الطَّلَاقِ وَالْأَقَارِيرِ كَثِيرَةٌ وَاسْتَشْكَلَ عَلَى الْقَاعِدَةِ مَسْئَلَةٌ مِنْ قَالَ وَأَقْبَهُ لَا لَيْسَتْ ثَوْبًا إِلَّا الْكَتَانُ فَقَعْدَ عَرِيَانًا فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ وَهَقِصُ الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ حَلْفٌ عَلَى نَبِيِّ مَا تَعَدَّى الْكَتَانَ وَعَلَى إِبْرَاهِيمَ لَيْسَ الْكَتَانُ وَمَا لَيْسَ بِهِ فَبُحْثٌ وَأَجَابَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ سَبَبُ الْخِلَافَةِ أَنَّ الْأَمَانَ تَتَّبِعُ الْمَقُولَاتِ كَوْنِ الْأَوْصَاعِ الْغَوِيَّةِ وَقَدْ انْتَقَلَتْ إِلَّا فِي الْإِسْتِنَاءِ فِي الْحَلْفِ فِي مَعْنَى الْعَصَةِ مِثْلُ سَوَاعِجَرٍ فَبَصِيرَةٍ مَعْنَى حَلْفِهِ وَأَقْبَهُ لَا لَيْسَتْ ثَوْبًا غَيْرَ الْكَتَانِ وَلَا يَكُونُ الْكَتَانُ مَحْلُوفًا عَلَيْهِ فَلَا يَكْفُرُ تَرْكُهُ وَلَا لَيْسَ بِمَنْظَرٍ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مَسْئَلَةٌ وَاللَّهُ لَا أَجَامِعُكَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً فَصَبْتُ وَلَمْ يَجَامِعْهَا أَصْلًا فَحَكِيَ ابْنُ كَيْسٍ فِيهَا وَجَمَعَهَا (لِحَدِّثِهَا) تَلْزِمُهُ الْكُمَارَةُ لِأَنَّ الْإِسْتِنَاءَ مِنَ النَّبِيِّ إِبْرَاهِيمَ وَهَقِصُ مَعْنَى تَعَالُفِهَا أَنَّهَا بِمَجَامِعِ مَرَّةٍ وَلَمْ يَفْعَلْ فَبُحْثٌ (وَالثَّانِي) لَا وَجْهَ فِي الرُّوْضَةِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِإِبْرَاهِيمَ لَا يَزِيدُ عَلَى الْوَاحِدِ فَرُجِعَ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْفَرْقَ يَجْعَلُ إِلَّا مَعْنَى غَيْرِ (الثَّانِيَةِ) الْإِسْتِنَاءُ الْمَسْمُومُ فِي الْعُقُودِ بِاطِّلَ وَمِنْ فُرُوعِهِ هَيْئَتُ الصَّيْرَةِ إِلَّا صَاعًا وَلَا يَلْعَمُ صَيِّغَتُهَا وَبَعَثَ الْحَارِيَّةَ لِإِحْلَائِهَا فَإِنَّهُ بَاطِلٌ أَمَّا الْأَقَارِيرُ وَالطَّلَاقُ فَيَصَحُّ وَيَلْزِمُهُ الْبَيَانُ مِثْلُ لَهُ عَلَى مِثْلِهِ تَرْكُهُ الْأَشْيَاءَ وَنَسَائِي طَوَالِقِ إِلَّا وَاحِدَةً مِنْهُنَّ (ضَابِطٌ) لَا يَصَحُّ إِسْتِنَاءُ مِنْفَعَةِ الْعَيْنِ إِلَّا فِي الْأَوْصِيَّةِ بِصَحِّ أَنْ يَوْمِي بِعَرَفَةَ عَيْنٍ لَزَجَلٍ وَمِنْفَعَتُهَا لِأَخَرِ (الثَّانِيَةِ) الْإِسْتِنَاءُ الْمُسْتَفْرَقُ بَاطِلٌ بِفُرُوعِهِ لَا تَخْصِي وَيَنْبَغِي إِسْتِنَاءُ ذَلِكَ فِي الْوَصِيَّةِ فَإِنَّهُ يَصَحُّ وَيَكُونُ رَجُوعًا عَنِ الْوَصِيَّةِ فِيمَا يَظْهَرُ (الرَّابِعَةُ) الْإِسْتِنَاءُ الْحَكْمِيُّ هَلْ هُوَ كَالْإِسْتِنَاءِ الْمَقْضِيِّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ (أَوَّلُهَا) مَا لَا يُوَثِّرُ قَطْعًا وَلَوْ تَلَفَظَ بِهِ ضَرْمًا كَمَا لَوْ بَاعَ الْمَوْصِيُّ ثَمًّا يَحْدُثُ مِنْ حِلِّهَا وَغَيْرِهَا فَإِنَّهُ يَصَحُّ وَهِيَ مُسْتِنَاءَةٌ شَرْعًا وَلَوْ بَاعَ وَاسْتِنَاءَهَا لَقَطْعًا لَمْ يَصَحِّ (الثَّانِي) مَا يُوَثِّرُ قَطْعًا كَمَا لَوْ تَلَفَظَ بِهِ كَيْفَ دَارِ الْمَعْتَدَةِ بِالْأَقْرَاءِ وَالْحَمَلِ (الثَّالِثُ) مَا يَصَحُّ فِي الْأَصَحِّ وَلَوْ صَرَّحَ بِإِسْتِنَائِهَا يَطْلُ كَيْفَ دَارِ الْمَعْتَدَةِ بِالْأَقْرَاءِ وَالْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ (الرَّابِعُ) مَا يَبْطُلُ فِي الْأَصَحِّ كَيْفَ الْحَمَلِ يَحْرُ وَيَحْمِلُ لَغَيْرِ مَالِكِهَا كَمَا لَوْ بَاعَ الْحَارِيَّةَ إِلَّا حَمَلَهَا (مَقُولٌ فِي النُّورِ) مَسَائِلُ النُّورِ هِيَ الَّتِي يَسْلُورُ تَصَحُّبُ الْقَوْلِ فِيمَا إِلَى فُسَادِهِ وَإِنْ بَاتَ إِلَى تَقْيِيدِهِ بِحَكْمِي وَلَفْظِي (مَّا الْأَوَّلُ) ثَمَانِيَةُ النُّورِ فِيهِ مِنْ حَكْمٍ لَشَرْعٍ (وَالثَّانِي) ثَمَانِيَةُ مِنْ لَفْظٍ بِذِكْرِهَا الشَّحْصَ وَأَكْثَرُ مَا يَمُتُّ النُّورُ فِي مَسَائِلِ الرُّوْضَايَا وَالْمَتْنِ وَنَحْوِهَا وَقَدْ أَفْرَدَ فِيهَا الْأَشْيَاءَ أَبُو مَتَّصُورَ الْبَعْدَادِيُّ كِتَابًا حَقًّا وَأَفْرَدَ كِتَابًا فِيمَا وَقَعَ مِنْهُ فِي مَسَائِلِ الْأَبْوَابِ وَمَا لَنَا أَوْزِدَ لَكَ مِنْهُ نَظَائِرُهُ مُفْتَحًا مَسْئَلَةَ

(قوله المقولات) أي العرفية (قوله سواء) من أدوات الاستثناء (قوله الثانية) أي من القواعد (قوله من حملها) الضمير راجع لأن الموصولة بمعنى الحاربية أو الشجرية فصار عائدا إليها (قوله حافلا) أي جامعا (قوله الأبواب) أي أبواب الفقه

التيمم بتراب منصوب وقد يشكل على القاعدة المرتد لوجن ثم أفاق وأسلم فالحنون ليس معصية وكان ينبغي إسقاط القضاء انتهى والسيوطي لم يستثن شيئا من القاعدة وكأنه لما فيها من النظر (قائلة) تعاطى سبب الرخصة لأجلها لا يصح فن ثم لو ملك الطويل لفرض القصر لم يجز (والشك) وهو الردد باستنواء أورد جحان هذا معناه عند الفقهاء (لا تناط) أيضا الرخص (فن مسح على خفيه يومين شك في الثالث لم يجز له المسح ما دام الشك موجودا فان زال جاز له المسح (به كما) التقى (السبكي على ذلك نص) وقرره أهل الفروع وهذه القاعدة للغالب وإلا فالشك في نية إمامه إذا علق في القصر على ما فعله إمامه فتصبح نيته ويقصران قصر ولو شك في المرحلتين اجتهد كما في التحفة (ثم الرضى بالشئ) إن وجه (قل رضى بما ينشأ

ما لو قالت طلقني بآلف
فقال طلقك وإن لم
يذكر المال في الأصح
وما لو قال بعثك بآلف
فقال اشتريت صح
بآلف في الأصح وخرج
عن ذلك النكاح فإذا
قال زوجتك بنتي فقال
قلت لم يصح ولو قال
زوجتكها بآلف فقال
قلت نكاحها لكنه
يصح بغير المثل خلافا
لبعضهم قال الزركشي
لهذه القاعدة قيد وهو
أن لا يقصد بالحواب
الابتداء ولهذا لو قال
المشتري لم أقصد بقولي
اشتريت بجوابك
فالظاهر كما قاله في البحر
القبول (فائدة) الجواب
للسائل إذا كان غير
مستقل تابع للسؤال
في عمومته وخصوصه
كما في الجوامع والمستقل
الأخص جائر إذا
أمكن معرفة السكوت
عنه والمساوي واضح
(الثامنة عشر لا ينسب
لساكت قول . لعلم)
يكسر الهززة أمر بالعلم
(هديت أنه لا ينسب)
حكما (لساكت قول
كما قد أعربوا) أي أبانوا
(وهذه العبارة) وهي
اسم لما يعبر به الإنسان

فهو باب التصرف (قال) له متى اعتصمت فزنت حر قبله ثم اعتصم ففعل الثاني يعتق وعلى الأول
لا (قال) إن بعثك أو وهبتك فزنت حر قبله فباعه فعل الثاني لا يصح ولا يعتق وعلى الأول لا (لو قال)
لغير مدخول بها إن استقر مهرها على طالق قبله ثلاثا فهو طلق الأول لا يستقر المهر بهذا
الوطء لأنه لو استقر بطل النكاح قبله وإذا بطل النكاح سقط نصف المهر وعلى الثاني يستقر
ولا تطلق (قال) أنت طالق ثلاثا قبل أن تتعالمك بيوم على ألف تصح لي ثم خالعتها على ألف فعل
الأول لا يصح الخلع وعلى الثاني يصح ويقع ولا يقع الطلاق المعلق (قال) إن وجبت على زكاة
فطريقك فزنت حر أو طالق قبل وجوبها فعل الأول لا يجب زكاة فطره وفطرها وعلى الثاني يجب
ولا يعتق ولا تطلق ذكره الأستاذ أبو منصور (مسائل الدور في العبادات) مسألة قال الأستاذ
أبو منصور قول الأصحاب إن النجاسات لا يطهرها شيء من المائعات سوى الماء لأن وقوع التطهير بها
يؤدي إلى وقوع التنجيس بها لأن أبا حنيفة رضي الله عنه توافق على أن الخمر إذا غسِلَ به شيء فنجس
بما صار الخمر نجس (مسألة) متطهران وجد بينهما ريح شوك كل واحد منهما في وجوده منه فلكل إن
يصل منفردا أو مأموماً وليس لأحدهما أن يقتدى بالآخر لأننا لو صححتنا اقتداءه به مع الحدث جعلنا
إمامه طاهراً وإذا كان الإمام طاهراً نعت الحديث في المأموم لأن أحدهما يحدث وإذا صار محدثاً لم
يصح اقتدائه مع الحديث فكان في صحة الاقتداء فساد وكذا منهلة الإناءين وأشيائهما (مسألة)
ضحي الإمام الجمعة وعلم أنه إن شهد السهو خرج الوقت لا يسجد لأن تصحيح سجود السهو حينئذ
يؤدي إلى إبطاله لأن الجمعة تبطل بخروج وقتها وإذا بطلت بطل سجود السهو (مسألة) من دخل
الحرم من غير إحرام لا يلزمه القضاء لأن لزومه يؤدي إلى إسقاط لزومه لأننا إذا الزمان القضاء
وجب عليه دخول الحرم فيلزمه إحرام شخص به فيقع كما أحرم به عنه لا عن القضاء فكان
إيجابه مؤدياً إلى إسقاطه ذكر هذه المسائل الأستاذ أبو منصور في كتابه (مسألة) في أمثلة من الدور
الحكمي لو أذن لعبد أن يتزوج بآلف وضمن السيد الألف ثم باع العبد من الزوج قبل
الدخول بثلث الألف بعينها لم يصح البيع لأننا لو صححتنا البيع فملكته وإذا بطل النكاح وإذا
بطل النكاح من قبلها سقط المهر وإذا سقط بطل الثمن وإذا بطل الثمن الموقوف عليه بعينه بطل
البيع في إجازة البيع إبطاله قال أبو علي الزجاجي وهذه المسئلة نظائر كثيرة (ومنها) لو شهد رجلان على رجل
أنه أعتق عبداً مسلماً وغائماً فحكم بعتقهما ثم شهدا بفسق الشاهدين لم يقبل لأنها لو قبلت غدار يقين فإذا
عادا يقين بطلت شهادتهما فقبول شهادتهما يؤدي إلى إبطالها فأبطلناهما (ومنها) لو مات وخلف ابناً
وعبدان فممنهما ألف فأعتقهما الابن فشهدا على الميت بألف دينار لم يقبل شهادتهما لأنها لو قبلت غدار يقين من
فيكون في إجازة شهادتهما إبطالها (ومنها) لو مات عن أخ وعبدان فاعتقهما الأخ فشهدا بآل الميت لم يقبل كما
ذكر (ومنها) لو زوج أمته من عبداً وأعتقها في مرضه بعد قبض مهرها قبل الدخول ولا يخرج من الثلث
لا يضم المهر إلى التركة فلا يثبت لها خير العتق لأنه لو ثبت وجب رد المهر فلا يخرج كلهما من الثلث فلا يعتق
كلهما وإذا رقب بعضهما فلا خيار في إثبات الخيار إبطاله (ومنها) لو قال لأمتي إن زوجتك فزنت حره فزوجهما
لم يعتق لأن في عتقها إبطاله لأننا لو قلنا يعتقها في ذلك اليوم بطل تزويجهما وإذا بطل تزويجهما بطل عتقها فثبت

(قوله تصح لي) أي بأن كانت رشيدة (قوله مسائل الدور) أي أربع مسائل (قوله مع الحدث)

لعلها زائدة

عما في حكمه وإذا
 قيل وعجالة كذا لعين
 سوف العبارة بامطها
 ولا كان كذبا وإذا
 قيل وقال فلان تخبر
 بين ليرد اللفظ ومعناه
 (المذكورة) من
 (الإمام) هو من يقتدى
 به في الدين وقد استنبط
 بعض المحققين من قوله
 تعالى يوم ندعو كل
 أناس بأمامهم أن الأئمة
 يشفعون في تابعهم وقد
 كوشف بذلك بعض
 الأولياء في قصة وقعت
 لرجل من الحنفية مع
 أبي حنيفة (الشافعي)
 نسبته إلى شافعي جد
 من أجداده (ماثوره)
 أي منقولة هذا هو الأصل
 وهو أنه لا ينزل السكوت
 منزلة النطق لاسيما إذا
 كان السكوت محرما
 لكن في حق غير الأنبياء
 أما في حقهم فقال
 الزركشي إنه منزل منزلة
 الصريح في حق من يجب
 له العصمة (وربما)
 هي هنا لا تكثير لأن
 المسكن كثير (استثنى
 من هذه صور منها
 سكوت البكر أي التي
 لم تزل بكارها بوطه
 حلال أو حرام أم لا

النكاح ولا يعتق قلت ونظيرها ما لو قال إن بعثك طائفة عرفت قبله (ومنها) لو ادعى المملوك بلوغ القاذف
 وأنكر ولا يثبت علم تحلف القاذف أنه غتر بالغ لأن في الحكم يثبت إعطائهما إذا لم يثبت من غير البلوغ
 لا يعتد بها (ومنها) لو دفع إلى رجل زكاة فاستغنى بها لم يسر جمع منه لأن الاسترجاع منه غير واجب
 فلهما ثمانية لأنه بصير فغير بالاسترجاع قال الزجاجة والأصل في هذه المسائل كلها قوله تعالى
 أولا تكونوا كآلى نقضت غرضا من بعد قوة أنكائه فغير من نقض شيئا بعد أن أثبت فذل على
 أن كل ما أدى إلى إنبائه إلى نقضه بما جلت (القول في القذبة) محمد ما لا أصحاب بالاعطالكة أي راحة
 في النفس تمنع من اقتراف كبيرة أو صغيرة دالة على الخسبة أو مباح يحمل بالروية وهذه أحسن عبارة في
 حدها وأضعفها قول من قال اجتناب الكبائر والإصرار على الصغائر لأن مجرد الاجتناب من غير أن تكون
 عنده تلك القوة تركه عن الوقوع فيما يحرم غير كاف في صدق الحالة لأن التمسك بالكبائر بلفظ المجتمع يوم
 أن ارتكبت الكبيرة الواحدة لا تفتره وليس كذلك لأن الإصرار على الصغائر من جملة الكبائر عند كونه
 في الحديث كإصرار على صغائر الحنفية ذائل المباحات خارج من منع اعتبارها قال في الروضة وهل الإصرار
 السالب للعبدية المدبومة على نوع من الصغائر سواء كانت من نوع أو أنواع فيه ومجهان يوافق الثاني قول
 الجمهور من غلبت طاعاته معاصيه كان عبداً لا حر كسبه فاستحق كلف الشافعي في المختصر موافقه فعل هذا لا تفتر
 المدبومة على نوع من الصغائر إذا غلبت الطاعة على الأول نصير واعتزضه في المطلب بأن مقتضاه أن تلك النوع
 النوع الواحد نصير على الوجهين أما على الأول فظاهر وأما على الثاني فلا لأنه في ضمن حكاية قال إن الإكثار
 من نوع كالأكثر من الأنواع وحينئذ لا تحسن معه التفصيل نعم يظهر أثرها لو أنى بأنواع من الصغائر
 إن قلنا بالأول لم يصير عبداً كسبه كسبه فاستحق كلف الشافعي في المختصر موافقه فعل هذا لا تفتر
 وقال يدل على ما ذكرناه أنه خالف المذكور هنا وجزم في الكلام على الأولياء وفي الرضاع بأن المدبومة
 على النوع الواحد يصير كبيرة وأجاب البلقيني بأن الإكثار من النوع الواحد غير المدبومة فان المراد
 بالأكثرية التي تنقلب بها معاصيه على طاعة وهذا غير المدبومة فالمرتبة على الثاني إنما هو الغلبة لا المدبومة
 كالمرجوع في الغلبة إلى العرف فانه لا يمكن أن يراعى مدة العمر فلا يستعمل لا يتصل في ذلك وكذلك ما ذهب
 بالتوبة وغيرها (تمير الكبائر من الصغائر) اضطرب في حد الكبيرة حتى قال ابن عبد السلام
 لم أقف لها على ضابط يعني ما لما من الاعراض وهذا إمام الحرمين عن حدها إلى حد السالب للعبدية
 فقال كل جرمة لا تؤذي بقلة أكثر من تكبها بالدين ورقة الديانة فهي مخطئة للعبد التوكيل جرمة لا تؤذي
 بذلك بل تنقش من الطن بها لا يخطئ العبدية قال وهذا أحسن ما عزي به أحد الضدين من الآخر
 وأما حصر الكبائر بالعبد فلا يمكن استيفاءه فقد أخرج عبد الرزاق في تفسيره حد ثمانية عن ابن عباس عن
 أبيه قيل لأبي هاشم الكبائر سبع قال هي إلى السبعين أقرب في رواية عند ابن أبي حازم هي إلى السبعائة
 أقرب وأكثر من رأته هذا الشيخ تاج الدين السبكي في جمع الجوامع فأورد منها خمسة وثلاثين
 مركبة أكثرها في الروضة وأصلها وقد أوردتها نظماً في ثمانية أبيات لا يحسن فيها
 كالقتل والزنا وشرب الخمر • ومطلق المسكر ثم السحر
 والقذف والوطء ثم الفطر • ويأمن ربه وأمن مكره
 والنصب والسرقة والشهادة • بالزور والرشوة والقيادة

(قوله لأن) لعل الأصل ولأن

سكت (العبد ولم يناع
 في بيعه وقته فلا تسمع
 دعواه على السيد
 وظاهر كلامهم أن
 الأعرس مثله ومحتمل
 خلافه (من اعتراف)
 أنه السيد (صح لهما قد
 ثبت) من البيع الماضي
 (ولو لم) محضرة
 الشيع وقده سكت فهو
 مثل نطقه بعد (قال
 إمام الحرمين بشرط
 أن لو عرض من القارئ
 تصحيف وتخريف لرده
 ١٥٠ ويجوز حينئذ
 أن يقول أخبرنا وقال
 ابن دقيق العيد في شرح
 العنوان هل يجوز في
 مثل هذا أن يقول أخبرنا
 قطع جماعة من الشافعية
 أنه لا يجوز وهو اللاتق
 عليه آردد السكوت
 بين الإخبار وعدمه
 وهذا هو الصواب ١٥٠
 والمنع الأول
 (وبعضهم لغير هذا)
 الصور (فذكر) أنها
 مستثناة (أيضا)
 وهو جلال الدين البلقيني
 (لكن ليس يخلو عن
 نظر) عبارة السيوطي
 أكثرها على ضعف
 وبعضها اقترن به فعل
 قام مقام النطق انتهى
 وفي قواعد الزركشي

ولأنه لا يؤمن من أن يضحها عند فاسق مثله والثاني لأن الأول لم يمنوا الفسقة من تزويج بناتهم
 والطريق الثاني (بل قطعا والثالث) لا بل قطعا (الرابع) على ما أخبر تكون غيره لأنه أكل شقيقة
 (الخامس) تحكسه لأن الأخير يستقل بالنكاح فرما وضعها عند فاسق بخلاف غيره فتتظر هي نفسها
 وتأذن (السادس) بل إن فسق بغير شرب الخمر بخلاف ما إذا كان لا يخلل نظره (السابع) بل المستر
 دون المعلن (الثامن) بل الفسقة دون غيره (التاسع) بل إن لم يحجر عليه (العاشر) بل إن كان الإمام
 الأعظم قطعا والفقولان (الحادي عشر) بل إن كان الإمام نساء المسلمين لأمواليته (الثاني عشر)
 بل إن كان محبت لو سلمناه الولاية انتقلت إلى حاكم مثله وإلا فلا قاله الغزالي واستحسنه النووي
 (الثالث عشر) قاله في البحر على أبيه ولا يقبل النكاح لابنه (الفرع الثاني) الاجتهاد قيل العكالة
 ركن فيه والأصح لا بل هي شرط لقبول إخباره حتى يجب عليه الأخذ بقول نفسه (ما يشترط فيه
 العدالة الباطنة وما لا) وفيه فروق (منها) أنى ابن الصلاح أن الشاهد بالرشد لا يجب عليه معرفة
 عدالة المشهود له باطنا بل يكفي العدالة ظاهرا (ومنها) مشهور النكاح يكن أن يكونوا مستورين
 ولا يشترط فيهم معرفة العدالة الباطنة على الصحيح لأن النكاح ينعقد بين أوساط الناس ممن يفتش
 عليه البحث عنها فاكفى بالعدالة الظاهرة وكذا لا يكفي فيها لو أريد إثباته عند حاكم أو كان العاقد
 الحاكم كما جزم به ابن الصلاح (ومنها) الرواية والأصح فيها قبول المستور كما صححه في شرح المذهب وغيره
 (ومنها) كلى النكاح والأب في مال ولده لا يشترط فيهما العدالة الباطنة (ومنها) الملقى لا يشترط
 (ومنها) من له الحضنة (ومنها) ما في فتاوى السبكي أن الناظر من جهة الواقف هل يشترط فيه
 العدالة الباطنة كالناظر من جهة القاضي أو يكفي فيه العدالة المحوزة كتصرف الأب في مال ولده محتملا
 والظاهر الثاني وإذا حكم له الحاكم بالنظر هل يتوقف على ثبوت عدالته الباطنة أو يكفي عدالته الظاهرة
 محتمل ويتجه أن يكون كالأب إذا باع شيئا وأراد إثباته عند الحاكم وما عدا ذلك يشترط فيه العدالة
 الباطنة جزما (تنبيه) في المراد بالمستور الوجه (أعدها) أنه من عرفت عدالته ظاهرا لا باطنا وهو
 الذي صححه النووي (والثاني) أنه من علم إسلامه ولم يعلم فسقه وهو الذي يحته الرافعي ونقله الرويان
 عن النص وصوبه في المهمات قال السبكي إن الذي يظهر من كلام الأكرمين ثم رجيحه (والثالث) أنه
 من عرفت عدالته باطنا في الماضي وشك فيما حوت العقد فيصحب بهذا ما صححه السبكي (ما يشترط
 فيه العدد وما لا) اتفقوا على قبول الواحد في نجاسة الماء ونحوه وفي دخول وقت الصلاة وفي الهدية
 والإذن ودخول الدار ونقل ابن حزم إجماع الأمة على قبول قول المرأة الواحدة في إهداء الزوج
 لزوجها ليلة الزفاف مع أنه أخبر على تعيين مباح جرى لجزى فكان مقتضاه أن لا يقبل في مثله لكن
 اعتضد هذا بالقربة المستمرة عادة أن التدليس لا يدخل في مثل هذا ويبدل على الزوج غير زوجته
 وهذه فرجوع جرى فيها خلاف (الأول) الشهادة ولا خلاف عندنا في اشتراط العدد فيها إلا في هلال
 رمضان فيه قولان أحدهما عدم اشتراطه وقبول الواحد واختلف على هذا هل هو جار مجرى الشهادة
 أو الرواية قولان أحدهما الأول وينبغي عليهما قول المرأة والعبد فيه والمستور والإنيان بلفظ الشهادة
 والاكتفاء فيه بالواحد عن الواحد والأصح في الكل مراعاة حكم الشهادة إلا في المستور وجبت قبل
 الواحد وذلك في الصوم وصلاة التراويح دون حلول الأجال والتعليقات وانقضاء العدد ونظير ذلك

(قوله ما إذا كان) أي الفسق يشرب الخمر (قوله قول المرأة) في نسخة قبول

لو تبارز اثنان وشرطا
الأمان إلى انقضاء
القتال فأعانه جماعة من
أصحابه بغير استجارة
انتقض أمانه انتهى
ومنها الشفيع إذا بيع
الشقص محضرته فينزل
منزلة نطقه فلا حق له
في الشفعة إذا مضى بعد
العقد بما يمكنه الطلب
فيه والمشتري إذا طلع
على العيب ولم يفسخ
وعده جماعة عدم نزع
الولي اللقطة من يد المولى
وكون هذا فعلا لا ينافي
لما قاله الزركشي في
قواعده حيث قلنا
لا ينسب له قول فلا ينسب
له فعل انتهى فلا يستتاه
من الفعل صحيح كما قول
ومنها جماع العيبة مثلا
(قلت وفيها بعضهم قد
صفاه مصفا فيه أجاد
ووفى) ولم نعر عليه
(القاعدة التاسعة عشر
ما كان أكثر فعلا كان
أكثر فضلا. اعلم بأن
كنت قد نظمت. هذه
فيها مضى) من الزمان
منظومة أبياتها مسمياتي
وكتبت عليها محمد الله
شرحا مستقلا (قلت
قاعدة ما كان أرى)
أزيد (فلا. فله
يسكون أركم) أتم

لو عهد وأحبباً سلام ذو عات قبل في وجوب الصلاة عليه على الأرجح دون أدب قريه المسلم ومنع قريه
الكافر أنفاقاً وتظلمه أيضاً لو شهد بعد الغروب يوم الثلاثاء أو ليلة الثلاثاء الماضية لم يقبل عدله
الشهادة إذا لا فائدة لها إلا تفويت صلاة العبد نعم يقبل في الآجال والتعليقات ونحوها (الثاني) الرواية
والجمهور على عدم اشتراط العدد فيها ومنهم من يشترط رواية اثنين وقيل أربعة وقد ذكرت جميع
ذلك وردّها في شرح التتريب والتيسير مبسوطاً (الثالث) الخيار في وقته قولان (أحدهما) ألا كفاء
بالواحد نشأ بها بالحكم (الثاني) غلب جانب الشهادة ولو وجد ثالث أن خرس على مجبور أو غائب
شروط اثنان وإلا فلا وعلى الأول اشتراط تحريمه وذكره كما في حلال رمضان (الرابع) القاسم
عليه قولان لتردده أيضاً بين الحاكم والشاهد والأصح يكتفى واحد (الخامس) المقوم بشرط فيه
العدد بلا خلاف عندنا لأن التقويم شهادة عصف ومالك الحنفية بالحاكم (السادس) القائل وفيه خلاف
لتردده بين الرواية والشهادة والأصل ألا كفاء بالواحدة قنلياً للشبه الرواية لأنه مقتضب انتصاباً
هاتماً لإلحاق النسب (السابع) المترجم كلام الحصري للقاضي ولذهب اشتراط العدد فيه (الثامن)
المستمع إذا كان القاضي أصم والأصح اشتراط العدد فيه والثاني غلب جانب الرواية والثالث إذا
كان الخصمان أصم أيضاً بشرط وإلا فلا وأما جماع الحصري كلام القاضي وما يقوله الخصم فجزم
القتال بأنه لا حاجة فيه إلى العدد وكأنه اعترضه رواية فقط (التاسع) المعروف ذكر الرافعي في
الوكالة فيما إذا أدى الوكيل لموكله الغائب وهو غير معروف أن العبادي قال لا بد أن يعرف
بالموكل شاهدان يعرفهما القاضي ويثنى هنا قال هذه عبارة العبادي والذي قاله العراقيون أنه لا بد من
إقامة البينة على أن فلان بن فلان وكله وقال القاضي أبو سعيد في شرح مختصر العبادي يمكن أن
يكتفى بمعرف واحد إذا كان موثقاً كما ذكر الشيخ أبو محمد أن تعريفه في تحمل الشهادة عليها
محمّل بمعرف واحد لأنه إخبار وليس بشهادة (العاشر) يثبت الحكم عند الشكافي هل يجوز أن
يكون واحداً فيه وجهان اختار ابن كج المنع لظاهر الآية قال الرافعي وبشبه أن يقال إن جعلناه
محمّلاً بشرط فيه العدد أو تركبلاً فكذا لا في الخلع فيكون على الخلاف في تولي الواحد
طرف العقد (الحادي عشر) اختلف المتأيدان في صفة هل هي عيب قال في التلخيص يرجع إلى قول
وأحسين أهل الخبرة بأنه ثبت به الرد واعتبر صاحب التبعة شهادة اثنين لقوة شبهة بالشهادة كالتقويم
ولو اختلف الزوجان في قرعة هل هي بحدّهم أو في بياض هل هو برص أو بشرط عليه شهادة شاهدين
عالمين فالطب كلما جزم به في أصل الروضة في النكاح (الثاني عشر) في الرجوع إلى قول الطبيب
ونك في مواضع (أحدها) الماء المشطس على القول القائل بمراجعة أهل الطب قال في البيان إن
قال طيبان إنه يورث الرض كره وإلا فلا قال في شرح المهذب واشترط طبيين ضعيف بل
يكتفى واحد فانه من باب الإخبار (ثانيها) إجماده في المرض المبيح للتيمم والذي قطع به الجمهور أنه

(قوله نعم يقبل الخ) يخالف لقوله المار الموافق لعبارة التحفة أعنى قوله وحيث قبل الواحد فذاك
في الصوم وصلاة التراويح دون حلول الآجال والتعليقات وانقضاء العدد اه فتأمل وحرر اللهم
إلا أن يفرق بأن شاهد هلال شوال لما عضده شاهد هلال رمضان نظر إلى أن الشهر تسع
وعشرون قبل في نحو الآجال ولم يقبل في تفويت العبد لأنها بتفويت العبادة وشاهد هلال
رمضان لما لم يعضد لم يقبل في نحو الآجال فافهم

(فضلا) أى ثوبا
وأصلها من الحديث
المتخ (أى الصحيح
ثابت في مسلم من عائشة
رضي الله عنها) عن
النبي (صلى الله عليه
وسلم قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
أجر الله على قلب
نصيبك . وضمنه الناظم
قوله (الأجر على
قلوب النصب) أى الثعب
ومن فروعها أن فصل
للوزن أفضل من وصله
وهي كما في التحفة قاعدة
أهلية فمن قال المصنف
مطلوبا لا يلحق بالمتظومة
(وأخرجوا عن ذلك
بضع) بكسر الباء
وبالفصاد المعجمة وهو
اسم لما بين العقود
(عشره) فهاكها)
خلعا (منظومة كدر)
مع ذرة وهو الجوهره
(وذلك القصر على
الإتمام . مفضل في
الثلاثة الأيام) خروجا
من خلاف أبي جنيفة
الموجب له وعمل ذلك
في غير الملاح كما مر ثم
الضمي ثمان ركعات
أمر (أى أفضل) وإن
يكن أكثرها اثني عشر
عالم في تحفة الحبر

يكن قول طبيب وأحد في وجه لا بد من اثنين في ثالث يجوز اعتماد العبد والمرأة في رابع والقاضي
والمرامق في خامس والكاظم (قالها) اعتمادا في كون المرض غفولا في الوصية قال الأمامي لا بد
من الإسلام والبلوغ والعقل والعادلة والحزبية والعديد قال ولا يبعد جريان الخلاف الذي في التيمم هنا
وقال النووي المذهب الجازم بأشراط العديد وغيره لأنه يتعلق به حقوق الأديين من الورثة والموصي لم
فاشترط فيه شروط الشهادة لغيره بخلاف الوضوء فإنه حق لله وله جهله (رابعها) اعتمادها وإن الغنم
ينفعه الزوج وكذا الغنم وجبارة الشرح والروضة تقتضي أشراط العديد وجب فلا عند
إشارة الأطباء في موضع أرباب الطب وجبارة الشامل إذا قال أهل الطب قال العلاني ولم أحد
أحدا تعرض غلا كفاء فيه بواحد لا يبعد لأنه جار مجرى الأخبار (تذييل) مقدرات الشريعة
على أربعة أقسام (أحدها) مما يمنع فيه الزيادة والنقصان كأعداد الركعات والحدود وغيره
الموارث (الثاني) مما لا يمنعها كالثلاث في الطهارة (الثالث) مما يمنع الزيادة دون النقصان كخيار الشرط
بثلاث وإمهال المرتد بثلاث والقسم بين الزوجات بثلاث (الرابع) عكسه كالثلاث في الاستنجاء
والتيسيم في الوضوء والطواف والخمس في الرضاع والنجوم في الكتابة ورد الزكاة والشهادات والسرقة
(تذييل) المقدرات أربع أقسام (أحدها) ما هو تقريبا قطعا كسين الرقيق الموكل في شرائه أو المسلم
غيره حتى لو شرط التحديد بطل العقد (الثاني) ما هو تحديدا قطعا كتقدير مدة الخف وأحجار الاستنجاء
وغسل ولوغ الكلب والأربعين في الجمعة ونصب الزكاة وأصنافها وسن الأضحية وأجال الزكاة والحزبية
والدية وتغريب الزاني وإنظار المولى والعين ومدة الرضاع ومقادير الحدود ونصاب السرقة (الثالث)
مما فيه خلاف ولا يصح أنه تقريبا كتقدير القلتين بخمسائة وسن الخيض بنسج والمسافة بين الصفتين
بثلثائة ومسافة القصر بثمانية وأربعين ميلا (الرابع) عكسه كتقدير الخمسة الأوسق بالالف وسبائة
رطل بالبغدادي قال في شرح المذهب وسبب تحديد ما ذكر أن هذه مقدرات منصوصة وتقدرها حكمة
فلا يتوسع مخالفتها وأما المختلف فيه فيشبه أن تقديره بالاجتهاد إذ لو لم يحج نفق صريح صحيح في ذلك
وما قارب المقدار فهو في المعنى مثله (تذييل) قد يقدر شيء محدد ولا يبلغ به أحد من ذلك العرايا بما
دون خمسة أوسق والمدة بما دون السنة والحكومة بما دون الدية والرضع بما دون السهم والتعزير
بما دون الحد حتى لو عزر بالنسب لم يبلغ خمسة والمتعة بما دون الشرط في رأي بناء على أنها بطلت عندهم من ذلك
تخاتم الفضة بما دون مثقال لقوله صلى الله عليه وسلم أخذ من ورق ولا تمسه مطلقا (تذييل) ذكر عدد
أعنته الشرع الثلاثة ثم السبعة فاعترت الثلاثة في مسحات الاستنجاء والطهارة وضوءه وغسلأبداية الخف
للمسافر والمعدات غالباً بمدة الخيار والقسم والإجداد على غير الزوج والطلاق والإقرار أو الأشهر في العدة
وإمهال الزوجة للدخول والمرد ثوبانك الصلاة إن أمهلناهما وتسييحان الركوع والسجود وشهادة إحصاء
في رأي الفوراني والمنولي والعديد الذي يحضرون بيعة الإمام في رأي واعتبرت الشيعة في غسل الوضوء
وتكبيرات العيد في الركعة الأولى والخطبة الثانية وأشراط الطواف والسمي وسن التيمز والأمر بالصلاة
والصوم واعتبر الثاني في الجماعة والشهادة غالباً واعتبرت الأربعة في عدد المنكوحات وشهادة الزنا والوطا
ورتيان البيعة والعديد الذين يحضرون البيعة في رأي والجمعة في تكبيرات العيد في الركعة الثانية وأول
(قوله رد الزكاة) أى إعطاؤها للمستحقين (قوله ونصب) بضمين جمع نصاب (قوله والمعدات)
أى كمادة الحيض للمعتادة (قوله والإقرار) أى في الزنا

ضعيف فيه والضعيف
يعمل به في الفضائل
حتى تصح نية الضحي
بالزائد على الثمان انتهى
وما ذكره هنا هو
ما دل عليه كلام الروضة
لكن فيحتاج واعتمله
جمع محققون أن الأكثر
اثنا عشر ركعة وفي
الحديث الوارد تصريح
في المفاضلة بين الثمان
والاثني عشر إذ لفظه
من صلاتها ثمانية
كتب من ثقتين ومن
ضلها اثني عشر ركعة
بي الله يبقا في الحنة
أخرجه الطبراني في
الكبير عن أبي الدرداء
قال شيخ الإسلام
الحافظ ابن حجر في
فتح الباري متعبا قول
من قال إنه ضعيف
أخرجه الترمذي وليس
في إسناده من يطلق عليه
اسم الغرابة لكن إذا
ضم إلى حديث أبي
ذر قسوى وصلاح
للاحتياج به انتهى فتأمل
بانصاف على أن الحديث
الصحيح كان صل الله
عليه وسلم يصل الضحي
أربعا ويريد ما شاء الله
بعضه ضعف هذا ومن
ثم استند إليه الزين
المصراقي والسيوطي

نصاب الإبل والمعدن الذين يحضرون البيعة في رأي وثلاثة في تكبيرات العيد في الخطبة الأولى
ومن الجبص والإنزال والعشر في عين الضرب على ترك الصلاة والثلاثون في أول نصاب الفجر
والأربعون في العدد الذي تتعد به الجمعة والذين يحضرون البيعة على رأي وأول نصاب الغم
وتسعون في المناسبات للاستبراء فالحالة في الدبة

(القول في الأداء والقضاء والإعادة والتعجيل)

المادة أن لم يكن لها وقت معلوم فالطرفين ظهر بوصف بأداء ولا قضاء ولا تعجيل كالأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ورد في المنصوب والتوبة من الذنوب وإن أمم المؤخر لها عن المبادرة إليه فلو تداركه بعد
ذلك لا يسمى قضاء وإن كان فاما أن يقع في الوقت أو قبله أو بعده والثاني التعجيل والثالث للقضاء الأول
إن لم يسبق بفعلها مرة أخرى فالأداء والإعادة (ما يوصف بالأداء والقضاء وما لا) فيه فروع
(الأولى) الوضوء والفعل بوصفان بالأداء وتردد القاضي أبو الطيب في وصفهما بالقضاء ولم يقف
ابن الرقعة على نقل في ذلك فقال يمكن وصف الوضوء بالقضاء تبعاً للصلاة وهو رتبة ما إذا خرج الوقت
ولم يتوضأ ولم يصل فلو توضأ بعد الوقت يسمى قضاء بقوى ذلك إذا قلنا يجب الوضوء بدخول الوقت
قبل الصلاة ذلك يظهر في لا يشك خف أحدث ولم يمسح وخرج وقت الصلاة ثم سافر صار الوضوء
قضاء عن المتنجح الواجب في الحضر فلا يمسح إلا متنجح مقيم كما قاله أبو إسحاق كمن فاتته صلاة في الحضر
لقضاءها في السفر فانه يمسح ولا يمسح ثلاثاً وفرقوا بأن الوضوء لم يستقر في
البيعة بخلاف الصلاة وعلى هذا فالمراد بأداء الوضوء الإيقاع لا المقابل القضاء (الثاني) الأذان هل
يوصف بالأداء أو القضاء أم من تعرض له وينبغي أن يقال إن قلنا الأذان للوقت ففعله بعده للمقضية
قضاء يوصف بهما وإن قلنا للصلاة وهو القديم المعتمد فلا (الثالث والرابع والخامس) الصلوات الخمس
وصوم رمضان والحج والعمرة كلها توصف بالأداء والقضاء (فان قيل) وقت الحج والعمرة الممركله
لجبت بوصف بالقضاء إذا شرع فيه ثم أمسه (فالجواب) أنه تنطبق بالشروع فيه ونظرة قول
القاضي حسين والرويان لو أفند الصلاة صارت قضاء وإن أوقعها في الوقت لأن الخروج
منها لا يجوز لها ثم لو أتت وقت الإحرام كما نقله الإمامي شاكنا عليه لكن ضعفه البلخي وقال ينزى عليه
أنه لو وقع ذلك في الجمعة لم تعد لأنها لا تنقضي وذلك ممنوع (السادس) الأذان الموقته كلها توصف بهما
(السابع) صلاة الجمعة توصف بالأداء بالقضاء (الثامن) الصلاة التي طاعتها لا توصف بالقضاء
(التاسع) الحائز لم أر من تعرض لها والظاهر أنها توصف بالأداء والقضاء إذا دُفن قبلها بقضى على
الغير لأنها لو كانت تحبب أداء لم يحرم التأخير إليه وهو حرام فدل على أن لها وقتاً محدداً (العاشر)
لربى إذا ترك ربه يوم تداركه في بان الأيام وهل هو أداء أو قضاء فيه خولان أحدهما قضاء كما أورثه
قول الضرب له وظهر ما أداء لأن منتهى موقته بوقت عتود والقضاء ليس كذلك وعلى هذا لا يجوز
تداركه قبل الزوال لأنه لم يشرع في ذلك الوقت وهو يجوز تأخير ربه يوم أو يومين ليفعله مع
ما بعده وتقدم اليوم الثاني والثالث مع اليوم الأول ويجب الترتيب بين الترتيب ورمي اليوم وعمل الأول
بكون الأمر بخلاف ذلك مكيلاً فرع الرافعي وجزم في الشرح الصغير تصحيحه يعني جمع التدارك لئلا

(قوله وإن كان) أى لها وقت (قوله التعجيل) أى لجمع التقديم (قوله المضروب) أى المعين
(قوله وعلى هذا) أى على الأظهر

مفهوم شائع (أطولا)
كالظهور وسببه وجود
المشقة في الصبح ثم سكوت
الناظم نيعا لأصاه مشكل
لاقتضائه تفضيل
الصبح حتى على العصر
وأيضا كذلك وعبارة
الزركشي في قواعده
تفضل صلاة الصبح
مع قصر ركعته على
سائر الصلوات عند من
يقول أنها الوسطى
وكذا العصر عند من
جعلها الوسطى مع
أنها أقصر من الظهر
على ما جاءت به السنة
انتهى فتأمل ذلك
وعبارة التحفة في باب
الصلاة العصر أفضل
ثم الصبح ثم العشاء ثم
الظهر ثم المغرب فيما
يظهر من الأدلة انتهى
ويشكل عليه خبر
الطبراني في الأوسط
مرفوعا أفضل الصلوات
صلوات المغرب وإن كان
ضعيفا (وركة الوتر)
إذا اقتصر عليها (لديهم)
أفضل من سنة الفجر
على الحديث قال ابن الرفعة
ولعله سببه انساب
حكما على ما تقدمها قال
في التحفة أي كونها
نصير وضائف يومه

منوع لأبأن فالأول كن يتم في الحضر لعدم الماء والرد مطلقا أولنسيان الماء في رحله أو مع الحيرة
الوضوء على غير طهر ولا أصح في الكل وجوب الإعادة ومنه يتم مع الحيرة الموضوعة
على طهر ولا إعادة عليه في الأصح قال في شرح المهذب ومن الأصحاب من يجعل مسئلة الحيرة
من العذر العام فهو حسن والثاني كمن لم يجد ماء ولا ترابا والزمن والمرضى الذي لم يجد من يؤذيه
أو توجه إلى القبلة والأعمى الذي لم يجد من يده عليها ومن عليه حجة لا يقي عنها ولا يقدر على إزالتها
والمربوط على خشية ومن شد وثاقه والغريق ومن حول عن القبلة وإكراه على الصلاة مستديرا أو قاعدا
فكل هؤلاء يجب عليهم الإعادة لنيل هذه الأعدار وأما العاري فالذهب أنه يركع والسجود ولا إعادة
عليه وقيل بوجوبه ويعد من يخاف فوت الوقوف لو صلى المشاقيل في صلاة شدة الخوف وتبعد واختاره
البلقيني وقيل لا بعيد وقيل يلزمه الإتمام وثبوت الوقوف وصحة الرافعي وقيل يبادر إلى الوقوف ويقف
الصلاة لأنه يجوز تأخيرها عن الوقت للجمع بمسئلة السفر ومسئلة الخوف أصيب بهذا ما رجحه
النووي (قاعدة) (الأصح أن العبرة بوقت القضاء كون الأداء فيقضي الصلاة الليلة تارة أخرى والنهارية
بلا جها ولو قضيت صلاة العيد فإن كان في أيام التكبير فواضح أو بعد انقضائها لم يكره فيها السجود
والحتم صرح به العتجلي كما نقله ابن الرفعة في الكفاية وليس لنا صلاة تقضي على غير هئتها إلا
في هذه الصورة وبشبه هذه القاعدة (قاعدة) (الأصح أن العبرة في الكفارة بوقت الأداء دون
الوجوب) (تلييه) من المشكل قوله في الروضة من زوائده صلاة الصبح إن كانت نهارية فهي
في القضاء جهرية ولو قتها بحكم الليل في الجهر قال الإسوي قد فهم أكثر الناس هذا الكلام على غير
ما ظهر عليه وعما رواه إلى أن ثبت لم المراد منه فأنه قوله في القضاء جهرية ولو قتها بحكم الليل
في الجهر فقد نوهوا منه أن الصبح يقضي بطلوع الشمس جهرية وليس كذلك بل يرا على الصحيح
كما هو القياس ونقرير كلام الروضة وإن كانت في صلاة النهار فحكمها حكم الصلاة الجهرية إذا
قضيت حتى يجهر فيها بلا خلاف إن قضيت ليلا أو في وقت الصبح ويكون الأول مستثنى من قولهم
أن من قضى فائقة النهار بالليل في الجهر فيه وجهان والثاني من قولهم إن من قضى فائقة النهار بالنهار
يسر بلا خلاف وحتى يسر على الصحيح إن قضاها بعد طلوع الشمس فيكون ذلك مستثنى من
قولهم إن من قضى فائقة النهار بالنهار يسر بلا خلاف وقد عت في شرح المهذب بأوضح من عبارة
الروضة فقال صلاة الصبح وإن كانت نهارية فلها في القضاء في الجهر بحكم الآية وصرح في شرح
مسام بأن الصحيح إذا قضيت نهارا تقضي يسرا على الصحيح فوضع بهذا ما قرر به محلام الروضة
وأما قوله ولو قتها بحكم الليل في الجهر حتى يجهر بلا خلاف إذا قضى فيه المغرب والعشاء فيكون
مستثنى من قولهم إن من قضى فائقة الليل بالنهار يسر على الصحيح وكذلك إذا قضى فيه الصبح
كما تقدم حتى يجهر على الصحيح إذا قضى فيه الظهر والعصر فيكون مستثنى من قولهم إن من قضى
فائقة النهار بالليل يسر بلا خلاف (قاعدة) كل من وجب عليه شيء ففاته لزومه قضاءه أو استلزامه
المصلحة إلا في صورتها (منها) من نذر صوم الدهر فإنه إذا فاته منه شيء لا يتصور قضاءه فلا يلزمه
(ومنها) نفقة القريب إذا فاته لم يجب قضاؤه (ومنها) إذا نذر أن يصلي الصلوات في أوائل أو آواخرها
وأجر واحدة صلواتها في آخر الوقت (ومنها) إذا نذر أن يتصدق بالفاضل من قوته كل يوم فأنتلف
(قوله وكذلك) أي يجهر بلا خلاف (في الصبح)

وليكن وترا والله وتر
 يحب الوتر ٨ (وايضاً
 تفصل) أى سنة الفجر
 ظاهر السباق عود
 الضمير إلى ركعة الوتر
 فتأمل (تهجد الليل)
 وهو نفل بعد نوم وقبل
 أن القصرض كذلك
 والتعبير بالنفل للغالب
 وقبل أقل صلاة التهجد
 ركعتان (وإن كانت)
 أى سنة الفجر (أقل)
 أى من التهجد بأن كان
 أكثر منها (وهو مع
 الكثرة والطول حصل)
 أى وإن حصل التهجد
 مع الكثرة أى بأن
 كان أكثر عدداً منها
 (كذا صلاة العيد)
 النحر فالفطر وعكسه
 ابن عبد السلام (من
 كسوف) أى صلاته
 (أزكى) أى أنى
 وأفضل (ولو مع
 طولاً المعروف) لأن
 الأول فرض كفاية على
 قول بخلاف الثاني
 (وسنة الفجر بلا
 تطويل) أى فيقتصر
 فيها على الفائحة وقولوا
 آمناً في الأول والفائحة
 وقل يا أهل الكتاب
 تعالوا إلى كلمة سواء
 بيننا وبينكم الآية في
 الثانية واحمد الشيخ

الفاضل في يوم لا يحرم عليه لأن الفاضل من قوته بعد ذلك يستحق التصديق به بالنفل لا بالقرآن
 (ومنها) إذا نذر أن يعقل عبد مملوك فملك فليداً وأخر عقوبتهم حتى مات لم يعتقوا بعد موته لا لهم
 انتقلوا إلى ورثته (ومنها) إذا نذر أن يحج كل سنة من عمره ففاته من ذلك شيء (ومنها) إذا دخل
 مكة بغير إحرام وظناً بوجوبه فلا يمكن قضاءه لأنه إذا خرج إلى الحل كان الثاني واجباً بالشروع
 لا بالقضاء (ومنها) إذا تركه لا يقضي ولا يثبت في الدية (ومنها) القرار من الزحف
 لا قضاء فيه ولا كفارة (ومنها) إذا لم يكن الاستسقاء إذا نذر أن يحج صومها بأمر الإمام ففاته الذي
 يظهر أنها لا تقضي لأنها ذات سبب وقد زالت صلاة الاستسقاء (ومنها) الجاهل في رمضان إذا
 كفر على أي مرجوح (ضابط) ليس لنا نفل مطلق يستحب قضاءه إلا من شرع في نفل صلاة
 أو صوم ثم أفسده فإنه يستحب له قضاءه كما ذكره الرافعي في باب صوم التطوع (ما يجوز تقديمه
 على الوقت وما لا) ضابطه أن ما كان مائلاً ووجب بشيئين يجاز تقديمه على أحدهما لأغلبهما ولا
 ما له عيب واحد ولا ما كان يدينياً (فإن ذلك) الركعة يجوز تقديمها على التحول لملك النصاب ولا
 على حولين في الأصح من ركعة الفطر يجوز تقديمها من أول رمضان لاقبله على الصحيح ولدية الفطر
 قال في شرح المذهب لا يجوز للشئ الحرم والحامل والمرضع الذي لا يرجى بترؤه تقديم الفدية على
 رمضان ويجوز بعد طلوع الفجر عند ذلك اليوم وقبل الفجر أيضاً على المذهب وقال الزواي في أنه لا يجوز
 وقال الزواي للمأمل تقديم الفدية على الفطر ولا يجوز تقديمه إلا فدية يوم واحد انتهى وكفارة
 الجماع فيه لا تقدم على الجماع في الصحيح ولدية التأخير إلى ما بعده ضايف آخر قال الزواي في
 تعجيلها قبل عجم ذلك ونحوها كفارة الحنث معصية وتكميل القرآن يجوز بعد الإحرام بالنسك
 لاقبله بلا خلاف ودم المتع لا يجوز قبل الإحرام بالمعزة قطعاً ويجوز بعد الإحرام بالحج قطعاً
 وفيما بينهما أو جهه أحدهما يجوز بعد الفراغ من العمرة وإن لم يحرم بالحج والثاني لا والثالث يجوز
 قبل الفراغ منها أيضاً وهم جزاء الصيد يجوز بعد جرحه أو جرحه السبب لاقبله لفقده على المذهب
 وهم الاستمتاع بالنس والطيب والحلق إن كان أعز جاز تقديمها على الصحيح والأفلا على الصحيح والمذهب
 المعلق مثل إن شئ الله مريض فله على هذا قال في شرح المذهب لا يجوز فعله قبل وجود المعلق عليه
 في الأصح وقال في الرخصة يجوز تقديم الاعتاق والتصديق على الشفاء ورجوع الغالب وكفارة الظهار
 قال الرافعي التكفير بالماء بعد الظهار وقبل العود جاز لأن الظهار أحد السببين والكفارة منسوبة
 إليه كما أنها منسوبة إلى التمين وفيه وجه وكفارة القتل يجوز تقديمها على الزدوق بعد حصول الحرم في
 الأصح كما في جزاء الصيد ولا يجوز تقديمها على الجرح ولأبي الطيب بن مسلمة فيه احتمال نزيلاً للعصية
 بمنزلة أحد السببين وكفارة التمين الأصح يجوز تقديمها بعد التمين وقبل الحنث لا بالصوم ولا إن كان
 الحنث معصية (وما قدم) على وقته من العبادات البدنية إذ أن الصبح وفيه وجه أحدهما جواز تقديمه من
 نصف الليل والثاني من خروج وقت الاختيار للعشاء وبالثلث أو النصف والثالث من السدس الأخير
 الرابع من سببه (والخامس) في جميع الليل (مؤظريه) غسل العيد الأصح يجوز تقديمه من نصف الليل
 كإذان الصبح والثاني في جميع الليل والثالث عند السحر (مؤظريه) أيضاً السحور فإن وقته بدخا يتعفى
 الليل كذا جزم به الرافعي في كتاب الأيمان والنوى في شرح المذهب ولم يحكم فيه خلافاً (القول في الإبراك)

(قوله تقديمها) أى على الاستمتاع (قوله وبالثلث) لعل الواو زائدة

ابن حجر رحمه الله تعالى
في شرح الشئائل منية
الجمع بين ما ورد كالم
نشرح مع قل يا أيها
الكافرون في الأولى
مع ما مر وكالم تر وقل
هو الله أحد في الثانية
مع ما مر وقالت لأن
التطويل أمر نفسي
(أفضل منها معه) أي
التطويل (للدليل)
الوارد في الحديث
الصحيح عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان
رسول الله صل الله
عليه وسلم يخفف
ركعتي الفجر حتى أقول
هل قرأ فيها بأم القرآن
(في الصلاة سورة)
حال كونها (كما) لا
أفضل من بعض (في
غير التراويح) ولو قد
طالا (لأن السورة
مشتتة على مبدأ ومقطع
بخلاف البعض) وقل
يل من قلها (لا
ما زاد عليه وهذا
ما اعتمده أما التراويح
فالبعض أفضل كما أفق
به ابن الصلاح لكن
عله كما قال ابن قاسم إن
أراد القسام بجميع
القرآن وإلا فلا (وذاك
ما لم يرد البعض
والا) بأن ورد كآتي

عليه فرج (منها) الجمعة تترك ركعة قطعاً (ومنها) الأداء يترك ركعتين الوقت على الصحيح والثاني
بتكبيره والثالث بالسلام (ومنها) فضيلة أول الوقت وتترك بأن يستغل بأشباب الصلاة كلما دخل الوقت
وقبل لا بد من تقديم السر على الوقت لأن وجوبه لا يختص بالصلاة وقيل لا بد من تقديم ما يمكن تقديمه
وقيل يحصل بإدراك نصف الوقت وقيل بنصف وقت الاختيار (ومنها) فضيلة تكبيرة الإحرام
تترك بأن تستغل بالتكبير عقيب تحريم إمامه وقيل بإدراك بعض القيام وقيل بإدراك الركوع الأول
(ومنها) فضيلة الجماعة وتترك بجزء قبل السلام وقيل بركعة مع الإمام وهل تترك بذلك فضيلة الجماعة
التي هي التضعيف إلى يضع وعشرين ظاهراً كلامهم نعم لكن قال في الخادم إن عبارة الرافعي تترك بركعة
الجماعة وأن بين بركة الجماعة وفضلها فرقاً (ومنها) وجوب الصلاة بزوال العلو وقد تترك بإدراك
تكبيرة من وقتها أو وقت ما بعدها إن جمعت معها عملها هو الأصح من ستة وعشرين وجهاً والثاني يمكن
بعض تكبيرة والثالث ركعة مسبوق والرابع ركعة تامة والخامس قدر الأولى وتكبيرة الثانية والسادس
لآخرها وبعض تكبيرة الثانية والسابع قدرها وركعة تامة والثامن قدرها وركعة مسبوق والتاسع قدر
الثانية وتكبيرة في الأولى والعشر قدرها وبعض تكبيرة والحادي عشر قدر الثانية فقط وتعتبر الطهارة
مع كل واحدة منها فبصرف ستة وعشرين (ومنها) وجوبها بإدراك جزء من الوقت قبل حدوث العلو
والأصح أنه يحصل بإدراك قدر الفرض وقيل بإدراك ما يجب به آخر (القول في التحلل) قال إمام
الحرمين يدخل التحلل أربعة أشياء (أحدها) أداء الزكاة إلى الغارم قال وهذا يعمل تحقيق وأرد
على وجوب تستنفر (الثاني) كفار ذرونية في شهر رمضان في قول أنها غنمة وحيا (الثالث) تحلل الديبة على
المال فهو يجب على العاقلة ابتداء أم على الحائي ثم تحمله المأقولة قولان أحدهما الثاني (الرابع) الفطرة
وهل يجب على المودى ابتداء أم على المودى عنه ثم تحمله المودى قولان أحدهما الثاني (قلت) ولهذا
الخلاف نظائر (منها) الفاتحة هل وجبت على المسبوق ثم سقطت ويحملها الإمام عنه أو لم يجب
أضلاً رايان أحدهما الأول (ومنها) إذا زوج أمه بعبده ثم يجب مهر وهل وجب ثم سقط أو لم يجب
أضلاً وجهان أحدهما الثاني (ومنها) من عرض له المانع وقد أدرك من الوقت ما يسع الصلاة فهل
يقول وجبت ثم سقطت أو لم يجب أضلاً فيه تردد الأصحاب وصرح في شرح المذهب بالثاني قال
السبكي كلام الأصحاب يقتضي الأول والوجوب بأول الوقت والاستقرار بالتمكين كما في الزكاة
(ومنها) لو أخرج من مكة ولم يطف للوداع فعليه دم فإن عاد قبل مائة تقصر سقط الدم على الصحيح هذه
عبارة الأصحاب وظاهر سقوطه أنه وجب ثم سقط وأزع الشيخ أبو حامد في كونه وجب وكذلك
في نظيره من تجاوز الميقات إذا أعاد (ومنها) إذا قتل الولد الفرع فهل نقول يجب القصاص أو يسقط
أو لم يجب أضلاً فيه وجهان حكاهما الإمام وقال لا جدوى للخلاف (ضابط) قال ابن القاضي تحلل
الإمام عن المأموم السهو وسجود القرآن والقيام والقراءة للمسبوق والجهل والشهادة الأولى إذا فاتته
ركعة والسورة في التحيرية ودعاء القنوت (القول في الأحكام التعبدية) منها المختص بالطهارة بالماء

(قوله ما يمكن تقديمه) كالطهارة ونحوها (قوله قدر الأولى) أي الصلاة الأولى (قوله تعتبر الطهارة مع
كل واحد الخ) لا يظهر إلا إذا كانت الأوجه ثلاثة عشر بزيادة الثاني عشر قدر الثانية وركعة
تامة والثالث عشر قدرها وركعة مسبوق مع اعتبار كون الطهارة صفري أو كبرى حتى تحصل
السة والعشرين بضرب الطهارتين في ثلاثة عشر فتأمل

القهقهة قال عمران في
 سنة القجر (قلعا)
 بالف الإطلاق أى قدم
 البعض حل، السورة
 الكاملة التى لم ترد فان
 ورد بالسكافرون
 والإخلاص في ركعتي
 القجر لى أفضل كما قاله
 بعض المحققين (والجمع
 في مضمضة) وهى لغة
 التحريك وأخذ منه ابن
 دقيق العيد أنه لو لم يحرك
 الماء في فيه لم تحصل
 المضمضة وشرعا اتصال
 الماء إلى الفم سواء
 أداره فيه وجهه أم لا
 فان أراد الأكمل
 وجهه ومراده بالجمع أن
 يكون ثلاث حروف
 ينضمض من كل غرفة
 ثم يستنشق (بالمثالا)
 أى ثلاثا من باب
 الاكتفاء (أفضل من
 فصل بست حصلا)
 خلافا للرافعى لورود
 التصريح بأفضلية
 الثلاث في رواية
 البخارى وإنما فضل
 الجمع لصحة أحاديثه على
 أحاديث الفصل لعدم
 صحة أحاديثه قاله في
 التحفة (كذلك الفصل
 بفرقتين • أزكى من
 الست بغير من)
 أى شك خلافا للرافعى

عليه وآيان أحدهما أنه تعبدى لا يتعل متناه وتعليه الإمام والكتانى الثانى أنه متعل باختصاص
 الماء بالركلة واللطافة والتفرد في جوهره وعدم التركيب وتعليه الخزانى (ومسما) اختصاص التغير
 بالتراب قبل أن يتعبدى وقبل متعل بالاستظهار وقبل بالجمع بين الطهوزين (ومسما) أصحاب الحديث
 والحنابلة تعبدى لا يتعل متناه فلا يقبل القياس قال بعضهم ولو لا أنها تعبدية لم يوجب الماء الذى هو
 ظاهر عند أكثر العلماء غسل كل البدن ويوجب البول والغائط اللذان هما نجسان باجماع غسل بعضه
 (ومسما) نصب الركاة وقاديرها (ومسما) تحريم الصلاة في الأوقات المكروهة قال القوتى إنه تعبدى
 لا كذاك متناه وتوجب بأن في حديث مسلم الإشارة إلى المعنى حيث قال فانها شطع بين قرني شيطان وخيل
 يسجد لها الكفار فاشعر بحمان الهوى لركلة مناهة الكفار وقد اعتبر ذلك الشرع في مواضع (ومسما)
 لو كل وضوءه إلا أهله إلى حان ثم غسلها وأدخلها الخف فانه يزرع الأولى ثم يلبسها (ومسما) إذا
 اصطاد وهو محرم ولم يرسله حتى حل ولا امتناع للتبديل فانه يزرعه ثم يأخذه إذا شاء (ومسما) إذا كال
 الشترى الطعام ثم باعه في الصاع لم يجز حتى يكله ثانيا (ومسما) المتحجبات تسمى المهر في نكاح عبده
 بأمته (ومسما) أكثر مسائل العدة والاستبراء (ومسما) التحصن عقد النكاح بلفظ الزويج والإنكاح
 لا (ومسما) حرمة الإسراف في الماء وكراحتة على الهوى (ومسما) تحريم الصوم على الحائض قال الإمام
 لا يتعل متناه لأنه إن كان لعدم الطهارة فالطهارة ليست شرطا في الصوم بدليل صحة صوم الحنبلوان
 كان لكونه نفضها فهذا لا يقضى التحريم بل عدم الإيجاب بدليل ما لو تكلف المريض أو المسافر
 فصاما مع الاجتهاد فانه يصح (ومسما) تحريم الركاة بالسن والظفر قال ابن الصلاح لم يجد بعد البحث
 أحدا ذكر لذلك معنى يتعل وكأنه تعبدى عندهم (تذنيب) قريب من ذلك ما ذكره لسبب مزال ذلك
 السبب فاستمر كالرمل فانه شرع ثم إرادة المتكررين وقد زالت واستمر هو ثم قريب من هذا المراد
 كالموتى على رأس الأقرع تشبها بالخالفين (وظاهرها) إيمانه على ذكر من ولد نحو ذكروه بعض شرح
 الحديث (وظاهره) أيضا إخراج المسألة على أن من ذهب أسنانه لحديث في ذلك ولم أر من تعرض
 له من الفقهاء (خاتمة) قال بعض إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال هذا تعبدى وإذا عجز عنه النحوى
 فقال هذا مشرع وإذا عجز عنه الحكم قال هذا بالخاصية (الأول في المولاة) هى سنة على الأصح في الوضوء
 والنسل والتبسم إلا في طهارة دائم الحديث فواجبة وبين أشرطة الطواف والسعي والجمع بين الصلاتين
 في وقت الثانية وأيمان القسامة وسنة تعريف اللقطة وقبل واجبة في الكيل وواجبة على الأصح في الخنجر
 في وقت الأولى وبين طهارة دائم الحديث وصلاته وبين كلمات الأذان والإقامة وبين الخطبة وصلاة الجمعة
 وفي الخطبة وأيمان اللعان وسنة التعريف في الزنا وقبل لا يجب في الكيل ويجب قطعاً بين كاهات الفاحشة
 والشهد ورد السلام والإيجاب والقبول في العقود الأصلية (قاعدة) ما تعتبر فيه المولاة فلا تخلل القاطع
 لها مضر وتعالى يرجع فيه إلى العرف وربما كان مقدرا ومن التخلل محقق في باب دون باب
 كما سنينه أما الطهارة في غسلها أو وجه (أحدها) الرجوع فيه إلى العرف (الثاني) أنه الطويل
 المتناحش والثالث مما يمكن فيه تمام الطهارة (الرابع) وهو الأصح أن معني زمن يحجب به المنكول
 أخر ما مع اعتدال الزمان والمزاج ويقتر المسوخ مقولا وأما طهارة دائم الحديث وصلاته فقال
 (قوله والكتانى) لعله والكتانى (قوله لإدراك) صوابه لا بدرك (قوله ولا امتناع) بأن كان في الحرم
 (قوله الإجهاد) أى المشقة (قوله فاستمر كالرمل) أى استمر الحكم كالرمل في السعي

الامام ذهب الداهيون الى المبالغة في الامر بالبدار وقال آخرون يغتفر غلغل فصل بسر قال وضبطه على
 الضرب عندي ان يكون على قدر الزمن المتخلل بين صلاة الجمعة والجمع في غلغل صلاة الجمعة الى
 العرف على الصحيح وقل الفصل بسر بينهما مما كان بقدر الإقامة والطول ما زاد وعلى الاول قال القاضي
 ابو الطيب يمنع من البناء على الصلاة اذا ساءت ناسيا مع الجمع كوالا فلا (تنبه) اغفرنا الله واصلح
 لانظاره الجماعة ولم يغتفر ذلك في الجمع قال في المواقف والفرق ان صلاة الجمعة كالواحدة فيفضل الفصل الطويل
 ويرجع الى العرف ايضا في موالاة الفاتحة فيقطعها سكوت طويل عمدا ويُسَرُّ قصديه قطع القراءة والذكر
 الا ان نعلق بالصلاة في الأصح ولا يقطعها تكرار آية من الفاتحة قال المنولي الا ان تكون تلك الآية
 منقطعة عن التي وقف عليها فانها تقطع بان وصل الى انعتب ثم قرأ مالك يوم الدين فقط كذا نقله في شرح
 المهذب قال الامام في الذي قاله المنولي ظاهر يمكن حمل اطلاقهم عليه لاسيما ان الصورة المذكورة نادرة
 بعد ارادتها ويرجع الى العرف ايضا في موالاة الاذان فلا يقطعها بسر من السكوت والكلام والنوم
 والاعمال والحنون والردة ويقطعه الطويل منها قبل لا يقطعها الطويل ايضا وقيل يقطعها السر والكلام
 اولى بالابطال من السكوت والنوم اولى به من الكلام والاعمال اولى به من النوم والحنون اولى من الاعمال
 والردة اولى به من الحنن والإقامة اولى به من الاذان وحيث قلنا لا يقطعها الطويل في المراء اذا لم يفحش
 الطويل بحيث لا يبعد مع الاول اذانا ويرجع اليه ايضا في موالاة الخطبة والطواف والسعي قال الامام
 في الترمذي الكثير مما يغلب على الظن تركه الطواف في سنة نزع بفتحة اللقطة قال الامام فلا يلزم استبعاد السنة
 بل لا يعرف في الليل ولا يستوعب الايام ايضا على المعتاد فيعرف الابتداء كل يوم مرتين طريق الهارم في كل
 يوم مرة في كل اسبوع في كل شهر بحيث لا ينسى انه تكرار الاول واما البيع والشكاح ونحوهما
 فرباط الفصل الطويل فيها بسر باعراضه عن القبول وفي وجه ما خرج عن محبس الإيجاب وفي ثالث
 ما لا يصلح جوابا للكلام في العادة وعلى الاول لو حصل الفصل بكلام اجنبى صر فذكر الرافعي
 في البيع والشكاح انه يضر على الأصح وذكر في الطلاق والخلع انه لا ينقطع به الاتصال بين الإيجاب
 والقبول على الأصح وافقه في الروضة على هذه المواضع وقال في شرح المهذب في البيع ولو تخللت كلمة
 اجنبية بطل العقد قال ابن السبكي ولفرق أن الخلع أسرع قبلا على ما اشار اليه الاصحاب فلم يشترط
 فيه من الاتصال القدر المشروط في البيع ونحوه واما رد السلام فحكمه حكم الإيجاب والقبول وقال الامام
 الاتصال الكثير في الاستثناء ببلغ منه بين الإيجاب والقبول لصنوبرهما من شخصين وقد تختمل من شخصين
 ما لا تختمل من واحد فلا تصرفه سكتة بنفس وعي لكن نقل النووي عن صاحب القعدة والبيان انهما
 حكيا عن المذهب انه لو قال على ألف استغفر الله إلا مائة ضح واحتج بأنه فصل بسر فصار قوله
 على ألف بافلا أن إلا مائة قال النووي وهذا الذي قلناه فيه نظر وقال السبكي في الجمع بينهما يظهر ان الكلام
 بسر ان كان اجنبيا فهو للضار والافه الذي يغتفر كقوله استغفر الله وبافلا فلينحتمل كل منهما على
 الفصل بسر نحو استغفر الله وبافلا لا على مطلق الفصل بسر (فائدة) قال ابن السبكي ايضا
 في التخلل المضر في الابواب ان بعد الثار قطعا عن الاول وهذا يختلف باختلاف الابواب فربما باب
 يذهب فيه من الاتصال ما لا يطل في غيره وبخلاف التخلل نفسه فقد يغتفر من السكوت ما لا يغتفر
 من الكلام ومن الكلام المتعلق بالعقد لا يغتفر من الاجنبى ومن المتخلل بغيره لا يغتفر في غيره فصارت

(قوله وأقل) في نسخة وقيل (قوله فصارت) أي التخللات (٥) ولا نص في

وسكت عن افضل
 الجمع بغرة لأنه داخل
 كالميت الذي قبله
 فما تقدم ولو قال
 والجمع في مضمضة
 أفضل من .
 فصل على الأصح من
 خلف زكن .
 لكان أخضر (والحج)
 ماشيا أفضل
 (والوقوف) بأرض
 عرفة مع هواها (ومن
 ركبا . أفضل منه
 ماشيا) للاتباع
 (تأديا) أي لأجل
 التأديب بأداب النبي
 صلى الله عليه وسلم
 (كذلك الميقات
 للإملاء) أي الإحرام
 (أفضل) على الأصح
 خلافا للرافعي (من
 نوبة الأهالي)
 للاتباع (ومرة حامة
 إن صلى . أفضل من
 صلاته وأعلى . مفردا
 خسا وعشرين جعل)
 كذا ذكر الزركشي
 في قواعد وتابعه عليه
 السيوطي في قواعد
 وضعفه الشيخ ابن حجر
 في التحفة فقال ولا يضح
 لأن إعادة الصلاة أمر
 وقوع خلاف في صحتها
 لا يجوز انتهى قلت قد
 يتصور مع وجود

خل في صحتها في خمس
وحشرين مرة إذا صبح
الحمل على بعض الوجوه
انجبت الصحة وروى
عن المزني أنه كان
إذا فاتته الصلاة
في جماعة صل كذلك
(وهكذا تصدق)
يلعب الأضحية (وقد
أكل البعض من أضحية
تبركا) أي لأجله
وظاهر اشتراط قصده
ومحتمل اشتراط عدم
الفساد (فهو على
بلل الجميع قد زكا)
وظاهره ولو وجد
لحوج منه والظاهر
أن محله في غير المضطر
(فائدة) ما ذكره السيد
رحمه الله تبعا لأصله
التابع للتركيب من
استثناء هذه الأمور
انقضه الشيخ ابن حجر
في النسخة فقال بعد
استثناء هذه الصور
وذلك أن تقول لا يرد
شيء من ذلك على
القاعدة لأن هذه كلها
لم تحصل الانفصالية فيها
من حيث عدم اشتقائها
بل من حيثية أخرى
اقرنت بها كالاتباع
التي يربو على ثواب
الكثرة والمشفقة فأملة
لتعلم ما ذكره كلام التركيب

مراتب انقطاع الاتصال كلام كثير اجتنى وأبعد ما عن مسكوت بسير لطيف وبهنا مراتب لا تحصى (عليه)
من المشكل هنا إذ كره الرافعي وغيره في الأصل إذا ذهب الضيق من يمتنع عليه ولم يقبله أن لا يحكم بقبوله لأن
يقول قبله الضيق بعد بلوغه قال ابن السبكي لهذا فصل طويل فلماذا ينظر وأيضا فالإيجاب صلب والمضي
غير أهل للقبول قال ولا يمكن أن يحمل على قبول الإيجاب فتجدد بعد البلوغ لأن ذلك معترف لا معنى للذكر
(القول في فرض الكفاية) ومنها قال الرافعي وغيره في فرض الكفاية أمور كفاية تتعلق بها
مصلحة دينية أو دنيوية لا ينظم الأمر إلا بمصالحها فطلب الشارع تحصيلها لأن تكليف واحد منها يمتنع
مخلاف العين وإذا قام به من فيه كفاية سقط الخرج عن الباقي أو أزيل بمن سقط به فالحال فرض أو تخط
أمر كل من قلر عليه إن علم بدوكله إن لم يعلم إذا كان قريبا منه يلقى به اليقين والمراقبة ومختلف بغير البلد
وقد ينتهي خبر إلى سائر البلاد فيجب عليهم والقيام به منزلة على القائم بالأمين لإسقاط الخرج عن المسلمين
بجلافة ومن ثم ادعى إمام الحرمين ووالده الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني أنه أفضل من
فرض العين وحكاها أبو علي السبكي عن أهل التحقيق والتبادر إلى الأذهان خلافا (وفرض
الكفاية كثيرة منها) يجهز البيت غسلا وتكفينا وملا وصلاة عليه ودفنا وسقط جميعها بفعل
واحد وفي الصلاة وجه أنه يجب أثنان وآخر ثلاثة وآخر أربعة ولا يسقط بالنساء وهناك رجال
(ومنها) الجماعة في الأصح وإنما سقط بأقامتها بحيث يظهر الشعار في البلد وإن كان صغيرا كفى إقامتها في
موضع واحد ولا لابد من إقامتها في كل محلة (ومنها) الأذان والإقامة على وجه اختياره السبكي وإنما
سقط بأظهارهما في البلد أو القرية حيث يعلم به جميع أهلها لراضعوا في القرية يكفي الأذان الواحد وفي
البلد لابد منه في مواضع وعلى هذا قال في شرح المهذب الصواب وظاهر كلام الجمهور إيجابه لكل صلاة
وقيل يجب في اليوم والليلة مرة واحدة ولنا وجه أنه فرض كفاية في الجماعة دون غيرها لأنه دعاء إلى الجماعة
والجماعة واجبة في الجماعة مستحبة في غيرها فالدعاء إليها كذلك وعلى هذا الواجب فيها هو الذي بين يدي
الخطيب أو يسقط بالأول فيه ويجهان (ومنها) نعل أدلة القبلة على ما صححه النووي (ومنها) صلاة العيد على
وجه (ومنها) صلاة الكسوف على وجه حكاها في الحاوي وجرم به الحافظ في المحصول (ومنها) صلاة
الاستسقاء على وجه حكاها في الكفاية (ومنها) إحياء الكعبة كل سنة بالحج قال الرافعي مكلما أطلقة
وينبغي أن تكون العمرة بالحج بل الاعتكاف والصلاة في المسجد الحرام لأن التعظيم وإحياء البيت
يحصل بكل ذلك واستلزمه النووي فان ذلك لا يحصل مقصود الحج فان يشمل على الرمي والوقوف
والمبيت بمزدلفة ومضى وإحياء تلك البقاع بالطاعة وغير ذلك قال في المهمات وكلام النووي لا يلاقي
كلام الرافعي فان الكلام في إحياء الكعبة لا في إحياء هذه البقاع قالوا إن كان الحج في الصلاة أو الاعتكاف
مأذكرة النووي فإنه ليس فيها إحياء الكعبة ولو كان الاعتكاف وأدخلها لعدم الاختصاص قال في النسخة
أن الطواف كالأعمرة وأجاب البلقيني عن بحث الرافعي بأن المقصود الأعظم بينا ما لبيت الحج فكان إحياءه
به بخلاف العمرة والاعتكاف والصلاة والطواف قال في شرح المهذب ولا يشترط عدد مخصوص
بل الفرض حجهان الحاملين قال الاستوى وغيره المتبعة اعتبار عدد يظهر به الشعار (نيات) الأولى
علم مما تقدم أن إحياء الكعبة كل سنة بالحج فرض كفاية وأن فرض الكفاية إذا قام به زيادة على من
يسقطه فالكل فرض أنه لا يتصور وقوع الحج نفلا والقاعدة أن النفل لا يجب إن قام بالشروع فيه

مَقْصُودُ (الثاني) أن ثبت ما تقدمت الإشارة إليه من أن العمرة لأفضل بها الإجابة إلى الإشكال في كون الطواف أفضل منها لكونها تقع من التطوع فلا بد من إجابة التفضيل بين الطواف والعمرة بخلاف ما ألف فيها ألغى فيها المحبة الطمى كتابا قال فيه دعت قوم من أهل عصرنا إلى تفصيل العمرة ورواها أن الاشتغال بها أفضل من الطواف وذلك خطأ ظاهر كقول دليل على خطئه مخالفة السالك الصالح فإنه لم ينقل فكرر العمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن الصحابة والتابعين وقد روى الأثر في أن عمر بن عبد العزيز قال أنس بن مالك الطواف أفضل أم العمرة فقال الطواف وقال الطواف من الذين يعمرون من التعميم ما أدى إلى أن يكونوا قال لم قال لأن أحدهم بدع الطواف لما استخرج إلى أربعة أميال ونحوه وقد ذهب أحمد إلى كراهة تكرارها وهذا الذي اختاره من تفصيل الطواف عليها الذي نصره ابن عبد السلام وأبو شامة وحكى بعضهم في التفضيل بينهما احتمالات (الثالث) أن استغرق زمان الأعمار فالطواف أفضل والإفهام أفضل قال في الخلاص بمحتمل أن يقال إن حكاية الخلاف في التفضيل لا تحقق فإنه إما يقع بين مساوئين في الوجوب والندب فلا تفضل بين واجب ومندوب ولا شك أن العمرة لا تقع من التطوع إلا فرض كفاية والكلام في الطواف المسنون نعم إن قلنا إن إحياء الكعبة يحصل بالطواف كما يحصل بالحج والاعمار وقع الطواف أيضا فرض كفاية لكنه بعيد أنه قال ألغى الطمى وكذا يكون لظواهر أفضل إلا كثر منه دون أسبوع واحد فإنه موجود في العمرة وزيادة قلت في نظيرة ما في شرح المهذب إن قولنا الصلاة أفضل من الصوم والمراد به الإكثار منها بحيث تكون غالبة عليه وإلا فصوم يوم أفضل من صلاة ركعتين بلا شك (ومن فروض الكفاية) الجهاد حيث الكفار مستقرون في بلادهم ويسقط بشيئين (أحدهما) أن تحصن الإمام أشغور بجماعة يكافون من بارزهم من الكفار (الثاني) أن يدخل الإمام دار الكفار غازا بنفسه أو بجيش يؤمر عليهم من يصلح لذلك وقوله مرة واحدة في كل سنة فإن زاد فهو أفضل ولا يجوز إخلاء سنة عن جهاد إلا ضرورة بأن يكون في المسلمين ضعف وفي العدو كثرة ونحوها من ابتداءهم الاستئصال أو لغيره أن يغزو الزاد وعلف الدواب في الطريق فيؤخر كي روال ذلك أو ينتظر الحاق مدد ويتوقع إسلام فيستقبلهم برك القتال (ومنها) النقاط المنوذة (ومنها) اللقطة على وجه (ومنها) الإسلام حيث المسلم عليه جماعة (ومنها) دفع ضرر المسلمين ككسوة عذر وأطعمهم حاتم إذا لم يدفع بركة أو بيت مال وهل يكفي سد رمق أو لاند من أيام الكعبة التي يقوم لها بفتنة خلاف قول في المهمات الأصح الأول (ومنها) أهل الذمة كالمسلمين وصرح القموني في الحواهر وتخص الوجوب بأهل التوبة (ومنها) إغاثة المستفيدين في الثنابات وتخص بأهل القدرة (ومنها) تلك الأسرى ذكره الزركشي نقلا من التجريد لابن كعب (ومنها) إقامة الحرف والصنائع وما يتم به المعاش كالبيع والشراء والحرف وما لا بد منه حتى الحجامة والكنس (ومنها) تحمل الشهادة وأداؤها وتولي الإمامة والقضاء وإعانة القضاء على استيفاء الحقوق (ومنها) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يختص بتأديب الولايات ولا بالمدد ولا بالحرب ولا بالبال ولا يسقط بظن أنه لا يفيد أو علم ذلك لحاجة ما لم تحف على نفسه أو ماله أو على غيره بقصد أعظم من ضرر المنكر الواقع (ومنها) النكاح عده بعض أصحابنا من فروض الكفاية حتى لو امتنع منه أهل قطر أجبروا حكاية في الشرح والروضة وجرم به في الوسيط ومال السبكي إلى قتاله وإن قنعوا بالتسرى مع تضعيف القول بأنه فرض كفاية لكن قال القموني في

(قوله بارزهم) في نسجة بارزهم (قوله وعالج) أي دفع ضرر (ولا بالمدد)

وغيره فإن المجهود قد يرى من المصالح المختصة بالقليل ما يفصله على الكثير انتهى قلت فيه ما فيه إذ تفضل القليل للاتباع منافع لقوله صلى الله عليه وسلم الأجر على قدر النصب فان لم يحصل على الاستثناء لم يزل الإشكال (وبينى) هذه من زيادات الناظم (عدك كلماني) فيه الدليل للقليل مشتا (أي لفضله على الكثير) كركعتي تحبة المساجد أفضل من إتيانه بزايد (كثارة اللفظ في استعادة بما ورد) وهو أعوذ بآله من الشيطان الرجيم (في الذكر) أي القرآن (من زيادة) كأعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وإن وردت أيضا (في) القول (المتعمد) وقس على ذلك بالتأمل الذي ذكرناه غيره كركعتين في أخذ المساجد الثلاثة أفضل من ألف صلاة في غيرها وعشر من قيام أفضل من نحو ستة عشر ركعة من قعود وعشرين ركعة يطول فيها القيام

كانت الأحكام محطلة ولا يمكنها بمجانلة فلا بد إذا من جهته انتهى قاله الركني

أفضل من ثلاثين لم
بطول فيها القيام
والصدقة في نحو مكة
وبالحلال وعلى الرحم
وغير ذلك (والحمد لله
على التفضل) عما أولاه
خاتمة أنكر ابن
عبد السلام كون الشاق
أفضل وقال إن تساوى
العملان من كل وجه
في الشرف والبشرائط
والسن كان الثواب
على أشرفها أكثر
كالاغتسال في الصيف
والشقاء سواء في
الأفعال ويزيد أجر
الاغتسال بتحمل مشقة
البرد فليس التفاوت
في نفس التحمل بل
في مقدار الشدة
فيما يلزم بهما (القاعدة
المشرونة المتعددة
عندهم أفضل من الفاعل
والمعتدى عندهم من
العمل) بأن عم نفعه
صاحبه وغيره (أنى
من القاصر فضلا
وأجل) غالبا (ومن
هنا) أى ومن حيث أنه
أفضل كان (تطلب
العلم) الشرعى وهو
الفقه والحديث
وال تفسير والآنها
(الملى) المنزلة
(أفضل من صلاة ذى
النتفل) هكذا قاله

الخواهر الطاهر بأن المراد بكونه فرض كفاية ما إذا طلبه رجل فإنه يجب على نساء البلد إجابته وبسط
لواحدة وكذا على الأولياء المحرمين وخطة في الحادوم وقال المراد تركه للأمة لا لقطع التسل (وإنما)
تعليم الطالبين والإفتاء ولا يكتفى في العلم بمفرد واحد والضابط أن لا يبلغ ما بين مغنيين متشابهة القصر قال
الفرارى ولا يستغنى بالقاضي عن المفتي لأن القاضي يجازم من رفع اليد عند التنازع والمفتي يرجع إليه
السلام في جميع أحواله المعارضة (ومنها) إجماع الحديث (ومنها) تصنيف الكتب أشار إليه البغوي
في أول المذهب وقال الركني في فوائده من فروض الكفاية تصنيف الكتب لمن منحه الله فضلا
وأطلاعا ولن تزال هذه الأمة ثم قصر أعمارها في كذا ياد وترق في المواهب والعلم لا يحل تكتمه فلو ترك
التصنيف لضيع العلم على الناس (ومنها) القيام بإقامة الحجج وحل المشكلات في الدين وعلو الشرح وهي
التفسير والحديث والفقه بحيث يصلح للقضاء والإفتاء والآنها كالأصول والنحو والصرف واللغة
وأسماء الرواة والخرج والتعديل واختلاف العلماء وانفاقهم والطب والحساب احتاج إليه في المقامات
والإرث والوصايا ونحوها وإنما يتوجه ذلك على أهل (القضاء) غير بلدته مطلقا ويدخل العاقل
ولا يسقط به ولا يدخل العبد والمرأة وفي سقوطه بهما وجهان (ومنها) حفظ القرآن والحديث ذكره
في شرح المذهب وعمر العبادى في الزبادات والخرج جاني في الشافى تحفظ جميع القرآن وعمر الماوردى
لنقل الشيوخ وعمر الشيوخ في الملل والنحل الاجتهاد من فروض الكفاية قال فلو اشتغل
بتحصيله واحد سخط الفرض عن الجميع وإن قصر فيه أهل عصر عصوا بتركه وأشرفوا على خطر
عظيم فإن الأحكام الاجتهادية إذا كانت ممتدة على الاجتهاد تربى المسبب على السبب ولم يوجد
السبب انتفت (ومن فروض الكفايات) جهاد النفس قال الشيخ على الدين الباجى جهاد النفس فرض
كفاية على المسلمين البالغين العاقلين أرقى جهادها في درجات الطاعات ويظهر ما استطاع من
الصفات ليقوم بعمل إقليم رجل من أهل الباطن كما يقوم به رجل من أهل الظاهر كل منهما بمنزلة
على أنه يصعد في العالم يقتدى به والعارف تهتدى به وهذا مما لم يستعمل على النفس فطاعتها وأهملها
في عصيانها فإن كان كذلك كان جهادها فرض عين بكل ما استطاع فإن عجز استعان عليها من محض
المقصد من علماء الظاهر والباطن بحسب الحاجة وهو أكثر الجهادين إلى أن ينصره الله تعالى
(خاتمة) المعلوم تنقسم إلى ستة أقسام (أحدها) فرض كفاية وقد مر (والثاني) فرض عين وهو
ما يحتاج إليه العامة في العرائض كالوضوء والصلاة والصوم وإنما يتوجه بعد الوجوب فإن كان يجب
لو صبر إلى دخول الوقت لم يتمكن كزمه العمل قبله كما يلزم بعبد الدار السعى إلى الجمعة قبل الوقت وما كان
على الفور فتعلمه على التوروث والأفلا وإنما يلزم تعلم الظواهر لا الدقائق والنوادر ومن له مال زكوى
يلزمه ظواهر أحكام الزكاة ومن يبيع ويشترى يلزمه تعلم أحكام المعاملات ومن له زوجة يلزمه
تعلم أحكام عشرة النساء وكذا من له كراهة وكذا معرفة ما يحل وما يحرم من مأكول ومشروب
وملبوس وأما علم الكلام فليس حينا قال الإمام ولوبي الناس على ما كانوا عليه كنهنا عن الشاغلة به
أما إذا ظهرت البدع فهو فرض كفاية لإزالة التشبه فان ارتاب أحد في أصل منه لزمه السعى في

(قوله في المذهب) نسخة وفي المواهب (قوله أهل القضاء) لعل الصواب أهل الفهم (قوله لم يوجد
السبب) أى الاجتهاد (قوله الباجى) أى من المائكية (قوله على ما كانوا عليه) أى من السلامة
من الشبه والبدع

كانت الأحكام محطلة ولا يمكنها مخالفة فلا بد إذا من جهته انتهى قاله الركني

أفضل من ثلاثين لم
بطول فيها القيام
والصدقة في نحو مكة
وبالحلال وعلى الرحم
وغير ذلك (والحمد لله
على التفضل) عما أولاه
خاتمة أنكر ابن
عبد السلام كون الشاق
أفضل وقال إن تساوى
العملان من كل وجه
في الشرف والشرائط
والسن كان الثواب
على أشرفها أكثر
كالاغتسال في الصيف
والشقاء سواء في
الأفعال ويزيد أجر
الاغتسال بتحمل مشقة
البرد فليس التفاوت
في نفس التحمل بل
في مقدار الشدة
فيما يلزم بهما (القاعدة
المشرونة المتعدية
عندهم أفضل من الفاعل
والمعتدى عندهم من
العمل) بأن عم نفعه
صاحبه وغيره (أنى
من القاصر فضلا
وأجل) غالبا (ومن
هنا) أى ومن حيث أنه
أفضل كان (تطلب
العلم) الشرعى وهو
الفقه والحديث
وال تفسير والآنها
(الملى) المنزلة
(أفضل من صلاة ذى
النتفل) هكذا قاله

الخواهر الطاهر بأن المراد بكونه فرض كفاية ما إذا طلبه رجل فإنه يجب على نساء البلد إجابته وبسقط
لواحدة وكذا على الأولياء المحرمين وخطفاء في الحادوم وقال المراد تركه للأمة لا لقطع التسل (وإنما)
تعليم الطالبين والإفتاء ولا يكتفى في العلم بمفرد واحد والضابط أن لا يبلغ ما بين مغنيين متشابهة القصور قال
الفرارى ولا يستغنى بالقاضي عن المفتي لأن القاضي يجازم من رفع اليد عند التنازع والمفتي يرجع إليه
السلام في جميع أحواله المعارضة (ومنها) إجماع الحديث (ومنها) تصنيف الكتب أشار إليه البغوي
في أول المذهب وقال الركني في قواعده من فروض الكفاية تصنيف الكتب لمن منحه الله فضلا
وأطلاعا ولن تزال هذه الأمة ثم قصر أعمارها في كذا ياد وترق في المواهب والعلم لا يحل تكتمه فلو ترك
التصنيف لضيع العلم على الناس (ومنها) القيام بإقامة الحجج وحل المشكلات في الدين وعلو الشريعة وهي
التفسير والحديث والفقه بحيث يصلح للقضاء والإفتاء والآنها كالأصول والنحو والصرف واللغة
وأسماء الرواة والخرج والتعديل واختلاف العلماء وانفاقهم والطب والحساب احتاج إليه في المقامات
والإرث والوصايا ونحوها وإنما يتوجه ذلك على أهل القضاء غير بلدته مطلقا ويدخل العاقل
ولا يسقط به ولا يدخل العبد والمرأة وفي سقوطه بهما وجهان (ومنها) حفظ القرآن والحديث ذكره
في شرح المذهب وعمر العبادى في الزبادات والخرجات في الشافى تحفظ جميع القرآن وعمر الماوردى
لنقل الشيوخ وعمر الشهور ستانى في الملل والنحل الاجتهاد من فروض الكفاية قال فلو اشتغل
بتحصيله واحد سخط الفرض عن الجميع وإن قصر فيه أهل عصر عصوا بتركه وأشرفوا على خطر
عظيم فإن الأحكام الاجتهادية إذا كانت ممتدة على الاجتهاد تربى المسبب على السبب ولم يوجد
السبب انتفت (ومن فروض الكفايات) جهاد النفس قال الشيخ على الدين الباجى جهاد النفس فرض
كفاية على المسلمين البالغين العاقلين أرقى جهادها في درجات الطاعات ويظهر ما استطاع من
الصفات ليقوم بعمل إقليم رجل من أهل الباطن كما يقوم به رجل من أهل الظاهر كل منهما بمنزلة
على وهو بصحة العالم يقتدى به والعارف يهتدى به وهذا مما لم يستعمل على التمسك بظواهرها وأسمائها
في عصيانها فإن كان كذلك كان جهادها فرض عين بكل ما استطاع فإن عجز استعان عليها من محض
المقصد من علماء الظاهر والباطن بحسب الحاجة وهو أكثر الجهادين إلى أن ينصره الله تعالى
(خاتمة) المعلوم تنقسم إلى ستة أقسام (أحدها) فرض كفاية وقد مر (والثاني) فرض عين وهو
ما يحتاج إليه العامة في العرائض كالوضوء والصلاة والصوم وإنما يتوجه بعد الوجوب فإن كان يجب
لو صبر إلى دخول الوقت لم يتمكن كزمه العمل قبله كما يلزم بعبد الدار السعى إلى الجمعة قبل الوقت وما كان
على الفور فتعلمه على التوروث والأفلا وإنما يلزم تعلم الظواهر لا الدقائق والنوادر ومن له مال زكوى
يلزمه ظواهر أحكام الزكاة ومن يبيع ويشترى يلزمه تعلم أحكام المعاملات ومن له زوجة يلزمه
تعلم أحكام عشرة النساء وكذا من له كراهة وكذا معرفة ما يحل وما يحرم من مأكول ومشروب
وملبوس وأما علم الكلام فليس حينا قال الإمام ولوبي الناس على ما كانوا عليه كنهنا عن الشاغلة به
أما إذا ظهرت البدع فهو فرض كفاية لإزالة التشبيه فإن ارتاب أحد في أصل منه لزمه السعى في

(قوله في المذهب) نسخة وفي المواهب (قوله أهل القضاء) لعل الصواب أهل الفهم (قوله لم يوجد
السبب) أى الاجتهاد (قوله الباجى) أى من المائكية (قوله على ما كانوا عليه) أى من السلامة
من الشبه والبدع

إمامنا الشافعي وذكر
 في مجمع الأحباب نفلا
 عن الأئمة المجتهدين
 سفيان الثوري
 والشافعي ومالك وأبي
 حنيفة وأحمد رحمته الله
 تفشاهم وتفشانا
 بمركتهم أنهم قالوا
 طلب العلم أفضل من
 صلاة النافلة إذا صحت
 فيه التنية انتهى ثم قال في
 المجمع العلم من عمل
 القلب وهذا من فعل
 الخوارج ومعلوم أن
 عمل القلب أفضل من
 عمل الخوارج وهذا
 يكاد يكون محمدا عليه
 إذ لا أعلم في ذلك مخالفا
 انتهى وفي الشحفة لابن
 حجر وحمل بعضهم
 قول الشافعي الاشتغال
 بالعلم أفضل من صلاة
 النافلة على العلم الذي
 هو فرض كفاية وهو
 بعيد لأن فرض
 الكفاية من العلم وغيره
 أفضل من نفل الصلاة
 فلا خصوصية للعلم ولا
 بدع أن يخص قولهم
 أفضل عبادة البدن
 الصلاة بغير ذلك اهـ
 ذكره في شرح الخطبة
 لكنه ناقضة في باب
 النفل فقال أفضل
 عبادات البدن بعد

للاحة قال في المذهب فإن فقد الأمران فحرام والواجب في الاعتقاد التصديق الحازم بما جاء به
 القرآن والسنة وأما علم القلب ومعرفة أمراضه من الحسد والعجب والرياء وغيرها فقال القدراني
 إنها فرض عين وقال غيره ممن رزق قلبا سليما منها كفاؤه وإلا فإن تمكن من تطهيره بغيره لزمه وإن
 لم يتمكن إلا بتعلمه وجب (الثالث) مندوب كالسحر والفتنوم السابقة بالزيادة على ما يحصل
 به الفرض (الرابع) حرام كالفسقة والشبهة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائعي والسحر هذا مما في
 الروضة ودخل في الفلسفة المنطق وصرح به النووي وابن الصلاح في فتاويه وخلائق آخرون وثن
 هذا القسم علم الحرف صرح به الذهبي وغيره والموسني نقل ابن عبد البر الإجماع عليه (والخامس)
 مكروه كأشعار المولدين في القزل والبطانة (والسادس) مباح كأشعارهم التي لا تحجب فيها ولا يابط عن الحشر
 ولا تحت عليه ذكر هذه الأقسام النووي في الروضة وغيرها فقد نشر تعلم أقسام الأحكام الخمسة ونظيره
 في الأقسام المذكورة النكاح فإنه يكون فرض كفاية كما تقدم وفرض عين على من تخاف العنت ومندوب
 لما قبله واجداً موقوفاً ومها لفاقداً أهله والحاجة أو واجداً لها وبه حلة كهرم أو عني أو مريض دائم ومباحا
 لما وجدها غير محتاج ولا علة وحراماً لمن عتده لم يرتع ونظيره في ذلك أيضاً القتل فإنه يكون فرض عين على
 الإمام في الردة والحاربة وترك الصلاة والزنى وفرض كفاية في الجهاد والصيال على بضع ومندوباً في الحرب
 إذا قلر عليه ولا مصلحة في استرقاقه والصائل حيث يدفع أولى من الاستسلام ومكروها في الأسر
 حيث في استرقاقه مصلحة وحراماً في نساء أهل الحرب وصبيانهم ومنه القتل العمد العدوان ومباحاً في
 القصاص وله قسم سابع وهو ما لا يوصف بواحد من السنة وهو قتل الخطأ (وقريب من ذلك) الطلاق
 فإنه يكون واجباً وهو طلاق الحكمين والمولى ومنذوباً وهو طلاق من خاف أن لا يقيم حدود الله في الزوجة
 ومن رأى كربة مخاف معها على الفراش وحراماً وهو البدعي وطلاق من قسم لغيرها ولم يوفها حقها
 من القسم ومكروها وهو ما سوى ذلك في الحديث أبيض الحلال إلى الله تعالى الطلاق ولا يوجد
 فيه مباح مستوي الطريقين هكذا حكاه النووي عن الأصحاب في شرح مسلم قال العلائي ويمكن
 أن يوجد عند تعارض مقتضى الفراق وضده في رأي الزوج

(فصل) قال الشافعي في الخلية ليس لنا سنة على الكفاية إلا ابتداء السلام فلورني جماعة وأحد الجماعة
 فسلم واحد منهم كفي لأداء السنة واستدرك عليه أشياء (منها) تسميت العاطس صرح أصحابنا بأنه سنة
 على الكفاية كابتداء السلام (ومنها) التسمية على الأكل فلو سمي واحد من الآكلين أجزأ عنهم نقله
 في الروضة عن نص الشافعي (ومنها) الأضحية إذا ضحى بشاة واحد من أهل البيت تأدي الشعار
 بالسنة عن جميعهم (ومنها) ما يفعل بالبيت مماندب إليه (ومنها) الإذان والإقامة على الأصح قلت الظاهر
 أنها مستأجبة ولا لعدت الجماعة على القول بأنها سنة والعيل والكسوف والاستسقاء (ومما صلح) أن يند
 بها تقدم من العلم أنه مندوب ونقلت الميت إذا أرتب عليه ولم أر من تعرض لذلك (القول في أحكام السفر) قال
 النووي يخص السفر ثمانية القصر والجمع والفطر والمسح أكثر من يوم ليلة ويختص بالطويل والنفل على

(قوله علم الحرف) أي علم يعرف به المغيبات بالحرف (قوله ونظيره) أي كالنكاح (قوله بأنه
 سنة) خلافاً للمالكية فإنه واجب (قوله أجزأ عنهم) خلافاً للمالكية فإنه سنة عين (قوله لعدت)
 وجه الملازمة بين الشرط والجواب أن الإذان والإقامة كان مطلوبهما تابعا للجماعة لأههما وسيلة
 لها والوسيلة تعطى حكم المقاصد (صها ما تقدم) (kunci)

الشمادتين الصلاة
فقرضا أفضل القروض
ونقلها أفضل النوافل
ولا يرد طلب العلم
وحفظ القرآن لأنها
من فروض الكفايات
انتهى ومن ثم قال السيد
عمر البصري لا يمتنع
ما فيه من المناقاة لما
سبق له في شرح الخطبة
انتهى وهو كما قال
(ولكن الإمام
عز الدين) سلطان
العلماء بنص النبي صلى
الله عليه وسلم في المنام
وقيل بنص ابن دقيق العيد
عبد العزيز بن عبد السلام
(قد أنكر الإطلاق
وهو المعتمد) وقال
قد يكون بعض
الأعمال (القاصرة)
أفضل كالإيمان
بأذا الباصرة) وكالذكر
فانه أفضل من الجهاد
وما ذكره ابن عبد السلام
سببه إليه صاحب
الإحياء وقول الناظم
وهو المعتمد فيه ما فيه
لأن القاعدة إذا كانت
أغلبية والأكثر
ما دخل فلا منافاة بين
الكلامين ثم اعلم أن
ابن عبد السلام اختار
نصا للإحياء أن
فضل الطاعات على

الراحلة وإسقاط الحمية وكل المينة وإسقاط القرض بالنيمة ولا يختص به واستترك عليه أخرى وهي علم
القضاء ممن شاعرها مقدم بأبسط من ذلك في القاعدة الثالثة من الكتاب الأول عند الكلام على
التخفيفات ويزيد هنا أن الكفر يختص بأمور أخرى غير التخفيفات (منها) عدم صحة جمعة (ومنها)
تحرجه على المرأة إلا مع زوج أو محرمة لتحديث وسواء السفر الطويل والقصر كما في شرح المهذب والمباح
والواجب ومن ثم لم يجب عليها الحج ولا التفرغ في الزنا إذا امتنع الزوج والحرم من الخروج نعم أم
فما فيها في الحج النسوة الثقات والتغير بالثقات يخرج غيرهن وبالنسوة يخرج المرأة الواحدة فلا يجب
الخروج الحج معها لكن يجوز أن يخرج معها لأداء حجة الإسلام على الصحيح وشرح المهذب قال الأسنوي
فهما مسئلتان إحداهما شرط وجوب حجة الإسلام والثانية جواز الخروج لأدائها وقد اشتهر على كثير
حتى توهموا اختلاف كلام النووي في ذلك وأبى لما أن يخرج لحج التطوع وغيره من الأسفار التي لا يجب
على المرأة الواحدة بل ولا مع النسوة الخلف عند الجمهور ونص عليه الشافعي كما قاله في شرح المهذب وصحة
في أصل الروضة قال الأسنوي ولا شك أن لها الهجرة من بلاد الكفر وحدها فعل هذا تستثنى هذه المسئلة
من أصل القاعدة (ومنها) تحرجه على الولد إلا بأذن أبيه ويستثنى السفر لحج القرض ولتعلم العلم
وللتجارة (ومنها) تحرجه على المدين إلا بأذن غريمه بشرط أن يكون الدين حالا وقيل يمتنع
الرجل من سفر مخوف (ومنها) وجوب طواف الوداع على مريده من مكة قال في شرح المهذب
وسواء الطويل والقصر (ومنها) جواز إيداع المودع الوديعة عند غيره إذا أراد سفرًا ولم يجد المالك
(ضابط) مسافة القصر في حكم البعيدة أي في حكم الحاضر إلا في صور (الأولى) نقل الركاة (الثانية)
عدم وجوب الحج على من لا يطق المشي (الثالثة) إحصاء المكحول (الرابعة) إذا أراد أحد الأبوين سفر
نقلة فلا لب أول مطلقا (فائدة) الإبتنة تعتبر في صلاة الجمعة وحسن السفر الثمانية وعدم تحرير الاستقبال
والاستعداد لقاضي الحاجة وفي بيع القرية وفي حكم قاضي البلد (ضابط) حيث أطلق في الشرع البعد
فالمراد به مسافة القصر إلا في روية الملل فالبعد فيه اختلاف المطائفة على ما مضى في التورى (ضابط)
تعتبر مسافة النضر في الحج الصلاة في الحج والنظر والسجود في الملل على ما مضى في الرافعي وحاضري
المسجد الحرام وجوب الحج ماشيا وترويح أحكام ثمرة الغائب (وختص) ركوب البحر بأحكام
(منها) تحرجه وإسقاط الحج حيث كان الغائب المالك في ثلثي الباردة لأنه لا يجوز له أن لا يتوجه
إلى مكان الطفل البحر وإن غلبت السلامة وأنه يجوز لها أن توفّر شفقتها
(القول في أحكام الحرم)

أختص حرم مكة بأحكام (الأول) لا يدخله أحد إلا بحج أو عمرة أو جوبا أو استحبابا (الثاني)
لا تقايل فيه البغاة على رأي (الثالث) يحرم صيده (الرابع) يحرم قطع شجره وبشاركه فيها حرم المدينة
(الخامس) يمنع كل كافر من دخوله فيها كان أو مارا (السادس) لا يحمل لقطه كتملك (السابع) يحرم
إخراج أحجاره وترابه إلى غيره (الثامن) يكره إدخال أحجار غيره وترابه إليه (التاسع) يختص بحج
المدايا والقداب (العاشر) يجب قصه بالنلر بخلاف ما يرواه (الحادي عشر) لو نلر الذبيح فيه تعذر
مخلاف ما لو نلره بغيره فيذبح حيث شاء (الثاني عشر) لا يؤذن فيه لمشارك ولا يذبح فيه فان ذبح
فبش وأخرج (الثالث عشر) نيلظر الذبيح على القاتل الخطأ فيه (الرابع عشر) لا دم على أهله في منع

(قوله في غير الصلاة) لعله في الصلاة

ولا كراهن (الخامس عشر) لا يجوز إحرام المني به مع خارجه (السادس عشر) لا يكره فيه نافلة بوقت
 (السابع عشر) بين الفسل لدخوله مشاركة في ذلك حرم المدينة كما صرح به النووي في مناسكه (الثامن عشر)
 تضاعفة الصلاة فيه (التاسع عشر) مضاعفة السيئات فيه كما تضاعف الحسنات (العشرون) المني
 بالتبذير فيه موانع له ولا يؤخذ به في غيره (القول في أحكام المساجد)
 هي كبرية جدًا وقد أفردها الزركشي بالتصنيف وأما أجزاؤها فملخصة (فيها) تحريم المكث فيه على
 الحب والحائض ودخوله على حائض وذو نجاسة يخاف منها التلوث ومن حرم إدخاله الصبيان
 والمجانين حيث غلب تنجيسهم ولا يفكره كما في زوائد الروضة والشهادات وحرم أيضا (ذلك الفعل) به
 لأنه تنجيس أو تقدير ذكره في شرح المذهب في الصلاة وذكره فيه أيضا أنه يحرم إدخاله النجاسات
 فتأويله يحرم كل قمل أو نحوها والقائما فيه وفي الروضة يحرم البول فيه ولو أني خلاف القصد فيه في
 إناؤه ليكره ولا يحرم وقد فتاوى الفقهاء عنه من تعليم الصبيان فيه (ومنها) يحرم أخذ شيء من أجزائه
 وحجره وحصاه وزنابه وزنته وذكره في شرح المذهب (ومنها) تحريم البصاق فيه كما جزم به في
 شرح المذهب والتحقيق والقول في الجواهر وفي المومات أن الموجود للأصحاب هو الكراهة قال كما في
 شرح المذهب ممن يكره البصاق يمتنع في طرف ثوبه من الجانب الأيسر قال ويسن لمن رأى بصاقا
 فيه أن يزيله بطنه في تراب المسجد فإن لم يكن له تراب أخذه بيده أو يعوده ونحوه وأخرجه من المسجد
 (ومنها) كراهة دخوله لمن أكل ذرايع كرسية والبيع والشراء فيه وسائر العقود وإن قل إلا لحاجة
 ونشدة الصلاة والأشعار إلا ما كان في الزهد ومكارم الأخلاق وعمل الصنعة فيه كالتباطة ونحوها
 إذا جعله مفعلا له وكثرة رفع الصوت فيه والخصومة والحلوس فيه للقضاء (ومنها) يسن كونه
 وتنظيفه وتطييبه وكرشه والمصاييع فيه وتقديم اليمن عند دخوله واليسرى عند خروجه (ومنها) أنه
 لا ينعى منعه بالحرير ومصرح به الغزالي وابن عبد السلام
 (أحكام يوم الجمعة)

اختص بأحكام صلاة الجمعة والجماعة ليها وكونها بأربعين والخطبة وقراءة السورة المخصوصة
 فيها وتحريم السقر قبلها والفسل لها والطيب وليس أحسن الثياب وإزالة الظفر والشعر وتبخير المسجد
 والتبكير والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب ولا يسن الإبراد بها وسورة ألم تنزيل وهل أتى في
 صبحه والجمعة والمناقون في عشاء ليلة الكافر ولا الإخلاص في مغرب ليلة وكراهة إمراده بالصوم
 وكراهة إمراده ليلة بالقيام وقراءة الكهف وبقية كراهة النافلة وقت الاستواء وهي آخر أيام الأسبوع
 ويوم عيد وفيه جماعة الإجابة ويحتمل فيه الأرواح وتزار فيه القبور وبأمن البيت فيه من عذاب
 القبر ولا تسجر فيه جهنم ويؤذن أهل الجنة فيه ربهم سبحانه وتعالى
 (الكتاب الخامس في نظائر الأبواب)

(كتاب الطهارة) المياه أقسام (طهور) وهو المياه المطلق (وطاهر) وهو المستعمل والمتغير ثما
 بغير (وتجسن) وهو المتغير بنجاسة أو ملاقى لها وهو قليل (ومكره) وهو الشمس (وحرام) وهو مياه
 آبار الحجر إلا بئر الناقة (والطلق أنواع) مطلق اسم وحكما وهو الباقي على وصف خلقته وحكما لا اسما
 (قوله خارجه) أي من جهة عرفة (قوله والشهادات) لعله في الشهادات (قوله اليمن) في نسخة
 اليمن (قوله والحجر) أي ديار قوم هود

السبعين ليست للحصر
قال ابن أبي شريف في
حاشيته على شرح جمع
الخواص ولفظ الحديث
المذكور أورده الإمام
في النهاية وهو عن سلمان
مرفوعا في فصل شهر
رمضان من تقرب فيه
محصلة من خصال الخير
تكان كن أدى فريضة
فيما سواه ومن أدى
فريضة فيه كان كن أدى
سبعين فريضة في غيره
قال في النهاية فقابل النفل
فيه بالفرض في غيره
وقابل الفرض فيه
بسبعين فرضا في غيره
فاشعر هذا بأن الفرض
زايد على النفل بسبعين
درجة من طريق الفحوى
انتهى وبإدالة الفحوى
عند الإمام قياسية وهي
ظاهرة في التفاوت بين
فرض رمضان ونفله
أما بالنسبة للفرض
والنفل الواقعيين في
غيره فلا ثم لا يخفى أن
الحكم المذكور يتوقف
على صحة الحديث وقد
علمت ما فيه انتهى فعليه
إن صح الحديث يقيد
الحكم المذكور بـرمضان
(وربما استثنى من
هذه) القاعدة
(صور) والمستثنى

وهو المتغير بما لا يمكن صونه وعكسه وهو المستعمل فإن قلنا إنه مطلق متبع تعديا (ضابط) ليس لنا
ماء طاهر ولا يستعمل إلا المستعمل والمتغير كثيرا بمخالطة طاهر مستغن عنه ولا ماء طهور ولا يستعمل
إلا المستعمل والمتغير كثيرا بالبتر التي تعطت بها قارة وطاوعا كثيرا ولم يتغير فإنه طهور ومع ذلك
يتعدى استعماله لأنه ما من دليل إلا ولا يحل من شجرة (ضابط) قال الخرجاني في المأبأة والترغيش وغيرها
لا يعرف ماء طاهر في إناء نجس إلا في صورتين (الأولى) جلد ميتة طرح فيه ماء كثير ولم يتغير (الثانية)
إناء فيه ماء قليل وألغ فيه كلب ثم كثر حتى بلغ قلين ولا تغير فإلما طاهر وإناء نجس لأنه لا ينجس
ولم يتغير وهذه المسألة من مهمات المسائل التي أغفلها الشيخان فلم يتعرضا لها وفيها أربعة أوجه
أصحها هذا وهو قول ابن الخداد وصححه السنجي في شرح الفروع (الثاني) يطهر الإناء أيضا كما
في نظيره من الحجر إذا تحلل فإن الإناء ينجسها في الطهارة (والثالث) إن ميس الكلب الماء وحده طهر
الإناء وإن ميس الإناء أيضا فلا قال ابن السبكي وهذا يشبه الوجه الأول المفصل في الفضة بين أن
يلاقي في الشارب أم لا (الرابع) إن ترك الماء فيه ولو ساعة طهر وإلا فلا قلت وهذا أشبه مسألة
الكوز وقد بسطنا في شرح منظومتي المسألة بالخلاصة وعبارتي فيها وإن بلغ في دونه فكوز يظهر
قطعا وإناء لم يطهر (فائدة) قال البلقيني أبس في الشرع اعتبار قلين إلا في باب الطهارة وفي باب الرضاع
على طريقة ضمنية إذا امتزج اللبن بالماء فإن امتزج بقلين لم يحرم ولا أحرم (فائدة) اختلف في كراهة المشمس
في الإواني هل هي شرعية أو طيبة على وجهين حررت المقصود منها في محواشي البروضي وبتفرغ عليها فروع
(أحدها) إن قلنا طيبة اشترط سخونة القطر وانطباع الإناء وإلا فلا (الثاني) إن قلنا شرعية اشترط
القصود لإفلا (الثالث) إن قلنا شرعية كره للميت وإلا فلا (الرابع) إن قلنا طيبة كره من الهيمه منه وإلا
فلا (الخامس) إن قلنا شرعية لم يشترط فية شدة الحرارة ولا اشترط (السادس) إن قلنا طيبة ونفله غيره
ففيه الكراهة وإلا فلا (السابع) إن قلنا شرعية على سديمها في الحياض والرك بعسر الصوان أو طيبة تحلل
بعدم خوف المحذور (الثامن) إن قلنا طيبة تعددت الكراهة إلى غير الماء من المائعات وإلا فلا (ضابط)
ليس لنا ماء أن يوضع الوضوء بكل منهما منفردا ولا يصح الوضوء بهما معتلطين إلا المتغير بمخالطة لا يستغنى
الماء عنه فإنه إذا أصيب على ما لا تغير فيه فغتره ضرر لا مكان الاحتراز عنه فيه عليه ابن أبي الصنف أجمي في نكت
التنبيه قال الإسني وهي مسألة غريبة ولدي ذكره فيها منجحة قال ولنا صورة أخرى لكنها في الخواص لا في
الصحة وهي ما إذا كان لرجلين ثاءن رباح له كل منهما أن يوضأ بما بينهما فإن الماء لم يخرج عن ملكهما بذلك
وإذا خلطهما فقد تعدى لأنه نصرف فيهما بغير الحوة المأذون فيها (فائدة) إذا غمس كوز فيه ماء نجس في
ماء طاهر فله أحوال (أحدها) أن يكون ناسم الرأس وبمكث زمنا يزول فيه التغير لو كان متغيرا فيظهر قطعا
(الثانية) أن يكون ضيقا ولا بمكث فلا قطعا (الثالثة) وأسم الرأس ولا بمكث (الرابعة) ضيقه وبمكث
ففيهما وجهان الأصح لا يظهر (فائدة) لنا ماء أف قلة وهو نجس من غير تغير وهو رثة الماء الحار على
النجاسة وكل جربة لا تبلى قلين (فائدة) قال الإسني في الغارز شخص يجب عليه تحصيل بول ليطهر به عن
وضوئه وغسله وإزالة نجاسته وهو رثة في حمامة معهم قلنان فصاعدا من الماء وذلك لا يكفهم
لطهارتهم فلو كلفه بول وقد رآه محالفا لما في أشد الصفات لم يغفر فإنه يجب عليهم الخلط على الصحيح

(قوله منع) أي استعماله (قوله ولا يستعمل) أي في الطهارة (قوله والمتغير) أي بطاهر لا يستغنى عنه بدليل
ما قبله (قوله تعطت) أي سقط شعرها (قوله وأباح له) أي رجل ثالث (قوله بذلك) أي الإباحة

لذلك القصراني وابن عبد السلام (وبعضها) أى الصور (لبعضهم) كالزركنى والسيوطى والشيخ ابن حجر (فيها نظر) وهى (إبراء) بسكون المزة مع القصر (مصر) من الذى عليه من الدين (فانه) أزكى من (الإنظار) الذى هو فرض (وهو) أى الإبراء (سنة) والإنظار فرض ونظر فيه السبكى بأنه لم يفضل منسبوب واجبا بل الإبراء مشتمل على الإنظار انتهى وقرره الشيخ ابن حجر في تحفته في باب النفل (والبدء) بالسلام من رد أجل (أى أفضل مع أن الرد واجب والابتداء سنة وقرر هذا الاستثناء الشيخ ابن حجر في تحفته في باب الأذان فقال وقد تفضل سنة الكفاية فرضها كابتداء السلام وردها لكن خالف ذلك في باب النفل فقال وزعم أن المنسوب قد يفضل كإبراء مصر وإنظاره وابتداء السلام ورده موقوف بأن سبب الفضل في هذين اشتغال

ويستعملون جميعه كما يصطه الرافى في أول الشرح (المسائل) الى لا يتنجس منها الماء القليل والمائع بالأكافه عشر (الأولى) الميتة الى لادم لها مسائل بشرطها (الثانية) مما لا يتركه الطرف فيه تصح طرقي (أحدهما) بمعنى عنه والماء والوثوب (والثاني) لا فيها (الثالث) يتنجس الماء دون الثوب لأن الثوب أخف حكما في النجاسة (الرابع) عكسه لأن الماء قرة في دفع النجاسة (الخامس) تنجس الماء وفي الثوب قولان (السادس) عكسه (السابع) لا يتنجس الماء وفي الثوب قولان (الثامن) عكسه (التاسع) وهو أصح الطرقي فيهما قولان يظهرهما عند النووي العفو وهذه المسألة نظير مسألة ولاية الفاسق التكاح في كثرة طرفها وقد تقدمت (الثالث) المرة إذا أكلت نيماسة ثم غابت بحيث يحتمل طهارة فيها فانه باق على نجاسته ولقت في ماء قليل أو مائع لم يتنجس والحق المتولى بها التبع إذا أكل نجفة وخالفه الغزالي لأنقاء المشقة بعدم الاختلاط (الرابعة) أفواه الصبيان كالمرة قاله ابن الصلاح في فتاويه (الخامسة) البس من دخان النجاسة صرح به الرافى في كتاب صلاة الخوف (السادسة) البس من الشعر المتنجس صرح به في زوائد الروضة قال في الحامد وينبغي أن يلحق به الريش قال إلا أن أجزاء الريشة الواحدة لكل جزء منها حكم الشعرة الواحدة (السابعة) الحيوان الذى على متقه نجاسة غير الآدى إذا وقع في الماء أو المائع لا يتنجس على الأصح لمشقة الاحتراز صرح به الشيخان وسواء فيه النظائر وغيره (الثامنة) غبار البسرجين صرح به الرافى وأسقطها من الروضة (التاسعة) ذرق ما تشوف الماء والمائع وبوله قال الأذرى في القوت لاشك في العفو عنه ولم أره منصوصا قلت قال القاضي حين كوجعت سمكا في جب ماء فظلم أنه يبول فيه ويروث فيبقى عنه للضرورة وكذا في تعليق البندجى ونقله القمولى في الجواهر عن أبى حامد (العاشرة) غشالة النجاسة بشرطها فأما ماء قليل لاقى نجاسة ومع ذلك لا يتنجس وقد صرح باستثنائها في العجائب والمهمات وابن الملقن في نكت التنبيه وقد جمعت هذه الصور في الخلاصة فقلت بعد قولى في آخر بيت وما دونها :
 نجاسة تنجس إلا في صور • ما قل عرفا من دخان أو شعر
 ومن غبار وقليل ما يبصر • يتركه ومنفذ لا من بشر
 والقم في الصبيان أو في المسترة • من غابت ما عجت قد ظننا صهره
 والميت مما نمنه ردم لم يطرح • ولم يكن تغير في الأرجع
 أمار الذى يطرح في جبانة • هو لنشؤ منه فاعف لاهلكاته
 وفرق نائس والفسالات كما • حرر والمائع والثوب كماء
 (باب السواك)

المواضع التى يتأكد فيها السواك سبعة نظمها في بيتين :
 يسن استياك كل وقت وقد أنت • مواضع بالتاكيد حصر البشر
 وضوء صلاة والقرآن دخوله • البيت ونوم وانباء تغسرت
 (باب أسباب الحديث)

(ضابط) قال ابن القاضى في التخليص لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضاء عمله إلا في الطهارة إذا انقضت ثم أحدث بطل (ضابط) قال ابن القاضى أيضا لا يبطل الطهارة طهارة إلا في المستحاضة (قوله في جب) أى صهر يج (قوله قد صرح) أى السبكى (قوله كما) أى كماء

المتلوب على مصلحة
الواجب وزيادة إذ
بالإبراء زال الإمهال
وبالابتداء حصل الأمن
أكثر مما في الجواب
انتهى واعترضه ابن
قاسم بأن هذا لا يمنع
تفضيل المندوب انتهى
ورده أبو قشير بأنه
أراد من حيث ذاته
(كذا الأذان) فانه
سنة على الأصح (للإمامة
فصل) خلافا للرافعي
مع أن الإمامة فرض
كفاية ونازع في
استثنائها بأنه لا يلزم
من القول بأن الجماعة
فرض كفاية أن الإمامة
كذلك لأن الجماعة
تتحقق بنية المأموم
الانتماء دون الإمام
١٠. وظاهر كلام الشيخ
في التحفة رد هذا
لإدواجه قوله وسنة
الكفاية الخ عقب قول
النروي قلت الأصح
أنه أفضل وهو كذلك
إذ الإمامة من الإمام
هي قيامه في محل يصلح
أن يبيع وهذا غير نيته
فتامه فعله يصح
استثاؤها (والطهر)
بالطاء المهملة أي الوضوء
(قل الوقت أبعا
أفضل من كونه في

والسليم وغير الأسنوي في الغارز من ذلك بقوله لنا طهارة لا تبطل بوجود الحدث وتبطل ببقائه
فمضى طهارة دائم الحدث (قائدة) قال الأسنوي زجحل ليس في محلاة بحرم عليه أن يأتي بنوع من
الذكر والقرآن لكونه محدثا حدثا أصغر وصورة في خطبة الجمعة على اشتراط الطهارة فيها قال
وقل من صرح بذلك وقد تفتن لما أخرجني فعدّها في اللغة من الحرامات قال المحب الطبري
والأسنوي إذا مسّت المرأة ختنها لا ينقض وضوءها لأن الناقض من قرعها ملئني الشفرين خاصة
(باب الاستنجاء)

قال الأسنوي لنا طهارة لا يتشرط فيها طهارة الحجر المستنجى به وذلك عند إرادة الجمع بين الماء
والحجر صرح به الحلبي في الإعجاز ثم لا عن الغزالي في بعض كتبه فتضمن لذلك وقيد به فأطلقه الرافعي
وغیره قلت لكن بلقيني تضعفه في فتاويه وقال إنه غير معتد به قال إلا أنه يكفي مرة ولا يحتاج إلى ثلاث
(باب الوضوء)

لا يسقط الترتيب إلا في صورتين (أحدهما) إذا انغمس في الماء بنية رفع الحدث ولم يمسك كما صححه
النروي (الثانية) يجب غسل يديه لإرجليه أو عضوا من أعضائه وضوئه ثم أحدث ثم يؤخر الحدث فيها
بني بغير غسل فيغسله عن الخنابة مقدما ومؤخرا ومتوسطا ويقال وضوء تحال عن غسل وهذه
صورته قال ابن السبكي ونظير ذلك أن يقال لنا وضوءه يشمل على غسل الرجلين ومع ذلك لا يحسب
وضوئه في لبس الخف إذا مسح ثم غسل رجليه واما في الخف فإن النروي ذكره في فتاويه أنه لا يصح
غسلهما عن الوضوء حتى لو انقضت المدة أو فرغ من إعادة غسلهما لأنه لم يغسل الرجلين
غسل اعتقاد القرض فإن القرض يسقط بالمسح قال وحتمل خلافه لأن تارك الرخصة إذا أتى
بالأفضل لا يقال إنه لم يؤد القرض ورده ابن السبكي بأن الغسل لم يقع إلا وقد ارتفع حدثها
(المواضع) التي يستحب فيها الوضوء وقعت في الخلاصة في ثمانية أبيات

- وينسب الوضوء للقراءة
- ولدخول مسجد وإن غصب
- والمعنى والوقوف والزيارة
- وجب للشرب ولطعام
- مع غسل فرج لألذات الدم
- والمجان مع غسله للباطن
- ونقص شارب ونقل الخطبة
- وكلما قبل فنقصه الوضوء
- (وشروط الوضوء قلت فيها نظما)

- وللناس في شرط الوضوء تخالف
- فأولها المساء الطهور وعلمه
- وإعدام ما يأتي وفقد لما
- وطهر محل الغسل فافهم وانبد
- وحزّره نظمي فحده بلا عسر
- أو الظن والتبصر والفقد للكفر
- كشمع ودخان وارتداد لدى تحسر
- وحزّره محل الخلف في أبا بحري

(قوله خال عن غسل) أي رجل

الوقت فيما ينفل) عن صاحب الجواهر مع أنه لا يجب إلا في الوقت (والشيخ عز الدين) عبدالعزيز بن عبد السلام (زاد) في الاستثناء (واحدة) وهو ما لو فاته صلاة لا يعلم عنها فيصلى الخمس مثلاً فصلاة غير الفرض واجب بطريق الوسيلة ومع ذلك يفضلته النفل المحقق (نظر فيها) والنظر للسيوطي مقال فيها نظر والذي يظهر أنها إن لم تزد عليها فلا أقل من أن تساويها وهو كما قال لأن كونها واجبا صورة لا ينافي كونها نفلا حقيقة لكونه لم يتعين ولعل ابن عبد السلام بابه على أن الفضيلة المتومة مفضولة ولو في فرض فتأمله (وهي غير واردة) على الضابط (قلت وقد رأيت) زيادة على ما مر عن السيوطي وغيره (صورتين عن ابن أبي الصيف الإمام) محمد سكن (في اليمن) ويشهر بأبنتي ثم جاور مكة (ها حديث أجرة تارك المرا) وهو

وتميزه فرضاً من النفل ولكن • كما خردوه في الصلاة أولها الخمر
 وفي امرأة نفا حيز وشبهه • وأن تدخل الأوقات في حق ذي الضر
 وتقديم الاستنجاء وحشو المنفذ • وتقديم تطهير عن الكبت المزري
 وإيلاده بين الوضوء وحشوه • وإيلاده فيه والإيلاد في الذكر
 وأعلم أن جميع شروط الوضوء مشروط للفعل وقد أوضحت ذلك في كتابي الخلاصة فقلت
 شرط الوضوء كالفعل مطلق وظن • والفعل بالإسلام لكن حيث عن
 أنسلة الردة الخ مما بين • وقصد مانع كفي التشقي
 (ضابط) قال الماوردي ليس في أعضاء الطهارة عضة لا يستحب تقديم الأيمن منها إلا
 الأذنين فإنه يستحب مسحهما دفعة قال ابن الرقعة وزاد عليه بعضهم الخدين
 (باب مسح الخف)

لا يجب إلا في صورة واحدة وهي أن يكون لا يساهم في دخول الصلاة وثمة مما يكفيه لو مسح
 ولا يكفيه لو غسل فالظاهر كما ذكره ابن الرقعة في الكفاية وجوب المسح لقصرته على الطهارة
 الكاملة قال الإسنوي وإذا كره تفقها ولم يظفر فيه بنقل وقد نقل الروياني في البحر الاتفاق عليه
 ولو أرفق المتوضي في الحدث وثمة مما يكفيه إن مسح لا إن غسل ثم يجب كبس الخف لمسح عليه
 كما صححه الشيخان والفرق واضح فإن في الأول تفويت ما هو حاصل خلاف الثاني (فائدة) قال
 البلقيني يظهر مسح الخف المنصوب غسل الرجل المنصوب وجوبه أن يجب قطعها فلا يمكن من ذلك
 (باب الغسل)

قال النووي وغيره لا يعرف جنب يحرم عليه الصلاة والطواف ونحوهما دون القراءة واللبث
 إلا من يتيم عن الجنابة ثم أحدث

(باب التيمم)

قال ابن القاضى كل شيء يبطل الطهارة في الصلاة وغيره سواء لا رؤية الماء في الصلاة للمتييم
 وزاد في القديم النوم في الصلاة (ضابط) لا يجتمع بين فرضين يتيمم إلا الحنافة والوطاء فانهما
 يجوزان مع فرض آخر وبحوز مرات من كل تيمم (فائدة) قال الإسنوي شخص لا يصح تيممه
 إلا بعد تيمم غيره وهو المصلي على الحنافة لا يصح تيممه حتى يتيمم الميت أو يتفلس (فائدة) مما سافر
 سافر سافراً مباحاً وصلى صلوات بعضها بالوضوء وبعضها بالتيمم يلزمه قضاء ما صلاه بالوضوء
 دون التيمم وصورته أن يكون أجنب ونسي وكان يصلي بالوضوء تارة وبالتيمم تارة أخرى فإنه
 يجب قضاء ما صلاه بالوضوء دون التيمم لأن التيمم يقوم مقام الغسل (ضابط) قال في الروضة
 نفلاً عن الخرجاني كل من صحح إحرامه بالفرض صحح إحرامه بالنفل إلا ثلاث فأند الطهورين
 وفائد السرة ومن عليه نجاسة عجز عن إزالتها ويزاد رابع على وجه ضيق وهي المنحجرة (ضابط)
 قال في المعايه ليس لنا وضوء يبيح النفل دون الفرض إلا في صورة واحدة وذلك الخجب إذا تيمم
 وأحدث حدثاً أصغر ووجد ماء بكفيه للوضوء فقط فتوضأ فإنه يجابح له النفل دون الفرض

(قوله وشبهه) أى شبهه الحيض أى المنحجرة (قوله مطلق) أى ماء (قوله تيمم) لعله يتيمم (قوله فإنه
 يباح له العمل دون الفرض) تأمل لآى شيء لا يباح له الفرض إلا أن فرض أن حدثه بعد ما صلى

(باب النجاسات)

الحَيَوَان طَاهِرٌ إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخَنَازِيرَ وَفَرَوَحَهُمَا وَالْبَيْتَةَ نَجَسَةٌ إِلَّا السَّمَكَةَ وَالْجَرَادَ بِالْإِجْمَاعِ وَالْأَدَى عَلَى الْأَصَحِّ وَالْخَنَازِيرَ الَّذِي وَجَدَ فِي بَطْنِ الْمَذَكَاةِ وَالصَّيْدِ الَّذِي لَمْ تَرَكَ ذِكَاةً وَالْمَقْتُولَ بِالْفَصْطَةِ وَالْبَعِيرَ النَّادِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِنَائِهَا فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهَا مَذَكَاةٌ شَرَعًا وَاسْتَنَى عَلَى رَأْيِي فَمَا لَادَمَ لَهُ مَسَائِلُ (ضابط) ^{بشرط} الدَّمُ نَجَسٌ إِلَّا الْكَبِدَ وَالطَّحَالَ وَالسَّمَكَ وَالْعَلْفَةَ فِي الْأَصَحِّ وَالدَّمَ أَهْتَوْسُ فِي مَبْنَى السَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَالْخَنَازِيرِ وَالْمَيْتَ بِالْفَصْطَةِ وَالسَّهْمَ وَالْمَتَى وَاللَّبَنَ إِذَا خَرَجَا عَلَى لَوْنِ الدَّمِ وَالدَّمَ الْبَاقِي عَلَى الظَّهِمِ وَالْعَرُوفُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَسْفُوحٌ وَدَمُ السَّمَكِ عَلَى وَجْهِهِ وَالتَّحْلِبُ مِنَ الْكَبِدِ وَالطَّحَالِ عَلَى وَجْهِهِ وَالْبَيْضَةُ إِذَا صَارَتْ دِمًا عَلَى وَجْهِهِ (ضابط) قَالَ ابْنُ شَرِيحٍ فِي كِتَابِهِ تِلْكَ كَرَةُ الْعَالَمِ جَمِيعٌ مَا خَرَجَ مِنَ الْقَبْلِ وَالدَّبَرِ نَجَسٌ إِلَّا الْوَلَدَ وَالْمَتَى قُلْتُ وَنَجَسَ إِلَيْهِ الْمَشِيمَةُ عَلَى الْأَصَحِّ (قاعدة) قَالَ الْقَمُولِيُّ فِي الْخَوَاصِرِ النُّجَسُ إِذَا لَانَ شَيْئًا طَاهِرًا أَوْ مَا جَافَا أَنْ لَا يَنْجَسَ (قَالَ) يَوْسُفُ بْنُ صَوْرٍ وَهُوَ مَا إِذَا لَصِقَ الْخَزِرُ عَلَى دَخَانِ النُّجَاسَةِ فِي التَّنَوُّرِ فَإِنْ طَافَ أَسْفَلَهُ نَجَسٌ يَنْجَسُ بِفَيْسِلِ الْمَاءِ قَالَ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ دَخَانِ النُّجَاسَةِ إِذَا أَصَابَ ثَوْبًا رَطْبًا نَجَسَهُ أَوْ يَابَسًا فَوَجَّهَانِ (ضابط) قَالَ الْخُرَجَانِيُّ فِي الشَّافِيِّ لَيْسَ فِي النُّجَاسَاتِ مَا يَرِثُ النَّجَسَ غَيْرَ صَوْرَتَيْنِ (أحدهما) الدَّبَاغُ يَجُوزُ بِالنُّجَسِ (الثاني) قَوْلُهُ مِنَ الْمَاءِ نَجَسَةٌ مَفْرَدَةٌ وَقَوْلُهُ أُخْرَى نَجَسَةٌ فَجَمْعًا وَلَا يَغْيَرُ ظَهْرُنَا فَقَدْ تَوَصَّلْنَا إِلَى إِزَالَةِ النُّجَاسَةِ بِالنُّجَاسَةِ

(تقسيم النجاسات)

أَقْسَامُ (أحدهما) مَا يَبْقَى عَنْ قَلْبِهِ وَكَثِيرُهُ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ كَهَوْدَمِ الْبَرَاغِثِ أَوْ الْقَمَلِ وَالْبَعُوضِ وَالنَّمَلِ وَالْقَنْبَرِ وَالصَّيْدِ وَالْأَقْسَامُ وَالْأَقْسَامُ وَالْقُرُوحُ وَمَوْضِعُ الْقَصْدِ وَالْحُجَامَةِ وَذَلِكَ شَرْطَانِ (أحدهما) أَنْ لَا يَكُونَ يُقْلَعُ قَلْبُهُ قَتْلًا بِمَرْغُوبَةٍ فَتَلَوْتُ بِهِ وَكَثُرَ لَمْ يَغْفِرْ عَنْهُ وَالْآخَرُ أَنْ لَا يَتَفَاحَشَ بِإِلْهَامٍ فَإِنْ لِلنَّاسِ عَادَةٌ فِي غَسْلِ الثَّوْبِ قَلْبُهُ قَتْلًا بِمَرْغُوبَةٍ فَتَلَوْتُ بِهِ وَكَثُرَ لَمْ يَغْفِرْ عَنْهُ قَالَه الْإِمَامُ وَعَلَى ذَلِكَ هَلِ الشَّيْخُ جَلَّالُ الدِّينِ أَحَلَّ قَوْلَ الْمَذَاهِبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَجْرَحُهُ دَمٌ كَثِيرٌ (الثاني) مَا يَبْقَى عَنْ قَلْبِهِ دُونَ كَثِيرِهِ وَهُوَ دَمُ الْأَجْنَبِيِّ وَطَبْنُ الشَّارِعِ الْكَثِيرُ نَجَاسَتُهُ (الثالث) مَا يَبْقَى عَنْ أَثَرِهِ دُونَ عَيْنِهِ وَهُوَ أَثَرُ الْأَسْتِنْجَاءِ وَبَقَاةُ رِيحٍ أَوْ لَوْنٍ عَسِرَ زَوَالُهُ (الرابع) مَا لَا يَبْقَى عَنْ عَيْنِهِ وَلَا أَثَرِهِ وَهُوَ مَا عَادَ ذَلِكَ (تقسيم ثان) مَا يَبْقَى عَنْهُ مِنَ النُّجَاسَةِ أَقْسَامُ (أحدهما) مَا يَبْقَى عَنْهُ مِنَ الْمَاءِ وَالثَّوْبِ وَهُوَ مَا لَا يَدْرِكُهُ الطَّرْفُ وَغَيْرُ النَّجَسِ الْحَافِ وَقِيلَ الدَّخَانُ وَالشَّعْرُ وَفِي الْمَرَّةِ وَالصَّبِيَانِ وَثَلَّ الْمَاءُ الْمَانِعَ وَثَلَّ الْبَدَنُ الثَّوْبَ (الثاني) مَا يَبْقَى عَنْهُ مِنَ الْمَاءِ وَالْمَانِعِ دُونَ الثَّوْبِ وَهُوَ الْمَتَى إِلَى لَادَمَ مَا سَائِلٌ وَمَنْعُ الطَّرْفِ وَرَوَتْ السَّمَكُ فِي الْحَبِّ وَالِدُودُ الثَّامِنُ فِي الْمَاءِ (الثالث) عَكْسُهُ وَهُوَ الدَّمُ الْبَسِيرُ وَطَبْنُ الشَّارِعِ وَدُودُ الْقَرَى إِذَا مَاتَ فِيهِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ صَرَحَ بِهِ الْحَمَوِيُّ وَصَرَحَ الْقَاضِي حَسْبَ مَخْلَافِهِ (الرابع) مَا يَبْقَى عَنْهُ فِي الْمَكَانِ فَقَطْ وَهُوَ ذَرَقُ الطَّبِيرِ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْمَطَافِ كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي الْيَبُوعِ وَيَلْحَقُ بِهِ مَا فِي مَجُوفِ السَّمَكِ الصَّغِيرِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْعَفْوِ عَنْهُ لَعَسَ تَبَعِيهَا وَهُوَ الرَّاجِحُ (الصورة) إِلَى اسْتِنَائِهَا فِيهَا الْكَلْبُ وَالْخَنَازِيرُ مِنَ الْعَفْوِ الْأَوَّلِيِّ الدَّمُ الْبَسِيرُ مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ يَبْقَى عَنْهُ إِلَّا مِنْهَا ذَكَرُهُ فِي الْبَيَانِ قَالَ فِي مَرْجَحِ الْمَهْدِ وَلَمْ أَرْ لَفْظَهُ نَصْرًا بِمَا لَوَاقِفُهُ وَلَا مَخَالَفَتُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَقَدْ وَافَقَهُ الشَّيْخُ نَصْرَ الْقُدْسِيِّ فِي الْمَقْصُودِ (الثانية) يَبْقَى عَنْهُ الشَّعْرُ الْبَسِيرُ إِلَّا مِنْهَا ذَكَرُهُ فِي الْأَسْتَفْصَاءِ (الثالثة) يَبْقَى عَنْ النُّجَاسَةِ الَّتِي لَا يَدْرِكُهَا الطَّرْفُ إِلَّا مِنْهَا ذَكَرُهُ فِي الْخَادِمِ نَجَسًا (الرابعة) الدَّبَاغُ يَبْطَرُ كُلَّ جِلْدٍ إِلَّا جِلْدَهُمَا بِلَاخْلَافٍ عِنْدَنَا (الخامسة) يَبْقَى عَنْ لَوْنِ النُّجَاسَةِ أَوْ رِيحِهَا

الْفَرْضُ بِذَلِكَ التَّبْيِيحِ (قوله الناد) أَي الشَّارِدُ (قوله المقصود) اسم كتاب

حديث من ترك المراء
بني له بيت في وسط
الجنة ومن ترك المراء
وهو محن بني الله له
بيتا في رياض الجنة
ومن تركه وهو مبطل
بني الله له بيتا في
رياض الجنة (ثم حديث
أجبر من قد صبرا
القاعدة الثانية والعشرون
الفضيلة المتعلقة بذات
العبادة أولى من المتعلقة
بمكانها) زاد بعضهم
وزمانها (فضيلة العبادة
المطلقة) أي المتعلقة
(بأنفسها أولى من
المعلقة بمكانها من
المكان فيها) قد صرحوا
به فكن فيها) والدليل
على ذلك أن رجوع
الشيء إلى الشيء من
حيث هو أليق به من
رجوعه إليه لأمر خارج
ويضرع عليها جملة من
المسائل منها الصلاة في
جماعة في البيت أفضل من
الانفراد في المسجد
والصلاة في الصف
الأول في المسجد النبوي
أفضل من الصلاة
في الروضة على ما (١)
ومنها القرب من البيت
بلا رمل أول من الرخام
(١) بياض بالأصل

(لكنه خرج من
 هذا) الأصل (صور
 منها الجماعة القليلة أبر)
 أي أفضل (في المسجد
 القريب) أو البعيد كما
 صرحوا به (إن
 تعطلا) بسبب ترك
 حضورك فيه (من
 الكثير) من الجمع
 (في سواء) أي في غيره
 (فاعقلا) وكذا
 لو كان إمام الجمع الكثير
 مبتدعا أو مخالفا
 (والجمع) أي الجماعة
 (في المسجد أولى منه
 في غيره) كالبيوت
 (وإن كان كثيرا)
 أي جمعبه (فاعرف)
 لأن اعتناء الشارع
 بكثرة إظهار شعار
 الجماعة في المساجد
 أكثر (القاعدة الثالثة
 والعشرون الواجب
 لا يترك إلا لواجب)
 لأنه مساو له وهذا الترك
 مفيد بما إذا شرعا فيه
 في محل واحد فيختبر
 فيها (لا يترك
 الواجب) إذا الفهم .
 إلا لواجب بغير وهم .
 وقال فيها قوم (عوض
 ما تقدم) الواجب
 لا يترك للسنة فيما أصلا
 مثال ذلك الرجوع

إذا صرّوا له إلا منها ذكره في الخادم حقا (السادسة) قال في الخادم ينبغي استثناء نجاسة دخان
 نجاسة الكلب والحزير لفظهما فلا يفسد من قبلها (فائدة) نظير التفرقة بين العبي الذي لم يأكل غيره
 بين الذي أكل غيره في البول التفرقة بين الشبهة التي لا تأكل غير اللب والي أكلت غيره إلا في الأفضحة
 (باب الحيف) (موانع المبرورين) (موانع المبرورين) (موانع المبرورين)
 يتعلق به عشرون حكما لنا عشر حرام (خمسة عليها) الصلاة وصوم الثلاثة والشكر والطواف والصوم
 والاعتكاف ودخول المسجد إن خيف تلوثه وقراءة القرآن ومنه وكتابه على وجه وزاد في شرح
 المذهب الطهارة وزاد الحمل حضور المختصر (ثلاثة على الزوج) الوطء والطلاق وما بين السرة
 والركبة على الأصح (ثمانية غير حرام) البلوغ والأغسال والعدة والاستبراء وبراءة الرحم وقبول
 الهدايا في سقوط الصلاة وطواف الوداع (ضابط) حيث أبيحت الصلاة أبيح الوطء إلا في المتحيرة
 والتي انقطع دمها ولم تحد مائة ولا ترابا نصلي ولا نطأ (ضابط) حيث أطلق الشرع في المرات
 به الحمل إلا في المبتدأة غير الممبزة وفي المتحيرة وفي الأشهر السنة المعتبرة في أقل مدة الحمل
 فانها أعداوية قطعا قاله ألبقيني
 عشر مباحة وكذا مباحة

(باب الصلاة)

قال الصنبر موهوب الحزري لا يعلّم أحد من أهل قرص الصلاة في تأخيرها عن الوقت إلا نائم
 ونائم ومن نوى الجمع لسفير أو مريض أو مكروه على تأخيرها ومشتغل بانقاذ غريق أو دفع صائل أو
 صلاة على كبت تخفيف انفجاره ومن خشي فوت عرفة على رأي وفاق الماء وهو على بئر لا يسهى إليه
 التوبة حتى يخرج الوقت وعار في غرة لا تصل إلى الشرة حتى يخرج ويقوم عجز عن الماء حتى يخرج الوقت
 (باب ترك الصلاة)

قال الصنبري ليس لنا عبادة يقتل أحد بتركها إذا صبح معتقده إلا الصلاة لشبهها بالإيمان
 (باب الأذان)

الصلاة أقسام قسم يؤذن لها ويقام وهي الصلوات الخمس والجمعة وقسم لا يؤذن لها ولا يقام وهي المدورة
 والنوافل والحنافة وقسم يقام لها ولا يؤذن وهي الموائت المنعومة غير الأولى والأولى على قول وجمع
 التأخير إذا قدم الأولى على قبوله وقسم لا يؤذن لها ولا يقام ولكن يتأدى بها الصلاة جماعة كالكسوفين
 والاستسقاء والميدين (ضابط) قال الإمام لا يتوالى أذانان إلا في صورة واحدة وهي ما إذا
 أذن للفائتة قبل الزوال فلما فرغ زالت فانه يؤذن للظهر واستدرك النوى أخرى وهي ما إذا أخر
 أذان الوقت إلى آخره ثم أذن وصلى فلما فرغ دخل وقت الأخرى (ضابط) لا يسن الأذان
 في غير الصلوات إلا في أذن المولود وعند نقول الغيلان كما في حديث ولا تسن الإقامة لغير الصلاة
 إلا في أذن المولود البشري

(باب استقبال القبلة)

هو شرط في صحة الصلاة إلا في شدة الخوف ونقل السفير وغريق على لوح لا يمكنه ومربوط لغير القبلة
 وعاجز لم يجد موجهًا وخائف من نزوله عن راحته على نفسه أو ماله واقطاع رفقته (واستثنى) في المعايير
 (قوله أعدادية) هي الثلاثون (قوله الصنبري) لعله الصنبري (قوله معتقده) بخلاف الكافر (قوله
 لا يتوالى) من الموالاة (قوله في أذن المولود) أي البشري

(الكسوف) فانها لو لم
تشرع لما جازت ومحل
جوازها أن يوجد
ابتداء عند ابن حجر
(فاعرف) حكمها
(ونظر الحاسب)
دون وكيله فلا يجوز كما
هو ظاهر (للمخطوطة)
دون نحو ولدنا خلافا
للرمل فانه يجوز كما هو
ظاهر لغير الوارد فيه
به الصحيح (كذلك
الكتابة المحبوبة)
فانها لا تجب ولو لم
تشرع لم تجز لأن معاملة
السيد غير جائرة
(القاعدة الرابعة
والعشرون ما أوجب
أعظم الأمرين بخصوصه
لا . بوجب أهونها
بعمومه وما أوجب
الأعظم بالخصوص
لا . بوجب بالعموم
الاهون) بنقل المهمة
للوذن مثاله متى أوجب
للفعل الأعظم من
الوضوء والحد إذا
وجب على الزاني يسقط
التعزير بالمواخلة قبله
والشئ بوصول الموضحة
وغير ذلك (خلا)
بالحاء حرف استثناء
ما ذكره (في صور
جاءت بها الإفادة)
عن العلماء الأعلام

(بَابُ صَلَاةِ النَّفْلِ)

(ضابط) النجبة مندوبة إلا في مواضع الأول الخطيب إذا خرج للخطبة (الثاني) إذا دخل الإمام في المكتوبة (الثالث) إذا دخل الإمام داخل الخطبة أو قرب إقامة الصلاة بحيث يفوته (الرابع) إذا دخل المسجد الحرام (ضابط) لبس لنا نعل يجب الإحرام به فانما الإحرام المسجد فانه متى جلس غامدا قامت قاله القسولي في الحواهر (فائدة) قال الإسنوي شخص يسئ له الاغتسال للصلاة الضحى في مكان خاص وصورته ما ذكره الحاملي في اللباب حيث قال بمن دخل مكة وأراد أن يصلي الضحى أول يوم اغتسل وصلها كما فعله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة

(بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ)

(فائدة) قال في الخادم كل مكره في الجماعة يسقط فضلكم اه وفي ذلك صور منقولة (الأولى) إذا قارن الإمام في الأفعال وهي في الشرح والروضة (الثانية) إذا تقدم عليه من باب أولى (الثالثة) إذا فارقته ذكره الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وجزم به الشيخ جلال الدين المحلي (الرابعة) إذا نوى الاقتداء في أثناء صلاته ذكره الشيخ جلال الدين أخذا من كراهة ذلك (الخامسة) إذا وقف منفردا خلف الصف ذكره الزركشي في الخادم وابن العماد والشيخ جلال الدين أخذا من الكراهة أيضا قلت ورواه الباقي عن بعض السلف (السادسة) صلاة القضاء خلف الأداء وعكسه صرح بها في الخادم أخذا من قوله خلاف الأولى (السابعة) صلاة النافلة المطلقة في الجماعة فانها لا تستحب فيها كما في الروضة قال الإسنوي في الغارز وإذا لم تكن مستحبة فلا ثواب فيها فانه لو كان فيها ثواب لزم استحبابه حيازة لذلك الثواب وما ليس بمنقول الشروع في صفة قبل القيام ما أماته وقد أجبت فيه بعدم حصول الفضيلة أيضا أخذا من الكراهة وقد ألقت فيها كراهة وبيئت فيها الأمور التي استندت إليها في ذلك فليراجع (الأعداد المخصصة) في ترك الجماعة نحو أر بعين المطر مطلقا أو الثلج إن بل الثوب والريح العاصف بالليل وإن لم يظلم والوحل الشديد والزلزلة والسعوم وشدة الحر في الظهر وشدة البرد ليلا وهرا وشدة الظلمة ذكرها الحنف الطبري (هذه) عامة والباقية خاصة المرض والخوف على نفس أو مال ومثله أن يكون خبزه في التنور أو قدره على النار ولا متعهد والخوف من تلازمة غريمه وهو معسر والخوف من عقوبة يقتل برجوتها إن غاب أياما ومدا فعة الريح أو أحد الأخيئين والجرع والعطش الظاهر أن حصول طعام يتوق إليه والتوق إلى شئ ولو لم يخص قاله في الكفاية وقد لبس يلبق به والتأهب لسفر مع رفقة ترحل أو كل ذي ربح كربه ولم يمكن إزالته بعلاج والبحر والضمان ذكرهما الإسنوي زاد الأذري صاحب الصنعة القكرة كالسبك والرضي والخدام وصرح الإسنوي بأن الأخيرين ليس بعلمير والمريض وحضور قريب محتضر أو مريض يأنس به وتشد الضالة ووجود من غضب ماله وأراد كرده وغلبة النوم والسمن المفرد نقله في المهمات عن ابن حبان وكونه متهما قال في الدخائر لم يسن طريقه من يذبه بلا حق ولو بشتم ولم يمكن دفعه نقاه الأذري

(بَابُ الْإِمَامَةِ)

(ضابط) الناس في الإمامة أقسام (الأول) من لا يجوز إمامته بحال وهو الكافر والخنون والمأموم (قوله من قوله) أي صاحب الخادم (قوله والتوق) أي والشوق (قوله لم يخص) في نسخة لم يخص (قوله التمرريض) أي تعهد المريض (قوله عن ابن حبان) لعله ابن حبان (قوله لم يخص) في نسخة لم يخص

والمشكوك في أنه إمام (والثاني) من يجوز مع الجهل فون العلم وهو الحنب والحدث ومن حله بطلان
لا يفتي فيها (والثالث) من يجوز بقوم فون قومهم الأتقي والألغ والأرت والمرأة والحني للنساء
(والرابع) من يصح بصلاته دون صلاة وهم المسافر والعبد والصبي لا تصح إمامتهم في صلاة الجمعة إن لم
أعددهم ونصح في غير ما (والخامس) من تكبره إمامته وهم ولد الزنا والفاسق والمتنع واللاحق
والمتنم والنافاء وغير الخمر (والسادس) من يختار إمامته وهو من سلم من ذلك (ضابط) لا تختار مأموم
تقدم إحرامه على مأموم إلا في صورتين (أحدهما) أن يكون بينه وبين الإمام مأموم لولاه لم يحصل
اتصال ذكره القاضى بحسن وأقره الشيخان (الثانية) في الجمعة من لا يتعقد به ولا يتعقد إحرامه بها حتى
يحرم أربعون كاملون ذكره القاضى حنين أيضا واستشكله البيهقي (قائده) قال الإمام في الفقه
شخص يجوز أن يكون إماما ولا يجوز أن يكون مأموما وهو الأعمى الأصم يجوز أن يكون إماما
لأنه مشغل بالفعال نفسه لا مأموما لأنه لا طريق له إلى العلم بانتقالات الإمام إلا أن يكون إلى
جنبه ثقة يعرفه بانتقاله ذكره الخويني في الفروق ونقله عن نص الشافعي
(باب صلاة المسافر)

(ضابط) لا يقصر في قصر قصير إلا في موضع على الأصح وموضعين على رأي (الأول) خرج
قاصدا مترا طويلا ثم نوى الإقامة في وسط الطريق أربعة أيام فأكثر (والثاني) مرحلة وتعد
الذهاب والرجوع بلا إقامة في موجه يقصر (والثالث) أجاز الشافعي في قول القصر في السفر
القصر مع الخوف (ضابط) قال في التلخيص لا يجوز لأحد أن يصلي أربع ركعات في كل ركعة
ثمعة إلا في مسألة واحدة وهي مسافر يصلي الظهر بنية القصر فسها وصلى أربع ركعات في كل ركعة ثمعة أجزاءه
وعليه ثمعتا السهو وكذلك صلاة الجمعة فيها (ضابط) قال في التلخيص بكل من أحرم خلف
مقيم الزمة الإمام إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا كان الإمام مجتهدا أو جنبيا
(باب صلاة الجمعة)

(ضابط) لكل على أقطب الجماعة ينطبق الجمعة إلا الریح العاصف فان شرطها الليل والجمعة
لا تقام ليلا (ضابط) من في الجمعة فقسام (الأول) من تزيمه وتنعقد به وهو كل ذكر صحيح
مقيم متوطن مسلم بالغ عاقل حر لا علة له (الثاني) ولا تلزمه ولا تنعقد به ولكن لا يصح منه وهو
العبد والمرأة والحني والصبي والمسافر (الثالث) من تلزمه ولا تنعقد به وذلك اثنان من تواره خارج البلد
بسم النداء ومن زادت إقامته على أربعة أيام وهو قل نية السفر (الرابع) من لا تلزمه وتنعقد به وهو
المعتور بالأعداء السابقة (ضابط) في المعابة من لا يجب عليه لا تنعقد به إلا المريض ومن
في طريقه مطر أو وحل ومن يجب عليه تنعقد به إلا اثنين وذكر السابقين (ضابط) قال
الإسنوي في العاذه ليس لنا صلاة تدخل الكفارة في تركها استحبابا إلا الجمعة فإنه يستحب
لمن تركها بغير عذر أن يتصلق بدنيار أو نصف دينار الحديث بذلك قاله الماوردي (ضابط)
قال في شرح المهذب قال القاضى أبو الطيب لا يتصور انعقاد الجمعة عند الشافعي في غير بناء
إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا انهضت آتية القرية فأقام أهلها على عمارتها فإنه يلزمهم الجمعة
فيها لأنها محل استيطانهم سواء كان في سقاييف ومظال أم لا

(قوله ومن في طريقه النع) أي وكل معلور بالأعداء السابقة

(كالجهر) لأنه ينقض
الوضوء ويوجب الغسل
(والنفاس والولادة)
لكل منهما كذلك على
الصحيح خلافا لبعضهم
ومن ثم قال (فإنها
توجب الغسل معا)
بأنف الإطلاق (إيجابها
الوضوء أيضا فاسمها)
بأنف الإطلاق الحائزة
للضرورة (والمهر في أرض
البكارة لزم في وطء
قاصد الشرا) بأن
اشترى ما لم يره (كما علم
والشاملون) الأربعة
(بالزنا لو رجعوا من
بعد وجم) للمقلوف
(فالقصاص) عليهم
(يقع) واجبا عليهم
(مع) وجوب حد
قذف) هم الصادر منهم
(وكذا لو قاتلا)
شخص (أكثر من
غير) حتى فعل نكابة
في العلو زائدة (وكان
كاملا) أي بالنفا عاقلا
حرا (فإنه مع سهمه
يرضخ له) ويسمى
بالنفل بفتح الفاء
وسكونها (ذكره جمع)
كالرافعي (كما قد نقله)
السيوطي ومنها المباح في
رمضان والحج فوجب
الغضاء مع الكفارة

وغير ذلك (القاعدة)
الخامسة والعشرون
(ما ثبت بالشرع مقدم
على ما ثبت بالشرط)
كالنسل ونحوه
(وثابتها) أي
وقاعدتين وهما ما حرم
استعماله حرم الخبازة
وما حرم أخذه حرم
إعطائه (وثابتها)
مفعول مقدم (بالشرع
قدموا على ما) كان
(ثابتا بالشرط كان
مسجلا) ومن فروعها
ما لو نذر التشهد فلكره
بعد انتصابه لم يجز له
العود إذا كان منفردا
(ومن هنا ما صح نذر
الواجب) كالصلوات
الخمس والجمع لأن فيه
تحصيل حاصل (نقص
عليها تحفظ) نفوذ
(بالمسواحب) من
الواهب ومن فروعها
ما لو قال لها خالعطك
بألف على أن في الرجعة
فهو رجعي ولا مال
(وكل ما استعماله قد
حرما) كأواني الذهب
والفضة (فليكن
اغتصاده) أي اقتناؤه
مخلقا لمن غلط
فيه دون التجارة فيه
فتجوز (بحرماه
ونقصت بصور)

(باب صلاة العبد)

(ضابط) ليس لنا موضع لا نسن فيه صلاة العبد إلا الحاج بمنى

(باب صلاة الاستسقاء)

قال ابن القطان ليس في باب الاستسقاء مسألة فيها قولان غير مسئلة واحدة هي ما إذا لم يسقوا في المرة الأولى وأرادوا الاستسقاء ثانيا فهل يخرجون من الغد أم يتأهبون بصبام ثلاثة أيام وغير مرة أخرى فيه قولان للشافعي قال في شرح المذهب ويصم إليه ثقله تنكيس الرداء فان فيها أيضا قولين

(باب صلاة الخبازة)

(ضابط) قال في اللباب الموقى أقسام (الأول) من لا يغسل ولا يوصل عليه وهو الشهد في الحركة (الثاني) من يغسل ولا يوصل عليه كالكافر والسقط إذا لم يستهل ولم يتحرك (الثالث) من يغسل عليه ولا يغسل وهو من تقصير غسله للحرف من نفقة فبقيهم وكذا من مات وليس هناك إلا أجنبية أو عكسه (الرابع) من يغسل ويوصل عليه وهو من غدا هو لا

(باب الزكاة)

(قاعدة) قال الأصحاب الزكاة إما أن تتعلق بالبدن أو بالمال فزكاة الفطر والثاني أن تعلقت بمالته فهي المتعلقة بالقيمة وهي زكاة التجارة وإن تعلقت بزمانه فبالل ثلاثة أقسام حيواني ومعدني ونباتي فالحيواني لا زكاة في شيء منه إلا في النعم والمعدني لا زكاة في شيء منه إلا في النقدين والنباتي لا زكاة في شيء منه إلا في المقتنيات (ضابط) لا يعتبر الحول في الزكاة في سبعة أشياء زكاة الزروع والثمار والمعدن والركاز والفطر وزيادة الربح (أحدها) في التجارة إذا بادل سبعة التجارة بمثلها وبشترى بغير النصاب من النقدين متبعة لها (الثاني) في الصرف إذا بادل أحد النقدين بالآخر على الصحيح (قاعدة) لا تجتمع زكاتان في مال إلا في ثلاث مسائل (الأولى) عند انتجازه فيه زكاتها والفطرة (الثانية) نخل التجارة يخرج زكاة الثمرة وزكاة الخبز ونحوه بالقيمة (الثالثة) من اقترض نصيبا فأقام عنده حولا عليه زكاته وعلى مالكه ثم كاته ومثله لفظة إذا تملكها حولا (قاعدة) لا تؤخذ القيمة في الزكاة إلا في أربعة مواضع (أحدها) زكاة التجارة (والثاني) الخمر (والثالث) إذا وجد في مائتين من الإبل الخفائ وبنايت اللبون فاعتد الساعي أن الأعط الخفاق بأخذها ولم يقصر ولا لئس المالك وقع الموضع وجبر التناوب بالنقد (الرابع) إذا عجل الإتمام ولم يقع الموضع وأخذ القيمة منه ظهر فيها بلا إذن جديد (قاعدة) لا يؤخذ في زكاة الماشية إلا الإبل (إلا في مواضع) (أحدها) ابن اللبون أو حتى عند فقد بنت عاشر (الثاني) في ثلاثين من البقر (الثالث) الشاة آخر جفة فمأخوذون خمس وعشرين (الرابع) البقر المخرج كذلك (الخامس) إذا تمحضت ذكورا (قاعدة) من لزمت نفقة فطرته فلا (ويستثنى) من الأول صور العبد والقريب والزوجة الكافرون والبائن الحامل وزوجة العبد والمكاتب والموقوف على مسجد أو معين أو عبد بيت المال والموصى برفقته لواجب منفعته للآخر وزوجة المعسر وزوجة الأب ومن مات سبده قبل الحمل وعليه ثمن مستغرق وعبد المالك في المساقاة والقراض إذا شرط عمله مع العامل عليه نفقته وفطرته على السيد والفقير على المسلمين نفقته لفطرته ذكره الخفاف ولو أجر عبده وشرط نفقته على المسافر ففطرته على السيد نص عليه في الأم ومن حج بالنفقة ومن

(قوله إذا بادل) أي التاجر (قوله والمكاتب) لعله غير المكاتب

كثيرة منها (في باب هـ
الصلح وهي فتحة) أى
بما لا يمر له من أصحاب
الدور (للباب) فى
جداره (مهما يكن
بسمه) أو لم يسمه
على ما رجحه ابن المقرئ
فإن الفتح حرام إن
دخل منه وخرج
وبالسد بما ذكر يجوز
تقبته أى اقتناؤه وإن
كان يستدل بالباب على
قدم حق له (ولكن)
مع ما ذكر (أجيب
عنها بجواب متقن)
وهو الفرق بأن أهل الدور
إذا ماتوا قام وارثهم
مقامهم فى المنع من
الخروج منه بخلاف
الأواني وفى هذا الفرق
توقف والأحسن الفرق
بأن هذا ليس بمنزلة من
الفسخ ابتداء لأن له نقض
اجتاركله فأولى بمضه
فهو منصرف فى ملكه
فابقاؤه على هذه الصورة
استصحاب لمباح
بخلاف الأواني لأن
صورتها محرمة لذاتها
فلا أصل فيها باستصحاب
فتمامه (وكلما حرم
أخذه) كبذل المال
فى نحو خر وبذل المال
لحاكم ليطل حقا
(حظر) إعطائه أيضا

أسلم على عشر نسوة قال فى الخادم عليه نفقة الجميع إلا القطرة لما يظهر لها إما تتبع النفقة بسبب
الزوجة فهذه عشر ون صورة ويستثنى من الثاني المكاتب مكتوبة فاسدة على السيد فطرته لانفقه
وسيد الأمة الزوجة (قاعدة) لا ينفق الصاع إلا إذا اعتبر ببلد المولى فى العبل ونحوه
وهو ضابط لا يخرج فى الفطرة دون صاع إلا فى مسائل (الأولى) من نصفه مكاتب
ونصفه الآخر محرر أو عبد (الثانية) عجب بين شريكين أحدهما معسر (الثالثة) البغض إذا كان
معسرا (الرابعة) إذا لم يوجد إلا بعض صاع

(باب الصيام)

قال فى التلخيص الصيام ستة أنواع (أحدها) ما يجب التتابع فيه فى قضاءه وهو صوم الشهرين
فى كفارة الظهار والقتل والجماع (والثاني) ما يجب التتابع فيه إلا لعذر المرض والسفر ولا يجب فى
قضاائه وهو شهر رمضان (الثالث) ما يجب فيه التفريق وقضاؤه وهو صوم التمتع (الرابع) ما يستحب
فيه التتابع وهو صوم كفارة اليمين (الخامس) التلذذ وهو على قدر ما يشترط التأخر من التتابع أو التفريق
وقضاؤه مثله (السادس) ما عدا ذلك فلا يؤمر فيه بتتابع ولا تفريق (ضابط) المعلقون فى
الإفطار من المسلمين البالغين أربعة أقسام (الأولى) عليهم القضاء دون القدية وهم الحائض والنفساء
والمريض والمسافر والمغمى عليه (الثاني) عكسه وهو الشيخ الذى لا يطيق (الثالث) عليهم القضاء
والقدية وهو الحامل والمرضع إذا أفطرا خوفا على الولد ومن أفطر لا ينفذ عريق ونحوه ومن آخر
قضاء رمضان مع الإمكان حتى يدخل رمضان آخر (الرابع) لا قضاء ولا قدية وهو المحنون
(قاعدة) كل من وجب عليه أداء رمضان فأفطر فيه عتدا وجب عليه القضاء إلا فى صورة
واحدة وهي الجماع لا يلزمه مع الكفارة القضاء على رأى مرجوح (ضابط) ليس لنا ضيق
يصوم فى رمضان ثم يجامع نهارا فتلزمه الكفارة إلا أن يبلغ قبل جماعه

(باب الحج)

(ضابط) ليس لنا موضع يسقط فرض الحج وعمرته بالنيابة عن المحنون إلا فى موضع واحد وهو
أن يجن وبمقصب (ضابط) لا ينقلب الحج عمرة إلا فى صورة وهو أن يشترط انقلابه عمرة بالمرض
فإنه يصح فى الأصح وأخرى على وجه القنوت (ضابط) ليس لنا تحلل قبل وقته بلا هدي إلا إذا شرط
أنه إذا مرض تحلل أو شرطه لغرض آخر من فراغ نفقة وضلال ونحوهما (ضابط) لا يحل شيء من
محرمات الإحرام بغير عذر قبل التحلل الأول إلا حلق شعر بقية البدن فإنه يحل بعد حلق الذكور
أو سقوطه لمن لا شعر على رأسه قال البلخي قياسه للقيام حيث كالحلق إذ هو يشبهه قال عليه نظر
(ضابط) قدية الحج عشرون دم التمتع والقران والقوات والإحصار والتأخير إلى الموت والإفساد
والاستمتاع دون الإفساد والميت بمزدلفة ومنى قبلها والمقات والدفع من عرفة قبل الغروب
والرى والحلق واللبيس والطيب والقلم والصيد ونبات الحرم وطواف الوداع وترك مشي لقادر
عليه إلى بيت الله إذا نلته (فائدة) قال الحلبي القدية تغاير الكفارة فى أن الكفارة لا تجب
إلا عن ذنب بخلاف القدية وحيث وجبت فى الشروع فهي مقطرة إلا فى قدية الأذى

(قوله ونحوه) أى كالزوجة بأن كان الزوج فى بلد والزوجة فى بلد آخر (قوله ما يجب فيه التفريق)
أى فى أدائه (قوله والتأخير إلى الموت) الصواب حنقه وإبداله بدهن الحبة والرأس

كما عنهم شهر . واستثن
نحو رشوة) بتكليف
الراه (لحاكم) لامطلقا
كما مر بل إذا كانت
تبدل (توصلا لحقه) أى
لإخراجه (من ظالم)
فيجوز البذل ويحرم
الأخذ على ما قاله جمع
(وفك مأسور) فى
الحسن (وما قد بذله .

لمن يخاف هجره ليصله
فاذا بذل الشخص لمن
يتكلم له عند الأمير فى
خلاصه مالا حرم
الأخذ وجاز البذل على
ما قاله فى شرح جمع
الخواص واللب وفتح
الحواد لكن فى التحفة
فى باب الجمالة ما منه

وقول من حبس ظلما
ان يقدر على خلاصه
وان تعين عليه على
المعتمد ان خلصتى
فلك كذا بشرط أن
يكون فى ذلك كافة تقابل
بأجرة عرفا . وقال فى
باب القضاء لو امتنع
القاضي من الحكم إلا
بمال حرم إن كان له
رزق من بيت المال
وإلا فلا طلب أجرة
المثل فقط ويجوز البذل
لمن يتحدث له فى أمر
جائر يقابل بأجرة عند

لأنها عدين وحل الراعى إلا إذا كانت بسبب تعدى فيه كما لو نذر صوم الدقر لأفطر يوما
تعدى فإنها نجب على الفور صرح به الرافعي (ضابط) (للدماء أربعة أضرب (أحدها) تخيير
وتقدير أى قبل الشرع لتبديل وذلك ثم الحلق والقلم والطيب واللبس والدهن ومقدمات الجماع
بين التحللين (الثاني) تخيير وتعديل أى يعدل فيه إلى إطفاء وذلك بجزاء الضيد وما ليس بمثل
يتصدق بقيمته طعاما أو بصوم عن كل يوما فإن انكسر صام يوما كاملا (الثالث) ترتيب وهو دم
الضئع وترك المأمور كالإحرام من الميقات عند العراقيين (الرابع) ترتيب وتعديل وهو دم الجماع
والإحصار وترك المأمور على المرجع (قاعدة) كل الدماء تنقن فى الحرم إلا دم الإحصار فحيث
أحصى (قاعدة) يتعدد الحزاء بتعدد ضيقه إلا استمتاع غير جماع اتخذ نوعه مكانه وزمانه أو نوعين
التبعية كلبس ثوب مطيب على النيس فلو باشر بشهوة ثم جامع دخلت الشاة فى البدنة فى الأصح
(باب الصيد)

من ملك صيدا أحرم عليه إرساله إلا فى صور أن يحرم أو يكون له فرخ يموت أو لم يجد ما يطعمه وما يذبحه به
(باب الأطعمة)

الحيوان أربعة أقسام (أحدها) ما فيه نفع ولا ضرر فلا يجوز قتله (الثاني) ما فيه ضرر بلا نفع
فيتبدل قتله كالحيات والقواصى (الثالث) ما فيه نفع من وجع وضرب من وجه كالصقر والبارى
فلا يتبدل ولا يكره (الرابع) مما لا نفع فيه ولا ضرر كالنود والخنافس فلا يحرم ولا يتبدل (ضابط)
ليس لنا بيقض نهيهم أكله واستثنى بعضهم بيض الحيات والحشرات ولا شك فيه وليس لنا فى
الحيوان شئ من كل فرعه ولا يؤكل أصله إلا لبن الأذى وبيض ما لا يؤكل لحمه وهو عسل
النحل وماء الزلال زاد فى الحادى والزباد يؤخذ من ستور برى ولا يمنع أكله كما لا يمنع أكل السمك
(كتاب البيع)

أقسام صحيح قولاً واحداً وفاسد قولاً واحداً وصحيح على الأصح وفاسد على الأصح وحرام يصح
ومكرره (الأول) عشرة كل بشرطه بيع الأعبان والمطعم بمثله والصرف والربا والتولية والإشراك
والمراخمة وشراء ما باع وبيع الخمار (والبيع المأذون والسلم) (والثاني) بيع المعنوم ومنه جعل الحيلة
والمضامين والملاقيع وما لا منفعة فيه وما لا يقدر على تسليمه وكل نجس وما يتعلق به حق الله
نعمال والأدنى كما لو قف والأضحية والرمز والربا وبيع وشرط مفسد المنايلة والملازمة والحصاة
وقب الفحل والمجهول وما لا يقبض من غير البائع والمخالفة والمزابنة والدار قبل بدو الصلاح
من غير شرط القطع والغرر والصلاح للحرى والطعام حتى يجزى فيه الصاعان والكالى بالكالى
(الثالث) كالباع بالكتابة وبيع الماء ولو على الشط والتراب على الصحراء والعلق لا منصوص
للمد والعبد الذى عليه قتل والنحل خارج الكوارة وما ضم إليه عقد آخر وبطل بعض صفته

(قوله التبعية) لعله بالتبعية (قوله فلا يجوز) أى قتله (قوله وما الزلال) هو على صورة حيوان يكون
داخلة فاذا خرج منه صار ماء (قوله وكل نجس) وكذلك عند المالكية إلا بيع الذبل لضرورة
كما قال بعضهم :

ونجس صفته مشنورة وجوزوا فى الذبل المشنورة

Tempat Saling lebah

(قوله والكالى بالكالى) أى الدين بالدين

ذی سلطان وإن كان
 المتحدث مرصدا لها
 خلافا للسبکی وقوله
 لا يجوز الأخذ على
 شفاعه واجبة وكذا
 مباحة بشرط عوض
 إن جعل جزءها ضعيف
 انتهى (وحيثما خاف
 الوصي) ظالما على مال
 المولى (أعطى من المال)
 للظالم للضرورة (ليضحي
 سالما) عليه من المدفوع
 (والبذل من قاض)
 أى من سبب غير قاضيا
 بعد البذل والتولية
 (لكى يولى) فيجوز
 بل يلزمه البذل قال فى
 التحفة وهو إن قدر عليه
 فاضلا عما يعتبر فى
 الفطرة وإن خاف الميل
 أو علم أن الإمام عالم به
 ولم يطلبه هذا إن تعين
 عليه ثم قال فى التحفة
 ولا يؤثر بذل مال مع
 الطلب إن تعين عليه أو
 ندب لكن الأخذ ظالم
 فإن لم يتعين ولا ندب له
 حرم عليه بدله ابتداء
 لا دواما لئلا يتعزل
 (والأخذ للسلطان)
 من القاضي بشرطه
 المذكور (لن يحل
 فائدة تقرب من ذى
 القاعدة قاعدة أخرى
 لديهم) أى العلماء

وبشرط البراءة من العيوب (والرابع) بيع المعاوضة والمنجس من المائعات وهما الترج الخارج
 والصبرة نحوها كذبة مع العلم والفصولى والحقى والمتعلق بقرته مال والمفلس ماله المعلن وأم الولد
 والمكاتب وما لم يتر والعبء المسلم للكافر إلا إن عتق عليه بقرابة أو اعتراف وما استقرت للوصية
 منافع لغیر الموصى له وبيع حامل مع استثناء حملها لفظا أو شرعا والمصحف والحديث وغيره من
 الكافر والعرايا فى غير الرطب والجنب أو فى خمسة أوسق فأكثر والهم بالحيوان والولد غير المميز
 دون أمه وبيع اثنين عبيدين لكل واحد بشين واحد ولم يعلم ما يخص كلا منهما وما ضم إلى
 الكتابة وما لم يقبض من البائع وبيع ما لأجفاف له بمثلها وما اشترط فيه رهن أو كفيل مجهول
 (والخامس) بيع الحاضر للبادى وتلى الركبان والنجس والبيع على بيع غيره والشراء عليه وبيع
 العنب لمن علم أنه يعمره ثمرا والبيع وقت النداء ليوم الجمعة (السادس) بيع العنب لمن بظنه يعمره
 ثمرا والصبرة جزاها والمرفق والبيقة والمواطة ربحل فى الشراء منه بزائد ليغربه (ضابط) قال
 صاحب التلخيص يباح مال الغيرة أمام أو حاكم أو ولي أو وصى أو وكيل أو مستحق ظفر بغير جنس
 حقه أو المهدى إذا عطي المهدى وقتنا يجوز بيعه أو ملتقط خفاف ملاك اللقطة (الضور التى يدخل
 فيها) العبد المسلم فى ملك الكافر ابتداء (١) الإرث (٢) استرجاعه بافلاس المشتري (٣) يرجع فى
 هبته لولده (٤) يرد عليه بالعيب (٥) إذا قال المسلم أعنتى عبدك عنى فأعتقه (٦) إذا عجز مكانه من
 النجوم فله تعجزه (٧) إذا اشترى من يعتق عليه لقرابته ذكر هذه السبعة النوى فى الروضة (٨) إذا
 اشترى من يعتق عليه باعتراف كان أقر بحرية مسلم فى يده غيره ثم اشتراه (٩) أن يرجع إليه بثلث
 مقابله قبل القبض (١٠) أن يرجع إليه بأقله إن جوزناه (١١) أن يترك الثمن الذى باعه به يعيب
 ويسترجعه (١٢) أن يتابع كافران عبدا كافرا فيسلم قبل قبضه فيعتق القبض ويثبت للمشتري الخيار فإذا
 فسخ فقد دخل فى ملك البائع الكافر (١٣) يتابعه بشرط الخيار فأسلم دخل فى ملك الكافر بانقضاء خيار
 البائع (١٤) إذا باعه بشرط الخيار للمشتري ففسخ دخل بالفسخ فى ملك الكافر بعد أن كان فى ملك من له
 الخيار (١٥) أن يرد عليه لقوات شرط كتابته وخياطة (١٦) إذا اشترى ثمرا بعبد كافر فأسلم واختلط فسخ
 العقد (١٧) إذا باع الكافر عبده المسلم المقصوب ممن يقدر على انتزاعه فعجز قبل قبضه وفسخ المشتري (١٨)
 باعه من مسلم رواء قبل العقد ثم وجد متغيرا عما كان ففسخ (١٩) باعه مسلم قذله غائب فى مسافة القصير وفسخ
 (٢٠) باعه بصرة ثم بان تحتادكة وفسخ (٢١) جعله رأس مال مسلم فأنقطع المسلم فيه وفسخ (٢٢) قرضه ثم
 يرجع فيه قبل التصرف (٢٣) ورثه وباعه ثم ظهر على الزكاة دين ولم يقض به ففسخ البيع ويعود إلى ملكه (٢٤)
 اشترى العامل الكافر عبيد القراض واقتساما بعد إسلامهم فقباس المذهب ففسخه وحلله فدخل المسلم فى ملكه
 لأن العامل لا يملك حصته إلا بالقسمة (٢٥) أن يجعله أجرة أو جعله ثم يقضى له حال ففسخ ذلك بسبب
 من الأسباب (٢٦) الضم وحكمنا بكفره فأسلم ثم أثبت كافر أنه ملكه فانه يرجع فيه فإنهم صرحوا بالتملك
 بالالتقاط كالتملك بالقرض (٢٧) أن ينف على كافر أمه ككافرة فتسلم ثم تاتي بولد من نكاح أو زنا فانه يكون
 مسلما ناعلا ما ولد ودخل فى ملك الكافر لأن نتائج الموقوفة ملك للموقوف عليه على الصحيح (٢٨) أن يوصى
 لكافر بحمل أمه الكافرة فيقبل ثم تسلم وتاتي بولد (٢٩) أن تزوج المسلم بأمة مسلمة لكتاني فانه يصح
 وولدها منه مسلم مملوك لسيد الأمة (٣٠) وطى كافر جاربة مسلمة لولده وولدها انتقلت إليه وصارت
 (قوله وبيع اثنين) أى مالكين (قوله إذا قال مسلم) أى الكافر

مستولدة له (٣٨) بطن مسلم أمة ككافرة على ظن أنها زوجته الأمة فالولد مسلم مملوك لكافر (٣٧) أصدق
 الكافر زوجته ككافر فأسلم واقتضى الحال رجوعه أو بعضه إلى الزوج بطلاق أو فسخ بعتب وإعسار أو إسلام
 أو قوايت شرط أو مخالفت (٣٧) خالغ زوجته الكافرة بكافر فأسلم واقتضى الحال فسخ الخلع بعتب
 أو نحوه (٣٨) أسلم عبد الكافر بعد أن جرى جنابة توجب ما لا يتعلق برفقته وباعه بعد اختيار الفداء ففعل
 فمقتل الفداء أو تأخر لا فلاسه أو غيبته أو صبره على الحبس فإنه يفسخ البيع ويعود إلى ملك مبيده الكافر
 ثم يباع في الجنابة (٣٩) إذا حضر الكفار الجهاد بأذن الإمام وكانت الغنمة أطلاقاً أو نساء أو عبيداً فأسلموا
 بالاستقلال أو التبعية ثم اختار الغانمون التملك فقبض المذهب أن الإمام يرضخ للكفار مما وجدوا تقدم
 سبب الاستحقاق وهو حضور الوقعة وحصول الاختيار المقتضى للملك على الصحيح (٣٧) أن يكون
 بين كافرين أو كافر ومسلم عبد مسلمون أو بعضهم مسلم فيقسمون وقتلوا القسم إقرار فقبض المذهب
 يقتضي الجواز حينئذ فيدخل المسلم أو بعضه في ملك الكافر (٣٧) أن يعتق الكافر نصيبه من عبد مسلم
 فإن الباقي يدخل في ملكه ويقوم عليه بقله في شرح المذهب عن البغوي وأقره (٣٨) أسلمت أمة الكافر
 ثم ولدت من غيره بنكاح أو زنا يدخل في ملكه (٣٩) كاتب عبده المسلم ثم اشترى المكاتب عبداً
 مسلماً ثم عجز فإن أماله تدخل في ملك السيد ومن حملها عبده المسلم (٤٠) أسلمت مستولدة ثم أتت
 بولدين نكاح أو زنا فإنه يكون مملوكاً ذكر هذه الصور كلها في المهمات وفاته ما إذا فسخ البيع في مخالفت
 وما إذا اشترى مسلماً بشرط العتيق على وجه وقد ذكر ابن السبكي في الأشياء والنظائر أكثر الصور المذكورة
 وعد صورته الضد باعته اعتباراً باسمها مست صور وفعل في غيرها أيضاً كذا في هذا الاعتبار تر بصور على
 الحميمين قلت قد جمعت هذه الصور في أحرف بسيرة في مختصر الجواهر فقلت لا يدخل المسلم في ملك كافر
 ابتداءً إلا بارت أو شراء بعتبه العتيق لقراءة أو اعتراف أو سرية أو شرط على وجه أو فسخ بعتب أو ثمة
 أو قوايت شرط أو مخالفت أو إقالة أو تلف مقابله قتل القبض أو إفلاس من مشير به أو غيب ماله أو ظهور دين
 على التركة أو فسخ ما جعل فيه سلماً أو أجرة أو جعلاً أو صداقاً أو خلعاً أو قسمة أو شركاً أو إقراض
 أو رضخ أو نتاج أتمته القينة والمستولدة والموصى بها له والمروقة عليه من زوج أو زنا أو وطء بشبهة
 لا تقتضي الحرية أو رجوع في قراض أو هبة أو التفاضل وكتابة (قاعدة) مما عجز عن تسليمه شرعاً
 للحق الغير هل يبطل لتغير التسليم أو يصح نظراً إلى كون الشيء خارجاً فيه بخلاف في صور منها
 التي عن التفرق بين الأم ولدها وعن بيع السلاح للفرق وبيع الماء أو مئته في وقت الصلاة
 وبيع جزء معين مما لا يتغير بالقطع في كل قولان أو وجهان لزمهما البطلان ومنها حيث منع
 الحاكم من قبول الهدية للعقد لا يخل فيه ولكن تسليم المال إليه ممنوع منه شرعاً فهل يصح ويمنع فيه وجهان
 والأصح البطلان (ما يجز فيه المالك) على بيع ملكه فيه رجوع (منها) الكافر يجز على بيع عبده
 المسلم (ومنها) المذنبون يجز على بيع ماله كوفاء دينه (ومنها) المالك الرقيق أو البهيمة إذا لم يفتق
 عليه ولا مال له غيره يجز على بيعه (ومنها) الرقيق ابن الصلاح في مغبة اشترت جارية حملها على
 الفساد أنها يباع عليها قهراً إذا تعين ذلك طريقاً إلى خلاصها من الفساد وقد كنت أفتيت بذلك
 قبل أن أقف عليه تخريجاً من مسألة عبد الكافر ثم رأيت في فتاوى ابن الصلاح ونظر بما أفتي به
 القاضي حسين فيمن كلف عبده ما لا يطفئه أنه يباع عليه تخليصاً من الدين

(قوله فيقسمون) لعله فيقسمون (قوله خارجاً) أي من العقد (قوله من الدين) لعله منه

(وارده) أي مقبولة
 (وهي ما حرم فعله
 حظر طلبه) كذا قال
 الناظم وهو عكس ما في
 الأشياء والنظائر إذ
 الذي فيها ما حرم طلبه
 حرم فعله فحرمة الفعل
 مسببة عن حرمة الطلب
 لا العكس وذلك
 كالرشوة فعلها حرام
 وطلبها حرام بشرطه
 (أيضاً كما عنهم ذكر
 واستثنى من ذلك)
 صورتين على ما في
 الأصل الأول من
 كان (صادقاً) في
 دعوى شيء إذا ادعى
 به وأنكر غريمه (فله)
 طلب (تخليف من
 أنكره إذ فعله) أي
 الإنكار فلا يحرم الطلب
 وإن حرم الفعل
 (و) الثانية (جزية
 لذي) تطلب منا (وإن)
 كان (يحرم عليه بلها)
 بناء على تكليفه بالفروع
 (كما زكن) أي مسلم
 وهذا ما قاله السيوطي
 وكأنه بناء على أن
 الجزية في مقابلة بقائه
 على الكفر وهو حرام
 عليه (القاعدة الثامنة
 والمشرون وتاليتها وحده
 الأصحاب لها ينقل به أنه

المشترى : بشيء
 (ليس يشغل) بأخر
 لسبق تعلق الأول
 (ومن هنا ما)
 نافذة (جاز) أى
 ما صح (أن يرهن
 ما رهنه) عنده مرة
 (أخرى كما قد علما .
 ولم يجز) أى لم يصح
 (إيراد عقدين على .
 حين) واحدة (محلا
 واحدا فيما انجلى) أى
 ظهر كما لو رهن داره
 ثم أجراها أو أجر داره
 ثم باعها فإنه لا يصح
 (وما هنا للأصل
 تفصيل أشد) أى
 أقوى (فى العقد حينما
 على العقد ورد)
 حاصله أن الإيراد إن
 كان قبل لزوم الأول
 كبيع المبيع فى زمن
 الخيار بطل الأول
 أو بعد لزومه فإن
 تضمن إبطال الأول
 كالرهن بعد الرهن
 لغير والأصح كما لو
 أجر داره ثم باعها لآخر
 فهذا مع غير العاقد
 الأول فإن كان معه
 فإن اختلف المورد كما
 لو أجره داره ثم باعها
 منه صح البيع ولا
 تنفسخ الإجارة
 بخلاف ما لو تزوج

(باب البيع بشرط الشرط فى البيع أربعة أقسام)

(الأول) يبطل البيع والشرط كالشرط الكفائي المتقضي العقد كان لا يتسلمه أو ينتفع به (الثاني) يصح
 البيع دون الشرط كشرط ما لا ينافيه ولا يفتضيه ولا يفرض فيه وبيع غلام الحيوان بشرط براءته من
 العيوب (الثالث) يصح البيع والشرط كشرط الخيار وأجل وزمن وكفيل وإشهاد وعق ووصف
 مقصود والبراءة من العيوب فى الحيوان (الرابع) شرط ذكره شرط كبيع الثمار المنتفع بها قبل
 الصلاح يشترط فى صحة البيع شرط القطع ولو بيعت من مالك الأصل لكن لا يجب الوفاء به فى
 هذه الصورة وليس لنا شرط يجب ذكره لتصحيح العقد ولا يجب الوفاء به غيره

(باب تفريق الصفة)

(قاعدة) الصفة فى أبواب البيع لا تعدد بتفصيل العين وتعدد البائع قطعا ويتعدد المشتري على
 الأصح إلا فى العرايا فإنها تعدد المشتري قطعا والبائع على الأصح
 (باب الخيار)

يثبت خيار المجلس فى أنواع البيع كاصرف والطعام بالسلم والتولية والتشريك وصالح
 المعاوضة ولا يثبت فى الشركة والقراض والوكالة والوديعة والعارية والضمان والكتابة والرهن
 والإبراء والإقالة والحالة وصالح الخطيئة وصالح المنفعة ودم العبد والشفعة والوقف والعق
 والقسم إلا أن كان فيها رد والنكاح والصداق وعوض الخلع والمساقاة والمساواة وإجار العين
 والذمة والهبة ولو شرط ثواب على ما صححه فى الروضة والمهاج تبعاً لأصلها فى باب الخيار قال الإسنى
 لكن المصحح فى باب الهبة ثبوته فى ذات الثواب وحمل الشبكي والبلقينى فى باب الخيار على ما إذا
 أطلق أو شرط ثواب مجهول وقتنا به كونه ضعيفان قلت ليس الأمر كما قالوه ولم يصرح فى باب الهبة
 بتصحيح ثبوته بل يثبت على كونه تبعاً ولا يلزم من البناء للتصحيح (ضابط) ما ثبت فيه خيار المجلس
 يثبت فيه خيار الشرط إلا ما شرط فيه القبض وهو الربوى والسلم وما يسرع إليه الفساد ومن يعنى
 على المشتري كما فى الحاوى الصغير وحزم به الإسنى والبلقينى فى التدريب وما لا فلا (ضابط)
 لا يتبع خيار المجلس ابتداءً فيقع لواحد دون آخر إلا فى صور (الأولى) إذا اشترى من أعرف
 بغيره (الثانية) إذا اشترى من يعنى عليه وقتنا الملك فى زمن الخيار للمشتري تخير البائع بكونه وهو
 ضعيف (الثالثة) فى الشفعة إذا ثبت الخيار للشفيع وهو ضعيف أيضاً (قاعدة) إذا اجتمع الفسخ
 والإجازة بطلت الإجازة إلا فى صورتين الأولى إذا اشترى عبداً بجارية وأعتقها فلا إجازة متقدمة
 فى الأصح الثانية إذا فسح أحد الوارثين وأجاز الآخر (قاعدة) كل عيب يوجب الرد
 على البائع يمنع الرد إذا حدث عند المشتري إلا ما كان لاستسلام العيب القديم وكل عيب يوجب
 لا يمنع الرد إلا إذا اشترى عبداً له عيب زائد فقطعه وانكسر فانه غم الرد وأورد جذاً ذلك فى يد البائع
 ترد به المشتري (ضابط) العيب المثلث لخيار ما نقض العين أو القيمة بقصا بقوت به غرض صحيح

(قوله باب تفريق الخ) لعله تعدد تفريق الخ (قوله وأعتقها) أى باع العبد إجازة لبيعه وأراد
 مشتره الفسخ قدمت الإجازة بعق الجارية فى الأصح لتشوف الشارع للحرية (قوله إلا ما كان
 لاستسلام) أى إلا ما كان وضع المبيع لأجل تقليب وبحث العيب القديم ككسر البيض للاستسلام
 فثبت به ذلك العيب القديم فانه يمنع الرد

ولو قال بول لكان
 أم ضح وهذا ما اعتمده
 السيوطي تبعاً لجماعة
 واعتمده الحق حال
 الدين الرمل في نهايته
 (قلت والذي جرى
 عليه) الشهاب أحمد
 (ابن حجر) في تحفته
 وغيرهما (سنية
 التثليث وهو المعتبر)
 وقال الزركشي إنه
 أقرب إلى القواعد
 (ومن يكس قبل
 الأوان) أي قبل
 الوقت الذي يستحق به
 أي شيء كان (استعجلا
 عوقب بالحرمان حتما
 أصلا) كالوارث إذا
 قتل مورثه فإنه لا يرثه
 وجعل الرمل من
 القاعدة عدم تحلل الخمر
 بطرح شيء فيها والأصح
 أن العلة إنما هي تنجس
 الخل بالملاصق الواقع
 إذ لا ضرورة إلى التبعة
 حينئذ وقد يقال سبب
 عدم التبعة الطرح
 فيعود إلى الاستعجال
 تأمله (لكنها خرج
 عنها صور) كثيرة
 حتى أن السيوطي قال
 لم يدخل فيها إلا صورة
 قتل الوارث انتهى
 فكان الأولى أن نعكس
 القاعدة فيقال تحصل

نوفى الربويات وتضمن الشفعة حيث كان الأول يثليا (ضابط) ليس لنا عقد بيع يسقط منه جميع
 الدين ببراءة غير المشتري بعد الزوم إلا في التولية إذا حط عن الأول

(باب السلم)

(ضابط) لا يجوز السلم فيما دخلته النار إلا الدينس والمسل المصنوع منها والسكر والفانيد والباقي
 والخص والآجر على ما صححه في التصحيح وماء الورد على ما رجحه في المهمات

(باب القرض)

ما جاز السلم فيه جاز قرضه وما لا فلا ويستثنى من الأول الحارية التي تحل للمقرض كما ذكره
 الشبخان والدرهم المشوشة ذكره الرزياني في البحر ويستثنى من الثاني الخبز كما صححه في الشرح
 الصغير وشقص الدار كما نقله في المطلب عن الأصحاب ومنافع الأعيان فيما ذكرها المتول
 والخزوم به في الروضة عن القاضي حسين منع قرضها بمنع السلم فيها أما منافع القيمة للمصرح
 به في الشرح والروضة يجوز السلم فيها فيجوز قرضها

(باب الرهن)

(قاعدة) ما جاز بيعه جاز رهنه وما لا فلا ويستثنى من الأول المنافع يجوز بيعها بالإجارة دون رهنها
 لعدم تصور قبضها فيها والدين يباع ولا يرهن عند مرتين والمذبر يجوز بيعه لارهنه وكذا المعلق
 عتقه بصفة يمكن متبقيها تحل الدين والمرهون يفسخ بيعه من الرهن ولا يصح رهنه عند بدين
 آخر على الحديد ويستثنى من الثاني رهن المصحف والعبد المسلم من الكافر والسلاح من الحرب والألم
 دون ولدها وعكسه والمبيع قبل القبض (قاعدة) قال في الرواق والباب الرهن غير مضمون إلا في
 ثمان مسائل المرهون إذا تحول غصبا والمغصوب إذا تحول رهنًا والعارية إذا تحول رهنًا والمرهون إذا
 تحول عارية والمقبوض على السوم إذا تحول رهنًا والمقبوض بالبيع الفاسد إذا تحول رهنًا والمبيع
 المقابل فيه إذا رهنه منه قبل القبض والمخالف عليه إذا رهنه قبل القبض

(باب الخبز)

أنواعه ذكر منها في الروضة (ثمانية) حجر الصبي والمجنون والسفيه والراهن للمرتين والمريض للورثة
 والمفلس للحق الغرماء والعبد لسيدته والمرئد للمسلمين وزاد في الكفاية الخبز على السيد في المكاتب
 وفي الحاي وعلى الورثة في التركة وزاد في المطلب حجر القريب على المشتري في جميع ماله حتى يوفى الثمن
 وعلى الأب إذا عفا عنه محاربه حتى لا يبيعها قاله القاضي حسين والمتولي وزاد السبكي الخبز على المشتع
 من وفاء دينه وماله زائد إذا التمس الغرماء في الأصح وزاد الإسني إذا رد بقيه فله حبس السلعة
 وخبز على الجائع حتى يوفى الثمن قاله المتولي وعلى من غم مال حرابي مدين قد استرق حتى يوفى
 وعلى المشتري في البيع قبل القبض قاله الخرجاني وعلى العبد المأذون للغرماء وعلى السيد في نفقة الزوجة
 حتى يعطها بدلها وعلى مالك دار قد استحقت العدة فيها بالحمل أو الأقراء وعلى من اشترى عبدا بشرط
 اعتق وفي المستولية وفيها إذا اعتق شريكه المومر نصيبه لا يشرى إلا بدفع القيمة وفيما استوجر على

(قوله عن الأول) أي عن المشتري الأول (قوله الدينس) أي غسل التمر (قوله اللبا) وقت الولادة
 (قوله والمخالم) أي عرض الخلع (قوله وعلى السيد في نفقة الزوجة) كعلمه وعلى الزوج للسيد
 في نفقة الحارية

سبب الحكم لا يواحد
ابن آدم غالباً لمخرجها
صور القاتل فمن قال
مضنا كلام السبوطي
التي تدخل فيها أكثر
ومر ما يؤيد ما قلته عن
السبكي في قاعدة بغفر
في النوام مالا يغتفر في
الابتداء (بل قال)
أي السبوطي (في
التحقيق) أي في الحفيظة
(ليس يدخل فيها
سوي من التراث)
أي للمراث أي لأجله
(يقفل) فلا يرث
وكان (بعضهم) هو
شيخ السبوطي علم الدين
البلقيني مما ينقله من
والده (يزيد فيها عن
خبرة) أي معسرة
(لفظها يوفيا) وقال
لاحتاج فيها استئنا
وهو من استعمل شها
منا قبل أوانه وليس
المصلحة ثبوته عوقب
بنقيض قصده (فاقه
ملمحه) فلا ترد صورة
الحائض بالدواء وصورة
المرى بكسر رجه
للردي من شافق
فلا يقضى ومن أضر
بغير الجماع لجماع
فلا كفارة ومن تناول
دواء لمرض قبل الفجر
فأصبح مر بضا حاز له

فصل في حق بمرغ ويعطى أجرته وفيما إذا قال شريكان لعبد بينهما إذا تناقرا فانت خرفات أحدهما
فليس لوارثه التصرف فيه بالبيع ونحوه ونصيب الآخر مديري حتى يموت لميتن كملو فيما إذا نعل المشتري
المدانة ثم أطلق على عيها ونعله بغيرها فزك النعل له أجر على قبوله وهو أعراض عنه في الأصح
فيكون للمشتري لو سقط ويمتنع عنه كدار المتدرة وفيما إذا أعار أرضاً للدفن فيمتنع بيعها قبل بلاء
الميت وفيما إذا خلط المصطوب بما لا يتميز فعليه ببدله وبحجر عليه فيه إلى رد البذل وفيما إذا أوصى بعين
تخرج من الثلث وتبقى ماله غائب فيحجر على الموصي له في الثلثين لاحتمال التلف وفي الثلث على الأصح
لعدم تمكن الوارث من الثلثين وفيما إذا أقام شاهدين على ملكه ولم يعدلا فيمتنع على صاحب البذل البيع
ونحوه بعد حيلولة الحاكم وقبلها على أحد الزوجين وفيما إذا اشترى عبداً بثوب وشرطاً الخبار لمالك
العبد فملك له فيلويين الثوب على ملك الآخر فلا يجتمعان في ملك واحد ولا يجوز لمالكه التصرف
فيه وفيما إذا أجيل الرأكن المهرونة وهو مضمون فلا ينفذ الاستيلاء ومع ذلك لا يجوز بيعها في
الأصح لأنها تحامل بحر ولا بعد الولادة حتى تنسبه البلاء وبعد مريضته خوفاً من سفر المشتري
بها فبذلك الولد وفيما إذا أعطى الفاضل القيمة للحيلولة ثم ظهر المصطوب فله حجبته إلى استرداده
القيمة بيلزمه من حجبته امتناع تصرف مالكة فيه بطريق الأولى وفي ثلث العين للوصي تمتنعها إذا تلف
فيتمتع على الوارث التصرف فيه لأنه يستحق عليه أن يشتري ما يقوم مقامه وفيما إذا أعطى العبد قوته
ثم أراد عند الأكل اليد المملوكة له قال الروياني وقبده المأوردى مما إذا انضم الإبدال تأخير الأكل وفيما إذا
نزل اعتاقه فليس له التصرف فيه وإن لم يخرج عن ملكه وفيما إذا دخل وقت الصلاة وعنده ما يتطهر به لم
يصح بيعه ولا هبه وفيما إذا وجبت عليه كفارة على الفور وفي ملكه مما يكفر به ففيها من ما سبق امتناع
تصرفه فيه وفيما إذا كان عليه دين لا ير جو وقاه أو وجبت عليه كفارة لأجل له التصديق بما معه ولا هبه
ولكن لو فعل في محنته فظهر هذا آخر ما ذكره في المهمات (قال الشيخ) وفي الدين في النكح بقيت مسائل
أخرى (منها) الحجر على المالك قبل إخراج الزكاة وعلى الوارث في العين الموصى بها قبل القبول وعلى السيد
فما يبد العبد المملون إذا ركه ديون وإذا اشترى شراء فاسداً وقبض الثمن فلما لم يمس إلى استرداده على رأي
ويلزم منه امتناع التصرف وحجر القاضي على من ادعى عليه بدلين في جميع ماله إذا لزم بحيلة وعلى المشتري
إذا أخرس في مجلس البيع فإن الحاكم يثوب عنه فيما قاله الرافعي وعلى الواقف في الموقوف إن قلنا إنه ملكه
(ضابط) قال المحاملي في المجموع الحجر أربعة أقسام (أحدها) ثبت بلاك حاكم ويملك بكونه وهو حجر
المحتون والمغني عليه (ثانيها) لا يثبت إلا بحاكم ولا يرتفع إلا به وهو حجر السفية (ثالثها) لا يثبت إلا
بحاكم وفي انفكاكه بدونه وجهان وهو حجر المفسس (رابعها) ما يثبت بكونه وفي انفكاكه وجهان
وهو حجر الصبي إذا بلغ رشداً

(باب الصلح)

من أقسام (أحدها) أن يكون بيعاً بأن يصالح من العين المدعاة على عين أخرى (ثانيها) أن يكون إجارة
بأن يصالح منها على سكنى داره أو شيء من مياقها (ثالثها) أن يكون عارية بأن يصالح منها على
(قوله لوارثه) لعله لشريكه (قوله ونصيب) لعله في نصيب (قوله مدير) لعله المدير (قوله ويمتنع
عنه) أي بيعها (قوله في الثلثين) لعله في الثلث (قوله مجتمعاً) أي الثمن والمثمن (قوله فيه) لعله في الزكاة
(قوله ثم أراد) أي المالك (قوله إذا انضم الإبدال الخ) بحيث يحتاج إلى الطبخ والذبح والشغل الطويل

المرء فلا الرومان
 ومن قتل وهو مدبر أو
 مدبر أو أم ولد له أي
 سيده وكذا البائع
 لشجرة رطبة عليها ثمرة
 لئلا قطع البائع فله
 الثمر من المهرس على
 الأصح وما ذكره
 البلقيني من الزيادة
 وبكت عليه السيوطي
 ليس بواضح إذ جعل
 القاعدة لشيء واحد
 فيه ما فيه إذ القاعدة
 مالا يختص بشيء وإن
 صور منها الشفعة على
 المشتري معاقبة للتشريك
 حيث لم يبع ابتداء عليه
 لأن هذه فيها نظر
 (القاعدة الحادية
 والثلاثون وتاليتها)
 والنفل (المراد به هنا
 ما سوى الفرض) فيها
 فعدوه أوسع جكا)
 أي أحكاما (من الفرض
 وعنه فرعا) أي عما
 فعدوا من ذلك جواز
 ترك القيام وجعله تبعاً في
 التيمم للفرض وترك
 الاستقبال فيه في السفر
 وغير ذلك (وقد يفتق
 النفل عنه في صور
 ترجع للأصل الذي قد
 استقر) عندهم وبينه
 المصنف بقوله (أي
 ما يجوز للصورة غداء

سكنها فان عمن مدة كانت حارية مؤمنة وإلا فطلقة (وإيها) أن يكون فيه بأن يصالح من العين
 على بعضها (خامساً) أن يكون إبراءً بأن يصالح من الدين على بعضه ذكر هذه الخمسة (الركن
 (سادساً) أن يكون فسخاً بأنه يصالح من السلم فيه على رأس المال قبل القبض قاله ابن جرير
 الظاهر في ذلك أنه للتمات وهو صحيح ما في كل الواحد كما قال الأصحاب إن بيع المبيع قبل القبض
 البائع بمثل الثمن الأول إقالة بلفظ البيع (سابعها) أن يكون سلفاً بأن يعمل الثمن المدفوع رأس مال
 سلم نقله الإسوي عن ابن جرير (ثامناً) أن يكون جملة كقولك صاخطك من كذا على رد
 عدي (تاسعاً) أن يكون خطماً كقولك صاخطك من كذا على أن تطلقني طلاقة (عاشرها) أن يكون
 متعاقبة عن دم العمد كقولك صاخطك من كذا على ما استخفك عليك من قصاص بنفس أو طرف
 (حادي عشرها) أن يكون فداء كقولك للزبي صاخطك من كذا على إطلاقي هذا الأسر ذكر هذه
 الأربعة في المهمات وقال أهلها الأصحاب وهي واردة عليهم مجزماً
 (باب الحلالة)

في حقيقتها عشرة أو نحوها بيع ديني جواز الحاجة وقبل من بعني وقبل عني بدني وقبل
 نكحتي نكاحاً بل استيفاء وفرض وقبل لأختي وأختاً وإعارة الخلاف في المقلب فان غلب البيع تجرت
 الأوجه السابقة لهذه الشيعة والهاشمية في بيان بآراء
 (باب الفيان)

(قاعدة) مما صح الرهن به صح ضمانه ولا فلا ويستثنى من الثاني ضمان المهددة ورد الأعيان المضمونة
 بصح ضمانها لا الرهن بها (ضابط) ليس لنا ضمان بد يعمد في عيني معينة لا يتعدى إلى غيرها إلا فيما
 إذا أعار شيئاً لزمته (قاعدة) من ضمن بالإذن رجوع وإن أدى بلا إذن ومن لا فلا وإن أدى بإذن
 ويستثنى من الأول صور (أحدها) يكون الضمان بالإذن قد ثبت بالبينة وهو منكر كما إذا أدى
 حل زيد وعمل عائش ألفاً وإن كلاً منهما ضمن ما حل الآخر فانكر زيد فأقام المدهي بينة بذلك
 وأخذ من زيد فلا رجوع لزيد على عائش في الأصح لأنه مظلوم بزعمه فلا يطالب غير طاله
 (باب الإبراء)

(قاعدة) لا يصح الإبراء من الجهول إلا في صورتين إبراء الدية وما إذا ذكر غاية يتحقق أن
 حقه دونها (قاعدة) لا يصح الإبراء عما لم يجمع وإن جرى سبب وجوبه في الظاهر إلا في صورتين
 وهي إما لو حضر يبرأ في ملك غيره بلا إذن وأبرأ المالك أو رضى بيقانها فانه يبرأ مما يقع فيها قاله
 صاحب البيان في فتاويه

(قوله ضمان المهددة) أي الشيعة بالثمن أو المبيع أي المطالبة به وفسر به بعضهم ضمان الدرك أي
 إدراك المستحق للثمن وإدراك المستحق للمبيع وإنما يصح ضمان الدرك إلا بعد قبض المضمون
 لأنه إنما يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري وإنما صح ضمان الدرك لأنه إن خرج
 المقابل مستحقاً تبين وجوب درك المضمون فاستثناه مما لم يجب إنما هو بالنظر للظاهر قبل التبين
 وإلا فهو مما وجب في الواقع كما هو مجرى (قوله وإن أدى بلا إذن) أي وإن كان قضاء الضامن
 الدين المضمون عن المضمون عنه بلا إذنه

مقتدوا بفلسفهما) فلا
تتعداه (مؤبدا) أى
دائما وقد يفهم أن
هذه القاعدة مطردة
وليست أهلية وليس
كذلك بل قد قدم الناظم
أنها أهلية / فارجع البصر
(ومنه ليس بشرع)
أى يفعل (التيمم -
للنفل في وجهه) للأصحاب
ضعيف (له قدرهما)
أى ذكره (كذا محمود
السو ليس بشرع
للنفل في قول غريب
يسمع) وسكت الناظم
عن التفريع على المعتمد
الأولى بيانه من الضعيف
كأنه للاختصار ومن
فروعه وجوب الفرض
على فاقده الطهورين ولا
يجوز له النفل ومثله
العارى وجواز الفرض
بلا كراهة مع مداخلة
الحدث عند ضيق الوقت
بخلاف النفل فلا يسر
وإن يخرج الوقت على
ما أفق به الشيخ ابن حجر
رحمة الله عليه والحنب
الذى لم يجد الطهورين لا
يفرأ غير الفاتحة فتأمل
(ثم الولاية) على
الغير (التى تختص)
بحالة دون حالة (من
خسما) أى هو العامة
(الهوى) لأن الخاص

(باب الشريعة)

(صايط) إذا انفرد أحد الشريكين ببعض شيء فهل يشاركه فيه الآخر فهو أقسام (الأول) يشاركه فيه قطعا كبيع الوقف على جماعة لأن منافع (الثاني) لا قطعا كما لو أدي على وكثر أن يسمي أو ضي لى ولزيد بكذا وأقام شاهدا وحلف معه وأخذ نصيبه لا يشاركه فيه الآخر قطع به (الثالث) ما يشاركه فيه على الأصح كما لو قبض أحد الورثة من الدين قلر حصته فلآخر يشاركه فيه الأصح أو أحد الشريكين يأخذ صاحبه عن دين في الذم على أن يختص به فالأصح (الرابع) لا على الأصح كما لو أدي الورثة ديناً لورثتهم وأقاموا شاهدا وحلف بعضهم فان الحالف يذ نصيب ولا يشاركه فيه غيره على الصحيح المخصوص لأن الممن لا يجري فيه النيابة

(يَابَ الْوَكَالَةِ)

(قاعدة) من صحت منه مباشرة الشيء. صحح توكيله فيه غيره وتوكله فيه غيره ومن لا فلاو يستثنى من الأول العبادات البدنية (إلا الحج أو الصوم عن الميت والمغصوب) والأيمان والنذر واللعان والإبلاء والقسمات والشهادات تحملاً وأداء وتعليق الطلاق والعتيق والتدبير والظهار والإقرار وتعيين المطلق والمعتق والاختيار والظافرة الأخذ وكسر الباب دون التوكيل فيه فالوكيل والعبد المأذون بقدران على التصرف ولا يوكلا إذا لم يؤذن لهما ولولي إذا منعه عن التوكيل والسفينة المأذون له في النكاح ليس له التوكيل فيه حكاه الرافعي عن ابن كح لأن حجته لم يرتفع إلا عن مباشرة قال في الكفاية والعبد كذلك والمرأة لا يجوز أن توكل إلا باذن زوجها قاله الماوردي والربو يابى لأنه أمر يخرج إلى الخروج ويستثنى من الثاني مثل (منها) الأعمى يوكل في العقود وإن لم يقدر عليها (ومنها) المحرم يوكل في النكاح من يقدر له بعد التحلل (ومنها) المطلق بالطلاق في التورية لا يقدر على إيقاعه بنفسه ويقع من وكيله (ومنها) الإمام الأعظم إذا كان فاسقاً لا يزوج إلا باني ولا يقضي ولا يشهد ولكنه ينصب القضاة حتى يزوجه حكاه المثلث عن القاضي حسين وعلاه ثمانية إنما لم نذكره بالفسق خوفاً الفتنه وليس في منعه من القضاء أو التزويج إثارة فتنة وصححه الشككي (ومنها) المرأة يوكلها الولي لتوكل رجلاً عنه في تزويج ابنته فإنه يصحح على النص (ومنها) من حله خصاً من طرف واحد قدف يوكل فيه ولا يتأشبه بنفسه خوف الخيف (ومنها) المرأة توكل في الطلاق ولا يتأشبه بنفسها (ومنها) توكل الكافر في شراء المسلم يصح في الأصح مع امتناع شراؤه لنفسه (ومنها) توكله في طلاق المسلمه يصح في الأصح (ومنها) توكل مغير موسراً في نكاح أمة يجوز كما في فتاوى البغوي (ومنها) توكل شخص في قبول نكاح أخته ونحوها

(جلب الإقرار)

(قاعدة) قال في الرق الإقرار أربعة أقسام (أحدها) لا يقبل بحال وهو إقرار المجنون (الثاني) لا يقبل في حال ويقبل في ثاني حال وهو إقرار المفلس (الثالث) لا يصح في شيء ويصح في غيره وهو إقرار الصبي في الوصية والتدبير والعبد والفيء في الحدود والقصاص (الرابع) الصحيح مطلقا وهو ما عدا ذلك (قاعدة) من ملك الإنشاء ملك الإقرار ممن لا فلا ويستثنى من الأول الوكيل في البيع (قوله إذا نهته) أي المولى (قوله أن توكل) أي في الدعوى وغيرها (قوله في النورية) أي كقولك إن طلقك فأت طالق قبله ثلاثة (قوله الحيف) أي الظلم (قوله أخته) أي الوكيل

(انہوی) لان الخامس

أقوى من العام (كما
قد نصوا) ومن
فروعها أن القاضى
لا ولاية له مع وجود
الأب أو الجد ومن
فروعها أنه لو أذنت
لقاضى أن يزوجهها بغير
كفء لم يصح على الأصح
عند الشيخين ولو زوجها
الولى صح (وضابط
الولى قالوا قد بلى . فى
المال والنكاح)
وغيرهما (كالأب
العملى) على بقية الأولياء
(وقد بلى النكاح لا غير)
بالرفع (كما . فى سائر
المصنفين) غير الأب
والجد كأولاد العم
(علما) أى علم حكمه
بألف الإطلاق
(وكالأب الشقيق)
أى من شأنه وجود
الرقعة (فبين قد
طرا . صفها) فان
الأب لا ولاية له إلا
على البضع كسائر
العصبه على الأصح
(والجد كالأب يرى)
أى يظن إلحاقه به وهذا
المظنون مصرح به فى
قواعد الزركشى فقال
يزوج الأب والجد
ولا بليان المال فبين
طرا صفها نص عليه
فى الأم خلافا لصاحب

وقضى الثمن إذا أقر بذلك كذبه الموكل لا يفيد قول الوكيل مع قدرته على الإنشاء وفى السفيه ملك
تزوجها لا الإقرار به والراعى الموصى ملك إنشاء العتق لا الإقرار به . ومن الثاني المرأة تقبل أقرارها
بالتكاح ولا تقبل على إنشائه والمرضى يقبل أقراره بغيره وإقباض الموصى للصحة فيها اختياره الراعى
والإنسان يقبل إقراره بالرق ولا يقبل على أن يرق نفسه بالإنشاء ذكره الإمام . والقاضى إذا عزل
فأقر أمثله أنه سلم المال الذى فى يده لملك فقال القاضى بل هو لفلان قبل من القاضى ولم يقبل من الأمين
ولا على غيره من التابعين ولا ينشئ ولا يفسد وكذلك ولو رد المبيع بغير ثم قال كنت أعتقه قبل ورود
الفسخ قبل ولا يملك إنشاءه حينئذ ولو باع الحاكم عبداً فى فناء دين غائب فحضر وقال كنت أعتقه
قبل مع أنه لا يملك إنشاءه حينئذ قال ابن خيران فى الطبيف لم يقر الإنسان على نفسه مقبول وعلى غيره
غير مقبول إلا فى صورة وهي ما إذا أقر جميع الورثة بوارث ثبتت نسبته ولحق بمن أقروا عليه قلت قد
يقسم إليها صورة ثانية وهي عماد ذكره البغوى أن إقرار الإمام بمالك بيت المال نافذ بخلاف إقرار
الوصى والقسم على تحجوره وقال ابن خيران وكل من أقر بشئ لا يضر به غيره لم يقبل إلا فى صورة وهي
أن يقر العبد بقطع أو قتل أو سرقه فيقبل وإن ضربه سيده بأقامة الحد عليه وكل من أقر بشئ من غير رجوع
لم يقبل إلا فى حدود الله تعالى قلت يقسم إلى ذلك ما إذا أقر الأب بغير لابن فإنه يقبل رجوعه كما صححه
النورى فى فتاويه وليس فى الرخصة نصحيح (قاعدة) قال فى التلخيص كل من له على رجل مال فى ذمته
فأقر به لغيره قبل الإنشائ ثلاث صور إذا أقرت المرأة بالصدائق الذى فى ذمته زوجها وإذا أقر الزوج
بما خالع عليه فى ذمته أمراته وإذا أقر بما وجب له فى أرض جنانية فى بدنه قاله الرويانى فى الفرق هكذا
إذا امتنع بيع الدين فى الذممة وأوجبا رضا الحال عليه فى الحوائج ولا يفسخ الإقرار بما ذكره من أجل الرافعى
بما ذكره صاحب التلخيص على ما إذا أقر بها عقب ثبوته لا يحتل جريان نأقله قال لكن سائر الديون
أيضا كذلك فلا ينظم الاستثناء (قاعدة) الإقرار لا يقوم مقام الإنشاء لأنه غير محض بدخله الصدق
والكذب نعم إذا أخذ ظاهراً بما أقر به ولا يقبل منه دعوى الكذب فى ذلك (ومن فروعها) إذا أقر بالطلاق
نفذ ظاهراً لا باطناً وحكى وجه أنه إذا أقر بالطلاق فصار إنشاء حتى يحرم عليه باطناً (ومنها) الاختلاف فى الرجمة
فى العدة بما فيه فادعاهما الزوج فالقول قوله ثم أطلق عليه جماعة منهم البغوى أنه قام مقام الإنشاء (ومنها)
لو قال تزوجت هذه الأمة وأنا أحد طول حرة فى نصه أنها تخرج طلقة فلو تزوجت بعد عادت بطلقتين
وقال العراقيون هي فرقة فسخ لا ينقص العدد ومال إليه الإمام الغزالى وفى فتاوى القفال لو ادعت عليه
أنه نكحها وأنكر من الأصحاب من قال لا يحل لغيره وهو الظاهر ولا يجعل إنكاره طلاقاً بخلاف ما لو
قال نكحها وأنا أحد طول حرة لأنه هناك أقر بالنكاح وادعى ما يمنع محتمل لم يقر أصلاً وقيل بل يطلقت
الحاكم به حتى يقول إن كنت نكحها فقد طلقها نقله الرافعى (ومنها) لو قال طلقك ثلاثاً بألف فقالت
بل سألتك ذلك وطلقتى واحدة فبكت ثلاث الألف قال الشافعى أن لم يطل الفصل طلقت ثلاثاً وإن
طال ولم يملك جعله خراباً طلقت ثلاثاً بأقراره (ومنها) لو أقر الزوج بمفصد من إجماع أو عدة أو ردة
وأنكرت لم يقبل قوله عليها فى المهر ويقرق بينهما بقوله قال أصحاب القفال فهو طلقة حتى لو نكحها
ثم ادعت إليه بطلقتين (قاعدة) من أنكر حقاً لغيره ثم أقر به قبل الإنشائ صور (ومنها) إذا ادعى عليه
(قوله ولو رد المبيع بغير ثم قال) أى المشتري (قوله إذا أقرت المرأة) أى لغيرها (قوله الاستثناء)
فى نسخة الاستثناء (قوله أنه) أى الادعاء (قوله طول) أى مهر

زَوْجَةً فَقَالَتْ زَوْجِي الْوَلِيَّ يَغِيرُ إِذْنِي ثُمَّ صَدَقْتُهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَقْبَلُ وَأَخَذَ بِهِ أَكْثَرُ الْعَرَابِيِّينَ
 وَقَالَ غَيْرُهُمْ وَصَحَّحَهُ الْغَزَالِيُّ (وَمِنْهَا) لَوْ قَالَ انْقَضَتْ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَرَاهُنِي ثُمَّ صَدَقْتُهُ فَقَالَ قَبُولُهُ
 نَوَلَانِ (قَاعِدَةٌ) كُلُّ مَنْ أَخْبَرَ عَنْ فِعْلٍ نَفْسَهُ قَبْلَ نَهْأِهِ لَا يَتَلَمَّ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ إِلَّا حَيْثُ تَعَلَّقَ بِهِ
 شَهَادَةُ كَشَافَةِ الْمَرْضُوعَةِ وَدَوِيَّةِ الْمَلَالِ وَنَحْوِهِ أَوْ دَعَا كَوَلَادَةَ الْوَلَدِ الْمَجْهُولِ (وَأَسْتَحْقَاقِهِ) مِنَ الْمَرَاةِ
 وَسَبَاقِي لِهَذَا تَتِمُّ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ (قَاعِدَةٌ) كُلُّ مَا يَثْبُتُ فِي الدِّمَةِ لَا يَصْغَحُ الْإِقْرَارُ بِهِ وَمَنْ
 فَرَّغَهُ عَمَّا فِي فِتَاوَى التَّوَوُّيِّ لَوْ أَقْرَبَ بَأَنٍ فِي دَمَتِهِ لَزِيدَ شَرِيَّاتِ نَحَاسِهِ لَمْ يَصْغَحْ لِأَنَّ الشَّرِيَّاتِ
 لَا يَتَصَوَّرُ ثَبُوتُهَا فِي الدِّمَةِ لِأَسْلَمَتِهَا لَعَدَمِ مَعْنَى السَّلَامِ فِيهَا وَلَا بَدَلَ مُتَلَبٍّ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَلَبٍّ

(بَابُ الْإِعَارَةِ)

(قَاعِدَةٌ) لَا يَجِبُ الْإِعَارَةُ إِلَّا حَيْثُ تَعَيَّنَتْ بِدَفْعِ مَفْسَدَةٍ كَدَفْنِ مَيْتٍ حَيْثُ تَعْلَزُ الْأَسْتِجَارُ جَرْمًا
 وَفِي وَضْعِ الْحُلُوعِ عَلَى الْقَدَمِ وَفِي كِتَابِ كَتَبَ عَلَيْهِ نَعْمَانُ آخَرُ مِنْ صَاحِبِهِ عَلَى رَأْيِ الزُّبَيْرِيِّ
 وَصَحَّحَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَالتَّوَوُّيُّ فِي كِتَابَيْهِمَا غُلُومَ الْحَدِيثِ وَالْبَلْقَيْنِي فِي مَحَاسِنِ الْأَصْطِلَاحِ (قَاعِدَةٌ)
 الْعَارِيَةُ لَا تَلْزِمُ إِلَّا فِي صَوَرٍ (أَحَدُهَا) أَنْ يَغِيرَ لَدْفَنٍ وَيَدْفِنُ فَلَا تَرْجِعُ حَتَّى يَنْتَبِذَ (الثَّانِيَةُ) إِذَا
 كَفَنَهُ أَجْنَبِيٌّ فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ كَمَا صَحَّحَهُ التَّوَوُّيُّ وَهُوَ عَارِيَةٌ لِأَمْرَةٍ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ (الثَّالِثَةُ) قَالَ
 أَهْبَرُوا ذَارِيَّ بَعْدَ مَوْتِي لَزِيدَ شَهْرِ الْبَيْسِ لِلْوَارِثِ الرَّجُوعُ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ (الرَّابِعَةُ) إِعَارَةُ سَلْبَةٍ وَضَعُ
 فِيهَا مَالًا لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ مَا دَامَتْ فِي الْبَحْرِ (الخَامِسَةُ) إِعَارَةُ لَوْضِعِ الْحُدُوعِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى
 رَأْيِ الْأَصْحَحِ أَنْ لَهُ الرَّجُوعُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَخْتَرُ بَيْنَ التَّيْقَةِ بِأَجْرَةٍ وَقِلْعٍ مَعَ ضَمَانٍ لِنَقْضِ (قَاعِدَةٌ)
 الْعَارِيَةُ مُضْمُونَةٌ فِي بَدَلِ الْمُسْتَعِيرِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ صَوَرٍ إِذَا أَحْرَمَ وَفِي يَدِهِ ضَمْدٌ وَقَلْبًا لَزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ
 فَأَعَارَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ مُسْتَعِيرُهُ ذَكَرَهَا الرُّوْبَانِيُّ فِي الْفُرُوقِ وَإِذَا اسْتَعَارَ ثَمَنًا لِرَهْنَةٍ بِدَبِيرٍ فَتَطْلِفُ فِي يَدِ
 الْمُرْهِنِ فَلَا ضَمَانَ وَإِذَا اسْتَعَارَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ الْمُوصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَصْحَحِ لِأَنَّ
 الْمُسْتَأْجِرَ لَا يَضْمِنُ كَهُوَ نَائِبٌ عَنْهُ (ضَابِطٌ) لِبَسٍّ لَنَا عَارِيَةٌ عَنِ لَعْنٍ إِلَّا فِي إِعَارَةِ الْفَحْلِ
 لِلضَّرَابِ وَالشَّاةِ لَا أَخْذَ لِبَاسٍ وَالشَّجَرَةَ لَا أَخْذَ ثَمَرَتِهَا عِنْدَ الْقَاضِي أَبِي طَيْبٍ وَمَنْ تَبِعَهُ

(بَابُ الْوَدِيَّةِ)

(ضَابِطٌ) الْعَوَارِضُ الْمُقْتَضِيَةُ لَضَمَانِهَا عَشْرَةٌ قَالَ الدِّمَازِيُّ فِي مَنْظُومِهِ
 عَوَارِضُ التَّضْمِينِ عَشْرٌ وَدَعَا • وَسَفَرٌ وَنَقْلُهَا وَجَعْدُهَا
 وَتَرْكُ إِبْصَاءٍ وَدَفْعُ مَهْلِكٍ • وَمَنْعُ رَدِّهَا وَتَضْيِيقُ حَكْمِهَا
 وَالْإِنْتِفَاعُ وَكَذَا الْخِلَافَةُ • فِي حِفْظِهَا إِنْ لَمْ يَرُدَّ مِنْ خَالَفَةِهَا
 (قَاعِدَةٌ) كُلُّ مَنْ ضَمَّنَ الْوَدِيَّةَ بِالْإِتْلَافِ ضَمَّنَهَا بِالتَّفْرِيطِ إِلَّا الصَّبِيَّ الْمُبْرَرَ فَإِنَّهُ يَضْمِنُهَا
 بِالْإِتْلَافِ عَلَى الْأَطْفَالِ وَلَا يَضْمِنُهَا بِالتَّفْرِيطِ قَطْعًا لِأَنَّ الْمَقْرُطَ هُوَ الَّذِي أَوْدَعَهُ

(بَابُ الْغَضَبِ)

(قَاعِدَةٌ) كُلُّ مَا جَازَ يَتِمُّ فَعْلٌ مُتَلَفِعٌ لِقِيَمَةٍ إِلَّا فِي صَوَرِ الْعَبْدِ الْمُرْتَدِّ وَالْحَارِبِ وَتَارِكِ الصَّلَاةِ وَالزَّانِي
 الْمُهْمَمِّ وَيَتَصَوَّرُ الْإِحْصَانُ فِي كَافِرٍ زَانٍ وَهُوَ مُحْصَنٌ وَالتَّحَقُّقُ بِدَارِ الْحَرْبِ فَاسْتَرْفَى قَالَ الْمُرْعَشِيُّ وَكُلُّ مَا وَجِبَتْ
 فِي الْقِيَمَةِ عَلَى مُتَلَفِعٍ نَجَازٌ يَتِمُّ إِلَّا فِي صَوَرِ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْحَرِّ وَالْوَقْفِ وَالْمَسْجِدِ وَالْمَدَى الرَّاجِبِ وَالضَّحَابِ
 (قَوْلُهُ لِأَسْلَمَتِهَا) بَدَلَ مَنْ ثَبُوتِهَا (قَوْلُهُ عَلَى الْقَدِيمِ) أَيُّ عَلَى الْجِدَارِ الْقَدِيمِ (قَوْلُهُ وَالْحَارِبِ) أَيُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ
 الْوَاقِفِ فَالْوَلَايَةُ لِنَفْسِهِ

الطراز المذهب حيث
 قال يزوجه القاضى كمن
 طرأ عليها الخنون فيما
 ذكره الرافعى (وقد
 يل المال فقط) بشديد
 الطاء (كالوضى)
 فانه لا يل إلا المال
 فلو أوصى إليه بأن
 يزوج بطلت الوصبة
 (قاضيه في الفروع
 لما نخصى) أى لم
 تنحصر لكثرتها
 (فائدة مراتب الولاية
 أربعة عند أولى الرواية
 ولاية القريب) الأب
 فالجد وهى عامة وثابتة
 شرعا فلو عزل أنفسم
 لم يعزلا بالإجماع كذا
 قاله السيوطى نعا
 للسبكى والظاهر من
 هذا إجمارهما وفيه
 توقف ثم رأيت نقل
 عن السبكى قوله لكنهما
 إذا امتنعا من التصرف
 تصرف القاضى
 (والوكيل) باذن
 الموكل (ثم وصاية)
 بشرطها (وناظر
 الوقف يؤم) المولى
 فيه من الإمام أو الواقف
 فولايته كولاية الأب
 فالجد على ما قاله السبكى
 فلا ينفذ عزله قال وقول
 ابن الصلاح لو عزله
 الواقف فالولاية لغيره

من القاضي يومه أنه
بنفذ عزله انتهى وليس
كذلك فيما يظهر والحق
نرجح كلام ابن
لصلاح (وإن ترد
تحقيقها) بتحقيق
معالي الولايات
للمذكورة (فارجع لما
في الأصل للسبكي)
أي التي (قولا)
منصوب بفعل محذوف
أي قال قولا (محكما)
وحاصله أن ولاية الأب
والجد ثابتة شرعا بمعنى
أن الشارع فوض إليهما
أمره لو فور شفقتها
ويلهما الوكالة وهي
دونها ثم الوصاية وليهما
شالية منهما ثم ناظر
الوقف وفيه شالية من
ولاية الوصي والأب
وكونه نائبا عن الله تعالى
فهو كالأب انتهى
(القاعدة الثالثة
والثلاثون لاعتبار بالظن
اليسين خطوه . قالوا
ولا عبرة بالظن مني .
خطوه) بالألف (بين
كما قد نشأ) عند العلماء
ومن فروعهما ما لو صلوا
لسواد ظنوه عدوا فبان
عبره فيقتضوا على
الأظهر وما لو صلى
بالاحتياط ثم تبين الخطأ
ومعنى القاعدة

والعقبه وصيد الحرم وشجرة وستور الكعبة (قاعدة) التدريب بكل من غصب شيئا وجب رده إلا
في صورتين مسألة اللوح والخط والخط حيث لا يتميز والخمر غير المحرمة والمضرة إذا غصب
في يده والسادس غربي غصب مال حرني قال ولا يملك بالغصب إلا في هذه الصور وفي الأحكام
هنا (قاعدة) قال في التدريب مهنة الرد واجبة على الغاصب بلا خلاف إلا في صورة واحدة
وهي الخمر المحرمة فالواجب النخلة عند المحققين

(باب الإجارة)

(قاعدة) لا يجوز أخذ الأجرة على الواجب إلا في صورتين (منها) الإرضاع (ومنها) بدل الطعام
للمضطر (ومنها) تعليم القرآن (ومنها) الرزق على القضاء وهو محتاج حيث تعين (ومنها) الحرف
حيث تعينت (ومنها) من دعي إلى تحمل شهادة تعينت عليه بخلاف ما إذا جاءه التحمل بخلاف
الاداء فإنه غرض توجه عليه وهو أيضا كلام يفسر لأجرة لمثله نعم له أخذ الأجرة على الركوب
ويجوز أخذهما على فروض الكفاية إلا الجهاد وصلاة الحنازة (ضابط) قال البلقي لا يقابل
شيء مما يتعلق بيد الحر بالعوض اختيارا إلا في ثلاث صور تنفعه ولبن المرأة وبضعها

(باب الهبة)

(قاعدة) كل حار بيعه حار هبته وما لا فلا ويستثنى من الأول ثلاث صور المنافع تباع بالإجارة
ولا توجب وما في الذمة يجوز بيعه شيئا لا هبة كوهنك ألف درهم في ذمتي ثم بيعته في المجلس
صرح به القاضي حسين والإمام وغيرهما والمال الذي لا يصح الترخ به ويجوز بيعه كمال المريض
ويستثنى من الثاني صور (منها) ما لا يصح بيعه بقله كحبة حنطة ومعوها قال النووي يصح هبته
بلا خلاف لكن وقع في كلام الرافعي أنها لا يتناول كحبة حنطة ورؤية لا تباع ولا توجب وأسطه
من الروضة كوقعه في ضمن تحت قال الشيخ وفي الدين والحق الحواز وألبه مال السبكي فان الصدقة
بشجرة تجوز وهي نوع من الهبة (ومنها) لو جعل شاة أضحية لم يجز بيع تمامها من الصوف واللبن
وبصح هبته قاله في البحر (ومنها) جلد البقرة قبل الذباغ يجوز هبته على الأصح في الروضة في باب
الآنية لأنها أخف من البيع (ومنها) لا يصح بيع الحجر ما يحجره في الأصح لأن حق مالك لا يباع
وبجوز هبته صرح به الذاري وعبرة الروضة عن الأصحاب لو نقله إلى غيره صار الثاني أحق به
(ومنها) الدهن النجس يجوز هبته كما قال في الروضة نفقها وصرح به في البحر (ومنها) الكلب نصح
هبته نص عليه الشافعي (ومنها) نصح هبة إحدى الفترتين نوبتها للأخرى قطعا ولا يصح بيع ذلك
ولا مقابلته لعوض (ومنها) الطعام إذا غم في دار الحرب نصح هبة المسلمين له بعضهم من بعض
ليأكلوه في دار الحرب لا يباعهم إياه (قاعدة) لا تصح هبة المجهول إلا في صورتين (منها) إذا لم يعلم
الورثة مقدار ما لكل منهم من الأرب كما لو خلف ولدان أحدهما أختى ذكره الرافعي في الفرائض
فقال لو اضطلع الذين وقف المال بينهم على تساوي أو تفاوت جاز قال الإمام لابد أن يجري بينهما

(قوله مسألة اللوح) أي يسمر في السفينة (قوله والخط) أي في خياطة الثوب (قوله في يده) أي
الغاصب (قوله إلا في هذه الصورة) أي صورة سادسة (قوله أو الاحترام) لعله لعدم الاحترام
هنا (قوله بنمرة) بل بشق ثمرة كما في الحديث انتقوا النار ولو بشق تمرة (قوله الحجر) أي
أرض الموات (قوله حق) أي استحقاق (قوله لا يباعهم إياه) لأنه مباح لهم لا مملوك

أن الظن يجوز للعمل
إذا بان خلافه باليقين
بطل ذلك العمل أى
صار غير معتد به غالباً
بخلاف ما إذا اختلف
الظن إلى أكثر منه
(واستثنيت أشياء
منها ذكرها) أى الأصل
بزيادة ألف الإطلاق
(لو اختلف) منصوب
على الظرفية (من بطله
مطهر) من الحديث
(صلى) بعده مقتدياً
به (بان عداً قتل
تصح . صلته) لأنه
مما غنى ولا يطلع عليه
غالباً وهذا سبب
خروجها عن نظائرها
(والأمر فيه منضج .
ولو رأى ركبا)
أى جماعة ومثلهم
الواحد كما هو ظاهر
(وقد تيمنا . فظن
معهما ماء أو توها)
أى جوز فى وهمه
وجوده معهم بالشك
أو الوهم وجوده معهم
(طلبه) بلفظ الماضي
(ويطلب التيمم . وإن
يكن قد أخطأ التيمم)
بأن لم يحمد معهم ماء
(وحياً خاضع
بالطلاق . زوجته
والعبد بالإعتاق) بأن
قال لزوجته أنت طالق

تأهب ولا تثنى المال على صورة التوقف وهذا التأهب لا يكون إلا عن جهالة لكنها تختم
للضرورة ولو أخرج بعضهم نفسه من التثنية وقوله لم عن جهل تختم التهمة وإن كان محمول
القدر والصفة للضرورة قال الزاوي فى باب الصيد (رخصاً) اختلاط الثمار والحجارة المذفونة
فإن البيع والصنع فى الغصبت ونحوه على ما صرحوا به فى مواضعه
(كتاب الفرائض)
(ضابط) الثامن أقسام قسم لا يرث ولا يرث وهو العبد والمرث وقسم يرث ولا يرث وهو المبيع
وقسم يرث ولا يرث وهو الأنبياء وقسم يرث ويرث وهو من ليس به مانع مما ذكر (لا تور)
التي تقدم هل مونة التجهيز خمسة عشر (الأول) الزكاة (الثانى) حق الحنانية (الثالث) الرهن (الرابع)
المبيع إذا مات المشتري مقلداً (الخامس) حصة العامل فى ربح القراض (السادس) سكنى المعتدة
من الوفاة بالحمل (السابع) نفقة الأمة المزوجة (الثامن) تكسب العبد بالنسبة إلى زوجته (التاسع)
عليه رده ورجع مما أعطاه فإن كان ثالفاً تعلق حقه بالمعصوب وقدم به نص عليه فى الأم وحكام
فى المطلب (الحادى عشر) المال المقرض (الثانى عشر) نصف الصداق المعين لمطلق قبل الوطء
(الثالث عشر) النور التصديق بعينه (الرابع عشر) رد المشتري المبيع بسبب ومات البائع قبل قبض
الشيء قديم به المشتري (الخامس عشر) الشفع مقدم بالشفع إذا دفع عنه للورثة حكى استثنائه
عن الأستاذ أبى منصور (ضابط) الوارث يقوم مقام المورث قطعاً فى الأعيان والحقوق وبيان
الطلاق المسم والمبين المتوجه عليه وعلى الأصح فى خيار المجلس واستيفاء المستأجر إذا مات فى أثناء
الإجارة فلا يقوم مقامه قطعاً فى تعيين الطلاق المسم ولا على الأصح فى البناء على حوال الزكاة وأعمال
الحج وأمان القسامة والمقود فى البيع (ضابط) الحقوق الموروثة أقسام مما يثبت (ليعلم) على
الاشترائك ولكل واحد منهم حصة سواء ترك حقوقهم أم لا وهو المال وما يثبت لهم على الاشترائك
ولا يملك أحدهم على الأفراد شيئاً منه وهو القصاص وما يثبت لكلهم ولكل واحد منهم استيفاءه
تيمانه وهو حد القذف وما يثبت لهم وإذا عني بعضهم يوفر على الباقي وهو حق الشفعة (لطيفة)
أم ورثت السدس وليس لولدها ولد ولا ولد ابن ولا عدة من الإخوة والأخوات وذلك فى مسئلة
زوج وأبوين ورثت الربع كذلك فى زوجة وأبوين (أخرى) للاحدة ورثت مع أمها بالحدود
وصورتها أن يكون أم ولد الميت ولها أم أم أمه بأن يزوج أمه بنت خالتها وأما موجودة بخلف
ولدا فبموت الولد فيخلف أم ابنه وأما التي تسمى أم أم أمه فترث السدس ذكرها القاضى
أبو الطيب ولا نظير لما (ضابط) يقع التوارث من الطرفين فى النسب إلا ابن الأخ يرث عمته
ولانتره وكذلك الم يرث ابن أخيه وابن الم بنت عمه والحدة للأم ولد بنتها ولا عكس وفى
الزوجة إلا الميتة فى القديم نرثه ولا يرثها ولا يقع التوارث فى الولاء من الطرفين إلا فيما إذا
(قوله من البين) لعله البين أى بين الورثة (قوله للميتة) أى بينه وبين المعصوب بأن كان المعصوب
خالياً أو أخذه الظالم (قوله فإن كان) أى المعطى من القيمة (قوله وبيان الطلاق الخ) أى بأن الوارث
مرف من المورث المطلق فينت للناس (قوله استيفاءه) أى طلب وفاء الحق عند القاضى فهو
يكنى ولا يحتاج كل واحد بخلاف القصاص (قوله أم ابنه) لعله أبه (قوله الميتة) أى البائنة
قال لزوجته أنت طالق

ثبت لكل منهما على الآخر كان اعتق الذي عبدا ثم لحق بدار الحرب ثم أسلم العبد المعتق واسترق
 عبده بغيره أو شراء فاعتقه وكان تزوج عبدا بعتقه فأولدها ذكر فهو حرة لأمه وكبر واشترى
 عبدا فاعتقه فاشترى هذا العتق أباح عبده فاعتقه فقد جرد عتقه للأب (ولابنه) من موال الأم إلى
 هذا المولى الذي اعتق أباه فالولاء ثابت لكل منهما على الآخر للابن على المعتق بمباشرة عتقه وللمعتق
 على الابن بعتقه أباه وكان اشترى أختان أمهما وعتقت عليهما ثم اشترت أم البنتين أباهما واعتقت
 فالبنتين الولاء على أمهما بالمباشرة ولأمهما عليهما الولاء باعتق أبيهما (ضابط) لا يبرأ الذكور
 الأنثى من الإخوة والأشقاء إلا في المشتركة (ضابط) الإخوة للأم محلفوا غيرهم في أشياء يرون مع
 من يدلون به وهي الأم ومحبوها من الثلث إلى السدس ويرث ذكركم كابنائهم المقررة ويستويان عند
 الاجتماع ويشاركهم الأشقاء في المشتركة ذكركم بدلي محض أنثى ويرث (ضابط) كل جدة فهي بوارنة
 إلا مدلية بذكرين أنثيين (ضابط) لا ينقلب أحد إلى التعصيب بعد أن يفرض له إلا الحديق الأكبرية
 (قاعدة) لا يجمع أحد بين فرضين أصلا أو يجمع بين الفرض والتعصيب إلا في بنت حتى أخت لأب فانها
 ترث بالبنوة فقط في الأصح (قاعدة) من حص ولد مسلم وورث من كافر وصورته أن يموت الذم
 عن زوجة حامل فتسلم الأم قبل الوضع ذكره الرافعي (أخرى) قال الإسوي رجلا نكح حرة
 نكاحا صحيحا ومعه ذلك لانه إذا مات (وصورتها) ما ذكره الففال في فتاويه أنه لو طلق رجلا وادعى
 أن عدتها انقضت بولادة أو سقط قبل منه وجاز له نكاح أختها وأربع سيواها فلو كذبت لم يبرأ
 نكاحها في ذلك نعم نزلت بالنسبة إلى حقها حتى أنه يجب الإنفاق عليها ولو مات ورثته المطلقة خاصة
 (ضابط) ولولادة الإخوة بمنزلة آبائهم إلا في مسائل (الأول) ولولد إخوة للأم لا يرون خلاف
 آبائهم (الثانية) يحجب الأخوان الأم من الثلث إلى السدس بخلاف أولادها (الثالثة) يشارك
 الأخوان الأشقاء الإخوة للأم في المشتركة ولا يشاركهم أولاد الإخوة الأشقاء (الرابعة) أجدد
 لا يحجب الإخوة ومحب أولادهم (الخامسة) الأخ يعصب أخته لأنها غير وارثة (السادس) الأخ
 لا يورث محجب الأخ للأب ولا محجب ولده بل يحجب ولده بالأخ للأب (السابعة) ولولادة الأخ
 إذا كانت عماتهم عصيات لا يرون شيئا وآبائهم يرون (باب الوصايا)

(ضابط) لا تصح الوصية بكل المال إلا في صور (الأول) أنه عبدا لأماله غيرهم واعتقهم ومانوا
 عتقوا في قول أبي العباس ونقل الرافعي نرجحه عن الأستاذ ولم يذكر ترجيحاً غيره (الثانية) لا تصح
 إذا أوصى بكل ماله صح (الثالثة) من ليس له وارث خاص فأوصى بكل ماله يصح في وجه
 (كتاب النكاح)

قال ألقيني لبس لنا عبارة شرعت في عهد آدم إلى الآن ثم تستمر في الحنة إلا الإيمان والنكاح
 (قاعدة) كل عضو حرم النظر إليه حرم منه ولا عكس إلا الفرج فإنه محرم نظره في وجهه ويجوز
 منه بلا خلاف (قاعدة) لا يباشر مسلم عقد كافر بغير وكالة إلا الحاكم والمالك وولي المالك
 المسلم أو الخنثى وولي المحجور عليه المسلم (قاعدة) لا مدخل للوصي في تزويج الأنثى إلا في أمة التسبيح
 (ضابط) الولي في الإيجاب تنقسم (أحدها) بجبر وجبر وهو الأب والجد في البكر والخنثى

(قوله ورثته المطلقة خاصة) أي دون زوجته الجديدة

وكان في المثلث لم يعلم
 بأنها زوجته بأن
 تزوجها له وكيله (مع
 ظنه غيرهما نفذ ما
 أوفعه نوما عليهما)
 ولا عبرت بظنه لأنه
 خاطب محل الوقوع
 فوقع ما قبله وخالف
 فيها جماعة (وحرة
 مهابط) ما
 وظنها زوجته الفنة
 أي فانها تعتد قرين على
 المصحح (نظرا لظنه
 أو إن بان خلافه
 كذلك عكسه على
 المرجح) وهو ما لو
 وطئ أمة بظنها زوجة
 الحرة فالأصح أنها تعتد
 ثلاثة قروء القاعدة
 الرابعة والثلثون
 مع المناصب الثمانية
 وثلاث ثلثها والاشتغال
 بنوى المقصود قد
 قالوا عن المقصود
 إعراضا بعد عن
 المقصود حتى يبطل
 بسببه المقصود من
 فروعها ما لو قال الشفيع
 للمشتري اشتريت رجلا
 فلا بعدر به وبطل
 شفيعه (قالوا وليس
 ينكر المختلف فيه)
 هذه قاعدة عظيمة
 مضرحة على أصل عظيم
 لأن نسبته إلى المحرم
 ليست بأول من نسبه

إلى المحلل وهذا باعتبار
الأصل وباعتبار
الإبكار الواجب أما
المتدوب فيندب حتى
في المختلف فيه برفق كما في
التحفة (ولكن ينكر
المؤتلف) بلفظ اسم
المفعول فيها (أعني
الذي صار عليه مجعلا)
من المجتهدين من أمة
محمد صلى الله عليه
وسلم كشرع الحمر
واللواط وإتيان البهائم
(واستثنيت أشياء مما
فرعا) أي فرعه
الأصل (جكر فيها
أمر ما فيه اختلف)
ولا ينظر للاختلاف
فيه (وذلك حيث
المذهب الذي وصف)
بالمخالفة (يعقد
مأخذا) أي مدرك قائله
(بحيث) لو حكم به
حاكم (بنقض) أي
يطل حكمه كوطء
المرتهن للمرهونة فإنه
يحد ولا نظر إلى كون
عطاء يبيع إعارة
الحواري للوطء (كذا)
لأعبرة إذا كان (لدى)
أي عند (ترافع) عند
حاكم (إذ يعرض) أي
الترافع (فيه لحاكم)
أي عنده (فبالذي
اعتقد) يكون حكمه

(الثاني) لا تحرم ولا تحرم وهو السيد في العبد على المراجع فيها (الثالث) تحرم ولا تحرم هو السيد في الأميرة
(الرابع) تحريمه هو الولي في السيد (الصورة التي يزوج فيها أحكام عشرة) (الاولى) عدم الولي حتما
أو شرعا بأن يكون فيه مانع من صغر أو جنون أو فسق أو سفه أو لاولى أبعد منه (الثانية) فقله بحيث
لا يعلم موته ولا حياته ولا ينهي إلى مدة يحكم فيها موته (الثالثة) أحرامه (الرابعة) عضله (الخامسة)
فسقه إلى مسافة القصر (السادسة) حمله حيث لا يصل إليه إلا السجان (السابعة والثامنة) ثواريه
وتزوجه (الثامنة والعاشرة والحادية عشرة) إذا أراد نكاحها لنفسه أو طفله العاقل أو ولده وهو
غير محرم فإنه يقبل في الصور الثلاث ولا يتولى الطرفان (الثانية عشرة) أمة المحجور حيث لا أب له
ولا جد (الثالثة عشرة) المحنونة البالغة حيث لا أب لها ولا جد (الرابعة عشرة) أمة الرشيدة التي لا أولى
لها (الخامسة عشرة) أمة بيت المال (السادسة عشرة) الأمة الموقوفة (السابعة عشرة) إلى عشرين
مستولدة الكافر ومدبرته ومكانته ومن علق عنتها بصفة إذا كن مسلمات وقد ألفت هذه الصور
في كراستن سميتها الزمر الباسمة في يزوج فيه الأحكام

(بَابُ عَرَامَاتِ النِّكَاحِ)

(ضابط) يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إلا أربعة أم مرضعة ولدك وبنتها ومرضعة أخيك
وحفيدك وقد نظم بعضهم في قوله
أربع في الرضاع من محلات . وإذا ما نسبتهن حرام
سبعة ابن وأخته ثم أم . لأخيه وحافدهم
وزاد في التعجيز أم العم وأم الحان وأما الابن وجهورته في امرأة لها من ارتضعت من أخت لها من
فذلك الابن وأختها المرأة المذكورة ولا يحرم عليها أن تزوج به وهو أخوها وقد ذيلت على البيتين فقلت
وأخوه ابن وأم عمي وخالي . ناده بعنده إمامهم
(ضابط) العيوب الموحية للفسخ في النكاح إذا علفت منها المرأة قبل النكاح فلا خيار لها إلا
العنة على الأصح

(بَابُ الصَّدَاقِ)

(قاعدة) يجوز إخلاء النكاح عن نسبة المهر إلا في أربع صور المحجورة والرشيدة إذا لم يقوض
الوكيل عن الولي حيث لا تقويض والزوج المحجور إذا انفقرا على مسمى أقل من مهر مثل
الزوجة (قاعدة) لا يفسد النكاح بفساد لصدائق إلا في صورتين نكاح أشغار وإذا تزوج
العبد بكرة على أن يكون رقبته صداقها باذن السيد

(بَابُ الْقَسَمِ)

(قاعدة) قال ألبقيني بكل من استحققت الفقة من زوجة غير رجعية استحققت القسم إلا الواهبة
ومن تخلفت لمرض وقد سافر بجميع نسائه والمحنونة التي يخاف منها لا قسم لها وإذا لم يظهر منها
نشوز ولا امتناع فالنفقة واجبة قلته تحريمها النبي

(قوله أو ولده) أي الكبير بأن كان عابا (قوله فإنه يقبل) أي الشخص (قوله من أخت لها)
لعل لفظ أخت خطأ والصواب أخرى : أي امرأة أخرى (قوله إمامهم) أي صاحب التعجيز
(قوله لا تقويض) أي عن المرأة

(باب الطلاق)

(ضابط) قال في الروق والباب بكل من علق الطلاق بصفة لم يقع دون وجودها إلا في خمس مسائل (الأولى) إذا قال لها إذا رأيت الهلال فأنيت طالق تطلق برؤية غيرها له (الثانية) أنيت طالق برضا فلان (الثالثة) أنيت طالق أمشي (الرابعة) أنيت طالق السنة والبدعة (الخامسة) أنيت طالق طلقة حسنة فيسعة تطلق في الحال في الأربعة (ضابط) لا يقع الطلاق على أختين متاه إلا في المشترك إذا نكح أختين متاه وطلقهما في الكفر ثلاثا ثلاثا فإنه ينقد فلو أنسلم لم ينكح واحدة إلا بتحليل وزاد البلقيني أخرى تحرعا وهو لما لو طلق زوجته رجعا فعاشها فان العدة لا تنفص ولا يراجع بعد مضي قمرها ويلحقها الطلاق وله نكاح أختها وحينئذ يمكن إيقاع الطلاق عليها مرة واحدة

(باب الإيلاء)

(ضابط) قال البلقيني لا يوقف الإيلاء في مواضع منها إذا آلى من صغيرة لا يمكن وطؤها فإنه يوقف حتى يمكن فيضرب له المدة ومنها الإيلاء المرتد من المرتدة في زمن العدة قلت والإيلاء المطلق من الرجعية موقوف على الرجعة

(باب الظهار)

(ضابط) ليس لنا امرأة يصح ظهارها ولا تصح رجعتها إلا ثلاث (الأولى) ألهمته في إحداهما طالق لا تصح رجعتها مع الإسهام ويصح ظهارها (الثانية) الحرمة والباقي الحامل من الزنا لا تصح رجعتها على رأي ضعيف فيها ويصح ظهارها قطعا

(باب اللعان)

(ضابط) لا يكون إلا واجبا أو حراما فلا أول للنسب ورافع حد القذف والثاني الكاذب والقذف يكون واجبا وحراما وجائزا وينفرد اللعان للنسب بكونه على الفور لأن موضعين الحمل له الأخير إلى وضعه وما إذا احتاج إلى قذف فإنه يؤخره عنه وكل لعان غير ذلك لا فور فيه (ضابط) ليس لنا امرأة تتحقق بالطلقة ثلاثا في تحرعها قبل زواج وحلها بعده إلا الملائع على وجوه ضعيف (ضابط) ليس لنا محمول لا يستلحقه إلا واحد من غير المتن باللعان عن فراش نكاح لا يستلحقه إلا أنانية

(باب العدة)

(ضابط) العدة أقسام (الأولى) معنى محض وهي عدة الحامل (الثاني) تعبد محض وهي عدة المتول عيازا وجهوا لم يدخل بها ومن وقع عن الطلاق يبين براءة الرحم وموطوءة الصبي الذي لا يؤله لثله والصغيرة التي لا تحل فصلا (الثالث) تمامية الإمران والمعنى أغلب وهي عدة الموطوءة التي لا يمكن حلها من يؤكده لثله سواء كانت ذات أفرأ أو أشهر فان معنى براءة الرحم أغلب من التعبد بالعدة المعتد (الرابع) تمامية الإمران والتعبد أغلب وهي عدة وفاة لم يدخل بها التي يمكن حلها بمضي أفرأها في أثناء الأشهر فان العدة الحاص أغلب في التعبد (عدة) كل شقة من طلاق أو فسخ أو طوط أو ولو في الذبر أو استدخال الماء المحرم يؤحب العدة إلا في موضعين أحدهما الحرمة إذا سببت وتزوجها أخرى لا يلزمها العدة بل الاستبراء فان كان زوجها مسلما فقال البلقيني بظهر من كملانهم في السر وجوب العدة خمسة أشهر

(قوله أنت طالق برضا) أي قال هذه على وجه التندم (قوله قل زوج) أي آخر (قوله لا يستلحقه إلا) لعل إلا زائدة

كما قد انعقد) ومن ثم حد حتى شرب التبيد كذا قاله السيوطي وهذه العلة كما قال في التحفة هي الأصح لكن تسميته مسكرا حينئذ تسمية مجازية واعلم أنه يرد على قولهم هذا حد الزنا فانهم جعلوا الشبهة فيه دائرة للحد ولم يعتبروا بمذهب الحاكم وكذا لم يعتبر شبهة اختلاف العلماء في السرة وقطع الطريق وفيها أي التحفة والكلام في غير الختسب أما هو فينكر وجوبا على من أحصل بشيء من الشعائر الظاهرة ولو سنة كصلاة العبد والأذان فيلزمه الأمر بهما ولكن لا يقاتلهم انتهى (وجبت للمتنكر فيه كإناه حق كزوج) شربت زوجته نبذا فله الإنكار عليها (فافهم البيانا ويدخل القوى) أي الأشد أحكاما (على الضعيف) هذه قاعدة و (قد قالوا) فيها ما ذكر وفرعوا عليها إدخال المحج على العمرة (ولا عكس) أي لا يدخل الضعيف على القوى كالعمرة على المحج إذا لا

يستفيد به شيئا (محقق)
 ما ورد (ولو وطئ)
 أمة ثم تزوج أختها
 حرمت لأن الوطء
 بفراش النكاح أقوى
 ولو تقدم النكاح حرم
 عليه الوطء بالملك
 وقياس هذه القاعدة
 أنه لو كان عينا ونوى
 عند الوجه رفع الحدث
 الأصغر وعند اليمين
 رفع الحدث الأكبر
 أنه لا يصح والظاهر
 الصحة لأن الحنابلة
 حالة في جميع البدن فأى
 عضو وجدت عنده
 النية صح ارتفاع
 حدثه ومنه ما واغتسل
 للبيعة ثم أجنب في أثناء
 غسله فلا يبطل ما مضى
 كما هو ظاهر وما يستثنى
 أيضا ما لو نوى صوم
 نفل ثم أراد في أثناء
 نية الفرض لم يصح
 وهل يصح عكسه وهو
 ما لو نوى في أثناء شوال
 صوم غد عن القضاء
 ثم في أثناء شرك معه
 بنية صوم الست مثلا
 أم لا القياس نعم
 (وفي وسائل الأمور
 مختصره ما ليس لي
 المقصود منها بخبر)
 ومن فروعهما جزمهم
 بطلان توقيت الفها

للمسلم قال والأرجح عند الاستبراء بحضة لعموم الأخبار في استبراء المنيات قال أبو ذؤيب رتب
 حل ما سبق وأولى في الاكتفاء بحضة الثاني الرضيع مثلا إذا استدخلت زوجته ذكره ثم فسخ
 النكاح فلا حدة (ضابط) كل من انقضت عدتها بالأقراء فلا يبطل إلا إذا ظهر حملها من غير زنا
 والمتحرة إذا زال حملها بعد انقضاء عدتها فظهر أنه من عليها بنية كما لو أوبأ بالأشهر فكذلك إلا
 بالحمل المذكور وبوجود الحيض في الأيسة على ما رجحه جماعة (ضابط) لا تنقض العدة
 بالأقراء أو الأشهر مع وجود الحمل إلا في حمل الزنا وقتما لو أخيل خلية بشبهة ثم نكحها ووطئها
 فلا تدخل فعند بعد وضعه الفراق ولو رأت الدم وحملناه حيفا انقضت عدة الفراق على الأرجح
 وكذا بالأشهر قاله البلقيني (ضابط) لا تعتبر في العدة أقصى الأجلين إلا فيما إذا طلق أحدى نساءه
 ومات قبل البيان أو أسلم على أكثر من أربع ومات قبل الاختيار أو مات زوج أم الولد وميئدها
 ولم يتر السابقي (ضابط) ليس لنا حرة تعتد بقرابين إلا الموطوءة بشبهة على ظن أنها زوجته الأمة
 ولا أمة تعتد بثلاثة أقراء إلا الموطوءة بشبهة على ظن أنها زوجته الحرة في الأصح (ضابط) ليس لنا
 امرأة تعتد لطلاق ونحوه ثلاثة قروء يسلمون بشهرين وخمسة أيام إلا القبطية التي تزوجت ثم أقرت
 بالرق فإن أولادها قبل الإقرار أحرار وبعده أرقاء وتعتد بثلاثة قروء لطلاق ونحوه وللوفاء بشهرين
 وخمسة أيام لأن عدة الوفاة لا تنقضي على الوطء فلم يوتر ظن الحرة في زيادتها وتسلم ليلة ونهارا
 مكاثرة وبسافر بها بغير إذن مالكها وقد ألف بعضهم في ذلك فقال :
 • سئل الحرة عن حرم تزوج حرة
 • بتولية القاضي على مهر مثلها
 • فأولدها حرا وعبدًا وحرة
 • على أنه إذا الطول والبسر والبقى
 • وعندها لو طلفت وهي حرة
 • على أنه لو مات عنها نفقت
 • وقبل بقره واحد وهي حرة
 • نعم وله تسليمها دون حرقه
 • ويوطئها بشرق البلاد وغيرها
 • ولا عجب إن أعوز الحرة أمرها
 • (والشيخ نجم الدين البادري فيها أيضا)
 • عن امرأة حلت لصاحبها عقدًا
 • بثلاثة أقراء حددن لها حدًا
 • بقره من الأقراء يأتي (بها فردًا)
 • فما جأه قد أجه العسل القردا
 • ما أقرت بقرى بعد أن نكحت عتدا
 • (قوله فلا يبطل أي الانقضاء
 • ما جأه تاج العرب من يوسس
 • ع

• سئل الحرة عن حرم تزوج حرة
 • بتولية القاضي على مهر مثلها
 • فأولدها حرا وعبدًا وحرة
 • على أنه إذا الطول والبسر والبقى
 • وعندها لو طلفت وهي حرة
 • على أنه لو مات عنها نفقت
 • وقبل بقره واحد وهي حرة
 • نعم وله تسليمها دون حرقه
 • ويوطئها بشرق البلاد وغيرها
 • ولا عجب إن أعوز الحرة أمرها
 • (والشيخ نجم الدين البادري فيها أيضا)
 • عن امرأة حلت لصاحبها عقدًا
 • بثلاثة أقراء حددن لها حدًا
 • بقره من الأقراء يأتي (بها فردًا)
 • فما جأه قد أجه العسل القردا
 • ما أقرت بقرى بعد أن نكحت عتدا
 • (قوله فلا يبطل أي الانقضاء
 • ما جأه تاج العرب من يوسس
 • ع

• عن امرأة حلت لصاحبها عقدًا
 • بثلاثة أقراء حددن لها حدًا
 • بقره من الأقراء يأتي (بها فردًا)
 • فما جأه قد أجه العسل القردا
 • ما أقرت بقرى بعد أن نكحت عتدا
 • (قوله فلا يبطل أي الانقضاء
 • ما جأه تاج العرب من يوسس
 • ع

(قوله فلا يبطل أي الانقضاء
 ما جأه تاج العرب من يوسس
 ع

وإحلالهم في الكفالة
لأن الضمان هو المقصود
ومن فروعها عدم
حرمة السفر ليلة الجمعة
وعدم حرمة بيع مال
الزكاة قبل الحلول وعدم
حرمة حيلة بطلان
الشفعة وغير ذلك وعدم
وجوب قبول ثمن
الماء في الطهارة وغير
ذلك وهذه القاعدة
أغلبية فما يستثنى منها
يحرم التثليث في
الوضوء عند ضيق
الوقت مع جواز
الاشتغال بالسنن في
نظيره من الصلاة عند
شروعه فيها وقد بقي
ما يسهل ومنها وجوب
استعارة الدلو والرشا
وفعل الزرع للماء وغيره
ذلك كمن أكل نحووم
بقصد إسقاط الجمعة
وكن سلك الطويل
لفرض القصير
(القاعدة الثامنة
والثلاثون الميسور
لا يسقط بالمعسر)
أصلها قوله صلى الله عليه
وسلم إذا أمرتكم بشيء
فأتوا منه ما استطعتم
الحديث الصحيح
(كذلك مما فقدوا
...)

(باب الرضاع)

قَالَ فِي التَّلْخِصِ الرِّضَاعُ أَقْسَامُ (أحدهما) مَا لَا يَحْرُمُ لَا عَلَى الرَّجُلِ وَلَا عَلَى الْمَرْأَةِ وَهُوَ لَيْزُ الرَّجُلِ
وَالْحَنِي وَالْمَيْتَةِ وَالرَّضْعُ بِهِ مَنْ لَهُ سَحْلَانِ (الثاني) مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ دُونَ الرَّجُلِ وَذَلِكَ لَيْزُ الزَّانَا
وَالْبَكْرِ وَالنَّبِيِّ الَّتِي لَمْ تَنْزَوْجْ وَالْمَلَاعِنَةُ وَالْمَرْوُجَةُ غَيْرَ الْمَدْخُولِ بِهَا (الثالث) مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ
دُونَ الْمَرْأَةِ وَهُوَ مَا لَوْ رَضَعَ مِنْ خَمْسِ مَخَوَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ لِرَجُلٍ خَمْسَ رَضَعَاتٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ دُونَهَا
(الرابع) مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا وَهُوَ وَاضِحٌ

(باب النفقات)

(قاعدة) البائن - القابل لما نفقة. بنص القرآن وهل هي التحمل لأنها يجب بوجوده وتسقط بعده
أو لما بسببه لأنها يجب على المؤسر وغيره قولان أحدهما الثاني وبخروج علي القولين اثنين وثلاثين
فرعها (الأول) يجب على العبد إن قلنا لها وإلا فلا (الثاني) تسقط نفقة الزمان إن قلنا له وإلا فلا
(الثالث) المعنونة عن فسح منها أو بسببها إن قلنا له ويجب وإلا فلا (الرابع) لا عنها ونفي التحمل ثم
أنكذب نفسه إن قلنا لها أخذت عما مضى وإلا فلا (الخامس) المعنونة عن وطئه تكاح قاسد
أو شبهة إن قلنا له ويجب وإلا فلا (السادس) طلقها ناشئة إن قلنا له ويجب وإلا فلا (السابع)
نشزت بعد الطلاق إن قلنا له ويجب وإلا فلا (الثامن) ارتدت بعد الطلاق كذلك (التاسع) بضع
ضمان النفقة إن قلنا لها وإلا فلا (العاشر) اعتبر بها استقرت في ذمته إن قلنا لها وإلا فلا (الحادي
عشر) نفي مقدرة إن قلنا لها وإلا فلا (الثاني عشر) كان الزوج خرا وقي أمة والولد خرا وقلنا لا نفقة
للأمة الحامل إذا طلق إن قلنا له ويجب وإلا فلا (الثالث عشر) كان الحمل رقيقا بقرق الأم إن
قلنا لها ويجب وإلا فلا لأن نفقة الولد الرقيق على مالكة لأعلى أبيه (الرابع عشر) مات الزوج
قبل وضعه إن قلنا له تسقط لأن نفقة القريب تسقط بالموت وإلا فوجبهان (الخامس عشر) مات
الزوج عن تركه إن قلنا له ويجب في حصته من التركة وإلا فلا (السادس عشر) لم يخلف مالا وخلف
أبا ويجب عليه إن قلنا له وإلا فلا (السابع عشر) أبرأت الزوج منها إن قلنا لها وإلا فلا (الثامن
عشر) أعتق أم ولده الحامل منه إن قلنا له ويجب وإلا فلا (التاسع عشر) عجل لها النفقة بنهر أمر
الحاكم إليها تسقط تسقط (العشرون) نصرت من الزكاة إن قلنا له وإلا فلا (الحادي والعشرون) سافرت
بأذنه لغرضه إن قلنا له ويجب وإلا فلا (الثاني والعشرون) أحرمت بأذنه كذلك (الثالث والعشرون)
عجزوا الاعتراض عنها إن قلنا لها وإلا فلا (الرابع والعشرون) أسلم قبلها إن قلنا له ويجب وإلا فلا (الخامس
والعشرون) سلم إليها نفقة يوم فخرج الولد ميتا أو له أسرد إن قلنا له وإلا فلا (السادس والعشرون) غلبه
خطفها إن قلنا لها وإلا فلا (السابع والعشرون) تملك النفقة بالتسليم إن قلنا لها وإلا فلا (الثامن والعشرون)
أنفها متلف بعد تسليمها إن قلنا لها وإلا فلا (التاسع والعشرون) قلد المعسر على الاكتساب
وجب إن قلنا له وإلا فلا (الثلاثون) حملت الأمة من رقيق في صلب النكاح فلم تنفق على سيده إن قلنا
له وإلا فعل العبد بحق النكاح وبالصورة السابقة صورتها في المبتوتة (الحادية والثلاثون) نشزت في
النكاح وهي حامل تسقط نفقتها إن قلنا لها وإلا فلا (الثاني والثلاثون) اختلفت المبتوتة والزوج في

(قوله وخلف أبا) هو وجد الحمل (قوله إليها) لعله بها (قوله وإلا فلا) في وجهه مشكل فتأمل (قوله
الاغتياض عنها) أي بأن يستصلحها (قوله أسلم) أي الزوج (قوله ويجب) أي الاكتساب (قوله له) لعله لها

وقت الوضع قتالت وضعت اليوم وطالته نفقة شهر وقال بل وضعت من شهر قال قولها وعليه
 البتة لا يصل عدم الولادة قال الرافعي وهذا ظاهر على قول أن النفقة للحامل فان قلنا للقتل لم
 تطالب لسقوطها فخصي الزمان

(باب الحضانة)

(ضابط) قال الحامل الأم أولى بالحضانة إلا في صور: إذا امتنع كل من الأبوين من كفالته فانه
 يلزم به الأب وإذا كان محرراً أو مسليماً أو مأموناً وهي خلاف ذلك أو يريد سفر نفقة أو تزوجت زاد
 غيره وإذا كانت الأم محتونة أو لا لبن لها أو امتنع من أرضاعه أو عيابه كما عتق ابن الرقية أو غيرها
 من صور أو جدام كما أفتى به جماعة (ضابط) إذا اجتمعت نساء القرابات فلتأخذ الأم أولى إلا في صورة
 واحدة وهي إذا اجتمعت الأخت للأب والأخت للأم فالأخت للأب أولى على الحديد

(كتاب القصاص)

(ضابط) القتل أربعة أقسام (أحدها) ما يوجب القصاص أو الدية والكفارة وهو القتل العمد
 العدوان المكافئ ولا مانع (الثاني) ما لا يوجب واحداً منهما وهو قتل المرتد والزاني المحصن ونحوهما
 (الثالث) ما يوجب الدية والكفارة دون القصاص وهو الخطأ أو شبه العمد وبعض أنواع العمد
 (الرابع) ما يوجب القصاص والكفارة دون الدية وهي ما إذا وجب (على أحد) قصاص في النفس لقتل
 مورثه فجنى على القاتل ففقطم يديه فانه ليس له بعد ذلك الدية لو عني ولو أراد القصاص فله (ضابط)
 قال في التلخيص كل عاقل بالغ قتل عمداً وجب القود إذا كان متكافئاً في الأصل وإذا ورث القاتل
 بعض قصص المقتول (قاعدة) قال في الرونق لا يجب القصاص بغير مباشر إلا في المكره والشهود
 إذا رجعوا (فائدة) المقاتل الدماغ والعين وأصل الأذن والخلق ونقرة النحر والأخداع والخاصرة
 والإحليل والأنبين والكثانة والعجان والخصندر والبطن والضرع والقلب (قاعدة) يعتبر في القصاص
 التساوي بين الجاني والمجني عليه في الطرفين والواسطة حتى لو تخطت حالة لم يكن المقتول فيها كفو
 للمقاتل لم يجب القود لأنه مما يدرأ بالشبهة ونظيره في ذلك الصيد بشرط فيه كون الحي الصيد على محل
 ذبيحته في الطرفين والواسطة لأن الأصل في الميتان الحرمه وكذا في تحمل العاقلة يعتبر الطرفان والواسطة
 لأنها مؤاخذه بجناية وهي معذولة عن القياس فاحتيط فيها كما تحاط في القود وأما الدية فيعتبر فيها حال
 الموت لأنها بدل متلف فيعتبر بوقت التلف (قاعدة) من قتل بشخص قطع به ومن لا فلا واستثنى
 في الشرع الصغير من الأول ألبه الشلاء مثلاً فان صاحبه يقتل فأنله ولا يقطع لأن شرطها أن يكون نصف
 من صاحبه وليست شلاء كذلك واستثنى البلقيني من الثاني إذا جنى المكاتب على عبده في الطرف فله
 القصاص منه كمنص عليه في الأم سواء كانت عليه أم لا مع أنه لا يقتل به على الأصح قال ولم يرض
 تعرض لاستثنائها (قاعدة) ماله مفصل واحد مضبوط من الأعضاء تجرى فيه القصاص كما لا فلا
 فمن الأول اليدان والرجلان من الكوع والكعب والمرفق والركبة والمنكب والفخذ وأما من الأصابع
 ومن المضبوط العين والحفن والمسارن والأذن والذکر والأنثيان والأليان والشفرة والشفة

(قوله المكافئ) لعله في المكافئ (قوله على أحد) لعله لأحد (قوله والأخداع) عرفان في موضع
 الحجابة أي في القفا (والعجان) مثل كتاب ما بين الخصى وحلقة الدبر أو مصباح (قوله سواء
 كانت عليه أم لا) لعل هذه الجملة زائدة (قوله واحد) لعله أو أحد (قوله والأليان) لعله والأليتان

به إذا لم يتيسر فعله
 على وجه الأمر بل على
 بعضه (لا ينفذ
 بالمصور) أي بعدم
 القدرة على الكل فيجب
 البعض المقصور عليه
 (حسباً انجلا وهي)
 كما قال ابن السبكي تبعاً
 للإمام (من الأشهر
 في القواعد وأصلها
 من الحديث الوارد)
 وهو ما مر وفروعهما
 كثيرة ومنها من قدر
 على الإيماء بالركوع
 والسجود وجب ومنها
 من قدر على بعض غسل
 أعضاء الوضوء أو مسح
 بعضها بالتراب وجب
 ومنها غير ذلك وهي
 مع ذلك أغلبية ومن ثم
 قال (وخرجت) عنها
 (مسائل كالموسر)
 لزمته كفارة (بالبعض
 من رقة المكفر) أي
 من لزمته الكفارة فهل
 يعتق ذلك البعض (لا
 يعتق البعض وإنما
 انتقل قطعاً لما وراه
 من البذل) في مثل كفارة
 الظهار مثلاً (وقادر
 لبعض صوم اليوم
 لا يلزمه إمساكه) لأنه
 ليس بصوم شرعي
 (كما اعتلا) أي عدا

واللسان وقطع السن ويترجع أهل الحرة في سبل الأنثيين أو أحدهما ودفعهما ومن الثاني كسر النظام
ودق الأنثيين فبما تحته الرافعي واللطمة والضربة
(باب استيفاء القصاص)

قال الماوردي يعبر في استيفاء القصاص عشرة أشياء (أحدها) حضور الحاكم أو نائبه (ثانيها) حضور شاهدين (ثالثها) حضور الأعداء فربما يحتاج إلى الكف (رابعها) يؤمن المقتصر منه بقضاء ما عليه من الصلاة (خامسها) يؤمر بالوصية فيما له وعليه (سادسها) يؤمر بالتوبة من ذنوبه (سابعها) يساق إلى موضع القصاص برفق ولا يشتم (ثامنها) تشدد عورته بشداد حتى لا يظهر (تاسعها) يند غيبة بمصابة حتى لا يرى القتل (عاشرها) تحذ عفته ويضرب بسيف صاري لا كال ولا مسوم (قاعدة) لا يستوفى القصاص إلا بأذن الإمام واستثنى حضور (الأولى) السيد يقيم على عبده كما هو مقتضى تصحيح الشبهة أنه يقيم عليه حد السرقة للمحاربة فان حجة أجر والخلاف المذكور في القتل والقطع قصاصاً (الثانية) قال ابن عبد السلام في قواعده وانفرد بحيث لا يرى ينبغي أن لا يمنع من لاسيا إذا عجز عن إثباته وبواقفه قول الماوردي أن من وجب له حد قذف أو نكاح أو غيره وكان ينفذ عن السلطان له اعتقافه إذا قدر عليه بنفسه (الثالثة) قال في الخادم القاتل في الحرابة لكل من الإمام والولي الأمر بقتله دون مراجعة الآخر صرح به الماوردي (قاعدة) من قتل بشيء قتله قتله ويستثنى منها صور ينعين فيها الشيف (الأولى) إذا أوجره خيراً حتى مات (الثانية) إذا قتله بالباطل وهو ممن يقتله غالباً (الثالثة) إذا قتله بسحر (الرابعة) إذا شهدوا برأه فحضر فرجهم ثم رجعوا على وجوهه في التهمات (الخامسة) إذا أسسه أفعى أو حية مع سبع في مضيق فهل ينعين الشيف أو يقتل بمثل ما فعل وجهان حكاهما الماوردي ونقله ابن الرقبة والقصول بالاتر جميع وقضية كلام الأذري ترجيح الثاني (المصور) التي ثبت فيها القصاص دون الدية لو عني عنها المرتد إذا قتل المرتد فيه القصاص ولو عني فلا دية (ضابط) من استحق القصاص فبقى عنه على مال فهو له إلا في صورة وهي مال وجنى عبد فأعتقه السيد ثم مات بالحرابة وله ورثة غير المعنى وأرض الحنابة سُدس الدية أو أكثر فان للورثة القصاص ولو عقوا على مالي كان للسيد لأن أرض الحنابة التي وقعت في ملكه له

(باب الديات)

هي أنواع (الأول) ما يجب فيه دية كاملة وذلك النفس واللسان والكلام والصوت والذوق والمضغ والعقل والسمع والبصر والشم والحنفية والجماع والإحبال والإمضاء والإفضاء والتعش والمشي وصلح الخلد والحمم الثاني على الظاهر على ما في التنبيه وفتره ابن الرقبة بالسلسلة وقال لا ذكركم لذلك في الكتب المشهورة قال الأذري ولا في المذهب وهي غريبة جداً قال نعم ذكرها الحر جاني في الثاني والتحرير تبعاً للتنبيه وأقره المستلزمون قال والظاهر خلافه وزاد الإمام لذة الطعام فهي عشرون (الثاني) ما يجب فيه نصف الدية وذلك في كل عضو وفي البدن منه اثنتان وتكمل الدية فيها وذلك عشرة اليد والرجل والأذن والعين والشفة والحنى والحلمة والإلية وأحد الأنثيين والشفرة (الثالث) ما يجب فيه الثلث وذلك أربعة إحدى طمات الأنف والمأومة والدائمة والحائفة (الرابع) ما يجب فيه الربع وهو الحفن خاصة (الخامس) ما يجب فيه العشر وهو الأصبع (السادس) ما يجب فيه نصف

(قوله أوجره) أي صبه في الخلق اه معصباح (قوله بالسلسلة) لعله بالسلسلة

هذا القول على غيره
(كلما التفتيح أن
يجد بعض الثمن
للمشروع فيه وأراد أن
يشفع فيما يقابله من
الشفص (لا يؤخذ
القط) أي البعض
المذكور (من الشفص
ولن) يمكن منه
(وجبت أوصى باشتراء
رقبة فلم يف الثلث
لغما ما طلب) ورجع
المال للورثة (ومن
على عيب مبيع اطلع
فأرد والإشهاد كل
امتنع) لعدم وجوده
ليكونه مريضاً ولم
يقدر على التوكيل
(عليه) ذلك لا يلزمه
كما انضغ . تلفظ
بالفسخ) إذا لا فائدة في
إشهاد نفسه (في القول
الأصح . القاعدة
التاسعة والثلاثون ما لا
يقبل التبعيض فاختبار
بعضه كاختبار كله
واسقاط بعضه
كاسقاط كله . وكلما
التبعيض ليس يقبل
بنصبه مفعولا ليقبل
مقدما عليه (فهو اختبار
بعضه إذ يحصل) كذا
رأيه وفيه حرازه ولو
قال فاختبار لكان
أوصح وإن كان الضمير

يصلح أن يعود إلى الحكم
المعهم من السياق
(مثل اختيار كله)
كالقصاص فاذا اختار
الوارث لنفسه عن
البعض فهو كاختياره
لكله فيسقط وليس له
المطالبة به والطلاق
كذلك فاذا اختار نصف
نظيفة فهو كاختيار
كله فتصح طلبة
(ويسقط كل ببعض
منه حيث يسقط أي
البعض كما مر) ومنه
نصف طلبة (فتسرى
إلى الباقي) أو بعضك
مطلق فطلقة كما حكى
أي كما حكاه الأصل
(ثم هو) أي حكم
الكل (هل يكون
بالسراية) إلى الباقي من
ذلك البعض (أولا)
بل نفس إيقاع البعض
هو إيقاع الكل (خلاف
شائع الحكاية) فقال
إمام الحرمين في نحو
بعض إنه من باب
التعسير بالبعض من
الكل وقضية كلام
الرافعي أنه من باب
السراية قال في التحفة
وهو الأصح وتظهر
فائدة الخلاف فيها إذا
قالت طلقني ثلاثاً بالف
فطلق واحدة ونصفاً

للشعر وهو خمسة أمثلة الإهام والسن وموضحة الرأس والوجه والمشم كذلك والنفل (السراية)
تأجب فيه عشر العشر وهو كعشر الضلع والرقبة في القديم (ضابط) من كتابي الخلاصة لا يسقط
القصاص كالفمان بالعود في الحرم بل المعاني

(باب العاقلة)

(قاعدة) كل من جنى جنابة فهو المطالب بها ولا يطالب بها غيره إلا في صورتين العاقلة تحمل دية الخطأ
وشبه العميد والصبي المحرم إذا قتل صبياً أو ارتكب موجب كفارة فالجزاء على الولي لا في ماله
(كتاب الردة)

قال النووي في تهذيب الكفر أربعة أنواع كفر إنكار وكفر جحود وكفر عناد وكفر يفاق من أن الله
بواحدة منها لا يعرفه ولا يخرج من النار (قال) الشافعي لا يكفر أحد من أهل القبلة واستثنى من ذلك
المهم ومنكر علم الحزبيات وقال بعضهم المستدعة أقسام (الأول) ما تكفروه قطعاً كفاداً عائنة
رضى الله عنها ومنكر علم الحزبيات وحشر الأجساد والخمس والقائل بقدم العالم (الثاني) مما لا تكفروه
قطعاً كالفائل بتفضيل الملائكة على الأنبياء وعلى أني بكر (الثالث والرابع) ما يهتج خلاف الأصل
التكفير أو عدمه كالفائل بحسن القرآن صحيح البلقبي التكفير والإكثرون عدمه وسباب الشيخين صحيح
الحاملي أن تكفيره والإكثرون عدمه (ضابط) منكر المجتمع عليه أقسام (أحدها) ما تكفروه قطعاً
وهو ما فيه نص وعلم من الدين بالضرورة بأن كان من أمور الإسلام الظاهرة التي اشترك في معرفتها
الخواص والعوام كالصلاة والزكاة والصوم والحج ونحوه (الثاني) ما لا تكفروه قطعاً
وهو ما لا يعرفه إلا الخواص ولا نص فيه كفاداً صحيح بإجماع قبل الوقوف (الثالث) ما تكفروه
على الأصح وهو المشهور والمنصوص على الذي لم يلف رتبة الضرورة كحل البيع وكذا في غير
المنصوص على ما صححه النووي (الرابع) ما لا يكفروه على الأصح وهو ما فيه نص لكسرة حتى غير مشهور
كاستحقاق بنت لابن السدس مع بنت صلب (ضابط) قال من تصح إسلامه صحته ردت جزمته
إلا الصبي المتميز إسلامه صحيح على وجه من وجه ردته (قاعدة) بما كان تركه كفراً
ففعلة إيمان وما لا فلا

(باب التعزير)

(قاعدة) من أتى متعمداً لا أحد فيها ولا كفارة شرعية أو غيرها فلا يستثنى من الأول صور
(الأول) ذوات الهبات في غيرهم نص عليه الشافعي الحديث وحكى الماوردي في ذوى الهبات
وجبهن أحدهما أنهم أصحاب الصغار ذوى كبر وشي أنهم الذين إذا أتوا الدنبت ندموا عليه
وتابوا منه ونص الشافعي عن أنهم الذين لا يعرفون الله ولا دينه الأصل لا يعزرون بحق القرع كما لا أحد
بقدره وإن لم يسقط حق الإمام من ذلك صرح به الماوردي (الثاني) إذا وطئ حليلته في دبرها
لا يعزرها مرة بل ينهي وإن عاد عزر نص عليه في المختصر وصرح به جماعة (الرابعة) إذا رأى من
برئ بزوجته وهو محض فقتله في تلك الحالة لا يعزرها وإن أضافت على الإمام الحمية والغيظ حكاه ابن
الرفعة عن ابن دأود ونقل الماوردي والخطابي عن الشافعي أنه يحمل له قتله باطلاً وإن كان عقاد به من
في الظاهر (الخامسة) إذا نظر إلى بيت غيره ولم يرتدع بالرأى ضربه صاحب البيت بالسلاح ونال
منه ما يردعه قال الرافعي عن النص وإن لم ينل منه صاحب الدار عاقبه السلطان بهذا لفظه
ومقتضاه عدم التعزير إذا نال منه وكأه أحد هذه وقد يقال هذا نوع تعزير شرع لصاحب المنزل
وإن لم يستوفه فلا إجماع استيفاءه (السادسة) إذا دخل واحد من أهل القوة إلى الحرم الذي سماه الإمام

تقع ثنتان ويستحق ثلثي
 الألف على الأول
 ونصته على الثاني وهو
 الأصح اعتبارا بما
 أوقفه لا بما سرى عليه
 انتهى (وما) نافية
 (على الكل يريد البعض
 قطه إلا بفرع) أي
 في مسألة في الفروع
 المذكورة (في ظاهر
 انضبط) قال البيهقي
 فاذا قال أنت على
 كظهر أي فصریح
 وإن قال كأي فكناية
 (القاعدة الأربعون
 إذا اجتمع السبب)
 وهو ما يضاف إليه
 الحكم المتعلق به
 (أو الغرور) وهو
 إبداء ما ظاهره السلامة
 ثم تخلف (والمباشرة
 قلعت المباشرة عليهما
 وجبا السبب والمباشرة
 مجتمعا) كأن دفع شخص
 من شاطئ فاندفع إلى
 الأرض فقصده آخر
 بسيف مثلا نصفين
 أو غضب طعاما فقدمه
 لشخص ضيافة
 ولو لمساكه فأكله
 (فقد من الآخرة)
 أي المباشرة لأنها
 أقوى فلا يغرم إلا
 من باشر نعم لو غرم
 العاصم لم يرد على

للمتعة ونحوهم فرمى منه وقال القاضي أبو حامد لا تغزير ولا غرم وإن كان غاصبا كذا في المهمات
 وكلام أبي حامد في زيادة الروضة لبس فيه وإن كان غاصبا وقال البلقيني ليس هذا بقاص ولا غافل
 مكرها ولا تغزير فيه (السابعة) إذا ارتد ثم أسلم فإنه لا يغزر أول مرة نقل ابن المنذر الاتفاق عليه
 (الثامنة) إذا تكلف السيد عبده مالا يطبق لا يغزر أول مرة بل يقال له لا تبد فان عاد غزر ذكره الرافعي
 (التاسعة) إذا طلبت الزوجة نفقتها بطولوع الفجر قال في النهاية الذي أراه أن الزوج إن قفر على إيجابها
 فهو غنم ولا يجوز تأخيرها وإن كان لا يجلس ولا يوكيل به ولكن يعصى عنه (العاشر) إذا غزر
 من أهل البني بسبب الإمام لم يغزروا على الأصح من زواله الروضة لأنه ربما كان متهيجا لما
 عندهم لينفتح بسببه باب القتال (ويستثنى) من الثاني صور (الأولى) الجماع في رمضان فيه التغزير
 مع الكفارة حكى البيهقي في شرح السنة الإجماع عليه وفي شرح المسند للرافعي ما يقتضيه وجزم
 به ابن يونس في شرح التعجيز وقال البلقيني ما أدعاه البيهقي غير صحيح فإنه عليه السلام لم يغزر
 الجماع في نهار رمضان ولم يذكر ذلك أحد من الأئمة القدماء في خصوص المسألة فالصحيح أنه
 لا يغزر وجزم به ابن الرفعة في الكفارة (الثانية) الجماع الحائض يغزر فاعله بلا خلاف مع أن فيه
 الكفارة ندبا أو وجوبا (الثالثة) المظاهر يجب عليه التغزير مع الكفارة قلت أفنى بذلك البلقيني
 وقد ظهر في عصره صلى الله عليه وسلم جماعة (ولم يروا أنه غزر واحدا منهم) (الرابعة) إذا قتل من
 لا يقاد به كإبنة وعبد وجب عليه التغزير كما نص عليه في الأم مع الكفارة (الخامسة) البهي القميص
 فيها التغزير مع الكفارة (تمة) ويكون التغزير في غير معصية في صورة (منها) الصبي والمجنون
 يغزران إذا فعلا ما يغزر عليه البالغ وإن لم يكن فعلهما معصية نص عليه في الصبي وذكره القاضي
 حسين في المحنون (ومنها) بني الخنث نص عليه الشافعي مع أنه لا معصية فيه إذا لم يعتده إما فعل
 للمصلحة (ومنها) قال الماوردي يمنع الخنث من يكتب باللهو ويؤدي عليه الأخذ والمعنى
 وظاهره يشمل اللهو المباح (ومنها) قال البلقيني حبس الحاكم من ثبت عليه الدين وأدعى الإعتسار لا وجه
 له إلا أن يدعى أن هذا طريق في الظاهر بين الناس إلى خلاص الحقوق فيعمل هنا عملا بأن الظاهر الملاوة
 (باب الجهاد)

(قاعدة) قال الشيخ أبو حامد وغيره لا يجوز للمسلم أن يدفع مالا إلى الكفار أكابر بن إلا في
 صور إذا أحاط العدو بالمسلمين من كل جهة ولا طاقة لهم وإذا كان في أيديهم أسرى من المسلمين
 يجب اقتداؤهم وإذا جاءت امرأة مسلمة في زمن الهدنة وجب دفع مهر إلى زوجها في قول ضعيف
 (باب القضاء)

(ضابط) قال الرافعي قال العبادي لا يجس المريض والمختلة وابن السبيل بل يوكّل بهم ولا
 يجس الأوكيل ولا القيم إلا في دين وجب معاملته قال شريح ولا يجس الكفيل إذا غاب المكفول
 حيث لا يجب عليه إحصاره ولا يجس المشتع من أداء الكفارات في الأصح لأنها تؤدي بغير
 المال بخلاف الزكاة والمشور (قاعدة) من حبه القاضي لا يجوز إطلاله إلا برضا خصمه
 أو ثبوت قلبه وزيد عليه أو يؤدي ما عليه من الحقوق واستشكل بأنه قد يتلف قبل وصوله إلى

(قوله إذا غزر من أهل البني الخ) لعل العبارة إذا غزر أهل البني بسبب من دون الإمام
 لم يغزروا قائل

المتحقق ليقوت حقه ولو ادعى شخص أن له على المسجون حقا جاز إخراجهم من الحبس لسماع
الدعوى بغير إذن الذي حبس له

(بَابُ الشَّهَادَاتِ)

قال الصنبر مؤيد الحزري يشهد بالسماع في اثنين وعشرين موضعاً : النسب والموت والنكاح
والولاية وولاية الوالي وعزله والرضاع وبضرب الزوجة والصدقات والأشربة القديمة والوقف
والتمديد والتجريح لمن لم يتركه الشاهد والإسلام والكفر والرشد والسفوة والحمل والولادة والوصايا
والحربة والقصاص وزاد الماوردي الغصب (نبيه) أفى النوري بأن شرط الواقف لا يثبت
بالاستفاضة وصرح به ابن الرفعة وقال ابن الصلاح تفقها الظاهر بثبوته ضمناً إذا شهد أنه مع
أصل الوقف لا الاستقلال وارتضاه الشيخ برهان الدين ابن الفركاح (محل) بحوزة الشهادة برؤية
الليل أعمداً على الاستفاضة قال السبكي لم أرهم ذكر ذلك وما إلى خلافه (قاعدة) كل
ما شرط في الشاهد فهو معتبر عند الأداء لا التحمل إلا في النكاح (ضابط) قال الإمام قال
الأئمة الحرة الباطنة تعتبر ثلاث الشهادة على الاعتبار وعلى العدالة وعلى أن لا وارث (قاعدة) الشهادة
على النقي لا تقبل إلا في ثلاثة مواضع (أحدها) الشهادة على أن لا مال له وهي شهادة الإعرار (الثاني) الشهادة
على أن لا وارث له (الثالث) أن يصفه إلى وقت مخصوص كان بدعي بقتل أو ثلاث أو طلاق في وقت كذا
فيشهد له بأن ما فعل ذلك في الوقت فأنها تقبل في الأصح (ضابط) قال ابن أبي الدم لا تقبل الشهادة في الحقوق
المالية إلا بشرط (أحدها) تقدم الدعوى بالحقن المهود به (الثاني) استدعاء المدعي أداء ما من الشاهد
(الثالث) إصفاة الحاكم إليه واستماعها منه وهل يشترط إذنه في الأداء عليه فظهر وهو من الأدب الحسني
(الرابع) لفظة أشهد فلا يكفي غيرها كأعلم وأجزم وأتحقق على الصحيح ولومقوله وإن كان
تفاساً من طريق المعنى لكنه بعيد من جهة المذهب لأن بات الشهادة مثال إن التعبد فلا بدخل
فيه القياس (الخامس) الاقتصار على ما ادعى المدعي فلو ادعى بالالف فيشهد بالالف لم تثبت الزيادة
قطعا وفي ثبوت الألف المدعى بها خلاف تقدم في تفريق الصفة (السادس) أن يودى كل عايد
ما حمله مضر حابه حتى لو قال شاهد بعد أداء غيره وبذلك أشهد بمثل ما شهد به لم يسمع حتى
يصرح بما حمله صرح به الماوردي قال لأن هذا إخبار وليس بشهادة قال ابن أبي الدم وهو
كلام حسن صحيح قال وتعدى ابن قوله أشهد بما وصفت به حتى لا يسمع أيضاً قلت صرح
بهذا الأخير ابن عبد السلام (السابع) أن ينقل ما سمعه أو رآه إلى الحاكم فلو شهد باستحقاق
كذا على عمر ولم يسمع (الموافق التي يجب فيها ذكر السبب) (مها) الإخبار أو الشهادة بنجاسة
الماء وبالردة وبالحرج وقد أجابوا فيها بثلاثة أجوبة مختلفة مع أن مدرستها واحد وهو اختلاف العلماء
في أسبابها فقالوا في الماء يجب بيان السبب من القاضي والقبيح الخالف ويقبل الإطلاق من الفقيه الموافق
وصحوا في الردة قبول الإطلاق من الموافق وغيره وفي الحرج بيان السبب من الموافق وغيره واعتلوا عن
ذلك في الحرج بأنه منوط بأخبار الحاكم لا بمقتضى الشاهد فلا بد من بيانه لينظر الحاكم أفاض هو أم لا
في الردة بأنه إنما قبل الإطلاق فيها لأن الظاهر من العدل الاحتياط في أمر الدمع مع أن المشهود عليه قادر
على التكذيب بأن ينطق بالشهادتين ويخرج لا يجيز على التكذيب (نبيه) صرح الماوردي

(قوله بالسماع) أي الشهرة (قوله على الاعتبار) لعله الإصرار

الآكل على المذهب ولا
نظير لهذه الصورة أفي
الاستقرار على اثنين
ذكره الزركشي
(كذلك الغرور معها
جملاً) كما لو غر بامرأة
معية أو رقيقة ووطئ
وفسخ نكاحها فإذا غرم
المهر لم يرجع به على
الغار (واستثبتت
أشياء فيما نقل) أي
نقل الأصل تبعاً
للزركشي (كما إذا
غصب شاة وأمر
شخصاً) كغصب أي
جزار (بذبحها ولم
يدر) الجزان (الغرور
فالغاصب الضمان يستقر
عليه بالقطع) أي
بلا خلاف قاله في
الروضة قال الزركشي
ولم يخرجوه على قول
الغرور بالمباشرة (إذا
يغره كذا إذ أسلم زائد
على مستأجر) بالبناء
للمفعول (لحملة فحلاه)
بالتشديد أي حمل الزائد
(توخر جهله) أي
لزائد (فتلفت) دابته
(ضمنها مستأجر كاثبت)
قال الزركشي وإنما
ضمن الغار لأن يد
المباشرة والحالة هذه
كيد الغار لأنه نائب عنه

واستشكله ابن الرفعة
وجوابه ما مر انتهى
(وحينما افتاء بالانقلاب)
لشيء مفت (أهل)
بأن كل الفتوى وصلاح
لها في عرف علماء محله
فيما يظهر (فأخطأ) في
فتواه (فالقضمان وافي)
أي كامل (على الذي
أفتى بلا خفاء) هذا كما
قاله الزركشي فان لم
يكن المفتي أهلا فلا
يضمن لأن المستفتي
مفصر ولم يخرجوه على
قولي المباشرة والغرور
وللرافعي فيه بحث انتهى
قال بعضهم يظهر أنه
يفصل بين المستفتي
الجاهل فيضمن المفتي
مطلقا وبين العالم فلا
يضمن المفتي الجاهل
إذا علم به لتقصيره فان
كان هذا بحث الرافعي
والا فهو بحث آخر
يضم إلى بحثه انتهى
(قلت) ويظهر لي أنه غيره
وأنه عكس المقرر
أخذا من مسألة الطيب
(فاحذر من الخطأ في
الافتاء) حتى لا تدخل
في قوله صلى الله عليه
وسلم في الذي يفتي بغير
علم أنه ضال مضل وقوله
صلى الله عليه وسلم
أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم

والروائي وغيرهما بأنه لو قال الشاهد أنا عرّضت قبل قوله وإن لم يفسر الجرح (ومنها) الشهادة بأستحقاق
الشقة يجب بيان سببها من شركة أو جوار بلا خلاف (ومنها) الشهادة بأن هذا وارثه لا يسمع بلا خلاف
حتى يبين الجهة من أبوة أو بنة أو غير ذلك لا خلاف للمذاهب في توريت قوى الأرحام (ومنها) لو شهد
بغير علم أو غيره من العقود لم يبين صورته فهل يسمع أو لا بد من التفصيل فيه خلاف (ومنها) لو شهد أنه
ضربه بالسيف فأوضح رأسه قال الجمهور يقبل وقال القاضى حسين لا بد من التعريض لا يضحك العظم لأن
الإيضاح ليس مخصوصا بذلك وبعبارة عليه الإمام ثم ترد دفعا إذا كان الشاهد قضاة وعلم الحاكم أنه لا يطلق لفظ
الموضحة إلا على ما يوضح العظم (ومنها) لو شهد بانقال هذا الملك عن مالك إلى زيد فالراجح أنها لا يسمع
لأن بيان السبب وقيل لا يحتاج إليه وقيل إن كان الشاهدان فقيهيين موافقين للمذهب القاضى فلا حاجة إلى بيان
السبب ولا الاحتجاج (ومنها) إذا شهد أن كذا حكم بكذا ولم يبينه فالحصحيح القبول وقيل لا بد من تعيين
الاحتمال أن يكون الحاكم حكما للمحكوم عليه أو ولدا للمحكوم له (ومنها) إذا شهد أن بينهما مراضا عاهدا
فالحكم هو على أنه لا بد من التفصيل واختار الإمام وطائفة عليه وتوسط الرافعي فقال إن كان الشاهد قضاة
موافقا قبل والإفلا (ومنها) الشهادة بالامكراه لا تقبل إلا مفضلة وفصل الغزالي بين القبيح المواقف وغيره
(ومنها) الشهادة بشرب الخمر الأصح الأكفاء بالإطلاق وقيل لا بد من التعريض لكونه كان مختارا عالما
بأنها حرم (ومنها) لو باع عبدا ثم شهد اثنان أنه رجع ملكه إليه قالوا لا يقبل مالم يبين سبب الرجوع
من إقالة ونحوها ويحجى فيه الخلاف السابق (ومنها) الشهادة بالسرقة يشترط فيها بيان كيف أخذ
وهل أخذ من حرز وبيان الجرح وصاحب المال (ومنها) الشهادة بأن نظر الوقف الفلاني لفلان
فانه يجب بيان سببه ولا يقبل مطلقه كما أفتى به ابن الصلاح كمشكلة أنه وارثه (ومنها) الشهادة ببراءة
المدعى عليه من الدين المدعى به قال القاضى لا يقبل مطلقه للاختلاف في أسباب البراءة وخالفه
العبادي (ومنها) الشهادة بالرشد يشترط بيانه للاختلاف فيه (ومنها) الشهادة لانقضاء العدة
لاختلاف العلماء فيه (ومنها) لو شهد بأنه يوم البيع أو يوم الوصية مثلا كان زائل العقل أشرط
تفصيل زواله الدليل (ومنها) الشهادة بأن هذا مستحق هذا الوقف (ومنها) الشهادتان بأن فلانا
طلق زوجته لا تقبل حتى يبين النطق الواقع من الزوج لأنه يختلف الحال في الصريح والكتابة
والتنجيز والتعليق قاله في الأنوار (ومنها) الشهادة بأنه بلغ بالسن لا تقبل حتى يبينه للاختلاف
العلماء فيه خلاف ما لو لم يقل بالسن فاتها تسمع (ومنها) الشهادة على الزنا لا بد من بيان أنه رأى
ذكره في فرجها (ومنها) الشهادة أن هذا من رمضان هل تقبل مطلقا أو لا بد من التصريح برؤية
الهلال لاحتمال أن يكون مستنده الحساب المتجه الثاني وصرح ابن أبي الدم وغيره بالأول ثم بعد
أن اخترت الثاني رأيت السبكي قواه في الخليات فقال قوله أشهد أن الليلة أول الشهر ليس فيه التعريض
للهلال أصلا فيحتمل أن يقال لا يقبل لأن الشارع غلط بالروية إذا استكمال العدة ثم جمع الروية
شهر قبله فتى لم يتعرض الشاهد في شهادته إلى ذلك ينبغي أن لا يقبل أو يجري فيه الخلاف فيما إذا شهد
الشاهد بما لا استحقاق من غير بيان السبب ففيه خلاف لأن ذلك وظيفة الحاكم ووظيفة الشاهد الشهادة
بالأسباب فقط قال (ومنها) أحتمال آخر زائد بوجوب التوقف وهو احتمال أنه اعتمد الحساب كما ذكر
ذلك أحد الوجهين في جواز الصوم بالحساب إذا دل على طلوع الهلال وإمكان رؤيته فلهذا يحتمل أن

على النار (وبضمن
الإمام حينما أمره
لحامل يقتل إن صدر)
فلا يضمن الجلاذ بأمر
الإمام إذا كان جاهلا
كذا قاله السيوطي
(وحينما وقف ضيعة)
كأرض (على قوم)
كأهل العلم لتصرف إليهم
غلثا وصرفت (فبانت
مستحقة) بغصب أو نحوه
(فلا يضمن)
ما أكلوه (إلا واقف
للغلة) قال الزركشي
لتفريده فان عجز فكل
من انتفع به غرم فان
أجرها الناظر فأخذ
الأجرة وسلمها للعلماء
فرجوع مستحق الملك
على المستأجر لا على
الناظر ولا على العلماء
ورجوع المستأجر على
من أخذ دراهمه قاله
الغزالي في فتاويه (وم
نظم الأربعين جملة .
الباب الثالث في القواعد
المختلفة فيها) هل تطلق
أو لا ومن ثم قال (ولا
يطلق الترجيح لاختلافه
في الفروع) فلم بات
على نسق واحد وكأنه
والله أعلم أن الأصحاب
ظهر لهم تساوي فروعها
أعني جرى القاعدة وإلا

يقال لا يقبل الحاكم شهادته حتى يستفسره ويحتمل أن يقال إن عدالة تمنعه من اعتماد الحساب ومن
التوسط المانع من أداء الشهادة ويقتضي الحمل على أنه ما رآه وإنما تواتر الخبر عنده بروايته قال وهذا
هو الأظهر وجزء من أبي أي الدم انتهى (ومنها) قال السبكي إذا نقض الحاكم حكم أحد مسئل عن مستنده
وأما لا يلزم القاضي بيان السبب إذا لم يكن محكما بقضاء (ومنها) لموات عن ابن مسعود ونصراني
فقال كل مات على ديني وأقام كل بينة أشترط في بينة النصراني تفسير كلمة النصراني بما يختص به النصراني
كالتبليط وهل يشترط في بينة المسلم تبين ما يقتضي الإسلام فيه وجهان أحدهم قد يوثقون بما ليس
بإسلام إسلاما (ومنها) إذا ادعى دارا في يد رجل وأقام بينة تملكها وأقام الداخل بينة أنها تملكه
هل تسمع مطلقا أولا بد من استقراء الملك إلى سبب الأصح الأول وترجيح على بينة الخارج بالبد
(ومنها) قال ابن أبي الدم شاع في لسان أئمة المذاهب أن الشاهد إذا شهد باستحقاق زيد على عمرو قرضه
مثلا هل تسمع هذه الشهادة فيه وجهان والمشهور فيما بينهم أنها لا تسمع قال وهذا لم أظفر به منقولاً
مصححاً به هكذا غير أن الذي تلقينته من كلام المروزي وفيه من مدارج مباحثهم أن الشاهد ليس
له أن يرتب الأحكام على أسبابها بل وظيفته أن ينقل ما يسمعه منها من إقرار وعقد تباع أو غير ذلك
أو مشاهدة من التفويض والإنلاف فينقل ذلك إلى القاضي ثم وظيفته القاضي الحاكم ترتب المستنيات
على أسبابها والشاهد شفيق والحاكم متصرف والأسباب الملزمة مختلف فيها فقد يظن الشاهد ما ليس
بملازم شئياً للإلزام فكلف نقل ما سمع أروى والحاكم عهد في ذلك انتهى وقال في المطلب جمع بعض
الفقهاء المواضع التي لا يقبل فيها الخبر إلا مقصلاً فبلغت ثلاث عشرة مسألة أن الماء نجس وأن فلاناً
شفيه وأنه وارث فلان وأن بين هذين رضاعاً وأنه يستحق الثقة والزنا والإقرار به والردة والحرخ
والإكراه والشهادة على الشهادة (وسقط) وزاد غيره أنه قدله وأن المقلوب محصن وأنه شفيق وأنها
مطلقة ثلاثاً وقال الشيخ عز الدين (ضابط) وهذا كله من الدعوى والشهادة والرواية المترددة
بين ما يقبل وبين ما لا يقبل لا يجوز الاعتماد عليها إذ ليس حملها على ما يقبل أولى من حملها على
ما لا يقبل والأصل عدم ثبوت المشهود به والخبر عليه فلا يترك الأصل إلا بيقين أو ظن يعتمد الشرع
على مثله ففرع (منها) قول المرصعة أشهد أني أرضعته وفي الاكتفاء بذلك وجهان أحدهما
القبول والثاني لا لأنها شهادة على فعل النفس فليقل أنه أرضع مني (ومنها) قول الحاكم بعد عزله
أشهد أني تحكت بكذا وفيه وجهان الصحيح عدم القبول (ومنها) القسم إذا قسموا ثم شهدوا لبعض
الشركاء على بعض أنهم قسموا بينهم واستوفوا حقوقهم بالقسم والصحيح عدم القبول أيضاً
(ومنها) لو شهد الأب وأخوه أنه زوج أبنته من رجل وهي تنكر قال السبكي قياس المذهب أنها
باطلة وقد فرق الأصحاب بين مسئلة المرصعة ومسئلة الحاكم والقاسم بأن فعل المرصعة غير
مقصود وإنما المقصود حصول اللبن إلى الخوف وأما الحاكم والقاسم ففعلهما مقصود ويتركان
أنفسهما لأنه يشترط فيه عدالتهما قال السبكي وزيادة أخرى في شرح كون فعل الحاكم والقاسم
مقصوداً أنه إنشاء حديث حكما لم يكن لأن حكم الحاكم إلزام وإبرام الخلاف وقسمه (القسم) تمييز
الحقين وهذه الأحكام تحدث من فعلهما من حيث هو ففعلهما وأما فعل المرصعة فليس بإنشاء بل

(قوله ومن التوسط الخ) لعل الأصل والتوسط المانع من أداء الشهادة يقتضي الحمل أنه الخ

(قوله المروزة) جمع مروز

الشهادة على عمل النفس

والله أعلم

فلم يحسوس ولم يترتب عليه حكم الرضاع من حيث هو فلهما بل ولا يترتب عليه اضلال على ما يقدر
وهو وصول اللبن إلى الحروف حتى لو وصل بغير ذلك الطريق حصل المقصود فبان الفرق بين
المرضعة والحاكم والقاسم قال والذي يشبه فعل الحاكم والقاسم تزويج الأب لانه إنشاء لعقد الكا
يترتب عليه فاذا شهد به كان كشهادة الحاكم والقاسم سواء قال وكذلك لو أن رجلاً وكل رجلاً في
بيع دار ومشت مدة يمكن فيها البيع ثم عزله ثم شهد مع آخر أنه كان يباعها من فلان قبل العزل ينبغي
أن يكون مثل الحاكم ولم أرها مثقولة وقد ذكر الأصحاب حكم إقراره ولم أرهم ذكره ولا يحكم بشهادته
انتهى كلام السبكي (ومنها) الشهادة على الزنا قال المروزي في الإشراف يقول أشهد أني رأيت فلان
ابن فلان زني بفلانة وعني فرجه بفرجها وقال الرافعي في المخرج بشرط (التعريض بسبب رواية
المخرج) أو سماعه فلا بد أن يقول رأيت يزني وسمعتة يذف ومقتضى ذلك الاتفاق على قبول هذه
الصفة في المخرج (ومنها) قال ابن الرفعة في الكفاية إذا كان تحمل الشهادة على الإقرار من غير
استدعاء ولا حضور عنده قال في شهادته أشهد أني سمعته يقر بذلك ولا يقول أقر عندي وقال
السبكي وهو في الحاوي للمأوردى هكذا قال ورأيت أيضاً في أدب القضاء للكراميسي صاحب
الشافعي قال ابن أبي الدائم يقول شاهد النكاح حضرت العقد الحارثي بين الزوج والمزوجة وشهد به
ومن الناس من يقول أشهد أني حضرت واللفظ الأول أصوب ولا يبعد تصحيح الثاني وهو أقرب
من الخلاف في المرضعة قال ومثل هذا شهادة المرأة برؤية الحلال أن يشهد أن هذا أول ليلة من
رمضان فيكتفي به استناداً إلى رؤية الحلال وإن قال أشهد أني رأيت فيه النظر المتقدم قال السبكي
ويخرج منه أن في أشهد أني رأيت الحلال خلافاً كالمرضعة والصحيح القبول قال ولستأ نوافقه على
ذلك بل نقبل قطعاً وليس كالمرضعة قال ومن صرح بقول أشهد أني رأيت الحلال للقاضي حسين
والإمام والرافعي والمروزي في الإشراف وابن سرة من متقدمي أصحابنا قال ولا رؤية في ذلك
ولا أعلم أحداً من العلماء قال بأنه لا يقبل وإنما هو (بحيث) مجرى بين الفقهاء وهو بين الفساد دليلاً
ونقلاً قال والنسب الذي أوجب لهم ذلك ظن أنه من مسئلة المرضعة من جهة أنه أمر محسوس
يترتب عليه حكم قال وليس كذلك ووجه الالتباس أن فعل المرضعة على الحمل فعل يترتب عليه الر
وأما رؤية الشاهد فليست فعلاً من أعين إدراك والإدراك من نوع العلوم لا من نوع الأفعال والخصيص
الشاهد عليها تحقيق ليقينه وعلمه قال وقد ذكر الأصحاب تعرض الشاهد للاستعاضة إذا كانت ثلثة
واختلفوا في قبوله ولا يتوهم جريان ذلك هنا في التعريض للاستعاضة من الإيدان بعدم التحقيق حكى
التعرض للرؤية فإنه يؤكده التحقيق انتهى (ضابط) لا تقبل شهادة التائب قبل الاستبراء إلا في صورة
(أحدها) شاهد الزنا إذا وجب عليه الحسد لعدم تمام العدد وتاب يقبل في الحال من غير استبراء على
المذنب (الثاني) قاذف غير المحصن (الثالث) الصبي إذا فعل ما يقتضي نفسيق البالغ ثم تاب وبلى تآباً
لم يعتز فيه الاستبراء (الرابع) مخفي الفسق إذا تاب وأقر وأسلم نفسه لمجد ذكره المأوردى والرويان
قال في المهمات وهو ظاهر قال البلقي وهو متجه (الخامس) المرتد ذكره المأوردى وما لا يحتاج فيه
إلى الاستبراء غير الشهادة للقاضي إذا تعين عليه القضاء من غير عصى فلو أجاب بعد ذلك لم يستبراء
لأنه لا يمنع الأمتا ولا الول إذا عضل عصى فلوزوج بعد ذلك صحيح بالاستبراء . والغايم في مصيحه
م

لهو مشكل لأنهم كثيراً
ما يطلقون اسم القاعدة
على أشياء قليلة ويستنون
منها نحوها أو أكثر
منها ومع ذلك لم يأنفوا
من إطلاق اسم القاعدة
عليه فتأمل (وهي)
بالاستبراء (عشرون)
قاعدة (وهاك) أي
خمس (عشرين من
القواعد . تحقيقها)
أي معرفتها بدلائلها
(من أعظم القوائد .
وهي القواعد التي فيها
اختلف . والقول في
ترجيحها لم يأنف)
ثم أوضح هذا البيت
بقوله (ولم يستغ)
أي يجز (إطلاقه
لخلف في . فروعها
وعدم التألف) أي
الألفة (والحزم في
بعض الفروع ربما
بأحد الشقين جاء فاعلموا
لكنه في البعض منها
وإن) كثر من المصنفين
مثل هذا وظاهر كلامهم
عدم كراهته لأنه ليس
بجواب ولا قرينة تدل
فيه على كبر ونحوه
(أشبه نحوه لمن تفتنا
وقد جعلت كل جنس
منها . في ضمن فصل
لا يزيد عنها فانحصرت
إذا فصول الباب .

(قوله نية) لعله يشبه (قوله هو بحيث) لعله بحث (قوله التعريض) صوابه التعرض

يقول إذا تَابَ (فائدة) لنا مَحْمُورَةٌ جَبَّ فيها على شَهِيدِ الزَّنا أن يُوَدِّي الشَّهَادَةَ وَتِلْكَ إذا تَعَلَّقَ بِرُكْنِهِ
 حَدَّثَنَا إِدْرِيسُ ثَلَاثَةَ بَازِنَاتٍ ذَكَرَهُ الْمَأُورِدِيُّ وَالرُّوْبَانِيُّ وَنَقَلَ فِي الْكَفَايَةِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَهُوَ مَظَاهِرُ
 (بَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ)

فَالْمَأُورِدِيُّ فِي الْحَاوِي الدَّعْوَى تَحْلِي سِتَةٍ أَضْرِبُ صَحِيحَةً وَفَاسِدَةً وَغَمَلَةً وَنَاقِصَةً وَزَائِدَةً وَكَاذِبَةً
 (فَالصَّحِيحَةُ) مَا اجْتَمَعَتْ فِيهَا شُرُوطُ الدَّعْوَى (فَالْفَاسِدَةُ) مَا اخْتَلَّتْ مِنْهَا شَرْطٌ فِي الْمَدْعَى كَمَا إِذَا ادَّعَى
 الْمُسْلِمُ نِكَاحَ الْخَوْصَةِ أَوْ الْحُرِّ الْمُسْلِمَ نِكَاحَ أُمَةٍ أَوْ فِي الْمَدْعَى بِهِ كَدَعْوَى الْخَمْرِ وَالْمِينَةِ أَوْ سَبِّ الدَّعْوَى
 كَدَعْوَى الْكَافِرِ شَرَاءً صَحِيحٌ وَالْمُسْلِمُ وَطَلَبَ تَسْلِيمَهُ وَكَذَلِكَ مَنْ ذَكَرَ سَبِيحًا بِاطِّلَالٍ لَا اسْتِحْقَاقَهُ (وَالْغَمَلَةُ)
 كَقَوْلِهِ عَلَى عَلَيْهِ شَيْءٌ وَهُوَ الدَّعْوَى بِالْمَجْهُولِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا فِي صَوْرَتَيْنِ (وَالنَّاقِصَةُ) إِمَّا لِنَقْصِ صِفَةٍ
 كَقَوْلِهِ عَلَى عَلَيْهِ لَفٌ وَلَا يَتَيْنُ صِفَتَهَا أَوْ شَرْطٍ كَدَعْوَى النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ وَلِيٍّ وَشُهُودٍ وَكِلَاهُمَا لَا تَسْمَعُ
 إِلَّا دَعْوَى الْمُتَرَفِّعِ مُلْكٍ الْغَيْرِ أَوْ حَقِّ إِجْرَاءِ الْمَاءِ فَلَا يَشَرْطُ تَعْيِينَ ذَلِكَ بِحَدٍّ أَوْ ذَرْعٍ بَلْ يَكْفِي مَحْبُذٌ
 الْأَرْضِ وَالِدَارِ (وَالزَّائِدَةُ) نَارَةٌ تَقْصِدُ حَقَّ نَحْوِ ابْتِغَاءِ عَلَى أَنْ يَقْبَلِي إِذَا اسْتَقْلَتْهُ (وَالْكَاذِبَةُ) هِيَ الْمُسْتَحِيلَةُ
 كَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ نَزَّاجٌ فَلَا تَزُوجُ فَلَا تَأْمُرُ بِالْبَصَرَةِ (قَاعِدَةٌ) كُلُّ أَحَدٍ مِنْ مَرْهِنٍ وَوَكِيلٍ وَشَرِيكِ وَمُقَارَضٍ
 وَوَلِيِّ عَجُوزٍ وَمَلْقُطٍ لَمْ يَشْكُلْ وَلَمْ يَنْقُطْ لِقَبْطٍ وَمُسْتَأْجِرٌ وَاجِرٌ وَغَيْرُهُمْ يَصْدُقُ بِالْمَنْ فِي التَّلْفِ عَلَى حَكْمِ
 الْأَمَانَةِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبِيحًا أَوْ ذَكَرَ سَبِيحًا خَفِيًّا فَإِنْ ذَكَرَ سَبِيحًا ظَاهِرًا غَيْرَ مَعْرُوفٍ فَلَا بَدَّ مِنْ إِثْبَاتِهِ أَوْ عَرَفِ
 عَمُّومِهِ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى بَيِّنٍ أَوْ عَرَفَ دُونَ عَمُّومِهِ صَدَقَ بَيِّنَتُهُ وَكُلُّ الْمَنْ مَقْصُوفٍ فِي دَعْوَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَثْبَتَهُ
 إِمَّا تَجَزَأَ أَوْ عَلَى الْمَذْهَبِ إِلَّا الْمَرْهِنَ وَالْمُسْتَأْجِرَ (قَاعِدَةٌ) إِذَا اخْتَلَفَ الْعَارِ وَالْمَغْرَمُ لَهُ فِي الْقِيَمَةِ
 فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَارِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتُهُ (قَاعِدَةٌ) إِذَا اخْتَلَفَ الدَّافِعُ وَالْقَائِضُ فِي الْحَقِّ وَالْقَوْلُ
 قَوْلُ الدَّافِعِ إِلَّا فِي صَوْرَةٍ (الْأُولَى) يَبْقَى إِلَى بَيْتٍ مَنْ لَا دِينَ عَلَيْهِ شَيْئًا قَالَتْ بَعَثَتْ يَبْعُوضُ وَأَنْكَرَ الْمِعْوُثُ
 إِلَيْهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ قَالَ الرَّافِعُ فِي الصَّدَاقِ (الثَّانِيَةُ) عَجَلُ رُكْعَةٍ وَتَسَارُعُ هُوَ الْقَبْضُ فِي شَرْطِ التَّعَجُّلِ
 صَدَقَ الْقَائِضُ عَلَى الْأَصَحِّ (الثَّلَاثَةُ) سَأَلَهُ سُائِلٌ وَقَالَ أَنِّي فَقِيرٌ فَعَاطَهُ أَدْعَى دَفْعَهُ قَرْضًا وَأَنْكَرَ الْفَقِيرُ
 صَدَقَ الْفَقِيرُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مُنْعُهُ خِلَافَ مَا إِذَا لَمْ يَقُلْ إِنِّي فَقِيرٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ قَالَهُ الْقَائِضُ حَسَنٌ
 (مَبَاهِلُ الدَّعْوَى بِالْمَجْهُولِ خَمْسٌ وَثَلَاثُونَ مَثَلُهُ) يَجْعَلُ قَاضِي الْقَضَاةِ جَلَالَ الدِّينِ الْبَلْقِينِي وَنَقَلَهَا مِنْ
 خَطِّهِ شَيْخَنَا قَاضِي الْقَضَاةِ عَلَّمَ الدِّينَ الْبَلْقِينِي عَنْهُ (الْأُولَى) دَعْوَى الْوَصِيِّ بِالْمَجْهُولِ صَحِيحَةٌ فَإِذَا ادَّعَى
 عَلَى الْوَرِثَةِ أَنْ مَوْرَثَكَ أَوْصِيَتْ بِي بَنُو أَبِي بَشِيٍّ عَسَمَتْ (الثَّانِيَةُ) الْإِقْرَارُ بِالْمَجْهُولِ تَسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ عَلَى
 الْمُعْتَرِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَمِنْهُ مَنْ تَنَازَعَ كَلَامُهُ فِيهِ وَقَبَّاهُ كَرُحْظَرٍ فَإِنْ أَرَجَعَ عَنْهُ إِذَا أَقَرَّ بِمَجْهُولٍ خَبَسَ
 لِنَفْسِهِ وَلَا يَخْبَسُ إِلَّا مَعَ صِحَّةِ الدَّعْوَى (الثَّلَاثَةُ) الْمَقْصُوزَةُ إِذَا حَضَرَتْ تَطْلُبُ الْعَرَضُ مِنَ الْقَاضِي
 تَفْرِيقًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْمَهْرُ بِالْعَقْدِ فَإِنَّمَا تَدْعِي بِمَجْهُولٍ (الرَّابِعَةُ) الْمُنْعَةُ فَإِذَا حَضَرَتْ الْمَفَارِقَةُ بِسَبَبٍ
 مِنْ غَيْرِ جِهَتِهَا الَّتِي لَا شَرْطَ لَهَا أَوْ هِيَ الْكُلُّ يَطْلُبُهَا فَإِنَّمَا تَدْعِي بِهَا مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى بَيَانٍ ثُمَّ الْقَاضِي
 يُوجِبُ لَهَا مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ مِنْ بَسَارٍ وَإِعْسَارٍ وَتَوْسُطٍ (الخَامِسَةُ) النِّفْقَةُ تَدْعِي بِهَا الزَّوْجَةُ عَلَى
 رَوْحِهَا مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجٍ إِلَى بَيَانٍ ثُمَّ الْقَاضِي يُوجِبُ بِمَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ مِنْ بَسَارٍ وَبَسَارٍ وَتَوْسُطٍ
 (الْسَادِسَةُ) الْكِسْوَةُ (السَّابِعَةُ) الْأَدَمُ كَذَلِكَ (الثَّامِنَةُ) الْحَمُّ كَذَلِكَ وَتَلْتَحِقُ بِهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ سَائِرُ
 الْوَاحِدَاتِ لِلرَّوْحَاتِ (التَّاسِعَةُ) نِفْقَةُ الْخَادِمِ (الْعَاشِرَةُ) كِسْوَتُهُ وَأَدَمُهُ (الْحَادِيَةُ عَشْرُ) الدَّعْوَى عَلَى

(قَوْلُهُ وَالْمُسْلِمُ) أَيُّ وَالْعَبْدُ الْمُسْلِمُ

أربعة (بالرفع) (والشكر) وهو أهدأ
 مكافأة صورية من
 العبد على نعم مولاه
 (للوهاب) أي المعطى
 المرة بعد المرة سبحانه
 (الفصل الأول قالوا)
 أي العلماء (هل)
 صلاة (الجمعة ظهر
 قصرت) إلى ركعتين
 (أو بل صلاة بجائها
 جرت) فيها كما قد نقلوا
 قولان أحدهما أنها
 ظهر قصرت والثاني
 صلاة مستقلة (وقد
 يقول بعضهم) فيها
 (وجهان) ومساك
 الترجيح فيها اختلف
 لالخلف في غروعها
 لأن قولهم أن الخطبتين
 تنزل منزلة الركعتين
 وقولهم لو خرج الوقت
 وهم فيها وجب الظاهر
 بناءً يؤيد كونها ظهراً
 مقصورة وقولهم لو اقتدى
 بعد صلاة الجمعة مسافر
 لزمه الإتمام وقولهم
 ليست الخطبتين منزلة
 ركعتين على المعتمد
 يؤيد كونها صلاة على
 جبالها والأصح كما قاله
 شيخ الإسلام ابن حجر
 في تحفته هذا أغنى أهلها
 صلاة على جبالها ففراء

(وما اختلف) . ليس
كلك بل اختلف بالحكم
لغالب الفروع (ثم)
(القاعدة الثانية الصلاة
خلف محدث) بان حدثه
بعد السلام إذا (غدا)
أى صار (مجهول حال
عند من به اقتدى
مهما نقل صحيحه) وهو
الأصح (فهل تعد .
حاجة) فيحصل فضلها
وهو الأصح (أو
انفرادا) حتى لا تصح
لو كانت جمعة (قد
ورد) بالنقل فيها
(وجهان) للأصحاب
(والرجيح أيضا
مختلف . فبالها من
الفروع قد عرف)
ومن فروع الأول أن
الإمام في الجمعة إذا بان
حدثه وكان زائدا على
الأربعين صحت الجمعة
ومن فروع الثاني ما لو
كان حديث الإمام
وكان من الأربعين
فان الجمعة لا تصح
ولكن الأصح الأول
ولا يرد هذا الفرع لأن
الإمام مستقل بخلاف
بعض المأمومين إذا
بان حدثه بعد الصلاة
وكان من الأربعين
فانها تصح للإمام

المعاشرة بالنسبة منقطع فرضا بحسب البينار والتوسط لتجاوز الدعوى بها من غير احتياج إلى بيان
القاضي يفرض بما يقتضيه الحال (الثانية عشر) الدعوى بالفترة لا يحتاج فيها إلى بيان والقاضي
يوجب فترة متقومة بخمسين من الإبل (الثالثة عشر) الدعوى بنفقة القريب لا يحتاج إلى بيان والقاضي
يفرض ما يقتضيه الكفاية (الرابعة عشر) الدعوى بالحكومة (الخامسة عشر) الدعوى بالأرض
عند امتناع الرد بالتبني القديم (السادسة عشر) الدعوى بأن له طريقا في ملك غيره أو أجر أمان في
ملك غيره قال المروى الأصح أنه لا يحتاج إلى إعلام قبو الطريق والحرى ويكتفى بتحديد الأرض
التي يدعى فيها (السابعة عشر) الواخذ من أصناف الزكاة في البلد المحصور أصنافه يدعى على المالك
استحقاقه ثم القاضي يعين له ما يراه مما يقتضيه حاله شرعا وقد تعدد هذه الصورة بحسب الأصناف
من جهة أن العامل يدعى استحقاقا والقاضي يفرض له ما يراه لأننا نحاله فيبلغ ثمانية صور (الثامنة
عشر) شاهد الوقعة يطلب حقه من القيمة ويدعى بذلك على (أمين) السرية والإمام يعين له ما يقتضيه
الحال (التاسعة عشر) مستحق الرضخ المستحق يطلب حقه من القيمة كذلك وكذلك فأن إذا انفرد
النساء والصبيان والعيبد بقرعة (العشرون) المشروط له جارية مبهمة في الدلالة على القلعة يدعى
بها على أمير السرية والإمام يعين له جارية من الموجودات في القلعة (الحادية والعشرون) مستحق
السلب إذا كان للمسلوب جنابة فإنه يدعى على أمير السرية عند الإمام بحقه من (جنبة مقلدة) والإمام
يعين له ما يراه على الأرجح (الثانية والعشرون) مستحق الشيء يدعى على عمال الشيء والقيمة بحقه
والإمام يعطيه ما يقتضيه حاله (الثالثة والعشرون) من مستحق الخمس من أموال المصالح وذوي القربى
يدعى واجد منهم على عمال الشيء والإمام يعطيه ما يراه مما يقتضيه حاله شرعا وقد تعدد هذه
الصور إلى سبب بحسب بقية الأصناف والتي والقيمة (الرابعة والعشرون) ممن سلم عينا إلى شخص
فجحدتها وشك صاحبها في بقائها فلا يدرى أيتاليب بالعين أو بالقيمة والأصح أن له يدعى على
الشك ويقول في عنده كذا فان بقي فعليه رده وإن تلف فقيمة إن كان متقومًا أو مثله إن كان مثلياً
(الخامسة والعشرون) الوارث الذي يؤخذ في حقه بالاحتياط يدعى على من في يده المال يحقه من
الإرث والقاضي يعطيه ما يقتضيه الحال وقد تعدد هذه الصور بحسب المفقود والخنى والحمل إلى
ثلاث (السادسة والعشرون) المكاتب يدعى على السيد ما أوجب إنشاء وحظه والقاضي يفعل
ما يقتضيه الشرع (السابعة والعشرون) من محضر لطلب المهر وهذه غير المفوضة لأن المفوضة تطلب
القرض وقد تعدد هذه الصورة بحسب الأحوال عن فساد الصداق ووطء الشبهة ووطء الأب
جارية أبنة ووطء الشريك والمكرهة إلى خمس صور فان قيل هذه تحتاج إلى تعيين لأن الذي
سبق في المفوضة إنما هو تفرغ على أنها لا يجب لها بالعقد فدل على أنه إذا قلنا يجب بالعقد يجب التعيين
قلنا ليس ذلك بمراد إنما المراد بذلك على أن قول الزوج بالعقد يطلب بالمهر لا بالقرض على
أحد الوجهين كما ذكره في باب الصداق من أنا إذا قلنا لا يجب المهر بالعقد وهو الأظهر فلما
المطالبة بالقرض فإذا أوجبت بالعقد فمن قال ينشطر بالطلاق قبل التمس وهو المروج قال ليس
لها طلب القرض لكن لها طلب المهر نفسه كما لو وطئها فوجب مهر المثل بطالب به لا بالقرض ومن
قال لا ينشطر قال لها طلب القرض وطلب المهر وكلاهما لا ينفك عن جهالة والقاضي ينظر في مهر

(قوله أمين السرية) صوابه أمير (قوله ثمانية صور) لأن الأصناف ثمانية (قوله جنبة) صوابه جنبة

والمتنظر فيما (و)
القاعدة الثالثة (من
أتى بما ينافي الفرض)
كان أحرم بالظهور أو
العصر ظانا دخول
الوقت ثم بان عدمه قال
السبوطي في أثناءه أو
بعدها (لا) إذا أتى
بما ينافي (التفصيل)
أيضا كان أحرم ظانا
الطهارة وصل ثم بان
أنه محدث فإن صلاته
لا تنقذ فرضا ولا نفلا
(في أول فرض) من
مجموعتين تقديم (مثلا)
يطل فرضه (لفقد
شرطه أو ركنه) وهل
ما صلى يطل لمناقاته
لنيته (أو نقول يبق
نفلا) مطلقا ويؤخذ
منه أنه لو كان في
الأوقات الخمسة لا ينقذ
كذا قال ابن زياد
أخذا من كلام الشافعي
في نظيره في الصوم في
آخر شعبان إذا ظن
دخول رمضان ثم بان
خلاله وقيد به إطلاق
القاضي حين الصحة
في آخر شعبان ١ هـ وفيه
نظرا لأنه يفترض الدوام
ما لا يفتر في الابتداء
وهو ما يقتضيه
إطلاق القاضي حين

الحال ما يقتضيه الحال (الثامنة والعشرون) زوجة المولى تطالبه بالقيمة أو الطلاق (التاسعة والعشرون)
جناية المتولدة بعد الاستيلاء يدعي فيها على الذي استولدها بالقتل الواجب والقاضي يقضي بأقل
الأمريين من قيمتها والأرض وكذلك إذا قتل السيد عبده الخاني أو أعتقه إذا كان مؤمرا فإنه يلزمه
القتل ويدعي به والقاضي يقضي بأقل الأمرين وإذا أفردهما بين الصورتين انتهت إلى ثلاث (الثلاثون)
إذا جنى على عبده في حال رقه فقطع يده مثلام حتى ومات بالسراية فوجب فيه دية حرمان للسيد
لها على أصح القولين أقل الأمرين من كل الدية ونصف القيمة فإذا ادعى السيد على الخاني بطلاله
من جهة الجناية والقاضي يقضي له ما يقتضيه الحال (الحادية والثلاثون) إذا قطع ذكر خنثى
مشكل وأنثى وشفر به وقال غفوت عن القصاص وطلب حقه من المال فإنه يعطى المبتقن وهو
دية الشفرين وحكومة الذكر والأنثيين لهذا يدعي به متهما والقاضي يعين ما يقتضيه الحال وفيه
صور أخرى فيها الأقل بتعدادها بكثرة (الثانية والثلاثون) عوى الطلاق المسم بحائز ويلزم الزوج
بالبیان إذا نوى معينة وبالثنتين إذا لم ينو فإن امتنع حبس (الثالثة والثلاثون) عصى على مسلم فقطع
بده خطأ مثلا ثم ارتد المخرج ومات بالسراية فإنه يجب المال على أصح القولين والمنصوص أنه
يجب أقل الأمرين من الأرض ودية النفس فيدعي مستحق ذلك على الخاني بالحق والقاضي يقضي
بما يقتضيه الحال ويلحق بهذه ما يباظرها من الجنايات مما فيه أقل الأمرين (الرابعة والثلاثون)
إذا استخدم عبده المزوج المكتسب فإن تخليه أقل الأمرين من النفقة وأجرة الخدمة فتدعي زوجته
على السيد نفقتها والقاضي يوجب لها ما يقتضيه الحال (الخامسة والثلاثون) إذا أوصى لزيد والفقراء
بألف درهم مثلا فإن لزيد أن يدعي على الوارث حقه متهما والقاضي يقضي له بمذهبه بناء على أن
المستحق لو أقل متمول وكل ما فيه أقل الأمرين في غير الجنايات يستفاد حكمها مما سبق وكل ما فيه
أقل متمول من غير ما ذكر يستفاد حكمه بما ذكر وإنه أعلم (قال) الغربي في أديب القضاء المدعى
بالمجهول تصح في مسائل (منها) كلما كان المطلوب فيه موقفا على تقدير القاضي فإن الدعوى بالمجهول
تسمع فيه كالمفروضة تطلب الفرض والواهب يطلب الثواب إذا قلنا بوجوبه ومثله الحكومات
والمنفعة ودعوى الكسوة والنفقة والأدم من الزوجة وأقرب (ومنها) الوصية والإقرار (ومنها)
كما ذكره القفال في فتاويه أنه لا تسمع الدعوى بالمجهول إلا لإقرار والغضب إذا ادعى أنه غضب
منه ثوبا مثلا (ومنها) دعوى المهر فيما صححه المهرى وجزم به شريح الروياني قال وقد أبو على
الغزي لا بد من ذكر قدره قال الغزي وقد يدل إن كان المروور مستحقا في الأرض من كل جوانبها
فالأمر كما قال المروور وإن كان حقه منحصرا في جهة من الأرض وهو قدر معلوم فيتجه ما قاله
الغزي (ومنها) قال ابن أبي الدم إذا ادعى إبلا في دية أو غيره في جنين لم يشترط ذكر وصفها
لأن أوصالها مستحقة شرعا (ومنها) ذكر الأرفعي في الوصايا أنه لو بلغ الطفل وأدعى على ولده
الإسراف في النفقة ولم يبين قديرا فإن الولي يصدق بيمينه وظاهره شماع هذه الدعوى المجهولة
لكنه قال في المساقاة إذا ادعى المالك جناية العامل فإن بين قدر ما خان به سمعت دعواه وصديق
العامل يمينه وإلا فلا تسمع الدعوى لهاالة انهي قال البغوي ويبنى أن يكون بذلك في
المسئلة قبلها (قاعدة) إذا نكل المدعي عليه ردت اليمين على المدعي ولا يحكم بمجرد النكول إلا في

(قوله قال الغربي) في نسخة الغزي (قوله دعوى المهر) صوابه المروور (في خيانه)

لن ظن دخول رمضان
بلف خلافة فانه قال
يقع نفلا مطلقا من
شعبان (فيه أن قولان
والترجيح . مختلف
فليكفك التسليح)
أى الإشارة إلى أن
ذلك غير مرجح فيها
شينا وليس كذلك بل
الراجع أنها تنقلب إذا
كانت غير كسوف
بالكيفية الأكمله نفلا
مطلقا (والتذر) الذى
هو الترام مسلم قرينة
(هل سلوكنا به فى .
مسلك فرض) أى
طريق (شرعنا الشريف)
وهو الأصح غالبا (أو
مسلك الحائر قولان
أنى . وخلف ترجيح
الفروع ثبنا) أى تحقق
لنا فن فروعها نذر
التشهد الأول وتركه هل
يسلك به مسلك من
ترك فرضا فيقعد له
أولا الراجع الشافى
والصلاة المنذورة هل
يجب لها القيام أم لا
الراجع الأول (وخرج
النذر عن الشقين) أى
جائر الشرع وواجبه (فى .
صورة نذره القراءة
أعرف . فنية النذر فيها

صورت (منها) إذا طلب السامى الزكاة من المالك فادعى أنه بادر فى أثناء الحول وأنه السامى
نذبا وقيل وجوبا وعلى هذا إذا نكل المستحق غير محصور أخذت منه الزكاة ولا يحلف السامى
ولا الإمام (ومنها) الذى إذا مات وعاد مسلما وادعى أنه مسلم قبل السنة وأنكر حامل الجزية
ففيه من السامى (ومنها) إذا مات من لا وارث له فادعى الخكم أو منصوبه عن إنسان بدين السب
ووجد فى تركته فأنكر ونكل فقبل يقضى بالنكول وصحح الرافى أنه يحبس حتى يقر أو يحلف
(ومنها) قيم المسجد والوقف إذا ادعى للمعبد أو للوقف ونكل المدعى عليه فقد يرد على المباشر أو
لرجحها عند الرافى النفره من أن يكون بأمر سبب ذلك بنفسه فبدأ أو لا فلا ولو ادعى إتلاف مال الوقف
ونكل فلا يرد ثم قبل يقضى بالنكول وقيل يحبس حتى يقر أو يحلف (ومنها) لو ادعى الأسير استعجال
الإتيان بالنكلاء يحلف فان أنى نص الشافى أنه يقتل وهذا قضاء بالنكول (ضابط) نكل
من ثبت له عمن مات فانها تثبت لوارثه إلا فى صورة وهي ما إذا قالت الزوجة (تفتنى) فقال بل
أذنت لحاجة فانه يصدق فان مات لم يصدق الوارث بل هو على المذهب (قاعدة) قال الروبانى
فى الفروق كل ما جاز للإنسان أن يشهد به فله أن يحلف عليه وقد لا يجوز له العكس فى صور (منها)
أن يجزئه الثقة أن قتل أباه أو غصب ماله فانه يحلف ولا يشهد وكذا لو رأى غط مؤثره أن له دين على
رجل أو أنه قضاء فله الحلف عليه إذا قوى عنده صحته ولا يشهد بمثل ذلك لأن باب اليمين أوسع من باب الشهادة
إذا حلف بالقائى والعبد والدمى ولا تقبل شهادتهم ولا يشهدون (قاعدة) (ليمين) فى الإتيان عمل
البت مطلقا وفى النفي كذلك إن كان على نبي فعل نفسه أو عبده أو دابته الذين فى يده وإن لم يكونا ملكه
والأفعلى نفي العلم وقال فى المطلب كل يمين على البت إلا نبي فعل الغير وهو ضابط مختصر ومع ذلك
نقض مما إذا ادعى المودع التلف ولم يحلف فان المذهب أن المودع يحلف على نفي العلم (قاعدة)
لا تسمع الدعوى واليكه تملك سابق كقولهم كانت ملكه أمس متلاحى بقولوا ولم يزل أو لا نعلم
مزبلا إلا فى مسائل (منها) إذا ادعى أنه اشتد من الخصم من سنة مثلا أو أنه أقر له به من سنة
أو يقول المدعى عليه للمدعى كان ملكك أمس فهو الآن ملكى فيؤاخذ باقراره (ومنها) إذا شهدت
بينه أحدهما بأن هذه الدابة ملكه نتجت فى ملكه بانها تقبل وتقدم على بينة الآخر إذا شهدت بالملك
بأحدهما فلان بينة النتائج تنفى أن يكون الملك لغيره والفرق بين ذلك وبين ما لو شهدت بملكه من سنة
قبلها أن تلك شهادة بأصل الملك فلا يقبل حتى يثبت فى الحال والشهادة بالنتائج شهادة بتمام الملك وأنه حدثت
ملكه ولم يقتصر إلى إثبات الملك فى الحال فلو شهدت أنها بنت دابته فقط لم تحكم له بها لأنها قد تكون بنت
دابته وعلى مملك لغيره بأن يكون أوصى بها للغير وهو محمل ومثله الشهادة بأن هذه الفمرة حصلت
من شجرة من ملكه وأن هذا الغزل حصل من قطنه والفرخ من بيضته والخير من دققة ولا يشترط
هنا أن يقولوا وهو فى ملكه كما شرطناه فى الدابة (ومنها) لو شهدت بأنه أشراها من فلان وهو
ملكها فالراجع قبول هذه البينة بخلاف الشهادة بملك سابق وإن لم يقولوا أنها إلا لأن ملك المدعى
ويقوم مقام قومه وهو ملكها قومه وتسلمها منه أو سلمها إليه (ومنها) إذا ادعى أن مؤثره ثوب يوم
كذا وأقام بينة نه قال أصح أنها تقبل وليست كالشهادة بملك سابق (ومنها) لو شهدت بأن خلافا الحاكم حكم
للمدعى بالعين ولم يزدوا على ذلك فانه يحكم بالعين له لأن الملك ثبت بالحكم فيستحب إلى أن يعلم زواله

(قوله فقد برد) صوابه فهل برد (قوله وأقام بينة به) أى بالموت (١٢) سهر الحكم سنة مدعى عليه
الغ دابة

نعم (كما نطقه القاموس
 في الحواضر فان به
 القراءة في الفعل لا يجب
 وكذا في الفرض قلت
 يلحق بهما الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 (وليس في فرض
 ونفل تلزم . ثم)
 القاعدة الخامسة
 (هل العبرة في العقود
 قل أنت) (بصيغ)
 أى بلفظها (أو بعمان
 يا رجل . وفي الفروع
 أيضا الرجح .
 الخلاف (أى الخلاف
) (فيه عندهم صريح)
 فمن ذلك لو قال بعتك
 ثوبا صفته كذا وكذا
 بهذه الدراهم فهل هو
 بيع نظرا للفظ أم سلم
 نظرا للمعنى الرجح
 الأول ومن ذلك وهبتك
 هذا يكذا هل هو بيع
 نظرا للمعنى أم هبة
 نظرا للفظ الرجح
 الأول والأصح أن
 العبرة بصيغ العقود
 غالبا (الفصل الثاني .
 والعين إن نعت) أى
 نعتار (للارتنان)
 أى لأجله بأن قال له
 أعزني هذا لأرهنه
 (هل عد فيها جانب
 الضمان . مذهبنا لو
 جانب العارية) مطرا

ويل بشرط أن يشهد بالملك في الحال (قاعدة) لا يتلفق الشهادتان إلا أن يطابقا لفظا ومعنى
 وحلا كما إذا شهد واحد بالإبراء وأخر بالتحليل فاشيا تلفق وتسمع ومن فروع عدم التلفق ما لو
 شهد واحد بالبائع وأخر على إقراره به أو واحد بالملك للمدعى بواخر على إقراره في اليد به له
 (قاعدة) لا يجوز للرجل ضلعه بالفرادة لا يجوز له أن يطلب استيفاء بأن يدعى به كالتصاير المشتركة
 بين الاثنين وكاسترداد نصف ودعة استودعها اثنان في أحد القوتين ومنه مهالة الدعوى في الأوقاف
 بسبب الرجوع ونحوه قال الأفرعي الظاهر فيها لا نقل أنها تسمع والبيئة على الناظر دون المستحق
 كقول الطفل قال فلو كان الوقت على جماعة معينين لا ناظر لهم بل كل واحد ينظر في حصته بشرط
 الواقف فلا بد من حضور الجميع فلو كان الناظر عليهم القاضي فلا بد من حضورهم فتكون الدعوى
 والحكم في وجه مستحق (قاعدة) كل من كان فرعاً لغيره تسمع دعواه بما يكذب أصله فله لو ثبت
 إقرار رجل بأنه ولد للعباس بن عبد المطلب ومات وأدعى ولده أنه من نسل علي ابن أبي طالب
 لم تسمع دعواه كما أفنى به ابن الصلاح (من تسمع دعواه في حالة ولا تسمع في أخرى) فيه فروع
 (منها) لا تسمع دعوى العبد على سيده أنه أذن له في التجارة فإن اشترى شيئاً وجاء البائع بطلب
 بثمنه فأنكر السيد الأذن وخلف فللعبد أن يدعى على سيده مرة أخرى رجاء أن يغير فيسقط الثمن
 عن ذمته (ومنها) لا تسمع دعوى الأمة الاستيلاء من السيد قاله الرافعي قال السبكي في الحكيات وحله
 إذا أرادت إثبات نسب الولد فان قصدت إثبات أمية الولد لم تمنع بيعها وتعتق بموته سمعت وحلف
 (ومنها) إذا حضر شخص وبنيده وصيه من شخص فاشيا إقراره بوجوبها لا يثبت دعواه لإثبات أنه وصي
 لفظ فاشيا الوصايا والأقارب فلا تسمع دعواه فيها للمستحقين لأنه لا ولاية له عليهم صرح به الديلمي
 (ومنها) قال الشريح الروباني إذا ادعى شخص على آخر أنه يدعى عليه مالا أو غصباً أو شراء شيء منه
 لم تسمع لأنه أخبار عن كلام لا يضر فلو قال أنه يدعى ذلك ويقطعه عن أشغاله ولا يلزمه وليس له
 عليه تأكيد عليه ولا شيء منه أو بطلان بذلك بغير حق سمعت وقال الشافعي لو حضر رجلان وأدعى كل
 منهما داراً وأنهما يده لم تسمع الدعوى فان قال أحدهما في يدي وهذا يعرض على فاشيا بغير حق
 أو بمنع من شئناها سمعت وقال الماوردي إذا ادعى أنه يعارض في ملكه لم تسمع إلا أن يقول أنه
 يتضرر في بدنه بملارته له لو في ملكه تمنعه التصرف في أو في جأه بشياع ذلك عليه تسمع وبشرط
 بيان ما تضرر به من هذه الوجوه وأنه يعارضه في كذا بغير حق فيوجه الحاكم المنع إليه قال الغزالي
 ويؤخذ من هذا دعوى المعارضة في الوظائف بغير حق فيسمع بالشرط المذكور فإذا ثبت ذلك
 بطريقة منع الحاكم من المعارضة (قاعدة) لا بد في الدعوى على الغالب من يمين مع البيئة وجوبية
 على الصحيح ويستثنى مسائل (منها) لو كان للغائب وكيل حاضر فلا حاجة إلى اليمين مع البيئة على الأصح
 (ومنها) لو ادعى وكيل غائب أو حاضر قاله السبكي (ومنها) لو وكل وكيلاً بشراء عقار في
 بلد آخر فاشراه من ماله هناك وحكم به حاكم ونفذه آخر ثم أحضره إلى بلد التوكيل يطلب من
 حاكم بلده تنفيذه فانه ينفذه ولا يمين على الموكل كما أفنى به جمع ممن عاصر النووي مع أنه قضى على
 طالب (ومنها) لو شهدا بحسية على إقرار غائب أنه يفتق بهذا له حكم له بالعق من غير سؤال العبد

(قوله ما تقرر) لعله ما تقرر

لفظها (قولان)
 والرجح كالمالية)
 من الصور والأظهر
 أنها ضمان دين في رقة
 اذك الضم بشرط ذكر
 جنس الدين ونسبه
 وصفته (ويقول)
 في القاعدة
 (هل هو) أي هذا
 العقد (يصدق) ضمانا
 أو عارية خلف ورد
 قال السيوطي وما عبرت
 به (أولى) مما عبر به
 بعضهم (كذا في هدى
 الأيسات) أي أن
 المراد أن المظلم فيها
 ما إذا (انبث) أي
 استيقظ (وهل تعد
 ياقى الحوالة) التي هي
 بانتقال دين من ذمة إلى
 ذمة (يما أو استيفاء
 خلاف قال) السيوطي
 (واختلف الترجيح
 في الفروع) في بعضها
 كعدم ثبوت الخيار
 ما يقتضي أنها استيفاء
 وفي بعضها كعدم
 اشتراط رضا المالك
 عليه ما يقتضي أنها بيع
 دين بدلين جوز الحاجة
 لأن كلا ملكها ما لم
 يملكه قبله فكان الحمل
 باع المقتال ماله في ذمة
 المالك عليه بما للمحتال
 في ذمة أي الغالب عليها

ولا يحتاج إلى بين قاله ابن الصلاح قال الغزالي ويحيى مثله في الطلاق ويحقوق الله تعالى المتلفعة بشخص
 معين (ومنها) لو كانت الحاجة شاهداً وبعينا فلهذا لا يحتاج إلى بين آخر ولا يصح خلافه (الصور
 التي لا تستمع لها الدعوى) من ليس بقول ولا وكيل (حتى) لغرض قصد التوصل إلى حقه (ومنها) لو اشترى
 أمه ثم ادعى على البايع أنه فسخها من فلان وأقام بينة على إقراره قبل البيع بملكه لم يثبت
 حقا لنفسه (وهو فاسد البيع) (ومنها) لو حضر شخصاً إلى مجلس القاضي وقال لي على فلان الثاني
 حدين وهذا وكذا وخبرني أن ادعى في وجهه وأنكر الحاضر الوكالة في وجوه تستمع لأن له فيه
 غرضاً وهو الخلاص من الدين المحكم ولكن لا يصح خلافه (قاعدة) في الحديث البينة على اليمين
 كالمعين على من أنكر أخرجه بهذا اللفظ البيهقي من حديث ابن عباس قال الراعي وضابط من
 تخلف أنه كحل من تزوجه عليه دعوى صحبة ويقال أيضاً كل من توجهت عليه دعوى لو أني مظهرها
 لأزوم به فأنكر تخلف عليه وبقي منه وجزم بهذه العبارة في التحرر والمهاج ويستثنى من هذا الضابط
 صور (ومنها) الإقاضي لا تخلف على تركه الظلم في حكمه (ومنها) كالمشهد لا تخلف أنه لم يكد (ومنها)
 لو قال المدعى زنا صبي لم تخلف ويوقف حتى يبلغ (ومنها) في حدود الله تعالى (ومنها) أنكر أن المدي
 عوكيل صاحب الحق (ومنها) للوصي (ومنها) أقيم (ومنها) الشفيع في إلتلاف المال لا تخلف على الأصح
 (ومنها) منكر العتي إذا ادعى على من هو بمذمة أنه أغتصب وأخبر أنه بياحه من فاقرب بالبيع فانه لا تخلف
 للعبد إذا ذكر جمع لم يقبل ولم يقر (ومنها) إذا أدهت الحارية الاستبلاذ وأنكر السيد أصل الوطء
 للأصح في أصل الروضة أنه لا تخلف وحله السبكي على ما إذا كانت المنازعة لأبواب النسب كما تقدم
 (ومنها) من قبل الزكاة إذا ادعى مسقطاً لا تخلف وأخوياً على الأظهر (مسقط بلغ) أنه لا أثر بالدعوى الزم
 (ومنها) لو حضر عند القاضي وادعى أنه غفلت رشيدياً وأن أباه يعلم ذلك وطلب ثبته لا تخلف الأب
 على الصحيح مع أنه لو أقر بذلك أنزل عنه ثبته لا يثبت إلا بالبينة ولا يثبت بالإقرار (وهو كحل موضع ادعى
 فيه على ولي أو وصي أو وكيل أو قيم أو ناظر وقب) من يقبل قوله بلا بين (فيه فروع) (ومنها) من
 ادعى مسقطاً لركوة ك تقديم ومن صورته أن يقول المالك هذا التاج بمعد الحول أو من قبل
 النصاب وقال السامعي قبله أو منه فللقول قول المالك لأن الأصل براءته فان اتهمه السامعي بخلافه
 وهل يمين مستحبة أو واجبة وجهان أهمهما الأول وكذا لو قال لم يحل الحول أو بيعت المال أثناءه
 ثم اشتريته أو فرت الزكاة بنفسى أو هذا المال وذمة محمدى لا يملكى وكذبه السامعي في الصور
 كلها (ومنها) لو اكبرى من جمع عن أبيه بملكه فقال المكرمى حجبت قال لا دليل يقبل قوله
 ولا يمين عليه ولا يمين لأن تصحيح ذلك بالبينة لا يمكن وكذا لو قال للأجير قد جامعت في
 إحرامك فأفسدته لم تخلف أيضاً ولا تستمع هذه الدعوى فلو أقام بينة بمعاذته فقال كنت ناسياً قبل قوله
 ولا يمين عليه وصح حجه واستغنى الأجرة وكذا لو ادعى أنه تجاوز الميثاق بغير إحرام أو قتل صديقاً
 في إحرامه ونحو ذلك لم تخلف أنه من حقوق الله تعالى وهو أمين في كل ذلك انتهى (ومنها) إذا طلب
 الأب والجد الكم عفاف وادعى الحاجة فانه يصدق بلا بين إذ لا يليق منصفه تخلفه في مثل ذلك (ومنها)
 لو ادعى على القاضي أنه حكم بغير ما يصدق بلا بين فيما صححه الراعي ووافقه النووي في الروضة
 في الدعوى وخالفه في القضاء واختار السبكي والبيهقي ما صححه الراعي (من يقبل قوله في شيء دون شيء)
 فيه فروع (ومنها) المطلقة ثلاثاً إذا نكحت زوجها وادعت أنه أصاباً يقبل في حيلها للزوج الأول
 لا في استحقاق المهر على الزوج الثاني (ومنها) للمعتن إذا ادعى الوطء قبل قوله كدفع الفسخ لا يثبت العدة

ذلك وقضيه أنه لا بد
من إسناده لحقة
المخاطب كالبيع (كما
حكاه صاحب المجموع)
وهو شرح المذهب
للنوري (ثم هل الإبراء)
ومثله الترك والتحليل
كما في التحفة (إسقاطا
جعل . أو هو تملك
خلاف قد نقل قولين)
حال من نائب فاعل
نقل (والرجيح غير
مؤنث) ففي بعض
فروعه كعدم صحته
بالجهول ما يقتضي
التملك وفي بعضها
كعدم اشتراط القبول
ما يقتضي الإسقاط قال
في التحفة فإن الإبراء
تملك للمدين ما في ذمته
أي الغالب عليه فلك
وانما غلبوا جانب
الإسقاط في عدم
اشتراط القبول لأنه
أخف انتهى (فيما لها
من القروع قد وصف
ولكن الأصح ما مر
(وهل يكون فسحا
الإقالة . في الحكم لو
يما خلاف قاله .
والخلف قولان وفي
القروع . يختلف
الرجيح للمعصوم)
من كلامهم في بعضها
كعدم ثبوت الخیار فيها

والرجعة وفيما لو طلق (ومنها) المبررة بفسخ البكارة فادعت زوالها بوطئه تقبل لعدم الفسخ
وتقبل قول الزوج لعدم تمام المهر (ومنها) مدعى الإنفاق وقد علق الطلاق على تركه تقبل في عدم
وقوع الطلاق وتقبل الزوجة في عدم سقوط النفقة على ما قاله القاضي (ومنها) المولى إذا ادعى الوطء
تقبل في عدم الطلاق عليه ولا يقبل في ثبوت الرجعة لو طلق وأرادها على الصحيح لأننا قلنا قوله
في الوطء للضرورة وتعتبر البينة (ومنها) الوكيل بملكي قبض الثمن من المشتري وتسليمه إلى البائع
تقبل قوله حتى لا يلزمه الغرم إذا أنكر الموكل ولو استحق المبيع ورجع بالعهد عليه ثم يكن له
أن يغم الموكل لأننا قلنا جعلناه أمينا وقبلنا قوله في أن لا يغم شيئا لب ما أؤتمن فيه فاما
في أن يغم المؤتمن شيئا فلا (ومنها) إذا أوصحه موصحين ووقع الخاخر وقال رفعته قبل
الاندمال فعاد الأنان إلى واحد وقال المحنى عليه بل بعده فقبلت كذا في صدق المحنى عليه
في الاستقرار الأرثن ولا يصدق في ثبوت الثالث على الصحيح لأننا قلناه في عدم سقوط
ما وجب فلا تقبله في ثبوت مال على الغير له بسبب موجب
(باب الكتابة)

(ضابط) الكتاب أقسام (الأول) كالخحر فمأ هو مقصود الكتابة كالبيع والشراء ومعاملة السيد
والنفقة عليه في كسبه (الثاني) كالقن تجزأ في بيعه برضاه وقتله (الثالث) كالخحر على الأصح في منع
بيعه وعدم الحث لا ملك له وله ممتلكات (الرابع) كالقن على الأصح في نظره لسيدته حيث لا وفاء
معه (ضابط) الكتابة الفاسدة كالصحيحة إلا في أمور (أحدها) الخط (الثاني) يمنع من السفر
(الثالث) لا يعتق بالإبراء (الرابع) الاعتياض (الخامس) يفسخ بالفسخ والموت والخبر والجنون
(السادس) تصح الوضبة بركته (السابع) لا يصرف إليه سهم المكاتبين (الثامن) عن السيد فطرته
(التاسع) يصح التصرف فيه بيعا وغيره (العاشر) لا يملك ما يأخذه بل يردده ويرجع إلى قيمته إن
كان متقوما (الحادي عشر) لا يعامل السيد (الثاني عشر) لا يعتق بأداء النجوم لأن الصيغة لم توجد
على وجهها (الثالث عشر) لا يجب استراؤها ولو عجزت أو فسخت ذلك في الروضة وأصلها وما بعدها
من صحيح المنهاج للبلقيني (الرابع عشر) لا يقطع زكاة التجارة فيه تمكنه من التصرف فيه (الخامس عشر)
له منعه من صوم الكفارة حيث يمنع القن (السادس عشر) له منعه من الإحرام ونحوه (السابع عشر)
لا تكن في إزالة سلطنة سيده الكافر عنه (الثامن عشر) ليست في زمن الخبر فسحا ولا إجارة
(التاسع عشر) لا تمنع زده بالعقب (العشرون) ولا الإقالة فيه (الحادي والعشرون) ولا جعله رأس
مال سلم ولا أدائه عن سلم لزمه (الثاني والعشرون) ولا أقراضه (الثالث والعشرون) لا يجوز أن
يكون وكيلًا عن المرتين في قبض العين المرفوعة من سيده ولا عن معاملة سيده في صرف أو سلم أو غيرها
(الرابع والعشرون) له ما بعد فسخ المبيع إذا أفلس المشتري وكان قد كاتبه كتابة فاسدة وبيع في الدين
(الخامس والعشرون) لا تصح الحوالة عليه بالنجوم (السادس والعشرون) لا يصح التوكيل بالفايد
من السيد بالانصر من الوكيل لغلبة التعليق وبجمل الحواز لشابطة المعاوضة (السابع والعشرون)

(قوله فادعت) لعله ادعت (قوله أحدها الخط) لعله عدم الخط لطرده على وثيرة واحدة
(قوله الاعتياض) أي العوض في النجوم (قوله له ما بعد فسخ) لكل لفظ ما بعد زائدة
(قوله لا يصح التوكيل) أي في عقد الكتابة

ما يقتضي أنها فسخ وفي بعضها كاعتبار المقوم الخلف بأقل قيمة من العقد إلى القبض كما قاله الشيخان قال في شرح العباب أنه ليس مبني على الضميمة أنها بيع بل هي فسخ لكنها تشبه البيع من بغض الوجوه فغلوا شبهه الفسخ تارة وهو الأكثر وشبهه البيع أخرى وهو الأقل كما هنا انتهى وما ذكره من أن الأكثر كونها فسخا هو المعتمد كما في الإرشاد وغيره (ثم معين الصداق) أي في العقد (في يد الزوج قبل القبض مهما يعقد) يكسر الدال لضرورة الوزن قلت هو محذور بمهما الشرطية ولو قال الزوج هل يضمن ضمان عقد لكان أخصر وأسلم (هل هو مضمون ضمان عقد) أي بسببه (في يده) هذا مكرر مع قوله سابقا في يد (أو بل ضمان أبدا) قولان والرجيح لم يأنلف. فيما لها من الفروع قد فني أي اتبع في بعضها كوجوب

لا يוכל السيد من بغض له النجوم ولا العبد من يودها عنه رعاية للعقود (الثامن والعشرون) بضع إقرار السيد به كعبد القن (التاسع والعشرون) لا يصح إقراره بما يوجب مالا متعلقا برتبته بخلاف المكاتب كتابة صحيحة (الثلاثون) يقبل إقرار السيد على المكاتب كتابة فاسدة مما يوجب الأرض بخلاف الصحيحة (الحادي والثلاثون) للسيد أن يجعله أجرة في الإجارة وجعلا في الحماة ويكون فسخا (الثاني والثلاثون) إذا كاتب الفزع ما وقبه له أصله كتابة فاسدة بعد قبضه بأذنه فلا أصل الرجوع فيه ويكون فسخا (الثالث والثلاثون) لا تصح الوصية بأن يكاتب عبده فلان كتابة فاسدة (الرابع والثلاثون) الفاسدة الصادرة في المرض ليست في الثلث بل من رأس المال لاخذ السيد القيمة من رقبته (الخامس والثلاثون) لا يمنع نظره إلى مكانة كتابة فاسدة (السادس والثلاثون) المعتبر في الفاسدة هو جواب خطتها من السيد بخلاف الصحيحة فان المعتبر نجواها (السابع والثلاثون) السيد يجوز أن يكاتب كتابة فاسدة إجبارا ويكون فسخا ولا يجوز أن يكاتب كتابة صحيحة بزمها تسليم نفسها لبلانها (الثامن والثلاثون) للسيد منع الزوج من تسليمها إذا كانت كالفقة بخلاف المكانة كتابة صحيحة بزمها تسليم نفسها لبلانها (التاسع والثلاثون) للسيد السفر بها وله منع الزوج من السفر بها (الأربعون) ليس لها حبس نفسها لتسلم المهر الحال (الحادي والأربعون) للسيد نفوذ بضعها وله حبسها لفرض وتسلم المفروض لها (الثاني والأربعون) إذا زوجها بعده لم يجب مهر (الثالث والأربعون) يجوز جعلها صداقا ويكون فسخا (الرابع والأربعون) إذا كانت الزوجة العبد الذي أضدقها الزوج غياها ثم وجد من الفقة قبل الدخول رجوع الكيل أو النصف إلى الزوج فلا يرجع بذلك في الصحيحة ولها غرامة بدله ويرجع به في الفاسدة ويكون فسخا للكتابة (الخامس والأربعون) لا يباحل على المكاتب كتابة فاسدة ويكون فسخا (السادس والأربعون) لا يجب لها مهر بوطه سيدها لها ويسمى تحريرا وأختها وخالتها وعمتها في الوطء تملك العيني في عقد النكاح (السابع والأربعون) أرض جانيته يتعلق برقبته ابتداء كالقن (والأربعون) إذا جنى عليه السيد (الثامن والأربعون) لا يدعى في قتل عبده في محل اللوث ولا غيره ولا يفسد ذلك بتعلق بسببه بخلاف المكاتب كتابة صحيحة (التاسع والأربعون) إذا حجب عن السيد بالردة وقتلنا أنه محجور فليس وباله لا يبي بدينونه (فلنا لعبد الرجوع فيه ولا يمنعه من ذلك الكتابة الفاسدة) (الخمسون) إذا سرقه سارق فهو تام وكان محبثا لو أنبته لم يقدر على دفع السارق فانه ثبت الاستيلاء عليه والأرجح أنه يقطع لأنه مال أخذ من حرز بخلاف المكاتب كتابة صحيحة فانه ليس بمال فلا قطع فيه (الحادي والخمسون) محبث سيد المكاتب كتابة فاسدة في حلفه أن لا مال له ولا عبد ولو حلف لا يكاتب أو ليكاتب أو لا يكاتب مكان فلا ينقض الحلف بالخلف بالكتابة الصحيحة دون الفاسدة (الثاني والخمسون) له إعتاقه عن الكفارة على المنصوص (الثالث والخمسون) يعتق بأخذ السيد في حال حياته كذا ذكره وقال الراعي ينبغي أن لا يعتق لأنه لم يؤخذ من العبد (الرابع والخمسون) إذا كاتب عبدا صفقة واحدة كتابة (قوله خطبتها) أي الحارية المكاتبه (قوله ما يقتضي رجوع الكل) أي بأن كان الطلاق منها بأن كان عليها عيب (قوله ولها غرامة) أي عليها غرامة (قوله لا يدعى في قتل الخ) أي بأن كان المكاتب كتابة فاسدة له عبد مقتول (قوله وذلك) أي الدعوة والقسامة (قوله لأنه لم يؤخذ من العبد) أي لأنه مال السيد

(الثاني) لا يجوز عبور المسجد والحيز بحرمته إن خافت التلويث (الثالث والرابع) المني لا يحرم
 المني ولا يبطله إذا وقع فيه بلا اختيار والحيز بحرمته ويبطله (الخامس) المني طاهر والحيز نجس
 (كما افرق فيه الحيز والنفاس) افرقا في أمور (أحدهما) أن أقل الحيز محدود ولا حد لأقل النفاس
 وغالب الحيز شت أوسع وغالب النفاس أربعون وأكثر الحيز خمسة عشر يوما وأكثر النفاس
 ستون (الثاني والثالث) أن الحيز يمكن بلوغا واستراة بخلاف النفاس (الرابع والخامس) الحيز
 لا يقطع صوم الكفارة ولا مدة الإيلاء لأن النفاس وجهان ذكر هذه الخمسة في شرح المهذب
 (كما افرق فيه الأذان والإقامة) افرقا في أمور (الأول) أن الأذان يجوز قبل الوقت في بعض الصلوات
 ولا يجوز الإقامة قبله محال ولو أقام قبله بلحظة فدخل الوقت عقبه فشرع في الصلاة لم يعتد بها نص
 عليه (الثاني) أنه يجوز أول الوقت وإن أخر الصلاة إلى آخره ولا يجوز الإقامة إلا عند زيادة الصلاة فإن
 أقام وأخر بحيث طال الفصل بطلت (الثالث) تسن الإقامة الثانية من صلاتي الجمعة وغير الأولى من
 الفوائت ولا تسن الأذان لها ولا الأولى على الحديد أيضا (الرابع) أنه منى وهي فرادى (الخامس)
 تسن الأذان للصبح مرتين ولا تسن الإقامة إلا مرة (السادس) تسن فيه الرجوع دونها (السابع)
 يكره للمرأة أن تؤذن ويحسن لها أن تنقم لأن في الأذان رفع الصوت كونها وهذا هو (الثامن والخامس)
 تسن الإقامة لمنفرد ولا تسن الأذان له وقوله هو الحديد (العاشر) إقامة الحديث أشد كراهة من أذانه
 (الحادي عشر) تسن في الأذان الأكتفاء في الحيلتين اتفاقا وفي الإقامة ترجحه أنه لا تسن فيها وآخر
 إن كثر المسجد تسن والأفلا (الثاني عشر) تسن فيه الرسل وفيها الإندراج (الثالث عشر) يجوز
 الاستنجار على الأذان على الأصح ولا يجوز الإقامة وحدها إذ لا كلفة فيها بخلافه (كما افرق فيه عبادة
 الشكر والتلاوة) افرقا في أمور (الأول) أنه عندئذ ركعة التلاوة واحدة (الثاني) أنه في آخر
 الصلاة بخلافه (الثالث) أنه لا يكره بخلافه (الرابع) أنه يسجد تسن الإمامه وإن لم يسجد ولا يسجد
 تكلوته إذا لم يسجد (الخامس) أن الذكر المشرع في عبادة التلاوة لا يشرع في سجود السهو (ما افرق
 فيه سجود التلاوة والشكر) افرقا في أمرين (أحدهما) أن سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافه
 (الثاني) أن في جوازها على الرأفة وجهين وسجود التلاوة الصلاة يجوز عليها قطعا (كما افرق فيه الإمام
 كالمأموم) افرقا في أمور (الأول) أن نية الإمام راجبة على المأموم ولا تجب على الإمام إلا في الجمعة
 أو لحصول الفضيلة (الثاني) أن الإمام لا تبطل صلاته بطلان صلاة المأموم بخلاف العكس (الثالث)
 إذا عين إمامه وأخطأ بطلت صلاته وإذا عين الإمام المفتى وأخطأ فلا (الرابع) نية الإتمام في أول
 الصلاة جزما وفي نية الإمام بخلاف في الكتاب الأول (كما افرق فيه القصر والجمع) افرقا في أمور
 (الأول والثاني) القصر فله أفضل والجمع تركه أفضل خروجا من خلاف أي تخفيفه فإنه يوجب القصر
 ويمنع الجمع ولأن الجمع فيه إجماع في العبادة عنها بخلاف القصر (الثالث) لا يجوز القصر خلف من
 ويجوز الجمع خلف من لا يجمع (الرابع) شرط القصر نية في الإحرام ويجوز نية الجمع بعده (الخامس)
 لا يجوز القصر في غير السفر ويجوز الجمع في الإقامة بالمطر والمرضى (ما افرق فيه الجمعة والعبد)
 افرقا في أمور الجمعة واجبة وتجب عين وقت الظهر ولا تقضي بشرطها العدة وأربعون

(قوله ولا للأول) أي من الفوائت (قوله وآخر) أي ووجه آخر (قوله الرسل) أي الثاني
 (قوله القصر) هذا هو الأول (قوله والجمع) هذا هو الثاني

كفارات تعليا لب
 الطلاق وقال في التحفة
 وهو الأصح (ثم
 الشروع) في شيء
 (هل به تعبنا
 مفروض الاكتفاء)
 أي صار فرض عين
 مثله في حرمة القطع
 (أم لا) بتعين (عندنا
 فيه خلاف رجع
 الأول) ابن الرفعة
 (في) مطابنا (أي
 الكتاب المصنف في
 فقها معشر الشافعية
 شرح البسيط الغزالي
 كتاب عظيم جدا أكثر
 فيه من التخرجات
 الغزيرة (و) الإمام
 المهام (البارزى
 المفتى) أي المتبع
 (ولكن الشيبان)
 الرافعى والنوى وها
 المراد عند الإطلاق في
 كتب الفقه (لم يرجع
 شيئا كما في خادم)
 للزركشى في نحو ثمانية
 أسفار (قد شرحا) أي
 بين (لأنها) أي القاعدة
 عندهما من القواعد
 التي لا يطلق التراجع
 فيها لما مر به التصريح
 أي لاختلاف الترجيح
 في فروعهما (قال
 السيوطى بأصله) أي
 بكتبه (الآتم)

وفي التحفة في التيم
أن صلاة الحنافة لها
حكم النفل انتهى أي
المغلب فيها ذلك وإنما
قال ويجب فيها القيام
لأنها لو لم توجب
امتحت صورتها انتهى
(والزائل العائد هل
هو كما) أي كالذي
(لما) أي لم (يزل
أو) هو كالذي (لم يعد
يخلف سما) أي علا
وانتشر (والقول
بالترجيح فيها
اختلاف إذ هو في
فروعها ما اختلف) أي
ما اختلف (لكنه)
استدراك من قوله خطف
قد (جزم بالأول في
أشياء) كما لو اشترى
معيًا ثم باعه ثم علم
بالغيب فلا أرض له فلو
رد عليه فله الأرض
قطعا وكما لو فسق ناظر
مشروطة ولايته في
أصل الوقف فتعود
ولايته بغير إعادته في
مدة فسقه قال ابن الرضا
لمن بعده وقال بعضهم
لحاكم واستبعد الأول
وغير ذلك (كذا
الثاني) أي جزم به في
أشياء كما لو زال الملك
عن العبد عند غروب
الشمس ليلة العيد

الفرق في أمور (الأول) أن السلم يصح خالا وموجلا والقرض لا يصح أناجيله (الثاني) يجوز
الاستبدال عن القرض ولا يجوز عن السلم فيه (الثالث) يجوز السلم في الحارية التي يحل للسلم ولا يجوز
قرضها (الرابع) السلم فيه لا يكون إلا في الذمة والقرض لا يكون إلا مقينا وفي رواية الروضة عن
المهدي لو قال أقرضتك ألفا وقبل وتفرقا فم دفع إليه ألفا فاد لم يطل الفصل جاز والأقل لأنه لا يمكن
البناء مع طول الفصل وهذا يقتضي جواز إيراد القرض على ما في الذمة قال الشبكي وهو غريب لم
أره لغيره (الخامس) يجوز السلم في المنافع فيما نقله في أصل الروضة في باب السلم عن الروياني وأقره في قرضها
وجهاً للحرز وم فيه في رواية الروضة عن القاضي حسين المنع (السادس) لا يجوز السلم في العقار وفي قرضه
وجهاً (ما افرق فيه حجر المفلس وحجر السفه) افرق في أمور فليقلس يجوز شراؤه في الذمة ونكاحه
بلاذنين وقبضه عوض الخلع والصفة لا يصح منه شيء من ذلك (ما افرق فيه الصلح والبيع) قال
في الروضة الصلح يخالف البيع في صور (أحدهما) إذا صالح خطيطان بلفظ الصلح صح على الأصح
ولو كان لفظ البيع لم يصح قطعا (الثانية) لو قال من غير سبق خصومة يعني دارك بكذا لم يصح على
الأصح لأن لفظ الصلح لا يطلق إلا إذا سبق خصومة قال هذا إذا لم تكن فيه ولا لا فهو كتابة
في البيع فلا شك (الثالثة) لو صالح عن الماضي فلا مدخل لفظ البيع (الرابعة) لو صالحنا أهل الحرب
من أموالهم على شيء وأخذهم منهم تجار ولا يقوم مقامه البيع (الخامسة) قال صاحب التلخيص لو
صالح من أرض الموضوعة على شيء ومعلوم جاز إذا علم قدر أرضها ولو باع لم يجز وخالف الجمهور
في افرق اللفظين وقالوا إن كان الأرض مجهولا كالحكومة التي لم تقدر لم يصح الصلح عنه ولا يبعه
أو معلوم القدر والصفة كالإراهم إذا ضبطت صح الصلح عنه وبيعه ممن يهر عليه أو معلوم القدر
دون الصفة كالأبل الواجبة في الدية في حواز الأعيان عنها بلفظ الصلح ولفظ البيع وجهان
أصحهما المنع (ما افرق فيه الهبة والإبراء) افرق في أمور (الأول) شرط في الهبة القبول ولا يشترط
في الإبراء على الأصح (الثاني) له الرجوع فيما وهبه لفرعه ولو أراه فلا رجوع له إن قلنا بالإبراء
تمليك (ما افرق فيه المساقاة والإجارة) افرقا في أن المساقاة لا يجوز على غير الثمرة من دراهم
ومحورها بخلاف الإجارة كما ذكره النووي (ما افرق فيه القراض والمساقاة) افرقا في أن المساقاة
لازمة وموقفة بخلاف القراض ولو شرط في القراض أن يكون أجره من يعمل معه من الربح جاز
خلافه في المساقاة (ما افرق فيه الإجارة والجمالة) افرقا في أمرين (أحدهما) تعيين العامل يعتبر
في الإجارة دون الجمالة (والآخر) العلم بمقدار العمل معتبر في الإجارة دون الجمالة (ما افرق فيه
الإجارة والبيع) قال بعضهم الإجارة كالباع لا في وجوب التوقيت والإنفاخ بعد القبض بتلف
العين وأن العقد يرد على المتفعي في البيع على العيب وأن العوض يملك في البيع بالقبض ملكا مستقرا وفيها ملكا
مراعى لا يستقر إلا بالتخييل المدة ولا خيار فيها على الأصح (ما افرق فيه الزوجية والأمة) افرقا في أمور
لا قسم للأمة ولا حصص في العدد ونفلتها غير مقدرة ولا تسقط بالنشوز ولا فطرتها لأنها كملك وهو
باني مع النشوز ونفقة الزوجية وفطرتها للتمكين وهو منتف مع (ما افرق فيه الصداق والجمالة) افرقا في أمور (أحدهما) أن الصداق يراعى فيه حال المرافقة قطعاً والجمالة يراعى فيها حال الزوج على
الختار وحال كليهما على المرجح عند الشبكي (الثاني) أن الصداق يشترط أن لا ينقص عن عشرة
(قوله يعني دارك بكذا) لعل الصواب صالحني عن دارك بكذا (قوله قال هذا الخ) أي في الروضة

ثم عاد الملك بعده
فلا وجوب لفطرته
ولو تغير الماء ثم عاد
عادت طهوريته فلو عاد
التغير بعد زواله فانه
ينى على طهوريته قطعا
وغير ذلك (كما عنهم
ق) أى تتبع من
العلماء (ثم هل العبرة
بالحال قل) بكسر لام
الأمر أى الآن (أو
بالمالك) أى بالمستقبل
(فيه خلف) أى
خلاف (منجلى) أى
ظاهر (ومسلك) أى
طريق (الترجيح أيضا
مختلف) لا اختلاف
الترجيح في فروعها
(وعبروا عنها بغير
ما وصف) قريبا
(كقولهم ما قارب
للشيء فهل . تعطيه
حكمه) أى حكم الشيء
نفسه فيه (خلاف
اتصل . و) كقولهم
(ما على الزوال أشرف
فهل . تعطيه حكم
ذائل) فيه (خلف
حصل . وقولهم هل
الذى توقعا) بالبناء
للسفوف (يجعل في
الحكم كما قد وقعا)
من ذلك حلف لياكلن
هذا الرعي غدا وأتلفه
قبل الغدا فهل بحث في

درام (المنة بسحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما (الثالث) أن الصداق يجب على الزوج وغيره
ولا يجب المنة إلا عليه وأوجبها في القديم على شهود طلاق المفوضة قبل الدخول إذا رجعوا وألغى
الحداد على مراضعة زوجته الأمة المفوضة (ما افرق فيه النكاح والرجعة) قال البلقيني (الرجعة
تفارق عقد النكاح في أمور أشراط حكمها في العدة وتصح بلا ولي ولا شهود ولا رضا وبغير لفظ
النكاح والتزويج وفي الإحرام ولا توجب مهرا (ما افرق فيه الطلاق والظهار) افرقا في أمور
(أحدها) يصح الظهار مؤقتا بخلاف الطلاق (ما افرق فيه العدة والاستبراء) افرقا في أمور (أحدها)
أن العدة لا يجب إلا للموطوءة والاستبراء يكون للموطوءة وغيرها (الثاني) تنفقا لا تسقط بمضي
الزمان بخلاف نفقة القريب (الثالث) بشرط نفقة القريب إعساره وإسار المتفق ولا بشرط
في نفقة الزوجة (الرابع) يباع في نفقة الزوجة السكن والحادم دون نفقة القريب على ما اختاره
طائفة وقد تقدم في مبجها (ما افرق فيه جنابة النفس والأطراف) افرقا في أمور (أحدها) لمسحق
النفس الاستبراء بنفسه دون مسحق الطرف لأنه قد تردد الحدادة ويزيد في الإيلام بخلاف إيلام
النفس فانه مقصوب (الثاني) في النفس الكفارة بخلاف الأطراف (ما افرق فيه المرتد والكافر الأصلي)
قال العلاني (المرتد يفارق الكافر الأصلي في عشرين حكما لا يقر ولا بالخزبة ولا يجهل في الاستتابة
ويؤخذ بأحكام المسلمين) ومنها قضاء الصلاة ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبيحته ويهلك دمه ويؤقت
ملكه ونصرفاته وزوجته بعد الدخول ولا يسي ولا يفدى ولا يمن عليه ولا يبرأ ولا يورث
وولده مسلم في قول وفي أسواق أولاده إذا قتل على الردة لوجهه ويقضن مما أتلعه في الحرب في
قول (ما افرق فيه قتال الكفار والبناء) افرقا في أن البناء يبيع مديبرهم ولا يدفع على جرهم
ولا يقتل أسيرهم ويرد مئلاهم ويخلهم إليهم ولا يستعان عليهم بكافر ولا بمن يبرئ قتلهم مديبرين
(ما افرق فيه الخزبة والهدنة) افرقا في أمور (أحدها) أن عقد الخزبة لازم وعقد الهدنة جائز
(الثاني) أن عقد الهدنة لا يجوز أكثر من أربعة أشهر إلا لضعيف فيجوز عشر سنين فقط بخلاف
الخزبة (الثالث) أن الهدنة تعقد بغير مال ولا يجوز عقد الخزبة بدونه ولا بأقل من دينار (ما افرق
فيه من الأصحية والعقيقة) افرقا في أن الأصحية تكون من الإبل والبقر والغنم والعقيقة لا تكون
إلا من الغنم (ما افرق فيه الإمامة العظمى والقضاء وسائر الولايات) افرقا في أمور (أحدها)
يشترط في الإمام أن يكون قرشيا محدث ولا يشترط ذلك في غيره من الحكام (الثاني) لا يجوز
تعدد الإمام في عصر واحد ويجوز تعدد القاضي في أماكن متعددة (الثالث) لا ينزل الإمام بالفسق وينزل
به القاضي والفرق ضخامة شأن الإمام وما يحدث من عزله من الفتن (الرابع) لا ينزل الإمام بالأغما
وينزل به القاضي (تنبيه) من المشكلات ما وقع في فتاوى النووي أنه لو أمر الإمام الناس بصوم ثلاثة
أيام في الاستسقاء وجب ذلك عليهم بأمره حتى يجب تبييت النية قال القاضي جلال الدين البلقيني في حاشية
الروضة قلنا كلام لم يقله أحد من الأصحاب بل اتفقوا على أن هذه الأيام بسحب الصوم فيها الاختلاف في ذلك
وكيف يجب شيء وبغير إيجاب الله أو ما أوجبه المكلف على نفسه تقرر بالحق تعالى وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم للأعرابي الذي سأله عن القرائن وقال هل علي غير ما قال لا فذل ذلك على أنه لا يجب شيء إلا بإيجاب الله
تعالى في كتابه أم على لسان نبيه وقد أمر صلى الله عليه وسلم بصوم عاشوراء ولم يقل أحد بوجوبه مع أن أمرو

(قوله في أمور) لعله في أمرين (قوله أحدها) لعله منها

الحال أو حتى يجهل الفقه
وجهاً أحدهما الثاني
(والخزم جاء باعتبار
الحال في صور) منها
إذا ذهب لطفل من
يعتق عليه وهو معسر
وجب على الأب قبوله
(كذلك) جاء (بالمالك)
أي باعتبارها في صور
منها بيع المحضر الصغير
وإن لم ينفع حالاً
لتوقع النفع به مالا
(مهمة هذه) القاعدة
(تلتحق) بالبناء للفاعل
والفعل (قاعدة
أخرى كما قد حققوا
وهي تنزيل اكتساب
المال منزلة الحاضر
أي في الحال) أي
نزلوا الكسب مالا حاضراً
كقدرة الأب على الكسب
فلا يجب له على ابنه
النفقة (والقول
بالترجيح أيضاً) أي
كسابقها (مختلف
إذ هو في الفروع غير
مؤتلف) أي هو
فن الفروع الغارم
القادر على الكسب
هل ينزل منزلة وجود
مال أم لا وجهان
قال السيوطي الأشبه
لا ومثلها المكاتب إذا

عليه الصلاة والسلام أعظم من أمر الأئمة ثم إن نص الإمام الشافعي دال على ذلك أيضاً فإنه قال في الأم
وبلغا عن بعض الأئمة أنه كان إذا أراد أن يستسقي أمر الناس فصاموا ثلاثة أيام متتابعة وتقرّبوا إلى
الله تعالى عما استطاعوا من خير ثم خرجوا في اليوم الرابع فاستسقى بهم وزنا أحب ذلك لهم وأمرهم
أن يخرجوا في اليوم الرابع صلياً من غير أن أوجب ذلك عليهم ولا على إمامهم اه (تنبيه) من
المشكل أيضاً قوله في الرفع في البيع (وهي) التمسك وهو حرام في كل وقت على الصحيح
(والثاني) يجوز في وقت الغلاء وحيث جوزنا التمسك في الأطمعة ويلحق بها غلف الثواب على
الأصح وإذا سقر الإمام عليه فخالفت استحق التزوير في صحة البيع وجهان قلت لأصح محضته
دروجه الإشكال أن ظاهره استحقاق التزوير بمخالفة التمسك قولنا بأنه حرام وقد فهم ذلك
بعض أهل العصر وأخذ بتكلف في توجيه ذلك وليس الأمر على ما فهم من المسئلة مبنية على
جواز التمسك كالتي قبلها وقد صرح بذلك ابن الرفعة ونبه عليه صاحب الحادق
(ما افرق في فيه القضاء والحسبة)

قال الماوردي في الحسبة توافق القضاء في جواز الاستعلاء وسماح الدعوى لا على العموم بل فيما يتعلق
بشخص أو تطفيف أو غش أو تظلم والزام المدعى عليه إلا إذا اعترف وبقيصر عنه في أنه لا يسمع البيعة
ولا الدعوى الخارجة عن المنكرات كالعمود والقسوخ ويزيد عليه بجواز الخصص والبحث بلا استعلاء
(ما افرق في الحكم والتنفيذ) قال ابن الصلاح لا يحتاج التقييد إلى الدعوى (في) وجوه خصص
ولا إثبات غيبته إن كان غائباً قال الغزالي لا يشترط فيه الحلف إذا كان الغريم غائباً أو ميتاً كما أفتى
به جمع ممن عاصر النووي (ما افرق في الحكم بصحة والحكم بالموجب) قال البلقيني بينهما فروق
(الأول) أن الحكم بالصحة منصّب إلى إنفاذ ذلك الصادر من بيع ووقف ونحوهما والحكم بالموجب
منصّب إلى أثر الصادر (الثاني) أن الحكم بالصحة لا يختص بأحد والحكم بالموجب يختص بالحكم
عليه بذلك (الثالث) أن الحكم بالصحة يقتضي استيفاء الشروط والحكم بالموجب لا يقتضي استيفاء
الشروط وإنما يقتضيه صدور ذلك الحكم والحكم على المصدّر مما صدر منه قال الشيخ ولي الدين وعمل
الناس الآن على هذا الفرق (ومعرفة الحكم الآن) أنه إذا قامت عندهم البيعة العادلة باستيفاء العاقد
شروط ذلك العقد الذي يراد الحكم به حكم بصحته وإن لم تكم البيعة باستيفاء شرطه حكم بموجبه
فالحكم بالموجب أخص مرتبة من الحكم بالصحة (ثم قال البلقيني) ويفرقان في مسائل يكون في بعضها
الحكم بالصحة أقوى وفي بعضها الحكم بالموجب أقوى (فمن الأول) هما لو حكم شافعي بحرم إنكارية
بغير رضا الخصم فليحتمل الحكم بإبطالها ولو حكم بصحتها لم يكن للحكم بإبطالها لأن موجبها (المخالفة)
محتمل أو فسدت لأجل الإذن فلم يترس الشافعي للحكم بالصحة وإنما تعرض للأثر فتباغ الحكم
بإبطالها لأنه يقول للشافعي حررت حكمك للآزم ولم تعرض لصحة المزموم ولا عذبه وزنا أقول
بإبطالها فلم يقع الحكم في محل الخلاف (ومن الثاني) هما لو حكم الحنفى بصحة التدبير لم يمنع على الشافعي
الحكم بالبيع لأنه عند الشافعي صحيح ولكن يباع ولو حكم بموجب التدبير لم يكن للشافعي الحكم بالبيع

(قوله القضاء) أي الأداء (قوله الاستعلاء) أي طلب الخصم (قوله يبخس) أي ينقص
(قوله الحكم بصحة) أي بصحة العقد (قوله لم يكن للحنفى الخ) لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف
(قوله المخالفة) لعله الخاصة (قوله في محل الخلاف) أي حتى يرتفع الخلاف

كل كسوبا هل يعطى
من تركاة أم الأصح
نعم ومنها عبر ذلك
(فائدة أهم من دى
قاعدة . قاعدة
أخرى لديهم واردة .
ما قارب الشيء يعطى
حكمه . أو لا خلاف
قد عرفت مرسمه) فن
فروعها المكاتب
لا يملك على الأصح
وجهه مقابل أو ما قارب
لشيء يعطى حكمه
ومن فروعها تحريم
مباشرة الخائن قريبا
من الفرج ومساائل
الحريم فيما يظهر لأنها
من هذا القبيل
(الفصل الرابع قالوا
وحيث بطل الخصوص
هل . يبقى العموم فيه
خلف قد وصل)
الأول حصل (واختلف
الرجوع في الفروع .
فأحرص على معرفة
المشروع) ومن فروعها
ما لو تحرم بالظهر طائ
دحول وقته هل تنعقد
صلاته مثلا إلهاء
لخصوص المرض أم لا
الأصح الأول (والحرم
بالفساء) أى بقاء
المسوم (أنى
مسور) منها ما لو

لأن من موجب التدبير عنده عدم البيع (ومنه) مالو حكم شافى بضعة بيع الدار إلى لها عار فانه يسوع
لنفسه أن يحكم بأخذ الحار بالشفعة لأن البيع عنده صحيح فسلط لأحد الحار كما يقول الشافى في بيع أحد
الشركاء ولو حكم الشافى بموجب شراء الدار المذكورة لم يكن الحق أن يحكم بأخذ الحار لأن من موجبها
الدوام والاستمرار (قال) والصابط أن المنتزاع فيه أن كان محبة ذلك الشيء وكانت لوازمه لا ترتب إلا
بعد فحتم كان الحكم بالصحة مانعا لخلاف واستوى باحثين وإن كانت أثاره ترتب مع فسادة فتوى الحكم
بالصحة على الحكم بالموجب وذكر بعضهم أن الحكم بالموجب يجوز نقضه بخلاف الحكم بالصحة فيغيران
في ذلك لكن خطأه السبكي كما تقدم في القاعدة الأولى من الكتاب الثانى (ما افترق فيه الشهادة والرواية)
افترقا في أحكام (الأول) العدد يشترط في الشهادة دون الرواية (الثانى) المذكورة لا تشترط في الرواية
مطلقا بخلاف الشهادة في بعض المواضع (الثالث) الحرية تشترط في الشهادة مطلقا دون الرواية (الرابع)
تقبل شهادة المبتدع إلا الخطائية ولو كان داعية ولا تقبل رواية الداعية (الخامس) تقبل شهادة الثابت من
الكذب دون روايته (سادس) من كذب في حديث واحد رد في حديثه السابق بخلاف من يقبل شهادة
للزور في مرة لا يقبل ما شهد به قبل ذلك (السابع) لا تقبل شهادة من جرت شهادته إلى نفسه نفعاً
أو دفعاً عنه ضرراً ويقبل من روى ذلك (الثامن) لا تقبل الشهادة لأصل وفرع ورفق بخلاف
الرواية (تاسع) والعشر وحدى عشر (عشر) شهادة إنما تصح بدعوى سابقة وطلب بها وعند حاكم
بخلاف الرواية في الكل (أش عشر) تقبل الحكم بعلمه في التعديل والتحريم قطعاً مطلقاً في الرواية
بخلاف الشهادة وفيه ثلاثة أقوال تفصل بين حدود الله تعالى وغيرها (الثالث عشر) ثبت
الخرج وتعميل في الرواية بوجوب شهادة على الأصح (الرابع عشر) لا الأصح في الرواية قبول
الخرج وتعديل غير مقصور من عدم ولا يقبل لخرج في الشهادة منه إلا مقصور (الخامس عشر) يجوز أخذ
الأجرة على الرواية بخلاف شهادة إلا إذا احتاج إلى مركب (السادس عشر) يحكم بالشهادة تعديلاً قال
الغزالي أقوى منه بالقول بخلاف قول القام أو يتباه بموافقة المروى على الأصح لأحتمل أن يكون ذلك
عند دليل آخ (السابع عشر) لا تقبل لشهادة على الشهادة إلا عند تغير الأصل بموجب أو غيبة أو نحوها بخلاف
الرواية (الثامن عشر) إذا روى ثبناهم جمع عنه سقط ولا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم
(التاسع عشر) من شهدا بموحيب قتل ثم رجعا أو لا نعمنا لزمهما القصاص ولو أشككت حادثة على حاكم
فتدفق فروى شخص حرأ عن النبي صلى الله عليه وسلم قتل الحاكم به رجلا ثم رجع الراوى وقال كذبت نعمدت
من فتاوى البغوى ينهى أن يحب القصاص كالشاهد إذا رجع قال الرافعى والذي ذكره الفقيه
والإمام أنه لا قصاص بخلاف الشهادة فإنها تتعلق بالحادثة والحر لا يختص بها (العشرون) إذا
شهد دون أربعة بالرأى خذ والقذف في الأظهر ولا تقبل شهادتهم قبل التوبة وفي قبول روايتهم
وجهان المشهور من القبول ذكره الماوردى في الحاروى ونقله عنه ابن الرافعى في الكفاية والإسنوى
والغزالي (ما افترق فيه العتق وأوقف) افترقا في أمور (مها) أن العتق يقبل التعليق بخلاف
الوقف وأن أوقف فيه شئ مملوك بخلاف العتق وأن الوقف على مائة يشترط قبوله في واحد

(قوله ولو حكم الشافى الخ) أى عدم صحة الشفعة (قوله موحها) لعله موجه (قوله الدوام)
أى دوام الصحة (قوله الداعية) أى الذى يدعو إلى بدعته (قوله بخلاف الرجوع) لأنه
يحتمل رجوع لأجل المرض

أعتق عبدا معيا عن
كفارة بطل كونه عن
الكفارة وصح عنه
جزما (كذاك بالعدم
أيضا فأنه) ومن
فروعها ما لو أحرم
بصلاة الكسوف فبان
انجلاؤها قبل إحرامه
بطل الخصوص والعموم
إذ ليس لنا نقل على
صورتها (والحمل هل
نعطيه حكم ما علم) أي
حكم المعلوم (أو حكم
ما بجهل) فيه (خلف)
أي خلاف (قدره)
ومنهج (أي طريق
الترجيح في الفروع
قد . شاع اختلافه
لديهم واستمد) فمن
فروعها لو باعها حاملا
وذكر الحمل هل يصح
البيع تنزيلا له منزلة
الموجود أولا فيه
وحهان الأصح لا
يصح (والحزم قد جاء
بكل منهما) أي من
إعطائه حكم المعلوم
وحكم المجهول
(في صور فاحفظ
لما قد رسما) فمن
فروع الأول الوقف
عليه والوصية فيصحان
قطعا ومن فروع الثاني
بيعه وحده فلا يصح
قطعه (ثم هل

مصحح ويرتد بده بلا خلاف ولا بشرط قبول العتيق القلق ولا يرتد بده جرما ويصح وقف بعض
العد ولا يبرى ومضى عتيق بعض عبد شري إلى باقيه (ما افرق فيه المدبر وأم الولد) قال الحامل
أم الولد تفرق المدبر في ثمانية أحكام لا تباع ولا توثق ولا ترهن وتعتقها من رأس المال ويتبعها
ولدها ولا تجرى فيها الوصايا ولا تجبرها السيد على النكاح في قول ولا يضمن تجانيها في قول
(الكتاب السابع في نظائر مشي)

(مسألة) ورد الشرع باستعمال الماء في طهارة الحديث والحديث وبالتراب في التيمم والتعفير
والحجر في الاستنجاء وروي الحمار والقرظ في الدباغ وتعين الماء في الطهارة وتعين التراب في التيمم
وفي التعفير قولان (أظهرهما نعم) وفي القرظ طريقتان (المذهب لا يتعين وتعين الحجر في الحمار ولم يتعين
في الاستنجاء والفرق أن التطهير والتعفير والحمار تعبدى والاستنجاء نعم به البلوى ثم مقصوده بقطع
التجاسة وهو حاصل بغير الحجر والدباغ أيضا نعم به ودونه والمقصود نزع الفضلات وهو
حاصل بكل جرف ذكر ذلك التوى في شرح المذهب قلت ومن نظائر ذلك تعين السيف في
قتل المرتد فلا يجوز ذميه بالأحجار ولا بالقبيل وتعين الحجر في قتل الزاني المحصن لأن المقصود
التفريق به والردع عن هذه الفاحشة فلا يجوز قتله بالسيف وفي القصاص تراعى المائلة وجوز العدول
إلى السيف لأنه أسهل وأوجى وتعين السيف على الأصح في قتل تارك الصلاة وفي وجهه ينحس
بالحدود حتى يصل أو يموت وتعين الخمس بالحديد في الامتناع من سائر الواجبات حتى يهلك
أو يموت ذكره الرافعي في الشرح ونقل الشنكي الاتفاق عليه (ومثله) حرر الشرع في الفطرة بالتمر
(مسألة) الخلاف في الأصول في أن النسخ رفع أو بيان نظيره في الفقه الخلاف في أن الطهارة
بعد الحديث هل نقول بطلت أو انتهت والأرك قول ابن القاص والثاني قول الجمهور فعلى الأول
قال ابن القاص في التلخيص ليس لنا عبادة تبطل بعد عملها إلا الطهارة بالحديث (فائدة) الخلاف
الأصول في مسألة إحداث قول ثالث هل يجوز مطلقا أو بشرط أن لا يرفع عمدا عليه نظيره في
العربية إطلاق قد أدخل اللغتين هل يجوز مطلقا أو بشرط أن لا يؤدي إلى استعمال لفظ مهمل كالجحد
(قاعدة) الواجب الذي لا يتقدر كسبع الرأس مثلا إذا زاد فيه على القدر المحزى لم يمتنع
الجميع بالوجوب فيه خلاف بين أئمة الأصول ولا أكثر منهم على المنع قال في شرح المذهب إذا
مسح جميع الرأس ففیه وجهان مشهوران أحدهما أن الفرض منه ما يقع عليه الاسم والباقي سنة
والثاني أن الجميع يقع فرضا (ثم قال جماعة) الوجهان فيمن مسح دفعة واحدة أم من مسح متعاقبا
كما هو الغالب فما سوى الأول سنة قطعا ولا كثر من أطلقوا الوجهين ولم يفرقوا ومن نظائر المسئلة
كل لو طوى القيام في الصلاة أو الركوع أو السجود فهل الواجب الكل أو القدر الذي تجزى الاقتصاد
عليه أو أخرج بغيره عن خمسين من الإبل هل الواجب خمسة أو كله أو لزمه ذبح شاة فذبح بدنة فهل الواجب
سبعها أو كلها غنية الوجهان والأصح أن الواجب القدر المحزى ونظيره فائدة الوجهين في المسح
والإطالة في تكثير الثواب فان ثواب الواجب أكثر من ثواب النفل وفي الركاء في الرجوع
إذا صلي ثم جرى ما يقتضي الرجوع فإنه يرجع في الواجب لأن النفل وفي التذرية أنه يجوز ألا كل

(قوله والتعفير) في الغلظة (قوله وأوجى) أي وأقطع (قوله قل ثالث) وهو إذا كان المتقدمون
أجمعوا على قولين لا يجوز زيادة قول ثالث (قوله والإطالة) أي الغرة والتعجيل (قوله أنه) لعله

النادر (أى وجوده)
 (بالجنس) متعلق بما
 بعده (أو بنفسه)
 متعلق بما بعده
 (يلحق) أى يلحق
 بنفسه أو بجنسه
 (خلاف) فيه (قد
 روى) عن الأصحاب
 (وفى الفروع لم يكن
 مطلقا) القول
 بالترجيح بل مختلفا
 فن الفروع جس
 أى لس الذكر المبان
 هل ينقض وجهان
 أحدهما ينقض والعضو
 المبان هل يحرم
 نظره وجهان أحدهما
 يحرم (والحزم
 بالأولى) أى باعطائه
 حكم المعلوم (جاز
 فى صور) منها لو خلق
 له وجهان الأصح
 يجب غسلهما إن لم يتميز
 الزائد (كذاك بالثاني
 كما قد اشتهر) فن فروع
 ما لو خلقت له أصبع
 زائدة لم يكن لها حكم
 الأصلية فى الدية (ومن
 على اليقين بقدر)
 يسكون الرأى للوزن
 وهو مجزوم بمن
 الشرطية (هل يحل)
 له (أن يتحصرى)
 أى بجهده (وبظنه
 عمل) فيه خلاف جاء

من الأصحية والمذنب المتطوع بهما لا من الواجب ١ كلامه فى باب الرضوء من شرح المذهب وحرم
 بذلك فى التحقين فيه وفى الرضوء فى باب الأصحية إلا أنه لم يذكر بغير الزكاة وصحة فتاواه
 باب الدماء بالنسبة إلى ذبح البقرة والبدنة عن الشاة فقال قلت لأصح أصحابنا صحة صاحب البحر
 وغيره وصحة أيضا فى باب النذر من شرح المذهب لكن صحح فيه فى باب الزكاة أن الزائد بغير
 الزكاة فرض وفى باب الصور نقل وإدعى اتفاق الأصحاب على تصحيح هذا التفصيل وصحاحى صفة
 الصلاة من زوائد الرضوء وشرح المذهب والتحقيق أن الجميع بمفعول واجباً قال فى الكهيات من
 فوائد الخلاف وغيره ما تقدم كبقية النية فى البعير أخرج عن الزكاة فإن قلنا لكل فرض فلا بد من
 نية الزكاة ونحوها وإن قلنا الخمس كفاه الاقتصاد عليه فى النية والحساب من الثلث إذا أوصى
 بذلك أو فعل فى فرض موته فإن جعلناه نفلاً لحبيب منه أو فرضاً لمحمية تخبركم على الخلاف فى
 إذا أوصى بالعتق فى الكفارة الخيرة (ومن نظائر ذلك) ما إذا زاد فى الخلق أو التفسير على ثلاث
 شعرات والقياس تخبركم على هذا الخلاف وما إذا زاد بعرقاً على قدر الوقوف الواجب وقد
 خرج فى الكفارة عليه وما إذا زاد على قدر الكفاية ولحكم فيه أنه يقع تطوعاً حزم به الرافى فى
 باب النذر ونعم عليه فى الرضوء قال والركاة والنذر والديون ثمانية الكفارة والفرق بينهما وبين
 مسح الرأس ونظائره أن الكفارات ونحوها قدراً محدوداً منصوباً عليه (ونحوها) إذا ضل على الخنزيرة
 أكثر من واحد لا شك أنه لا يصح تخريجها على هذا الخلاف لاستحالة حصول ثواب الواجب لواحد
 لا بعينه بخلاف ما فى الصور فإن الفعل فيها يحصل من واحد فيصح أن يثاب على بعضه ثواب النقل قال ابن
 الوكيل وخرج بعضهم على هذا الخلاف أن من كشف عورته فى أحلاء زائدة على القدر المحتاج
 إليه هل يأثم على كشف الجميع أو على القدر الزائد قال فان صح ذلك اتسع لهذه الصور نظائر
 (فائدة) هل المقلب فى الظهار مشابة الطلاق أو البين وجهان وله نظائر (ومنها) المقلب فى قتل
 القاطع معنى القصاص أو الحد قولان (ومنها) هل المقلب فى التدبير معنى الوصية أو التعليق بصفة
 قولان (ومنها) هل المقلب فى الإقالة معنى البيع أو الفسخ قولان (ومنها) هل المقلب فى العين
 المستعمارة للرفق معنى العارية أو الضمان وجهان (ومنها) هل المقلب فى اللعان معنى الأمان أو
 الشهادة (ومنها) هل المقلب فى الخطبة معنى الصلاة أو الذكرك (ومنها) هل المقلب فى البين المحدودة
 مشابة الإقرار أو البينة قولان (فائدة) الثبوتية فى الفقه أقسام (الأولى) زوال العترة مطلقاً
 بجماع أو غيره قطعاً وذلك فى الرد للمبيع وما لو تزوجها بشرط الكفاية (والثانية) كذلك على الأصح
 وذلك فى السلم والوكالة والوصية (الثالثة) زوالها بالجماع فقط وذلك فى الإذن فى النكاح والإقامة
 فى الابتداء (الرابع) زوالها بالجماع فى نكاح صحيح وذلك فى الرجم بالزنا (فائدة) البناء على
 فعل الغير فى العبادات فله نظائر (ومنها) الأذان والأصح لا يجوز البناء فيه (ومنها) الخطبة والأصح
 جواز البناء فيها (ومنها) الصلاة والأصح الحواز وهو الاستخلاف (ومنها) الحج والأصح لا يجوز
 والخلاف فى المسائل الأربع قولان (فائدة) للقاضي بغير الدين بن جماعة فى الأمور التى هى أصول بيت المال
 جهات أموال بيت المال مشقة ١ فى بيت شعر حواها فيه كأنه وهم نزل
 بغيره وفى خراج جزية عشر وأرب فرم وقال هل صاحبه
 وأنه (قوله حصل من واحد) أى شخص واحد (قوله والإقامة) أى إقامة ثلاثة أيام (قوله وأرب فرم)

والترجيح في . فروع
 العلباء لم يأتلف)
 ومن فروعها ما لو اشبه
 عليه طاهر بمتنجس
 فيجهد وإن كان معه
 طاهر ييقن على الأصح
 وقبل إن كان معه
 طاهر ييقن فلا يجهد
 (وجزموا بالمنع في
 بعض الصور) منها
 لو أراد المكي التحري
 فلا يجوز والمجهد مع
 وجود يقن النص
 فلا يجوز قطعاً له
 (كذلك بالحواجز
 حسبها ذكر) أي
 ذكره السيوطي قال
 من اشبه عليه لكن
 طاهر ومتنجس ومعه
 ثالث طاهر ييقن ولا
 اضطراب فاته يجهد
 بلا خلاف ذكره في
 شرح المذهب (وهل
 يكون المانع الطلوي
 كاه هو مقارن خلاف
 علما . والقول في
 الفروع بالترجيح .
 مختلف فاكسف
 بالطوبى) أي بالإشارة
 إلى بعض صورها
 طريقان الكثرة على
 الاستعمال فالأصح
 أنه يقوى بها والأصح
 في القاعدة أن الطلوي
 كالمقارنة قاله السيوطي

(فائدة) (الواسطة لا أعلمها في الفقه إلا في مسألة واحدة وهي إطلاق مسمى ويدعى وهل بين ما واسطة وجهان
 (أحدهما) نعم وهو إطلاق غير الموطوء والحامل والصخرة والآسوة وأبش تحصى ولا يدعى (الثاني) لا
 وجعل الأمر بغيره من قسم الشيء بناء على أنه ليس بمحترق وذو كبرياء الوكيل فروعاً آخر وهو الخنثى هل هو
 واسطة أو إمام ذكر أو أنثى وجهان الأصح الثاني وتوجد الواسطة في الأصول والعربية كثيراً من
 ذلك الواسطة بين الحسن والقبيح قبل ثبوتها في فعل غير المكلف والمكروه والمباح والواسطة بين
 الحقيقة والمجاز قبل ثبوتها في اللفظ قبل الاستعمال والمشاكلة والواسطة بين العرب والمسي قبل ثبوتها
 في المضاف لباء المتكلم والأسماء قبل التركيب والواسطة بين المنصرف وغيره قبل ثبوتها والواسطة
 بين النكرة والمعرفة قبل ثبوتها في الذات والواسطة بين التعمد واللام قبل ثبوتها في الأفعال الناقصة
 كان وكاد وأخواتها والواسطة بين الصدق والكذب قبل ثبوتها فيما طابق الاعتقاد دون الواقع أو
 حكمه أو كان ساذجاً لا اعتقاد معه طابق الواقع أم لا وفي الحديث الحسن واسطة بين الصحيح
 والضعيف (فائدة) (ابتداء المدفوع الحلف من حين الحدث بعد اللبس لا من لبس المنع والبتداء
 مدة الجوار من العقد لا من التصرف على الأصح وابتداء مدة التعرية من الموت أو الدفن وجهان
 صحيح في شرح المذهب الثاني وأمر الرفعة في الكفدية الأول وابتداء مدة الموت من الإبلاء دون
 الرفع إلى الحاكم بلا خلاف لأنها منصوصة وابتداء مدة التمس من الرفع إلى الحاكم بلا خلاف
 لأنها مجتهد فيها وابتداء أجل الدية في الخطأ وشبه العمد من الزموق لا من الجرح (الصور التي
 وقع فيها إعمال الضدين) منها المستحاضة والمتحيرة في تحاليل العبادات كالكسرة وثأب الوطء كالحيض
 (ومنها) (الجدد المفقود يجب إخراج زكاته ولا تجزئ عنه في الكسرة) (ومنها) (هو وجد لحم من
 في ثلثة فيها عظمى أو لا ولكنه مكشوف فله حكم الميتة في تحريم لأكله لا في تنجيسه كما لا يراه
 ذكره في شرح المذهب (ونظيره) ما ذكره أبو الوكيل أنه لو رمى صيداً فعاب ثم وجد ميتة في
 ماء دون القلتين حكم تحريم الصيد وظهارة الماء إعطاء لكل أصل حقيقة قال أبو الوكيل
 هكذا ذكره شارح المقنع من الحنابلة وهو توافق قواعدنا لو وجد الإبرم من قسه من لائمة
 بأحد من الخراج من بلد وأهله يتبايعون لملاكمه ففرضي أخذ الخراج من يكون وقعاً ولا يصح بيعه
 وفرضي بيعه أن لا يؤخذ منه خراج وقد نص الشافعي على أن الإمام يأخذ الخراج ويمكنهم من
 بيعهم أعطاه لكل بلد حقها (ومنها) إذا جاءت من المهادن صبيبة تصف الإسلام فبالأثردها
 إلى الكفار إن قلنا لا يصح إسلام الصبي لأن الأصل عقابها على ما تلقطت به إذا بلغت ولا تعطيم
 مهرها إن قلنا به لأن الأصل عدم وجوبه إلى أن يحكم الإسلام وقبلها (ومنها) (لو عاشر الرجل
 شاعرة الأزواج لم تنقض العدة وبلغها الطلاق وليس له الرجعة) (ومنها) (أحبنا في ما أحاطت به
 (ومنها) (المحجر لا يصح استقبالة ولا الطواف فيه أحبنا فيهما) (ومنها) (قبل شهادة رجل وامرأتين
 في السرقة فيما يتعلق بالقبضان دون القطع) (ومنها) (الدم الذي تراه الحامل له حكم الحيض في الوطء
 والصلاة وعومها لا في انقضائه العدة) (ومنها) (اللقطة التي أقرت بالرق بعد النكاح لها حكم الأحرار

أي ميت مفرد أي لا وارث له (قوله ساذجاً) أي خالياً من القصد (قوله لا اعتقاد الخ)
 عسير من قوله ساذجاً (قوله إخراج زكاته) أي فطرته (قوله لو وجد الإمام) أي السلطان
 (قوله إن قلنا به) أي عدم الإعطاء

(وقد أتى الطارى كما
قارن في . مسائل جزما
وعكسه اعرف) فيها
في الطرد طريان الكثرة
على الماء النجس ووطء
الأب أو الولد لحليلة
أبيه ومن العكس ما لو
أحرم بالحج وهو
متزوج لم يؤثر (خاتمة
وربما عبر من أحسن
هذه بلا ومن) أى
ضعف (كقولهم وفي
الدوام اغتفرا . ما لم
يكن في الابتداء مغتفرا)
بالبناء للمجهول ووجه
كونه أحد شق هذه
القاعدة أن الطارى هل
له حكم المقارن أم لا
والأول إذا اعتمدناه
صار السبب فيه هذه
القاعدة وبه يعلم أنها
سببه لا أنها أحد شقيه
فحامله (ولهم قاعدة
بالعكس . هذه تذكر
بأذا الحس) وهى أنه
يفتقر في الابتداء ما لا
يفتقر في الدوام ومن
فروع الأولى ما لو أحرم
بأربعين في الجمعة ثم
انقض واحد ومعه
خفى فلا تبطل جمعهم
ومن فروع الثانية ما لو
طلع الفجر وهو مجامع
صح صومه ولو وقع
ذلك في الأثناء لم يصح

في عدة الطلاق وحكم الإماء في عدة الوفاة (قاعدة) فتوى الحاصل متنوع بخلاف تحصيل ما ليس
بمحصول ومن ثم من أراق ثمنا في الوقت شغها بآثم بالاتفاق وفي وجوب الإعادة إذا حصل بالتيسر
وجهاً بخلاف من اجتاز بما في الوقت ظم بوضاً ظمناً بعد حقه شغل بالتيسر فإنه لا بآثم كما أشعر
به كلام الرافعي والمذهب القطع بعدم الإعادة حين دخل عليه الوقت وهو لا يسقط خطاً بالشرائط
لوضعه لم يكفه لو مسح ولا يكفه لو غسل ويجب عليه المسح ويحرم نزع الخلع والحالة هذه
بالاتفاق كما ذكره الرويان في البجر بخلاف من كان غير لا يسقط معه خلع وقد أوقفه الحدث
وهو متطهر وكذا ماء ذلك لا يجب عليه اللبس بمسح كما في الشرح والروضة (الصورة التي يقوم
فيها معنى الزمان مقام الفعل) جميعاً الخلع الطبرى في شرح التبيين بضمة عشر كذا ما قبل ضميم
(الاولى) بمعنى مدة المسح بوجوب النزاع (إن لم يمنع) (الثانية) بمعنى زمن المنفعة في الإجارة
يقرر الأجرة وإن لم ينفع (الثالث) إقامة زمن عرضها على الزوج الغالب مقام الوطء حتى
تجب النفقة بنفسه (الرابعة) بمعنى زمن يمكن فيه القبض بكن في الهبة والرهن وإن لم يقبض
(الخامسة) إقامة وقت الحد أو مقامه عند من يرى أن لا ضم (السادسة) دخول وقت الصلاة
في الحضر ثم سافر ثم سمع مسح مقيم في وجه (السابعة) النسيء والبعد إذا وقفنا بعرفة ثم دخلنا
بعد الغروب ثم كلاً قبل الفجر سقط فرضها عند ابن شريح (الثامنة) إذا انقض الليل ودخل
وقت الرق وحصل التحلل عند الإصطغرى (التاسعة والعاشر) إقامة وقت التأخير وبدء الصلاح
مقامهما في وجه (الحادية عشر) إقامة وقت الحرص مقامه إن لم يشترط التصريح بالتصمين وهو
وجه (الثانية عشر) خروج الوقت يمنع فعل الصلاة هل قول (الثالثة عشر) إذا سافر بعد الوقت
لا يقصر على وجه (ضابط) البذل مع مثله أقسام (أحدها) يتعين الابتداء بالبذل منه وهو الغالب
كالتيتم مع الوضوء والواجب في الزكاة مع الجريان (الثاني) يتعين الابتداء بالبذل كالجمعة إذا قلنا
تقضى بطل من الظهر (الثالث) يجمع بينهما كواجب بعض الماء والحرى (الرابع) يتخير كمسح الخلع
مع غسل الرجل (فائدة) هل يدخل المسح في ملك المشتري بأخر لفظه من الصيغة أم بأنفصاتها
يقين دخوله بأوله وجهان ونظيره ما حكى الرويان في تكبيرة الإحرام هل يدخل الصلاة بأولها
أو بالفراغ منها يقين أنه دخل من أولها وجهان بين عليهما ما لو رأى المتيسر الماء قبل الفراغ
ونظيره أيضاً في الخمسة هل للمعتبر في السبق آخر التكبير أو أوله وجهان (فائدة) ألتم والآنف
لما حكى الظاهر في الصوم وإزالة النجاسة والحائض وحكم الباطن في الغسل ونظيره ذلك القلفة فالأرض
أنه يجب غسل ما تحته في الغسل والاستنجاء إجراء لما يجري الظاهر بمقابلته لا لمجرى مجرى
الباطن بالنسبة عليه العبادى أنه لو بني داخلها متى واعتسل ولم يغسله مسح غسله وهل الأصح لا
وفي الكفاية وغيرها لو غيب الألف حشفته داخل القلفة أحيل المرأة قطعاً ما جرى مجرى
الباطن ولو كانت كالظاهر لطرده الخلاف فيها كما لو أوج عليه عرقه (فائدة) صححوا أن الاستنجاء
بيد نفسه ويد غيره بطل الخبر لا يجري وصححوا أن الاحتياك بأصبع نفسه لا يجري قطعاً وصححوا
أن ستر عورته بيد غيره لا توجب العدية وكذا بيد نفسه جزماً ولو سجد على يد نفسه لم يصح جزماً
أو على يد غيره صح جزماً (فائدة) الوكيل في النكاح يجب عليه ذكر الموكل لأن أعيان الزوجين

(قوله والحائض) اسم الجرح (قوله ستر عورته) لعله رأسه

مقصودان في النكاح ولا يجب عليه في البيع لانتهاء المعنى ولو وكل شخص عبداً غيره في شراء نفسه
 من سيده أو وكل عبداً غيره في ذلك فلا بد من التصريح بالسفارة لما فيه من الرددين البيع ومعنى
 المعنى وفي الشرح عن فتاوى القفال أن وكيل المالك يجب أن يصرح باسم الموكل ولا يقع العقد
 له لحرمانه منه فلا ينصرف إلى الموكل إلا بالنية لأن الواجب قد بقصد بالتبرع بخلاف البيع فان
 المقصود منه حصول العوض (فائدة) نظير الخلاف في التفضيل بين الصلاة والطواف والوجه
 القائل بأن الطواف للعبادة أفضل والصلاة لغرم أفضل الخلاف في التفضيل بين الصلاة والصوم
 والقول المفضل القائل بأن الصلاة أفضل بمكة والصوم أفضل بالمدينة ترجيحاً لكل موضع نزوله
 والخلاف في المسئلة الثانية للمتقدمين (فائدة) اشترطت الجماعة في الجمعة لأن لفظها يعطي معنى
 الاجتماع ونظيره اشتراط قصد في التيمم لأنه ينشأ عن قصد والتفويض في الصرف لأن اللفظ
 يقتضي الانصراف ونظيره ذلك في العربية اشتراط الانتقال في الحال لأن لفظ الحال مماخوذ من
 التحول والتبين والإيضاح في التيمم لأن لفظه يقتضي ذلك ومن قال الأكثرون إنه لا تجزئ
 التوكيد (فائدة) الفقير والمسكين حيث أطلق أحدهما اشتمل الآخر فاذا ذكر المختص بكل منهما
 قال البلقيني ونظير ذلك الكافر والمشرک قلت ونظير ذلك في العربية الظرف والمحذور ومن نظائر
 ذلك أيضاً الإيمان والإسلام (فائدة) قول المؤلف كثير في الأصول لأن الأصول في مهلة
 النظر يادر في الفقه لأن حاجة الفقيه ناجزة ومما يحكى فيه قول المؤلف من الفقه (فائدة) طهورية
 الماء المستعمل حكى ابن الصباغ فيها قولاً بالوقف أى لا تقول طهور ولا غير طهور
 ومسئلة تعلیق الطلاق قبل النكاح ذكر الزبيعي أن الشافعي توقف فيه في الأمالي القديمة ثم أزاله
 وقال بالمنع (فائدة) فرق بين مطلق الماء والماء المطلق فالأول هو الماء لا يقصد فيه
 الطاهر والطهور والنجس والثاني هو الماء بقيد الإطلاق وذهب السبكي إلى أنه لا فرق بين العبارتين
 ونظير ذلك قولنا طلاق البعض وتبعض الطلاق وعنى البعض وتبعض العتيق ونجى النية عند
 أول غسل الوجه لا عند غسل أول الوجه ولا ولا لمعنى الأب مع أب المعنى وقول الإمام سبكا
 لا يتغير حكم الخلو فباليمين لا يتغير حكم انمين باعكوف عليه (المسائل التي بقيت فيها على القدم
 بضع عشرة) ذكرها في شرح المذهب مسألة التوبة في أذان الصبح للقدم استجابه ومسألة التباعد
 عن النجاسة في الماء الكثير القديم أنه لا يشترط ومسألة قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين
 القديم لا يستحب ومسألة الاستنجاء بالحجر فيها جواز الخروج القديم بجوازه ومسألة لمس المحارم
 القديم لا ينقض ومسئلة تعجيل العشاء القديم أنه أفضل ومسئلة وقت المغرب القديم امتداده إلى
 غروب الشفق ومسئلة المنفرد إذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة القديم بجوازه ومسئلة أكمل الجلد
 المدبوغ القديم مخروجه ومسئلة تقليم أطراف الميت القديم بكرامته ومسئلة شرط التحلل من الإخرام
 بمرض وجوه القديم بجوازه ومسئلة التحريم بالتأمين في صلاة جهرية القديم استجابه ومسئلة من
 مات وعليه صوم القديم يصوم عنه وليه ومسئلة الخط بين بدئ المصلي إذا لم يكن معه عصا القديم
 استجابه والله أعلم بهذا آخر ما تيسر تعليقه والله الحمد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين

(قوله الوقف) لعله التوقف (قوله المحلوف) لعله المحلوف عليه

في الأصول التي وقفت
عليها في الأذكار ١ هـ
(الهجرة) التي هي
لغة الترك واصطلاحا
خروجه صل الله عليه
وصلم من مكة إلى
المدينة (فالحمد) الذي
هو فعل يأتي عن تعظيم
المنعم (لله على الإتمام -
حمداً يوافي) أي يصل
(حلة الإنعام) بكسر
الحزة أي يصل إليها
فيحبسها (ثم الصلاة)
مر تعريفها (والسلام)
مر كذلك (ابداء) على
النبي (بالهزة وتركه
(الهاشمي) نسبة لحده
هاشم (أحدا) سمي به
لأنه أحد الحامدين ولم
يسم به أحد قبله ولا بعده
إلى والد الخليل بن أحمد
على ما قاله النووي وتعقب
(وآله) وهم أقاربه
المؤمنون من بني هاشم
وبني المطلب (وصحبه
الأئمة) لسكونهم
يقننهم في الدين
وفي الحديث الحسن
خلافاً لمن نازع فيه
أصحاب كالتجريم بأبيهم
أقننهم اعتد بهم أخرجه
الجزى وغيره
(والتابعين) التابع
لغة التالى واصطلاحا

(هذه مسائل فيما لا يعلم فيها بالجهل وقد نظمها بعضهم فقال)

ثلاثون لا علم بجهل يرى بها • وزدها من الأعداد عشر فتكلا
فأولها بكر تقول لعاقب • جهلت بأن الصمت كالنطق مقولا
بكن سكنت حين الزواج فجومت • فقالت أنا لم أرض بالعقد أولا
كذا شاهد في المال والحد مخطبا • شهادة صدق ضامن حين بسدلا
وآكل مال للتيسر وواطىء • رهين اعتكاف بالشرعة جاهلا
كذا قاذف شخصاً يظن بأنه • رقيق فبان الشخص حراً مكلا
ومن قام بعد العام يشفع حاضرا • مع العلم بالمبتاع والبيع أولا
ومن ملكت أو خبرت ثم لم تكن • لتقضى حتى فارقت وثقاصلا
كذلك طيب قاتل بعسلاجه • بلا علم أو مفت تمسدى تهاجلا
وبائع عبد بالخيار يروم أن • يرد وقد وبى الزمان مهرولا
ومن أثبت لإضرار زوج فأمهلت • فجاءها قبل القضاء معاجلا
وعبد زنى أو يشرب الخمر جاهلا • يعتق فحد الحر بحرئ مفصلا
ويفسخ بيع فاسد مطلقاً ولا • بسمع فيه من عن الحق حولا
وكل زكاة من دفعها لكافر • وغير فقير ضامن تلك مسجلا
ومن يعتق الشخص الكفور لجهله • فلا يجزى في كفارة وتبتلا
كذا مشر من أوجب الشرع عتقه • عليه ولا رد له وله الولا
وآخذ حد من أبيه مستو • كتحليفه إذ بالعقوق تربلا
ومن يقطع السلوك جهلا فلا يرى • شهادته من أجل ذلك نقيلا
كمن يربى عديلين فرجا محرما • يباح وحرأ يسترق فأهلا
وسارق ما فيه النصاب مؤخذ • وإن لم يكن ظرف النصاب معادلا
وواطىء من قد أرهنت عنده فإ • يكون له عن حد ذلك معزلا
كذلك من يزنى ويشرب جاهلا • من أهل البوادي حده ليس مهلا
ومن رد رفنا بعبد حوز لرهبه • فلا شك أن الحوز صار معطلا
وتخير من قد أعقت ثم جومت • تفوت بجهل الحكم والعتق أهلا
ولا ينف خل العرس زوج لها إذا • رآه ولم ينهض بذلك معدلا
ومن أنفقت من مال زوج لغيره • فجاء نعيه ردت من الزاد قاضلا
ومن سكنت حين ارتجاع وجومت • فقالت لقد كان اعتدادي كاملا
وليس لمن قد حيز عنه متاعه • مقال إذا ما الحوز كان مطولا
وقد قام بعبد الحوز يطلب ملكه • وقيل له قد بعث ذلك أولا
ومن هو في صوم الظهار نجما • لزوجه يثأف الصوم مكلا

(قوله رهين) أى جارية مرهونة (قوله الزمان) أى زمن الخيار (قوله تربلا) لعله نسر بلا (قوله
جاهلا) أى من قبول الشهادة (قوله معادلا) أى غير حرز المثل (قوله مطولا) أى الزمن

وليس لدى مال يساع بعلمه . ويشهد قبضا بعده أن يبدلا
ومن زوجها قد ملك الفبر أمرها . فلم يقض حتى جومت صار معزلا
وان ملكها الزوج ثم تصالحا . عقب قبول كان ليس منفصلا
وما مثلت عنه فليس لها اذن . تقول ثلاثا كان قصدي أولا
وان بعد تمليك قضت ببيانها . فقالت جهلت الحكم فيه معاجلا
فليس له عذر إذا قال لم أرد . سوى طلقه والحكم فيه كما خلا
وان أمة قالت وبائنها لقد . تزوجها شخص ففارق وانجلا
فليس لمن يتابعها بعد علمه . بذلك عازر إن يرد اذن بلا
ولا يطأها أو يزوجهما إلى . ثبوت خلو من زواج تحولا
ومن قبل تكفير الظهار مجامع . ينوق عقابا بالذي قد تحملا
وحق الذي قد خبرت ساقط إذا . بواحدة قالت قضيت تجاهلا
وليس لها عذر بدعوى جهالة . وذلك الذي قد أرقعت عاد باطلا
ومن قال أن شهرين قيمت ولم أعد . فأمرك قد صبرت عندك جاعلا
فر ولم توقع وما أشهدت على . بقاها وطالت صار عنها محولا
وذلك كثير في الوضوء ومثلها . بفرض صلاة ثم حج تحملا
نمت والله أعلم والله الحمد والمنة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا دائما إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

(قوله أن يبدلا) أى البيع بالبيع (قوله أمرها) أى بالطلاق (قوله معزلا) من الوكالة (قوله
وان ملكها) لعله ملكتها (قوله إذا) أى إذا مثلت عنه بعد طلاق واحد (قوله قضت) من غير
قبول (قوله توقع) أى الطلاق (قوله ومثلها) لعله ومثله

تم التعليق والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

من اجتمع بالصحاب
وطالت صحته وقبل
بلا شرط (من هداة
الأمه) كعمر ابن
عبد العزيز وغيره
(وسائر) أى باقى
(الأخيار) جمع خبر
أى كريم (أهل الطاعة)
أى التذلل (لربهم إلى
قيام الساعة) أى القيامة
التي هي خاتمة كل خاتمة
من أمور الدنيا أجازنا
الله من أهوالها وحشرنا
وأجابنا مع الذين سبق
لهم منه الحسن بفضله
وعفوه وكرمه انه
المتفضل المتعالي وحسبنا
الله ونعم الوكيل نعم
المولى ونعم النصير
والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا
محمد خاتم النبيين وعلى
آله وصحبه وذريته
وأهل بيته والتابعين
آمين آمين يارب العالمين
نمت والحمد لله رب
العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
(انتهت الفرائد البهية)
في نظمي القواعد
الفقهية () والله
سبحانه وتعالى أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم بامن نزلت عن الشبه والنظير ، ونستغفرك ونتوب إليك ونشهد أن
أن لا إله إلا أنت الذي ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ، ونشهد أن محمداً عبداً
ورسولك النبي الأمي البشير النذير ، اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وعلى من عمل
بهديه إلى يوم الدين

أما بعد فقد سطعت شمس تمام طبع هذا الكتاب المستطاب ، المملوء بالفوائد الشافية لمن
تصفح من الطلاب ، ألا وهو كتاب الأشباه والنظائر في الفروع ، لخاتمة المحققين وارث خير
متبوع ، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي تغمده الله برحمته ، وهو
مختتم بمسائل فيما لا يعذر فيها بالجهل منظومة لبعض العلماء المتقدمين . هذا وقد علق عليه العلامة
المهام الشيخ علي مالكي المدرس بالحرم المكي حالا : تعليقات قيمة مفيدة أظهرت منه ما انهم
حتى أصبح كنار على علم

هذا وقد حل هاشم بكتاب المواهب السنية للعلامة الفاضل عبد الله بن سليمان الجرهزي
الشافعي تغمده الله الجميع برحمته وأسكنهم فسيح جنته

فهرس

الاشباه والنظائر في الفروع

لجلال الدين السيوطي

صفحة	صفحة
٢	ديباجة الكتاب
٦٦	فصل اعلم أن فن الأشباه والنظائر فن عظيم به
٦٧	يطلع على حقائق الفقه ومداركه وما أخذه
٦٨	وأسراره الخ
٦٩	(الكتاب الأول) في القواعد الخمس التي
٦٩	ذكر الأصحاب أن جميع مسائل الفقه يرجع إليها
٦	القاعدة الأولى الأمور بمقاصدها وفيها مباحث
٦	الأول الأصل في هذه القاعدة قوله صلى الله
٧١	عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات
٧	المبحث الثاني فيما يرجع إلى هذه القاعدة
٧٤	من أبواب الفقه
٧٤	المبحث الثالث فيما شرعت النية لأجله
١٧	المبحث الرابع في وقت النية
٢٢	المبحث الخامس في محل النية
٢٦	المبحث السادس في شروط النية
٢٨	فصل ومن المنافي نية القطع وفي ذلك فروع
٢٩	فصل ومن المنافي عدم القلادة على المنوى
٢٩	إما عقلا أو شرعا وإما عادة
٨٠	فصل ومن المنافي التردد وعدم الجزم به
٨٠	وفيه فروع
٣١	المبحث السابع في أمور متفرقة
٣٧	القاعدة الثانية اليقين لا يزول بالشك
٤٩	فصل في تعارض الأصولين
٥٥	القاعدة الثالثة المشقة تجلب التيسير
٤٩	القاعدة الرابعة الضرر يزال
٦٢	القاعدة الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة
٦٣	عامة كانت أو خاصة
٦٤	القاعدة السادسة العادة محكمة
٦٥	المبحث الأول فيما ثبت به العادة وفي ذلك فروع
٦٥	المبحث الثاني إنما تعتبر العادة إذا اطردت
٨٦	فصل في تعارض العرف مع الشرع هو نوعان
٦٦	فصل في تعارض العرف مع اللغة
٦٧	المبحث الثالث العادة المطردة في ناحية هل
٦٨	تنزل عاداتهم منزلة الشرط فيه صور
٦٩	المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه
٧١	الألفاظ إنما هو المقارن السابق دون المتأخر
٧٤	المبحث الخامس قال الفقهاء كلما ورد به الشرع
٧٤	مطلقا ولا ضابط له فيه ولا في اللغة يرجع
٧٤	فيه إلى العرف
٧٤	(الكتاب الثاني) في قواعد كلية يخرج عليها
٧٤	مالا ينحصر في الصور الجزئية
٧٤	القاعدة الأولى الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد
٧٤	القاعدة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام
٧٤	غلب الحرام
٧٦	فصل ويدخل في هذه القاعدة تفريق الصفقة
٧٩	فصل ويدخل في هذه القاعدة أيضا قاعدة إذا
٨٠	اجتمع في العبادة جانب الحضر وجانب
٨٠	السفر غلب جانب الحضر
٨٠	فصل وتدخل في هذه القاعدة أيضا قاعدة
٨٠	إذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع
٨٠	القاعدة الثالثة الإيثار بالقرب مكروه وفي
٨١	غيرها محبوب
٨١	القاعدة الرابعة التابع تابع بدخل في هذه
٨٣	العبارة قواعد
٨٣	القاعدة الخامسة تصرف الإمام على الرعية
٨٤	منوط بالمصلحة
٨٤	القاعدة السادسة الحدود تسقط بالشهاد
٨٥	القاعدة السابعة الحر لا يدخل تحت اليد
٨٦	القاعدة الثامنة الحريم له حكم ما هو حريم له
٨٦	فصل ويدخل في هذه القاعدة حريم المصور
٨٦	فهو مملوك لملك المصور في الأصح
٨٦	القاعدة التاسعة إذا اجتمع أمران من جنس

صفحة	صفحة
١٠٢ القاعدة السابعة والعشرون ما حرم أخذه حرم إعطاؤه	٨٩ واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا
١٠٣ القاعدة الثامنة والعشرون المشغول لا يشغل القاعدة التاسعة والعشرون المكبر لا يكبر القاعدة الثلاثون من استعجل شيئا قبل أوانه عوقب بحرمانه	٩٠ القاعدة العاشرة لإعمال الكلام أولى من إهماله
١٠٤ القاعدة الحادية والثلاثون الفل أوسع من الفرض	٩٣ فصل يدخل في هذه القاعدة التأسيس أولى من التأكيد
القاعدة الثانية والثلاثون الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة	القاعدة الحادية عشر الحراج بالضمان هو حديث صحيح
١٠٦ القاعدة الثالثة والثلاثون لا عبرة بالظن بين وخطوه	٩٤ القاعدة الثانية عشر الخروج من الخلاف مستحب فروعها كثيرة جدا لا تكاد تحصى
١٠٧ القاعدة الرابعة والثلاثون الاشتغال بغير المقصود لإعراض عن المقصود	٩٥ القاعدة الثالثة عشر الدفع أقوى من الرفع
القاعدة الخامسة والثلاثون لا ينكر المختلف فيه وإنما ينكر المجمع عليه	القاعدة الرابعة عشر الرخص لا تناط بالمعاصي
القاعدة السادسة والثلاثون يدخل القوي على الضعيف ولا عكسه	٩٦ القاعدة الخامسة عشر الرخص لا تناط بالشك
القاعدة السابعة والثلاثون يقتصر في الوسائل مالا يقتصر في المقاصد	٩٧ القاعدة السادسة عشر الرضا بالشئ رضا بما يتولد منه
القاعدة الثامنة والثلاثون الميسور لا يسقط بالمعصية	القاعدة السابعة عشر السؤال معاد في الجواب
١٠٨ القاعدة التاسعة والثلاثون مالا يقبل التبعيض فاختار بعضه كاختيار كله وإسقاط بعضه كإسقاط كله	القاعدة الثامنة عشر لا ينسب إلى ساكت قول
١٠٩ القاعدة الأربعون إذا اجتمع السبب والغرور والمباشرة قدمت المباشرة	٩٨ القاعدة التاسعة عشر ما كان أكثر فعلا كان أكثر فضلا
(الكتاب الثالث) في القواعد المختلف فيها ولا يطلق الترجيح لاختلافه في الفروع وهي عشرون قاعدة	٩٩ القاعدة العشرون المتعدي أفضل من القاصر
القاعدة الأولى الخمسة ظهر مقصوده أو صلا	القاعدة الحادية والعشرون الفرض أفضل من النفل
	١٠٠ القاعدة الثانية والعشرون الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من المتعلقة بمكانها
	١٠١ القاعدة الثالثة والعشرون الواجب لا يترك إلا لواجب
	القاعدة الرابعة والعشرون ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أدونهما بعمومه
	١٠٢ القاعدة الخامسة والعشرون ما ثبت بالشرع مقدم على ما وجب بالشرط
	القاعدة السادسة والعشرون ما حرم استعماله حرم اتخاذ

صفحة	صفحة
يبقى العموم فيه خلاف	على حيالها قولان ويقال وجهان
١٢١ القاعدة السابعة عشر الحمل هل يعطى حكم المعلوم أو المجهول فيه خلاف	١١٠ القاعدة الثانية الصلاة خلف المحدث المجهول الحال إذا قلنا بالصحة هل هي صلاة جماعة أو أفراد
١٢٢ القاعدة الثامنة عشر النادر هل يلحق بنفسه أو بنفسه	القاعدة الثالثة قال الأصحاب من أتى بما يناقى الفرض دون النفل في أول فرض أو أثناؤه بطل فرضه وهل تبقى صلاته نفلا أو تبطل
١٢٣ القاعدة التاسعة عشر القادر على اليقين هل له الاجتهاد أو الأخذ بالظن	القاعدة الرابعة التلذذ هل يسلك به مسلك الواجب أو الحائز
القاعدة العشرون المانع الطارئ هل هو كالمقارن	١١١ القاعدة الخامسة هل العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها خلاف والترجيح مختلف
١٢٤ (الكتاب الرابع) في أحكام يكثر ورودها ويقبح الفقيه جهلها	١١٣ القاعدة السادسة العين المستعمارة للرهن هل المقلب فيها جانب الضمان أو جانب العارية قولان
١٣٢ من يقبل منه دعوى جهل ومن لا يقبل	١١٤ القاعدة السابعة الحوالة هل هي بيع أو استيفاء
١٣٣ تذييب في نظائر متعلقة بالجهل	١١٥ القاعدة الثامنة الإبراء هل هو إسقاط أو تعليق
فصل وأما المكروه فقد اختلف أهل الأصول في تكليفه على قولين	القاعدة التاسعة الإقالة هل هي فسخ أو بيع قولان
١٣٨ القول في النائم والحنون والمنعنى عليه	١١٦ القاعدة العاشرة الصداق المعين في يد الزوج قبل القبض مضمون ضمان عقد أو ضمان يد قولان
١٤٥ القول في أحكام العبد	القاعدة الحادية عشر الطلاق الرجعى هل يقطع النكاح أولا
١٥١ القول في أحكام الأنثى	١١٧ القاعدة الثانية عشر الظهار هل المقلب فيه مشابهة الطلاق أو مشابهة اليمين
١٦٠ القول في أحكام الكافر	القاعدة الثالثة عشر فرض الكفاية هل يعتبر بالشروع أم لا
قاعدة تجرى على الذمى أحكام المسلمين	١١٨ القاعدة الرابعة عشر الزائل العائد هل هو كالذى لم يزل أو كالذى لم يعد
١٦١ القول في أحكام الحان	١١٩ القاعدة الخامسة عشر هل العبرة بالحوال أو بالمآل فيه خلاف
١٦٤ القول في أحكام المحارم	١٢١ القاعدة السادسة عشر إذا بطل الخصوص هل
١٦٧ القول في أحكام الولد	
١٦٨ ما يتعدى حكمه إلى الولد الحادث وما لا يتعدى القول في أحكام تغييب الحشفة	
١٧٠ القاعدة الثامنة قال العلائى الذى يحرم على الرجل وطء زوجته مع بقاء النكاح	
١٧١ القاعدة التاسعة إذا اختلف الزوجان في الوطء فالقول قول نافية عملا بأصل عدم إلا في مسائل	
١٧٢ القاعدة العاشرة لا يقوم الوطء مقام اللفظ إلا في مسألة واحدة	

صفحة	صفحة
إلا يرجع وله أسباب	١٧٢ القول في العقود
٢٠٨ القول في ثمن المثل	١٧٧ القاعدة الثانية كل تصرف بعاقدة عن تحصيل
ما يجب تحصيله بأكثر من ثمن المثل وما لا يجب	مقصود فهو باطل
وما يجب بيعه بأقل منه وما لا	القاعدة الثالثة وقف العقود
٢١١ الفصل الثاني في تقسيم المضمونات	١٧٨ القاعدة الرابعة الباطل والفاسد عندنا مترادفان
٢١٤ الكلام في مهر المثل	إلا في الكتابة والخلع والعارية الخ
٢١٧ القول في المسكن والخادم	القاعدة الخامسة تعاطى العقود الفاسدة حرام
٢١٩ القول في كتب الفقه وسلاح الجندی وآلة	القول في الفسوخ
الصانع	١٨١ القول في الصريح والكنائيات والتعريض
٢٢١ القول في الاستثناء	١٨٢ سرد صرائح الأبواب وكنائياتها
٢٢٣ مسائل الدور في العبادات	١٩١ القول في الملك وفيه مسائل
٢٢٤ تمييز الكبائر من الصغائر	١٩٣ فصل يملك حصته من المساقاة بالظهور على
٢٢٥ ما يشترط فيه العدالة وما لا يشترط	المذهب وفي القراض.
٢٢٨ تذييل مقدرات الشريعة على أربعة أقسام	١٩٤ فصل ما يملك بالإحياء بابه واسع والكتاب
٢٢٩ القول في الأداء والقضاء والإعادة والتعجيل	الخامس به أحسن
٢٣٢ القول في الإدراك	فصل في الملك في ربة الموقوف أقوال
٢٣٣ القول في التحمل	فصل دية القتل هل يثبت لورثة ابتداء عقب
٢٣٦ القول في فرض الكفالة	هلاك المقتول أو يقدر دخوله في ملكه في آخر
٢٣٨ خاتمة العلوم تنقسم إلى ستة أقسام	جزء من حياته ثم ينتقل إلى الورثة قولان
٢٣٩ فصل قال الشاشي في الحلبة ليس للناسنة على	فصل ويملك الإرث بمجرد الموت ولو كان
الكفاية إلا ابتداء السلام	على التركة على الصحيح
٢٤٠ القول في أحكام الحرم	١٩٦ فصل يملك الصداق بالعقد لا أعلم في ذلك
٢٤١ القول في أحكام المساجد	حلافا عندنا
٢٤١ أحكام يوم الجمعة	فصل في ملك الغائبين أوجه
(الكتاب الخامس) في نظائر الأبواب كتاب	١٩٧ خاتمة في ضبط المال والمتنول
طهارة المياه	القول في الدين
٢٤٣ المسائل التي لا يتنجس منها الماء القليل والمائع	١٩٩ ما يجوز فيه الاستبدال وما لا يجوز
بالملاقاة عشر	٢٠٠ ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع ما ثبت في
باب السواك	الذمة بالأعسار وما لا يثبت
باب أسباب الحدث	٢٠٣ ولو اجتمع الأسن والنسب
باب الاستنجاء	خاتمة لا يقدم في الزاحم على الحقوق أحد

صفحة	صفحة
٢٥٧ باب الإقالة	٢٤٤ باب الوضوء
باب يصح قبل قبض البيع الإعتاق الخ	٢٤٥ باب مسح الحف
باب التولية والإشراك	باب غسل
٢٥٨ باب السلم	باب التيمم
باب القرض	٢٤٦ باب النجاسات
باب الرهن	تقسيم النجاسات
باب الحجر	٢٤٧ باب الحيض
٢٥٩ باب الصلح	باب الصلاة
٢٦٠ باب الحوالة	باب تارك الصلاة
باب الضمانة	باب الأذان
باب الإبراء	باب استقبال القبلة
٢٦١ باب الشراكة	٢٤٨ باب صفة الصلاة
باب الوكالة	باب سجود السهو
باب الإقرار	٢٤٩ باب صلاة النفل
٢٦٣ باب الإعارة	باب صلاة الجماعة
باب الوديعة	باب الإمامة
باب الغصب	٢٥٠ باب صلاة المسافر
٢٦٤ باب الإجارة	باب صلاة الجمعة
باب الهبة	٢٥١ باب صلاة العبد
٢٦٥ كتاب الفرائض	باب صلاة الاستسقاء
٢٦٦ باب الوصايا	باب صلاة الخنائة
كتاب النكاح	باب الزكاة
٢٦٧ باب محرمات النكاح	٢٥٢ باب الصيام
باب العداق	باب الحج
باب القسم	٢٥٣ باب العبد
٢٦٨ باب الطلاق	باب الأطعمة
باب الإيلاء	كتاب البيع
باب الظهار	٢٥٥ ما يجبر فيه المالك على بيع ملكه فيه فروع
باب اللعان	٢٥٦ باب البيع وشرط الشروط في البيع أربعة أقسام
باب العدة	باب تفريق الصفقة
٢٧٠ باب الرضاع	باب الخيار

صفحة	صفحة
٢٧٩ مسائل الدعوى بالمجهول خمس وثلاثون مسألة	٢٧٠ باب النفقات
٢٨٤ الصور التي لا تسمع فيها الدعوى	٢٧١ باب الحضانة
٢٨٥ باب الكتابة	كتاب القصاص
٢٨٧ باب أم الولد	٢٧٢ باب استيفاء القصاص
باب الولاء	باب الديات
الكتاب السادس في أبواب متشابهة وما	٢٧٣ باب العاقلة
افترقت فيها	كتاب الردة
(الكتاب السابع) في نظائر شتى	باب التعزير
الصور التي وقع فيها إعمال الضدين	٢٧٤ باب الجهاد
الصور التي يقوم فيها مضي الزمان مقام الفعل	باب القضاء
المسائل التي يفتى فيها على تقديم بضع عشرة	٢٧٥ باب الشهادات
مسائل فيما لا يعنر فيها بالجهل وقد نظمها	المواضع التي يجب فيها ذكر السبب
بعضها	٢٧٩ باب الدعوى والبيئات

(تم فهرس الأشباه والنظائر)

فهرس كتاب المواهب السنية ، شرح الفرائد البية

الذي بالمهامش للامام السيوطي تفعده الله برحمته

صفحة	صفحة
٢٠٢ القاعدة الثانية عشر الخروج من الحلال	٢ دياجة الكتاب
منتحب	٢٨ (الباب الأول) في القواعد الخمس البية
٢٠٩ تها وفوائد ذات صلاة وعوائد	التي ترجع إليها جميع المسائل الفقهية
٢١٣ خاتمة مر أن الخروج من الخلاف سنة وهو	٣٢ تنمة من كلام العلماء في الحب على الفقه
يتضمن ثلاثة أمور	٣٤ فائدة كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلاثة
٢١٦ الثالثة عشر إلى الثامنة عشر	٣٥ القاعدة الأولى الأمور بمقاصدها
٢٢٣ الثامنة عشر لا ينسب لساكت قول	٧٧ القاعدة الثانية اليقين لا يزول بالشك
٢٢٧ القاعدة التاسعة عشر ما كان أكثر فضلا	١٠٣ القاعدة الثالثة المشقة تجلب التيسير
كان أكثر فضلا	١١٣ القاعدة الرابعة الضرر يزال
٢٣٨ القاعدة العشرون المتعدى عندم أفضل	١٢٢ القاعدة الخامسة العادة محكمة
من القاصر	١٣٣ (الباب الثاني) في قواعد كلية يتخرج عليها
٢٤١ القاعدة الحادية والعشرون الفرض أفضل	ما لا ينحصر من الصور الخزنية
من النفل	١٣٤ القاعدة الأولى الاجتهاد لا ينقص بالاجتهاد
٢٤٦ القاعدة الثانية والعشرون الفضيلة المتعلقة	١٥٦ القاعدة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام
بذات العبادة أولى من المتعلقة بمكانها	أغلب الحرام
٢٤٧ القاعدة الثالثة والعشرون الواجب لا يترك	١٧٣ القاعدة الثالثة الإيثار بالقرب مكروه
إلا لواجب	١٧٧ القاعدة الرابعة التابع تابع
٢٤٩ القاعدة الرابعة والعشرون ما أوجب أعظم	١٨٤ القاعدة الخامسة تصرف الإمام على الرعية
الأميرين بخصوصه لا يوجب أهونها بعومه	منوط بالمصلحة
٢٥١ القاعدة الخامسة والعشرون ما ثبت بالشرع	١٨٨ القاعدة السادسة الحدود تسقط بالشبهات
مقدم على ما ثبت بالشرط وقاعدتان وهما	١٩١ القاعدة السابعة والثامنة الحر لا يدخل تحت
ما حرم استعماله حرم اتخاذه وما حرم أخذه	السيد وحريم الشيء بمنزلة
حرم إعطاؤه	١٩٩ القاعدة التاسعة إذا اجتمع أمران من جنس
٢٥٥ القاعدة الثامنة والعشرون وتالياتها	واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما
٢٦٠ القاعدة الحادية والثلاثون وتالياتها	في الآخر غالبا
٢٦٣ فائدة مراتب الولاية أربعة	٢٠٠ القاعدة العاشرة أعمال الكلام أولى من أهماله
٢٦٤ القاعدة الثالثة والثلاثون لا عبرة بالظن	٢٠١ القاعدة الحادية عشر الخراج بالضمان
الذين خطوه	

٢٦٦ القاعدة الرابعة والثلاثون وثلاث تليها

٢٧٠ القاعدة الثامنة والثلاثون الميسور لا يسقط

بالمسور

٢٧٢ القاعدة التاسعة والثلاثون مالا يقبل التبعض

فاختيار بعضه كاختيار كله وإسقاط بعضه

كإسقاط كله

٢٧٤ القاعدة الأربعون إذا اجتمع السبب

أو الفرور والمباشرة قدمت المباشرة عليهما

٢٧٧ (الباب الثالث) في القواعد المختلف فيها

ولا يطلق الترجيح لاختلافه في الفروع

وهي عشرون قاعدة

٢٧٩ الفصل الأول قالوا هل الجمعة ظهر قصرت

أو بل صلاة بحياها جرت

٢٨٠ القاعدة الثانية الصلاة خلف محدث غداء

مجهول حال عند من به اقتدى مهما نقل

صحيحة فهل تعد جماعة أو أفرادا قد ورد

٢٨١ القاعدة الثالثة والرابعة من أتى عما ينافي

الفرض لأن النقل في أول فرض . مثلاً

يبطل فرضه وهل ما حصل . يبطل أو نقول

يبقى نقلاً

٢٨٣ القاعدة الخامسة هل العبرة في العقود قل

بصريح أو بعمان يا رجل

الفصل الثاني والعين إن نعر للارتبان . هل

عد فيها جانب الضمان . مغلباً أو جانب العارية

٢٨٧ الفصل الثالث وبعد هذا فالطلاق الرجعي

هل يقطع النكاح كل القطع . أولاً على

القولين والترجيح لا

الفصل الرابع قالوا وحيث بطل الحصص

هل . يبقى العموم فيه خلف قد وصل

(تم الفهرس)